

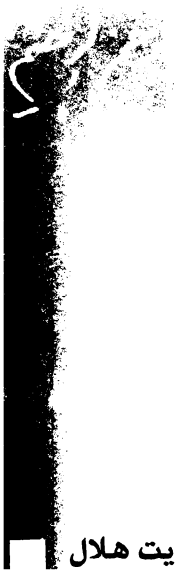
ایرانگرد

جلد دوم

پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی

مرکز احیاء آثار اسلامی

به کوشش: رضا مختاری و محمد رضا نعمتی



رؤيت هلال

موضوع:

فقه استدلالی: ۱۲۹ (فقه و حقوق: ۲۵۲)

گروه مخاطب:

- تخصصی (پژوهشگران و اساتید حوزه و دانشگاه)

شماره انتشار کتاب (چاپ اول): ۱۳۲۹

مسلسل انتشار (چاپ اول و باز چاپ): ۴۰۵۰

کتاب های پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی / ۲۲۹

کتاب های مرکز احیاء آثار اسلامی / ۵۸

میراث فقهی / ۲

مختاری، رضا، ۱۳۴۲ -

رؤیت هلال/ به کوشش رضا مختاری و محمدرضا نعمتی؛ تهیه و تحقیق: پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی. مرکز احیاء آثار

اسلامی. - قم: مؤسسه بوستان کتاب (مرکز چاپ و نشر دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)، ۱۳ -

ج. - (مؤسسه بوستان کتاب: ۱۳۲۹. کتاب های پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی؛ ۲۲۹. کتاب های مرکز احیاء آثار اسلامی؛ ۵۸.

میراث فقهی؛ ۲) (فقه استدلالی؛ ۱۲۹. فقه و حقوق؛ ۲۵۲)

ISBN 978-964-09-0267-7 (دوره) / ISBN 978-964-09-0265-3 (ج.۲)

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیبا

فهرست نویسی بر اساس جلد دوم.

ص.ع. به انگلیسی: Reza Mokhtari & Mohammad Reza Nemati. The Sighting of the Crescent Moon

کتابنامه.

نمایه.

چاپ سوم.

۱. ماه - رؤیت (فقه). الف. نعمتی، محمدرضا، ۱۳۴۱ - ب. دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم. پژوهشگاه علوم و

فرهنگ اسلامی. مرکز احیاء آثار اسلامی. ج. دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم. مؤسسه بوستان کتاب. د. عنوان.

رؤیت هلال

جلد دوم

تهیه و تحقیق: پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی
مرکز احیاء آثار اسلامی

به کوشش: رضا مختاری و محمد رضا نعمتی



بوستان کتاب

- تهیه و تحقیق: پژوهشگاه علوم و فرهنگ اسلامی، مرکز احیا، آثار اسلامی
- به کوشش: رضا مختاری و محمد رضا نعمتی
- ناشر: مؤسسه بوستان کتاب
- (مرکز چاپ و نشر دفتر تبلیغات اسلامی حوزه علمیه قم)
- چاپ و صحافی: چاپخانه مؤسسه بوستان کتاب
- نوبت چاپ: سوم • شمارگان: ۱۲۰۰ • بها: ۳۰۰۰۰ تومان

تمامی حقوق © محفوظ است

printed in the Islamic Republic of Iran

- ♦ دفتر مرکزی: قم، خ شهدا (صفاییه)، ص پ ۹۱۷ / ۳۷۱۸۵، تلفن: ۷-۳۷۴۲۱۵۵ نمابر: ۳۷۴۲۱۵۴ تلفن پخش: ۳۷۴۲۴۲۶
- ♦ فروش عمده و مرکز اطلاع‌رسانی: قم، چهارراه شهدا، جنب ورودی دفتر تبلیغات اسلامی، تلفن: ۳۷۴۳۱۷۹ - ۳۷۸۳۷۱۰۲
- ♦ فروشگاه مرکزی: قم، چهارراه شهدا (عرضه ۱۲۰۰۰ عنوان کتاب با همکاری ۱۷۰ ناشر)
- ♦ فروشگاه شماره ۲: تهران، میدان فلسطین، خ طوس، کوچه تبریز، پلاک ۳۰، تلفن: ۸۸۹۵۶۹۲۲
- ♦ فروشگاه شماره ۳: مشهد، چهارراه خسروی، مجتمع پاس، جنب دفتر تبلیغات اسلامی شعبه خراسان رضوی، تلفن: ۲۲۳۳۶۷۲
- ♦ فروشگاه شماره ۴: اصفهان، چهار راه کرمانی، جنب دفتر تبلیغات اسلامی شعبه اصفهان، تلفن: ۲۲۲۰۳۷۰
- ♦ فروشگاه شماره ۵: اصفهان، میدان انقلاب، جنب سینما ساحل، تلفن: ۲۲۲۱۷۱۲
- ♦ پخش پکتا (بخش کتب اسلامی و انسانی)، تهران، خ انقلاب، بین ابوریحان و فلسطین، بن بست سروش، پلاک ۴، تلفن: ۶۶۹۷۳۲۰۳

پست الکترونیک مؤسسه: E-mail:info@bustaneketab.com

جدیدترین آثار مؤسسه و آشنایی بیشتر با آن در وب سایت: <http://www.bustaneketab.com>

با قدردانی از همکاری که در تولید این اثر نقش داشته‌اند:

• اعضای شورای بررسی آثار • دبیر شورای کتاب: جواد آهنگر • چکیده عربی: سهیله خانقی • چکیده انگلیسی: عبدالمجید مطوریان • فیبا: مصطفی محفوظی
• مسئول واحد حروفنگاری: احمد مؤتمنی • صفحه آرایی: رضانتلی قربانی و احمد مؤتمنی • کارشناس نمونه‌خوانی: محمدجواد مصطفوی • کنترل فنی
صفحه‌آرایی: سید رضا موسوی‌منش • کارشناس طراحی و گرافیک و طراح جلد: مسعود نجابتی • مدیر تولید: عبدالهادی اشرفی • اداره آماده‌سازی: حمید رضا تیموری
• اداره چاپخانه: مجید مهدوی و سایر همکاران لیتوگرافی، چاپ و صحافی.

تقدیم به

پوینده طریق حقیقت، و شهید راه شریعت
آیة الله شیخ فضل الله نوری (م ۱۳۲۷ ق) (نور الله مرقدہ)

فهرست اجمالی

- مقدمه ۱۷
- (۱۷) اختلاف البلدان في رؤية الهلال (مرحوم آية الله محقق داماد رحمته) ۷۶۳
- (۱۸) كفاية رؤية الهلال في البلاد البعيدة (مرحوم آية الله مدني كاشاني رحمته) ۷۷۳
- (۱۹) رسالة حول مسألة رؤية الهلال (مرحوم آية الله حسيني طهراني رحمته) ۷۸۱
- (۲۰) ثبوت الهلال بالبيّنة وحكم حاكم الشرع (مرحوم آية الله مروج رحمته) ۹۵۳
- (۲۱) رسالة في ثبوت الهلال (مرحوم آية الله موحد ابطحي اصفهاني رحمته) ۱۰۰۱
- (۲۲) ثبوت الهلال طبقاً لقول الفلكي (حجة الإسلام سيّد محمد حسيني) ۱۰۶۹
- (۲۳) حول رؤية الهلال (آية الله حاج شيخ ابوالقاسم خزعلي) ۱۱۲۹
- (۲۴) هلال (حجة الاسلام والمسلمين على زمانى قمشه‌اى) ۱۱۹۳
- (۲۵) الهلال (حجة الإسلام كمال زهر) ۱۲۳۳
- (۲۶) اشتراط وحدة الأفق (آية الله حاج شيخ جعفر سبحاني) ۱۲۵۵
- (۲۷) اشتراط اتحاد الأفق في ثبوت الهلال (حجة الاسلام والمسلمين شيخ محمد سند) ۱۲۷۹
- (۲۸) ثبوت الهلال بحكم الحاكم (حجة الإسلام والمسلمين شيخ محمد سند) ۱۳۹۱
- (۲۹) اعتبار اتفاق الأفق في إثبات رؤية الهلال (آية الله حاج شيخ حسن قديري) ۱۴۲۳
- (۳۰) ثبوت الشهر برؤية الهلال في بلد آخر (آية الله سيد محمود هاشمي شاهرودي) ۱۴۳۳

فهرست تفصیلی

۱۷	مقدمه
۷۶۳	(۱۷) اختلاف البلدان في رؤية الهلال مرحوم آية الله محقق داماد <small>رحمته الله</small>
۷۶۶	المقام الأول
۷۶۷	المقام الثاني
۷۶۹	المقام الثالث
۷۷۰	المقام الرابع
۷۷۳	(۱۸) كِفَايَةُ رُؤْيَةِ الْهِلَالِ فِي الْبِلَادِ الْبَعِيدَةِ مرحوم آية الله مدني كاشاني <small>رحمته الله</small>
۷۸۱	(۱۹) رسالة حول مسألة رؤية الهلال مرحوم آية الله حسيني طهراني <small>رحمته الله</small>
۷۹۰	الموسوعة الأولى: حول رؤية الهلال
۸۵۹	جواب العلامة الخوئي عن الموسوعة الأولى
۸۶۵	الموسوعة الثانية: حول رؤية الهلال
۸۹۲	جواب العلامة الخوئي عن الموسوعة الثانية
۹۰۰	الموسوعة الثالثة: حول رؤية الهلال
۹۴۰	تنبيهات:
۹۴۰	التنبيه الأول
۹۴۱	التنبيه الثاني

٩٤٢	التنبیه الثالث
٩٤٣	التنبیه الرابع
٩٤٥	التنبیه الخامس
٩٤٨	التنبیه السادس
٩٤٩	التنبیه السابع
٩٥٣	(٢٠) ثبوت الهلال بالبيّنة وحكم حاكم الشرع مرحوم آية الله مروّج <small>رحمته</small>
٩٥٥	الفصل الأوّل: في ثبوت هلال شهر رمضان بالبيّنة وعدمه
٩٥٧	المبحث الأوّل: في كلمات الأعلام في المقام
٩٦٠	المبحث الثاني: في الأخبار الواردة في الباب
٩٦٣	المبحث الثالث: فيما يتعلّق بالروايات
٩٨٠	الفصل الثاني: ثبوت الهلال بحكم الحاكم
١٠٠١	(٢١) رسالة في ثبوت الهلال مرحوم آية الله موحد ابطحي اصفهاني <small>رحمته</small>
١٠٠٣	المقدّمة
١٠٠٦	الفصل الأوّل: تأسيس الأصل
١٠٠٦	المقام الأوّل: في أصل تشريع الصيام
١٠٠٧	المقام الثاني: في عمومية حكم الصيام
١٠٠٨	المقام الثالث: حول حدود حكم الصيام المفروض
١٠١٠	المقام الرابع: في موضوع الصيام المفروض
١٠١٣	فائدة في مادّة «شهد» ومدلولها
١٠١٤	تأييد الأصل القرآني بالروايات
١٠١٥	الكلام في المعتمات
١٠١٩	الفصل الثاني: طرق إثبات الهلال
١٠١٩	الأمانة الأولى: الرؤية الشخصية
١٠١٩	الأمانة الثانية: شهادة الشاهد الواحد

- ۱۰۲۲..... الأمانة الثالثة: البينة
- ۱۰۲۷..... تنبيهات
- ۱۰۳۰..... الأمانة الرابعة: التواتر والشياع
- ۱۰۳۰..... الأمانة الخامسة: رؤية الهلال في النهار
- ۱۰۳۲..... الأمانة السادسة: مضي الثلاثين من الخفاء والشك
- ۱۰۳۳..... الأمانة السابعة: التطويق
- ۱۰۳۶..... الأمانة الثامنة: غيبوبة الهلال بعد ذهاب الشفق
- ۱۰۳۷..... الأمانة التاسعة: قول المنجمين
- ۱۰۳۸..... الأمانة العاشرة: حكم الحاكم
- ۱۰۳۹..... الوجه الأول: السيرة في الرجوع إلى الحكام
- ۱۰۴۰..... الوجه الثاني: التمسك بالروايات
- ۱۰۴۶..... تذييل: تقريب لنفوذ حكم الحاكم
- ۱۰۵۲..... الفصل الثالث: أربع فوائد
- ۱۰۵۲..... الفائدة الأولى: أفق المسألة
- ۱۰۵۴..... الفائدة الثانية: حكم اختلاف الآفاق
- ۱۰۶۲..... الفائدة الثالثة: شهادة النساء في الهلال
- ۱۰۶۳..... الفائدة الرابعة: الاحتياط بالسفر في يوم الشك
- ۱۰۶۹..... (۲۲) ثبوت الهلال طبقاً لقول الفلكي حجة الإسلام سيد محمد حسيني
- ۱۰۷۳..... الفصل الأول: ثبوت الهلال
- ۱۰۷۳..... أولاً: في الكتاب الكريم
- ۱۰۷۵..... ثانياً: في الروايات
- ۱۰۷۹..... الفصل الثاني: قول الفلكي
- ۱۰۸۳..... كلمات الفقهاء المعاصرين
- ۱۰۸۹..... تحديد موضوع البحث (تحرير موضع النزاع)
- ۱۰۹۱..... المستوى الأول: ثبوت الهلال بقول الفلكي
- ۱۰۹۱..... الاتجاه الأول: اتجاه المنع

- ١٠٩١..... الوجه الأول
- ١٠٩٣..... الوجه الثاني
- ١٠٩٥..... الوجه الثالث
- ١١١٨..... الوجه الرابع
- ١١١٩..... الوجه الخامس
- ١١٢١..... الوجه السادس
- ١١٢٢..... الاتجاه الثاني: اعتبار قول الفلكي
- ١١٢٢..... المقدمة الأولى
- ١١٢٣..... المقدمة الثانية
- ١١٢٣..... المقدمة الثالثة
- ١١٢٥..... المقدمة الرابعة
- ١١٢٧..... المستوى الثاني: نفي الهلال بقول الفلكي
- ١١٢٩ (٢٣) حول رؤية الهلال آية الله حاج شيخ ابوالقاسم خزعلي
- ١١٣٢..... استعراض كلمات الأصحاب
- ١١٥١..... استعراض كلمات الجمهور
- ١١٥٦..... السير التاريخي للمسألة
- ١١٥٧..... التحقيق في المسألة
- ١١٦٠..... رؤية الهلال نهائياً
- ١١٦٢..... أدلة المسألة
- ١١٦٦..... روايات رؤية الهلال في النهار، وآراء العلماء في ذلك:
- ١١٨١..... رؤية الهلال يوم الثلاثاء
- ١١٨٨..... حكم الرؤية بالآلات المكبرة
- ١١٩٣ (٢٤) هلال..... حجة الاسلام والمسلمين علي زمانى قمشهاي
- ١١٩٥..... فصل اول: ماه و سال قمرى

۱۲۰۰	فصل دوم: اسباب اختلاف رؤیت
۱۲۰۰	۱. اختلاف طول شهرها
۱۲۰۰	۲. اختلاف عرض شهرها
۱۲۰۱	۳. اوضاع فلکی
۱۲۰۵	۴. عوامل فیزیکی
۱۲۰۵	۵. عدم ضابطه کلی
۱۲۰۶	فصل سوم: لزوم یا عدم لزوم اتحاد آفاق
۱۲۰۶	قول اول: لزوم اتحاد آفاق
۱۲۰۷	ادله قول اول
۱۲۱۲	ملاک اتحاد و اختلاف آفاق
۱۲۱۶	قول دوم: عدم لزوم اتحاد آفاق
۱۲۱۶	ادله قول دوم
۱۲۲۱	ادله طریقیّت رؤیت
۱۲۲۱	رد ادعای انصراف
۱۲۲۳	ضابطه تقسیم آفاق
۱۲۲۶	فصل چهارم: مباحث دیگر ثبوت هلال
۱۲۲۸	ضابطه تکوینی برای اثبات اول ماه
۱۲۲۹	ضابطه دیگر برای اثبات اول ماه
۱۲۳۰	خاتمه: جای ماه
۱۲۳۳	(۲۵) الهلال حجة الإسلام کمال زهر
۱۲۳۵	استهلال
۱۲۳۵	ما هو المرصد؟
۱۲۳۶	نسخ النظریات بعضها البعض
۱۲۳۸	حرکة القمر
۱۲۴۱	مع المهندس محمدعلي الصائغ في تقويمه

- ١٢٤٤ «يَسْتَلُوْنَكَ عَنِ الْاَهْلِ»
- ١٢٤٧ تواتر الروايات
- (٢٦) اشتراط وحدة الأفق آية الله حاج شيخ جعفر سبحاني ١٢٥٥
- ١٢٥٨ من اشترط وحدة الأفق
- ١٢٦٢ من لم يشترط وحدة الأفق
- ١٢٦٩ تحليل نظرية اشتراط وحدة الأفق
- ١٢٦٩ الأول: خروج القمر عن المحاق كشروق الشمس
- ١٢٧١ الثاني: الميقات هو وجود الهلال عند الغروب
- ١٢٧٤ أدلة القائمين بعدم شرطية وحدة الأفق
- ١٢٧٤ الأول: إطلاق أدلة البيّنة
- ١٢٧٥ الثاني: النصوص الخاصة
- ١٢٧٦ الثالث: صحيحة عيسى بن عبيد
- (٢٧) اشتراط اتحاد الأفق في ثبوت الهلال حجّة الاسلام والمسلمين شيخ محمد سند ١٢٧٩
- ١٢٨١ تمهيد
- ١٢٨١ الفرض الفقهي
- ١٢٨١ أقوال الخاصة في المقام
- ١٢٨٣ أقوال العامة
- ١٢٨٤ محطّ النزاع
- ١٢٨٤ زوايا البحث
- ١٢٨٥ المقام الأول: الدليل العقلي
- ١٢٨٥ المقدّمة الأولى: حركة الشمس الظاهرية
- ١٢٨٨ المقدّمة الثانية: بيان أوجه القمر
- ١٢٩١ المقدّمة الثالثة: بيان خطوط الطول والعرض
- ١٢٩١ بداية حساب اليوم العالمي «الدولي»

۱۲۹۴	الضابط الابتدائي لوحدة الأفق
۱۲۹۶	المقدّمة الرابعة: في أنواع الشهور
۱۲۹۸	المقدّمة الخامسة: في بيان أمور تؤثر في رؤية الهلال
۱۳۰۲	مآل القول الأوّل
۱۳۰۷	أولاً: الجواب النقضي
۱۳۱۳	ملاحظة هامة
۱۳۱۵	معنى عدم نقصان شهر رمضان أبداً
۱۳۱۶	نقصان الأشهر الهلالية دائماً
۱۳۱۷	عدم ثبات تمامية الشهر في نقطة
۱۳۱۸	ثانياً: الجواب الحلّي
۱۳۱۹	تكوّن الليل والنهار
۱۳۲۰	تكوّن السنة الشمسية
۱۳۲۰	تكوّن الشهر القمري
۱۳۲۲	الفرق بين الشهر القمري والشمسي
۱۳۲۵	حقيقة النزاع
۱۳۲۷	ضبط وبرمجة الحسابين
۱۳۲۸	ضبط الحساب القمري
۱۳۳۲	المقام الثاني: الدليل النقلي
۱۳۳۲	الدليل الأوّل
۱۳۴۱	الدليل الثاني
۱۳۴۲	الدليل الثالث
۱۳۵۲	الدليل الرابع
۱۳۵۵	الدليل الخامس
۱۳۵۷	الدليل السادس
۱۳۵۹	الدليل السابع
۱۳۶۰	أدلة المشهور

- ١٣٦٠ الدليل الأوّل
- ١٣٦٦ الدليل الثاني
- ١٣٦٧ الدليل الثالث
- ١٣٦٩ تنبيهات
- ١٣٦٩ التنبيه الأوّل: ضابطة وحدة وتقارب الأفق
- ١٣٧٥ التنبيه الثاني: وظيفة الشاكّ في هلال سؤال
- ١٣٧٧ التنبيه الثالث: حصر الطرق بالرؤية
- ١٣٨٣ التنبيه الرابع: عدم الاعتداد بالآلات الرصدية في الرؤية
- ١٣٨٤ التنبيه الخامس: عدم الاعتداد بروايات العدد
- ١٣٩١ (٢٨) ثبوت الهلال بحكم الحاكم حجة الإسلام والمسلمين شيخ محمد سند
- ١٣٩٤ الأقوال في المسألة
- ١٣٩٤ تحرير جهات البحث
- ١٣٩٦ أدلّة المثبتين
- ١٣٩٦ إثبات الجهة الأولى: صغرى الاستدلال
- ١٤٠٦ إثبات الجهة الثانية: كبرى الاستدلال
- ١٤١١ دلالة التوقيع الشريف
- ١٤١٥ تتمة في حال عمر بن حنظلة
- ١٤٢٣ (٢٩) اعتبار اتفاق الأفق في إثبات رؤية الهلال ... آية الله حاج شيخ حسن قديري
- ١٤٣٣ (٣٠) ثبوت الشهر برؤية الهلال في بلد آخر ... آية الله سيد محمود هاشمي شاهرودي
- ١٤٣٥ بيان الآراء في المسألة
- ١٤٤٠ أدلّة القول الأوّل المشهور
- ١٤٤٩ كلمات المشهور واستدلالاتهم
- ١٤٥٧ أدلّة القول الثاني
- ١٤٧٧ في كفاية الرؤية بالعين المسلّحة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا ونبيِّنا أفضل الخلائق أجمعين، ووصيه
وخليفته عليٍّ أمير المؤمنين، وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على
أعدائهم أبدأبدين ودهر الداهرين. السلام على الإمام المهدي
الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.

(۱)

مجلد دوم میراث فقهی (۲): رؤیت هلال یکسره اختصاص دارد به رساله‌های رؤیت هلال، وادامه بخش دوم مجموعه رؤیت هلال است. «بخش دوم: رساله‌های رؤیت هلال» مشتمل بر سی رساله در این باره است که شانزده رساله در مجلد اول، و چهارده رساله - از رساله ۱۷ تا رساله ۳۰ - در این مجلد درج شده است.

شانزده رساله مجلد اول تألیف پیشینیان، و چهارده رساله مجلد دوم تألیف عالمان این زمان است. صاحبان پنج رساله از این رساله‌ها - از رساله ۱۷ تا رساله ۲۱ - در گذشته‌اند که آثارشان - مانند جلد اول - به ترتیب تاریخ وفاتشان مرتب شده است، و مؤلفان نه رساله دیگر - از رساله ۲۲ تا رساله ۳۰ - در قید حیاتند که آثارشان به ترتیب الفبایی شهرت آنها در این مجموعه قرار گرفته است.

(۲)

دو رساله از این چهارده رساله تقریر درس وبقیه تألیف است: رساله ۱۷ تقریر درس

مرحوم آیه‌الله سید محمد محقق داماد رحمته‌الله علیه به قلم آیه‌الله جوادی آملی، و رساله ۲۱ تقریر درس مرحوم آیه‌الله سید محمدعلی موحد ابطحی رحمته‌الله علیه به قلم فاضل محترم قاسم آل قاسم است.

همچنین آیه‌الله مؤمن بر رساله ۲۳ و حجة الاسلام علی زمانی قمشهای بر رساله ۱۷، تعلیقاتی دارند که ذیل دو رساله مذکور نقل و با علامت ستاره و با تصریح به نام آنها مشخص شده‌اند.

تعدادی از این رساله‌ها بیشتر چاپ شده و برخی همچنان مخطوط بود. ما همه آنها را تحقیق کرده‌ایم و با بانوشتها و توضیحات مناسب در این مجموعه گنجانده‌ایم.

(۳)

در اینجا صاحبان پنج رساله اول - یعنی حضرات آیات آقایان: محقق داماد (م ۱۳۸۸ق)؛ مدنی کاشانی (م ۱۴۱۲ق)؛ حسینی تهرانی (م ۱۴۱۶ق)؛ مروّج جزایری (م ۱۴۱۹ق) و موحد ابطحی (م ۱۴۲۳ق) رحمته‌الله علیه - را که در گذشته‌اند به اختصار به ترتیب متن، معرفی، و سرگذشت کوتاهی از آنان را درج می‌کنیم:

۱. مرحوم آیه‌الله محقق داماد رحمته‌الله علیه

آیه‌الله حاج سید محمد محقق داماد، یکی از عالمان بزرگ قم به شمار می‌رفت. وی به سال ۱۳۲۵ ق، در احمدآباد اردکان یزد، در خانواده‌ای روحانی به دنیا آمد. در اوان کودکی، پدر و مادرش درگذشتند و گرد یتیمی بر سرش نشست.

او نخست ادبیات و مقدمات علوم را در اردکان فراگرفت. سپس به یزد کوچ کرد و نزد حضرات آیات: سید احمد مدرس، سید یحیی واعظ یزدی، سید حسین باغ‌گندمی رحمته‌الله علیه و بیش از همه از شیخ غلامرضا یزدی خراسانی رحمته‌الله علیه دروس سطح را فراگرفت. آن‌گاه در سال ۱۳۴۱ق به قم عزیمت کرد و سطوح عالی را نزد آیات عظام: میرسید علی یشربلی کاشانی، سید محمدتقی خوانساری، سید ابوالحسن رفیعی قزوینی، سید محمدحجت کوهکمری و حاج شیخ محمود اردکانی رحمته‌الله علیه آموخت و سرانجام در درس خارج فقه و اصول مرحوم آیه‌الله شیخ عبدالکریم حایری یزدی رحمته‌الله علیه حضور یافت و به دامادی وی مفتخر و از همین رو

به «داماد» معروف شد.

آیة‌الله سید محمد محقق داماد بخش زیادی از عمرش را با تدریس فقه و اصول سپری کرد و عالمان فراوانی را در حوزه درسی‌اش پرورش داد؛ از جمله حضرات آیات و حجج اسلام، آقایان: ابطحی کاشانی، احمدی میانجی، ایزدی نجف‌آبادی، شهید بهشتی، جوادی آملی، شهید ربانی شیرازی، سید مهدی روحانی، شبیری زنجانی، شریعتمدار جهرمی، آقا موسی صدر، شهید قدوسی، مؤمن قمی، محمدحسن مرتضوی لنگرودی، شهید مطهری، مظاهری اصفهانی، مکارم شیرازی، موسوی اردبیلی، میرمحمدی، نوری همدانی.

از ایشان بجز تعلیقه بر العروة الوثقی، کتابی مکتوب برجای نماند. اما تقریرات درسش را عده‌ای نوشته‌اند. برخی از تقریرات مطبوع درس ایشان عبارتند از:

۱. الحجج، نوشته آیة‌الله جوادی آملی، (۳ جلد)؛

۲. الخمس، نوشته آیة‌الله جوادی آملی، (۱ جلد)؛

۳. الصلوة، نوشته آیة‌الله جوادی آملی و آیة‌الله مؤمن (۵ جلد).

این عالم موفق، سرانجام در روز چهارشنبه دوم ذی حجه ۱۳۸۸ بدرود حیات گفت و در یکی از مقابر شرقی صحن حرم مطهر حضرت فاطمه معصومه علیها السلام به خاک سپرده شد. مرحوم حجة‌الاسلام حاج شیخ محمد علی انصاری قمی رحمته الله قصیده‌ای در رثایش سرود و این مصراع را به عنوان ماده تاریخ ایشان انشا کرد: «بشد روان سوی جنت محقق داماد»^۱.

۲. مرحوم آیة‌الله مدنی کاشانی رحمته الله

مرحوم آیة‌الله حاج شیخ رضا مدنی کاشانی یکی از عالمان کاشان و از مراجع تقلید آن سامان بود. ایشان در محرم سال ۱۳۲۱ در کاشان در بیت علم و تقوا متولد شد. پدرش آیة‌الله عبدالرسول مدنی شاگرد آیة‌الله مولی حبیب‌الله شریف کاشانی (م ۱۳۴۰ ق) صاحب منتقد المنافع فی شرح المختصر النافع و آیة‌الله سید کاظم یزدی و میرزا فخرالدین نراقی رحمته الله و صاحب کتابهایی از جمله فوائد المتکلمین (۵ جلد)، مجمع النصائح، آب

۱. برخی از منابع سرگذشت ایشان عبارتند از:

مجله نور علم، ش ۱۷، (شهریور ۱۳۶۵)، ص ۹۷ - ۱۰۳؛ گنجینه دانشمندان، ج ۲، ص ۱۴۲؛ آثار الحجة، ج ۲، ص ۶۳؛ اختران ادب، ج ۲، ص ۴۶۸ - ۴۷۰.

حیات در شرح دعای سمات بود و غالب اوقات او به تدریس، تألیف، وعظ و ارشاد و فصلی دعاوی می‌گذشت.

آیةالله حاج شیخ رضا مدنی در محضر پدرش و حضرات آیات آقایان: سید محمد علوی کاشانی، مولی حبیب‌الله شریف کاشانی، حاج شیخ محمود نجفی رحمته‌الله ادبیات و سطوح را فراگرفت و با تأسیس حوزه علمیه قم در سال ۱۳۴۰ ق. به قم آمد و در درسهای فقه و اصول حضرات آیات آقایان: حاج شیخ عبدالکریم حائری یزدی و شیخ محمدرضا نجفی مسجد شاهی حاضر شد و بهره‌های فراوان برد و پس از اخذ اجازه اجتهاد از استادانش به زادگاهش بازگشت و به تدریس، تألیف، تربیت شاگرد و هدایت مردم همت گماشت.

ایشان از آغاز انقلاب اسلامی ایران با همدلی و همراهی با مراجع عظام تقلید به مقابله با دسیسه‌های ضد اسلامی رژیم شاه پرداخت و از سوی دیگر به اشاعه فرهنگ اسلامی در میان جوانان و مردم همت گمارد.

برخی از آثار علمی ایشان عبارت است از: براهین الحجج (۴ جلد)؛ کتاب القصاص للفقهاء والخواص، کشف الأستار عن حکم المغرب والاستتار، رسالة في الرباء ورسالة في ولاية الفقيه.

سرانجام، معظم له روز جمعه ۲۴ ذی حجه ۱۴۱۲ برابر با پنجم تیرماه ۱۳۷۱ در ۹۲ سالگی درگذشت و کنار مرحوم والدش در بقعه پنجه شاه کاشان به خاک سپرده شد.

۳. مرحوم آیةالله حسینی تهرانی رحمته‌الله

آیةالله حاج سید محمدحسین حسینی تهرانی در ۲۴ محرم الحرام ۱۳۴۵ در تهران زاده شد. پدرش آیةالله حاج سید محمدصادق حسینی لاله‌زاری رحمته‌الله (۱۳۰۰ - ۱۳۷۰ ق) نویسنده تفسیر القرآن است و جدش آیةالله حاج سید ابراهیم لاله‌زاری رحمته‌الله (م ۱۳۳۲ ق) از شاگردان میرزای شیرازی و سید محمد فشارکی رحمته‌الله بوده است.

وی پس از آموختن ادبیات نزد پدر و عمویش در تهران، در سال ۱۳۶۳ ق به قم آمد و سطوح عالی را فراگرفت. پس از آن، در محفل درس فقه و اصول آیات عظام: بروجردی، محقق داماد و دروس تفسیر و فلسفه علامه طباطبایی رحمته‌الله حاضر شد و بهره‌های فراوان برد.

در سال ۱۳۷۰ ق، به نجف اشرف رفت و از خرمن دانش حضرات آیات عظام: خوبی، شاهرودی و شیخ حسین حلّی رحمته‌م‌الله توشه برگرفت و مبانی علمی‌اش را استوار کرد. در سال ۱۳۷۷ ق به زادگاهش تهران بازگشت و به اقامهٔ جماعت در مسجد قائم (خیابان لاله‌زار) و تبلیغ دین پرداخت. پس از پیروزی انقلاب اسلامی، به مشهد مقدس تشرّف یافت و به تدریس، تألیف و اقامه شعائر دینی مشغول شد^۱.

وی در نهم صفر ۱۴۱۶ (۱۷ تیر ۱۳۷۴)، در ۷۱ سالگی درگذشت و بیکرش، پس از تشییع و نماز حضرت آیه‌الله بهجت (دام ظلّه) بر آن، در یکی از غرفه‌های صحن حرم مطهر حضرت امام علی بن موسی الرضا علیه‌السلام به خاک سپرده شد. برخی از آثار چاپ شده ایشان عبارتند از:

۱. الله‌شناسی: تفسیر آیهٔ «الله نور السموات والارض».
۲. امام‌شناسی (۱۲ جلد).
۳. معادشناسی (۱۰ جلد).
۴. رسالهٔ بدیعه: تفسیر آیهٔ «الرجال قوامون على النساء».
۵. رسالهٔ نوین: تفسیر آیهٔ «إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً».
۶. لبّ اللباب در سیر و سلوک اولوا الالباب.
۷. مهر تابان (یادنامهٔ علامه طباطبائی رحمته‌م‌الله).
۸. روح مجرد (یادنامهٔ سید هاشم موسوی حدّاد رحمته‌م‌الله).
۹. توحید علمی و عینی.
۱۰. وظیفهٔ فرد مسلمان در احیای حکومت اسلام.
۱۱. ولایت فقیه در حکومت اسلام (۴ جلد).
۱۲. نور ملکوت قرآن (۴ جلد).
۱۳. انوار الملکوت (نور ملکوت نماز، نور ملکوت مسجد، نور ملکوت دعا).
۱۴. لمعات الحسین علیه‌السلام (که به خط زیبای مؤلّف به چاپ رسیده است).
۱۵. هدیهٔ غدیریّه.

۱۶. تحقیق رساله سیر و سلوک منسوب به علامه بحرالعلوم.
 ۱۷. رساله حول مسأله رؤیه الهلال که در این مجموعه چاپ شده است.
 جز این آثار، کتابهای چاپ نشده‌ای هم از ایشان برجای مانده است.

۴. مرحوم آیه‌الله مروّج رحمته

آیه‌الله حاج سید محمد جعفر موسوی جزایری مروّج، در جمادی الآخرة ۱۳۲۸ در شوشتر زاده شد. پدرش آیه‌الله سید محمدعلی جزایری (م ۱۳۵۶ ق) از شاگردان آیات عظام: آخوند خراسانی و سید محمدکاظم یزدی رحمتهما بود و نسبش با چهار واسطه به علامه سید عبدالله ابن سید نورالدین ابن سید نعمت‌الله جزایری می‌رسد (محمد علی بن محمود بن احمد بن محمد رضا بن علی اکبر).

سید محمد جعفر، ادبیات و مقدمات علوم را از پدرش و علامه سید علی اصغر جزایری (م ۱۳۴۸ ق) آموخت.

در سال ۱۳۴۸ ق روانه نجف اشرف شد و نزد حضرات آیات آقایان: سید محمود شاهرودی، سید علی نوری، سید جواد طباطبایی تبریزی و شیخ محمدحسین حائری رحمتهما سطوح عالی را فراگرفت. سپس با حضور در درس خارج فقه و اصول آیات عظام آقایان: سید ابوالحسن اصفهانی، آقا ضیاءالدین عراقی، شیخ موسی خوانساری، سید محمود شاهرودی و سید محسن حکیم رحمتهما به اتقان مبانی علمی خویش پرداخت و همزمان به تدریس و تألیف اشتغال ورزید و شاگردان بسیاری پرورش داد. در سال ۱۳۹۰ ق به ایران بازگشت و در اهواز اقامت گزید و به تألیف و تدریس و ارشاد مؤمنان آن سامان همت گمارد و به رغم اصرار مردم، نه مرجعیت و نشر فتاوایش را پذیرفت و نه اقامه جماعت کرد.

آیه‌الله مروّج، بیانی شیوا و خطّی زیبا داشت. زندگی‌اش بسیار ساده بود و وجوهی را که به دستش می‌رسید، فوری به نیازمندان می‌رسانید. وی به اقتضای ادب تعلّم، تا اواخر عمر استادش آیه‌الله شاهرودی، در مجلس درس ایشان شرکت می‌جست.

این عالم وارسته، در روز شنبه ۲۵ ذی‌قعدة ۱۴۱۹ = ۲۳ اسفند ۱۳۷۷ در نود و یک سالگی درگذشت و پیکر پاکش پس از تشییع با شکوه در یکی از غرفه‌های صحن حرم مطهر حضرت فاطمه معصومه رحمتهما به خاک سپرده شد.

برخی از آثار ایشان عبارتند از:

۱. منتهی الدراية في شرح الكفاية (۸ جلد).
۲. هدى الطالب في شرح المكاسب (۱۰ جلد).
۳. المسائل المستحدثة.
۴. مباني تکملة الوسيلة.
۵. هداية الأنام في الفروع الفقهية.
۶. شرح مناسک حج ميرزای نايینی (۲ جلد).
۷. افعال صبی در فقه شیعه.
۸. شرح العروة الوثقی (اجتهاد و تقلید).
۹. دراية الحديث.
۱۰. قاعدة لا ضرر.
۱۱. رسالة في حلق اللحية.
۱۲. قاعدة الفراغ والتجاوز.
۱۳. قاعدة الجب.
۱۴. قاعدة حرمة الإعانة على الاثم.
۱۵. رسالة في نفی الوطن الشرعی.
۱۶. تقریرات درس فقه آية الله حکيم (طهارت، حج، اجاره، مضاربه، مساقات، نکاح).
۱۷. تقریرات درس فقه آية الله شاهرودی (حج).
۱۸. تقریرات درس اصول آية الله شاهرودی (۶ جلد که یک جلد آن به چاپ رسیده است).
۱۹. تقریرات درس فقه آية الله سيد جمال الدين گلپایگانی (قاعدة لا تُعاد).
۲۰. حاشية العروة الوثقی.
۲۱. ثبوت الهلال بالبيّنة وحکم حاکم الشرع، که در مجموعه حاضر به چاپ رسیده است.^۱

۱. برخی از منابع سرگذشت ایشان عبارتند از:

معجم رجال الفكر في النجف، ج ۳، ص ۱۱۹۵ - ۱۱۹۶؛ ستارگان حرم، ج ۷، ص ۲۳۱ - ۲۵۴؛ نقباه البشر، ج ۱، ص ۲۹۳؛ مجله حوزه، شماره ۹۸، «مصاحبه با آية الله مروج».

۵. مرحوم آیه‌الله سید محمدعلی موحد ابطحی رحمته‌الله

مرحوم آیه‌الله سید محمدعلی موحد ابطحی رحمته‌الله در ۲۸ صفر ۱۳۴۹ در اصفهان به دنیا آمد. پدرش آیه‌الله سید مرتضی موحد ابطحی از شاگردان حضرات آیات سید علی نجف‌آبادی، سید محمد نجف‌آبادی و شیخ محمدرضا ابوالمجد اصفهانی رحمته‌الله؛ و مادرش فاضله عابده صبیبه آیه‌الله حاج سید محمدتقی احمدآبادی اصفهانی صاحب کتاب مکیال المکارم فی فوائد الدعاء للقائم بود.

ایشان در هشت سالگی به تحصیل علوم دینی روی آورد و تا شرح لمعه را نزد پدر بزرگوارش آموخت. آن‌گاه رسائل و مکاسب را نزد مرحوم حاج آقا رحیم ارباب رحمته‌الله و کفایه و نیز بخشی از مکاسب را نزد شیخ محمود مفید رحمته‌الله فرا گرفت.

در سال ۱۳۶۴ ق به قم سفر کرد و در درسهای فقه و اصول حضرات آیات آقایان: بروجردی، حجت، محقق داماد، سید احمد خوانساری و گلپایگانی رحمته‌الله و در درس تفسیر و حکمت علامه طباطبایی رحمته‌الله شرکت جست.

در ربیع الأول ۱۳۷۳ به نجف اشرف کوچ کرد و در درسهای حضرات آیات آقایان: حکیم، خویی، شاهرودی، سید عبدالهادی شیرازی و سید جمال‌الدین گلپایگانی رحمته‌الله حاضر شد.

در سال ۱۳۹۴ پس از بیست سال اقامت در نجف اشرف به قم بازگشت و به تدریس و تألیف اشتغال یافت و آثار متعددی از خود برجای گذاشت که از آنها کتابهای ذیل تا کنون چاپ شده است:

۱. توضیح المسائل؛

۲. مناسک حج؛

۳. تاریخ آل زراره؛

۴. تهذیب المقال فی شرح الرجال (تا کنون ۵ جلد از آن چاپ شده است).

۵. ثبوت الهلال، که در مجموعه حاضر چاپ شده است.

سرانجام پس از ۷۳ سال زندگی، شمع وجودش به خاموشی گرایید و در شب سیزدهم رجب ۱۴۲۳ بدرود حیات گفت و در شب نیمه رجب در حسینیه‌اش در قم به خاک سپرده شد.

(۴)

مبسوط‌ترین، جذّاب‌ترین و شیرین‌ترین، و از سوی دیگر، به لحاظ موضوع، مهم‌ترین رسالهٔ این مجلّد، رسالهٔ ۱۹ از علامه سید محمدحسین حسینی تهرانی رحمته الله علیه است. طرفینی و ادیبانه بودن مباحث این رساله و اشتمالش بر اشعاری در وصف حضرت امیرالمؤمنین (علیه أفضل صلوات المصلّین) و نجف و حوزهٔ آن و مخاطبِ نامه، به آن جذابیت خاصی بخشیده است. از دیگر سو چون موضوع آن مهم‌ترین و مؤثرترین مسألهٔ زمان ما در رؤیت هلال است، از اهمیت خاصی برخوردار، و بیش‌تر مباحث این مجلّد به همین موضوع اختصاص یافته است.

رساله مذکور (رسالهٔ ۱۹) مجموعه‌ای است از سه نامهٔ علمی از علامه تهرانی رحمته الله علیه به مرحوم آیه الله خویی رحمته الله علیه در نقد و تزییف نظر ایشان در رؤیت هلال و تقویت قول مشهور و دو پاسخ از حضرت آیه الله خویی رحمته الله علیه در تقویت فتوای خود، که البته به تصریح خودشان، پاسخ دوم را برخی از شاگردان ایشان نوشته‌اند. آیه الله سید محمود هاشمی شاهرودی (حفظه الله تعالی) گفتند: «مرحوم آیه الله خویی از من خواستند جواب علامه تهرانی را بنویسم و جواب دوم مطبوع در رسالهٔ ایشان از من است». ایشان در رساله‌اش (رسالهٔ ۳۰، ص ۲۶ - ۲۷) نیز به این موضوع تصریح کرده‌اند:

... و هذا ما کتبا قد اقترحناه علیه فی الجواب علی إشکالات بعض تلامذته علیه والتي طبعت جميعاً بعنوان رسالة حول مسألة رؤية الهلال.

آیه الله خویی نامهٔ سوم علامه تهرانی را پاسخ نداده‌اند.

به هر حال، از آنجا که آیه الله خویی در رؤیت هلال فتوای خاصی بر خلاف نظر مشهور فقیهان دارند و این اختلاف فتوا مشکلاتی را پدید آورده است، علامه تهرانی در نقد نظر ایشان نامه‌ای مبسوط نوشته و از ایشان خواسته‌اند که از این فتوا عدول، یا حداقل احتیاط کنند، و آیه الله خویی هم نه احتیاط کردند و نه عدول!

نظر آیه الله خویی این است که اتّحاد و اشتراک آفاق در رؤیت هلال لازم نیست و اگر در نقطه‌ای از کرهٔ زمین رؤیت هلال ثابت شود، برای سایر نقاط کرهٔ زمین - چه آفاق متحد چه مختلف - نیز ثابت است به شرط این‌که در قسمتی از شب - هر چند اندک - با مکان

رؤیت متحد باشند. در نتیجه، آن شب برای همه آن مناطق، شب اول ماه خواهد بود. بر خلاف سایر مناطق. فی المثل اگر در چین هنگام غروب، هلال رؤیت نشود، ولی پس از گذشت پنج ساعت از شب در چین، هنگام غروب آفتاب ایران هلال رؤیت شود. از آنجا که چین در شب با ایران مشترک است، آن شب برای چین نیز شب اول ماه خواهد بود. ایشان معتقدند آغاز ماه قمری عبارت است از خروج ماه از تحت الشعاع خورشید، و چنین پدیده‌ای موضوعی تکوینی، و نسبت به همه تقاط کره زمین مساوی است و «رؤیت هلال» نشانه آن است که پیش از آن، ماه از تحت الشعاع خارج، و در محدوده ماه جدید داخل شده است. بنابراین «رؤیت» طریق به واقع و کاشف از آن است نه این که موضوعیت داشته باشد.

ولی فتوای مشهور فقها این است که اگر رؤیت هلال در افقی ثابت شد، فقط برای دیگر آفاقی که با افق مزبور متحدند نیز ثابت است و برای آفاقی که با افق مزبور اتحاد ندارند، ثابت نمی‌شود.

از آنجا که این اختلاف فتوا، در سال ۱۳۹۶ ق موجب بروز تشّت و فتنه و دودستگی و سقوط آیهت دین و شوکت عید و مسلمین شده است، علامه تهرانی به نوشتن نقدی مفصل طی نامه‌ای برای آیه‌الله خویی روی آورده‌اند. علامه تهرانی در نامه‌هایش به آیه‌الله خویی می‌نویسد:

... لما كان عيد الفطر في هذه السنة [أي سنة ۱۳۹۶ ق] معركة عجيبة في جميع النواحي، وبعثاً للاختلاف الشديد الموجب لترك الجماعات و سقوط الأئمة والعظمة و بروز النفاق و أبادي الشيطان... صليت واستخرت الله، ثم تجرأت أن أكتب لسماحتك مطالب حول هذه المسألة؛ فإن تلقيتها بعين القبول والرضا فلا مناص من تجديد النظر و تبديل الكلام بفتوى لزوم الاشتراك في الآفاق.^۱

– وبتبديل فتياك في هذه المسألة يرتفع الخلاف، وتنتهي المعارك والضوضاء، ويستريح الناس من الشبهة في أعمال الأيام والليالي من شهر رمضان القريب جداً ومناسك عيد

۱. رساله حول مسألة رؤية الهلال، ص ۱۷. گفتنی است که این تشّت و دودستگی و وهن مذهب بر اثر اختلافات فتاوی در برخی سالها در پاره‌ای از کشورها همچنان رخ می‌دهد که به هیچ روی زبینه‌ده مذهب مترقی حضرت امام صادق علیه السلام نیست.

الفطر القادم. والله يعلم وضميرك يشهد بأنه لم يكن الداعي إلى هذه الأطروحة إلا الوصول إلى متن الواقع.^۱

- ... فإن قبلت هديتي هذه - وهي هديّة نملية إلى ملك الفضل والنباهة وسليمان العلم والشرف - فهو أجري ومثويتي، وما عند الله خيرٌ وأبقى.
وإنّ آييت فلا أقلّ من الاحتياط الذي هو سبيل النجاة، وإرجاع الناس إلى الغير؛ كي يتخلّصوا من المحاذير المضلّة والأهواء المُردية والفتن الموهية. وهذا دلالة ناصح مشفق.^۲

- ... فلم نتمكّن إذن على الاختلاف الشديد الموجب لترك الجماعات، وسقوط الأئمة والعظمة وبروز النفاق في عيد الفطر، على مبنى فتوى غير صحيحة.
فأتعبنا أنفسنا مع كثرة الشواغل والمشاكل - التي تحيط بنا من كلّ صوب - بتحرير رسالة استدلالية إلى فقيه نبيه، له حقّ علينا في الدراسة والتعليم؛ كي يرفع الله بها الخلاف، ويقع الحجر على أساسه الأصلي، وتعود السنن.^۳

گفتنی است که علامه تهرانی پس از چاپ رساله مزبور، در آن تجدید نظر کرده و مطالبی به آن افزوده‌اند به گونه‌ای که با آنچه بیشتر چاپ شده تفاوت‌های اساسی دارد و آنچه در این مجموعه به چاپ رسیده نسخه تصحیح شده و مطابق با آخرین اصلاحات ایشان است که با همت و تلاش و همکاری حجة الاسلام سید محمد سیادت در اختیار ما قرار گرفت.

(۵)

برخی از دیگر رساله‌های این مجموعه نیز به هدف تقویت نظریه مشهور و ردّ نظریه غیر مشهور (یعنی فتوای آیه‌الله خویی) نوشته شده‌اند؛ مانند رساله‌های ۲۶، ۲۷، ۲۹. برخی نیز به اجمال و به‌طور ضمنی آن را رد کرده‌اند؛ مانند رساله‌های ۲۰ و ۲۱ و حواشی رساله ۲۳؛ مثلاً مرحوم آیه الله مروّج رحمته در نقد فتوای غیر مشهور می‌نویسد:
... وبالجملة فينبغي القطع بفساد موضوعية وجود الهلال في أفق الأحكام بالنسبة إلى

۱. رساله حول مسألة رؤية الهلال، ص ۹۱.

۲. رساله حول مسألة رؤية الهلال، ص ۱۱۲.

۳. رساله حول مسألة رؤية الهلال، ص ۱۶۷ - ۱۶۸.

سائر أهل الآفاق التي يعلم - بحسب الطول والعرض المقررين لبلادهم - عدم وجود الهلال في أفقهم. فلا سبيل إلى ما في المستند أصلاً.

وقد ظهر مما ذكرنا أن الحق أن يقال: إن ثبوت الهلال في بلد لا يكون موجباً لترتيب آثار وجود الهلال في البلاد الأخر، إلا مع إمكان وجود الهلال في أفقها، بأن تكون مع بلد الثبوت متحدة في الأفق، أو كانت رؤيته في بلد مستلزماً لوجود الهلال في غيره، كما إذا ثبت في البلد الشرقي؛ فإنه يستلزم وجود الهلال في البلد الغربي.

مثلاً: إذا ثبت الهلال في خراسان، فهو يستلزم ثبوته في النجف الأشرف وغيره من البلاد الغربية بالنسبة إلى خراسان.

... وقد عرفت ما في كلام المستند من احتمال كفاية وجود الهلال في أفق لسائر الآفاق؛ إذ لا منشأ له أصلاً ولا دليل عليه جزماً.^۱

از میان رساله‌هایی که در نقد نظر آیه‌الله خویی نوشته شده رساله ۲۷ از حجة الاسلام شیخ محمد سند پس از رساله علامه تهرانی (رساله ۱۹) مبسوط‌ترین رساله است که به تفصیل جوانب مختلف مسأله را بررسی کرده و اشکالهای متعددی بر این نظر وارد کرده است.

چهار رساله دیگر این مجموعه، در تأیید فتوای غیر مشهور و تزییف نظر مشهور تألیف شده‌اند. این رساله‌ها عبارتند از رساله‌های ۱۷، ۱۸، ۲۳، ۳۰. در برخی رساله‌ها نیز نظر غیر مشهور به‌طور ضمنی تقویت شده است مانند رساله ۲۴.

گفتنی است که حضرت آیه‌الله هاشمی شاهرودی (دامت افاضاته) نویسنده رساله ۳۰، پیش از چاپ این مجلد آن را ملاحظه کرده و پاره‌ای از اشکالها به نظر غیر مشهور را، در رساله خود، رد کرده‌اند.

(۶)

یکی از مباحث مرتبط با مسأله لزوم اتحاد آفاق یا عدم آن، یعنی نظر مشهور و غیر مشهور، مسأله لیلۃ القدر است که آیا واحد شخصی و در سراسر کره زمین یک شب است یا نه؟ در مجلد اول این مجموعه یک رساله مستقل در این باره تألیف مولی اسماعیل

۱. ثبوت الهلال بالبیته وحکم حاکم الشرع (رساله ۲۰)، ص ۴۳.

خواجوی رحمته درج شد (رساله ۱۰). در بخش چهارم یعنی «مباحث هیوی رؤیت هلال» نیز مقاله‌ای مستقل در این زمینه درج خواهد شد.

در اغلب رساله‌هایی که به دفاع یا نقد نظر غیر مشهور پرداخته‌اند به این مسأله نیز اشاره شده است. مثلاً مرحوم آیه‌الله خویی رحمته برای تأیید نظر خود در منهاج الصالحین می‌نویسد:

... ویدلّ أيضاً على ما ذكرناه الآية الكريمة في أنّ ليلة القدر ليلة واحدة شخصية لجميع أهل الأرض على اختلاف بلدانهم في آفاقهم؛ ضرورة أنّ القرآن نزل في ليلة واحدة، وهذه الليلة الواحدة هي ليلة القدر، وهي «خير من ألف شهر» و«فيها يفرق كلُّ أمرٍ حكيم». ومن المعلوم أنّ تفریق كلِّ أمر حكيم فيها لا یخصّ بقعةً معيّنةً من بقاع الأرض، بل یعمّ أهل البقاع أجمع.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد ورد في عدّة من الروایات أنّ في ليلة القدر يكتب المنایا والبلايا والأرزاق و«فيها يفرق كلُّ أمر حكيم». ومن الواضح أنّ كتابة الأرزاق والبلايا والمنایا في هذه الليلة إنّما تكون لجميع أهل العالم، لا لأهل بقعةٍ خاصّة. فالنتیجة على ضوءهما أنّ ليلة القدر لیلةٌ واحدةٌ لأهل الأرض جميعاً، لا أنّ لكلّ بقعةٍ لیلة خاصّة.

مخالفان نظر غیر مشهور این دلیل را نیز رد کرده‌اند و نویسنده رساله ۲۷، آن را «أضعف الأدلّة» خوانده و به آن پاسخ نقضی و حلی داده است.^۱

بیفزایم که در بخش سوم این مجموعه یعنی «آراء فقیهان در رؤیت هلال» (مجلد سوم و چهارم) نیز متن سخنان موافقان و مخالفان نظر مشهور - به جز رساله‌ها - درج شده است. از جمله، مجموع سخنان مرحوم آیه‌الله خویی در منهاج و تقریرات درس ایشان، و نیز سخنان مرحوم آیه‌الله شهید سید محمدباقر صدر رحمته در تأیید نظر ایشان و نیز مطالب سید ابوتراب خوانساری رحمته و علامه شعرانی و آیه‌الله حسن‌زاده آملی و فتاوی و انظار سایر فقیهان و عالمان مخالف و موافق این نظر.

از آیه‌الله حسن‌زاده آملی (دامت برکاته) شنیدم که مرحوم علامه شعرانی رحمته نیز تقدی بر نظر آیه‌الله خویی نوشت و برای ایشان فرستاد و جواب ایشان به نقد خود را نپسندید.

۱. رساله اشراط اتحاد الأئمة في ثبوت الهلال (رساله ۲۷)، ص ۷۴ - ۷۶.

(۷)

چنانکه گذشت، عمده رساله‌های این مجلد را مسأله لزوم اتحاد آفاق و عدم آن تشکیل می‌دهد. برخی از مباحث مهم دیگر در رؤیت هلال نیز در برخی رساله‌ها به‌طور مشروح و مستقل مطرح شده است؛ از جمله دو مبحث مهم حکم حاکم در رؤیت هلال، و حجیت قول منجم و فلکی. رساله ۲۲: ثبوت الهلال طبقاً لقول الفلکی: دراسة فقهية في حجیة قول الفلکی در حجیت قول منجم، و رساله ۲۵: الهلال: دراسة موضوعية في ثبوته بالرؤية در نفی حجیت قول منجم نوشته شده‌اند.

البته در برخی رساله‌های دیگر نیز به اجمال از این دو موضوع بحث شده است مانند: رساله ۲۱، ص ۳۷ - ۵۱.

همچنین رساله ۲۸ و عمده مباحث رساله ۲۰ در ثبوت هلال به حکم حاکم است و در هر دو رساله ثبوت هلال به حکم حاکم تأیید و تقویت شده است. مرحوم آیه‌الله مروّج رحمته در این زمینه می‌نویسد:

وبالجملة، فإطلاق دليل تشريع منصب القضاء للفقیه مع وضوح كون الحكم بالهلال من مناصبه كافٍ في إثبات المقصود، فلو لم نقل بالولاية العامة للفقیه وقلنا بعدم ثبوت شيء من الولايات له إلا ولاية الإفتاء والقضاء، لكان القول بثبوت الهلال بحكم الفقیه في غاية المتانة.

... فتلخص من جميع ما ذكرنا أنّ الحقّ - وفاقاً للمعظم - ثبوت ولاية الحكم بثبوت

الهلال للفقیه الجامع لشرائط الفتوى، سواء قلنا بثبوت الولاية العامة له أم لا.^۱

... فالحقّ - كما نسب إلى المشهور - نفوذ حكم الحاكم على جميع المكلفين من غير

فرق بين المجتهدين والجاهلين - المقلّدين للحاكم أو لغيره - أو المحتاطين؛ فإنّ إطلاق

حرمة الردّ يشمل الجميع، والتقييد بمقلّدي الحاكم بلا وجه ظاهر.^۲

- إنّ النقض عبارة عن عدم ترتيب الآثار على الحكم وجعله كالعدم....

ففي المقام يتحقّق نقض الحكم بصوم اليوم الذي حكم الحاكم بكونه أوّل سؤال؛

۱. ثبوت الهلال بالبیته وحکم حاکم الشرع (رساله ۲۰)، ص ۳۰.

۲. ثبوت الهلال بالبیته وحکم حاکم الشرع (رساله ۲۰)، ص ۳۶.

لوجوب الإفطار عليه حينئذٍ، كوجوب إظهاره إذا رأى الهلال بنفسه. فالصوم حرام عليه؛ لكونه نقضاً لوجوب الإفطار الثابت بالحكم، والنهي في العبادة مبطل لها، فلا إشكال في حرمة صومه وبطلانه.

وبالجملة، كلُّ عملٍ يعدُّ نقضاً للحكم يكون حراماً، فإن كان عبادة بطلت أيضاً. وعليه يشكل جواز المسافرة بداعي القرار عن العمل بحكم الحاكم؛ فإنّه يصير من السفر الناشئ من داعٍ محرّم، كالسفر بداعي ترك واجبٍ فُلّي منجَز توجّه إليه، كأداء ذننٍ معجّل مع إمكان أدائه إذا بقي في بلده، فإذا سافر فراراً عن أدائه، حرمت هذه المسافرة؛ لنشوتها عن ترك واجب، كما قرّر في محلّه، فتكون الصلاة في هذا السفر تماماً؛ لكون السفر بالفرض حراماً.

وإن شئت فقل: إنّ الإفطار واجب بحكم الحاكم، فجعل الإفطار لأجل السفر لا لأجل الحكم نقض للحكم... نعم، لو كان السفر لغرضٍ مستحبٍ لا لأجل الفرار من الحكم، كما إذا سافر إلى أحد المشاهد المشرفة... لأجل الزيارة، فلا بأس به؛ لعدم كون هذا السفر ممّا ينقض به الحكم. نعم، إذا كان هذا السفر أيضاً لغرض الفرار من الحكم، فيأتي فيه ما تقدّم من حرمة ووجوب إتمام الصلاة فيه، كما لا يخفى.^۱

پاره‌ای از دیگر مباحث این مجلّد عبارت است از:

- (الف) رؤیت هلال با چشم مسلّح: (رساله ۲۳، ص ۶۱ - ۶۴؛ رساله ۲۶، ص ۱۴ - ۱۵؛ رساله ۲۷، ص ۱۰۵ - ۱۰۶؛ رساله ۳۰، ص ۴۵ - ۴۶).
- (ب) ضابطه وحدت و تقارب افق (رساله ۲۷، ص ۹۱ - ۹۷).
- (ج) وظیفه شاك در هلال شوال (رساله ۲۷، ص ۹۷ - ۹۹؛ رساله ۲۱، ص ۶۳ - ۶۷).
- (د) فروض مختلف شهادت بیّنه (رساله ۲۰، ص ۳ - ۲۷، رساله ۲۱، ص ۲۲ - ۲۹).
- (ه) رؤیت هلال قبل و بعد از زوال (رساله ۲۳، ص ۳۸ - ۵۷؛ رساله ۲۱، ص ۳۰ - ۳۲).
- (و) نقصان و عدم نقصان ماه رمضان و روایات عدد (رساله ۲۷، ص ۳۷ - ۳۸، ۱۰۶ - ۱۱۱).
- (ز) طرق ثبوت هلال (رساله ۲۱، ص ۱۹ - ۵۱؛ رساله ۲۴، ص ۳۴ - ۳۸).
- (ح) مباحث هیوی هلال (رساله ۱۹، ص ۲؛ رساله ۲۴، ص ۳ - ۱۳؛ رساله ۲۷، ص ۷ - ۲۳).

۱. ثبوت الهلال بالبیته وحکم حاکم الشرع (رساله ۲۰، ص ۴۲ - ۴۳).

(ط) شهادت زنان به رؤیت هلال (رسالة ۲۱، ص ۶۲ - ۶۳). آیه الله موحد ابطحی در این زمینه گوید:

... إنَّ التَّعَبُّدَ كِتَاباً وَ سُنَّةٌ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ شَهَادَتِهِنَّ فِيمَا إِذَا لَمْ تُقَدِّمِ الشَّهَادَةَ الْعِلْمَ وَكَانَ الْإِعْتِمَادُ عَلَى نَفْسِ الشَّهَادَةِ بِمَا هِيَ، وَأَمَّا إِذَا حَصَلَ مِنْهَا الْعِلْمُ أَخَذَ بِهِ وَإِنْ كَانَ مَبْدُوهَ شَهَادَتِهِنَّ.

ولعلَّ التَّعَبُّدَ الشَّرْعِيَّ مَنَعَ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِنَّ فِيمَا يُمْكِنُ الرَّجُوعُ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِنَّ حِفْظاً لِلسُّرِّ وَالْعَفَافِ، وَإِلَّا فَقَدَ وَرَدَ النَّصُّ بِالْمَضِيِّ عَلَى شَهَادَتِهِنَّ بِشُرُوطِهَا فِي مَوَارِدِ مِنْهَا الْقَتْلَ لِنَلَا يَبْطُلُ دَمُ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ...

ولا يخفى على أحدٍ سرعة تأثر النساء وانفعالهن بأقلِّ المؤثرات والظروف المحيطة... ويمكن الاستفادة ذلك ممَّا ورد من الروايات التي رسمت الطريق وأوضحت المنهجة السليمة في التعامل مع المرأة بحسب ما يناسب تركيبها التكوينية سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع... ونستعيد بالله تعالى ممَّا يكتب حول المرأة في الجرائد والمجلات: فإنَّه شبهة مقابل البدئية واتباع للهوى في قبالة النصّ.^۱

(۸)

گاهی به مناسبت مباحث مختلف و سودمند دیگری در پاره‌ای رساله‌ها مطرح شده است؛ مثلاً در رساله ۲۸: ثبوت الهلال بحکم الحاکم ولایت فقیه مطرح و اثبات شده و وثاقت عمر بن حنظله - که روایت او تا کنون به دلیل عدم توثیق صریح «مقبوله» خوانده می‌شد و یکی از مهم‌ترین ادله ولایت فقیه است - به اثبات رسیده است. نویسنده رساله ۲۸ در این زمینه می‌نویسد:

... ويمكن أن يضاف إلى ما أفاده الشيخ الأستاذ في توثيق وتعديل عمر بن حنظلة عدَّة من الأمور بأجمعها تجعلنا نظمن وتثق بما يرويه، ونجمله في مصاف الثقات العدول، بل عيون الطائفة:

الأمر الأوَّل: كونه من وجوه الطائفة وأجلَّاتها...

... وهذا الحديث يدلُّ على جلالته ابن حنظلة، وأنَّ منزله عند الأئمة عليهم السلام كمنزلة أبي

بصیر و زرارة و غیرهما من أجلّة الرواة...

... کَلْ هذه الأمور يمكن أن تستكشف منها ثقة وعدالة ابن حنظلة... ومن مسك الختام أن أخاه - علي بن حنظلة - متن استفيد توثيقه من اعتماد جعفر بن سماعة والحسن بن... مع كونه دون أخيه في الشهرة والجلالة ورواية الكبار عنه.^۱

همچنین مرحوم آیه‌الله موحد ابطحی رحمته الله گوید:

... أثبتنا أمارات وثاقة ابن حنظلة في كتبنا الرجالية، وذكرنا منها رواية أجلاء الثقات من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام عنه، وفيهم من عُرف بأنه لا يروي إلا عن ثقة مثل صفوان بن يحيى. وهذا الوجه بعينه جارٍ في يزيد بن خليفة، فراجع.^۲

(۹)

برخی از بزرگان از حسن و رعایت احتیاط برای شاکّ در هلال شوال، یعنی در روزی که معلوم نیست روز عید است یا آخر ماه مبارک رمضان، سخن گفته‌اند. در برخی رساله‌ها این سخن، با توجه به روایات، رد شده است؛ مانند رساله ۲۱، ص ۶۳ - ۶۷؛ و رساله ۲۷، ص ۹۷ - ۹۹.

آیه‌الله خزعلی (حفظه الله) نویسنده رساله ۲۳ نیز در این زمینه گوید:

ويطيب لي أن لا أضع القلم هنا وإلا وأتبه على ما رغب فيه هؤلاء الفطاحل من الأخذ بالاحتياط إما لزوماً أو استحباباً. وأقول لهم في خضوع وتكرمة: الاحتياط في ترك الاحتياط. فلا تقصر النظر على الصيام في أول شهر رمضان، بل ننظر إلى آخره وإلى أعمال الحجّ في عرفات ومنى، ففي آخر شهر رمضان إذا بنينا على كفاية رؤية الهلال للناس جميعاً فما يكون مآل الاحتياط؟

الاحتياط في أمرٍ يدور بين الحرمة والوجوب، فلا يكون احتياطاً إلا بالخروج إلى المسافة الشرعية فيفطرون ثم يعودون. وهل يمكن ذلك في بلدٍ صغير فضلاً عن البلاد الكبيرة؟ وفي مثل الوقوف بعرفات والكون بمنى أي عسر يلزم الناس في ذلك الاحتياط.^۳

۱. ثبوت الهلال بحكم الحاكم (رسالة ۲۸)، ص ۲۵، ۲۷، ۳۲.

۲. رسالة في ثبوت الهلال (رسالة ۲۱)، ص ۴۵.

۳. حول رؤية الهلال (رسالة ۲۳)، ص ۳۲.

(۱۰) *

در اینجا از همه کسانی که برای به سامان رسیدن این اثر به نوعی همکاری کرده‌اند صمیمانه سپاسگزاری می‌کنم به‌ویژه از:

(الف) بزرگوارانی که رساله‌های این مجلد را در اختیار ما نهادند یا اجازه دادند آنها را منتشر کنیم: حضرات آیات و حجج آقایان: سید علی محقق داماد، برای در اختیار نهادن رسالهٔ والد بزرگوار خود آیه‌الله داماد (رسالهٔ ۱۷): حسینی (رسالهٔ ۲۲): خزعلی (رسالهٔ ۲۳): مؤمن (تعلیقات رسالهٔ ۲۳): زمانی قمش‌ای (رسالهٔ ۲۴ و تعلیقات رسالهٔ ۱۷): کمال زهر (رسالهٔ ۲۵): سبحانی (رسالهٔ ۲۶): سند (رساله‌های ۲۷ و ۲۸): قدیری (رسالهٔ ۲۹): هاشمی شاهرودی (رسالهٔ ۳۰).

همچنین فرزندان برومند حضرات آیات آقایان: مدنی کاشانی رحمته‌الله (رسالهٔ ۱۸): حسینی تهرانی رحمته‌الله (رسالهٔ ۱۹): مروّج رحمته‌الله (رسالهٔ ۲۰) موحد ابطحی رحمته‌الله (رسالهٔ ۲۱): به‌ویژه فرزند برومند حضرت آیه‌الله مروّج رحمته‌الله که در تصحیح رسالهٔ والد ماجد خود نیز با کمال تواضع و کریمانه ما را یاری کردند.

نیز فاضل مکرم جناب آقای ناصر باقری بیدهندی که به همت و مدد ایشان رساله‌های ۱۸ و ۲۱ در اختیار ما قرار گرفت.

(ب) فاضلانی که در کارهای علمی و تحقیق و نمونه‌خوانی این مجلد همکاری کرده‌اند، حضرات آقایان: منصور ابراهیمی، علی اسدی، حجّه‌الله اخضری، سید حسین بنی‌هاشمی، فرج‌الله جهان‌دوست، لطیف فرادی، به‌ویژه آقایان محسن صادقی، محمدرضا نعمتی و محسن نوروزی، که عمدهٔ کارهای این مجلد بر عهدهٔ این سه نفر بوده است.

همچنین فاضلان گرامی آقایان ناصرالدین انصاری قمی و سید حسن فاطمی (همکاری در نگارش برخی سرگذشتها).

(ج) آقایان عبدالهادی اشرفی (مسئول واحد نشر مرکز مطالعات و تحقیقات) رمضانعلی قربانی و عبدالوهاب درواژ (صفحه‌آرایی و حروفچینی).

در پایان سرفرازی مسلمانان و دوام عمر، عزّت، تسدید، تأیید و نفوذ کلمه رهبر معظم انقلاب حضرت آیه‌الله خامنه‌ای (أعلى الله كلمته وحرس نعمته) و خذلان، رسوایی و نابودی دشمنان، منافقان، خیانت‌پیشگان، دیوسیرتان و ددصفتان را از درگاه خدای سبحان مسألت می‌کنم.

از آنجا که نگارش این مقدمه همزمان بود با جمعه خونین نجف اشرف و هتک حرمت حرم امن حضرت امیرالمؤمنین (علیه أفضل صلوات المصلّین) و شهادت بیش از یکصد نفر از شیعیان و زائران آن مظلوم تاریخ به ویژه مرحوم آیه‌الله سید محمدباقر حکیم (حشره الله تعالی مع أجداده الطاهرين)، از این رو آن را با تمثّل به ابیاتی چند از عینیه ابن اُبی الحدید (از قصائد بلند و غزای سبع علویات) زینت می‌بخشم و مسکّی الختام می‌کنم:

فَكَأَنَّ زَنْجِيًّا هُنَاكَ يُجَدِّعُ	قَدْ قُلْتُ لِلْبَرِقِ الَّذِي شَقَّ الدُّجَى
أَتْرَاكَ تَعَلَّمُ مَنْ بَأَرْضِكَ مَوْدِعُ	يَا بَرَقُ إِنْ جِئْتَ الْغَرِيَّ فَقُلْ لَهُ:
عَيْسَى يُقَفِّيهِ وَأَحْمَدُ يَتَّبِعُ	فِيكَ ابْنُ عِمْرَانَ الْكَلِيمِ وَبَعْدَهُ
رَافِئِيلُ وَالْمَلَأُ الْمُقَدَّسُ أَجْمَعُ	بَلْ فِيكَ جِبْرِيلُ وَمِيكَالُ وَإِسَ
لِدَوِي الْبَصَائِرِ يُسْتَشْفُفُ وَيَلْمَعُ	بَلْ فِيكَ نُورُ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ
وَصِيُّ الْمُجْتَبَى فِيكَ الْبَطِينُ الْأَنْزَعُ	فِيكَ الْإِمَامُ الْمُرْتَضَى فِيكَ الـ
وَمُفَرِّقُ الْأَحْزَابِ حَيْثُ تَجَمَّعُوا	وَمُبَدِّدُ الْأَبْطَالِ حَيْثُ تَأَلَّبُوا
عَدَمٍ وَسِرٌّ وَجُودِهِ الْمُسْتَوْدَعُ	هَذَا ضَمِيرُ الْعَالَمِ الْمَوْجُودِ عَنِ
خَلْقَاءِ هَاطِطَةً وَأَطْلَسُ أَرْفَعُ	هَذِي الْأَمَانَةُ لَا يَقُومُ بِحَمْلِهَا
كَأَنَّتْ بِجَبْهَةِ آدَمَ تَتَطَلَّعُ	هَذَا هُوَ النَّوْرُ الَّذِي عَدْبَائُهُ
رُفِعَتْ لَهُ لِالْأَوْهَةِ تَتَشَعُّعُ	وَشَهَابُ مُوسَى حَيْثُ أَظْلَمَ لَيْلُهُ
يَنْظُرُهَا مِنْ قَبْلِ إِلَّا يُوشَعُ	يَا مَنْ لَهُ رُدَّتْ ذُكَاةٌ وَلَمْ يَفْزُ
خَوْضِ الْحَمَامِ مُدَجِّجٌ وَمُدْرَعُ	يَا هَازِمَ الْأَحْزَابِ لَا يَشْتَبِيهِ عَنِ
عَجَزَتْ أَكْفُ أَرْبَعُونَ وَأَرْبَعُ	يَا قَالِعَ الْبَابِ الَّذِي عَنَ هَزَّهَا
فِيهَا لِجُتَّتِكَ الشَّرِيفَةَ مَضْجَعُ	مَا الْعَالَمُ الْعِلْوِيُّ إِلَّا تُرْبَةٌ
يَسْفُودُ أَمْرِكَ فِي الْبَرِّيَّةِ مُوَلَّعُ	مَا الدَّهْرُ إِلَّا عَبْدُكَ الْقِنُّ الَّذِي
وَأَنَا الْخَطِيبُ الْهَبْرِيُّ الْمِصْقَعُ	أَنَا فِي مَدِيحِكَ أَلْكَنُ لَا أَهْتَدِي

حاشا لِمَثَلِكَ أَنْ يُقَالَ: سُمَيْدَعٌ
 فِي الْعَالَمِينَ وَشَافِعٌ وَمُتَّفَعٌ
 دُنْيَا وَلَا جَمَعَ الْبَرِيَّةَ مَجْمَعٌ
 شُهْبٌ كَنْشَنٌ وَجَنٌّ لَيْلٌ أَدْرَعٌ
 وَالصَّبِيحُ أبيضٌ مُسْفِرٌ لَا يُدْفَعُ
 نِعَمَ الْمُرَادِ الرَّخْبِ وَالْمُسْتَرْبِعُ
 نَارٌ تَشُبُّ عَلَى هَوَاكِ وَتَلْدَعُ
 خُلُقًا وَطَبْعًا لَا كَمَنْ يَتَطَبَّعُ
 أَهْوَى لِأَجْلِكَ كُلُّ مَنْ يَتَشَبَّعُ
 بِالطَّفِّ حَتَّى كُلُّ عَضْوٍ مَذْمُوعٌ
 تَحْتَ السَّنَابِكِ بِالْقِرَاءِ مَوْزَعٌ
 وَالْأَرْضُ تَرْجُفُ خَيْفَةً وَتَضَعُّعُ
 أَيْدِي أُمِيَّةَ عَنُوءًا وَتُضَيِّعُ^١

أَقُولُ فِيكَ: سُمَيْدَعٌ، كَلًّا وَلَا
 بَلْ أَنْتَ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَاكِمٌ
 وَاللَّهُ لَوْلَا حَيْدَرُ مَا كَانَتْ إِلَّا
 مَنْ أَجْلِهِ خُلِقَ الزَّمَانُ وَضُوئَتْ
 عِلْمُ الْغُيُوبِ إِلَيْهِ غَيْرَ مُدَافِعِ
 يَا مَنْ لَهُ فِي أَرْضِ قَلْبِي مَنَزَلٌ
 أَهْوَاكُ حَتَّى فِي حُشَايَةِ مُهْجَتِي
 وَتَكَادُ نَفْسِي أَنْ تَذُوبَ صُبَابَةً
 وَرَأَيْتُ دَيْسَانَ الْإِعْتِرَالِ وَإِنْسِي
 وَلَقَدْ بَكَتُ لِقَتْلِ آلِ مُحَمَّدٍ
 تَالِلًا لَا أَنْسَى الْحَسِينَ وَشِلْوَةً
 تَطَّأُ السَّنَابِكُ صَدْرَهُ وَجَبِينَهُ
 لَهْفِي عَلَى تِلْكَ الدِّمَاءِ تُرَاقِ فِي

١٠ / ٦ / ٨٢ برابر با سوم ماه رجب الأصب ١٤٢٤

خوانسار، مدرسه علوی

رضا مختاری

(١٧)

اختلاف البلدان في رؤية الهلال

تقرير درس

مرحوم آية الله محقق داماد رحمته الله عليه

(م ١٣٨٨)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً وقدّره منازلً لتعلموا عدد السنين والحساب، وصلى الله على جميع الأنبياء والمرسلين سيما خاتمهم محمد ﷺ وآله الطاهرين. وبعد، يقول الفقير إلى الله عبدالله الجواد الطبري الآملي: لقد منّ الله عليّ بالمهاجرة إلى بلدة قمّ عشّ آل محمد ﷺ (عام ١٣٧٦ ق) بعد أن وقّفتني عشر سنين لتحصيل العلوم الإسلاميّة في بلدتيّ أمل وطهران عند جهاذة الفنون العقلية والنقلية، وممّا أنعم الله به عليّ بعد هجرتي إلى حوزة قم المحروسة معرفة فقيه أهل البيت، المتضلع في استنباط الأحكام الإلهية من الثقلين اللذين لا يضلّ من تمسك بهما أبداً، سيّد الفقهاء والمجتهدين آية الله العظمى السيّد محمد المحقق داماد رحمته الله.

ولقد تلقيتُ من لدن هذا الفقيه المتضلع - الذي قلّ من يدانيه في الدقّة والتبحّر في معاني الروايات والسير إلى أدقّها عند العقل برهاناً، وأقربها عند العرف فهماً - زهاء ثلاث عشرة سنة غير واحد من الكتب الفقهيّة إلى أن حان ارتحاله إلى الرفيق الأعلى وجنّة المأوى، رحمه الله يوم ولد ويوم مات ويوم بيعت حيّاً.

وممّا ساعدني الحضور والاستفادة لديه (عام ١٣٧٨ ق) البحث عن حكم رؤية الهلال وعن حكم البلدان المتقاربة والمتباعدة في الآفاق إذا رئي في بعضها من أنّه هل يثبت حكم الرؤية في الجميع كما هو خيرة الفيض والنراقي، وقوّاه في الجواهر، أو في خصوص البلاد القريبة المتّفقة في الآفاق أو في البعيدة المختلفة في الأفق أيضاً إذا كان السفر والارتباط متداولاً لا في البعيدة التي لم تجر العادة على السفر إليها أصلاً؟ وجوه وأقوال.

ومدار البحث هو حكم البلاد المتباعدة إذا رئي الهلال في بلدٍ غربيٍّ منها دون ما إذا رئي

في بلدٍ شرقيٍّ منها؛ إذ لا مجال للكلام هناك حيث إنه يقطع بثبوته حينئذٍ في البلاد الغربية. ومن هنا ينقدح ما في تعليقة بعض^١ فقهاء العصر (دام ظلّه) على العمرة وكذا على الوسيلة حيث إنه بعد أن قال: «احتمال الكفاية مطلقاً لا يخلو من وجه» قال: «لكن لا يترك الاحتياط في المتقدّم أفقاً من البلد المرئيّ فيه».

إذ المراد من المتقدّم إن كان هو البلد الغربيّ بعد أن رئي الهلال في بلدٍ شرقيّ فالحكم هناك بالرؤية قطعيّ، ولا مجال معه للاحتياط. وإن كان المراد هو البلد الشرقيّ بعد أن رئي الهلال في بلدٍ غربيّ فهذا هو عين المبحوث عنه الذي احتمل الكفاية فيه، ولا مجال للاستدراك، كما أنه يتضح أيضاً في ثنايا البحث قدح ما أفاده بعض مشايخنا العظام رحمهم الله. فلنأخذ بتقرير دراسة سيّدنا الأستاذ رحمهم الله وبيان محاضراته في ذلك.

قال رحمهم الله عند قول المحقّق رحمهم الله في الشرائع: «وإذا رئي في البلاد المتقاربة كالكوكة وبغداد، وجب الصوم على ساكنيهما أجمع دون المتباعدة كالعراق وخراسان، بل يلزم حيث رئي»^٢. أقول: إنّ تنقيح البحث في بيان ما هو المحتمل تصوّراً في مرحلة الثبوت، وبيان ما هو المستفاد من الأدلّة ظاهراً في مرحلة الإثبات، وبيان ما هو المعارض فيها في مرحلة العلاج، وبيان ما هو المحصل من ذلك كلّه في مرحلة التصديق والرأي النهائي في طَيّ مقامات أربعة:

المقام الأوّل: اعلم أنّ المحتملات فيه ثلاث:

الأوّل: أن يكون مجرد رؤية الهلال في أفقٍ من الآفاق التي للبلدان المعمورة موجباً لحدوث شهر وانقضاء آخر وإن لم يرَ في أفقٍ من الآفاق الأخر، سواء كان عدم الرؤية لأجل كونه تحت الشعاع بحيث يكون شعاع الشمس مانعاً منها، أو لعدم كونه في الأفق أصلاً.*

١. هو السيد الكلّبايگاني في الهامش رقم ٤ على العمرة الوشغي، ج ٢، ص ٢٢٥؛ و وسيلة النجاة، ج ١، ص ٢٥٦، المسألة ٦، الهامش رقم ١.

٢. شرائع الإسلام، ج ١، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

*. يمكن أن يقال: ما المراد من كونه تحت الشعاع بحيث يكون شعاع الشمس مانعاً منها؟ فإن كان ذلك في الآفاق الشرقية من البلد المرئيّ فيه، فلا يتصوّر ذلك؛ لأنّ الشمس غربت عنها وعن أهلها جميعاً، وإن كان ذلك في البلاد الغربية منه، فلا يعقل ذلك؛ لأنّ القمر بعد غروب الشمس أشدّ ارتفاعاً من البلد المرئيّ فيه أضف إلى ذلك أنّ الرؤية في البلد الشرقيّ حجّة عليهم قطعاً، وإن كان المراد أنه لم يخرج بعد عن شعاع الشمس فذلك غير معقول بتأ؛ لأنّه قد خرج بفرض المسألة. (علني الزماني القمشهي)

فعلیه إذا ثبتت الرؤیة في بلدٍ ما، یجب الصوم، وكذلك الفطر.

الثاني: أن يكون المناط هو الرؤیة في كلِّ أفق بحیاله، إلا أن الشارع جعل الرؤیة في بلدٍ ما من البلدان أمانةً على ثبوت الهلال ورؤيته في غيره من البلدان الأخر، قريباً كان أم بعيداً، وحيث إن الأمانة محدودة الحجیة؛ بعدم القطع بالخلاف، فلو قطع رصدی بمقتضى قواعد الهيئة والتجوم باستحالة رؤيته في آفاق معینة وإن تحققت الرؤیة في بعض البلاد الغربية، یعمل بقطعه، ولا حجیة لتلك الأمانة بالنسبة إليه، وأما عند الشكِّ وعدم القطع في إمكان الرؤیة يتمسك بتلك الأمانة.

الثالث: أن يكون المناط هو الرؤیة في كلِّ أفق بحیاله من دون جعل الرؤیة في بلدٍ آخر أمانةً علیها، بل لا بد من أن یتحقق في كلِّ أفق بإحدى الإمارات المتقدمة من الرؤیة، أو الشیاع القطعي، أو الشهادة، أو حكم الحاكم، أو مضي ثلاثین، أو الشیاع العملي على ما قویناه، فلا بد في موارد الشكِّ من المراجعة إلى الأصل الموضوعي أو الحكمي، كما أنه على الثاني أيضاً كذلك عند عدم قیام الأمانة، بل على الأول أيضاً.

وحاصل الفرق بین هذه الاحتمالات أنه على الأول لا فرق بین بلد الرؤیة وغيره أصلاً؛ لتحقق ما هو تمام الموضوع لوجوب الصوم أو الفطر بالنسبة إلى الكلِّ، وعلى الثاني وإن كان المناط هو رؤیة كلِّ أفق بحیاله إلا أن رؤيتها في بعض الآفاق أمانة على الآفاق الأخر ما لم یقطع بالخلاف، وعلى الثالث يكون المناط هو تحقق الرؤیة في كلِّ أفق بحیاله من دون أمانة الرؤیة في أفق آخر أصلاً. هذا ما هو المحتمل في بادئ الرأي.

المقام الثاني:

إن في الباب رواياتٍ ظاهرها الاحتمال الأول، ومع التنزل فلا بد من حملها على الثاني، فلا یجوز الجمود على الثالث، فإنه لا یصحَّ الحكم على الأول بذلك الإطلاق بحيث يكون مجرد الرؤیة في أقصى البلاد النائية موجباً لحدوث الشهر في جميعها، بل بنحو آخر سنشير إليه. وتلك الروایات هي هذه:

الأولى: عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال رمضان

يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان، فقال: «لا تصم إلا أن تراه. فإن شهد أهل بلدٍ آخر فاقضه»^١.

لا ريب في أنّ مقتضى إطلاقها هو الحكم بثبوت الهلال بمجرد الشهادة على رؤيته في بلد آخر، أيّ بلدٍ كان حتّى مع القطع باختلاف الأفق؛ إذ لم يجعل الملاك هو الرؤية في كلّ أفق بحیاله.

الثانية: عن سماعة: أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن اليوم في شهر رمضان يُختلف فيه، قال: «إذا اجتمع أهل مصر على صيامه للرؤية فاقضه إذا كان أهل مصر خمسمائة إنسان»^٢. والكلام فيها كالكلام في الأولى، حيث إنّ إطلاق المصر يشمل الأمصار البعيدة غاية البُعد أيضاً، وليس في البين ما يزاحمه إلاّ دعوى الانصراف، مع كونها مشكلةً. والمراد من اجتماعهم على الصيام للرؤية أنّه إذا سافر أحد من أقصى البلاد وارتحل إليهم، وشهد هؤلاء على أنّ الجمعة كانت أوّل الشهر لا السبت، يجب عليه القضاء أو بالعكس وإن كان نادراً.

الثالثة: عن محمّد بن عيسى، قال:

كتب إليه أبو عمر: أخبرني يا مولاي، إنّه ربّما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلانراه ونرى السماء ليست فيها علّة، ويفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحُساب قَبَلنا: إنّه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وإفريقية والأندلس، هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحُساب في هذا الباب حتّى يختلف الفرض على أهل الأمصار، فيكون صومهم خلاف صومنا، وفطرهم خلاف فطرنا؟ فوَقَعَ عليه السلام: «لا تصومن الشكّ، أفطر لرؤيته وصمّ لرؤيته»^٣. إنّ ظاهرها أنّ السائل كان قاطعاً أو مطمئناً بعدم الهلال في أفقه، والسؤال إنّما هو عن اتّحاد جميع البلدان في الحكم وجواز اختلافهم. ومعنى الجواب على وجه ينطبق به أنّ في صورة الشكّ في الرؤية في تلك البلاد لا يجوز الصوم، وأمّا مع العلم بها فيجوز، أي يجب، سواء حصل العلم من قول الحُساب، أو من غيره، فاستفاد السائل أنّ ما لم يُعلم بها لا يجوز

١. تهذيب الأحكام ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٩.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ح ٣٣٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٦.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٦.

عليه الاعتماد بقولهم بالرؤية فيها، كما أنه لا يجوز له الاكتفاء بمجرد إخبارهم بالرؤية في أفقه، فحينئذ يكون المراد من الذيل أن الحكم دائر مدار الرؤية الحاصلة بإحدى الطرق المعتبرة في أي بلد كان^١، إلا أن يدعى الانصراف.

وهذه الرواية تشمل الأداء، بخلاف الأوليين فإنهما للقضاء ظاهراً. وفي الباب أيضاً ما يمكن استفادة هذا الحكم منه، وذلك لتعليق الحكم فيه على الرؤية أو الشهادة عليها من دون تقييد له ببلد دون بلدٍ إلا بدعوى الانصراف.

المقام الثالث:

إنه ليس في المسألة إجماع محكم حتى لا يجترئ الخلاف، فعليه لو اقتصرنا على مجرد الاستدلال من دون استيحاش، لحكمنا بأن مجرد الرؤية في بلدٍ ما موضوع بنفسه للحكم. ولا يتوهم أن ذلك يلزمه وجوب الصوم أزيد من الثلاثين في بعض الصور، أو النقص من التسع وعشرين في بعضها، وذلك خلاف الإجماع؛ لأنه ليس الاختلاف بين المتباعدة من البلدان المعمورة ما يوجب الاختلاف الشديد، بل لا يوجب ظاهراً التفاوت بيوم، مع أن الحكم على فرض دورانه على ثبوت الهلال في الجملة ليس مخصوصاً بربضان، بل يكون سؤال هكذا أيضاً، فعليه يكون صوم أهل بلد الرؤية صوم غيرهم، وفطرهم هو فطر غيرهم، فلا اختلاف معه أصلاً.^٢

١. من البلاد الغربية حيث إن كل واحد من مصر وإفريقية وأندلس غربي بالقياس إلى الحجاز، وأما البلاد الشرقية فلا كلام في أن تحقق الرؤية هناك كافي للبلاد الغربية قطعاً، كما أشير إليه في المقدمة.

٢. ومن هنا يندح ما في مقال شيخنا العلامة الشهر، المتضلع في العلوم العقلية سيما الرياضيات، الشيخ أبو الحسن الشرنائبي رحمته في تعليقه على الواقي، وكذا في رسالته المعمولة للاستدراك على الفصل الثالث من تشریح الأفتلاك. [وسبأتي كلامه في القسم الآتي أعني «بخش سوم: آراء فقهاء در رؤیت هلال»].

أما الأول، فلما قال الفيض رحمته: «والظاهر أنه لا فرق فيه بين البلاد القريبة والبعيدة؛ لإطلاق اللفظ» قال رحمته في التعليقة: «والهلال ك نصف النهار ونصف الليل والطلوع والغروب مختلف باختلاف البلدان...».

وفيه أنه قياس مع الفارق، كما أفاده بعض فقهاء العصر؛ لفرض اتحاد جميع البلدان في الحكم إذا رُئي الهلال في بلد شرقي مع اختلافها جداً في الطلوع والغروب ولزوم الإمساك وحرمة الفطر ونحو ذلك.

وأما الثاني، فبعد احتمال رحمته إمكان ثبوت حكم الرؤية في جميع البلاد إذا رُئي في بلدٍ خاص قال: «ولكن يمتنع من التصميم أمران: الأول ما حاصله أن جميع الناس كانوا يجرون على أنفسهم حكم ما يجري في بلادهم من غير أن

فتحصّل أنّ الاحتمال الأوّل قويّ في الجملة.

ثمّ إنّهُ مع التّنزّل فلا بدّ من الاحتمال الثاني، فيكون مجرد الرؤية في بلد أمانة عليها فيما لم يقطع بالخلاف، فلا مجال للاستصحاب في صورة الشكّ مع تحقّق تلك الأمانة، بل لا مجال له أيضاً وإن لم يكن مجردها أمانة بل كان أصلاً تنزيهياً، وذلك للزوم لغوية الجعل لو لم يقدّم على الاستصحاب؛ لأنّ جميع موارد الشكّ مسبوقه بيقين إمّا على شعبان أو على رمضان فيستصحب ففي الأوّل، لا يجب الصوم، وفي الثاني يحرم الفطر.

المقام الرابع:

لا يخفى أنّه يشكل الحكم على الاحتمالين - الأوّل والثاني - بكفاية مجرد الرؤية في أقصى البلدان النائية مع عدم تردّد القوافل واختلافهم ذهاباً وإياباً؛ إذ ظاهر الروايات - التي تقدّم بعضها - أنّه «إذا شهد أهل بلدٍ آخر...»، وهو متوقّف على حصول الارتباط بحيث كان الذهاب إلى ذلك البلد والإياب عنه متداولاً*، وأمّا البلد الذي ليس كذلك إمّا لعدم الاطّلاع

→ يتوهّموا شيئاً آخر، والشارع قرّره على ذلك، فلكلّ بلدٍ في الرؤية حكم نفسه، كالزوال والمغرب والفجر...». وفيه - بعد تسليم ما أسنده إلى الناس والمكلفين - أنّ النصوص التي بعضها مطلق وبعضها ظاهر في اتّحاد البلد رادعة إتمام عمّا استقرّ رأيهم عليه، فلا تقرير في البين.

«الثاني: أنّه ما من شهر تامّ في بلدٍ إلّا ويمكن رؤية الهلال ليلة الثلاثين منه في بلدٍ آخر، مثلاً: إذا كان في بلدنا غير قابل للرؤية غروب الجمعة فلا يبعد أن يصير قابلاً للرؤية بعد أربع ساعات في بلاد المغرب، فيصير لنا هذا الشهر أيضاً ناقصاً فيتوالى ويكثر في السنة بالنسبة إلينا الشهور الناقصة، بل يمكن أن يصير شهر بالنسبة إلينا ٢٨ يوماً. مثلاً: رُئي الهلال هلال رمضان في بلاد جاوة غروب يوم الجمعة، وفي مراكش غروب يوم الخميس، وهلال شوّال في جاوة غروب يوم السبت، وفي مراكش غروب يوم الجمعة بحيث كان شهر رمضان في كلّ منهما ٢٩ يوماً، فإذا أخذنا نحن هلال رمضان من بلاد جاوة بالتلفرغ يوم الجمعة وهلال شوّال من مراكش يوم الجمعة، صار شهر رمضان بالنسبة إلينا ٢٨ يوماً، وهذا ممّا لا يكون».

* يمكن أن يقال: ظهور الروايات المطلقة إنّما هو في مقام بيان الحكم مطلقاً، سواء تردّدت القوافل أم لم تردّد، ولذا لو انكشف الخطأ - من حيث إظهارهم مثلاً - يجب عليهم القضاء، كما في غير واحدٍ من أخبار القضاء:

منها: صحيحة هشام بن حكم عن الصادق عليه السلام قال: في من صام تسعة وعشرين، قال عليه السلام: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنّهم صاموا ثلاثين على رؤية الهلال قضى يوماً».

ومنها: صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله عن الصادق عليه السلام قال: «فإن شهد أهل بلدٍ آخر فاقضه».

ومنها: صحيحة إسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغمّ علينا تسع وعشرين من شعبان،

على وجوده أصلاً، أو لعدم التردد، فحينئذٍ لا يجب قضاء الصوم إذا علم نادراً بالرؤية في ذلك البلد الذي هذا شأنه، فيشكل الحكم بهذا الإطلاق المتسع، بل لدعوى الانصراف إلى بلاد معمولة التردد والاختلاف مجالاً أوسع.

ولا يتوهم أن الصوم يوم الشك على ذلك الفرض إنما يتحقق بإمكان وصول خبر الرؤية في ذلك اليوم، وذلك إنما يتصور في البلاد القريبة، لعدم وسائل الإعلام في زمن صدور الرواية، فيتبادر الذهن إليها فيكون الحق هو الاحتمال الثالث، لاتحاد البلاد القريبة في الأفق*، ويكون عدم الرؤية لعل سماوية مثلاً.

لأن ذلك إنما يتم لو لم يصرح في الرواية بالقضاء، ومعه فلا، فعليه إذا سافر أحد من بلده الذي لم ير الهلال في أفقه إلى بعض البلاد النائية التي يتعارف السفر إليها، وشهد أهله على الرؤية يوم الجمعة مثلاً، يجب عليه قضاء ذلك اليوم.

فتحصّل من الجميع عدم اختصاص ذلك بالبلاد المتّفقة في الأفق، بل يشمل المختلفة أيضاً، ولكن بنحو كان السفر والارتباط متداولاً**؛ لأنه ليس بمنحصر في هلال رمضان، بل الحكم في جميع أهلة الشهور كذلك.

ومن هنا يظهر حكم صورة الشك، وأنه لا مجال للاستصحاب أصلاً، أما على الاحتمال الأوّل فواضح؛ لحصول ما هو تمام الموضوع، وأما على الثاني فلقيام الأمانة أو الأصل المجعول في مورده على الخلاف.

→ فقال: «لاتصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه».

ومنها: حسنة أبي بصير عن الصادق عليه السلام: أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان، فقال عليه السلام: «لاتصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضى أهل الأمصار، فإن فعلوا فقصه». (عليّ الزماني القمشي)
* يمكن أن يقال: اتّحاد الآفاق القريبة في الأفق لا معنى له، لا اعتباراً ورصداً، ولا شرعاً، ولا عرفاً؛ ولهذا كان النزاع في ملاك اتّحاد الآفاق عظيم جداً، فبعض الشافعية قال: «ملاكه أربعة فراسخ»، وبعضهم أحال إلى العرف، كالشيخ في البسوط والمحقق في الشرائع، ومثّل له الكوفة وبغداد، لا بغداد وخراسان. وبعض قال: «ملاك الاتّحاد بما وافق ثمانية درجات فلكية التي توافق اثنتين وثلاثين دقائق زمانية (٣٢)». والكلّ - كما ترى - لم يدلّ عليه شيء من الاعتبار والشرع والعرف، فعلى هذا، اتّحاد الأفق يبقى بلا ملاك ومناط. (عليّ الزماني القمشي)
** ويمكن أن يقال: تداول السفر وإياب القوافل وذهابها وعدمه ليس مناطاً للأحكام الشرعية. مع أن الفرض في زماننا هذا محال عرفاً؛ فإنّ العالم بجملته كالكلف عند النظر بحيث يسمع كلّ أحد كلام العالمين بالمذيع، أو يرى بالآلات المعدّة لذلك. (عليّ الزماني القمشي)

(١٨)

كِفَايَةُ رُؤْيَا الْهَلَالِ فِي الْبِلَادِ الْبَعِيدَةِ

تأليف

مرحوم آية الله مدني كاشاني رحمته الله

(م ١٤١٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

السؤال: هل يكفي رؤية الهلال في وجوب الصيام من شهر رمضان أو جواز الإفطار في أول شوال في البلاد البعيدة من بلد الصائم أم لا؟ بل الاعتبار برؤية الهلال في خصوص بلده أو ما يقرب منه كما ادّعاء المشهور.

الجواب: هذا ممّا اختلفت [فيه] كلمات فقهاء الإمامية، بل سائر الفقهاء أيضاً، فإنّ مذهب الحنفية والمالكية والحنبلية على الأول، والشافعية على الثاني.

والتحقيق في المقام منوطٌ بذكر جملةٍ من الأخبار الواردة عن أهل بيت الوحي عليهم السلام، ثمّ الاستظهار منها، ثمّ ردّ الإشكالات الواردة من بعض الأعلام عليهم السلام.

الأول: ما رواه أبو بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام:

أنه سُئل عن اليوم الذي يُقضى من شهر رمضان؟ فقال: «لا تقضه إلا أن يشهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر - وقال -: «لا تصم ذلك اليوم الذي يُقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار، فإن قفلوا فقصمه»^١.

الثاني: ما رواه عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: «لا تصم إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلدٍ آخرَ فافضه»^٢.

الثالث: ما رواه عنه:

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ١.
٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٢ و ص ٢٥٤، الباب ٣، ح ٩.

أنه سأله عن ذلك، فقال: «لا تصم ذلك اليوم إلا أن يعصي أهل الأمصار. فإن فعلوا فضّمه»^١.

الرابع: ما رواه إسحاق بن عمار، قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: «لا تصّمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلدٍ آخر أنهم رأوه فافضّه»^٢.

الخامس: صحيحة هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال:

فيمين صام تسعةً وعشرين، قال: «إن كانت له بيتةٌ عادلةٌ على أهل مصرٍ أنهم صاموا ثلاثين على رؤويةٍ قضى يوماً»^٣.

السادس: ما رواه محمد بن عيسى، قال:

كتب إليه أبو عمر: أخبرني يا مولاي، إنّه ربّما أشكل علينا هلالُ شهر رمضان ولا نراه و نرى السماء ليست فيها علةٌ ويفطر الناس ويفطر معهم، ويقولون قومٌ من الحُساب قبّلنا: إنّه يُرى في تلك الليلة بعينها بمصر، وإفريقيا، والأندلس، هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحُساب في هذا الباب حتّى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا، ويفطّروهم خلاف فطرنا؟ فوقّع عليه السلام: «لا تصومن الشكّ، أفطر لرؤيته وضمّ لرؤيته»^٤.

إذا عرفت ذلك فنقول: يمكن أن يقال بكفاية رؤية الهلال في البلاد البعيدة كالقريبة، أمّا على قول من زعم مُسطّحية الأرض وعدم كرويتها، فظاهر؛ لأنّه إذا كان مرئياً في البلاد البعيدة لا إشكال في كونه قابلاً للرؤية في بلده وما يقرب منه أيضاً، وذلك لأنّ الرؤية ليست موضوعة للحكم الواقعي، بل الرؤية أمارَةٌ على الموضوع أعني وجود الهلال في السماء. نظير قولك: «إذا علمتَ بملاقة شيءٍ للنجس فاجتنب عنه»؛ فإنّ وجوب الاجتناب واقعاً مترتبٌ على الملاقي للنجس سواءً علِمَ به أم لا. وفي المقام إذا وجد الهلال في نقطة من السماء

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٥. وهذا نفس الحديث الأوّل الذي نقله المؤلف عليه السلام قبيل هذا، ولعلّه لنقله في موضعين من وسائل الشيعة زعم أنّه حديث آخر.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٥، ح ١.

يكفي في وجوب الصيام أو الإفطار وإن لم يره أحد، ولذا لو قام أماراً على وجوده بعد ذلك كالبيته ونحوها في بلده أو في غير بلده يكفي في وجوب الصيام أو الإفطار، كما يظهر من الأخبار المذكورة.

وأما على القول بكون الأَرْض - كما حققه أهل الفن - فلا إشكال في كفاية الرؤية في البلد البعيد إذا كان شرفياً، وذلك؛ لأن الرؤية في البلد البعيد الشرقي إنما تتحقق بعد الغربي، فلا يحتاج في إثباتها إلى دليل آخر.

وأما إذا كان البلد البعيد شرفياً، فإنه وإن كان من الممكن أن كان الهلال مرئياً في البلد البعيد وغير قابل للرؤية في بلده أو قريب منه إلا أنه يمكن القول بكفاية وجود الهلال في سماء البلد البعيد أيضاً استظهاراً من الأخبار المذكورة، ولا ضير في كفاية رؤية الهلال في أي بلد سواء كان بعيداً عن الصائم أم قريباً، كما هو مقتضى إطلاق الأخبار المذكورة واختاره بعض الفقهاء.

بل يمكن أن يقال: إذا شك في أن الموضوع للحكم هل هو وجود الهلال في السماء أو في خصوص سماء بلده أو قريب منه؟ فالأصل عدم تقيد بالخصوص.

فالتيجة كفاية وجود الهلال في السماء مطلقاً.

ولكن يمكن أن يرد على هذا القول أمور:

أولها: انصراف الأخبار الواردة في هذا الباب عن الرؤية في البلاد البعيدة خصوصاً مع عدم إمكان الاطلاع على ما يقع فيها بالتخصيص في الأزمنة السابقة لفقدان الراديو والتلفزيون والتلفون والتلغراف وغيرها مما يكون في هذا الزمان موجوداً.

فكيف يمكن أن يقال: إن المراد من قولهم بالبعد: «صُم للرؤية وأفطر للرؤية» هو الخطاب لأهل مدينة، والمراد من الرؤية هو رؤية الهلال ولو في البلاد البعيدة.

وفيه: أن دعوى الانصراف في بعض الأخبار الواردة في هذا الباب وإن كان له وجه، ولكن دعواه في بعضها كالأخبار التي ذكرنا أول البحث فليست بمقبولة خصوصاً مثل الحديث الخامس «إن كانت له بيته عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً» فإنه يشمل كل مصر قريب أو بعيد أولاً.

وإمكان قيام بيته عادلة بعد مدة مديدة يمكن الاطلاع فيها على أهل مصر بعيد أنهم

صاموا ثلاثين يوماً ثانياً.

مع أنّ الانصراف إن كان فهو بذويّ يزول بالتأمل نظير انصراف قولك: «أكرم رجلاً»، عن الأعمى؛ فإنه بالتأمل يُعلم عدم الفرق بين الأعمى وغيره.

وكذا القول في الأحاديث المذكورة قبله.

ثانيها: أنّ وجوب الصوم مترتب على شهر رمضان، والإفطار على أوّل شهر شوال، وحينئذٍ إذا كان الهلال مرتباً في مكّة مثلاً ليلة الجمعة وفي مشهد الرضا عليه السلام ليلة السبت فكيف يمكن أن يقال: إنّ أوّل الشهر في المشهد ليلة الجمعة؟ والشاهد على ذلك هو العرف وجميع العقلاء.

وفيه: أنّ الشارع إذا حكم بأنّ يوم الجمعة هو أوّل الشهر من رمضان أو شوال؛ لشهادة جماعة برؤية الهلال في مكّة مثلاً ليلة الجمعة، فيجب علينا الأخذ به، ولا ريب في أنّه يظهر من الأخبار المذكورة أنّ يوم الجمعة مثلاً في المثال المذكور أوّل الشهر من رمضان أو شوال حقيقةً، وخطئ العرف.

ولعلّ منشأ الخطأ هو جهلهم بالرؤية وأنّ موضوع الحكم هو مطلق الرؤية لا خصوص رؤية الصائم أو أهل بلده أو البلاد القريبة منه، كما ورد في الأخبار: «صُمّ للرؤية وأفطر للرؤية» أو قولهم: «صُمّ لرؤيته وأفطر لرؤيته».

ويظهر من الأخبار أنّ المراد هو مطلق رؤية الهلال في السماء، وأنّه يثبت بها أوّل شهر رمضان وأوّل شهر شوال، ويترتّب عليه حكمهما.

ثالثها: أنّ كلّاً من الصوم أو الإفطار مترتب في الأخبار على رؤية الهلال، وهو ظاهر في تحقّقه في البلد نظير سائر العبادات المؤقتة، مثلاً إذا قال الشارع: «إذا زالت الشمس فصلّ الظهر» أو قال: «إذا غربت الشمس فصلّ المغرب»، فلا ريب في أنّ المناط هو زوال الشمس أو غروبها في مكانه الذي يُصلي فيه لا في بلد آخر. وهكذا في المقام المراد من قولهم عليه السلام: «صُمّ للرؤية وأفطر للرؤية» رؤيته في بلده أو ما يقرب منه.

وفيه: أنّ هذا صحيح إن لم يكن دليل على خلافه، مثلاً إذا دلّ دليل آخر على كفاية الإتيان بصلاة الظهر قبل الظهر بساعة مثلاً لزوال الشمس في بلدٍ آخر لقلنا بالجواز أيضاً، فالفرق بين المثال والمتمثّل عدم الدليل على الكفاية هناك ووجوده في المقام؛ فإنّ الأخبار

المرقومة في أول البحث تدلّ على كفاية رؤية الهلال في بلدٍ آخَرَ ومصرٍ من الأمصار، وإطلاقها يشمل البلاد القريبة والبعيدة كما لا يخفى على المتأمل.

رابعها: أن القول بكفاية رؤية الهلال في البلاد البعيدة مطابق لقول أكثر علماء العامة؛ فإنّ الحنفية والحنبلية والمالكية كلّهم قائلون بكفاية الرؤية في البلاد البعيدة، فيمكن حمل إطلاقها على التقية.

وفيه: أن مجرد التطابق لقول العامة لا يُضَعِّفُ الدليل، ولا يمكن حمل الدليل على التقية؛ وذلك لأنّ هذا إنّما هو في الخبرين المتعارضين، ولا تعارض هنا كما لا يخفى.

خامسها: الشهرة بل الإجماع على عدم كفاية الرؤية في البلاد البعيدة.

وفيه: أن المحصل منه غير معلوم والمنقول منه غير مفيد، مضافاً إلى أن مدركهم يحتمل أن يكون هو الأخبار التي ذكرناها أول البحث وحملها على رؤية الهلال في البلاد القريبة لا البعيدة، وقد عرفت جوائها، مع أنه إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

تبصرة: قوله عليه السلام في الحديث السادس المذكور: «لا تصومنّ الشكّ، صُم للرؤية وأفطر للرؤية» الظاهر أن المراد منه أنك إذا شككت من قول الحُساب -: رؤية الهلال في البلاد المذكورة - فلا تصم للشكّ، بل وجوب الصوم والفطر منوطان بالعلم برؤية الهلال ولو في البلاد المذكورة لا الشكّ.

حرّره في العشرين من ذي الحجّة الحرام سنة ١٤٠٩ الهجرية القمرية، المطابق للثاني من مرداد سنة ١٣٦٨ الهجرية الشمسية، الأحقر رضا المدني القاشاني.

(١٩)

رسالة حول مسألة رؤية الهلال

موسوعة علمية فقهية في لزوم اشتراك الآفاق عند رؤية الهلال
في دخول الشهور القمرية
بحوث تخصصية ومراسلات تحليلية في قمع مادة الخلاف

تأليف

مرحوم آية الله حسيني طهراني رحمته الله

(م ١٤١٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً وقدره منازل لنعلم عدد السنين والحساب؛ وأفضل الصلوات وأزكى التحيات على الشعاع الأعظم والنجم الأكبر، سيدنا ونبينا محمد الأطيب الأطهر، وعلى آله الطيبين الطاهرين؛ ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

يعتمد الإسلام في حساب الأيام والشهور والسنين على الأشهر والسنين القمرية، وأتقن الملاكات في شروع الأشهر القمرية رؤية هلال ذلك الشهر؛ والنظر القوي والمشهور لأعلام الدين بالنسبة إلى ثبوت الهلال ودخول كل شهر هو لزوم اشتراك البلدان في الآفاق.

والرسالة الحاضرة التي تحتوي على مجموعة رسائل علمية وتخصصية تمثل خطوات واسعة ومبينة لإنبات فتوى المشهور، وتضع أمام أنظار الأعلام والحوزات العلمية من خلال طرح نكات دقيقة فقهية وأصولية وفلكية، طريقاً متقناً قائماً على أسس البحث والتحقيق. على أمل أن تؤدي مطالعته الدقيقة إلى القضاء على أساس الاختلاف، وإلى ترسيخ الاتحاد في الأيام والأعياد الإسلامية وتقوية الوفاق العلمي والاجتماعي.

وقد طبعت حالياً هذه الرسالة الفريدة في نوعها، مع تعليقات وإضافات، ووضعت في متناول أيدي القراء الكرام.

ثم إن بعضاً من هذه الإضافات والتعليقات أضيفت من قبل سماحة المؤلف العلامة

آية الله الحاج السيد محمد حسين الحسيني الطهراني (قدس الله نفسه الزكية)، وأما البعض الآخر - وهو المَعْلَمُ بعلامة «م» أو المحصور بين المعقوفين - فقد أُضيف من قبل المؤسسة مع رعاية الضوابط التي وضعها المؤلف رحمته.

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ؛ واغفر لنا وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا، رَبَّنَا إِنَّكَ رُؤُوفٌ رَحِيمٌ.

مؤسسة ترجمة ونشر (دورة العلوم والمعارف الإسلامية)

من تأليفات

العلامة آية الله الحاج السيد محمد حسين الحسيني الطهراني

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ
وَصَلَّى اللّٰهُ عَلٰی مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِیْنَ وَلَعْنَةُ اللّٰهِ عَلٰی اَعْدَائِهِمْ اَجْمَعِیْنَ.

لا یخفی أن سماحة الآیة الحجّة، أستاذنا العلامة المحقّق الحاجّ السید ابي القاسم الخوئی (مدّ ظلّه العالی)، أصدر فتوی منه حول مسألة رؤية الهلال، على عدم لزوم اتّحاد البلاد في الآفاق، وكفاية الرؤية الإجمالیة لجميع الأصقاع والنواحي في العالم. وأدرجها مع ما استدلّ علیه (دام ظلّه) في رسالة منهاج الصالحین.

ولمّا كانت هذه الفتوی مع الأدلّة التي أقامها علیها غیر تامّة عندي على حسب نظري القاصر، كتبتُ رسالةً وأرسلتها إلى حضرته؛ وبيّنتُ فيها مواضع النقد والتزيف، وأقمتُ براهین وشواهد على أنّ الحقّ هو فتوی المشهور، بلزوم الاتّحاد في الآفاق في الرؤية، وعدم كفاية الرؤية للآفاق البعيدة.

وها نحن نورد أوّلاً عين عباراته (دام ظلّه) في رسالة المنهاج، ثمّ نورد الرسالة المرسلّة؛ حتّى تتبیّن مواقع الجواب، ویّضح تطبیقه على مواضع ما أفاده (مدّ ظلّه) من كلامه. قال (مدّ ظلّه):

مسألة ٧٥: إذا رئي الهلال في بلد، كفي في الثبوت في غيره مع اشتراكهما في الآفاق، بحيث إذا رئي في بلد الرؤية، رئي فيه؛ بل الظاهر كفاية الرؤية في بلد ما في الثبوت لغيره من البلاد مطلقاً.

بيان ذلك: أنّ البلدان الواقعة على سطح الأرض تنقسم إلى قسمين: أحدهما: ما تتفق مشاركته ومغاربه أوتتقارب؛ ثانيهما: ما تختلف مشاركته ومغاربه اختلافاً كبيراً.

أما القسم الأول، فقد اتفق علماء الإمامية على أن رؤية الهلال في بعض هذه البلاد كافية لثبوته في غيرها، فإن عدم رؤيته فيه إنما يستند لامحالة إلى مانع يمنع من ذلك، كالجبال أو الغابات أو الغيوم أو ماشا كل ذلك.

وأما القسم الثاني (ذات الآفاق المختلفة) فلم يقع التمرض لحكمه في كتب علمائنا المتقدمين؛ نعم حكى القول باعتبار اتحاد الأفق عن الشيخ الطوسي في المبسوط؛ فإذن المسألة مسكوت عنها في كلمات أكثر المتقدمين، وإنما صارت معركة للآراء بين علمائنا المتأخرين.

المعروف بينهم القول باعتبار اتحاد الأفق ولكن قد خالفهم فيه جماعة من العلماء والمحققين؛ فاختاروا القول بعدم اعتبار الاتحاد وقالوا بكفاية الرؤية في بلد واحد لثبوته في غيره من البلدان ولو مع اختلاف الأفق بينها.

فقد نقل العلامة في التذكرة هذا القول عن بعض علمائنا، واختاره صريحاً في المنتهى، واحتمله الشهيد الأول في الدروس، واختاره صريحاً المحدث الكاشاني في الوافي وصاحب الحقائق في حدائقه، ومال إليه صاحب الجواهر في جواهره والراقي في المستند والسيد أبو تراب الخونساري في شرح نجاة العباد والسيد الحكيم في منتمسكه.

وهذا القول - أي: كفاية الرؤية في بلد ما لثبوت الهلال في بلد آخر ولو مع اختلاف أفقهما - هو الأظهر. ويدلنا على ذلك أمران:

الأول: أن الشهور القمرية إنما تبدأ على أساس وضع سير القمر واتخاذ موضعاً خاصاً من الشمس في دورته الطبيعية، وفي نهاية الدورة يدخل تحت شعاع الشمس، وفي هذه الحالة (حالة المحاق) لا يمكن رؤيته في أية بقعة من بقاع الأرض؛ وبعد خروجه عن حالة المحاق والتمكّن من رؤيته ينتهي شهر قمريّ ويبدأ شهر قمريّ جديد.

ومن الواضح أن خروج القمر من هذا الوضع هو بداية شهر قمريّ جديد لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقها ومغاربها، لا لبقعة دون أخرى، وإن كان القمر مرتباً في بعضها دون الآخر؛ وذلك لمانع خارجي كشماع الشمس أو حيلولة بقاع الأرض أو ما شاكل ذلك، فإنه لا يرتبط بعدم خروجه من المحاق، ضرورة أنه ليس لخروجه منه أفراد عديدة، بل هو فرد واحد متحقق في الكون، لا يعقل تعدده بتعدد البقاع؛ وهذا

بخلاف طلوع الشمس، فإنه يتعدّد بتعدّد البقاع المختلفة، فيكون لكلّ بقعة طلوع خاصّ بها. وعلى ضوء هذا البيان فقد اتّضح أنّ قياس هذه الظاهرة الكونيتية بمسأله طلوع الشمس وغروبها قياس مع الفارق، وذلك لأنّ الأرض بمقتضى كرويتها تكون بطبيعة الحال لكلّ بقعة منها مشرق خاصّ ومغرب كذلك، فلا يمكن أن يكون للأرض كلّها مشرق واحد ولا مغرب كذلك؛ وهذا بخلاف هذه الظاهرة الكونيتية - أي خروج القمر عن منطقة شعاع الشمس - فإنه لعدم ارتباطه ببقاع الأرض وعدم صلته بها لا يمكن أن يتعدّد بتعدّداتها.

ونتيجة ذلك: أنّ رؤيه الهلال في بلد ما أماره قطعيه على خروج القمر عن الوضع المذكور الذي يتّخذ من الشمس في نهاية دورته، وبداية لشهر قمريّ جديد لأهل الأرض جميعاً، لالخصوص البلد الذي يرى فيه وما يتفق معه في الأفق.

ومن هنا يظهر أنّ ذهاب المشهور إلى اعتبار اتحاد البلدان في الأفق مبنيّ على تخيل ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الأرض، كارتباط طلوع الشمس وغروبها، إلاّ أنه لاصلة - كما عرفت - لخروج القمر عنه ببقعة معينة دون أخرى، فإنّ حاله مع وجود الكرة الأرضية وعدمها سواء.

الثاني: النصوص الدالّة على ذلك؛ ونذكر جملةً منها:

۱. صحیحة هشام بن الحکم عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال في من صام تسعة وعشرين قال: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مضر أنّهم صاموا ثلاثين على رؤيته، قضى يوماً»^۱.

فإنّ هذه الصحیحة بإطلاقها تدلّنا بوضوح على أنّ الشهر إذا كان ثلاثين يوماً في مصر كان كذلك في بقية الأمصار بدون فرق بين كون هذه الأمصار متّفقة في آفاقها أو مختلفة، إذ لو كان المراد من كلمة مصر فيها المصر المعهود المتّفق مع بلد السائل في الأفق لكان على الإمام عليه السلام أن يبيّن ذلك، فعدم بيانه مع كونه عليه السلام في مقام البيان كاشف عن الإطلاق.

۲. صحیحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان، فقال: «لا تقضيه إلاّ أن يثبت شاهدان عادلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر. وقال: لا تقضم ذلك اليوم الذي يقضى إلاّ أن يقضى أهل الأمصار، فإن فعلوا قضته»^۲.

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۵، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۱۳.

۲. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۹۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۲، ح ۱.

الشاهد في هذه الصحيحة جملتان:

الأولى: قوله ﷺ: «لَا تَصُومُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ شَاهِدَانِ عَادِلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ» - إلى آخره، فإنه يدل بوضوح على أن رأس الشهر القمري واحد بالإضافة إلى جميع أهل الصلاة على اختلاف بلدانهم باختلاف آفاقها ولا يتعدّد بتعدّددها.

الثانية: قوله ﷺ: «لَا تَصُومُ ذَلِكَ الْيَوْمَ إِلَّا أَنْ يَقْضِيَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ»، فإنه كسابقه واضح الدلالة على أن الشهر القمري لا يختلف باختلاف الأمصار في آفاقها، فيكون واحداً بالإضافة إلى جميع أهل البقاع والأمصار. وإن شئت فقل: إن هذه الجملة تدل على أن رؤية الهلال في مصر كافية لثبوته في بقية الأمصار، من دون فرق في ذلك بين اتفاتها معه في الآفاق أو اختلافها فيها؛ فيكون مرده إلى أن الحكم المترتب على ثبوت الهلال - أي خروج القمر عن المحاق - حكم لتمام أهل الأرض لا لبقعة خاصة.

٣. صحيحة إسحق بن عمار قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هِلَالِ رَمَضَانَ يَغْمُ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ، فَقَالَ: وَلَا تَصُومُهُ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ؛ فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ فَأَقْضِهِ»^١.

فهذه الصحيحة ظاهرة الدلالة بإطلاقها على أن رؤية الهلال في بلد، تكفي لثبوته في سائر البلدان بدون فرق بين كونها متحدةً معه في الأفق أو مختلفة؛ وإلا فلا بد من التقييد، بمقتضى ورودها في مقام البيان.

٤. صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هِلَالِ رَمَضَانَ يَغْمُ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ، فَقَالَ: «لَا تَصُومُ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ؛ فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ فَأَقْضِهِ»^٢.

فهذه الصحيحة كسابقتها في الدلالة على ما ذكرناه.

ويشهد على ذلك ما ورد في عدّة روايات في كيفية صلاة عيدي الأضحى والنظر وما يقال فيها من التكبير، من قوله ﷺ في جملة تلك التكبيرات: «أَسْأَلُكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عِيداً»^٣.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٩.

٣. وسائل الشيعة، ج ٥، ص ١٣١ و ١٣٢، أبواب صلاة العيد، الباب ٢٦، ح ٢ و ٥؛ ووردت في الإقبال و المصباح ص ٦٥٤ و غيرها من كتب الأدعية وفي بعض الكتب الفقهية بلفظ «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ هَذَا الْيَوْمِ» م.

فإن الظاهر أن المشار إليه في قوله ﷺ: «هَذَا الْيَوْمُ» هو يوم معين خاص الذي جعله الله تعالى عيداً للمسلمين، لا أنه كل يوم ينطبق عليه أنه يوم فطر أو أضحى على اختلاف الأمصار في رؤیة الهلال باختلاف آفاقها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه تعالى جعل هذا اليوم عيداً للمسلمين كلهم، لا لخصوص أهل بلد تقام فيه صلاة العيد.

فالتنتيجة على ضوءهما أن يوم العيد واحد لجميع أهل البقاع والأمصار على اختلافها في الآفاق والمطالع.

ويدل أيضاً على ما ذكرناه الآية الكريمة الظاهرة في أن ليلة القدر ليلة واحدة شخصية لجميع أهل الأرض على اختلاف بلدانهم في آفاقهم. ضرورة أن القرآن نزل في ليلة واحدة، وهذه الليلة الواحدة هي ليلة القدر وهي خير من ألف شهر وفيها يفرق كل أمر حكيم؛ ومن المعلوم أن تفریق كل أمر حكيم فيها لا يخص بقعة معينة من بقاع الأرض بل يعم أهل البقاع أجمع.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد ورد في عدة من الروايات أن في ليلة القدر يكتب المنايا والبلايا والأرزاق وفيها يفرق كل أمر حكيم؛ ومن الواضح أن كتابة الأرزاق والبلايا والمنايا في هذه الليلة إنما تكون لجميع أهل العالم لا لأهل بقعة خاصة. فالتنتيجة على ضوءهما أن ليلة القدر ليلة واحدة لأهل الأرض جميعاً، لا أن لكل بقعة ليلة خاصة.

هذا مضافاً إلى سكوت الروايات بأجمعها عن اعتبار اتحاد الأفاق في هذه المسألة، ولم يرد ذلك حتى في رواية ضعيفة.

ومنه يظهر أن ذهاب المشهور إلى ذلك ليس من جهة الروايات، بل من جهة ما ذكرناه من قياس هذه المسألة بمسألة طلوع الشمس وغروبها وقد عرفت أنه قياس مع الفارق^١. انتهى ما أفاده (أطال الله عمره).

١. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠ - ص ٢٨٥، مطبعة النجف الأشرف (سنة ١٣٩٢ هـ) كتاب الصوم، المسألة ٧٥. والعبارة موافقة للطبعات المنتشرة من منهاج قبل إرسال الموسوعة الأولى من هذا الكتاب إلى سماعه آية الله الخوني (تغمده الله برحمته) ولكن يوجد في الطبعات المتأخرة تغيير وزيادة، وسيأتي توضيح ذلك. م.

حول رؤية الهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين
السلام عليك يا أمير المؤمنين وإمام الموحّدين وسيّد الوصيّين
وقائد الفرّ المحجّلين ورحمة الله وبركاته

وَحَيَاةٍ أَشْوَاقِي إِلَيْهِ كَ وَتُورِيَةِ الصَّبْرِ الْجَمِيلِ
مَا اسْتَحَسَّنْتَ عَيْنِي سِوَا كَ وَلَا صَاصِبَوْتُ إِلَى خَلِيلِ^١
أَيَا كَعْبَةَ الْحُسْنِ التِّي لِحَمَالِهَا قَلُوبُ أُولِي الْأَبَابِ لَبَّتْ وَحَجَّتِ
بَرِيقِ الثَّنَايَا مِنْكَ أَهْدَى لَنَا سَنَا بُرِيقِ الثَّنَايَا فَهُوَ خَيْرٌ هَدِيَّةِ
وَأَوْحَى لِعَيْنِي أَنَّ قَلْبِي مُجَاوِزُ جِمَاكَ فَتَأَقَّتْ لِجَمَالٍ وَحَسَّتِ
وَلَوْلَاكَ مَا اسْتَهْدَيْتُ بَرَقًا وَلَا شَجَّتْ فُوَادِي فَابْكُتْ إِذْ شَدَّتْ وَرُقُ أَيُّكَةِ^٢

سلام على السيّد السند والحبر المعتمد، أستاذنا الأفخم العَلَم العالم العَلَام حجة المسلمين
والإسلام الآية العظمى الحاج السيّد أبي القاسم الخوئي (أمّد الله أظلاله الشارقة وبلغه غاية

١. ديوان ابن الفارض، ص ٢١٧.

٢. ديوان ابن الفارض، ص ٥٣ - ٥٤.

منه بحق محمد وعترته الطاهرة).

أَرْجُ النَّسِيمِ سَرَى مِنَ الزُّورِاءِ
وَلِفَيْتِيَةِ الْحَرَمِ الْمَرِيحِ وَجَبْرِةِ الْ
وَاحَسْرَتِي ضَاعَ الزَّمَانُ وَلَمْ أَفْزُ
وَمَتَى يُؤَوَّلُ رَاحَةً مَن عُمُرُهُ
يَا سَاكِنِي الْبَطْحَاءِ هَلْ مِنْ عَوْدَةٍ
إِنْ يَنْقُضِي صَبْرِي فَلَيْسَ بِمُنْقِضٍ
وَإِذَا عَلَى ذَلِكَ الزَّمَانِ وَمَا حَوَى
أَيَّامَ أَرْتَعُ فِي مَيَادِينِ الْمُنَى
مَا أَعْجَبَ الْأَيَّامَ تُوجِبُ لِلْفَتَى
وَكَفَى غَرَامًا أَنْ أُبَيِّتَ مُتَمِّمًا
سَحْرًا فَأَحْيَا مَيِّتَ الْأَحْيَاءِ
سَحَى الْمَنِيحِ تَلْفُتِي وَعَنَائِي
مِنْكُمْ أَهْيَلِ مَوَدَّتِي بِلِقَاءِ
يَوْمَانِ يَوْمٌ قَلِيٌّ وَيَوْمٌ تَنَاءِ
أَخْيَا بِهَا يَا سَاكِنِي الْبَطْحَاءِ
وَجُدِي الْقَدِيمِ بِكُمْ وَلَا بُرْحَانِي
طَيِّبِ الْمَكَانِ يَغْفَلَةُ الرُّقْبَاءِ
جَذِلًا وَأَرْفُلُ فِي ذُيُولِ جِبَاءِ
مِنْحًا وَتَمَحْنُهُ بِسَلْبِ عَطَاءِ
شَوْقِي أَمَامِي وَالْقَضَاءِ وَرَائِي

وبعد إهداء أحسن مراتب السلام وأكمل التحيات وأتم الإكرام وإبراز غاية ودّي وإخلاصي وولهي وفرط اشتياقي إلى لقيا طلعتك المنيرة ووجهك الميمون والاستمطار من شأبيب فيضك الواسع ونفحات سرك المصون، أحمده على آلائه التي منها أن وقفتني للمثول بين يديك في هذه اللحظات بهذه الوريقات بالكتابة التي هي إحدى اللقائين. كما أحمده على بلائه الذي منه أن حرمني منذ سنين عديدة عن التشرف باستلام عتبة باب العلم ومعدن الحكمة مولانا أمير المؤمنين (عليه صلوات الله والملائكة المقربين)، وعن زيارة سماحتك بوابه الآية الحجة، جعله الله من عباده المخلصين وأوليائه المقربين؛ آمين رب العالمين.

ثم إنّي طالما كنتُ مطّلعاً على فتياكم في مسألة رؤية الهلال من عدم لزوم الاشتراك في الآفاق في رسالة منهاج الصالحين، ولكنّ المانع من تذكاري إيّاكم بجهات المسألة أولاً: أنّ اختلاف الآراء أمر دارج بين الطلبة والأعلام، وثانياً: أنّ مثلي مع ضيق النطاق وقصور الباع والبضاعة المزجاة لا يلبق للتعرض حول هذه المسائل؛ ولكن لما كان عيد الفطر في هذه

السنة معركةً عجيبةً في جميع النواحي وباعثاً للاختلاف الشديد الموجب لترك الجماعات وسقوط الأبهة والعظمة وبروز التفاق وأيادي الشيطان، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى كان صدرك الواسع وحجرك المبسوط أجازاً للمشتغلين من قديم الأيام، البحث والنقد وإن طالا واتسعا، مع اللطف والكرامة والإرشاد والهداية؛ صليتُ واستخرتُ الله ثم أجزت نفسي وتجرتُ أن أكتب لسماحتك مطالب حول هذه المسألة؛ فإن تلقيتها بعين القبول والرضا فلا مناص من تجديد النظر وتبديل الكلام بفتوى لزوم الاشتراك في الآفاق. وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً ليعلم الناس عددَ السنين والحساب.

قال عزّ من قائل: ﴿فَالْيَقِ الْأَضْحاحَ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾^١. وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾^٢. وقال: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^٣.

وصلّى الله على خير من أوتي جوامع الكلم وفصل الخطاب، نبينا الأعظم، محمد بن عبد الله، الحميد المحمود، وعلى آله الطيبين الطاهرين أمناء المعبود.

وبعد، فهذه رسالة حول مسألة رؤية الهلال، جمعت فيها ما مرّ على فكري القاصر وخطر على قلبي الفاتر، من لزوم اشتراك البلدان في الآفاق بالنسبة إلى رؤية الهلال في الحكم بدخول الشهر الهلالي وعدم كفاية الرؤية في الآفاق البعيدة.

ف نقول بحول الله وقوته ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم:

إنّ البحث حول هذه المسألة يقع في جهتين، الأولى: الجهة العلميّة، والثانية: الجهة الشرعيّة.

١. الأنعام (٦): ٩٦.

٢. البقرة (٢): ١٨٩.

٣. الرحمن (٥٥): ٥.

أمّا البحث عن الجهة الأولى فسرد الكلام فيه يقع بعد تمهيد مقدمات، وإن كان بعضها نافعا للجهة الشرعية أيضاً.

الأولى: أنّ نسبة القرب والبعد بين الكرتين من الكرات السماوية لا تختلف، سواء جعلنا الأولى ساكنة والأخرى متحركة أم بالعكس. فما في فرضية بطلميوس من سكون الأرض وحركة الشمس حولها وحركة القمر حول الأرض لا يوجب اختلافاً في القرب والبعد، والنسبة سواء.

إن مدار حركة الأرض حول الشمس في الهيئة الجديدة عبارة عن منطقة البروج التي كانت مداراً لحركة الشمس حول الأرض في الهيئة القديمة.

ولذلك لا يرى الاختلاف الفاحش بين الزيجات المستخرجة من مرصودات المتقدّمين كصاحب المِجسّطي: بطلميوس والبتاني والحكيم محيي الدين المغربي والمحقّق الطوسي والراصدين في سمرقند وأصحاب زيج ألغ بيبك والزيج الهندي والزيج البهادري، وبين حساب منجمي الغرب جمعياً؛ والقليل من الاختلاف المشاهد بينهما إنما هو بسبب أدقّية نظر المتأخّرين.

والعجب أنّ زيج لورّية الفرنسي مثل الزيج البهادري في غالب الحسابات وهو أدقّ الزيجات. نعم إن كان بينهما فرق واختلاف ففي الثواني والثالث والروابع وأحياناً في الدقائق لا في الدرجات في الأغلب؛ هذا مع بعد العهد وطول الزمن.

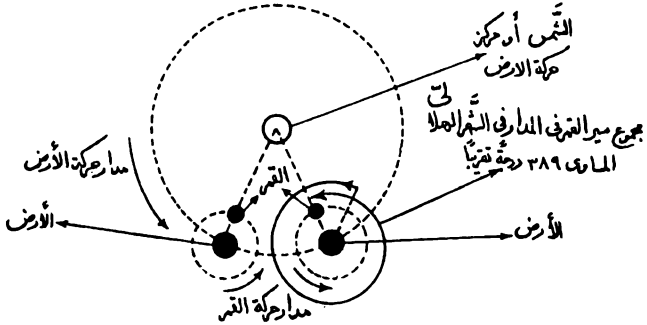
الثانية: أنّ القمر يدور حول الأرض من المغرب إلى المشرق دوراً كاملاً يساوي ٣٦٠ درجة في طول ٢٧ يوماً و٨ ساعات تقريباً. وهذه المدة تسمى شهراً نجومياً. فالقمر يطوي المدار نحو المشرق كلّ درجة منه قريب ساعتين.

وبما أنّ الأرض بحركتها الانتقالية أيضاً تسير نحو المشرق دوراً كاملاً يساوي ٣٦٠ درجة في طول ٣٦٥ يوماً وربع يوم فتطوي المدار نحو المشرق كلّ يوم ما يقرب درجة وهو ٥٩ دقيقة و٨ ثوان يعني أقلّ من درجة بقليل، فلا بدّ عند حساب الشهر الهلاليّ الملحوظ فيه الزمان الحاصل بين اقتراني الشمس والقمر المتواليين أن يلاحظ مجموع مقدار حركة القمر وحركة الأرض وهذا الزمان يبلغ ٢٩ يوماً و١٣ ساعة

تقريباً^١ وهذه المدة تسمى شهراً هلالياً^٢.

فالقمر في الشهر الهلاليّ يدور في المدار دوراً أزيد من الدورة الكاملة وهو ٣٨٩ درجة

تقريباً^٣.



الثالثة: أنّ الشهر القمريّ - وهو فصل زمان مقارنتي الشمس والقمر المتواليين أو مقابليهما كذلك، أو فصل زمان وقوع الشمس والقمر على خطّ نصف نهار إلى وقوعهما

١. وهذا الزمان ليس بثابت المقدار في جميع الشهور، فقد يكون ٢٩ يوماً وأكثر من ١٩ ساعة في بعضها وقد يكون ٢٩ يوماً وأقلّ من ٧ ساعات في بعضها الآخر؛ ونظراً لعدم ثبات هذه المدة - التي قد تُسمى شهراً قمرياً اقترانياً - فقد اتفق الفلكيون على اعتبارها في المتوسط ٢٩ يوماً و ١٣ ساعة تقريباً و ٢٩ يوماً و ١٢ ساعة و ٤٤ دقيقة تحقياً؛ وهذا المقدار قد يسمى شهراً قمرياً حسابياً كما سيأتي في ص ٣٧-م.

٢. وقد تسمى قمرياً؛ والهلاليّ المذكور هنا في قبال الشهر النجوميّ غير المذكور في ص ٣٧ - في قبال القمريّ الحسابيّ والوسطيّ - الذي يكون من أقسام الشهر القمريّ - م.

٣. لأنّ القمر حينما يدور دوراً يساوي ٣٦٠ درجة في الشهر النجوميّ فالأرض أيضاً تطوي مدارها حول الشمس بحركتها الانتقاليّة أقلّ من ثلاثين درجة بقليل وهو ما يقرب ٢٩ درجة، فالقمر يطوي في الشهر الهلاليّ مجموع هذين المقدارين (٢٩ + ٣٦٠) درجة حتّى يصل إلى حالته الأولى - م.

التالي على نصف نهار آخر - يطول تسعةً وعشرين يوماً واثنتي عشرة ساعةً وأربعاً وأربعين دقيقةً تحقيماً (٢٩/١٢/٤٤).

فلما كان هذا المقدار يتعسر ضبطه بل يتعذر العلم به لعامة الناس فلا يعرفه إلا الأوحدي العالم الخبير بالزيجات المستخرجة من الأرصاد الصحيحة الدقيقة، جعلوا شهراً واحداً ثلاثين يوماً وآخر تسعةً وعشرين يوماً وهكذا إلى آخر السنة فيصير مجموع الأيام على هذا النهج في السنة ٣٥٤ يوماً. وأما على حسب المقدار المذكور فإن السنة الكاملة القمرية تساوي ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوماً وثمان ساعات وثمان وأربعين دقيقةً $١٢ \times (٢٩/١٢/٤٤) = ٣٥٤/٨/٤٨$. ثم لما كان هذا المقدار أزيد من ٣٥٤ يوماً بثمان ساعات وثمان وأربعين دقيقةً (٨/٤٨) جعلوا للسنوات القمرية كبائس فجعلوا لكل ثلاث سنين تقريباً سنةً كبيسةً، ولكل ثلاثين سنةً إحدى عشرة سنةً كبيسةً تحقيماً؛ وجعلوا في هذه السنة الشهور التامة سبعةً والشهور الناقصة خمسةً فيصير المجموع ٣٥٥ يوماً. وعلى هذا النهج كانوا يستخرجون التفاوم، وجعلوا الكبائس السنوات ٢ و ٥ و ٧ و ١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩.

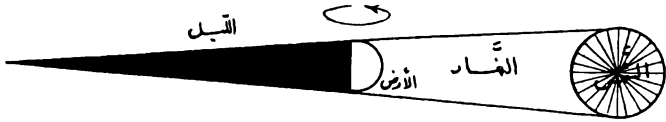
كل هذا على منهج الملل والأقوام قبل الإسلام ومنهج الذين كانوا بعده وجعلوا الشهور القمرية مبدأ تواريخهم بلا نظر إلى الأمور الشرعية. الرابعة: أن كل كوكب إذا أشرق على كوكب آخر أصغر منه يكون الطرف المستشرق من الكوكب الأصغر المواجه للكوكب الأكبر أكبر من الطرف الآخر المظلم الذي لا يواجه الكوكب المشرق.

فإذا يحدث بهذا الإشراق ظلٌ مخروطيٌّ ممدود تكون قاعدته الدائرة الصغيرة المنطبقة على دائرة فصل النور والظلمة.

فلما كانت الأرض أصغر من الشمس [و بعيدةً عنها] بكثير فيطلوع الشمس وإشراقها

١. و ستوه شهراً وسطياً يقال الحقيقي منه [الذي هو من هلال إلى هلال، كما سيأتي توضيحه، والأول مبنى الأرصاد، والثاني يستخرج من الأول بعد حساب التعديلات وغيرها - منه (عُفي عنه).

يحدث ظلٌ مخروطيٌّ طويلٌ تكون قاعدته ما يقرب من الدائرة العظيمة، فيظلم نصف الأرض الواقع في هذا المخروط.



وبما أنّ الأرض تدور حول نفسها مرّةً واحدةً في كلّ يومٍ وليلةً بحركتها الوضعيّة، فلا محالة يدور هذا الظلُّ المخروطيُّ حول الأرض دائماً ولا يمكثُ أناً أبداً؛ وإن شئتَ فقل إنَّ الأرض تدور دائماً في هذا الظلِّ المخروطيِّ.

فابتداء الليل في كلّ ناحية هو أوّل دخوله في هذا المخروط. فلا محالة لا يكون في جميع العالم ابتداء الليل إلّا في خطٍّ واحدٍ شمالاً وجنوباً، وهذا الخطُّ هو نصف النهار للبلاد الواقعة جميعاً في طول واحد إذا بلغ حدّ غروب الشمس.

وبهذه المناسبة لا يكون آخر الليل - وهو الخروج عن الظلِّ - إلّا في خطٍّ واحد كذلك.

ولا يكون نصف الليل وثُلثه وربعه وخمسه وهكذا، إلّا في خطوط خاصّة لا يتعدّها إلى غيرها.

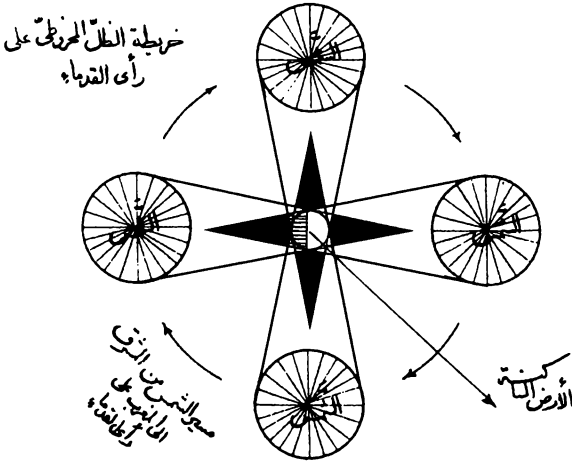
وبالمناسبة الإضافيّة أيضاً لا يكون أوّل النهار وآخره ووسطه إلّا في خطوط خاصّة بعينها

١. ما ذكرنا من انطباق أوّل الليل على خطٍّ واحد شمالاً وجنوباً إنّما هو على السماحة للدلالة على المقصود على سبيل التقريب إلى الذهن، وإلّا ففي الحقيقة لا يكون أوّل الليل في نقطة من الأرض إلّا إذا دخلت هذه النقطة في نقطة من دائرة الظلِّ المخروطيِّ، وهذه الدائرة صغيرةٌ لا تكاد تمرُّ على القطبين لكنّها في أوّل الحمل وأوّل الميزان - حيث انطبقت دائرة الحركة الظاهرية اليومية للشمس على معدّل النهار - تكون موازية لدائرة نصف نهار ماّ على القطبين؛ وفي غيرهما حيث تميل الشمس شمالاً وجنوباً ويصير مدار حركتها اليومية بعيداً عن المعدّل إلى نهاية مقدار ٢٣ درجةً و ٣٠ دقيقةً و ١٧ ثانيةً فلا محالة خرجت عن الموازية؛ وهكذا الأمر بالنسبة إلى آخر الليل وهو الخروج عن الظلِّ - منه (عفي عنه).

[وسيجيء تفصيل الكلام فيه في المقدّمة التاسعة]

لا يتعداها إلى غيرها، لأن الظل المخروطي حيث يتحرك، يتحرك بتبعه نصف كرة الأرض المستضيء. ففي كل نقطة من نقاط العالم على حسب اختلاف مشرقه ومغربه يوم خاص وليلة خاصة.

فالليل والنهار في بلدة طهران مثلاً غير الليل والنهار في ما يليها من البلاد الواقعة في المشرق والمغرب كسمنان وهمدان مثلاً.



الخامسة: أنهم قسموا الدائرة الكاملة ثلاثمائة وستين درجة، فقسّموا الأرض - بما أنها تدور حول نفسها على محور القطبين شرقاً وغرباً - على ٣٦٠ درجة. واعتبروا هذا التقسيم في البلاد مبتدأً من [جزيرة «فرو»، إحدى] الجزائر الخالدات، التي كانت في غرب إسبانيا، مائلاً نحو المشرق^١ وسمّوها بالطول الجغرافي.

١. اعلم أن القدماء كانوا يحسبون الطول شرقاً فقط ولكن الفلكيين في المصور الأخيرة يحسبون الطول ١٨٠ درجة شرقاً و ١٨٠ درجة غرباً؛ فملى هذا يكون الطول شرقياً وغربياً - م.

مثلاً قالوا: إن طول مكة ٧٧ درجة^١ يعني أنها بعيدة عن هذه الجزيرة شرقاً بهذا المقدار.

ولما أصبحت هذه الجزائر غريقةً تحت الماء ذهبوا يعبثون المبدأ من رصد كرونوج^٢ الواقع في ناحية الجنوب الشرقي من مدينة لندن، وذلك لأنّ هذه المدينة واقعة في ما يقرب طولاً من أوّل المعمورة من الرُّبع المسكون ولا يختلف طولها عن الجزائر الخالدات إلاّ بدرجات قليلة أوّلاً؛ ولأنّ فيها رسداً يمكن النظر منه إلى الكواكب جميعاً وإلى السيارات والشمس والقمر وإرصادها في أيّ نقطة من المدار ثانياً.

فإذا وصل مركز الشمس إلى نصف النهار بالنسبة إلى ذلك الرصد، جعلوا يقدرّون مبدأ الطول.^٣

والمنجّم المعروف: فيلامستيد في القرن الثامن عشر الميلاديّ كان رئيساً لهذا الرصد، وآلف تأليفات نافعةً لطول البلاد وعرضها، وخرائط مهمّةً وطرقاً نافعةً لإرصاد الكواكب.

وقسموا الأرض أيضاً جنوباً وشمالاً على مائة وثمانين درجةً وسَمّوها بالعرض الجغرافي، وكان المبدأ خطّ الاستواء أو دائرة الاستواء إلى قطبيّ الشمال والجنوب.

فقسموا النواحي الشماليّة على ٩٠ درجةً مائلاً نحو الشمال حتّى إذا وصل نفس القطب الشماليّ؛ مثلاً عرض بلدة طهران يساوي ٣٥ درجةً و ٤١ دقيقةً و ٥٩ ثانيةً، يعني أنّها واقعة

١. قال في شرح الجعفي، ص ١٤١: طول مكة من الجزائر الخالدات «عزي» أي سبع وسبعون درجةً وعشر دقائق، وعرضها «كام» أي إحدى وعشرون درجةً وأربعون دقيقةً - منه (عفي عنه).

[إنّ هذا طولها على زعم بعض القدماء؛ والصحيح كما ذكره في تحفة الأجلّة في معرفة القبلة، ص ٢٥ و ص ٧١، أنّه ٥٧ درجةً و ٥٧ دقيقةً و ٥ نواين، وطولها من غرينيج ٣٩ درجةً و ٥٠ دقيقةً.]

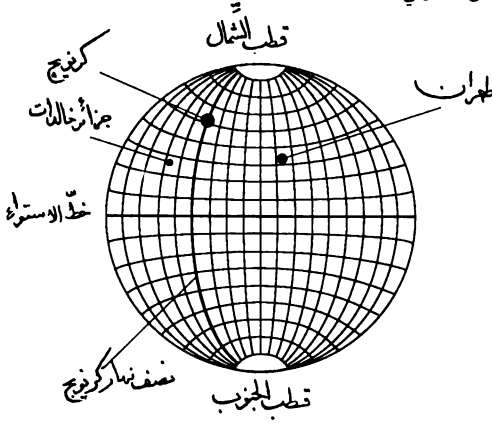
٢. وهذا بعد ما حسبوا الطول من ساحل البحر الغربيّ من إسبانيا في مدّة طويلة.

٣. قال سماحة المؤلّف رحمه الله قبل ارتحاله بشهور: «المراد أنّا إذا أردنا أن تقدّر طول نقطة من الأرض تقدّر الفصل الزمانيّ

بـ وصول مركز الشمس إلى نصف النهار المبدأ، وإلى نصف نهار تلك النقطة ثمّ نحسب على حسب الدرجات مكاناً، وليست للشمس في هذا التقدير خصوصيّة بل يمكن أن يستفاد من أيّ كوكب ولكنّ الشمس هي المتعارفة في

المعمل - م.

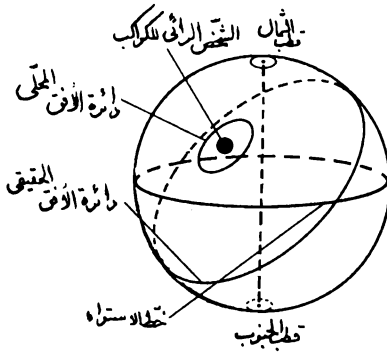
في العرض الشمالي على هذا البعد من دائرة الاستواء. وقسموا النواحي الجنوبيّة أيضاً كذلك وسمّوها بالعرض الجنوبيّ.



السادسة: أنّ الأرض كروية لامسطحة. وهذه النظرية قد أصبحت في هذا العصر من البيهيات التي لا مجال للنقد والبحث فيها أيّ مجال. فإذا تطلع الكواكب وتغرب - ومنها القمر - في ناحية دون أخرى.

السابعة: أنّ الأفق الحقيقيّ في كلّ ناحية هو محيط الدائرة العظيمة التي تنصف كرة الأرض بنصفين متساويين، بحيث يمرّ الخطّ القائم المارّ على رؤوس أهل هذه الناحية على مركز هذه الدائرة. والأفق المحليّ في كلّ ناحية هو أكبر دائرة صغيرة على سطح الأرض يراها أهل هذه الناحية، موازيةً للدائرة العظيمة.

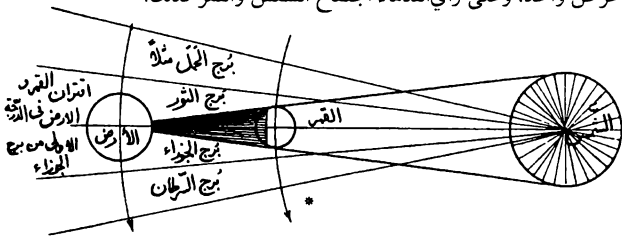
مثلاً إذا قام إنسان في بيداء سهل بلا جبل، يرى في غاية مدّ بصره أنّ السماء متّصلة بالأرض بالدائرة التي تحيطها من كلّ جانب. هذه الدائرة تسمّى بالأفق المحليّ. والمناطق في إمكان رؤية الكواكب وعدمه، كونها فوق الأفق المحليّ وكونها تحت هذا الأفق، لا الأفق الحقيقيّ؛ وهذا واضح.



الثامنة: أن القمر في حال المقارنة مع الشمس تنطبق الدائرة الظاهرة^١ منه على الدائرة المستضيئة من شعاع الشمس فإذا لا يرى نصفه الذي يسامت الأرض. وهذه الحالة تسمى بالمحاق، لمحق نوره.

وهذا على قسمين:

الأول: حالة الكسوف وهي حالة اجتماع الأرض والقمر في درجة واحدة من برج واحد على عرض واحد، وعلى رأي القدماء اجتماع الشمس والقمر كذلك.

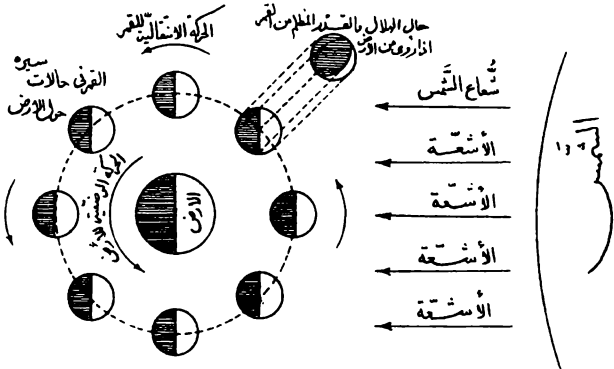


١. المراد من الدائرة الظاهرة من القمر هو نصفه الذي يسامت الأرض في أي حال وزمان. وهذه الدائرة ربما تكون مرئية بتماها ويسمى البدر وهو في حال المقابلة، وربما تكون غير مرئية أصلاً ويسمى المحاق وهو في حال المقارنة. وربما تكون بعضها مرئية فقط وهو في حال كونه هلالاً وفي سائر أحواله كالسديس والتربيع والثلاثيت - منه (عفي عنه).
* حيث إن هذا الشكل رسم لأجل تمثيل اقتران الأرض والقمر. لم تلاحظ فيه الجهات الأخرى من كيفية حركة القمر حول الأرض وترسيم زاوية كل برج ثلاثين درجةً وغير ذلك - م.

الثاني: في ما إذا كانا في برج واحد ودرجة واحدة ولكن لم يكونا في عرض واحد، بل كان الاختلاف بينهما قليلاً إلى خمس درجات شمالاً أو جنوباً، أو أكثر من الخمس باختلاف المنظر. وذلك لأن القمر تختلف نسبة حركته إلى منطقة البروج؛ فتارةً يميل إلى الجنوب خمس درجات وأخرى إلى الشمال كذلك؛ فإذا لا يتحقق الكسوف لاختلاف العرض وإن كانت المقارنة حقيقيةً، ولكن لمحق نوره لا يرى أبداً.

وعلّة عدم رؤيته أنّ وضعه قريب جداً في الظاهر للمحلّ الذي تشغله الشمس في السماء، فيوجّه نحو الأرض نصف كرته المظلم المحجوب عن الأشعة الشمسية. وهذا يتفق في كلّ شهر هلاليّ مرّة واحدة.

ولولا اختلاف العرض في القمر لكان في كلّ شهر هلاليّ يتحقق كسوف في آخره وخسوف في وسطه، لكن لمكان اختلاف العرض لا يتحقق الكسوف في المحاق أو آخر جميع الشهور؛ وبملاحظة محق نوره تسمّى هذه الحالة حالة المحاق.



وإذا خرج القمر عن هذه الحالة لا بد أن يرى على شكل هلال ضعيف؛ لكنّ دقّة القطر

١. يعني ليس وضعه حينئذ قريباً من المحلّ الحقيقي للشمس، بل وضعه قريب من المحلّ الذي يظهر لنا من الشمس، وهو على امتداد نظر أبقارنا إليها - منه (عفي عنه).

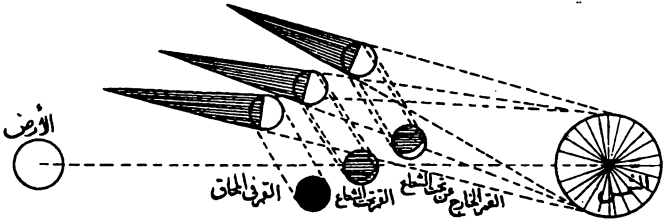
النور للهلال جداً، تمنعنا عن رؤيته إلى حدّ يسير في الفضاء ويبعد عن الشمس بقدر يصير قابلاً لرؤيته بشكل الهلال.

هذا الفصل من الزمان يسمّى تحت الشعاع؛ وهو ما إذا كان الفاصل بين جرّمي الشمس والقمر على قدر نصف جرّميها.

وأما مدّة مكث القمر تحت الشعاع فبعد خروجه من المحاق إلى أن يسير في المدار ما يقرب ثماني درجات؛ وحيث نعلم أنّ زمان سير القمر في المدار في كلّ درجة يطول ما يقرب ساعتين^١، فإذا يخرج القمر عن تحت الشعاع بعد ستّ عشرة ساعة تقريباً^٢.

اعلم أنّ حالتي المحاق وتحت الشعاع جميعاً تطولان ثماني وأربعين ساعة تقريباً^٣. لأنّ القمر يدخل تحت شعاع الشمس قبل المقارنة باثنتي عشرة درجة إلى المقارنة، ويخرج عن تحت الشعاع بعد اثنتي عشرة درجة من المقارنة، فالمجموع أربع وعشرون درجة المساوي زماناً لسير القمر في المدار ثماني وأربعين ساعة.

بعضهم يسمّى المحاق وتحت الشعاع باسم واحد ويعبّر عنهما بالمحاق أو تحت الشعاع؛ ولا مشاخة في التعبير.



التاسعة: أنّ حركة الأرض حول الشمس لم تكن على كفيّة واحدة بحيث تنطبق دائرة الحركة الظاهرية اليومية للشمس على دائرة معدّل النهار دائماً، بل تختلف نسبتها إلى المعدّل في كلّ يوم من الأيام.

١. أي ساعة و ٤٩ دقيقة و بضع عشرة ثانية - م.

٢. و ١٤ ساعة و ٣٤ دقيقة و بضع عشرة ثانية تحقياً - م.

٣. و ٤٣ ساعة و ٤٢ دقيقة و بضاً و خمسين ثانية تحقياً - م.

ففي أول الحمل الذي هو نقطة الاعتدال الربيعي، تنطبق الدائرتان؛ ويكون اليوم والليلة في جميع نقاط الأرض متساويين.

ثم تميل الشمس - في دورانها حول الأرض - عن المعدل إلى طرف الشمال شيئاً فشيئاً، ميلاً دائماً مستمراً، ثلاثة أشهر إلى آخر الجوزاء وأول السرطان.

وفي جميع هذه المدة تختلف نسبة الأيام إلى لياليها في جميع نقاط الأرض إلا في نفس خط الاستواء وحواليه تقريباً. وآخر ميل الشمس عن المعدل يكون ثلاثاً وعشرين درجة وثلاثين دقيقة وسبع عشرة ثانية شمالية (°٢٣ و ٣٠' و ١٧" لي).^٢

وأول السرطان وهو نقطة الانقلاب الصيفي يكون أطول أيام السنة في النواحي الشمالية بالنسبة إلى خط الاستواء ودائرة المعدل، وأقصرها في النواحي الجنوبية؛ وهذا آخر نقطة للميل الشمالي. ثم تميل الشمس إلى المعدل جنوباً من أول السرطان شيئاً فشيئاً ثلاثة أشهر إلى آخر الثنبله وأول الميزان، فيرجع مدارها إلى حالته الأولى فينطبق على المعدل فتساوى الأيام والليالي مرةً أخرى في جميع بقاع الأرض.

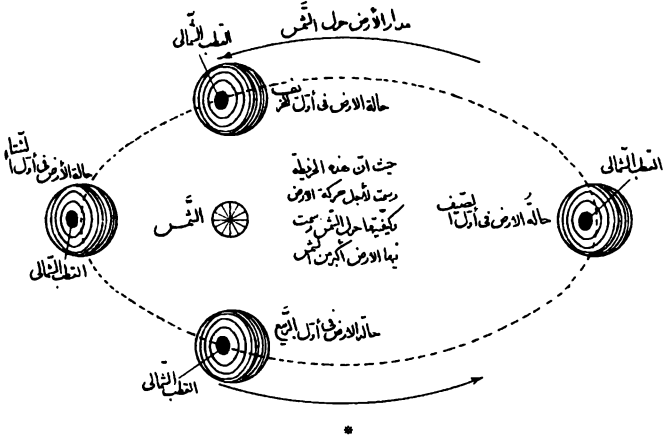
ثم تميل الشمس أيضاً نحو الجنوب من أول الميزان - الذي هو نقطة الاعتدال الخريفي - شيئاً فشيئاً حتى يبلغ ثلاثاً وعشرين درجةً وثلاثين دقيقةً وسبع عشرة ثانيةً جنوبيةً (°٢٣ و ٣٠' و ١٧" بي) في مدة ثلاثة أشهر إلى آخر القوس وأول الجدي. ويكون عندئذٍ أقصر أيام السنة في النواحي الشمالية وأطولها في النواحي الجنوبية؛ وهذا آخر الميل الجنوبي.

ثم تميل الشمس أيضاً نحو الشمال من أول الجدي - الذي هو نقطة الانقلاب الشتوي -

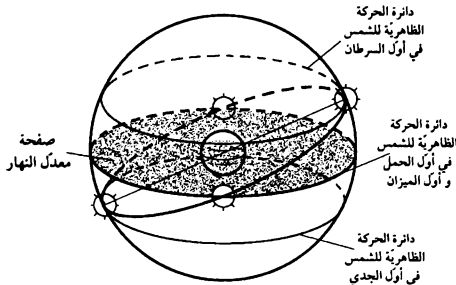
١. التعبير «ميل الشمس إلى طرف الشمال» على مبنى القدماء وما هو المشاهد بالحس والمتعارف في التعبير من حركة الشمس حول الأرض؛ وأما بالنسبة إلى الواقع - وهو حركة الأرض حول الشمس - فلتمايل المعدل عن المنطقة إلى طرف الجنوب يقرب الصيف وتصير الأيام أطول من الليالي في النواحي الشمالية، وأول السرطان الذي هو أول الصيف في النواحي الشمالية يكون آخر ميل المعدل عن المنطقة جنوبياً - منه (عفي عنه).

٢. اعلم أن القدماء ضبطوا غاية ميل المنطقة (أو الشمس) عن المعدل (المعبر عنها بالميل الكلي) ٢٣ درجةً و ٣٠ دقيقةً، ولكن المتأخرين ضبطوها ٢٣ درجةً و ٢٧ دقيقةً وتخيّلوا أن القدماء لم تكن حساباتهم المبنية على أرسادهم دقيقةً، لكن قبل سنوات جاءت كسفة جديدة في عالم النجوم وهو أن غاية ميل المنطقة عن المعدل لا تكون أمراً ثابتاً بل متغيرة دائماً على جهة نقصان. فإذا تبين أن حساب القدماء صحيح وهذا الاختلاف حصل من مرور الدهور - منه (عفي عنه).

ثلاثة أشهر إلى آخر الحوت وأول الحمل. فتطبق الدائرتان أيضاً ويتساوى المَلَوَانُ^١. ومدة هذا الميل الشمالي والجنوبي في دورة كاملة لحركة الأرض حول الشمس المسماة بالحركة الانتقالية، تبلغ اثني عشر بَرَجاً كاملاً لا ربط لها بالشهور الهلالية؛ وتسمى بالسنة الشمسية.



١. كهذه الصورة:



« م »

❖ اعلم أنّ مدار الأرض حول الشمس ليس بيضياً صحيحاً هندسياً بل إنّما هو شبه الدائرة ووقعت الشمس خارجةً عن مركزها، ولهذا سمي هذا المدار في السنة العرف بالبيضي. ثم إنّ هذا المدار إنّما هو بسبب الشكل الأصلي لمدار الأرض أولاً وجذب القمر والريخ وزُحَل وبقية السيارات والشمس إياها ثانياً، فنتيجة جميع هذه العوامل صيرت المدار على هذا النهج - منه (عفي عنه).

ثم تتكرر السنوات بدوران الأرض حول الشمس مع ميل الشمس عن المعدل شمالاً وجنوباً على هذا المهج دائماً^١.

١. إن بيان كيفية إيجاد الفصول في هذه المقدمة - كما مر - مبني على ما هو المشاهد بالحس والتمتاز في التعبير الموافق في الظاهر لمبنى القدماء من حركة الشمس حول الأرض، حيث إنهم كانوا يعتقدون أن الشمس تدور حول الأرض مرة واحدة كل أربع وعشرين ساعة وإن ميلها يتغير على مدى السنة، فيسبب تغير ميل الشمس حصول الفصول المختلفة.

وأما في علم الهيئة الحديث فيقال: إن الأرض تدور حول نفسها مرة واحدة كل أربع وعشرين ساعة، ومع ذلك تدور حول الشمس مرة واحدة في كل سنة و يبقى امتداد محورها بحاله. و حيث إن محور الأرض مائل عن سطح مدارها بزوايه في حدود ٦٦° و ٢٣°. فإن هذا الميل هو العلة الأساسية لحصول الفصول المختلفة. ولا يخفى أنه على الرغم من اختلاف البيانيين في حصول الفصول، لا يوجد لذلك أثر ملاحظ في أغلب الحسابات الفلكية، وخاصة في موضوع هذا الكتاب (رؤية الهلال) حيث إنه لا يؤدي إلى أي تغيير أساسي. و بيان الفصول الأربعة وفقاً لعلم الهيئة الحديث على النحو التالي:

أ) إن الأرض تدور حول الشمس خلال السنة على مسير شبيه بالدائرة تقع الشمس في مركزه أو - بتعبير أدق - مسير بيضوي قريب من الدائرة جداً تقع الشمس في إحدى بؤرتيه وتُدعى هذه الحركة بالتحرك الانتقالي للأرض. ب) يصنع مستوي دائرة البروج مع صفحة الاستواء أو صفحة معدل النهار زاوية تعادل ٢٣° و ٢٧°، وهذه الزاوية ثابتة تقريباً، ولهذا الدليل فإن محور دوران الأرض يصنع زاوية مع مستوي دائرة البروج تعادل ٦٦° و ٢٣°. ج) يتلاقى مستوي دائرة البروج ومستوي معدل النهار في خط إذا ما مر هذا الخط على الشمس يدعى بخط الاعتدالين، يشكلان انتهاؤه على الكرة السماوية نقطتين تدعيان بنقطتي الاعتدالين: نقطة الاعتدال الربيعي ونقطة الاعتدال الخريفي.

د) لو مد خط من محل الشمس على مستوي دائرة البروج بحيث يكون عمودياً على خط الاعتدالين، فإن هذا الخط سيدعى خط الانقلابين، ويكون انتهاؤه على الكرة السماوية نقطتين تدعيان بنقطة الانقلاب الصيفي ونقطة الانقلاب الشتوي.

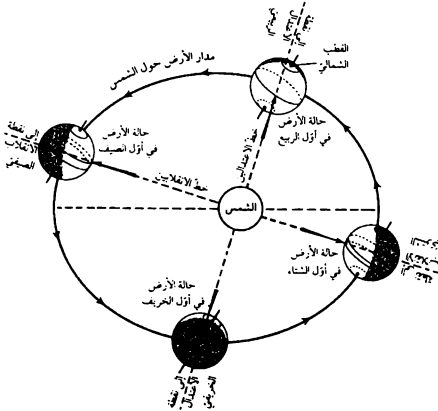
هـ) إذا وصلت الأرض خلال حركتها الانتقالية إلى محاذة نقطة الاعتدال الربيعي (أي في أول برج الحمل)، فإن الشمس ستكون على امتداد مستوي استواء الأرض، ويتساوى طول الليل والنهار في جميع نقاط الأرض، ويكون ذلك بداية فصل الربيع في نصف الكرة الأرضية الشمالي.

و) تتحرك الأرض حول الشمس، ولما كان محور الأرض مائلاً بزوايه عن دائرة البروج، فإن الشمس ستخرج تدريجياً - إثر دوران الأرض - عن امتداد صفحة استواء الأرض، إلى أن تقع بعد مرور ثلاثة أشهر (أي في أول برج السرطان) على مستوي يمر بمحور الأرض ويكون عمودياً على دائرة البروج، وتكون الأرض حينذاك قد وصلت إلى محاذة نقطة الانقلاب الصيفي، ويكون ذلك بداية فصل الصيف في نصف الكرة الأرضية الشمالي. وباعتبار أن أشعة

←

العاشرة: أن مدار حركة القمر حول الأرض لا ينطبق على صفحة منطقة البروج بحيث يسير القمر فيها دائماً، بل يقع بعض الأحيان فيها ثم يميل عنها شمالاً ما يقرب خمس درجات، ثم يرجع إليها ثم يميل عنها جنوباً ما يقرب خمس درجات، ثم يرجع إليها وتستمر

→ الشمس تكون عمودية بصورة أكثر على المناطق الشمالية، فإن طول النهار سيزداد وحرارة الجو سترتفع.
 (ز) تستمر الأرض في حركتها الانتقالية، فنصل بعد ثلاثة أشهر أخرى (أي في أول برج الميزان) إلى محاذة نقطة الاعتدال الخريفي، ويمثل ذلك بداية فصل الخريف في نصف الكرة الأرضية الشمالي. وبتساوي مرة ثانية طول الليل والنهار، إذ تكون الشمس ثانية على امتداد مستوي استواء الأرض.
 (ح) وأخيراً تصل الأرض خلال حركتها الانتقالية بعد ثلاثة أشهر أخرى (أي في أول برج الجدي) إلى محاذة نقطة الانقلاب الشتوي، فتقع الشمس ثانية على مستوي يمر بمحور القطبين ويكون عمودياً على دائرة البروج، فيكون ذلك بداية فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية الشمالي. وباعتبار أن أشعة الشمس تكون مائلة بالنسبة إلى المناطق الشمالية بدرجة أكبر، فإن النهار سيكون أقصر ودرجة الجو ستكون أبرد.
 (ط) بعد مرور ثلاثة أشهر أخرى تكون الأرض قد أكملت حركتها حول الشمس وبلغت من جديد نقطة الاعتدال الربيعي.
 وبهذا الترتيب تتعاقب الفصول الأربعة على الأرض دائماً، وبهذه الحركة التي تستغرق اثني عشر شهراً يتحقق مرور السنة الشمسية.



(ي) شروع جميع الفصول في نصف الكرة الجنوبي عكس نصفها الشمالي، أي بداية الصيف في نصف الكرة الشمالي هي بداية الشتاء في نصفها الجنوبي، كما أن الربيع والخريف فيهما متعاكسان م-.

حركة القمر على هذه الوتيرة دائماً^١.

الحادية عشرة: الشهر القمريّ على أربعة أقسام:

الأول: الشهر القمريّ الحسابي، وهو فصل زمان مقارنتي النّيرين المتواليّتين ، ويكون تسعةً وعشرين يوماً واثنيتي عشرة ساعةً وأربعاً وأربعين دقيقةً (٢٩ يوماً و١٢ عةً و ٤٤ قةً) وهذا لا يختلف بمرّ الدهور.

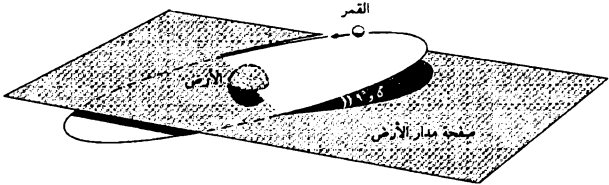
الثاني: الشهر القمريّ الوَسْطِيّ، وهو جعل شهر ثلاثين ثمّ تسعةً وعشرين ثمّ ثلاثين ثمّ تسعةً وعشرين، وهكذا على هذا المنهج^٢.

وصحّحوا المقادير الجزئية الخارجة عن هذه الضابطة بجعل كبائس كما عرفت^٣، وعليه الملاحظة الإسماعيلية.

الثالث: الشهر القمريّ الهلاليّ الفلكي، وهو المبدؤ بأول زمان إمكان رؤية الهلال عند الفلكيين.

ولا يكون هذا إلاّ تسعةً وعشرين يوماً أو ثلاثين يوماً على حسب اختلاف المقامات

١. إنّ مدار القمر متمايل عن دائرة البروج دائماً ما يقرب خمس درجات وتسع دقائق؛ فالقمر يدور فوق دائرة البروج في نصف مداره وتحتها في نصفه الآخر - م.



٢. لا يخفى أنّ حساب الشهور الوسطية على هذا المنهج هو المتفق عليه بين الفلكيين المتفكرين في خلق السموات والأرض، لكنهم لا يكتفون بها بل يعنون الشهور الحقيقية بعد حساب المقادير الجزئية المعروفة بالعدديلات؛ فتصير شهوراً هلالية فلكية حقيقية كما في القسم الثالث. وأما الملاحظة من الإسماعيلية فلا يعنون بالشهور الحقيقية بل يبنون في محاوراتهم وأعمالهم على الشهور الوسطية ويلتزمون بالكبائس كما بيّناه - منه (عفي عنه).
٣. في المقدّمة الثالثة.

والأوضاع الفلكية الدخيلة في الرؤية عند الخبير المتصلع باستخراج التقاويم.

فإذا تارة يكون شهر تسعة وعشرين يوماً ثم ثلاثين ثم تسعة وعشرين ثم ثلاثين؛ وتارة يكون شهران متواليان أو ثلاثة أشهر متواليات كل واحد منها تسعة وعشرين يوماً، ولا يمكن أزيد من ذلك؛ وتارة يكون شهران متواليان أو ثلاثة أشهر أو أربعة أشهر متواليات كل واحد منها ثلاثين يوماً، ولا يمكن أزيد من ذلك. فلا يمكن أن يكون أربعة أشهر متواليات تسعة وعشرين؛ ولا خمسة أشهر متواليات ثلاثين.

الرابع: الشهر القمري الهلالي الشرعي، وهو المبدؤ برؤية الهلال خارجاً لا بإمكان رؤيتها، كما ستعرف إن شاء الله تعالى.

الثانية عشرة: الأمور الدخيلة في إمكان رؤية الهلال في أول الشهر الهلالي وجوه:
الأول: اختلاف البلاد طولاً. لأن كل بلد يكون طولُه أقل من الجزائر الخالدات أو من رصّد كرونوج، هو أقرب في الرؤية؛ لغروب النّيرين فيه بعد غروبها من البلد الذي يكون طولُه أكثر.^١

فيمكن أن يرى الهلال فيه دون ذلك، وإن كان عرضهما سواءً.

مثلاً إذا فرضنا في بلدة طهران - التي يكون طولها من نصف نهار كرونوج واحدة وخمسين درجة ونصف درجة تقريباً وتغرب الشمس فيها قبلها بثلاث ساعات وخمس وعشرين دقيقة (٣ عاتٍ ٢٥ قة) - أن يكون القمر وقت الغروب تحت الشعاع وأن يكون إلى خروجه درجة واحدة، فإذا يخرج بعد ساعتين؛ ففي طهران وجميع البلاد التي يكون طولها أزيد من ساعة وخمس وعشرين دقيقة، لا يكون الهلال قابلاً للرؤية، وإن كانت متساوية في العرض بالنسبة إلى طهران، في الجملة.

وفي جميع البلاد التي يكون طولها أقل من ساعة واحدة وخمس وعشرين دقيقة، يكون قابلاً لها.

١. إطلاق هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند القدماء من حساب الطول شرقاً فقط مبتدأ من أقصى المعمورة (وهي عندهم الربع المسكون) غرباً - كما مرّ في ص ٢٦ - وأما على مبنى الفلكيين في العصور الأخيرة فهو مختص بالطول الشرقي والأمر بالنسبة إلى الطول الغربي يكون بعكس ذلك، أي كل بلد يكون طولُه أكثر يكون أقرب في الرؤية؛ وبالجملة المراد أنه كل بلد يكون في غرب بلد آخر تكون الرؤية فيه أسهل - م.

الثاني: اختلاف البلاد عرضاً. وهذا من ثلاث جهات:

الجهة الأولى بُعد الشمس عن المعدل و قريبا منه: بُعد المعدل [أي اختلاف ميلها عنه]. لما ذكرنا^١ من أن أيام السنة تختلف طولاً وقصراً على حسب اختلاف ميل الشمس عن المعدل؛ ومن هذه الناحية أيضاً يختلف وقت غروب الشمس في الأماكن المختلفة عرضاً؛ فيمكن أن تغرب الشمس في ناحية ولما يخرج القمر عن تحت الشعاع، ثم تغرب في ناحية أخرى وقد خرج عن تحته، فيرى الهلال في الثانية دون الأولى.

مثلاً في بلدة طهران التي يكون عرضها الشمالي ٣٥ درجة و ٤١ دقيقة و ٥٩ ثانية، يكون أطول أيام السنة - وهو أول السرطان - ما يقرب أربع عشرة ساعة ونصف ساعة؛ وفي نفس اليوم يكون النهار في بلدة جنوبيّة من المعدل بحيث يكون عرضها الجنوبيّ بهذا المقدار وهو ٣٥ درجة و ٤١ دقيقة و ٥٩ ثانية جنوبيّة وكانت متساوية الطول لطهران، أقصر أيام السنة، وهو تسع ساعات ونصف ساعة تقريباً. فإذا كان الاختلاف بينها وبين طهران خمس ساعات؛ فتطلع الشمس في طهران بنصف هذا المقدار وهو ساعتان ونصف ساعة قبل تلك البلدة وتغرب أيضاً بعدها بهذا المقدار. فحينئذ إذا فرضنا كون القمر وقت الغروب في تلك البلدة تحت الشعاع بدرجة واحدة، لم يُر الهلال فيها؛ وبعد سيره في المدار بدرجة واحدة تطول ساعتين، يخرج ويُرَى في طهران، لأنّ غروب الشمس في طهران إنّما هو بعد نصف ساعة من خروج القمر عن تحت الشعاع.

الجهة الثانية: بُعد القمر عن المنطقة [أي اختلاف عرضه عنها] شمالاً وجنوباً ما يقرب عشر درجات. فإذا كان القمر بعيداً عنها شمالاً لم يُر الهلال في بعض النواحي الجنوبيّة، وإذا كان بعيداً عنها جنوباً لم يُر الهلال في بعض النواحي الشماليّة؛ وإن كانت النواحي متساوية الطول.

الجهة الثالثة: لما كان مدار حركة القمر الظاهريّة منطبقاً أو موازياً لصفحة المعدل^٢، فيكون عمودياً على الأفق في المناطق الاستوائية وكلّ بلد يكون أبعد منها شمالاً أو جنوباً يكون اضطجاع دائرة مدار حركة القمر الظاهريّة بالنسبة إليه إلى الأفق أكثر.

١. في المقدّمة التاسعة.

٢. إذ مدارات الحركات الظاهريّة للكواكب تحصل نتيجةً لحركة الأرض الوضعيّة حول محور قطبيها - م.

فيلزم أولاً، أن يكون الهلال عند الغروب فيه إلى الأفق أقرب. (فيمنع شعاع الشمس من رؤيته).

وثانياً، حيث تكون الأغبرة المجتمعة في حوالي الأفق أكثر، تكون الرؤية فيه أصعب. وهذه الجهة موجبة لامتناع الرؤية أو صعوبتها في البلاد التي يكون عرضها كثيراً. بخلاف ما إذا كان مدار القمر في البلد أقرب إلى الانتصاب، فتكون الرؤية أسهل.

الثالث: الأوضاع الفلكية. وهي أمور:

الأمر الأول: بُعد تقويم القمر عن تقويم الشمس المعبر عنه بالبعد السوي^١ وهو بُعد مكان القمر عن الشمس في السماء^٢. لأن القمر إذا بعد عن الشمس مقداراً قريباً من اثنتي عشرة درجة أو أقل بقليل أو أكثر كذلك، خرج عن تحت الشعاع^٣ وصار قابلاً للرؤية؛ والمعروف عند المحققين أن أقل مقدار البعد السوي عشر درجات.

لكن المقامات تختلف؛ لأنه ربما خرج في أول الغروب فيكون قابلاً للرؤية ولكن بصعوبة، لأن القطر المنور للهلال حينئذٍ دقيق جداً؛ وأما إذا خرج مثلاً في أول النهار قبل غروب الشمس باثنتي عشرة ساعة، يسير في المدار إلى الغروب ست درجات، فحينئذٍ يكون بعده عن الشمس عند الغروب بثمان عشرة درجة، فيزيد البعد السوي ويصير القطر المنور ضخماً يُرى بالسهولة.

الأمر الثاني: بُعد مغرب القمر عن مغرب الشمس زماناً المعبر عنه بالبعد المعدل وهو بُعد زمان مغيبيهما، ثم يحسب على حسب الدرجات مكاناً فيصير بُعد جرم القمر - عند غروب الشمس - عن الأفق على جهة غروب القمر.

لأنه كلما كان هذا الفصل أطول كان زمان مكث الهلال فوق الأفق أكثر، فيرى فوق الأفق

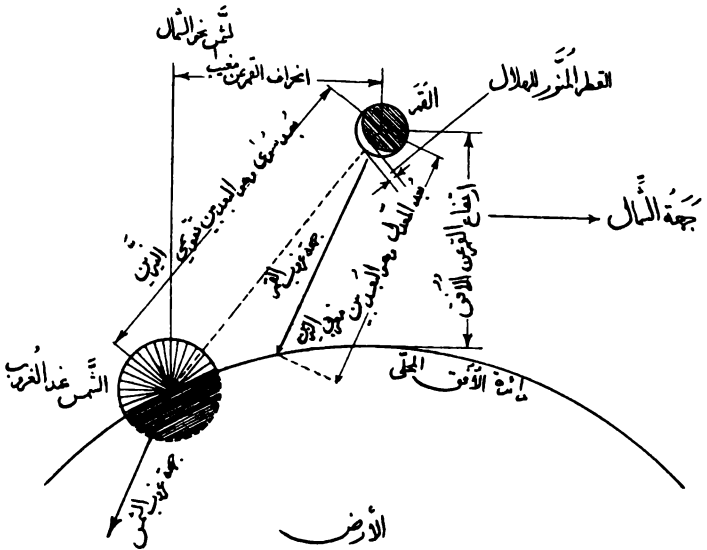
١. سوي: بالضمة والقصر؛ فما ربما يُسمع أو يُرى في بعض الكتب من ضبطه بالفتح والمد أو بالكسر والمد أو القصر فهو لحن - منه (عفي عنه).

٢. أي تفاوت تقويمَي الثرين، أي تقويم الشمس الحقيقي وتقويم القمر العربي - منه (عفي عنه).

٣. لا يخفى أن تحت الشعاع على قسمين: أحكامي وهلائي. وما حدّناه في طي كلامنا باثنتي عشرة درجة [من المقارنة] إنما هو في الأحكامي [الذي يترتب عليه أحكام الشرع، لأن القمر يصير بعده حينئذٍ قابلاً للرؤية]؛ وأما الهلائي فهو أقل منه كثيراً [وهو ما يقرب أربع درجات من المقارنة] - منه (عفي عنه).

بسهولة. وأما إذا كان هذا البعد قليلاً، يغرب القمر بعد غروب الشمس بفاصلة قليلة، ولا يكون قابلاً للرؤية.

والمذكور في الكتب المشهورة، أنه ينبغي أن يكون البعد بين مغربي النيران أكثر من عشرة أجزاء. وقيل: ينبغي أن يكون ما بينهما عشرة أجزاء أو أكثر، حتى يكون مكث الهلال فوق الأفق بعد غروب الشمس ثلثي ساعة أو أكثر؛ لأن الأرض تدور حول نفسها كل درجة في أربع دقائق، وفي هذه المدة يقرب الهلال من محلّ غروبه درجةً واحدةً؛ فإذا كان بُعد مغرب القمر عن مغرب الشمس عشر درجات، فبُعد حاصل ضربهما - وهو أربعون دقيقةً (٤٠ = ٤ × ١٠) - يخفى الهلال تحت الأفق. ولكنّ التحقّق أن الهلال يُرى ببُعد تسع درجات أيضاً.



واعلم أنّ من جملة ما هو دخيل في البعد المعدّل، حالة ترقص القمر عند علماء الفلك، فيشاهد القمر كأنه واقف مضطرب.

ففي هذه الحالة يكون مكث القمر فوق الأفق أكثر مما لم يكن فيه هذه الحالة ، فتكون الرؤية أسهل.

وحالة الترقص هي حالة مدار سير القمر حول الشمس فيما يقرب القمر من زاوية مداره المضرس بقليل وفيما يبعد عنها كذلك.

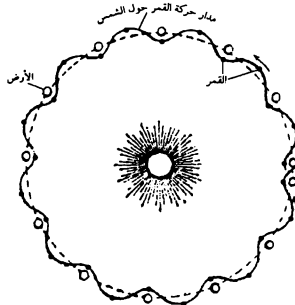
وهذا المدار المضرس هو مداره حول الشمس الحاصل من نتيجة سير القمر حول الأرض وسير الأرض حول الشمس^١.

ثم اعلم أنّ ممّا هو دخيل في الرؤية وسهولتها، ارتفاع الهلال من الأفق؛ لأنّه كلّما كان أكثر كانت الرؤية أسهل.

هذا ولكنّ الارتفاع ليس دخيلاً فيها بحذاء البعد السوي والبعد المعدل، بل هو أمر تابع لمقدارهما؛ فبحصول مقدارهما يحصل قدر الارتفاع قهراً.

وأما انحراف القمر عن الشمس شمالاً أو جنوباً وتعيين القطر المنور للهلال على حسب الثواني الفلكية، فليسا دخيلين في الرؤية البتّة؛ وما ترى أنّ بعض الفلكيين يحسبونهما في مستخرجاتهم فهو من باب المعاونة على تعيين محلّ الهلال وكيفية مشاهدته.

١. مدار حركة القمر حول الشمس:



الرابع : العوامل الفيزيائية، كالأبخرة المائية الموجودة في الهواء.

ففي فصل الشتاء تمنع الأبخرة المائية المتلاثلة عن الرؤية كثيراً، فيرى الهلال تحتها رقيقاً وتكون الرؤية أصعب.

وفي فصل الصيف تمنع الأبخرة المائية عن الرؤية قليلاً وتكون المواد المحرقة والغازات غير المائية كثيرة، فينعكس النور وينكسر، فيرى الهلال تحتها غليظاً ضخماً؛ فتكون الرؤية أسهل.

هذا مضافاً إلى جهات أخرى غير مستمرة، مثل السحب والغيوم والرياح الموجبة لكدورة الهواء وتضريس بعض الأراضي والجبال وكلاله البصر؛ فتكون الرؤية أصعب. بخلاف الصحو وصفاء الهواء وتسطيح الأرض وحدّة البصر الموجبة لسهولة الرؤية؛ لكن لا يمكن ضبطها.

الثالثة عشرة : أن متقدمي علماء النجوم، أعرضوا عن تخريج ضابطة كلية لرؤية الهلال في جميع الشهور؛ وذلك لتعذر تعيين ضابطة كلية للأهلة، من حيث البعد السوي والبعد المعدل والارتفاع وانحرافه عن مغيب الشمس ومكنه فوق الأفق، وسائر الجهات الفلكية التي لا يمكن إدراج جميعها تحت قاعدة كلية أبداً.

وأما متأخروهم فقد أتبعوا أنفسهم في تخريج هذه الضابطة، لكن لم يأتوا بشيء في المقام؛ وكل ما أوردوه ناقص مراعى فيه بعض الجهات دون بعض.

وقد أتعب نفسه المحقق الطوسي كثيراً على ما في «زيج إبلخاني» وغيره من الكتب؛ وذكر نتيجة حساباته من لحاظ البعد بين تقويمَي النيرين وبين مغربيهما المعبر عنهما بالبعد السوي والبعد المعدل، وذهب إلى أن البعد المعدل إذا كان عشر درجات فالهلال قابل للرؤية على أي نحو كان.

فبنى على أن الهلال في كل ناحية يكون قابلاً للرؤية، يبقى في السماء أربعين دقيقة؛ لما مرّ عليك من ضرب عشر درجات في أربع دقائق.

ولم يكن في علماء الإسلام فلكي خبير مثل هذا المحقق مجدداً في تعيين هذه القاعدة الشاملة؛ ولذلك ترى أن أصحاب التقويم المستخرجة من بعده، ذهبوا إلى هذا المرام ولم يتعدوا عنه وبنوا على أن أقل درجة البعد المعدل لا بد وأن يكون عشر درجات

حتى يصير الهلال قابلاً للرؤية.

ولكنه ﷺ مع هذا التعب لم يأت بحساب صحيح دقيق، بل هو عين التقريب؛ لأنه أولاً: أدخل تحت حساباته البعد السوي الواقعي والبعد المعدل الواقعي؛ وهذا غير مجدٍ، بل لابد من حساب البعد السوي المرئي والبعد المعدل المرئي، لأنه باختلاف المناظر يختلف البعدان؛ والمرئي منهما يختلف باختلاف النواحي والبلاد وباختلاف الشهور ولا يكون تحت ضابط^١.

و ثانياً: أنه ذهب إلى أن أقل البعد المعدل عشر درجات، مع أنه إذا اجتمع سائر الشرائط بنحو أعلى من كثرة البعد السوي والارتفاع ربما يمكن الرؤية مع تسع درجات بالنسبة إلى البعد المعدل^٢. هذا مع أنه ادعى فلكي خبير جداً، أنه رصد الهلال أول الغروب من دخول شهر من الشهور، فوجد البعد المعدل ثماني درجات.

فاذاً تعيين الضابطة الكلية الحقيقية لرؤية الهلال عند المنجمين، من الأمور المستحيلة: نعم لا بأس بما ذكره على سبيل التقريب.

الرابعة عشرة: العرب قبل الإسلام كانوا يعرفون الصور الفلكية ومنازل القمر؛ والمنازل الثمانية والعشرون للقمر كانت من مخترعاتهم. وأيضاً كانوا خبيرين بحساب الأنواء التي هي التغييرات الجوية، ومواضع الطلوع والغروب.

وكانوا يستدلون من أوقات الطلوع وسقوط المنازل، على اختلاف الأهوية؛ وكانوا واقفين بهذه الأمور إلى حد لم يكن يُعرف مثله لسائر الأقوام، بحيث تعرف هذه المواضع من علم النجوم من خصائصهم في زمان الجاهلية.

العرب كانوا يميزون الكواكب السيارة من الثوابت؛ نرى اسم الزهرة وعطارد في أشعارهم في الجاهلية، وأيضاً نرى في مسطوراتهم اسم زُحل والمشتري والمريخ قبل نقل

١. ولذلك ترى أن أرباب الزيجات وأصحاب الأرصاد يحسبون اختلاف المنظر في الخسوفين والهلال بلا كلام، فلا تقريب من هذه الحيثية في حساباتهم؛ ولكن المحقق المذكور لم يذهب في تعيين الضابطة الكلية إلى حساب اختلاف المنظر فأصبحت حساباته في هذا المقام على سبيل التقريب - منه (عفي عنه).

٢. وقد تقدم أن التحقيق أن الهلال يُرى على بُعد تسع درجات أيضاً؛ وبذلك صرح الراصدون بسرقتد، بل بأقل من تسع درجات بقليل أيضاً - منه (عفي عنه).

العلوم من یونان؛ ففي أشعار كمیت المتولّد في سنة ۶۰ من الهجرة والمتوفى في سنة ۱۲۶، نرى اسم زحل والمریخ.

يقولون: إنّ عرب الجاهلیة من بني تمیم كانوا یعبدون عطاردا.

ويستفاد من مسطورات المؤلفین السّریانیّین والیونانیّین في القرن الخامس والسادس المیلادیّین أنّ العرب المجاورین للشام والعراق كانوا یعبدون كوكب الزهرة في زمان ظهوره الصباحی.

و هذا الذي ذكرنا مختصر ممّا ذكر من اختصاصاتهم بالنجوم وتبحّروهم في الأنواء؛ والتفصیل في كتب عبد الرحمن الصوفیّ والمجسطیّ للبطلمیوس وأنواء أبي حنیفة الدینوریّ وروضة المنجمین للحکیم شهزّدان الرازیّ من كتب القدماء، وكتاب علم الفلك، تاریخه عند العرب في القرون الوسطی^۱ للمستشرق الإيطالیّ: نلینو. والمستشرق الفرنسيّ سیدیو الذي ترجم باللغة الفرنسية مقدّمة كتاب زیح ألخ بیك بن شاهرخ بن أمير تیمور، ذكر في مقدّمة كتابه هذا ما یفید تضلّع العرب في النجوم والأنواء.

الخامسة عشرة: السنوات القمریة وشهورها لم تكن من مختصات الإسلام ومخترعاته، بل غالب الأقوام القديمة كانوا یّتخذون السنوات القمریة وشهورها في أمورهم.

أهل الصين الذين كانوا متقدّمین في علم النجوم على سائر الأقوام - وذلك قبل ألفی سنة من میلاد المسيح، وكانوا یستخرجون تقاویم الكواكب ویحسبون الكسوفات والخسوفات، وكانوا یعیّنون عبور ثمانية وعشرين كوكباً من دائرة نصف النهار، ویعیّنون دورة حركة الشمس على مقدار ۳۶۵ يوماً وربیع يوم - كانوا یّتخذون في أمورهم ومحاوراتهم وتواریخهم السنین القمریة وشهورها.

مئن المنجم المعروف الیونانیّ الذي كانت حیاته قبل خمسة قرون من میلاد المسيح،

۱. هذا الكتاب قد ترجم باللغة الفارسیة أخيراً بعنوان: تاریخ نجوم إسلامی. وفيه بحث تاریخیّ للنسیء الوارد في القرآن الكريم وبعوث أخرى.

اكتشف أنّ تسع عشرة سنة شمسيّة تشمل مائتين وخمساً وتلاثين رؤيّة للهلال، وبعده هذه المدة أهلة القمر تعود على ترتيبها الأوّل وموضعي الشمس والقمر يعودان على كيفيهما الأوّلى بالنسبة إلى الأرض.

وإنّ هذه المدة سمّيت عند اليونانيين بالدورة الذبيّة.

وعرب الجاهليّة بأجمعهم كانوا يتخذون الشهور القمريّة في مواقيتهم. وعند هذه الطوائف جميعاً كان مبدأ الشهر القمريّ، رؤيّة الهلال بعد خروجه عن تحت الشعاع. ولم يُنسب إليهم العلم بمعرفة السنة الشمسيّة وشهورها. إذا تمّهدت هذه المقدّمات، نقول:

اتفقت الأمم والأقوام الذين كانوا قبل الإسلام ومنها العرب الجاهليّ الذين كانوا يتمسكون في تواريخهم بالشهور القمريّة وسنواتها، وبعد الإسلام إلى حدّ الآن؛ على أنّ مبدأ كلّ شهر هو رؤيّة القمر بعد خروجه عن تحت الشعاع.

وذلك لا يكون إلّا في وقت غروب الشمس في اليوم التاسع والعشرين أو الثلاثين؛ وبذلك يدخل الشهر اللاحق الذي مبدؤه أوّل دخول الليل.

وبهذه المناسبة يجعلون ليلة كلّ يوم، الليلة التي قبله لا الليلة التي بعده.

وكلّ شهر من هذه الشهور يكون ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين يوماً. وهذا أمر رائج دارج بين جميع الأقوام.

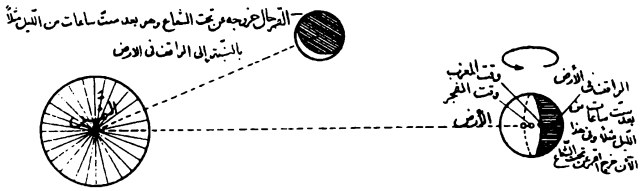
وهذا مبنيّ على أنّ لرؤيّة الهلال الدالة على كون القمر فوق الأفق دخلاً في تحقّق الشهر الهلاليّ وإلّا لم يتحقّق شهر ثلاثونيّ أبداً ولا شهر تسعة وعشرونيّ أبداً، لما عرفت من أنّ الشهر القمريّ يكون ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة [في المتوسط]. فإذا جعلنا مبدأ الشهر هو خروج القمر عن تحت الشعاع مثلاً وهو أمر وحدانيّ في جميع العالم، فربّما يخرج القمر عن تحت الشعاع بعد ساعة من الليل وربّما بعد ساعتين أو بعد ثلاث ساعات، وهكذا؛ وربّما يكون خروجه أوّل طلوع الفجر أو أوّل طلوع الشمس أو بعد ساعة من طلوعها أو بعد ساعتين أو بعد ثلاث ساعات، أو في وسط النهار وقت زوالها؛ فلا يمكن تعيينه وتقديره بوجه من الوجوه.

والسرّ في ذلك أنّا ذكرنا أنّ القمر يخرج عن تحت الشعاع بعد اثنتي عشرة درجة من

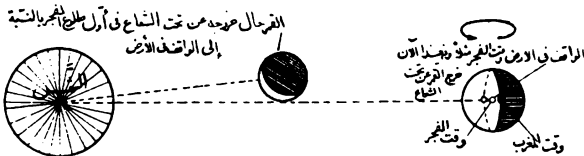
المقارنة؛ وكلّ درجة تطول ساعتين زماناً.

فعلى هذا إذا فرضنا في حين من الأحيان مثل وقت غروب الشمس بأفق طهران، أنّ القمر لمّا يخرج عن تحت الشعاع ويخرج بعد سيره في المدار بقدر الدرجتين المساويتين لأربع ساعات زماناً، ففي نفس الغروب لم يدخل الشهر الجديد قطعاً؛ ولكن بعد سيره بقدر درجتين بمدة أربع ساعات يخرج القمر ويدخل الشهر الجديد قطعاً؛ فعلى هذا لا بدّ وأن تكون هذه الساعات من الشهر الماضي وبقية ساعات الليل من الشهر الآتي بلا كلام. مثلاً إنّ أربع ساعات من ليلة الثلاثين من شهر رمضان تكون من شهر رمضان وبقية الساعات تكون من ليلة العيد.

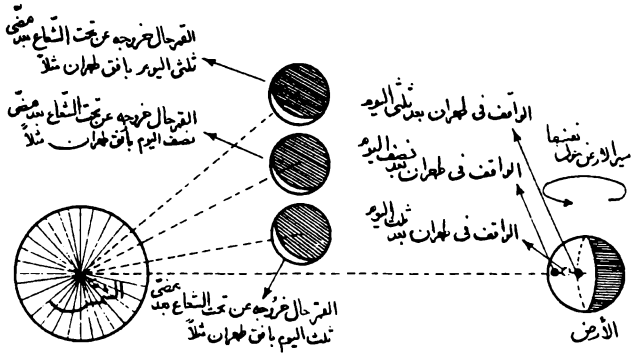
وإذا فرضنا أن يكون سير القمر تحت الشعاع في المدار بقدر ثلاث درجات في مدة ستّ ساعات زماناً، فلا بدّ وأن نحسب ستّ ساعات من الليل من شهر رمضان والباقي من ليلة العيد.



أو أن يكون سيره تحت الشعاع في المدار بقدر خمس درجات، وهي تطول عشر ساعات؛ فليلة الثلاثين كلّها تكون من شهر رمضان، إذا كان الليل مثلاً عشر ساعات؛ وبمجرّد طلوع الفجر يدخل الفطر.



وهكذا إذا خرج عن تحت الشعاع وهو تحت الأرض. مثلاً إذا فرضنا كون القمر عند الغروب بأفق طهران تحت الشعاع بعشر درجات ويطول خروجه عنه مقدار عشرين ساعة، فلا محالة يخرج عن تحت الشعاع وهو واقع تحت الأرض؛ فلا بد وأن نلتزم بأن تُسَلِّت اليوم الثلاثين أو نصفه أو ثلثيه وهكذا من شهر رمضان والباقي من الشوال.



وهكذا يكون دخول الشهر في كل نقطة نقطة من بقاع الأرض طولاً، غيره في نقطة أخرى بحسب ساعات الليل والنهار.

فهل يمكن لأحد أن يلتزم بهذه المحاذير التي يساوي الالتزام بها إنكار ضروريات الإسلام بل جميع الملل والأديان بل جميع الأمم والأقوام؟ كلا.

فبهذه الوجوه لم يلتزم أحد، بل لم يتفوه بأن مبدأ الشهور القمرية هو نفس الخروج عن تحت الشعاع؛ بل الجميع متفقون على أن للرؤية دخلاً في ذلك.

فجميع الملل و الأقوام بانون على الرؤية؛ فإذا رأوه حكموا بانقضاء الشهر السابق ودخول اللاحق.

فإذاً لما كانت الأرض كروية، وهي مع ذلك تدور حول نفسها بحركتها الوضعية من

المغرب إلى المشرق دائماً في كلِّ يومٍ وليلةٍ تامّين - وهو أربع وعشرون ساعةً تقريباً^۱ - أزيد من الدورة الكاملة التي تساوي ثلاثمائة وستين درجةً بدرجةٍ واحدة، وفي ساعةٍ واحدةٍ تدور أزيد من خمس عشرة درجةً بقليل، وفي دقيقةٍ واحدةٍ أزيد من ربع درجةٍ بقليل، ولا تلبث لحظةً إلاً وهي تدور حول قطبها، وبذلك تتبدّل دوائر أنصاف النُّهْر وتبعد كلُّ نقطةٍ فرضانها عن نقطة طلوع القمر بحسب طول البلاد دائماً؛ فإذا فرضنا خروج القمر عن تحت الشعاع، يراه الذين كان القمر فوق آفاقهم المحليّة، ولا يراه أهل غير هذه الآفاق ممّن كان القمر تحت آفاقهم.

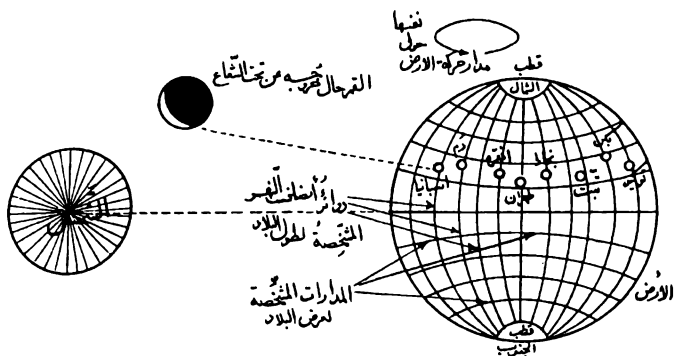
فبناءً على ما ذكرنا، كروية الأرض مع بُعد البلاد بعضها عن بعض طولاً من المغرب إلى المشرق، وعرضاً من دائرة الاستواء إلى القطبين، هما السببان الأصليّان في اختلاف الآفاق بالنسبة إلى مطالع القمر ومغاربه؛ وليس المانع من الرؤية وطلوعه مجرد مانعية الجبال أو الغيوم أو ما شابههما.

مثلاً إذا فرضنا مضيّ ثلاث ساعات أو أربع ساعات من الليل بأفق طهران، فإذا طلع القمر وخرج عن تحت الشعاع في إسبانيا، رآه أهل هذا البلد؛ وأين المانع من رؤية أهالي طهران إيّاه من غيم أو جبل؟

بل المانع هو اختلاف الأفق. فطلوع القمر في إسبانيا أمر واضح لكونه فوق أفقهم؛ وأما بالنسبة إلى أهالي طهران فلا، لكونه واقعاً تحته.

۱. إنّما قيّدنا اليوم بأربع وعشرين ساعةً تقريباً، لأنّ الأرض تدور حول نفسها بحركتها الوضعيّة من المغرب إلى المشرق دوراً كاملاً يساوي ثلاثمائة وستين درجةً في ثلاث وعشرين ساعةً وستّ وخمسين دقيقةً وبضع نوان تحقيقاً. ويسمّى هذا باليوم النجوميّ. وحيث إنّ الأرض تدور أيضاً من المغرب إلى المشرق [على خلاف جهة حركة عقرب الساعة] بحركتها الانتقاليّة في كلِّ يومٍ ما يقرب درجةً واحدةً التي تطول [بحسب حركتها الوضعيّة] أربع دقائق تقريباً [حتّى تصل إلى حالتها الأولى بالنسبة إلى الشمس، فلا بدّ من ملاحظة الحركتين]؛ فيصير المجموع ثلاثمائة وواحدةً وستين درجةً في أربع وعشرين ساعةً تقريباً. ويسمّى هذا باليوم الشمسيّ. أمّا اليوم النجوميّ فنابث في جميع أيّام السنة؛ وذلك لأنّ حركة الأرض من أيّ دائرة من دوائر أنصاف النُّهْر، إذا فرضت مسامحة أيّ كوكب [من النوابث] في السماء إيّاها إلى دور كامل ينتهي إلى مسامحة ذلك الكوكب لتلك الدائرة، لا تختلف أبداً. وأمّا اليوم الشمسيّ فيختلف؛ لأنّ حركة الأرض الانتقاليّة بضويّة [و مدارها بالنسبة إلى معدّل النهار متمايل]. فيختلف بسبب ذلك هذه الأربعة من الدقائق في أيّام السنة، فبعضاً يكون أقلّ وبعضاً يكون أكثر؛ فلذا قلنا: أربع وعشرون ساعةً تقريباً - منه (عفي عنه).

وبهذا تبين أن الشهر الهلالي يختلف مبدؤه حسب اختلاف البلاد في رؤية القمر.



نعم، البلاد التي لم تر الهلال، لا لعدم كون القمر تحت الأفق بل لعراض سماوي مثل السحب والغيوم أو أرضي مثل الكُثب والجيال والأتلال، فهي متحدة الأفق مع البلاد التي رآه أهلها.

فإذاً، الرؤية ليست موضوعاً لدخول الشهر في كل ناحية على الإطلاق، بل موضوعاً دائماً على ثبوت الهلال القابل للرؤية فوق الأفق. وبما ذكرنا ظهر:

أولاً: أن نفس خروج القمر عن تحت الشعاع لا مدخل لها في تحقق الشهر الهلالي أصلاً. وثانياً: أن للرؤية دخلاً في هذا التحقق.

وثالثاً: أنه في كل بلد تحققت الرؤية في أول الليل فيه أو في ما قاربه من البلاد في الآفاق، تحقق مبدأ الشهر؛ وفي كل بلد لم تتحقق الرؤية وكان غير مشترك الأفق مع البلد المرئي فيه، لا يتحقق مبدأ الشهر بل الشهر يبتدىئ من الليلة التالية. وهذا يكون في البلاد الشرقية عن أفق الرؤية إجمالاً.

ورابعاً: أن الرؤية الفعلية ليست موضوعاً لدخول الشهر في كل بلدة بلدة، بل الرؤية الفعلية إجمالاً طريق إلى ثبوت الهلال فوق الأفق.

فالبلاذ المتّحدة الآفاق كلّها في هذا الحكم سواء والبلاذ المختلفة الآفاق. كلّ واحد منها تابع لحكم نفسه.

وخامساً: أنّ لطلوع القمر وغروبه دخلاً في تحقّق الشهر، وهذا يختلف باختلاف المطالع والمغرب بالنسبة إلى القمر. كما أنّ الشمس تختلف مشارقتها ومغاربها في النواحي والأماكن المختلفة ولا فرق بين الشمس والقمر في ذلك.

وأما الاستدلال بأنّ الشهر الهلالي لا ربط له بالآفاق الأرضيّة والمطالع والمغرب وإنما هو حادثة سماويّة لا دخل لها بالأرض؛ مضافاً إلى أنّه دعوى بلا دليل، فتدفعه الأدلّة المتقنّة المتقدّمة التي لا مناص لنا من قبولها والالتزام بها.

ولعمري ما الفرق بين طلوع القمر إذا خرج عن تحت الشعاع وبين الكسوف، في أنّ كلّ واحد منهما أمر سماويّ! فكيف إذا تحقّق الكسوف المرئيّ في ناحية وغير المرئيّ في ناحية أخرى، يلتزم به وبما يترتب عليه من الأحكام في هذه الناحية ولا يلتزم به ولا يترتب عليه الأحكام في تلك الناحية؛ ولا يلتزم ذلك في طلوع القمر؟

فكما أنّ للنواحي المختلفة من الأرض دخلاً في تحقّق الكسوف وهو اختلاف البلاد طولاً وعرضاً، فكذلك الأمر في طلوع القمر؛ والفرق بينهما تحكّم جدّاً.

إن قلت: فرق بين الكسوف وخروج القمر عن تحت الشعاع؛ لأنّ الكسوف ليس أمراً سماويّاً ولا ربط له بالقمر، بل هو عبارة عن احتجاب الشمس لأهل الأرض بحيلولة القمر، الحاصل بدخول الأرض في الظلّ المخروطيّ من القمر؛ كما ورد هذا العنوان في الرواية بأنّه «كسفت عنّا الشّمس»^۱.

فلاحتجاب إنّما هو بالنسبة إلى الأرض وأهلها؛ ومعلوم أنّ الاحتجاب مختلف بالنسبة إلى سكنة الأرض، ولا يكونون جميعاً تحت هذا الحجاب.

فإذاً في كلّ ناحية من الأرض حصل الاحتجاب، تترتب عليه أحكامه من صلاة الآيات وغيرها، وفي كلّ ناحية لم يحصل لا تترتب عليه الأحكام.

قلت: خروج القمر عن تحت الشعاع أيضاً كذلك. لأنّه عبارة عن خروجه من مقارنة

۱. لم نجد هذا التعبير في الروايات.

الشمس بمسافة معيّنة بالنسبة إلى أهل الأرض؛ فلولا أهل الأرض ومحاذاتهم، لاستحقّق المقارنة والخروج أبداً. ومع غرض النظر عن الأرض، لا يختلف حال القمر في المحاق وتحت الشعاع عن سائر أحواله، وهو يدور في السماء حول الأرض دائماً بلا تغيير كفيّة ولا تبديل حال؛ ولكن إذا لاحظنا محاذاة الأرض بالنسبة إليه فتختلف الأحوال؛ ففي حال المقارنة يصير المحاق، وبعدها يرى بشكل الهلال، وفي التسديس والتربيع والتثليث بأشكال مختلفة. وفي المقابلة بشكل البدر؛ «يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»^١.

والمحصّل: أنه إذا قطع النظر عن محاذاة الأرض ونواحيها المختلفة وملاحظة اختلاف مناظر أهلها بالنسبة إلى القمر، فكما أنه لا يتحقّق كسوف، لا يتحقّق خروج عن تحت الشعاع أيضاً؛ وإذا لوحظت محاذاة الأرض واختلاف مناظر أهلها، فكما أنّ الكسوف له ربط بالأرض، كذلك الخروج عن تحت الشعاع بلا فرق.

ولا يذهب عليك أنّ ما ذكرناه من النقض إنّما هو بالنسبة إلى الكسوف فقط؛ وأمّا الخسوف وهو دخول القمر في الظلّ المخروطيّ الحادث من الأرض، فالنقض غير واضح. حيث إنّ ظلمة القمر وكدورته حادثة سماويّة، كما ورد بأنّه «خَسَفَ الْقَمَرُ»^٢. فبحيلولة الأرض ينخسف القمر في السماء على كلّ حال، وإن كانت الأرض دخيلةً في تحقّقه. فلقائل أن يقول في يادي نظره: إنّ ظلمة القمر واقعة سماويّة، وإن كان بالتأمل التام يظهر أنّ الخسوف أيضاً كذلك.

فإن قلت: سلّمنا، ولكنّ الدليل الشرعيّ قائم بأنّ في كلّ ناحية رئي الكسوف يحكم فيها بأحكام دون ناحية أخرى.

قلنا: هكذا الأمر بالنسبة إلى طلوع القمر؛ ففي كلّ ناحية رئي خروجه عن تحت الشعاع حكم بدخول الشهر القادم، دون ناحية لم ير الخروج فيها.

نعم، يبقى هنا سؤال معرفة «مناطق اتّحاد الأفق واختلافه».

والذي يمكن أن يُفري بعض الأعلام بالميل إلى رفض مسألة الاتّحاد في الآفاق بالنسبة

١. البقرة (٢): ١٨٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ٧، ص ٤٨٤، أبواب صلاة الكسوف والآيات، الباب ١، ح ٥.

إلى دخول الشهر هو عدم تعيين مناط خاص لهذه المسألة في كتب النجوم والهيئة. حيث إن الشافعية الموافقين لنا في لزوم الاتحاد في الآفاق التزم بعضهم بأن مناط الاختلاف هو مسافة القصر^١ وبعضهم بأن المناط هو أربعة وعشرون فرسخاً^٢؛ كل ذلك دعوى بلا دليل وقياس بمسافة القصر في الصلاة، وأين هذا من ذاك؟ والذي يسهل الخطب أولاً:

أن عدم تعيين الآفاق لا يوجب رفع اليد عن الحكم الذي بيّننا والالتزام بخلافه الذي لا يمكن الالتزام به.

وثانياً: أن الاتحاد والاختلاف في الآفاق بالنسبة إلى رؤية القمر هو الاتحاد والاختلاف في مطالعه كما عليه العلماء، ولكن لم يزل لأحد منهم تعيين ظابطة كلىة للمطالع والذي ألهمنا الله تبارك وتعالى في ضبط قاعدة كلىة للآفاق المتحدة بالنسبة إلى مطالع القمر، هو الاستمداد من زمان غروب القمر في النواحي المختلفة، وهو الرابطة بين الزمان والمكان: زمان مكث القمر فوق الأفق حتى يغرب، والمكان البعيد شرقاً عن محلّ الرؤية.

بيان ذلك: أن كلّ درجة من مكث القمر فوق الأفق تطول أربع دقائق تقريباً، لأنّ غروبه إنّما هو بسبب الحركة الوضعيّة للأرض من المغرب إلى المشرق. والأرض تسير نحو المشرق كلّ درجة منها في أربع دقائق.

فإذا فرضنا أنّ البعد المعدّل - الذي هو عبارة عن الفصل بين مغيبى النّيرين - في محلّ الرؤية يكون عشر درجات أحياناً، ففي هذه الصورة يغرب القمر بعد أربعين دقيقة، بمعنى أنّ الأرض تسير نحو المشرق عشر درجات طولاً في مدّة أربعين دقيقة حتى تخفي القمر تحتها، وبهذه الحركة يصير محلّ الرؤية بعيداً عن المدار بقدر أربعين دقيقة، ويصل إلى محلّ لم ير القمر حين يراه جميع البلاد التي قبله.

فالبلاد الواقعة بين محلّ الرؤية والمحلّ الذي يكون طولُه نحو المشرق أربعين دقيقة،

١. التزم به الشيخ يوسف الأردبيلي الشافعي في كتابه: الأنوار لأعمال الأبرار. في ص ٢٢٨ من الجزء الأول: والرافعي. كما في حاشية الحاج إبراهيم لهذا الكتاب المطبوعة بذيّل نفس الصفحة.

٢. كما في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٤٣٤، مستدلاً بأنّه هو البعد الحاصل لاختلاف مطالع القمر.

متّحدة الآفاق مع محلّ الرؤية: لأنّ القمر في زمان الرؤية يكون قابلاً لها في جميع هذه البلاد ولو بلحظة.

البلاد التي تكون قريبةً بالنسبة إلى محلّ الرؤية ترى القمر أطول زماناً من البلاد التي تكون بعيدةً عنه، والجميع مشترك في إمكان الرؤية؛ وهو المُعَبَّر عنه بالآفاق المشتركة. لكنّ القمر لا يطلع في جميع الشهور على نسق واحد حتّى تكون الآفاق المتّحدة مع محلّ الرؤية ثابتة؛ بل بناءً على ما مرّ عليك من طلوع القمر في بعض الأحيان قريباً من تقويم الشمس وفي بعضها بعيداً عنه (و هو المعبّر عنه بالبعد السوي) أولاً، ومن قرب مغربيهما تارةً وبعدهما أخرى (و هو المعبّر عنه بالبعد المعدّل) ثانياً، وبارتفاعه عن الأفق تارةً وانخفاضه أخرى ثالثاً، وبلحاظ اختلاف النواحي والأصقاع طولاً وعرضاً رابعاً، ويسائر الجهات الدخيلة في الرؤية خامساً؛ لا بدّ وأن نبيّن تقويم القمر في أوّل كلّ شهرٍ على حدة، حتّى نحكم باتّحاد آفاق البلاد التي يكون فيها الهلال قابلاً للرؤية بحسب تلك الشهور. و معلوم أنّه لا يتيسّر لنا الوصول إلى هذا المرام إلّا بحساب رياضيّ دقيق جدّاً لكلّ شهرٍ بحذائه، لكنّ القواعد الشرعيّة المبنية على المساهلات تأبى ذلك كلّهُ؛ فاعتبار المطالع المحوِّجة إلى الحساب وتحكيم المنجمين غير مقبول شرعاً.

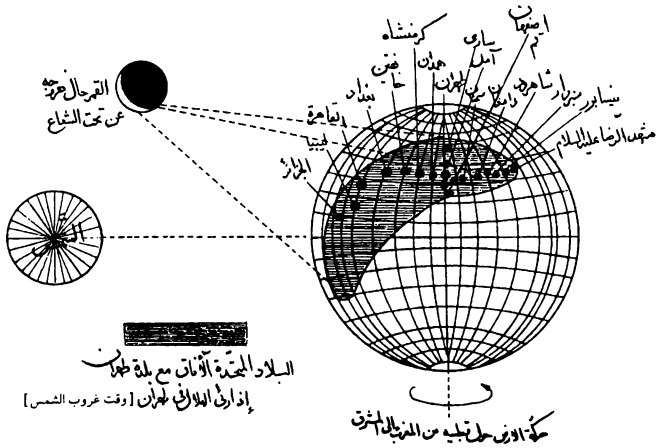
فلا مناص إلّا بالأخذ بالقدر المشترك في الآفاق، أي الذي يشترك فيه جميع الشهور. فبناءً عليه نقول: إنّ أقلّ درجة البعد المعدّل للقمر حتّى يصير قابلاً للرؤية يكون ثمانين درجاةً، فأقلّ مدّة بقاء القمر في السماء فوق الأفق المحليّ في أوّل دخول الشهر يكون على حوالي نصف ساعة بعد غروب الشمس ويغيب بعد مضيّ هذه المدّة؛ فكلّ بلد شرقيّ قريب العرض بالنسبة إلى محلّ الرؤية إذا كان الاختلاف بينه وبين محلّ الرؤية إلى حدّ نصف ساعة طولاً، تجوز له رؤية الهلال في الأفق بعد الغروب بمدّة عشرين دقيقةً أو خمس عشرة دقيقةً أو عشر دقائق أو خمس دقائق أو دقيقتين، إلى دقيقة واحدة حتّى إلى لحظة واحدة، إذا حصلت الرؤية في بلدها وقت غروب الشمس. فجميع هذه البلاد متّفقة الآفاق مع محلّ الرؤية وإن لم يرَ أهلها الهلال.

١. يُحسب الأقلّ، للأخذ بالقدر المشترك حتّى يلاحظ القدر المتيقّن من البلاد - م.

مثلاً إذا رئي الهلال في طهران، فتجاوز رؤيته في سمنان الواقع في شرقه بشماني دقائق طولاً، وفي دامغان بانثني عشرة دقيقة، وفي شاهرود بأربع عشرة دقيقة، وفي سبزوار بخمس وعشرين دقيقة، وفي نيسابور بتسع وعشرين دقيقة، وفي المشهد الرضوي على ثاويه آلاف التحية والثناء بثلاث وثلاثين دقيقة.

وكذا تجوز الرؤية في البلاد القريبة طولاً من هذه البلاد وإن اختلفتا عرضاً في الجملة، كما مثل وساري شمالاً وقم وإصهبان جنوباً.

وكذا تجوز الرؤية في البلاد الغربية بالنسبة إلى طهران طولاً إذا كان عرضها قريباً من عرضه، كهمدان وكرم‌نشاخ وخانقین وبغداد والقاهرة وغيرها.



فإذا استفاد ممّا ذكرنا ضابطة كلّية وهي:

الآفاق المشتركة عبارة عن جميع البلاد الغربية القريبة العرض بالنسبة إلى مطلع القمر،

١. المراد شماني دقائق طولاً، الفصل الزماني بين سمنان وطهران وكذلك في دامغان وغيرها - م.

وجميع البلاد الشرقية التي كانت مشتركة في إمكان الرؤية مع بلد الرؤية ولو بلحظة، واقعة في الطول الجغرافي بمسافة اثنتين وثلاثين دقيقةً زماناً.^١
هذا كله البحث عن الجهة العلمية في هذه المسألة.
وأما الجهة الشرعية، فنقول:

إن الموضوعات العرفية التي هي موضوعات للأحكام الشرعية، لا بد وأن يؤخذ معناها ومدى نطاق سعتها وضيقتها وإطلاقها وتقييدها وسائر خصوصياتها من العرف، كالبيع مثلاً.
فإذا قال الشارع: «يَسْتَلُونَكِ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ»^٢، و «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ»^٣، و «مَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصْنُهُ»^٤. يريد تشريع هذه الأحكام مترتبة على ما هو شهر عند العرف.

ونحن نرى أن العرف كان يسمي الشهر وابتدائه الذي هو أول دخول الليل، عند ما وجد الهلال المرئي فوق الأفق ولو بعد ساعات من خروجه عن تحت الشعاع.
فبناءً عليه، ليلة أول رمضان هو أول ليلة لم يسبق برمضان ولو بساعة واحدة.
مثلاً إذا فرضنا أن القمر خرج عن تحت الشعاع ورئي في إسبانيا في مادريد البعيدة عن

١. ولا يذهب عليك أن هذه المساحة الطويلة إنما هي غاية ما يمكن أن يتصور في إمكان اتّحاد الآفاق [و هي فيما إذا حصلت الرؤية في بلدها وقت غروب الشمس - كما مر في ص ٥٨]، لا أن تتحقّق فعلاً في كلّ محلّ رئي فيه الهلال، لما بيّنا من حصولها في كلّ محلّ يغرب الهلال بعد اثنتين وثلاثين دقيقةً من غروب الشمس فيه؛ فعندئذ تكون الرؤية في ذلك المحلّ دليلاً على وجود الهلال فوق الأفق بهذا العرض العريض فيحكم باتّحاد جميع الآفاق الشرقيّة في هذه المساحة بالنسبة إلى محلّ الرؤية. وأما مجرد رؤية الهلال بعد غروب الشمس في أفق فلا يدلّ على اشتراكه مع أفق آخر، لأنّه ربّما يكون غروب الهلال بعد دقيقة أو لحظة من زمان الرؤية فلا يدلّ على اشتراك ذلك المحلّ مع أيّ بلد آخر قريب منه فكيف بأبعد منه أو بالآفاق البعيدة. نعم، حيث إنّ غروبه يتحقّق غالباً بعد زمان من الرؤية ولو قليلاً، فيحكم باتّحاد ذلك المحلّ مع النواحي المتّحدة معه أو القريبة.
و المحصلّ أنّه لا تنتج الرؤية في بلد إلاّ دخول الشهر في ذلك البلد، ولا يسري الحكم إلى أيّ بلد آخر إلاّ إذا اتّحد مكاناً أو يعين ويقدّر فصل زمان رؤية الهلال وغروبه فيحكم باتّحاد كلّ أفق يكون بؤده عن محلّ الرؤية بهذا المقدار من الزمان - منه (عفي عنه).

٢. البقرة (٢): ٢١٧.

٣. البقرة (٢): ١٨٥.

٤. البقرة (٢): ١٨٥.

طهران بثلاث ساعات وأربعین دقیقه غرباً، وقد مضى من الليل بأفق طهران هذا المقدار، ومضى من البلاد الشرقيّة بالنسبة إليه كبلاد الصين واليابان أكثر من هذا المقدار جداً؛ فهذه الليلة تعدّ من الشهر السابق.

وربّما طلع القمر في إسبانيا أوّل دخول ليلهم، وقد طلع الفجر في تلك البلاد الشرقيّة. فأهل إسبانيا إذا رأوا هلال رمضان يصبحون صائمين، وأهل الصين واليابان يصبحون مجوّزين للإفطار. وهؤلاء إذا رأوا هلال شوال يصبحون مفطرين، وهؤلاء يصبحون صائمين. هذا مضافاً إلى أنّ الشارع فيما اتّفق الفريقان بروايات مستفيضة، صرّح بأنّ المدار في دخول الشهر هو الرّؤية في الصيام والحجّ والعمرة وقضاء الديون وسائر الأمور مثل الأحكام والمسنونات المترتّبة على الشهور كرجب وشعبان والمحرمّ وصفر وغيرها؛ فالخروج عن هذا والالتزام بكفاية خروج القمر عن تحت الشعاع في مبدئيّة الشهر - وهو آن واحد ولحظة واحدة في جميع العالم - يوجب الخروج عن جميع هذه الأحكام البالغة إجمالاً حدّ الضرورة من الدين، والالتزام بفقّه جديد لا يشبه شيء منه شيئاً من الفقّه، وقلّب السنّة ظهراً لبطن.

هذا مضافاً إلى أنّ الالتزام بكفاية مجرّد خروج القمر عن تحت الشعاع، يستلزم العلم بدخول الشهر بسبب العلم بخروج القمر ولو لم تتحقّق في العالم رؤية أبداً، فتصير الرّؤية كاشفةً محضةً (مع أنّ الروايات تدلّ على موضوعيّتها). فإذا لا بدّ من الحكم بدخول الشهر إذا علمنا خروجه بالإرصاد، والآلات الحديثة التي رئي بها القمر في ما إذا كانت الرّؤية بالعيون العادية غير المسلّحة محالاً، أو بحساب المنجّم الماهر الخبير المطلّع من الزيجات الدقيقة، فهو يحسب لنا دقيقاً أنّ خروج القمر عن تحت الشعاع إنّما يكون بعد ۲۹ يوماً و ۱۲ عه و ۴۴ قه من الشهر الماضي تقريباً، ويدلنا على هذه الشهور واحداً بعد واحد إلى عشرة الآف سنة فنستريح من هذه الضوضاء.

إن قلت: إنّ الروايات دلّت على أنّ للرّؤية دخلاً في الجملة في تحقّق الحكم، فلا بدّ بعد خروج القمر عن تحت الشعاع من أن يرى في ناحية ما حتّى نحكم بدخول الشهر.

۱. إنّما قيّدناه بالتقريب لأنّ ما هو الثابت غير المتغيّر دائماً وهو ۲۹ يوماً و ۱۲ عه و ۴۴ قه، إنّما هو الفصل بين مقارنتي التّيرين؛ ولكن حيث كان زمان الخروج عن تحت الشعاع متغيّراً فالفصل بين الخروجين يكون هذا المقدار على سبيل التقريب - منه (عفي عنه).

قلتُ: إننا نعلم علماً يقينياً أنّ خروج القمر عن تحت الشعاع في آية نقطة من نقاط العالم تحقّق، يراه خلق كثير من أهالي تلك النواحي، فالرؤية قد تحقّقت؛ ورؤيتنا على حسب المدعى غير لازمة، فالشهر داخل بلا رؤية منّا في آفاقنا القريبة، فتصير إنشأة الروايات بالرؤية لغواً لأنّ الرؤية الإجمالية على أي حال موجودة.

إن قلتُ: لا يمكن الالتزام بذلك؛ لأنّ ظاهر الأخبار هو الرؤية الحاصلة منّا أو الواصل خبرها إلينا، فهي الدخيلة.

قلتُ: فإذا لا مناص من رفع اليد عن الحكم بدخول الشهر بمجرد الخروج عن تحت الشعاع مع رؤية ما.

وهذه التوالي التي أشرنا إلى بعضها لاتكاد تخفى على المتأمل في حاقّ المسألة. ولذلك لم يذهب أحد من العلماء إلى هذا؛ والذين ذهبوا إلى عدم لزوم الاشتراك في الآفاق ذهبوا إلى أنّ خروج القمر عن تحت الشعاع ورؤيته ولو بعد ساعات من الليل في أفق ما دخيل في جعل الليل من أوّله من الشهر الجديد بنحو الشرط المتأخّر. وسيأتي الكلام في عدم نهوض أدلّتها على هذا المرام أيضاً.

فإن قيل: إذا خرج القمر عن تحت الشعاع ورئي في بلد ما، نحكم بدخول الشهر في جميع البلاد مبتدئاً بالليل، ونلتزم بأنّ الساعات السابقة عن خروج القمر تحسب من ذلك الشهر.

مثلاً إذا خرج ورئي في إسبانيا في مادريد ليلة العيد، نحكم بأنّ تلك الليلة التي مضى منها في طهران قدر ثلاث ساعات وأربعين دقيقة، كلّها ليلة الفطر. وهكذا في جميع البلاد إلى الصين واليابان نحكم بأنّ جميع الليلة يحسب من الفطر، وإن مضى من بعضها قدر تسع أو عشر ساعات.

قلنا: أولاً، إنّه دعوى بلا دليل.

وثانياً، إذا التزم بأنّ مناط دخول الشهر القمريّ هو نفس خروج القمر عن تحت الشعاع وهو أمر واحد سماويّ في جميع العالم لا ربط له بالأرض و مشارقتها ومغاربها (و هذا عمدة الدليل الذي ربّما يتمسك به مع الإطلاقات على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق وكفاية رؤية ما في بلد ما لجميع العالم) فإذا إنّ ذلك مناف للدليل وخروج عن البناء الذي

بني، وهدمٌ لأساسه من رأس.

ثمَّ إنَّه إذا خرج القمر عن تحت الشعاع [وفرضنا بلداً واقعاً] في النصف الآخر من كرة الأرض في أوَّل نهاره أو وسطه أو آخره، فكيف يمكن الحكم بأنَّ هذه المدَّة الطويلة من أوَّل الليل إلى هذا الحدِّ من الزمان تكون من الشهر اللاحق.

ومن هذا يعلم أنَّ دفع الإشكال بأنَّ عدم لزوم الاشتراك في الآفاق إنَّما هو في فوق الأرض دون تحتها، لا يدفع المحذور أبداً بل يزيد في الإشكال.

فنسأل أولاً: إذا حكم بأنَّ المناط هو نفس الخروج، وهو أمر وحداني لا يتغيَّر بحركة الأرض والمشارك والمغارب؛ فكيف الفرق بين فوق الأرض وتحتها؟ فهل هذا إلَّا هدم لأساس الدليل؟

وثانياً: أيّ مزية في جعلنا هذا الحكم لفوق الأرض دون تحتها، بل نجعله لتحت الأرض دون فوقها؛ ومعلوم أنَّ الفوقيَّة والتحتيَّة أمران إضافيان لا يلتزم بأحدهما دون الآخر إلَّا بالدليل.

ثمَّ أين مبدأ تمييز البلاد التي تكون فوق الأرض دون تحتها، وأيِّ بلد من البلاد هو البلد الذي جعل مبدأً للحكم؟

إذا جعلنا هذا البلد مثل الصين واليابان، فجميع قارَّة آسية وأروبة وإفريقيَّة يكون مشمولاً للحكم؛ وأمَّا إذا جعلناه مثل إيران والعراق، فجميع الممالك الغربيَّة وبعض الممالك الأمريكيَّة يكون مشمولاً له؛ وإذا جعلناه مثل إسبانيا والبرتغال، فجميع الممالك الأمريكيَّة يكون مشمولاً له.

هذا إذا أُريد ترتب الحكم على عنوان الفوقيَّة، وأمَّا إذا أُريد ترتبه على النواحي القربية التي يكون اختلافها بالنسبة إلى محلِّ الرؤية ستَّ ساعات مثلاً دون البعيدة الواقعة تحت الأرض التي يكون اختلافها اثنتي عشرة ساعة أو أكثر، ففيه:

أيِّ مناط خارجي في تعيين محلِّ القرب والبعد؛ وأيِّ دليل شرعي لهذا الفرق؟ والإطلاقات إن يؤخذ بها فلا مجال فيها لهذا التفصيل، وإن لم يؤخذ بها فانصرافها إلى البلاد التي يكون الهلال فوق أفقها - والمانع من رؤيته أمر عارضٍ من سحب أو غيوم - المعبر عنها بالبلاد المتَّحدة الآفاق، هو المتعين.

وإذا أُريدَ أَنَّ الإطلاقات منصرفة إلى النواحي المعمورة من الأرض، وحيث إنَّ تحتها لم يكن معموراً في ذلك الزمان لا يكون الحكم شاملاً له؛ ففيه: هَلَّا يُلْتَزَمُ هذا في الصلاة والصوم والحجِّ وغيرها من الأحكام، والتَّزَمَ باختصاصه بالنسبة إلى رؤية الهلال ومطالع القمر؟

مع أنَّ سياق جميع إطلاقات الأحكام الواردة، من هذه الجهة على نسق واحد. والحقَّ عدم الفرق في المعمورة وغيرها. لأنَّه مضافاً إلى أنَّ القدر المتيقَّن في الخارج أو في مقام التخاطب لا يوجب الانصراف؛ تدفعه العمومات المنصوصة مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾^١، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^٢، وقوله ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حُكْمًا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ»^٣؛ بلا فرق بين أهالي الأراضي المعمورة وغيرهم من حيث الشمول والإطلاق والتقييد وسائر الجهات. فهذه أمور كلِّما دقَّقَ فيها النظر، تزيد في الإشكال والغموض؛ فرفعها لا يمكن إلاَّ برفع اليد عن الحكم المبحوث عنه، وهو أتقن وأسهل.

وممَّا ذكرنا تبيَّن أنَّ ذهاب المشهور إلى لزوم الاشتراك في البلدان مبنيٌّ على دخالة رؤية القمر في دخول الشهر، وأنَّ للمطالع والمغارب بالنسبة إلى القمر دخلاً في دخول شهر وخروج شهر، وعدم كفاية نفس خروج القمر عن تحت الشعاع في هذا الأمر؛ لا على تخيل ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الأرض كارتباط طلوع الشمس وغروبها بها. فإنَّ من الواضح أنَّ نفس الخروج لاصلة لها ببقاع الأرض مع غضَّ النظر عن المحاذاة، ولكنَّ الرؤية بعد الخروج الدخيلة في تكوين الشهر القمريِّ بما لها من الأحكام، لها صلة ببقاع الأرض.

لأنَّ حالة القمر، مع وجود النواحي الكثيرة المختلفة الأوضاع في الأرض وعدمها، وإن كانت سواء ولكنَّ حالة رؤية القمر التي هي الأُسُّ لم تكن مع هذه وعدمها سواء. وهذه علَّة ذهاب المشهور إلى فتوَاهم.

١. سبأ (٣٤): ٢٨.

٢. الأنبياء (٢١): ١٠٧.

٣. لم نقف عليه.

ولذلك ترى أنّ من استشكل على لزوم الاشتراك في الآفاق، لم يستدلّ بعدم ارتباط هذه الحادثة السماوية ببقاع الأرض؛ بل - كما ذهب إليه العلامة في أوّل كلامه في المنتهى^١، وكما في الجواهر^٢ - بمنع اختلاف المطالع في الربع المسكون؛ إمّا لعدم كروية الأرض بل هي مسطّحة فلا تختلف المطالع حينئذٍ، وإمّا لكونه قدرأً يسيراً فلا اعتداد باختلافها بالنسبة إلى علو السماء.

كما أنّ صاحب الحدائق الذي أصرّ على عدم لزوم الاشتراك إصراراً لم نر مثله لأحد في هذه المسألة، بنى لزوم الاشتراك في الآفاق على كروية الأرض؛ لكنّه حيث أبطل كرويّتها واستدلّ على تسطيحها بالأدلة السمعية والأخبار النبوية ولوازم كلّها بعيدة عن المقام، التزم بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق^٣.

وكما قال الشيخ المحقّق فخر الدين في شرحه على القواعد:

ومبنى هذه المسألة على أنّ الأرض هل هي كروية أو مسطّحة؛ والأقرب الأوّل، لأنّ الكواكب تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية، وكذا في الغروب. وكلّ بلد غربيّ بُعد عن الشرقيّ بألف ميل، يتأخّر غروبه عن غروب الشرقيّ ساعةً واحدةً. وإمّا عرفنا ذلك بإرصاد الكسوفات القمرية؛ حيث ابتدأت في ساعات أقلّ من ساعات بلدنا في المساكن الغربية، وأكثر من ساعات بلدنا في المساكن الشرقية، فعرفنا أنّ غروب الشمس في المساكن الشرقية قبل غروبها في بلدنا، وغروبها في المساكن الغربية بعد غروبها في بلدنا؛ ولو كانت الأرض مسطّحةً لكان الطلوع والغروب في جميع المواضع في وقت واحد.

ولأنّ السائر على خطّ من خطوط نصف النهار إلى الجانب الشماليّ، يزداد عليه ارتفاع الشماليّ وانخفاض الجنوبيّ، وبالعكس^٤. انتهى.

(أي ارتفاع الكوكب الشماليّ وانخفاض الكوكب الجنوبيّ.)

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

٣. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

٤. نقله في الحدائق، ج ١٣، ص ٢٦٣ و ٢٦٤؛ ورد في إيضاح الفوائد في شرح إشكالات القواعد، ج ١، ص ٢٥٢؛

وفيه: «ارتفاع القطب الشماليّ»، بدل قوله «ارتفاع الشماليّ».

وبالجملة إن كروية الأرض لما أصبحت في هذا العصر من الأمور البديهية الواضحة بما استدل عليه هذا الشيخ المحقق ونظائره من المحققين، وباستعمال الآلات الحديثة، وبأن السائر من أية نقطة من نقاط الأرض على الخطّ المستقيم إذا سار إلى المشرق ينتهي إلى نفس النقطة من طرف المغرب وبالعكس، وكذا بسائر الأدلة التي ذكر بعضها في مقدّمة تفسير البيان^١ (على مؤلفه التحيّة والإكرام)؛ لم يكن مجال لاحتمال عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، والذهاب إلى القول بكفاية رؤية ما في الحكم بثبوت الشهر في جميع العالم.

فما ذهب إليه صاحب الحدائق ساقط من رأس.

وأما العلامة في التذكرة فإنه وإن نقل هذا عن بعض علمائنا^٢، لكنّه صرح بلزوم الاشتراك في الآفاق، ولم يعل إلى عدم اعتباره.

بل ردّ جميع الأدلة التي أقامها بعض الشافعية وأحمد بن حنبل والليث بن سعد وبعض علمائنا قائلين:

إنّه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤية وفي الباقي بالشهادة، فيجب صومه، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وقوله ﷺ: «فَرَضَ اللَّهُ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ»^٣، وقد ثبت أنّ هذا اليوم منه.

ولأنّ الدّين يحلّ به، ويقع به النذر المعلق عليه.

ولقول الصادق ﷺ: «فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ فَأَقْضِهِ»، وقال ﷺ في من صام تسعة وعشرين، قال: «إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ بَصْرٍ أَنَّهُمْ صَامُوا ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيَيْهِ، فَضَى يَوْمًا»^٤.

ولأنّ الأرض مسطّحة، فإذا رئي في بعض البلاد عرفنا أنّ المانع في غيره شيء عارض. ردّ العلامة جميع هذه الأدلة بقوله:

إنّ الهلال ليس بمحلّ الرؤية. ومنع كونه يوماً من رمضان في حقّ الجميع؛ فإنه المتنازع. ولا نسلم التعبد بمثل هذه الشهادة؛ فإنه أول المسألة. وقول الصادق ﷺ محمول على

١. تفسير البيان، ص ٥٥ - ٥٨.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٣.

٣. سنن النسائي، ج ٤، ص ١٢١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٣.

البلد المقارب لبلد الرؤیه؛ جمعاً بین الأدلّة . ونمنع تسطیح الأرض؛ بل المشهور کرویّتها. انتهى^۱.

وأما فی المنتهی فلم یصرّح بهذه الفتوی كما توهم. نعم، یشهر منه البناء علی تساوی البلاد أولاً؛ ولکنّه فی آخر کلامه رجع وأفتی بأنّ عدم تساوی البلاد فی حکم الرؤیه بناءً علی کرویّة الأرض، هو الحقّ.

فها نحن ننقل عین عباراته کي یتّضح المرام. قال (رحمة الله علیه):

إذا رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على جميع الناس؛ سواء تباعدت البلاد أو تقاربت. وبه قال أحمد والليث بن سعد وبعض أصحاب الشافعيّ.

وقال الشيخ رحمته؛ إن كانت البلاد متقاربة لا تختلف في المطالع كبغداد والبصرة كان حکمها واحداً، وإن تباعدت كبغداد ومصر كان لكلّ بلد حکم نفسه؛ وهو القول الآخر للشافعيّ. واعتبر بعض الشافعيّة في التباعد مسافة التقصير - وهو ثمانية وأربعون ميلاً - فاعتبر لكلّ بلد حکم نفسه إن كان بينهما هذه المسافة. وروي عن عكرمة أنّه قال: لأهل كلّ بلد رؤيتهم؛ وهو مذهب القاسم وسالم وإسحاق.

لنا: أنّه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤیه وفي الباقي بالشهادة، فيجب صومه؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وقوله عليه: «فَرَضَ اللَّهُ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ»؛ وقد ثبت أنّ هذا اليوم منه.

ولأنّه يحلّ به الدّين ويجب به النذر ويقع به الطلاق والعناق المختلفان به عندهم، فيجب صيامه.

ولأنّ البيّنة العادلة شهدت بالهلال، فيجب الصوم؛ كما لو تقاربت البلاد.

ولأنّه شهد برؤيته من يقبل قوله، فيجب القضاء لو فات؛ لما رواه الشيخ عن ابن مسكان والحليّ جميعاً، عن أبي عبد الله عليه؛ قال فيها: «إلّا أن يشهد لك بيّنة عدول؛ فإنّ شهدوا أنّهم رأوا الهلال قبل ذلك، فأفّض ذلك اليوم».

وفي رواية منصور بن حازم، عنه عليه: «فإنّ شهد عندك شاهديان مريضيان بأنهما رأياه فأفّضيه».

۱. تذكرة الفقهاء، ج ۶، ص ۱۲۳.

وفي الحسن عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن اليوم الذي يُقضى من شهر رمضان؛ فقال: «لَا تُقْضِيهِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ (يُبْتَدَأَ - خ ل) شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ مَتَى كَانَ رَأْسُ الشَّهْرِ». وَقَالَ: «لَا تُصَمُّ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يُقْضَى إِلَّا أَنْ يُقْضِيَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ، فَإِنْ فَعَلُوا فَصَنَّهُ».

علق عليه السلام وجوب القضاء بشهادة العدلين من جميع المسلمين؛ وهو نص في التعميم قريباً وبعداً، ثم عقبه بمساواته لغيره من أهل الأمصار ولم يعتبر عليه السلام القرب في ذلك. وفي حديث عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام: «فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ فَأَقْضِهِ»؛ ولم يعتبر القرب أيضاً.

وفي الصحيح عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام، قال في من صام تسعة وعشرين؛ قال: «إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ مِصْرٍ أَنْتَهُمْ صَامُوا ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيَةِ الْهَلَالِ، قَضَى يَوْمًا».

علق عليه السلام قضاء اليوم على الشهادة على مصر، وهو نكرة شائعة يتناول الجميع على البديل؛ فلا تخصيص في الصلاحية لبعض الأمصار إلاً بدليل.

والأحاديث كثيرة بوجود القضاء إذا شهدت البيئنة بالرؤية، ولم يعتبروا قرب البلاد وبعدها. [ثم نقل رواية عامة^١، دليلاً على القول الآخر - إلى أن قال:]

ولو قالوا: إن البلاد المتباعدة تختلف عروضها؛ فجاز أن يرى الهلال في بعضها دون بعض، لكروية الأرض.

قلنا: إن المعمورة منها قدر يسير، وهو الرُّبْع؛ ولا اعتداد به عند السماء.

وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الأصقاع (الصفائح - خ ل) وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه، لكروية الأرض، لم يتساو حكاهما؛ أما بدون ذلك فالتساوي هو الحق. انتهى^٢.

هذا ما أفاده العلامة في المنتهى، نقلناه بطوله؛ وآخره كما ترى ينافي أوله صريحاً، كما

اعترف به صاحب الجواهر رحمته الله^٣.

١. وهي رواية كريب وستجيء.

٢. انتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، ٥٩٣، الطبعة الحجرية؛ نقله في الحداق، ج ١٣، ص ٢٦٤ - ٢٦٦.

٣. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

لأنَّ ما ذكره أولاً من الاستدلال، فهو من قبيل احتمالات الفقيه في بدء بحثه حول المسألة، وإيراد غاية ما يمكن أن يستدلَّ به المخالف في نقيض المطلوب؛ ثمَّ يختار ما عنده بحسب رأيه.

ولذلك ترى أنَّ ما أفاده أولاً، هو عين ما نقل في التذكرة عن بعض الشافعية والليث بن سعد وأحمد بن حنبل وبعض علمائنا، ثمَّ ردَّ كلَّ واحد من هذه الوجوه؛ والتذكرة هو أتقن كتب العلامة وأحسنها. ومما يشهد على ذلك أنه أدخل في جملة أدلته نفس ما تمسك به المخالفون من حلول الطلاق والعتاق به ومعلوم أنه مناف لمذهبه، لمكان مانعية التعليق فيهما. وبالجملة، اختيار العلامة في المنتهى هو عدم تساوي البلاد؛ إن علم طلوع القمر في بعض الأصقاع وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه، لكروية الأرض. وأما بدون ذلك، أي إن لم نقل بكروية الأرض كما إذا فرض تسطحها أو علم عدم طلوعه في بعضها الغير [كذا] المتباعد بجهة أخرى غير كروية الأرض، مثل ما إذا كانت السماء متغيمة غير مصححة؛ فالتساوي هو الحق.

وهذا بعينه مذهب المشهور.

لكنَّ صاحب الحدايق المصرَّ على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، بانياً على مذهبه من تسطح الأرض، والراءد على الفاضل الخراساني رحمته الله في الذخيرة ردَّه على العلامة ما استدلَّ به في أوَّل كلامه؛ أوَّل ما استدرك به العلامة في كلامه الأخير، حيث قال:

وأما قوله أخيراً: وبالجملة - إلى آخره، فالظاهر أنه إشارة إلى منع ما ادَّعوه من الطلوع في بعض وعدم الطلوع في بعض للتباعد، وأنه غير واقع. لما ذكره أولاً من أنَّ المعمورة من الأرض مدر يسير لا اعتداد به بالنسبة إلى سعة السماء، وأنه لو فرض حصول العلم بذلك فالحكم عدم التساوي؛ فلا منافاة فيه لأوَّل كلامه كما استدركوه عليه.

وملخصه أننا نقول بوجود الصوم أو القضاء مع الفوات، متى ثبتت الرؤية في بلد آخر قريباً أو بعيداً؛ وما ادَّعوه من الطلوع في بعض وعدم الطلوع في آخر، بناءً على ما ذكره من الكروية ممنوع. انتهى.^٢

١. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٣، المسألة ٧٦.

٢. الحدايق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٦.

وأنت خبير بأنّ هذا تأويل لم يرض به صاحبه.

العلامة كان ينادي صريحاً، بأنّته إذا احتمل كون الهلال فوق الأفق وأمكن الرؤية، لتسطيح الأرض، أو كرويتها لكن لكون المعمورة منها بالنسبة إلى سعة السماء قليلة لا تمنع من رؤيته؛ ففي هاتين صورتين فالحقّ هو التساوي. وأمّا إذا فرضنا كرويتها وقلنا بأنّ الكروية تمنع من الرؤية، ففي هذه الصورة لم يكن الهلال فوق الأفق في البلاد المتباعدة بل يخفى تحت قوس الأرض؛ فلا يحكم بدخول الشهر^١.

وهذا بعينه مذهب المشهور.

ثمّ أين في كلامه إنكار الكروية؟ مع أنّه في التذكرة صرح بمنع التسطيح، وأنّ المشهور كروية الأرض^٢. وذكرنا أيضاً استدلال ولده فخر المحققين في شرحه على القواعد على كرويتها^٣.

ثمّ إنّ على فرض ذهاب العلامة إلى مذهب غير المشهور بانياً على عدم كروية الأرض، كيف يمكن أن يورد كلامه تأييداً لخلاف مذهب المشهور؛ حيث إنّ الكروية ثابتة قطعاً، فلا مجال لبقاء حكمه المبنيّ على عدم الكروية أيّ مجال.

هذا مع أنّه في القواعد ذهب إلى الحكم بلزوم التقارب في البلاد بلا احتمال خلاف^٤. وأمّا الشهيد رحمته الله في الدروس فقد قطع بلزوم تقارب البلاد في الرؤية، ولم يميل إلى غيره أصلاً؛ حيث قال:

والبلاد المتقاربة كالبصرة وبغداد متّحدة، لا كبغداد ومصر؛ قاله الشيخ. ويحتمل ثبوت الهلال لمن في البلاد المغربية، برؤيته في البلاد المشرقية وإن تباعدت؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع^٥. انتهى.

وهذا كلامه، كما ترى ينادي صريحاً بلزوم التقارب وأمّا احتمال ثبوت الهلال في

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٣.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٤، المسألة ٧٦.

٣. إيضاح الفوائد، ج ١، ص ٢٥٢.

٤. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٨٧.

٥. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٥.

المغرب برؤيته في المشرق، فليس من باب الميل إلى اتحاد البلاد شرقاً وغرباً، وإلا لما خصّ بالبلاد الغربية؛ بل لأنّ القمر إذا رئي في البلاد الشرقية رئي في غالب البلاد الغربية - كما فصلنا سابقاً - لاتحاد أفق الرؤية في مطلعته ومغربه في ذلك. فغالب البلاد الغربية متحد الأفق في طلوع القمر مع البلاد الشرقية المرثي فيها القمر، ولا عكس.

ولعلّ من نسب إليه ذلك، لم يطالع نفس الدروس واكتفى بما نقله صاحب الجواهر رحمته من كلامه بعد ذكر الأدلة التي أُقيمت على خلاف مذهب المشهور؛ حيث قال:

ولعلّه لذا قال في الدروس بعد نسبة ما في المتن إلى قول الشيخ: ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد المغربية برؤيته في البلاد الشرقية وإن تباعدت، للقطع بالرؤية عند عدم المانع^١. انتهى.

وأنت بأدنى تأمل تعرف بأنّ صاحب الجواهر رحمته أخطأ في إسناد هذه النسبة إلى الشهيد رحمته، ولو بلفظ لعلّ الدالّ على الترجي والاحتمال، ولم يفهم مراده.

الشهيد رحمته لم يذهب إلى الميل باتحاد البلاد في الحكم بثبوت الشهر، بل كان بصدد بيان الآفاق المتّحدة موضوعاً، فذهب إلى اتحاد البلاد الغربية في مطالع القمر إذا طلع في البلاد الشرقية؛ وأين هذا من ذاك؟

تبصرة:

إنّ العلامة في التذكرة والقواعد، والشهيد في الدروس، فرّعا على المبنى المشهور من عدم كفاية رؤية بلد للبلاد المتباعدة فروعاً؛ ونحن نذكرها بلفظ الدروس:

منها: ما لو رأى الهلال في بلد وسافر إلى بلد آخر يخالفه في حكمه، انتقل حكمه إليه؛ فيصوم زائداً ويفطر على ثمانية وعشرين. حتّى لو أصبح معيِّداً ثمّ انتقل أمسك؛ ولو أصبح صائماً للرؤية ثمّ انتقل، ففي جواز الإفطار نظر^٢.

و زاد في الجواهر:

أي لو رأى الهلال مثلاً في ليلة الجمعة، ثمّ سافر إلى بلدة بعيدة مشرقية قد رئي الهلال فيها ليلة السبت، أو بالعكس؛ صام في الأوّل واحداً وثلاثين يوماً، ويفطر في الثاني على

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

٢. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٦.

ثمانية وعشرين يوماً. لو أصبح معيِّداً ثم انتقل ليومه ووصل قبل الزوال، أمسك بالنتية وأجزأه. ولو وصل بعد الزوال أمسك مع القضاء. ولو أصبح صائماً للرؤية (ثم انتقل) احتل جواز الإفطار لانتقال الحكم، وعدمه لتحقق الرؤية وسبق التكليف بالصوم). انتهى.

ثم قال: كلّ هذه الفروع ساقطة على المختار من عدم لزوم الاشتراك في الآفاق. وأمّا صاحب المستند عليه السلام^٢ فهو بعد ما ذكر علل اختلاف البلدان في رؤية الهلال، وأنه راجع إلى طول البلاد من جهة واحدة، وإلى عرضها من جهتين؛ قال:

ثم الحقّ الذي لا محيص عنه عند الخبير كفاية الرؤية في أحد البلدين للبلد الآخر مطلقاً، سواء كان البلدان متقاربين أو متباعدين كثيراً. لأنّ اختلاف حكمهما موقوف على العلم بأمرين لا يحصل العلم بهما البتّة:

أحدهما: أن يعلم أنّ مبنى الصوم والفطر على وجود الهلال في البلد بخصوصه، ولا يكفي وجوده في بلد آخر؛ وأنّ حكم الشارع بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر، لدلالته على وجوده في هذا البلد أيضاً. وهذا ممّا لا سبيل إليه. لمّ لا يجوز أن يكفي وجوده في بلد، لسائر البلدان أيضاً مطلقاً.

وثانيهما: أن يعلم أنّ البلدين مختلفان في الرؤية البتّة، أي يكون الهلال في أحدهما دون الآخر؛ وذلك أيضاً غير معلوم، إذ لا يحصل من الاختلاف الطولي أو العرضي إلّا جواز الرؤية ووجود الهلال في أحدهما دون الآخر، وأمّا كونه كذلك البتّة فلا؛ إذ لعلّه خرج القمر عن تحت الشعاع قبل مغربيهما، وإن كان في أحدهما أبعد من الشعاع من الآخر.

والعلم بحال القمر، وأنته في ذلك الشهر بحيث لا يخرج عن تحت الشعاع في هذا البلد عند مغربه ويخرج في البلد الآخر، غير ممكن الحصول، وإن أمكن الظنّ به؛ لابتنائه على العلم بقدر طول البلدين وعرضهما وقدر بُعد القمر عن الشمس في كلّ من المغربيين ووقت خروجه عن تحت الشعاع فيهما والقدر الموجب للرؤية من البعد عن الشعاع.

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١ و٣٦٢.

٢. وهو الحاجّ مولى أحمد الترائي عليه السلام خالنا الأعلى من طرف الأمّ أعني أبا أمّ أمّ أمّ أمّ أمّ أمّ أمّ. فأبوه وهو الحاجّ مولى المهديّ الترائي عليه السلام كان جدنا الأعلى من طرف الأمّ أعني أبا أمّ أمّ أمّ أمّ أمّ أمّ أمّ (عفي عنه).

ولا سبيل إلى معرفة شيء من ذلك إلا بقول هَيَوِيٍّ واحد أو متعدّد راجع إلى قول راصد أو راصدين يمكن خطأ الجميع غالباً.

وبدون حصول العلم بهذين الأمرين، لا وجه لرفع اليد عن إطلاق الأخبار أو عمومها. فإن قيل: المطلقات إنّما ينصرف إلى الأفراد الشائعة، وثبوت هلال أحد البلدين المتباعدين كثيراً في الآخر نادر جداً.

قلنا: لا أعرف وجهاً لندرته، وإنّما هي يكون لو انحصر الأمر في الثبوت في الشهر الواحد؛ ولكنّه يُقيد (يقيد - خ ل) بعد الشهرين وأكثر أيضاً؛ وثبوت الرؤية بمصر في بغداد أو ببغداد لطوس أو للشام في إصفهان ونحو ذلك بعد شهرين أو أكثر ليس بنادر؛ لتردّد القوافل العظيمة فيها كثيراً^١. انتهى.

وهذا كما ترى - أنه ﷺ أناط حكم المشهور بالعلم بكبرى المسألة والعلم بصغرها. أمّا الكبرى فهو لزوم وجود الهلال في بلد بخصوصه وعدم كفاية وجوده في بلد آخر. وأمّا الصغرى فهو العلم باختلاف البلدين في الرؤية، أي العلم بكون الهلال في أحدهما دون الآخر.

ثمّ أنكر كلنا المقدّمين بأنّه:

لا سبيل إلى إثبات الكبرى؛ ولا يمكن الالتزام بأنّ الشارع أناط مبنى الصوم والفطر على وجود الهلال في بلد بخصوصه، لافي بلد آخر.

وأنه لا سبيل إلى إثبات الصغرى؛ لأنّ الهلال إذا رئي في بلد، لا يحصل لنا العلم بعدم كونه في البلد المتباعد، لأنّ العقل يحكم بجواز عدمه في بلد آخر؛ ولا يحكم بعدمه بتأً، لما يبيّن من الجهات المختلفة الدخيلة في رؤية الهلال الموجبة لصعوبة الحكم بعدمه في بلد آخر عند عدم رؤيته.

ثمّ ترتّب على عدم العلم بحصول هذين الأمرين، تحكيم الإطلاقات والعمومات الواردة، وعدم جواز رفع اليد عنها. (انتهى ما أردنا إيراده من كلامه).

أقول:

أمّا العلم بكبرى المسألة فهو مقتضى الجمع بين الأخبار المستفيضة بين الخاصّة والعامّة

١. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٤ - ٤٢٦.

الدالة على لزوم الرؤية في دخول الشهر، والأخبار الدالة على لزوم القضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر؛ كما اعترف به العلامة في التذكرة^١.

وهذا الجمع - كما نذكره إن شاء الله تعالى - بنحو الحكومة لا التعارض؛ لأن أخبار وجوب القضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر، حاكمة على الأخبار الأول الدالة على لزوم الرؤية؛ حيث إنها تحكم عليها بتوسيع دائرة الرؤية، وأنتها غير مختصة برؤية أهل البلد؛ بل الرؤية أعم من رؤيتهم ورؤية غيرهم. ولهذا نلتزم بأن الحكم بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر، لدلالته على تحقق الرؤية في هذا البلد تنزيلاً؛ بعد ما سنبين بما لا مزيد عليه، من عدم تسليم عموم خبر أو إطلاقه في هذا المورد، وأن ما ظاهره العموم أو الإطلاق منصرف إلى الأفراد الشائعة وهي البلدان المتقاربة.

وأما ما أفاده من عدم عرفان وجه لندرة الحكم للبلدين المتباعدين، فستعرف أنه غير مقبول؛ مضافاً إلى جهات أخرى عقلية ونقلية مانعة من قيام المطلقات على إطلاقها.

وأما العلم بصغرى المسألة، فإننا لا ندعي العلم بعدم وجود الهلال في الآفاق البعيدة، بل ندعي العلم بوجوده في الآفاق القريبة المتحدة كما بيننا سابقاً؛ ولهذا نلتزم باتحاد الحكم فيها. وأما الآفاق البعيدة، فنحكم بعدم وجود الهلال فيها بالأصل.

وهذا الأصل وإن لم يثبت به الموضوع الموجب للحكم الشرعي، لكنه يثبت به عدم ثبوت الحكم الشرعي المترتب على تقيضه من الصيام والفطر؛ فلا نحكم بهما للاستصحاب. مضافاً إلى الأخبار الواردة الدالة على وجوب إبقاء الشهر إلى أن يُرى الهلال أو يتم ثلاثين.

والعجب أنه ﷺ تمسك بعموم الحكم وإطلاقه عند الشك في الموضوع، وهذا لا مجال له عند الخبير بالقواعد.

وأما صاحب الوافي رحمته، فقال:

والظاهر أنه لا فرق بين أن يكون ذلك البلد المشهود برؤيته فيه من البلاد القريبة من هذا البلد أو البعيدة عنه؛ لأن بناء التكليف على الرؤية لا على جواز الرؤية، ولعدم انضباط القرب والبعد لجمهور الناس، ولإطلاق اللفظ.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٧، المسألة ٧٧.

فما اشتهر بین متأخري أصحابنا من الفرق، ثم اختلافهم في تفسير القرب والبعد بالاجتهاد؛ لا وجه له^١. انتهى.

أقول: إن بناء التكليف على نفس الرؤیة مسلم، ولكن لانسلّمه بالجملة، كما اعترف به هو ﷺ وحكم باتحاد جميع البلدان مع عدم الرؤیة إلا في بعضها.

وأما مناط التكليف على جواز الرؤیة بعد تحقق رؤیة ما، فلحكومة أخبار القضاء على أخبار لزوم الرؤیة، بتوسيع دائرة الرؤیة كما عرفت.

وعدم انضباط القرب والبعد للجمهور، لا یوجب رفع اليد عن الحكم، بل حالهما كسائر الموضوعات غیر المنضبطة؛ فلا بد من الرجوع إلى أهل الخبرة، وعند عدم التمكن إلى الأصول الموضوعیة.

والشهرة بین متأخري الأصحاب من الفرق، لا تدلّ على عدم اشتهار الفرق بین متقدمهم؛ بل الأمر كذلك، لبنائهم على الرؤیة والحكم بالثبوت في البلاد غیر المرئی فيها الهلال التي یصل إليها الخبر من الخارج عادة.

ولم يعرف منهم الحكم في البلاد المتباعدة غیر المرئی فيها الهلال التي لا یصل إليها الخبر إلا بعد أزمنة طويلة بحسب ذلك العصر.

ولو كان بناؤهم على ترتيب أحكام الثبوت فيها لنقل إلینا یقیناً؛ لأنّ الصیام والفطر في رمضان لیسا من الأمور الخفیة، لرجوعهما إلى مجتمع أهل البلد.

واختلافهم في تفسير القرب والبعد بالاجتهاد، كاختلافهم في غالب موضوعات الأحكام سعةً وضيقةً، لادخل له في الحكم.

ثم وجه هذا الحكم المشهور، ما سنبین من انصراف الإطلاقات الواردة إلى الأفراد الشائنة.

وأما صاحب الجواهر^٢، الذاهب إلى عدم لزوم الاشتراك في البلدان بناءً على عدم الاختلاف في المطالع في الرُّبُع المسكون^٢، فيما قدّمنا لك من المقدمات العلمیة تعرف أنّ ما ذهب إليه غیر مقبول.

١. الوافي، ج ١١، ص ١٢٠ - ١٢١.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

وأما السيد الحكيم رحمته الله فقال في مستمسه:

أقول: لأجل أنه لا ينبغي التأمل في اختلاف البلدان في الطول والعرض، الموجب لاختلافها في الطلوع والغروب ورؤية الهلال وعدمها؛ فمع العلم بتساوي البلدين في الطول، لا إشكال في حجّية البيّنة على الرؤية في أحدهما لإبانتها في الآخر. وكذا لو رئي في البلاد الشرقية، فإنّه تثبت رؤيته في الغربية بطريق أولى. أمّا لو رئي في الغربية فالأخذ بإطلاق النصّ غير بعيد، إلا أن يعلم بعدم الرؤية؛ إذ لا مجال حينئذٍ للحكم الظاهري. ودعوى الانصراف إلى المتقاربين غير ظاهرة. نعم، يحتمل عدم إطلاق النصّ بنحو يشمل المختلفين، لوروده من حيث تعميم الحكم لداخل البلد وخارجها لا من حيث التعميم للمختلفين والمتقاربين؛ لكنّ الأوّل أقوى! انتهى.

أقول: أوّلاً: إنّ ما أفاده من عدم الإشكال في حجّية البيّنة على الرؤية في أحدهما لإبانتها في الآخر في ما إذا تساوى البلدان في الطول، على إطلاقه محلّ إشكال بل منع؛ لما عرفت بما لا مزيد عليه من أنّ الطول والعرض كليهما دخيلان في مطالع القمر.^١ فأبحاثنا في المقدمات، تغنيك عن البحث هاهنا. وثانياً: وبهذا المناط يشكل أيضاً بل يُمنع إطلاق حكمه بألوية الحكم بثبوت الرؤية في البلاد الغربية في ما إذا رئي في البلاد الشرقية. نعم، لا إشكال فيه في الجملة؛ وهو فيما إذا كان اختلاف البلاد في العرض يسيراً. وثالثاً: إنّ حكمه بعدم البعد في الأخذ بإطلاق النصّ في ما رئي في البلاد الغربية لإبانتها في البلاد الشرقية، محلّ منع؛ لأنّ انصراف النصوص في الإطلاقات الواردة ممّا لا محيص عنه.

وبذلك يخرج المختلفان من حيّز الحكم، ولا ينافي هذا من حيث تعميم الحكم لداخل البلد وخارجها.

١. مستمك العروة الوثقى، ج ٨، ص ٤٧٠.

٢. فيمكن أن يكون البلدان متساويين طولاً ومختلفين عرضاً على حدّ يرى الهلال في أفق القليل العرض ولا يرى في الآخر الكثير العرض - منه (عفي عنه).

ثم إنَّ عدم ذكر الاختلاف في هذه المسألة في كلمات أكثر المتقدِّمين، ليس إلاَّ لتفاهتهم على أنَّ الرؤیة الكاشفة عن وجود الهلال فوق الأفق، شرط في الحكم بدخول الشهر في البلد الذي رُئي فيه الهلال مع ما يقاربه من البلاد.

فحكّموا جميعاً - طبقاً للروایات الواردة - على أنَّ الدخيل هو الرؤیة؛ ويستند عدم الرؤیة لا محالة في البلاد المتقاربة المتحددة الآفاق، إلى مانع كالجبال والسحب والأبخرة والرياح وماشابهها.

وأما البلاد المتباعدة، فحكّمها أيضاً دوائر مدار الرؤیة؛ متى رأى أهلها الهلال حكّموا بدخول الشهر وإلاَّ فلا.

فحكّمهم بأنَّ الرؤیة الكاشفة شرط في دخول الشهر كافل لجميع هذه الموارد.

هذا مع ما في صحيح مسلم عن يحيى بن يحيى ويحيى بن أيوب وقُتَيْبَة وابن حجر؛ قال يحيى بن يحيى:

أخبرنا - وقال الآخرون: حدّثنا - إسماعيل وهو ابن جعفر عن محمد وهو ابن أبي حرملة، عن كريب:

أنَّ أمَّ الفضل بنت الحارث، بعثته إلى معاوية بالشام. قال: فقدمتُ الشام، فقضيتُ حاجتها. واستهلَّ عَلِيٌّ رمضان وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة. ثمَّ قدمت المدينة في آخر الشهر؛ فسألني عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)، ثمَّ ذكر الهلال، فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة.

فقال: أنت رأيتيه؟ فقلت: نعم! ورآه الناس، وصاموا وصام معاوية.

فقال: لكننا رأيناه ليلة السبت؛ فلا نزال نصوم حتّى نكمل ثلاثين أو نراه.

فقلت: أو لا تكتفي برؤیة معاوية وصيامه؟

فقال: لا؛ هكذا أمرنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وشكَّ يحيى بن يحيى في «نكتفي» أو «تكتفي»^١. انتهى.

وأوردها العلامة في التذكرة^٢ في جملة ما استدللَّ به على ما ذهب إليه الشيخ رحمته في

١. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٦٥، ح ١٠٨٧.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٢، المسألة ٧٦.

المبسوط من لزوم الاشتراك في البلدان^١.

وأوردها البيهقي أيضاً في سننه^٢.

وهذا ظاهر في أن البلاد البعيدة حكمها غير حكم البلاد القريبة بالنسبة إلى البلدة التي رئي فيها القمر. ولكن البيهقي قال في آخر كلامه:

ويحتمل أن يكون ابن عباس أراد ما روي عنه في قصة أخرى: أن النبي ﷺ أمدّه لرؤيته أو تكمل العدة، ولم يثبت عنده رؤيته ببلد آخر بشهادة رجلين حتى تكمل العدة على رؤيته، لانفراد كريب بهذا الخبر؛ فلم يقبله^٣. انتهى.

أقول: وهذا الاحتمال غير مقبول؛ كما صرح به في الجوهر النقي المطبوع بذييل هذا الكتاب:

بأن قول ابن عباس: لا، حين قال له كريب: أو لا تكتفي برؤية معاوية؛ يبعد هذا الاحتمال^٤. انتهى.

فإذاً هذه المسألة مبحوث عنها في لسان المتقدمين، ووردت فيها هذه الرواية العامية بأسناد مختلفة؛ وهي وإن لم تكن دليلاً لنا، لعدم العلم باستناد المشهور إليها؛ لكن تدلنا على وجود البحث حول هذه المسألة في أول زمان الفقه، وهو زمان ابن عباس الذي كان يأخذ علم الفقه والتفسير من مولانا علي بن أبي طالب أمير المؤمنين (عليه صلوات الله والملائكة المقربين).

وأما الاستدلال بإطلاق الأحاديث الواردة في ذلك:

فالأول: قول الصادق عليه السلام في صحيح منصور بن حازم: «فإن شهد عندكم شاهدان

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

٢. السنن الكبرى، ج ٤، ص ٢٥١.

و روي هذا الحديث أيضاً في كتاب السنن للنسائي، ج ٤، ص ١٣١، طبعة مطبعة الأزهرية، عن علي بن حجر عن إسماعيل عن محمد وهو ابن أبي حرملة، قال: أخبرني كريب - الحديث. - منه (عفي عنه).

٣. السنن الكبرى، ج ٤، ص ٢٥١.

٤. السنن الكبرى، ج ٤، ص ٢٥١.

مَرْضِيَّانِ بِأَنْتَهُمَا رَأْيَاهُ، فَاقْضِيهِ»^۱.

والثاني: صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه قال في من صام تسعة وعشرين، قال: «إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيْتَةٌ عَادِلَةٌ عَلَى أَهْلِ مِصْرٍ أَنْتَهُمْ صَامُوا ثَلَاثِينَ عَلَى رُؤْيِيهِ، فَضَى يَوْمًا»^۲.
والثالث: صحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان. فقال:

لَا تَقْضِيهِ، إِلَّا أَنْ يُثَبِّتَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ مَتَى كَانَ رَأْسُ الشَّهْرِ. وَقَالَ:
لَا تَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي يُقْضَى إِلَّا أَنْ يُقْضِيَ أَهْلُ الْأَمْصَارِ، فَإِنْ فَعَلُوا فَصْنُهُ»^۳.

الرابع: صحيحة إسحاق بن عمار، قال:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هِلَالِ رَمَضَانَ، يُعَمُّ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ؛ فَقَالَ: «لَا تَصْنَعُهُ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ؛ فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ أَنْتَهُمْ رَأَوْهُ فَاقْضِيهِ»^۴.

الخامس: صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ يُعَمُّ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ؛ فَقَالَ: «لَا تَصُمْ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ؛ فَإِنْ شَهِدَ أَهْلُ بَلَدٍ آخَرَ فَاقْضِيهِ»^۵.

بيان ذلك: أنه في جميع هذه الروايات، حكم بإطلاق وجوب القضاء؛ والإطلاق دليل على العموم.

فتدل على وجوب القضاء لكل بلدة لم ير أهلها الهلال، إذا قامت البيئته من أي بلدة رئي فيها الهلال؛ بلا فرق بين الآفاق القريبة والبعيدة.

وحيث لا قضاء إلا لمن ترك الصيام الواجب، فالصيام واجب لأهل جميع البلاد إذا رئي الهلال في بلدة واحدة من جميع العالم. فالرؤية الإجمالية سبب لدخول الشهر في جميع الشهور لعدم الفصل بين شهر رمضان وغيره.
والإطلاقات هي عمدة الأدلة التي ذكرها في المقام.

۱. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۸۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۴.

۲. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۶۵، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۱۳.

۳. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۹۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۲، ح ۱.

۴. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۷۸، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۳.

۵. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۵۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۹.

والحق أن هذه الإطلاقات لا تقصر عن سائر الإطلاقات الواردة في أبواب الفقه؛ لولا الانصراف والقرائن العقلية والنقلية، الموجبة لحصر المفهوم في بعض أفراد ما ينطبق عليه. وهذه الموانع بأسرها موجودة في المقام.

أمّا القرينة العقلية، فهي :

أولاً: أنا نعلم أن ساكني نصف قطر العالم لا يرون الهلال بعد خروجه عن تحت الشعاع دائماً. فإذا تشريع الأحكام المترتبة على الرؤية ثم عدم تنجزها بتأبؤ عدم تحقق الرؤية خارجاً، لغو غير صادر من الحكيم؛ لأن فائدة تشريع الحكم في مقام الجعل والإنشاء، إمكان تنجزه في الجملة، بالعلم والقدرة وسائر الشرائط العامة للتكليف؛ وإلا فالحكم المجمعول في عالم الإنشاء غير القابل للتنجز، بعدم تحقق ما يوجب تنجزه دائماً، عبث محض. وأنت ترى أن أظهر مصاديق هذا الحكم العقلي الذي ذكرناه هو الحكم بوجود الصيام أداءً المترتب على الرؤية، بالنسبة إلى نصف العالم، مع عدم إمكان تحققها؛ بمجرد تحققها في القطر الآخر.

فإن قلت: إن من شرائط الوجوب تحقق الرؤية، فحيث إنها في هذا القطر لم تتحقق، لم يتحقق التكليف بالصيام؛ فأبى محذور فيه؟

قلت: أنا نعلم علماً يقينياً أن القمر خرج عن تحت الشعاع بالحساب في نقطة من نقاط العالم، فرآه كثير من أهالي تلك النواحي والبلاد وإن لم يصل الإخبار برؤيتهم إلى هذا القطر إلى الأبد؛ فالرؤية في الجملة قطعية والعلم بها حاصل، والإخبار بها ليس شرطاً للموضوع. فإذا يصير أهل هذا القطر مشمولاً للحكم، لتحقق الموضوع.

ومحصل الكلام: إن سلم تحقق الرؤية، فالحكم ثابت وغير معقول؛ ومع عدم معقوليته حيث لا حكم ولا تشريع، فالقضاء غير معقول.

وثانياً: حكم الشارع بوجود القضاء، يوجب تقلب الحكم على المسلمين؛ لما ذكرنا من أن ساكني نصف القطر لا يرون الهلال دائماً.

فلو حكم الشارع الرؤية على المسلمين في أقطار العالم وجعل صومهم عليها، وعند عدم الرؤية حكم البيتنة - بعد ستة أشهر أو تسعة أشهر أو سنة - على أن في البلدة الكذائية في نقطة خاصة من المغرب مثلاً رئي الهلال، فلا بد وأن يقضوا صياهم جميعاً في نصف القطر؛

فهل هذا إلا قلب الحكم لجميع الأمة؟ فما معنى هذا التشريع؟ فهلاً حكم الشارع لهم بتقديم صيام يوم قبل الشهر، كي لا يقعوا في هذا المحذور؟

إنّ تشريع القضاء في ما لا يمكن الأداء للمكلف لعدم إمكان العلم بالتكليف، تشريعاً عاماً للجميع، غير معقول؛ ولكنّ هذا التشريع بالنسبة إلى أفراد خاصّة أوفي بعض الأحيان لا مانع منه. فتشريع قضاء الصوم في البلاد المتقاربة للبلد المرثي فيه الهلال، من هذا القبيل؛ وأما بالنسبة إلى الجميع فغير صحيح.

ولذلك ترى أنّ الشارع جعل الثلاثين بدلاً للرؤية في جميع الأزمنة والأمكنة. وذلك في روايات كثيرة، أوردتها الحرّ في الوسائل^۱ والنوري في المستدرک^۲ بأنّ المدار في صيام شهر رمضان على تحقّق الرؤية أو إتمام ثلاثين يوماً. كما في صحيحة إسحاق بن عمّار عن أبي عبد الله^{عليه السلام}، أنّه قال:

فِي كِتَابِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: صُمْ لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرْ لِرُؤْيَيْهِ؛ وَإِيَّاكَ وَالشَّكَّ وَالظَّنَّ. فَإِنْ خَفِيَ عَلَيْكُمْ، فَأَتِمُّوا الشَّهْرَ الْأَوَّلَ ثَلَاثِينَ^۳.

وأما القرينة النقلية: فهي الأخبار الواردة من الفريقين، لعلها تبلغ حدّ التواتر، بإناطة الصيام والفطر بالرؤية.

ونحن التزمنا بحكومة الأخبار الواردة الدالّة على وجوب القضاء، على هذه الأخبار؛ بجعل سعة دائرة الرؤية بالنسبة إلى الآفاق القريبة، وأما الآفاق البعيدة فتكون على حالها من لزوم تحقّق الرؤية فيها.

إن قلت: ما الفرق بين القريبة والبعيدة في ذلك؟ فظاهر الأخبار تحكيم البيّنة في القضاء مطلقاً فلا فرق في الحكومة بين القريبة والبعيدة.

قلت: هذا مساوق لرفع اليد عن الروايات الدالّة على دخالة الرؤية بتأ، موجب لإهمالها وإبطالها.

وذلك، لأننا نعلم في آخر كلّ شهر قمريّ - وهو الفصل بين المقابلتين أو المقارنتين، أعني

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۵۵، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳.
 ۲. مستدرک الوسائل، ج ۷، ص ۴۰۳، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳.
 ۳. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۵۵، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۱۱.

٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة - أن القمر خرج عن تحت الشعاع ورثي في مكان ما، فلا بد وأن نلتزم بأحكام الصيام والفطر؛ فإذا سقطت الرؤية رأساً، وبطلت هذه الروايات المتظافرة المتكاثرة الدالة على دخالة الرؤية؛ وصار الشهر الهلالي المبدؤ بالرؤية، الشهر الحسابي المعلوم بالقواعد والحساب وهو ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة، وابتدأه من خروج القمر عن تحت الشعاع.

ونحسب هذا المقدار ثم هذا المقدار، وهلمّ جزأً إلى آخر الدهر؛ فنستريح من الاستهلال والرؤية والشهادة والبيّنة والقضاء وغيرها جميعاً.

مع أنّ القائد العظيم: نبينا الأعظم (صلوات الله وسلامه عليه وآله)، المتجلّي في قلبه أنوار الملكوت والمؤيد بروح القدس، حسم مادة النزاع وحلّ هذا المشكل وقلع أساس هذه التخيّلات الواهية إلى يوم القيامة، بقوله المعجز عند أهل التحقيق: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»، وشرط الرؤية في جميع الأمكنة.

والظاهر من كلامه ﷺ، جعل الرؤية على نحو الموضوعية، لا الكاشفيّة الصرفة والطريقيّة المحضة.

فلا بد وأن نلتزم ونبني على الرؤية.

فإذا ربّما يكون الشهران أو أكثر على التوالي كلّ واحد تسعة وعشرين، وربّما يكون الشهران أو أكثر كذلك كلّ واحدٍ ثلاثين؛ على حسب الرؤية.

فلو كانت الرؤية في ناحية ما كافية للحكم بدخول الشهر في جميع النواحي والأصقاع، لم يبق مجال لقوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»؛ ولَبطل الشهر التسعة والعشرون والثلاثون الهلالي المبدؤ بالرؤية، وصار الشهر شهراً حسابياً وهو ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة، أو شهراً وسطيّاً كما عليه الملاحدة الإسماعيلية، حيث جعلوا مدار الشهر على هذا المقدار^٢.

١. عوالي اللآلي، ج ٢، ص ٢٣٣، ح ٣؛ مستدرک الوسائل، ج ٧، ص ٤٠٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٣.
٢. قد تقدّم الكلام على أنّ مدار الأزياج ومبناها على الوسطي لا غير، ثم يستخرج منها بعد حساب التعديلات أهلة الشهور ومقاديرها، وهذا لا يخصّ بفرقة دون أخرى لكنّ الملاحدة اكتفوا بالشهور الوسطية على هذا النهج ثم جعلوا المحرّم ثلاثين وصفرًا تسعة وعشرين وهكذا، وصحّحوا باقي المقدار بجعل كباثس - منه (عفي عنه).

ولأجل عدم اختلال في عدد الشهور وضبط الحساب عند العامّة، جعلوا شهراً واحداً ثلاثين ثمّ آخر تسعةً وعشرين ثمّ ثلاثين ثمّ تسعةً وعشرين، فهلمّ جرّاً. ولأجل دخالة المقادير الجزئية الخارجة عن هذه الضابطة، جعلوا كبائس على النهج الذي عرفت في المقدمات.

ثمّ وضعوا حديثاً نسبوه إلى إمامنا الصادق عليه السلام: «رابع رجبكم غرة الصيام»^١. وهذه الضابطة لا تنطبق على الأشهر الهلالية دائماً، بل تنطبق عليها تارةً ولا تنطبق أخرى؛ وأمّا على الأشهر الحسائية فصحيحة هي وكلّ ما تريد أن تجعل لها نظيراً مثل قولك: رابع شعبانكم غرة الشوّال، ورابع رمضانكم غرة ذي القعدة؛ وقس على هذا.

وكذلك وضعوا حديثاً بأنّ «يوم نحركم ويوم صومكم واحد»^٢. وهذه القاعدة أيضاً صحيحة على الأشهر الوسطية، دون الهلالية المبنية على الرؤية؛ فقد تنطبق عليها وقد لا تنطبق.

لأنّا إذا حسبنا المحرم ثلاثين وصفرأ تسعةً وعشرين ثمّ الربيع الأوّل ثلاثين والربيع الآخر تسعةً وعشرين وهكذا، يصير اليوم الأوّل من رمضان الذي هو أوّل أيام الصيام، واليوم العاشر من ذي الحجة الحرام وهو يوم النحر، واحداً بحسب أيام الأسبوع. مثلاً إذا كان الأوّل جمعةً يصير الثاني جمعةً، وإذا كان الأوّل سبتاً يصير الثاني سبتاً أيضاً. وبما ذكرنا لك يظهر أمور:

الأوّل: أنّ الرؤية التي هي كاشفة عن وجود الهلال فوق الأفق، جعلت موضوعاً لدخول الشهر على وجه الموضوعية والصفية.

الثاني: أنّ الرؤية جزء الموضوع لدخول الشهر، والجزء الآخر هو وجود الهلال الثابت بنفس هذه الرؤية، وإلاّ لتحقق الدخول ولو بعد إحراز الخلاف وتبين الخطأ؛ وهذا ممّا لا سبيل إليه.

الثالث: لا يمكن جعل الرؤية كاشفةً صرفةً وطريقاً محضاً إلى خروج القمر عن تحت الشعاع، كما لا يمكن أن يكون طريقاً محضاً إلى كون الهلال فوق الأفق؛ لعدم مساعدة الأدلّة.

١. كما نسب نظماً أو سجعاً إليه عليه السلام: «قال في الخطب، سيّد العرب: يوم صومكم رابع رجب» - منه (عفي عنه).

٢. إقبال الأعمال، ج ١، ص ٦٠.

فلذلك لا يمكن نيابة العيون المسلّحة والآلات الرصدية وحساب المنجمين الخبراء بالزيجات المستخرجة، عن الرؤية؛ ولا تكفي هذه للحكم بدخول الشهر، وإن ثبت بها كون القمر خارجاً عن تحت الشعاع أو موجوداً فوق الأفق يقيناً.

الرابع: أنّ ما جعل بدلاً للرؤية هو إتمام ثلاثين لا غير. فلذا لا يمكن الحكم بعدم دخول الشهر في ليلة الثلاثين، برؤية الهلال في اليوم الثامن والعشرين؛ أو الحكم بدخوله في ليلة الثلاثين، برؤيته في الليلة القادمة مرتفعاً عن الأفق بمقدار أزيد من غاية الارتفاع الممكن في الليلة الأولى من الشهر بجعل الرصد والحساب. وغير هذه من الفروع المتصورة.

كل ذلك، لدخالة الرؤية على وجه الموضوعية، الظاهرة من قوله ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأُفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»؛ ومن الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت (سلام الله عليهم أجمعين).

هذا مع ما نرى من التزام الأصحاب والتابعين والأئمة عليهم السلام، بنفس الرؤية بلا تعدد عنها. الخامس: الشهر الشرعيّ هو المبدؤ برؤية الهلال فوق الأفق المحليّ أو ما يقاربه؛ فلا يفيدنا الشهر القمريّ الحسابي، ولا الشهر القمريّ الوسطي، ولا الشهر القمريّ الهلاليّ الفلكي. أمّا الانصراف إلى الآفاق القريبة فمما لا بد منه: لا لوجود القدر المتيقّن في مقام التخاطب، كما شرط عدمه صاحب الكفاية رحمته في باب الأخذ بالإطلاق، وجعله إحدى مقدّمات الحكمة؛^١ حتى يقال: إنّ الإطلاقات شاملة للقدر المتيقّن في مقام التخاطب وغيره، ونحن نأخذ بها في جميع فنون الفقه، مع أنّ في كلّ منها قدراً متيقناً بلا إشكال، وإلا يلزم فقه جديد.

ولا للإغراء بالجهل والإلقاء في الخطر والمفسدة، لو كان المراد الواقعيّ للمتكلم خلاف ما يفيد بظاهر كلامه من الإطلاق، بدون نصب قرينة على التقييد؛ حتى يقال: إنّ هذا كلام خال عن السداد، للقاعدة الدارجة بين الموالي والعبيد في الأخذ بالإطلاق بدون انتظار مدّة لمجيء القرينة على التقييد.

ولا لأجل الشكّ في سعة المفهوم وضيقة لغة أو عرفاً، كما في لفظ الماء المشكوك صدقه على ماء الزاج والكبريت، مع أنّه من أظهر المفاهيم العرفيّة، كما صرح به

١. كفاية الأصول، ص ٢٨٧.

الشیخ الأنصاری رحمته اللہ علیہ حتّٰی یقال: إن ما نحن فیہ لیس من هذا القبیل.

بل لأجل صدق المطلق علی صنفه الخاصّ بحسب الفهم العرفیّ، فی ظرف خاصّ بالشرائط المخصوصة والکیفیات والقرائن المحفوفة التي اختصّت بهذا المورد، وإن لم تكن فی موارد أخر.

بیان ذلك :

أن أسماء الأجناس موضوعة لنفس الطبائع بنحو اللابشرط المقسمي، المعبر عنه فی لسان المشهور بالطبیعة المهملة؛ فلا يتكفل اللفظ إلا هذا المعنی. فإن أراد المتكلم نفس هذا المعنی فهو، وإن أراد الطبیعة المطلقة أو المقيدة فلا بد وأن ينصب قرینةً علی مراده.

والغالب أن قرينة التقييد تكون بإيراد شيء في الكلام؛ بخلاف قرينة الإطلاق، فإنها تكون بالسكوت وعدم إيراد شيء في الكلام دالّ علی خصوصية من خصوصياته. فإذا لا بدّ وأن ننظر إلى جميع خصوصيات المقامات، وحال المتكلم الأمر، وحال المخاطب، وكيفية الحكم والظروف التي أُلقي فيها الحكم، والظروف التي قابلة لإتيان الأمور به فيها، وسائر القرائن المحفوفة؛ حتّٰی يتبيّن مقدار سعة دائرة دلالة هذا السكوت علی ما ينطبق عليه المفهوم.

وهذا أمر عرفيّ وجدانيّ، يكون تحت إدراك الإنسان بما أنه مدرك للحقائق العرفية وجداناً، بالذوق الدقيق الذي لا يمكن أن يعارضه أو يزاوجه أي شيء.

ويختلف بحسب المقامات والأحوال، كالقرائن الدالّة علی المجازات؛ لا يكاد ينحصر تحت عدّ ولا ينضبط تحت ضابطة.

إذا عرفت هذا فنقول: بعد ملاحظة تسجيل أذهان المجتمع الإسلاميّ علی لزوم الرؤية في دخول شهر رمضان أو إتمام ثلاثين، تبعاً لسنة الرسول الأعظم صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم، والبناء علیها بلا تكبير بين الفريقين؛ وبعد ملاحظة تباعد البلاد بعضها عن بعض زماناً، خصوصاً في تلك الأزمنة، وعدم وصول الأخبار إلى الأقطار بتأً، أو وصولها بعد نصب وتعب ومضيّ زمان

۱. كتاب الطهارة، للشيخ الأنصاري، ج ۱، ص ۶۷.

بعيد؛ إذا ألقى الإمام عليه السلام بأنه «إذا شهد أهل بلدٍ آخرَ أثنهم رأوه فأقضيه»، لا يفهم العرف إلا البلد القريب، الذي يمكن جعل الرؤية فيه رؤيةً في بلده بالحكومة وتوسيع دائرة الرؤية بالنسبة إليه بمناط اتحاد المكان من حيث وجود الهلال فوق الأفق، وأنّ المانع من الرؤية شيء عارضيّ؛ كما أنه في البلدة الواحدة إذا اتسعت شرقاً وغرباً؛ تحقّق الرؤية في نقطة منها كاف للحكم بالرؤية في حقّ الجميع، وذلك لمناط وحدة المكان خارجاً عند العرف.

فالإمام عليه السلام يريد أن يوسّع دائرة اتحاد المكان في الرؤية بنحو الحكومة والاعتبار التشريعيّ، ولا يريد نقض قوله عليه السلام: «صوموا للرؤيتيه وأفطروا للرؤيتيه».

وهذا الاعتبار بالنسبة إلى البلاد القريبة التي يكون القمر فيها فوق الأفق، له مجال صحيح عند العرف؛ وأمّا بالنسبة إلى البلاد البعيدة التي لم يكن القمر فيها فوق الأفق، فهو بمنزلة هدم أساس الرؤية وإنكارها من رأس، فلا يكاد يفهمه العرف.

مثلاً إذا قال الطبيب للمريض: «اشرب دواءً فلانياً ولا تجاوزه عنه» فهل يمكن له أن يقول ثانياً: «اشرب أيّ دواء شئت وخذ من الصيدليّ آية حبة تريد؟» فلا يستحسنه الذوق السليم. فإذا كلّ ما أجاز الطبيب من دواء ظاهره الإطلاق، يحمله العرف على الأدوية المتقاربة للدواء المعين مزاجاً وخاصيّةً.

وكما إذا قال المولى لعبده: «أنتني بماعون من ماء السكر» ثمّ قال له: «لا بأس بأن تصبّ عليه شيئاً من الماء القراح». فيفهم العبد بالذوق الوجدانيّ أنّ ما يجوز له أن يصبّ عليه هو شيء قليل ممّا صدق عليه الماء القراح، لا كلّ ما يصدق عليه «شيء من الماء القراح» وإن كان من الكثرة بمثابة لا يبقى معه مفهوم ماء السكر في الماعون.

و الإطلاقات الواردة في المقام من هذا القبيل؛ وتوسعة دائرة الأمكنة التي يمكن أن تستفاد من الإطلاق، هي إلى الأمكنة التي يقبل العرف بالحكومة والاعتبار التشريعيّ صدق الرؤية فيها.

وهي الآفاق القريبة المتّحدة مع بلد الرؤية في كون القمر فوق الأفق، والمانع من الرؤية وجود جبل أو غيم أو ما شابههما؛ بعين ما يراه من اتحاد البلدة الواحدة في نقاطها المختلفة.

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨ ح ٣.

بتحقّق رؤية في تقطة منها ووجود جبل أو غيم في سائر نقاطها.
 وأمّا الآفاق البعيدة، فالحكومة فيها عند العرف بمتزلة إنكار أصل الرؤية وهدم أساسها.
 فإذا لا يكاد يفهم العرف من ألقاظ «مصر» و«البلد» و«البيّنة» و«جميع أهل الصلاة»
 الواردة في الإطلاقات، بلدة المدينة المنورة بالنسبة إلى خراسان، أو حيشة بالنسبة إلى
 سمرقند، البعيدة إحداها عن الأخرى بستّة أشهر أو سنة زماناً.
 ولا يمكن حمل قوله: «قيام البيّنة على أهل مصر»، على قيام البيّنة من أهل مكّة على
 أهل بخارا، أو أهل إسبانيا على أهل نيسابور مثلاً.

مع ما رأينا في عصرنا هذا في أزمنة قريبة من الحال، أنّ أخبار مدينة قمّ في الصيام
 والظفر، لاتصل إلى مدينة طهران إلّا بعد يوم أو يومين. وكذلك أخبار بغداد وسامراء لاتصل
 إلى النجف إلّا بعد يومين أو أيام.

فكلامه ﷺ بالنسبة إلى تلك الظروف، مع المرتكز في أذهان المجتمع من دخالة الرؤية
 في دخول الشهر، لا يشمل إلّا البلاد القريبة التي تصل الأخبار إليها في أزمنة قريبة، بعناية
 وجود الهلال في آفاقهم، وأنّ جميع هذه النواحي ناحية واحدة من هذه الجهة.

فسعة دائرة نطاق الإطلاق لا يتجاوز عن هؤلاء. فهو ﷺ كان بصدد بيان الحكم لهؤلاء؛
 وبمقدّمات الحكمة يستفاد الإطلاق لجميعهم، وهو المعبرّ عنه بالانصراف في هذا المقام.

والعجب من صاحب المستند ﷺ، في مقام دفع الانصراف، اعترف بندرة ثبوت الهلال
 لأحد البلدين المتباعدين إذا انحصر الأمر في الثبوت في الشهر الواحد، ولكنّه انكر الندرة
 فيما تصل الأخبار بعد الشهرين وأكثر. وقال:

ثبوت الرؤية بمصرّ في بغداد أو ببغداد لطوس أو للشام في إصفهان ونحو ذلك بعد
 شهرين أو أكثر ليس بنادر، لتردّد القوافل العظيمة فيها كثيراً. انتهى.

وذلك، لأنّ ورود القوافل الكثيرة بعد شهرين، لا ينافي الندرة، لأنّ القوافل لاترد إلى كلّ
 بلدة بلدة أولاً.

والأمر لا ينحصر في البلاد التي تصل الأخبار إليها بعد شهرين أو أكثر تانياً، لأنّ الحكم
 باتّحاد الآفاق يوجب أن يكون جميع كرة الأرض في الحكم مساوياً؛ فإذا ربّما تبعد بلدة

١. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٥.

عن بلدة بأكثر من سنة زماناً ولا تصل الأخبار إليها بتأً، فكيف يمكن إنكار الندرة؟ هذا مضافاً إلى أنّ نفس الندرة فقط ليست موجبةً للانصراف، بل بضميمة سائر القرائن المذكورة التي لا يمكن إنكارها؛ وعمدتها ارتكاز أذهان الناس بلزوم الرؤية، وعدم مساعدة تحكيم أدلّة القضاء لجميع البلاد، والقرائن العقلية التي ذكرناها.

هذه جملة ما أردنا إيرادها في مقام المنع عن إمكان العمل بالإطلاقات. و للمحقّق البصير والناقد الخبير، غنى وكفاية.

وأما الاستشهاد بما روي في عدّة روايات، في كيفية صلاة عيدَي الفطر والأضحى، وما يقال فيها من التكبير من قوله ﷺ في جملة تلك التكبيرات: «أَسْأَلُكَ بِحَقِّ هَذَا الْيَوْمِ، الَّذِي جَعَلْتَهُ لِلْمُسْلِمِينَ عِيداً»^١.

(حيث إنّ الظاهر أنّ المشار إليه في قوله ﷺ: «هذا اليوم» هو يوم معيّن خاص، الذي جعله الله تعالى عيداً للمسلمين، لا أنّه كلّ يوم ينطبق عليه أنّه يوم فطر أو أضحى على اختلاف الأمصار في رؤية الهلال باختلاف آفاقها؛ مضافاً إلى أنّه تعالى جعل هذا اليوم عيداً للمسلمين كلّهم، لا لخصوص أهل بلد تقام فيه صلاة العيد، حتّى ينتج على ضوءهما أنّ يوم العيد واحد لجميع أهل البقاع والأمصار على اختلافهما في الآفاق والمطالع)؛ فلا يجدي شيئاً في المقام.

وذلك، لما بيّنا أنّ لكلّ بقعةٍ بقعةٍ في العالم، ليلةً مخصوصةً ونهاراً مخصوصاً. فكلّما يمكن أن تتصوّر في العالم آفاق مختلفة وبقاع متفاوتة، يمكن أن تتصوّر دوائر أنصاف نهر متفاوتة، فيمكن تصوّر ليالٍ كثيرة وأيام كثيرة بعدد تلك أنصاف النهر. وذلك لأنّ الليل عبارة عن الظلّ المخروطيّ في الطرف المقابل لطلوع الشمس من الأرض، الحاصل من شعاع الشمس على سطح الأرض؛ وهذا المخروط متحرّك دائماً لا يقف في لحظة أبداً.

فالليل يتحرّك دائماً في جميع الأرض بحسب طول البلاد، ولكلّ بقعة منها ليل خاصّ غير ما لبقعة أخرى من الليل.

١. مصباح المتجهّد، ج ٢، ص ٦٥٤.

ولا فرق في ما ذكرنا بين ما إذا فرضنا حركة الشمس حول الأرض كما في فرضية بطليموس، وبين ما بُيّن في محلّه اليوم من حركة الأرض حول نفسها، من دليل «فاندول فوكو»، ولزوم الحركة الشديدة بما يبلغ مليار كيلومتر في الثانية لو كانت الأرض ثابتة والشمس والنجوم متحرّكات. (بخلاف ما لو كانت الأرض متحرّكة، فتلزم حركتها في كلّ ثانية خمسمائة متر تقريباً؛ وهذه في النقاط الاستوائية التي تكون السرعة فيها أكثر).

وعلى كلا التقديرين لا بدّ من الالتزام بهذا المخروط في الفضاء حول الأرض.

أما على الفرضية القديمة فظاهر بأنّ الشمس لما كانت غير ثابتة في لحظة بل متحرّكة حول الأرض دائماً، فبتبع هذه الحركة يتحرّك الظلّ المخروطي حول الأرض.

وأما على فرضية المتأخرين فلأنّ الأرض غير ثابتة في لحظة بل متحرّكة دائماً حول نفسها، والظلّ المخروطي ثابت والأرض تدور حول نفسها في هذا الظلّ؛ فتختلف بسبب هذه الحركة البقاع التي صارت مواجهةً لضوء الشمس المسماة بالبقاع النهارية، فتتميّز عن البقاع التي صارت مواجهةً لخلاف ضوء الشمس المسماة بالبقاع الليلية. فهذه البقاع تتبدّل دائماً؛ ففي كلّ آن يكون لبقعة جديدة ليل جديد ونهار جديد.

والنتيجة واحدة على كلا التقديرين وكلتا الفرضيتين بالنسبة إلى حدوث الظلّ المخروطي

الموجد لليل، فالليلة في طهران، غير الليلة التي فيما قبلها وما بعدها من البلاد طولاً.

فإذا لا بدّ إما أن نلتزم بأنّ ليلة العيد مثلاً مجموع تلك الظلمة في دور كامل أرضي يبلغ أربعاً وعشرين ساعة، ولكلّ بقعة حدّ خاصّ وتعيّن مخصوص من تلك الظلمة. فليلة العيد في طهران قدر خاصّ من جميع الليل الطويل، وكذا نهار العيد المتعقّب بالليل قدر خاصّ من مجموع نهار العيد البالغ أيضاً أربعاً وعشرين ساعة.

١. لا ريب في أنّ الظلّ المخروطي الذي هو الليل، يدور - بدوران الأرض - دوراً كاملاً حولها في كلّ أربع وعشرين ساعة، وتطوي بذلك كلّ نقطة جميع الظلّ المخروطي. وكذلك لا شبهة في أنّ الاختلاف في أوّل الشهر بين جميع نقاط الأرض على مبنى المشهور، يكون ليلتين يبلغ مجموعهما أربعاً وعشرين ساعة. ولكن إذا أردنا أن نحسب المدة من بداية الليل في نقطة من نقاط الأرض إلى انتهاء ذلك الليل في جميع نقاط الأرض، فهذه المدة (أي أربع وعشرون ساعة) ستمّ من بداية دخول تلك النقطة في ذلك الليل لغاية دخول جميع نقاط الأرض واحدة بعد أخرى فيه، ثمّ سيستغرق مدّة ١٢ ساعة أخرى لتطوي النقطة الأخيرة ذلك الليل وتخرج منه؛ فيبلغ مجموع الليل ٣٦ ساعة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى النهار - م.

وإما أن نلتزم بأن ليلة العيد ليست أمراً جزئياً ومصدقاً خارجياً مشخّصاً، بل أمر كلي ينطبق على مصاديق عديدة؛ ولكل بقعة يوجد فرد من هذا الكلي بمجرد غروب الشمس فيها، إلى أن تطلع. كما أن النهار أمر كلي يوجد لكل بقعة فرد منه بمجرد طلوع الشمس فيها، إلى أن تغرب.

فإذاً ليس العيد يوماً خاصاً محدوداً بين النقطتين المشخّصتين حتى يمكن الاستشهاد بها في المقام؛ بل على ضوء هذا البيان، يوم طويل جزئي له تعينات كثيرة أو يوم قصير كلي له أفراد عديدة حسب تعداد النواحي والأصقاع في جميع أقطار الأرض.

فعلى هذا يكون المراد من قوله ﷺ: «هَذَا الْيَوْمُ الَّذِي جَعَلْتَهُ لِمُسْلِمِينَ عِيداً» هذا اليوم الطويل الذي لكل بلد سهم خاص منه، أو الكلي الذي لكل بلد فرد خاص منه.

فكيف يمكن أن يستشهد به لتشخص اليوم في جميع العالم الملازم لاتحاد جميع الآفاق في ذلك؟

وعلى هذا البيان تبين أيضاً أن الكريمة الواردة في ليلة القدر وأنها خير من ألف شهر وأن فيها يفرق كل أمر حكيم وتكتب فيها البلايا والمنايا والأرزاق، أيضاً كذلك.

فجميع الأيام والليالي في السنة، كيوم عاشوراء وعيد الأضحى والنصف من رجب وشعبان وعيد الغدير: الثامن عشر من ذي الحجة، ولياليها من هذا القبيل.

فإذا ثبت أن الأيام ولياليها جزئيات طويلة الأمد، أو كليّات منطبقة على مصاديقها الخاصة المعيّنة، وأقدار خاصة في الكثير كصاع من الصبرة؛ فأبي مانع من الالتزام بها في كل ناحية بحسبها على ميزان رؤية الهلال؟ غاية الأمر بصير امتداد دائرة هذا الليل والنهار أوسع، وأي ضير فيه؟

ومما ذكرنا ظهر أن ذهاب المشهور إلى الحكم بلزوم اشتراك البلدان في الآفاق في رؤية الهلال، ليس إلا من جهة الموازين العلميّة والروايات الواردة في المقام الدالّة بالحكومة على دخول الشهر في كل بلدة بمجرد رؤية الهلال في بلدة، الكاشفة عن وجود الهلال في جميع هذه البلاد.

وأن لمطالع القمر في الآفاق المختلفة دخلاً في مسألة الحكم بدخول الشهر، بعين مدخلية مطالع الشمس في طلوعها بما له من الأحكام.

فليس هذا مجرد قياس هذه المسألة بتلك، بل لأنّ لكلّ واحد منهما حكماً مستقلاً مشابهاً للآخر.

* * *

هذا آخر ما جرى على قلبي في هذا المقام. وما كنتُ نويت في ابتداء البحث أن أطيل الكلام على هذا النهج، ولكن في الأثناء قضى الله ما قضى على هذا الأسلوب البديع. وكان تبديل فتياك في هذه المسألة هو الباعث لهذه الإطالة، حتّى تتضح جوانب المسألة ويتبين المرام من جميع الجهات. وما أردتُ إلا ابتغاء وجه الربّ الكريم. فإن وقعت مورد القبول فهو، وإلا فالرجاء الوائق أن تتفضّل عليّ بالجواب، ولك مزيد الشكر والامتنان.

وغير خفي أنّ هذه وما شابهها من الرسائل التي كتبتها من العلوم التي دخلتها، قطرة من فيضان بحرك، ورشحة من سحاب علمك، وبضاعتك التي ردت إليك، صدرت فوراً، منك وإليك.

وله الحمد في الأولى والآخرة، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

﴿رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفُ رُبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^١.

ربنا لا تجعل الدنيا أكبر همنا ولا مبلغ علمنا، لنلأ نقرأ في صحيفتنا يوم القيامة: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمْ الدُّنْيَا وَأَسْتَفْتَعُمْ بِهَا﴾^٢.

ربنا أدخلنا في كلّ خيرٍ أدخلت فيه محمداً وآل محمّد، وأخرجنا من كلّ سوءٍ أخرجت منه محمداً وآل محمّد، صلواتك عليه وعليهم أجمعين.

وفي الختام نشكر مساعيكم الجميلة في إحياء التراث الإسلامي وحمل أقال الزعامة

١. الممتحنة (٦٠): ٤.

٢. الأحقاف (٤٦): ٢٠.

للأمة المحمّديّة، جزاكم الله خير جزاء المحسنين.

فَقُمْتَ مَقَاماً حُطَّ قَدْرُكَ دُونَهُ عَلَى قَدَمٍ عَنِ حَظِّهَا مَا تَخَطَّتِ
وَرُمْتَ مَرَاماً دُونَهُ كَمْ تَطَاوَلَتْ بِأَعْنَاقِهَا قَوْمٌ إِلَيْهِ فَجُدَّتِ
أَتَيْتَ بُيُوتاً لَمْ تَنْلِ مِنْ ظُهُورِهَا وَأُبُوبِهَا عَنِ قَرَعِ مِثْلِكَ سُدَّتِ
نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُدِيمَ أَظْلَالَكُمْ السَّامِيَةَ، وَأَنْ يَجْعَلَ أَيَّامَكُمْ خَيْراً مِنَ الْمَاضِيَةِ، وَأَنْ
يُوفِّقَكُمْ وَإِنَّا لَمَا يُحِبُّ وَيَرْضَى. وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

محمد حسين الحسيني الطهراني

خُتِمَتْ هَذِهِ الرَّسَالَةُ، بِحَمْدِ اللَّهِ وَمَنِّهِ، فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ مِنَ اللَّيْلِ، لَيْلَةَ شَهَادَةِ مَوْلَانَا
وَإِمَامِنَا، مَحْيِي مَذْهَبِ الْإِمَامِيَّةِ، حَامِلِ لُؤَاءِ الْوَلَايَةِ الْمَحْمَدِيَّةِ: جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛
فِي سَنَةِ أَلْفٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَسِتِّ وَتِسْعِينَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ (عَلَى هَاجِرِهَا سَلَامُ اللَّهِ الْمَلِكِ
الْعَلَّامِ). وَأَنَا الرَّاجِي عَفْوِ رَبِّي: مُحَمَّدِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّادِقِ الْحُسَيْنِيِّ الطَّهْرَانِيِّ، بِبِلْدَةِ
طَهْرَانَ.

١. ديوان ابن الفارض، ص ٧٢.

جواب العلامة الخوئي عن الموسوعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة ما تفضل به سيدنا العلامة الخوئي: (مد ظله السامي) جواباً عن الرسالة التي أرسلتها إلى حضرته (دامت بركاته) نقلته هاهنا ليكون تبصرةً لي وتذكراً لغيري وله الحمد في الأولى والآخرة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين.
واليك نص عبارته (دام ظله):

بسم الله الرحمن الرحيم

«إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ»^١
صدق الله العلي العظيم.

بعد السلام والتحية، وصلتنا موسوعتك الرائعة، الناتجة عن قريحة نجلاء، وجهود ثمينة؛ فشكرنا سعيك، وسبرناها عابرين على ما أبديت من النقود على المختار، وما أسديت للمشهور من وجوه واستظهار.

فوجدنا أن المراد من قولنا، كأنه لم يتضح مما حوّرنا في الرسالة حتى حُمل على ما لا ينبغي.

وكان التفصيل المبيد للريب يتطلّب فراغاً واسعاً من الوقت، لا تساعد واجباتنا المحيطة

١. التوبة (٩): ٣٦.

بنا الآن: فاخترنا وجيزاً من الوصف لتوضيح ما اخترناه بما يسع المجال، أداءً لما رغبتم إليه في خاتمة المقال، عسى أن يتضح به المراد ويندفع ما زعمتَ عليه من وجوه الإيراد. فليعلم أن قولنا: بداية الشهر، ببداية خروج القمر عن المحاق، لم نقصد منه أن تلك اللحظة مهما كانت فهي بداية حساب الأيام أو مدار نصّ الفروض والأحكام، كي يرد عليه ما توهم.

وإنما أردنا بذلك دفع ما توهم أن بدو الهلال كبزوغ الشمس للنهار، ظاهرة أفقية لسكان الأرض؛ فيهلّ الهلال في أفق لأناس ليلة ثم في آخر الآخرين ليلة أخرى، كما تشرق الشمس في أفق ساعة لقوم ثم لآخرين ساعة أخرى، وهكذا. فدفننا الوهم بأن بداية النهار غير بداية الشهر.

إذ الطلوع ظاهرة أفقية تحدث من حركة الأرض الوضعية، فتجدد لها آفاق تجاه الشمس، فيتعدّد لا محالة نهار لكل أفق، فلا يكون نهار قوم نهاراً لمن لم يخرج بعد من ظلام الليل؛ وليس هكذا الهلال.

فإنه حادث سماوي، يحدث من ابتعاد القمر عن تحت الشعاع عدّة درجات بالقياس إلى سكان الأرض، ويبدو لهم منه قوس الهلال.

حتى ولو قدر أن لم تكن الأرض بأفاقها، وكان الناظرون في الفضاء كما هم على الأرض، يحجبهم كوكب عن الشمس فيبدو عليهم الليل؛ يرون الهلال.

ولذا ترى في واقعنا الذي نعيش فيه، لو رئي الهلال في أفق من الأرض كإسبانيا على ما مثلت ولم ير في طهران، لا يصحّ أن يقال: صار القمر هلالاً في إسبانيا ولم يصر بعد هلالاً في طهران؛ حين يصحّ أن يقال: صار الوقت نهاراً هنا ولم يصر بعد نهاراً هناك.

وذلك لارتباط النهار بهما، وعدم ارتباط الهلال بأيّ منهما إلا في الرؤية لا الهلالية.

فالقمر حينئذٍ هلال لإسبانيا ولطهران ولأيّ أفق خيمت عليه ليلة الرؤية.

هذا ما أردنا من حديث بداية الخروج لبداية الشهر.

أما بداية الحساب فلا بد أن تكون من أول الليل ليلة الرؤية، مهما تحقّق الخروج، حتى يعلم بوجوده في السماء بالرؤية التي هي الطريق العامّ الوحيد في سهولة التناول لكل أحد.

ولا تكون غالباً إلا في أول الليل، أو قريباً منه. فيتخذونه بداية لأوقات شهورهم.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ﴾^۱. فمواقيت الناس من الشهر تبدأ عندهم من أول ليل يرى فيه الهلال.

والشارع قرّره عليه في أحكامه أيضاً؛ يشهد له قول الصادق عليه السلام في صحيح حماد: «إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ قَبْلَ الرَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ، وَإِذَا رَأَوْا بَعْدَ الرَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ»^۲ ونحوه غيره؛ حيث أضاف الهلال إلى الليل، وإن اتفقت الرؤية نادرة في اليوم. فنحن أيضاً لا نعدو عن ذلك، ولا نختلف مع المشهور أو معك فيه؛ و الوجه ما مرّ آنفاً. فسقط جملة من النقود التي يبتننها على توهم الخلاف وجعلتها لازم المختار. وأما النقد بأن لو كان ملاك البداية ما ذكر فلا بد أن يعم جميع الآفاق ولا يختص بالفوق من الأرض ولا مزية توجب هذا الاختصاص، على طول مقال لك في صحيفة ٤١ في ذلك؛ فيدفعه أن المزية هي ما قرّرتنا من أخذ البداية من الليل ليل الرؤية.

والليل الذي رئي فيه إنما هو الظلّ الواحد للنصف الجانبيّ المعاكس لواجهة الشمس، كما أنت خبير به؛ وهذا ليس لجميع الآفاق بل للنصف فوق، والنصف الآخر نهار في أوقاته غالباً، أعني غير القطبية، والنهار دائماً تبع ليله السابق في العدّ، فلا يكون بحساب هذا الليل بل بحساب الشهر الماضي، فإذا وصل الظلّ إليه في دوره لتلك الآفاق عدّت فيها بالأوليّة. وإن شئت قلت: إنّ ليلة الرؤية ليلة واحدة بأربع وعشرين ساعةً يتبعها نهار واحد بأربع وعشرين ساعةً، يعدّان أول الشهر، ثم يتبعهما ليال وأيام كذلك حتّى يتمّ ثلاثين أو تسعةً وعشرين فيكمل شهر واحد، ويتبعه شهور كذلك حتّى يتمّ اثنا عشر شهراً كما في كتاب الله تعالى؛ وأما على المشهور الذي أيّده فكاد أن يتمّ أربعةً وعشرين شهراً على أقلّ تقدير، ﴿وَلَا يَبْتَنُّكَ مِثْلَ خَبِيرٍ﴾.

وأما ما سلكت من الطريق إلى المشهور، موجّهاً به دعواهم من اعتبار الرؤية في النصوص جزءاً للموضوع على نحو الصفتية - حذو تعبيرك - تريد به اختصاص الموضوع بما يكون في أفق كلّ مكلف لنفسه، حسب موضوعيّة رؤيته؛ غاية الأمر وسّع الموضوع بدليل كفاية رؤية بلد آخر إلى الآفاق القريبة بدعوى الحكومة، فمن جهة موضوعيّة الرؤية لا يتعدى

١. البقرة (٢): ٨٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٦.

إلى الآفاق البعيدة، وبذلك حاولت منع الإطلاق الذي تمسكنا به دليلاً ثانياً للمختار، بعد أن اعترفت بعدم قصور إطلاق المقام عن سائر الإطلاقات؛ فكلنا الدعويين بمعزل عن التحقيق.

أما الأولى وهي جزئية الرؤية للموضوع، يدفعها ظهور أخذها طريقاً إلى ما هو تمام الموضوع أعني دخول الشهر؛ فإنه الذي يستفاد من الكتاب العزيز وجوب الصوم به، حيث قال: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ - إلى قوله - شَهْرَ رَمَضَانَ»^١؛ وكذلك من السنة.

وكان الأمر بالصوم للرؤية لأجل لزوم إحرازه لخصوص شهر الصيام، وعدم الاكتفاء بالامتثال الظني أو الاحتمالي؛ كما يشهد للأول ذيل صحيحتي ابن مسلم والخزاز وموتق ابن عمار، ولثاني رواية القاساني^٢. ويشهد لطريقة الرؤية أيضاً أمور:

الأول: اعتبار البيئة مقامها، فلو كانت جزءاً بنحو الصفتية لما استقام قيام البيئة مقامها. الثاني: عدّ الثلاثين إذا لم تيسر الرؤية والبيئة، حيث إنه يوجب العلم بخروج السابق ودخول اللاحق.

الثالث: وجوب قضاء صوم يوم الشك الذي أفطر لعدم طريق إلى نبوته، فتبين بعد ذلك بالبيئة أو بالرؤية ليلة التاسع والعشرين من صومه وجود الشهر في يوم إبطاره، ففات عنه الواجب الواقعي؛ وهذا ثابت بالنص والفتوى ولا خلاف فينا.

الرابع: إجزاء صومه إذا صامه بنيتة شعبان أو صوم آخر كان عليه فتبين بعد أنه من رمضان، معللاً في النصوص بأنه «يَوْمٌ وَفَّقَ لَهُ»^٣؛ ولا يخفى أن الإجزاء فرع ثبوت التكليف. وبالجمله لامساع للقول بأصل الجزئية فضلاً عن الصفتية.

وإنما أخذت طريقاً لأنها أتم وأسهل وأعمّ وصولاً لكل أحد إلى إحراز الهلال المولّد للشهر الذي هو تمام الموضوع.

نعم، لا بد أن يكون وجود الهلال على نحو يمكن رؤيته بطريق عادي، فلا تكفي الرؤية

١. البقرة (٢): ١٨٣ - ١٨٥.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢ - ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢ و ١١ و ١٣ و ١٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٠٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٦، ح ٩.

بالعين الحادّة جدّاً أو بعين مسلّحة بالمكبر أو العلم بوجوده بالمحاسبات الرصدية على دون تلك المرتبة.

لاستفادة تلك الصفة له من النصوص المعتمدة الناطقة بأن لو رآه واحد لرآه خمسون أو لرآه مائة أو لرآه ألف^۱. تعبيراً عن حدّ ما ينبغي من صفة وجوده. فهذا أيضاً ممّا لا خلاف بيننا فيه، فإن كان المراد من الجزئية هذا التقييد فحريّ بالتأييد؛ ولكنّه خلاف ظاهر المقال.

وعليه فيكفي لثبوت الموضوع رؤية ما، إمّا من نفس المكلف أو بالبيّنة ولو من بعيد. وأمّا الدعوى الثانية، وهي دعوى انصراف الإطلاقات المدّعاة لنا، بتكلف أن ارتكاز لزوم رؤية المكلف المستفاد من قوله: «صُمِّ لِلرُّؤْيَةِ»، توجب قصر اعتبار البيّنة الحاكية عن بلد آخر أو مصرٍ ما في رؤيته بأفق قريب للأفق الذي لم يُر فيه، حيث اعتبرته بعناية الحكومة، فمفادها التعبد بثبوت الهلال فيه ولكن لم يُر لمانع كما يتفق في الأفق الواحد أيضاً أن يُرى في موضع ولا يُرى في موضع آخر منه لمانع من جدار أو جبل، إلى آخر ما أفدت؛ فیردّها:

أولاً: أن هذه عدول عن الموضوعية إلى طريقيّة الرؤية، بدعوى حكومة البيّنة بوجود المرئي في الأفق، أي أفق المكلف، وإن لم يره كما في النظر. وثانياً: أن الارتكاز الذي استفيد من دليل لزوم الرؤية إمّا هو على الطريقيّة كما بيّنا، وكونها موضوعاً إمّا كان بدعوى منك فقط، فأخذها في المدّعى لإنبات الانصراف بها مصادرة بيّنة في منع أخبار البيّنة.

فلا مناص عن القول بكفاية ثبوت الهلال في أفق ما، الذي هو ملاك وجود الشهر ودخوله بيّنة أي أفق كان؛ حسب تلك الإطلاقات عند جماعة، بل المعترف بها عندك، لولا الشبهة التي ذكرت.

وأما النقد في استشهادنا الثالث بجمل الذكر والآية في معنى يوم العيد ولبلة القدر، بترديدك في مفهومهما بذاك التفصيل والتطويل؛ فلا بدّ أن يعدّ تغافلاً منك، وإلا فلا ريب في

۱. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۸۹ و ۲۹۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۰ - ۱۲.

أَنَّ ليلة القدر التي يستفاد من الكتاب والسنة أَنَّ فيها تقدير حوادث السنة، ليست إلا ليلةً واحدةً شخصيّةً، لا الليل الكلّي القابل للصدق على الكثير ولا نفس جزئيات ذلك الكثير حسب كلِّ أفقٍ وصقع، بل هي الواحدة المحدودة بتمام دور الأرض، بظلمها الليلي كما قدّمنا. وكذا يوم العيد لجميع المسلمين المشار إليه بلفظ «هذا» المفيد للجزئية الشخصية المضافة لجميع المسلمين، لا يلائم إلا ذلك النهار الواحد المحدود بتمام دوره النهاري كما مرّ غير بعيد، فلا حاجة لأن نعيد؛ كما لا نزيل البحث عليك بمزيد، لأنك بحمد الله تعالى في غنى عن لزوم التطويل، ونبدي إليك المعذرة بهذا القليل، ونرجو لك التوفيق والسداد، ونيل مناهج الأمانى والرشاد.

فما ذكرنا في هذا الوجيز من بيان ملاك الشهر، ومن ملاك احتسابه، وشطراً من طرق السلوك إلى المدعى؛ يمكن أن يكون حاسماً لجذور الخلاف.

إذ كان كثير من نقود الموسوعة لا أساس له ولا مساس بما اخترناه، وجملته منها لاتنافيه، والبقية كانت دعوى منك بلا دليل، أو الدليل بإثبات خلافها كفيلاً.

ولو كان المجال واسعاً لأشرنا إلى آحادها، ولكنّ الحال كما أسلفنا لك في صدر المقال. ونرجو من ذلك الجميل الغالي أن لاتسنانا في غرر دعواتك العوالي، أطراف النهار وآناء الليالي؛ كما لا ننسأك في غيابك ولفيك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. انتهى ما أفاده (مدّ ظلّه).

حول رؤية الهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة ما كتبتُ إلى حضرة سيدنا الأستاذ العلامة الخوئي - (آدم الله أيام إفاضاته) جواباً عن جوابه، ودفاعاً عن صحة موسوعتنا المرسلة إلى جنابه نقلته هاهنا، ليكون مبصراً ومدكراً لإخواني المشتغلين كي ينظروا فيه بعين الاعتبار، حنينين إلى العدل والإنصاف حائدين عن الجور والاعتساف ولله الحمد في كل حال.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.
السلام عليك يا أميرالمؤمنين، أشهد أنّك الصراط الواضح والنجم اللانح والإمام الناصح والزناد القادح ورحمة الله وبركاته.

والصَّعْبُ إِلَّا عَن مَّلَايِكَ يَسْهَلُ	الصَّبْرُ إِلَّا فِي فِرَاقِكَ يَجْمَلُ
لَكَ مَوْطِنٌ تَأْوِي إِلَيْهِ وَمَنْزِلٌ	إِن تَرَمِ قَلْبِي تَصِمِ نَفْسُكَ إِنَّهُ
تَحْتَ التُّرَابِ وَيَحْتَوِينِي الْجَنْدَلُ	وَاللَّهِ لَا أَسْلُوكَ حَتَّى أَنْطُوِي
حَرْفٌ كَمَا تَهْوِي حَصَاةٌ مِنْ عَلُ	يَا رَاكِباً تَهْوِي بِهِ شَدَنِيَّةٌ
حَتَّى تَبْوَصَ عَلَى يَدَيْهَا الْأَرْجُلُ	هُوَجَاءَ تَقَطَّعَ جَوْزَ تَيَّارِ الْفَلَا
نَادٍ لِأَمْلَاكِ السَّمَاءِ وَمَحْفَلُ	عُنْجٍ بِالْعَرِيِّ عَلَى ضَرْيَحِ حَوْلُهُ

نَصًّا بِهِ نَطَقَ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ
مَنْصُوصَةً عَنِ جَبِيذِ مَجْدِكَ مَغْدُلُ
فِي حُبِّهِ وَعُجُوبِ قَوْمِ جُهَلُ
قُرْآنَ وَالْحِكْمِ الَّتِي لَا تُعْقَلُ
غَبَّ ابْتِلَاجِ الْفَجْرِ لَيْلُ الْيَلُ
حَقًّا فَحُبُّكَ بَابُهُ وَالْمَدْحَلُ
قُمُصًا بِهِنَّ سِوَاكَ لَا يَتَسَرَّبِلُ^١

وَقَلِّ السَّلَامَ عَلَيْكَ يَا مَوْلَى الْوَرَى
وَخِلَافَةَ مَا إِنَّ لَهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ الْعَظِيمُ فَمُهْتَدٍ
يَا وَارِثَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْأُ
لَوْلَاكَ مَا خُلِقَ الزَّمَانُ وَلَا دَجِي
إِنْ كَانَ دَيْنٌ مُحَمَّدٍ فِيهِ الْهُدَى
صَلَّى عَلَيْكَ اللَّهُ مِنْ مُتَسَرَّبِلِ

سلام على السيد المعظم والسند المفخم، سيد القوم الكرام وسند الطائفة الفخام، أستاذنا المكرم سيد الفقهاء والمجتهدين، الآية العظمى الحاج السيد أبو القاسم الخوئي (أدام الله أيام بركاته بحق محمد وآله).

أَمْ فِي رُبِي نَجْدٍ أَرَى مِضْبَاخًا
لَيْلًا قَصَّيْرَتِ الْمَسَاءِ صَبَاخًا
إِنْ جُبَّتْ حَزْنًا أَوْ طَوَّيَتْ بِطَاخًا
وَإِذْ هُنَاكَ عَاهِدْتُهُ قَيَاخًا
غَادَرْتُهُ لِجَنَابِكُمْ مُلْتَاخًا
لِأَسِيرِ الْإِفِّ لَا يُرِيدُ سَرَاخًا
فِي طَيِّ صَافِيَةِ الرِّيَّاحِ رَوَاخًا
طَمَعٌ فَيَنْعَمَ بِاللَّهُ اسْتِرْوَاخًا
كَانَتْ لَيْالِينَا بِهِمْ أَفْرَاخًا
سَكَنِي وَوِزْدِي الْمَاءِ فِيهِ مُبَاخًا
أَيَّامَ كُنْتُ مِنَ اللُّغُوبِ مُرَاخًا
سَبَيْتُ الْحَرَامَ مُلْتَبِيًّا سَيَاخًا
إِلَّا وَأَهْدَتْ مِنْكُمْ أَرْوَاحًا^٢

أَوْ مِضْضُ بَرْقٍ بِالْأَبْيَرِ لِحَا
أَمْ تِلْكَ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ اسْفَرَّتْ
يَا رَاكِبَ الْوَجْنَاءِ وَقَيْتَ الرَّدَى
وَسَلَكْتَ تَعَمَانَ الْأَرَاكِ فَعُجَّ إِلَى
وَاقِرِ السَّلَامِ أَهْيَلُهُ عَنِّي وَقُلْ
يَا سَاكِنِي نَجْدٍ أَمَا مِنْ رَحْمَةٍ
هَلَّا بَعَثْتُمْ لِلْمَشُوقِ تَحِيَّةً
يَا أَهْلَ وَدِي هَلْ لِرَاجِي وَضَلِكُمْ
سَقِيًّا لِأَيَّامٍ مَضَّتْ مَعَ جَبِيْرَةٍ
حَيْثُ الْجَمَى وَطَنِي وَسُكَّانُ الْغَضَا
وَأَهَا عَلَى ذَاكَ الزَّمَانِ وَطَيْبِهِ
قَسَمًا بِمَكَّةَ وَالْمَقَامِ وَمَنْ أَتَى الْ
مَا رَنَحَتْ رِيحُ الصَّبَا شَيْخَ الرُّبَى

١. أبيات مختارة من القصيدة السابعة من القصائد السبع العلويات لابن أبي الحديد، من مجموعة مطبوعة باسم

الروضة المختارة، ص ١٤٨ - ١٥٧.

٢. ديوان ابن الفارض، ص ١٤٠ - ١٤٥.

وبعد التحيّة والسلام والإخلاص والإكرام، بُشِّرْتُ بمجيء كتابك الكريم، جواباً عن الرسالة التي أرسلتها إليك حول مسألة لزوم اشتراك البلدان في الآفاق في رؤيه الهلال بالنسبة إلى الأحكام المترتبة على دخول الشهر.

واستقبلته من حين، واستلمته بهجاً فَرِحاً، وزاد لي فخراً وشفراً لَمَّا فضّلتنِي بالجواب، اهتماماً بالسنة الرائجة بين الأعلام، لبقاء العلم وحفظه من الجمود والركود والاندثار. فطالعه مراراً؛ وشكرت الله على هذه الموهبة العظيمة التي منحها أستاذنا الأفخم، حيث وقفه مع الهرم وكثرة المشاغل والشواغل، من الأسئلة والاستفتاءات من كلِّ صوب وتوارد المهوم والحوادث الواقعة من كلِّ فجٍّ؛ للنظر في هذه المجموعة، وإيراد بيان دفعاً للنقود المذكورة فيها على عدم لزوم الاتحاد في الآفاق وكفاية رؤيه ما ولو من بعيد في تحقّق دخول الشهر الجديد. فجزاك الله تعالى عن العلم وأهله خير الجزاء، وأبقاك للعلم وأهله خير البقاء.

هذا، ولكن لَمَّا كانت هذه الأجوبة غير ناهضة لدفع النقود المذكورة بوجه من الوجوه، ولم يكن حالك بما يترأى من ظاهر الأمر مساعداً ومجالك واسعاً عندما تشرّفت بلقائك للبحث مشافهةً، وبما قيل من أنّ حياة العلم بنتُ البحث؛ صلّيت واستخرت الله تعالى، واستجزت من سماحتك أن أكتب جواباً عن كتابك المرسل، عسى أن يقع مورد القبول. وتبديل فتياك في هذه المسألة، يرتفع الخلاف وتنتهي المعارك والضوضاء، ويستريح الناس من الشبهة في أعمال الأيام والليالي من شهر رمضان القريب جداً، ومناسك عيد الفطر القادم. والله يعلم وضميرك يشهد بأنّه لم يكن الداعي إلى هذه الأطروحة إلا الوصول إلى متن الواقع. وإِنما التوفيق بالله؛ منه المبدأ وإليه المعاد.

فأقول مستعيناً به:

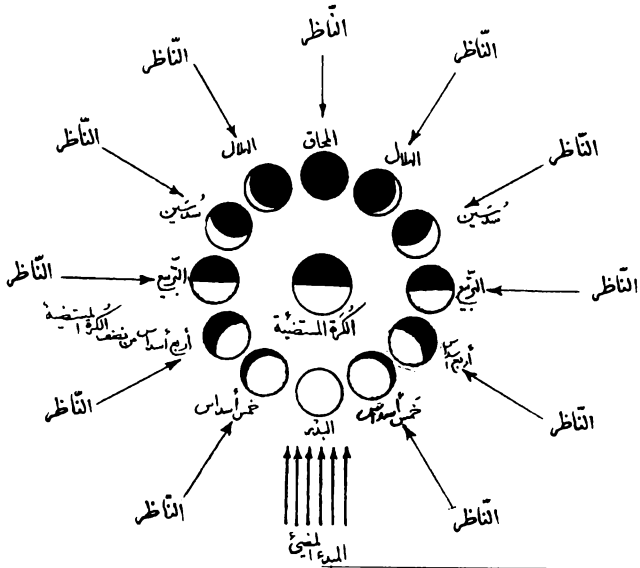
بسم الله الرحمن الرحيم. ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^١.

وقيل الخوض في البحث لابدّ من تقديم مقدّمات ثلاث:

الأولى: إذا واجه ناظر إلى الكرة المستضيء نصفها بإشراق مبدأ مضيء، يرى تمام

النصف المستضيء في ما إذا وصل شعاع عمود من مركز الدائرة المستضيئة إلى عينه؛ وأما إذا لم يصل هذا الشعاع العمود إلى عينه، فلا يرى تمام النصف بل بحسب تفاوت اختلاف درجات مركز الدائرة المستضيئة مع النقاط التي تصل أشعتها العمودة إلى عينه، يتفاوت مقدار رؤية الكرة. فقد يرى ثلثي النصف المستضيء، وقد يرى نصفه وقد يرى ثلثه وربعه إلى أن يراه بشكل الهلال.

نصّ على ذلك علماء علم المناظر والمرایا من المتقدمين والمتأخرين . وحسبوا مقدار المرئي من النصف المُستضيء بحسب جميع تقادير زواياه المفروضة من وصول الأشعة إلى عين الناظر، وأثبتوها في مسطوراتهم^١.



١. ومن أحسن الكتب المطبوعة من المتقدمين في علم المناظر، كتاب تنقيح المناظر لذوي الأبصار والبصائر، وهو مجلّدان ضخمان، تّفحه كمال الدين أبو الحسن الفارسيّ من كتاب ابن الهيثم وطبع في حيدرآباد (سنة ١٣٤٧ و ٤٨ هـ). وهذا الكتاب من أصول علم المناظر والمرایا عند علماء الغرب؛ وقد استنتجوا منه كثيراً من أبحاثهم وبنوا عليه كثيراً من مخترعاتهم - منه (عفي عنه).

المقدّمة الثانية : القمر إذا خرج عن تحت الشعاع لا يمكن رؤيته إلا بعد غروب الشمس؛ نصّ على ذلك جميع علماء الفلك.

وذلك، لأنّ الأشعة القاهرة الشمسيّة تمنعنا من الإبصار والرؤية.

فإذا كلّما رئي الهلال في يوم بعد المحاق فهو دليل على خروج القمر عن تحت الشعاع في الليلة الغابرة؛ سواء كانت الرؤية قبل الزوال أو بعده.

المقدّمة الثالثة : إنّ الأرض تدور في الفضاء حول نفسها بحركتها الوضعيّة دوراً كاملاً في كلّ يوم وليلة ما يقرب أربعاً وعشرين ساعةً.

وبهذه الحركة يتحقّق الليل والنهار، وتتعيّن مقاديرهما، وينطبق ترسيم امتداد الزمان على جميع النقاط المفروضة من الأرض.

وبهذا يتحقّق أمور:

أولاً: يتحقّق الزوال والطلوع والغروب في كلّ نقطة.

وثانياً: يكون الغروب في كلّ آن من الآتات، في نقطة ما، ويكون الطلوع في نقطة ما، ويكون الزوال في نقطة ما.

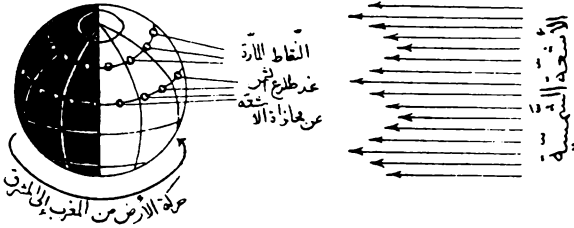
وذلك لأنّ الشمس بسبب حركة الأرض تختفي في كلّ آن تحت أفق من الآفاق. ففي كلّ لحظة، يكون الغروب في ناحية؛ ويكون بعد الغروب بدقيقة في الناحية الشرقيّة المجاورة للأولى بفاصل دقيقة. ويكون بعد الغروب بدقيقتين في الناحية الشرقيّة المجاورة للأولى بفاصل دقيقتين. وهكذا إلى ساعة بعد الغروب في الناحية المجاورة بفاصل ساعة. ويكون وقت العشاء في كلّ آن في ناحية؛ ويكون وقت طلوع الفجر في ناحية؛ وهكذا وقت طلوع الشمس والزوال والعصر.

فلا تمرّ لحظة من الأرض إلاّ ويتحقّق فيها جميع الساعات الليليّة والنهارية بجميع ما فيها من الآتات واللحظات.

وبهذا الترسيم الواقعي في كلّ آن من الآتات تتحقّق لطيفة، وهي تحقّق صلاة الفجر في كلّ آن في ناحية ما وصلاة الظهر في ناحية وصلاة العصر في ناحية، وهكذا.

ففي كلّ آن تتحقّق الصلوات الخمس ورواتها في الأرض، يصلّي سكّانها جميعاً بالعموم الشموليّ في كلّ آن من الآتات جميع الصلوات.

فلا يمرّ آن ولحظة من الأرض إلاّ وتحقّق الصلاة أيّ صلاة في ناحية .
 مثلاً في آن وقت غروب طهران يصلّي ساكنوها صلاة المغرب. وفي هذا الآن يصلّي من
 كان في البلاد الشريّة من طهران على قدر ساعة ونصف ساعة صلاة العشاء. ويصلّي من كان
 بعيداً عنه بفاصل عشر ساعات مثلاً صلاة الصبح.
 فالأرض في جميع اللحظات والآتات مشغولة بجميع أنحاء صلوات ساكنيها وبجميع
 أنحاء أذكاهم وتسيبحاتهم الليلية والنهارية. «يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ»^١.



وثالثاً: بمجرد خروج القمر عن تحت الشعاع يرى في ناحية من النواحي.
 وذلك، لأننا ذكرنا أنّ في كلّ آن، يكون وقت الغروب في ناحية؛ فإذا خرج القمر عن
 تحت الشعاع في أيّ آن من الآتات، يكون وقت الغروب في ناحية ويراه أهل هذه الناحية.
 فما ربّما يقال مثلاً: رئي الهلال بعد الخروج بثلاث ساعات، إنّما هو في ناحية تكون
 فاصلة غروبها من الناحية المحاذة لخروج القمر ثلاث ساعات؛ لا أنّه لا بدّ وأن رئي بعد
 ثلاث ساعات في جميع النقاط.
 ورابعاً: لا يمكن تحقّق رؤية الهلال في ليلة واحدة لجميع بقاع الأرض.
 وذلك، لأنّ القمر إذا خرج عن تحت الشعاع رئي في الآفاق المشتركة؛ وهي الآفاق التي
 تشترك في رؤيته حين اشتهر فوق الأفق، ولم يغرب بعد. وأمّا الآفاق البعيدة فلا يكادون
 يرونه، لاختفائه بعد نصف ساعة تحت الأفق؛ بل يرونه في الليلة القادمة.

١. الأنبياء (٢١): ٢٠.

ولا يمكن أزيد من ليلتين. وذلك لأن الأرض تتحرك حول نفسها دوراً كاملاً في أربع وعشرين ساعة، فبخروج القمر عن تحت الشعاع يراه أهل الأرض جميعاً في طول أربع وعشرين ساعة؛ وهذا يطول في ليلتين لا أكثر.

فما ربما يقال من أنه يمكن أن يكون أول الشهر المتحقق برؤية الهلال في جميع النواحي في ليلة واحدة، كلام خال عن السداد.

كما أن ما قيل من تحقق الشهر بتحقق ليلتين على أقل تقدير، لم يفهم له معنى محصل. وبعد هذه المقدمات نقول:

إن إهلال الهلال كبزوغ الشمس ظاهرة أفقية لسكان الأرض بلا فرق بينهما أصلاً. وما أفدت من الفرق بينهما بأن بداية النهار غير بداية الشهر، إذ الطلوع ظاهرة أفقية تتجدد للأفاق الواجهة للشمس، بخلاف إهلال الهلال فإنه حادث سماوي يحدث من ابتعاد القمر عن تحت الشعاع، حتى ولو قدر أن لم تكن الأرض بأفاقها وكان الناظرون في الفضاء كما هم على الأرض يحجبهم كوكب عن الشمس فيبدو عليهم الليل يرون الهلال؛ ثم ما أفدت من الفرق بين بداية الشهر وبداية الحساب، بأن الأول يتحقق بخروج القمر عن تحت الشعاع وبأن الثاني يتحقق من أول ليلة الرؤية مهما تحقق الخروج؛ فيرد عليه:

أولاً: أن ما أفدت من الاختلاف بين مبدأ تحقق الشهر وبين مبدأ الحساب، هو خلاف ظاهر تحرير الكلام في رسالة المنهاج.

وسنبين أن النقود الواردة في موسوعتنا كما أنها واردة على نفس تحقق الخروج، واردة على مبدأ تحقق الحساب، بلا فرق بينهما^١.

وثانياً: أن إهلال الهلال له معنى، وصيرورة القمر هلالاً لها معنى آخر. وذلك لأن الإهلال بمعنى الظهور والاشتهار. فالقمر بمجرد خروجه عن تحت الشعاع يصير هلالاً بالنسبة إلى الامتدادات الأرضية؛ وأما الإهلال فلا يكون إلا بعد الرؤية، فيختلف بالنسبة إلى بقاع الأرض؛ فيقال: أهل الهلال لأفق من الأرض كإسبانيا ولم يهَلْ لأفق آخر كطهران.

١. يعني كما أنها واردة على تقدير بداية الشهر بنفس تحقق الخروج، واردة على تقديرها من أول الغروب ولو لم ير الهلال في تلك الناحية؛ بلا فرق بينهما - م.

وما ورد في الروايات مّا هو دخيل في تحقّق الشهر هو الإهلال؛ كما أنّ ما هو دخيل في تحقّقه حسب ما هو المتعارف بين الملل والأقوام كذلك، لا نفس الخروج عن تحت الشعاع؛ فأين هذا من ذلك؟

وثالثاً: أنّ نفس تحقّق الهلال بابتعاد القمر عن تحت الشعاع عدّة درجات، إنّما هي بالنسبة إلى خصوص الأرض وسكّانها وكلّ ما امتدّ من الأرض بخطّ مستقيم في الفضاء إلى نفس القمر.

وأما في سائر نقاط الفضاء [نقاط الفاصلة بين القمر والشمس] بحيث يكون فيها ناظرون يحجبهم كوكب عن الشمس فليس كذلك. لأنّهم لا يرون القمر هلالاً أبداً بل يرونه بشكل البدر أو ما هو قريب منه دائماً؛ وذلك لأنّ الكرات التي كان محلّها أقرب إلى الشمس من القمر إليها، يرون نصف الكرة القمرية المستضيء بنور الشمس تحقيماً؛ وهو الشكل البدري. وعلى فرض كوكب متساوي البعد مع القمر بالنسبة إلى الشمس، يرون القمر عندئذٍ بشكل التربيع لا الهلال.

فالترسيم الذهنيّ من حدوث الهلال إنّما هو بالنسبة إلى خصوص الأرض وساكنيها وكلّ ناظر في الفضاء في امتداد الأرض إلى نفس القمر.

ففي هذا الامتداد إذا فرض كوكب تخيّلّي أو حاجب آخر كالسفينة الفضائية والقمر الصناعي يحجب الناظر عن الشمس، يرى القمر بشكل الهلال.

فالتصوير الذهنيّ من الهلال إنّما هو في خصوص الامتداد الأرضيّ بالنسبة إلى الأشعة المتّصلة إلى عيون الناظرين من الدائرة المستضيئة من القمر الواجهة لضوء الشمس؛ لا حادث سماويّ على كلّ تقدير.

ورابعاً: أنّ التفريق بين بداية الشهر بخروج القمر عن تحت الشعاع وبين بداية الحساب من أوّل ليلة الرؤية، تحكّم واضح. لأنّنا نرى في جميع المواقع والمواضع، الاتّحاد بين مبدأ التحقّق ومبدأ الحساب؛ كما هو الظاهر المعمول به في الأحكام المترتبة على موضوعاتها الشرعية، والسنة الدارجة بين الأقوام في مبادي قوانينهم وأحكامهم المترتبة على موضوعاتها العرفيّة.

فبداية حساب الشهور القمرية التي لا بدّ وأن تكون من أوّل الليل (ليلة الرؤية) مهما تحقّق

الخروج، بالآيات والروايات التي لامناص إلا عن الأخذ بها؛ دليل كافٍ شافٍ على تحقّق نفس الشهر بالرؤية أيضاً، قضيةً للاتحاد.

فإذاً الالتزام بتحقّق نفس الشهر بالخروج عن تحت الشعاع، مجرد تصوير ذهنيّ؛ خال عن الدليل، بعيد عن مساق الأحكام الواردة، غير مماسٍ بها بأيّ وجهٍ فرض. وخامساً؛ ما الفائدة المتصورة المثمرة الدخيلة في تأسيس الدليل لدخول الشهر بالخروج عن الشعاع؟ وما فائدة هذا التفريق؟

لأنّ بداية حساب الأيام ومدار نصّ الفروض والأحكام، إنّما يترتبان على نفس الرؤية بتحقّق دخول الليل، كما عليه المشهور والمسلّم عندك.

فتعيين تحقّق نفس الشهر بالخروج عن الشعاع والإصرار بذلك، هل هو إلاّ كضمّ الحجر في جنب الإنسان؟

وسادساً؛ فرض تغاير مبديي التحقّق والحساب إنّما يصحّ في ما إذا كان مبدأ الحساب متأخراً دائماً أو غالباً؛ وأمّا إذا كان مبدأ الحساب متقدّماً في كلّ حين وزمان فهو من أخيلة وهمية، لا واقعية خارجية.

وما نحن فيه من هذا النوع. لأنّا ذكرنا أنّ القمر بمجرد خروجه يُرى في ناحية، فهذه الليلة تحسب من الشهر القادم [على ما تقول] لنصف الكرة الأرضية الشرقيّة بالنسبة إلى هذه الناحية البعيدة عنها من دقيقة إلى اثنتي عشرة ساعة؛ مع أنّ الشهر الواقعيّ لم يدخل بعد، لأنّ القمر لم يخرج في هذه المدة عن تحت الشعاع، بل يدخل بعد دقيقة إلى اثنتي عشرة ساعةً. وسابعاً؛ كلّما خرج القمر عن تحت الشعاع، رُئي في ناحية ما لامحالة؛ وذلك لما ذكرنا في المقدّمة الثالثة من أنّ الأرض بحركتها الوضعية تتجدّد لها آفاق، ففي كلّ آن تغرب الشمس وتختفي تحت أفق من الآفاق.

ففي آن خروج القمر عن تحت الشعاع تختفي الشمس تحت أفق ويُرى الهلال في هذا الأفق؛ فإذا لانجد زماناً في آن من الآتات يفترق زمان الخروج عن تحت الشعاع من زمان الرؤية، في مجموع الأرض في أفق ما؛ كما نجد دائماً في مجموعها مكاناً يمكن فيها الرؤية بمجرد الخروج.

فالتفريق الزمانيّ بين الخروج والرؤية وتصوير الفصل بينهما، مجرد توهم باطل؛ كما أنّ

تخيّل إمكان عدم وجود ناحية أرضيّة يمكن فيها الرؤية بمجرد الخروج كذلك. فعلى هذا لا يجدي الفرار عن قبول النقود الواردة في موسوعتنا على مذهبك، بالفرق بين المبدأين زماناً (مبدأ تحقّق الشهر ومبدأ الحساب).

فجميع النقود باقية بحالها وقائمة على ساقها طابق النعل بالنعل والقذّة بالقذّة. والنقود إنّما وقعت موقعها إذا التزم بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق وكفاية رؤية ما ولو من بعيد. مثلاً إذا فرضنا خروج القمر عن تحت الشعاع في أقصى البلاد الغربيّة كإسبانيا فيرى لامحالة في هذا البلد أوّل وقت خروجه وهو أوّل زمان مغيب الشمس، المعرّب عنه بأوّل الليل. فإذا لا بدّ وأن يحسب جميع الليلة البالغة اثنتي عشرة ساعة أو أكثر، من إسبانيا إلى بكين وطوكيو من أقصى البلاد الشرقيّة. من الشهر القادم من أوّل الليل؛ مع أنّه في أوّل الليل في بكين وطوكيو لم يخرج القمر عن تحت الشعاع، بل بقي إلى زمان خروجه ما يقارب عشر ساعات، ويطوي القمر في المدار في هذه المدّة خمس درجات.

فلا بدّ وأن يلتزم بأحكام الشهر الجديد في نصف القطر المحيط، مع أنّه لم يدخل. وأمّا النقود الواردة في الرسالة على فرض تعميم الحكم لجميع الآفاق، فوق الأرض وتحتها؛ إنّما هي على تقدير دخول الشهر بمجرد الخروج عن تحت الشعاع ولو لم يدخل الليل، كما هو ظاهر تحرير الكلام في المنهاج^١؛ وأمّا على فرض دخوله بعد الرؤية في أوّل الليل، فيختلف حكم النصف فوقانيّ غير الواجه لضوء الشمس والنصف التحتانيّ الواجه

١. حيث ورد فيه: «الظاهر كفاية الرؤية في بلدٍ ما في الثبوت لغيره من البلاد مطلقاً» وجاء: «وهذا القول - أي كفاية الرؤية في بلدٍ ما لثبوت الهلال في بلد آخر ولو مع اختلاف أفقهما - هو الأظهر». وورد أيضاً: «أنّ رؤية الهلال في بلدٍ ما أمانة قطعيّة على خروج القمر عن الوضع المذكور الذي يتّخذ من الشمس في نهاية دورته، وبداية لشهر قمريّ جديد لأهل الأرض جميعاً». وجاء أيضاً: «أنّ الشهر القمريّ لا يختلف باختلاف الأمصار في آفاقها، فيكون واحداً بالإضافة إلى جميع أهل البقاع والأمصار؛ ... أنّ الحكم المترتب على ثبوت الهلال - أي خروج القمر عن المحاق - حكم لتسام أهل الأرض، لا بلقمة خاصّة. وغير ذلك، ولعلّ مجموعها يتجاوز عن عشرة مواضع التي بعضها كالصريح في ذلك.

ولعلّه لقوة ظهور هذه الجملات في التعميم، نرى في الطبقات الأخيرة من المنهاج أنّ لفظة «مطلقاً» في الجملة الأولى قد بدّلت بقوله «المشتركة معه في الليل وإن كان أوّل الليل في أحدهما آخره في الآخر». وأنّ بعد قوله «في بلد آخر» في الجملة الثانية قد أضيفت: «مع اشتراكهما في كون ليلة واحدة ليلة لهما معاً وإن كان أوّل ليلة لأحدهما وآخر ليلة للآخر». - م.

لضوئها، ويصير أول الشهر في التحتانيّ بدخول الليل المعقّب بالنهار؛ ويصير حكماهما مختلفين.

ولكنّ النقص باقٍ على حاله؛ لاعتراك باختلاف حكم الرؤية الدخيلة في دخول الشهر في النصف الفوقانيّ، مع الالتزام بوحدة خروج القمر عن تحت الشعاع بما أنّه حادثة سماوية.

فإذًا تقول: أيّ مانع من الالتزام باختلاف الحكم بدخول الشهر في الآفاق غير المشتركة، باختلاف الرؤية فيها؟

والفرار عن هذا النقض، بأنّ ليلة الرؤية ليلة واحدة بأربع وعشرين ساعة يتبعها نهار واحد بأربع وعشرين ساعة، يعدّان أول الشهر؛ فمجرد تصوير ذهنيّ وترسيم فكريّ لجميع النقاط التي واجهت الشمس عند الغروب، والمارة عنها في الدورة الكاملة للحركة الأرضية في مدّة أربع وعشرين ساعة.

ولكنّ هذه الظلمة الممتدّة بهذا المقدار، إنّما هي زمان غشيان الليل لكلّ نقطة نقطة من نقاط الأرض؛ وهي غير ماهو المعروف بالليل في العرف واللغة، والموضوع في الأحكام المترتبة عليه في الشرع. لأنّ الليل عبارة عن مجموع الظلمة في كلّ ناحية، يبدأ بغروب الشمس وينتهي بطلوعها في هذه الناحية.

وكذلك النقاط التي تمرّ على جهة الشمس عند طلوعها حتّى تتمّ في الدورة الكاملة أربعاً وعشرين ساعة إنّما هذا النهار لكلّ نقطة نقطة منها؛ لكنّ هذا غير ما هو النهار عند العرف واللغة الذي هو عبارة عن قرص كامل نورانيّ لكلّ ناحية من النواحي، يبدأ بطلوع الشمس وينتهي بغروبها.

فإذًا لمّا لانجد محيداً عن الالتزام باختلاف الحكم بدخول الشهر في النصف الفوقانيّ والنصف التحتانيّ، ولا مناصاً من أخذ الليل والنهار بما هما متعارفان عند العرف واللغة؛ بهذه الموازاة نحكم باختلاف دخول الشهر في الآفاق غير المشتركة حرفاً بحرف.

هذا مضافاً إلى أنّ بناء الحجّة على هذا المنهج، يجعل ليلة الرؤية أربعاً وعشرين ساعة، ويتتابع الليالي والأيام يتمّ ثلاثين أو تسعة وعشرين فيكمل شهر واحد، وتتبعه شهور كذلك حتّى يتمّ اثنا عشر شهراً، ويجعل بناء المشهور أربعةً وعشرين شهراً على أقلّ تقدير؛ ينزل

الاستدلال عن درجة البرهان المؤلفه مقدماته من الأوليات والمشاهدات والفطريات والتجربيات والمتواترات والحدسيات، ويسقطه إلى حدّ الشعر.

مع أننا لم نفهم معنىً محصلاً لقولك: «على أقلّ تقدير». فهل يمكن اختلاف الشهر بأزيد من ليلتين حتى يكون أقلّ تقديره يرسم لنا أربعة وعشرين شهراً؟ هذا كلّ جواب عما أوردته على نقودنا على دليلك الأول، وهو تحقّق الشهر بنفس خروج القمر عن تحت الشعاع.

وأما ما أدت من تضعيف حكومة البيّنة على أخبار الرؤية، على تقدير كون الرؤية جزءاً للموضوع على وجه الصفتية، بأن الرؤية كاشفة محضة جعلها الشارع طريقاً إلى تحقّق الشهر لأتميتها وأسهلّيتها وأعميتها، وليس لها دخل في تحقّق الشهر؛ وبذلك حاولت منع انصراف الإطلاقات الواردة بوجوب قضاء الصوم إلى البلاد القريبة؛ بإسقاط مدخلية الرؤية، وما ذكرت من أدلة وشواهد على كاشفية الرؤية المحضة وطريقيتها الصرفة؛ فيرد عليه وجوه من الإيراد. توضيح ذلك:

أنّ المراد من الجزئية، مدخلية الرؤية في تحقّق الشهر، المستفادة من النصوص المعتبرة الكثيرة المستفيضة لعلها تبلغ حدّ التواتر. وتدلنا على ذلك أمور:

الأوّل: ظهور الأخبار الواردة في ذلك، حيث إنّه أناطت الصيام بشهر رمضان لا غير، ثم أناطته برؤية هلاله لا غير.

فعلى ضوء الشكل الثالث من القياس، ينتج أنّ شهر رمضان يتحقّق برؤية هلاله؛ وهكذا في سائر الشهور.

الثاني: لو كان تحقّق الشهر بنفس خروج القمر عن تحت الشعاع أو كونه فوق الأفق بلا مدخلية للرؤية، لكانت الأحكام الواردة على دخول الشهر أيضاً تابعة لخروجه عن تحت الشعاع أو كونه فوق الأفق بلا مدخلية للرؤية.

فكانت الرؤية حينئذٍ دخيلةً في تنجيز الحكم، لا في جعله وتحقّقه. فإذا تكون الرؤية كاشفةً محضةً وطريقاً صرفاً، لا بدّ وأن تخلّفها سائر الطرق اليقينية وتقوم مقامها - مثل الحسابات الرصدية القطعية وما شابهها - بلا إشكال.

والالتزام بعدم مدخلیة الرؤیه. ثمّ الالتزام بعدم نهوض بعض الطرق البیقینیة (مثل بعض هذه الحسابات الصادرة من أصحاب الرأي) هو الالتزام بتحقیق المتناقضین كما لا یخفی.

لأنّ مفاد عدم دخالة الرؤیه في موضوع الحكم، هو تامة موضوعه في حاقّ الواقع مع قطع النظر عن الرؤیه؛ فالحکم يكون فعلياً تاماً بلا ترقّب شيء آخر. وتصیر الرؤیه من شرائط تنجیزه وتعذیره، كسائر الطرق الوجدانیة والعقلانیة بلا اختلاف بينهما. فلا بدّ وأن يلتزم بالحکم بدخول الشهر إذا نصب الطريق القطعی، من غیر رؤیه ما ولو من بعید.

فعدنذّ إمّا يلتزم بهذا ويحكم بدخول الشهر بلا رؤیه في جميع العالم أصلاً؛ فواضح أنّ هذا مساوق لطرح الروایات المستفیضة ورفضها، لا يكاد یسلّمه من له أدنى ذوق فقهيّ فكيف يمكن الالتزام به مع إناطة الروایات بخصوص الرؤیه بلسان النفي والإثبات!

مثل قول الصادق عليه السلام المرويّ في كلّ واحد من الكتب الأربعة، و في المقنعة للمفيد والهداية للصدوق: «إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّؤْيُ. وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّؤْيُ»^۱.

وما رواه في التهذيب عن الحسين بن سعيد، عن القاسم، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ هَلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ، يُعَمُّ عَلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ؛ فَقَالَ: لَا تَصُمْ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ»^۲ - الحديث.

وبسند آخر في التهذيب أيضاً عن الحسين، عن فضالة، عن أبان، عن إسحق بن عمّار عنه عليه السلام مثله^۳.

وما في التهذيب بإسناده عن أبي عليّ بن راشد، عن أبي الحسن العسكري عليه السلام في حديث قال: «لَا تَصُمْ إِلَّا لِلرُّؤْيَةِ»^۴.

وما في المقنعة بإسناده عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

۱. المقنعة، ص ۲۹۷؛ الهداية، ص ۱۸۳.

۲. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۵۷ و ۱۵۸، ح ۴۳۹؛ وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۵۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۹.

۳. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۷۸، ح ۹۳.

۴. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۶۷، ح ۴۷۵؛ وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۵۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۲۵.

«لَا تَصُمُ إِلَّا لِلرُّؤْيَىٰ أَوْ يَشْهَدَ شَاهِدًا عَدْلًا»^١.

وإما لا يلتزم به، بل يحكم بأن الرؤية وهي الكاشفة الخاصة جعلت منجزة لدخول الشهر؛ وهذا عين التهافت والتناقض.

لأن معنى فعلية الحكم هو تماميته في عالم الجعل، بلا جهة انتظار وترقب أمر آخر؛ وحينئذ لا بد وأن يحكم بتنجزه بمجرد نصب أي طريق قطعي، لا خصوص رؤية ما ولو من بعيد.

فالالتزام بلزوم رؤية ما ولو من بعيد لتنجز الحكم، هو الالتزام بدخالة الرؤية في موضوع الحكم على وجه الجزئية من حيث لا يشعر.

هذا، مع أنه ورد عنوان «الرأي» في الروايات عدلاً للتظني؛ كما في صحيحة محمد بن مسلم المروية في الكتب الأربعة والمروية أيضاً في المقنعة عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا؛ وَلَيْسَ بِالرَّأْيِ وَلَا بِالتَّظْنِي، وَلَكِنْ بِالرُّؤْيَى»^٢ - الحديث.

والمراد بالرأي هو ما بنى عليه أصحاب الفلك والمنجمون، وإن وصلت نتيجة حسابهم إلى درجة القطع واليقين.

كما تنتشر في زماننا هذا في كل أربع سنين مجلة للسّياحين الماشين في الليالي تحت ضوء القمر، بلسان الأجنبيّين. وفي هذه المجلة عيّن وقت طلوع القمر ووقت غروبه لكل بلد بلد في العالم على حدة في كل يوم من أيام السنين الأربع، في غاية الدقة وأقصى مراتب الاطمئنان. وكانت دقة الحساب الرصدي في هذه المجلة على جزء واحد من عشرة آلاف جزء من الثانية.

وبعد هذه الروايات المتكاثرة المتظافرة بإناطة الصيام وسائر أحكام الشهور برؤية الهلال لا غير، هل يمكن لمُفتٍ أن يفتي لمقلّديه بجواز أخذ هذه المجلة والعمل على طبقتها في دخول الأشهر، ويرفض ويرفضون الرؤية باتّين؟ كلا.

١. المقنعة، ص ٢٩٧؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٦.

٢. المقنعة، ص ٢٩٦؛ «عن أبي عبدالله عليه السلام»؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان،

الباب ١١، ح ١١.

و ليس هذا إلا من أجل أن الشارع نفى طريقيّة الرأي على أيّ نحو كان. و حصّرها في خصوص الرؤية؛ وهذا عين معنى الجزئية.

الثالث: إنّ أصحابنا (رضوان الله عليهم) رفضوا الروايات الدالة على أماريّة غيبوبة الهلال بعد الشفق وتطوّقه ورؤية ظلّ الرأس فيه وخفائه من المشرق غدوةً، على دخول الشهر في الليلة الماضية؛ وحملوها على التقيّة، حيث إنّ العامّة جعلوها أمارات على دخوله.

وليس إلا من استنباطهم بناءً الشريعة على طريقيّة خصوص الرؤية ليس غير؛ وإلا فربّما يكون بعض هذه الطرق خصوصاً إذا يحسب بالرصد ويعيّن مقدار زمان مكث القمر فوق الأفق دليلاً قطعياً لخروج القمر عن تحت الشعاع أو كونه فوق الأفق في الليلة الماضية. وكذلك إنّنا نعلم أنّ أقلّ درجة مكث القمر تحت الشعاع قبل المقارنة وبعدها أربع وعشرون درجةً^١ ويطول زمان مكثه ثمانين وأربعين ساعةً، فلو رئي الهلال في اليوم الثامن والعشرين لكان الشهر ثلاثينياً بلا ترديد. مع أنّه لا يمكن الاعتماد بهذه الأمانة والحكم بعدم دخول الشهر ليلة الثلاثين، بل لا بدّ من الاستهلال؛ وبعدم الرؤية يحكم بعدم دخول الشهر القادم.

وأيضاً إنّنا نعلم دخوله ليلة الثلاثين، برؤية الهلال في الليلة القادمة مرتفعاً عن الأفق بمقدار أزيد من غاية الارتفاع الممكن في الليلة الأولى من الشهر، بجعل الرصد وتعيين درجة زاوية ارتفاع القمر عن الأفق. وهذا دليل قطعيّ لوجود الهلال في الليلة الماضية؛ ولكن لا يُعبأ به، لعدم الرؤية.

وغير هذه من الفروع التي لا يمكن أن يفتي الفقيه طبقها بدون تحقّق الرؤية. وهذا دليل على دخالة الرؤية في أصل الحكم، لا كونها منجزّةً وواسطةً في الإثبات. وممّا يشهد على ما ذكرنا صحيحة حمّاد عن أبي عبد الله عليه السلام، على ما رواه في الكافي والتهذيب والاستبصار: قَالَ: «إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ قَبْلَ الرَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ، وَإِذَا رَأَوْهُ بَعْدَ

١. يجب أن يفرّق بين قسبي خروج القمر عن الشعاع: أحدهما: الأحكامي والآخر: الهلالي. وما حدّدنا في هذه الموسوعة والتي قبلها باتنتي عشرة درجةً من المقارنة أو بأربع وعشرين درجةً من أوّل دخوله في الشعاع إلى آخر خروجه عنه إنّما هو في الأحكامي، وأمّا الهلاليّ فهو أقلّ من الأحكامي كثيراً - منه (عفي عنه).

الرَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ»^١.

وذلك لما ذكرنا في المقدّمة، من استحالة رؤية الهلال بعد خروجه عن تحت الشعاع قبل غروب الشمس، فرؤية الهلال قبل الزوال أو بعده دليل على خروجه في الليلة الماضية.

فلو كانت الرؤية مجرد طريق منجز، لما تفاوت الحال قبل الزوال أو بعده. لكن لما كان لها دخل لتحققه عند الشارع، فكيفية دخولها أيضاً بيده؛ فله أن يجعلها قبل الزوال دليلاً على الليلة الماضية على الأصل^٢، وبعد الزوال على الليلة القادمة بالتعبد.

إن قلت: إن الشارع جعل الرؤية كاشفة لكونها أسهل وأتم وأعم، بخلاف سائر الطرق اليقينية، حيث إنها لما لم تكن بهذه المثابة يمكن أن يقع فيها الخلاف والتشاجر والتخاصم، فحينئذ لا بدّ لرفعها من الرجوع إلى أهل الخبرة في هذا الفن؛ ولا يساعده منهاج الشريعة السمحة السهلة.

قلت: هذا صحيح ولكنه عدول عن الكاشفة المحضة إلى الكاشفة الخاصة التي هي تساوق معنى الجزئية.

وأما ما أفدت أدلّة وشواهد على طريقيّة الرؤية إلى ما هو تمام الموضوع، وهو خروج القمر عن تحت الشعاع؛ فغير تام.

أما الآية وهي قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ... شَهْرُ رَمَضَانَ»^٣؛ فلم أفهم موضع الاستشهاد بها؛ لأنّ غاية ما يستفاد منها أنّ الصيام واجب في شهر رمضان، وأما شهر رمضان ما هو؛ فهو متحقّق بخروج القمر عن تحت الشعاع، أم متحقّق برؤيته بعد الخروج، فلا.

فلا استدلال بها لإنبات طريقيّة الرؤية مصادرة بيّنة.

مضافاً إلى أنّ الشهر في اللغة، هو ما بين الهلالين المرتبّين المشتهرين بما أنّهما مرتبّان؛ فإذا الاستدلال بالآية لمكان ورود لفظ الشهر فيها، على خلاف المطلوب أدلّ.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٦.

٢. أي الأصل الهبوي المتقدّم آنفاً، الذي ذكر في المقدّمة الثانية من هذه الموسوعة - م.

٣. البقرة (٢): ١٨٣ - ١٨٥.

ففي المصباح المنير:

الشهر، قيل: معرّب وقيل: عربيّ مأخوذ من الشهرة وهي الانتشار. وقيل: الشهر الهلال، سميّ به لشهرته ووضوحه؛ ثمّ سميّت الأيام به. وجمعه شهور وأشهر.^١
وفي نهاية ابن الأثير: «الشهر الهلال، سميّ به لشهرته وظهوره»^٢.
وفي لسان العرب:

والشهر القمر؛ سميّ بذلك لشهرته وظهوره؛ وقيل: إذا ظهر وقارب الكمال - إلى أن قال: [وذكر] ابن سيدة: والشهر العدد المعروف من الأيام؛ سميّ بذلك لأنّه يُشهر بالقمر، وفيه علامة ابتدائه وانتهائه. وقال الزجاج: سميّ الشهر شهراً لشهرته وبيانه. وقال أبو العباس: إنّما سميّ شهراً لشهرته؛ وذلك أنّ الناس يشهرون دخوله وخروجه.^٣
وفي تاج العروس بعد ما نقل عن ابن الأثير ما نقلناه عنه، قال:

والشهر: القمر، سميّ به لشهرته وظهوره؛ أو هو إذا ظهر ووضح وقارب الكمال. وقال ابن سيدة: الشهر العدد المعروف من الأيام؛ سميّ بذلك لأنّه يُشهر بالقمر وفيه علامة ابتدائه وانتهائه. وقال الزجاج: سميّ الشهر شهراً، لشهرته وبيانه. وقال أبو العباس: إنّما سميّ شهراً لشهرته؛ وذلك أنّ الناس يشهرون دخوله وخروجه. (ج: أشهر وشهور). وقال الليث: الشهر والأشهر عدّد والشهور جماعة. وقيل: سميّ شهراً باسم الهلال إذا أهل - إلى آخر ما ذكره.^٤

و في مجمع البحرين: «والشهر في الشرع عبارة عمّا بين هلالين. قال الشيخ أبو عليّ: وإنّما سميّ شهراً لاشتهاره بالهلال» انتهى.^٥

هذا، فالأولى أن يستدلّ بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَ الْحَجِّ﴾؛ لتحقّق الشهر برؤية الهلال فوق الأفق وعدم كفاية خروجه عن تحت الشعاع؛ لأنّ الهلال إنّما سميّ هلالاً لارتفاع الأصوات برويته فالرؤية دخيلة في معنى الهلال.

١. المصباح المنير، ص ٣٢٥، «ش هر».

٢. النهاية، ج ٢، ص ٥١٥، «ش هر».

٣. لسان العرب، ج ٤، ص ٤٣٢، «ش هر».

٤. تاج العروس، ج ١٢، ص ٢٦٣، «ش هر».

٥. مجمع البحرين، ج ٣، ص ٣٥٧، «ش هر».

قال الشيخ الطوسي في التهذيب ردّاً على أصحاب العدد:

والذي يدلّ على ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوْتَيْتٌ لِلنَّاسِ وَ
الْحَيِّجُ؛ فبيّن الله تعالى أنّه جعل هذه الأهلّة معتبرةً في تعرّف أوقات الحجّ وغيره ممّا
يعتبر فيه الوقت، ولو كان الأمر على ما يذهب إليه أصحاب العدد لما كانت الأهلّة
مراعاةً في تعرّف هذه الأوقات إذ كانوا يرجعون إلى العدد دون غيره؛ وهذا خلاف
التنزيل.

و الهلال إنّما سمي هلالاً لارتفاع الأصوات عند مشاهدتها بالذكر لها والإشارة إليها
بالتكبير أيضاً والتهلّيل عند رؤيتها. ومنه قيل: استهلّ الصبيّ، إذا ظهر صوته بالصياح
عند الولادة. وسمي الشهر شهراً لاشتهاره بالهلال.

فمن زعم أنّ العدد للأيّام والحساب للشهور والسنين، يعني في علامات الشهور عن
الأهلّة؛ أبطل معنى سمات الأهلّة والشهور الموضوعّة في لسان العرب على ما ذكرناه.
ويدلّ على ذلك أيضاً ما هو معلوم كالاضطراب غير مشكوك فيه في شريعة الإسلام من
فزع المسلمين في وقت النبي ﷺ ومن بعده إلى هذا الزمان في تعرّف الشهر إلى معاينة
الهلال ورؤيته.

وما ثبت أيضاً من سنّة النبي ﷺ أنّه كان يتولّى رؤية الهلال ويلتمس الهلال ويتصدّى
لرؤيته. وما شرّعه من قبول الشهادة عليه والحكم في من شهد بذلك في مصرٍ من
الأمصار ومن جاء بالخبر به عن خارج الأمصار، وحكم المخبر به في الصحة وسلامة
الجوّ من العوارض، وخبر من شهد برؤيته مع السواتر في بعض الأصقاع.

فلولا أنّ العمل على الأهلّة أصل في الدين معلوم لكافة المسلمين، ما كانت الحال في
ذلك على ما ذكرناه، ولكان اعتبار جميع ما ذكرناه عبثاً لافائدة فيه؛ وهذا فاسد بلا
خلاف.

فأمّا الأخبار في ذلك فهي أكثر من أن تحصى، لكنّي أذكر منها قدر ما فيه كفاية إن شاء
الله تعالى - انتهى^١.

ثمّ ذكر الروايات الدالّة على لزوم الرؤية.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٤ - ١٥٥.

وأنت بالتأمل في ما أفاده ﷺ تعرف مواضع من الدليل على لزوم الرؤیة وعدم كفاية نفس الخروج عن تحت الشعاع. فلو كانت الرؤیة كاشفةً صرفةً وطريقاً محضاً لكان جميع ما أفاده لغواً عبثاً، ولكان الخروج بدون الرؤیة موضوعاً للحكم.

فقد عرفت أن الآیة والسنة تدلان على لزوم الرؤیة، وهذا عين معنى الجزئية. وأما السنة، فهي بخلاف ما أفدت أدل. وما ادّعت من الأمر بالصوم للرؤیة لأجل لزوم إحرازه لخصوص شهر الصيام، دعوى منك. وعدم جواز الاكتفاء بالامتنال الظني أو الاحتمالي كما في صحيحتي ابن مسلم والخزاز وموتق ابن عمّار ورواية القاساني، صحيح ولكن لا تدل على أزيد من عدم جواز الاكتفاء بالظن والشك؛ ولا تنفي موضوعية الرؤیة ولا تثبت طريقيتها المحضة وكاشفيها الصرفة.

وأما قولك بـ«اعتبار البيّنة مقام الرؤیة، فلو كانت جزءاً بنحو الصفتية لما استقام قيام البيّنة مقامها»، فموجب منك. لأن استحالة قيام البيّنة مقام القطع الموضوعي بنحو الصفتية، إنما هي في ما إذا كان قيامها مقامه بنفس أدلة حجيتها واعتبارها؛ لا في ما إذا دل دليل خاص على القيام. صرح بذلك شيخنا الأنصاري ﷺ^۱، وكل من تأخر عنه حتى في زماننا هذا من مشايخنا (قدس الله أسرارهم).

وهذا هو الذي صرحت به نفسك الشريفة في مجلس البحث. فكأنّي الآن أسمع كلامك، حيث أفدت بقولك:

إن الأمارات بنفس دليل حجيتها تقوم مقام القطع الطريقي المحض، وهذا ممّا لا ريب فيه بل لا معنى لحجّية الأمارات إلا هذا.

كما لا ريب في عدم قيامها بدليل حجيتها مقام القطع الموضوعي على وجه الصفتية. وليس هذا لأجل استحالة ذلك، لأن موضوعات الأحكام بيد الحاكم، فكما يمكن أن يترتب الحكم على خصوص القطع يمكن أن يترتب على الأعم منه ومن موارد قيام الأمانة؛ بل لأجل عدم نهوض أدلة حجيتها بذلك، فإن أدلتها ناظرة إلى إثبات الواقع وترتيب آثار الواقع، وليست ناظرة إلى أنه يترتب على الأمانة ما يترتب على القطع من حيث كونه صفةً خاصةً قائمةً بنفس القاطع. انتهت الإفادة.

۱. فرائد الأصول، ج ۱، ص ۳۴.

و معلوم أنّ قيام الأمارات مقام الرؤية، إنّما هو بأدلة خاصة واردة في مقامنا هذا. مثل ما مضى آنفاً وهو ما رواه المفيد رحمته الله في المقتعة عن ابن أبي نجران عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لَا تَصُمْ إِلَّا لِلرُّؤْيَةِ، أَوْ يَشْهَدَ شَاهِدًا عَدْلًا»^١. و ما رواه الكليني بإسناده عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا أُجِيزُ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ»^٢.

و ما رواه أيضاً بإسناده عن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْهَلَالِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ»^٣. و رواه الصدوق مرسلًا نحوه^٤.

و ما رواه محمد بن الحسن الطوسي رحمته الله بإسناده عن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام: إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَأَفْطِرُوا؛ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ عَدْلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» - الرواية^٥.

و ما رواه أيضاً بإسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إِنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي يُفْضَى مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا تَفْضِهِ إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ شَاهِدَانِ عَدْلَانِ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الصَّلَاةِ مَتَى كَانَ رَأْسُ الشَّهْرِ» الحديث^٦.

و ما رواه أيضاً بإسناده عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «صُمُّ لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ، وَأَفْطَرُ لِرُؤْيَيْهِ؛ فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكُمْ شَاهِدَانِ مَرْضِيَّانِ بِأَنَّهُمَا رَأَيَاهُ فَأَفْضِهِ»^٧. و غير ذلك من الروايات الكثيرة الدالة على قيام البيّنة مقام الرؤية في خصوص المقام. و مع ذلك كيف يمكن أن يُتفوه بعدم إمكان قيام الأمارات مقام الرؤية، حتّى إذا فرض أنّ

١. المقتعة، ص ٢٩٧؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٦.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٧٦، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٤.

٤. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ح ٣٤٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٠.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٨.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٦.

الشارع صرّح ونادی بأعلى صوته بمدخلیة الرؤیة بما أنّها رؤیة، لا بما أنّها كاشفة محضة. وبذلك يظهر أنّ ما أقدت من تضعیف دعوانا انصراف الإطلاقات، من أنّ هذه عدول عن الموضوعیة إلى طریقة الرؤیة، بدعوى حكومة البیئة بوجود المرئی فی أفق المكلف وإن لم یره؛ خال عن السداد. كما أنّ بناء دعوى ارتكاز لزوم الرؤیة المستفادة من دلیل لزومها على الطریقة دون الصفیة كذلك.

لأنّ هذه التقود إنّما نهضت لكسر الدعوى إذا تمسكنا بنفس أدلة حجیة الأمانة واعتبارها؛ وأما مع الأدلة الخاصة فی المقام، فلا ریب فی قیام المدعی على ساقه. فإذا لا مناص من دعوى حكومة أخبار البیئة إلى الآفاق القریبة، بتوسعة دائرة الرؤیة التي هي عبارة عن الإبصار بالعیون المتصلة بالإبصار بالعیون المنفصلة بالجعل التشريعی دون البعیدة منها؛ للزوم رفض الرؤیة كما عرفت فی الرسالة.

وأما ما أقدت من عدّ الثلاثین إذا لم تتیسر الرؤیة والبیئة، حیث إنه یوجب العلم بخروج السابق ودخول اللاحق؛ ففیه ما مرّ من أنّ الثلاثین بعدّ فی الأخبار الكثیرة عدلاً للرؤیة، ولم یظهر فی واحد منها أنّه یكون طریقاً وكاشفاً إلى دخول الشهر الجدید.^١ وما أقدت من وجوب قضاء یوم الشكّ الذي أفطر لعدم طریق إلى ثبوته، فتبیّن بعد ذلك بالبیئة أو بالرؤیة لیلة التاسع والعشیرین من صومه، وجود الشهر فی یوم إفطاره، ففات عنه الواجب الواقعی؛ فلا یدلّ على الطریقة المحضة للرؤیة.

وذلك، لأنّ الرؤیة أو البیئة لیلة التاسع والعشیرین من صومه، كما أنّها كاشفة وطریقة إلى ثبوت الفطر، كذلك كاشفة وطریقة إلى ثبوت الهلال قبل مضيّ تسعة وعشیرین یوماً من رؤیته.^٢ لأنّ مفاد أدلة حجیة الأمانة هو تسمیم الكشف، وجعلها بمنزلة یقین الواقعی.

١. فإذا الرؤیة هي الموضوع لدخول الشهر الجدید، ونفهم من مضيّ الثلاثین أنّ الهلال قد كان موجوداً فوق الأفق ولكن لم یز لمانع خارجي - م.

٢. لا یقال: كاشفة الرؤیة الفعلیة أو البیئة لیلة التاسع والعشیرین عن ثبوت رمضان یوم الشكّ إنّما تتم بعد ضمّ مقدّمة خارجة وهي إثبات أنّ الشهر لا یمكن أن یكون أنقص من تسعة وعشیرین یوماً، وحيث كانت هذه الضمیمة قضیة

فللرؤية أو البيّنة في هذا المقام كشفان: أحدهما دخول الفطر والشهر الجديد، والآخر خروج الصيام والشهر الماضي المتحقّق مقداره بنفس هذه الرؤية أو البيّنة.

→ خارجيّة علميّة، لا يمكن الاستناد إليها بعد فرض لزوم الرؤية الفعلية الخارجيّة لتحقّق الشهور الشرعية كما ستبين. لأنّه يقال: إنّا لا نستند في إثبات هذه القضية الخارجيّة إلى مقدّمات علميّة نجومية فقط، بل نستند إلى الروايات الواردة في المقام؛ وهي كثيرة أوردها في الوسائل، ج ١٠، ص ٢٦٢ - ٢٦٧. أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ٢، ٣، ٦، ١١، ١٤، ١٦:

فمنها ما رواه عن الشيخ بإسناده عن محمّد بن مسلم عن أحدهما (يعني أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام) قال: «شَهْرُ رَمَضَانَ يُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ الشُّهُورَ مِنَ النَّفْصَانِ؛ فَإِذَا صُنَّتْ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا ثُمَّ تَمَيَّمَتِ السَّمَاءُ فَأَتَمَّتْ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ». ومنها ما رواه عنه بإسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا؛ يَلْصِقُ كَفَنِيهِ وَيَبْسُطُهُنَا. ثُمَّ قَالَ: وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا، ثُمَّ يَقْبِضُ إِصْبَعًا وَاحِدَةً فِي آخِرِ بَشَطِهِ يَتَذَوُّ وَهِيَ الْإِبْهَامُ؛ قُلْتُ: شَهْرُ رَمَضَانَ تَأْمُ أُنْبَدُ أَمْ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ؟ فَقَالَ: هُوَ شَهْرٌ مِنَ الشُّهُورِ. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ صَامَ عِنْدَكُمْ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فَأَتَوْهُ فَقَالُوا: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! قَدْ رَأَيْنَا الْهِلَالَ. فَقَالَ: أَظْفِرُوا».

ومنها ما رواه عنه عن عليّ بن مهزيار عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال: «صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِالرُّؤْيَةِ وَالظَّنِّ. وَقَدْ يَكُونُ شَهْرُ رَمَضَانَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَقَدْ يَكُونُ ثَلَاثِينَ؛ وَيُصِيبُهُ مَا يُصِيبُ الشُّهُورَ مِنَ السَّمَاءِ وَالنَّفْصَانِ».

وعنه عن عثمان بن عيسى عن رفاعة عن أبي عبد الله عليه السلام مثله.

ومنها ما رواه عنه بإسناده عن يونس بن يعقوب قال: «قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي صُنْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ عَلَى رُؤْيَةِ تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَمَا قَضَيْتُ. قَالَ: فَقَالَ: وَأَنَا قَدْ صُنْتُهُ وَمَا قَضَيْتُ. ثُمَّ قَالَ لِي: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الشُّهُورُ شَهْرٌ كَذَا وَكَذَا وَشَهْرٌ كَذَا وَكَذَا».

ويسند آخر عن يونس بن يعقوب مثله إلا أنّه قال: «ثُمَّ قَالَ لِي: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الشُّهُورُ شَهْرٌ كَذَا؛ وَقَالَ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ جَمِيمًا، فَبَسَطَ أَصَابِعَهُ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا وَكَذَا؛ فَقَبِضَ الْإِبْهَامَ وَضَمَّهَا. قَالَ: وَقَالَ لَهُ غُلَامٌ لَهُ وَهُوَ مَعْتَبٌ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ الْهِلَالَ؛ قَالَ: فَأَذْهَبْ فَأَعْلِمْنَهُمْ».

ومنها ما رواه عنه بإسناده عن أبي خالد الواسطيّ عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَإِذَا حَفِيَ الشَّهْرُ فَأَتَيْتُمَا الْعِدَّةَ سَبْعَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَصَوْمُوا الْوَاحِدَ وَثَلَاثِينَ. وَقَالَ يَتَذَوُّ: الْوَاحِدَ وَثَلَاثَةَ وَاحِدٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَةَ وَبِزَوِي إِبْهَامَهُ. ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! شَهْرٌ كَذَا وَشَهْرٌ كَذَا».

ومنها ما رواه عنه بإسناده عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَا أَذْرِي مَا صُنَّتْ ثَلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ أَوْ مَا صُنَّتْ تِسْعَةٌ وَعِشْرِينَ يَوْمًا؛ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: شَهْرٌ كَذَا وَشَهْرٌ كَذَا وَشَهْرٌ كَذَا يُعْقِدُ بِبَيْتِهِ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا».

وغيرها من الروايات الكثيرة؛ فإذا كاشفت الرؤية الفعلية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين عن خروج الشهر الماضي شرعاً؛ بعد هذه المقدّمة الشرعية ممّا لا خفاء فيها - منه (عفي عنه).

و أمّا ما أفدّت من إجزاء صومه إذا صامه بنیة شعبان أو صوم آخر كان علیه فتبین بعد أنّه من رمضان (معللاً في النصوص بأنّه یومٌ وفَّق له) مستدلاً بأن الإجزاء فرع ثبوت التكلیف، فیه ما لا یخفی؛ لأنّ تبیین أنّ ما صامه من رمضان، إنّما هو بقیام البیّنة بعد ذلك على الرؤیة لیلۃ الصیام، أو بالرؤیة أو بالبیّنة علیها لیلۃ التاسع والعشیرین من صومه، وما شابهها.

و معلوم أنّ التكلیف الواقعی المترتب على شهر رمضان حیثنذ ثبت بالرؤیة أو البیّنة. هذا مضافاً إلى أنّ فی بعض الأخبار ما یدلّ على أنّ صحّة صومه مبنيّ على التساهل والإرفاق.

مثل ما رواه محمد بن یعقوب الكلیني بإسناده عن سماعة قال:

قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: رَجُلٌ صَامَ يَوْمًا وَلَا يَذْرِي أَمِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، فَجَاءَ قَوْمٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ عِنْدَنَا: لَا يُعْتَدُّ بِهِ. فَقَالَ: «بَلَى».

قُلْتُ: إِنَّهُمْ قَالُوا: صُنْتَ وَأَنْتَ لَا تَذْرِي أَمِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ هَذَا أَمْ مِنْ غَيْرِهِ. فَقَالَ: «بَلَى، فَاغْتَدَّ بِهِ؛ فَإِنَّمَا شَيْءٌ وَفَقَّكَ اللَّهُ لَهُ. إِنَّمَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ مِنْ شَعْبَانَ وَلَا يُصَوْمُهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، لِأَنَّهُ قَدْ نَهَى أَنْ يَنْفِرَ الْإِنْسَانُ بِالصِّيَامِ فِي يَوْمِ الشَّكِّ؛ وَإِنَّمَا يَنْوِي مِنَ اللَّيْلَةِ أَنَّهُ يُصَوْمُ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنْ كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَجْزَأَ عَنْهُ؛ بِتَفَضُّلِ اللَّهِ تَعَالَى وَبِمَا قَدْ وَسَّعَ عَلَيَّ عِبَادِهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَهَلَكَ النَّاسُ»^۱.

وبالجملة، لا مساغ للقول بالكاشفيّة المحضه للرؤیة وأخذها طريقاً صرفاً إلى ثبوت الهلال، وواسطة في الإثبات.

وكونها أتمّ وأسهل وأعمّ لكلّ أحد، إنّما هو الداعي إلى جعلها موضوعاً واحداً فardاً في عالم الجعل والإنشاء وواسطة في الثبوت؛ لا أنّها طريق إلى إحراز الهلال المولّد للشهر الذي هو تمام الموضوع.

هذا كلّه ما أردنا من حديث الجزئية.

وأمّا حديث الصفتية في رسالتنا، فليس المراد بالرؤیة المقيدة بها، هي الرؤیة بما أنّها

۱. الكافي، ج ۴، ص ۸۲، باب اليوم الذي يشك فيه، ح ۶.

صفة وكيفية نفسانية كالحبِّ والبغض ونحوهما. بل المراد، أنَّ الرؤية التي هي كاشفة إلى ثبوت الهلال في الأفق، جعلت دليلاً عليه بما أنَّها رؤية وكاشفة خاصّة وطريقة مخصوصة. لا بما أنَّها كاشفة صرفة غير ملحوظة فيها خصوصية الرؤية.

لأنَّه كما يمكن جعل القطع موضوعاً لحكم على وجه الكاشفة المحضة، يمكن أن يجعل موضوعاً على وجه الصفية والكاشفة الخاصة، كما يمكن أن يجعل على وجه الصفية بلا لحاظ جهة الكاشفة بل بما أنَّه كيف نفساني كسائر الصفات، إمَّا لإلغاء جهة كشفه وإمَّا لاعتبار خصوصية فيه من كونه من سبب خاصٍّ أو شخص كذلك أو غيرهما.

نصَّ على ذلك المحقِّق الخراساني^١ في حاشيته على مبحث القطع لشيخنا الأنصاري^٢. حيث إنَّه قسَّم القطع الموضوعي إلى ما هو تمام الموضوع، وإلى ما هو جزؤه. وعلى التقديرين إمَّا يلاحظ بما أنَّه كاشف صرف وطريق محض، وإمَّا يلاحظ بما أنَّه صفة خاصّة وطريقة مخصوصة وكشف خاص. وثالثاً بما أنَّه صفة للقاطع بإلغاء جهة كشفه أو بملاحظة اعتبار خصوصية فيه.^١

ومعلوم أنَّ الرؤية بما هي رؤية، وهي الطريق العلمي من جهة خصوص الإبصار، إذا جعلت طريقاً إلى ثبوت الهلال وكاشفة عن تحقُّقه، لا يقوم مقامها سائر الطرق العلمية إلَّا بدليل خاص؛ وهذا معنى الصفية.

هذا كلُّه مضافاً إلى ما ذكرنا في الرسالة: أنَّ علّة عدم إمكان الأخذ بالإطلاقات، هو القرائن العقلية والنقلية الموجودة في المقام المانعة من الأخذ بها.

مضافاً إلى الانصراف، بدعوى حكومة أخبار البيّنة في المقام على الروايات الدالّة على لزوم الرؤية، في الآفاق القريبة دون البعيدة. وإن تنزّلنا إلى طريقيّتها فلا بدّ وأن تجعل طريقاً إلى كون الهلال في الأفق لا محالة.

فإن أبيت عن دعوى الحكومة، فلا محيص عن التخصيص، كما عبّر به العلامة^٣ في التذكرة^٤. وإن أبيت عن أصل دعوى الانصراف، فلا محيد عن تسليم القرائن العقلية والنقلية المانعة عن الأخذ بها. هذا مع أنَّ المقدمات العلمية في الموسوعة، لاتبقي مجالاً للأخذ

١. درر الفوائد، ص ٢٨.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٤، المسألة ٧٦.

بالإطلاقات حتى إذا فرضت نصوصاً فكيف بكونها ظواهر دانية.

تبصرة وتنبیه :

ما أفدت من قولك بورود النصوص المعبرة الناطقة بأن لو رآه واحد لرآه خمسون أو لرآه مائة أو لرآه ألف؛ لم نجد رواية بهذا المضمون.

بل لنا في هذا المعنى عبارتان:

الاولى: ما رواه في التهذيب بإسناده عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبي

عبدالله عليه السلام قال:

قُلْتُ لَهُ: كَمْ يُجْزِي فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ؟ فَقَالَ: «إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ فَلَا تُؤَدُّوا بِالتَّطَيُّي. وَلَيْسَ رُؤْيَةُ الْهَلَالِ أَنْ يَقُومَ عِدَّةٌ فَيَقُولَ وَاحِدٌ: قَدْ رَأَيْتُهُ، وَيَقُولُ الْآخَرُونَ: لَمْ نَرَهُ؛ إِذَا رَأَهُ وَاحِدٌ رَأَهُ مِائَةً وَإِذَا رَأَهُ مِائَةٌ رَأَهُ أَلْفٌ. وَلَا يُجْزِي فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاءِ عِلَّةٌ أَقَلُّ مِنْ شَهَادَةِ خَمْسِينَ؛ وَإِذَا كَانَتْ فِي السَّمَاءِ عِلَّةٌ قُبِلَتْ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ يَدْخُلَانِ وَيَخْرُجَانِ مِنْ مِصْرٍ»^١.

والثانية: ما في صحيحة ابن مسلم على ما رواه في الفقيه والاستبصار، وما في

صحيحة الخزاز على ما رواه في الكافي والتهذيب، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَطِروا؛ وَلَيْسَ بِالرَّأْيِ وَلَا بِالتَّطَيُّي. وَلَيْسَ الرُّؤْيَةُ أَنْ يَقُومَ عَشْرَةٌ نَقَرٌ فَيَقُولَ وَاحِدٌ: «هُوَ ذَا»، وَيَنْظُرُ تِسْعَةَ فَلَا يَرَوْنَهُ؛ لَكِنْ إِذَا رَأَهُ وَاحِدٌ رَأَهُ أَلْفٌ^٢.

وأما الاستشهاد الثالث بجمل الذكر والآية في معنى يوم العيد وليلة القدر وما شابههما،

فقد قلنا:

إنَّ المراد منها إما ليل طويل هو مجموع تلك الظلمة في دور كامل أرضي يبلغ أربعاً وعشرين ساعة، ولكل بقعة حدَّ خاصٍّ وتعيّن مخصوص منها؛ أو نهار طويل كذلك. وإما ليل

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٠؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١١؛ والكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلة والشهادة عليها، ح ٦٦؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٦، ح ٣٣٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٣٣؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٦٣، ح ٢٠٣.

قصير كَلِّي ينطبق على مصاديق عديدة، حسب الآفاق المختلفة؛ أو نهار قصير كذلك. فسماحتك اختارت الشقَّ الأوَّل من التقسيم، حيث أفدتَ أنها هي الواحدة المحدودة بتمام دور الأرض بظلمها الكَلِّي.

غاية الأمر أنَّ المشار إليه بلفظ «هذا» عندك جميع الظلمة أو النور في الدور الكامل الأرضي، وعندنا هو تعين مخصوص من تلك الظلمة أو النور في كلِّ صقع بحسبه. فالمشار إليه على كِلَا المذهبين هو الظلمة أو النور المشخَّصة الخارجيّة.

لكن لما كان مجموع تلك الظلمة أو النور البالغ لأربع وعشرين ساعة في الدور الكامل الأرضي، هو ترسيم فكريّ وتصوير ذهنيّ فقط، لجميع النقاط المازّة عن محاذاة القمر عند غروب الشمس أو جميع النقاط المازّة عن محاذاة الشمس عند طلوعها من هذه الدورة الكاملة، خارجٌ عن محطّ الصدق اللغويّ والعرفيّ من معنى الليل والنهار؛ اخترنا أنَّ المراد من المشار إليه هو البُعد ما بين غروب الشمس وطلوعها أو البعد ما بين طلوعها وغروبها من الدورة.

فما ذهبنا إليه في مدلول لفظ «هذا» بهذا التعيّن والتشخّص، هو المساعد للدليل. وأمّا الشقَّ الثاني وهو جعل الليل كَلِّيّاً منطبقاً على أفراد عديدة، فلاريب أنَّ هذا الكَلِّيّ طبيعيّ خارجي، لا كَلِّيّ منطقيّ ولا عقليّ. وبلفظ «هذا» يشار إلى هذه الطبيعة المتّحدة مع مصاديقها خارجاً. ونظير هذا الاستعمال في محاوراتنا كلِّ يوم يبلغ آلافاً.

هذا آخر ما وقّفتي الله تعالى لتحرير الجواب، دفاعاً عن رسالتنا التي لو انتشرت في بلاد العامّة من المسلمين لاضطرّتهم إلى القبول، بالموازن العلميّة المدرجة فيها، التي لا مناص لأحد عن قبولها؛ ولهداهم إلى سبيل الحقّ، وهو أحقُّ أن يتّبع.

وأما الباعث لي في النهوض بتحرير الرسالة وهذا الجواب، مع كثرة ما ورد عليّ من الموانع والصوارف، تبديل نظرك الشريف ورأيك المنيف.

عسى أن يمدّك الله بتوفيقه، فتسود على أهل الفضل واليقين بالعبور عن هذه المرحلة التي لا يكاد يعبر عنها إلّا المخلّصون؛ والمخلّصون في خطر عظيم.

فإن قبلتَ هديّتي هذه، وهي هديّة نملّيّة إلى ملك الفضل والنباهة وسليمان العلم والشرف، فهو أجري ومثوبتي؛ وما عند الله خير وأبقى. وإن أبيت، فلا أقلّ من الاحتياط الذي هو

سبیل النجاة، وإرجاع الناس إلى الغیر؛ کی يتخلّصوا من المحاذیر المضلّة والأهواء المرديّة والفتن المؤهّیة. وهذا دلالة ناصح مشفق (جزاك الله عن العلم والورع وأهلها خیر الجزاء، وأبقى حياتك السامیة للأمة خیر البقاء، ويرعاک في كلّ حال ولا ينساک في الأولى والآخرة، والسلام علیک ورحمة الله وبرکاته).

فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَحْيِيَ سَعِيداً فَمُتْ بِهِ شَهِيداً وَإِلَّا فَالْعَرَامُ لَهُ أَهْلٌ
أَحِبَّةٌ قَلْبِي وَالْمَحَبَّةُ شَافِعِي لَدَيْكُمْ، إِذَا شِئْتُمْ بِهَا اتَّصَلَ الْحَبْلُ
عَسَى عَطْفَةٌ مِنْكُمْ عَلَيَّ يَنْظُرَةَ فَقَدْ تَعَبَتْ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الرُّشْلُ

وله الحمد في كلّ حال، وإليه المرجع والمآب.

رَبَّنَا اجْعَلْنَا مِنَ الَّذِينَ ﴿قَالُوا أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ * الَّذِي أَحَلَّنَا دَارَ الْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ^٢.
﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾^٣.

رَبَّنَا لَا تَكُنَّا إِلَى أَنْفُسِنَا طَرَفَةً عَيْنٍ أَبَدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَلَا تُنَادِي مِن بُطْنَانِ الْعَرْشِ: أَلَا أَيُّهَا الْأُمَّةُ الْمُتَحَيِّرَةُ الضَّالَّةُ بَعْدَ نَبِيِّهَا! لَا وَفَقَكُمُ اللَّهُ لِأَضْحَى وَلَا لَفَطَرٍ؛ وَلَا تُجَابَ فِينَا دَعْوَةَ الْمَلِكِ: لَا وَفَقَكُمُ اللَّهُ لِصُومٍ وَلَا فَطَرٍ.

اللهم ما عَرَفْتَنَا مِنَ الْحَقِّ فَحَمَلْنَا؛ وَمَا قَصَرْنَا عَنْهُ فَبَلِّغْنَا.

خُتِمَ هَذَا الْجَوَابُ بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ؛ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ؛ فِي السَّاعَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ اللَّيْلِ السَّادِسَةِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ الْمُعَظَّمِ، سَنَةِ أَلْفٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَسَبْعٍ وَتَسْعِينَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ (عَلَى هَاجِرِهَا أَلْفٌ التَّحِيَّةُ وَالسَّلَامُ).

وَأَنَا الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ مُحَمَّدَ الْحَسِينِ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّادِقِ الْحَسِينِيِّ الطَّهْرَانِيِّ بِبِلْدَةِ طَهْرَانَ.

مُحَمَّدُ حَسِينِ الْحَسِينِيِّ الطَّهْرَانِيِّ

١. ديوان ابن الفارض، ص ١٥٦ - ١٥٨.

٢. فاطر (٣٥): ٣٤ - ٣٥.

٣. الحشر (٥٩): ١٠.

جواب العلامة الخوئي عن الموسوعة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه صورة ما أجاد به سيدنا الأستاذ العلامة الخوئي (أدام الله أيام بركاته) ثانياً، جواباً عن جوابنا الذي أرسلنا إلى محضره دفاعاً عن الموسوعة المرسله إلى جنابه في لزوم اشتراك النواحي في الآفاق في رؤية الهلال للحكم بدخول الشهور القمرية + وجواباً عما أجاب به أولاً.

نقلناه هاهنا بعين العبارة، لتسهيل المراجعة والمطابقة مع جوابنا الثاني الماضي ذكره، وجوابنا الثالث الآتي نضه.
وقد أفاد (مَن ظَلَّه السامي) في الكتاب الذي أرسله معه أن هذا الجواب قد صدر من بعض الأفاضل من العلماء بأمر من (أطال الله بقاءه).
وها إليك نصّ الجواب :

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد السلام عليكم ورحمة من الله وبركات، أطلعنا على ما ذكرته في موسوعتك المتكفّلة لمسألة الهلال، وكيفية ثبوتها.

وهي تتمّ عن سعة اطلاعك وطول باعك في ما هو مرتبط بالموضوع، من البحوث العلميّة والقضايا الفلكيّة التي حاولت أن تُخرج على ضوئها الأدلّة والروايات الواردة في المسألة من الناحية الشرعيّة، فتستنتج منها ما هو بصالح القول باشتراط وحدة الآفاق في ثبوت الشهور القمرية.

وكأنك افترضت أنّ هذا القول هو الأنسب من الناحية الواقعيّة والعملية، لأنّه الأقرب إلى

ذوق المتشرعة من الناس، بل ذوق العرف والعقلاء بشكل عام؛ وأن القول الآخر الذي هو المختار قد استوجب مزيداً من الأوهام، وأوقع كثيراً من الاضطراب عند العوام، فكشّر الشجار والقبيل والقال، حتّى ...

مع أنّ واقع الحال بحسب تصوّراتنا على عكس ما تقول تماماً. فإنّ القول بوحدة مبدأ حساب الشهور وتاريخها فهو المتطابق مع المرتكزات العقلانيّة، والمناسب مع ذوق وحدة مبدأ التاريخ لجميع سكّان الأرض، وأنّ الاختلاف والتقدّم والتأخّر في حساب الأيام أمر على خلاف طباعهم، كما لا تناسب وحدة شعائرتهم المرتبطة بالأيام والتواريخ. وأياً ما كان فلعلّه بالنظر في ما نورده لك من النقاط التالية، يتّضح لديك المراد من قولنا المختار فتوى ومدركاً، بنحو يندفع ما زعمت عليه من وجوه الإيراد والمؤاخذه.

فقول:

١. إنّ الظاهر الأوّل في كلّ عنوان يؤخذ في موضوع حكم شرعي، وإن كان يقتضي اعتباره قيداً دخليلاً في ذلك الحكم، إلّا أنّه في جملة من الآجال قد يكون هنالك ارتكاز عرفي أو متشعري يمنع عن انعقاد هذا الظهور، ويقتضي حمل العنوان في لسان الدليل على الطريقيّة والمعرفيّة.

ومن جملة موارد هذا الارتكاز بل من أوضح مصاديقه عرفاً ما إذا ورد عنوان العلم أو الرؤية أو التبين ونحو ذلك في موضوع حكم شرعي واقعي. فإنّ ارتكازيّة كون هذه العناوين لدى الإنسان هي الطريق في إثبات الواقع وكشفه، ولا يمكن من دونها الوصول إلى الواقع المطلوب، يوجب فهم العرف الملقى إليه الخطاب لهذه العناوين على أنّها مجرد طرق في إثبات الواقع الذي هو موضوع الحكم الشرعي من دون دخلتها بنفسها فيه.

وهذا الظهور العامّ لعلّه من المسلّمات الفقهيّة التي لا تشكيك فيها. وما أكثر المسائل التي ورد في لسان أدلّتها عنوان العلم أو التبين، ومع ذلك لم يحتمل فقيه أن يكون ذلك دخليلاً في الحكم الشرعي.

هذا على العموم، وفي المقام بالخصوص يضاف إلى ذلك ما ورد في ذيل روايات الباب، من أنّ الصوم بالرؤية لا بالتظني والرأي والاحتمال؛ ممّا يدلّ على أنّ المقصود من الرؤية

إحراز الواقع بها ولزوم التنبّيت فيه.

وكذلك ما هو ثابت نصّاً وفتوى من كفاية قيام البيّنة التي هي تبين الواقع - كما يشعر به لفظها - على ذلك. أو مضيّ ثلاثين يوماً من شعبان ولو لم ير أحد الهلال.

وكذلك ما ثبت من لزوم قضاء يوم الشكّ الذي أفطر فيه لعدم طريق له إلى ثبوت الهلال، فتبين بعد ذلك بالبيّنة أو الرؤية ليلة التاسع والعشرين من صيامه وجود الشهر يوم إفطاره.

فإنّ هذه الأحكام جميعاً وإن أمكن تخريجها على أساس الحكومة ونحوها كما أُفيد، إلّا أنّه لا إشكال في أنّه خلاف ظاهر الأدلّة؛ بمعنى أنّ العرف يستفيد من مجموعها أنّ الرؤية مجرد طريق لإثبات الشهر وليست مقوّمة له.

والوجه في ذلك أنّ الحكومة والتنزيل مؤونة زائدة لا بدّ في مقام استفادتها من دليل أن يكون ذلك الدليل واضح الظهور في كونه بصدد التنزيل والحكومة.

ومجرد معقوليّة الحكومة ثبوتاً لا يشفع لاستفادتها إثباتاً كما هو واضح.

أضف إلى ذلك: أنّ عنوان الشهر الذي أنيط به الحكم بوجود الصوم، أمر عرفيّ وليس من مستحدثات الشارع؛ ومن الواضح أنّ الشهر عند العرف أمر واقعيّ، وليس للرؤية دخل فيه إلّا بنحو الطريقيّة المحضّة.

فلو أريد الدوران مدار الرؤية، كان لا بدّ من الالتزام بأنّ الحكم الشرعيّ بوجود الصوم قد أخذ في موضوعه ثبوت الشهر والعلم به عن طريق الرؤية مثلاً؛ وهذا بنفسه بعيد عن مساق أدلّة الصوم الظاهرة في ترتيب الصوم على نفس الشهر على حدّ سائر الأحكام الشرعيّة المترتبة على الأهلة والشهور.

٢. حمل الرؤية على الطريقيّة المحضّة، لا يعني أن يكون الميزان واقع خروج الهلال عن تحت الشعاع أو المحاق كما أُفيد. بل هناك مطلب ثالث عرفيّ ومطابق أيضاً مع ما هو المستفاد من أدلّة الباب، وهو أن يكون الشهر عبارةً عن بلوغ الهلال في الأفق مرتبةً يمكن للعين المجردة رؤيته.

وهذا غير أخذ الرؤية أو العلم موضوعاً، بل الرؤية ليست إلّا طريقاً إلى إحراز هذه المرتبة في تكوّن الهلال وظهوره في الأفق.

ووجه عرفيّة هذا المطلب ومطابقته مع المرتكزات واضح؛ حيث قلنا إنّ الشهر بحسب

المرتکزات العرفیة أمر واقعی علی حدّ الأمور الواقعیة الأخری التکوینیة. فلا یناسب أن یکون للعلم والجهل دخل فیه.

كما أن الخروج عن المحاق بحسب المقاییس الدقیقة التي لا تثبت إلا بالأجهزة والآلات أيضاً لیس میزاناً لدخول الشهر عند العرف، لعدم ابتناء الأمور العرفیة علی المداقّة والحسابات الریاضیة أو الفلکیة.

فیتعیّن أن یکون المیزان عندهم ما ذکرناه من ظهور الهلال، وتکوّنه وبلوغه مرتبةً قابلةً للرؤية بالعين المجردة.

ووجه مطابقة هذا المطلب مع الروایات أنّ عنوان الرؤية الوارد فیهما وإن كان علی نحو الطریقة المحضة، إلا أنّ ذا الطریق هو الهلال البالغ مرتبةً قابلةً للرؤية بالعين المجردة، لا مجرد الخروج عن المحاق ولو لم یکن قابلاً للرؤية. والحمل علی الطریقة لا یقتضي أكثر من إلغاء موضوعیة الرؤية، لا المرتبة المفروضة فی المرئی، كما هو واضح.

مضافاً إلى أنّ هذا هو مقتضى حمل الدلیل علی المیزان العرفی الارتکازی فی کیفیة تکوّن الشهر الهلالي، وقد عرفت أنه یقتضي ذلك أيضاً.

ثمّ إنکم إما تعتبرون الرؤية الخارجیة بالفعل، أو تکتفون بالرؤية التقديریة أيضاً، بمعنى صدق القضیة الشرطیة القائلة: إنه لو استهلّ الناس ولم یکن حاجب كالغیم مثلاً لرئي الهلال. فإن التزم بالأول، لزم القول بعدم دخول الشهر ولو علم بوجود الهلال فی الأفق بنحو قابل للرؤية ولكن قد حجه غیم مكثّف عن تحقّق الرؤية خارجاً. كما لو علم بذلك نتیجة رصده فی السماء أو تشخيصه بالأجهزة الحدیثة التي تخرق حجاب الغیم، أو افترضنا إخبار معصوم لنا بذلك.

والالتزام بهذا بعيد جداً. ومن یخالف لا ینبغي أن یکون خلافه کبرویاً. بل فی الصغرى والمنع عن إمكان تحصیل العلم بوجوده كذلك فی الأفق.

وإن التزم بكفاية الرؤية التقديرية، كان ذلك عبارةً أخرى عن إلغاء دخالة الرؤية فی تکوّن الشهر، وحملها علی الطریقة المحضة إلى بلوغ الهلال فی نفسه مرتبةً قابلةً للرؤية فی السماء.

٣. إن خروج الهلال عن المحاق أو تحت الشعاع، لا یساوق العلم بإمكانیة رؤيته فی

نقطة ما على سطح الأرض - وهي النقطة التي تشرف فيها الشمس على المغيب من مجموع الكرة الأرضية - لكي يمكن دعوى: أن جعل الرؤية طريقاً محضاً يلزم منه أن يكون الشهر الشرعي مساوفاً مع الشهر الفلكي دائماً؛ وذلك لاحتمال أن لا يكون الهلال الخارج عن تحت الشعاع قابلاً للرؤية في تلك النقطة.

لا من جهة احتمال وجود أحد العوامل الطبيعية أو الفلكية أو الفيزيائية التي اعترفتم بإمكان منعها عن الرؤية فحسب، بل ولاحتمال أن لا يكون الهلال بعد قد وصل في سيره حول الأرض إلى أفق تلك المنطقة التي تغرب فيها الشمس، لكي يمكن أن يرى بمجرد خروجه عن تحت الشعاع.

فإن الخروج عن تحت الشعاع وحده لا يحقق إمكانية الرؤية، بل لابد من افتراض زوال أشعة الشمس عن منطقة الرؤية أيضاً.

وهذا لا يكون إلا مع تطابق الأفقين والمغربين، لكي يتاح للنظر رؤية الهلال بمجرد خروجه عن الشعاع.

وهذا التطابق لا دليل على أنه يحصل بمجرد خروج الهلال عن تحت الشعاع، لأن الدائرة التي ينعكس فيها القمر من سطح الكرة الأرضية أصغر من الدائرة التي تنعكس فيها الشمس منه، لكبر حجم الشمس وصغر حجم القمر.

وقد عرفنا أن الكوكب الأكبر إذا كان منيراً، يحتل مساحة أكبر في إشعاعه على الأرض من كوكب آخر أصغر حجماً.

فمن الطبيعي أن يكون مغرب القمر قبل مغرب الشمس في أول الأمر حين تقارن النيران، ثم يبدأ المغربان بالتقارب؛ أي يبدأ مغرب القمر بالاقتراب من مغرب الشمس، نتيجة حركته إلى جهة المغرب^١ حول الأرض؛ حتى يصل الحال في دورانه ووصوله إلى الناحية الأخرى المقابلة لجهة الشمس من الأرض، أن يكون بداية غروب الشمس هي بداية طلوع القمر وبداية طلوع الشمس هي بداية غروب القمر وهكذا.

هذا مضافاً إلى عوامل أخرى ربما تفرض دخلتها في عدم تطابق دائرتي الانعكاس على

١. الصحيح: «جهة المشرق» كما يأتي في التنبيه في أواخر الرسالة. - م.

سطح الأرض من النيرين، نتيجة ميلان أحدهما على الآخر في السماء في نفسها، أو نتيجة ميلان الأرض في الفصول الأربعة.

فعلى كل حال، مجرد تحقق المغرب في نقطة ما على سطح الأرض في كل آن حتى آن خروج القمر عن تحت الشعاع، لا يلزم دخول الشهر؛ لأنه لا يلزم بلوغ القمر إلى تلك النقطة في الأفق بحيث يكون قابلاً للرؤية، بل قد يكون لا يزال في الآفاق والدوائر الأرضية التي تقابل ضوء الشمس ويكون الوقت فيها نهاراً، فلا يكون قابلاً للرؤية.

٤. إن الاشتراك في الآفاق، لا نفهم له معنىً محدداً محصلاً.

وتوضيح ذلك: أن رؤية الهلال كما قلنا، تتحقق نتيجة سير القمر إلى جهة المغرب^١ من الأرض بنحو يخرج عن المحاق ويكون قابلاً للرؤية في نقطة مغرب الشمس في سطح الأرض.

فإذا لاحظنا تلك النقطة من سطح الأرض، فتمام النقاط التي تقع على جهة المغرب منها وعلى خط عرض واحد، تكون مشتركة معها في الأفق، لأنها جميعاً حين يمر عليها نفس هذا الغروب يكون الشهر داخلياً بالنسبة إليهم لرؤيتهم الهلال، ولكن النقاط الواقعة إلى جهة المشرق منها مهما تكون قريبة منها لا تكون مشتركة في الأفق معها، لعدم إمكان رؤية الهلال فيها عند مغربها بحسب الفرض.

وهكذا النقاط التي تقع إلى جهة الشمال أو الجنوب منها، بنحو تخرج عن الدائرة التي تنعكس على الأرض من القمر حين مغيب الشمس عنها.

فهل يا ترى يلتزم باشتراك بلدين متباعدين جداً في دخول الشهر وعدم الاشتراك مع البلد المجاور القريب من أحدهما؟

هذا بحسب المكان، وكذلك الأمر غير محدد بحسب الزمان؛ إذ ربما يكون خروج القمر عن تحت الشعاع مصادفاً في شهر لنقطة من سطح الأرض حين مغيب الشمس فيها، بنحو يرى الهلال منها غير ما يصادفه في الشهر الآخر، نتيجة اختلاف ميلان الأرض وحركتها المحققة للفصول أو نتيجة اختلاف بروج القمر وميلانه أو لغير ذلك من العوامل؛ فيلزم أن

١. الصحيح: «جهة المشرق» كما يأتي في التنبيه في أواخر الرسالة. - م.

يكون بَلَدان بعينهما مشترَكين في أفق واحد في شهر وغير مشترَكين في شهر آخر. وهذا ممّا لا يمكن الالتزام به، لا عرفاً ولا فقهيّاً.

٥ . وأمّا المشكلة التي أثارها بناءً على المختار، من أنّ ذلك يؤدي إلى لزوم افتراض ليلة أوّل الشهر واحدة في تمام المنطقة التي تحلّ بها الظلمة من الكرة الأرضيّة، فيؤدي إلى أن يكون الليل في المنطقة الواقعة شرق منطقة رؤية الهلال منذ بدايته ليلة أوّل الشهر مع أنّه في بدايتها - التي قد يكون قبلها باثنتي عشرة ساعةً فما دون - يكون القمر لا يزال في المحاق فكيف يمكن أن يحسب من الشهر القادم؟؛ فهذه المشكلة أوّلاً لا تختصّ على القول بالرأي المختار، بل يمكن إيرادها على القول بلزوم الاشتراك في الآفاق أيضاً.

وذلك فيما إذا افتراضنا أنّ خروج الهلال عن الشعاع بنحو قابل للرؤية بالعين المجرّدة قد صادف المغرب في نقطة من سطح الأرض، مشتركة في الأفق مع نقطة أخرى واقعة على خطّ طول آخر يحلّ فيه غروب الشمس من قبل؛ فإنّه مثل هذه الفرضيّة سوف يكون خروج الهلال عن تحت الشعاع بالنسبة إلى النقطة الثانية بعد المغرب فيها بزمان، مع أنّه من بداية الليل يعتبر من الشهر اللاحق.

وثانياً حلّها: أنّ رؤية الهلال في نقطة من الأرض عند غروب الشمس فيها إنّما يوجب الحكم بأنّ النهار القادم بعد ذلك الليل من الشهر القادم، بالنسبة إلى تمام النقاط من الكرة الأرضيّة التي تشترك مع منطقة رؤية الهلال في ذلك الليل، دون النقاط التي لا تشترك معها في تلك الليلة.

والروايات الخاصّة أيضاً لا تدلّ على أكثر من هذا المقدار، حيث تأمر بقضاء النهار القادم بعد ليل الرؤية ولو في مصر آخر. وواضح أنّ هذا لا يشمل ما إذا كانت رؤية الهلال في نقطة المغرب معاصراً مع النهار عندنا؛ فإنّه ليس نهار ما بعد تلك الليلة التي هي ليلة الرؤية. وهذا إن كان مطابقاً مع المرتكزات العرفيّة، بأنّ فرض أنّ العرف أيضاً يكتفي في دخول الشهر الجديد أن يخرج الهلال عن تحت الشعاع بنحو قابل للرؤية في نقطة مشتركة معنا في الليل ولو كان المقدار الباقي منه عندنا أقلّ منه في تلك النقطة؛ لأنّ الميزان عنده وقوع النهار الذي يلي الرؤية بعد خروج الهلال سواء وقعت ليلته كاملةً بعده أم لا. فقد تطابق المستفاد من الروايات مع المرتكزات، وإلّا فلا أقلّ من أن يكون الحكم الشرعيّ بالصوم بمقتضى

الروایات المذكورة منوطاً بذلك.

وعلى كل حال، لا إشكال في عدم وجود ارتكاز معاكس على الخلاف، لكي يتجرأ أن يرفع اليد به عن مقتضى ظهور أدلة الباب المتمثلة في الروایات الخاصة التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

٦. اتضح من مجموع ما تقدم أن ما هو نسبي ويختلف من منطقة إلى أخرى في مسألة الهلال، إنما هو إمكانية الرؤية، ونعني بها بلوغ الهلال مرتبة من الظهور في نفسه بحيث يكون قابلاً للرؤية لولا وجود سحاب ونحوه، وأما خروجه عن تحت الشعاع فلا يختلف فيه نقطة عن أخرى.

فلو كان الحكم الشرعي منوطاً بالأول، كان حكماً نسبياً لا محالة مختلفاً من بلد إلى آخر، ولزم اشتراك البلدان في أفق الرؤية لترتب الحكم فيه. ولو كان منوطاً بالثاني، كان مطلقاً غير نسبي ولم يلزم الاشتراك في الآفاق.

والمستفاد من روايات حكم الصوم الأوليّة، وإن كان هو الأول أعني إناطة الحكم بإمكانية الرؤية، إلا أن ما جاء في الروایات الخاصة من كفاية حصول الرؤية في مصر لتحقق الشهر في جميع الأمصار التي تشترك مع ذلك المصر في ليل الرؤية، دلنا على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

انتهى الجواب.

حول رؤية الهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.
هذه صورة ما جرى على فكري الفاتر وقلمي القاصر، جواباً ثالثاً عن
الجواب الثاني للعلامة الأستاذ الخوئي (أنعم الله على المسلمين بطول
بقائه).

ذكرت فيها مواضع النقد من جوابه، وأدرجت فيها ما هو المؤيد
للموسوعة من لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال للحكم بدخول
الشهور القمرية ؛ تذكرة للإخوان المشتغلين ؛ وتبصرة للأخلاء
المحصلين.

والحمد لله رب العالمين حمداً أبدياً ما دامت السماوات والأرضين.

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

السلام على ميزان الأعمال ومقلّب الأحوال وسيف ذي الجلال وساقى السلسيل الزلال
أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته.

أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُجِدُّ رُوَيْدًا بِقُلُوبٍ تَقَلَّبَتْ مِنْ جَوَاهَا
إِنْ تَرَاءَتْ أَرْضُ الْعَرَبِيِّينَ فَاخْضَعْ وَاخْلَعْ النُّعْلَ دُونَ وَادِي طُوَاهَا

سلی وَأَنْوَارَ رَبِّهَا تَغْشَاهَا
تَتَمَّتِي الْأَفْلَاكُ لَكُمْ تَرَاهَا
وَالْحَشَا تَصْطَلِي بِنَارِ عَضَاهَا
سِوِ النَّسِي عَمَّ كُلِّ شَيْءٍ نَدَاهَا
فَكَ آيَاتُهُ النَّسِي أَوْحَاهَا
هِيَ مِثْلُ الْأَعْدَادِ لَا تَسْتَأْهِ
وَالسَّمَا خَيْرٌ مَا بِهَا قَمَرَاهَا
جَعَلَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ فِدَاهَا
قَدْ مَحَى كُلَّ ظُلْمَةٍ نِيرَاهَا
عَزَّشَ عِلْمَ عَلَيْهِ كَانَ اسْتَوَاهَا
وَمَقَامَ الضَّلَالِ تَحْتِ تَرَاهَا
هِيَ عَيْنُ الْقَدَى وَأَنْتَ جَلَاهَا

وَإِذَا شِمْتَ قُبَّةَ الْعَالَمِ الْأَع
فَتَوَاضَعُ فَسْتَمَّ دَارَةَ قُدْسِ
قُلْ لَهُ وَالذَّمُوعُ سَفَحَ عَقِيقِ
يَابِينَ عَمَّ النَّسِي أَنْتَ بَدَّ اللَّهُ
أَنْتَ قُرْآنَهُ الْمَجِيدُ، وَأَوْصَا
خَصَّكَ اللَّهُ فِي مَا رَسَّ شَتَّى
أَنْتَ بَعْدَ النَّسِي خَيْرُ الْبَرَايَا
لَكَ نَفْسٌ مِنْ مَعْدِنِ اللَّطْفِ صِيغَتْ
يَا أَبَا النَّسِيرِينَ أَنْتَ سَمَاءُ
لَكَ ذَاتٌ مِنَ الْجَلَالَةِ تَحْوِي
فَتَرَكْتَ الرَّشَادَ فَوْقَ الثَّرِيَا
يَا أَخَا الْمُضْطَفَى لَدَيْ دُنُوبِ

سلام علی السید الأکرم والحبر الأعظم، فخر العلماء الأعلام، سید الفقهاء العظام، الآیه
الحجّة الحاجّ السید أبی القاسم الخوئی (زاده الله علماً وبرکةً وأدامه الله عمراً وبقاءً ورحمةً،
بحقّ محمد وآله آمین).

مِنْكُمْ بِالْحَمَى بِعَوْدِ رُقَادِي
يِّ وَأَخْلَى التَّلَاقِ بَعْدَ انْفِرَادِ
بَيْنَ أَحْشَائِهِ كَوَزِي الرُّنَادِ
وَجَوَاهُ وَوَجْدُهُ فِي ازْدِيَادِ
وَوِدَادِي كَمَا عَهْدْتُمْ وَدَادِي
هُ، وَمِنْ مُقْلَتِي سَوَاءَ السَّوَادِ
شَادِيًا إِنْ رَغِبْتَ فِي إِسْعَادِي
وَ سَبِيلُ الْمَسِيلِ وَزَدِي وَزَادِي

يَا أُخْلَايَ هَلْ يَبْعُدُ التَّدَانِي
مَا أَمَرَ الْفِرَاقَ يَا جِيرَةَ الْحَا
كَيْفَ يَلْتَدُّ بِالْحَيَاةِ مُعْنَى
عُمُرُهُ وَاصْطِبَارُهُ فِي انْتِقَاصِ
فَقْرَامِي الْقَدِيمِ فَيَكُمُّ غَرَامِي
قَدْ سَكَنْتُمْ مِنَ الْفُؤَادِ سُؤْدَا
يَا سَمِيرِي رَوْحَ بِحَمَكَةَ رُوحِي
فَدَّرَاهَا سِزْبِي وَطَبِيبِي تَرَاهَا

۱. من القصيدة الهائية للشيخ الكاظم الأزري عليه السلام.

كَانَ فِيهَا أَنَسِي وَبِعْرَاجٍ قُدْسِي وَ مَقَامِي الْمَقَامُ وَالْفَتْحُ بَادِ
 قَسَمًا بِالْحَطِيمِ وَالرُّكْنِ وَالْأُنْدِ تَارِ وَالْمَرْوَتَيْنِ مَسْمَى الْعِبَادِ
 وَ ظِلَالِ الْجَنَابِ وَالْحِجْرِ وَالْمِيدِ سَرَابِ وَالْمُسْتَجَابِ لِلْقَصَادِ
 مَا سَمِعْتُ الْبَشَامَ إِلَّا وَأَهْدَى لِسْفُودِي، تَحِيَّةً مِنْ سُعَادِ

وبعد التحيّة والإكرام، والتبجيل والإعظام، وإهداء خلوصي ووديّ ودعائي آناء ليلي وأطراف نهاري، لدوام الصحّة والعافية وطول العمر بالبركة والرحمة، وغاية شعفي حين ذكراك، وشعفي إلى لُقياك؛ قد افتخرت باستلام كتابك المبارك، الحاكي عن طلعتك المنيرة وسيما وجهك الميمون، وحبك القديم وخلقتك العظيم، فقلت في نفسي:

فَبِشِيرِي لَوْ جَاءَ مِنْكَ بِعَطْفٍ وَ وَجُودِي فِي قَبْضَتِي قُلْتُ هَاكَا
 فُقُتْ أَهْلَ الْكَمَالِ حُسْنًا وَحُسْنِي فَهِمْ فَاقَّةً إِلَى مَفْنَاكَا
 وَ كَفَانِي عِزًّا بِحُبِّكَ ذَلْسِي وَ خُضُوعِي وَلَسْتُ مِنْ أَكْفَا كَا^٢

فلثمته لما فيه من أطيب روائح الكرامة الفاتحة من ضمير أستاذنا المعظم (أدام الله ظلالة السامية).

وكانت معه رسالة صدرت من بعض الأفاضل من العلماء (حفظه الله)، بأمر السيّد الأستاذ، جواباً عن بعض ما حرّره ثانياً حول مسألة لزوم اشتراك الآفاق في رؤية الهلال للحكم بدخول الشهور القمرية.

فطالعتها بآتم الدقّة وأكملها، فلم أجد فيها ما يشفي العليل أو يروي الغليل، بعد اعترافه أولاً بتماميّة بحثنا العلميّة حول المسألة، من ناحية المسائل الفلكيّة في ما هو مرتبط بالمقام؛ واعترافه أخيراً من الناحية الشرعيّة أيضاً لما هو المستفاد من روايات الصوم الأوّليّة لولا ما توهم من دلالة الروايات الخاصّة على كفاية حصول الرؤية في مصر.

هذا، فلمّا كان بعض ما أجاب به في هذه الرسالة غير مستند إلى المقدمات البرهانيّة، وبعضه ناشئاً من عدم التأمل والدقّة في ما أوردها في الموسوعة، فلم ينهض

١. ديوان ابن الفارض، ص ١٥٣ - ١٥٦.

٢. ديوان ابن الفارض، ص ١٨٦ - ١٩١، وفيه بدل «أهل الكمال»: «أهل الجمال» - م.

في كسر ما اختاره المشهور أو في إقامة ما اخترتم بوجه من الوجوه، بل كل ما أوردناه قائم على ساقه؛ استجزت من جنابك أن أكتب جواباً عما أوردته، فأقول بعد الصلاة والاستخارة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وآله الأطيبين الأنجبيين الغرّ الميامين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العليّ العظيم.

«يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ»^١. صدق الله العليّ العظيم.

أفاد المجيب (حفظه الله) أولاً: أن القول بوحدة مبدأ حساب الشهور وتاريخها، هو المتطابق مع المرتكزات العقلانيّة والمناسب مع ذوق وحدة مبدأ التاريخ لجميع سكّان الأرض. وأن الاختلاف والتقدّم والتأخّر في حساب الأيام أمر على خلاف طباعهم، كما لا تناسبه وحدة شعائرهم المرتبطة بالأيام والتواريخ.

ثم أورد أموراً ستّة في دفع ما أوردناه من النقود على القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق وبلزوم الطريقيّة المحضة للرؤية، المساوق لرفضها بتأ. ونحن نبحث أولاً عن كفيّة مبدأ التاريخ، ثم عن هذه الأمور الستّة واحداً بعد واحد، طبقاً لما أفاده.

أما القول بلزوم وحدة المبدأ في حساب الشهور المبتني على رفض مدخليّة الاختلاف في الآفاق فقد تقدّم عليه في هذه النكتة السيّد أبو تراب الخونساري^٢ في كتابه سبيل الرشاد في شرح كتاب الصوم من نجاه العباد؛ حيث قال:

ويؤيده أن عدم اختلاف الشهور في الأمصار لكون المدار على ذلك، أنسب إلى الضبط وعدم تشويش الحساب، وأوفق للحكمة جدّاً؛ فيناسب أن يكون هو المعتبر عرفاً وشرعاً.^٢

أقول: وهو المتبادر إلى بعض الأذهان، والمتسابق إلى الأفهام، حيث إنّه كلام لطيف على أساس حلاوة الذوق ورقة الإحساس؛ لكنّه خال عن السداد.

١. البقرة (٢): ١٨٩.

٢. سبيل الرشاد، ص ١١٢.

وقبل الخوض في المطلب لابد من تمهيد مقدّمتين : [المقدّمة الأولى :

الأرض كروية، وتدور حول نفسها دوراً كاملاً في ما يقرب من أربع وعشرين ساعة، ويتحقّق بذلك نهار واحد وليلة واحدة في النواحي المعمورة.

إنّ لجميع النواحي الواجبة لضوء الشمس المشتركة في الاستنارة يحسب نهار واحد، كما أنّ لجميع النواحي المعاكسة لضوئها المشتركة في الظلمة الواقعة في الظلّ المخروطي تحسب ليلة واحدة. ولما لم يكن لكرويتها ميز وشاخص يتميّز ويتشخّص به بعض الأصقاع عن بعض، في تعيين مشخصات الأيام والليالي وحدودها من تقويم الأسابيع والشهور؛ وقعت مشكلة عويصة وهي تمادي يوم واحد وليلة واحدة، إلى مرّ الأسابيع والشهور وكرّ الأعوام والدهور، ما بقيت أرض مستنيرة وشمس منيرة.

مثلاً إذا سمينا الناحية الواجبة للشمس من الكرة الأرضية يوم الجمعة، لم يتغيّر هذا اليوم إلى الأبد ولو تدور الأرض حول نفسها آلاف مرّة.

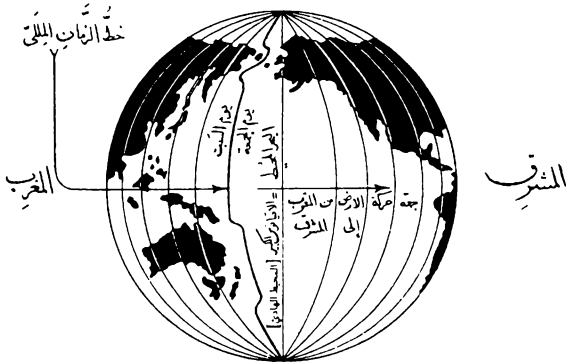
وذلك لعدم تعيين مبدأ له بدءاً ونهايةً، ولا يمكن أن نتصوّر قبله ولا بعده من خميس وسبت فكيف سائر أيام الأسبوع؛ لعدم إمكان تصوّر القبليّة والبعدية. وبهذه الموازاة لا يمكن لنا تقدير أيام الشهور، أيّ شهر كان شمسيّاً أو قمريّاً، لعدم تمايز الأيام بعضها عن بعض.

وهذه المشكلة إنّما حدثت بعد كشف قارة أمريكا، والعلم بكروية الأرض، وبعد مسافرة السّيّاح المعروف ماجلان بسفائنه حول الأرض في مدّة ثلاث سنين، من إسبانيا إلى جهة المغرب. حيث إنّ راكبي هذه السفن كانوا يعدّون الأيام بغاية الدقّة، وقبل الوصول إلى أوطانهم عند ما نزلوا في إحدى الجزائر كانوا يعلمون أنّ اليوم يوم الأربعاء، فلما سألوا أهلها اتّفقوا جميعاً على أنّ اليوم يوم الخميس^١.

ولم يدروا أنّ هذا الاختلاف وهو يوم واحد، نشأ من خلاف جهة مسيرهم لمسير الأرض، وهي من المغرب إلى المشرق.

١. ترجمة رحلة ماجلان، الفارسية، ص ٢٧٨.

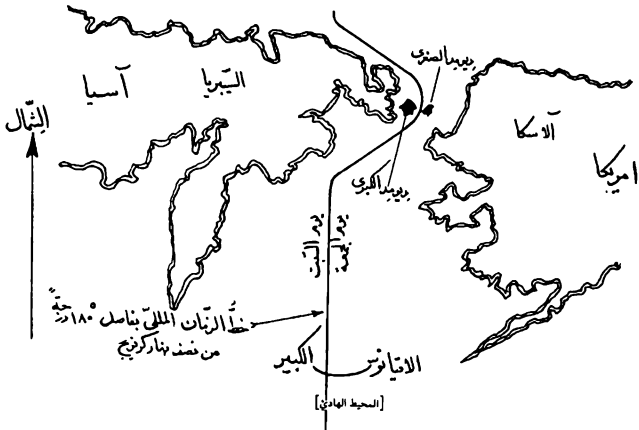
فإنهم كانوا يسيرون حول الأرض بحسب تعداد الأيام مدّةً أزيد من مدّة حسابها، وهي مدّة دوران الأرض حول نفسها دوراً واحداً البالغة أربعاً وعشرين ساعة. فهذه المدّة بمثابة عدم تحويل الشمس عنهم في طول مدّة اثنتي عشرة ساعة، فكأنهم واجهون لضوء الشمس يومين متواليين، لكنهم كانوا يحسبونهما يوماً واحداً. وأما قبل كشف هذه القارّة فالعلماء كانوا بانين إما على عدم كروية الأرض وإما على انحصار المعمورة بنصفها الممتد من الجزائر الخالدات إلى أقصى بلاد الصين واليابان. وعلى كلّ، كان مبدأ الأيام عندهم عند بزوغ الشمس في هذه البلاد، كما أنّ المنتهى غروبها في هذه الجزائر. ولحلّ هذه العويصة عيّنا مبدأً فرضياً للتاريخ واتفق الأقوام والأمم كلّهم على هذا المبدأ، وهو خطّ مفروض ماّر على القطبين، على زاوية ۱۸۰ درجة من خطّ نصف نهار كرونوج؛ بحيث هذا الخطّ وذلك ينصفان كرة الأرض بنصفين متساويين. وجعلوا جميع النواحي الواقعة في غرب هذا الخطّ يوم السبت مثلاً، والنواحي الواقعة في شرقه يوم الجمعة، فابتداء ليلة الجمعة في شرقه هو انتهاء يوم الجمعة في غربه.



وإنما عيّنا موقع الخطّ المفروض في هذا الموضع لما:
 أولاً: أنّ معظمه يمرّ من البحر المحيط [الهادئ]: الأوقيانوس الكبير، ولا يكون فيه
 سكّان يسكنون في بلد حتّى يختلف تاريخ أهله.

وحيثما يقطع هذا الخط من طرف الشمال قطعة صغيرة من سيبيريا، أمالوه وجعلوه خارج هذه المنطقة بين سيبيريا من آسيا وآلاسكا من امريكا. وعبروه بما بين جزيرتين مسمتين بديومد بينهما قدر مسافة ثلاثة أميال تقريباً، إحداهما أكبر من الأخرى وواقعة في غرب الخط، والأخرى أصغر من الأولى وواقعة في شرقه؛ ففي جميع الأوقات تكون أيام الأسابيع والشهور في ديومد الصغرى قبل أيام ديومد الكبرى.

فإذا فرضنا أن أحداً يوم الجمعة كان في ديومد الصغرى التي هي في ناحية شرق الخط، وسافر في دقائق قليلة عن البحر نصف فرسخ ووصل إلى ديومد الكبرى الواقعة في غرب الخط، دخل في يوم السبت، وهكذا العكس.



وثانياً أن هذا الخط على الطرف المقابل من نصف نهار كرونوج وبينهما ١٨٠ درجة من كل واحد من الطرفين.

وذلك لأن محيط الدائرة الأرضية ينقسم على ٣٦٠ درجة وهذا المقدار يمر عن مواجهة الشمس في أربع وعشرين ساعة. فالأرض تسير نحو المشرق في كل ساعة خمس عشرة درجة (٣٦٠ : ٢٤ = ١٥).

فإذا فرضنا أن الساعة في كرونوج كانت على رأس الثانية عشرة من النهار وهي الظهر

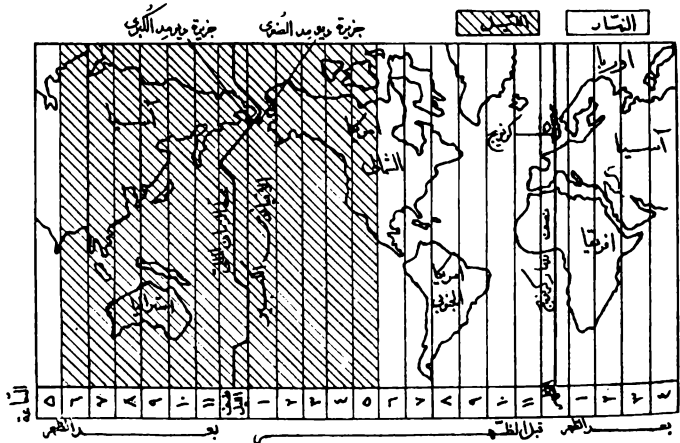
التقريبی، تكون الساعة في النواحي الشرقيّة عنه على مسافة ۱۵ درجة، ساعةً بعد الظهر، وهكذا إلى النواحي البعيدة عنه على مسافة ۱۸۰ درجة، اثنتي عشرة ساعةً بعده وهي المقارنة لنصف الليل.

وأيضاً تكون الساعة في النواحي الغربيّة عنه على مسافة ۱۵ درجة، ساعةً قبل الظهر، وهكذا إلى النواحي البعيدة عنه على مسافة ۱۸۰ درجة، اثنتي عشرة ساعةً قبله وهي المقارنة أيضاً لنصف الليل.

فهذه الناحية التي انطبقت على خطّ التاريخ الدوليّ، بعيدة عن كرونوج على مقدار ۱۸۰ درجةً متقدّمة عنه زماناً من ناحية المشرق ومتأخّرة عنه زماناً من ناحية المغرب، كلّ باثنتي عشرة ساعةً.

فمجموع تفاوت هذين المقدارين، وهو أربع وعشرون ساعةً، يكون قدر يوم واحد و ليلة واحدة.

فيكون هذا الخطّ متقدّماً عن نفسه من جهة، ومتأخّراً عن نفسه من جهة أخرى: متقدّماً من الناحية الشرقيّة ومتأخّراً من الناحية الغربيّة، فهو المبدأ للتاريخ، تكون الأيام في شرقه ولو بمقدار يسير، متقدّمةً على الأيام في غربه كذلك.



هذا كله من جهة أيام الأسابيع، من الجمعة والسبت وغيرهما؛ وتتبعها أيام الشهور من الأول والثاني وغيرهما.

فإذا فرضنا أن الشمس طلعت في اليوم الثامن من إيلول على نقطة في شرق هذا الخط، علمنا بأنها غربت في اليوم الثامن من إيلول عن نقطة في غربه. فابتداء الثامن في جهة المشرق يساوق انتهاءه في جهة المغرب، ففي المشرق يكون الثامن وفي المغرب يكون التاسع.

ولا فرق في ما ذكرنا في الشهور الشمسية بين الرومية والفارسية والروسية والفرنسية وغيرها.

فإذا فرضنا أن في مشرق هذا الخط يكون يوم الأحد السابع من الجوزاء، يكون في مغربه يوم الاثنين الثامن منه.

فكل أحد يسافر من المشرق إلى المغرب ماراً عن هذا المبدأ، لا بد وأن يقدم يوماً من تاريخ تقويمه؛ وكذا العكس؛ إذا سافر نحو المشرق لا بد وأن يؤخر يوماً واحداً من تقويمه.

المقدمة الثانية: مبدأ الشهور القمرية إما يتحقق بخروج الهلال عن تحت الشعاع وظهوره في الأفق على ما هو المشهور، فإذا اختلف المبدأ في النواحي الشرقية عن محل الرؤية والنواحي الغربية عنه، ويتأخر بيوم واحد.

وإما يتحقق بنفس الخروج فقط وإمكانية الرؤية في ناحية ما على ما ذهب إليه، فإذا اختلف المبدأ في النصف الفوقاني من الأرض الذي يشترك في الظلمة الليلية مع نقطة الخروج، والنصف التحتاني منها الذي كان واجهاً للشمس وكان نهار هناك.

فإذا دارت الأرض بحركتها الدورية بقدر نصف الدائرة البالغ اثنتي عشرة ساعة تقريباً، يواجه جميع النقاط الواقعة في ذلك النهار على مغرب الشمس وتدخل واحدة بعد أخرى في تلك الظلمة، وبذلك يبتدئ الشهر بالنسبة إليها.

لكن هنا نكتة دقيقة، وهي أن القمر لا يخرج من الشعاع في مبدأ كل شهر في موضع خاص محاذياً للأرض، حتى تتحد الآفاق وتستقر في كل حين؛ بل بمقتضى سيره الخاص حول الأرض أولاً، وبميله عن منطقة البروج شمالاً وجنوباً على مقدار خمس درجات ثانياً،

وبسائر العوامل التي ذكرناها في الموسوعة الأولى ثالثاً، يختلف مبدأ طلوعه في أول كل شهر من الشهور.

إذا تمهد هذا فنقول :

إن اختلاف حساب الشهور أمر لازم لا مناص ولا مفرّ منه حتّى في الشهور الشمسيّة بأنحاء سنواتها في نصف الكرة الأرضيّة.

فعلى أساس ما ذكرنا تختلف مبادئ الشهور الشمسيّة في النصف الشرقيّ من قارة آسيا كالمعظم من أرض سيبيريا والصين وبورما وتايلند وأندونيسيا وفيتنام وسومطرة وبورنيو وكذا في أستراليا، بالنسبة إلى النصف الغربيّ من قارة إمریکا كأرض آلاسكا والمعظم الغربيّ من كندا والولايات المتّحدة والمكسيك.

فعدد أيام الأسابيع والشهور في سكّان الأول، مؤخّر عن عدد أيام الأسابيع والشهور في سكّان الآخر بيوم واحد.

فالיום السابع من حزيران مثلاً بالنسبة إلى هؤلاء [أهل الشرق]، بعينه اليوم الثامن منه بالنسبة إلى أولئك [أهل الغرب]. والسبت بالنسبة إلى أولئك، هو يوم الجمعة بالنسبة إلى هؤلاء؛ مع أنّهم مجتمعون تحت ضوء واحد شمسيّ في نهار واحد، أو تحت ظلّ واحد في ليلة واحدة.

وكذلك النواحي الغربيّة من إمریکا الجنوبيّة كأرض فنزويلا وكولومبيا وبيرو وشيلي والأرجنتين والمعظم من البرازيل، تختلف مع النواحي الشرقيّة من سيبيريا وزيلاندا وأستراليا، مع اتّحاد نهار سكّانهم واتّحاد ليلهم.

وأما في الشهور القمرية، فلا نحتاج إلى تعيين خطّ فرضيّ مارّ على القطبين في تعيين مبادئها وأيامها، وإن كان الأمر أيضاً كذلك بالنسبة إلى أعداد أسبوعها.

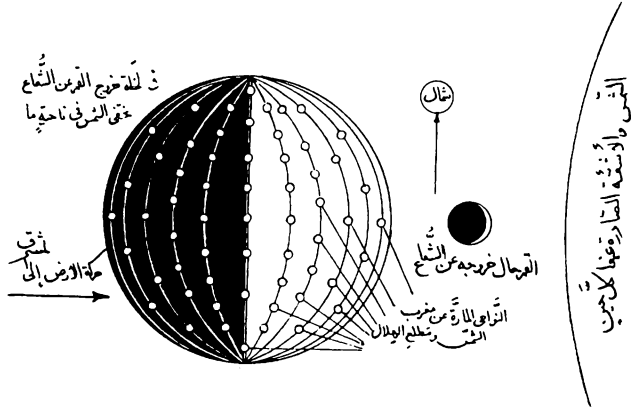
وذلك لأنّ مبدأ كلّ شهر له تعيّن واقعيّ خارجيّ، وهو خروج الهلال عن تحت الشعاع وظهوره في الأفق أو نفس خروجه عنه فقط؛ على اختلاف المسلكين.

فعلى كلا التقديرين تختلف مبادئ الشهور بالنسبة إلى جميع النواحي الأرضيّة بيوم واحد، وهذا أيضاً لا مفرّ منه.

أما على مسلك الجمهور فابتداء الشهر بالنسبة إلى كلّ بلد إنّما هو بظهور الهلال في أفقه،

فإذا خرج الهلال عن الشعاع وصار قابلاً للرؤية بعد غروب الشمس في ابتداء الليل، دخل الشهر بالنسبة إليه.

ولكن لما تسير الأرض من المغرب إلى المشرق، يختفي الهلال بالنسبة إلى سكان هذا البلد، ويطلع دائماً على نحو الاستمرار حيناً بعد حين بالنسبة إلى جميع الآفاق الغربية، حتى تتم الدورة الكاملة في أربع وعشرين ساعة. فيراه جميع أهل الآفاق في ابتداء ظلٍ مخروطيٍّ مستمرٍّ في هذه المدّة المتميّز بعضها عن بعض بفصلٍ نهاريٍّ؛ فتجزأ وتنقسم بلبليتين.



وأما على ما اخترت من كفاية الخروج عن الشعاع ورؤية ما ولو من بعيد، فجميع القطر المظلم الليلي المشترك مع نقطة أفق الرؤية في ابتداء الليل يحسب من أول الشهر. فالمبدأ لدخول الشهر إنما هو آخر القطر المقابل لأفق الرؤية، وهي الناحية التي كاد أن ينقضي فيها الليل ويطلع فيها الفجر، وكان دخول الشهر بالنسبة إليهم في حال يكون القمر في عين المحاق ويخرج عنه وعن الشعاع بعد اثنتي عشرة ساعة أو أزيد. أما القطر المستنير النهاري المقابل للقطر المظلم، فابتداء الشهر بالنسبة إلى كل ناحية منه إنما هو بسبب المواجهة للهلال حين دخوله في الليل عند غروب الشمس بالحركة الدورية؛ وذلك بطول اثنتي عشرة ساعة أيضاً.

فمبدأ الشهر في النواحي المختلفة الأرضية يطول أربعاً وعشرين ساعة، المنقسم بليتين على حسب الآفاق الفوقانية والتحتانية.

وقد علم ممّا ذكرنا أنّ اختلاف مبدأ الشهور القمرية كالشمسية ممّا لا مجال لأحد في إنكاره، ولا مناص إلا من الالتزام به على أيّ مذهب سلك.

غاية الأمر أنّه على مذهب الجمهور يكون أول مبدأ الشهر أول زمان رؤیة القمر في الأفق، ثمّ بليدٍ بليدٍ من النواحي الغربية واحداً بعد آخر، إلى أن تتصل الدورة إلى قرب المبدأ الأول.



وعلى ما ذهبنا إليه يكون مبدأ الشهر آخر القطر الليلي المجاور للبلد الذي طلع فيه الفجر، ثمّ ناحية ناحية من جانب المغرب من هذه الناحية حتّى تصل الدورة إلى أقرب ناحية بالنسبة إلى هذه الناحية من القطر.



فلا فرق بين المذهبين من جهة الاختلاف في التاريخ أبداً.

ومجرّد أسبقیة دخول الليل في ناحية تكون مبدأ للشهر على ما اخترت، لا يوجب وحدة في التاريخ؛ كما أنّ نفس جعل ابتداء الشهر بظهور الهلال في الأفق، لا توجب اختلافاً فيه.

لكنّ النكتة الدقيقة التي ذكرناها آنفاً، وهي طلوع الهلال في رأس كلّ شهر في مكان مغاير لما طلع سابقاً، تنهّنا على سقوط عنوان الفوقانية والتحتانية على ما ذهبنا إليه من مسلك عدم لزوم الاشتراك في الآفاق بالمرّة؛ لأنّ الهلال في بدء خروجه عن الشعاع لا يطلع

دائماً في النواحي المعمورة من الصين والهند وإيران والعراق والشام ومصر والممالك الأوربية والإفريقية، حتى يحكم بدخول الشهر في كل ناحية غشيتها ظلمة الليل الوحدانية وهو جميع هذه النواحي، فيحكم باتحاد مبدأ الشهر فيها.

وليست بلدة طهران مركزاً فوقانياً للعالم حتى يطلع الهلال في مشرقه أو مغربه إلى البرتغال وإسبانيا من نهاية المعمورة الفوقانية، فيتحد أفقه مع آفاق سائر البلاد، فيحكم بدخول الشهر في جميع النقاط الفوقانية من الأرض في ليلة واحدة. وهكذا ليس النجف الأشرف بهذه المثابة.

بل الأرض كروية لا تتميز أصقاعها بعضها عن بعض في الحركة الدورية.

وليست طلوع الهلال بأيدينا، فنخرجه عن الشعاع في المعمورة الفوقانية دائماً، كي تتمكن من الحكم بدخول الشهر في جميع النواحي المحيطة بنا من كل صوب بلا اختلاف.

بل ربما يطلع في النواحي الغربية من الولايات المتحدة أو الأوقيانوس الكبير [المحيط الهادئ] في موضع يكون بعده عن النجف ١٨٠ درجة، أعني بفاصل نصف القطر المحيط فإذاً تطول الظلمة الوحدانية الليلية في موضع رؤية الهلال في الأوقيانوس الكبير إلى النواحي الغربية من العراق حتى النجف، فيحكم بدخول الشهر في النجف ولا يحكم بدخوله في النواحي الشرقية منه كخانقين والبصرة.

فترى أنه على ما ذهب إليه ربما يختلف بالحساب الدقيق مبدأ شهر كربلا والنجف الأشرف بليل واحد، فكيف بسائر نواحي العراق وغيرها.

وأيضاً على ما ذهب إليه، لا بد للعالم بمبدأ طلوع الهلال في كل شهر من حساب النواحي الواقعة في نصف القطر المظلم حتى يحكم بدخول الشهر فيها، وحساب النواحي الواقعة بعد القطر المظلم فيحكم بعدم الدخول.

وهذه حسابات دقيقة على أساس الهندسة يتكفلها علم الفلك، خارجة عن محط النظر الشرعي، فلا يكاد يعباؤها الشارع المبنية أحكامه على المساهلات.

بخلاف مذهب الجمهور، من ابتداء كل شهر في كل ناحية برؤية الهلال فوق أفقه.

ومما ذكرنا يعرف أن ما ذكر - من أن الالتزام بكفاية خروج الهلال عن الشعاع في مبدأ الشهر، موجب لوحدة حساب الشهور وتاريخها، ومناسب لوحدة شعائهم المرتبطة بالأيام

والتواريخ - كلام على أساس الإحساس، خالٍ عن التحقيق، خارج عن منطق التعقل الصحيح، ساقط من أساسه في الاحتجاجات.

هذا ما أردنا بيانه في مسألة اختلاف التاريخ على كلِّ مسلك.

وأما النقاط الست التي حاول فيها الجواب عمّا حرّرتنا، فلم يقع واحد من الأجوبة موقمه.

أما النقطة الأولى، فنقول:

كلّ عنوان أخذ في موضوع حكم شرعياً كان أو غيره، يقتضي اعتباره قيداً دخيلاً في الحكم، يثبت الحكم بثبوتة وينتفي بانتهائه.

إلا فيما دلّت قرينة خاصة على عدم مدخليته فيه، كما أنّ السنّة دلّت على عدم دخالة كون الربائب في حجور الرجال في حرمة نكاحهنّ عليهم؛ مع ظهور دخالة القيد في الحرمة في بادئ الأمر من قوله عزّ وجلّ: «وَرَبِّتِ لِكُلِّ نَسَبٍ فِي حُجُورِكُمْ»^١.

أو دلّت قرينة عامّة على عدم المدخلية، ككثرة ورود القيد في لسان العرف العامّ أو الخاصّ بلا مدخلية له في الحكم، وكانت الكثرة إلى حدّ يصرف الموضوع المقيد عن ظهور دخالة القيد فيه؛ فحينئذٍ يحمل الحكم على نفس الموضوع اللا بشرط عن وجود القيد وعدمه.

وهذا في جملة من الآجال التي أخذ في موضوع حكمها عنوان نفس العلم أو ما هو بمعناه، في كونه كاشفاً صرفاً وطريقاً محضاً؛ مسلّم. والشاهد عليه في المحاورات العرفية كثير، وكذلك في المسائل الفقهية.

أما عنوان التبيين فليس بهذه المثابة، فضلاً عن الرؤية.

لأنّ التبيين ليس مطلق الانكشاف، بل الانكشاف الخاصّ، وهو وضوح جميع نواحي المعلوم وارتفاع الغيم والحجاب عن أطرافه وانجلاؤه من كلّ جهة ومن كلّ ناحية من المقدمات والمقارنات والغايات.

وكثيراً ما يكون التثبت في الموضوع والتأني فيه دخيلاً في الحكم ولو مع حصول العلم

١. النساء (٤): ٢٣.

قبلاً، من المشاهدة والسماع وغيرهما مما يوجب الاطمئنان بدواً، ولكن بالتروي والتثبت والتأني ربما يزول؛ كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَتَّبِعُونَ﴾^١، ففي المجمع: «أي إذا سافرتم وذهبتم للغزو فتبتتوا، أي اطلبوا بيان الأمر وثباته ولا تعجلوا فيه»^٢.

وفي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾^٣، وهاهنا بمعنى التحقيق والتثبت والفحص في الأطراف، حتى ينجلي جميع جوانب الأمر بكمال الوضوح، ولهذا فسره في تاج العروس بالتثبت في الأمر والتأني فيه^٤، والسر في ذلك أن الذهاب للغزو والدفاع المستلزم للقتل والجرح وذهاب الأموال والأسر، أمر مهم في الغاية، لا يعتمد فيه على العلم الحاصل في بادي النظر والاطمئنان المستفاد من القرائن البدوية، بل لابد من التحقيق الكافي والفحص الوافي. وهذا معنى التبين الوارد في موضوع الدليل.

وبهذا يعلم أن الاستناد بقول المنجمين في تعيين طلوع الفجر، والبناء على أقوالهم في الصلاة والصيام غير تام؛ لأن الله تبارك وتعالى جعل الغاية في الأكل والشرب في ليالي شهر رمضان تبيين النهار ووضوحه قبلاً لليل، فقال: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^٥، بحيث يتشخص في امتداد الأفق مثل الخيط الأبيض من طلوع الصباح، ويتميز عن ظلمة الليل الممتدة في السماء إلى هذه الناحية.

وفي الكافي روى الكليني عليه السلام بإسناده عن الحلبي قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ، فَقَالَ: «يَبْيَضُ النَّهَارُ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ» - الحديث^٦.
ورواه الشيخ في التهذيب بإسناده عن الكليني^٧.

١. النساء (٤): ٩٤.

٢. مجمع البيان، ج ٣، ص ٩٥، ذيل الآية الشريفة.

٣. الحجرات (٤٩): ٦.

٤. تاج العروس، ج ٩، ص ١٥١، «ب ي ن»، طبعة المطبعة الخيرية.

٥. البقرة (٢): ١٨٧.

٦. الكافي، ج ٤، ص ٩٨، باب الفجر ماهو...، ح ٢.

٧. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٤، ح ٥١٣.

وفي الكافي أيضاً عن أبي بصير قال:

سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقُلْتُ: مَتَى يَخْرُومُ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ عَلَى الصَّائِمِ، وَ تَجِلُّ الصَّلَاةُ صَلَاةَ الْفَجْرِ؟ فَقَالَ: «إِذَا اغْتَرَضَ الْفَجْرُ وَكَانَ كَالْقَبْطِيَّةِ الْبَيْضَاءِ، فَمَتَّى يَخْرُومُ الطَّعَامُ وَيَجِلُّ الصَّيَامُ وَ تَجِلُّ الصَّلَاةُ صَلَاةَ الْفَجْرِ».

قُلْتُ: فَلَسْنَا فِي وَقْتٍ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ شَعَاعُ الشَّمْسِ؟ فَقَالَ: «هَيْهَاتَ أَيْنَ تَذْهَبُ؟ بَلَّغْ صَلَاةَ الصَّبْيَانِ».^۲

ورواه الشيخ في التهذيب بإسناده عن الكليني^۳، والصدوق في الفقيه عن عاصم بن حميد عن أبي بصير.^۴

وروى الصدوق أيضاً أنه: سُئِلَ الصَّادِقُ عليه السلام عَنِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، فَقَالَ: «بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ».^۵ وقال في خبر آخر: «وَهُوَ الْفَجْرُ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ».^۶

والحاصل أن ما جعله الشارع أجلاً لصلاة الفجر والصيام هو تبيين الفجر، بحيث كان من الوضوح بمثابة افتراض الأفق من ثياب بيض لا يشك فيه أحد؛ وهذا التبين مع هذا العرض العريض متأخراً عما جعله الفلكيون مبدءاً للفجر بفاصل، ولا يمكن جعله طريقاً وكاشفاً عن أول زمان خروج الأفق عن الظل المخروطي إلى فضاء أشعة الشمس، وهو بحساب علم الفلك يتحقق في لحظة.

وهذا بخلاف زوال الشمس عن خط نصف النهار المار على رأس المصلي، فإنه يتحقق في لحظة واحدة؛ وحيث جعل موضوعاً لصلاة الظهر في قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ

۱. في مرآة المعول، ج ۱۶، ص ۲۶۷، نقل عن الصحاح [ج ۲، ص ۱۱۵۱، «ق ب ط»]: «أَنَّ الْقَبْطِ أَهْلَ مِصْرَ، وَالْقَبْطِيَّةُ ثِيَابٌ بَيْضٌ رَفِيقٌ مِنْ كِتَابٍ يَتَّخِذُ بِمِصْرَ، وَقَدْ بَضَمَ، لِأَنَّهُمْ يَغْتَرُونَ فِي النَّسَبَةِ كَمَا قَالُوا: سُهَيْلِيٌّ وَدُهْرِيٌّ» - انتهى.

۲. الكافي، ج ۴، ص ۹۹، باب الفجر ما هو...، ح ۵.

۳. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۸۵، ح ۵۱۴.

۴. الفقيه، ج ۲، ص ۸۱، ح ۳۶۱.

۵. الفقيه، ج ۲، ص ۸۲، ح ۳۶۳.

۶. الفقيه، ج ۲، ص ۸۲، ح ۳۶۴.

أَلشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ اللَّيْلِ»^١، يمكن التعويل فيه على القول الفلكي مع الوثاقفة.

والسرّ في جميع ما ذكرناه من الشواهد والأمثلة أنّ التبيّن مأخوذ من البيان، وهو بمعنى الوضوح والانجلاء في الغاية؛ وفيه خصوصيّة زائدة عن معنى العلم، وبها يمكن أن يلحظ النظر.

ذكر ابن الأثير في النهاية في معنى قوله ﷺ:

«إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»: البيان إظهار المقصود بأبلغ لفظ، وهو من الفهم وذكاء القلب، وأصله الكشف والظهور. وقيل معناه: إنّ الرجل يكون عليه الحقّ، وهو أقوم بحجّته من خصمه، فيقلب الحقّ بيانه إلى نفسه. لأنّ معنى السحر قلب الشيء في عين الإنسان، وليس بقلب الأعيان. ألا ترى أنّ البليغ يمدح إنساناً حتّى يصرّف قلوب السامعين إلى حبّه، ثمّ يذمّه حتّى يصرّفها إلى بغضه^٢ - انتهى.

وفي مجمع البحرين:

وفي الحديث: «إِنَّ اللَّهَ نَصَرَ التَّيِّبِينَ بِالْبَيَانِ»، أي بالمعجزة، وبأن أهمهم وأوحى إليهم بمقدمات واضحة الدلائل على المدعى عند الخصم، مؤثّرة في قلبه. وفيه أيضاً: «أنزل الله في القرآن تبيان كلّ شيء»، أي كشفه وإيضاحه - إلى أن قال: - وتبيّن الشيء لي، إذا ظهر عندي وزال خفاه عني^٣ - انتهى.

وكم من مورد وردت في القرآن الكريم من هذا الأصل اشتقاقات، مثل تَبَيَّنَ وَيُبَيِّنُ وَيُبَيِّنُهُ وَيُبَيِّنَاتٌ وَمُبَيَّنَةٌ وَمُبَيَّنَاتٌ وَمُبَيَّنٌ وَيَبَانٌ وَتَبَيَّانٌ ونظائرها، وفي كلّ منها لوحظت خصوصيّة للإيضاح وكشف الستر بنحو أتمّ وأكمل.

ومحصّل الكلام أنّ التبيّن ليس مرادفاً للفظ العلم بوجه؛ والقرينة العامّة المدعاة في استعمال لفظ العلم بعنوان الطريقيّة في موضوع الأحكام في الآجال، غير موجودة فيه. وأنكر من هذا ادعاء وجود قرينة عامّة في استعمال لفظ الرؤية بعنوان الكاشفيّة المحضة في موضوع الأحكام؛ ودعوى تحقّقها مردودة على مدّعياها.

١. الإسراء (١٧): ٧٨.

٢. النهاية، ج ٢، ص ٣٤٦، «ب ي ن».

٣. مجمع البحرين، ج ٦، ص ٢١٨، «ب ي ن».

لأن للرؤية بمعنى الإبصار الحسيّ خصوصيّة ليست في غيرها من طرق الانكشاف. فإذا وردت في موضوع دليل عرفي أو شرعيّ، ظاهره دخالة هذه الخصوصيّة في استجلاب الحكم. فلا بدّ من الأخذ بها وجعلها قيداً يدور الحكم معها وجوداً وهدماً، إلا إذا دلّت قرينة خاصّة على عدم دخالتها فيه.

ولعلّ المدعي نظر إلى القرائن الخاصّة في موارد شخصيّة، ثمّ توهم منها كثرتها إلى حدّ يصرف الكلام عن ظهوره في التقييد. أو نظر إلى الرؤية التي هي من أفعال القلوب وهي بمعنى العلم؛ مثل ما ورد في حديث رسول الله ﷺ مع سلمان الفارسيّ في أشراف الساعة المرويّ عن تفسير القميّ^١، ونظائره؛ فتوهم أنّ الرؤية الحسيّة أيضاً كذلك، وهذا توهم باطل، ولكلّ منها حكم غير ما للآخر.

هذا على العموم؛ وأمّا في المقام فيضاف إلى ذلك أولاً:

كثرة الروايات التي دلّت على دخالة الرؤية من الفريقين عن رسول الله ﷺ، وكذلك تواتر الروايات الواردة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام الصريحة في دخالتها؛ فقد ذكر بعض الأعلام من المشايخ أنّها أكثر من أن تعدّ وتحصى. وقد فهموا منها مدخلية الرؤية بلانكير، وهم من أهل اللسان، عارفون بأساليب الكلام. وذكر في بعضها دخالة الرؤية وحصرها في ثبوت الهلال بلسان النفي والإثبات، مثل قوله عليه السلام: «لَا تَصُومُ إِلَّا أَنْ تَرَاهُ» وقوله عليه السلام: «لَا تَصُومُ إِلَّا لِلرُّؤْيَى»؛ وأدلّ منهما قوله عليه السلام: «إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيَّ أَهْلُ الْقِبْلَةِ إِلَّا الرُّؤْيَى، وَلَيْسَ عَلَيَّ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الرُّؤْيَى»^٢.

فهب أيها المجيب! أنّ الشارع يريد مدخلية الرؤية بنحو الموضوعيّة لا الكاشفيّة المحضّة في مقام الثبوت، فهل يتصوّر جملة بليغة أو كلام بليغ، أبلغ من هذا الذي أفاده في مقام الكشف عمّا أراده، في مقام الإثبات؟ فقل لنا (ساعدك الله): بأيّ كلام يفهمنا؟ وبأيّ عبارة ينبتها؟

والعجب كلّ العجب أنّه اعترف في آخر كلامه بأنّ المستفاد من روايات الصوم الأوّليّة،

١. تفسير القميّ، ج ٢، ص ٤٣١. ورواه العلامة الطباطبائيّ (مدّ ظلّه السامي) في الميزان، ج ٥، ص ٤٣٢ - ٤٣٥، في ضمن بحثه المختلط من القرآن والحديث المبدوّ من ص ٤٢٨.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٢.

هو دخالة الرؤية بمعنى إناطة الحكم بإمكانية الرؤية. ومع هذا كان ينكر موضوعيتها بادعاء قرينة عامة وقرائن خاصة على الكاشفية؛ مع أنّ كلتا الدعويين: دعوى وجود القرينة العامة ودعوى وجود قرائن خاصة، معلولتان.

وثانياً ما هو المشاهد في جميعها أنهم عليه السلام سدّوا جميع الطرق المتصورة لثبوت الهلال - مثل أمارية غيبوبة الهلال بعد الشفق، وتطوّقه، ورؤية ظلّ الرأس فيه، وخفائه من المشرق غدوة - على دخول الشهر في الليلة الماضية، مع أنّ في بعض منها - خصوصاً إذا أُيدت بالرصد - أمارية على ثبوت الهلال.

لكن الأصحاب فقد رفضوها وحملوها على التقية، حيث إنّ العامة جعلوها أمارات عليه. وليس هذا إلّا ممّا فهموه من بناء الشريعة على انحصار أمارية الرؤية. وثالثاً ما ورد في كثير من الروايات من إنكار أصحاب الرأي، وهم أصحاب العدد والجدول من الفلكيين والمنجمين، والردّ الشديد عليهم.

وما ربّما يمكن أن يقال أنّ الردّ عليهم إنّما هو لعدم وصول نتيجة حساباتهم الرصدية إلى درجة اليقين، مدفوع.

أولاً: بأنّ عنوان الرأي ورد في بعض الروايات قسيماً للتظني، حيث قال عليه السلام: «وَأَلَيْسَ بِالرَّأْيِ وَلَا بِالتَّظْنِي، وَلَكِنْ بِالرُّؤْيِيَّةِ».

وثانياً أنّ الحسابات الرصدية المدوّنة في الزيجات مفيدة للقطع لأصحاب الرصد، لكونها قواعد مضبوطة على أساس علم الحساب، مبرهنّة ببراھين هندسيّة منتهية إلى الحس والوجدان؛ ويحصل القطع لغيرهم إذا عرفهم بالمهارة في فنونهم والوثاقة في أنفسهم. وثالثاً أنّ مفاد هذه الروايات إطلاق عدم جواز التعويل على أقوالهم ولو مع اليقين الحاصل.

إن قلت: لعلّهم عليه السلام إنّما سدّوا هذا الطريق على الإطلاق، وحصروه في طريقتة الرؤية، لتلايقع الخلاف ولا يشتهبه الأمر.

قلت: نعم، ولكن هذا عين الإقرار بانحصار طريقتة الرؤية المساوق للموضوعية. ثمّ إنّ كثيراً من الأصحاب ادّعوا الإجماع على انحصار طريقتة الرؤية، وادّعوا خلافه خلاف المذهب. وقد نقلنا سابقاً ما ذكره الشيخ (رضوان الله عليه) في التهذيب، والآن نقل

ما ذكره الشيخ الأجلّ القاضي ابن التّراج في كتابه: شرح جمل العلم والعمل لشيخه الأعظم: السيّد المرتضى (رضوان الله عليهما). قال:

اعلم أنّ رؤية الهلال هي المعتبر، والذي عليه يعتمد في الصوم والفطر وأوائل الشهر. وذلك لم يخالف فيه أحد من المسلمين، إلّا قوم من أصحاب الحديث من جملة طائفتان (كذا)^١؛ فإنّهم عوّلوا في ذلك على العدد^٢ وشدّوا عن الإجماع بهذا المذهب.

وخلافهم في هذا غير معتبر، لأنّ الإجماع سابق لهم.

وجزوا في فساد ما ذهبوا إليه وشدّوا به عن الإجماع مجرى الخوارج في خلافهم وشذوذهم عن الإجماع السابق، لما ذهبوا إليه في (عدم رجم الزاني المحصن؛ فإنّهم ذهبوا إلى ذلك بعد انعقاد الإجماع على)^٣ رجمه.^٤

(وكما لا يؤثّر خلافهم هذا في صحّة ما انعقد عليه الإجماع)^٥ من رجم هذا الزاني،^٦ لحدوث هذا المذهب وسبق الإجماع له؛ فكذا لا يؤثّر خلاف من ذلك إلى العدد في ما لم يعقد عليه الإجماع^٧ من صحّة العمل على رؤية الأهلّة، لحدوث مذهبه هذا وتقدّم الإجماع له.

فإن قيل: لم زعمتم أنّ مذهب أهل العدد حادث؟

قلنا: ممّا لا شبهة فيه، لأنّ القائلين بذلك ما ظهر خلافهم وعملهم به إلّا عند الجدوال

١. يعني أنّ لفظ «طائفتان» ورد في النسخ مرفوعاً.

٢. قال الشهيد الثاني في الروضة البهية، ج ٢، ص ١١١ - ١١٣: «والعدد، وهو عدّ شعبان ناقصاً أبداً ورمضان تاماً أبداً، وبه فتره في الدروس. ويطلق على عدّ خمسة من هلال الماضي وجعل الخامس أوّل الحاضر، وعلى عدّ شهر تاماً وآخر ناقصاً مطلقاً، وعلى عدّ تسعة وخمسين من هلال رجب، وعلى عدّ كلّ شهر ثلاثين؛ والكلّ لا عبرة به، نعم اعتبره بالمعنى الثاني جماعة منهم المصنّف في الدروس مع غنّة الشهور كلّها مقدّماً بعد سنّة في الكبيسة، وهو موافق للعادة وبه روايات ولا بأس به، أمّا لو غمّ شهر وشهران خاصّةً فعدهما ثلاثين أقوى وفيما زاد نظرٌ: من تعارض الأصل والظاهر، وظاهر الأصول ترجيح الأصل». انتهى - منه (عفي عنه).

٣. ما بين الهلالين هو المصحّح من نسخة العالم المحترم واعظ زاده.

٤. في نسخة العالم المحترم واعظ زاده، ورد مكان «رجمه»: «رحمة».

٥. ما بين الهلالين هو المصحّح من نسخة مكتبة مجلس الشورى بطهران.

٦. ظاهراً.

٧. الظاهر أنّ الصحيح في العبارة هكذا: «لا يؤثّر خلاف من ذهب إلى العدد فيما يعقد عليه الإجماع» - م.

(كذا) المنسوب إلى عبد الله بن مسعود (ومعاوية)،^٢ ولا شك في حدوث ما هذا سبيله. وأن العمل على ما ذكرناه لا يجري العلم بتقدمه على زمان من نسبت الجدوال إليه، مجرى العلم بالعمل على رواية الأهلّة، ولا تقاربه؛ بل ولا يعلم ذلك أصلاً على وجه ولا سبب.

فإن قيل: إذا كان العمل على الجدول حادثاً، فما ينكر أن يكون الأمر من الرسول ﷺ والإمام بعده في تعريف أوائل الشهور وأواخرها، هو المعتبر في ذلك وعليه العمل؟ قلنا: لو كان ما ذكرته صحيحاً لكان النقل به وارداً مورد الحجّة؛ والمعلوم خلاف ذلك. ثم إن الأئمة بين القائلين: فقاتل يذهب إلى أن المعتبر في معرفة الفطر وأوائل الشهور بالأهلّة، وقائل يذهب إلى أن المعتبر في ذلك بالعدد؛ وليس فيهم من يقول إن المعتبر في ذلك بما ذكرته^٣، ولا يقول أحد عن الرسول ﷺ ولا عن أحد من الأئمة عليهم السلام: إنه قال: «أول الشهر يوم كذا والآخر يوم كذا، إلا ما يذكر من الخبر المتضمن لقوله ﷺ: «يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ»^٤؛ وهذا ممّا لا شبهة فيه أنه لم يرد مورد الحجّة، وذكر في هذا المذهب خلاف متقدم على زمان الجدول؛ وإذا كان كذلك وجب القضاء بفساد ما ذكرته.

١. الجدول للقمر عند الفلكيين حساب سيره في منازلها الثمانية والعشرين وتعيين موضعه في أي وقت أريد، فعليه يكون مراداً للزيج. وفسره الشهيد الثاني في الروضة البهية، ج ٢، ص ١١٠ - ١١١ عند قول الشهيد الأول في اللعة: «ولا عبرة بالجدول» بأنه: «حساب مخصوص مأخوذ من تسيير القمر، ومرجه إلى عدّ شهر تاماً وشهر ناقصاً في جميع السنة مبتدئاً بالتأمّ من المحرم؛ لعدم ثبوته شرعاً بل ثبوت ما ينافية ومخالفته مع الشرع للحساب أيضاً لا احتياج تقييده بغير السنة الكبيسة، أمّا فيها فيكون ذو الحجّة تاماً» انتهى. أقول: والسّر في ذلك أن الأزياج مبتنية على الشهور الوسطية لا الحقيقية، ثم بضميمة حساب التعديلات تصير شهراً حقيقية فلكية. أمّا الشهور الشرعية فالعبرة فيها بنفس الرؤية.

هذا ولكتني لم أجد لفظ «الجدوال» في واحد من كتب اللغة والنجوم، ولعلّه مصدر جعلي على وزن الدّحراج من مادة جعليّة هي جَدَوْلٌ يُجَدُولُ أي عَيّن الجدول؛ فعلى هذا يكون خارجاً عن استعمال العرب - منه (عفي عنه).

٢. في نسخة مكتبة مجلس الشورى بطهران.

٣. في نسخة واعظ زاده وفي نسخة المكتبة المركزية لجامعة طهران، ورد مكان «ذكرته»: «ذكر به»؛ والمصحح صحّحه قياساً.

٤. أقول: أورد في تفسير البرهان في ذيل آية «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ»، نقلًا عن السيّد ابن طاووس رحمه الله في الإجماع أنه قال: «ومن ذلك (أي من القواعد) ما سمعناه ولم نقف على إسناده عن أحدهم عليهم السلام: يَوْمُ صَوْمِكُمْ يَوْمُ نَحْرِكُمْ» - انتهى. (تفسير البرهان، ج ١، ص ٤٠٧).

ومتأیدلاً أيضاً علی أن المعتبر فی معرفة أوائل الشهور والصوم والفطر بالأهله. ما هو معلوم ضروره فی شرع الإسلام من فرق المسلمین إلى (أن) ۱ رؤیه الأهله فی تعريف أوائل الشهور من زمن النبی ﷺ إلى زمننا هذا، وأنه ﷺ كان يتولى رؤیه الهلال بنفسه وملتمسه ۲ ويتصدى لرؤيته وكذلك المسلمین، وخروجهم إلى المواضع المكشفة وتأهیبهم كذلك من غیر إنكار من أحد له ولا دفع.

وما ثبت عنه ﷺ مما شرعه من قبول الشهاده فی الرؤیه، والحکم فی من شهد بذلك فی مصر ۳ من الأمصار، ومن یرد بالإخبار برؤيته عن خارج المصر، وحکم المخبر به والصحة وسلامة الخبر مما تعرضه من العوارض، وخبر من شهد برؤيته مع التواتر فی بعض المواضع.

فلولا أن المعتبر بالأهله، وأنها أصل فی الدين معلوم لجميع المسلمین، لما كانت ۴ الحال فی ذلك علی ما شرحناه، وكان ذلك عبثاً لو كان الاعتبار بالعدد، وحكاية ۵ لما لافائدة فيه؛ والمعلوم خلافه.

ويدل علی ذلك قوله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ ۶، فبين سبحانه أن الأهله هي المعتبرة فی المواقيت والدلالة علی أوائل الشهور، وذلك نص صريح فی ما ذهبنا إليه.

ألا ترى أنه علق التوقيت فيها، ولو كان الذي نعرف به التوقيت هو العدد لعلق التوقيت وخصه به دون رؤیه الأهله، لأن رؤیه الأهله لا معتبر بها عند العدديين فی تعريف أوقات حج ولا غيره.

والهلال إنما سمي بهذا الاسم، لرفع الأصوات عند مشاهدته بالتكبير والتهليل؛ ومنه يقال: استهل الصبي إذا ظهر صوته بالصياح عند ولادته. وسمي الشهر لاشتهاره ۷ بالهلال.

۱. فی نسخه المكتبة المركزية لجامعة طهران، ورد لفظ «أن».

۲. ظاهراً: «يلتمسه».

۳. فی نسخ واعظ زاده والمجلس ومكتبة الجامعة ورد لفظ «مصري» والظاهر زيادة الباء.

۴. فی نسخه المجلس: «كا» مكان «كانت».

۵. فی جميع النسخ: «مكاتباً» وصححه المصحح «حكاية».

۶. البقرة (۲): ۱۸۹.

۷. فی نسخه المكتبة المركزية: «للاشهاد» مكان «لاشتهاره».

فإن قال: بأن عدد الأيام وحساب الشهور والسنين هو المعتبر فيها وأنه يعني^١ عن الأهلة، فقد أبطل سمات الأهلة والشهور من الموضوعية في لسان العرب. ومن ذهب إلى ذلك وجب ترك الالتفات إلى قوله.

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾^٢.

(وهذا نص منه تعالى على معرفة السنين والحساب)^٣ مرجوع فيها إلى القمر وزيادته ونقصانه، وأن العدد لاحظ له^٤ في ذلك.

ويدل أيضاً على ذلك ما روي عن النبي ﷺ من قوله: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ، فَإِنَّ عَمَّ عَلَيْكُمْ فَعَدُّوا ثَلَاثِينَ يَوْماً»^٥.

فنص ﷺ أيضاً صريحاً غير محتمل بأن الرؤية هي الأصل والعدد تابع لها، وأنه غير معتبر إلا بعد عدم الرؤية. ولو كان المعتبر بالعدد لما علق الصوم بنفس الرؤية، ولعلقه بالعدد، وكان يقول: صوموا بالعدد وأفطروا بالعدد؛ والخبر يمنع من ذلك بالأشبه.

فإن قيل: كيف تستدلون بهذا الخبر وهو من أخبار الآحاد؛ وعندكم أن أخبار الآحاد لا يعول عليها في علم ولا عمل.

قلنا: إنما نقول في خبر الواحد بما ذكرته إذا لم يقرن به قرينة ولا دلالة تدل على صحته، وأما ما يقرن به قرينة وتدل على صحته دلالة فلا بد من القول بصحة مضمونه، للقرينة به. وهذا الخبر وإن كان من أخبار الآحاد، فقد عضدته قرينة وهي تلقي الأمة له بالقبول؛ فصح الاستدلال به. وهذا مما لا يشتهه مثله على أهل العلم.

واعلم أنه قد ورد في صحة الصوم والفطر على رؤية الهلال من الأخبار المتواترة ما يكثر ذكره ويطول إيراده، ونحن نورد بعضاً من ذلك ليقف عليه من أهل نفسه بأنس بالخبر، ويميل إليه أكثر من أنسه بطرف النظر وميله إليها.^٦ انتهى الموضوع الذي أردنا إيراده من كلامه ﷺ.

١. في جميع النسخ: «يعني» بدل «يفني»، وحيث لا معنى له صححه المصحح.

٢. يونس (١٠): ٥.

٣. ما بين الهلالين ليس في نسخة مكتبة المجلس. (منه عفي عنه).

٤. في جميع النسخ: «لاحصا له» فصحه المصحح.

٥. سنن الدارقطني، ج ٢، ص ١٦٧، ح ٧؛ سنن الشافعي، ج ٤، ص ١٣٣.

٦. شرح جمل العلم والعمل، ص ١٦٠ - ١٦٧.

ثم شرع في ذكر الروايات الدالة على موضوعية الرؤية وبحث فيها بحثاً تاماً، وذكر الروايات الدالة على عدم جواز التعويل على الجدول وسائر الطرق والأمارات. والحق أنه ﷺ أوفى البحث في المقام بما لا مزيد عليه، ونحن نقلنا كلامه بطوله لما فيه من جهات التنبيه والفائدة ما لا يخفى على الخبير. وما يدل على انحصار دخالة الرؤية رابعاً:

الروايات التي دلت على أن الله (تبارك وتعالى) جعل الأهلة مواقيت، في تفسير قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»؛ وهذه الروايات مستفيضة. مثل ما رواه العياشي في تفسيره عن زياد بن المنذر، قال: سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ ﷺ يَقُولُ: «صُمِّ حِينَ يَصُومُ النَّاسُ، وَأَفْطِرُ حِينَ يُفْطِرُ النَّاسُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ». ورواه أيضاً الشيخ في التهذيب، والقاضي ابن البرج في كتابه شرح جمل العلم والعمل^١.

وما رواه المفيد في المقنعة عن ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله ﷺ، قال: سَأَلْتُهُ عَنِ الْأَهْلِ، فَقَالَ: «هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمْ، وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ»^٢. وما رواه الكليني في الكافي بإسناده عن الحلبي، والمفيد في المقنعة عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله ﷺ قال: إِنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْأَهْلِ، فَقَالَ: «هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمْ وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ»^٣.

وما رواه الشيخ في التهذيب والاستبصار بإسناده عن زيد الشحام عن أبي عبد الله ﷺ أنه سُئِلَ عَنِ الْأَهْلِ، فَقَالَ: «هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمْ وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ»^٤. الحديث. وما رواه الشيخ أيضاً فيهما بسندين عن الحلبي عن أبي عبد الله ﷺ أنه سُئِلَ عَنِ الْأَهْلِ، فَقَالَ: «هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَيْلَالَ فَصُمْ وَإِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ»^٥. الحديث.

١. تفسير العياشي، ج ١، ص ٨٦؛ تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٤، ح ٤٦٢؛ وشرح جمل العلم والعمل، ص ١٧٤.

٢. المقنعة، ص ٢٩٦.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٧٦، باب الأهلة والشهادة عليه، ح ١؛ المقنعة، ص ٢٩٦.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٥، ح ٤٣٠؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٦٢-٦٣، ح ٢٠٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٣٤؛ الاستبصار، ج ٢، ص ٦٣، ح ٢٠٤.

وما رواه الشيخ في التهذيب أيضاً بإسناده عن عبد الله بن سنان قال: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْأَهْلَةِ، فَقَالَ: «هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَصُمْ وَ إِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ»^١. الحديث.

وما رواه الشيخ فيه أيضاً بإسناده عن عمر بن الربيع البصري قال: سُئِلَ الصَّادِقُ عَنِ الْأَهْلَةِ، قَالَ: «هِيَ أَهْلَةُ الشُّهُورِ؛ فَإِذَا رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَصُمْ وَ إِذَا رَأَيْتَهُ فَأَفْطِرْ»^٢. الحديث.

وما رواه الشيخ فيه أيضاً بإسناده عن عبد الله بن علي بن الحسين (الحسن - خ ل) عن أبيه عن جعفر بن محمد عَنِ الْقَائِلِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، قَالَ: «لِصَوْمِهِمْ وَ فِطْرِهِمْ وَ حَجِّهِمْ»^٣.

فولوا تكون الرؤية طريقاً خاصاً إلى معرفة الشهور، لما يكون وجه جعلها مواقيت؛ إذ من السهل اليسير رجوع الناس إلى ما ضبطوه في الجدول. كما هو المتعارف اليوم في كثير من البلاد التي جعلوا مدار أوقاتهم على الشهور الشمسية، واستغنوا عن الأهلة ومواقيتها. قال الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي في مجمع البيان عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾:

وفيه أوضح دلالة على أن الصوم لا يثبت بالعدد، وأنه يثبت بالهلال؛ لأنه سبحانه نصّ على أن الأهلة هي المعتبرة في المواقيت والدلالة على الشهور. فلو كانت الشهور إنما تعرف بطريق العدد، لخصّ التوقيت بالعدد دون رؤية الأهلة؛ لأنّ عند أصحاب العدد لا عبرة برؤية الأهلة في معرفة المواقيت.^٤ انتهى.

أقول: ونعم ما أفاد الله عز وجل. فنقول: حمل الرؤية في الروايات على الطريقة المحضة، يساق إلغاء خصوصية الرؤية؛ فيناقض الآية المباركة: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾؛ لأنّ الله جعل الأهلة مواقيت، ولا يكون الهلال ميقاتاً إلا إذا رئي، فالرؤية دخيلة في كونها مواقيت؛ فمن أنكر انحصار طريقتيها، فقد أبطل ميقاتيتها.

فالآية أدلّ دليل على دخالة الرؤية على مباني الشهور، كما أنّها أدلّ دليل على بطلان

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٣، ح ٥٩.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٣، ح ٤٦٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٤٧٢.

٤. مجمع البيان، ج ١، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق وكفاية رؤية ما ولو من بعيد أو كفاية الرؤية الإمكانية؛ فالله جعلها مواقيت للناس جميعاً، لكل بلد ولكل جيل.

ولا معنى لجعل الهلال الخارج عن الشعاع والقابل للرؤية في إسبانيا ميقاتاً لأهل بلخ ويخارا، ولا الهلال الطالع للعرب القاطنين في المرآكش وليبيا ميقاتاً للتركمين والأتراك القاطنين في الصين!

فمن التزم بهذا فقد أبطل سمات الأهلة، وأنكر كونها مواقيت. ومن ادعى عدم تنافيه مع الآية الكريمة، فهل يا ترى إلا كونه لاعباً بالقرآن العظيم؟

وأما ما استدلل لطريقتيها المحضة من كفاية قيام البيئة التي هي تبين الواقع - كما يشعر به لفظها - على ذلك، أو مضي ثلاثين يوماً من شعبان ولو لم ير أحد الهلال؛ فيرد عليه:

أولاً: أن البيئة وإن كانت صفةً مشبهةً من بانَّ يبين، فيقال: بينَ وبيئته كسيّد وسيّدة من سادَّ يسود، وحيث إن موصوفها هي الحجّة، يقال: بيئته بالتاء، أي حجّة واضحة لا خفاء فيها، وبهذا المعنى تكون مرادفةً للبرهان؛ لكنّها حجّة واضحة بالنسبة إلى ما تعلقت به لا إلى شيء آخر. وهذا واضح، فلا بدّ من أن يلاحظ متعلّقها في كلّ مورد فيحكم بشبوتها في متن الواقع بالتعبّد، كما يحكم بالثبوت في ما إذا تعلّق به القطع الوجداني.

وفي المقام: إذا فرض دلالة النصوص والفتاوى على كفاية البيئة القائمة على دخول الشهر، أو على خروج الهلال عن الشعاع، أو على وجوده في الأفق؛ كان لما أفيد من دلالة البيئة على طريقتي المحضة للرؤية وجه، لقيامها مقام الرؤية، فكلّ واحد من الرؤية والأمانة دليل على ثبوت الواقع حينئذٍ.

لكنّه ليس كذلك، بل أطبق النصّ والفتوى وادّعي الإجماع على كفاية البيئة القائمة على رؤية الهلال ليس غير.

واعترف به الأستاذ نفسه (مدّ ظلّه) على ما في رسالة المنهاج؛ حيث قال: «ولا [أي] ولا يثبت الهلال [بشهادة العدلين إذا لم يشهدا بالرؤية]»^١.

فحينئذٍ ليست الرؤية والبيئة متسابقتين إلى إثبات الواقع، أحدهما وجداناً والآخر تعبدياً. بل الرؤية الوجدانية تعلقت بوجود الهلال، والبيئة تعلقت بالرؤية؛ فتعلقت بالمتعلّق بالكسر لا بالفتح.

١. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠.

ومفادها تنزيل الرؤية التعبدية مقام الرؤية الوجدانية، وتوسيع دائرة الرؤية إلى الأعمّ منها بتوسعة دائرة الرؤية التي هي عبارة عن الإبصار بالعيون المتصلة، بالإبصار بالعيون المنفصلة بالجعل التشريعي.

وهذا معنى حكومة أخبار البيّنة على أخبار الرؤية.

وهنا محلّ الدقّة والنظر؛ فإنّه من مزالّ الأقدام، حيث اشتبه الأمر على كثير من أهل العلم، فادّعوا طريقيّة الرؤية المحضة، بادّعاء قيام الأمارات مقامها؛ ولم ينتبهوا للاختلاف بين متعلّقيهما.

وثانياً: المستند في حجّية البيّنة في هلال شهر رمضان هو الروايات الخاصّة الواردة في المقام، الدالّة على قيام البيّنة مقام الرؤية، وهي كثيرة؛ فإذا لا دلالة لها على الطريقيّة المحضة والكاشفيّة الصرفة للرؤية، إذ جعل الرؤية طريقاً واحداً وكاشفاً فardاً عن الهلال في مقام الثبوت، ومع ذلك توسيع هذه الدائرة بالرؤية التعبدية الحاصلة بالبيّنة في مقام الإنبئات بالنصوص الخاصّة، ممّا لا مانع منه.

وقد دلّت الأخبار المستفيضة بل المتواترة على طريقيّتها المنحصرة، وبعبارة أخرى على جزئيّتها للموضوع على نحو الكاشفيّة؛ ودلّت الروايات على كفاية الرؤية التعبدية في مقام الإنبئات.

نعم لو قامت البيّنة على غير الرؤية، بل على دخول الشهر المستند إلى التطوّق أو الارتفاع أو الجدول والزيح أو قول الرصدّي ونحو ذلك، واستندنا على حجّيتها بعمومات أدلّة حجّية البيّنة في الموضوعات كرواية مسعدة بن صدقة،^١ وعلقمة،^٢ وغيرهما، والإجماع المدّعى في

١. وهي ما رواه في الوسائل، ج ١٧، ص ٨٩، أبواب ما يكتسب به، الباب ٤، ح ٤: عن الكليني وعن الشيخ بإسنادهما عن علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «كُلُّ شَيْءٍ هُوَ لَكَ حَلَالٌ حَتَّى تَعْلَمَ أَنَّهُ حَرَامٌ بِعَيْنِهِ فَتَدْعُهُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِكَ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ الثَّوْبِ يَكُونُ عَلَيْكَ وَقَدْ اشْتَرَيْتَهُ وَهُوَ سَرَقَةٌ، وَالْمَمْلُوكُ عِنْدَكَ لَمَلَهُ حُرٌّ قَدْ بَاعَ نَفْسَهُ أَوْ خُدْعٌ يَبِيعُ قَهْرًا، أَوْ امْرَأَةٌ تَحْتَكَ وَهِيَ أَحْتَكُ أَوْ رَضِيْعَتُكَ وَالْأَشْيَاءُ كُلُّهَا عَلَى هَذَا حَتَّى يَسْتَبِينَ لَكَ غَيْرَ ذَلِكَ أَوْ تَقَوْمَ بِهِ الْبَيْئَةُ».

٢. وهي ما رواه في الوسائل، ج ٢٧، ص ٣٩٥، أبواب الشهادات، الباب ٤١، ح ١٣، عن كتاب عرض المجالس (المالي الصدوق) بإسناده عن علقمة قال:

المقام؛ كان لنا شاهد على كاشفيتها المحضة.

لكنك عرفت أنه لا مجال لحجّية مثل هذه البيّنة بعد إطباق الإجماع والنصوص والفتاوى على حجّية البيّنة القائمة على خصوص الرؤية ليس غير.
وأما الاستدلال بطريقتيها المحضة من ثبوت لزوم القضاء يوم الشكّ الذي أفطر فيه لعدم طريق له إلى ثبوت الهلال، فتبيّن بعد ذلك بالبيّنة أو الرؤية ليلة التاسع والعشرين من صومه وجود الشهر يوم إفطاره؛ فيرد عليه ما أوردنا سابقاً، من أنّ الرؤية أو البيّنة ليلة التاسع والعشرين كاشفة عن ثبوت الفطر أولاً، وعن ثبوت الهلال قبل مضيّ تسعة وعشرين يوماً من رؤيته ثانياً.

لأنّ مبنى حجّية الأمانة ليس على التنزيل أو على جعل المؤدّي منزلة الواقع، بل على ما هو المحقّق في الأصول وبنى عليه مشايخنا المحقّقون منهم أستاذنا العلامة الخوئي (أدام الله أيام بركاته)، من باب تميم الكشف الناقص تعيداً، وجعلها بمثابة اليقين في عالم الاعتبار؛ فإذا نفس الرؤية الوجدانية أو الرؤية التعبدية توجب لنا قضاء يوم الشكّ، لمكان محرزتيهما وكشفهما عن ثبوت الهلال ليلة الثلاثين من شعبان.
وليس هذا مجرد إمكان التنزيل والحكومة في مقام الثبوت كما أفيد، بل الكافل لهذه الحكومة والتنزيل في مقام الإنبات هو نفس أدلّة حجّية البيّنات.

→ «قال الصادق عليه السلام: قد قلتُ له: يا ابنَ رسولِ اللهِ! أخبرني عنَ ثبوتِ شهادتهِ ومَن لا يُقبَلُ. فقال: يا عَلَمَةُ! كُلُّ مَنْ كانَ عَلَيَّ فِطْرَةَ الإِسْلامِ جازَتْ شهادتهُ. قال: فَقُلْتُ له: تُقبَلُ شهادَةُ مُتَرَفٍ بالدُّنُوبِ؟ فقال: يا عَلَمَةُ! لوَ لَمْ تُقبَلِ شهادَةُ المُتَرَفِينَ للدُّنُوبِ لَمَاقَبِلْتُ إِلاَّ شهادَةَ الأَنْبياءِ والأَوْصِياءِ. لِأَنَّهُمُ المُتَّصِمُونَ دونَ سائِرِ الخَلْقِ. فَمَنْ لَمْ تَرَهُ بِعَيْنِكَ يَزُكِّبُ دُنياً أَوْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيهِ بِذَلِكَ شاهِدانِ، فَهُوَ مِنَ أَهْلِ العَدالَةِ والسُّرِّ وشهادتهُ مَقْبُولَةٌ؛ وَإِنْ كانَ فِي نَفْسِهِ مُذنباً. وَمَنْ اغْتابَهُ بِما فِيهِ فَهُوَ خارجٌ مِنَ وِلايَةِ اللهِ داخِلٌ فِي وِلايَةِ الشَّيْطانِ. ولَقَدْ حَدَّثَنِي أَبِي عَنِ أَبِيهِ عَنِ عابِئِهِ أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَیْهِ وَآلِهِ قالَ: مَنْ اغْتابَ مُؤمِناً بِما فِيهِ، لَمْ يَجْمَعْ اللهُ بَينَهُما فِي الجَنَّةِ أبداً. وَمَنْ اغْتابَ مُؤمِناً بِما لَيْسَ فِيهِ فَقَدْ انْقَطَعَتِ البِصْمَةُ بَينَهُما، وَكانَ المُغْتابُ فِي النَّارِ خالِداً فِيها وَبِشِّ أَمِصِيرٍ. قالَ عَلَمَةُ: فَقُلْتُ لِلصَّادِقِ عَلَیْهِ السَّلَامُ: إِنَّ النَّاسَ يَنْسُبونَنا إِلى عَظائِمِ الأُمُورِ، وَقَدْ ضاعَتْ بِذَلِكَ صِدوَرُنا! فقالَ عَلَیْهِ السَّلَامُ: إِنَّ رِضا النَّاسِ لا يُمَلِّكُ، وَالسُّنْطَةُ لا تُضْبِطُ؛ وَكَيْفَ تَسْلَمُونَ بِمِا لَمْ تَسَلِّمُوا بِنَبِيِّنا اللهُ وَرِسالَهُ.»

الحديث.

وقد نقلنا هذا الحديث بطوله، لما فيه من جهات الفائدة الصادرة من معدن العلم والحكمة (رزقنا الله التعلّم والتفهّم).

وقد ثبت في الأصول أن الأمارت والأصول التنزيلية، لها حكومة على العلم الذي أخذ في الموضوع على وجه الطريقة، بنفس أدلة حجيتها.

وأما ما أفيد من أن عنوان الشهر الذي أنيط به الحكم بوجوب الصوم أمر عرفي وليس من مستحدثات الشارع، والشهر عند العرف أمر واقعي ليس للرؤية دخل فيه إلا بنحو الطريقة المحضة؛ فيرد عليه أن للشارع دخلاً في الموضوعات العرفية التي يريد أن يرتب عليها الأحكام، بإدخال بعض القيود في التوسعة والتضييق. مثل عنوان السفر والحضر؛ فتصير حينئذٍ موضوعات شرعية لما يترتب عليها من الأحكام.

كما أن له نصب طريق خاص بالنسبة إلى موضوع واقعي خارجي، مثل الإقرار أربع شهادات أو شهادة أربعة شهود في إثبات الزنا، والإقرار أو البيّنة أو القسامة مع اللوث في إثبات القتل، والحكم بمضي شهادة النساء في ما يتعلق بهن وفي الوصايا والأموال دون رؤية الهلال.

والشهر وإن كان موضوعاً خارجياً، وعنوانه المحمول عرفياً، إلا أن الشارع نصب طريقاً خاصاً إلى إحرازه وهو الرؤية، ولا يرضى بإحرازه من غير هذا الطريق. فهذه المناسبة صارت الرؤية دخيلة في تحقق الشهر بما يرتب عليه الشارع من الأحكام، فتصير جزءاً للموضوع على نحو الطريقة الخاصة المعبر عنها بالموضوعية أو الصفتية.

فيصير الشهر شهراً قمرياً هلالياً شريعياً؛ في قبال الشهر القمري الحسابي، والشهر القمري الواسطي، والشهر القمري الهلالي الفلكي.

فما ترى في التقاويم المدونة المستنتجة من الزيجات المستخرجة من الأرصاد، من تعيين الشهور ومبادئها وخواتمها؛ إنما هي الشهور الهلالية النجومية، لا عبارة بها عند الشارع.

فالعبارة بتحقيق الرؤية الخارجية الفعلية، وبها يصير الشهر هلالياً شريعياً تدور عليه الأحكام.

وأما النقطة الثانية؛ فنقول:

قد برهنا في الموسوعة الأولى على أن القمر في مبادئ الشهور بعد خروجه عن المقارنة

وهي المحاق، لابد وأن يسير في مداره إلى حدّ يصير قطره المنور الهلاليّ قابلاً للرؤية، وهذه المدّة تسمّى تحت الشعاع.

فإذا خرج عن هذا الحدّ يصير قابلاً للرؤية، لأنّ المانع منها ليس إلّا محق نوره تحت احتجابه عن الشمس؛ فبحروجه يرتفع المانع، فيراه كلّ أحد بعين مجردة عادية في أوّل مبدأ الليل.

ومسيره هذا في المدار لا يقلّ من اثنتي عشرة درجةً من المقارنة، يطول أربعاً وعشرين ساعةً على أقلّ تقدير، وهو نصف مجموع حالة المحاق وتحت الشعاع كلّاً وهي أربع وعشرون درجةً، البالغ زمان مكثه ثمانيّ وأربعين ساعةً.

مدّة زمان الخروج عن الشعاع هي عين زمان سيره في المدار عن المقارنة وما في حكمها في محق نوره، ولا يحتاج بعد إلى سيره وبلوغه في الأفق مرتبةً يمكن للعين المجردة رؤيته. وهذا واضح لمن له أدنى خبرة بعلم النجوم.

فالقمر بمجرّد خروجه عن الشعاع يكون قابلاً للرؤية في نقطة ما، وهي أقرب أفق من الآفاق الأرضية بالنسبة إليه في مغرب الشمس [أي ما كانت الشمس فيها في حال الاختفاء] وقبله لا يكون قابلاً لها ولو بالآلات والأجهزة.

لأنّ الآلات لا تقدر على إراءة الهلال حال كونه تحت الشعاع، بإراءة القطر المنور الدقيق جدّاً، ولا على إراءة الهلال الواقع تحت الأفق.

بل إنّما تقدر على رفع حجاب الغيم والأغبرة الدخانيّة والمائيّة وما شابها. فالحسابات الفلكيّة لتعيين زمان رؤية القمر عند خروجه عن الشعاع، ليس إلّا لتعيين زمان ظهور الهلال وتكوّنه وبلوغه مرتبةً قابلةً للرؤية للعين المجردة.

وقد تبين بما ذكرناه أنّ كلّ ما أفيء في هذه النقطة ممّا لا طائل تحته. هذا، ثمّ إنّ ما أوردناه على الطريقيّة المحضة لرؤية الهلال إنّما هو على طريقيّتها المحضة لهذه المرتبة. فقد برهنّا على أنّ ما هو المستفاد من الكتاب والسنة والإجماع المدعى، طريقيّتها المنحصرة للهلال البالغ لهذه المرتبة القابل للرؤية.

ومعنى طريقيّتها الانحصاريّة، دخالتها في ترتّب الأحكام الشرعيّة بما هي رؤية وطريق خاصّ وكاشف مخصوص، وهذا عين معنى الموضوعيّة.

ولم نعطف محطّ الطريقيّة إلى كون الهلال في مرتبة غير قابلة للرؤية - كحال خروجه عن الشعاع على ما توهّم - ومحطّ الموضوعيّة إلى كونه في مرتبة قابلة لها؛ حتّى يختلف مورداهما كما أفيد.

بل محطّهما على كلا المسلكين واحد: إنا برهنا على كون الهلال طريقاً انحصارياً لدخول الشهر إذا رئي في الأفق، والأستاذ ذهب إلى كونه طريقاً محضاً إلى خروجه عن تحت الشعاع.

ثمّ إنّ ما هو دخيل في الشهور، الرؤية الفعلية، وهي الظاهرة من النصوص والفتاوى والإجماع المدعى، وهي محطّ النظر والآراء، والمعتمد عليها عند الأصحاب الإماميّة (رضوان الله عليهم)، وصريح الشيخ والفاضلين والجمهور. وأمّا الرؤية التقديرية فهي بمنزلة العدم.

فإذا نلتزم بعدم دخول الشهر ولو علم بوجود الهلال فوق الأفق بالتطوّق والارتفاع ورؤية ظلّ الرأس وما شابهها ولو فيما يوجب العلم، وكذا بقول الرصدية، وبالأجهزة الحديثة إذا خرقت حجاب الغيم، وبقول معصوم مفيد لليقين.

لأنّ المعصوم لا يخبرنا بدخول الشهر مع فرض كونه مترتباً على الرؤية ولما تتحقّق ولما يتمّ الموضوع، بل يخبرنا بوجود الهلال فقط بلارؤية على الفرض. فهو أيضاً لا يرتّب على نفسه الأحكام المترتبة على دخول الشهر من الصيام ونحوه، مع علمه بوجود الهلال وإخباره لنا به، فكيف بصيامنا ونحوه؛ ولا بعد في هذا.

ومن خالفكم، إنّما يخالف في كبرى المسألة؛ وأمّا الصغرى فكثيراً ما يحصل العلم بوجود الهلال مع الحسابات الدقيقة الرياضية الهندسيّة المساوقة للبداهة والوجدان، خصوصاً في هذه الآونة التي انتهت دقّة الحسابات الرصدية إلى الواحد من عشرة آلاف جزء من الثانية (١).

تنبيهاً وتبصرة: إنّ محطّ خلافنا الأصلي مع الأستاذ (مدّ ظله السامي)، إنّما هو في لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال، الراجع إلى لزوم كون الهلال فوق الأفق في كلّ ناحية وما حواها؛ وعدم اللزوم، الراجع إلى كفاية خروجه عن تحت الشعاع. وفي كلّ واحد من المسلكين يمكن أن تتصوّر ثبوتاً دخالة الرؤية على وجه الطريقيّة أو

على وجه الموضوعية، كما يمكن أن يذهب إثباتاً كل واحد من الطرفين إلى دخالتها على وجه الطريقتة أو على وجه الموضوعية. فلا يلزم القول بلزوم الاشتراك القول بالموضوعية؛ كما لا يلزم القول بعدم اللزوم القول بالطريقتة.

لكن لما انجرّ البحث إلى كيفية دخالة الرؤية إثباتاً، أردنا في طي هذه المباحث أن نستدل على طريقتها الانحصارية المعبر عنها بالموضوعية، تميمًا للبحث.

وأما النقطة الثالثة؛ فنقول:

إنّ للقمر بعد دخوله في الشعاع إلى أن يخرج منه إلى أن يصير قابلاً للرؤية في ناحية معينة، ثلاث حالات:

الحالة الأولى، حال المقارنة مع الشمس، فتطبق الدائرة الظاهرة منه على الدائرة المستضيئة من شعاع الشمس، فلا يرى، لأنّ نصفه الذي يسامت الأرض مظلم. وهذه الحالة تسمى بالمحاق.

الحالة الثانية، حالة كونه تحت الشعاع، فهي في ما إذا خرج عن المقارنة، وحينئذ لا بد وأن يرى على شكل هلال ضعيف كالخيوط الدقيق في غاية الدقة، لكن أبصارنا لا تقدر على رؤيته وهو على هذه الدقة والضعف، إلى أن يسير في المدار ويبعد عن الشمس، حتّى يكبر هذا الخيط بابتعاده عنها ويصير القطر المنور له قابلاً للرؤية بشكل الهلال. وهذه الحالة تسمى تحت الشعاع.

الحالة الثالثة، حالة خروجه عن الشعاع، فإذا إمّا أن يقارن - وهو في هذه الحالة - غروب الشمس بالنسبة إلى هذه الناحية، فيرى لامحالة بشكل الهلال، ولا يحتاج بعد إلى سيره في المدار، أو سير الأرض نحو المشرق حتّى يصل إلى أفق تلك المنطقة حين غروب الشمس. لأنّنا فرضنا تقارن خروجه عن الشعاع مع غروب الشمس بالنسبة إليها، وليس معنى خروجه عن الشعاع إلاّ صيرورته قابلاً للرؤية.

وإمّا أن لا يقارن، بل خرج عن الشعاع ولما تغرب الشمس عن هذه الناحية؛ فالرؤية حينئذ غير ممكنة، لأنّ الأشعة القاهرة الشمسية تمنعنا عن الرؤية.

فلا بد وأن تسير الأرض نحو المشرق إلى حدّ تغيب الشمس تحت الأفق، فتطابق المغربان والأفقان: مغرب القمر ومغرب الشمس، ودائرة انعكاس نور القمر على سطح

الأرض ودائرة انعكاس شعاع الشمس عليه؛ بمعنى غروب الشمس قبل غروب القمر حتى تكون دائرة انعكاس نور القمر على الأرض خارجة عن دائرة انعكاس شعاع الشمس عليها. ففي هذه الحالة حيثما يكون الرائي في داخل دائرة انعكاس نور القمر وخارجاً عن دائرة انعكاس شعاع الشمس يرى الهلال بالسهولة.

إذا عُلِمَ هذا فنقول: قد ذكرنا سابقاً أنّ الأرض كروية لا يتميز بعض أوصافها عن بعض، وهي مع ذلك تدور حول نفسها مرة واحدة في أربع وعشرين ساعة. فلا تمر لحظة من الأرض إلا وناحية منها تكون مقارئة لغروب الشمس، برّ أو بحر، سهل أو جبل، بمعنى اختفائها تحت أفق هذه الناحية بخروج دائرة انعكاس ضوئها عنها. فإذا خرج القمر عن الشعاع في أي لحظة فرضت، فلا بدّ وأن يكون زمان ذلك الخروج مقارناً مع غروب الشمس في ناحية ما، فتطبق دائرة نوره المنعكس على الأرض على هذه الناحية لا محالة، فيصير قابلاً للرؤية بلا إشكال.

ثمّ نقول: لما كان الخروج عن الشعاع معيّنًا في العلوم الفلكية في كلّ شهر في غاية الدقّة، وهذا الخروج يكون مقارناً مع غروب الشمس في ناحية ما بالضرورة؛ فإذا يصير الهلال قابلاً للرؤية في ناحية ما بعد نفس خروجه عن الشعاع بلا ريب.

فإذا جعلنا الرؤية طريقاً محضاً وكاشفةً صرفةً، يلزم أن يكون الشهر الشرعيّ مساوفاً مع الشهر الفلكيّ دائماً؛ فإذا تسقط الشهور المبدّوة بالرؤية، ويصير الميزان الشهور الفلكية المبنية على الجدول أو الحساب أو العدد؛ وقد ذكرنا أنّه مخالف لإجماع المذهب، ومخالف لصريح النصوص المتواترة والفتاوى بلا شبهة وإشكال.

وهذا محلّ إمعان النظر والدقّة؛ فإنّ بحثنا هذا في غاية الدقّة.

لكن المُرود لم يتأمّل ما أردناه، فأشكّل بأنّ نقطة الخروج عن الشعاع لا يلازم إمكانية الرؤية ولا يلازم بلوغ القمر إلى تلك النقطة بحيث يكون قابلاً للرؤية، بل يمكن أن يكون الوقت فيه نهاراً، فلا يزال القمر في الآفاق والدوائر الأرضية التي تقابل ضوء الشمس حتى تغرب؛ ولم يعرف بأنّا لم نعيّن ناحية الرؤية نقطةً خاصّةً حتى يرد علينا ما ورد، بإمكان كونها نهاراً ولا يُرى القمر فيها إلاّ إذا تطابق الأفقان والمغربان.

بل ذكرنا ناحيةً ما، أي ناحيةً غير مشخصة، فالأرض بحركتها الدورية في كلّ لحظة

تقارن غروب الشمس في ناحية غير مشخصة من أي النواحي.

فإذا خرج القمر عن الشعاع في أي لحظة فرضت، يقارن هذه الناحية بالضرورة الكونية. نفس الخروج عن الشعاع وحده تُحقّق إمكانية الرؤية، ولا معنى لترقّب زوال أشعة الشمس عن المنطقة التي غربت عنها الشمس.

وأما النقطة الرابعة، وهي عدم محدودية الآفاق المشتركة موضوعاً، لا زماناً ولا مكاناً؛ فنقول:

أولاً: إن مجرد عدم محدوديتها، واختلافها في الخارج في الشهور المختلفة، لا يوجب رفع اليد عن الحكم الثابت بالأدلة. فهل يا ترى يمكن أن يلتزم فقيه برفض الحكم وإبطاله بتأ في ما إذا كان موضوعه غير مشخص ولا محدّد عنده، ويلتزم بعمومية الحكم لموضوع كليّ يندرج تحته جميع جزئياته: هذا الموضوع غير المحدّد وغيره؟

فإذا دلّ الدليل على موضوعية الرؤية لدخول الشهور القمرية، ثمّ دلّ الدليل على لزوم القضاء في مصر لم تتحقّق فيه الرؤية، لا يكون لنا مناص إلاّ الالتزام باتّحاد الآفاق المشتركة في الرؤية بالحكومة الشرعية، والحكم بسعة دائرة الرؤية بالنسبة إليها تعديداً؛ بعين ما نحكم بسعة دائرة الرؤية في بلدة واحدة حقيقةً، إذا رئي الهلال في ناحية منها ولم يُر في أخرى.

وهذا أحسن تقريب بأحسن بيان أوردناه في المقام على كيفة الحكومة وتوسيع دائرة الرؤية؛ بحيث لم ترفع اليد عن الروايات الناصّة في دخالة الرؤية، ولم يلزم التخصيص فيها كما التزم به العلامة في التذكرة.

وذلك لأننا لو خَلينا وأنفسنا مع خصوص ما دلّ على لزوم الرؤية في الشهور، لحكمتنا بلزومها في كلّ بلدة بلدة؛ ولو خَلينا وأنفسنا مع خصوص ما دلّ على لزوم القضاء في ما لم تتحقّق الرؤية ولم تكن في البين الأدلة الناصّة على لزوم الرؤية، لذهبنا إلى الشهور الفلكية وحكمتنا بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق بلا تأمل.

فالجمع بين هاتين الطائفتين من الروايات لا يجعل لنا مخرجاً ولا مفرّاً إلاّ الالتزام بما يترتّب على أحكام الرؤية في كلّ ناحية يكون الهلال موجوداً في أفقها وكان المانع من الرؤية وجود جبل أو سحاب أو غيم ونحو ذلك، وترتّب الآثار الشرعية من الصيام ونحوه على تلك الآفاق؛ وعدم الالتزام به فيما إذا كان الهلال لا يكون موجوداً في أفقها حين دخول

الليل في تلك الناحية بغيوبة الشمس تحت أفقها.

وبعبارة أخرى: إن ما هو لازم في الحكم بدخول الشهر هو الرؤية الفعلية إجمالاً، والرؤية الإمكانية تفصيلاً لكل مكان.

فمن مطاوي هذا البحث تولد عنوان الاشتراك في الآفاق وعنوان عدم الاشتراك، تولدًا طبيعيًا.

وثانيًا: قد بحثنا بما لا مزيد عليه في الموسوعة الأولى في كيفية تعيين الضابطة الكتيبة. فبرهنا على أن الآفاق المشتركة عبارة عن جميع البلاد الغربية القريبة العرض بالنسبة إلى مطلع القمر، وجميع البلاد الشرقية التي كانت مشتركة في إمكان الرؤية مع بلد الرؤية ولو بلحظة، الواقعة في الطول الجغرافي بمسافة اثنتين وثلاثين دقيقةً زماناً، وهي البالغة بأزيد من مائة وستين فرسخاً^١.

وثالثاً: إن رؤية الهلال في الآفاق المتحدة ليست موضوعاً واحداً لتكليف شخصي، حتى يوجب اختلافها في الشهور زماناً ومكاناً الإبهام والإجمال في التكليف.

وذلك: لأن التكاليف العامة تنقسم على كل واحد من آحاد المكلفين على حسب القضية الحقيقية، ومعلوم أن لا إبهام ولا إجمال في تكليف كل فرد بالنسبة إلى نفسه؛ لأنه إذا كان الهلال مشاهداً في أفقه أو علم بمشاهدته في أفق قريب، يرى نفسه مكلفاً، وإلا فاستصحاب عدم الرؤية أو استصحاب عدم دخول الشهر الجديد أو بقاء الشهر الماضي، لا يبقي مجالاً

١. لأن محيط كرة الأرض يساوي أربعين ألف كيلومتر، وإذا انقسم المحيط إلى ثلاثمائة وستين درجة، يكون طول

قوس الدرجة الواحدة منها أزيد من مائة وأحد عشر كيلومتراً (٤٠٠٠٠ : ٣٦٠ = ١١١ / ١١١).

ثم إننا نعلم بأن الأرض تدور حول نفسها مرةً واحدةً في أربع وعشرين ساعةً، ففي ساعة تدور على مقدار خمس عشرة درجة (٣٦٠ : ٢٤ = ١٥) فكل درجة منها تُطوى بأربع دقائق (٦٠ : ١٥ = ٤) فمسافة اثنتين وثلاثين دقيقةً زماناً تكون طول قوس ثماني درجات من الأرض (٣٢ : ٤ = ٨) ويساوي طول هذا القوس من الأرض أزيد من ثمانمائة وثمانية وثمانين كيلومتراً؛ الحاصل من ضرب الثمان في مائة وأحد عشر كيلومتراً (٨٨٨ / ٨٨٨ = ٨ × ١١١ / ١١١).

ثم إننا نعلم أن مسافة الفرسخ تبلغ خمسة كيلومترات ونصف كيلومتر، فهذه المسافة تزيد على مائة وستين فرسخاً (٨٨٨ / ٨٨٨ = ٥ / ٦ = ١٦١ / ٦).

هذا، ولكننا ذكرنا سابقاً أن هذا المقدار إنما هو غاية ما يمكن أن يتصور في إمكان اتّحاد الآفاق لا أن يتحقق فعلاً في كل محل رني فيه الهلال.

للسكّ في التكليف الحادث.

تنبیه : ما أفاد (حفظه الله) في هذه النقطة من «أنّ رؤیة الهلال كما قلنا تتحقّق نتیجة سیر القمر إلى جهة المغرب من الأرض» وهَم ؛ لأنّ جهة حركة القمر حول الأرض من المغرب إلى المشرق دائماً؛ كما أنّ جهة حركة الأرض حول الشمس كذلك. وقد بیّناه في الموسوعة الأولى.

أما النقطة الخامسة :

فقد ذكرنا في الموسوعة الثانية بأنّ القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق يستلزم افتراض ليلة أوّل الشهر واحدة في جميع النواحي التي تحلّ بها الظلمة من الكرة الأرضیة، فیؤدّي إلى أن يكون الليل في الناحية الواقعة شرق منطقة رؤیة الهلال منذ بدايته ليلة أوّل الشهر، مع أنّه في بدايتها التي قد يكون قبلها باثنتي عشرة ساعةً فما دون يكون القمر لا يزال تحت الشعاع، فلا بدّ وأن يحسب من الشهر القادم مع أنّ القمر حينئذٍ في المحاق.

فعبر المجیب (حفظه الله) بأنّ هذه مشكلة آثرتها على المختار، مع أنّ جميع ما أوردناه على هذا المذهب مشاكل ؛ ثمّ أجاب نقضاً وحلاً.

أما نقضاً فيما إذا افترضنا خروج الهلال عن الشعاع بنحو قابل للرؤیة بالعين المجردة مصادفاً للمغرب في نقطة على سطح الأرض مشتركة في الأفق مع نقطة أخرى في شرق هذه النقطة تغرب فيها الشمس من قبل ؛ فإنّه في مثل هذه القضية يتحقّق خروج الهلال عن تحت الشعاع بالنسبة إلى النقطة الثانية بعد المغرب بزمان، مع أنّه من ابتداء الليل يحسب من الشهر القادم.

وأما حلاً فبأنّ رؤیة الهلال عند غروب الشمس في ناحية توجب لنا الحكم بأنّ النهار القادم بعد ذلك الليل، من الشهر القادم، في جميع النواحي التي تشترك مع منطقة الرؤیة في ذلك الليل، لا النقاط التي لا تشترك معها في تلك الليلة بل يكون فيها نهار، لأنّه لا یصدق على ذلك النهار أنّه نهار ما بعد تلك الليلة التي هي ليلة الرؤیة.

و الروایات الخاصة الآمرة بقضاء صیام النهار ولو في مصر آخر، لا تدلّ على أزيد من ذلك، لأنّها تدلّ على قضاء نهار القادم بعد ليلة الرؤیة.

ولا یخفى ما في كلا الجوابین من الخبط الواضح.

أَمَا فِي النَقْضِ، فَلَأَنَّ الْهَلَالَ فِي كِلْتَا النَّقْطَتَيْنِ الْمَشْتَرَكَتَيْنِ قَابِلٌ لِلرُّؤْيَةِ، لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِاشْتِرَاكِ الْآفَاقِ إِلَّا كَوْنَهَا مَتَّحِدَةً فِي قَابِلِيَّةِ الرُّؤْيَةِ.

فَمِنَ الْمَسْتَحِيلِ افْتِرَاضِ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي نَقْطَةٍ مِّنَ سَطْحِ الْأَرْضِ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مَشْرُوكَةٍ فِي الْآفَاقِ مَعَ نَقْطَةٍ أُخْرَى عَلَى طَوْلِ آخِرٍ فِي مَشْرِقِ هَذِهِ النَّقْطَةِ قَدْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فِيهَا مِّنْ قَبْلِ، حِينَ كَوْنَ الْقَمَرِ تَحْتَ الشَّعَاعِ. فَرُؤْيَةُ الْهَلَالِ فِي نَقْطَةٍ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَعَدَمُ رُؤْيَتِهِ فِي النَّقْطَةِ الشَّرْقِيَّةِ الْمَشْرُوكَةِ مَعَهَا فِي الْآفَاقِ حِينَ تَغْرِبُ الشَّمْسُ فِيهَا مِّنْ قَبْلِ، دَلِيلٌ عَلَى وُجُودِ مَانِعٍ خَارِجِيٍّ مِّنَ السَّحْبِ أَوْ الْغَيُومِ أَوْ الْجِبَالِ فِي النَّاحِيَةِ الشَّرْقِيَّةِ مِّنَ الرُّؤْيَةِ، بَعْدَ إِمْكَانِيَّةِ الرُّؤْيَةِ عَلَى الْفَرَضِ مِّنَ اتِّحَادِ أَفْقَيْهِمَا.

فَالرُّؤْيَةُ فِي النَّقْطَةِ الْغَرْبِيَّةِ تَكْشِفُ عَن دُخُولِ الشَّهْرِ فِي النَّقْطَةِ الشَّرْقِيَّةِ مِّنْ قَبْلِ، بِهَا حَلُّ الشَّهْرِ بَعْدَ تَمَامِيَّةِ مَوْضِعِهِ، وَهُوَ إِمْكَانِيَّةُ الرُّؤْيَةِ بَعْدَ الْخُرُوجِ عَن تَحْتِ الشَّعَاعِ وَالرُّؤْيَةِ الْفَعْلِيَّةِ فِي الْآفَاقِ الْمَتَّحِدِ؛ وَلَا كَلَامَ لَنَا فِيهِ.

وَأَمَّا فِي الْحُلِّ، فَلِأَنَّهُ لَيْسَ مَحْطُّ الْبَحْثِ فِي النَّوَاحِي الَّتِي يَكُونُ فِيهَا نَهَارٌ عِنْدَ غُشْيَانِ اللَّيْلِ نِصْفَ الْكُرَةِ الْأَرْضِيَّةِ الَّتِي تَشْتَرِكُ نَوَاحِيهَا مَعَ نَقْطَةِ الرُّؤْيَةِ فِي الظُّلْمَةِ، لِأَنَّهُ مِّنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ نَهَارَ تِلْكَ النَّوَاحِي تَابِعٌ لِلَّيْلِهَا الْمَتَّقَدِّمْ عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا الْبَحْثُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ النَّاحِيَةِ الْمَظْلَمَةِ الَّتِي تَشْتَرِكُ مَعَ نَاحِيَةِ الرُّؤْيَةِ فِي لِحْظَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَاعَةً، وَرَبَّمَا تَكُونُ أَزِيدَ، وَفِي النَّوَاحِي الْمَعْمُورَةِ الْبَعِيدَةِ عَنِ الْاِسْتِوَاءِ رُبَّمَا يَبْلُغُ اللَّيْلُ عَشْرِينَ سَاعَةً.

فَقَدْ أوردنا بَأَنَّ قَضِيَّةَ عَدَمِ الْاِسْتِرَاكِ فِي الْآفَاقِ تَوْجِبُ الْحُكْمَ بِدُخُولِ الشَّهْرِ الْقَادِمِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ النَّوَاحِي، مَعَ أَنَّ الْقَمَرَ بَعْدُ فِي الْمَحَاقِ. وَهَذَا مِّنْ بَدَاهَةِ الْبَطْلَانِ بِمَكَانٍ يَنْبَغِي أَنْ يَحْسَبَ مِّنَ الْأَسَاطِيرِ الْوَهْمِيَّةِ، أَضْحُوكَةٌ لِلشَّابِّ وَالْهَرَمِ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّهْرَ الْقَمَرِيَّ الْمَبْدُوءَ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْاِسْلَامِ بَلْ جَمِيعِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ بَلْ الْأُمَّمِ وَالْأَقْوَامِ، يَصِيرُ حَالُهُ فِي التَّنَزُّلِ إِلَى حَدِّ لَا يَقِفُ بِالرُّؤْيَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَلَوْ فِي نَقْطَةٍ مَا مِّنْ بَعِيدٍ. وَلَا يَقِفُ عَلَى إِمْكَانِيَّةِ الرُّؤْيَةِ أَيْضاً بِخُرُوجِهِ عَن تَحْتِ الشَّعَاعِ، بَلْ تَنْزَلُ إِلَى حَدِّ السَّقُوطِ فِي دَرَكِ الْبُورَارِ، يُزْعَمُ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي عَالَمِ الْفَعْلِيَّةِ، مَعَ أَنَّ مُوجِدَهُ وَهُوَ ظُهُورُ الْهَلَالِ

بعْدُ باق في نظفة الاستعداد، محبوبس في رحم المحاق، مظلم محجوب تحت ظلمات ثلاث: ظلمة المحاق، وظلمة تحت الشعاع، وظلمة الخفاء في الآفاق، فهل هذا إلا من أخيلة وهمة؟!

فأين كنت يا للقرآن العظيم!! إذ ناديت بصوتك المعجز الدائم الباقي العام لكل فرد في العالم: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾.

فهل يكون القمر في المحاق - ولما يسم هلالاً - ميقاتاً للناس، مبدءاً لعباداتهم ومعاملاتهم وحجهم وتاريخهم؟ وهل يدرك العالم والعامي، الحضري والبدوي، هذا المبدأ الوهمي، ويجعل مبدءاً لتاريخه؟ وهل يكون هذا معنى الشريعة السمحة السهلة، يباهي بها أهل الإسلام كافة المذاهب والمكاتب في العالم؟

ألا وإن نتائج قلّة التأمل، والمبادرة إلى رأي لا يستقيم على أصول متينة، مما يضيق عن الإحاطة بها نطاق البيان.

ثم إنَّ المجيب (حفظه الله) نهض على كسر صولة هذه المشكلة، بالاستناد إلى المرتكزات العرفية، مردداً بأنَّ العرف إن اكتفى في دخول الشهر الجديد بخروج الهلال عن تحت الشعاع بنحو قابل للرؤية في نقطة مشتركة معنا في الليل، ولو كان المقدار الباقي منه عندنا أقل منه في تلك النقطة، فقد تطابق المستفاد من الروايات والمرتكزات؛ وإلا فلا أقل من أن يكون الحكم الشرعي بوجود الصيام بمقتضى الروايات المذكورة منوطاً بذلك. لأنه لا إشكال في عدم وجود ارتكاز معاكس على الخلاف، كي يتجرأ به أن يرفع اليد عن مقتضى ظهور أدلة الباب، المتمثلة في الروايات الخاصة التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

ولا يخفى ما فيه من اتهام العرف بوجود هذا الارتكاز أو عدم وجود الارتكاز المعاكس. لأنَّ العرف لا يقبل أبداً اشتراك نقطة بعيدة عن نقطة الرؤية باثنتي عشرة أو عشرين ساعة مثلاً في دخول الشهر الجديد.

ولا يلتزم بتأ بأحكام الشهر القادم من أول الليل المنوط بخروج القمر عن تحت الشعاع، مع أنه بعد في المحاق؛ ومن ادعى فقد كابر، والعرب بالباب.

وأنت يا أيها المجيب! سل نفسك بما أنها من العرف، لا بما أنها متهمه في حدسها: هل

تقبل وأنت في النجف الأشرف، بعد تصرّم الليل وقبل الفجر بدقيقة، وجاء الخبر من نقطة بعيدة زماناً باثنتي عشرة ساعةً ومكاناً بفاصل نصف القطر المحيط من وسط الأوقيانوس الكبير، بأن القمر خرج عن الشعاع ورثي في هذه اللحظة في هذا المكان، وهل تبني على أنّ الليلة المتصرّمة من أولها إلى آخرها مع كون القمر في المحاق من الشهر القادم؟

وأعجب منه إذا جاء الخبر في أول غروب الشمس والقمر بعد في المحاق، بأنّه سيخرج عنه بعد اثنتي عشرة ساعةً في وسط البحر المحيط، وسيرى عندئذٍ، فهل تبني من هذه اللحظة على أحكام الشهر القادم؟

ثمّ الأعجب أنّه إذا لم يجرى خبر، لكنك تعلم بالحساب الرصدّي أو الرجوع إلى قول الرصدّي الثقة المدوّن في الزيجات، خروجه عنه كذلك؛ فهل تبني على كون هذه الليلة أول الشهر القادم؛ مع افتراض ما هو المسلّم عندك من دخالة خروج القمر عن الشعاع في تحقّق موضوع الشهر عرفاً، في جميع هذه التقادير؟

والمحصّل أنّ وجود الارتكاز المعاكس على الخلاف عرفاً - خصوصاً مع ملاحظة تسجيل أذهان المسلمين جميعاً على لزوم الرؤية في دخول الشهر، تبعاً لسنة النبي الأعظم ﷺ، خاصّةً في تلك الأزمنة التي تباعدت البلاد بعضها عن بعض زماناً، وعدم وصول الأخبار إلى الأقطار بتأً - لا يبيقي مجالاً لانعقاد ظهور للمطلقات التي استند إليها في اختيار القول بعدم لزوم الاشتراك في الآفاق، في الإطلاق.

فانصرافها بهذه القرينة الارتكازيّة العرفيّة والمتشرعيّة، إلى البلاد القريبة المتّحدة في الآفاق، هو المتعيّن.

وأما النقطة السادسة :

فقد اعترف بأنّ الاستفادة من روايات الصوم الأوّليّة، هو نسبيّة رؤية الهلال واختلافها بالنسبة إلى مناطق مختلفة، والظاهر منها إناطة الحكم بإمكانية الرؤية في كلّ منطقة؛ إلّا أنّ ما جاء في الروايات الخاصّة من كفاية حصول الرؤية في مصر لتحقّق الشهر في الجميع، دلّ على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

وفيه أنّه بعد كثرة الشواهد والقرائن الصارفة التي كادت أن تجعل هذه الروايات الخاصّة ناصّةً في اختصاصها بالآفاق القريبة، بمثابة انجلاء الشمس في رابعة النهار؛ لا يبقى

مجال للأخذ بالإطلاق.

فالمحكّم هو الأخذ بمفاد أدلّة الصوم ونحوه من الأحكام المترتبة على الشهور، الدالّة على اختصاصها بمنطقه الرؤيه ليس غير. وحمل ما دلّ على كفايه الرؤيه في مصر، على الأمصار المتقاربه، بمناط إمكنائيه الرؤيه في آفاقها ببلوغ الهلال فيها مرتبه من الظهور في نفسه، بحيث يكون قابلاً للرؤيه لولا وجود سحاب ونحوه؛ على أساس الارتكاز العرفي وتسجيل لزوم الرؤيه في المجتمع الإسلامي من تعليم نبيهم ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ، وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ».

فعلى هذا الارتكاز والتسجيل لا يفهم العرف أبداً من قوله ﷺ: «فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكَ شَاهِدَانِ مَرْضِيَّانِ بِأَنَّهُمَا رَأَيَاهُ فَاقْضِهِ»، إلّا البلد القريب الذي يمكن جعل الرؤيه فيه رؤيه في بلده، بالحكومه وتوسيع دائره الرؤيه بالنسبه إليه، بمناط اتّحاد المكان من حيث وجود الهلال في الأفق؛ والمانع شيء عارضيّ كالسحاب والجبال ونحوهما. كما أنّه في بلد واحد متّسع، إذا تحققت الرؤيه في نقطه منه، فهي كافيه للحكم بها في جميع نواحيه؛ لمناط وحده المكان عرفاً.

فالإمام ﷺ كان يريد أن يوسّع دائره اتّحاد المكان في الرؤيه بالحكومه التشريعيّه، ويبيّن بأنّ المناط وجود الهلال في الآفاق وإمكنائيه الرؤيه في البلاد المتقاربه بعد الرؤيه الفعلية في الجملة؛ ولا يريد أن ينقض قول المشرّع الأعظم ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَ أَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ». فلا يكاد يفهم العرف من إطلاق ألفاظ: البلد ومصر والبيّنة وجميع أهل الصلاه، إطلاقها بالنسبه إلى جميع أصقاع العالم، وبالنسبه إلى جميع المسلمين القاطنين في الربع المسكون إلى أقصى البلاد المعموره^١.

١. ومنا ينهك ويسدّدك ويؤيدك على هذا العرام الذي بيّناه: أنّه لم يُر من النبي ﷺ ولا من الأنسّه المصومين (سلام الله عليهم أجمعين) في طوال القرون الثلاثة، الأمر بقضاء صوم أهل بلدانهم من مكّه والمدينه والكوفه وبغداد وسُرّ من رأه و طوس؛ مع إمكان دعوى العلم الإجمالي برؤيه الهلال في بلاد المغرب قبل رؤيه أهل بلدهم ببله واحده في طول هذه المده أزيد من ألف مره؛ وصل إليهم الخبر بعد زمان أم لم يصل. وذلك لأنّ العلم الإجمالي منجز للتكليف، فعلى عهده كلّ أحد في مده عمره قضاء أيام من الصيام حسب علمه إجمالاً برؤيه من تقدّمه من بلاد المغرب؛ وحيث لم يكن في الروايات والتواريخ والسير عين ولا أثر من الأمر بقضاء الصيام بالعلم الإجمالي، علمنا عدم وجود تكليف برؤيه من تقدّمهم بالرؤيه - منه (عفي عنه).

تنبيهات:

[التنبيه الأول]

قد عرف بما ذكرناه في مطاوي هذه الموسوعات، أن المتكفل لإثبات لزوم الاشتراك في البلدان في رؤية الهلال، كل واحد من الأدلة العلمية والأدلة الشرعية بحذاء نفسها، لا ربط لإحداهما بالأخرى كل الارتباط.

ولذا ذهب المشهور إلى هذا المرام على أساس الأدلة الشرعية، ولم نجد في كلامهم أن يعتمدوا في ذلك على ما بين في العلوم الفلكية والهندسية وما شابههما من العلوم الطبيعية والرياضية، إلا قليلاً.

وأما نحن فقد باحثنا في المقام على أساس كل واحدة من العلوم الطبيعية والشرعية مستقلاً. فما أفاد المجيب (حفظه الله) من أن بحوثنا من الأدلة والروايات من الناحية الشرعية، وقعت على ضوء بحوثنا العلمية فيما هو مرتبط بالموضوع من القضايا الفلكية، غير تام. ثم إن الظاهر منه تمامية بحوثنا العلمية فيما هو مرتبط بالمقام، والاعتراف بها جملة؛ بخلاف الأدلة الشرعية، فلم يعترف بها كل الاعتراف.

وفيه ما لا يخفى؛ لأنه كيف يمكن أن يخالف الدليل الشرعي ما هو مسلم من العلوم العقلية أو الطبيعية المنتهية إلى الأوليات والمسلمات والوجدانيات وغيرها، مما يكون مأخذاً للبرهان؟ وكيف يمكن التعبد بما هو غير صحيح عند العقل أو الوجدان؟ مع أن التشريع منطبق على التكوين. وحاشا لمذهب الإسلام مع ارتفاع بنيانه، أن تكون قاعدة من قواعده على خلاف العقل الصريح أو مخالفة لواقعية خارجية، أو يكون أسس من أسسه مبنياً على التخيل والتوهم، خلاف المنطق الصحيح، واقعاً على شفا جرف هار؛ مع ندائه الصريح بالقول الفصل الذي ليس بالهزل:

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَرِيمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾!

التنبیه الثاني

إنّ ما أوردناه في الموسوعة الأولى ثمّ في هاتين الموسوعتين، ليس حمايةً لمذهب المشهور صرفاً.

وليس على مبني الخوف من استيجاب مزيد من الأوهام واضطراب العوامّ وكثرة الشجار والقيل والقال كما أفيد، لأنّه لا يعبأ بهذه التموهيات؛ «قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ»^١. وليس على أساس الخطابة والنصح المجرد، للجهات الخارجية، لملاحظة الظروف والملابسات والمقامات والمقتضيات؛ «قُلْ إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ آهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ»^٢.

ولا على تحميل رأي ومؤاخذه على ما لا ينبغي؛ «الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَنٍ أَتَيْهِمْ كَثِيرٌ مِّمَّا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذِبًا يَطْعُمُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارًا»^٣. «إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَنٍ أَتَيْهِمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِسَلْفِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ»^٤.

بل لما رأينا أنّ فتوى عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، خلاف للموازين العلميّة وللجهات الشرعيّة.

وأنّ ما أفيد من ابتناء الشهور القمريّة على مجرد نفس خروج القمر عن تحت الشعاع، بما أنّه حادثة سماويّة غير مرتبط ببقاع الأرض، غير تامّ.

وأنّ ما أفيد من دلالة المطلقات، مجروح بجهات من الإيراد من القرائن العقليّة والنقليّة على الخلاف وبداهة الانصراف.

وأنّ نسبة هذه الفتوى إلى العلّامة في المنتهى^٥ والشهيد في الدروس^٦، غير صحيحة.

١. الأنعام (٦): ٩١.

٢. البقرة (٢): ١٢٠.

٣. غافر (٤٠): ٣٥.

٤. غافر (٤٠): ٥٦.

٥. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٦. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٥.

وَأَنَّ التَّزَامَ صَاحِبِ الْحَدَاقِقِ^١ بِهَا مَبْنِيَّ عَلَى تَسْطِيحِ الْأَرْضِ، وَالتَّزَامَ صَاحِبِ الْجَوَاهِرِ^٢ مَبْنِيَّ عَلَى تَسْطِيحِهَا أَوْ عَلَى صَفْرِ الرَّبِيعِ الْمَسْكُونِ إِلَى سَعَةِ السَّمَاءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ بَاطِلٌ بِالضَّرُورَةِ.

وَأَنَّ مَا فِي كَلَامِ التَّرَاقِي^٣ وَالْمَحْدَثِ الْكَاشَانِيِّ^٤ وَالسَّيِّدِ الْحَكِيمِيِّ^٥، فِيهِ جِهَاتٌ مِّنَ الْإِشْكَالِ.

وَأَنَّ نِسْبَةَ فَتَوَى الْمَشْهُورِ إِلَى قِيَاسِهِمْ رُؤْيَا الْقَمَرِ الْخَارِجِ عَنِ الشَّعَاعِ، بِظُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا وَمَا لَهَا مِنَ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ، بِاطْلَةٍ.

وَأَنَّ لَيْسَ كُلُّ مَنْ كَانَتْ فَتَوَاهُ مُطَابِقَةً لِفَتَوَى الشَّيْخِ (قَدَّسَ اللَّهُ نَفْسَهُ)^٦ مِنَ الْمُقَلَّدَةِ. فَلَمْ يَتِمَّكَنْ إِذَا عَلَى الْاِخْتِلَافِ الشَّدِيدِ، الْمَوْجِبِ لترك الْجَمَاعَاتِ وَسُقُوطِ الْأُبْهَةِ وَالْمَعْظَمَةِ وَبُرُوزِ النِّفَاقِ فِي عِيدِ الْفِطْرِ، عَلَى مَبْنِي فَتَوَى غَيْرِ صَحِيحَةٍ.

فَأَتَعَيْنَا أَنْفُسَنَا مَعَ كَثْرَةِ الشُّوَاعِلِ وَالْمَشَاغِلِ الَّتِي تَحِيْطُ بِنَا مِنْ كُلِّ صَوْبٍ، بِتَحْرِيرِ رِسَالَةٍ اسْتِدْلَالِيَّةٍ إِلَى فِقْهِهِ نَبِيهِ لَهُ حَقٌّ عَلَيْنَا فِي الدِّرَاسَةِ وَالتَّعْلِيمِ. كَيْ يَرْفَعَ اللَّهُ بِهَا الْخِلَافَ، وَيَقْعَ الْحَجْرَ عَلَى أُسَاسِهِ الْأَصْلِيِّ، وَتَعُودَ السَّنَنِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَادَتْ فِي عِيدِ الْفِطْرِ الْمَاضِي عَلَى مَوْضِعِهَا، وَلَمْ يَوْجَدْ خِلَافٌ فِي جَمِيعِ قَطْرِ الشَّيْعَةِ.

التنبيه الثالث

إِنَّ مَصَادِرَ الْخِلَافِ بَيْنَ أَصْحَابِنَا الْأَصُولِيِّينَ وَإِخْوَانِنَا الْأَخْبَارِيِّينَ، وَإِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً، وَمَوَاقِعَ الرَّدِّ وَالْإِيرَادِ بَيْنَهُمُ وَالطَّعْنَ وَالذَّقَّ دَائِمَةً عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُودُ مِنْ كِتَابِهِمُ الْمُدَوَّنَةِ؛ إِلَّا أَنَّ مُحِطَّ جَمِيعِ مَوَارِدِ اِخْتِلَافَاتِهِمْ مُورِدٌ وَاحِدٌ، وَيَرْجِعُ كُلُّ مَنْ مَنَازَعَاتِهِمْ إِلَى مَحَلِّ فَارِدٍ: وَهُوَ

١. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٦.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

٣. مستند الشيعة، ج ١، ص ١٣١.

٤. الوافي، ج ١١، ص ٢٨٥.

٥. مستمسك العروة، ج ٨، ص ٤٧٠.

٦. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

أَنَّ الْأَخْبَارِيِّينَ يَأْخُذُونَ ظَوَاهِرَ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ عَنْ أُمَّتِنَا الْمَعْصُومِينَ عليهم السلام، بِلَا تَحْقِيقِ كَافٍ فِي أَسْنَادِهِ غَالِباً، وَلَا فَحْصَ تَامٍ عَنِ الْقِرَائِنِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِصَرْفِ ظَوَاهِرِهَا إِلَى الْمَحْطِّ الْأَصْلِيِّ الْمَشْهُودِ فِي مَدْلُولِهَا؛ وَأَمَّا الْأُصُولِيُّونَ فَهَمَّ أَدَقُّ نَظْراً بِمَوَاقِعِ الْقِرَائِنِ الْمَتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ، الْمَقَالِيَّةِ وَالْمَقَامِيَّةِ، وَلَا يَأْخُذُونَ خَبِراً إِلَّا بَعْدَ الْفَحْصِ التَّامِّ عَنِ سَنَدِهِ، وَلَا ظَهْرَ رِوَايَةٍ إِلَّا بَعْدَ مَلاحِظَةِ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ الَّتِي يَحْتَمَلُ وَجُودَ مَا يَصْرِفُ الظُّهُورَ إِلَى غَيْرِهِ.

فَمَا أُفِيدَ فِي الْمَقَامِ مِنَ الْإِصْرَارِ عَلَى أَخْذِ ظَهْرِ الْإِطْلَاقَاتِ الْوَارِدَةِ فِي قَضَاءِ الصِّيَامِ، ثُمَّ الْإِصْرَارِ عَلَى إِسْقَاطِ ظَهْرِ الرِّوَايَاتِ الْوَارِدَةِ فِي دَخَالَةِ الرُّؤْيَةِ، عَنِ الْمَوْضُوعِيَّةِ إِلَى الطَّرِيقِيَّةِ الْمَحْضَةِ؛ مِمَّا يَجْعَلُ الْبَاحِثَ عَلَى الْقَطْبَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ: مِنَ الْإِفْرَاطِ فِي الْأَوَّلِ وَالتَّفْرِيطِ فِي الثَّانِي.

التنبیه الرابع

قد روى الشيخ الطوسي بإسناده في التهذيب عن أبي أسامة زيد الشحام أو غيره، وروى الصدوق بإسناده في الفقيه وفي المجالس عن زيد الشحام قال:

صَعِدْتُ مَرَّةً جَبَلَ أَبِي قُبَيْسٍ وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ الْمَغْرِبَ، فَرَأَيْتُ الشَّمْسَ لَمْ تَغِبْ؛ إِنَّمَا تَوَارَتْ خَلْفَ الْجَبَلِ عَنِ النَّاسِ. فَلَقَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ.

فَقَالَ لِي: «وَلِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ؟ بِئْسَ مَا صَنَعْتَ! إِنَّمَا تُصَلِّيْهَا إِذَا لَمْ تَرَهَا خَلْفَ جَبَلٍ، غَابَتْ أَوْ غَارَتْ؛ مَا لَمْ يَتَجَلَّلْهَا سَحَابٌ أَوْ ظَلَمَتْ نَظْلَهَا.

وَإِنَّمَا عَلَيْكَ مَشْرِقُكَ وَ مَغْرِبُكَ؛ وَ لَيْسَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَبْحَثُوا»^١.

وأورده في الوسائل في كتاب المواقيت من الصلاة. وأشار إليه في باب ثبوت رؤية الهلال بالشياع وبالرؤية في بلد آخر قريب، في كتاب الصوم.^٢

وهذه الرواية وإن وردت في باب المواقيت من الصلاة، إلا أنه يمكن أن يستفاد من قوله عليه السلام: «وَ إِنَّمَا عَلَيْكَ مَشْرِقُكَ وَ مَغْرِبُكَ»، تنقيح مناط كلي في باب الصيام وغيره، بلزوم

١. تهذيب الأحكام، ج ٢، ص ٢٦٤، ح ١٠٥٣؛ والفقيه، ج ١، ص ١٤٢، ح ٦٦١؛ أمالي الصدوق، ص ٧٤، ح ١٢.
٢. وسائل الشريعة، ج ٤، ص ١٩٨، أبواب المواقيت، الباب ٢٠، ح ٢، و ج ١٠، ص ٢٩٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٧.

الرؤية في كل بلد لدخول الشهور القمرية؛ ولا أقل من التأييد.

حيث إنه ﷺ بعد تويخه عن بحثه عن الشمس خلف الجبل، حصر وظيفته بالأخذ بما هو المشرق والمغرب عنده بلا تجاوز عنه؛ كأنه قال أيضاً: «وإنما عليك رؤيتك». كما ورد نظير هذا التعبير في روايات باب الرؤية، خصوصاً مع ما هو المشهود من ابتناء أحكام الإسلام على الموضوعات السهلة التناول.^١

ولذا لم يجعل مدار شهوره على السنة الشمسية المبنية على الحساب بلا استمساك بالرؤية الخارجية؛ «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ»^٢.

فموضوعية الرؤية لكل أفق، توجب سهولة تناول الشهور لترتب الأحكام في حق كل حاضر ومسافر في البرّ والبحر، أو قاطن على قلة جبل أو أكمة أو بطن واد، أو مسافر مع

١. ولنعم ما أفاد العالم الفاضل الفلكي آية الله الشيخ أبو الحسن الشَّعرانيّ ﷺ، في حاشيته على الوافي، كتاب الصوم، ج ٢، ص ٢٢ [ومن الطبعة الحديثة لمكتبة الإمام أمير المؤمنين في إصفهان: ج ١١، ص ١٢٠ و ١٢١] رداً على ما ذهب إليه الفيض القاساني من عدم الفرق بين البلاد القريبة والبعيدة في لزوم القضاء إذا غم هلال رمضان في تسع وعشرين من شعبان إذا شهد أهل بلد آخر برؤيته؛ بقوله ﷺ:

«العادة قاضية بأنّ الشهادة من أهل بلد قريب كمكة بالنسبة إلى المدينة والكوفة إلى بغداد. وذلك لأنّ المسافرة من البلاد البعيدة كبلخ و مرو وبخارا إلى الكوفة والمدينة كانت تطول شهوراً بعد أن مضى شهر رمضان وانصرف الأذهان وتوجّه الهمم من الصوم إلى أمور آخر، ولا يسأل أحد أحداً عن الهلال وربما ينسون أوّل الشهر أنّه أيّ يوم كان. والهلال كنصف النهار ونصف الليل والطلوع والغروب يختلف باختلاف البلدان، فيجب أن يختلف الرؤية أيضاً. فيحسب الأربعة في الصين مثلاً آخر شعبان وفي طنجة أوّل رمضان. لأنّ الغروب في الصين قبل الغروب في طنجة بعشر ساعات، ويمكن أن لا يكون الهلال ظاهراً في ساعة ويظهر بعد عشر ساعات.

وكما أنّ المتبادر من الغروب والزوال في كل بلد الغروب والزوال في ذلك البلد. فكذلك صُمّ للرؤية وأفطر للرؤية؛ أي لرؤية ذلك البلد [تلك الليلة - خ ل]. ألا ترى أنّ قوله تعالى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ»، ليس معناه أنّ المكّي يجب عليه إقامة الصلاة إذا دلكت الشمس في الصين أو في المغرب بل إذا دلكت في مكّة، فكذلك صُمّ للرؤية وأفطر للرؤية.

فالصينيّ لم ير الهلال ولا يجب عليه الصوم، والطنجيّ رآه فوجب. وليس الغروبان في ساعة واحدة بل كانا ليوم مستقياً باسم واحد. وأوّل ليلة الأربعة في طنجة إنّما تكون بعد مضيّ عشر ساعات من ليلة الأربعة في الصين. ألا ترى أنّك تفطر في بلدك لأنّ الشمس غربت عنك، وفي هذا الوقت بعينه لا يجوز الإفطار لأهل الكوفة لأنّ الشمس لم تغب عنهم بعد». انتهى ما أفاده ﷺ - منه (عفي عنه).

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

خدمه وحشمه وخيمه طوال السنة في الأماكن المعمورة المتناسبة كالايلات [أي القبائل الرّحل].

وأما البناء على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، فيوجب مزيد غموض وإشكال وتحير في الناس، ويضطرهم إلى الرجوع إلى أقوال الرصدّيين، بلزوم أخذ مستخرجاتهم في التقاويم وغيرها؛ أو البناء في غالب شهرهم على الشكّ واستصحاب عدم الهلال. كما أنّ بناء المواقيت في الصلوات إنّما هو على موضوعات سهلة التناول كالزوال والغروب والعصر المعلوم بظُلّ الشاخص والعشاء المعلوم بذهاب الحمرة المغربية وتبيّن الفجر الصادق.

وهذه المواقيت معلومة لكلّ أحد، حضريّ وبدويّ، بريّ وبحريّ، عالم بالعلوم الرياضيّة وجاهل بها؛ فلو كانت مواقيت الصلوات منوطّة بالساعات المستخرجة من التقاويم، لما تمكّن من تناولها الجميع، وانحصرت في بعض الطوائف من الناس، أو وقع الناس في العسر العظيم والحرّج الشديد.

كلّ ذلك في الصلاة والصوم والحجّ وما شابهها، ممّا لا تساعده الشريعة السمحة الفراء. ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^١. ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^٢.

التنبيه الخامس

أنّ كتاب سبيل الرشاد في شرح كتاب نجاه العباد للسيد أبي تراب الخوانساريّ رحمه الله لم يكن بأيدينا حين تأليف الموسوعة الأولى، كي نطالعه ونلاحظ مواقع الاستدلال فيه على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق.

وقد وهبنا الله تعالى في هذه الآونة؛ وبعدها طالعهنا وجدنا أنّ من جملة ما استدلّ به على مرامه صحيحة محمّد بن عيسى المرويّة في التهذيب بإسناده عنه قال:

كَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو عَمْرٍو: أَخْبِرْنِي يَا مَوْلَايَ! أَنَّهُ رَبَّنَا أَشْكَلَ عَلَيْنَا هِلَالُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَلَا نَرَاهُ، وَ نَرَى السَّمَاءَ لَيْسَتْ فِيهِ عِلَّةٌ، وَ يُفْطِرُ النَّاسُ وَنُفْطِرُ مَعَهُمْ؛ وَ يَقُولُ قَوْمٌ مِنَ الْحُسَابِ قَبْلَنَا

١. الحجّ (٢٢): ٧٨.

٢. الأنبياء (٢١): ١٠٧.

أَنَّهُ يُرَى فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ بَعَيْنَهَا بِمِصْرَ وَإِفْرِيقِيَّةَ وَالْأَنْدَلُسَ؛ هَلْ يَجُوزُ يَا مَوْلَايَ! مَا قَالَ الْحُسَابُ فِي هَذَا الْبَابِ، حَتَّى يَخْتَلِفَ الْفَرَضُ عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ، فَيَكُونُ صَوْمُهُمْ خِلَافَ صَوْمِنَا وَفَطْرُهُمْ خِلَافَ فَطْرِنَا؟ فَوَقَّعَ عَلَيْهِ: «لَا تَصُومَنَّ بِالشُّكِّ [لَا صَوْمَ مِنَ الشُّكِّ] أَفْطِرْ لِرُؤْيَيْهِ وَصُمْ لِرُؤْيَيْهِ».

ورواه في الوسائل في باب أنه لا عبرة بأخبار المنجمين، وأهل الحساب.^١
طريق الاستدلال:

أن النهي عن الصوم لأجل كونه شاكاً من قولهم، كالصريح في أنه لو كان قاطعاً برؤية أهل تلك البلاد، لكان له حكمهم؛ والحال أنها من البلاد البعيدة بالنسبة إلى بلاد الراوي كما لا يخفى.

بل وظاهر السؤال أن في استخراج أهل الحساب أيضاً إنما كان ممكن الرؤية في تلك البلاد خاصة دون بلد الراوي كما لا يخفى.

واحتمال أن يكون المراد أن الرؤية في تلك البلاد موجبة للشك في إمكان الرؤية في بلدك فلا تصم لأجل ذلك، فيدل على أن العبرة ببلد المكلف خاصة؛ كما ترى خلاف الظاهر جداً، ولو بالنظر إلى أنه لو كان المراد ذلك لقال: «صم بالرؤية في بلدك» صريحاً ولم يأمر بالصوم بالرؤية بقول مطلق الذي هو في مقابل العمل بقول أهل الحساب ونحوه من الأمور الظنّية؛ كما أشرنا إليه مراراً، وإلى أن من البعيد فرض الشك في إمكان الرؤية في بلد الراوي، بعد فرض عدم رؤية جميع الناس طراً، مع عدم العلة في السماء وكونه في استخراج أهل الحساب غير ممكن الرؤية.

فليس إلا الشك في الرؤية في تلك البلاد، لقول أهل الحساب بإمكان الرؤية فيها.
انتهى.^٢

أقول: فقه الحديث يدلنا على أن السائل لم يُرد سؤال تكليفه بالصيام عن الإمام عليه السلام، ولم يشكل عليه شهر رمضان بالنسبة إلى بلده، حيث صرح في سؤاله بأنه لم ير الهلال ولم يره الناس وليست في السماء علة؛ والظاهر منه أيضاً أن في استخراج أهل الحساب كانت الرؤية

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٦؛ وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٧، أبواب أحكام شهر رمضان.

الباب ١٥، ح ١.

٢. سبيل الرشاد، ص ١١٢.

ممتعةً في بلده حيث علق إمكان الرؤية على قولهم بتلك البلاد النائية خاصةً. بل كان بانياً على عدم دخول شهر رمضان في بلده، على ما هو المرتكز في ذهنه وأذهان الناس من لزوم الرؤية فيه بخصوصه. وعلى هذا الأساس بنى على الإفطار قطعاً كإفطار الناس؛ ولم يظهر من سؤاله هذا أدنى توهم شكٍّ وشبهة بالنسبة إلى إفطاره وإفطارهم. وإنما سأل عن أمر آخر؛ وهو جواز اختلاف الآفاق في الرؤية وعدمه، وأنه هل تجوز الرؤية في بلد فترتب عليها أحكام الصيام، وعدم الرؤية في آخر فلا تترتب عليها أحكامه، أم لا؟ بعد مفروغية ترتب الصيام في كل بلد على الرؤية في ذلك البلد.

فلذا صرح بأن قوماً من الحُساب ذهبوا إلى رؤيته في تلك الليلة بعينها في تلك الآفاق البعيدة، فهل يجوز ما قاله الحُساب حتى تختلف الآفاق ويختلف الفرض على أهل الأمصار؛ بيان ما هو مرتكز في ذهنه من ترتب الصيام على الرؤية ليس غير، معبراً عنه بأنه هل يمكن بأن يكون صومهم خلاف صومنا وفطرمهم خلاف فطرننا؟ فتبين أنه لم يكن بصدد تكليف نفسه في بلده أبداً، بل كان متيقناً على أنه لم يؤمر بالصيام لمكان عدم الرؤية عنده.

بل كان بصدد أن يعرف تكليف القاطنين في تلك البلاد، بأنهم هل يمكن أن يصوموا لمكان الرؤية الحاكية عنها طائفة الحُساب، ويفطروا لمكان الرؤية في بلادهم أيضاً باختلاف آفاقهم مع أفاقه؛ أم لا يجوز ما قاله الحُساب فيكون جميع الآفاق متحدةً في إمكان الرؤية وعدمه؟

وإذا لم يجز ما قاله الحُساب، فلمكان استهلاله في آفاقه وعدم الإهلال مع فقدان علّة في السماء، علم عدم وجوده في تلك الآفاق أيضاً، فعلم بطلان قول الحُساب. ومما ذكرنا يظهر أن قوله في أوّل سؤاله بأنه ربّما أشكل علينا هلال شهر رمضان، لم يكن المراد تردّداً وإشكالاً في وظيفته من الصيام قطعاً؛ بل المراد تحقّق الإشكال من حيث إمكان دخول شهر رمضان في ناحية كإفريقية والأندلس، وعدم دخوله في ناحية أخرى كببلده، وعدم إمكانه.

ويظهر أيضاً أن ما وقع عليه بقوله: ﴿لَا تَصُومَنَّ بِاللَّيْلِ﴾؛ أَفْطِرْ لِرُؤْيَيْهِ وَصُمْ لِرُؤْيَيْهِ، لم يكن بيان تكليفه في بلده وهو في هذه الحالة من اليقين على عدم دخول الشهر، بل كان بصدد

بيان قاعدة كَلِيَّة لجميع الأفراد في كلِّ مكان، في قالب الخطاب الشخصي، بأنَّ المدار على الرؤية الفعلية، ولا عبرة بقول المنجمين الموجب للشك. فكلُّ أحد في أيِّ بلدة من البلاد، إذا تحققت الرؤية يصوم، وإلا فلا يصوم. نظير الخطابات القرآنية في ما يكون المخاطب فيها خصوص النبي ﷺ، والمراد بيان تكليف قاطبة المكلفين.

فعلم ممَّا ذكرنا أنَّ هذه الرواية من حيث دلالتها على مفروغيَّة الرؤية الفعلية في كلِّ ناحية في ذهن السائل وعدم ردعه عليه السلام أولاً، ثمَّ السؤال عن إمكان تحقُّق الاختلاف في الآفاق حتَّى يكون تكليف كلِّ ناحية على مدار الرؤية فيها بخصوصها وعدم ردعه عليه السلام كذلك ثانياً، ثمَّ بيان القاعدة الكَلِيَّة بأنَّ المدار على الرؤية الفعلية لا على الشكِّ ثالثاً؛ لابدِّ وأنَّ تحسب من الروايات الدالَّة على لزوم الاشتراك في الآفاق، لا من الأدلَّة الدالَّة على عدم اللزوم كما ذهب إليه السيِّد عليه السلام.

التنبيه السادس

ذهب هذا السيِّد عليه السلام إلى أنَّ:

ممَّا يدلُّ على عدم لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال ورود النصوص المتواترة والإجماع بل الضرورة أيضاً على أنَّ شهر رمضان إمَّا ثلاثون يوماً وإمَّا تسعة وعشرون. وذلك لأنَّه على مقالة المشهور من لزوم الاشتراك في الآفاق، يلزم أن يكون شهر رمضان أحدًا وثلاثين يوماً أو ثمانية وعشرين في حقِّ من رأى هلال شهر رمضان في بلده ثمَّ سافر إلى بلد آخر يخالفه في الحكم؛ حيث إنَّه بانتقاله إليه يتبدَّل حكمه لا محالة.^١

وفيه ما لا يخفى، لأنَّ مدار الثلاثين أو تسعة وعشرين إمَّا هو في حقِّ القاطنين في كلِّ بلدة والمسافرين إلى بلاد متقاربة تتحد فيها الآفاق، بعين ما بيَّنا مورد الانصراف في مطلقات القضاء بالآفاق القريبة المتَّحدة بإمكانية الرؤية، لا في حقِّ من سافر نادراً من قطر إلى قطر. كما أنَّ مطلقات آيات المواقيت في الصلاة وأخبارها منصرفة إلى المكلفين الساكنين في النواحي المعمورة المعتدلة من الأرض؛ لا في حقِّ من خرج عن المعمورة، ولم تكن فيها مواقيت من زوال وغروب وفجر ونحوها؛ وهذا واضح.

١. سبيل الرشاد، ص ١١٣.

التنبیه السابع

روى الكليني في الكافي والشيخ في التهذيب والصدوق في الفقيه والطبرسي في مجمع البيان في تفسير سورة القدر، كل واحد منهم بإسنادهم عن علي بن أبي حمزة الثمالي، قال:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام، فَقَالَ لَهُ أَبُو بصيرٍ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! اللَّيْلَةُ الَّتِي يُرْجَى فِيهَا مَا يُرْجَى؟ فَقَالَ: «فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَوْ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ». قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَقْوَ عَلَيَّ كِلْتَهُمَا؟ فَقَالَ: «مَا أَيْسَرَ لَيْلَتَيْنِ فِيمَا تَطْلُبُ». قَالَ: فَلْتُ: فَرُبَّمَا رَأَيْتَا هَلَالَ عِنْدَنَا؛ وَجَاءَنَا مَنْ يُخْبِرُنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ مِنْ أُزْضٍ أُخْرَى؟ فَقَالَ: «مَا أَيْسَرَ أَرْبَعَ لَيَالٍ تَطْلُبُهَا فِيهَا»^١.

ربما توهم من هذا الحديث عدم لزوم الاشتراك في الآفاق، حيث إن قوله عليه السلام: «مَا أَيْسَرَ أَرْبَعَ لَيَالٍ تَطْلُبُهَا فِيهَا»، يدل على لزوم الأخذ بالهلال المرئي في الأفق الذي جاء منه الخبر، قبل رؤيته في أفق السائل.

وفيه: لو كان كذلك لتعينت الليلة التي يرجى فيها أيضاً في ليلتين، لكنهما على حساب الرؤية في الأفق الذي جاء منه الخبر، لا أربع ليال.

فمراده عليه السلام بالأخذ بأربع ليال ليس إلا من باب الأخذ بالحائطة؛ بأنه إن كانت الليلة التي

١. تنمته الحديث:

«قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةُ الْجَهَنِّيِّ؟ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ لَيَقَالُ.

قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ! إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ خَالِدٍ رَوَى: فِي بَسْمِ عَشْرَةِ يَكْتُبُ وَفَدَّ الْحَاجَّ. فَقَالَ لِي: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! وَفَدَّ الْحَاجَّ يَكْتُبُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَالسَّيَا وَالتَّبَلَا وَالْأَرْزَاقِي وَمَا يَكُونُ إِلَى بَيْتِهَا فِي قَابِلٍ؛ فَاطْلُبُهَا فِي لَيْلَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ، وَصَلِّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِائَةَ رَكَعَةٍ، وَأَخِيهَا إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَى التَّوَرِ، وَاعْتَسِلْ فِيهَا.

قَالَ: قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفِدِرْ عَلَى ذَلِكَ وَأَنَا قَاتِمٌ؟ قَالَ: فَصَلِّ وَأَنْتَ جَالِسٌ. قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ اسْتَطِعْ؟ قَالَ: فَصَلِّ فِرَائِحَكَ. قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ اسْتَطِعْ؟ قَالَ: لَا! عَلَيْكَ أَنْ تَكْتَجِلَ أَوَّلَ اللَّيْلِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّوَمِ، إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ تَفْتَحُ فِي رَمَضَانَ وَتُصَفِّدُ الشَّيَاطِينَ وَتُقْبَلُ أَعْمَالُ الْمُؤْمِنِينَ، نِعْمَ الشَّهْرُ رَمَضَانُ؛ كَانَ يُسَمَّى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم «الْمَرْزُوقَ».

(الكافي، ج ٤، ص ١٥٦، باب في ليلة القدر، ح ٢؛ الفقيه، ج ٢، ص ١٠٢، ح ٤٥٩؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ٥٨، ح ٢٠١؛ مجمع البيان، ج ١٠، ص ٥١٩، ذيل آية القدر؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣٢، ح ٣؛ وج ١٠، ص ٣٥٤ - ٣٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣٢، ح ٣)

رئي فيها الهلال، هي أوّل الشهر بالنسبة إلى أفقه، فالليلتان المذكورتان ظرف للمطلوب، لكون ليلة القدر في إحدهما لامحالة؛ وإن كانت ليلة أوّل الشهر هي الليلة التي رئي فيها القمر من قبّل المخبر، وخفي الهلال عندئذ في أفق السائل لغيم أو سحب ونحوهما، فاللازم إحياء ليلتين آخرين أيضاً قبل هاتين الليلتين، رجاء لإدراك ليلة القدر في إحدهما.

بل هذه الرواية للقول بلزوم الاشتراك في الآفاق أدلّ. لآته لو لم يلزم الاشتراك فيها لتعيّن أن يجيب عليه بإحياء ليلتين آخرين فقط على حساب الرؤية في أفق المخبر بالخبر، لاختلاف أفقه مع أفق السائل، فيلزم الأخذ برؤية الهلال فيه بناءً على عدم لزوم الاشتراك؛ فعدم التعيين دليل على لزوم الاشتراك، بالقياس الاستثنائي.

هذا آخر ما وُفِّق لتحريره في هذه الموسوعة بتوفيق من الله تعالى.

وهي موسوعة ثالثة حرّرتها حول مسألة لزوم الاشتراك في الآفاق في رؤية الهلال في دخول الشهور القمرية.

وراعيت فيها جوانب الجواب، وسدّ ثغور ما توهم أن يدخل فيها من كلّ باب. ولله الحمد وله المنة عليّ، على أن أخرجها طريةً نقيّةً صافيةً قابلةً لأن أرسلها إلى السيّد الأيّد الفقيه النبيه: أستاذنا المعظم (عليه من التحيّات أزكاها ومن الدعوات أنماها).
أشاهد مَعْنَى حُسْنِكُمْ فَيَلِدُّ لِي خُضُوعِي لَدَيْكُمْ فِي الْهُوَى وَتَدَلُّ لِي
وَ أَشْتَأُقُ لِلْمَعْنَى الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ وَ لَوْلَاكُمْ مَا شَاقَّنِي ذِكْرُ مَنْزِلِ
وَ نِلْتُ مُرَادِي فَوْقَ مَا كُنْتُ رَاجِيًا فَوَا طَرَبًا لَوْ تَمَّ هَذَا وَدَامَ لِي^١

عسى أن يقع مورد القبول، وتبيّن له المقبول، فهو غاية المسؤول، ونهاية المأمول؛ فالله (تبارك وتعالى) دعا أرباب العقول بقوله (عزّ من قائل): «فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ»^٢.

وفي الختام ندعو لك بدوام الصحّة والتوفيق، والتأييد والتسديد، وفيضان الرحمة الراحمة من نفسك الواسعة، على الأمة المرحومة، الفرقة الناجية.

١. ديوان ابن الفارض، ص ٢١٣.

٢. الزمر (٣٩): ١٧ - ١٨.

وَأَنْ يَفْضَلَ عَلَيْنَا بِقَبُولِ أَعْمَالِنَا، وَأَنْ يَجْعَلَهَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَيَمَنَّ عَلَيْنَا بِالْعَفْوِ
وَالْمَغْفِرَةِ لِسَيِّئَاتِنَا، بِجُودِهِ وَكَرَمِهِ.
وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

محمد الحسين الحسيني الطهراني

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَذْهَبَ عَنْ قَوْلِكَ، أَوْ نَقْتَتِنَ عَنْ دِينِكَ، أَوْ تَتَابَعُ بِنَا أَهْوَاؤُنَا دُونَ الْهُدَى
الَّذِي جَاءَ مِنْ عِنْدِكَ.

اللَّهُمَّ أَمْتِنَا بِأَبْصَارِنَا وَأَسْمَاعِنَا وَقُوَاتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْهَا الْوَارِثَ مِنَّا، وَلَا تَجْعَلْ
مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا وَلَا مَبْلَغَ عَلْمِنَا.

وَأَعِنَّا عَلَى ذَلِكَ بِفَتْحِ مَنْكَ تَعْجَلْهُ، وَبِضْرِّ تَكْشِفْهُ، وَنَصْرِ تُعَزِّهِ، وَسُلْطَانِ حَقِّ تَظْهِرْهُ، وَرَحْمَةِ
مَنْكَ تُجَلِّلُنَاهَا، وَعَافِيَةِ مَنْكَ تُلِيسِنَاهَا؛ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

خُتِمَتْ هَذِهِ الْمَوْسُوعَةُ بِتَوْفِيقِ مِنَ اللَّهِ وَتَأْيِيدِهِ وَبِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ بَعْدَ الظُّهْرِ،
مِنَ الْيَوْمِ السَّادِسِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْمَوْلُودِ، مَوْلِدِ سَيِّدِنَا الْأَعْظَمِ وَنَبِيِّنَا الْأَكْرَمِ، الْخَاتَمِ
لِمَا سَبَقَ وَالْفَاتِحِ لِمَا اسْتَقْبَلَ، مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِهِ الطَّاهِرِينَ (صَلَوَاتُ اللَّهِ
وَصَلَوَاتُ مَلَائِكَتِهِ الْمُقَرَّبِينَ وَأَنْبِيَائِهِ الْمُرْسَلِينَ وَعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ)، سَنَةِ أَلْفٍ
وَتَلَاثِمِائَةٍ وَثَمَانٍ وَتَسْعِينَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ (عَلَى هَاجِرِهَا آلَافِ التَّحِيَّةِ وَالْإِكْرَامِ مِنْ
الْمَلِكِ الْعَلَامِ).

وَأَنَا الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ مُحَمَّدَ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ الصَّادِقِ الْحُسَيْنِيِّ الطَّهْرَانِيِّ، بِبَلَدَةِ طَهْرَانَ.

(٢٠)

ثبوت الهلال بالبيّنة وحكم حاكم الشرع

تأليف

مرحوم آية الله مروّج رحمته

(م ١٤١٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

[الفصل الأول]

في ثبوت هلال شهر رمضان بالبيئنة وعدمه

مسألة في ثبوت هلال شهر رمضان بالبيئنة وعدمه مطلقاً، أو في الجملة، بأن تكون حجّية البيئنة من البلد منوطاً بعدم الصحو، فمعه لا تكون البيئنة من البلد حجّيةً.

وتنقيح البحث فيها منوط ببيان مقدّمة ومباحث:

أما المقدّمة فتشتمل على أمور:

الأول: أنّ جعل الحجّية منوط بعدم العلم بالخلاف أو الوفاق؛ إذ مع العلم كذلك يُحرز الواقع وجوداً أو عدماً بالعلم الوجداني، فجعل الحجّية حينئذٍ يستلزم إحراز ما هو مُحرز وجداناً بالتعمّد، وهو من أردأ وجوه تحصيل الحاصل المحال.

الثاني: أنّه إذا كان لأحد المتعارضين المتكافئين معاضدٌ من إطلاق دليل أو عموم، فالمعول ذلك الإطلاق أو العموم مرجعاً أو مرجحاً على الخلاف في ذلك.

الثالث: أنّ التحديد بما يقبل الريادة والنقصان ممتنع؛ ضرورة استلزامه اجتماع النقيضين؛ إذ لازمه دُخُل الزائد وعدمه، مثلاً إذا حدّد الكرّ بحسب المساحة بما يبلغ مكسّره سبعةً وعشرين شهراً فيمتنع تحديده بأزيد منه؛ إذ مقتضى التحديد بالأقل هو عدم دُخُل

الزائد، ومقتضى التحديد بالأكثر هو دَخْلُهُ، فلو فرض مثله في النصوص، فلا محيص عن حمل الزائد على بعض الوجوه من الاستحباب أو غيره.

الرابع: أن دليل حجّية أمانة إن كان مقتضاه إمضاء ما في الطريقة العقلانية، أو كان موضوع الحجّية عنوان الظنّ مثلاً، فدائرة موضوع الحجّية حينئذٍ هي خصوص الأمانة المفيدة للوثوق والعلم العادي في الأول، وخصوص ما يوجب الظنّ في الثاني، كالظنّ في الركعتين الأخيرتين من الرباعيات وغير ذلك؛ ضرورة أن العقلاء لا يعملون بالظنّ والشكّ، بل بالعلم والاطمئنان. وإن كان مقتضاه التبعّد المحض، فلا تتصقّ دائرة موضوع الحجّية، لأنّ موضوعها حينئذٍ هو وجود تلك الأمانة سواء كانت مفيدة للوثوق والاطمئنان أم لا، بل وإن كان الظنّ الشخصي غير المعبر عن غيرها، بأن كان الداعي إلى حجّيتها جهة حكايتها وكشفها ناقص، ولو في بعض الموارد، وهذا هو الظنّ النوعي.

وبالجملة، فعلى التبعّد المحض في الحجّية لا يلاحظ جهة الكشف أصلاً.

هذا بحسب إطلاق دليل اعتبار تلك الأمانة، ولكن لا مانع من قيام دليل خارجي على تقييد الحجّية بقيد، كعدم التهمة في بعض الموارد.

ثم إن ما ذكرناه من القسمين مع العلم به واضح، ومع الشكّ في كون الحجّية بلحاظ التبعّد حتّى تكون تأسيسية، أو بلحاظ بناء العقلاء حتّى تكون إمضائية، فإن كان دليل الحجّية ظاهراً في التأسيس أو الإمضاء فهو المتبع، وإلا فالأصل العقلائي يقتضي التأسيس لا الإمضاء؛ لأنّ التأسيس أولى من التأكيد.

فإن قلت: إنّ حيثية الإحراز قرينة على كون الحجّية إمضائية لا تبعديّة.

قلت: إنّ التأكيد محتاج ثبوتاً إلى مؤونة زائدة، وهي لحاظ الكشف والطريقة، وإنّاباً كأن يقول: خبر الواحد المفيد للظنّ أو الاطمئنان حجة^١ مضافاً إلى لحاظ الأمانة من حيث هي،

١. أقول: موضوع الحجّية نارة نفس الوثوق. كقوله ﷺ: «صلّ خلف من تثق بدينه» وأخرى عنوان الأمانة كخير العادل والبيّنة، وثالثة عنوان الظنّ. ففي الأوّل يتصقّ موضوع الحجّية، وهو خصوص ما يفيد الوثوق. وفي الثاني يكون الموضوع الظنّ، وبدونه لا حجّية، وفي الثالث يكون الموضوع عنوان خير العادل أو البيّنة مثلاً من دون نظر إلى إفادته الوثوق أو الظنّ، بل وإن لم يفد إلاّ الشكّ، بل وإن قام الظنّ على خلافه، فجهة الإحراز ملحوظة في مقام الحجّية في موردين:

والأصل العقلاني يقتضي عدمه فالتأسيس أولى من التأكيد.
فالمتحصل أنه مع دوران الأمر بين كون جعل الأمارات بنحو التأسيس أو التأكيد فالأول أولى.
إذا تمهدت هذه الأمور فلنعطف عنان الكلام إلى المباحث:

المبحث الأول: في كلمات الأعلام في المقام

قال في الشرائع بعد ثبوت الهلال برؤية شائعة:

فإن لم يتفق ذلك، وشهد شاهدان قيل: لا تُقبل، وقيل: تُقبل مع العلة، وقيل: تُقبل مطلقاً،
وهو الأظهر سواء كانا من البلد أو خارجه^١. انتهى.

وقال في المعبر:

ولو لم يتفق - أي الشياخ - ففيه أقوال: قال سلار: تُقبل شهادة الواحد في أوله، وهو أحد
قولي الشافعي. والثاني: لا يُقبل إلا شاهدان عدلان صحواً وغيباً، وبه قال المفيد^٢
وعلم الهدى وأكثر الأصحاب، والقول الثاني للشافعي. وقال الشيخ: لا تُقبل مع الصحو إلا
خمسون نفساً أو شاهدان من خارج البلد. وربما كانت حجته ما رواه حبيب عن أبي
عبدالله^٣، قال: «لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة،
وكذا يجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج المصر، وكان بالمصر علة، فأخيراً أتتهما
رأياه، أو أخيراً عن قوم أنهم صاموا للرؤية» ومثله روى إبراهيم الخزاز عن أبي
إبراهيم^٤.

وقال أبو حنيفة: يعمل في الغيم بشاهد واحد عدل، ولو كان امرأة أو عبداً - إلى أن قال: -
ومع الصحو لا يقبل إلا جمع عظيم يحصل بخبرهم العلم؛ لأنّ انفراد الواحد مع توقّر
الدواعي وسلامة الحواسّ وزوال الموانع بعيد، فانفراده مظنة التهمة، وكذا ما زاد على
الواحد ما لم يحصل اليقين^٥. انتهى.

→ أحدهما: ما إذا كان موضوع الحجية ما يبني عليه العقلاء، وهو ما يفيد القطع العادي، وإن لم يفد العلم الوجداني.
والآخر: ما إذا كان موضوع الحجية عنوان الكشف كالظنّ، وأما إذا كان نفس العنوان الذي يوجب الإحراز أحياناً،
ولا بوجه كذلك، كالبيّنة وخبر العادل، فلا يلاحظ فيه حجيتة الكشف أصلاً. نعم، يعتبر في حجيتة عدم العلم بالخلاف
أو الوفاق (منه^٦).

١. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨١.

٢. المعبر، ج ٢، ص ٦٨٦ - ٦٨٨.

وبعد عدّة أسطر أجاب عمّا احتجّ به الشيخ بما لفظه:

والجواب عمّا احتجّ به شيخنا أنّ اشتراط الخمسين لم يوجد في حكم سوى قسامة الدم، ثمّ لا يفيد اليقين بل قوّة الظنّ، وهو يحصل بشهادة العدلين. وبالجملة، فإنّه منافٍ لما عليه عمل المسلمين كافة، فكان ساقطاً^١. انتهى.

وقال في الخلاف:

لا يقبل في رؤية هلال رمضان إلاّ شهادة شاهدين، فأما الواحد فلا يقبل منه، هذا مع الغيم، وأما مع الصحو فلا يقبل إلاّ خمسون قسامة، أو اثنان من خارج البلد - إلى أن قال: - وقال أبو حنيفة: إن كان يوم غيم، قبلت شاهداً واحداً، وإن كان صحواً لم يقبل إلاّ التواتر فيه والخلق العظيم.

دليلنا: إجماع الطائفة والأخبار التي ذكرناها في الكتابين المقدّم ذكرهما وأيضاً فلا خلاف أنّ شاهدين يقبلان، ولم يقدّم دليل على وجوب قبول الواحد^٢. انتهى.

وفي التحرير بعد بيان قول المفيد والشيخ، قال: «والوجه قول المفيد»^٣. انتهى.

وقال في المستند في مثبتات هلال شهر رمضان:

الرابع: شهادة العدلين، ويثبت بها الهلال مطلقاً صحواً كان أو غيماً، كانا من خارج البلد أو داخله وعند المفيد والإسكافي والسيد والحلي والفاضلين والشهيد وغيرهما من المتأخّرين، بل عليه الأكثر كما صرح به جماعة - ثمّ ذكر الروايات الدالّة على هذا القول إلى أن قال: - وعن الصدوق والشيخ والحلي والقاضي وابن حمزة وابن زهرة الاقتصار في الثبوت بالعدلين إذا كانت في السماء علّة كبعض مَنْ ذُكر، أو كانا من خارج البلد كبعض آخر، أو كانا منه كبعضهم أيضاً^٤. انتهى.

وعليك بمراجعة سائر العبارات. والمتحصّل من الكلّ أقوال أربعة:

[القول] الأوّل: ثبوت الهلال بشهادة رجلين عدلين مطلقاً، سواء كان الشاهدان من أهل

١. المعبر، ج ٢، ص ٦٨٦ - ٦٨٨.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ١٧٢ - ١٧٣، المسألة ١١.

٣. تحرير الأحكام، ج ١، ص ٧٢.

٤. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٣٩٦ - ٣٩٧.

البلد. أم خارجه، وسواء كان في السماء علّة أم لا، وهو المنسوب في جملة من كلماتهم إلى أكثر الأصحاب. كما تقدّم عن المستند.

قال في الرياض: «وآدعى كونه مذهب الأكثر بقول مطلق جملةً منهم»^١، بل في الجواهر نسبه إلى المشهور^٢.

[القول] الثاني: عدم قبول البيّنة في رؤية الهلال مطلقاً على ما في الشرائع كما تقدّم، لكن في الجواهر: لم نعرف القائل^٣، بل ينافيه دعوى الشيخ في عبارته المتقدّمة نفي الخلاف في أن شاهدين يقبلان، لكنّ المحقّق أعلم بما قال.

[القول] الثالث: قبول شهادة عدل واحد في ثبوت هلال شهر رمضان بالنسبة إلى خصوص الصوم، دون غيره من حلول أجل.

نعم، يثبت بها هلال شوال تبعاً لأصالة، بمعنى ثبوت هلال شوال بمضيّ ثلاثين يوماً منه، وهذا القول منسوب إلى سلّار^٤، ولم يعرف موافق له، وسنشير إلى وجهه إن شاء الله تعالى.

[القول] الرابع: التفصيل في حجّية البيّنة بين الصحو وعدمه، فمعه لا تكون البيّنة حجّة إذا كانت من البلد، بل لا بدّ في ثبوت الهلال مع الصحو من أحد أمرين: إمّا كون البيّنة من خارج المصر، وإمّا شهادة خمسين نفساً، كما هو صريح عبارة الخلاف المتقدّمة، وهذا القول ينسب أيضاً إلى الصدوق في المقنع^٥، والقاضي^٦، والحلي^٧، وابني حمزة^٨ وزهرة^٩.

هذا، لكنّ عبارة المقنع المحكيّة ظاهرة في حجّية البيّنة الخارجة من البلد مطلقاً ولو لم يكن في السماء علّة؛ لأنّه قال - فيما حكى عنه -:

واعلم أنّه لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وتجاوز

١. رياض المسائل، ج ٥، ص ٤١٢.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٥٥.

٣. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٥٤.

٤. نسبة الطباطبائي في رياض المسائل، ج ٥، ص ٤٠٩ إلى الديلمي؛ المراسم، ص ٩٦.

٥. المقنع، ص ١٨٣.

٦. المهذب، ج ١، ص ١٨٩.

٧. الكافي في الفقه، ص ١٨١.

٨. الوسيلة، ص ١٤١.

٩. غنية النزوع، ص ١٣٥.

شهادة رجلين عدلين إذا كانا من خارج البلد أو كان بالمصر علة^١. انتهى.
 فإنَّ ظهورها في اعتبار البيّنة الخارجة من البلد مطلقاً ممّا لا ينكر، فيكون هذا قولاً آخر
 غير قول الشيخ بحجّية البيّنة الخارجة مع الصحو لا مطلقاً، فتكون الأقوال خمسة، لكن عن
 الإصهاني: «أنَّ الموجود فيما عندنا من نسخ المقنع بالواو». ثم قال:
 ولعلّها أوضح: لأنَّ الظاهر أنّه أفتى بلفظ خبر حبيب الجماعي، وقد ذكره تماماً من غير
 تغيير^٢. انتهى.

المبحث الثاني: في الأخبار الواردة في الباب

وهي على مضامين متعدّدة:

أحدها: عدم ثبوت الهلال إلاّ بشهادة رجلين عدلين، وعدم ثبوته بشهادة النساء.
 كصحيح الحلبي عن أبي عبدالله^٣:

أَنَّ عَلِيّاً^٤ كَانَ يَقُولُ: لَا أُجِيزُ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ^٥.

وصحيح محمّد بن مسلم قال: «لا تجوز شهادة النساء في الهلال»^٦.

وصحيحة حمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله^٧، قال:

قال أمير المؤمنين^٨: لا تجوز شهادة النساء في الهلال، ولا تجوز إلاّ شهادة رجلين
 عدلين^٩.

وصحيح منصور بن حازم، عن أبي عبدالله^{١٠} أنّه قال:

صُمَّ لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ، وَأَفْطَرَ لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ شَهِدَ عِنْدَكُمْ شَاهِدَانِ مَرْضِيَّانِ بَأَنَّهُمَا رَأَيَاهُ
 فَاقْضُهُ^{١١}.

١. المقنع، ص ١٨٣.

٢. المناهج السوية، المخطوط بعدد، انظر كلامه في القسم الثالث من هذه المجموعة أعني «بخش سوم: آراء فقهاء در رؤيت هلال».

٣. الكافي، ج ٤، ص ٧٦، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٢.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٣.

٥. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٤.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٦.

وصحیح ابي بصیر، عن ابي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان، فقال:

لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر^۱.
الحديث.

وصحیح عبدالله الحلبي، عن ابي عبدالله عليه السلام قال:

قال علي عليه السلام: لا تقبل شهادة النساء في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين^۲.

وصحیحه الآخر عنه عليه السلام:

أن علياً عليه السلام كان يقول: لا أجيز في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين^۳.

وصحیحة شعيب بن يعقوب عن جعفر عن ابيه عليه السلام: «أن علياً عليه السلام قال: لا أجيز في

الطلاق ولا في الهلال إلا رجلين»^۴.

[وعن ابي عبدالله عليه السلام] قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشهادة الواحد واليمين في الدين، وأما الهلال فلا، إلا بشاهدي عدل»^۵.

ثانيها: ثبوت الهلال بالرؤية، أو شهادة بيّنة عدل.

كصحیح محمد بن قيس، عن ابي جعفر عليه السلام قال:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه بيّنة عدل من المسلمين^۶.

الحديث.

وموثقة عبدالله بن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: «لا تصم إلا للرؤية، أو

يشهد شاهدا عدل»^۷.

ثالثها: ما يعارض بظاهره ما تقدّم من اعتبار شهادة عدلين، وهو موثق عبدالله بن

كبير بن أعين، عن ابي عبدالله عليه السلام قال:

۱. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۵۷، ح ۴۳۸.

۲. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۸۰، ح ۴۹۸.

۳. الكافي، ج ۴، ص ۷۶، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ۲.

۴. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۳۱۶، ح ۹۶۲.

۵. تهذيب الأحكام، ج ۶، ص ۲۷۲، ح ۷۴۰.

۶. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۵۸، ح ۴۴۰.

۷. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۹۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۶.

صُمَّ للرؤية وأفطر للرؤية، وليس رؤية الهلال أن يجيء الرجل والرجلان، فيقولان: رأينا، إنما الرؤية أن يقول القائل: رأيت، فيقول القوم: صدق!.

فإن كان تصديق القوم لأجل رؤيتهم للهلال، فيكون من الشيعاء وينفي اعتبار العدلين، فيعارض ما دلَّ على اعتبار العدلين، وإن كان لأجل حسن ظنهم به وإحرازهم تحرزه عن الكذب، فيكون دليلاً على اعتبار شهادة الواحد، كما ذهب إليه سائر على ما تقدّم، فيعارض ما مرَّ من نصوص اعتبار عدلين في رؤية الهلال.

ويمكن أن يقال: إنَّ قوله عليه السلام: «الرجل والرجلان» مطلق يشمل العادل والعادلين، وهذا الإطلاق يقيد بما دلَّ على اعتبار العدلين، فلا تعارض، فلاحظ وتأمل.

رابعها: تقييد قبول شهادة عدلين بوجود علة في السماء، وكونها من خارج المصر، كخبر حبيب الخزاعي (الختعمي، الجماعي) قال: قال أبو عبدالله عليه السلام:

لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وإنما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج المصر، وكان بالمصر علة، فأخبرا أنَّهما رأياه، وأخبرا عن قوم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية^٢.

وصحيحة أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: كم يجزئ في رؤية الهلال؟ فقال:

إنَّ شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدَّى (خ ل: فلا تؤدَّوه) بالتظني، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدَّة، فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجزئ في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علة أقلَّ من شهادة خمسين، وإذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر^٣.

خامسها: نفي اعتبار الظنِّ والشكِّ والخمسين، ومعارضته لما دلَّ على اعتبار الخمسين، كرواية أبي العباس، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال:

الصوم للرؤية والنظر للرؤية، وليس الرؤية أن يراه واحد ولا اثنان ولا خمسون^٤.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٤٦٤، ح ٣٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٧.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٣١.

وصحیحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام، قال:

إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني، ولكن بالرؤية

- قال -: والرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا، فيقول واحد: هو ذا هو^۱، وينظر تسعة

فلا يرونه، إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف، وإذا كانت علة فأتّم شعبان ثلاثين^۲.

ومعتبرة إسحاق بن عمار، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال:

في كتاب علي عليه السلام: صُمّ لرؤيته، وأفطر لرؤيته، وإتاك والشك والظنّ، فإن خفي عليكم

فأتّموا الشهر الأوّل ثلاثين^۳.

ونحوه غيره ممّا يدلّ على عدم اعتبار الشكّ والظنّ في ثبوت هلال شهر رمضان.

هذا ما وقفنا عليه من مضامين الروايات الواردة في المقام.

المبحث الثالث: فيما يتعلّق بالروايات

ولا بأس لتوضيح المرام بالتكلّم في جهات:

الأولى: في مستند الأقوال المذكورة.

والثانية: في النسبة بين الأخبار من حيث الجمع العرفي والتعارض.

والثالثة: في بيان المختار.

أمّا الجهة الأولى: فملخص الكلام فيها أنّ مستند قول سلار بحجّة شهادة العدل الواحد

- كما قيل^۴ - هو صحيح محمد بن قيس، المتقدّم بناءً على كون متنه هكذا: «أو شهد عليه

عدل من المسلمين» - بسقوط «بيّنة» - بعد قوله: «عليه».

لكن فيه - بعد تسليم سقوطه - أنّ العدل يطلق بهيشته المصدرية على الواحد والمتعدّد،

فبإطلاقه يشمل الواحد، ومن المعلوم قابليّة هذا الإطلاق للتقييد بما دلّ على اعتبار العدلين

في ثبوت الهلال، مع أنّ مورده هلال شوال لا شهر رمضان.

۱. كذا في الوسائل ولكن في الاستبصار اقتصر على «هو ذا» بدون كلمة «هو» بعدها. (منه عليه السلام).

۲. رواه الكليني [الكافي، ج ۴، ص ۷۷، باب الأهلّة والشهادة عليها، ج ۶] عن عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد،

عن عليّ بن الحكم، عن أبي أيوب مثله إلى قوله: «إذا رآه واحد رآه ألف» ولم يزد على ذلك. (منه عليه السلام).

۳. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۵۸، ح ۴۴۱.

۴. القائل هو المحقّق في المعتمد، ج ۲، ص ۶۸۶.

فالأولى الاستدلال له بقوله ﷺ في موثقة ابن بكير، المتقدمة: «إنما الرؤية أن يقول القائل: رأيت، فيقول القوم: صدق» بتقريب أن القائل المصدّق مطلق يشمل الفاسق والعاقل، فيقيّد بما دلّ على اعتبار العدالة.

هذا، لكن فيه أنه لا بدّ من تقييد إطلاق القائل بالتعدد أيضاً؛ لما تقدّم من النصوص المصرّحة باعتبار العدلين.

وبالجملة، فلم يظهر من النصوص ما يمكن أن يكون دليلاً على قول سلار.

وأما الاستدلال له بقاعدة الاحتياط ففيه ما لا يخفى؛ لعدم جريانها:

أولاً: لكون الشكّ في التكليف الذي هو مجرى البراءة.

وثانياً: أنها محكومة بالاستصحاب.

ومستند القول بعدم حجّية البيّنة مطلقاً - كما عرفته من الشرائع، وإن لم نعره عليه، كما اعترف به في الجواهر^١، وسيّدنا الأستاذ (مدّ ظلّه) في المستمسك^٢ - يمكن أن يكون ما تقدّم من الأخبار النافية لاعتبار رؤية الرجل والرجلين، وأن أقلّ المجزئ شهادة خمسين رجلاً بالرؤية، كما أنّ مستند القول بالتفصيل بين الصحو والعلّة - بحجّية البيّنة في الثاني دون الأول - هي هذه الأخبار.

هذا، وفيه ما ستعرفه إن شاء الله تعالى.

فالعمدة هو القول المشهور، أعني حجّية البيّنة مطلقاً، ومستنده ما عرفته. من النصوص

الصحيحة المصرّحة باعتبار العدلين في الرؤية.

وأما الجهة الثانية: فمحصلها أنه لاتنافي بين المضمونين الأولين؛ لأنّ الرؤية طريق آخر لثبوت الهلال، فيقيّد به إطلاق ما دلّ على عدم ثبوت الهلال بغير الشاهدين، كما هو قضية مفهوم الحصر في جملة من نصوص اعتبار شهادة العدلين.

فالمحصّل بعد تقييد الإطلاق العدلي أنّ الهلال يثبت بالرؤية أو شهادة عدلين.

هذا، وأما المضمون الثالث المستفاد من مثل موثقة عبدالله بن بكير، المتقدمة، فقد مرّ

تقريب معارضته لنصوص اعتبار العدلين. لكن يمكن رفع التعارض بأن يقال: إنّ موضوع

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٥٤.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٨، ص ٤٥٣.

نفي اعتبار رؤية الرجل والرجلين هو نفس الذات دون الوصف من العدالة وغيرها، ومن المعلوم قابلية الذات للتقييد بالقيود والأوصاف، فيمكن تقييد الرجل والرجلين بالعدالة، فعدم اعتبار رؤية الرجل والرجلين يكون في ظرف عدم الانصاف بالعدالة.

وربما يؤدي هذا قوله عليه السلام: «إنما الرؤية أن يقول القائل: رأيت فيقول القوم صدق»؛ فإن تصديق القوم غالباً يكون لعدالة المخبر، المانعة عن ارتكاب الكذب، وإيقاع الناس في خلاف الواقع بتبليس الحق وإخفائه عليهم، وإبراز خلاف الواقع لهم بصورة الواقع، لا أن تصديقهم له لأجل رؤيتهم للهلال؛ ضرورة أن المدعي للرؤية يصدق عند كل من رأى الهلال من القوم وغيرهم وإن كان واحداً.

وبالجملة، فالحق أنه لا تعارض بين المضمون الثالث من المضامين المذكورة وبين المضمونين الأولين، وعلى تقدير التعارض بأن يكون المراد من تصديق القوم رؤيتهم للهلال؛ ليستفاد منه الشيعاء المفيد للعلم وعدم الاعتداد برؤية رجل ورجلين مطلقاً وإن كانا عدلين، فيكون هذا المضمون مطابقاً للمضمون الرابع، وسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

وأما المضمون الرابع: فبالنظر البدوي لا يعارض ما دلّ على اعتبار العدلين؛ لأنه مطلق قابل للتقييد بوجود علة في السماء، ويكون العدلين من خارج المصراً، أو بأحدهما بكفاية أحد الأمرين من العلة والخروج عن البلد في حجّة البيّنة، فيصير المتحصّل بعد التقييد اعتبار شهادة العدلين مع العلة والخروج عن البلد، أو مع أحدهما، فتضيّق دائرة حجّة شهادة العدلين بوجود علة في السماء، أو بكونهما من خارج المصراً.

وقول الصدوق والشيخ والقاضي والحلي وابني حمزة وزهرة^۱ مستند إلى هذا الجمع العرفي، لكن يعارضه المضمون الخامس النافي لاعتبار رؤية الخمسين، فلا تجزئ رؤية الخمسين أيضاً، فالتحديد بالخمسين ضعيف. هذا.

وأما الجهة الثالثة: فيقع فيها البحث تارة في صحّة وسقم سند ما دلّ على اعتبار الخمسين مع الصحو، وأخرى في ظهوره، وثالثة في جهة صدوره ولو مع صحّة السند وتعاميّة الدلالة فالكلام في مقامات:

۱. تقدّم تخريج أقوالهم.

أما الأول: فملخصه أنه قد حكى عن المنتهى^١ المنع عن صحّة سند رواية إبراهيم بن عثمان الخزاز.

قال في الجواهر:

ولعله لما قيل من أنّ في طريقه العباس بن موسى، وهو غير معلوم الحال، وإن كان الظاهر أنه الورّاق الثقة، الذي هو من أصحاب يونس بقرينة روايته عنه هنا^٢. انتهى.

قال التفريشي في نقد الرجال:

العباس بن موسى، أبو الفضل الورّاق، ثقة، نزل بغداد، ومات بها، وكان من أصحاب يونس، له كتاب المتعة، روى عنه أحمد بن محمد (النجاشي)^٣. انتهى.

ونحوه أو قريب منه ما ذكره غيره من أهل الرجال^٤، فلاحظ.

وأما يونس بن عبد الرحمن فله شأن عظيم، وإشارة الرضا (عليه أفضل الصلاة والسلام) إليه في العلم والفتيا معروفة، وكذا امتناعه عن أخذ مال بذل له على الوقف، وكذا دعاء أبي محمد العسكري عليه السلام له بعد عرض كتاب يوم وليلته عليه عليه السلام بقوله (صلوات الله عليه): «أعطاه الله بكلّ حرف نوراً يوم القيامة»^٥.

وبالجملة، فمدائحه كثيرة جداً، (حشره الله تعالى مع أجدادنا الأئمة الأطهار عليهم أفضل الصلوات من الآن إلى يوم القرار).

وأما إبراهيم بن عثمان الخزاز: ففي نقد الرجال: «ثقة، كبير المنزلة، له كتاب نوادر»^٦. وكذا وثقه جمع كثير، كالشيخ^٧ والنجاشي^٨ وابن داود^٩ والطريحي^{١٠} والكاظمي^{١١} وغيرهم.

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٨٩.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٥٦.

٣. نقد الرجال، ج ٣، ص ٢٥، الرقم ٢٤/٢٧٧٩.

٤. كالنجاشي في رجال النجاشي، ص ٢٨٠، الرقم ٧٤٢.

٥. حكاية النجاشي في ترجمة يونس عن المفيد في رجال النجاشي، ص ٤٤٧، الرقم ١٢٠٨.

٦. نقد الرجال، ج ١، ص ٧٧، الرقم ٨٠/١٠٨.

٧. رجال الطوسي، ص ١٦٧، الرقم ١٩٣٥.

٨. رجال النجاشي، ص ٢٠، الرقم ٢٥.

٩. رجال ابن داود، ص ١٦ - ١٧، الرقم ٢٧.

١٠. جامع المقال، ص ٥٣.

١١. هداية المحدثين، ص ١١.

ويروي عنه جماعة من الثقات كمحمد بن أبي عمير ومحمد بن عيسى والحسن بن محبوب وعبدالله بن المغيرة البجلي الثقة، وعلي بن الحكم الثقة، وحسين بن عثمان، وداؤد بن نعمان، ويونس [بن] عبدالرحمن، وابن عمر اليماني الثقة، وحماد بن عيسى، كما أنه هو يروي عن جماعة، فلاحظ جامع الرواة^١ وتنقيح المقال^٢.

هذا وأما سعد بن عبدالله فهو شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها، وهو - كما عن النجاشي: - جليل القدر واسع الأخبار، كثير التصانيف، ثقة، له كتب^٣ انتهى

وطريق الشيخ إليه صحيح في المشيخة والفهرست^٤.

وبالجملة، فلا بأس بالاعتماد على رواية إبراهيم الخزاز، فهي من القسم الصحيح، كما وصفناها بالصحة حين بيانها. هذا من ناحية السند.

وأما المقام الثاني وهو الدلالة فيشكل الاعتماد عليها؛ لأن قوله ﷺ: «فلا تؤدّي بالتظني»^٥ الحديث، والنهي عن متابعة الظن والشك في الهلال في غير واحد من النصوص ظاهر في أنه مع عدم الرؤية في صورة الصحو لا بدّ من الاعتماد على العلم، وعدم كفاية الظن، كما فهمه [صاحب] الحدائق^٦، فما يذكر بعد قوله ﷺ: «فلا تؤدّي بالتظني» في مقام بيان لزوم تحصيل العلم، فلا بدّ حينئذٍ من الأمر بالرؤية الشائعة المفيدة للعلم، سواء حصلت برؤية خمسين أم أقلّ أم أكثر، ولا وجه لتحديد سبب العلم بما يكون بينه وبين سبب العلم عموم من وجه؛ ضرورة أنّ رؤية الخمسين قد توجب العلم، وقد لا توجبه؛ لإمكان حصول العلم برؤية الخمسين، أو بالأقلّ أو بالأكثر فلا موجب للتحديد بالخمسين.

هذا، مضافاً إلى معارضة رواية أبي العباس^٧ له؛ لكونها مصرحة بعدم اعتبار رؤية الواحد والاثنتين والخمسين، فيسقط لأجله التحديد بالخمسين عن الاعتبار.

١. جامع الرواة، ص ٢٦.

٢. تنقيح المقال، ج ١، ص ٢٦.

٣. هذا قول الشيخ في الفهرست، ص ١٧٦، ولم نثر عليه في كتاب النجاشي.

٤. تهذيب الأحكام، ج ١٠، المشيخة، ص ٧٣؛ الفهرست، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.

٥. تقدّم تخريجها.

٦. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٥٥.

٧. تقدّم تخريجها.

نعم، هما بالنسبة إلى نفي اعتبار ما عدا التواتر باقيان على الاعتبار، ولازمهما عدم حجّية البيّنة العادلة مع الصحو، فلا بدّ من الالتزام بتقييد اعتبار البيّنة بغير الصحو.

وأما المقام الثالث - وهو لزوم انحفاظ جهة الصدور في مقام الاستناد إلى الرواية واستنباط الحكم منها - فحاصله أنه مع موافقة هذا المضمون لما مرّ عن أبي حنيفة في كلام الشيخ في الخلاف لا يبقى وثوق عقلائي بانحفاظ جهة الصدور فيها، التي لا بدّ من مراعاتها، كلزوم رعاية الصدور والظهور في صحّة الاستنباط وإن لم تكن الرواية بحسب المضمون منافية لإطلاق ما دلّ على حجّية العدلين في ثبوت الهلال، بل مقيدة لإطلاقه، كما مرّ غير مرّة، إلا أنّ هذه الموافقة ترفع الوثوق العقلائي بجهة الصدور، فيصير صدورها لبيان الحكم الواقعي مشکوكاً فيه أو موهوماً، فلا يصلح لتقييد إطلاق ما دلّ على حجّية العدلين في الهلال. ويؤيد صدورها تقيّة كفيّة البيان، فإنّ قوله عليه السلام: «إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تُؤدّى بالتظنّي»^١ وكذا قوله عليه السلام في صحيح محمّد بن مسلم: «وليس بالرأي ولا بالتظنّي ولكن بالرؤية»^٢؛ فإنّ الرأي والعمل بالظنّ من أعمال المخالفين وعاداتهم؛ لأنّهم يعتمدون على شهادة كلّ أحد بالرؤية ولو كان رجلاً واحداً متظاهراً بالفسق^٣، وهذه النصوص تردعهم بأنّ شهادة الرجل الواحد مظنة التهمة، فلا يُعتمد عليها، بل لا بدّ حينئذٍ من حصول العلم بالشياع الموجب له، ولا ربط له بالبيّنة العادلة عندنا.

فهذه النصوص نظير ما دلّ على صحّة الصلاة بزيادة ركعة إذا جلس في الركعة الرابعة بمقدار التشهد؛ فإنّ ذلك وإن كان أخصّ من عموم ما دلّ على بطلان الصلاة بالزيادة لا اختصاصه بحالة خاصّة، وهي الجلوس في الركعة الرابعة بمقدار التشهد، فمقتضى الصناعة تقييد إطلاق أدلّة مبطلية الزيادة به، إلا أنّ موافقته لمذهب العامة تمنع عن صلاحيته للتقييد؛ لأنّ هذه الموافقة ترفع جهة الصدور، فتسقطها عن الاعتبار، فارتفاع جهة الصدور بموافقة العامة لا تختصّ بباب تعارض الخبرين، بل الموافقة المذكورة تسقط الرواية عن الحجّية وإن لم يكن هناك تعارض.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٦.

٣. راجع بدائع الصنائع، ج ٢، ص ٨١.

ويمكن أن يقال: إن قوله عليه السلام في موثق ابن بكير، المتقدّم: «وليس رؤية الهلال أن يجيء الرجل والرجلان» الحديث، تعريض بالعامّة، لأنّ رجلاً - أو رجلين منهم - إذا شهد برؤية الهلال حكموا بثبوت الهلال، وإن علموا بكذبه، فهذه الموثقة تنبّه على اتهام هذا الرجل المدّعي للرؤية، ومع التهمة لا تُقبل إلا شهادة الشياخ المفيد للعلم.

هذا كلّه، مضافاً إلى أنه يلزم التعارض التبايني بين نصوص العدلين وبين غيرها؛ وذلك لأنّ روايات اعتبار رؤية الخمسين وعدم اعتبار غيرها مع الصحو بعد تقييدها لنصوص العدلين لا يبقى تحتها إلا العلة في السماء، وروايات عدّ شهر شعبان ثلاثين يوماً مع الغيم أيضاً تقتد إطلاق روايات العدلين، فتقلب النسبة بين روايات العدلين وبين روايات اعتبار الخمسين وعدّ شعبان ثلاثين إلى التباين، كما إذا ورد: أكرم العلماء ولا تكرم فساق العلماء، ويستحبّ إكرام العلماء العدول، فإنّ النسبة بين العامّ وبين كلّ من الخاصّين وإن كانت أخصّ مطلقاً لكنّ المجموع يعارض العامّ بالتباين؛ إذ لا يبقى معها للعامّ مورد، فيلاحظ حينئذٍ قواعد التعارض.

ومن المعلوم أنّ المقام من هذا القبيل؛ ضرورة أنّ اعتبار رؤية الخمسين مع الصحو يقتد إطلاق نصوص حجّية العدلين في الهلال، وبعد مراعاة ما دلّ على عدّ ثلاثين من شعبان لثبوت هلال شهر رمضان مع الغيم لا يبقى مورد لشهادة العدلين بالرؤية.

فمجموع روايات الخمسين وعدّ ثلاثين تعارض روايات العدلين، ولا شبهة في رجحان روايات العدلين من وجوه؛ للأشهرية والأكثرية - بناءً على الترجيح بهما - وموافقها لفتوى المشهور، بل مقتضى ما تقدّم عن المعتر سقوط روايات الخمسين عن الاعتبار رأساً، وعدم صلاحيتها لمعارضة نصوص العدلين؛ لمنافاتها لعمل المسلمين كافّة؛ إذ لم يوجد في حكم - سوى قسامة الدم - اشتراط الخمسين.

فتلخّص من جميع ما ذكرنا أمور:

[الأمر] الأوّل: المناقشة في دلالة ما دلّ على اعتبار رؤية الخمسين مع الصحو بما حاصله: أنّ ظاهر النهي عن النظّي والشكّ هو لزوم تحصيل العلم مع الصحو، ثمّ تحديد موجب العلم بالخمسين، مع أنّه غير منضبط؛ لما عرفت من عدم إيجاب الخمسين للعلم دائماً، فالجمع بين عدم ثبوت الهلال بالظنّ وبين ثبوته بالخمسين مطلقاً غير ممكن، إلا أن

يُحمل الخمسون على المثال، وهو في غاية البُعد، خصوصاً من مثل قوله: «ولا يجزئ في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علة أقل من شهادة خمسين»^١ الحديث. ودعوى موضوعية الخمسين للحكم بترتيب آثار رؤية الهلال تُنافي ظهور بل صراحة قوله ﷺ: «وليس بالنظني»^٢ في عدم اعتبار الظن؛ إذ اللازم مع الصحو تحصيل العلم. ومثلها دعوى كون الخمسين من الأسباب العرفية لحصول العلم للنوع؛ وذلك لأنه ينافي مبنى انحلالية التكاليف: ضرورة أن العلم بثبوت الهلال لا يبد من حصوله لكل أحد.

وكذا دعوى كون المناط خصوص العلم الحاصل من الخمسين، دون الناشئ عمّا دون الخمسين؛ إذ فيه أن صحة هذه الدعوى منوطه بكون العلم في المقام مأخوذاً بنحو الموضوعية، كالعلم بالأحكام الناشئ عن الأدلة المعهودة، المأخوذ موضوعاً لجواز تقليد العامي. وليس الأمر في المقام كذلك؛ لكون العلم فيه طريقاً صرفاً لوجوب قضاء الصوم إذا علم بالهلال بسبب الشياخ، ثم ظهر خلافه، فلو كان موضوعاً، لم يجب قضاؤه، كما لا يخفى. وكذا دعوى كون العلم الحاصل من الخمسين جزء الموضوع؛ لأنها خلاف السياق؛ لأن شهادة الخمسين في مقابل البيّنة، والرؤية من الطرق المثبتة للهلال، ومن المعلوم أن البيّنة وغيرها من مثبتات الهلال لم يلاحظ فيها إلا الكشف والطريقة، فكذا العلم الحاصل من الخمسين.

وبالجملة، فلا ظهور لهذه الرواية، بل هي مجملة، فليست موضوعاً للحجّة.

[الأمر] الثاني: أنه مع الغض عن إشكال الإجمال وتسليم الظهور تكون روايات الخمسين قاصرة عن التقييد؛ لعدم الوثوق العقلاني بأصالة الجهة التي هي معتبرة في مقام الاستنباط كأصالتَي الصدور والظهور؛ لموافقتهما لمذهب أبي حنيفة من اعتبار شهادة خلق عظيم بالرؤية مع الصحو^٣. وقد مرّ تأييد ذلك بكيفية البيان وعدم الوثوق العقلاني في جريان أصالة الجهة، فلا يصح الاستدلال بروايات الخمسين؛ لتقييد إطلاق نصوص اعتبار شهادة

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٦.

٣. تقدّم قوله ضمن كلام المحقق الحلّي في المعتبر.

العدلين، ونفس الشكّ في انحفاظ جهة صدور كافٍ في عدم الحجّيّة، كما لا يخفى.
[الأمر] الثالث: أنّه مع الإغماض عن الإشكال الثاني - وهو جهة صدور - لا يمكن
الأخذ بروايات الخمسين أيضاً؛ لمعارضة رواية أبي العباس^١ لها؛ حيث إنّها تنفي اعتبار رؤية
الخمسين فتلغى خصوصيّة الخمسين.

لكن تنفي جميع تلك النصوص اعتبار رؤية الواحد والاثنتين، وتدلّ على اعتبار الشيع
المفيد للعلم مع الصحو، فتقيّد إطلاق نصوص العدلين، إلّا أنّه بملاحظة صحيح محدّد بن
مسلم^٢ - الدالّ على اعتبار الشيع العلمي مع الصحو، وإكمال العدة، أي عدّ شعبان ثلاثين
يوماً مع العلة - تنقلب نسبة الإطلاق والتقيّد إلى التباين؛ لأنّ مجموع المقيّدين - أعني
الشيع في حال الصحو، وإكمال العدة مع العلة - يوجبان سقوط البينة عن الاعتبار رأساً؛
لعدم بقاء موردٍ لها.

وجعل موردها حينئذٍ خصوص المكان الخارج عن المصر كما ترى؛ لاستلزامه تنزيل
إطلاق حجّيّة البينة في رؤية الهلال على الفرد النادر الملحق بالمعدوم، وهذا هو التعارض
التبائي، فمع تسليم التكافؤ والإغماض عن رجحان روايات العدلين من وجوه يُرجع إلى
عموم ما دلّ على حجّيّة البينة في جميع الموارد مرجعاً أو مرجحاً.

[الأمر] الرابع: أنّه يحتمل أن تكون روايات الخمسين رادعة لما عليه العامة من جريان
عادتهم على الركون إلى شهادة واحد أو اثنتين في ثبوت الهلال، وإن لم يكن عادلاً، بل وإن
كان متجاهراً بأعظم الفسوق، فهذه الروايات تردعهم عن ذلك وتدلّ على أنّ ثبوت الهلال لهم
موقوف على الشيع العلمي؛ إذ المفروض عدم عدالتهم مع جحد نصّ الغدير - الذي هو أعظم
الفسوق والكبائر - حتّى يثبت الهلال بشهادة عدلين، ولا يمكن التصريح بفسقهم، فطريق
ثبوت الهلال عندهم منحصر بالعلم الحاصل من كثرة المخبرين من غير اعتبار العدالة فيهم،
فهذه الأخبار أجنبيّة عن شهادة عدلين، ولا نظر لها إليهما أصلاً.

هذا، وقد ظهر ممّا ذكرنا ضعف ما عن الحدائق من الجمع بين روايات الشيع، ونصوص
العدلين، بأنّه مع الصحو لا بدّ من العلم وعدم كفاية الظنّ وإن كان من شهادة العدلين، وهذا هو

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٣١.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٦.

الذي أشاروا عليه السلام إليه بقولهم عليه السلام: «إذا رآه عشرة رآه مائة» إلى أن قال ما محصله:
نعم، لو كان هناك غيم أو نحوه اجتزئ بالشاهدين؛ لإمكان اختصاصهما حينئذ بالرؤية دون غيرهما، بل لعل اعتبار كونهما من خارج البلد جرى مجرى الغالب؛ لأنهما لو كانا قد رآها - وهما من أهل البلد - لرآها غيرهما أيضاً، بخلاف الخارجين، كما أن اعتبار الخمسين في الخبرين ليس إلا لإرادة حصول العلم، ونصوص الاجتزأ بالشاهدين ليس فيها إلا الإهمال المتحقق في حال الغيم، وعلى تقدير الإطلاق فهو مقيّد بالخبرين المزبورين^١. انتهى.

وذلك لما عرفت من قصور روايات الشيعاء عن صلاحية التقييد، إمّا لموافقها لمذهب أبي حنيفة، وإمّا لكونها ناظرة إلى ردع ما عند العامة من بنائهم على الاعتماد على كل أحد يدعي رؤية الهلال، وإن كان من أفسق الفساق، ولذا لا يوقفون غالباً بل دائماً لإدراك عيدي الفطر والأضحى، كما ورد في جملة من الروايات:

إنّ الناس لما قتلوا الحسين (عليه الصلاة والسلام) أمر الله تبارك وتعالى ملكاً ينادي: «أيتها الأمة الظالمة القاتلة عترة نبيها لا وفقكم الله لصوم ولا لفطر»^٢.

وفي بعضها الآخر:

نادى منادٍ من بطنان العرش: «ألا أيتها الأمة المتحيّرة الضالّة بعد نبيها، لا وفقكم الله لأضحى ولا لفطر».

- ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: «فلا جرم والله ما وفقوا ولا يوقفون حتى يثأر ثائر الحسين عليه السلام»^٣.

فينحصر طريق ثبوت الهلال عندهم بالشيعاء المفيد للعلم لفقدان البيّنة العادلة لديهم، فهذه الأخبار ليست ناظرة إلى نفي حجّية البيّنة أصلاً حتى تخصّص عموم دليل اعتبار البيّنة. وأمّا قوله: «نعم - إلى قوله - لإمكان اختصاصهما حينئذ بالرؤية، إلى آخره» المراد به ارتفاع التهمة مع الغيم، ففيه: عدم ارتفاعها مع الغيم أيضاً؛ لأنّه إن كان الهلال قابلاً للرؤية،

١. هذه العبارة نصّ كلام صاحب الجواهر، وهو نقل كلام الحدائق بتلخيص. انظر جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٥٧.

الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

٢. الكافي، ج ٤، ص ١٦٩؛ باب النوادر، ج ١.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٧٠، باب النوادر، ج ٣.

لرآه غیر العدلین من المستهلّین أيضاً، وإلا فلا یراه العادلان أيضاً.

ومنه ینظر قوّة احتمال ورود روایات الشیاع مورد التّقیّة.

وأما قوله: كما أنّ اعتبار الخمسین فی الخبرین لیس إلا لإرادة حصول العلم، فبیه: ما

عرفت من عدم التلازم بین شهادة الخمسین و بین حصول العلم.

هذا، وینبغی التنبیه علی أمور:

[الأمر] الأول: أنّ الغرض من الشیاع المستفاد من النصوص لمّا كان هو العلم الناشئ

عنه فلا ینتظر فی المخبرین الذکورة ولا البلوغ ولا العدالة بل ولا الإسلام، كما صرّح به غیر

واحد، كصاحبی الریاض^۱ والمستند^۲ وغیرهما.

[الأمر] الثاني: أنّ ظاهر النصوص - المصرّح به فی كلمات جماعة - هو خصوص

الشیاع الموجب للعلم بقرینة النهی عن تأدیة فریضة شهر رمضان بالتظنّی، والنهی عن العمل

بالظنّ والشكّ فی هلال شهر رمضان فی جملة من النصوص.

لكن عن العلامة فی التذکرة^۳ الاكتفاء بالشیاع المفید للظنّ؛ لمساواة الظنّ الحاصل من

الشیاع للظنّ الحاصل من شهادة العدلین. وحکی عن الشهید الثاني^۴ موافقته بشرط كون الظنّ

الحاصل من الشیاع أقوى من الظنّ الناشئ عن شهادة العادلین؛ لتتحقّق الأولویة المعتبرة فی

مفهوم الموافقة.

هذا، وفيه:

أولاً: أنّ جعل الظنّ مدار حجّیة بیّنة من العلیل المستنبطة الظنّیة التي لا ینتد علیها فی

مقام الاستنباط، إذ لم یدلّ دلیل اعتبار بیّنة بشیء من الدلالات علی ذلك. وینظر من هذا

أیضاً ما فی دعوی المسالك من اشتراط أقوائیة الظنّ الحاصل من الشیاع من الظنّ

الناشئ عن بیّنة تحقیقاً لمفهوم الموافقة.

وذلك؛ لأنّه فرع دلالة اللفظ علی الأصل؛ لیکون دلالتة علی الفرع من الدلالات

۱. ریاض المسائل، ج ۵، ص ۴۰۹.

۲. مستند الشیعة، ج ۱۰، ص ۳۹۶.

۳. تذکرة الفقهاء، ج ۶، ص ۱۳۶.

۴. مسالك الأفهام، ج ۲، ص ۵۱.

الالتزامية المعتبرة عند أبناء المحاورة، كدلالة آية حرمة التأفيف على حرمة الضرب^١ والشمم بالأولوية، وقد عرفت عدم دلالة دليل حجّية البيّنة على كون مناط حجّيتها الظنّ حتّى يصحّ التمسك بمفهوم الموافقة، وقد تقدّم في بعض الأمور المذكورة في المقدّمة أنّ للعنوان المأخوذ في الخطاب موضوعية من دون أن يلاحظ فيه جهة الإحراز والكشف وإن كان فيه ذلك ذاتاً، بل الموضوع حينئذٍ هو وجود ذلك العنوان، والحكم يترتب عليه.

نعم، إذا أخذ الإحراز في لسان الدليل موضوعاً للحكم كالظنّ في بعض الموارد، كما في الأخيرتين من الرباعيات، فالموضوع هو الإحراز الظنيّ، وبدونه لا يتحقّق الحكم، كما لا يخفى.

وثانياً: أنّ مقتضى ذلك التعديّ إلى كلّ ظنّ من أيّ سبب حصل؛ ضرورة أنّه إذا كان المدار على الظنّ، فلا خصوصية لمنشئه من البيّنة والشياع والحالات الطارئة على الهلال، المذكورة في علم الهيئة، مع أنّ هذا التعديّ باطل قطعاً، مع أنّه بناءً على كون حجّية البيّنة لأجل إفادتها الظنّ لا يمكن التعديّ أيضاً؛ لاحتمال دخل خصوصية حصوله من البيّنة في ترتّب الحكم الشرعي، ولا دافع لهذا الاحتمال، فدعوى الاكتفاء بالشياع الظنيّ غير مسموعة.

هذا، ويمكن أن يستدلّ للاكتفاء بالشياع الظنيّ بنفس ما دلّ على اعتبار شهادة الخمسين، بأن يقال: إنّ المناط هو الشياع الظنيّ بأن يكون النهي عن التظنيّ كناية عن مطلق الظنّ، يعني أنّ مطلق الظنّ بأيّ مرتبة لا يكفي في رؤية الهلال، بل لابدّ من مرتبة خاصّة من مراتبه.

لكن فيه: أنّ تحديد تلك المرتبة بمطلق الخمسين لا يستقيم؛ ضرورة أنّ الظنّ الحاصل من شهادة خمسين رجلاً عادلاً غير الظنّ الحاصل من شهادة خمسين فاسقاً، وكذا الظنّ الحاصل من شهادة الخمسين إذا كان بعضهم رجالاً وبعضهم نساءً، وهكذا، فلو كان المقصود بشهادة الخمسين الظنّ بمرتبة خاصّة، فيمتنع تحديدها بمطلق الخمسين.

فالمحصّل أنّ الاكتفاء بالشياع الظنيّ ممّا لا دليل عليه.

الأمر الثالث: أنّه قد ظهر ممّا ذكرنا أنّه لا عبرة بالخمسين إذا لم يحصل منهم العلم؛ لأنّ النهي عن التظنيّ قرينة على اعتبار العلم بالرؤية، والجمود على اعتبار هذا العدد وإن لم يفد العلم يوجب التعارض بين الصدر والذيل، فيرجع إلى القواعد المقتضية لاعتبار العلم؛ إذ

١. الإبراء (١٧): ٢٣.

الأصل عدم اعتبار الظنّ، إلّا فيما خرج بالدليل الخاصّ.

الأمر الرابع: أنّ مقتضى ما تقدّم في المقدّمة - من إناطة جعل الحجّية بعدم العلم بالخلاف أو الوفاق - هو عدم حجّية البيّنة مع العلم العادي بخطائها، كما إذا قامت البيّنة على رؤية الهلال بمحضر جمع كثير استهلّوا مع سلامة عيونهم، ومعرفة جميعهم بموضع الهلال حتّى لا يظلموه من غير موضعه وعدم علّة في السماء، فمع هذه الخصوصيّات لا تكون البيّنة حجّة؛ للعلم العادي بخطائها، وإلى هذا يشير قوله عليه السلام في صحيح الخراز، المتقدّم: «وليس رؤية الهلال أن يقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته» الحديث، فإنّ قوله: «إذا رآه واحد رآه مائة» ليس إلّا مع اجتماع الخصوصيّات؛ إذ بدونها لا تلازم بين رؤية واحد وبين رؤية مائة وألف، فلا حظّ وتدبر.

وهذا غير القول بعدم حجّيتها مع الصحو مطلقاً، ولعلّ أرباب هذا القول أرادوا هذه الصورة، فإن كان كذلك، فلا بأس به؛ لكونه مطابقاً لبناء العقلاء في حجّية الإمارات، لكنّ التعبير عنه بعدم الحجّية مع الصحو مطلقاً غير مناسب.

وعليه فإذا لم يستهلّ مع الصحو إلّا عدلان أو استهلّ غيرهما من أهل المصر ولكن كان في عيونهم ضعف، أو لم يعرفوا موضع الهلال، كما هو الغالب على ما شاهدناه، فلا بأس بحجّية البيّنة تمسكاً بعموم دليل حجّيتها وخصوص نصوص المقام، الدالّة على اعتبارها مطلقاً.

وبالجمله، فعموم أدلّة اعتبار البيّنة محكّم إلى أن يقوم دليل على عدم اعتبارها.

[الأمر] الخامس: أنّ حجّية البيّنة في المقام كثيره من المقامات منوطة بعدم التعارض؛ لامتناع التعبد بالنقيضين؛ ولذا يكون الأصل العقلائي تساقط الطرق المتعارضة، فإذا شهدت إحدى البيّنتين بنجاسة شيء مثلاً في وقت خاصّ، وشهدت الأخرى بطهارته في ذلك الوقت بحيث لا ترجع إحداهما إلى عدم العلم، بل شهدت كلتاها بالعلم بالطهارة والنجاسة - ولعلّ نظر صحيحة الخراز^١ ونحوها إلى صورة التعارض، إذ مرجع دعوى رؤية بعض من عدّة المستهلّين مع إنكار السائرين، الراجع إلى دعوى عدم كون الهلال قابلاً للرؤية إلى التعارض - فلا محالة تسقط البيّتان عن الاعتبار؛ لعدم شمول دليل الحجّية لهما، وعدم كون المراد فرداً

١. تقدّم تخريجها.

للعام، وعدم ترجيح لإحدهما، فيرجع إلى غير البيئتين المتساقطتين من دليل اجتهادي أو أصل عملي، ففي المقام - مع تعارض البيئتين بحيث تكذب إحدهما الأخرى - يرجع إلى قولهم عليه السلام: «صُمَّ للرؤية وأُفطر للرؤية»^١.

مضافاً إلى استصحاب بقاء الشهر؛ لعدم مانع من جريانه في الزمان وغيره من التدريجيات، كما قرّر في محله.

وأما تعارض البيئة مع الشيع العلي فلا يتصور؛ لما مرّ من عدم تصوّر تشريع الحجية مع العلم بالوفاق أو الخلاف، ومع الشيع الظني تُقدّم البيئة؛ لعدم حجية الشيع الظني كما مرّ. ولا بدّ من اعتبار المتعارضين شأناً في صدق التعارض، وإلا يكون من تعارض الحجّة والآحجة. وأما معارضته لحكم الحاكم فسيأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

الأمر السادس: أنّ مقتضى إطلاق أدلة اعتبار البيئة هو ثبوت الهلال بمجرد شهادتها، وعدم توقّفه على حكم الحاكم، فإذا شكّ في تقيّد هذا الإطلاق، فالأصل عدم اعتبار حكم الحاكم في حجية البيئة؛ بل يكون بعض نصوص المقام كالصريح في ذلك، كصحيح منصور بن حازم ومحمد بن مسلم وموثّق عبدالله بن سنان المتقدمات، بل مقتضى الإطلاق عموم حجية البيئة ولو مع ردّ الحاكم لها؛ لعدم ثبوت عدالتها عنده، فكلّ من قامت عنده البيئة على رؤية الهلال يجب عليه ترتيب أثر الرؤية، ولم نظفر بمن خالف ما ذكرناه، بل ولا بمن احتمل ذلك.

الأمر السابع: الظاهر كفاية شهادة العدلين بالرؤية مطلقاً من دون لزوم تعرّضهما لأوصاف الهلال من الاستقامة والانحراف والجهة ونحوها، و من دون لزوم الفحص على السامع مطلقاً حتّى الحاكم عن أوصاف الهلال ليعرف اتّفاقيهما فيها؛ وذلك لإطلاق أدلة البيئة، الحاكم بحجيتها عند وجودها، ومن المعلوم صدق البيئة بمجرد الشهادة على الرؤية في ليلة فلانية وإن شهد أحد العدلين برؤية الهلال قبل غروب الشفق والآخر بعده.

نعم، مع اختلافهما في الصفات تبطل شهادتهما إن كانت الصفات متضادة، كما إذا شهد أحدهما بأنّه رأى الهلال المحدّب إلى الأرض والآخر برؤية الهلال المحدّب إلى الشمال، فإنّ لازم الخبر الأول نفي الهلال المحدّب إلى الشمال، كما أنّ لازم الخبر الثاني نفي الهلال

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٤، ح ٤٦٤.

المحدّب إلى الأرض، فالقدر المشترك بين هذين المدلولين الالتزاميين عدم الهلال، كما أنّ القدر المشترك بين المدلولين المطابقيين وجود الهلال، وبعد ملاحظة حجّية كلّ من الدلالة المطابقيّة والالتزاميّة لا يبقى مجال للأخذ بإحدهما دون الأخرى؛ لعدم المرجّح، فيسقط الخبران في كلا المدلولين.

وإن شئت قلت: إنّه يعتبر في حجّية البيّنة صدق قيامها على وجود خارجي واحد وحكايتها عنه، ومع الاختلاف لا يصدق ذلك؛ لحكاية كلّ من العدلين عن وجود خاصّ غير ما يحكيه الآخر، فلا تكون شهادتهما حينئذٍ بيّنة.

نعم، إذا كان خبر كلّ واحد منهما حاكياً عن الموصوف بنحو تعدّد المطلوب، بأن يكون الخبران مشتركين في الحكاية عن ذات الموصوف بنحو الوجود المحمولي، ويكون الاختلاف في الوصف بنحو الوجود النعتي، بحيث إذا انكشف خطأ أحد الشاهدين في شهادته بالوصف لبقى على شهادته بذات الموصوف، لكان خبرهما حجّة؛ لفرض اتّفاقهما على ذات الموصوف.

ففرق بين ما إذا كان الإخبار عن الموصوف بما هو موصوف بأن يكون الوصف مقوماً للمشهود به بحيث تنتفي الشهادة بذات الموصوف بسبب انتفاء الوصف، ويعدل الشاهد عن شهادته بذات الموصوف، وهذا هو المقصود بوحدة المطلوب، وبين ما إذا كان الإخبار بنحو تعدّد المطلوب، بأن يكون خبر كلّ منهما حاكياً عن ذات الموصوف تارة وعن الوصف أخرى، وكان كلّ منهما مطلوباً للشاهد، فإنّ انتفاء الوصف حينئذٍ لا يوجب انتفاء الخبر بذات الموصوف. وهذا نظير إخبار كلّ منهما بمجيء زيد واختلافهما في صفة من صفاته، كأن يخبر أحدهما بأنّه عالم بالهيئة والآخَر بأنّه عالم بالحساب لا بالهيئة، فأثمةما يتفقان في الحكاية عن مجيء زيد، ويختلفان في صفة من صفاته، ولا يضّرّ كذبهما في الوصف بصدقهما في الإخبار عن نفس الموصوف.

لكنّ استفادة تعدّد المطلوب منوطة بالقرينة؛ لأنّ ظاهر التوصيف^١ هو وحدة المطلوب؛ لظهور الكلام في وجود الشيء بما أنّه موصوف بوصف كذائي.

١. كذا، والصواب: «وصف» بدل «توصيف».

فتلخص من جميع ما ذكرنا أنه مع إطلاق خبري العادلين، أو إطلاق أحدهما وتوصيف^١ الآخر، أو مع توصيفهما^٢ بأوصافٍ غير متضادة يُقبل خبرهما؛ لصدق قيام البيّنة على رؤية الهلال في الجميع، وأما مع اختلافهما في الصفات المتضادة، فإن كان التوصيف من باب تعدّد المطلوب، يُقبل أيضاً خبرهما، لما مرّ آنفاً، وإن كان من باب وحدة المطلوب، فلا يُقبل خبرهما؛ لعدم صدق قيام البيّنة على الرؤية إذا اختلفا في الصفات بنحو وحدة المطلوب؛ لتكذيب كلّ منهما صاحبه.

الأمر الثامن: إذا شهدت البيّنة برؤية الهلال في بلد، فهل يثبت بها الهلال في بلد آخر، ويحكم على أهله الذين لم يروه بالأحكام الشرعية المترتبة على الهلال من الصوم أو الإفطار، أم لا؟ سيأتي تفصيل هذه المسألة في حجّية حكم الحاكم بثبوت الهلال في غير بلد الحكم، وعدمها إن شاء الله تعالى.

الأمر التاسع: أنّ العبرة في حجّية البيّنة بكون المشهود به خصوص الرؤية لا العلم بوجود الهلال، أو كون هذه الليلة أو الغد أوّل الشهر؛ للتصريح باعتبار الرؤية في الشهادة في جملة من النصوص التي تقدّم بعضها، كقوله عليه السلام:^٣ «في صحيح منصور بن حازم: «فإن شهد عندكم شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه»^٤ وقوله عليه السلام في صحيحي الحلبي، المتقدّمين: لا تُقبل شهادة النساء في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين، و: لا أُجيز في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين.

فهذه النصوص يخصّص عموم أدلّة الحجّية في الموضوعات، ويخرج الشهادة بالعلم عنه في خصوص الشهادة برؤية الهلال، فلو كانت الشهادة بالعلم في غير المقام حجّة بعموم أدلّة اعتبار البيّنة، لا نقول بها في المقام، فلاحظ.

وعليه فإذا شهدت البيّنة بالعلم بكون الليلة أو الغد أوّل الشهر، لا تُقبل.

الأمر العاشر: الظاهر ثبوت الهلال بالشهادة على الشهادة، كما عن الشهيد الثاني^٥.

١. كذا، والصواب: «وصف» بدل «توصيف».

٢. كذا، والصواب: «وصف» بدل «توصيف».

٣. تقدّم تخريجه.

٤. مسالك الأفهام، ج ١٤، ص ٢٦٩.

والحدائق^۱ والمدارك^۲ وفي المستند^۳؛ لعمومات قبول الشهادة على الشهادة كمرسلة الفقيه:

إذا شهد رجل على شهادة رجل فإنَّ شهادته تُقبل، وهي نصف شهادة، وإن شهد رجلان عدلان على شهادة رجل فقد ثبت شهادة رجل واحد^۴.

وغيرها.

مضافاً إلى ما قيل من أنَّ الشهادة حقّ لازم الأداء، فتجوز الشهادة عليه، كسائر الحقوق. خلافاً؛ لما عن الفاضل في التذكرة، من عدم الثبوت بالشهادة على الشهادة، بل أسنده إلى علمائنا مستدلاًّ عليه بأصالة البراءة، واختصاص مورد القبول بالأموال وحقوق الآدميين^۵. وفيه: ما لا يخفى؛ لعدم جريان الأصل مع الدليل، واختصاص مورد القبول بذلك لا يخصّص العموم.

ولا فرق في القبول بين تعذّر شهادة الأصل وعدمه؛ للإطلاق.

إلى هنا انتهت مهمّات مسألة ثبوت الهلال بالبیّنة.

۱. الحدائق الناضرة، ج ۱۳، ص ۲۶۲.

۲. مدارك الأحكام، ج ۶، ص ۱۷۰.

۳. مستند الشيعة، ج ۱۰، ص ۴۰۱.

۴. الفقيه، ج ۳، ص ۶۹، ح ۲۳۵۱.

۵. تذكرة الفقهاء، ج ۶، ص ۱۳۵.

[الفصل الثاني ثبوت الهلال بحكم الحاكم]

وهل يثبت بحكم الحاكم - وهو الفقيه الجامع لشرائط الفتوى - أم لا؟ فيه قولان: أحدهما ذلك وهو ظاهر الأصحاب كما عن الحدائق^١. وفي برهان الفقه: «والأقوى نفوذ حكم الحاكم بالهلال على سائر الناس وفاقاً للمعظم، كما قيل»^٢ انتهى.

والآخر: عدمه، وهو المنسوب إلى بعض متأخري المتأخرين.

وليعلم أنّ مورد البحث فعلاً في ثبوت الهلال بحكم الحاكم هو حكمه المستند إلى البيّنة لا إلى علمه الناشئ عن رؤية الحاكم بنفسه للهلال، أو الشياخ المفيد للعلم به.

فنقول: إنّ الحق - وفاقاً للمعظم، كما عرفت، بل يظهر من المحكيّ عن المدارك - مفروغيّة ثبوت الهلال بحكم الفقيه المستند إلى البيّنة؛ لأنّه في مقام بيان حجّية الحكم المستند إلى علم الحاكم، قال:

ولأنّه لو قامت عنده البيّنة فحكم بذلك، وجب الرجوع إلى حكمه كغيره من الأحكام، والعلم أقوى من البيّنة^٣. انتهى.

فإنّ ظاهر هذه العبارة تسالمهم على قبول الحكم المستند إلى البيّنة، ولا أقلّ من دلالاته

١. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٥٨.

٢. برهان الفقه، للسيد علي آل بحر العلوم، انظر ما نقلنا عنه في القسم الثالث من هذه المجموعة.

٣. مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧١.

على الشهرة، فلو ادعى مدّع: أن القول بثبوت الهلال بحكم الحاكم هو المشهور بين الأصحاب، لم يكن مجازفاً.

وكيف كان فينبغي التكلّم في مقامين:

الأوّل: في ثبوت الهلال بحكم الفقيه بناءً على عدم ثبوت الولاية العامة للفقيه.

والثاني: في نفوذ حكمه بالهلال بناءً على ثبوت الولاية العامة له.

أمّا المقام الأوّل: فملخصه أنه يدلّ على نفوذ حكم الفقيه الجامع للشرائط إطلاق ما دلّ على نفوذه وحرمة تقضه، وأنّ الرادّ عليه كالرادّ عليهم (صلوات الله عليهم أجمعين)، وهو على حدّ الشرك بالله.

كقوله عليه السلام في مقبولة عمر بن حنظلة:

ينظران [إلى] من كان منكم ممن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً^١.

وقوله عليه السلام في خبر أبي خديجة: «اجعلوا بينكم رجلاً قد عرف حلالنا وحرامنا، فإنّي قد جعلته عليكم قاضياً»^٢.

تقريب الاستدلال بهما: أنّهما في مقام جعل منصب القضاء للفقيه الإمامي، وردع من تحاكم إلى غيرنا من المخالفين، فبقريته المقابلة يُفهم أنّ قضاتنا المنصوبين من قبيل الأئمة الأطهار عليهم السلام كقضاتهم فيما يتولّونه من الأمور الشرعيّة. فكأنّه قيل: «لا ترجعوا إلى قضاتهم، وارجعوا إلى قضاتكم». فلا بدّ حينئذٍ من نفوذ الأحكام التي تصدر من قضاتكم، كنفوذ الأحكام الصادرة من قضاتهم عندهم. ومن المعلوم أنّ من وظائف قضاتهم حكمهم بالهلال في الصوم والإفطار والحجّ وسائر المواقيت، إذ من المسلّم عدم اقتصار المسلمين فيها على الطرق السابقة من الرؤية أو البيّنة أو الشياخ عند الجميع، بل من لم يثبت عنده الهلال بتلك الطرق كان يرجع إلى ولاة الأمر من الحكّام والقضاة، فإذا حكموا بالهلال أفتروا بمجرّد الحكم، وهذا أمرٌ لا ينبغي الارتياح فيه. لئلاّ يلزم الهرج والمرج.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤١٢، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٣٠٣، ح ٨٤٦.

بل في الفقه على المذاهب الأربعة - بعد نقل اتفاق مذاهب العامة على ثبوت الهلال بحكم الحاكم على عموم المسلمين بناءً على أيّ طريق في مذهبه حتّى لو خالف مذهب البعض منهم - ما لفظه:

الشافعية قالوا: يشترط في تحقيق الهلال ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس أن يحكم به الحاكم، فمتى حكّم به وجب الصوم على الناس، ولو وقع حكمه عن شهادة واحدٍ عدلٍ^١.

وقيل:

إنّ القضاة كانوا مهتمين في أمر الهلال اهتماماً عظيماً حتّى إذا ثبت عند القاضي هلال شهر رمضان أو شوال في البلاد الغريبة أمر جميع سكّان المملكة من البلاد الشرقية بالإفطار أو الصوم^٢.

والإمام (عليه الصلاة والسلام) نصب القاضي وجعله كقاضي العامة من التوليّ لما يتولاه قاضي العامة من غير تضييق دائرة وظائفه، وقد عرفت أنّ من وظائف قضاة العامة قديماً وحديثاً - من دون شبهة وريب - حكمهم بالهلال، ومقتضى إطلاق تنزيل قاضي الخاصّة منزلة قضاتهم هو نفوذ حكمه مطلقاً، سواء كان حكمه بثبوت الهلال أم غيره، وإخراج حكم الهلال عن الإطلاق المزبور منوط بمقيّد، وهو مفقود، ومجرّد كون مورد روايات حجّية قضاء الفقيه دعاوي والخصومات لا يصلح للتقييد؛ فإنّ العبرة بعموم الوارد لا بخصوص المورد.

واحتمال عدم كون الحكم بثبوت الهلال من وظائف ولاة الأمر حتّى يشمل إطلاق دليل القضاء، وانحصار طريق ثبوته في الطرق المتقدّمة، يدفعه: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام:

إذا شهد عند الإمام شاهدان أنّهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الإمام بالإفطار [وصلّى] ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، فإن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم، وأخّر الصلاة إلى الغد فصلّى بهم^٣.

١. الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٥٢.

٢. لم نقف على قائله.

٣. الكافي، ج ٤، ص ١٦٩، باب ما يجب على الناس إذا صحّ عندهم الرؤيّة...، ح ١.

والمرسل الوارد في:

أَنَّ النَّاسَ أَصْبَحُوا فِي لَيْلَةِ الشَّكِّ، فَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَشَهِدَ بِرُؤْيَاةِ الْهَيْلَالِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ
مَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلْيَصُمْ^١.

وقول أبي عبدالله الصادق عليه السلام للمنصور: «ذاك إلى الإمام إن صمت صمنا، وإن أفطرت
أفطرتنا»^٢ فَإِنَّ التَّقِيَّةَ لَيْسَتْ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ الْوَاقِعِيِّ، وَهُوَ ثُبُوتُ الْهَيْلَالِ بِحُكْمِ وَلِيِّ الْأَمْرِ، بَلِ
التَّقِيَّةُ تَكُونُ فِي تَطْبِيقِ وَلِيِّ الْأَمْرِ عَلَى الْمَنْصُورِ (لعنه الله تعالى).

ولصحيح عيسى بن أبي منصور، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَشْكُ
فِيهِ، فَقَالَ: «يَا غَلَامُ، أَذْهَبُ فَانظُرْ أَصَامَ السُّلْطَانِ أَمْ لَا؟» فَذَهَبَ، ثُمَّ عَادَ، فَقَالَ: لَا. فَدَعَا
بِالْغَدَاءِ فَتَغَدَّيْنَا مَعَهُ^٣.

ونحوهما غيرهما، والمستفاد من هذه الروايات مفروغية مرجعية ولاية الأمر في الهلال
عند الناس، وعند نفس الولاية، ولذا أَمَرَ اللعین بإحضار المائدة بعد قوله (صلوات الله عليه):
«ذاك إلى الإمام إن صمت صمنا».

وبالجمله، بإطلاق دليل تشريع منصب القضاء للفقیه مع وضوح كون الحكم بالهلال من
مناصبه كافٍ في إثبات المقصود، فلو لم نقل بالولاية العامة للفقیه، وقلنا بعدم ثبوت شيء من
الولايات له إلا ولاية الإفتاء والقضاء، لكان القول بثبوت الهلال بحكم الفقیه في غاية المتانة.
وأما المقام الثاني: وهو نفوذ حكم المجتهد الجامع للشرائط بناءً على ثبوت الولاية
العامة له بكلام معنيها وهما: استقلاله في التصرف وإناطة تصرف الغير بإذنه، فنفوذ حكمه في
الهلال في غاية الوضوح؛ لأنه من الوقائع المهمة والحوادث الواقعة التي تحتاج الأمة إلى
الرجوع فيها إلى رئيسهم وقيتهم.

ولقلة الفرصة لقرب شهر ضيافته المباركة - الذي عقدنا فيه البحث عن ثبوت الهلال
بالبيئنة وحكم الفقیه الجامع للشرائط - إلى الانتهاء ضاق الوقت عن البحث عن الولاية العامة
للفقیه، ولعل الله تعالى يوفقنا في زمان آخر للبحث عنها؛ فإنه تعالى شأنه ولي التوفيق.

١. نصب الزاوية، ج ٢، ص ٤٣٥ باختلاف.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٨٢، باب اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان هو أو...، ح ٧.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ١٣١، أبواب ما يسك عنه الصائم، الباب ٥٧، ح ١.

فتلخص من جميع ما ذكرنا أنّ الحقّ - وفقاً للمعظم - ثبوت ولاية الحكم بثبوت الهلال للفقهاء الجامع لشرائط الفتوى، سواء قلنا بثبوت الولاية العامة له أم لا. أمّا على الثاني [كذا، والصواب: الأول]: فواضح. وأمّا على الأول [كذا، والصواب: الثاني]: فلا إطلاق أدلّة تشريع ولاية القضاء للفقهاء، ولا مانع من هذا الإطلاق عدا ما قيل في وجه القول بعدم ثبوت ولاية الحكم في الهلال من وجوه:

أحدها: أنّ نصوص تشريع منصب القضاء للفقهاء وردت في موارد الخصومات والدعاوي، والتعدّي عنها إلى غيرها - كالمقام - ممّا لا دليل عليه. هذا وفيه: أنّ العبرة بعموم الوارد لا بخصوصيّة المورد، كما مرّ آنفاً، ومن المعلوم عدم صلاحية المورد للتخصيص.

ثانيها: أنّ ما دلّ على نفوذ حكم الفقيه وحرمة ردّه لا يصلح لإثبات وجوب قبول حكمه في الهلال؛ لكونه من التمسك بالدليل في الشبهة المصداقية؛ لأنّه في مقام تشريع حرمة نقض حكم الفقيه، فلا يدلّ على تحقّق الموضوع، وهو كون حكم الفقيه بالهلال حكماً لهم ﷺ، إذ لا يدلّ دليل حرمة النقض على أنّ حكم الحاكم بالهلال موضوع لوجوب القبول، بل لا بدّ من إثبات الموضوع بغير دليل الحكم.

هذا، وفيه: أنّ إطلاق ما يدلّ على تشريع منصب القضاء للفقهاء كافٍ في ثبوت ولاية الحكم بالهلال للفقهاء، وكون حكمه بالهلال حكمهم ﷺ، فلا يلزم إشكال التمسك بالعامّ في الشبهة المصداقية.

والحاصل أنّه يستفاد من إطلاق دليل تشريع منصب القضاء للفقهاء كون حكمه بثبوت الهلال حكمهم (عليهم الصلاة والسلام)، فيندرج حينئذٍ في موضوع دليل حرمة نقضه ووجوب قبوله، فأشكال التمسك بالكبرى لإحراز الصغرى أجنبيّ عن المقام.

ثالثها: ما حكاها في برهان الفقه^١ عن بعض المانعين من ظهور الحصر في مثل قولهم ﷺ: «لا أُجيز في رؤية الهلال إلّا شهادة رجلين عدلين»^٢ في عدم ثبوت الهلال بحكم

١. برهان الثقة، للسيد علي آل بحر العلوم، انظر ما نقلنا عنه في القسم الثالث من هذه المجموعة أعني «آراء فقهاء در رؤيت هلال».

٢. الكافي، ج ٤، ص ٧٦، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٢.

الحاکم، معتضداً بالأصل.

هذا، وفيه: **أولاً** أنّ الحصر إنّما هو في مقابل شهادة غير الرجلين العدلين من الفاسقين أو النساء منضّمات ومنفردات واليمين. فمعنى قولهم **عليه السلام**: «لا أُجيز في رؤية الهلال» إلى آخره، أنّه لا أُجيز شهادة أحد في رؤية الهلال إلاّ شهادة رجلين عدلين في مقابل العامّة المكتفين في ثبوت الهلال بالشهادة بشهادة غير الرجلين العدلين من الفاسقين أو مجهولي الحال، فالمستثنى منه هو ما ذكرناه من لفظ «شهادة أحد» وليس المستثنى منه لفظ «شيء» حتّى يكون محصّل معناه أنّ الهلال لا يثبت بشيء من الشيعاء والرؤية وحكم الفقيه وغيرها إلاّ شهادة رجلين عدلين؛ لأنّ ثبوته بغير شهادة العدلين من الشيعاء وغيره مسلم.

ويؤيد هذا المعنى ما في صحيح عبدالله الحلبي، المتقدّم من قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تُقبل شهادة النساء في رؤية الهلال إلاّ شهادة رجلين عدلين» وقول عليّ (عليه الصلاة والسلام) في صحيح شعيب بن يعقوب، المتقدّم: «لا أُجيز في الطلاق ولا في الهلال إلاّ رجلين» إذ من الواضح أنّ المراد هو عدم قبول شهادة غير الرجلين العدلين في الطلاق من شهادة النساء مثلاً، وكذا في الهلال.

وثانياً: أنّه - بعد الغضّ عن ذلك وتسليم عموم مفهوم الحصر لغير الشهادة من حكم الفقيه وغيره - نقول: إنّ النسبة بين مفهوم الحصر وبين ما يدلّ على وجوب قبول حكم الحاکم عموم من وجه؛ لدلالة المفهوم على عدم ثبوت الهلال بغير شهادة الرجلين العدلين، سواء كان حكم الفقيه أم غيره، ودلالة أدلّة نفوذ الحكم على وجوب قبوله مطلقاً، سواء كان الحكم في الهلال أم غيره، فيجتمعان في الحكم بثبوت الهلال، فأدلّة وجوب القبول تدلّ على الثبوت، ولزوم ترتيب آثار الرؤية على الحكم، والحصر المزبور يدلّ على عدم نفوذ الحكم، وعدم ترتيب آثار الرؤية على الحكم، ولا ينفى الارتباب في رجحان دليل نفوذ الحكم من وجوه:

الأول: أنّه أظهر؛ لكون دلالاته بالمنطوق، وذلك بالمفهوم، فتأمل.

والثاني: موافقته لعمل المعظم.

والثالث: إباؤه عن التخصيص؛ فإنّ قوله **عليه السلام**: «الرادّ عليه كالرادّ علينا»^۱، وقوله **عليه السلام**:

۱. الكافي، ج ۷، ص ۴۱۲، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ۵، وفيه: «الرادّ علينا الرادّ على الله».

«فإنهم حجّتي عليكم. وأنا حجّة الله تعالى»^١ آبيان عن التخصيص، نظير إباء حكم العقل بقبح المعصية وحسن الطاعة والإحسان وقبح الظلم عن التخصيص، كما لا يخفى.

الرابع: أنّ أدلّة نفوذ حكم الحاكم حاكمة على أدلّة سائر الأحكام.

رابعها: ما في المستند من:

الأصل، والأخبار المعلّقة للصوم والفطر على الرؤية، أو مضيّ الثلاثين، والناهيّة عن اتّباع

الشكّ والظنّ في أمر الهلال، وقول الحاكم لا يفيد أزيد من الظنّ^٢. انتهى.

وفيه ما لا يخفى.

أمّا الأصل: فلاّنه لا مجال له مع الدليل المتقدّم على نفوذ حكم الفقيه في الهلال.

وأما الأخبار المعلّقة للصوم والفطر على الرؤية أو مضيّ الثلاثين: فلاّنها قابلة للتقييد، كما

قيّدت بشهادة العدلين، كموتقّة عبدالله بن سنان، المتقدّمة: «لا تصم إلاّ للرؤية أو يشهد شاهداً

عدل» فيقيّد حينئذٍ بما دلّ على نفوذ حكم الحاكم بالهلال، فهذه الرواية كمنظّرها تقيّد بحكم

الحاكم، فيقال: لا تصم إلاّ للرؤية أو شهادة عدلين، أو حكم الحاكم.

وإن أريد التمسك بمفهومها المفيد للحصر النافي لحجّية حكم الفقيه في الهلال، ففيه ما مرّ

من كون النسبة بينها وبين ما دلّ على نفوذ حكم الحاكم في الهلال عموماً من وجه، والترجيح

مع أدلّة نفوذ الحكم.

وأما الناهية عن اتّباع الشكّ والظنّ في أمر الهلال فلاّنها لاتنافي حجّية حكم الحاكم

أصلاً، حيث إنّها تنفي اعتبار الاعتقاد الظنّي والشكّي في ثبوت الهلال، ولاتنفي ما يدلّ على

اعتبار عنوان خاصّ في ثبوت الهلال، كالبيّنة وحكم الفقيه، فإنّ لازم ما أفاده عدم حجّية

البيّنة أيضاً؛ لأنّها غالباً لاتنفيد إلاّ الظنّ الذي هو منهبيّ عنه بالفرض.

وبيان آخر: أنّ حجّية الحكم كالبيّنة ليست دائرة مدار حصول الظنّ منهما حتّى ينفى

اعتبارهما بالأخبار الناهية عن اتّباع الظنّ والشكّ.

والحاصل أنّ ما أفاده صاحب المستند في التمسك بالأخبار الناهية عن اتّباع الشكّ

والظنّ مخدوش:

١. كمال الدين، ج ٤، ص ٤٨٤.

٢. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٠.

أولاً: بالنقض بالبيّنة التي هي حجّة عنده قطعاً، كما صرّح به في كلامه؛ لأنّها لا تفيد غالباً إلا الظنّ.

وثانياً: بعدم كون مناط اعتبار الحكم إفادته للظنّ حتّى يكون من أفراد الظنّ الممنوع الاعتبار؛ لإمكان عدم إفادة الحكم للظنّ؛ لكون النسبة بين الظنّ والشكّ وبين حكم الحاكم عموماً من وجه، فكيف يمكن أن يكون مناط حجّية الحكم الظنّ؟! فتدبّر جيّداً.

وثالثاً: بأنّه - بعد تسليم كونه من أفراد الظنّ - يكون دليل نفوذ الحكم مقدّماً على الأخبار الناهية عن اتّباع الظنّ وإن كانت النسبة بينهما عموماً من وجه؛ لما مرّ من رجحان دليل نفوذ الحكم، ومعه لا تصل التوبة إلى أصالة عدم حجّية الحكم.

فتلخّص من جميع ما ذكرنا أنّ مقتضى موازين الاستدلال حجّية حكم الحاكم في الهلال بلا إشكال؛ لما عرفت من عدم وجاهة الوجوه التي استدلّ بها على عدم نفوذه، فتأمّل في أطراف ما ذكرناه جيّداً، والله العالم بالأحكام.

ثمّ إنّ هنا أموراً ينبغي التنبيه عليها:

[الأمر] الأوّل: أنّ مقتضى إطلاق قوله (عليه الصلاة والسلام) في مقبولة ابن حنظلة:

فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما بحكم الله استخفّ، وعلينا ردّ، والراة علينا الراة على الله تعالى، وهو على حدّ الشرك بالله^١.

نفوذ الحكم على كلّ أحد وإن كان من غير مقلّدي الحاكم بالهلال، بل على حاكم آخر؛ إذ لو كان نفوذ الحكم مختصّاً بالعوامّ مطلقاً أو خصوص العوامّ المقلّدين للحاكم بالهلال، لزم بيانه، والمفروض السكوت عنه، مع اقتضاء المقام للبيان فهذا السكوت يُعدّ دليلاً على العدم، فلا يختصّ نفوذ الحكم ببعض دون بعض، فيحرم على كلّ أحد نقض الحكم وردّه سواء كان مجتهداً أم لا، وسواء كان مقلّداً لهذا الحاكم أم لا.

ومن هنا يشكل ما أفاده في كشف الغطاء في مثبتات دخول شهر رمضان بقوله:

سادسها: حكم الفقيه المجتهد المأمون بالنسبة إلى مقلّديه، سواء حكم برؤية أو بيّنة أو غيرهما^٢. انتهى.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤١٢، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ٥.

٢. كشف الغطاء، ج ٤، ص ٥٨.

إذ مقتضى الإطلاق المزبور عدم الفرق بين مقلدي الحاكم وبين مقلدي غيره في نفوذ الحكم على الكل.

هذا، ولعلّ نظره رحمته - في اختصاص نفوذ الحكم بمقلدي الحاكم دون غيرهم - إلى أنّ ولاية الفقيه على الحكم بثبوت الهلال لما كانت من المسائل الخلافية الاجتهادية فلا بدّ أولاً من الاجتهاد في هذه المسألة، وإنبات هذه الولاية للمجتهد ثمّ الحكم بثبوت الهلال. فهذا الحكم مترتب على الفتوى بثبوت الولاية، وقد ثبت في محله أنّ الحجّة على المقلد في الأحكام الكلّية هي فتاوى مرجعه لا غيره من المجتهدين، فالحكم الذي يترتب على فتوى لا ينفذ إلا بالنسبة إلى مقلّديه، فمن أفتى بثبوت الولاية على الحكم بالهلال للفقيه وجب على مقلّديه قبول حكمه في الهلال، دون غيرهم.

وبعبارة أخرى: نفوذ الحكم في الهلال تابع للفتوى، وفتوى كلّ مجتهد حجّة بالنسبة إلى مقلّديه دون غيرهم، بخلاف حكم الفقيه في باب الخصومات، فإنّه نافذ على الكلّ حتّى حاكم آخر؛ لأنّ ولايته على هذا الحكم مسلم، ولا تحتاج إلى الاجتهاد أو التقليد فيها.

هذا، ويمكن أن يكون نظره رحمته إلى انصراف دليل نفوذ حكم الحاكم عن الحاكم الآخر ومقلّديه، كدليل حجّية الفتوى، الذي لا يشمل المجتهد الآخر ومقلّديه.

هذا، وأنت خبير بما في كلا التوجيهين؛ إذ في أولهما:

أولاً: أنّه أخصّ من إطلاق كلامه الشامل لما إذا كان غير مقلّدي هذا الحاكم مقلّداً لمجتهد يرى ثبوت ولاية الحكم بالهلال للفقيه، فإنّ مقتضى إطلاق كلامه رحمته: «عدم الحجّية على غير مقلّديه» وإن كان غير مقلّديه مقلّداً لمجتهد يقول بنفوذ حكم الحاكم في الهلال، فهذا التوجيه لا يوافق إطلاق كلام كاشف الغطاء.

إلا أن يقال باعتبار الاستناد في التقليد؛ إذ حينئذ لا ينفذ حكم الحاكم لغير مقلّديه وإن كان مرجعهم قائلاً بولاية الفقيه على الحكم بالهلال؛ لعدم استناد غير مقلّديه إليه، بل إلى مجتهد آخر، إلا إذا حكم ذلك المجتهد أيضاً، فيكون نفوذ الحكم في حقهم أيضاً لأجل حكم مرجعهم، لا حكم هذا الحاكم.

هذا، لكنّ في اعتبار الاستناد في التقليد منعاً، كما قرّر في محله.

و ثانیاً: أنه خلاف ما قرّر في كتاب القضاء من لزوم نقض الفتوى بالحكم، وإلا يلزم تخصيص المورد.

توضیحه: أنّ مورد دلیل حجّیة الحكم - أعني مقبولة ابن حنظلة^۱ - هو التنازع في الميراث، الظاهر في التنازع في الحكم الكلّي، مثل عدد الأموال في الحبوة، أو في كون الألبسة غير الملبوسة من الحبوة، أو اختصاص الحبوة بالألبسة الملبوسة؟ ومن المعلوم أنّ النزاع في مثل هذا نزاع في الحكم الكلّي، وحکم الحاكم لا محالة يكون مخالفاً لأحدهما تقليداً أو اجتهاداً، ومع ذلك قال الإمام عليه السلام: «إنّ ردّ هذا الحكم ردّ لحکمهم عليهم السلام» فإنّ قلنا بعدم نفوذ مثل هذا الحكم، يلزم إخراج المورد عن وجوب القبول وحرمة الردّ وهو كما ترى، فإذا فرضنا أنّ رأي أحد المتنازعين أو رأي مجتهده عدم استحقاق الحبوة، والحاكم حکم بالاستحقاق، فيجوز له المطالبة تنفيذاً للحکم، مع أنّ رأيه أو رأي مجتهده عدم الاستحقاق.

وبالجملة، تقييد نفوذ الحكم بعدم مخالفته للفتوى يوجب تخصيص المورد واستهجانها في غاية الوضوح، فلا بدّ من نقض الفتوى بالحكم الذي هو أخصّ منها، كما لا يخفى.

فتلخص ممّا ذكرنا عدم إمكان المساعدة على ما في كشف الغطاء من اختصاص حجّیة حکم الحاكم بمقلّديه، وعدم نفوذه بالنسبة إلى غيرهم مطلقاً، سواء كان فقيهاً أم جاهلاً، مقلّداً لغير هذا الحاكم أو محتاطاً؛ وذلك لما عرفت من عدم الوجه في تقييد إطلاق دليل نفوذ الحكم ووجوب قبوله وحرمة ردّه، وهو ما في المقبولة من قوله عليه السلام: «فإنما بحکم الله استخفّ وعلينا ردّ...»^۲ إلى آخره.

ولعلّ نظر كاشف الغطاء إلى كون دليل نفوذ الحكم عين دليل نفوذ الفتوى وحجّیة، كآية السؤال^۳.

لكن فيه ما لا يخفى، فإنّ دليل الحكم هو ما عرفته من المقبولة، وهو أجنبيّ عن دليل اعتبار الفتوى.

۱. الكافي، ج ۷، ص ۴۱۲، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ۵.

۲. تقدّم تخريجها.

۳. النحل (۱۶): ۴۳: ﴿فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾.

فالحقّ - كما نسب إلى المشهور - نفوذ حكم الحاكم على جميع المكلفين من غير فرق بين المجتهدين والجاهلين المقلّدين للحاكم أو لغيره أو المحتاطين، فإنّ إطلاق حرمة الردّ يشمل الجميع، والتقييد بمقلّدي الحاكم بلا وجه ظاهر.

[الأمر] الثاني: أنّ حكم الحاكم هل يكون عامّاً لأهل غير بلد الحكم من سائر البلدان مطلقاً، أم يختصّ بأهل بلده والبلاد التي لا يخالفها في الطلوع والغروب؟ فيه خلاف. وهذه المسألة كقيام البيّنة على الرؤية في بلد في كفايتها لسائر البلاد، وعدم كفايتها لها، ولذا اکتفوا بتلك المسألة، ولم يتعرّض كثير منهم لنفوذ حكم الحاكم على سائر البلاد.

وتتقيح البحث في المقام منوط بالتعرّض لجهتين:

إحدهما: بيان جملة من كلمات الأصحاب.

ثانيتها: ما ينبغي المصير إليه.

أمّا الجهة الأولى: فملخص الكلام فيها أنّ المحقّق قال في الشرائع:

وإذا رُئي - أي الهلال - في البلاد المتقاربة - كالكوّفة وبغداد - وجب الصوم على ساكنها أجمع، دون المتباعدة، كالعراق وخراسان، بل يلزم حيث رُئي^١. انتهى.

وقال العلامة في التحريز:

إذا رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على أهل البلاد وجميع الناس، سواء تباعدت البلاد أو تقاربت. والشيخ عليه السلام جعل البلاد المتقاربة التي لا تختلف في المطالع - كبغداد والبصرة - كالبلد الواحد، والبلاد المتباعدة - كبغداد ومصر - لكلّ بلد حكم نفسه، وفيه قوّة، فعلى قوله لو سافر من رأى الهلال في بلده إلى بلد لم ير الهلال فيه لبعده، فلم ير الهلال بعد ثلاثين، فالوجه أنّه يصوم معهم بحكم الحال^٢. انتهى.

وعن الدروس - بعد نسبة التفصيل المذكور في الشرائع إلى الشيخ -:

ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد المغربية برؤيته في البلاد المشرقية وإن تباعدت؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع^٣. انتهى.

١. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨١.

٢. تحريز الأحكام، ج ١، ص ٤٩٣ - ٤٩٤.

٣. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٥.

وعن ظاهر المنتهی اختیاره في أول كلامه، لكن قال في آخره:
وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الأصقاع وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه
لكروية الأرض، لم يتساو أحكامهما، أما بدون ذلك فالتساوي هو الحق^١.

قال في الجواهر:

واستجوده في المدارك، ويمكن أن لا يكون كذلك؛ ضرورة عدم اتفاق العلم بذلك
عادة، فالوجوب حينئذٍ على الجميع مطلقاً قوي^٢. انتهى.

وقال في المستند - بعد تعرض لبحت هيئتي^٣ نافع في المقام :-

ثم الحق - الذي لا محيص عنه عند الخبير - كفاية الرؤية في أحد البلدين للبلد الآخر
مطلقاً، سواء كان البلدان متقاربين أو متباعدين كثيراً؛ لأن اختلاف حكمهما موقوف
على العلم بأمرين لا يحصل العلم بهما ألبتة^٣.

ثم ذكر الأمرين، فلاحظ.

والمتحصل من هذه الكلمات أقوال:

أحدها: كفاية رؤية الهلال في بلد لسائر البلاد مطلقاً، سواء كانت متقاربة أم متباعدة،
وهو قول العلامة ابتداءً، وصاحب المستند، وظاهر الجواهر.

ثانيها: كفاية رؤيته في بلد للبلاد المتقاربة دون المتباعدة، وهو قول المحقق والمنسوب
إلى الشيخ في عبارة التحريز.

ثالثها: كفاية رؤيته في بلد للبلاد المتباعدة مع عدم العلم بطلوعه فيها، وعدم كفايتها لها
مع العلم بعدم طلوعه فيها. فيرجع هذا إلى التفصيل بين العلم وعدمه، فهذا القول ناظر إلى
الحكم الظاهري؛ إذ مع العلم بعدم رؤيته في بلاد آخر لأجل اختلاف أوقاتها مع أوق بلد الرؤية
لا حجّية في البيّنة؛ لأنّها مع العلم بالخلاف كالعلم بالوفاق لا يمكن جعل الحجّية مع حفظ
الطريقة.

نعم، بناء على الموضوعية يمكن أن يكون قيام البيّنة على رؤية الهلال في بلد موضوعاً
للحكم بترتيب آثار رؤيته في البلاد الأخر وإن علم بعدم رؤيته فيها؛ لاختلاف الأفق لا

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٨، الطبعة الحجرية.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

٣. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٤.

لعوارض، كالغيم والغبار الغليظ، وغيرهما من الموانع الهوائية أو الأرضية. هذا حاصل ما أردناه من الجهة الأولى.

وأما الجهة الثانية: فتحقيقها يتوقف على الإشارة إلى أمور:

الأول: أن حجّية البيّنة وحكم الحاكم كخبر العادل من الأمارات غير العلمية التي لوحظت في حجّيتها طريقتهما إلى الواقع بعد كونها كواشف ناقصة عن الواقع، فحجّيتها ترجع إلى لزوم ترتيب آثار منكشفاتها على تقدير وجودها واقعاً وإصابة الأمارات القائمة عليها. وبعبارة أخرى: حجّية الأمانة غير العلمية بناءً على الطريقيّة ليست إلاّ عبارةً عن البناء على وجود الواقع المحكيّ بتلك الأمانة؛ لترتيب آثاره في ظرف الشكّ وعدم العلم؛ إذ مع العلم بالخلاف أو الوفاق يستحيل جعل الحجّية؛ إذ مع العلم بالوفاق يلزم إحراز ما هو محرز وجداناً بالتعبّد، وهو من أردأ وجوه تحصيل الحاصل المحال. ومع العلم بالخلاف يلزم التناقض؛ لأنّه يعلم وجداناً بعدم الواقع الموجب للقطع بعدم حكمه، والحجّية حينئذٍ تناقضه؛ لأنّ الحجّة توجب ترتيب الأثر، والعلم بعدم الواقع يقتضي عدم ترتيب الأثر، وليس هذا إلاّ التناقض.

نعم، بناءً على الموضوعيّة لا مانع من جعل الحجّية في ظرف العلم بالخلاف أو الوفاق؛ لأنّه يكون حينئذٍ في قبالة الواقع من دون لحاظ طريقيّة الأمانة له، فيكون قيام الحجّة غير العلميّة نظير العناوين الثانويّة المغيرة للحكم الأولى. لكن هذا المبني في غاية الضعف والسقوط، هذا.

الثاني: أنّ التمسك بإطلاق دليل فرع إمكان الإطلاق، وأما مع امتناعه فلا سبيل إلى الأخذ بالإطلاق، وحجّية الأمارات غير العلمية بناءً على الطريقيّة يستحيل أن تكون مطلقة بالنسبة إلى العلم؛ لما مرّ من عدم تعقّل الحجّية في ظرف العلم، فكما يستحيل تقييد حجّيتها بالعلم، فكذلك يستحيل إطلاقها بالنسبة إليه أيضاً؛ لما قرّر في محلّه من كون التقابل بين الإطلاق والتقييد تقابل العدم والملكية. فنفس برهان امتناع التقييد برهان على امتناع الإطلاق، كما قرّر في محلّه.

الثالث: أنّ قول أهل الخبرة حجّة عند العقلاء، فإنّ ديدنهم جرى على الرجوع في كلّ فنّ وصنعة إلى من يكون خبيراً بهما، وهذا أمر فطريّ لكلّ جاهل بشيء، فليس رجوع الجاهل

إلى العالم أمراً تعبدياً. بل فطرياً. ولذا نقول بكون التقليد في الأحكام الشرعية أيضاً كذلك. وما ورد من الآيات والروايات في تقليد العالم يكون إرشاداً إلى ذلك الأمر الفطري العقلاني. إذا عرفت هذه الأمور، فاعلم أنه بناءً على كروية الأرض - كما استقرّ عليها الآراء قديماً وحديثاً - تختلف المطالع والمغرب قطعاً، كما أشار إليه بعض نصوص أوقات الصلوات اليومية، حيث دلّ على تعدّد المشرق والمغرب، ولكلّ أحد مشرقه و مغربه^۱، ولا ريب في اختلاف الرؤية أيضاً باختلاف المشرق والمغرب، فإنّ المطلع في البلد الواقع على الجبل مثلاً غير المطلع في البلد المبنی في الأرض المنخفضة، ودعوى تسطيح الأرض وعدم اختلاف المطالع يكذبها القطع بخلافها، فإنّ التفاوت بين مغربي النجف الأشرف وخراسان مثلاً بزمان معتدّ به ممّا لا ريب فيه، فإنّ الشمس تغرب في خراسان قبل غروبها في النجف بساعة تقريباً. ومع هذا الاختلاف أو أزيد في الأمكنة الأخرى، لابدّ حينئذٍ من مراعاة سير القمر بحركته الخاصّة في مداره، فإن كان القمر في الزمان المتخلّل بين المغربين يبعد عن الشمس باثنتي عشرة درجة ليصير قابلاً للرؤية في النجف الأشرف دون خراسان؛ لعدم خروجه عن المحاق بحيث تقطع بعدم رؤيته في خراسان، فلا وجه حينئذٍ لحجّية الحكم أو البيّنة القائمتين على ثبوت الهلال في النجف الأشرف على أهل خراسان؛ إذ مع القطع بعدم قابليّة الهلال للرؤية في خراسان يمتنع حجّية الحكم أو البيّنة عليهم؛ لما ذكرنا من أنّ حجّية الإمارات من باب الطريقيّة دون الموضوعيّة، فمع العلم بالخلاف كالعلم بالوفاق لا يمكن جعل الحجّية، فالحجّية حينئذٍ منوطّة بالموضوعيّة، وكون رؤية الهلال في بعض الأمكنة كافيةً في ثبوت أحكامها على أهالي الأقطار وإن علم بعدم إمكان رؤيته في بعض تلك الأقطار، كما ذهب إليه المستند وغيره، وهو خلاف المفروض.

وأما منع إفادة قول أهل الهيئة بعدم رؤية الهلال في البلاد الأخر - للاختلاف في الطول والعرض وضبط درجات بُعد القمر عن الشمس، ونحو ذلك - للعلم كما في المستند^۲، ففيه ما عرفت من أنّ الرجوع إلى أهل الخبرة من الأمور الفطرية العقلانية، ولا حاجة إلى حصول العلم بصحّة قولهم؛ لكفاية الوثوق الحاصل من قولهم كسائر المقامات.

۱. انظر وسائل الشیعة، ج ۴، ص ۱۹۸. أبواب المواقيت، الباب ۲۰، ح ۲.

۲. مستند الشیعة، ج ۱۰، ص ۲۵.

هذا، مضافاً إلى حصول العلم بالاختلاف في الأفق بالوسائل المستحدثة في هذا الزمان، والعلم بمقدار الاختلاف من الزمان، فنفس الاختلاف في هذه الأزمنة من القطعيّات، ومقدار الزمان المتخلّل بين غروبي البلدين يعلم في هذه الأعصار بالإذاعات، ثمّ يلاحظ مقدار سير القمر، وأنّ التفاوت بين الغروبيين هل يكون بمقدار يصير القمر قابلاً للرؤية في أحد البلدين، أم لا يصير القمر بحركته الخاصّة في مداره بعيداً عن الشمس بحيث يكون قابلاً للرؤية؟
وأما ما أفاده صاحب المستند^١:

من أنّ عدم اعتبار رؤية بلد لبلد آخر منوط بالعلم بوجود الهلال في البلد بخصوصه، وعدم كفاية وجوده في بلد لغيره من البلدان، وكون حكم الشارع بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلد آخر؛ لدلالته على وجوده في هذا البلد أيضاً، وهذا ممّا لا سبيل إليه، لمّ لا يجوز أن يكفي وجوده في بلد لسائر البلدان أيضاً مطلقاً^١؟ انتهى.

ففيه - مع فرض ما يدلّ من الروايات على تعدّد المشارق والمغارب، وأنّ لكلّ أحد مشرقه ومغرب، ومع ما يدلّ على إناطة الإفطار والصوم بالرؤية الظاهرة في اعتبار رؤيته في أفقه - أنّه يستلزم ترتيب سائر الآثار غير الإفطار والصوم أيضاً على رؤيته في بلد، مثل الأحكام المترتبة على الآجال والمقدّرات الشرعيّة، كتزويج ذات العدة، ولزوم المعاملة المشتملة على الخيار في زمان معيّن، فإذا ثبت الهلال في مكّة المعظّمة - مثلاً - ليلة السبت وفي النجف الأشرف ليلة الأحد، فحينئذٍ تنقضي عدّة المرأة الساكنة في النجف الأشرف بأفق مكّة يوماً قبل انقضاء المدّة بأفق النجف الأشرف، ولازم انقضائها جواز تزويجها قبل انقضاء المدّة بأفق النجف الأشرف بيوم.

وكذا لزوم المعاملة بانقضاء زمان الخيار على أفق مكّة، وعدم لزومها على أفق النجف الأشرف.

وكذا الحال في سائر المقدّرات الشرعيّة بالأصالة، أو الجعل بالأهله والشهور، بل وكذا بالنسبة إلى الزوال والغروب وطلوع الفجر، فإذا زالت الشمس عن دائرة نصف النهار الشخصيّة، يلزم ترتيب آثار الزوال عن جميع البلدان وإن لم تكن دائرة نصف نهارهم تلك الدائرة.

١. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٥.

وبالجملة، فينبغي القطع بفساد موضوعية وجود الهلال في أفقٍ للأحكام بالنسبة إلى سائر أهل الآفاق التي يعلم - بحسب الطول والعرض المقررين لبلادهم - عدم وجود الهلال في أفقهم، فلا سبيل إلى ما في المستند أصلاً.

وقد ظهر ممّا ذكرنا أنّ الحق أن يقال: إن ثبوت الهلال في بلد لا يكون موجباً لترتيب آثار وجود الهلال في البلاد الأخر، إلّا مع إمكان وجود الهلال في أفقها، بأن تكون مع بلد الثبوت متّحدة في الأفق، أو كانت رؤيته في بلد مستلزماً لوجود الهلال في غيره، كما إذا ثبت في البلد الشرقي، فإنّه يستلزم وجود الهلال في البلد الغربي.

مثلاً: إذا ثبت الهلال في خراسان، فهو يستلزم ثبوته في النجف الأشرف وغيره من البلاد الغربية بالنسبة إلى خراسان.

والموجب لأخذ قيد إمكان وجود الهلال في أفق غير البلد الذي ثبت فيه الهلال هو كون حجّة البيّنة وحكم الحاكم وغيرهما من باب الطريقيّة دون الموضوعيّة، ومن المعلوم أنّ الطريقيّة ليست إلّا مع إمكان رؤيته في غير بلد الثبوت، وإلّا فمع القطع بعدم إمكان الرؤية، أو احتمال عدم إمكانها، إن قلنا بالحجّة فلا بدّ أن يكون ذلك من باب الموضوعيّة والسببيّة لا الطريقيّة، وهو خلاف المفروض، فقيد الإمكان يستفاد من حجّة البيّنة والحكم وغيرهما من مثبتات الهلال من باب الطريقيّة.

وقد عرفت ما في كلام المستند من احتمال كفاية وجود الهلال في أفق لسائر الآفاق؛ إذ لا منشأ له أصلاً، ولا دليل عليه جزماً.

الأمر الثالث: بعد أن عرفت حرمة نقض حكم الفقيه الجامع للشرائط، يقع الكلام في معنى النقض، وما يتحقّق به هذا المفهوم.

فنقول - وبه نستعين -: إنّ النقض عبارة عن عدم ترتيب الآثار على الحكم، وجعله كالعدم، كما أنّ النقض في الاستصحاب عدم ترتيب آثار بقاء المستصحب، وفرضه كالعدم، فنقض الطهارة المستصعبة عبارة عن عدم ترتيب آثار وجود الطهارة من الإتيان بما يشترط فيه الطهارة، فإذا لم يأت بالمشروط بالطهارة مع الطهارة المستصعبة، فقد نقض الطهارة المستصعبة، ولم يعتن بها، فإذا تطهّر، كانت الطهارة الجديدة بلا أمر، بل منهياً عنها؛ لانطباق عنوان النقض عليه، إلّا إذا كان وضوءاً، فإنّ تجديده مستحبٌّ.

ففي المقام يتحقق نقض الحكم بصوم اليوم الذي حكم الحاكم بكونه أوّل سؤال؛ لوجوب الإفطار عليه حينئذٍ، كوجوب إفطاره إذا رأى الهلال بنفسه، فالصوم حرام عليه؛ لكونه نقضاً لوجوب الإفطار الثابت بالحكم، والنهي في العبادة مبطل لها، فلا إشكال في حرمة صومه وبطلانه. وبالجملة، كلّ عمل يُعدّ نقضاً للحكم يكون حراماً، فإن كان عبادة، بطلت أيضاً. وعليه يشكل جواز المسافرة بداعي الفرار عن العمل بحكم الحاكم؛ فإنّه يصير من السفر الناشئ عن داع محرّم، كالسفر بداعي ترك واجب فعليّ منجز توجّه إليه، كأداء دين معجل مع إمكان أدائه إذا بقي في بلده، فإذا سافر فراراً عن أدائه، حرمت هذه المسافرة؛ لنشوتها عن ترك واجب، كما قرّر في محلّه، فتكون الصلاة في هذا السفر تاماً؛ لكون السفر بالفرض حراماً. وإن شئت فقل: إنّ الإفطار واجب بحكم الحاكم، فجعل الإفطار لأجل السفر لا لأجل الحكم نقض للحكم، نظير ما عرفت من تجديد الطهارة على الطهارة المستصحبة لو لم يكن الوضوء التجديدي مستحباً شرعاً؛ لخلوّه عن الأمر حينئذٍ بل منهياً عنه؛ لانطباق النقض المحرّم عليه.

نعم، لو كان السفر لغرض مستحب لا لأجل الفرار من الحكم، كما إذا سافر إلى أحد المشاهد المشرفة من الكربلاء والكاظميّة المعظمتين مثلاً لأجل الزيارة، فلا بأس به؛ لعدم كون هذا السفر ممّا ينقض به الحكم.

نعم، إذا كان هذا السفر أيضاً لغرض الفرار من الحكم، فيأتي فيه ما تقدّم من حرمة ووجوب إتمام الصلاة فيه، كما لا يخفى.

الأمر الرابع: أنّه يشترط في وجوب العمل بالحكم وحرمة نقضه عدم العلم بالخطأ؛ إذ مع العلم به لا مجال لجعل الحجية كما مرّ مراراً، فعن الجواهر:

لما هو المعلوم - بل حكى عليه الإجماع بعضهم - من عدم جواز نقض الحكم الناشئ عن اجتهاد صحيح باجتهاد كذلك، وإتّما يجوز نقضه بالقطعي من إجماع أو سنّة متواترة أو نحوهما^١. انتهى.

وفي الشرائع:

الثالثة: لو قضى الحاكم على غريم بضمان مال وأمر بحبسه، فعند حضور الحاكم الثاني

١. جواهر الكلام، ج ٤٠، ص ٩٦.

یُنظر، فإن كان الحكم موافقاً للحق، لزم، وإلا أبطله، سواء كان مستند الحكم قطعياً أم اجتهادياً. وكذا كل حكم قضى به الأول، وبأنّ للثاني فيه الخطأ؛ فإنه ينقضه، وكذا لو حكم به ثم تبين الخطأ، فإنه يُبطل الأول، ويستأنف الحكم بما علمه حقاً^۱. انتهى.

وقيل: ونحوها ما في القواعد والإرشاد^۲.

هذا ولا يخفى أنّ العلم بالخطأ تارة يكون بالعلم بمخالفة الحكم للواقع، وأخرى بالعلم بالخطأ في طريق الواقع مع احتمال الإصابة، كما إذا حكم بعموم دليل أو إطلاقة بدون الظفر بمخصّصه أو مقيدّه مع فحصه عنهما بمقدار معتبر، أو استند إلى بيّنة عادلة واقعاً من دون إحراز عدالتهما، فإنّ الخطأ حينئذٍ في الاستناد، فالخطأ في الطريق تارة يكون في المستند، وأخرى في الاستناد.

فإن كان العلم بخطأ الحكم بمعنى العلم بمخالفته للواقع ولو مع كون الاجتهاد صحيحاً، فلا إشكال في جواز نقضه؛ إذ لا معنى لحجّية طريق مع القطع بمخالفته للواقع.

وإن كان العلم بخطأ المستند أو الاستناد مع احتمال إصابة الحكم للواقع، فقد يقال بوجوب قبوله، وحرمة رده؛ تمسكاً باطلاق دليل وجوب القبول، الذي خرج عنه صورة العلم بمخالفة الحكم للواقع عقلاً؛ لامتناع جفّل الحجّية في ظرف العلم بالخلاف أو الوفاق، كما تقدّم. لكن فيه ما لا يخفى؛ ضرورة أنّ موضوع وجوب القبول هو حكم الحاكم الذي له أهليّة الحكم، ومع التقصير في مقدّمات الحكم أو الغفلة عنها لا يكون أهلاً له، ولا حكمه حكماً لهم (صلوات الله عليهم)، والمفروض أنّ الحكم الواجب قبوله هو كون حكمه حكماً لهم عليهم السلام. كما يستفاد من قوله (عليه الصلاة والسلام): «فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه، فإنّما بحكم الله استخفّ وعلينا ردّ»^۳ الحديث.

فتحصّل ممّا ذكرنا أنّ الحكم الذي يجب قبوله ويحرم نقضه هو الحكم الناشئ عن اجتهاد صحيح بحيث يكون الاجتهاد مطابقاً للموازين المعتمدة فيه، سواء علم بموافقته للواقع أم احتمل ذلك، لكن مع العلم بالموافقة يستند الوجوب إلى العلم بالواقع، لا إلى الحكم؛ لما مرّ آنفاً.

۱. شرائع الإسلام، ج ۴، ص ۶۷ - ۶۸.

۲. القائل هو النجفي في جواهر الكلام، ج ۴۰، ص ۹۵. للمزيد راجع قواعد الأحكام، ج ۲، ص ۲۰۶ - ۲۰۷؛ إرشاد الأذهان، ج ۲، ص ۱۴۱ - ۱۴۲.

۳. الكافي، ج ۷، ص ۴۱۲، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ۵.

وأما مع العلم بالخطأ: فإن كان العلم بمخالفة الحكم للواقع - وإن كان الاجتهاد صحيحاً - فلا مجال للعمل به قطعاً؛ لما عرفت من امتناع الحجية مع العلم بالوفاق أو الخلاف.

وكذا مع العلم بخطب الطريق، سواء كان في المستند أم الاستناد، وسواء كان عن تقصير أم قصور على الأصح؛ لما مرّ آنفاً من عدم موضوعية هذا الحكم لدليل وجوب القبول بالتقريب المتقدم، ومع العلم بعدم موضوعية هذا الحكم لوجوب القبول وحرمة الردّ أو الشكّ فيها لا مجال للتمسك بالدليل؛ لكونه في صورة الشكّ تمسكاً بالدليل في الشبهة الموضوعية، والله العالم.

الأمر الخامس: أنّ الحكم من سنخ الإنشاء، فلا يتحقّق إلاّ بالإنشاء، كسائر الانشائيات من العقود والإيقاعات، فلا بدّ من إنشائه بلفظ يكون صريحاً أو ظاهراً فيه بحسب المتفاهم العرفي، سواء كان اللفظ ظاهراً في إنشاء نفس الحكم، كأن يقول: «حكمت بكون الغد أوّل شوال»، أم في بعض لوازمه، كأن يقول: «ألزمتُ على الناس إفتار الغد»، أو «حرّمت عليهم صوم الغد»، ونحو ذلك من اللوازم والآثار المترتبة على عيد الفطر.

وأما إذا قال: «ثبت عندي الهلال»، فإن كان محفوفاً بقرينة حالية أو مقالية توجب ظهور الثبوت في الحكم، فلا إشكال؛ إذ لم ترد صيغة خاصّة في حكم الحاكم، كما وردت في بعض الإيقاعات، وإلاّ ففيه إشكال، بل منع؛ لأنّ الثبوت أعمّ من الحكم، كالثبوت بالبيّنة، فإنّ الحاكم يُخبر حينئذٍ بثبوت الهلال عنده بالبيّنة كثبوتها عنده غيره، وهذا الثبوت إخبار لا إنشاء، ومع الشكّ في كون مفاد عبارته حكماً أو إخباراً فمقتضى الأصل عدم ترتّب آثار الحكم عليه؛ للشكّ في الموضوع، المستتبع للشكّ في الحكم.

وتوهّم لزوم ترتيب آثار أوّل الشهر على قوله، سواء كان إنشاءً للحكم أم إخباراً بثبوت الهلال بالبيّنة، غاية الأمر أنّه على الأوّل حكم، وعلى الثاني شهادة بأنّ البيّنة شهدت بالرؤية، مدفوع: بأنّه بناءً على الإخبار يندرج في باب الشهادة، ويعتبر التعدّد في الشهادة بالموضوعات، ولا يكفي العدل الواحد فيها.

نعم، إخباره بحكمه بكون الغد أوّل الشهر وإن كان إخباراً أيضاً بموضوع، فلا يُكفئ به، كسائر الموضوعات، لكنّه بقاعدة «مَنْ ملك» يُصدّق في إخباره هذا؛ لأنّه إقرار بما ملكه من الحكم، نظير إقرار مالك مالٍ بتوكيل شخص في بيع ماله، أو الإيضاء إلى شخص، وهكذا غيرهما من موارد قاعدة «مَنْ ملك».

الأمر السادس: أنه هل يجب على الحاكم الحكم، أم يجوز له تركه؟ الظاهر الوجوب إن كان حسم النزاع بين الناس متوقفاً عليه؛ فإنّ المورد من المصالح العامة التي يرجع فيها إلى وليّ الأمر. فإذا رجعوا إليه، وجب عليه قطع الجدل وحسم النزاع، وذلك لا يتحقّق إلّا بالحكم؛ إذ مجرد إخباره بثبوت الهلال عنده بالبيّنة لا يحسم النزاع؛ لأنّ هذا الثبوت لا عبرة به بالنسبة إلى عامّة المسلمين، إذا لم يعلموا بثبوت الهلال.

وبالجملة، فإن ارتفع النزاع بمجرد البيّنة، فلا دليل على وجوب الحكم على الفقيه.

إلى هنا انتهى بحثنا المتعلّق بثبوت الهلال بحكم الفقيه الجامع لشرائط الفتوى.

والحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة على نبيّه وسيّد رسله محمّد وعترته الأئمّة المعصومين ظاهراً وباطناً. (۲۷ سؤال ۱۳۸۶).

(٢١)

رسالة في ثبوت الهلال

تقرير درس

مرحوم آية الله موحد ابطحي اصفهاني رحمته الله

(م ١٤٢٣)

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

كنّا نسمع بأداب المناسبة وكتبنا شعر المناسبة ولكن لم يخطر ببالنا أن نقرأ يوماً عن فقه المناسبة. ولكن هكذا جرت سيرة العلماء الأبرار على الاهتمام بالوقت وعدم إضاعته فيما لا ينفع، حتّى ولو كان على حساب صحتهم. وحقّ لهم ذلك وهم يسمعون الخطاب الإلهي للنبي ﷺ: «فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ»^١ وطالما قرؤوا في زبور آل محمد (صلوات الله عليهم أجمعين): «فَإِذَا قَدَّرْتَ لَنَا فِرَاقًا مِنْ شَغْلٍ فَاجْعَلْهُ فِرَاقَ سَلَامَةٍ. لَا تَدْرِكُنَا فِيهِ تَبَعَةٌ وَلَا تَلْحَقُنَا فِيهِ سَأْمَةٌ»^٢ وقوله: «واجعل الحياة زيادة لي في كل خير»^٣. وهل ثمّ أفضل من ملء صحف الأيام بالعلم، ونحن نقرأ عن أميرالمؤمنين ﷺ: «إنّما تملي على شاهديك»^٤.

وما حفظ الدين وأحيا آثار الأئمة المعصومين إلّا هؤلاء العلماء الذين شمروا عن ساعد الجِدِّ: «يَنْفَوْنَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمَبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»^٥. وكان ممّن تشرّفنا بخدمته ورعانا بلطفه وعنايته سيّدنا الأستاذ المعظّم الأبّطي (متع الله

١. الانشراح (٩٤): ٧ - ٨.

٢. الصحيفة السجّادية، ص ٩١، الدعاء ١١: «من دعائه ﷺ بخواتم الخير».

٣. مفاتيح الجنان، دعاء يوم الثلاثاء.

٤. بحار الأنوار، ج ٥، ص ٣٢٧، الباب ١٧، ح ٢١: «إنّك تملي على كاتبك».

٥. بحار الأنوار، ج ٩٢، ص ٢٥٤، الباب ٢٩، ح ٤٨.

الأمة بطول بقائه) وهو يمثل المجلى الأتمّ والمصداق الواضح لهذا الأمر. على أنه كان وما يزال غرضاً لسهام الأقسام، ولكنه مع ذلك يطنب في بثّ العلم ويعطي حدّ الجهد لا يمنعه إلا العجز.

وقد حظينا بشرف زيارته في أول ليلة من شهر رمضان المبارك ودار في مجلسه المبارك حديث الهلال فشرع في التفصيل بين الدليل العقلي والنقلي، ثم استعرض المنهج الفلكي بين القديم والحديث، وتكلّم عن الاختلاف في رؤية الهلال بين البلاد الشرقية والغربية مشيراً إلى علاقة ذلك بخطوط الطول والعرض إلى غير ذلك من التفصيلات. وقد تابع البحث فيما يقرب من عشر ليالٍ متتالية ركّز فيها على الجانب الروائي وقد دوّنت ما تيسّر لي فهمه واستيعابه. فكان هذا الموجز رسالة تسدّ كثيراً من زوايا الفراغ في هذه المسألة المهمّة.

نسأل الله عزّ وجل أن يحفظ سيّدنا الأستاذ، وأن يلبسه ثوب الصّحة والعافية، وأن يرزقنا شرف خدمته أعواماً كثيرة طويلة، وأن ينفعنا بجميل صحبته ومحبّته.

اللهمّ واجعلنا ممّن تنتصر به لدينك، ولا تستبدل بنا غيرنا، إنك وليّ حميد، وصلى الله على محمّد وآله الطاهرين.

مولد الإمام الرضا عليه السلام ١٤١٩ هـ

قاسم آل قاسم

تقريظ سماحة آية الله الموحد الأبطحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وآله الطاهرين. وبعد، أن ممن له الجهود الدينية والحضوات العلمية فضيلة العلامة حجة الاسلام الشيخ قاسم عبدالسهيدي آل قاسم القريحي القطيفي فإنه قد اهتم بأبحاثنا الأصولية والفقهية والتفسيرية والحديثية والرجالية، واغتنم كل محاضرة علمية لنا متى ما يتيسر له ذلك، وعرف لزوم الاجتهاد في المباني الفقهية ومبانيها والفصوص في بحار العلوم لاستخراج كنوزها (كثرت في رواد العلم والعلماء أمثاله).

وكان من جملة ما استفادته منا ما ألقيناه على جملة من أهل العلم في الليالي المباركة الرمضانية وإن لم تكن على أسلوب التدريس فحرص على جمع نكاتها ونضد فوائدها. ولما عرض علي ما كتبه فطلب مني النظر فيه وجدته وافياً في بيانه وأسلوبه، وأنه يحكي عن تفهمه وتفقهه وتدبره وتعمقه (فجزاه الله أحسن جزائه). وأسأل الله له دوام التأييد وإعلاء الشأن والصون عن الزلل وتضاعف الأجر في العاجل والآجل.

قم المقدسة

السيد محمد علي الموحد الأبطحي ١٤٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول: تأسيس الأصل

تمهيد: جرت عادة العلماء على تأسيس الأصل العملي عند الشروع في أمهات المسائل، والذي ينبغي تأسيسه في المقام هو الأصل القرآني، فإنه الأصل الذي يجب التوجه له في المسائل الشرعية، وما الأخبار إلا مبيّنات ومخصّصات ومقيّدات له. ونعني بالأصل هنا الأصل العلمي وهو ما يؤسّس كقاعدة تتركز عليها مسائل البحث.

وفريضة الصوم ممّا بُني عليه الإسلام، وقد ذكرت آيات الصوم في سورة البقرة كأول تسجيل لهذه الأهمية. والبحث عن الاستهلال من المسائل العامّة ولا يعقل الإهمال في أحكام القرآن الكريم وروايات الأئمة عليهم السلام.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ... شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ... فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^١ والبحث في هذه الآيات المباركة يتمّ في مقامات نشير إلى بعضها باختصار:

المقام الأول: في أصل تشريع الصيام

الدين الإسلامي هو سيد الأديان وخاتمة الرسالات السماوية الشريفة، والمهيمن على كلّ ما جاء به الأنبياء والرسل السابقون (صلوات الله عليهم أجمعين). قال تعالى في سورة

١. البقرة (٢): ١٨٣ - ١٨٥.

المائدة: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ﴾^١.

ومن هنا كانت المشتركات في الأسس والركائز للتشريع الإلهي بين جميع الأديان. ومن جملة الأصول التي بنيت عليها الشرائع هي مسألة الصيام، وإن كانت تختلف سعةً وضيماً. وقد تكفل مطلع الآية ببيان هذه الحقيقة، حيث قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وكان بدء الآية بخطاب عام لكل مؤمن في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ من دون تقييد بفتية معينة أو صقع خاص، فهو خطاب إلى المؤمنين كافةً زماناً ومكاناً، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِتَذَكَّرُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾^٢.

المقام الثاني: في عمومية حكم الصيام

الأحكام الإلهية أحكام فطرية بمعنى أنها توافق الفطرة الإنسانية ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^٣. والدين وإن اختلفت معانيه السياقية ولكنها تدور حول معنى الخضوع والاستكانة والتسليم، وقد يستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^٤ وهو من «أسلم» أي استكان وخضع. فهناك سنخية بين فطرية الأحكام الإلهية والفطرة الإنسانية منذ بدء التشريع، حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى...﴾^٥ إلى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾^٦. فالعمومية للحكم - التي تقصدها - هي ما يومئ إليه قوله عز وجل في الآية: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾.

ومن هنا انحصر حق التشريع في البارئ (عز وجل)؛ لأنه العالم بجميع أبعاد النفس الإنسانية التي هي موضوع التكليف. ومن أجل هذا سقطت القوانين الوضعية وأخفقت في تحقيق أهدافها.

١. المائدة (٥): ٤٨.

٢. الأنعام (٦): ١٩.

٣. الروم (٣٠): ٣٠.

٤. آل عمران (٣): ١٩.

٥. البقرة (٢): ٣٨.

٦. المدثر (٧٤): ١ - ٢.

والعلم بحدود الأحكام - زماناً ومكاناً ووصفاً وحالاً، شأنية كانت أو فعلية - إنما يستكشف من مقام الإنبات والدليل فحسب.

وكون الحكم الشرعي عاماً أو مطلقاً مرةً، وخاصاً ومقيداً مرةً أخرى، لا ينافي فطرية الأحكام ودائمتها بالمعنى الذي أشرنا إليه، فقد تحكم بعض الظروف أن يطلق الحكم في فترة معينة حسب تمامية المقننات وكمال المصالح وعدم الموانع من ترتب لوازم فاسدة ونحوها، ثم يأتي المقيّد والمخصّص إيداناً بمزاخمة مصلحة أخرى أقوى، أو بانتهاء أمد ذلك الحكم، نظير ما قيل في مبحث النسخ والبداء.

ثم إن في الآية التي هي محلّ البحث شاهداً على التعميم وهو قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾. فإن الابتعاد عن المحاذير واتخاذ التقاة والجنّة لا يختص بزمان دون زمان، ولا بشخص دون آخر. وتمام التحقيق في محلّه من المباحث التفسيرية.

المقام الثالث: حول حدود حكم الصيام المفروض

لما كانت النفوس تسعى بطبيعتها نحو الاستقلالية، وترفض القيود تجدها تبحر عما يخفف عنها وطأة العبودية من مقيّد زماني أو مكاني أو فرادي أو حالي للحكم الصادر من المولى. والصوم من المسائل التي تحدّ من حرّية الشهوات الحيوانية التي تجري مجرى دم الإنسان وتمتلك عليه عقله، ولهذا كان من الطبيعي أن يفتش المكلف عن مقيّد لهذا الحكم. والخطاب وإن جاء عاماً لجميع المؤمنين في بداية الآية دالاً على مطلوبة الصوم وفضله حتّى من غير البالغين^١ ولكنه قيّد فعليّة الحكم بعدم السفر والمرض في استثناء متصل بقوله: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^٢ وأردف ذلك بكلام مستهمل معطوف بقوله: ﴿وَعَلَى

١. فإن غير البالغ إن كان مميّزاً يشمل الخطاب القرآني: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ ونحوه. وإنما قامت الأدلة على رفع الزرور عنه، وأما أصل التشريع فهو ثابت في حقّه، ولا مانع من تحقّق الإيمان من الصبيّ المميّز غير البالغ بل هو واقع. وبهذا يمكن تصحيح شرعية عبادة الصبيّ، وهو تحقيق اعتمده السيّد الأستاذ فيما يرتبط بهذه المسألة المهمة التي أثارها أعداء أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام.

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامُ مَسْكِينٍ»^١.

وكم في العدول عن قوله: «مريضاً أو مسافراً أو مطيقاً» إلى قوله: «مريضاً أو على سفرٍ» وكذا قوله: «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ...» من لطف في التعبير وروعة في البيان حققناه في محله من كتاب الصوم.

ثم إن بيان جبر مصلحة الصوم في هذه الأيام المفروضة بالفدية بعبارة مستأنفة، فيه إشارة إلى ثبوتها لهما أيضاً.

كما أن في هذا الاستثناء إيذاناً بأن المحدد به هو لزوم الصوم في هذه الأيام المعيّنة لا أصل فضله ومطلوبيته وخيريته التي أشار إليها القرآن الكريم بالفاء الاستثنائية في قوله عز وجل: «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ»^٢.

ويظهر من قوله: «فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» أن عدم صيام هؤلاء المعذورين حال عذرهم أمر مفروغ عنه، لا يرخّصون فيه، فإن صيامهم ردّ لكرامة الله تعالى وهديته، كما صرح به في بعض الروايات^٣.

وقد أشار إلى هذه الرأفة الإلهية في تحديد الحكم بعد عمومية الخطاب والكتابة بقوله: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ»^٤ في مقابلة تكشف عن سعة الرحمة وكمال اللطف، حيث أثبت إرادة اليسر بالمؤمنين ونفي إرادة العسر. وفي تعدية «يريد» بالباء ما لا يخفى على الفطن.

ثم بعد تمامية دلالة الآيات المباركة على كتابة الصوم على المؤمنين ورفع اللزوم عن المستثنين في هذه الأيام المعيّنة، وفضل الصيام تطوعاً في غيرها، وكذا دلالتها على اختيار شهر رمضان للصيام المكتوب أشار إلى تنجز الحكم بقوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ».

١. البقرة (٢): ١٨٤.

٢. البقرة (٢): ١٨٤.

٣. روي في الكافي، ج ٤، ص ١٢٧، ح ٣، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «... إِنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ عَلَيَّ سَيْرٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَصَدَّقَ عَلَيَّ مَرَضِي أَتَيْتِي وَمَسَافِرِيهَا بِالْإِنْفَاطَارِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، أَعْجَبَ أَحَدَكُمْ لَوْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَنْ تَرَدَّ عَلَيْهِ؟».

٤. البقرة (٢): ١٨٥.

المقام الرابع: في موضوع الصيام المفروض

بعد أن وجه الخطاب إلى المؤمنين بالصيام جعله في أيام معدودات ولم يتركه مطلقاً حتى ينطبق على صرف الحقيقة التي تتحقق بأوّل وجود للطبيعة، بل عنون تلك الأيام بعنوان محدّد وهو شهر، ولتمييزه عن غيره من الشهور قال: «شهر رمضان»، وأشار إلى حكمة اختياره هذا الشهر بخصوصه بقوله: «الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ...».

وتخصيص الصيام المفروض بشهر رمضان يقتضي اعتبار ثبوته للصائم، والثبوت يشمل التخيلي، والظني، والقطعي، والحدسي، وعن طريق الحساب، وبالشهود الشخصي وغيره. وقد عيّنت الآية ثبوته بالشهود في قوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ».

ويمكن أن يستظهر من الآية المباركة شيء آخر غير تعليق تنجز الصيام على الشهود، وهو عدم انحصاره في الشهود الشخصي، وإن كان هو المتبادر من الآية، وذلك لأنها لم تقتصر على الربط بين الصوم والشهود، بل أضافت كلمة «مِنْكُمْ» أي من المؤمنين المخاطبين في مطلع الآية، وكأنها تشير إلى أنّ شهود بعض المؤمنين كاف في تنجز الحكم بعد توفّر شرائط فعلية الخطاب الموجه لجميع المؤمنين بكتابة الصوم عليهم ولو لم يشهد المكلف الهلال بنفسه؛ لعجز كالعَمى، أو لعارض سماوي، أو أرضي. ولو كان مقصود الآية المباركة مجرد الربط بين الصيام والشهود لاستغنت عن كلمة «مِنْكُمْ» بقوله: «فَمَنْ شَهِدَ الشَّهْرَ فليصمه» فإنه من المعلوم أنّ الخطاب موجه إلى المؤمنين.

وبعبارة أخرى: إنّ الجملة الشرطية في هذه الآية تفيد عدّة أمور:

الأوّل: ربط الصوم بالشهود وانحصار تنجزه به ورفض ما عداه، على ضوء ما حقّق في المباحث الأصولية في مبحث مفهوم الشرط.

الثاني: وجوب أن يكون الشاهد من المؤمنين «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ»، وهذا يعني اشتراط العدالة في الشاهد.

الثالث: توسعة دائرة الشهود بحيث يشمل الشخصي وغيره على أن يكون ذلك الشاهد من المؤمنين، وهذا يستفاد من ضمير خطاب الجمع المتصل بحرف الجرّ «مِنْكُمْ»؛ إذ لو كان الصيام إنّما يتنجز على الشاهد فقط ولا ربط له بغيره ولا لغيره به لاقترت الآية المباركة

على قوله: «فمن شهد الشهر فليصمه». فالعدول عن مجرد ضرب القاعدة وجعل القضية الكلية الحقيقية إلى إشرابها الخطاب الموجّه في «مِنْكُمْ» إلى المؤمنين يوحي بهذا المعنى. وقد يستأنس لهذا الاستظهار بقوله تعالى بعد هذا مباشرة: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا... فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ» فَإِنَّ إِطْلَاقَ الْمَرِيضِ يَشْمَلُ مَنْ شَهِدَ وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ، وَالَّذِي لَمْ يَشْهَدْ أَصْلًا، وَالْقَضَاءُ فَرَعٌ تَوَجَّهَ الْخَطَابُ وَالتَّنَجُّزُ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ شَهُودَ غَيْرِهِ أَوْجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ بَعْدَ فَرْضِ تَنَجُّزِهِ. وَهَذَا مُطْلَبٌ دَقِيقٌ يَحْتَاجُ إِلَى مَزِيدٍ تَأَمَّلْ وَعِنَايَةً.

تنبيه: جاء في هذه الآيات الكريمة استثناء المريض والمسافر مرتين:
الأولى: في قوله عز وجل: «أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا»
والثانية: بعد قوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ» قال: «وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا».

والفرق بينهما أَنَّ الاستثناء الأول من مرحلة جعل الحكم على المؤمنين، بمعنى أَنَّ الله كتب الصيام عليهم كافة في أيام معدودات، فالمؤمن الذي يستطيع الصيام فيها يجب عليه، ومن كان مريضاً أو على سفر في تلك الأيام فعليه القضاء. وأمّا الاستثناء الثاني فهو في مرحلة التنجّز.

وأما عدم وجود «مِنْكُمْ» في الثانية فلا تصالها بما قبلها مباشرة، فلاحظ تمام الآية، وتدبر. زيادة تحقيق: لا سبيل إلى توهم أَنَّ متعلق «شَهِدَ» - التي أخذت فيها الرؤية على ما سيأتي في تحقيق معناها - هو الثلاثون يوماً؛ فَإِنَّ شَهْرِيَّةَ الْأَيَّامِ بِهَلَالِهَا. وَقَدْ صَحَّ مَا فِي بَعْضِ الْمَعَاجِمِ^١ مِنْ أَنَّ الشَّهْرَ أُطْلِقَ أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ عَلَى الْهَلَالِ نَمَّ تَوَسَّعُوا فِيهِ فَأَطْلَقُوهُ عَلَى الْأَيَّامِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»^٢ فجعل الأهلة مواقيت^٣.

١. جاء في المصباح: «وقيل: الشهر الهلال، سمي به؛ لشهرته ووضوحه، ثم سُميت الأيام به». وفي اللسان: «والشهر العدد من الأيام، سمي بذلك لأنه؛ يشهر بالقمر وفيه علامة ابتدائه وانتهائه... وسُمي شهراً باسم الهلال إذا أهل. والعرب تقول: رأيت الشهر أي رأيت هلاله. وقال ذو الرمة: «برى الشهر قبل الناس وهو نحيل». وهذا يعني أَنَّ الهلال هو الأصل في تسمية الشهر».

٢. البقرة (٢): ١٨٩.

٣. جاء في بعض الروايات تعابير نحو: «فإذا خفي الشهر فأتوا العدة شعبان ثلاثين يوماً» فنسبة الخفاء من الشهر كنسبة الشهود، فلاحظ.

ثم إن ذكر «الشهود» فيه إغناء للطرق العلمية والاعتماد على النظريات الفلكية والحساب، وفيه نفي للاعتماد على الظن ونحوه في ثبوت الهلال، كما أن الهيئة وزنة الماضي المفرد «شهد» توحى بلزوم فعلية الشهود وعدم كفاية التقدير والفرض. وسيأتي البحث عن جميع ذلك بشيء من التفصيل.

ولا يوجب إسناد الشهود إلى الشهر المركب من الأيام المعدودة جفله بمعنى الحضور المقابل للسفر، فإن الحضور غير الشهود. وتؤيد ذلك آيات من القرآن الكريم: منها: قوله عز وجل: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾^١، وقوله: ﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾^٢، فإن ما يعتمد عليه في المحاكمات والمرافعات هو الشهادة بمعنى يشمل الحضور والرؤية والإطلاع وإن كان يأتي «شهد» بمعنى حضر؛ للتوافق المصدقي بينهما.

وقد أخطأ اللغويون في تسويتهم الشهود بالحضور حيث حصره بعضهم فيه، ومنهم من جعله المعنى الأول، وذلك لأنهم لاحظوا جملة من الاستعمالات العربية جاءت على ذلك، وكان ديدنهم في تدوين المعاني اللغوية ملاحظة المعاني السياقية. والتحقيق - على ما فصلناه في محلّه - أنه أعمّ من ذلك، وإن كان الحضور لا ينفك عن الشهود، وقد أوجبت هذه الملازمة تخيل المساواة، ولكنه ليس كذلك.

ولا يعني هذا أننا نمنع مجيء «شهد» متعدياً تارةً، ولزماً أخرى، فقد يأتي في بعض الموارد بحسب القرائن بمعنى يقابل السفر، كما في رواية عن الصادق عليه السلام: «من شهد فليصمه، ومن سافر فلا يصمه»^٣، وقول أمير المؤمنين عليه السلام: «أكلكم شهد معنا صفين»^٤ وهو فعل لازم هنا. ولا ينافي هذا ما قلناه في الآية أنها وردت بمعنى جامع يشمل الحضور والإطلاع والرؤية.

الأصل القرآني: والخلاصة أن الأصل القرآني الذي يمكن استيحائه من الآية هو ارتباط تنجز وجوب الصوم بالرؤية؛ فإن البارئ سبحانه خصّ عنوان الاستعلاء بالشهود،

١. البقرة (٢): ١٣٣.

٢. المائدة (٥): ١٠٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٧٦، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ١، ح ٨.

٤. نهج البلاغة، ص ١٧٨، الخطبة ١٢٢.

فنفى غيره من سائر الطرق العلمية، وهذا صريح ما تواترت عليه الروايات: «صم للرؤية وأفطر للرؤية»، و«لا تصم إلا للرؤية» و«ليس على المسلمين إلا الرؤية»^١.

فائدة في مادة «شهد» ومدلولها

الكلمة التي هي محل البحث «شهد» مركبة من ثلاثة أحرف، والذي أحصيناه مما رصد في المعاجم اللغوية من معانيها على اختلاف هيئاتها ما يقارب الأربعين معنى. وقد حققنا في موضعه أنّ المعاني الكثيرة ترجع في الواقع إلى معنى واحد، والقاعدة ترشدنا إلى استحالة وضع مادة كلمة واحدة لمعان مختلفة، والحجة على ذلك محررة في محلها^٢.

وأما الآيات والروايات التي وردت فيها هذه الكلمة بما تحمل من اشتقاق فلا تنافي ما أشرنا إليه، فإنّ أفراد كلّ حقيقة إنّما تفاوتت بملاساتها بينما يجمعها التجريد، وقد كان هذا مورد اهتمام المناطقة والفلاسفة؛ ولذا استخرجوا على أساسه الجنس والفصل وسائر الكليات، وفرّقوا بين الحدود والرسوم، وجرّت على هذا تعاريف العلوم، ولهذا تجد بذل الوسع من المصنّفين في تحصيل التعريف الجامع المانع. ولما كان انتزاع الجامع في الألفاظ صعباً جداً وكانت الفائدة منه قليلة في نظرهم، لم تنل حظاً وافياً من اهتمام العلماء.

ولا نقصد بهذا أنّ الكثرات غلط واشتباه ولكنّ الذي نبحت عنه هو الدالّ على المعنى، فهل هو الوضع الجامع المجرد أو المقارنات والمشخصات؟

الذي حققناه أنّ المشخصات والمقارنات مداليل لمعانٍ أخرى، ويمكن الاستعانة في ذلك بالفلسفة العليا، فأهل التحقيق قسّموا الأشياء إلى ما تحت المقولة وما فوقها. فالبارئ جلّت عظمته فوق المقولة لا يدخل في مقولة من المقولات العشر، ويقولون: إنّ الماهية دون الجعل، وكلّ مخلوق لا يخرج عن حيز هذه المقولات، أي الجوهر وأعراضه التسعة. والأعراض هي

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢ - ٢٦٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣.

٢. للسيد الأستاذ (دامت أيامه) تحقيقات في شتى العلوم والفنون قلّ نظيرها - وإن كانت ما تزال مطوية لم يطلع عليها نهار النشر - منها: ما ألمح إليه من إنعام النظر في المفردة اللغوية والتعامل مع اللغة على أساس أنّها كائن حي يعيش مع الإنسان ويتأثر بظروفه. وقد أشار إلى ما أحدثه علماء اللغة - إلا القليل منهم - من خلل حين جعلوا الاستعمالات العامة هي مرايا المعاني، فخلطوا لقصر باعهم بين الحقيقة والمجاز، وأصبحت المعاني السياقية قرينة المعنى الموضوع له.

في واقعها تكتمات وتكيفات وإضافات للجوهر وهو الأصل. ولكن لما جرت العادة على الأئمة بالظواهر والاختصار على الشكليات أغفل الناس البحث عما وراءها فتوهم تعدد الحقائق، وأصبح الأصل يقاس بالفرع.

ومسألتنا من أهم المسائل التي لم تعط حق العناية زهداً في قيمتها العلمية، على أنها من أخطر المسائل التي تؤثر في تفسير القرآن الكريم، والوقوف على أسرار حكمته ولطائفه. إذا أدركت هذا فتدبر في موارد «شهد». وكثر الشهادة بالتوحيد مرةً بمعنى الإقرار مجرداً، وأخرى بحيث تتعدى حد الاعتراف اللفظي، فربما اكتشفت سر العظمة في هذه الكلمة.

وخلاصة القول: إن العلماء لم يحصل لهم الفراغ لتمييز الأصل من العوارض. والذي أبتناه أن الاختلاف إنما هو من جهة الدوال المصاحبة، والذي أوقع العلماء في الاشتباه هو توهم أن المصاحبات هي الأصل، فجعلوا لكل استعمال معنى خاصاً في عرض المعاني الأخرى للاستعمالات في الموارد المختلفة^١.

وعوداً على بدء نقول: ظاهر الشهود هو الشهود الشخصي بالعين، وأما العلم والاطلاع من غير هذه الجهة فلا يستوى شهوداً، وقد خصّ الاطلاع على معرفة دخول شهر رمضان بالشهود.

تأييد الأصل القرآني بالروايات

ويؤيد هذا الأصل - الظاهر من الآية - أكثر الروايات التي حصرت الصيام بالرؤية. وأكثر الأخبار تستفاد منها رؤية المكلف نفسه، ولهذا كان التجاوز في الحكم عن

١. طالت يد العدوى حتى المحققين من علماء النحو. فلقد مشى على هذا المنوال ابن هشام صاحب المغني، فأخذ ينسقط المعاني من كتب اللغة ويجمع كل ما ورثته المعاجم، وربما تأول معاني أخرى أضافها، وقد جرى في ذلك المدرسة الكوفية التي اعتمدت منهجة النقل حتى ولو كان مولداً وإن كان يظهر منه الميل إلى المنهجية البصرية في بعض الموارد. وإن أول من وجدناه رعى هذا المطلب بشيء من الأهمية هم بعض أهل التحقيق من المدرسية البصرية التي اعتمدت المنهج العقلي في التعامل مع المفردة اللغوية، ثم شرحته كتب فقه اللغة مستفاداً من الأصول القديمة كالخصائص لابن جني ومقاييس اللغة لابن فارس وغيرهما ممن أثري المكتبة اللغوية بالوقوف على دقائق المباحث في مسألة الاشتراك بقسميه والترادف. وأما ما تعرض له الأصوليون في حقيقة الوضع وما يرتبط بها من مباحث لغوية فهو بنظري القاصر مختصر محل.

خصوص الرائي إلى غيره يحتاج إلى معتم ومنزّل^١. ونحن نذكر أولاً بعض الروايات التي ربطت بين الصيام والرؤية الشخصية، ثم نبحت في المعتمات لمثل الأعمى ومن لا يتمكّن من الإبصار، أو لسائر المكلفين ممن لم تيسر لهم رؤية الهلال.

فمنها: صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله، أنه سئل عن الأهلة، فقال: «هي أهلة الشهر، فإذا رأيت الهلال فصم، وإذا رأيته فأفطر»^٢ الحديث. ومثله صحيحة الفضل بن يزيد^٣ (وليس هو المفضل كما في بعض النسخ)، وكذا صحيحة عبدالله بن سنان^٤.

والمروي عن أمير المؤمنين بسند صحيح أنه قال: «إذا رأيت الهلال فأفطروا»^٥ الحديث، وفي بعض الروايات: «لا تصم إلا أن تراه»^٦، وهناك روايات معتبرة عديدة تحمل نفس المضمون. ذكرها في الباب الثالث وغيره من أبواب أحكام شهر رمضان في الوسائل، فراجع.

الكلام في المعتمات

وهو تعميم الحكم بوجوب الصيام بحيث يشمل من لم يشهد الهلال بنفسه أيضاً فيمكن إثباته من جهتين:

الأولى: إن الشهود - كما أشرنا إليه - شرط لتنجز الحكم لا شرط لجعله وكتابته، فلم يخص عموم «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» بقوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ»، والمتيقن من المرفوع بالعنوان الخاص المتأخر هو رفع التنجز من مراتب الحكم فحسب.

الثانية: إن إطلاق المفهوم في الآية الكريمة: ومن لم يشهد فلا يصومه. وقد ثبت

١. أي: إلى معتم روائي على غرار ما مرّ من المعتم القرآني الذي استوحاه من الآيات الكريمة، فلا تغفل.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢١.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٠.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٩.

بالضرورة تقييد هذا الإطلاق بما دلّ على أنّ رؤية الآخرين بمنزلة رؤية المكلف على ما سيأتي البحث فيه.

ثمّ إنّ الكلام في مثل الأعمى هنا - حيث إنّ المتبادر من الآية على ما قرّرناه خصوص من يتمكّن من الشهود والرؤية، والأعمى لا يمكنه الشهود - نظيره في مسألة القبلة، فكما أنّه يحتاج إلى موجّه إليها فكذا هنا يعتمد على غيره؛ لفقدانه قابليّة الإبصار، ولا يسقط الحكم عنه قطعاً فإنّه لا يصحّ في حقّه أن يقال: إنّ لم يشهد، حتّى يدعى أنّ مفهوم الآية ينفيه كما ينفي من يتمكّن من الإبصار ولكنّه لم ير الهلال.

وبعبارة أخرى: منطوق الآية المباركة «من شهد الشهر فليصم»، وإطلاق مفهومها «من لم يشهد فلا يجب عليه الصوم» لو لم يقدّم دليل من خارج، والمنطوق لم يتعرّض للأعمى؛ لعدم قابليّته للشهود، فلا يمكن أن يدخل في المفهوم؛ لما قرّر في المباحث الأصوليّة من وجوب حفظ الموضوع فيهما وهو المتمكّن من الإبصار لا مطلق المكلف، كما هو واضح. فهو من قبيل الملكة والعدم، فالمفهوم على هذا لا ينفي وجوب الصوم عن الأعمى، وتبعيته لغيره في مثل المقام معلومة بضرورة الفقه فلا حاجة للبحث فيما ينزل رؤية الآخرين منزلة رؤيته.

وأما أصل التعميم وتنزيل شهود الآخرين منزلة شهود المكلف فهو حكم ثابت في الجملة، ولكنّه مشروط بإمكان الاعتماد على قول المدّعي؛ إذ أنّ الاعتماد على قوله يتوقّف بدلالة العقل وبحسب الروايات على عدم اتّهامه؛ لأنّ في كلّ دعوى للرؤية احتمالين: الأوّل: احتمال الخطأ. والثاني: احتمال الكذب.

ودفع هذين الاحتمالين لا بدّ وأن يكون بدليل وأصل معتبر، وقد أكّدت الروايات الكثيرة على وجوب رفع الإشكال من الجهتين، وأنّ ثبوت الشهر ليس بالرأي ولا التظنّي، والذي يصوم أو يفطر اعتماداً على الرؤية مع احتمال خطئها أو كذب مدّعيها يعدّ ممن عمل بالرأي والتظنّي المنهوي عنه^١.

ففي صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا وليس بالرأي ولا بالتظنّي»، الحديث^٢.

١. سيأتي زيادة تحقيق في المقام، فانظر.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢.

وفي صحیحة^١ إسحاق بن عمار: في كتاب عليّ عليه السلام: «صم لرؤيته وأفطر لرؤيته، وإبّاك والشكّ والظنّ»^٢.

وما عن عليّ بن محمد القاساني، قال:

كتبت إليه وأنا بالمدينة، أسأله عن اليوم الذي يشكّ فيه من رمضان هل يصام أم لا؟ فكتب: «اليقين لا يدخل فيه الشكّ، صم للرؤية وأفطر للرؤية»^٣.

وفي صحیحة أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إنّ شهر رمضان فريضة من فرائض الله، فلا تؤدّوا بالتظنيّ»^٤.

فهذه الروايات وغيرها يستفاد منها تقييد مطلق الرؤية بالرؤية المفيدة للعلم، الخالية من الشكّ والظنّ، وعليه فمع احتمال الخطأ - إن كان ممّا يعتدّ به على ما سيأتي - لا يمكن الاعتماد على هذه الرؤية.

وأما احتمال الكذب فيدفعه الاعتماد على البيّنة العدل، كما في كثير من الروايات المعتمدة.

منها: صحیحة منصور بن حازم عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه»^٥.

ومنها: صحیحة الفضل بن يزيد وزيد الشحام جميعاً عن أبي عبدالله عليه السلام:

أنّه سئل عن الأهلة؟ فقال: «هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيتته فأفطر»، قلت: أرايت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ فقال: «لا، إلا أن يشهد لك بيّنة عدول، فإن شهدوا أنّهم رأوا الهلال قبل ذلك، فاقض ذلك اليوم»^٦.

وصحیحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام - في حديث - قال:

أرايت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً، أقضي ذلك اليوم؟ فقال: «لا، إلا أن يشهد لك

١. إنّما عبرنا بالصحیحة مع أنّ المشهور هو التعبير عن روايات إسحاق بالموثقة؛ لما حقّقه السيّد الأستاذ في أخبار الرواة وسائر كتبه الرجالية من عدم كونه فطحياً.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١١.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٦.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٨.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ٤.

بيّنة عدول، فإن شهدوا أنّهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم»^١.

وغير هذه الروايات كثير.

وعلى هذا يتمّ التعميم التنزيلي، فتكون رؤية الآخرين كرؤية المكلف نفسه في ترتيب الأثر إذا كانوا عدولاً حسب ما نطقت به هذه الروايات، وكانت الرؤية مأمونة ممّا يورث الشكّ كالخطأ والاشتباه حسب ما مرّ في الروايات السابقة.

منهج آخر في التحقيق: الوقوف على الشيء والمعرفة به والاطّلاع عليه إمّا أن يكون بالعلم أو بغيره، والعلم حجّيته ذاتية، وغيره يحتاج في اعتباره إلى دليل.

ومسألة نبوت الهلال هي إحدى المسائل التي تندرج تحت هذه الضابطة، فإذا علم أحد بشبوت الهلال علماً بتيّاً فلا كلام في حجّية هذا العلم ما دام وصل إلى حدّ القطع، وأمّا إذا خالجه الشكّ في علمه فلا يمكنه التعويل على الشكّ والظنّ، فإنّه علاوة على قيام الدليل على عدم حجّية مطلق الظنّ ثبت الدليل الخاصّ في المقام، كما مرّ في الروايات السابقة.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ٩.

الفصل الثاني: طرق إثبات الهلال

وطرق إثباته متعدّدة: منها: أمارات حسّية، وأخرى حدسيّة.

الأمانة الأولى: الرؤية الشخصية

والمستفاد من الروايات الكثيرة أنّ الرؤية حجّة معتبرة ما لم يخالطها الشكّ والوهم والظنّ، فقد روى الشيخ بإسناده عن عليّ بن جعفر: أنّه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ قال: «إذا لم يشكّ فليفطر، وإلاّ فليصم مع الناس»^١. فهي صريحة في ثبوت الوجوب عليه إذا كان متيقّناً من رؤيته حتّى ولو لم يره أحد غيره. وقد أشرنا فيما سبق إلى أنّ شطراً من روايات الرؤية موجهة إلى الرائي نفسه، فرداً كان أو جماعة. ويكفي في تقييد التعويل على مطلق الرؤية ما ورد من الروايات التي نهت عن الاعتماد على الظنّ والوهم، كما مرّ.

الأمانة الثانية: شهادة الشاهد الواحد

فمّا لا ريب فيه حجّية خبر الواحد بسيرة العقلاء على الاختلاف في جريانه في الموضوعات أيضاً، ولكنّ الاعتماد عليه إنّما يكون بعد سدّ بابين: باب الخطأ وباب الكذب؛ لأنّ كلّ خبر محفوف بخائنين: خاء الخطأ وخاء الخيانة. وسدّ باب احتمال الخطأ إن كان في

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٤، ح ١.

الأمر الحسيّة المحضه فبالرجوع إلى الأصول العقلانيّة من أصالة عدم الغفلة والاشتباه ونحوهما، وإن كان فيما لا يخلو من الحدس والنظر فلا يمكن إلّا بالاعتماد على أهل الخبرة في الأمور المهمّة التي لا يتساهل فيها العقلاء عادة، فإنهم يلغون احتمال الخطأ عند الوقوف على قول أهل الخبرة.

وأما سدّ باب احتمال الكذب والخيانة فيمكن بالاعتماد على خبر العدل الثقة. والذي يدعي رؤية الهلال يرد في حقه هذان الاحتمالان؛ فإنّ المستهلّ إذا لم يكن من أهل الخبرة لم يتيسّر له عادة بدون تشخيص الجهة التي تحتل رؤية الهلال فيها^١. وربما غلب عليه تصوّر وخيال خاصّ، فيرى ما ليس بهلال هلالاً وإن كان رجلاً ظاهره الصلاح والتقوى. وأما احتمال الكذب فلا يدفعه إلّا ثبوت كون مدّعي الرؤية عادلاً متورّعاً؛ فإنّ ما نحن فيه من مظانّ التهمة، فكم كان وما يزال رجالاً من العامة - بل حتى من الخاصّة - يدّعون الرؤية والهلال لما يتولّد بعد.

ولكن مع ذلك لا يمكن الاعتماد على شهادة المخبر الواحد فيما نحن فيه حتّى ولو كان المخبر عادلاً خبيراً، وإن كان جريان السيرة العقلانيّة في أمور المعاش على ذلك. وعلى هذا الأساس كانت الأمانة الثانية تدور مدار البيّنة بقسميّها الداخليّة والخارجيّة وإن كان ثمّ شروط أخرى سيأتي البحث عنها.

فعلى هذا، لا تكون شهادة المخبر الواحد بنفسها أمانة شرعيّة على رؤية الهلال؛ فإنّ السيرة وغيرها من الأدلّة التي أُقيمت على حجّية الخبر لا تتعدّى حدّ الاقتضاء، أي أنّ مقتضى الحجّية متحقّق فيه ولكن في المقام موانع من تماميّة الحجّية:

موانع حجّية شهادة الشاهد الواحد: منها: أن إطلاق مفهوم الآية: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشُّهُرَ» ينفي وجوبه عمّن قام عنده خبر الواحد.

ومنها: إطلاق روايات: «صم للرؤية وأفطر للرؤية» فإنّها تثبت وجوب الصوم للرؤية

١. للخبرة دور لا ينكر في أمر الهلال لتحصيل العلم أو الاطمئنان، لكن في جعلها قيداً تأمّل؛ فإنّ اهتمام الروايات إنّما انصبّ على نفي الشكّ عن الرؤية وهذا أعمّ من كون مدّعي الرؤية خبيراً أو لا. وشاهده أنّه قد يكون الشاهدان عدلين من أهل الخبرة، وتردّ دعواهما فيما إذا كان الجوّ صحواً؛ لقوّة احتمال اشتباههما. وكذا لو شهد عدول على الرؤية يؤخذ بشهادتهم ولو لم يكونوا من أهل الخبرة.

وتنفيه لما عداها وإن أقرب به العدل.

ومن الموانع القويّة: روايات البيّنة، فهي مانعة صريحاً عن الأخذ بخبر العادل ما لم يكتمل نصاب البيّنة.

والأقوى منها: الروايات التي نفت اعتبار دعوى الرؤية فيما إذا لم يبلغ المدّعون عدد القسامة إذا كان الجوّ صحواً على ما سيأتي.

تثبيت وتأکید: في المقام روايات عديدة تنفي اعتبار الشهادة الواحدة لاحتمال الخطأ والاشتباه كما أشرنا سابقاً:

منها: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني ولكن بالرؤية، والرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظرون، فيقول واحد: هو ذا هو، وينظر تسعة فلا يرونه، إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف^١.

ومنها: صحيحة الخزاز عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

إنّ شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدّوا بالتظني، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره. إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف^٢.

بل ثمّ روايات أخر، والعمدة في مضمونها أنّ سائر المستهلّين يصدّقون رؤية المدعي.

منها: ما في موثقة عبدالله بن بكير:

وليس رؤية الهلال أن يجيء الرجل والرجلان فيقولان: رأينا، إنّما الرؤية أن يقول القائل: رأيتُ. فيقول القوم: صدّق^٣.

ومنها: مصححة أبي العباس الفضل بن عبد الملك عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الصوم

لرؤية والفطر للرؤية، وليس الرؤية أن يراه واحد ولا اثنان ولا خمسون»^٤.

فهذه الطائفة من الروايات تؤكّد على وجوب التحقّق من الرؤية وعدم التسرّع في قبول

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٠.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٤.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٢.

المدعي ما لم يحصل العلم بصحة مدعاه، وهي تتكفل - كما قلنا - بسد باب احتمال الاشتباه والوهم؛ فإن ادعاء فردين أو أقل أو أكثر للرؤية مع كون الجوّ صحواً وتصدي جماعات في جميع أنحاء البلاد للاستهلال وعدم تصديقهم للادعاء مما يوجب الشكّ بلاريب.

نعم، يظهر من بعض الروايات التفريق بين ما إذا كان في السماء علة وما لم يكن، وسيأتي البحث فيه قريباً.

وأما الطائفة الأخرى التي تغلق باب احتمال الكذب فهي روايات البيّنة كما أشرنا سابقاً. ولايضاح المطلب رغبة في استنطاق أخبار البيّنة ندرسها بشيء من التفصيل.

الأمارة الثالثة: البيّنة

وهي العِدل الآخر الذي ذكرته الروايات في قبال رؤية المكلفين، فشبوت الهلال إمّا بالرؤية أو بإتمام العدة، إلّا أن تقوم به البيّنة. وبهذا سقط خبر الواحد عن الاعتبار إذا انفرد. وروايات البيّنة على نحوين: مطلقة في قبول شاهدين عدلين، ومقيّدة لذلك الإطلاق بما إذا كان في السماء علة وكانت دعوى الشهود من خارج البلد.

الطائفة المطلقة في اعتبار البيّنة: منها: ما يدلّ على اعتبار البيّنة في أهلة الشهور، كصحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام «أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا أُجِيزُ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ». وقريب منها صحيحة حمّاد، وصحيتين أُخريين للحلبي، وصحيحة شعيب العقرقوفي^١، وصحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام^٢، وما رواه المفيد في المسقّعة بإسناد صحيح عن عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال: «لَا تَصْمُ إِلَّا لِلرُّؤْيَةِ أَوْ يَشْهَدُ شَاهِدًا عَدْلًا»^٣.

ومنها: ما ورد في التعويل على البيّنة في قضاء أوّل الشهر لمن لم يشهد هلاله ولم يصمه، كصحيحة منصور بن حازم عنه عليه السلام أنّه قال: «صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، فإن شهد

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٦ - ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١، ٣، ٧، ٨، ٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٦.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٦.

عندكم شاهدان مرضيان بأتهما رأياه فاقضه»^۱. ومثل خبر صابر مولى أبي عبد الله عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يصوم تسعة وعشرين يوماً ويفطر للرؤية، ويصوم للرؤية، أيقضي يوماً؟ فقال: «كان أمير المؤمنين عليه السلام يقول: لا، إلا أن يجيء شاهدان عدلان فيشهدا أنهما رأياه قبل ذلك بليلة فيقضي يوماً»^۲.

فإن المفروض عدم الرؤية في أول الشهر، وقد عول على استصحاب شهر شعبان حسب الوظيفة في يوم الشك، وإنما يقضي لتقدم البينة. ومثل صحيحة أبي بصير عنه عليه السلام:

أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان؟ فقال: «لا تقضه إلا أن يشهد شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر»^۳ الحديث. بل في المقام روايات أخر وكلها متطابقة الظهور على اشتراط تعدد العدول في البينة وعدم الاكتفاء بالعدلين في الشهادة، مثل صحيحتي الفضل وزيد الشحام جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام:

أنه سئل عن الأهلة؟ فقال: «هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيت فإفطر»، قلت: رأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ فقال: «لا، إلا أن يشهد لك بينة عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم»^۴. وصحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا أصبح الناس صياماً ولم يروا الهلال وجاء قوم عدول يشهدون على الرؤية فليفطروا» الحديث^۵.

ومثل صحيحة أبي الصباح والحلي جميعاً عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - قال: قلت رأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك اليوم؟ فقال: «لا، إلا أن يشهد لك بينة عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم»^۶.

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۵۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۸.
۲. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۲۱.
۳. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۸۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۵.
۴. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۴.
۵. وسائل الشيعة، ج ۱۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۶، ح ۲. وهذا الحديث ورد مقطوعاً في عدة أبواب.
۶. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۹.

وجاء قريباً من هذا المتن في ثلاث روايات صحيحة عن عبيدالله الحلبي، وعبدالله بن سنان، وعمر بن الربيع^١.

ومن روايات البيهقي ما دلّ على اعتبار شهادة أهل البلد، مثل مصححة عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغتم علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: «لا تصم إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه»^٢.

ومنها: ما دلّ على أوسع من ذلك حيث اعتبر الشاهدين من جميع أهل الصلاة، كما في صحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام:

أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان؟ فقال: «لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر»^٣.

وكذا صحيحته الأخرى، وزاد: وقال: «لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار، فإن فعلوا فصمه»^٤.

إلى هنا تمّ ما أشرنا إليه من سدّ باب الخطأ بالطائفة الأولى من الروايات وسدّ باب الكذب بهذه الطائفة، ولكن هل يكفي هذا في الحكم بثبوت الهلال أم لا بدّ من قيود أخرى يجب توفّرها؟

الظاهر من تتبّع روايات البيهقي أنّ مجرد قيام شاهدين أو ثلاثة لا يصحّ الحكم بثبوت الهلال مطلقاً، ففي قبال الروايات المطلقة، روايات أخر مقيدة لإطلاقها. والبحث فيها يحتاج إلى زيادة تحقيق في فقه الحديث.

الطائفة المقيدة في اعتبار البيهقي: إنّ النظر في سعة دائرة الحجية لروايات البيهقي ممّا أهمل التحقيق فيه كثير من الأعظم، والذي ينبغي أن يقال: إنّ شهادة العدلين لا يصحّ ثبوت الهلال بقول مطلق، فإنّ من له نظر ناقب يلاحظ أنّ روايات أهل البيت (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين) ضيّقت دائرة التعويل على البيهقي في الهلال بما أشرنا إليه، وتفرّقها ما إذا كان

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٦ - ٢٦٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٧، ١٩، ٢٠.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٩.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٥.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ١.

في السماء علة تمنع الرؤية في البلد وما لم يكن.

ففي صحیحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني ولكن بالرؤية. والرؤية ليس أن يقوم عشرة فيقول واحد: هو ذا هو، وينظر تسعة فلا يرونه، إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف، وإذا كان علة فأتهم شعبان ثلاثين^١

على اختلاف في لفظ الحديث بين التهذيب والكافي.

وفي التهذيب والاستبصار بسند صحيح عن يونس بن عبدالرحمن عن أبي أيوب

الخراساني عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

قلت: كم يجزي في رؤية الهلال؟ فقال: «إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدّوا بالتظني، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجزي في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علة أقلّ من شهادة خمسين، وإذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر»^٢.

وأيضاً بسند صحيح على الأقوى عن حبيب الخراساني قال: قال أبو عبدالله عليه السلام:

لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وإنما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج مصر وكان بالمصر علة فأخبرا أنّهما رأياه وأخبرا عن قوم أنّهم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية^٣

وهذان الخبران صريحان في التفصيل مع صحّة الثاني سنداً أيضاً؛ لظهور كون حبيب الخراساني - المذكور هاهنا - هو المذكور في الكشي، وفي رجال الشيخ وفهرسته بعنوان (الخنعمي)، له أصل روى عنه ابن أبي عمير وأجلاء الثقات من أصحاب الإجماع ومن عرف بأنه لا يروي إلا عن ثقة، على ما حقّقناه في كتبنا الرجالية، وأنه المذكور بعنوان «الجماعي» في بعض المصنّفات، وفي النجاشي: «ثقة ثقة صحيح، روى عن أبي عبدالله والكاظم

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٨؛ والاستبصار، ج ٢، ص ٧٤، ح ٢٢٧.

والرضا عليه السلام». ^١ وقد أكد وثاقته في الحديث بوصفه بالصحيح؛ إيماؤه إلى صحّة السماع والحديث، وصحّة المسموع ومضمون الخبر. فالتحقيق وثاقته كما بيّناه في محلّه، فراجع ^٢.

وأما الكلام في إسماعيل بن مرار ويونس بن عبدالرحمن والعباس بن موسى فقد أثبتنا وثاقتهم أيضاً وجلالتهم ودفع ما أوهم المناقشة فيهم، وعليه فأصالة الصدور سالمة في هذين الخبرين.

وقد نوقش فيهما تارة أخرى من جهة الدلالة بعدة إشكالات:

الأول: احتمال ورودهما في اعتبار التعويل على العلم والعلمي في أمر الهلال.

الثاني: اختصاصهما بما لم يتبين عدالة الشاهدين، ومرجع هذين إلى اختلال أصالة الظهور فيهما.

الثالث: كونهما تعريضاً لما عليه العامة من الاجتزاء بالشاهدين في الصحو مع القطع بكذبهما؛ لعدم العلة في الرائي والمرئي مع كثرة المطلّعين، ومرجع هذا إلى الإخلال بأصالة الجهة.

الرابع: أنّ اعتبار القسامة فيهما لغو، فإنّها لا تفيد اليقين، وإنّما تفيد قوّة الظنّ التي تحصل بشهادة العدلين أيضاً.

الخامس: مخالفة اعتبار عدد القسامة لما عليه عمل المسلمين في أمر الهلال، على أنّه لم يوجد في غير قصاص الدم، ومرجع الأخيرين إلى العلم.

وهذا كلّه يظهر من النظر في كلام من خالف الشيخ والقدماء ^٣، مثل العلامة والمحقّق ومن تبعهما ^٤.

١. رجال النجاشي، ص ١٤١، الرقم ٣٦٨.

٢. راجع تهذيب المقال، ج ٥، ص ٢٣٤.

٣. فقد ذهب إليه الشيخ في بعض كتبه، ونقله في المختلف عن ابن البرّاج أيضاً. وقال الصدوق في المتّنع: «واعلم أنّه لا يجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، ويجوز شهادة رجلين عدلين إذا كانا من خارج البلد أو كان بالمصرّ علة» وهو المنقول عن أبي الصلاح وابن زهرة وابن حمزة على ما سيأتي في التعليق على التنبيهات.

٤. لاحظ المتّنع، ج ٢، ص ٦٨٨؛ منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٨٩؛ (الطبعة الحجرية)؛ جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٥٦.

ولكنّ الجميع في غاية الضعف، وقد فصلنا بيانه في شرحنا على العروة الوثقى، على أنّها مخالفة لأصول حجّية الأخبار بإعمال الوهم وعدم ملاحظة الإطلاق في الأخبار، هذا، مضافاً إلى أنّ القسامة - كما في أخبار صحيحة^۱ - إنّما جعلت في مورد التهمة واللوث، وما نحن فيه من هذا القبيل.

وأضعف من الجميع دعوى تعارض الخبرين مع بقیة الأخبار المطلقة وتساقطهما ثمّ الرجوع إلى عمومات حجّية البيّنة في الموضوعات على الإطلاق؛ إذ لا تعارض بين المطلق والمقيّد من أخبار الباب بعد كون الجمع العرفي رافعاً للتعارض البدوي المتوهم بينهما، كما حقّق في الأصول.

تنبيهات

الأوّل: أخبار البيّنة باعتبار قبول الشهادة: مطلقة ومقيّدة، وباعتبار البلد: داخلية وخارجية. وإنّما يعتمد دعوى البيّنة الخارجيّة فيما إذا كان في سماء البلد علّة بحيث لم تيسر لأهلها الرؤية. وأمّا البيّنة الداخلية وهي شهادة عدلين من داخل البلد فلا يمكن الاكتفاء بها إذا كانت السماء مصحّية؛ فإنّ قيام فردين أو أكثر كما قلنا مع عدم تصديق باقي المستهلّين يوجب الريب في شهادتهم. وعلى طبق ما يستفاد من هذه الأخبار أفتى غير واحد من أعيان الطائفة وأساطين الفقه، كالشيخ الطوسي، فقد قال في التهذيب - بعد أن أجرى شهادة الشاهدين من خارج البلد مجرى خبر التطويق -:

إنّما تعتبر شهادتهما إذا كان هناك علّة، ومتى لم يكن هناك علّة فلا يجوز اعتبار ذلك على وجه من الوجوه، بل يحتاج إلى شهادة خمسين نفساً^۲.

۱. وسائل الشیعة، ج ۲۹، ص ۱۳۷، ۱۵۱، أبواب دعوی القتل وما یثبت به، الباب ۱ و ۹.
 ۲. تهذیب الأحکام، ج ۴، ص ۱۷۹، وجاء نحو ذلك في الاستنباط، ج ۳، ص ۷۴، وقال في النهاية، ص ۱۵۰: «وعلامه الشهور رؤیة الهلال مع عدم العوارض والموانع، فمتى رأیت الهلال في استقبال شهر رمضان فصمه بنية الغرض من الغد، فإن لم ترد لترك الترائی له ورئي في البلد رؤیة شائعة وجب عليك أيضاً الصوم، فإن كان في السماء علّة ولم ير في البلد الهلال أصلاً ورآه خارج البلد شاهدان عدلان وجب الصوم أيضاً، وإن لم يكن هناك علّة وطلب فلم ير الهلال لم يجب الصوم إلا أن يشهد خمسون نفساً من خارج البلد أنّهم رأوه» وذكر مثله في المبسوط، ج ۱، ص ۲۶۷.

وقال أبو الصلاح الحلبي في الكافي في الفقه، ص ۱۸۱: «وعلامه دخوله رؤیة الهلال وبها يعلم انسلاخه، ويقوم

بينما تأمل آخرون في التعويل على مطلق البيّنة، كالسيد صاحب الوسيلة عليه السلام وغيره. الثاني: لا تكفي شهادة المخبر الواحد في أمر الهلال ولو كان ثقة ثبتاً؛ لقوله عليه السلام: «لا أُجيز في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين». وقد حملها في الجواهر على التعريض بما عند العامة من الاعتماد على الفسق والجهالة. وكذا لا تكفي شهادة النساء ولا ضمّ اليمين. وسيأتي مزيد تحقيق في ذلك فانتظر.

الثالث: للخبرة دورها فقال الذي لا ينكر في دعوى الرؤية؛ لعدم خلوها من دخالة الحدس، ومن هنا لا نكتفي بإجراء الأصول العقلانية - كأصالة السلامة وعدم الغفلة - في المقام، فإنها إنما تجري في الحسيّات المحضة، علاوة على عدم اطمئنان العقلاء بها وكونهم إليها في المسائل المهمة.

الرابع: يظهر من النصوص الشريفة أنّ المدار على الرؤية الليلية، وكذا بالنسبة للآية المباركة، بناء على ما استظهرنا من لفظة «شهد» وأنها تنفي سائر الطرق التي لا ترجع إلى الرؤية.

الخامس: بعد الفراغ من حجّية البيّنة بمقتضى النصوص المتقدّمة على التفصيل الذي أسلفنا، يحسن التنبيه على ما ورد في بعض الأخبار من كفاية الشهادة على تحقّق الرؤية ودخول الشهر وإن لم يكن الشاهدان رأياً بأنفسهما، وقد جعلها بعض الفقهاء تحت عنوان الشهادة على الشهادة، واستظهر في الجواهر ثبوت الهلال بها؛ لإطلاق أو عموم ما دلّ على قبولها، ولأنّ الشهادة حقّ لازم الأداء فيجوز الشهادة عليه.

→ مقامها شهادة رجلين عدلين في الغيم وغيره من العوارض، وفي الصحو وانتفائها إخبار خمسين رجلاً، فإن تعذّر الأمران وجب تكميل شعبان ثلاثين يوماً». وقال السيد ابن زهرة في الغنية، ص ٥٧٠: «ويقوم مقام رؤية الهلال شهادة عدلين مع وجود العوارض من غيم أو غيره، ومع انتفائها شهادة خمسين، فإن تعذّر الأمران وجب تكميل عدّة شعبان ثلاثين يوماً ثمّ الصوم بنية الفرض، بدليل الإجماع المتكرّر».

وقال ابن حمزة في الوسيلة، ص ١٤١: «ورؤية هلال رمضان لم يخل من ستّة أوجه: إمّا رآه واحد، أو أكثر، أو رني في البلد مع عذر، أو مع فقده، أو خارج البلد مع وجود عذر، أو فقده. فالأوّل إن رآه حقيقة لزمه الصوم وحده، وقال: أبو يعلى: يلزم الكافة. والثاني لم يخل إمّا يرى رؤية شائعة أو غير شائعة، فالأوّل يلزم الصيام الكافة، والثاني إن رآه إنسان أو أكثر وكان بالسما علةً وجب الصوم وهو القسم الثالث، والرابع لا يثبت إلا بشهادة خمسين نفرًا، والخامس والسادس مثل الثاني والثالث».

۱. ففي صحیحة أبي بصیر عن أبي عبد الله عليه السلام:
 أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان؟ فقال: «لا تقضه إلا أن يشهد شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر»^۱.
۲. وصحیحة هشام عنه عليه السلام قال: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤية قضى يوماً»^۲.
۳. وخبر الخزاعي: «إنما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج المصر وكان بالمصر علة فأخبرا أنّهما رأياه وأخبرا عن قوم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية»^۳.
- ولكنّ التحقيق عدم كفاية الشهادة على الشهادة؛ لأنّ الأخبار عموماً إنّما كانت بصدد التعرّض إلى قبول البيّنة، فليس لها عموم لفظي ولا إطلاقي بحيث تشمل البيّنة على الشهادة كما هو واضح، بل يختصّ أكثرها بما إذا كانت على الرؤية، ولذا جعل فيها شهادة العدلين استثناء لقوله: «صم للرؤية وأفطروا للرؤية».
- مضافاً إلى التصريح في جملة منها بالشهادة على الرؤية، لا الأعمّ من كونها على الرؤية أو على الشهادة كما في صحاح الحلبي، ومحمد بن قيس، وعبدالله بن سنان، وعمر بن الربيع، وإسحاق بن عمّار ومنصور بن حازم.
- كما لا إطلاق لروايات «لا أجيز في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين» ونحوها ممّا أوردها في الباب الحادي عشر من الوسائل.
- والعجب ذكر خبر الخزاعي الخنعمي مع أنّ فيه «فأخبرا أنّهما رأياه وأخبرا عن قوم صاموا...» حيث فرض فيه الشهادة منهما على الرؤية، وزاد فيه الإخبار عن قوم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية.
- وأما الضميمة التي أضافها في الجواهر، علاوة على الاستدلال بعموم الأخبار من أنّ الشهادة حقّ لازم الأداء فيجوز الشهادة عليه كسائر الحقوق، فهي اعتبار عقلي لا اعتبار به، مع أنّ الحقّ هو الشهادة على ما رآه، لا الشهادة على شهادة الناس.

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۹۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۲، ح ۱.

۲. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۵، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۱۳.

۳. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۵۹، ح ۴۴۸؛ الاختصار، ج ۲، ص ۷۴، ح ۲۲۷.

الأمانة الرابعة: التواتر والشياع

ذكر في العروة أنّ من طرق إثبات الهلال التواتر، والشياع المفيد للعلم. أمّا التواتر فهو وإن كان لا ينكر عند الارتكاز العقلائي إلاّ أنّه ليس حجّة بذاته وإنّما الحجية الذاتية للعلم. والتواتر من مبادي حصول اليقين، فإن حصل العلم واليقين منه فهو الحجّة، وإلاّ فالتواتر بنفسه ليس بحجّة. وأمّا الشياع فهو أولى بالمناقشة فإن حصل العلم القطعي منه فلا كلام لنا فيه، وإلاّ فمجرد انتشار أمر ما في البلاد وشيوعه لا يكفي في التعويل عليه، فكم راجت قضايا تبين كذبها!

الأمانة الخامسة: رؤية الهلال في النهار

من جملة الطرق التي ادّعي ثبوت الهلال بها رؤيته في النهار. وقد أفتى به بعضهم؛ تعويلاً على روايات وردت في المقام منها مطلقة ومنها مفصلة بين رؤيته قبل الزوال وبعده، مع الاعتراف منهم بأنّ هذا مجرد فرض نادر التحقّق أو لا يكاد يقع.

فمنها: صحيحة محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين، وإن لم تروا الهلال إلاّ من وسط النهار أو آخره فأتوا الصيام إلى الليل»^٢.

ومنها: صحيحة إسحاق بن عمار قال:

سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: «لا تصمه إلاّ أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنّهم رأوه فاقضه، وإذا رأيته من وسط النهار

١. أراد بذلك التنبيه على ما يوهم التواتر في بعض الموارد بينما هو مجرد تابع وتماقب، وكأنّ مدّعيه خلط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي الذي يعني إخبار جماعة بمنع تواطؤهم على الكذب، كما يمنع كونهم في تشخيص القضية. وكثيراً ما كان يشير (حفظه الله) إلى تأثر الحركة الجماعية بالناوين والشعارات البراقة ممّا يسبّب عدم الدقّة في فهم الحوادث، واختلاط الأوراق. ومجرد رواج أمر وانتشاره بين الناس لا يصحّ حجّته؛ فإنّ المجتمع وإن كان ظاهره الصلاح ولكنّه قد يخطئ في تشخيص الظاهرة. وقد استفدنا هذا من تحقيق شريف له حول كلمة أمير المؤمنين عليه السلام «... وباقى الناس همج رعا، ينقون مع كلّ ناعق».

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ١.

فأتّم صومه إلى الليل»^۱.

ومنها: صحیحة حمّاد بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية^۲.

ومنها: ما رواه الشيخ عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان،

عن جرّاح المدائني قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «من رأى هلال شوال بنهار في شهر رمضان فليتمّ صومه»^۳.

وقد نوقش فيها بعدم توثيق القاسم وجرّاح، وقد أقمنا أمارات تثبت وثاقتهما في كتبنا

الرجالية.

ومنها: موثقة عبيد بن زرارة وعبدالله بن بكير قالوا: قال أبو عبدالله عليه السلام: «إذا رُئي الهلال

قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، وإذا رُئي بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان»^۴.

وفي المقام كلام حكمي وهو الأهمّ وآخر موضوعي.

أما الحكمي: فإنّه لا يمكن التعويل على هذه الروايات وإن صحّ سندها لأمر: منها:

أولاً: لأنّها مخالفة للأصل القرآني الذي أسّسناه، وقد صحّ في كثير من الروايات عن أهل

البيت عليهم السلام: «أنّ ما خالف قول ربّنا لم نقله» أو «هو زخرف» وأمثال هذه التعابير.

ثانياً: لمخالفتها للسنة المتواترة التي أكّدت وحصرت ثبوت الهلال في رؤية المكلفين

أنفسهم أو رؤية من ثبت حجّيته قوله، أو تواترها وشياعها. والمدار في جميع ذلك على الرؤية

الليلية كما هو واضح، ومخالف السنة القطعية مردود كذلك.

ثالثاً: الأمر بإتمام الصوم مع رؤية هلال شوال في نهار شهر رمضان، كما في خبري

محمد بن قيس وجرّاح وغيرهما من تخطئة الرؤية. وتوهم كونه تعبدّاً بالصيام في أول شوال

- المحرّم صومه - ضعيف.

رابعاً: ربما أمكن حملها على التقيّة، فإنّ العامّة وإن كانوا على قولين في المسألة إلا أنّ

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۷۸، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۳.

۲. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۸۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۶.

۳. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۷۸، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۲.

۴. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۷۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۵.

المشهور عندهم هو ما يظهر من هذه الروايات^١.
وأما البحث الموضوعي: فعلى فرض صحّة هذه الروايات تحمل على الفرد النادر، فإننا لم نر ولم نسمع إلى الآن من ادّعى رؤيته في النهار.
نعم، يمكن دعوى رؤيته قبل الغروب وبساعة ونحوها. ونحن لا نردّ العلم إذا قال: إنّ رؤيته في النهار تعني أنّه تولّد قبل الغروب، ولكن نقول: إنّ هذا لا يوافق «صم للرؤية وأفطر للرؤية»، وقولهم: «لا تصم إلّا للرؤية»، فإنّ الظاهر من أخبار - الرؤية المتعقّبة بالصوم الذي مبدؤه الإمساك من الفجر، وكذا ما ورد في بعض الروايات مثل «فأصبح صائماً» وغيرها - هو الرؤية الليلية.

الأمارة السادسة: مضيّ الثلاثين من الخفاء والشكّ

بعد أن علم أنّ الشهر القمري لا يتعدّى الثلاثين يوماً أصبح من الضروري دخول الشهر الجديد في اليوم الحادي والثلاثين. وإنّما كان الهدف من ذكر هذا المطلب إثبات الحكم المولوي التعبدي باعتبار اليوم الحادي والثلاثين مع الشكّ في الثلاثين هو اليوم الأوّل من الشهر المرتقب، أيّ شهر كان. وقد كانت هذه المسألة منار توقّف ومراجعة عند أصحاب الأنتمة عليه السلام، فجاءت أخبارهم صريحة في ذلك بتعابير مختلفة:

منها: عدّ الشهر ثلاثين، كما في صحيحة محمد بن قيس: «إنّ أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: وإن غمّ عليكم فعّدوا ثلاثين ليلة ثمّ أفطروا»^٢.

ومنها: إتمام الشهر ثلاثين يوماً، كما في صحيحة محمد بن مسلم: «وإذا كانت علّة فاتمّ شعبان ثلاثين». ونحوه صحيحة إسحاق بن عمّار وغيره^٣.

ومنها: إتمام العدة ثلاثين وجعل اليوم الجديد الواحد والثلاثين، كالذي رواه الشيخ في

١. قال القرطبي في بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٧٥: «ذهب الجمهور إلى أنّ القمر في أوّل وقت رئي مع النهار أنّه ليوم المستقل، وبهذا القول قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور أصحابهم. وقال أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة والثوري وابن حبيب من أصحاب مالك: إذا رئي الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإن رئي بعد الزوال فهو للآتية».

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٤ و ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥ و ٨، ح ١١، ١.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥ و ٢٦٣ و ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣ و ٥ و ١١، ح ١١، ٥، ١١.

التهدیب عن أبي خالد الواسطي قال:

أتینا أبا جعفر عليه السلام في يوم الشكّ فإذا مائدة موضوعة وهو يأكل... فقال: «إذا كان مثل هذا اليوم ولم تجتكم به بيّنة رؤية الهلال فلا تصوموا» - وفي نهاية الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله -: «ألا وهذا الشهر المفروض رمضان، فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإذا خفي الشهر فأتّموا العدة شعبان ثلاثين يوماً، وصوموا الواحد والثلاثين»^١.
ومنها: أن ما جاء في القرآن الكريم بعنوان إكمال العدة ونحوه أريد منه جعل الشهر ثلاثين يوماً، كما في صحيحة هارون بن حمزة، ومصححة عبد الأعلى بن أعين، وصحيحة معاوية بن عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَلِتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾^٢ قال: «صوم ثلاثين يوماً»^٣.

الأمانة السابعة: التطويق

نسب إلى الشيخ الصدوق عليه السلام^٤ التعويل على تطويق القمر بمعنى أن يرى الناظر طوقاً حول هالة القمر، فحكم بأنه إذا كان مطوّقاً فهو لليلتين، فتكون الليلة السابقة من الشهر وإن لم ير الهلال فيها.

وممن قال به صاحب الذخيرة من المتأخرين وتبعه غيره. ويظهر من الشيخ الميل إليه فيما إذا كان في السماء غيم ونحوه.

وعمدتهم في ذلك ما رواه الكليني والشيخ والصدوق بأسانيدهم عن محمد بن مازم عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا تطوّق الهلال فهو لليلتين، وإذا رأيت ظلّ رأسك فيه فهو لثلاث»^٥.

وهو صحيح بطريقي الشيخ والكليني (عليهما الرحمة) بلا إشكال، وكذا بطريق الصدوق

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٦، ح ١٥٤.

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤. أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ٣١، ٣٥، ٣٧.

٤. ربما غلبت التعبدية المحضة على بعض آراء الشيخ الصدوق (عليه الرحمة) ولو كانت لرواية واحدة مخالفة للوجدان، كما في دعوى أن شهر رمضان تامّ أبداً، أو لا توافق البرهان كدعواه في سهو النبي صلى الله عليه وآله (منه حفظه الله).

٥. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩، ح ٢.

بشيخه محمد بن علي بن ماجيلويه - على فرض قبول ما في الفقيه وإن كان الظاهر خلافه على ما سنشير - فإنه وإن لم يصرح بتوثيق ولكنّه مددوح ومن أجله مشايخ الصدوق، وقد أقمنا أمارات وناقته في محلّه.

وقد ادعى أنّ طريق الصدوق ضعيف؛ إذ قال العلامة في التذكرة: ونمنع صحّة سندها^١ وارترضاه في الجواهر^٢، وتبعه غيره بدعوى جهالة طريقه إلى ابن مرازم، والصحيح أنّه لا طريق له إلى ابن مرازم، فإنّ الموجود في الفقيه وإن كان بعبارة: روى محمد بن مرازم عن أبيه، ولكنّ الذي في مشيخة الفقيه: «محمد بن علي بن ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن مرازم بن حكيم» فقط. وروى في سائر كتبه بأسانيد الصّاح عن محمد بن أبي عمير، عن مرازم بن حكيم الأزدي، عن أبي عبدالله عليه السلام. وإنّما روى أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن مرازم عن أبيه كما ذكرناه في محلّه، أو أحمد بن محمد البرقي عنه.

ولا يضمنى إلى دعوى أنّ العلامة قصر النظر في إشكاله السندي على طريق الصدوق ولم يتوجّه إلى طريقي الكليني والشيخ الصحيحين؛ فإنّ هذه الدعوى واضحة الفساد، وذلك لأنّ العلامة قال في المختلف: وفي الصحيح عن محمد بن مرازم عن أبيه^٣. وإنّما كان غرضه في التذكرة ردّ احتجاج الصدوق في المقنع والفقيه بمنع صحّة سنده، فنقدبّر.

وأوّل ما أشكل به على هذه الرواية إعراض المشهور، بل في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه^٤. وهذا على المبني كما تعلم.

والذي يمكن أن يقال أوّلاً: إنّ الاستتارة الكلّية لسطح القمر المواجه في الليلتين الأوّلين ليس لها واقع، وأمّا التطويق فهو من خطأ الحسّ فإنّ الناظر إذا دقّق النظر تخيل إليه - بسبب انحناء واستدارة الهلال الجزئية - أنّها دائرة متكاملة، خصوصاً وأنّه يعلم بل من

١. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٤٠ - ١٤١، المسألة ٨٤.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٧٥.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٦١، المسألة ٩٠.

٤. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٧٥.

مخزونات ذهنه أنّ القمر قرص مستدير، فيأتي دور المتخيّلة في تصوير هالة نوريّة تظهر على شكل محيط.

وأما ما يقال من أنّ هذا مخالف للوجدان، فجوابه: أنّ الوجدان لا يمكن أن يعتمد عليه في مثل المقام؛ لعدم خلوه من دخالة الوهم والخيال، فإنّ الوجدان يرى قطرات المطر لسرعة تتابعها خطأً واحداً، ولا يشكّ في اتصال الخطّ الدائري في مثل الشعلة الجوّالة، مع أنّ هذا ونظائره في واقعه ليس كذلك، وإنّما يخيل إليه بسبب سرعة الحركة المستديرة أنّه خطّ دائري متّصل. وعلى هذا، فالاعتماد على التطويق في تشخيص أنّ الهلال لليلة أو ليلتين محلّ نظر، بل منع.

والشاهد على عدم سلامته من الحدس ماترى من الاختلاف فيه بين الناظرين، فإنّ الأشياء الحدسيّة تختلف بحسب اختلاف القوى الباطنية للإنسان شدّةً وضعفاً.

ثانياً: المعيار في ثبوت الهلال - كما مرّ - هو الرؤية لا قابليّة الهلال لأن يرى في الليلة السابقة. وغاية ما يفيد التطويق، إمكان رؤيته في الليلة السابقة. ولا يمكن تطبيق روايات الرؤية على ثبوت الهلال بالتطويق، كما هو واضح.

علاوة على حصر الطريق في الرؤية كما صرّحت به الروايات، نظير «ليس على أهل القبلة إلّا الرؤية وليس على المسلمين إلّا الرؤية»^١.

ثالثاً: المدار على الرؤية الحسيّة، لا على وضع الهلال أنّه لليلة أو ليلتين.

وبعبارة أخرى: تارةً يكون البحث في التطويق من حيث قابليّة الهلال لأن يرى في الليلة الماضية، وكأنّه كان ولكن لم يره أحد. وأخرى يحكم بسبب التطويق أنّ الليلة هي الثانية من دون ملاحظة قابليّة الرؤية. وهذا هو المقصود في الإشكال الثالث بوضع الهلال، فإنّ المدار على الرؤية لا عليه.

رابعاً: قد يكون مقصود الرواية أنّ التطويق شاهد على أنّه خرج من تحت الشعاع قبل الغروب بوقتٍ قصير في الليلة السابقة فلم يُر؛ لعدم إمكان ذلك، فيكون تعليلاً لكبره ووضوحه في هذه الليلة مثلاً؛ لأنّه ابن ليلتين لا أنّه شاهد على أنّ الليلة السابقة تعدّ من الشهر. وقد عالج الأئمّة بعض الظواهر الكونية التي تشكل على الناس خصوصاً فيما يرتبط

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٢.

بالمسائل الشرعية المهمة، فتدبر.

خامساً: المقطع الآخر من الرواية وهو «وإذا رأيت ظلَّ رأسك فيه فهو لثلاث» ممّا قد يوهن الاعتماد على الرواية، فإنَّ رؤية ظلَّ الرأس بسبب مواجهة نور الهلال وهو ابن ثلاث بعيد جداً. ودعوى التفكيك في الحجية بحيث نأخذ بمقطع التطويق ونترك هذا بناءً على الإشكال فيه لا يتأتى هنا؛ لارتباط العبارتين وترتيبهما، كما هو واضح.

الأمانة الثامنة: غيبوبة الهلال بعد ذهاب الشفق

قال الصدوق في المقنع:

واعلم أنّ الهلال إذا غاب قبل الشفق فهو لليلة، وإن غاب بعد الشفق فهو لليلتين، وإن رُئي فيه ظلَّ الرأس فهو لثلاث ليالٍ^١.

وقال في المختلف بعد نقله كلامه:

ورواه في كتاب من لا يحضره الفقيه، ورواه أبو عليّ في رسالته، وقال الشيخ في المبسوط: لا اعتبار بذلك كلّ؛ لأنّ ذلك يختلف باختلاف المطالع والعروض^٢.

والظاهر أنّ الأصل فيه ما رواه الصدوق والكليني والشيخ بإسنادهم عن حمّاد بن عيسى عن إسماعيل بن الحرّ (الحسن) عن أبي عبدالله عليه السلام: «إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلته، وإذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين»^٣. ولم يوثق إسماعيل هذا، إلّا أن يدعى أنّ رواية حمّاد كافية في توثيقه.

وقد رواه الكليني أيضاً بإسناده عن عبدالله بن الحسين عن الصلت الخزاز، وهو لم يوثق أيضاً.

وجوابنا على هذا أنّ غياب الهلال بعد ذهاب شفق هذه الليلة مثلاً لا يلازم الرؤية في الليلة الماضية وإنّما يصحّ مجرد القابلية، ولكنّ المدار على الرؤية كما أشرنا في التطويق،

١. المقنع، ص ٥٨.

٢. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٦٠، المسألة ٩٠؛ الفقيه، ج ٢، ص ٧٨، ح ٢٤٣؛ المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩، ح ٣.

مضافاً إلى ما ذكره الشيخ من الإشكال في المبسوط^۱.

الأمانة التاسعة: قول المنجمين^۲

من الأمور التي أُثيرت في مسألة ثبوت الهلال قول المنجمين. وربما توهم أنّ الركون إلى قولهم ممّا لا إشكال فيه؛ لأنّهم من أهل الخبرة، وهم أكثر الناس دقّة في حساب الحركة الزمنية، يسيرون وفق ضوابط فلكيّة، وربما وصلت دقّتهم في استخراج مقدار الحركة الفلكيّة إلى التواني والتوالث بل أكثر. وهذا ممّا يبعث على الاطمئنان بل العلم للمطلّع على طريقتهم. هذا غاية ما يمكن به توجيه الاعتماد على قولهم.

ولكنّ التحقيق: عدم صحّة الاعتماد عليه؛ لما مرّ من النصوص المتواترة التي حصرت الأمر بين الرؤية الشخصية ورؤية العدول، أو إكمال العدّة ثلاثين يوماً وجعل الواحد والثلاثين أوّل الشهر التالي، وأنّ المدار في ثبوت الهلال على الرؤية الحسيّة. وأمّا الطرق الأخرى فإنّ أفادت العلم والقطع؛ أخذ به القاطع لأنّه حجّة عليه، وإلا فلا يمكن الركون إليها والتعويل عليها.

لا يقال: إنّ قول أهل الحساب لا يخرج عن الرؤية.

لأنّنا نقول: إنهم إنّما يخبرون عن خروج الهلال من المحاقّ وتولّده في وقت معيّن وقابليته

۱. ويمكن المناقشة فيه أيضاً بما رواه في التهذيب بسند معتبر عن أبي عليّ بن راشد قال: «كتب إليّ أبو الحسن العسكري عليه السلام كتاباً وأرّخه يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان... وكان يوم الأربعاء يوم شكّ وصام أهل بغداد يوم الخميس وأخبروني أنّهم رأوا الهلال ليلة الخميس ولم يغب إلا بعد الشفق بزمان طويل، قال: فاعتقدت أنّ الصوم يوم الخميس وأنّ الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء، قال: فكتب إليّ: «زادك الله توفيقاً فقد صمّت بصيامنا»، قال: ثمّ لقيته بعد ذلك فسألته عمّا كتبت به إليه، فقال لي: «أولم أكتب إليك إنّما صمّت الخميس ولا تصمّ إلا للرؤية»، وهذا يعني أنّ مجرد تأخّر الهلال في الأفق أو كبره وارتفاعه لا يستلزم كونه لليلتين، وهذا يدهي لدى المطلّع على مبادئ علم الهيئة.

۲. الظاهر أنّ المصطلح القديم للتنجيم يختلف عنه اليوم، فإنّ المنجم في العصور المتقدّمة كان يعتمد على ما يشاهد من آثار حلول الكواكب في البروج وأثار مقارناتها ويحكم بمقتضى ذلك بالحدس والتخمين، لا بحساب سير الشمس والقمر وضبطها في جداول. وقد نهى النبي صلى الله عليه وآله عن سماع قول المنجم، قال صلى الله عليه وآله: «من صدّق كاهناً أو منجماً فهو كافر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله».

أمّا المنجم والفلكي في العصور المتأخّرة فله طرفه العلمية الدقيقة التي تعتمد الآلية المتطورة في حساب حركته الزمنية. فلا تشمل هذه الروايات، ولكن العمدة في ردّ قوله ما أفاده في المتن.

للرؤية، وهذا أقصى ما يثبت إمكان الرؤية، وقد تكرر منا أن المدار على الرؤية الفعلية من الناس بالعين المجردة لا المسلحة بالآلات الحديثة بحيث تخرج الرؤية عن المستوى المتعارف.

والحسابات الفلكية وإن أثبتت خروجه من تحت الشعاع، ولكنه ما لم يصل إلى حد الرؤية المتعارفة عند الناس لا يمكن الاعتماد عليها. ومجرد الإمكان والقابلية للرؤية لا يصحح التعبد الشرعي بدخول الشهر، بل التعبد على خلافه، ففي صحيحة محمد بن عيسى قال:

كتب إليه أبو عمرو: أخبرني يا مولاي، إنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علة، ويفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحُساب قبلنا: إنه يُرى في تلك الليلة بعينها بمصر وإفريقيا والأندلس، هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحُساب في هذا الباب حتى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا، وفطرهم خلاف فطرنا، فوقع عليه السلام: «لا تصومنَّ الشكَّ، أفطر لرؤيته وصم لرؤيته»^١.

الأمانة العاشرة: حكم الحاكم

والبحث في نفوذ حكمه في ثبوت هلال شهر رمضان وغيره من الأبواب الفقهية محل أنظار الفقهاء، فمنهم من اختار نفوذه حتى قال في الجواهر إنه إذا حكم بعلمه الشخصي وجب إطاعته^٢. ومنهم من أنكر نفوذه، وقد صرح خاتمة المحققين الشيخ الأعظم الأنصاري عليه السلام بأن إقامة الدليل على وجوب طاعة الفقيه كالإمام عليه السلام - إلا ما خرج بالدليل - دونه خرق القتاد^٣. وفي بلغة الفقيه للسيد بحر العلوم عليه السلام أنه غير ثابت بالضرورة^٤.

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٥، ح ١.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٥٩: «كما أن الظاهر ثبوته بحكم الحاكم المستند إلى علمه: لإطلاق ما دل على نفوذه، وأن الراد عليه كالراد عليهم عليهم السلام من غير فرق بين موضوعات المخاصمات وغيرها»، ونقل تعليل صاحب المدارك ذلك بأن العلم أقوى من البيّنة، وختم كلامه بأن هذا من الموضوعات العامة التي هي من المعلوم الرجوع فيها إلى الحكام.

٣. المكاسب، ج ٣، ص ٥٥٣.

٤. بلغة الفقيه، ج ٣، ص ٢١٨.

وقد استدَلَّ له بوجوه: منها: السيرة، وصحیحة محمد بن قیس، ومقبولة عمر بن حنظلة، والتوقيع الشريف الذي يعدُّ الأساس في فتح الأبواب.

الوجه الأوَّل: السيرة في الرجوع إلى الحکام

والبحت فيها يستدعي بسطاً من الحديث تعرّضنا له في مباحث الأصول، ولكن يكفي ملخصاً أنّ نقول: إن المنشأ الذي يمكن أن يستكشف منه السيرة تارةً: يكون رواج الأمر وانتشاره بين الناس من غير نكير، وأخرى: طوعية الناس له في سيرهم الاجتماعية، وثالثة: إطباقهم وإجماعهم القولي أو العملي بحيث لو تخلف منهم أفراد يحملون على الشذوذ بسبب مخالفتهم لجهة التيار وسيرهم عكس الحركة الجماعية.

ولكن اتّباع الأكثرية أو استكشاف حجّية أمر معيّن بمجرد كون عمل الناس عليه ليس من الأمور التي تكون قياساتها معها، بل هو ممّا يحتاج إلى مصحّح ودليل. فكم أطبقت مجتمعات سنين متمادية على أمور باطلة أو قبيحة وأشدّها شناعة قتل الأنبياء ﷺ وانتهاك حرمتهم. ولماذا أهلك الله سبحانه أمماً بأجمعها، وهو العدل الحكيم؟!

ألم يكونوا بين مظهر للعناد والكيد بالصالحين من الرسل والأنبياء ﷺ وبين راضٍ. وقد ذمّ القرآن الكريم في كثير من آياته المباركة ما عليه الناس من اتّباع الباطل والخوض مع الخائضين وإلغاء الناس معالم العقل وتحكيم الشهوات، إلى غير ذلك:

قال تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^١. وقال: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾^٢. وقال: ﴿قَاتِبِي أَكْثَرَ النَّاسِ إِلَّا كَفُورًا﴾^٣. وقال: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ﴾^٤. وقال: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾^٥. وقال: ﴿أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^٦. وقال:

١. يوسف (١٢): ١٠٣.

٢. الأنعام (٦): ١١٦.

٣. الإسراء (١٧): ٨٩.

٤. الفرقان (٢٥): ٤٤.

٥. الأنعام (٦): ١١١.

٦. الحجرات (٤٩): ٤.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾^١. وغيرها كثير.

السنا في أوج العظمة العلمية والتقنية الفضائية و... وما زال الناس يعبدون الأصنام. لا يتوهم أن المجتمعات اليوم تختلف عن العصور الأولى أو عصر الجاهلية، فإن الصنمية وإن اختلفت شكلاً ولكنها تحمل مقومات المضمون السابق، فهي وثنية في ثوب جديد. وتأمل فكم من أمر حسن كانت وما زالت السيرة على خلافه. وعلى هذا فللتشكيك في الاستدلال بالسيرة التي تدعى في كثير من الموارد مجال واسع.

وأما سيرة المتشرعة: وهي أساس الاستدلال. فالمدعي يرى أن المرتكز في أذهان المتشرعة في مسألة الهلال ونظائرها من تعيين موقف الحاج وصلاة العيد ونحوها هو الرجوع فيها إلى المتصرف والولي لأنها من الشعائر والأمور العامة المرتبطة به.

ولكن الحق عدم صحة هذا المدعى. أولاً؛ لعدم خلوق سير المتشرعة من الإشكال في نفسها.

ثانياً؛ على فرض قبولها يقال: إن المرتكزات الشرعية إذا ثبتت فإتما هي لوجود دليل وحجة، ولم يثبت دليل على أن المرتكز في هذه المسألة رجوع المتشرعة إلى الولي والحاكم. وأما دعوى رجوعهم حتى إلى الظلمة المتصددين للحكومة والسلطان فلم يثبت لا في عصر الحضور ولا عصر الغيبة.

الوجه الثاني: التمسك بالروايات

الأولى: صحيحة محمد بن قيس: عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إذا شهد عند الإمام شاهدان أتتهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، وإن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم وأخر الصلاة إلى الغد فصلّى بهم^٢.

وهذه الرواية من الوجوه القوية حيث وُجّه الاستدلال بها أنها جعلت أمر الإفطار بيد الإمام الذي هو عنوان مشير إلى هذا المنصب وهو المتصدّي لأمر الناس، وهي تصرّح

١. المؤمنون (٢٣): ٧٠.

٢. وسائل الشيعة، ج ٧، ص ٤٢٢، أبواب صلاة العيد، الباب ٩، ح ١.

بوجوب طاعته حيث عبرت عن تصديده بعبارة «أمر الإمام» وجعلت امتثاله أمراً مفروغاً عنه. والصحيح عدم نهوض هذه الصحيحة على المدعى، وذلك لوجود قرائن فيها على أنه الإمام المطلق المعصوم الذي قرن الله تعالى طاعته بطاعته وطاعة رسوله، وأن هذا الأمر من مختصاته، فإنها تشير إلى صلاحية أمره للإطاعة والامتثال. وفرض وجوب طاعته على غيره من جميع المسلمين بقولٍ مطلق دليل على أنه من مختصاته عليه السلام.

ومن تلك القرائن على أن المعنى هو الإمام المعصوم أن هذا الحديث الشريف رواه الكليني والصدوق والشيخ عليه السلام، والظاهر أن الصدوق أخذه من الكافي كما حققناه في شرحنا على الفقيه، ولفظ «الإمام» إنما هو في الفقيه والكافي، ولكن الشيخ رواه في موضعين من الشهدب بدونه. والراوى له هو محمد بن قيس الذي صنّف كتاباً في قضايا أمير المؤمنين عليه السلام، وجمع فيه ما حكاه الإمام أبو جعفر الباقر عليه السلام عن جدّه من القضايا، والإمام المذكور فيه هو سيّد الأوصياء الإمام علي عليه السلام.

ودعوى أنها بصدد بيان وظيفته بما هو متصرف ضعيفه؛ فإن إلغاء خصوصية «الإمام» الظاهر في الإمام المطلق الذي من وظيفته هداية الناس كافة في دينهم وديابهم ومنها تعيين أمر صومهم، وصرفه إلى المتصرف فيهم وإن لم يكن بحق كلام خال عن التحصيل، كدعوى أنها تعطي الصلاحية للإمام من الحيثية السياسية والحقوقية المستفادة من إيهاء الاشتقاق اللغوي لكلمة «الإمام»، لا الحيثية الحقيقية التي ترجع إلى ذاته الشريفة فإنها تحتاج إلى دليل، على أن بيان وظيفة الإمام إنما يكون مع مفروغية إمامته لا لمن يراد إثبات إمامته بهذا الخبر. الرواية الثانية: التوقيع الشريف: رواه الصدوق عن محمد بن محمد بن عصام، عن محمد بن يعقوب عن إسحاق بن يعقوب، ورواه الشيخ في كتاب الغيبة عن جماعة عن جعفر بن محمد بن قولويه وأبي غالب الزراري، كلهم جميعاً عن محمد بن يعقوب، عن إسحاق بن يعقوب، قال:

سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان عليه السلام: «أما ما سألت عنه (أرشدك الله وتبكت)... وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجّتي عليكم وأنا حجّة الله»^١.

١. وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٤٠، أبواب صفات القاضي، الباب ١١، ح ٩.

وتقريب الاستدلال أن أمر الهلال من الحوادث الواقعة فيرجع فيه إلى رواة الحديث وهم الفقهاء وحكام الشرع، وقد أثبت هذا التوقيع الشريف حجّة قولهم ووجوب اتباع أمرهم. وربما كان هذا أقوى الأدلة على المدعى. وقد نوقش فيه سنداً ودلالة.

أما المناقشة السندية فبأن في السند إسحاق بن يعقوب ومحمد بن محمد بن عصام، ولم يوثقوا في الكتب الرجالية بل لم يذكرها، فهما مجهولان.

وجواب المناقشة أن الأول من مشايخ الكليني (عليه الرحمة) وقد وثقوهم جميعاً، وإن كان فيهم الضعيف معتقداً كالنبنائي فقد وثقه النجاشي، بل يقولون: إنه روى أكثر أصول الشيعة، وكانت الكتب بخط مؤلفها عنده. وقد استقصينا البحث عن مشايخ الكليني في كتبنا الرجالية^١. وقد تضمن هذا التوقيع الشريف ما يشير إلى جلاله إسحاق بن يعقوب علاوة على ما ذكر من أن سعد بن عبدالله الأشعري القمي الثقة الجليل قد روى عنه، وقد قال النجاشي في حق سعد: «شيخ هذه الطائفة وفقهها ووجهها»^٢. وهو أحد مشايخ شيخ القميين في وقته محمد بن الحسن بن الوليد.

وأما محمد بن محمد بن عصام الكليني فقد أكثر الصدوق الرواية عنه^٣ في كتبه وترضى عنه أيضاً^٤. وهو أحد الوسائط بين الصدوق والشيخ الكليني (عليهما الرحمة) والوسائط بينهما هم الثقات الأجلاء. وتمام البحث في محلّه فراجع.

والمهم هو مدى صلاحية الوجهة الدلالية للنص الشريف في تثبيت المدعى. فإن «الحوادث الواقعة» إما أن تكون في الشبهات الموضوعية أو الحكمية أو تعم جميع الحوادث بحيث تكون معنى جامعاً وسيعاً.

أما تشخيص الموضوعات الخارجية المحضة ورفع إشكالاتها وإجمالها فليس من شأن

١. انظر تهذيب المقال، المطبوع بعض أجزاءه.

٢. رجال نجاشي، ص ١٧٧، الرقم ٤٦٧.

٣. لم نجد إلا رواية واحدة في الفقيه، وقد ترضى عنه فيها. ولكنه عدل عنه في العلل والتوحيد والأمالى وعيون الأخبار وكمال الدين.

٤. قال في المشيخة: «وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني عليه السلام فقد روته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني وعلي بن أحمد بن موسى ومحمد بن أحمد السناني (رضي الله عنهم)».

الإمام ولا الفقيه. وأما التي تقع مورداً للنزاع والمخاصمة فقد تكفل لحسمها باب القضاء والمرافعات.

وأما الشبهات الحكمية التي يكون مرجعها الرواة عموماً أو الرواة الفقهاء الذين لهم النظر في الحلال والحرام خصوصاً فلا يريد المستدل بالتوقيع إثبات حجبة خبر الواحد أو فتوى الفقيه - حسب الفرض - حتى يرجع الحوادث في التوقيع إلى الشبهات الحكمية بهذا المعنى؛ فإن الراوي عموماً أو الفقيه هو المرجع في الأحكام في عصر المكاتبه إلى الناحية المقدسة بلا ريب.

على أنه لا يمكن أن يكون منها مسألة الهلال؛ فإن النبي ﷺ نص عليها وهو في أيام مرضه^۱ وأوضح الطريق في ذلك وهي الرؤية، وسار على هذبه أولاده المعصومون ﷺ في إثبات أمر الهلال بالرؤية والبيّنة أو إتمام العدة، من غير فرق بين الرؤية الفردية والجماعية، من دون حاجة إلى مراجعة الحاكم الشرعي بخصوصه.

وعلى هذا، فلا يمكن حمل الحوادث الواقعة على أحد المعاني المذكورة. فلم يسبق إلّا المعنى الشامل لجميع الحوادث التي تقع مورداً للفرقة والخلاف بين الناس، ومنها ثبوت الهلال، وهو ظاهر عموم «الحوادث»، مؤكداً بترك الاستفصال في الجواب عن المسائل التي أشكلت على المكاتب إلى الناحية المقدسة، وهو ظاهر مبنى المستدل ومعتمده.

ولكنه على خلاف قصده أدل، بقرينة تخصيص العنوان بقوله: «رواة حديثنا» دون العلماء والفقهاء وأهل الذكر ومن نظر في حلالنا وحرامنا وما شابه ذلك؛ فإن الرواة شأنهم حفظ ما عوا والإفراغ عما استقوا من دون تصرف كمي أو كيفي أو إعمال رأي وهوى. والذي تواترت به الروايات ونظمت به الأخبار عن النبي وأهل بيته الأطهار (صلوات الله عليهم أجمعين) - شرحاً وإبلاغاً لما صرح به القرآن الكريم في قوله: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» -: «صم للرؤية وأفطر للرؤية، وإذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا،

۱. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۶۱، ح ۴۵۴: «علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن بن نصر، عن أبيه، عن أبي خالد الواسطي قال: أتينا أبا جعفر عليه السلام وهو يأكل ونحن نريد أن نسأله فقال: «ادنوا الغداء. إذا كان مثل هذا اليوم ولم تجنكم فيه بيّنة رؤية الهلال فلا تصوموا» ثم قال: «حدّثني أبي علي بن الحسين عن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ لما نقل في مرضه قال: أيها الناس إن السنة اثنا عشر شهراً منها أربعة حرم - إلى أن قال: - ألا وهذا الشهر المفروض رمضان، فصوموا رؤيته وأفطروا رؤيته، فإذا خفي الشهر فأتوا العدة شعبان ثلاثين يوماً...».

وليس على أهل القبلة إلا الرؤية، وليس على المسلمين إلا الرؤية، وإن غمَّ عليكم فعَدُوا ثلاثين ليلة ثم أفطروا» ونحوها^١.

وعلى فرض تمامية ما ذهب إليه المستدل يمكن أن يقال: إنَّما يرجع للفقهاء فيما كان يرجع فيه إلى الإمام عليه السلام في عصر الحضور أو يكون من شؤونه عليه السلام. ولم يثبت تصدّي الأئمة لذلك حتّى في عصر أمير المؤمنين عليه السلام^٢. مع أنّ الذي صحَّ عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه أوكل الأمر إلى الناس حيث قال: «ألا وهذا الشهر المفروض رمضان فصوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإذا خفي عليكم الشهر فأتَمُّوا العِدَّةَ شعبان ثلاثين يوماً...»^٣، وهذا بعينه ما صحَّ عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا رأيتم الهلال فأفطروا أو شهد عليه عدول من المسلمين... وإن غمَّ عليكم فعَدُوا ثلاثين ليلة ثم أفطروا»^٤، كما لم يَقم دليل على أنّ أمر الهلال من شؤونه بحيث يجب استعمال دخول الشهر منه عليه السلام. ودعوى ثبوته بهذا التوقيع الشريف أوّل الكلام، وقد كانت هذه سيرة الناس وما زالت على الاعتماد على الرؤية والبيّنة أو إتمام العِدَّة، من دون حاجة إلى حكم حاكم.

والشاهد على ذلك الأخبار؛ فإنَّها لم تقيّد بقيام البيّنة عند الإمام أو الحاكم، بل صريح لسانها على إمكان الاعتماد على قيامها عند المكلفين أنفسهم، نظير قوله عليه السلام: «إلا أن تشهد لك بيّنة عدول»، وقوله: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر»، وقوله: «فإن شهد عندكم شاهدان مرضيان»^٥.

الرواية الثالثة: مقبولة عمر بن حنظلة: روى الكليني والشيخ بأسانيدهما عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داوود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث فتحاكما

١. راجع الباب الثالث من أبواب أحكام شهر رمضان، وقد مرّت بعض رواياته فيما مضى.

٢. قد يتأمل في هذا فقد مرّت روايات كثيرة في مطاوي البحث ظاهرها مراجعة الناس للإمام أمير المؤمنين عليه السلام في أمر الهلال نظير صحيحة محمد بن قيس، وروايات البيّنة التي عبّر فيها أمير المؤمنين عليه السلام بقوله: «لا أجزى في الهلال...»، وكذا حينما قيل له: يا أمير المؤمنين قد رأينا الهلال، فقال: «أفطروا».

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٤٥٤.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨ أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ١.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٢ و ٢٨٧ أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥ و ١١، ح ٤.

إلى السلطان وإلى القضاة، أيجل ذلك؟ قال: «من تحاكم إليهم في حق أو باطل فإتما تحاكم إلى الطاغوت...». قلت: كيف يصنعان؟ قال: «ينظران من كان منكم معن قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فليرضوا به حكماً فإتي قد جعلته عليكم حاكماً»^١.

وبيان الاستدلال أن جعل الأئمة عليهم السلام الحكومة للرواة إنما كان في قبال العامة؛ ردأ عليهم وسدأ لباب الرجوع إليهم على ما يفيد ذيل الحديث، ومن المعلوم تدخل قضاتهم في الأمور كلها حتى في أمر الهلال، وهذا يقتضي كون حكومة الرواة العدل الفقهاء عامأ لجميع الحوادث أيضاً.

بل يمكن أن يستدل بالأولوية القطعية وبيان ذلك أن المجتهد الفقيه له الصلاحية في التصدي للأمر العامة، فإن الإرجاع إليه في باب الخصومات يقضي بالرجوع إليه فيما يشابهها أو ما هو أدون منها؛ لأن الخصومات قد توجب القتل والهتك، فإذا أعطى الإمام عليه السلام الفقيه ما يمكنه به حسم النزاع وحل الشقاق فهو وإن كان عينه لأجل الخصومة ولكن هذا لا يعني انحصار قدرته وسعة يده فيها فقط، أي أن القدرة التي أعطي إياها من قبيل الوساطة في الثبوت لا العروض بحيث ينتهي أمدها برفع الخلاف وحل الخصومة. فهو يتصرف في القدرة بحسبها في موارد.

وقد نوقش في سند هذه الرواية بعدم ثبوت وثاقة عمر بن حنظلة الكوفي الذي هو من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام. وأما ما رواه في حقه يزيد بن خليفة عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إذا لا يكذب علينا»^٢ فقد رد بعدم ثبوت وثاقة يزيد أيضاً.

ولكننا أثبتنا أمارات وثاقة ابن حنظلة في كتبنا الرجالية، وذكرنا منها رواية أجلاء النقات من أصحاب الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام عنه، وفيهم من عرف بأنه لا يروي إلا عن ثقة مثل صفوان بن يحيى، وهذا الوجه بعينه جارٍ في يزيد بن خليفة، فراجع.

إلا أنها لا تنهض دليلاً على المدعى، فإن جعل الحكومة لهم لا يقتضي توسعة نطاقها إلى الحد الذي يصل إلى التصرف في حدود الله (عز وجل). وأما حد معرفة الشهر ونبوت الهلال

١. وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٠٦، أبواب صفات القاضي، الباب ٩، ح ١.

٢. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٢٣، أبواب المواقيت، الباب ٥، ح ٦.

فهو متا عرفه الله في كتابه بالشهود من الصائم كحدّ للتجنّز، حيث قال: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشُّهُرَ، أَوْ إِكْمَالَ الْعِدَّةِ فِي قَوْلِهِ: «وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ»، كَمَا عَرَفَهُ رَسُولُهُ وَأَهْلُ بَيْتِهِ (صلوات الله عليهم) بقولهم: «صوموا الرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فعدّوا ثلاثين ليلة...».

ومحصّل ما مرّ أنّ الاستدلال بالسيرة على نفوذ حكم الحاكم غير تامّ كبيرى وصغرى، وأمّا هذه الروايات الثلاث فقد بيّنا بعض جهات النظر فيها، وبهذا يتضح ضعف ما في الجواهر وغيره، فتدبّر.

تذييل: تقريب لنفوذ حكم الحاكم

بقي في المقام توجيه آخر غير ما ورد في التقريبات السابقة يمكن أن يوجّه به نفوذ حكمه^١، فإنّ الإشكال إنّما نشأ من التقسيم الثلاثي للأمر في التوقيع الشريف. فإنّ المقصود من الحوادث لا يمكن أن يكون من الأمور البديهية كالأكل والشرب ونحوهما، فلا تخلو إمّا أن تكون شبهات موضوعية أو حكمية أو الخصومات والمرافعات، وليست مسألة الهلال منها. ولكن نقول: إنّ لنا تقسيماً آخر؛ فإنّ أحكام الموضوعات قد تكون خاصّةً بالمكلف كظهارة بدنه ولباسه، وقد تكون نسبيةً إضافية بين المكلف وطرف آخر كحقّ الأبوين والزوجة والجارّ، وربّما ألباناً الاشتباه فيها إلى الدعاوي والخصومات، فلا بدّ من مرجع يفصل بيننا وهو القاضي. وكلا هذين النحويين يعدّ من الأمور الفرديّة.

وهناك أمور أخرى كانت مطلوبيتها بنحو خاصّ ندب إليها الشارع لتكون عليها الصبغة الجماعية فدعى إلى الجمع والمقارنة فيها بين فعل المكلف وفعل الآخرين، مثل صلاة العيد والجمعة والجماعة والحجّ^٢ وما أشبه ذلك؛ تشييداً منه لبناء الأمة الإسلامية وبثّ روح التآلف بين أبناء المسلمين.

فإذا اشتبه أمر من هذا القبيل أوجب الفرقة والتفكيك في أواصر المجتمع وخلخلة البنية

١. هذا التوجيه مستخلص من كلمات بعض من تعرّض لهذه المسألة. وقد عرضنا، على السيّد الأستاذ فكان له فيه موارد من النظر والتأمّل أتبنيناها بعد بيان التقريب. كما ذكرنا تعاليفه (دام ظلّه) عليها في العاشية.

٢. إنّما اختصّ الجمل المذكور بالصلاة فحسب، والتمثيل بالحجّ والصيام وما أشبه محلّ كلام، والدعوى المشار إليها شعارات وهتافات على الظنون والأهواء.

الإسلامية وكان الأثر فيه أخطر وأصعب. فهل جعل الشارع المقدس حلاً لهذه المشكلة مع فرض محبوبية هذا الأمر؟

المتتبع يرى شواهد من القرآن الكريم على ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^{٢١}.
وقال في الحج: ﴿ثُمَّ أَيْضاً مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾^{٤٣}. وقال في الصوم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ وخصه بشهر رمضان المبارك^٥.

وربما يستأنس لهذا المطلب بشواهد روائية أيضاً: منها: الروايات التي اشترطت في الشهادة عدد القسامة، فإنّ شهادة خمسين تستلزم صيام عامّة الناس عادة، والروايات التي استدلّ بها بعضهم على ثبوت الهلال بالتواتر والشياع، كقوله عليه السلام: «إنما الرؤية أن يقول القائل: رأيت، فيقول القوم: صدق»^٦. وقوله: «صم حين يصوم الناس وأفطر حين يفطر الناس»^٧ ونحوه: «إذا كان كذلك فصم لصيامهم وأفطر لفطرهم»^٨، فهذه ونحوها من الروايات التي استدلّ بها بعضهم على حجّية التواتر والشياع في الرؤية يفهم منها كراهية الفرقة^٩.

وقد ورد في الدعاء: «أسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً»^{١٠}.
فمن هذا ونظائره يمكن ادّعاء أنّ مذاق الشارع هو رعاية هذه المعالم وحفظ هذا النوع

١. البقرة (٢): ٤٣.

٢. في تنزيل الآية وتأويلها كلام يظهر لمن تأمل فيها وراجع كتب التفسير، على أنّ عنوان «الركوع مع الراكعين» جاء في حق مريم في قوله: ﴿يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين﴾ فهل كانت مأمورة بالصلاة جماعة؟!
٣. البقرة (٢): ١٩٩.

٤. فيه خلط بين الإفاضة مع الناس والإفاضة من محلّ إفاضتهم.

٥. ضف هذا ظاهر.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٤.

٧. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٤.

٨. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٣.

٩. الصوم بصيام الناس أو معهم أكثر ما يدلّ على الصوم والفطر عن يقين وحجّة معتبرة ولا دلالة فيه على مراعاة حفظ الصّف. وقد مرّ تحقيق القول في جملة من هذه الروايات فلا تغفل.

١٠. ينفي الدقّة في فهم المراد من اسم الإشارة «هذا» وهل هو العنوان أو الممنون، بالإضافة إلى أنّه لا يدلّ اتّخاذ اليوم عيداً على لزوم الجمع في المعايدة.

من الاجتماع في الأمور التي ترجع بالقوة وتشييد أو اصر المحبة بين المسلمين^١. وكأنَّ الشارع المقدَّس أضاف على طلبه الصلاة طلباً آخر وهو الركوع مع الراكعين، وعلى طلبه الحجَّ تحقيق عنوان الإفاضة مع الناس وهكذا. ولما كان تحصيل العنوان المرغوب فيه يتوقَّف على مراعاة الأطراف له تجده حدَّ حدًّا - في الصلاة - للإمام وآخر للمأموم لا بدَّ لكلِّ منهما الوقوف عنده وعدم تخطئه؛ لأنَّ الهدف المطلوب لا يتيسَّر إلا بوجود جامع يحدِّد ويحرز هذه الوظيفة.

وما نحن فيه - وهو مسألة الهلال - من هذا القبيل، فإمَّا أن يحال إلى الإمام المطلق المعصوم فيختصَّ بعصر الحضور، بل لم يتيسَّر حتَّى في ذلك العصر. أو يدور بين إلغاء ذلك الهدف وصيام كلِّ حسب رؤيته أو الرجوع فيه إلى الحاكم ولو كان ظالماً أو يعتَن من يقوم بهذه الوظيفة إذا تيسَّر الأمر^٢.

وبعد فرض ردِّ ما عدا الأخير يمكن صرف «الحوادث» في التوقيع الشريف إلى هذا المعنى الذي أشرنا إليه بهذا النحو من التوجيه بعد حفظ مقدمات:

الأولى: تقسيم الأمور إلى فردية وجماعية.

الثانية: حثَّ الشارع على الأمور الجماعية في عدد من الآيات والروايات.

الثالثة: من جملة تلك الأمور مسألة الهلال؛ فإنَّ الاختصار على الرؤية الشخصية لا يحقق الهدف المنشود. ولا يمكن لبيّنة أن تدلي بشهادتها عند كلِّ فرد فرد، كما هو واضح.

النتيجة: نصب من يرعى ذلك الأمر وهو الحاكم الشرعي من قبل الشارع المقدَّس وإيجاب طاعته بحجّية قوله بعد عدم قبول الشارع المقدَّس الرجوع إلى ولاية الجور.

مناقشة التقريب: أنّ تحقيق ضعف هذا التوجيه ودفع توهم هذه الضرورة المدعاة من نصب المرجع وتصديّه لأمر الأهلة يتضح بذكر أمور:

الأوّل: إنَّ انقسام الأحكام حسب الفرد والأسرة والجماعة ممَّا لا ينكر، كما لا ينكر جعل

١. ليس للناس الدعوى واستظهار أحكام الله تعالى وحدوده بالأذواق والمركبات الخاصة التي لم يقم عليها دليل. وليس لهم تشييد الدين بما ليس منه.

٢. مرَّ مكرراً أنّ الشارع المقدَّس أجرى حدود معرفة الهلال من الشهود والبيّنة على الرؤية أو إكمال العدة، من غير أعمال إزام زائد على ظهور الحقِّ في تنجّز التكليف، كما نطقت به الأخبار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام.

المرجعية لها في الشبهات.

الثاني: رعاية الحدود وتحقيق الأجزاء والشرائط في الوظائف الشرعية من وظيفة المأمور بها، وعلى عهده مسؤوليتها عقلاً وشرعاً بلا فرق بين الصلاة والصيام والحج وغيرها، فكما أنّ عليه إحراز دخول وقت الصلاة، كذلك وقت الإمساك والإفطار في الصيام من الفجر والمغرب وأول الشهر، وكذا أشهر الحج من إحراز عرفة والأضحى، وكذلك سائر الشروط الواجبات.

الثالث: مطلوبة الاجتماع إنما جاءت في موارد شرعية خاصة وهي الصلوات اليومية وصلاة العيدين والآيات والاستسقاء وصلاة الأموات، وصلاة الغدير على كلام، دون سائر الصلوات والعبادات، ولذا عُدَّ مَنْ سَنَّ الجماعة في النافلة مبدعاً في الدين.

الرابع: حمل فريضة الحج على صلاة الجماعة قياس مع الفارق؛ فإنَّ مقارنة فعل المكلف مع سائر المكلفين إنما تتحقق في الجماعة بين الإمام والمأمومين تكبيراً وتسليماً، وهذا من ضروريات الدين، وأما فريضة الحج فلم تلحظ التبعية والمعينة فيها بهذا النحو، نعم، تحديد الفريضة بالحضور في عرفات وسائر المشاعر أياماً معينة معدودة يستلزم الاجتماع والكون على صعيد واحد ولكنه لأجل الخروج من عهدة التكليف كلِّ حسب وظيفته.

وقد أخطأ من زعم أن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾^١ لتشريع الصبغة الجماعية في الحج، بل هو لبيان الخروج من عرفات إلى المشعر الحرام والإعراض عما كان يختاره المشركون وإن استلزم الإفاضة التكاثر عند الخروج^٢.

كما أخطأ من تشبَّث بالدعاء المأثور: «اللهم إني أسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً» فإنه لا يعني التبعية المحضة للمسلمين ولأمير الحاج، فافهم.

وهذا بخلاف الانتماء في صلاة الجماعة، فإنَّ الإمام إنما جعل فيها ليؤتمَّ به كما في الحديث، فيكثّر المأموم بتكبيره ويسلم بتسليمه حتى أنه يتبع الإمام بالركوع أو السجود ثانياً

١. البقرة (٢): ١٩٩.

٢. جاء في الوسائل عن تفسير العيّاشي عن زيد الشحام، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سأته عن قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ قال: «أولئك قريش كانوا يقولون نحن أولى الناس بالبيت فلا تفيضوا إلا من الزدلفة، فأمرهم الله أن يفيضوا من عرفة». (وسائل الشيعة، ج ١٣، ص ٥٥٣، أبواب الحج والوقوف بعرفة، الباب ١٩، ح ١٦٦).

إذا رفع رأسه قبله اشتباهاً، ولا يضرّ بصلاته هذه الزيادة العمدية.

الخامس: إنّما اغتفرت الزيادة فيما أشرنا بسبب قيام الدليل تحقيقاً للتبعية ولكنها لا تعني الترخيص في التعدي عمّا ورد به النصّ.

وعلى هذا، لو سلّم وجود الدليل على المعية الجماعية المدعاة فإنّما تحدّد بما إذا لم يوجب الإخلال بالفريضة أو شرطها.

الأمر السادس: إنّ صاحب الشريعة المقدّسة حدّد حدّاً للصائمين وجعل منهاجاً لمعرفة زمان الصيام، فقال: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»، وقال النبي ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، وجعل رؤية العدلين أو عدول المسلمين شهوداً ورؤية للصائمين.

وبعبارة أخرى: أنّ المدار في أمر الهلال على الرؤية شهوداً شخصياً وبيّنة، وإلاّ وجب إكمال العدة كتاباً وسنة، وما زاد لم يقم عليه دليل، بل الدليل على خلافه.

ثمّ إنّ بعضهم أيدّ نفوذ حكم الحاكم بما ورد مرسلأً عن الصدوق أنّ رسول الله ﷺ قال:

«اللهم ارحم خلفائي، قيل يا رسول الله ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدي،

يروون حديثي وستتي...»^١.

بدعوى أنّ الذي يصحّ إطلاق الخلافة عليهم ليس البعدية بل رواية الحديث: لأنّها إدامة لسنة النبي ﷺ، وفيها إبقاء لأثره وحياته، وبذلك استحقّقوا لقب الخلافة. ولا يمكن أن يكون المقصود بلقب الخليفة الصحابي؛ لقوله: «يأتون من بعدي».

وعلى هذا، فالراوي خليفة له ﷺ، وأدنى ما يكون من شؤون الخليفة نفوذ أمره إذا شهد عنده شاهدان في مثل أمر الهلال. وبهذا النحو من التوجيه يمكن دعوى نفوذ حكم الحاكم.

ولا يخفى أنّ الخبر وإن رواه في الفقيه مرسلأً إلاّ أنّه رواه في كتبه الأخرى مسندأً، كما رواه غيره أيضاً. وقد أخرجناه في محلّه بطرقه وأسانيده.

ولكن لا يمكن الاعتماد عليه، أوّلاً: حيث جاء في جملة من أخبار رسول الله ﷺ تعيين خلفائه في الأوصياء المعصومين عليهم السلام وهم الرواة لحديثه. وقد أحصيناها في كتابنا خلفاء رسول الله^٢.

١. وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٩١، أبواب صفات القاضي، الباب ٨، ح ٥٠.

٢. من الكتب المخطوطة لسيدنا الأستاذ (دام ظلّه).

ثانياً: التمسك بقوله: «يأتون من بعدي» لنفي شمول الحديث للصحابة باطل؛ لضرورة كون الإمام علي عليه السلام منهم وهو الراوي لحديث الرسول ﷺ والمبين لسنته من بعده، كما أن الحسن والحسين عليهما السلام أدركا رسول الله، ورآيا في حجره، ورويا حديثه، ووعيا سنته.

ثالثاً: التوسعة في إطلاق لفظ الخليفة بعلاقة رواية الحديث والسنّة يصحّ بلحاظ أثر واحد، ولا يقتضي التنزيل من جميع الجهات بحيث تشمل الحكومة المطلقة بين الناس، بل يظهر من الحديث الشريف أنّ الرواة لرسول الله ﷺ خلفاء له في إحياء أمره ونشر حديثه وسنته المطهّرة.

رابعاً: أنّ سنّة النبي ﷺ وسيرته في عهده هي ما تبلورت فيما أثار عنه من قوله: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، وإذا غمّ عليكم فأكملوا العدة...» بل كانت إحدى الوصايا المهمّة التي جرت على لسانه الشريف يوم نقل حاله، وما زاد على ذلك شيئاً.

هذا مجمل البحث، وللتفصيل مقام آخر في بحث ولاية الفقيه من المباحث الفقهيّة.

الفصل الثالث: أربع فوائد

لا شك أن الباحث المتتبع يدرك من خلال ملاحظة ما أفاده الفقهاء في المجامع الفقهية حول رؤية الهلال أن هناك زوايا مهمة أخفاها طي البحث فلم تنل حظاً من التبليور والاستقلال، وربما كان ذلك لوضوحها عندهم (رضوان الله عليهم) وقد راجعت سماحة السيد الأستاذ في بعضها فكشف عن معضلاتها ولائم بين شتاتها. وقد جمعت شوارد من أفكار أقدتها من بعض مبانیه العلمية في الفقه والأصول وغيرهما، فكانت فوائد رتبتهما كالتالي:

الفائدة الأولى: أفق المسألة

الظاهر من مراجعة كتب الحديث أن أمر الهلال من المسائل كثيرة الدوران في محضر الأئمة عليهم السلام، وربما استفيد من لسان بعض الروايات عدم استقرار المسألة حتى في عصرهم عند كثير من أصحابهم عليهم السلام، وعلى ذلك شواهد كثيرة، فإن هذه المسألة من المسائل التي تميّزت بورود روايات وقف منها مشهور العلماء موقف الرّد والتأمل كالتفصيل بين غياب الهلال بعد الشفق وقبله، والتطويق، ورؤيته وسط النهار، وعدم خمسة أيام من السنة الماضية، وأن شهر رمضان تام لا ينقص أبداً، إلى غير ذلك.

وربما كان ذلك لأجل الظروف الصعبة التي كانت تحيط بالشيعة الإمامية. وكيف لا، وهم يعيشون خلف تلال التقيّة، ولقد كان أمر الهلال من المسائل الخلافية والخطوط العريضة الفاصلة بين الفريقين منذ الصدر الأوّل، وأدّل دليل على ما تحمل هذه المسألة من الأهمية كونها إحدى القضايا التي أثارها النبي صلى الله عليه وآله حينما نقل حاله في مرضه وربما كان تسجيلاً

استقبالاً منه (صلوات الله وسلامه عليه وآله) لما يؤول إليه أمر الأمة.

وفي إقامة هذا الأمر على أساس واضح كالرؤية التي هي قضية حسية ما يكشف عن حكمة الشارع المقدس «لَمَيِّزَ اللَّهِ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ»^١. «لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيْتِنَا وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيْتِنَا»^٢.

وبالمستوى الذي أكدته أئمة أهل البيت عليهم السلام لهذا الأمر من الرؤية القطعية والبينة العادلة أو إتمام العدة، نجد المخالفين لهم لا يكادون يردّون ادعاء أحد من المسلمين ولو كان فاسقاً رغبة منهم عن أهل البيت^٣. وما أبعد هذا عن قول الأئمة عليهم السلام «ليس الرؤية أن يراه واحد ولا اثنان ولا خمسون»^٤. وقولهم: «شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدّوا بالنظني»^٥ إلى قوله: «إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف»^٦. «وإياك والظنّ والشك»^٧.

هكذا نظقت الروايات بأهمية هذا الشهر المبارك وخطورة المسألة التي احتوتها سلة المهملات، واجتال الاهتمام بها داعي الغفلات.

هذا، ولكن استعراض شيء من روايات الرؤية يوجب أكثر من تسائل واستفسار: فمِمّا لا يخفى على أحد صعوبة رؤية الهلال. فلا يكاد يتفق الخاصّة في شهر فضلاً عن جميع المسلمين في دعوى الرؤية، ويندر أن يصل عدد المدّعين للرؤية إلى المائة. بينما نجد صريح الروايات على أنه إذا رآه واحد رآه مائة... أو ألف... أو عشرة آلاف، فهل كانت رؤيته

١. الأنفال (٨): ٣٧.

٢. الأنفال (٨): ٤٢.

٣. لا تستوحش من كثرة المخالفين واختلافهم في أمر الهلال فقد وردت روايات تشير إلى سبب حرمانهم بركات الفطر والأضحى. ففي الكافي (ج ٤، ص ٨٦٩، ح ١) عن محمد بن إسماعيل الرازي عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له ما تقول في الصوم فقد روي أنهم لا يوقفون لصوم؟ فقال: «أنا أنه قد أُجيب دعوة الملك فهم». قال: فقلت: وكيف ذلك، جعلت فداك؟ قال: «إنّ الناس لما قتلوا الحسين عليه السلام أمر الله تبارك وتعالى ملكاً بنادي: أيّها الأمة الظالمة القاتلة عترة نبيها، لا وفّقكم الله لصوم ولا فطر».

وفي خير رزين (الكافي، ج ٤، ص ٧٧٠، ح ٣) قال أبو عبد الله عليه السلام: «لما ضرب الحسين بن علي عليهم السلام بالسيف فسقط على الأرض، ثم ابتدر إليه ليقطع رأسه، نادى مناد من بطان العرش: ألا أيّها الأمة المتحرّرة الضالّة بعد نبيها، لا وفّقكم الله لأضحى ولا فطر».

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٤.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٦.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١١.

٧. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١١.

بهذا المستوى من السهولة بحيث يمكن أن يصل العدد إلى هذا الحدّ، أو أنّ الناس كانوا أكثر استهلاكاً وخبرة في القديم، أو نقول بخروج هذا العدد مخرج التمثيل فيكون أشبه شيء بالعنوان المشير إلى كلّ ما يحصل العلم واليقين.

ربما مالت النفس إلى ترجيح التفاوت بين الرؤية في القديم والحديث لعوامل: منها: قلّة الأنوار وخلوّ السماء من الأبخرة والغازات التي تحجب الرؤية في أغلب أوقات السنة، والتلوّث المتصاعد من الصناعة والتقنية الحديثة...

ولعلّ استقراء شيء من أوراق البيئّة العربية ومتابعة العلاقة الحميمة بين البدوي والقناديل المعلّقة في سماء الصحراء، واهتدائه بالنجم في رحلاته... ما يضيف شيئاً من التقريب.

وقد يكون من الشواهد البيّنة ما أشارت إليه متون اللغة من تسمية الهلال بالشهر لشهرته ووضوحه. ولذا مال بعض العلماء إلى قبول ما ورد عنهم عليه السلام: «وإذا رأيت ظلّ رأسك فيه فهو ثلاث»^١ بدعوى أنّ الهلال في السابق كان بإمكانه أن يعكس ظلّ الشاخص وهو ابن ثلاث؛ لأنّه كلّما اشتدّ سواد الليل تبلور النور ولو كان ضعيفاً خافتاً.

ولكنّ الظاهر من الروايات أنّ الاختلاف في أمر الهلال لم يكن أقلّ ممّا هو عليه اليوم. ومن هنا حمل جمع من الفقهاء هذه الأعداد التي ذكرتها الروايات على التمثيل، وأنّ العمدة هو تحصيل اليقين بالرؤية، وقد عدّوا من الطرق التواتر والشياع المفيد العلم ولو كان من النساء، كما في مسالك الشهيد، وغيره.^٢

الفائدة الثانية: حكم اختلاف الآفاق

ذكرنا أنّ روايات الرؤية على طوائف: منها: المطلقة بمعنى أنّها لا تختصّ برؤية المكلف نفسه، نحو «صم للرؤية وأفطر للرؤية»^٣ فهي تعطي بإطلاقها الشرعية لرؤية الآخرين إن كان مفادها: صم لرؤيته، لا: صم لرؤيتك إيّاه.

ومنها: الموجهة للمكلف خاصّة، نظير «لا تصم إلا أن تراه»^٤. وجاءت روايات البيئّة

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩، ح ٢.

٢. مسالك الأفهام، ج ٢، ص ٥١، ٥٢: مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧٥.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٩.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٩.

بقسمها الداخلية والخارجية تؤكد سعة الدائرة الأولى للرؤية وتلغي الخصوصية الشخصية. وعلى هذا، فإذا قامت بيّنة من خارج البلد على الرؤية - ولو كانت من باب الشهادة على الشهادة كما استظهر من بعض الأخبار - فلا شك في لزوم ترتيب الأثر الشرعي. ومن هنا لم يناقش أحد من الفقهاء في كفاية الرؤية في بلد آخر في الجملة، وإنما وقع البحث منهم في تضييق دائرة الثبوت لبلد الرؤية وما قاربها من البلاد كما عليه جماعة من الفقهاء^١، أو توسعتها بحيث تشمل البلدان القريبة لبلد الرؤية في الأفق، كما عليه جماعة منهم السيد في العروة، أو تعميمها لغير المساوي في الأفق أيضاً فيما إذا كان الثبوت هناك مستلزماً قطعاً للثبوت هنا بحيث تكون الرؤية في ذلك البلد متفرّعة على الرؤية في بلده، كما في البلاد الشرقية فإنه يثبت بها الهلال للبلاد الغربية؛ لأنّ القمر لا يرجع ولا يتوقف، دون العكس. وهو مختار بعض المحققين^٢. ومنهم من أطلق التوسعة للبلاد قاطبة، فإذا رئي الهلال في بلد كفى لسائر بلدان العالم. وقد اختاره غير واحد؛ نظراً إلى إطلاق بعض الروايات.

والمشهور بين الفقهاء من الخاصّة والعامة اعتبار اتّحاد الأفق، وقد ردّ عبدالله بن عباس في حديث كريب رؤية الهلال ليلة الجمعة في الشام وقال:

فلا نزال نصوم حتّى نكمل ثلاثين أو نراه، فقال له كريب: ألا تكفي برؤية معاوية وصيامه قال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ^٣.

وقد أنكر اعتبار الاتّحاد جمع من المحققين وذهبوا إلى كفاية رؤيته في بلد لجميع

١. لاحظ جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦٠.

٢. كما احتمله الشهيد في الدروس، ج ١، ص ٢٨٥. قال بعد اختيار عدم في البلدان البعيدة: «ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد الغربية برؤيته في البلاد الشرقية وإن تباعد؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع» وعن المنتهى اختياره في أوّل كلامه، كما عن الجواهر.

٣. أخرجه الشوكاني في نيل الأوطار، ج ٤، ص ٢١٧ وقال: «رواه جماعة إلا البخاري وابن ماجه، وقال: وقد تمسك بحديث كريب هذا من قال: إنّه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها. وقد اختلفوا في ذلك على مذاهب... ثم قال: لا يلزم أهل بلد رؤية غيرهم إلا أن يثبت ذلك عند الإمام الأعظم فيلزم الناس كلّهم؛ لأنّ البلاد في حقّه كالبلد الواحد، إذ حكمه نافذ في الجميع، قاله ابن الماجشون...».

وذكره القرطبي في تفسيره، ج ٢، ص ٢٩٥. وذكر ابن رشد في بداية المسجّد، ج ١، ص ٢٧٨: «عن القاسم والمصريين عن مالك كفاية رؤية أهل بلد آخر... وروى المدنيون عن مالك: أن الرؤية لا تلزم بالخبر عند غير أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية إلا أن يكون الإمام يحمل الناس على ذلك، وبه قال ابن الماجشون والمغيرة. والسبب في هذا الخلاف تعارض الأثر والنظر.. أمّا الأثر فما رواه مسلم عن كريب... إلى آخره.

الأمصار، منهم العلامة في المنتهى وصاحب الحدائق، ومال إليه في الجواهر^١.

وينبغي قبل تحقيق الحق في المقام التعرض إلى بعض التنبهات اللازمة:

الأول: إن الاختلاف بين بلد الرؤية وغيره طولاً وبعداً من المشرق ربّما يصل إلى الحد الذي يمكن معه خروج الهلال من المحاق ومن ظل الأرض، والتنوّز من الشمس فيمكن رؤيته في البلد الغربي وإن امتنعت الرؤية في البلد الشرقي. والبلد الذي تمتنع الرؤية فيه لا يمكن أن يتعبّد برؤية البلد الذي شهد الهلال، وظاهر روايات التعويل على شهادة أهل بلد آخر جعل رؤيتهم بمنزلة رؤية البلد الذي لم ير الهلال فيه مع إمكانها.

الثاني: ممّا لا شك فيه تعدّد المشارق والمغارب، قال تعالى: ﴿وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا﴾^٢ وقال: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشَارِقِ﴾^٣ وقال: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾^٤. كما لا شك أن حدّ المكلف مشرقه ومغربه كما في قول الصادق عليه السلام: «إنما عليك مشرقك ومغربك وليس على الناس أن يبحثوا»^٥، وهذا ونحوه يمنع من الجزم بأن أول تضيء القمر وظهوره لأهل بلد هو أول الشهر للناس في جميع أنحاء العالم.

الثالث: أن الاختلاف في درجات الطول والعرض ونحوها من المذكورات في كلام من فرّق بين البلاد في أمر الهلال قد لا يوجب العلم، فالاشتغال بتحرير ذلك في غير محلّه، وإنّما المهمّ توجيه البحث إلى تحقيق الحجّة على التعميم وتنزيل رؤية عدلين في بلد رؤية الناس أجمعين، ولا مجال لاستعمال الآراء والأهواء في معارضة النصّ فيما لو تمّ.

الرابع: تكثر ممّا أن الأصل في ثبوت الهلال هو الشهود الشخصي أو بالبيّنة، وإلّا وجب

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية؛ والحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٣؛ وجواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١ «ظاهر المحكي عن المنتهى اختيار ثبوته في البلاد الغربية برؤيته في الشرقية» ولكن قال في آخر كلامه: «وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الأصقاع وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه لكرؤية الأرض لم يتساو حكماهما، أمّا بدون ذلك فالتساوي هو الحق». قال: «واستجوده في المدارك. ويمكن أن لا يكون كذلك؛ ضرورة عدم اتفاق العلم بذلك عادة. فالوجوب حينئذٍ على الجميع مطلقاً قوي».

٢. الأعراف (٧): ١٣٧.

٣. الصافات (٣٧): ٥.

٤. المعارج (٧٠): ٤٠.

٥. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٩٨، أبواب المواقيت، الباب ٢٠، ج ٢.

إكمال العدة كما دلت عليه ضرورة الكتاب والأخبار المتسالم عليها بين الفريقين، والخروج من هذا الأصل إتماكان بالرؤية والشهادة من بلد آخر. وقد روى العامة رد ابن عباس شهادة كريب على الرؤية في الشام لأهل المدينة ليلة الجمعة، وليس في أخبار الإمامية ما يدل على التعويل على رؤية بلد مثل الشام لبلد مثل المدينة. نعم، قد يتوهم الإطلاق في بعض أخبار الشهادة من قبيل قوله: «بلد آخر». وسيأتي التعرض له.

والبحث في أصل المسألة تارة في الدليل العقلي والنظريات الهيوية^١، وأخرى في النقل الروائي، ويمكن تلخيص الدليل العقلي في نقاط:
الاولى: أن البلدان التي تقع على خط طول واحد عادة ما تكون متفقتة المشارق والمغرب، وقد تفاوتت قليلاً بسبب ميل محور الأرض.

الثانية: الحركة الفلكية للأجرام الثلاثة - الشمس والقمر والأرض - مختلفة في السرعة والبطء ودرجة الميل والانعطاف، بالضرورة العلمية، وللأرض حركة وضعية حول نفسها وأخرى انتقالية أشبه شيء بالبيضاوية حول الشمس. وكذا بالنسبة للقمر فإن له حركة وضعية أخرى انتقالية حول الأرض. وتختلف هذه الحركات وفقاً لاختلاف الأجرام في الحجم والشكل.

الثالثة: الشمس جرم نير بخلاف الأرض والقمر؛ فإتھما يستنيران بها حيث تصافح أشعتها وجھيھا المقابلين لها على التفاوت في مقدار القابلية والاستعداد.
وحاصل هذه الحركات تكون الليل والنهار، والفصول الأربعة، والكسوف والخسوف، وكذا تصرف القمر وسيره من المحاق خارجاً من تحت شعاع الشمس على شكل هلال ينتقل بعدها إلى التربيعات ثم القمرية حتى يصبح بدرأ، وبعدها يعود أدراجه.

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾^٢.
﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾^٣.

١. لم يتوسع السيد الأستاذ في الدليل العقلي نظراً لضيق الوقت وكثرة الاشتغال، بل اكتفى بإشارة إجمالية إلى ارتباط مسألة اتحاد الأفق واختلافها بخطوط الطول والعرض، وقد صرف اهتمامه إلى تحقيق ما يستفاد من الروايات.

٢. يونس (١٠): ٥.

٣. يس (٣٦): ٣٩.

وعليه، فلا بدّ من ملاحظة النسبة بين المستضيء والنير، فإنّ الجرم القمري قد يكون مقارناً بحيث يسفر عن وجهه تماماً أمام الشمس فينعكس بدراناً لأهل الأرض. وقد يتوسّط بين الأرض والشمس فيكون وجهه المضيء مقابلاً لها، ويواجه الأرض بوجهه مظلم، وهو ما يعبر عنه بالمحاق حيث يكون تحت الشعاع. ويستغرق من أول دخوله إلى خروجه يومين إلا قليلاً تقريباً.

وبعد ملاحظة كروية الأرض وحركتها وكذا حركة القمر لا بدّ من الحكم باختلاف زاوية الرؤية، وهذا يعني أنّ الهلال قد يرى في منطقة دون أخرى وفي قطر دون آخر، إلا إذا كانت الرؤية في البلد المتقدّم كما أشرنا. وهذا هو الذي حقّقه العلوم الهيوية وأثبتته الأرصاد الجوية الحديثة.

الدليل النقلي: سبق أن أشرنا إلى أنّ المشهور هو اشتراط الوحدة في الأفق. ويظهر من متابعة استدلالهم أنّ أكثر اعتمادهم على أمرين:

(أ) ما يتبادر من روايات الرؤية، فإنّها بين مقيدة بخصوص رؤية المكلفين، وبين مطلقة ترجع إليها وتحمل عليها.

(ب) انصراف روايات البيّنة التي تشهد من خارج البلد إلى البلدان القريبة المتّحدة في الأفق فإنّه المرتكز في أذهان العرف المخاطب بالحكم الشرعي آنذاك. ولا نعني أنّهم لم يخطر ببالهم وجود بلدان بعيدة، بل المدعى أنّهم لا يعمّمون المتبادر من اللفظ بحيث يشملها، وفرق بين تعيين المصدق والسكوت عنه وعدم الالتفات إليه.

ونظير هذا ما أفتى به الفقهاء من الانصراف عند إطلاق النقد في العقد إلى نقد البلد. وهو يرجع في واقعه إلى التقييد الاستعمالي الذي لا يخرج عن حريم اللفظ والظهور^١، وربّما يعبر عنه بالمتبادر المتيقّن من المدلول، وهذا لا ينافي ما قيل من أنّ العرف ليس من شأنه تعيين المصاديق وإنّما يرجع إليه في تحديد المفاهيم العرفية. وتحقيقه موكول إلى محلّه.

وأما أدلّة القائلين بعدم اشتراط اتحاد الأفق فمجمعلها يرجع إلى التمسك بإطلاق روايات

١. يظهر من السيّد الأستاذ في المباحث الفقهيّة المناقشة في كبرى الانصراف. وقد كان هذا توجيهاً منّي للانصراف المدعى في المقام على ما أفهمه. وهذه المسألة تحتاج إلى تحقيق معنى الفهم العرفي وكيفية خروج انصراف المعنى لغلبة الاستعمال منه، والتفصيل بين قرينة الانصراف وسائر القرائن الحالية.

البينة وأهم تلك الروايات:

الأولى: صحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام:

أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان؟ فقال:

لا تصم إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر - وقال:

- لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضى أهل الأمصار فإن فعلوا فصمه^١.

والشاهد فيها مقطعان: ١ - «من جميع أهل الصلاة». ٢ - «إلا أن يقضى أهل الأمصار».

الثانية: رواية عبدالرحمان بن أبي عبدالله قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال رمضان يغم علينا في تسع وعشرين من شعبان، فقال:

«لا تصم إلا أن تراه فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه»^٢.

الثالثة: صحيحة عبدالرحمان بن أبي عبدالله قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال رمضان يغم علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال:

«لا تصمه إلا أن تراه فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه»^٣.

واستشهد فيهما بإطلاق قوله: «بلد آخر» مؤكداً بترك التقييد واعتبار القرب في البلد

الآخر مع أن الإمام كان في مقام البيان، فإن قوله: «فإن شهد أهل بلد» بمنزلة العدل لقوله:

«إلا أن تراه».

الرابعة: صحيح هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام:

أنه قال فيمن صام تسعة وعشرين قال: «إن كانت له بينة عادلة على أهل مصر أنهم

صاموا ثلاثين على رؤية قضي يوماً»^٤.

مناقشة الاستدلال: أما التمسك بإطلاق أخبار البينة في الصوم والفرط والقضاء الخالية

من ذكر مصر والبلد ونحوهما ففي غير محلّه؛ لعدم الإطلاق لها، بقرينة جعل البينة عدلاً

لرؤية السائل أو المخاطب استثناء من الأصل المحقق الثابت «صم للرؤية وأفطر للرؤية».

وأما الأخبار التي ورد فيها ذكر «بلد آخر، أو مصر» فمجمل القول فيها إن الصحيحة

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ١.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٥٤ و ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣ و ١٢، ح ٢ و ٩.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٢.

٤. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٦٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٣.

الأولى لأبي بصير على خلاف المطلوب أدلّ. فإنّ استثناء المثبت «أن يقضي أهل الأمصار» عن حكم النفي «لا تقضه» يقتضي رؤية أهل الأمصار جميعاً للهلال في آخر الشهر وقضاءهم يوم الشكّ فيما إذا تركوه واتفاقهم على ذلك، دون رؤية أهل مصر واحد، وهذه يعني أنّ رؤية البلد الواحد لا تثبت أوّل الشهر لجميع البلاد.

وقد زعم بعضهم أنّ هذه الصحيحة هي أوضح الجميع دلالة على عدم اختصاص رأس الشهر القمري ببلد دون آخر، وإنّما هو حكم وحداني عامّ لجميع المسلمين وأهل الصلاة كافة، مستشهداً بقوله: «يقضي أهل الأمصار».

ولكن قد ظهر ممّا ذكرنا عدم دلالتها على ذلك، سواء كان «من جميع أهل» متعلقاً بقوله: «يثبت»، أو بالوصفين «شاهدان عدلان».

ويؤكّد ما استظهرناه أنّ ثبوت الصوم والقضاء إن كان يكفي لرؤيته في بلد واحد فلا اعتبار لقوله: «جميع أهل الصلاة».

وأما الرواية الثانية: فهي ضعيفة سنداً بالقاسم بن محمد الجوهري الكوفي البغدادي من أصحاب الكاظم عليه السلام، فهو واقفي لم يوثق، وقد ذكره العلامة في الخلاصة في القسم الثاني الذي قال عنه إنّه مختصّ بذكر الضعفاء ومَنْ يردّ قوله أو يقف فيه^١. وتبعه ابن داود الحلّي^٢. وقد وهم من زعم أنّه مع هذا ثقة؛ لأنّه من رواة أسانيد كامل الزيارات^٣، فقد حقّقنا في محلّه عدم ثبوت الوثاقة بذلك.

وضعيّة دلالة أيضاً تارةً لنفيها اعتبار البيّنة من الداخل التي هي العُدل للرؤية في أخبار الصوم والفطر، كما تقدّمت الإشارة إليها^٤.

وأخرى لعدم الإطلاق في قوله: «أهل بلد آخر» بحيث يشمل شهادة البيّنة من كلّ بلد، وإنّما يتمّ الإطلاق إذا كان الشرط شهادة أهل بلدٍ ما وحدهم دون سائر البلاد حتّى يدلّ على عدم الفرق بين بلد الصائم وبلد الشهود سواء كان قريباً أو بعيداً شرقياً أو غربياً...

١. خلاصة الأقوال، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

٢. رجال ابن داود، ص ٢٦٧، الرقم ٤٠١.

٣. معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٥٤، الرقم ٩٥٤٢.

٤. ربما أورد على هذا بأنّه لا مورد للبيّنة من الداخل أصلاً بعد فرض الراوي احتجاب الرؤية عن جميع أهل البلد بقوله: «غمّ علينا» إلّا أن يقال بأنّه لا مرجّح لفرض رؤية السائل: «إلّا أن تراه» دون رؤية البيّنة الداخلية فلاحظ.

على أن الظاهر من السياق هو شدة الحرص والاهتمام بأمر الهلال والنهي عن صوم يوم الشك قضاء من غير تبثت فقد استثنت في الصوم الرؤية الشخصية، وجعلت شهادة أهل البلد الآخر موجبة للقضاء.

والشاهد على ذلك أنها عبّرت بـ«أهل بلد» دون «بعض أهل بلد آخر» ونحوه^١.

ومن هذا يظهر الحال في الاستدلال بصحيحة إسحاق بن عمار.

وأما صحيحة هشام فموردها من صام للرؤية وأفطر للرؤية تسعة وعشرين يوماً ثم عرّضه الشك وظن أنه نقص يوماً من الشهر بأن فاته اليوم الأول، أو ظن أن شهر رمضان لا ينقص أبداً، أو ادّعى بعض الناس الرؤية في أول الشهر ولكنه لم ير الهلال مع عدم المانع. وليس في الرواية ثبوت القضاء في حق من قامت عنده بيّنة من أهل مصر أياً كان، وإنما إذا قامت البيّنة العادلة على أهل مصر أنهم صاموا عن رؤية قضى يوماً. والفرق بينهما واضح، وأين هذا من دعوى الإطلاق في كلمة «مصر»^٢؟

نعم، إن الشهادة بما هي طريق إنما تقبل فيما إذا أمكنت الرؤية. فإن كانت البلاد التي ادّعى فيها الرؤية شرقية فنبوته في الغربية بطريق أولى كما أشرنا، وعليه يمكن قبولها بلا إشكال، وكذا بالنسبة إلى البلدان المتقاربة التي تقع على خط طول واحد. وأما التي يعلم بعدم رؤية الهلال في أفقها في تلك الليلة فلا يمكن الاعتماد على دعوى الرؤية فيها.

وبعبارة أخرى: الخير هو ما يحتمل الصدق والكذب. والبحث في حجّيته تارةً في مرحلة الاقتضاء وتحقق الشروط، وأخرى في المانع. وأدلة الحجّية إنما تشملها بعد صدق عنوان الخبرية وملاحظة الشروط والموانع. وأما مع اختلال واحد منها فلا يكون حجّة.

١. فهي نظير ما رواه في الفقيه بإسناده عن سماعه أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن اليوم في شهر رمضان يختلف فيه؟ قال: «إذا اجتمع أهل مصر على صيامه للرؤية فاقضه إذا كان أهل مصر خمسمائة إنسان». فليست بصدد الإطلاق في مصر.

٢. ويشهد لهذا التوجيه كثير من الروايات المعتمدة مثل صحيحة ابن سنان قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الأهلة، فقال: «هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيت فأفطر». قلت: إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أفضى ذلك اليوم؟ قال: «لا، إلا أن تشهد بيّنة عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم». ومثلها صحيحتي الحلبي وأبي الصباح عن أبي عبدالله عليه السلام، وغيرها. وكأنما الراوي فيها يفترض أصلاً في الشهر وهو الثلاثين بدليل قوله: «أفضى ذلك اليوم»، فنفي الإمام صيام ذلك اليوم - المشار إليه بقولهم - إلا أن يشهد به عدول من المؤمنين.

فالخير المقطوع بكذبه ساقط عن الحجية. وبهذا يمكن تقييد الإطلاق في الروايات بعد فرض تماميته. فإنها على فرض كونها مطلقة بالنسبة إلى جميع الأمصار، ولكننا إذا علمنا بعدم قابلية الهلال للرؤية في بلد معين في هذه الليلة - مثلاً - فلا يمكن التعويل على دعوى الرؤية فيه.^١

الفائدة الثالثة: شهادة النساء في الهلال

ورد في الأخبار الصحيحة: «لاتجوز شهادة النساء في الهلال»، مضافاً إلى ظهور أخبار البيّنة للهلال في الاختصاص بالرجال مثل صحيحة منصور بن حازم، وعبدالله بن سنان، والفضل، وزيد الشحام، والحلي، ومحمد بن قيس وغيرها من الأخبار الخاصة في نفي اعتبار الشهادة إلا من رجلين عدلين^٢، كصحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام: «أَنَّ عَلِيّاً عليه السلام كَانَ يَقُولُ: لَا أُجِيزُ فِي الْهَلَالِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ»^٣.

وقد استقرت الفتاوى على العمل بهذه الروايات، بل قال في الجواهر: وكذا لا يثبت بشهادة النساء منفردات ومنضّمات إلى الرجال إجماعاً بقسميه ونصوصاً^٤. ثم إنّ التعبد كتابياً وسنةً على عدم قبول شهادتين فيما إذا لم تفد الشهادة العلم وكان الاعتماد على نفس الشهادة بما هي، وأمّا إذا حصل منها العلم أخذ به وإن كان مبدؤه شهادتين.

ولعلّ التعبد الشرعي منع من الرجوع إليهنّ فيما يمكن الرجوع فيه إلى غيرهنّ؛ حفظاً

١. كما لو حصل اليقين بعدم خروج الهلال من المحاق كأن اتّفق قول الفلكيّين على ذلك مثلاً فإطلاق «صم للرؤية» لا تشمل هذا الادّعاء، والذي يخطر بالبال أنّ هذا من قبيل الخروج الموضوعي فلاحظ. ويمكن أن يوجه كلام السيد الأستاذ بتوجيه آخر وهو: أنّ أخبار الرؤية والبيّنة «صم للرؤية وأفطر للرؤية» إلا أن يشهد عندك شاهدان» إنّما يؤخذ بها بعد فرض إمكان الرؤية في أفق المكلف بحيث يمكن أن تتوجه له الروايات، وأمّا مع استحالتها فلا. أي أنّ البلد الذي يمكن الرؤية في أفقه يصحّ أن يخاطب بقوله: «صم للرؤية» ومع عدم الإمكان يكون خارجاً من تحت هذا الإطلاق.

٢. راجع في ذلك وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٤ - ٢٦٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٨، ٢٨، الباب ٥، ح ٤، ٩ و ١١، الباب ١١، ح ١، ٢، ٣، ٨، ٩، ١٠، ١٥.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٨.

٤. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦٣.

للستر والعفاف، وإلا فقد ورد النصّ بالمضيّ على شهادتهنّ بشروطها في موارد، منها: القتل؛ لئلا يبطل دم امرء مسلم كما في صحيحتي جميل ومحمد بن حمران عن أبي عبدالله عليه السلام، وفي الدين كما في صحيحة الحلبي^٢ وغيرها، بل في صحيحة داود بن سرحان عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «أجيز شهادة النساء في الغلام صاح أو لم يصح، وفي كلّ شيء لا ينظر إليه الرجال تجوز شهادة النساء فيه»^٣.

ويؤكّد هذا أنّ المسألة لا تخلو من دخالة المؤثرات الخارجية وأنّ اللوهم والخيال كامل الأثر في دعوى الرؤية. ويشهد له ما ورد في بعض الأخبار المعتبرة من إضافة الطلاق أيضاً، فقد روى في التهذيب أنّ عليّاً عليه السلام قال: «لا أجيز في الطلاق ولا في الهلال إلاّ رجلين»^٤.

ولا يخفى على أحد سرعة تأثر النساء وانفعالهنّ بأقلّ المؤثرات والظروف المحيطة، فهي رهينة انفعالات نفسية حسّاسة. ويمكن استفادة ذلك ممّا ورد من الروايات التي رسمت الطريق وأوضحت المنهجة السليمة في التعامل مع المرأة بحسب ما يناسب تركيبها التكوينية سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع. وناهيك عن كلمات أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة حول النساء ففيها الحكمة والموعظة. ونستعيز بالله تعالى ممّا يكتب حول المرأة في الجرائد والمجلات؛ فإنّه شبهة مقابل البديهة، وأتباع للهوى في قبال النصّ.

الفائدة الرابعة: الاحتياط بالسفر في يوم الشكّ

يوم الشكّ - في المصطلح الروائي - هو اليوم الذي يدور بين كونه آخر شعبان وأوّل شهر رمضان. وقد تکرّر السؤال من أصحاب الأئمة عليهم السلام عن حكمه، وجاءت الروايات، منها: ما يفيد استحباب صومه. ومنها: ما ينهى عنه وقد حملها أكثر الفقهاء على صيامه بنية أنّه من شهر رمضان فإنّه تشريع محرّم. ولسنا بصدد التعرّض لهذه المسألة، وإنّما المقصود بالبحث

١. عن أبي عبدالله عليه السلام قال: قلنا أتجوز شهادة النساء في الحدود؟ قال: «في القتل وحده. إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول لا يبطل دم امرئ مسلم» وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٥٠. كتاب الشهادات، الباب ٢٤، ح ١.

٢. وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٥١. كتاب الشهادات، الباب ٢٤، ح ٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٥٤. كتاب الشهادات، الباب ٢٤، ح ١٢.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩. أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٩.

في المقام هو يوم الشك في هلال شوال فقد جرت عادة بعض المتشرعة في الأيام المتأخرة على قطع المسافة عند الشك فيه احتياطاً منهم خشية صيام يوم العيد. ولا كلام لنا في الاحتياط فإنه حسن عقلاً وشرعاً.

ولكن المهم هو التأمل في صغرى المسألة، وما أثير للاحتياط من توجيهات فيها، حيث علل بعضهم أولاً: بأنه من قبيل دوران الأمر بين المحذورين، فإنه إن كان يوم العيد حرم صومه وإلا فهو واجب، ويمكن التخلص بقطع المسافة فإن السفر جائز ولو فراراً من الصوم وبهذا يؤمن من الوقوع في محذور صيام يوم العيد أيضاً.

وثانياً: وردت روايات كثيرة تمنع من صيام يوم العيد. منها: «أن النبي ﷺ نهى عن صيام ستة أيام: يوم الفطر، ويوم الشك، ويوم النحر، وأيام التشريق»^١.

ومنها: ما رواه في الكافي عن كرام قال:

حلفت فيما بيني وبين نفسي أن لا أكل طعاماً بنهار أبداً حتى يقوم قائم آل محمد ﷺ، فدخلت على أبي عبد الله ﷺ فقلت له: رجل من شيعتكم جعل لله عليه أن لا يأكل طعاماً بنهار أبداً حتى يقوم قائم آل محمد ﷺ، قال: «فصم يا كرام، ولا تصم العيدين ولا ثلاثة أيام التشريق» الحديث^٢.

وأهمها ما قيل من أن بعض الروايات تفيد أن من صام عيده فقد أفسد عليه شهره، ولم نظفر بهذا المضمون فيما تصفحنا من النصوص، ولعلّه موجود.

وفي هذا الأمر ما يورث العجب:

أما أولاً؛ فلأنه لا يخفى على من تصفح كتب الأصول أن النوبة لا تصل إلى الدوران بين المحذورين مع وجود أصل موضوعي في البين؛ إذ لا يشك أحد في جريان استصحاب بقاء الشهر، واستصحاب عدم دخول شوال في مفروض المسألة.

هذا مع كونه خلافاً للأخبار المتواترة: «صم للرؤية وأفطر للرؤية»، ولظاهر القرآن: ﴿وَلْتَكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ وكذا الأخبار الآمرة بإكمال العدة ثلاثين يوماً، والروايات التي صرحت بأن رسول الله ﷺ كان أكثر صيامه ثلاثين يوماً، أو ما صام إلا تاماً، ومع ذلك كله فقد ورد النص

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٥١٤، أبواب الصوم المحرم والمكروه، الباب ١، ح ٤.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٥١٥، أبواب الصوم المحرم والمكروه، الباب ١، ح ٩.

في خصوص المقام حيث روى علي بن محمد القاساني قال:

كُتِبَ إليه وأنا بالمدينة، أسأله عن اليوم الذي يشك فيه من رمضان، هل يصام أم لا؟
فكتب: «اليقين لا يدخل فيه الشك، صم للرؤية وأفطر للرؤية»^١.

وروى الصدوق بإسناده عن علي بن جعفر عليه السلام:

أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده
لا يبصر غيره، أله أن يصوم؟ قال: «إذا لم يشك فليفطر وإلا فليصم مع الناس»^٢.

أي إذا كان متيقناً من رؤية الهلال فليفطر، وإلا فليصم صائماً مع الناس.

وثانياً: النهي عن صيام يوم العيد إنما يتوجه بعد فرض تحققه، وأما مع الشك فيكون

تمسكاً بالدليل في الشبهة الموضوعية لنفس الدليل.

وأما ما رواه في التهذيب عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من ألحق في

رمضان يوماً من غيره متعمداً فليس بمؤمن بالله ولا بي»^٣ فهو ضعيف سنداً بآب بن نصر وأبيه

وأبي خالد الواسطي فإنهم لم يذكروا بتوثيق، وهو مع ذلك لا يمكن الاستدلال به على

المدعى؛ لما رواه الواسطي نفسه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إذا خفي

الشهر فأتوا العدة شعبان ثلاثين يوماً وصوموا الواحد والثلاثين»^٤.

وهم وإزاحة: قد يدعى أن صيام يوم العيد الواقعي - وإن كان مشكوكاً ظاهراً - مفسد

لصيام الشهر، بمعنى أن يكون له أثر وضعي يحق البركة التي حصل عليها الصائم.

ويدفع هذا التوهم: أولاً: أن حرمة صوم العيد تشريعية لا ذاتية.

ثانياً: الروايات متظافرة على إتمام العدة فيما إذا تعدت الرؤية كما مر، مع احتمال

موافقة صيامه للعيد قطعاً.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٤، ح ١.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧، أبواب وجوب الصوم ونيته، الباب ٦، ح ٦.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢٧.

وعلى فرض شموله ليوم الشك من سؤال بدعوى الإطلاق في كلمة «يوماً» وقرينة «الحق» لا ينفع المستدل فقد أخذ فيه قيد التعمد، والذي يصوم يوم الشك استصحاباً أو إكمالاً للعدة لا يعتمد إلحاق يوم من غير الشهر به. وإن كان يحتمل قوياً أن الرواية بصدق بيان أن شهر رمضان يمكن أن يكون تسعة وعشرين يوماً، وهو مع ذلك تام فهي تنهي عن إلحاق يوم الثلاثين به على أنه منه، فلا حظ.

وكيف يبقى التردد بعد فرض تحديد الوظيفة من قبل الشارع المقدس. وهل أخبارهم عليهم السلام نحو: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فأتّموا العدة شعبان ثلاثين يوماً» إلا أوضح دليل على تحقّق المؤمن التام.

وبهذا تسقط دعوى التحذير من مغبة صيام يوم الشك المتوهم استفادته من الروايات. إرشاد: لا أظنّ إلا أنّ هذا غفلة عما ورد في الآثار عن الأئمة الأطهار عليهم السلام من الاهتمام بصيام الشهر بتمامه. ولا أدري ما هو المرجح لمرعاة احتمال الحرمة على تضييع هذا الفضل العظيم. فتدبر في كتب الأدعية المأثورة - كالصحيحة السجادية وغيرها - حيث تضمنت طلب التوفيق لذلك الأمر، والالتجاء إلى الله في رفع العوائق منه.

علاوة على ما يمكن أن يستفاد من تعليل الإمام الصادق عليه السلام «لأن أصوم يوماً من شعبان أحبّ إليّ من أن أفطر يوماً من شهر رمضان»^١ فإنه يظهر منه حرص الإمام عليه السلام على إحراز صيام جميع الأيام وعدم الرغبة في تفويت أيّ يوم من الشهر. وإن كان ربّما يناقش بعدم وجود المانع من صيام آخر شعبان بخلاف ما نحن فيه. ولكنّه لا يرد على ما استظهرنا، فلاحظ.

ومثله صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

سألته عن الرجل يدخل عليه شهر رمضان وهو مقيم لا يريد براحاً، ثم يبدو له بعد ما يدخل شهر رمضان أن يسافر؟ فسكت، فسألته غير مرّة فقال: «يقيم أفضل، إلا أن يكون له حاجة لا بدّ له من الخروج فيها أو يتخوّف على ماله»^٢.

وقد جاء هذا المضمون في كثير من الروايات، ومن هنا أفتى الفقهاء بکراهة السفر في شهر رمضان لغير عذر.

بل يظهر من السيّد الأستاذ المعظم أنّا لو كنّا والمقطع الأوّل من الآية لم نحكم بجواز السفر في شهر رمضان، إلا أنّ الآية بنفسها نظقت بالترخيص في قوله (عزّ وجلّ): «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»^٣ ثمّ جاءت الروايات فأثبتت الكراهة.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٠، أبواب وجوب الصوم ونيته، الباب ٥، ح ١.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٨١، أبواب من يصحّ منه الصوم، الباب ٣، ح ١.

٣. البقرة (٢): ١٨٤.

نعم قيدها بعضهم بما إذا مضى من الشهر ثلاثة وعشرون يوماً؛ لرواية عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إذا دخل شهر رمضان فله فيه شرط، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^١ فليس للرجل إذا دخل شهر رمضان أن يخرج إلا في حج أو في عمرة - إلى أن قال: - فإذا مضت ليلة ثلاث وعشرين فليخرج حيث شاء^٢.
هذا تمام الكلام في هذه الرسالة المختصرة. والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

١. البقرة (٢): ١٨٥.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٨٢، أبواب من يصح منه الصوم، الباب ٣، ح ٦.

(٢٢)

ثبوت الهلال طبقاً لقول الفلكي

دراسة فقهية في حجية قول الفلكي

تأليف

حجة الإسلام سيّد محمد حسيني

(معاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله الميامين.

تعالج هذه السطور - من زاوية فقهية - مسألة ثبوت الهلال وفقاً لآراء الفلكيين المحدثين؛ أملاً أن تكون موضع عناية المشتغلين بالفقه، بعيداً عن المواقف المسبقة والأحكام الجاهزة، ووفقاً لمتطلبات العصر؛ إذ لم يعد من الممكن معالجة القضايا والمقولات العلمية بالطريقة القديمة نفسها مما أُلّفه الأقدمون، وإذا كان العذر رفيق الأقدمين فإنه ليس كذلك بالنسبة للمعاصرين، مع تَوَحُّد الكون وصورته قرية.

لم يعد بالإمكان الاعتذار عن مناقشات بعض علمائنا الأعلام في كروية الأرض - مثلاً، كما عن الشيخ البحراني في الحدائق^١ - وإذا كان ممكناً بالنسبة لبعضهم فإنه لا يمرّ له اليوم، مع إمكانية الوقوف على نتائج العلوم التجريبية والتطبيقية.

ومن ذلك الموقف من مسألة ثبوت الهلال بقول الفلكي؛ إذ لا يمرّ - حتى فقهياً - لترديد ما كان سائداً من قبيل عدم حجّية قول المنجم مثلاً، وتعميمه على علم الفلك الحديث، مع وجود الفرق الكبير بين الميدانين.

لكن رغم ذلك ثمة جهود مشكورة، وهي ريادية أيضاً، لبحث المسألة، وفي مقدّمتها جهود الشهيد السعيد السيّد محمدباقر الصدر...

ومن وحي هذه الجهود كتبت هذه السطور؛ راجياً أن تكون لبنة في هذا الأساس وإن أمكن المناقشة في بعضها، فيكفي أنها مشروعة من حيث الهدف أو الآليات، كما هو شأن كلّ

١. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٣ - ٢٦٨.

الجهود الفقهية.

وإذا أنجزت هذه السطور ما لم يحزره أساتذتنا الفقهاء فإنها من نتائج جهودهم، ومن موائد أبحاثهم وتجاربهم.

ويحسن أن أذكر بأن ما يتصل بمعطيات علم الفلك - وخاصةً في تحديد ولادة الهلال وإمكانية رؤيته - فقد اعتمدت فيه على عدّة مذكرات وأبحاث ورسائل كتبها علماء الفلك ومختصون فيه، أشير إلى أهمّها:

١. مداخلة حول خلاف الفقهاء على تعيين يوم العيد. بحث مخطوط للدكتور يوسف مروة (عالم فلكي).

٢. مشكلة هلال رمضان ما حلّها؟ بحث للدكتور نضال قسوم بالاشتراك مع الدكتور كريم مزيان (من علماء الفلك). وفي الوقت الذي انتهى فيه من إعداد البحث أطلعتُ على كتاب لهما بالاشتراك مع عالم آخر بعنوان إثبات الشهور الهلالية ومشكلة التوقيت الإسلامي، دراسة فلكية وفقهية، وهو يؤكّد المعطيات نفسها.

٣. رسائل خاصة من الدكتور حميد النعيمي (مدير معهد علم الفلك والفضاء في جامعة أهل البيت في عمان).

٤. مذكرة خاصة من المرصد الملكي البريطاني «جرين وتش» بتاريخ نيسان ١٩٩٨.

٥. مذكرة خاصة أعدتها السيّدة «أ. ماتردي» بتاريخ أيلول ١٩٩٨.

٦. نكرشي بر تقويم قمرى ورويت هلال ماه. بحث بالفارسية للدكتور تقي عدالتي (أستاذ علم الفلك في جامعة مشهد).

ومذكرات أخرى اعتمدت في البحث لم نشر إليها خوف الإطالة.

هذا ويجدر أن أتوجّه بالشكر إلى الصديقين العزيزين: الدكتور وليد الحلّي والدكتور ضياء المولوي على جهودهما في إعانتني لتحصيل عدد من هذه المذكرات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

محمّد السيّد طاهر الحسيني

دمشق ١٨/شعبان/١٤٢٠هـ

١٩٩٩/١١/٢٦م

الفصل الأول: ثبوت الهلال

أولاً: في الكتاب الكريم

ما ورد في الكتاب الكريم - مما يتصل بالحلال - آيتان من سورة البقرة:

أولاهما: قوله تعالى: ﴿شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^١.
وثانيتهما: قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَأَسْقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^٢.

فقه الآية الأولى: وقد يستدل - كما عن الشيخ البحراني^٣ - بقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر...﴾ على ثبوت الهلال بالرؤية، وربما بتقريب أن الشهود في الآية الكريمة بمعنى الرؤية، فتكون الآية بصدد بيان طريق إحراز الشهر - شهر رمضان - بالرؤية، إلا أن يدل دليل من الشارع على طريق آخر يقوم مقامها.

وقد قيل في معنى ﴿شهد﴾ كما في فقه القرآن للراوندي^٤: إن ﴿شهد﴾ بمعنى شاهد.

١. البقرة (٢): ١٨٥.

٢. البقرة (٢): ١٨٩.

٣. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٤٠.

٤. فقه القرآن، ج ١، ص ١٨٨ - ١٨٩.

فيكون قوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم الشهر﴾ أي من شاهد منكم الشهر مقيماً فليصمه. وقيل: إنَّ «شهد» بمعنى حضر، فيكون المعنى مَنْ شهد الشهر: من حضره ولم يغب؛ لأنَّه يقال: شاهد بمعنى حاضر.

وقد رجَّح بعض المفسرين^١ أن يكون معنى «شهد» حضر، فتكون الآية أجنبية عن المقام؛ إذ هي ليست بصدد بيان طريق إحراز الشهر، بل هي بصدد تقييد وجوب الصوم بالإقامة وعدم السفر.

وللسيد الطباطبائي رأي آخر في تفسير قوله تعالى: «شهد». ومعنى «شهد» عنده أي: مَنْ علم بتحقق الشهر، فيكون «شهد» بمعنى الشهادة وهي الحضور، والذي يحصل للشاهد بسببه حضور العلم به^٢. وعلى هذا، لا يكون المعنى من شهود الشهر رؤية هلاله، ولا يكون الحضور بمعنى الإقامة في مقابل السفر؛ وذلك لعدم القرينة على ذلك من الآية الكريمة، وإن كان ممَّا يتوصَّل إليه بالقرائن، فيكون من اللوازم.

وعليه فتكون الآية بصدد بيان أنَّ إحراز الشهر - موضوع وجوب الصوم - يحصل بالعلم الأعم من الرؤية، وإن كانت الرؤية ممَّا يحرز به الشهر بلا ريب.

فقه الآية الثانية: وقد يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ على اشتراط الرؤية بالطريق العادي المتعارف عليه عند الناس ممَّا يناله المستهلون^٣.

ولكنَّ الاستدلال المذكور يتوقَّف على تحديد ما إذا كان السؤال في الآية الكريمة على الهلال وأحواله، أو أنَّه عن الشهور.

وقد رجَّح بعض المفسرين^٤ أن يكون الهلال في الآية بمعنى الشهر، فالأهله هي الشهور الاثنا عشر، ولذا جاء الجواب مطابقاً للسؤال.

وذكر السيد الطباطبائي أنَّ الآية بصدد أنَّ فائدة الأهلة وهو ظهور القمر هلالاً بعد هلال،

١. مثل الطبرسي في مجمع البيان، ج ١، ص ٢٧٤؛ ومغنية في الكاشف، ج ١، ص ٢٨٤؛ والكاظمي في مسالك الألفهام، ج ١، ص ٣٣٢.

٢. الميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ٢٤.

٣. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٦٢، المسألة ٩١.

٤. الجديد في تفسير القرآن (لمحمد السيزواري)، ج ١، ص ٢٢٦.

هو تحقّق الشهور القمریة، وبذلك تكون الشهور ما تعلّق به الغرض، والأهله أشكال وصور وليست أزمنة، وعليه فإن الآیه بصدد بیان أنّ متعلقات الأحكام الشرعیة هي الحجّ في الأشهر التي شرّع الحجّ فيها والصيام في الشهر الذي شرّع فيه، فيكون المعنى: أنّ هذه الشهور أوقات مضروبة لأعمال شرّعت فيها، ولا يجوز التعدي عنها إلى غيرها^١.

وعليه، فالآیه غير متعرّضة إلى طرق إحراز الشهر، وإنما هي بصدد بیان فائدة تعدّد الشهور على التفسير الثاني، بل هي كذلك - غير متعرّضة لطرق إحراز الشهر - على تفسير الأهله بأحوال القمر، وذلك لأنّ الجواب لم يأت على السؤال مطابقة، بل عدل إلى بیان الفائدة أيضاً. وإن قيل: إنّ لازم ذلك هو أن يكون الإحراز بطريق عرفي عادي.

فيقال: إنّه موضع تسالم ولا يضّر بالمطلوب، كما سيأتي بيانه في الأبحاث الآتية.

بل إنّا وإن فسّرنا «شهد» في الآیه الأولى بمعنى المشاهدة، أي: مشاهدة الهلال، فإنّه ليس لمشاهدة الهلال دخّل في الوجوب؛ ولذا يجب الصوم على كلّ من علم بدخول شهر رمضان أو قامت عنده حجة^٢، فالآیه ليست مانعة من تعميم الوجوب بغير المشاهدة - أي الرؤية - كما سيأتي في الأبحاث الآتية.

ثانياً: في الروايات

أما في الأخبار، فالأمارات التي يتمّ بها تعيين أوّل الشهر عديدة:

١. الرؤية، كما في عدد من الروايات، ومنها الصحيح، كما في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «فإذا رأيت الهلال فصم، وإذا رأيت فأفطر»^٣.

وفي صحيح علي بن جعفر عن الكاظم عليه السلام: أنّه سأل أخاه موسى عليه السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ قال: «إذا لم يشكّ فيه فليصم، وإلّا فليصم مع الناس»^٤.

١. الميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ص ٥٧.

٢. دراسات في الأصول العملية للشاهرودي، ص ٣٠.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٧.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٤، ذيل الحديث ١.

وفي صحيح زيد الشحام عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سُئل عن الأهلة، فقال: «هي أهلة الشهر، فإذا رأيت الهلال فصم، وإذا رأيتَه فأفطر»^١.

٢. الشيعاء، كما في خبر عبدالله بن بكير بن أعين عن الصادق عليه السلام قال:

صُم للرؤية وأفطر للرؤية، وليس رؤية الهلال أن يجيء الرجل والرجلان فيقولان: رأينا، إنما الرؤية أن يقول القائل: رأيت، فيقول القوم: صدق^٢.

٣. الإخبار بالرؤية، وقد دلّ بعضها على كفاية خبر العدل الواحد، كما في خبر محمد بن

قيس عن الباقر عليه السلام قال:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين^٣.

ودلّ أكثرها على اشتراط التعدّد، كما في صحيح منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام أنه

قال: «صُم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه»^٤، وفي صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام: «أنَّ عليّاً عليه السلام كان يقول: لا أُجيز في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين»^٥.

وقد دلّ بعضها على اشتراط بلوغ العدد الخمسين، كما في خبر حبيب الخزاعي قال

أبو عبدالله عليه السلام:

لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وإنما تجوز شهادة

رجلين إذا كانا من خارج المصر، وكان بالمصر علة فأخبرا أنّهما رأياه، وأخيرا عن قوم

صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية^٦.

٤. إكمال الشهر السابق ومضي ثلاثين يوماً منه، كما في خبر أبي خالد الواسطي عن

الباقر عليه السلام: «فإذا خفي الشهر فأتّموا العدة شعبان ثلاثين يوماً، وصوموا الواحد والثلاثين»^٧.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٤.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١١.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٤.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٣.

٧. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٧.

- وفي خبر محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام: «وإن غمّ عليكم فعدّوا ثلاثين ليلة ثمّ أفطروا»^١.
٥. التطوّق، كما في صحيح محمد بن مرازم عن أبيه، عن الصادق عليه السلام قال: «إذا تطوّق الهلال فهو لليلتين»^٢.
٦. رؤية ظلّ الرأس، كما في صحيح محمد بن مرازم، الآنف الذكر، وفي ذيل الخبر تحديداً: «وإذا رأيت ظلّ رأسك فيه فهو لثلاث»^٣.
٧. غيبوبة الهلال قبل الشفق أو بعده، فإن كان قبله فهو لليلة ذاتها، وإن كان بعده فهو لليلتين، كما في خبر إسماعيل بن الحرّ عن الصادق عليه السلام قال: «إذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلته، وإذا غاب بعد الشفق فهو لليلتين»^٤.
٨. عدم رؤية الهلال ليلة في الشهر السابق فإنّه أمانة على الليلة اللاحقة بداية الشهر أو أوّله، كما في خبر داود الرقيّ عن الصادق عليه السلام قال: «إذا طُلب الهلال في المشرق غدوةً فلم يَرْ فهو هنا جديد، رئي أو لم يَرْ»^٥.
٩. صوم اليوم الخامس من شهر رمضان من السنة السابقة، كما دلّ عليه الخبر عن الصادق عليه السلام قال: «صم في العام المقبل اليوم الخامس من يوم صمت فيه أوّل العام»^٦. وكما عن السياري قال:
- كتب محمد بن الفرّج إلى العسكري عليه السلام يسأله عمّا روي من الحساب في الصوم عن آباءك عليهم السلام في عدّ خمسة أيّام من أوّل السنة الماضية والسنة الثانية التي تأتي، فكتب: «صحيح، ولكن عدّ في كلّ أربع سنين خمساً، وفي السنة الخامسة ستاً فيما بين الأولى والحادث، وما سوى ذلك فإنّما هو خمسة خمسة»^٧.
١٠. صوم اليوم السّتين من أوّل رجب، كما في خبر محمد بن الحسين بن أبي خالد،

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ١.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩، ح ٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩، ذيل الحديث ٢.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩، ح ٣.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩، ح ٤.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٠، ح ١.

٧. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٠، ح ٢.

رفعه إلى أبي عبد الله عليه السلام قال: «إِذَا صَحَّ هَلَالُ رَجَبٍ فَعَدَّ تِسْعَةً وَخَمْسِينَ يَوْمًا، وَصَمَّ يَوْمَ السَّيِّئِ»^١.
 ١١. ثبوت الهلال برؤيته بعد الزوال، كما عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إِذَا رَأَوْا هَلَالَهُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ، وَإِذَا رَأَوْهُ بَعْدَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ»^٢. وعن عبيد بن زرارة وعبدالله بن بكير عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إِذَا رَأَى هَلَالَهُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَذَلِكَ الْيَوْمُ مِنْ شَوَّالٍ، وَإِذَا رَأَى بَعْدَ الزَّوَالِ فَذَلِكَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ»^٣.

وقد جُعِلت هذه الأمارات في الروايات علامات على دخول الشهر وتحققه، لكن اتَّفَق الفقهاء على حَجِّيَّة الأمارات الثلاث الأول؛ لكون بعضها ممَّا يرجع إلى العلم، كما في الأولى والثانية، ورجوع الثالثة إلى تعيُّد الشارع بها، واختلفوا في حَجِّيَّة البواقي من هذه الروايات بين معتبر لها وآخر نافيٍ للاعتبار؛ وذلك لاختلافهم في مدى حَجِّيَّة هذه الأخبار وسلامتها دلالةً وسنداً، أو لكون بعضها أَعْرَضَ عنه المشهور كما عن بعضهم.

لكن أشكل بعضهم، كما عن السيّد السبزواري في مهذب الأحكام؛ إذ قال:
 وهذه كلّها منصوطة، كما لا يخفى على من راجع الوسائل - أبواب أحكام شهر رمضان - لكنّ المشهور لم يعملوا بها مع قصور سند بعضها، ولكن هناك كلام مع المشهور، وهو أنّهم يقولون: إنّ المراد بالعلم في اصطلاح الكتاب والسنة الاطمئنان العرفي الذي يسكن إليه، فإذا حصل من هذه الأمور الاطمئنان العرفي فأَيُّ مانع عن الاعتماد عليها؟ وبذلك يمكن الجمع بين الروايات والأقوال^٤.

ومثله موقف السيّد الخوانساري في جامع المدارك، في تعليقه على موقف الأصحاب من بعض هذه الأمارات وإعراضهم عنها، فإنّه قال: ولا يخفى أنّه مع حصول الوثوق والاطمئنان كيف يرفع اليد عن مثل هذه الأمارات؟^٥ بل ذكر بعض المعاصرين أنّ هذه الأخبار المعارضة لأخبار الرؤية على كثرتها يشكل ردّها، وإن كان قد استشكل في الاعتماد عليها أيضاً^٦.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٠، ح ٧.
٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٦.
٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٥.
٤. مهذب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٦٨.
٥. جامع المدارك، ج ٢، ص ٢٠١.
٦. الزبدة الفقهيّة (للترحيني)، ج ٣، ص ١٦٤.

الفصل الثاني: قول الفلكي

والكلام يقع في مسألة ثبوت الهلال بقول الفلكي، وهل يعتبر حجة شرعاً أو لا؟ وهنا لا بد أن أُشير إلى أن المسألة وإن كانت من المسائل المستجدة التي لم يبحثها الفقهاء الأقدمون، بل والمتأخرون أيضاً، إلا أنهم بحثوا في قول الفلكي وعلماء الهيئة في مسائل فقهيّة أخرى، ومن هذه المسائل:

أولاً: وقع البحث فقهيّاً في مدى حجّية قول علماء الهيئة في تحديد القبلة والعلم بها. وبغض النظر عن إشكال التعويل على قولهم مع فقد شرط الإسلام أو العدالة فيهم كما عن بعضهم، فإنّه وقع البحث في إفادة علم الهيئة العلم بالقبلة أو عدم إفادته؛ إذ مال بعضهم - كما عن الشيخ البحراني في الحدائق - إلى الاستشكال في التعويل على قواعد علم الهيئة؛ لبنائه على نظريّة كرويّة الأرض التي لم تثبت من وجهة نظره، وبالتالي عدم إفادة علم الهيئة الظنّ، فضلاً عن العلم والقطع.

وقد ردّه صاحب الجواهر - الشيخ محمّد حسن النجفي - قائلاً:

وحيث عرفت وتعرف - إن شاء الله - قيام الظنّ هنا مقام العلم عقلاً ونقلًا، لم يكن بأس في الرجوع إلى قواعد الهيئة، ولا بتقليد أهلها بذلك، بل ربما استفاد الماهر فيها العلم بالاستقبال، كما أنّه لا ريب في حصول الظنّ به منها، بل الظاهر أنّه أقوى من غيره؛ ولذا عوّل أصحابنا عليها، ووضعوا كثيراً من العلامات بمراعاتها، كما اعترف به بعضهم. فمن الغريب دعوى عدم استفادة شيء من العلم أو الظنّ من كلامهم، مع أنّ أكثره - كما قيل - ثابت بالبراهين القطعيّة والدلائل الهندسيّة التي لا يتطرّق إليها شبهة ولا يحوم

حولها وصمة ريب... ودعوى عدم استفادة الظن من الأدلة على كروية الأرض التي هي مبنى العلم المزبور واضحة المنع عند أهل الفن، كدعوى إنكار أهل الشرع كرويتها؛ إذ ليس لهم في ذلك كلام محرر، بل المحكي عن العلامة منهم في كتاب الصوم من التذكرة التصريح بكروية الأرض مفزوعاً عليها بجواز رؤية الهلال في بلد دون الآخر^١. هذا كله في وقت لم يبلغ فيه علم الهيئة التطور التقني الهائل، كما هو في الأزمان الحالية؛ ولذا علّق السيّد السبزواري في مهذب الأحكام على بعض الأمارات الموروثة التي اشتملت عليها كتب الفقه والحديث لتحديد القبلة قائلاً:

مع أنّ الآلات الدقيقة الحديثة لتعيين الجهات برأ وبعراً أسقط الكلّ عن الاعتبار^٢.

ثانياً: كما وقع البحث عندهم فقهيّاً في مدى حجّية قول الرصدي وإخباره عن الزلزلة والخسوفين (الآية):

١. السيّد كاظم اليزدي:

يثبت الكسوف والخسوف وسائر الآيات بالعلم وشهادة العدلين وإخبار الرصدي إذا حصل الاطمئنان بصدقه - على إشكال في الأخير - لكن لا يترك معه الاحتياط، وكذا في وقتها ومقدار مكنتها^٣.

وعلّق السيّد الكلبيگاني على قوله: «على إشكال في الأخير» قائلاً: «بل الإشكال فيه مع الاطمئنان»^٤. ويريد به أنّ في استشكاله إشكالاً؛ لجهة أنّ الاطمئنان حجّة بلا فرق بين مناشئ حصوله.

٢. السيّد أبو الحسن الإصفهاني:

ثبتت الآية وكذا وقتها ومقدار مكنتها بالعلم وشهادة العدلين، بل وبالعدل الواحد وإخبار الرصدي الذي يُطمأن بصدقه أيضاً على الأحوط لو لم يكن الأقوى^٥.

ومثله ما عن السيّد الخميني في تحرير الوسيلة^٦.

١. جواهر الكلام، ج ٧، ص ٣٤٣ و ٣٤٧.

٢. مهذب الأحكام، ج ٥، ص ١٩٥.

٣. العروة الوثقى (مع حواشي عدّة من الفقهاء)، ج ٣، ص ٥٥.

٤. العروة الوثقى (مع حواشي عدّة من الفقهاء)، ج ٣، ص ٥٥.

٥. وسيلة النجاة (مع تليقة السيّد الكلبيگاني)، ج ١، ص ١٧٤، القول في صلاة الآيات.

٦. تحرير الوسيلة، ج ١، ص ١٧٢.

٣. السيد الشهيد محمد باقر الصدر:

وثبت وقوع السبب الموجب لهذه الصلاة إما بالحس المباشر للمكلف، أو بشهادة البيّنة، أو بشهادة الثقة، أو بنبوءة الأنواء الجوّية والرصد العلمي إذا أفادت العلم والاطمئنان^١.
ومثله ما عن السيد فضل الله في فقه الشريعة^٢.

٤. السيد السبزواري:

يثبت الكسوف وغيره من الآيات بالاطمئنان وإن حصل من إخبار الرصدي^٣.

٥. السيد السيستاني:

يثبت الكسوف وغيره من الآيات بالعلم وبالاطمئنان الحاصل من إخبار الرصدي أو غيره من المناشئ العقلانيّة، كما يثبت بشهادة العدلين^٤.

والتعويل على إخبار الرصدي في تحديد الكسوف والخسوف رأي يرجع إلى قدماء الأصحاب، ولهذه الجهة ربما لم يجد الفقهاء وحشة في الإفتاء على طبقه، على خلاف مسألتنا (نبوت الهلال بقول الفلكي) ونجد في جواب السيد الشريف المرتضى - وهو من أعلام القرنين الرابع والخامس الهجري - على سؤال الفرق بين قول المنجمين في إطار ما يعرف بتأثير النجوم في الحوادث السفليّة، وبين قولهم في تحديد الخسوفين، ومقدار مكنتهما وهو صحيح بالتجربة، فأَي فرق بين قولهم هذا وذاك؟ فأجاب السيد المرتضى بقوله:

فأما إصابتهم في الإخبار عن الكسوفات وما مضى في أثناء المسألة من طلب الفرق بين ذلك وسائر ما يخبرون من تأثيرات الكواكب في أجسامنا، فالفرق بين الأمرين أنّ الكسوفات واقتران الكواكب وانفصالها طريقة الحساب وتسير الكواكب، وله أصول صحيحة وقواعد سديدة، وليس كذلك ما يدّعون من تأثيرات الكواكب في الخير والشرّ، والنفع والضّرّ، ولو لم يكن الفرق بين الأمرين إلّا الإصابة الدائمة المتصلة في الكسوفات وما يجري مجراها، فلا يكاد يبين فيها الخطأ ألبتّة^٥.

ولذلك استثنى بعض الفقهاء من التنجيم المحرّم الإخبار عن الكسوفين، فعن السيد

١. الفتاوى الواضحة، ص ٤٤٠.

٢. فقه الشريعة، ج ١، ص ٤٣١.

٣. جامع الأحكام الشرعية، ص ١٣٦.

٤. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٤٤.

٥. بحار الأنوار، ج ٥٨، ص ٢٨٩.

الخميني عليه السلام في تحرير الوسيلة :

وليس منه الإخبار عن الكسوف والخسوف والأهلة واقتران الكواكب وانفصالها بعد كونه ناشئاً عن أصول صحيحة وقواعد سديدة، والخطأ الواقع منهم ناشئ من الخطأ في الحساب وإعمال القواعد، كسائر العلوم^١.

ومثله ما عن السيد السيستاني:

وليس من التنجيم المحرّم الإخبار عن الكسوف والخسوف والأهلة واقتران الكواكب وانفصالها بعد كونه ناشئاً عن أصول وقواعد سديدة، وكون الخطأ الواقع أحياناً ناشئاً من الخطأ في الحساب وإعمال القواعد. كسائر العلوم^٢.

ونظيره ما عن الشيخ زين الدين في استثناء الإخبار عن الكسوف والأهلة من التنجيم المحرّم؛ إذ يقول:

وأما الخسوف والكسوف ومسير الكواكب وتقارنها وانفصالها وتولد الأهلة وما أشبه ذلك، فلها مقادير معيّنة في الحساب وقواعد رتيبة مضبوطة لا تخطئ، ولكن قد يخطئ الحاسب في ملاحظتها، فتختلف عمّا يقول^٣.

هذا كلّ في موقفهم من حجّية قول الرصدي وعالم الهيئة في إثبات الآية بالاصطلاح الفقهي، ويعنون به الزلزلة والخسوف والكسوف...، وفي تحديد القبلة وتحصيل العلم بها. أمّا قوله في تحديد أوّل شهر رمضان - أو مطلق الشهر - وإثبات الهلال بقوله، فهو ممّا لم يبيحه الفقهاء الأقدمون، ولم يعتن به المعاصرون بشكل مستوعب وتفصيلي. وكما قلنا ليس نمة موقف فقهي للفقهاء الأقدمين في هذه المسألة، نعم، لهم رأي في التنجيم، وهو غير ما نحن فيه كما ستأتي الإشارة إليه.

وأما المتأخرون بل والمعاصرون فإنهم لم يبحثوا المسألة أيضاً، واقتصروا على الموقف الفقهي العامّ الموروث والتقليدي في وقت كان يفترض فيه أن يستأنف الفقهاء المعاصرون بحث المسألة من جديد وفقاً للمعطيات العلميّة الحديثة، وأن لا يتقتصروا على ما أفاده الفقهاء الأقدمون.

١. تحرير الوسيلة، ج ١، ص ٤٥١ - ٤٥٢.

٢. منهاج الصالحين، ج ٢ (القسم الأوّل)، ص ١٣.

٣. كلمة التنوي، (المحمد أمين زين الدين)، ج ٤، ص ١٩.

وربما يكون السيد الشهيد محمّداً باقر الصدر أوّل من أشار إلى دور الفلكي في إثبات الهلال.

كلمات الفقهاء المعاصرين

لم يتصدّ الفقهاء المعاصرون للبحث تفصيلاً في مسألة ثبوت الهلال بقول الفلكي، ولكن كلماتهم لا تخلو من موقف فقهي صريح إن كان سلباً أو إيجاباً. وقد حاولنا متابعة كلمات وفتاوى بعضهم للوقوف على طبيعة اختلافهم في هذه المسألة. وقد جاءت كلماتهم مختلفة ومتباينة إلى حدّ مبين:

١. الشهيد السيد محمّداً باقر الصدر، في مقام ذكر طرق إثبات الهلال، كتب في الفتاوى

الواضحة:

الخامس: كلّ جهد علمي يؤدّي إلى اليقين أو الاطمئنان بأنّ القمر قد خرج من المحاق، وأنّ الجزء النير منه الذي يواجه الأرض (الهلال) موجود في الأفق بصورة يمكن رؤيته، فلا يكفي لإثبات الشهر القمريّ الشرعيّ أن يؤكّد العلم بوسائله الحديثة خروج القمر من المحاق ما لم يؤكّد إلى جانب ذلك إمكان رؤية الهلال، وتحصل للإنسان القناعة بذلك على مستوى اليقين أو الاطمئنان^١.

وقال في موضع آخر:

ينبغي أن يلحظ أيضاً مدى ما يمكن استفادته من استخدام الوسائل العلمية الحديثة من الأدوات المقربة والرصد المركز، فإنّ رؤية الهلال بهذه الوسائل وإن لم تكن كافية لإثبات الشهر، ولكن إذا افترضنا أنّ التطلّع إلى الأفق رصدياً لم يتح رؤية الهلال، فهذا عامل سلبي يزيل من نفس الإنسان الوثوق بالشهادات ولو كثرت؛ إذ كيف يرى الناس بعيونهم المجردة ما عجز الرصد العلمي عن رؤيته؟! بل يدخل في الحساب أيضاً التنبؤ العلمي المسبق بوقت خروج القمر من المحاق، فإنّه إذا حدّد وقتاً وادّعى الشهود الرؤية قبل ذلك الوقت، كان التحديد العلمي المسبق عاملاً سلبياً يضعف من تلك الشهادات، فإنّ احتمال

١. الفتاوى الواضحة، ص ٦٢٣.

الخطأ في حسابات النبوءة العلمية وإن كان موجوداً ولكنه قد لا يكون أبعد أحياناً عن احتمال الخطأ في مجموع تلك الشهادات، أو على الأقل لن يسمح بسرعة حصول اليقين بصواب الشهود في شهاداتهم^٢.

٢. السيد الخميني رحمته الله:

لا اعتبار برؤية الهلال المستحدثة، فلو رني ببعض الآلات المكبّرة أو المقرّبة نحو التلسكوب مثلاً ولم يكن الهلال قابلاً للرؤية بلا آلة، لم يحكم بأول الشهر، فالميزان هو الرؤية بالبصر من دون آلة مقرّبة أو مكبّرة. نعم، لو رني بآلة وعلم محلّه، ثم رني بالبصر بلا آلة يحكم بأول الشهر^٣.

٣. السيد الخوئي رحمته الله، في ردّه على سؤال: لو حصل الاطمئنان الشخصي بصحة الحسابات الفلكية لتوليد الهلال فهل يمكن الاعتماد على هذا الاطمئنان لإثبات أول الشهر أو العيد، وخاصةً إذا صدرت عن أهل الخبرة في هذا المجال؟ فأجاب:

لا أثر للاطمئنان بتولّده، بل ولا الاطمئنان بقابليّته للرؤية، بل لا بدّ من الرؤية خارجاً وثبوتها للمكلف^٤.

وقال - كما في مستند العروة -:

لا عبرة بالرؤية بالعين المسلّحة المستندة إلى المكبّرات المستحدثة والنظارات القويّة - كالتلسكوب ونحوه - من غير أن يكون قابلاً للرؤية بالعين المجرّدة والنظر العادي. نعم، لا بأس بتعيين المحلّ بها ثمّ النظر بالعين المجرّدة، فإذا كان قابلاً للرؤية ولو بالاستعانة من تلك الآلات في تحقيق المقدمات كفي، وثبت به الهلال^٥.

٤. السيد الكلبايگاني، في ردّه على سؤال: هل يمكن الاعتماد على الرصد الجوّي في تعيين الوقت وأول الشهر؟ أجاب:

يجوز إن أوجب الاطمئنان ولم يمكن الاستفسار، ومع ذلك يستحسن رعاية الاحتياط^٦.

١. العبارة مضطربة، ومقصوده أنّ الحساب أبعد عن احتمال الخطأ منه في الشهادات.

٢. الفتاوى الواضحة، ص ٦٣٠.

٣. تحرير الوسيّلة، ج ٢، ص ٥٧٧.

٤. صراط النجاة، ج ١، ص ١٣١ - ١٣٢.

٥. مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ١٢٤.

٦. مجمع المسائل، ج ١، ص ٢٤٢.

۵. الشيخ زين الدين:

ولا يثبت - يعني الهلال - بقول المنجمين وأشباههم من علماء الفلك، وإن كانوا تقات أو عدولاً^١.

۶. الشيخ الكرباسي في المنهاج:

الشياع المفيد للعلم، وفي حكمة كل ما يفيد العلم ولو بمعونة القرائن أو علماء الفلك والرياضيات الذين يستعملون المراصد الفلكية، فمن حصل له العلم بأحد الوجوه المذكورة وجب عليه العمل به، وإن لم يوافق أحد، بل وإن شهد ورد الحاكم شهادته^٢.

۷. السيد فضل الله:

ورأينا الفتاوي - الآن - هو اعتبار الشهر بولادته فلكياً، وبإمكان رؤيته من حيث وصوله إلى درجة يمكن فيها الرؤية لولا العوائق، فإذا ثبت ذلك بقول أهل الخبرة الذين يفيد قولهم الاطمئنان، ثبت الهلال حتى لو لم يره أحد^٣.

وكان السيد الأستاذ - فيما مضى - يميل إلى كفاية التوليد في ثبوت الهلال، وذلك لجهة أن الشهر ظاهرة كونية وليس للرؤية دخل في موضوع وجوب الصوم، بل موضوع الوجوب (الحكم) تحقق الشهر، فإذا تحقق - كونياً - وهو خروج القمر من تحت الشعاع (المحاق) تحقق الشهر ووجب الصوم، ولكنه عدل فيما بُعد عن هذا الرأي؛ بناءً على استظهار شرطية الرؤية على نحو عرفي كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ ولكنه لم يقتصر على الرؤية الخارجية؛ لأنها ليست شرطاً إلا على نحو يثبت بها إحراز الشهر عرفاً، فإذا أثبت العلم الفلكي قابلية الرؤية وذلك بمرور الفترة الكافية لاكتساب القمر الضوء، ثبت الهلال وثبت تحقق الشهر عرفاً^٤.

۸. الشيخ مغنية:

فمتى حصل العلم من أقوال الفلكيين وجب على كل من علم بصدقهم أن يعمل بأقوالهم، ولا يجوز له إطلاقاً الأخذ بشهادة اليهود ولا بحكم الحاكم ولا بشيء يخالف علمه^٥.

١. كلمة التقوى، ج ٢، ص ٧٥.

٢. مبادئ علم الفقه، (العبد الهادي الفضلي)، ج ٢، ص ٤٠.

٣. المسائل الفقهية، (فضل الله)، ج ٢، ص ٢٠٢.

٤. فقه الحياة (حوارات مع السيد فضل الله)، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

٥. فقه الإمام الصادق عليه السلام (المغنية)، ج ٢، ص ٤٨.

نعم، شكك الشيخ مغنية في قطعيت نتائج علم الفلك يومذاك، وستأتي مناقشته.
٩. الشهيد السيد محمد الصدر، في حديثه عن دور العلم الفلكي في ثبوت الهلال،
كتب:

يمكن الاستفادة من المراد الحديث من الناحية الفقهيّة في عدّة موارد:
أولاً: يمكن أن يثبت بها أنّ الهلال لا وجود له أصلاً، الأمر الذي يوفّر الجهد للناظرين
بمحاولة رؤيته.

ثانياً: أن يثبت بها أنّ الهلال صغير جداً بحيث لا يكون قابلاً للرؤية، الأمر الذي يوفّر
الجهد أولاً، ويثبت عدم إمكان بدء الشهر ثانياً.
ثالثاً: أن يثبت أنّ الهلال كبير بحيث يكون قابلاً للرؤية، الأمر الذي يمكن به إثبات أول
الشهر وإن لم يره بالعين المجردة أحد.

رابعاً: أن يثبت بالمرصد جهة وجود الهلال وإحداثياته حتّى ينظر نحوها الناظرون،
ويركّزون بها دون أن يبذلوا جهداً ضائعاً في الأطراف الأخرى^١.

١٠. السيد السيستاني، في مقام ردّه على سؤال حول شهادات الرؤية والتي بلغ عددها
(٣٠) شهادة والتي تعارضت مع إعلان المرصد الفلكي البريطاني باستحالة الرؤية ما
لم يستخدم المنظار، وأنّ الرؤية بالعين المجردة إنّما تبيّن في الليلة اللاحقة، أجاب:
إنّ العبرة باطمئنان المكلف نفسه بتحقق الرؤية أو بقيام البيّنة عليها من دون معارض،
وفي الحالة المذكورة ونظائرها لا يحصل عادة الاطمئنان بظهور الهلال على الأفق بنحو
قابل بالعين المجردة، بل ربما يحصل الاطمئنان بعدمه وكون الشهادات الصادرة مبنية
على الوهم والخطأ في الحس^٢.

وفي جوابه على سؤال كاتب السطور حول مدى إمكانية الاعتماد على معطيات العلم
الفلكي الحديث كتب ما نصّه:

إذا حصل العلم أو الاطمئنان بكون الهلال موجوداً على الأفق بنحو يمكن رؤيته بالعين
المجردة من إخبار الفلكي بذلك أو من غيره من الأمارات الموجبة لذلك عمّل بالعلم
والاطمئنان، أمّا الظن فلا عبرة به. وإذا أخبر الفلكي بعدم تبيّن رؤية الهلال فإن حصل

١. ما وراء الفقه، ج ٢، ص ١١٧.

٢. الفقه للمختبرين وفق فتاوى السيد السيستاني (العبد الهادي الحكيم)، ص ١١٢.

العلم أو الاطمئنان بصواب قوله فلا عبرة بالبيّنة المخالفة للعلم والاطمئنان، وأما مع عدم حصول العلم أو الاطمئنان فيجب العمل وفق البيّنة، ولا قيمة للظنّ المخالف لها^١.

١١. الشيخ الفيّاض، في مقام الحديث عن تحقّق الشياح أو العلم ومدى تأثره ببعض العوامل فقد كتب:

أو غير ذلك من العوامل التي لها دخل في حصول اليقين أو الاطمئنان، فلا بدّ من أخذ كلّ العوامل في الحساب من العوامل الداخليّة والخارجيّة التي لها دخل بشكل أو بآخر في حصول اليقين أو الاطمئنان للمكّلف بالرؤية، منها الوسائل العلميّة الحديثة أو الحسابات الفلكيّة، فإنّها وإن لم تكن كافية لإثبات رؤية الهلال شرعاً إلا أنّها إذا كانت موافقة لأقوال الشهود فهي من العوامل الإيجابية التي تؤكّد الوثوق والاطمئنان الحاصل منها في نفس المكّلف، وتزيل الشكوك منها، وتبعث على اليقين أو الاطمئنان بها، وإذا كانت مخالفة لها فهي من العوامل السلبية التي قد تزيل من نفس الإنسان الوثوق والاطمئنان بها وتخلق الشكوك فيها^٢.

١٢. الشيخ الفضلي:

إنّ الرؤية لم تكن هي الغاية فلا يحاد عنها، إنّما ذكرت كوسيلة توصل إلى غاية هي ثبوت الهلال فدخول الشهر، ومن هنا لنا أن نلتبس الوسائل الأخرى المماثلة ما لم يرد نصّ من الشارع فينهي عن الأخذ بها. وحيث فهمنا أنّ الحساب المنهويّ عنه هو حساب التقاويم أو حساب النجوم لا حساب الفلكي الحديث، جاز الأخذ بالحساب الفلكي بعد التأكّد من سلامة إصابته من خلال التجربة المكرّرة المفيدة للوثوق والاطمئنان، كما أنّه يمكن الاستعانة بالحساب الفلكي قبل الاستهلال لمعرفة بلد وموقع رؤيته، ومن ثمّ تعميم الحكم بعد الرؤية^٣.

١٣. الشيخ الخزعلي، وفي مقام البحث عن شمول روايات الرؤية لمورد الرؤية بالعين الحادّة والأدوات المكبّرة قال:

وإذا اتسع المجال للقول باعتبار الرؤية من ذوي الأبصار الحادّة يسعنا أن نقول: إذا عثرنا

١. استفتاء خاصّ بتاريخ ١٥ محرّم الحرام ١٤١٩ هـ.

٢. تعاليم مبسوطة على العروة الوثقى (للفيّاظ)، ج ٥، ص ١٨٧.

٣. مبادئ علم الفقه (للفضلي)، ج ٢، ص ٥٨.

على طلوع الهلال وتيقنًا به من الأدوات المكثرة لا بأس بالقول باعتباره؛ إذ قد زال المانع عن الطريق وهي الرؤية المتعارفة، وانتقلنا بذلك إلى كفاية الوقوف على طلوع الهلال.

نعم، إذا احتمل أن تكون الأداة المكثرة ذات دخل في الرؤية بأن لا يكون الهلال في الأفق وإنما الأداة بتصرفها تصرفاً، كأن تؤدي إلى انكسار النور تريننا الهلال، ففي هذه الصورة لا اعتبار به قطعاً^١.

وفي إطار مدرسة أهل السنة وقع البحث في مدى جواز التعويل على قول الفلكي، إن كان ذلك في الماضي أو كان في الحاضر، وذلك لعدم حجّية قول الحاسب عند أكثرهم، بل ربما ادعى الإجماع عندهم، أو لعدم حجّية قول الفلكي وإن كان يصدر عن علم صحيح. وذلك لاشتراط الرؤية بالعين الباصرة، كما أشار إليه بعضهم، كما عن الشيخ وهبة الزحيلي؛ إذ كتب:

ولا يثبت الهلال بقول منجم - أي حاسب يحسب سير القمر - لا في حق نفسه ولا غيره؛ لأنّ الشارع أناط الصوم والفطر والحجّ برؤية الهلال، لا بوجوده إن فرض صحّة قوله، فالعمل بالمراد الفلكية وإن كانت صحيحة لا يجوز^٢.

غير أنّ كلام الزحيلي لا يخلو من مفارقة منهجية، وذلك لأنّ قوله هذا إنّما يصحّ بناءً على الاكتفاء بولادة الهلال، فيمكن أن يقال: إنّ الشارع أناط الصوم وغيره بالرؤية لا بوجود الهلال الذي يدلّ عليه الفلكي بعد خروجه من المحاق.

وربما لهذه الجهة مآل بعض فقهاءهم المعاصرين إلى اعتبار قول الفلكي؛ لأنّ قوله أولى من ادعاء الرؤية أو الرؤية نفسها؛ لأنّها يقينية وقطعية، وقد مآل إلى هذا الرأي من فقهاءهم الشيخ يوسف القرضاوي، والشيخ مصطفى الزرقا، والشيخ أحمد محمد شاكر، على ما نقل عنهم الشيخ القرضاوي نفسه^٣.

١. بحث حول رؤية الهلال (للخزعلي) القسم الثاني، ص ٩٠ من مجلّة فقه أهل البيت عليه السلام، العدد ١٣/١٩٩٩.

٢. الفقه الإسلامي وأدبته، ج ٢، ص ٦٠٠.

٣. تقرير عن الدورة الثالثة للمجمع الأروسي للإفتاء والبحوث في كولون، صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ

تحديد موضوع البحث (تحرير موضع النزاع)

للبحث في هذه المسألة عدّة فروض:

الفرض الأول: أن نفترض أخذ الرؤية في لسان الأدلة الشرعية جزءاً في موضوع الحكم الشرعي (وجوب الصوم)، وأخرى لانفترض ذلك، بل تكون الرؤية طريقاً محضاً لإحراز الشهر والعلم به. وعلى الأول لا يبقى ثمة مجال لبحث المسألة؛ وذلك لأنّ موضوع الحكم الشرعي ممّا يحدده الشارع، وممّا يرجع تشخيصه إليه، وما لم يدلّ دليل من الشارع فلا مجال لتنزيل العلم بقول الفلكي منزلة الرؤية بعد افتراض موضوعيّتها. وعلى الثاني - أي الطريقيّة - يفتح مجال للبحث؛ وذلك لأنّ الرؤية طريق لإحراز الشهر، فمن أيّ طريق أحرز الشهر وعلم بتحقيقه كان علم المكلف حجّة عليه ولزمه ترتيب الأثر الشرعي من الصيام أو الفطر.

الفرض الثاني: أن نفترض كفاية قول الفلكي على نحو مطلق، وبكلمة أخرى: يمكن التعويل على قول الفلكي بصدّد تحديده لوقت ولادة الهلال وخروجه من المحاق وهو ما يعرف بالولادة الفلكيّة، وأخرى نفترض عدم كفاية ذلك، بل يعتبر قوله فيما إذا أثبت إمكانية رؤية الهلال وموقعه.

الفرض الثالث: أن نفترض لقول الفلكي دوراً إيجابياً في المسألة، وأخرى دوراً سلبياً فيها. أمّا الإيجابي فالمراد به أن يثبت بقول الفلكي دخول الشهر وتحققه على نحو يكون إحراز الشهر والعلم به حاصلًا من قول الفلكي نفسه، وأمّا السلبى فالمراد به أن يكون لقول الفلكي دور ما للتحقق من صدقيّة بعض الأمارات وصحتها ممّا دلّ الدليل على شرعيّتها، كما لو شهد عدلان أو شاعت الرؤية بين قوم وأثبت الفلكي استحالة الرؤية؛ إمّا لعدم ولادة الهلال أصلاً، أو لعدم اكتساب القمر الضوء الكافي لجهة قصر المدة الزمنية التي أعقبت الولادة. وكما لم يبحث الفقهاء الدور الإيجابي لم يبحثوا الدور السلبى أيضاً، إلا ما ذكرناه من دور رياديّ للسيد الشهيد الصدر، والإسهام العلمي الذي أشار إليه السيد الأستاذ.

الفرض الرابع: أن نفترض إفادة الفلكي العلم بتحقيق الشهر تارةً، وأخرى عدم إفادة العلم به. وعلى الافتراض الثاني لا يبقى مجال للبحث بعد افتراض عدم إفادته العلم فلا يكون

حجّة و لايسوغ التعويل عليه عندئذٍ، وأمّا على الأوّل فلا إشكال أنّه ممّا ينفّث به البحث وتظهر به الثمرة، إلا إذا ثبت دليل ينهي عن حجّية مثل هذا الطريق العلمي. وهو غير صحيح، كما لا يخفى.

الفرض الخامس: ويقع البحث في التعويل على علم الفلك على نحو مستقلّ، كما لو أثبت الفلكي إمكانية الرؤية وموقع الهلال، أو عدم إمكانيةها واستحالتها، ويقع البحث تارةً أخرى في التعويل عليه كمساعد لإثبات الرؤية، كما لو تمّ اللجوء إلى بعض المناظير لتحديد موقع الهلال، ثمّ التصدّي لرؤيته بالعين المجردة.

وعلى الثاني لا ثمره كبيرة للبحث بعد افتراض تحقّق الرؤية بالعين المجردة، وعلى الأوّل يدخل الفرض في البحث وينفتح به مجال واسع.

ومهما يكن من أمر، فيقع البحث على مستويين: في الدور الإيجابي لعلم الفلك، وفي الدور السلبي له أيضاً.

المستوى الأول

ثبوت الهلال بقول الفلكي

ويمكن أن نصنّف الموقف الفقهي - عموماً - إلى اتجاهين: اتجاه يميل إلى منع اعتبار (حجّية) قول الفلكي في إثبات الهلال، والآخر إلى اعتبار قوله وجواز التعويل عليه.

الاتّجاه الأوّل: اتّجاه المنع

وقد يستدلّ للقول بمنع اعتبار قول الفلكي والتعويل على نتائجه بأحد الوجوه التالية:

الوجه الأوّل

إنّ التعويل على أقوال الفلكيين ممّا يتعارض ودلالات الأدلّة التي أخذ في موضوعها إحراز الشهر بطريق عرفي، كما في قوله تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ»^١، وفي عدد غير قليل من الروايات، التي أخذت الرؤية فيها كطريق لإحراز الشهر على النحو المتعارف، وليس منه التعويل على نتائج علم الفلك والاعتماد على أربابه.

ويرد على هذا الوجه أنّ ما ذكر صحيح؛ لأنّ الشهر الشرعي يتوقّف على ثبوت الولادة - ولادة الهلال - وخروج القمر من المحاق على نحو تمكّن رؤيته، غير أنّ الإشكال المشار

١. البقرة (٢): ١٨٩.

إليه آنفاً إنما يرد لو قيل بكفاية قول الفلكيين واعتماد آرائهم مطلقاً. وبكلمة أخرى: لو قيل بكفاية ولادة الهلال وإحرازها من طريق علمي بناءً على معطيات علم الفلك صح الاستشكال المذكور، ولكن البحث - كما هو المفروض - خارج هذه الدائرة، ولا يتوقف التعويل على أقوال علماء الفلك في هذه الدائرة، بل يتعدى إلى بحثنا أيضاً، وهو مورد ما إذا كان قولهم موجباً للعلم والاطمئنان بإمكانية الرؤية. ولهذه الجهة عدل السيد الأستاذ من القول بكفاية التوليد لتحقق الشهر إلى القول بكفاية التوليد لتحقق الشهر إلى القول باشتراط إمكانية الرؤية وإن كان ذلك من طريق قول الفلكي.

على أن مسألة كفاية ولادة الهلال في تحقق الشهر نفسها لم تبحث كما يجب، وهي لا زالت تفتقر إلى بحث جاد وعميق، خاصةً بلحاظ عدم موضوعية الرؤية، أو المناقشة في اشتراط الرؤية الليلية^١ لو صحّت المناقشة، أو بلحاظ المناقشة في دلالات الأدلة التي أخذت الرؤية فيها لإحراز الشهر، كما في الآية الكريمة: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ﴾^٢ أو روايات الرؤية التي يمكن أن يقال: إنها مأخوذة على النحو المتعارف، فيمكن المناقشة فيها بلحاظ عدم تصدي الآية الكريمة لبيان طريقة إحراز الشهر؛ لأن أقصى ما تدلّ عليه أن الأهلة مواقيت للناس، ولم تتعرض إلى كيفية حساب هذه المواقيت - بل يتأكد ذلك بناءً على تفسير البعض للأهلة - كما عن السيد الطباطبائي في الميزان - وإنها الأشهر، فتكون الآية بصدده بيان أن الأشهر مواقيت للناس ولم تتعرض إلى كيفية حسابها.

وكذلك بالنسبة إلى الروايات فإنه يقال: إن الرؤية المأخوذة في السنة الروايات هي الطريق المتيسر يومذاك، فإذا صحّ طريق آخر لإحراز الشهر وجب الأخذ به، وجاز الاعتماد عليه.

على أن كلّ ما ذكرناه من هذه المناقشات لا يتعدى الاحتمالات وإن كان له وجه، وتبقى المسألة في هذا الإطار محلاً للبحث والدراسة.

١. مهذب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٦٥.

٢. البقرة (٢): ١٨٩.

الوجه الثاني

ويمكن أن يستدلّ على المنع من التعويل على أقوال الفلكيّين ما استظهره بعض الفقهاء^١. وربما المشهور كما نقله السيّد الخوئي^٢، من أدلّة اشتراط الرؤية في الصوم والظفر على نحو تكون فيه الرؤية جزءاً وقيداً في الصوم والظفر على نحو تكون فيه الرؤية جزءاً وقيداً في موضوع الحكم، فتكون الرؤية ممّا له دخل في ترتّب الحكم واقعاً، وموضوع أيّ حكم ممّا يحدّده ويشخصه المشرّع نفسه، فيحتاج التعويل على أقوال الفلكيّين إلى حجّة شرعية كما هي الحجّة الشرعية على اعتبار البيّنة وقيامها مقام رؤية المكلف نفسه. والصحيح عدم الحجّة.

ويرد على هذا الوجه أنّ الصحيح هو طريقيّة الرؤية لا موضوعيّةها؛ إذ لم تؤخذ الرؤية في الأدلّة إلّا كطريق محض لإحراز الشهر ليس إلّا، أمّا موضوع الحكم بوجود الصيام فهو شهر رمضان، والرؤية لإحرازه والعلم به.

ولا يكفي أخذ العلم بالشهر وإحرازه برؤية الهلال في لسان الأدلّة للدلالة على موضوعيّة الرؤية أو العلم^٣، فهو نظير لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾^٤ الذي لا إشكال في أنّ موضوع وجوب الإمساك فيه هو نفس طلوع الفجر لا علم للمكلف به، وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾^٥. «فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»^٦. فإنّ المستفاد من الآية والأخبار أنّ موضوع الحكم هو الشهر الذي أنيط الصيام بتحقيقه ولا دخل للرؤية، أو العلم بالشهر موضوع الحكم. بل ولو أريد من قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ المشاهدة لا حضور الشهر، فإنّه ليس لمشاهدة الهلال دخّل في وجوب الصوم؛ ولذا يجب الصوم على من علم بدخول الشهر أو قامت عنده

١. مستند تحريو الوسيلة، المسائل المستحدثة (لأحمد المطهري).

٢. رسالة حول مسألة رؤية الهلال (للطهراني)، ص ٨١.

٣. مصباح الأصول، ج ٢، ص ٣٥.

٤. البقرة (٢): ١٨٧.

٥. البقرة (٢): ١٨٣.

٦. البقرة (٢): ١٨٥.

الحجّة على ذلك ولو لم يشاهد الهلال^١.

وعلى القول بطريقتي الرؤية عدد من الأعلام فقد اختاره السيّد الخوئي^٢، والسيّد السيزواري^٣، والسيّد الأستاذ^٤، وظاهر السيّد الشهيد^٥، والسيّد الحكيم^٦، والشيخ الخزعلي^٧، والشيخ مغنية^٨، والشيخ الفضلي^٩، والشيخ محمّد تقي الآملي^{١٠}.

وقد ذكر السيّد الخوئي في مقام ردّه دعوى جزئيّة للرؤية للموضوع أنّه:

يدفعها ظهور أخذها طريقاً إلى ما هو تمام الموضوع - أعني دخول الشهر - فإنّ الذي يستفاد من الكتاب العزيز وجوب الصوم به، حيث قال: ﴿كتب عليكم الصيام﴾ إلى قوله: ﴿شهر رمضان﴾، وذلك من السنّة، وكأنّ الأمر بالصوم للرؤية لأجل لزوم إحرازه لخصوص شهر الصيام، وعدم الاكتفاء بالامتثال الظني أو الاحتمالي، كما يشهد للأوّل ذيل صحيحتي ابن مسلم والخزاز وموثّق ابن عمّار، وللثاني رواية القاساني. ويشهد لطريقتي الرؤية - أيضاً - أمور:

الأوّل: اعتبار البيّنة مقامها، فلو كانت جزء بنحو الصفتيّة لما استقام قيام البيّنة مقامها. الثاني: عدّ الثلاثين إذا لم تتيسّر الرؤية والبيّنة، حيث إنّّه يوجب العلم بخروج السابق ودخول اللاحق.

الثالث: وجوب قضاء يوم الشكّ الذي أفطر لعدم طريق إلى ثبوته، فتبيّن بعد ذلك بالبيّنة أو بالرؤية ليلة التاسع والعشرين من صومه وجود الشهر يوم إبطاره، ففات عنه الواجب الواقعي. وهذا ثابت بالنصّ والفتوى، ولا خلاف فينا.

الرابع: إجزاء صومه إذا صامه بنية شعبان أو صوم آخر كان عليه، فتبيّن بعد أنّه من

١. دراسات في الأصول الصلبيّة (للشاهرودي)، ص ٣٠.

٢. رسالة حول مسألة رؤية الهلال (للطهراني)، ص ٨١.

٣. مهذب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٧٣.

٤. بحوث فقهيّة، لكاتب السطور (مخطوط).

٥. الفتاوى الواضحة، (للشهيد الصدر)، ص ٦٣٣.

٦. مستمسك العروة الوثقى، ج ٨، ص ٤٥٢.

٧. بحث حول رؤية الهلال (للخزعلي) القسم الثاني، ص ٨٧ من مجلّة فقه أهل البيت (عليه السلام)، العدد ١٣/١٩٩٩.

٨. فقه الإمام الصادق (عليه السلام)، ج ٢، ص ٤٩.

٩. مبادئ علم الفقه، ج ٢، ص ٥٨.

١٠. مصباح الهدى (للآملي)، ج ٨، ص ٣٦٢ - ٣٦٣.

رمضان معللاً في النصوص بأنه يوم وقَّ له، ولا يخفى أن الإجزاء فرع ثبوت التكليف. وبالجملة، لا مساع لأجل الجزئية فضلاً عن الصفتية، وإنما أخذت طريقاً؛ لأنها أتم وأسهل وأعمّ وصولاً لكلِّ أحد إلى إحراز الهلال المولّد للشهر الذي هو تمام الموضوع^١. على أن اعتبار الرؤية ليس من الحصر في شيء وإن بدا في بعض النصوص ذلك، كما في «ليس على أهل القبلة إلا الرؤية، وليس على المسلمين إلا الرؤية»^٢؛ لأنه حصر إضافي وليس حقيقياً، فيلزم وجوب الصوم في حالة تحقّق وإحراز الشهر من أيّ طريق آخر يفيد العلم، أو ممّا قامت على اعتباره الحجّة الشرعية.

الوجه الثالث

ويقوم على دعوى شمول روايات المنع من التعويل على قول المنجمين لأقوال الفلكيين، فتكون أقوالهم غير معتبرة لجهة سلب الشارع حجّيتها واعتبارها. ولم نجد من الفقهاء والأعلام - فيما نعلم - من ادّعى هذه الدعوى، إلا ما ورد في كتراس صادر عن إدارة التبليغ الديني التابعة للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، وهو بصد الدفاع عن الحكم بعيد الفطر من شهر شوّال للعام ١٤١٩هـ. وقد ورد في الكتراس المشار إليه تحت عنوان إجماع الفقهاء على عدم ثبوت الهلال بقول علماء الفلك ما نصّه:

وقد أجمع الفقهاء في كتبهم الفقهيّة الاستدلالية، وفي كتب الفتوى - الرسائل العمليّة - على القول بأنّه لا يتبنّت الهلال بقول المنجمين، والمقصود بالمنجمين عندهم علماء النجوم المصطلح عليهم الآن بالفلكيين، كما صرّح بذلك الفقهاء في كتبهم الاستدلالية، وعبر بعضهم عن هذا الموضوع بقولهم: «ولا عبرة بالجدول» والمقصود بالجدول هو الجداول الفلكيّة التي يضعها علماء الفلك لبيان أحوال الشمس والقمر وسائر الكواكب، وليس المقصود بالمنجمين - كما قال البعض - المشتغلين بالشعوذة والسحر (ضرب المندل).

١. رسالة حول مسألة رؤية الهلال (للطهراني)، ص ٨١ - ٨٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٢.

وقد استند الفقهاء في ذلك إلى الروايات المتواترة بين المسلمين، بأعلى درجات التواتر، التي تأمر بالصوم للرؤية والفطر للرؤية، وبرواية صحيحة السند خاصة، صريحة الدلالة في هذه المسألة، هي رواية محمد بن عيسى التي أوردتها الحرّ العاملي في وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٧، في الباب الخامس عشر من أبواب أحكام شهر رمضان، الحديث ١. وهذا نصّ الحديث قال محمد بن عيسى: كتب إليه أبو عمر: أنّه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه، ونرى السماء ليست فيها علّة، ويفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحساب قبلنا: إنّه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وأفريقيا والأندلس، هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحساب في هذا الباب، حتّى يختلف الفرض على أهل الأمصار، فيكون صومهم خلاف صومنا، وفطرهم خلاف فطرنا؟ فوقّع: «لا تصومنّ الشك، أفطر لرؤيته وصم لرؤيته».

والمقصود بالحساب علماء الفلك، وقد بنى على ذلك كبار فقهاء المسلمين. لاحظ كتاب الحدائق الناضرة للمحدّث الشيخ يوسف البحراني (رضوان الله عليه) ج ١٣، ص ٢٤٦ - ٢٤٧؛ وراجع كتاب جواهر الكلام للفقهاء والمحقّق الكبير النجفي، ج ١٦، ص ٣٦٣؛ ولاحظ كتاب مدارك الأحكام للفقهاء المحقّق محمد العاملي، ج ٦، ص ١٧٥ - ١٧٦؛ وكتاب جامع المقاصد للفقهاء الكركي، ج ٣، ص ٩٣ وغيرها. فاتضح من هذا ما قلناه من أنّه لا يجوز شرعاً ولا عقلاً الاعتماد على قول الفلكيين - المنجمين الحُسابيين - بصورة عشوائية في إثبات الهلال أو نفيه!

وجواب هذه الدعوى يتوقّف على تحقيق أمور:

أولاً: بيان مصطلح التنجيم، وما هو المراد من المتجمّ.

ثانياً: بيان حقيقة التنجيم في الروايات.

ثالثاً: حقيقة علم الفلك ومدى دقّة دعوى انطباق عنوان التنجيم - اصطلاحاً - عليه.

الأمر الأول: أمّا بالنسبة لبيان مصطلح التنجيم، فإنّ التنجيم اصطلاحاً - هو معرفة الغيب، ويعتمد على النظرية القائلة بتأثير النجوم في شؤون الإنسان، وهو علم قديم جداً، ويعتبر أساس علم الفلك القديم. وكان علم التنجيم في العصور الوسطى مختلطاً بعلم الكيمياء

١. هلال أوّل شهر شوّال (عام ١٤١٩هـ) دراسة علمية فقهية، إعداد إدارة التبليغ الديني في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

القديمة والسحر، ثم انفصل عن علم الفلك بعد ظهور «كوبر نيكوس».

وكشف الطالع: عبارة عن خريطة للسموات وقت الولادة تستخدم خريطة إيضاحية لدائر البروج، فيقال: إن المنزل أو الرمز في حالة الصعود وقت ولادة الشخص هو الذي يحدّد طبعه، ومدى استعداده للمرض، وتعرّضه لبعض الحظوظ أو الكوارث^١.

وعليه فإنّ المنجم هو الشخص الذي يمارس النظر في النجوم ثمّ يصدر عنها بعض النبوءات والأخبار محاولاً أن يستشفّ من وراء معرفته أخباراً بالأُمور الغيبية^٢.

والقدماء كما عرفوا الفلك الصحيح عرفوا التنجيم الخرافي أيضاً، ولعلّ في مقدمتهم الكلدانيين الذين وصلت جداولهم في علم الفلك، والتي تبدأ من عام (٥٦٨ ق.م)، وتتسم بالدقّة؛ لتجمّعها على مدى فترة طويلة جدّاً بلغت (٣٠٠ عام) بما لم يتح للفلك في العصر الحديث اختباره^٣.

ويعرف ممّا تقدّم أنّ التنجيم فنّ مستقلّ عن علم الفلك، وإن كان على صلة به لجهة من الجهات؛ ولذلك كان التقسيم لعلم الفلك - عند القدماء ومنهم العرب، ولو قد متأخّر - إلى نظري وعملي، وتنجيم^٤.

وإذا كان قد روج بعض السلاطين من أمثال المنصور العباسي لفنّ التنجيم وقربّ المنجمين^٥ - ومنهم عدد من غير المسلمين - فإنّ حكماء المسلمين وعلماء الفلك أيضاً لم يألوا جهداً في محاربتهم وكشف زيفه وإنّه نوع من أنواع الهراء والدجل، كما هو موقف الكندي وابن سينا والفارابي والبيروني^٦.

ولا إشكال عند فقهاء المسلمين عامّة، وفقهاء المذهب الإمامي؛ وفقاً لمدرسة أهل البيت (عليه السلام) في عدم حجّية قول المنجم - إلاّ عند بعض منهم^٧ - في ثبوت هلال شهر رمضان.

١. راجع الموسوعة العربية الميسرة، ج ١، ص ٥٤٩.

٢. تطوّر الفكر العلمي عند المسلمين (للعفيفي)، ص ٨٧.

٣. تاريخ الفكر العربي (لفرّوخ)، ص ٤١ - ٤٢.

٤. الموسوعة العربية الميسرة، ج ٢، ص ١٣١١.

٥. تطوّر الفكر العلمي عند المسلمين (للعفيفي)، ص ٧٩.

٦. تطوّر الفكر العلمي عند المسلمين، ص ٨٨.

٧. راجع الخلاف، ج ٣، ص ١٦٩، المسألة ٨؛ تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٧؛ تفسير القرطبي، ج ١، ص ٢٦٥. حاشية

ردّ المحتار، ج ٢، ص ٩٦.

وإذا كانت كتب الفتاوى المجردة عن الاستدلال وهو ما يعرف بالرسائل العملية قد نصت على عدم ثبوت الهلال بقول المنجمين، فإنها لم تحدد مصطلح المنجم تحديداً واضحاً، وأنه هل يشمل جميع المتعاطين بعلم النجوم وبما يشمل علم الفلك أو لا؟ بل لم يتصد الفقهاء - من المنتمين إلى مدرسة أهل البيت عليهم السلام - إلى بيان المراد منه في كتاب الصوم من كتبهم الاستدلالية أيضاً، وإن كانوا قد تفرقوا إلى ما يسمّى بالجدول أو العدد أو الحساب. ولكنهم - وللإنصاف - يبتوا المراد من المنجم في كتاب المتاجر أو المكاسب، وأنه الذي يتعاطى فنّ النجوم باعتبار تأثيرها في الحوادث السفلية وفي حياة الناس، على اختلاف في تقييده باعتقاد التأثير مطلقاً أو لا، أو تقييده بالإخبار الجزمي القاطع أو لا على هذا النحو. ولا يخفى أنّ مصطلح الفقهاء لا يغيّر ما عليه غيرهم؛ إذ ليس لهم اصطلاح خاصّ في التنجيم وكما هو صريح عباراتهم.

قال المحقّق الكركي:

والمراد من التنجيم الإخبار عن أحكام النجوم باعتبار الحركات الفلكية والاتّصالات الكوكبية التي مرجعها إلى القياس والتخمين، فإنّ كون الحركة معيّنة والاتّصال المعين سبباً لوجود ذلك إنّما يرجع المنجمون فيه إلى مشاهدتهم وجود مثله عند وجود مثلها، وذلك لا يوجب العلم بسببيتها له؛ لجواز وجود أمور أخرى لها مدخل في سببيتها لم تحصل الإحاطة بها، فإنّ القوّة البشريّة لا سبيل إلى ضبطها؛ ولهذا كان كذب المنجمين وخطوهم أكثرياً.

وقد ورد من صاحب الشرع النهي عن تعلّم النجوم بأبلغ وجوهه حتّى قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): «إياكم وتعلّم النجوم إلّا ما يهتدى به في بحر أو برّ، فإنّها تدعو إلى الكهانة، والمنجم كالكاهن، والكاهن كالساحر، والساحر كالكافر، والكافر في النار».

إذا تقرّر هذا فاعلم أنّ التنجيم - مع اعتقاد أنّ للنجوم تأثيراً في الموجودات السفلية ولو على جهة المدخلة - حرام، وكذا تعلّم النجوم على هذا الوجه، بل هذا الاعتقاد كفر في نفسه، نعوذ بالله منه.

أمّا التنجيم لا على هذا الوجه مع التحرّز من الكذب فإنّه جائز، فقد ثبت كراهية التزوّج وسفر الحجّ والقمر في العقب، وذلك من هذا القبيل. نعم، هو مكروه؛ لأنّه يسجّر إلى

الاعتقاد الفاسد، وقد ورد النهي عنه مطلقاً حسماً للمادة، وتحريم الأجرة وعدمه تابع للفعل.

وحكي في الدروس عن بعض الأصحاب القول بتحريمه؛ لما فيه من التعرّض للمحذور، ولأن أحكامه تخمينية لا تخلو من الكذب، وأما علم الهيئة فلا كراهية فيه، بل ربما كان مستحباً؛ لما فيه من الاطلاع على عظم قدرة الله تعالى^١.

وقد ذكر السيّد الخوئي رحمته الله على هامش حديثه عن التنجيم:

لا إشكال في جواز النظر إلى أوضاع الكواكب وسيرها، وملاحظة اقتران بعضها مع بعض، والإذعان بها والإخبار عنها، كالإخبار عن سير الكواكب حركة سريعة من المشرق إلى المغرب في يوم وليلة التي بها يتحقّق طلوعها وغروبها، ويتحقّق الليل والنهار، كما حقّق في الهيئة القديمة، والإخبار عن الخسوف والكسوف، وعن مازجات الكواكب ومقارناتها، واختفائها واحتراقها، ونحوها من الأمور الواضحة المقرّرة في علم معرفة التقويم وعلم الهيئة، فإنّ الإخبار عنها - نظير الإخبار عن طلوع الشمس في أوّل اليوم وعن غروبها في آخره - مبنيّ على التجربة والامتحان والحساب الصحيح الذي لا يتخلّف غالباً، ومن الواضح جدّاً أنّه لا يرتبط شيء منها بما نحن فيه، بل هي خارجة عن النجوم^٢.

وكلامه رحمته الله ظاهرٌ في المغايرة بين علم التنجيم وعلم الهيئة.

على أنّ انتسابهما معاً إلى قاسم مشترك وهو النظر في النجوم لا يضّرّ بعد افتراض استقلال كلّ واحد منهما عن الآخر وتغاير حقائقهما، ولذلك فرّق الفقهاء بين حكميّهما من الناحية الشرعية، فقالوا بحرمة تعلّم الأوّل (التنجيم) وأخذ الأجرة عليه، وعدم حرمة الثاني (علم الهيئة) على نحو لا يلزم منه الإخبار بما يخالف الواقع إخباراً جزمياً باتاً.

ذكر الشيخ المجلسي في حديثه عن أقسام وحكم تعلّمه:

ومنها: علم الهيئة والنظر في هيئات الأفلاك وحركاتها، وجوازه لا يخلو من قوّة إذا لم يعتقد فيه ما يخالف الآيات والأخبار كتطابق الأفلاك، ولم يجزم بها لا برهان عليه. ومنها: الحكم بالكسوف والخسوف وأوائل الأهلة والمحاق وأشباه ذلك، فالظاهر جوازه

١. جامع المقاصد، ج ٤، ص ٣١.

٢. مصباح الفقاهة، ج ١، ص ٢٤٨.

وإن كان الأحوط اجتناب ذلك أيضاً، فإن الأحكام الشرعية فيها مبنية على الرؤية لا على أحكام المنجمين بذلك^١.

بل نقل عن الشيخ محمود بن علي الحمصي في حديثه عن الفرق بين التنجيم وما لا يرجع إليه:

إننا لازد عليهم فيما يتعلّق بالحساب في تسيير النجوم واتصالاتها التي يذكرونها فإن ذلك ممّا لا يهتّمنا، ولا هو ممّا يقابل بالإنكار ورد^٢.

وعبر بعض المعاصرين^٣ عن الفرق بالتساؤل عن اعتبار قول المنجم في تعيين أول الشهر أو غيره من الحوادث المعلومة عنده بوسيلة علم النجوم، في إشارة واضحة إلى الفرق بين التنجيم بما مرّ بيانه، وبين علم الهيئة والفلك الذي يتصل بعلم النجوم، لكن لا من جهة القول بالتأثير واكتشاف الغيب، كما هو المصطلح.

وعليه، فالتنجيم إن أُريد به معناه اللغوي شمل كلّ من يتصل بعلم النجوم أو الفلك؛ ولذلك يعبر الفقهاء عن المنجم بالفلكي والفلكي بالمنجم، وهو تعبير صحيح ولا غبار عليه من حيث المفهوم اللغوي، وإذا كانوا يعبرون به ويريدون المشتغل باكتشاف الغيب والحظوظ فهو تعبير اصطلاحي؛ لأنّ المفهوم اللغوي لا علاقة له بما أُضيف إليه من تنبؤات وعقائد باطلة، كما هو التنجيم الاصطلاحي^٤، ولذلك اختلفت كلمات الفقهاء وغيرهم ومواقفهم من النظر في علم النجوم بين ما هو إيجابي وبين ما هو سلبي؛ وذلك لاختلاف النظر والبحث في كلّ من الحقلين المشار إليهما آنفاً.

هذا، فضلاً عن اشتغال بعض علماء الفلك في التنجيم اصطلاحاً - ممّا يوجب الاشتراك، وقد انصرف بعض علماء الفلك إلى التنجيم كليّةً، كما هو الأمر مع أبي معشر البلخي [م ٢٧٢هـ] الذي قصر اهتمامه على التنجيم وفنّ الأزياج^٥.

ولمزيد من الإيضاح يمكن الإحالة على المصادر التاريخية في الفقه، وتحديدًا في

١. بحار الأنوار، ج ٥٨، ص ٣١٠ - ٣١١.

٢. بحار الأنوار، ج ٥٨، ص ٢٩٨.

٣. عمدة الطالب في التعلّق على المكاسب (للقيمي)، ج ١، ص ١٩٠.

٤. ما وراء الفقه (للصدر)، ج ٣، ص ٢٦ - ٢٧.

٥. تاريخ الفكر العربي (لفروخ)، ص ٢٦٠.

إطار مدرسة أهل البيت عليهم السلام، لمعرفة ما إذا كان المراد من المنجم هو الفلكي بمفهومه اليوم أو لا؟

فقد ذكر الشيخ الطوسي في كتابه الخلاف:

فأما العدد والحساب فلا يلتفت إليهما، ولا يعمل بهما، وبه قالت الفقهاء أجمع.

وحكموا عن قوم شذاذ أنهم قالوا: يثبت بهذين وبالعدد، فإذا أخبر ثقات من أهل الحساب والعلم والنجوم بدخول الشهر وجب قبول قولهم.

وذهب قوم من أصحابنا إلى القول بالعدد. وذهب شاذّ منهم إلى القول بالجدول^١.

ولم يبيّن الشيخ الطوسي مرادّه من العدد والحساب وعلم النجوم والجدول، وما إذا كان ثمة فرق بين هذه الأمارات والطرق، لكن سنجد في المصادر اللاحقة لعصر الشيخ الطوسي توضيحاً وتحديدأ لحقيقتها ومدى الفرق بينها.

وفي تذكرة الفقهاء كتب العلامة الحلّي:

ولا يجوز التعويل على الجدول، ولا على كلام المنجمين؛ لأنّ أصل الجدول مأخوذ من الحساب النجومى في ضبط سير القمر واجتماعه بالشمس، ولا يجوز المصير إلى كلام المنجم ولا الاجتهاد فيه - وهو قول أكثر العامة - لما تقدّم من الروايات.

ولو كان قول المنجم طريقاً ودليلاً على الهلال، لوجب أن يبيّنه عليه السلام للناس؛ لأنّه في محلّ الحاجة إليه، ولم يجز له عليه السلام حصر الدلالة في الرؤية والشهادة... وقد شدّد النبي صلى الله عليه وآله في النهي عن سماع كلام المنجم، فقال عليه السلام: «من صدّق كاهناً أو منجماً فهو كافر بما أنزل على محمّد»^٢.

وظاهر كلام العلامة أنّ المنجم هو ما ذكره بالمعنى الاصطلاحي وذلك بلحاظ ما استدلّ

به من كلام النبي صلى الله عليه وآله، والحكم بكفره ومساواته للكاهن.

وفي الروضة البهية كتب الشهيد الثاني:

ولا عبرة بالجدول، وهو حساب مخصوص مأخوذ من تسيير القمر، ومرجه إلى عدّ شهر تاماً وشهر ناقصاً، في جميع أيام السنة مبتدئاً بالتأمّ المحرّم؛ لعدم ثبوته شرعاً، بل

١. الخلاف، ج ٣، ص ١٦٩، المسألة ٨.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٣٧.

ثبوت ما ينافيه، وخالفته مع الشرع للحساب أيضاً؛ لاحتياج تقييده بغير السنة الكبيسية، أما فيها فيكون ذو الحجّة تاماً^١.

وبهذا يتفق الجدول مع العدد بمعنى من معانيه. ولا يخفى أنّ هذا الجدول لا علاقة له بعلم الفلك، لا القديم ولا الحديث.

وقد ذكر السيّد السبزواري في مهذب الأحكام أنّ للجدول احتمالات عدّة منها: التفاويم المعروفة، أو جدول أهل الحساب المشتمل على عدّ شهر تاماً وشهر ناقصاً، أو جدول عبيدالله بن معاوية وعبدالله بن جعفر، ونسب إلى الصادق عليه السلام^٢.

وفي مدارك الأحكام كتب السيّد محمّد العاملي:

ولا اعتبار بالجدول، [و] هو حساب مخصوص مأخوذ من سير القمر واجتماعه بالشمس، ولا ريب في عدم اعتباره؛ لاستفاضة الروايات بأنّ الطريق إلى ثبوت دخول الشهر أحد أمرين: إمّا رؤية الهلال، أو مضيّ ثلاثين يوماً من الشهر المتقدّم. ولو كان الرجوع إلى المنجّم حجّة لأرشدوا إليه، وأيضاً فإنّ أكثر أحكام التنجيم مبنيّ على قواعد ظنيّة مستفادة من الحدس الذي يخطئ أكثر ممّا يصيب.

وأيضاً فإنّ أهل التقويم لا يشبتون أوّل الشهر بمعنى جواز الرؤية، بل بمعنى تأخر القمر عن محاذاة الشمس؛ ليرتّبوا عليه مطالبهم من حركات الكواكب وغيرها، ويعترفون بأنّه قد لا تمكن رؤيته، والشارع إنّما علّق الأحكام على رؤية الهلال لا على التأخر المذكور^٣.

وكلام السيّد محمّد العاملي في مداركه ظاهر في أنّ الجدول المشار إليه هو جدول المنجّمين، وهو جدول أعدّ لغرض ترتيب الأحكام والمطالب التي يدعون أنّها على ارتباط بالكواكب، وهذا يعني أنّ المنجّم عند الفقهاء هو ما ذكرناه بالمعنى الاصطلاحي، لا عالم النجوم مطلقاً، سواء كان من علماء الفلك المتقدّمين، أم من المتأخّرين والعصر الحديث.

بل في قول السيّد محمّد العاملي: «فإنّ أكثر أحكام التنجيم مبنيّ على قواعد ظنيّة مستفادة من الحدس الذي يخطئ أكثر ممّا يصيب» إشارة واضحة إلى أنّ التنجيم المراد هو

١. الروضة البهية، ج ٢، ص ١١٠ - ١١١.

٢. مهذب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٦٧.

٣. مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧٥ - ١٧٦.

بمعناه الاصطلاحي (اكتشاف الغيب)؛ لأنَّ التنجيم بمعنى علم النجوم مطلقاً ممَّا يتصل بالخسوف والكسوف والأهله فإِنَّه علم صحيح ذو قواعد وأصول سديدة، كما يعترف به الفقهاء. وقد مرَّت الإشارة إلى ذلك في قول السيّد المرتضى ومن تأخَّر عنه من الفقهاء المعاصرين أيضاً.

وعليه، فإنَّ المنجم الذي لا يثبت الهلال بقوله لا يريدون من الفلكي، بل ذكر السيّد الخوئي صريحاً أنَّ علم الهيئة خارج عن علم النجوم كَلِيَّة^١. وإن كان ثَمَّة دليل على النهي عن الأخذ بكلمات المنجمين بما يشمل علماء الفلك فهو لا يشمل علماء فلك المتأخِّرين عن عصر النصّ^٢.

وبذلك يتبيّن عدم دقّة ما ذكر في الكراس الصادر عن إدارة التبليغ التابعة للمجلس الشيعي الأعلى في لبنان، من دعوى إجماع الفقهاء على عدم حجّية أقوال الفلكيين؛ لصدق عنوان المنجمين عليهم؛ إذ لا الإجماع المدعى صحيح، ولا دعوى تصريح الفقهاء في كتبهم الاستدلالية بأنَّ المقصود بالمنجمين عندهم علماء الفلك المعاصرين الآن بتعبير الكراس، ولا دعوى أنَّ الجداول غير المعتمدة عند الفقهاء هي جداول علماء الفلك المعاصرين؛ إذ يتبيّن ما هو المراد من هذه الجداول، وهي لا صلة لها مع جداول الفلكيين المعاصرين، فضلاً عن الفلكيين القدامى^٣.

وبذلك يتبيّن أيضاً عدم دقّة ما ورد في الكراس المشار إليه: «وليس المقصود بالمنجمين - كما قال البعض - المشتغلين بالشعوذة والسحر (ضرب المندل)^٤»، فإنَّ التنجيم الاصطلاحي ضرب من الشعوذة، كما أشار إليه علماء الفلك أنفسهم وحكماء المسلمين، بل ورد في الروايات عن أهل البيت عليهم السلام المنجم في سياق الكاهن والساحر^٥. وممَّا تقدّم يعرف أيضاً عدم دقّة التسوية في هذا الكراس بين الفلكيين والحُساب أو الحاسبين؛ إذ بيّنا ما هو المراد من الحُساب عند الفقهاء وأَنَّه عبارة عن العدد بمعنى من

١. تقدّم قوله عليه السلام.

٢. ما وراء الفقه (للصدر)، ج ٢، ص ١٦٣؛ مبادئ علم الفقه (للفضلي)، ج ٢، ص ٥٧.

٣. الآثار الباقية عن القرون الخالية (لأبي ریحان البيروني)، ص ٩٥، ١٩٨.

٤. تقدّم.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤٣، أبواب ما يكتب به، الباب ٢٤، ح ٨.

المعاني، ولا علاقة له بالحساب عند الفلكيين لا القدامى ولا المحدثين، على أن علم الفلك بصورته الحديثة مغاير - إلى درجة كبيرة جداً - لعلم الفلك القديم.

الأمر الثاني: في معرفة حقيقة التنجيم في الروايات بمعزلٍ عن الاصطلاح عموماً، أو في عرف الفقهاء.

والذي يظهر من الروايات أن المنجم هو من يعتقد تأثير النجوم في الحوادث السفلية أو يعتقد قدمها، أو ما ينافي الاعتقاد، وليس فيها إشارة إلى المنجم بما هو عالم في الفلك أو النجوم على نحو العموم.

عن عبدالرحمن ابن سيابة قال:

قلت لأبي عبدالله: إن الناس يقولون: إن النجوم لا يحل النظر فيها وهي تعجبي، فإن كانت تضرّ بديني فلا حاجة لي في شيء يضرّ بديني، وإن كانت لا تضرّ بديني فوالله إني لأشتهيها وأشتهي النظر فيها، فقال: «ليس كما يقولون، لا تضرّ بدينك». ثم قال: «إنكم تنظرون في شيء منها كثيره لا يدرك، وقليله لا ينتفع به»^١.

والرواية ضعيفة السند لا أقل من جهة الحسن بن أسباط، فإنّه مجهول، علاوة على إجمالها من حيث عدم بيان المراد من النظر في النجوم، وعلى أيّ نحو يكون؟ فضلاً عن دلالتها على الجواز فيه من جهة من الجهات.

وعن هشام الخفاف قال:

قال لي أبو عبدالله عليه السلام: «كيف بصرک في النجوم؟». قال: قلت: ما خلّفت بالعراق أبصر بالنجوم متي. قال: «كيف دوران الفلك عندكم؟» إلى أن قال: ما بال عسكرين يلتقيان في هذا حاسب وفي هذا حاسب، فيحسب هذا لصاحبه بالظفر، ويحسب هذا لصاحبه بالظفر، ثم يلتقيان فيهمز أحدهما الآخر، فأين كانت النجوم؟ قال: قلت: لا والله لا أعلم ذلك، قال: فقال: «صدقت إن أصل الحساب حق، ولكن لا يعلم ذلك إلا من علم مواليد الخلق كلّهم»^٢.

والرواية ضعيفة لجهالة راويها هشام الخفاف، ووقوع عدد آخر من المجاهيل في طريقها.

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤١، أبواب ما يكتب به، الباب ٢٤، ح ١.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤١، أبواب ما يكتب به، الباب ٢٤، ح ٢.

كما هو شأن محمد بن الخطاب الواسطي، وأحمد بن عمر الحلبي، على أن مورد الرواية هو التنجيم المصطلح، لا علم النجوم أو علم الفلك.

وعن معلّى بن خنيس قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن النجوم، أحمق هي؟ فقال: «نعم، إن الله بعث المشتري إلى الأرض في صورة رجل، فأخذ رجلاً من العجم فعلمه» إلى أن قال: «ثم أخذ رجلاً من الهند فعلمه»^١.

والسند ضعيف لا أقل من جهة سلمة بن الخطاب وسهل بن زياد، علاوة على غرابة مضمونها.

وعن جميل بن صالح، عمّن أخبره، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سُئل عن النجوم؟ قال: «ما يعلمها إلا أهل بيت من العرب، وأهل بيت من الهند»^٢.

والسند ضعيف، لا أقل من جهة جميل بن صالح؛ إذ لم يُوثق إلا أن يقال بتوثيقه؛ لجهة روايته في كامل الزيارات وتفسير علي بن إبراهيم.

وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «أنه نهى عن خصال تسعة: عن مهر البغي....، وعن النظر في النجوم»^٣.

والرواية ضعيفة سنداً؛ لجهالة عدد من رواها، منهم: إبراهيم بن محمد بن حمزة، فضلاً عن الإجمال في الدلالة.

عن أبي الحصين قال:

سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «سئل رسول الله صلى الله عليه وآله عن الساعة؟ فقال: عند إيمان بالنجوم وتكذيب بالقدر»^٤.

ومع الغصّ عن سندها فإنّ دلالتها واضحة في الإنكار على الإيمان بالنجوم على نحو يتناقض والاعتقاد بقرنية التكذيب بالقدر، وهو معنى لا صلة له بعالم الفلك وعلم الهيئة.

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤٢، أبواب ما يكتب به، الباب ٢٤، ح ٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤٢، أبواب ما يكتب به، الباب ٢٤، ح ٤.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٩٥، أبواب ما يكتب به، الباب ٥، ح ١٣ - ١٤.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤٣، أبواب ما يكتب به، الباب ٢٤، ح ٦.

عن نصر بن قابوس قال:

سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «المنجم ملعون، والكاهن ملعون، والساحر ملعون، والمغنيّة ملعونة، ومن آواها ملعون، وأكل كسبها ملعون»^١.

ومع غضّ النظر عن سندها لضعفه، فإنّ الرواية بصدد الإنكار وإدانة المنجم بما هو قريب من الكاهن والساحر، ولا أقلّ من الإجمال.

قال عليه السلام كما في مرسل الصدوق: «المنجم كالكاهن والكاهن كالساحر، والساحر كالكافر، والكافر في النار»^٢.

وفضلاً عن الإرسال فإنّ الدلالة - هنا - لا تبعد عن الرواية السابقة.

عن هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث:

إنّ زنديقاً قال له: ما تقول في علم النجوم؟ قال: «هو علم قلّت منافعه، وكثرت مضارّه، لا يدفع به المقدور، ولا يتقي به المحذور، إنّ خير المنجم بالبلاء لم ينجه التحرز من القضاء، وإنّ خير هو بخير لم يستطع تعجيله، وإن حدث به سوء لم يمكنه صرفه والمنجم يضادّ الله في علمه بزعمه أن يرّد قضاء الله عن خلقه»^٣.

والرواية وإن كانت مرسلة إلّا أنّها واضحة الدلالة على إدانة المنجم بما هو يخبر عن الغيب. عن ابن أعين قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني قد ابتليت بهذا العلم فأريد الحاجة، فإذا نظرت إلى الطالع ورأيت الطالع الشرّ، جلست ولم أذهب فيها، وإذا رأيت طالع الخير ذهبت في الحاجة، فقال لي: «تقضي؟»، قلت: نعم. قال: «أحرق كتبك»^٤.

والرواية مع الغضّ عن سندها فهي في مقام النهي عن العمل بعلم النجوم المصطلح لكونه من باب استكشاف الغيب وإشاعة التطيّر.

عن ابن عوف قال:

لما أراد أمير المؤمنين عليه السلام المسير إلى أهل النهروان أتاه منجم، فقال له: يا أمير المؤمنين!

١. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤٣، أبواب ما يكتسب به، الباب ٢٤، ح ٧.
٢. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤٣، أبواب ما يكتسب به، الباب ٢٤، ح ٨.
٣. وسائل الشيعة، ج ١٧، ص ١٤٣، أبواب ما يكتسب به، الباب ٢٤، ح ١٠.
٤. وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٣٧٠، أبواب آداب السفر، الباب ١٤، ح ١.

لا تسر في هذه الساعة، ويزر في ثلاث ساعات يمضين من النهار، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: «ولم؟» قال: لآنك إن سرت في هذه الساعة أصابك وأصاب أصحابك أذى وضرر شديد، وإن سرت في الساعة التي أمرتك ظفرت وظهرت وأصبت كلما طلبت، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «تدري ما في بطن هذه الدابة، أذكر أم أنتي؟» فقال: إن حسبت علمت، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «من صدقك على هذا القول فقد كذب بالقرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^۱ ما كان محمد صلى الله عليه وآله يدعي ما ادّعت، أتزعم أنك تهدي إلى الساعة التي من صار فيها صرف عنه السوء، والساعة التي من صار فيها حق به الضرر؟ من صدقك بهذا استغنى بقولك عن الاستعانة بالله في ذلك الوجه، وأحوج إلى الرغبة إليك في دفع المكروه عنه، وينبغي أن يوليک الحمد دون ربه عز وجل، فمن آمن لك بهذا فقد اتخذك من دون الله ضداً ونذاً، ثم قال عليه السلام: «اللهم لا طير إلا طيرك، ولا ضير إلا ضيرك، ولا خير إلا خيرك، ولا إله غيرك». ثم التفت إلى المنجم وقال: «بل نكذبك، ونسير في الساعة التي نهيت عنها»^۲.

والرواية واضحة الدلالة في النهي عن التنجيم المصطلح بما هو ادعاء معرفة الغيب، وكشف لحظوظ البشر ومستقبلهم.

وعليه فإن الذي يظهر من الروايات أن المنجم هو من يعتقد تأثير النجوم في الحوادث السفلية، ويدعي معرفة الغيب على نحو يستشرف المستقبل من خلال التطلع في حركة الكواكب، وليست في مقام الحديث - كلیة - عن علم النجوم بما هو علم لا علاقة له بهذا الادعاء، بلا فرق بين علم الفلك القديم أو الحديث.

نعم، ربما يدعى أن علم النجوم الاصطلاحي (التنجيم) مما يتصل بعلم الفلك، وكان من يتعاطاه يتعاطاها معاً، ولكنه لا يؤثر على حقيقة اختلافهما وتباين قواعدهما ومئاتهما ودقتهما؛ ولذلك فرّق الأعلام - كما ذكرناه عن السيد الشريف المرتضى^۳ - بين قول المنجم في استكشاف الغيب، وقوله في الأهلة والخسوف والكسوف.

۱. لقمان (۳۱): ۳۴.

۲. وسائل الشيعة، ج ۱۱، ص ۳۷۱ - ۳۷۲، أبواب آداب السفر، الباب ۱۴، ح ۴.

۳. تقدّم قوله عليه السلام.

وعوداً على بدء، يمكن القول إن الروايات خالية من الإشارة إلى المنجم بما هو عالم فلك، إلا ما ورد بعنوان الحاسب، ولذلك فينبغي الوقوف على ما ورد من الروايات بشأنه، لمعرفة ما إذا كانت تنهى عن الأخذ بقوله.

وقد روى محمد بن عيسى قال:

كتب إليه أبو عمر: أخبرني أنه ربما أشكل علينا هلال رمضان ولا نراه، ونرى السماء ليست فيها علة، ويفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحُساب قبلنا: إنه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وأفريقية والأندلس. هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحُساب في هذا الباب حتى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا، وفطرهم خلاف فطرنا؟ فوَقَّع: «لا تصومنَّ الشكَّ، أفطر لرؤيته وصم لرؤيته»^١.

والظاهر أنَّ الرواية معتبرة من حيث السند وإن طعن فيها بعض المعاصرين^٢ إنما البحث في دلالتها، وهل هي صريحة الدلالة - كما يدعى - في النهي عن الأخذ بأقوال وآراء الفلكيين وخاصة المعاصرين - أو لا تدلّ على ذلك؟

والصحيح أنَّ الرواية ليست صريحة الدلالة في النهي عن الأخذ بقول ورأي الفلكي، على الأقلّ لجهة عدم وضوح المراد من المصطلح «الحُساب» الوارد في الرواية؛ إذ ربما يراد المنجم الاصطلاحي الذي مرّت الإشارة إليه، وقد كان يمارس الوظيفتين معاً، ولا أقلّ من الإجمال.

ولو أُريد من الحُساب في الرواية الفلكيين فهي لا تنهى عن قبول قول ورأي الفلكيين المعاصرين؛ للفرق بين ما وصل إليه علم الفلك الحديث وما كان عليه علم الفلك القديم، خاصة مع اللجوء إلى المناظير، والتي تطوّرت تطوّراً كبيراً بفضل التقنيات الحديثة، وخروج الإنسان إلى الفضاء، واستعمال المركبات الفضائية والأقمار الفضائية الكثيرة التي تسبح في الفضاء.

على أنَّ جواب الإمام عليه السلام لم يتعرّض لحجّية قول الحُساب أو عدم حجّيته بشكل مباشر، وإنما أجابه بجواب كليّ، ضابطه أنَّ الصوم لليقين لا للشكّ. وربما في الرواية إشارة - من

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٥، ح ١.

٢. عمدة الطالب في التعلّق على المكاسب (للقمي)، ج ١، ص ١٨٥.

خلال تساؤل السائل نفسه - إلى الشكّ في قول الحُساب مع افتراض خلوّ السماء من العلة المانعة من الرؤية، وإن كانت الرواية بصدد نفي حجّية قول ورأي الحُساب، فإنّها صادرة على نحو القضية الخارجيّة فلا يصحّ تعميمها على الفلكيّين مطلقاً بوجه من الوجود.

على أنّ هذه الحسابات التي كانت سائدة - يومذاك - لم تكن معمولّة لرؤية الأهلّة لتثبت بها الرؤية، كما أشار إليه أحد أبرز الفلكيّين المسلمين وهو البيروني^١، مضافاً إلى أنّ معطيات علم الفلك - يومذاك - لم يكن قادراً على تحديد الرؤية بما هو عليه علم الفلك اليوم وفقاً للحسابات الدقيقة مضافاً إلى التقنيات الحديثة من مركبات فضائية وأقمار صناعيّة ومراسد أرضيّة، تعمل وفقاً لأدقّ الحواسيب الإلكترونيّة.

وقد ألف الحكيم والفيلسوف أبو يوسف الكندي (م ٢٥٢هـ) رسالةً في أنّ رؤية الهلال لا تضبط بالحقيقة، وإنّما القول فيها بالتقريب^٢.

وعليه، فالرواية المشار إليها أنفأ ليست دالّة على المنع من التعويل على رأي الفلكيّين المعاصرين المحذّنين على أقلّ تقدير.

هذا، ولم أجد من الفقهاء المعاصرين - فضلاً عن القدماء - من درس هذه الرواية وحدّد دلالتها، كما درسها السيد محمّد الصدر، فراجع^٣.

وقد روي من طرق العامّة - كما في كتاب الصوم من صحيح البخاري - عن النبي ﷺ أنّه قال: «إنا أمة أميّة، لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا» وهو لا يدلّ - كما لا يخفى - على النهي عن اتّباع علم الفلك؛ لأنّه إن دلّ على ذلك فهو وارد على نحو القضية الخارجيّة، مع أنّه تقرير لحال الأمتّة يومذاك بقرينة قوله: «لا نكتب».

الأمر الثالث: وهو في حقيقة علم الفلك وعلاقته بالتنجيم، ومدى دقّة معطياته العلميّة. وقد تبيّن ممّا سبق أنّ لا دليل على ما ادّعي من التماهي بين علم الفلك والتنجيم، وأنّها فنّ واحد، بل اتّضح أنّ المأخوذ في الروايات وفي ألسنة الفقهاء لا علاقة له بعلم الفلك، خاصّةً بشكله الحديث وما وصل إليه من تطوّر كبير.

١. الآثار الباقية عن القرون الخالية (لأبي ربحان البيروني)، ص ٩٥.

٢. تاريخ الفكر العربي (الفروخ)، ص ٣٠٦.

٣. ما وراء الفقه (للصدر)، ج ٢، ص ١٦٢ - ١٦٣.

ولاندري كيف يتم التشريك والتسوية بين فنّ التنجيم وعلم الفلك؟ والأخير يتوقف على دراسات دقيقة ابتداءً بعملیات الرصد والمسح السماوي ودراسة قوانين حركات ومدارات الأجرام السماوية وإجراء القياسات والاختبارات والحسابات المتعلقة بها ممّا يحتاج إلى زمن طويل يصرفه الفلكي من عمره لدراسته؛ مروراً بدراسته الرياضيات العالية، والقياس الفلكي، والميكانيك السماوي، والفيزياء الفلكية، وعلم نشوء الكون والكويكبات، وفيزياء الفضاء والبصريات، وعلم القمر وجغرافيته الطبيعية، والكواكب والأرصاد الجوية، والاتصالات الفضائية، والملاحة الفضائية، والأجهزة الإلكترونية الحديثة، وتقنية الأقمار الصناعية، وانتهاءً بمواضيع أخرى مثل الديناميكا الحرارية، وميكانيك السوائل والتحليل الحراري، والديناميكا الجوية، وقياس الظواهر الشمسية، والمسح الفضائي، والتحليل الإحصائي^١.

لكن بدا لصاحب الكراس الصادر عن إدارة التبليغ التابعة للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى - في لبنان - أن يساوي بين المنجم والفلكي وإن كان في صورته المتقدمة، كما هو عليه علم الفلك في العصر الحديث.

وذكر أن نتائج أبحاث علماء الفلك في أحوال الهلال ليست يقينية بالدرجة التي يتوهمها البعض، بل توجد ترجيحات يمكن أن تكن مخطئة^٢، وأنه لا يوجد إثبات فلكي بالمعنى العلمي، بل توجد ترجيحات واحتمالات مختلفة ومتعارضة^٣.

بل ادّعى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس نفسه، أن هناك ثغرات في حسابات الفلكيين، وأنّ هذه الحسابات قد تدير إطلاق صاروخ، ولكن لا تدير ولادة الهلال^٤. ولاندري ما هو الدليل الذي بمقتضاه يكون علماء الفلك عاجزين عن تحديد ولادة الهلال وهم قادرون على إدارة إطلاق الصاروخ؟ وكيف يجازف رواد الفلك والفضاء في الخروج إلى خارج الأرض، وبيحثون في الفضاء الخارجي وهم لا يتقنون بحساباتهم؟

١. مداخل حول خلاف الفقهاء على تعيين يوم العيد (ليوسف مروة)، ص ٤. (مخطوط).

٢. الكراس (الصادر عن المجلس الشيعي الأعلى، لبنان)، ص ٣.

٣. الكراس (الصادر عن المجلس الشيعي الأعلى، لبنان)، ص ١٤.

٤. مقابلة مع الشيخ شمس الدين (أجرتها معه قناة المستقبل الأرضية بتاريخ ١٠/٣/١٩٩٩). برنامج وجهة نظر.

وكيف لا يتق الشيخ بحساباتهم هذه وقد رأى بعينه - كما رأى سكان العالم أجمع - كيف أخبروا عن كسوف الشمس الذي وقع يوم الأربعاء من شهر «آب» لهذا العام (١٩٩٩) والذي أخبر عنه علماء الفلك قبل عشرات السنين، فضلاً عن إعلانهم عنه قبل أشهر من وقوعه، وأخبروا بوقوعه في الأعوام القادمة؟! وقد أخبروا عن وقوعه في اليوم والشهر والسنة، بل والساعة والدقيقة أيضاً. والكسوف والخسوف وتحديد هلاله وولادة الهلال من وادٍ واحد.

دعوى عدم إفادة قول الفلكي أو علم الهيئة هذه كانت موضع استنكار أحد أبرز الفقهاء الموسوعيين، وهو الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي المعروف بالشيخ البهائي (م ١٠٣٠هـ) إذ كتب في ردّ هذه الدعوى:

وأما قولك إنّ شيئاً من كلامهم لا يفيد علماً ولا ظناً فبعيد عن الإنصاف جدّاً، وكيف لا يفيد شيء من كلامهم علماً وظناً وقد ثبت أكثره بالدلائل الهندسية^١.

هذا كان قبل ما يقارب من أربعة قرون، فكيف وقد تطوّر علم الفلك والهيئة تطوّراً مذهلاً في القرن الأخير!

على أنّ علم الفلك ليس على قسم واحد، بل هو على أقسام عدّة^٢.

منها: الفلك الكروي، وهو مبنيّ على حساب المثلثات الكروية، ويتناول أوضاع الأجرام السماوية ونسبة بعضها لبعض، أو بالنسبة لدوائر ونقط مفروضة في الكرة السماوية.

ومنها: الميكانيكا السماوية، ويبحث في تطبيق قوانين الحركة على المجموعة الشمسية.

ومنها: الفلك الديناميكي، ويبحث في الحركات الذاتية للنجوم والمجموعة الشمسية

والمجرات.

ومنها: الفلك الطبيعي، وهو حديث العهد، نشأ بعد اختراع المطياف وتقدّم الأجهزة

الإلكترونية، ويبحث في تحليل أوضاع الأجرام السماوية لمعرفة تركيبها الكيماوي والطبيعي.

ومنها: الفلك النظري، ويتناول محاولة تفسير نتائج الأرصاد عن طريق نظريات مقترحة

مبنية على فروض فيزيقية وكيميائية ورياضية، بحيث تؤدّي النظرية بقدر المستطاع إلى تلك النتائج.

١. الجبل المتين (للبهائي)، ص ٩٥.

٢. الموسوعة العربية الميسرة، ج ٢، ص ١٣١١.

ومنها: الفلك العملي، ويشتمل على الأرصاد باستخدام الأجهزة المتنوعة على الحسابات المختلفة.

ومصادقية ودقة نتائج علم الفلك في هذه الحقول ليست على درجة واحدة، بل تختلف من حقل إلى حقل، تبعاً للمنجز العلمي التاريخي الذي وصل إليه علماء الفلك في هذا الحقل أو ذلك، وتبعاً للآليات والوسائل الممكنة الإجراء في هذا الحقل أو ذلك؛ ولذلك لابد من معرفة رأي علماء الفلك ومدى دقة معطياتهم العلمية في موضوعنا، وهو الهلال، من حيث تحديد ولادته، أو من حيث الإخبار والتنبؤ عن إمكانية رؤيته، وهو يتوقف على الرجوع إلى أهل الفن نفسه، ولا يجوز بأي وجه من الوجوه الرجوع إلى غيرهم أو التخصّص فيه؛ لأنه قول بغير علم.

وينبغي التأكيد على أنّ علماء الفلك لا يخفون الثغرات التي يمكن أن تحول - أحياناً - دون الوصول في عملهم إلى الحقائق؛ لأنهم محايدون في هذا المجال، فضلاً عن إمكانية الرجوع إلى المسلمين من علماء الفلك لمعرفة طبيعة معطياتهم العلمية ودقتها ومثابقتها.

وما يهتّمنا من نتائج علم الفلك هو تحديد أمرين:

الأول: تحديد ولادة الهلال فلكياً، ومدى دقة هذا التحديد.

والثاني: حساب الفلكيين لإمكانية الرؤية ومدى دقة هذا الحساب، وهل يفيد في تحديد

بداية الشهر من الناحية الشرعية أو لا؟

أولاً: تحديد الولادة فلكياً: كما أشرنا سابقاً فإنّ قيمة المعطيات العلمية لعلم الفلك ممّا يحدده علماء الفلك أنفسهم، فلا ينبغي بل لا يجوز التخصّص في هذا المجال، وادعاء أيّ باحث من خارج حقل الفلك في تحديد قيمة هذه المعطيات والنتائج - سلباً أو إيجاباً - يعدّ مجازفة علمية، وغير مبرر على الإطلاق.

ولهذه الجهة حاولت التعرّف على رأي بعض المشتغلين في هذا الحقل لتحديد قيمة النتائج الفلكية في تحديد ولادة الهلال وما إذا كانت حسابات الفلكيين دقيقة في هذا المجال أو لا، وهل هي موضع اتفاق بينهم أو ليست كذلك، وهل تصل نتائجهم إلى مرتبة الحقائق العلمية، أو أنّها مجرد نظريات، أو احتمالات متضاربة ومتناقضة، كما يحلو للبعض وصفها. كتب الدكتور يوسف مروّة - عضو عامل في الجمعية الملكية الفلكية الكندية، (فرع

تورنتو) منذ أكثر من ربع قرن - لبيان مدى دقة هذه النتائج عموماً، وفي تحديد ولادة الهلال بشكلٍ خاصٍ ما نصّه:

إنّ الجداول الفلكية التي أطلق عليها علماء الفلك المسلمون اسم «الأزياج» والتي وضعت في القرون الوسطى يوم لم تكن هناك مراقب «تلسكوبات إلكترونية»، ولا رادار، ولا أشعة ليزرية، ولا أشعة تحت الحمراء، ولا أشعة أكس أو غاما، ولا أقمار صناعية، بل اعتمدت على أجهزة بدائية بسيطة مثل الأسطرلاب والحلقة الاعتدالية وذات السمّ وذات الجيب وذات النقبتين وعصا الطوسى، إلى آخره.

ما تزال حساباتها صحيحة ومعتمدة حتّى اليوم دون خطأ يذكر في بعض المناطق الإسلامية الآسيوية. وإذا تعاملنا مع الجداول الحديثة التي يشرف على وضعها علماء الفلك المعاصر نجدها في غاية الدقة بحيث لم يحدث خلال هذا القرن - بناءً على الجداول المتوفرة في المكتبات العامة - ولا مرّةً - أنْ اختلفت جداول شروق وغروب وكسوف وخسوف الشمس والقمر وسائر الكواكب السيارة المعروفة في المجموعة الشمسية - بمقدار جزء واحد من عشرة أجزاء من الثانية الزمنية.

وإنّ أرساد العلماء الفلك بخصوص وقت دخول القمر في المحاق وخروجه والوقت المحدّد لرؤيته ومقدار بعده الزاوي مقاساً بالدرجات القوسية عن الشمس، ومقدار ارتفاعه فوق الأفق مقاساً بالدرجات القوسية ورصد بعده الأقصى عن الأرض (APOGEE) وبعده الأدنى عنها (PERIGEE) كلّها معلومات دقيقة يقينية معروفة لعلماء وطلّاب علم الفلك، وأصبحت من البديهيات بين العلماء والطلّاب في هذا العصر. وليست أو هاماً، كما ظنّ كتاب دراسة إدارة التبليغ سامحه أو سامحهم الله.

كما أنّ العقل البشري لا يعتمد على كلّ هذه المعلومات العلمية بصورة عشوائية، بل هي جزء رئيسي من النظام الفيزيائي الرياضي الكوني، ولم يحصل في تاريخ الاتحاد العالمي لعلماء الفلك الغربي - ويضمّ في عضويته آلاف العلماء - أيّ اختلاف حول تعيين وقت دخول وخروج القمر إلى ومن المحاق في أيّ مكان في العالم خلال هذا القرن.

وتنمى على الذين يشككون بأرصاد ومقاييس وتجارب ودراسات علم الفلك - بشرط ألاّ يسغفوا على تقارير المنجمين اسم علم الفلك - أن يشبّوا بالبرهان الموثق وجود أيّ اختلاف في الجداول المنشورة حول هذا الموضوع، وذلك بأن يختاروا هلالاً من أهلة

الشهور الماضية قبل عشرة أو عشرين أو خمسين أو مائة سنة، فيقابلوا بين جداول زيج جامعة السوربون - مثلاً - وزيج جامعة أوكسفورد أو هيدلبرغ أو برنستون التي تشير إلى ذلك الهلال المعين، ويبيّنوا لنا من صفحات تلك الأزياج المنشورة أنّ هلال رمضان - مثلاً - عام ١٩٢٠ قد اختلف وقت ولادته بين جدول وآخر حسب التوقيت العالمي. إتّنا نوّكد ونجزم - ونحن على يقين تامّ - بأنّ شيئاً من هذا لم يحدث.

والمعروف أنّ بعثات علميّة فلكيّة تسافر مسافات طويلة - آلاف الكيلومترات أحياناً - لتتمركز في البقعة التي سيحصل فوقها دخول القمر في المحاق مع كسوف كلي للشمس. وفي هذه المناسبات التي تتكرّر سنويّاً بمعدل سنتين على الأقلّ، أي خلال مائتي مناسبة في هذا القرن، لم يخطأ علماء الفلك أبداً، ولو بمقدار عُشر ثانية بتعيين وقت ومكان حصول الكسوف الشمسي، فأيّ دقّة أكثر من ذلك، ويقين أكثر من ذلك يتطلّب العقل البشري كبرهان على صحّة ومصداقيّة القوانين الرياضية والفيزيائية؟

إنّه لمن المستغرب كيف سمح سماحة الشيخ شمس الدين بصدور مثل هذه الهفوة في دراسة إدارة التبليغ. وهو الذي أسّس جامعة علمية إسلامية، ويعمل على تجهيز وإعداد مختبراتها التجريبيّة، فهل هو في شكّ من الحقائق العلميّة التجريبيّة التي يتعامل بها العلماء وأهل الخبرة والاختصاص التقنيّ والهندسي^١.

كما كتب لي مدير معهد الفلك وعلم الفضاء في جامعة آل البيت عليه السلام في عمّان الدكتور حميد النعيمي:

إنّ لحظة ولادة الهلال - لحظة الاقتران، المحاق - هي واحدة بالنسبة لمركز الكرة الأرضيّة لدوّال العالم كافّة، ويمكن حسابها بدقّة عالية جدّاً لا يختلف عليها اثنان، يصل مقدار الخطأ فيها إلى عدد من التواني، وهذا الخطأ لا يؤثّر على الحساب إطلاقاً، ويعتمد تحديد وقت لحظة ولادة الهلال على حسابات رياضيّة مجردة تعتمد على عدّة عوامل تتعلّق بالحركات المحوريّة للقمر والأرض، والحركات المداريّة حول الشمس، وإنّ هذه الحسابات متّفق عليها عالمياً لا تقبل الشكّ إطلاقاً^٢.

١. مداخلة حول خلاف الفقهاء على تعيين يوم العيد (اليوسف مروة)، ص ٥ - ٦.

٢. رسائل خاصّة من الدكتور النعيمي لكاتب السطور.

وكتب لي في رسالة أخرى: «حساب لحظة الولادة حقيقة علمية»^١ نافياً أن تكون نظرية قابلة للنقاش أو للرد.

ثانياً: حساب الفلكيين لإمكانية الرؤية: ولما كانت الولادة الفلكية للهلال غير كافية لإثبات بداية الشهر شرعاً فلا بد من بحث حساب الفلكيين لإمكانية الرؤية، وبمعنى آخر: إثبات كون الهلال مرئياً وقابلاً للرؤية.

ولم تكن المنجزات الفلكية - في الأزمنة السابقة - قادرة على التنبؤ بوقت وزمن رؤية الهلال بدقة؛ ولذلك لعدة أسباب منها: عدم إدراج العوامل الجوية في الأعمال، ولكن هذه المنجزات أخذت بالتطور ابتداءً من العام (١٩١٠م) ووصولاً إلى العام (١٩٨٨م) والذي تُوّج بما قام به نموذج «شيفر» العالم الفلكي المعروف، وذلك بإدخال كل العوامل المؤثرة على ظروف المشاهدة من حرارة ورطوبة وتلوث وما إلى ذلك^٢.

ويدرج علماء الفلك عدة شروط لحساب الزمن الذي يمكن فيه تحديد رؤية الهلال، وبعضها يتصل بالأوضاع النسبية للشمس والقمر، والتي لا تستعرض لها لطبيعة لغتها الاختصاصية. إنَّما المهم هو الإشارة إلى اتفاهم على عدم إمكانية رؤية الهلال ما لم يكن قد مرَّ على ولادته زمن كاف لاكتسابه الضوء الذي يجعله مرئياً، وقد حدّدت التجارب الفلكية مدتها بين ١/٢ و ١٣ - إلى ١٦ ساعة؛ حيث لا تمكن رؤية الهلال منذ ولادته بأقل من هذه المدة، أو على الأقل أنهم ومنذ العام (١٨٥٩م) لم يُرَ الهلال بأقل من مرور ١٥ ساعة على ولادته، إلا ما سجّله استثناءً المشاهد «روبرت فكتور» والذي سجل الرقم القياسي في هذا المجال.

وقد كتب لي الدكتور النعيمي:

تكون رؤية الهلال ممكنة عند غروب الشمس بعد مرور ١٢ ساعة فأكثر من لحظة ولادته... قد تكون صعبة جداً عندما يكون عمره ١٢ ساعة، فلا بد من رؤيته عند مواقع بعيدة جداً من مراكز المدن، ومن التلوث الضوئي والصناعي والجوي، ويسن على مرتفعات عالية باستخدام الأجهزة الفلكية... لذلك تكون رؤيته ميسورة بعد عمر يتجاوز

١. رسائل خاصة من الدكتور النعيمي لكاتب السطور.

٢. مشكلة هلال رمضان ما حلها؟ (بحث قسوم ومزيان) المنشور في مجلة العربي، العدد ٤٥٨، عام ١٩٩٧، ص ٤٢-٤٣.

١٥ ساعة... سبق وأن أجرينا أرساداً ميدانية كثيرة ولعدد من السنوات، فقد شاهدنا مرتين بصعوبة جداً بعمر ١٢ ساعة تقريباً، ولكن باستخدام الأجهزة ومن قمة جبل ارتفاعه ٢٠٠٠م عن مستوى سطح البحر في المنطقة الشمالية من العراق بعيداً عن المدن^١.

ولعلّ من الشروط التي لم يلتفت إليها الكثير من المهتمين بالهلال هو ألا يقلّ مكث الهلال في الأفق الغربي بعد مغيب الشمس عن ٣٠ دقيقة زمنية؛ ولذلك يقول الفلكيون أنّه ومنذ العام ١٨٥٩م لم تتمّ أبداً مشاهدة هلال جديد غرب بعد الشمس بأقلّ من ٢٢ دقيقة^٢. كما أنّه لا بدّ من الإشارة إلى عدم إمكانية الرؤية بعد غروب الشمس مباشرة؛ لأنّ الشمس تكون مشبعة بالإضاءة، وملوّنة من جهة المغرب بحمرة الشفق التي ترافق الشمس عند غروبها، فضلاً عن أنّ نور الهلال يكون ضعيفاً جداً، بحيث تخفي هذه الإضاءة نور الهلال الوليد الذي يكون دقيقاً جداً.

هذا كلّه مع الالتفات إلى العوامل الجويّة من ضباب وتلوّث وغبار، فضلاً عن الوضع الصحيّ للناظر سواءً على مستوى البصر وقدرته على النظر، أو تأثره بعوامل نفسيّة واجتماعيّة. وعلى هامش الحديث عن المنجزات العلميّة الفلكيّة لتحديد زمن رؤية الهلال يحسن أن أُشير إلى المفارقة التي اشتمل عليها الكراس الصادر عن إدارة التبليغ التابعة للمجلس الإسلامي الشيعي في لبنان؛ إذ ورد فيه ما نصّه:

لقد أثبت العالمان الفلكيّان «دوجت» و«شيفر» في بحث لهما عام (١٩٩٤م) بعد وضع قواعد لرؤية الهلال أنّ ١٥٪ من الراصدين قالوا: إنهم رأوا الهلال في الحالات التي تقرّر في الأبحاث النظرية أنّه لا يمكن أن يرى فيها، وسمّيا هذا الخطأ بالخطأ الموجب تمييزاً له عن الخطأ السالب الذي وجدا أنّه ٢٪، ويحدث حينما تكون شروط الهلال متوقّرة، ويقول الراصدون بعدم رؤيتهم له رغم صفاء الجو وسلامة أعضائهم. وهذا يؤكّد أنّ نتائج أبحاث علماء الفلك في أحوال الهلال ليست يقينيّة بالدرجة التي يتوهّمها البعض، بل هي ترجيحات يمكن أن تكون مخطئة^٣.

١. رسالة خاصّة من الدكتور التميمي.

٢. مشكلة هلال رمضان ما حلّها؟ (بحث قسم ومزيان)، ص ٤٤.

٣. الكراس (الصادر عن المجلس الشيعي الأعلى)، ص ٣.

ويبدو أن كاتب الكراس لم يطلع على نظرية «دوجت» و«شيفر» وظن أن المراد من الراصدين هم الفلكيون، فاستفاد من ذلك أن نتائجهم بنسبة ١٥٪ خاطئة، ويمكن أن تتخلف عن إثبات أبحاثهم النظرية في حين أن المراد من الراصدين هم المستهلون.
إن تجربة «دوجت» و«شيفر» تتضمن إثبات عدّة قواعد، منها ما يتعلق بهذه المغالطة، حيث ذكر:

أن ١٥٪ من آلاف المشاركين قد أخطؤوا في تعيين هوية ما شاهدوا، حيث اعتبروا الخيط الرفيع من الغيم أو ظاهرة الانعكاس الضوئي الدقيق في الجو هلالاً، في حين أن الهلال الحقيقي لم يكن موجوداً في الأفق^١.

وعليه، فإن «دوجت» و«شيفر» بصددهم كشف حقيقة الادعاءات الحسنة برؤية الهلال فضلاً عن الادعاءات الباطلة والكاذبة، وليس بصددهم الحديث عن خطأ علماء الفلك في رصد الهلال، ولكن للأسف فهم كاتب الكراس المشار إليه أن المراد من الراصدين هم الفلكيون في حين أن المراد بهم هم المستهلون والمشاهدون.

وأطرف من ذلك الاستنتاج الذي وصل إليه كاتب الكراس من قراءته للتقاويم التي أدرجها في نهاية الكراس وهي تقويم الصائغ، وتقويم دار الإفتاء، وتقويم البحرية الأمريكية. وقد رأى أن من يعتمد قول الفلكي لا بد أن يثبت بداية شهر شوال للعام (١٤١٩هـ) يوم الاثنين الموافق لـ (١٩٩٩/١/١٨) لا يوم الثلاثاء.

وتظهر المفارقة في هذا الاستنتاج من جهتين: الأولى: في عدم تمييزه بين التقاويم هذه وجداول الفلكيين. والثانية: في عدم اطلاعه على شروط إثبات بداية الشهر بقول الفلكي، وقد أشرنا إليها؛ إذ يشترط في ذلك على الأقل مرور مدّة زمنية لا تقل عن ١/٢ و ١٣ ساعة، بل أكثر، وأن يمكث الهلال بعد غروب الشمس بما لا يقل عن ٣٠ دقيقة.

وقد شهد الآلاف من علماء الفلك بعدم إمكانية رؤيته لعدم مرور الزمن الكافي الذي يكتسبه الضوء ليكون مرئياً، وذلك في تمام بقاع العالم، فيكون العيد حسب رأي الفلكي يوم الثلاثاء، لا كما يدعي كاتب الكراس المشار إليه، فإذا كان يمكث في «سان فرانسيسكو»

١. مداخلة حول خلاف الفقهاء على تعيين يوم العيد (ليوسف مروة)، ص ٣١. مشكلة هلال رمضان ما حلها؟ (بحث قسوم ومزيان)، ص ٤٣.

بالدقائق ٢٣ دقيقة بعد الغروب، فإنه لا يرى مع ذلك؛ لأن عمره من ولادته (٢٩: ٩) ساعة، وهو زمن لا يكفي للرؤية كما ذكرنا آنفاً، فكيف بالبلاد العربية والإسلامية التي يولد فيها بعد الغروب؟

وبهذا يتضح أن هذا الوجه - الثالث - غير تام، وذلك لاختلاف حقيقة التنجيم وعلم الفلك، وعدم دلالة الروايات على النهي عن العمل بأقوال الفلكيين، بل ولا إجماع من الفقهاء بالمنع من التعويل على أقوال الفلكيين.

الوجه الرابع

ربما يستدل على المنع من التعويل على أقوال الفلكيين بإطلاق روايات النهي عن العمل بالظن في إثبات بداية الشهر، وتحديد شهر رمضان، ومن هذه الروايات ما روي عن سماعة قال: «صيام شهر رمضان بالرؤية وليس بالظن»^١.

عن إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال:

في كتاب علي عليه السلام: «صُم لرؤيته وأفطر لرؤيته، وإياك والشك والظن، فإن خفي عليكم فأتموا الشهر الأول ثلاثين»^٢.

عن علي بن محمد القاساني قال:

كُتبت إليه وأنا بالمدينة أسأله عن اليوم الذي يشك فيه من رمضان، هل يصام أم لا؟ فكتب: «اليقين لا يدخل فيه الشك، صُم للرؤية وأفطر للرؤية»^٣.

عن أبي أيوب إبراهيم بن عثمان الخزاز، عن أبي عبدالله عليه السلام - في حديث - قال: «إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدّوا بالتظني»^٤.

وتقريب الاستدلال بهذه الروايات يتوقف على إثبات كون نتائج ومعطيات علم الفلك مما يفيد الظن، ولا ترقى نتائجه إلى مرتبة العلم واليقين أو الاطمئنان.

ويردّه أنّ العمل بأقوال الفلكيين إن أوجب الظن لا غير فلا إشكال في شموله بهذه

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٦.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١١.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥ - ٢٥٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٦.

الروایات، ولذلك منع الفقهاء^۱ من اعتبار قول المنجم؛ لأنّ جداوله ممّا لا یفید العلم، علی أنّ الظنّ فی الروایات لیس بمعناه المنطقی، بل یراد منه الشکّ والتخمین.
 وإنّ أوجب قول الفلكي یقین أو الاطمینان - وهو المعروف بالعلم العادي أو العرفي - فلا إشکال فی عدم شمول هذه الروایات له، فیکون المورد مشمولاً بحجّیة العلم الذاتیة للعلم والاطمینان علی قول، أو للإمضاء الشرعی؛ للسیرة العقلانیة القائمة علی العمل بالاطمینان. ومن المعلوم أنّ العلم ممّا لا ینهی عنه الشارع. وبناءً علیه، ففی کلّ مورد حصل للمکلف علم بشأنه کان حجّة عندهم بلا ریب، ولذلك حکموا فی جواز التعویل علی قول المنجم إن أفاد قوله العلم^۲، بل الوثوق والاطمینان^۳، بل حکموا بإحراز النسب الشرعی ببعض القرائن إن أوجبت العلم، ومن ذلك الطرق العلمیة الحدیثة^۴، بل ثبت القتل بالطرق العلمیة الحدیثة التي تفید الیقین، ولا تختلف فیها الاجتهادات^۵.

وعليه فلا بدّ أن یجری البحث فی مدى إفادة قول الفلكي العلم بثبوت بداية الشهر، وقد سبق أن أوضحنا أنّه یفید العلم ولیس من التخمین فی شيء، ودعوى أنّ علم الفلك فی هذا المقام لیس إلّا مجرد احتمالات ولیست یقینیة بلا دلیل، وعهدتها علی مدّعیها.

الوجه الخامس

ویستند علی ما تسالم علیه الفقهاء من اشتراط الحسیّة فی قبول الشهادة علی نحو لو كانت الشهادة عن حدس لم تقبل وإن كانت عن علم ویقین، والمقام من هذا القبیل؛ لأنّ أقوال الفلكیین وتحديداً فی مسألة تحدید زمن ولادة الهلال وزمن رؤیته وإن كانت موجبة للاطمینان علی أقلّ تقدیر إلّا أنّها تستند إلى الحدس، فلا تصلح شهاداتهم للاعتماد؛ بناءً علی ما قدّمناه.

۱. جامع المقاصد، ج ۴، ص ۳۲؛ مدارک الأحکام، ج ۶، ص ۱۷۶.

۲. مصباح الهدی (للألمی)، ج ۸، ص ۳۷۷.

۳. جامع المدارک (للخونساری)، ج ۲، ص ۲۰۱.

۴. منهاج الصالحین (للمصدر)، ج ۲، ص ۱۱ - ۱۲.

۵. المستحدثات من المسائل الشرعیة (للسیستانی)، ص ۱۵.

وقد كتب الشيخ زين الدين:

يعتبر في حجّية البيّنة أن يشهد الرجلان برؤية الهلال بالحسّ، فلا يقبل قولهما إذا شهدا بأنّ الليلة هي ليلة الهلال شهادة حدسيّة تعتمد على بعض القواعد النظرية، وإن كانا قاطعين بصحّة ما يقولان، ولا تقبل شهادتهما إذا شهد أحدهما برؤية الهلال حسّاً، وشهد الثاني شهادة تعتمد على الحدس^١.

ويردّ هذا الوجه أنّ نتائج ومعطيات علم الفلك - وتحديد علماء الفلك المحدثين منهم - لا تستند إلى القواعد النظرية وحسب ممّا يندرج تحت عنوان الحدس، بل هي مزيج من القواعد النظرية والعمل التطبيقي، فإنّهم يعمدون إلى اختبار قواعدهم النظرية تطبيقياً بحيث لا يعتبرونها قواعد علمية ما لم تثبت صحّتها تطبيقياً، وقد وصلت نظرياتهم في مسألة الهلال من حيث تحديد ولادته أو إمكان رؤيته إلى مرتبة البديهيات فيما يتّصل بمسألتنا.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ أقوال الفلكيين بشأن تحديد ولادة الهلال ورؤيته تستند إلى عمليّات حسّية، وذلك عن طريق الرصد بأجهزة رصدية خاصّة، وقد تطوّرت بشكل كبير جداً مع توفّر المراصد الأرضية والأقمار الصناعية التي تسبح في الفضاء، خاصّة مع تطوّر الحاسوب وعمليّاته الدقيقة، وبذلك تخرج شهاداهم من عالم الحدس إلى عالم الحسّ، أو ممّا يقرب منه على أقلّ تقدير.

وبكلمة أخرى: فإنّه يمكن أن يقال: إنّ القدر المتيقّن من اشتراط الحسّية في الشهادة ممّا ينفي قبول ما كان من الحدس المحض لا مطلقاً، ولذلك قُبلت الشهادات المتعلّقة في العدالة أو الوثاقّة.

ولهذه الجهة أفنى السيّد محمّد الصدر بجواز قبول شهادة الفلكيين إذا توفّرت شرائطها من حيث العدد - اثنان على الأقلّ - والعدالة والوثاقّة، وكان إخبارهم مبنياً على المراسد لا على الحساب^٢، ما لم يحصل العلم بقولهم، فيكون حجّة بلا إشكال.

وقد ذكر الشيخ الأنصاري في المكاسب أنّ أقوال المنجمين وإن كانت مبنية على قواعد نظرية لكن في الأمور البديهية منها ممّا يمكن التعويل عليه، وعليه فلو أُحتجّ إلى شهادة

١. كلمة التقوى، ج ٢، ص ٧٣ - ٧٤.

٢. ما وراء الفقه، ج ٢، ص ١٦٢.

المنجمين في تحديد أجل ذین وغير ذلك قُبلت شهاداتهم مع توفر شرائطها من التعدد والعدالة^١.

الوجه السادس

كما عن بعض المعاصرين^٢ من عدم إحراز قيام السيرة العقلانية واعتناء العقلاء بأخبار الثقة من أهل الخبرة في الأمور التي لعامة الناس معرفتها عن حس وبلا حاجة إلى أعمال النظر، كمعرفة الخسوف أو الكسوف ونحوهما. وعليه، فإذا كان الرجوع إلى الفلكيين من باب الرجوع إلى أهل الخبرة فهو لا ينطبق على المورد؛ لأنه ليس مصداقاً للسيرة العقلانية الممضاة، أي كلیة الرجوع إلى أهل الخبرة.

ويردّه أنّ معرفة الخسوف والكسوف ونحوهما وإن كان من الأمور الحسّية إلاّ أنّها ليس ممّا يتاح لعامة الناس دائماً، خاصّةً في مثل الهلال؛ إذ تحتاج رؤيته إلى شيء غير قليل من الخبرة، بل تحتاج في مسألة تحديد الولادة إلى خبرة عالية لا تتاح لعامة الناس.

ولهذه الجهة، فقد تبّه السيّد السبزواري - في مسألة الاعتماد على قول الرصدي في الخسوف والكسوف وأنّه من باب الرجوع إلى أهل الخبرة - إلى أنّ:

المراد بالحسّيات التي لا يُعتبر فيها قول أهل الخبرة إنّما هو الحسّيات التي تكون حسّيتها للنوع بجميع الجهات، لا مثل المقام الذي يغفل عنه النوع في الكسوفات التي لا يحترق القرص بتمامه، فلا يترك الاحتياط^٣.

بل يمكن أن يقال: إنّ السيرة العقلانية في الرجوع إلى أهل الخبرة لا تُتميّز بين الحسّ والحدس. نعم، الضابط في الرجوع إليهم هو التخصص والتفرّغ في كلّ ما يتّصل بالشأن الحياتي العامّ ممّا لا يناله كلّ أحد ممّا يحتاج إلى تفرّغ ومتابعة وغير ذلك، وعليه فإذا صدق على الفلكي كونه من أهل الخبرة جاز الرجوع إليه في ذلك وإن كان موضوع بحثه من الحسّيات، وذلك نظير الرجوع إلى اللغوي^٤.

١. المكاسب (للشيخ الأنصاري)، ص ٢٥، الطبعة الحجرية.

٢. إرشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب (للتبريزي)، ج ١، ص ١٣٧.

٣. مهذب الأحكام (للسبزواري)، ج ٧، ص ٧٩ - ٨٠.

٤. مباحث الأصول (للعائري)، ج ٢، ص ٢٦٠.

وقد ذكر بعض المعاصرين^١ أنه لا إشكال في صدق عنوان أهل الخبرة على المنجمين وأن الرجوع إليهم موافق للأصل الأولي. إلا أنه احتمال الردع عن الأخذ بكلامهم ولو كانوا كذلك، وهو محل تأمل بالنسبة للفلكيين.

الاتجاه الثاني: اعتبار قول الفلكي

وقد تقدّم عدم قيام دليل صالح للمنع من التعويل على أقوال الفلكيين؛ ولذا يصار إلى البحث عن الدليل على صحّة اعتبار قول الفلكي وجواز التعويل عليه.

ولمّا كانت المسألة - موضوع بحثنا - من المسائل المستحدثة فإنّها لم تأخذ طريقها إلى البحث والدراسة بشكل مسهب وتفصيلي على عادة الفقهاء والمشتغلين في البحث الفقهي، وإن كانت ثمة اهتمام ما لدى بعضهم.

وقد يكون السيّد الأستاذ في مقدّمة الفقهاء الذين طرحوا هذه المسألة، إن لم يكن قد تفرّد فيها في الوقت الحاضر. وقد استدّل على اعتبار قول الفلكي من طريقتين:

أحدهما: طريقة الرؤية من جهة، وثانيهما: دقّة معطيات البحث العلمي لدى الفلكيين من جهة أخرى. وهو أكثر الفقهاء حظاً في الاطلاع على معطيات البحث عند الفلكيين المعاصرين، كما يعترف به الاختصاصيون في علم الفلك أنفسهم^٢.

ومهما يكن من أمر، فيمكن أن نصوص هذه الاتجاه في مقدّمات مستفيدين ممّا أشار إليه السيّد الأستاذ ممّا سمعناه منه، ممّا نشر أو لم يُنشر مع محاولة تعميق أو إيضاح هنا أو هناك.

المقدّمة الأولى

وتقوم على أنّ المأخوذ في أدلّة اشتراط رؤية الهلال لوجوب الصوم هو الطريقتيّة لا الموضوعيّة، كما اختاره عدد من الفقهاء ممّن أشرنا إليهم آنفاً، وعليه فإذا كانت الرؤية طريقاً محضاً إلى إحراز الشهر، فإنّ كلّ ما يمكن أن يكون طريقاً إلى العلم بالشهر وإحرازه فهو حجّة، ولا يمكن أن ينهى عنه الشارع ويردع عن ترتيب آثاره؛ إذا لا فرق في حصول العلم

١. مباني منهاج الصالحين (للقمي)، ج ٦، ص ٢١٦.

٢. مداخلة حول خلاف الفقهاء على تعيين يوم العيد (يوسف الروة)، ص ٣٦.

بین طریق و آخر، و يكون قول الفلكي حجة و موضع اعتبار شرعاً إن أفاد العلم بالشهر و إحرازه؛ و لذلك لم يفرّق الفقهاء في حصول العلم بشهر رمضان بين الرؤية أو البيّنة أو قول المنجّم أيضاً^۱.

المقدّمة الثانية

و تقوم على دعوى أنّ إحرار الشهر لا ينحصر - من وجهة نظر الشارع - بما ادّعى من انحصاره بالرؤية و مضيّ ثلاثين يوماً، فكلّ ما أوجب العلم بتحقق الشهر كان حجةً. نعم، ما لم يوجب العلم كان مفتقراً للدليل من الشارع؛ و لذلك عدّ السيّد الحكيم في المستمسك^۲ رؤية الهلال من المكلف نفسه، و التواتر، و الشياخ المفيد للعلم، و مضيّ ثلاثين يوماً من أسباب العلم، و لا خصوصية لها من حيث هي.

على أنّ دعوى الانحصار لو صحّت فإنّها لا تضرّ في المطلوب - التعويل على قول الفلكي - و ذلك لأنّ عنوان الرؤية المأخوذة في الأدلّة شامل لقول الفلكي؛ لأنّ ما نحن بصدده هو إثبات الرؤية بقول الفلكي خاصّة، فيكون قول الفلكي معتبراً بعنوان أنّ الرؤية المأخوذة في الأدلّة هي الأعمّ من رؤية المكلف نفسه أو غيره.

و ربما لهذه الجهة عبّر السيّد الخوئي في المستند:

أنّ الاستفادة من مجموع النصوص حصر طريق ثبوت الهلال في أحد أمرين: إمّا الرؤية الأعمّ من رؤية الشخص بنفسه، أو غيره المستكشف من الشياخ أو البيّنة و نحوهما، إمّا عدّ الثلاثين فالثبوت بغيرهما يحتاج إلى دليل^۳.

المقدّمة الثالثة

و تستند على ما ذكرناه من القيمة العلمية لمعطيات علم الفلك، و التي ذكرنا أنّها معطيات دقيقة و علمية و ليس كما يظنّ البعض من أنّها مجرد تخمينات و احتمالات، كما أنّها ليست

۱. إرشاد الطالب (للتبريزي)، ج ۱، ص ۱۳۶، مصباح الهدى (للأملي)، ج ۸، ص ۳۷۷.

۲. مستمسك العروة الوثقى، ج ۸، ص ۴۵۲.

۳. مستند العروة الوثقى، ج ۲، ص ۹۳.

موضع تناقض كما يدعي البعض أيضاً، خاصةً في مسألة تحديد زمن ولادة الهلال وتحديد زمن الرؤية.

وعليه، فإذا ثبت ذلك كان قول الفلكي حجةً وموجباً للاطمئنان على أقل تقدير. وهو حجة كالمقطع بلا إشكال.

نعم، لم يكلف الفقهاء - وللأسف - أنفسهم للبحث في صغرى هذه القاعدة، وهل تحظى نتائج البحث الفلكي بالدقة أو لا؟ مكتفين بما توفر لهم من رصيد ثقافي حول ما يقال عن التنجيم أو علم الفلك القديم، بل ولم يطلع معظمهم على معطياته، فضلاً عن علم الفلك في صورته الحديثة وبما وصل إليه من إنجازات هائلة.

ومن ذلك ويعرف مدى الإشكال في جواب السيد الخوئي على سؤال جواز التعويل على الحسابات الفلكية لو أوجبت الاطمئنان، فإنه ذكر في جوابه:

لا أثر للاطمئنان بتوكله، بل ولا الاطمئنان بقابليته للرؤية، بل لا بد من الرؤية خارجاً وثبوتها للمكلف^١.

ولا إشكال في عدم ترتيب الأثر على قولهم في توليد الهلال، إنما الكلام في قابليته للرؤية؛ إذ بعد فرض حصول الاطمئنان كيف لا يكون حجة؟ خاصةً وأن السيد الخوئي نفسه أشكل على السيد اليزدي في استشكله في مسألة التعويل على قول الرصدي في الإخبار عن الكسوف وسائر الآيات مع حصول الاطمئنان، فذكر السيد الخوئي في المستند:

وأما الثبوت بأخبار الرصدي مع حصول الاطمئنان بصدقه فقد استشكل فيه في المتن، لكن الإشكال في غير محله بعد فرض حصول الاطمئنان الذي هو حجة عقلانية كالمقطع. نعم، التعويل حينئذٍ إنما هو على الاطمئنان الحاصل من قوله، لا على قوله بما هو كذلك، اللهم إلا أن يكون مراده حصول الاطمئنان بصدق المخبر، لا بصدق الخبر، كما لو كان الرصدي مأموناً من الكذب فجزمنا بكونه صادقاً في إخباره، ومع ذلك لم نطمئن بصد الخبر؛ لاحتمال خطئه وعدم إصابته للواقع، فكنا بالنسبة إلى وقوع الكسوف خارجاً في شك وترديد، وإن كنا مطمئنين في صدقه عما يخبر بمقتضى

١. صراط النجاة، ج ١، ص ١٣١ - ١٣٢.

القواعد النجومية، فإنه يشكل الاعتماد حينئذٍ على قوله لعدم الدليل على حجية الإخبار الحدسي في الأمر الحسي، والرجوع إلى الخبرة يختصّ في الأمور الحدسية دون الحسية^١.

وعليه فلو حصل الاطمئنان لا يمكن عدم ترتيب آثاره. نعم، يمكن أن يعتذر للسيد الخوئي بما اعتذر به هو للسيد البيزدي من التفصيل بين الاطمئنان بصدق الفلكي في نفسه، وبين عدم الاطمئنان بخبره من حيث قوله بقابليته رؤية الهلال.

أما قول السيد الخوئي - كما في الجواب المنسوب له -: «بل لا بدّ من الرؤية خارجاً ونبوتها للمكلف» فينفيه ما ذكره السيد الخوئي في أجوبته على اعتراضات تلميذه الطهراني؛ إذ ذكر أنّ الرؤية المطلوبة هي الرؤية التقديرية^٢ على نحو لو استهمل المستهملون لرئي الهلال، وهذا المقدار ممّا يشبهه علم الفلك بلا إشكال.

المقدمة الرابعة

وتقوم على أساس أنّ الرؤية المأخوذة في الأدلة لإحراز الشهر هل هي على نحو تحصل فيه الرؤية الخارجية فعلاً، أو على نحو تقديري، على وزان القضية الشرطية «لو استهمل الناس ولم يكن نمّة مانع لرئي الهلال»؟

والصحيح: الثاني؛ لأنّ موضوع الوجوب هو شهر رمضان بوجوده الواقعي بغض النظر عن الرؤية خارجاً، فلو لم تحصل الرؤية لم يتغيّر من الواقع شيء.

كتب السيد الخوئي في أجوبته على اعتراضات الطهراني ما نصّه:

ثمّ إنّكم إمّا تعتبرون الرؤية الخارجية بالفعل، أو تكتفون بالرؤية التقديرية أيضاً، بمعنى صدق القضية الشرطية القائلة: إنّ لو استهمل الناس ولو لم يكن حاجب - كالغيمة مثلاً - لرئي الهلال. فإن التزم بالأوّل لزم القول بعدم دخول الشهر، ولو علّم بوجود الهلال في الأفق بنحو قابلٍ للرؤية ولكن قد حجبه غيم مكثّف عن تحقّق الرؤية خارجاً، كما لو علم بذلك نتيجة رصد في السماء، أو تشخيصه بالأجهزة الحديثة التي تخرج حجاب

١. مستند العروة الوثقى، ج ٥ (القسم الأوّل)، ص ٦٦ - ٦٧.

٢. رسالة حول مسألة رؤية الهلال (للطهراني)، ص ١٢١.

الغيم، أو افتراضنا إخبار معصوم لنا بذلك. والالتزام بهذا بعيد، ومن يخالف لا ينبغي أن يكون خلافه كبروياً، بل في الصغرى والمنع عن إمكان تحصيل العلم بوجوده كذلك في الأفق، وإن التزم بكفاية الرؤية التقديرية، كان ذلك عبارة عن إلغاء دخالة الرؤية في تكون الشهر وحملها على الطريقة المحضة إلى بلوغ الهلال في نفسه مرتبة قابلة للرؤية في السماء^١.

ولا يخفى أن ما نريد إثباته بقول الفلكي هو هذه المرتبة لا غير، فتأمل. وإذا كان المقياس في الرؤية هو إمكانية الرؤية لا الرؤية نفسها^٢، فإنه إذا تكفل علم الفلك بإثبات إمكانية الرؤية، وكانت نتائجه دقيقة - كما ذكرنا سابقاً - فإنه يمكن التعويل على قول الفلكي، وبه يثبت الشهر ويتحقق.

١. رسالة حول مسألة رؤية الهلال (للطهراني)، ص ١٢٠ - ١٢١.

٢. الفتاوى الواضحة (للشهيد الصدر)، ص ٦٢٣؛ ما وراء الفقه (لمحمد الصدر)، ج ٢، ص ١١٧.

المستوى الثاني

نفي الهلال بقول الفلكي

وكما لم يبحث الفقهاء مسألة إثبات بداية الشهر وتحققه بناءً على قول الفلكي، فإنهم لم يبحثوا أيضاً مسألة نفيه لتتحقق الشهر، ولعلّ أوّل من أشار إلى دور علم الفلك في تقييم دعاوى الرؤية - رؤية الهلال - هو الشهيد الصدر في كتابه الفتاوى الواضحة؛ إذ نبّه إلى عدم قيمة دعاوى رؤية الهلال في وقتٍ ينفي التطلّع الرصدي - وفقاً لأدقّ الأجهزة - خروج القمر من المحاق واكتسابه الضوء الكافي لرؤيته، كما لا قيمة لهذه الدعاوى مع نفي الحسابات الفلكية لخروج القمر من المحاق؛ إذ لا وثوق بهذه الدعاوى مطلقاً؛ لأنها لن تكون قادرة على رؤية الهلال بالعين المجردة في وقت لم يكن القمر قد خرج من المحاق واكتسب الضوء الكافي، وكيف يمكن أن تعجز الأجهزة الرصدية عن رؤية الهلال وترصده العين المجردة.^١ وقد تبعه عدد من الفقهاء منهم الشيخ إسحاق فيّاض، كما يظهر من كتابه تعاليق مبسّطة على العروة الوثقى صريحاً^٢، والسيد محمد الصدر، كما في كتابه ما وراء الفقه^٣، ويظهر من جواب السيد السيستاني فيما أجاب به على سؤال كتاب السطور.

وقد بنى على ذلك السيد الأستاذ بقوّته، وظهر موقفه جلياً في إثبات هلال شهر شوّال للعام الماضي (١٤١٩هـ)؛ إذ نفى أن تكون الشهادات برؤية الهلال مساء الأحد صحيحة في وقت

١. الفتاوى الواضحة (لشهادته الصدر)، ص ٦٣٠.

٢. تعاليق مبسّطة على العروة الوثقى، ج ٥، ص ١٨٧.

٣. ما وراء الفقه، ج ٢، ص ١١٨.

تجمع المراد على استحالة رؤيته، خاصّة وأنّ ولادة الهلال قد ولد بعد غروب الشمس في معظم البلاد العربيّة والإسلاميّة. ولم يمض عليه الوقت الذي يكفي لرؤيته بالنسبة للدول الأوربيّة وأمريكا.

ولعلّ من أخطر المفارقات أن يعلن البعض أنّ الهلال لا يُرى مساء الأحد لتأخّر ولادته. فيكون الاستهلال كالبحث عن المعدم، ثمّ يثبت عنده الهلال - هلال شهر شوّال - ويثبت العيد يوم الاثنين.

ومن خلال المذكرة التي أعدتها السيّدّة أ. ماتردي^١ (Alphecca Muttardy) أظهرت أنّ إعلان العربيّة السعوديّة لثبوت شهر رمضان للعام الماضي (١٤١٨هـ)، وكذلك ثبوت العيد - شهر شوّال - كان في وقت لم يكن من الممكن رؤية الهلال في أيّ بقعة من العالم؛ لأنّه لم يولد بالنسبة لبعضها إلّا بعد الغروب، أو وُلد ولم يكن قد مضى الوقت الكافي لاكتسابه الضوء.

وقد قام بعض الباحثين^٢ بتقويم عدد أو نسب الحالات التي أُعلنت فيها المناسبات الدينيّة خطأً في الجزائر ما بين العام ١٩٦٣ و ١٩٩٤م) وذلك بمقارنة ثلاث مناسبات دينيّة هي: أوّل شهر رمضان، عيد الفطر، عيد الأضحى، وقد تبين عدد الحالات التي أُعلنت ولم يكن القمر قد بدأ شهره فلكياً، أو أنّه غرب قبل الشمس ممّا لا يكون قابلاً للرؤية -إطلاقاً- فوجدت النسبة تلك (١٤/٣٪) من الحالات المستحيلة، وبشأن المعايير الفلكية لإمكانية الرؤية وجدت النسبة الخاطئة تصل إلى (٨٠٪).

١. مذكرة أعدتها أ. مواتردي في أيلول ١٩٩٨.

٢. مشكلة هلال رمضان... ما حلّها؟ (بحث قسوم ومزيان)، ص ٤٠.

(٢٣)

حول رؤية الهلال

تأليف

آية الله حاج شيخ ابوالقاسم خزعلي

(معاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم *

إذا هلّ الهلال فرآه قوم لزمهم آتاره من وجوب الصيام أو الإفطار أو الحجّ أو حلول الديون المؤجلة أو غيرها، وكذا لزم مَنْ يوافقهم أو يقاربهم في الأفق.

وهل يلزم غيرهم في البلاد النائية والآفاق المتباعدة؟ وبعبارة أخرى: إذا ثبت رؤية الهلال في موضع من الأرض فهل تلزم الناس جميعاً آتاره أينما كانوا في مشارق الأرض ومغاربها، وفي برّها وبحرها؟

قال فريق من الفقهاء: نعم، وإنّ ذلك هو الحقّ في المسألة، وقالوا: إنّ السلف الأقدمين ما كانوا يفرّقون بين البلاد المتقاربة والمتباعدة، وكذلك الروايات ساكتة عن ذلك.

وأوّل مَنْ أبدى ذلك هو شيخ الطائفة رحمته الله في بعض كتبه. والمسألة من الأمور المهمّة التي هي محلّ ابتلاء المسلمين دوماً، ولا بدّ من الإلمام بها والاهتمام بشأنها.

ولكي نقف على واقع الأمر يحسن بنا أن نطرح المسألة على صعيد واسع، فنتناول فيها جميع آراء فقهاء الإسلام من الشيعة والسنة، ونخوض في مجال الفقه التطبيقي المقارن؛ لنرى بعين البصيرة ما أنتجه تفاعل الأفكار، ونلمس تأثير بعضها على بعض، ومدى تأثر بعضها بالبعض الآخر. وبعد الحصول على النتيجة نتعرّض لأدلة المسألة، وذلك بالنظر في الروايات الواردة فيها بدقّة وإمعان والإلمام بجميع فروعها.

*. لقد أدرجنا ملاحظات العالم المحقّق آية الله الشيخ محمّد المؤمن القمي على هذه الرسالة في الهوامش. ومن الجدير بالذكر أنّها بعض ملاحظاته (دام عزّه) لا كلّها.

استعراض كلمات الأصحاب

وقد قرّرتُ في البداية أن أسرد الأقوال بحسب ترتيبها الزمني؛ لنقف عليها ونتأمل في مضامينها ونواكب تطوّرها وازدهارها. فأقول - ومنه سبحانه أستمدّ العون والتسديد -: قال الصدوق عليه السلام (م ٣٨١ هـ) في المقنع:

واعلم أنّ صيام شهر رمضان بالرؤية والفطر بالرؤية، وليس بالرأي ولا التظني.^١

وقال في الهداية:

باب الصوم للرؤية والفطر للرؤية، قال الصادق عليه السلام: «الصوم للرؤية والفطر للرؤية، وليس بالرأي ولا التظني».^٢

وقال المفيد عليه السلام (م ٤١٣ هـ) في المقنعة:

... عن محمد بن مسلم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا رأيت الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني» فالهلال علامة الشهر، وبه وجبت العبادة في الصيام والإفطار والحجّ وسائر ما يتعلّق بالشهور على أهل الشرع.^٣

وقال السيّد المرتضى عليه السلام (م ٤٣٦ هـ) في الناصريات:

إنّ النبي صلى الله عليه وآله رأى الأهلة، وعلّق الأحكام بها في الصوم والفطر برؤية الهلال، وقال عليه السلام: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته».^٤

وخلا كتابه الانتصار عن المسألة، وحقّ له ذلك؛ لأنّها ليست ممّا انفردت الإماميّة به، مع العلم أنّ الكتاب قد وضع لمنفردات الإماميّة أعلى الله كلمتهم.

وقال الحلبي عليه السلام (م ٤٤٧ هـ) في الكافي: «وعلامه دخوله رؤية الهلال وبها يعلم

انسلاخه».^٥

١. المقنع، ص ١٨٢.

٢. الهداية، ص ١٨٣.

٣. المقنعة، ص ٢٩٦.

٤. المسائل الناصريات، ص ٢٩٢.

٥. الكافي في الفقه، ص ١٨١.

وقال سلار رحمته الله (م ٤٤٨ هـ) في المراسم:

فالواجب معرفة ما يعرف به دخول شهر رمضان وما يعرف به تصرّمه وهي رؤیة الأهلّة.^١

وقال شيخ الطائفة رحمته الله (م ٤٨٠ هـ) في النهاية:

ووقت فرض الصوم ووقت الإفطار: علامة الشهور رؤیة الهلال مع زوال العوارض والموانع، فمتى رأيت الهلال في استقبال شهر رمضان فصُمّ بئنة الفرض من الغد، فإن لم تره لترتكب الترائي له ورئي في البلد رؤیة شائعة، وجب أيضاً عليك الصوم، فإن كان في السماء علّة ولم يره جميع أهل البلد ورآه خمسون نفساً، وجب أيضاً الصوم، ولا يجب الصوم إذا رآه واحد أو اثنان، بل يلزم فرضه لمن رآه حسب، وليس على غيره شيء، ومتى كان في السماء علّة ولم يُرَ في البلد الهلال أصلاً ورآه خارج البلد شاهدان عدلان وجب أيضاً الصوم.^٢

وقال في الخلاف:

علامة شهر رمضان ووجوب صومه أحد شيئين: إمّا رؤیة الهلال، أو شهادة شاهدين ...
دليلنا: الأخبار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الأئمة عليهم السلام ذكرناها في تهذيب الأحكام.^٣

وقال في المبسوط:

علامة شهر رمضان رؤیة الهلال أو قيام البئنة - إلى أن قال -: ومتى لم يُرَ الهلال في البلد ورئي خارج البلد على ما بيّناه، وجب العمل به إذا كان البلدان التي رئي فيها متقاربة بحيث لو كانت السماء مصحيةً والموانع مرتفعةً لرئي في ذلك البلد أيضاً؛ لا اتفاق عروضاها وتقاربا، مثل بغداد وواسط والكوفة وتكريت والموصل، فأما إذا بعدت البلاد مثل بغداد وخراسان، وبغداد ومصر، فإن لكل بلد حكم نفسه.^٤

هذا أول ما نعثر عليه من فكرة الفرق بين البلاد من الشيخ رحمته الله في ذلك الكتاب خاصة، لا

١. المراسم، ص ٩٦.

٢. النهاية، ص ١٥٠.

٣. الخلاف، ج ٢، ص ١٦٩، كتاب الصوم، المسألة ٨.

٤. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

في كتابيه المتقدمين.

قلت: في ذلك الكتاب دون ذين؛ لنكتة تلقيناها من أستاذنا الأوحد الحبر الثبت العلامة آية الله البروجردي (قدس الله سره وأدرّ عليه شأبيب غفرانه) ويعجبني ويبهجكم ذكر ما أفاض في هذا الصد. قال عليه السلام:

للشيخ في الفقه ثلاثة كتب لثلاثة مقاصد:

١. النهاية: لمرض فتاوي الأئمة عليهم السلام.

٢. الخلاف: لمرض فتاوي المسلمين.

٣. المبسوط: للتفريعات وما أوعاه للفروع.

ونحن نعلم أنّ طرح التفريعات الكثيرة إنّما كانت في مقابلة كتب العامة. وكانوا قد طعنوا على الشيعة بأنّ كتبهم خالية من الفروع مقصورةً على مضمون الروايات، فحاول الشيخ (أعظم الله أجره وضاعف حسناته) إزاحة هذه الوصمة عن جبين الشيعة الأغرّ، وبالطبع يحسن بالباحث الوقوف على آراء العامة كي يعلم كيف تطرّق هذا الفرع في مباحثنا، وكيف يمكن أن يستدلّ له من روايات الباب.

وقال الحلبي - معاصر الشيخ - في إشارة السبق:

ويثبت العلم بدخول شهر رمضان ولزوم صومه برؤية الهلال أو ما يقوم مقامها من قيام البيّنة أو التواتر بها.^١

وقال ابن حمزة - وهو في طبقة أو طبقتين بعد الشيخ - في الوسيلة:

ويعرف دخول شهر رمضان مع فقد العذر برؤية الهلال، ومع العذر بانقضاء ثلاثين يوماً من هلال شعبان، فإن لم يُرَ هلال شعبان عدّ ستون يوماً من هلال رجب. ورؤية هلال رمضان لم تخلُ من ستّة أوجه: إمّا رآه واحد، أو أكثر، أو رئي في البلد مع عذر، أو مع فقده، أو خارج البلد مع وجود عذر، أو فقده. فالأوّل إن رآه حقيقة، لزمه الصوم وحده، وقال أبو يعلى: يلزم الكافّة، والثاني لم يخلُ إمّا يرى رؤية شائعة أو غير شائعة، فالأوّل يلزم الصيام الكافّة، والثاني إن رآه اثنان أو أكثر وكان بالسماء علّة، وجب الصوم وهو القسم الثالث، والرابع لا يثبت إلّا بشهادة خمسين نقرأ... وإذا رئي في بلد ولم يُرَ في آخر

١. إشارة السبق، ص ١١٥، كتاب الصوم.

فإن كانا متقاربين، لزم الصوم أهلها معاً، وإن كانا متباعدين مثل بغداد ومصر أو بلاد خراسان، لم يلزم أهل الآخر^١.

وهو ﷺ قد تعرض في كلامه هذا للرؤية خارج البلد من غير إشارة إلى ذلك الفرق.* وقال ابن زهرة ﷺ (م ٥٨٥ هـ) في الغنية «وعلامته دخوله - أعني الشهر - رؤیة الهلال، وبها يُعلم انقضاؤه**»^٢.

وقال الفاضل الآبي (م ٦٧٢ هـ) في كشف الرموز: أما شهر رمضان فالنظر في علامته وشروطه وأحكامه. الأول: علامته، وهي رؤیة الهلال، فمن رآه وجب عليه صومه^٣.

وقال المحقق ﷺ (م ٦٧٦ هـ) في الشرائع:

القول في شهر رمضان، والكلام في علامته وشروطه وأحكامه. أما الأول فيعلم الشهر برؤیة الهلال، فمن رآه وجب عليه الصوم... وإذا رئي في البلاد المتقاربة كالكوكة وبغداد، وجب الصوم على ساكنيهما أجمع، دون المتباعدة كالعراق وخراسان^٤.

وفي المعتبر هذا حدو الشرائع، وذكر فتوى ابن عباس فقال: «وقد أفتى بذلك عبدالله بن عباس»^٥.

وفي المختصر النافع اقتصر على علامة الشهر، فقال بوجوده برؤیة الهلال^٦.

١. الوسیلة، ص ١٤٠ - ١٤١.

* آية الله المؤمن: بل صرح بهذا الفرق؛ فإنه قال - في ص ١٤١ فصل في بيان أقسام الصوم -: «ولا اعتداد بصفر الهلال وكبره. وإذا رئي في بلد ولم يُر في آخر، فإن كانا متقاربين لزم الصوم أهلها معاً، وإن كانا متباعدين مثل بغداد ومصر، أو بلاد خراسان لم يلزم أهل الآخر» انتهى.

** آية الله المؤمن: وقال في السرائر - في كتاب الصيام، ج ١، ص ٣٨٠ - ٣٨١ -: «علامة الشهور رؤیة الأهلة مع زوال العوارض والموانع، فمتى رأيت الهلال وجب عليك الصوم... وكذلك إن شهد برؤيته شاهدان عدلان وجب عليك الصوم سواء كانت السماء مصحية، أو فيها علة، أو كانا من خارج البلد أو داخله، وعلى كل حال...» انتهى.

٢. غنية النزوع، ص ١٣١.

٣. كشف الرموز، ج ١، ص ٢٩٣.

٤. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨٠.

٥. المعتبر، ج ٢، ص ٦٨٩.

٦. المختصر النافع، ص ٩٢.

وقال يحيى بن سعيد الحلبي رحمته الله (م ٦٩٠ هـ) في الجامع للشرائع: «وعلامه الشهر رؤية الهلال، فإن رآه وحده صام»^١.

وقال العلامة رحمته الله (م ٧٢٦ هـ) في التذكرة:

[مسألة ٧٣] ويلزم صوم رمضان مَنْ رأى الهلال وإن كان واحداً...^٢

مسألة [٧٦]: إذا رأى الهلال أهل بلد ولم يره أهل بلدٍ آخر، فإن تقاربت البلدان كبغداد والكوفة، كان حكمهما واحداً يجب الصوم عليهما معاً، وكذا الإقطار، وإن تباعدتا كبغداد وخراسان والحجاز والعراق، فلكل بلد حكم نفسه، قال الشيخ رحمته الله: وهو المعتمد، وبه قال أبو حنيفة، وهو قول بعض الشافعية ومذهب القاسم وسالم وإسحاق؛ لما رواه كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام، قال: قدمت الشام فقضيت بها حاجتي واستهلت عليّ رمضان، فرأينا الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت إلى المدينة في آخر الشهر، فسألني عبدالله بن عباس وذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته؟ فقلت: نعم ورآه الناس وصاموا وصام معاوية، فقال: لكتنا رأينا ليلة السبت، فلا نزال نصوم حتى نكمل العدة أو نراه، فقلت: أولا تكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ قال: لا، هكذا أمرنا رسول الله صلوات الله عليه؛ ولأن البلدان المتباعدة تختلف في الرؤية باختلاف المطالع، والأرض كرة، فجاز أن يرى الهلال في بلدٍ ولا يظهر في آخر؛ لأن حدة الأرض مانعة من رؤيته، وقد رصد ذلك أهل المعرفة وشوهد بالعيان خفاء بعض الكواكب القريبة لمن جدّ في السير نحو المشرق وبالعكس.

وقال بعض الشافعية: حكم البلاد كلها واحد، متى رئي الهلال في بلد وحكم بأنه أول الشهر، كان ذلك الحكم ماضياً في جميع أقطار الأرض، سواء تباعدت البلاد أم تقاربت، اختلفت مطالعها أو لا، وبه قال أحمد بن حنبل والليث بن سعد وبعض علمائنا؛ لأنه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤية، وفي الباقي بالشهادة، فيجب صومه؛ لقوله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»^٣. وقوله صلوات الله عليه: «فرض الله صوم شهر رمضان»، وقد ثبت أن هذا اليوم منه، ولأنّ الدّين يحلّ به، ويقع به النذر المعلق عليه، ولقول

١. الجامع للشرائع، ص ١٥٣.

٢. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١١٨.

٣. البقرة (٢): ١٨٥.

الصادق عليه السلام: «فإن شهد أهل بلدٍ آخرَ فاقضه»، وقال عليه السلام في مَنْ صام تسعةً وعشرين، قال: «إن كانت له بيّنةٌ عادلةٌ على أهل مصر أنّهم صاموا ثلاثين يوماً على رؤیة، قضى يوماً»، ولأنّ الأرضَ مسطّحةً فإذا رئي في بعض البلاد، عرفنا أنّ المانع في غيره شيء عارض؛ لأنّ الهلال ليس بمحلّ الرؤیة.

ونمنع كونه يوماً من رمضان في حقّ الجميع، فإنّه المتنازع. ولا نسلمّ التعمّد بمثل هذه الشهادة أو هذه الروایات فإنّه أوّل المسألة. وقول الصادق عليه السلام محمول على البلد المقارب لبلد الرؤیة؛ جمعاً بين الأدلّة. ونمنع تسطيح الأرض، بل المشهور كرويتها^١.

وقال عليه السلام في المنتهى: «يُعلم الشهر برؤیة الهلال، فمن رآه وجب عليه صومه»^٢.
وقال فيه أيضاً:

إذا رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على جميع الناس، سواء تباعدت البلاد أو تقاربت، وبه قال أحمد والليث بن سعد وبعض أصحاب الشافعي^٣.
ولم يأت هنا على قلمه الشريف ذكر آراء بعض علمائنا كما جاء في كتاب التذكرة.
وقال الشيخ عليه السلام: إن كانت البلاد متقاربةً لا تختلف في المطالع كبغداد والبصرة، كان حكمهما واحداً. وإن تباعدت كبغداد ومصر، كان لكلّ بلدٍ حكمٌ نفسه^٤.
ثم أخذ في ردّ هذا القول حيث قال عليه السلام في هذا الصد:

ولو قالوا: إنّ البلاد المتباعدة يختلف عروضها، فجاز أن يرى الهلال في بعضها دون بعض لكروية الأرض.

قلنا: إنّ المعمور منها قدر يسير، وهو الربع، ولا اعتداد به عند علوّ السماء. وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الصفائح وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه لكروية الأرض، لم يتساو حكاهما، أمّا بدون ذلك فالتساوي هو الحقّ^٥.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٢ - ١٢٤.

٢. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٨٧، الطبعة الحجرية.

٣. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٤. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٥. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٣، الطبعة الحجرية.

وهل الكلام الأخير منه مساوٍ لما اختاره في التذكرة من القول بالفرق، أو هو تفصيلاً آخر، وهو أنه إذا علم الطلوع في مورد وعلم عدم الطلوع في موضع متباعد، فالحكم بالفرق، وأما إذا يعلم الأمر في ذلك المتباعد، فيحكم بالتساوي؟ الحق هو الأخير.

وقال في القواعد:

ويعلم دخوله برؤية الهلال، وإن انفرد وردت شهادته... وحكم المتقاربة واحد، بخلاف المتباعدة، فلو سافر إلى موضع بعيد لم ير الهلال فيه ليلة الثلاثين، تابهم. ولو أصبح معيَّداً وسار به المركب إلى موضع بعيد لم يُر فيه الهلال لقرب الدرج، ففي وجوب الإمساك نظر. ولو رأى هلال رمضان ثم سار إلى موضع لم يُر فيه، فالأقرب وجوب الصوم يوم أحد وثلاثين، وبالعكس يفطر يوم التاسع والعشرين.^١

أقول: وإن كان هذا على المبنى صحيحاً؛ لأن لكل موضع حكم نفسه، فلو بقي الرجل في الموضع الأول لم يكن ليصوم واحداً وثلاثين يوماً، وفي عكسه ثمانية وعشرين يوماً ولكنّه بدل مكانه ولكل مكان حكمه، ولكنّه في نفسه يثقل على أذهان المتشرّعة كما يثقل أن يكون للناس عيدان وأن يكون لهم ليلتا قدر، فإن وجدنا في الأدلة مفسحاً، يزول هذا الاستتقال، وتستريح النفس إلى ما تستأنسه في ذلك من الشرع، نسأله تعالى أن يهيء لنا من أمرنا رشداً.

وفي المختلف لم يتعرّض لهذا الفرع أصلاً، والمختلف - كما نعرف - معترك آراء الأصحاب ومزدحم أفكارهم.

وقال الشهيد الأول (م ٧٨٦ هـ) في الدروس:

يصام رمضان برؤية هلاله وإن انفرد... والبلاد المتقاربة - كالبصرة وبغداد - متّحدة، لا كبغداد ومصر، قاله الشيخ، ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد المغربية برؤيته في البلاد المشرقية وإن تباعدت؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع.^٢

أقول: وليس هذا قولاً بتساوي الناس، وإلا ما كان فرق بين أن يرى في البلاد المشرقية أم في البلاد المغربية.

١. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

٢. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

ثم قال ﷺ:

فروع ثلاثة: الأول: لو رأى الهلال في بلد وسافر إلى آخر يخالفه في حكمه، انتقل حكمه إليه، فيصوم زائداً ويفطر على ثمانية وعشرين، حتى لو أصبح معيَّداً ثم انتقل أمسك. ولو أصبح صائماً للرؤية ثم انتقل، ففي جواز الإفطار نظر، ولو روعي الاحتياط في هذه الفروع، كان أولى^١. انتهى كلامه.

وقال المحقق الثاني (م ٩٤٠ هـ) في جامع المقاصد - عند قول المصنّف: «ولو رأى هلال رمضان ثم سار إلى موضع لم ير فيه، فالأقرب وجوب الصوم يوم أحد وثلاثين»: - هذا جيد، لكن لو كان الوصول في كلِّ من المسألتين [هذه وعكسها] ليلاً، ففي الحكم إشكال. - وعند قوله: «وبالعكس يفطر التاسع والعشرين» قال: - مع نقص الشهر، ولا قضاء عليه، خلافاً لبعض العامة، وذكره ذلك للردّ على هذا البعض^٢.
أقول: وقد أقرّ المصنّف على ما أفاض، ووافقه في الفرق بين البلدان المتقاربة والمتباعدة.

وقال الشهيد الثاني ﷺ (م ٩٦٥ هـ) في شرح اللمعة:

ويُعلم شهر رمضان برؤية الهلال، فيجب على مَنْ رآه الصوم وإن لم يثبت في حقِّ غيره^٣.

وقال في المسالك:

قوله: «وإذا رئي في البلاد المتقاربة كالكوفة وبغداد، وجب الصوم على ساكنيهما أجمع، دون المتباعدة...» المراد أنه إذا رئي في أحد البلاد المتقاربة ولم ير في الباقي، وجب الصوم على الجميع، بخلاف المتباعدة، فإن لكل واحد منها حكم نفسها...

ويفرّج على ذلك ما لو رأى الهلال في بلد ليلة الجمعة مثلاً ثم سافر إلى بلد بعيدة شرقية قد رئي فيها ليلة السبت أو بالعكس، فإنه ينتقل حكمه إلى الثاني على أظهر القولين، فيصوم أحداً وثلاثين ويفطر التاسع والعشرين. ولو أصبح معيَّداً ثم انتقل ليومه ووصل

١. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٦.

٢. جامع المقاصد، ج ٣، ص ٩٤.

٣. الروضة البهية، ج ٢، ص ١٠٩.

قبل الزوال، أمسك بالنتية وأجزأه، أو بعده، أمسك مع القضاء. ولو انعكس، أظفر. والأولى مراعاة الاحتياط في هذه الفروض، لعدم النص، وإنما هي أمور اجتهادية قد فرّعها العلماء على هذه المسألة مختلفين فيها.^١

أقول: أحسن^٢ بثقل هذه الفروع على كاهل المتشركة، فاستظلّ بظلّ الاحتياط، ولكن تعليقه^٣ بعدم النصّ - في قوله: «وإنما هي أمور اجتهادية قد فرّعها العلماء» - يستشتم منه تضعيف تلكم التفرّيعات، مع أنّها أسست على قواعد رصينة، وشهيدنا^٤ من فحول هذه البحوث وفرسان هذا الميدان، وله فيهما يد بيضاء، وليته ساق التضعيف إلى المبني وعبّد الطريق إلى تساوي البلاد بعيدها وقربها!

وقال المقدّس الأردبيلي^٥ (م ٩٩٣ هـ) في مجمع الفائدة والبرهان - عند قول المصنّف: «والمقاربة كبيداد والكوفة متّحدة، بخلاف المتباعدة...»:-

ووجهه ظاهر بعد الفرض؛ لأنّه إذا نظر وما رأى في هذا البلد ورأى في بلدٍ آخر يصدق عليه أنّه ما رأى فيفطر؛ لصدق الأدلّة المفيدة أنّه ليس من الشهر في هذا البلد، فلا تنفع الرؤية في بلدٍ آخر لأهل هذا البلد، ولا يستلزم الصدق مع أنّه علم بالفرض من مخالفة المطالع عدم استلزام إمكان الرؤية هنا، بل قد يكون ممنوعاً*، فلو لم يكن يلتفت إليه، قد يلزم صوم أقلّ من تسعة وعشرين يوماً....
فقول المصنّف في المنتهى بعدم الفرق بعد الرؤية في بلدٍ ما في إيجاب الصوم والإفطار بين المقاربة والمتباعدة بدليل ثبوته بالرؤية في بلد، وبالشهود في آخر... بعيد؛ لما مرّ**.

١. مسالك الأفيهام، ج ٢، ص ٥١ - ٥٢.

* آية الله المؤمن: يعني بل قيل باختلاف المطالع وعدم الاستلزام. وعليه فضمير «إليه» يرجع إلى الاستلزام؛ وحاصله أنّ من فروع القول بالفرق بين البلاد أنّه قد يلزم صوم ثمانية وعشرين يوماً كما قد يلزم صوم أحد وثلاثين، هذا. وأمّا إرجاع الضمير إلى «عدم الاستلزام» فمفسد للمعنى؛ لأنّ عدم الالتفات إلى عدم الاستلزام عبارة أخرى عن القول باتّحاد البلاد واستلزام الرؤية في بلد للرؤية في سائر البلاد، ومن الواضح أنّ لازمه وحدة جميع البلاد في جميع الشهور أولاً وأخيراً، فلا يلزم صوم أقلّ من ٢٩ ولا أكثر من ٣٠، كما لا يخفى. وعليه فيسقط ما فرّعه عليه في الصفحة الآتية.

** آية الله المؤمن: من اختلاف المطالع وعدم الاستلزام.

٢. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٥، ص ٢٩٤.

أقول: لقد أحسن وأجاد ﷺ بتضعیف* مبني يترتب عليه أحياناً أن يكون صيام شهر رمضان ثمانية وعشرين يوماً، ولكن لا أدري كيف يضعف به** مبني التساوي! فإنه إذا جعل رؤیة الهلال في موضع مرأى واحداً كيف يمكن أن يتم ذلك الشهر بثمانية وعشرين يوماً إن قيل رئي في موضع ليلة الجمعة ثم علمنا بأنه رئي قيل ذلك ليلة الخميس؟! قلنا: نعم بذلك أن الأول اشتباه، وأن أول الشهر هو ليلة الخميس فحسب، فلا ينقص بذلك شهر أبداً طيلة القرون المتطاولة، ولكن على المبني الآخر قد اعترف القائلون به بأنه قد يزيد الشهر يوماً وقد ينقص يومين؛ لكونه هو أول الشهر في بلدٍ وآخره في آخر، فلنعم الموهن. هذا، ولكن مورده ينحصر في القول بالفرق، وهذه الفروع الشاذة موضع للعبرة بها والفكرة فيها، ونستهل إليه سبحانه وتعالى ونقول: اللهم هيء لنا من أمرنا مرفقاً.

ومن العجب أنه قدس الله نفسه الزكية قال - عند قول المصنّف: «فلو سافر قبل (بعد-خ) الرؤیة ولم يُر ليلة إحدى وثلاثين، صام معهم، وبالعكس يفطر التاسع والعشرين» - وأما المسألة المتفرّعة على هذا القول فظاهرة^۱.

أقول: نعم، ولكن هذا الثقل الذي كان يفترق منه قد استقر.

وقال صاحب المدارك (م ۱۰۰۹ هـ):

المراد أنه إذا رئي الهلال في إحدى البلاد المتقاربة - وهي التي لم تختلف مطالعها - ولم ير في الباقي، وجب الصوم على جميع من في تلك البلاد، بخلاف المتباعدة، وهي ما علم اختلاف مطالعها، فإن الصوم يلزم من رأى دون من لم ير.

وحكى العلامة في التذكرة قولاً عن بعض علمائنا بأن حكم البلاد كلّها واحد، فمئى رئي الهلال في بلدٍ وحكم بأنه أول الشهر، كان ذلك الحكم ماضياً في جميع أقطار الأرض، سواء تباعدت البلاد أو تقاربت، اختلفت مطالعها أو لا. وإلى هذا القول ذهب العلامة في المنتهى في أول كلامه....

ثم قال في آخر كلامه: ولو قالوا: إن البلاد المتباعدة تختلف عروضها فجاز أن يرى

* آية الله المؤمن: بناءً على ما ذكرنا ليس فيه تضعيف هذا المبني، بل مجرد ذكر لما يتفرع عليه.

** آية الله المؤمن: بناءً على ما فسرنا كلامه لم يكن تضعيف مبني التساوي به، بل باختلاف المطالع وعدم الاستلزام فقد التأم كلامه ولم ينفصم.

۱. مجمع الفائدة والبرهان، ج ۵، ص ۲۹۵.

الهلال في بعضها دون بعض؛ لكروية الأرض، قلنا: إن المعمور منها قدر يسير وهو الربع، ولا اعتداد به عند السماء. وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الأصقاع... إلى آخر كلام العلامة، ثم قال: - هذا كلامه عليه السلام، وهو جيد^١.

ثم فرّع على القول بالفرق تلك الفروع المنتهية إلى صوم واحد وثلاثين أو ثمانية وعشرين، أو الصيام بعد أن عيّد العيد:

قال في الدرّوس: ولو روعي الاحتياط في هذه الفروض كان أولى، ولا ريب في ذلك؛ لأنّ المسألة قوية الإشكال^٢.

وقال المحقّق الفيض الكاشاني رحمته الله (م ١٠٩١ هـ) في الوافي - عند قوله عليه السلام: «فإن شهد أهل بلدٍ آخرَ فاقضه» ثمّ روى رواية أخرى مثلها :-

بيان: إنّما قال عليه السلام: «فإن شهد أهل بلدٍ آخرَ فاقضه» لأنّه إذا رآه واحد في البلد رآه ألف، كما مرّ، والظاهر أنّه لا فرق بين أن يكون ذلك البلد المشهود برويته فيه من البلاد القريبة من هذا البلد أو البعيدة منه؛ لأنّ بناء التكليف على الرؤية لا على جواز الرؤية، ولعدم انضباط القرب والبعد لجمهور الناس، ولإطلاق اللفظ، فما اشتهر بين متأخري أصحابنا من الفرق ثمّ اختلافهم في تفسير القرب والبعد بالاجتهاد لا وجه له^٣.

وقال الشيخ يوسف البحراني رحمته الله (م ١١٨٦ هـ) في الحداق:

الرابع: قد صرح جملة من الأصحاب - بل الظاهر أنّه المشهور - بأنّ حكم البلاد المتقاربة - كبغداد والكوفة - واحد، فإذا رئي الهلال في أحدهما، وجب الصوم على ساكنيهما، أمّا لو كانت متباعدة... فإنّ لكلّ بلدٍ حكم نفسها... ونقل العلامة في التذكرة عن بعض علمائنا قولاً بأنّ حكم البلاد كلّها واحد... ويظهر من العلامة في المنتهى الميل إلى هذا القول، حيث قال: إذا رأى الهلال أهل بلد، وجب الصوم على جميع الناس... إلى آخر كلامه في المنتهى.

ثمّ قال: أقول: وما ذكره رحمته الله هو الحقّ المعتضد بالأخبار الصريحة الصحيحة... وما ادّعوه من الطلوع في بعض وعدم الطلوع في آخر - بناءً على ما ذكره من الكروية - ممنوع...

١. مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧١ - ١٧٢.

٢. مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧٣.

٣. الوافي، ج ١١، ص ١٢٠.

وبذلك يظهر أن ما فزعوه على اختلاف الحكم [في البلدان المتباعدة] في هذه المسألة ليس في محلّه.

ثم أخذ في بيان تلك الفروع، وهي صوم أحد وثلاثين يوماً وثمانية وعشرين يوماً ووجوب الإمساك بعد أن عيّد العيد في بلده وسافر إلى بلدٍ بعيد.

ثم قال: فإننا نمنع وقوع هذه الفروض.^١

ثم ذكر ما اختاره المحقق الفيض في الوافي تأييداً لما مال إليه. فهو رحمته قد اختار تساوي الناس في الصوم، ولكن قد ابتناه - مع الأسف على شفا جُرف هار - على تسطيح الأرض ونفي الكروية، وأصرّ على ذلك حتّى رجا أن يوفّق لوضع رسالة شافية في نفي الكروية، ولكن لم نسمع بتحقيق رجائه، والحمد لله على ذلك، فإنّه ربّما يكون من التوفيق عدم التوفيق. وأمّا تقوية المختار بغير ذلك الوجه ممّا استند إليه صاحب الوافي وأضراجه فهو من القوة والأيد بمكان لا يُستهان به.

ولم يتعرّض صاحب الرياض^٢ (م ١٢٣١ هـ)، وكذلك الآية الحجّة السيّد أحمد الخوانساري رحمته في جامع المدارك^٣ إلّا لرؤية الهلال، ولم يتوقّع منهما غيره؛ لأنّ كتبهما شرح للمختصر النافع، والمختصر مقتصر على ذلك الفرع، دون البلاد المتقاربة والمتباعدة.

وقال التراقي رحمته (م ١٢٤٥ هـ) في المستند بعد ما أفاض في بيان طول البلاد وعرضها، ويبيّن أنّ عرضها مبنيّ على ابتعادها عن خطّ الاستواء، وطولها مبنيّ على ابتعادها عن الجزائر الخالدات، فإذا كانت درجة طول بلد بعيدة عن بلدٍ آخر بيّعد فاحش وكذلك عرضه، يمكن أن يكون القمر في درجة خاصّة قد خرج من تحت شعاع الشمس وهو بعد في درجة أخرى باقي تحت شعاعها، فتحقّق رؤيته في بلدٍ دون آخر، وهذا غير مرتبط باختلاف الهواء أو الأرض، بل بخروج القمر عن شعاع الشمس عن درجة خاصّة.

وكيف كان، فبعد ما متّعنا بدقّته الفائقة في مباحث الهيئة قال:

ثمّ الحقّ - الذي لا محيص عنه عند الخبير - كفاية الرؤية في أحد البلدين للبلد الآخر

١. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٣ - ٢٦٨.

٢. رياض المسائل، ج ٥، ص ٤١٩.

٣. جامع المدارك، ج ٢، ص ١٩٦.

مطلقاً، سواء كان البلدان متقاربين أو متباعدين كثيراً؛ لأنَّ اختلاف حكمهما موقوف على العلم بأمرين لا يحصل العلم بهما ألبتة:

أحدهما: أن يعلم أنَّ مبنى الصوم والظفر على وجود الهلال في البلد بخصوصه، ولا يكفي وجوده في بلدٍ آخَرَ وإن حكم الشارع بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلدٍ آخَرَ لدلالته على وجوده في هذا البلد أيضاً، وهذا ممَّا لا سبيل إليه، لمَّ لا يجوز أن يكفي وجوده في بلد لسائر البلدان أيضاً مطلقاً؟!

وثانيهما: أن يعلم أنَّ البلدين مختلفان في الرؤية ألبتة، أي يكون الهلال في أحدهما دون الآخر، وذلك أيضاً غير معلوم؛ إذ لا يحصل من الاختلاف الطولي أو العرضي إلا جواز الرؤية ووجود الهلال في أحدهما دون الآخر، وأمَّا كونه كذلك ألبتة فلا؛ إذ لعلَّه خرج القمر عن تحت الشعاع قبل مغربيهما وإن كان في أحدهما أبعد من الشعاع من الآخر... ولا سبيل إلى معرفة شيء من ذلك إلا بقول هيوِّي واحد أو متعدّد راجع إلى قول راصد أو راصدين يمكن خطأ الجميع غالباً. وبدون حصول العلم بهذين الأمرين لا وجه لرفع اليد عن إطلاق الأخبار أو عمومها.^١

وقال الشيخ جعفر الكبير رحمته الله (م ١٢٢٨ هـ) في كشف الغطاء:

... متى يثبت الحكم في مكان بثبوت الهلال تمسّى منه إلى الأماكن القريبة... ولا يسري إلى البلاد النائية... ولو رئي الهلال في محلّ ثمّ انتقل إلى ما يخالفه، زاد عليه إن زاد، ونقص إن نقص.^٢

وقال المحقّق المتضلع النجفي صاحب الجواهر رحمته الله (م ١٢٦٦ هـ) في جواهره:

وكيف كان فإذا رئي الهلال في البلاد المتقاربة كالكوكة وبغداد ونحوهما ممَّا لم تختلف فيه المطالع، وجب الصوم على ساكنيها أجمع... دون البلاد المتباعدة كالعراق وخراسان ونحوهما ممَّا علم فيه اختلاف المطالع أو احتمال... لكنّه قد يشكل بمنع اختلاف المطالع في الربع المسكون، إمّا لعدم كروية الأرض بل هي مسطّحة، فلا تختلف المطالع حينئذٍ، وإمّا لكونه قدرأ يسيراً لا اعتداد باختلافه بالنسبة إلى علو السماء، وربّما يومي إلى ذلك - مضافاً إلى الإطلاق المزبور خصوصاً صحيح هشام، المشتغل على النكرة الشائعة

١. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

٢. كشف الغطاء، ج ٤، ص ٥٩.

المتناولة للجميع على البدل - قوله عليه السلام في الدعاء: «وَجَعَلَتْ رُؤْيَهَا لَجَمِيعِ النَّاسِ مَرَأَى وَاحِدًا» وعدم اتفاق حصول الاختلاف بين البلاد الشرقية والغربية في ذلك... بل ظاهر المحكي عن المنتهى اختياره في أول كلامه، لكن قال في آخره: وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الأصقاع وعدم طلوعه في بعضها - للتباعد عنه لكروية الأرض - لم يتساو أحكامهما، إلى آخر كلامه.

ثم قال: ويمكن أن لا يكون كذلك؛ ضرورة عدم اتفاق العلم بذلك عادةً، فالوجوب حينئذٍ على الجميع مطلقاً قوياً. وحينئذٍ يسقط ما ذكره في الدروس من التفرع بما لو رأى الهلال في بلدٍ وسافر إلى آخرٍ يخالفه في حكمه، انتقل حكمه إليه، فيصوم زائداً، أو يفطر على ثمانية وعشرين يوماً...^۱

وقال الآية السيد محسن الحكيم رحمته الله في مستمسك العروة عند قول المصنف رحمته الله: «إذا ثبت رؤيته في بلدٍ آخرٍ ولم يثبت في بلده، فإن كانا متقاربين كفى، وإلا فلا، إلا إذا علم توافق ألقهما وإن كانا متباعدين» - بعد قوله: «كفى» -:

إجماعاً قيل، واستدل له بصحيح هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في مَنْ صام تسعة وعشرين، قال عليه السلام: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضي يوماً». وإطلاق ما دلّ على الاكتفاء بشهادة عدلين بالرؤية؛ بناءً على انصراف الجميع إلى صورة تقارب البلدان.

أقول: لأجل أنه لا ينبغي التأمل في اختلاف البلدان في الطول والعرض الموجب لاختلافها في الطلوع والغروب، ورؤية الهلال وعدمها، فمع العلم بتساوي البلدين في الطول لا إشكال في حجّية البيّنة على الرؤية في أحدهما لإثباتها في الآخر. وكذا لو رئي في البلاد الشرقية، فإنه تثبت رؤيته في الغربية بطريق أولى. أمّا لو رئي في الغربية، فالأخذ بإطلاق النصّ غير بعيد، إلا أن يعلم بعدم الرؤية؛ إذ لا مجال حينئذٍ للحكم الظاهري. ودعوى الانصراف إلى المتقاربين غير ظاهرة. نعم، يحتمل عدم إطلاق النصّ بنحو يشمل المختلفين؛ لوروده من حيث تعميم الحكم لداخل البلد وخارجها، لا من حيث التعميم للمختلفين والمتفقين. لكن الأول أقوى.^۲

۱. جواهر الكلام، ج ۱۶، ص ۳۶۰ - ۳۶۱.

۲. مستمسك العروة الوثقى، ج ۸، ص ۴۷۰.

وقال الفقيه المعاصر آية الله الخوئي رحمته الله في منهاج الصالحين:

إذا رئي الهلال في بلدٍ كفى الثبوت في غيره مع اشتراكهما في الآفاق بحيث إذا رئي في بلد الرؤية رئي فيه، بل الظاهر كفاية الرؤية في بلدٍ ما في الثبوت لغيره من البلاد مطلقاً. بيان ذلك: أن البلدان الواقعة على سطح الأرض تنقسم إلى قسمين: أحدهما: ما تتفق مشاركته ومغاريبه أو تتقارب.

ثانيهما: ما تختلف مشاركته ومغاريبه اختلافاً كبيراً.

أما القسم الأول: فقد اتفق علماء الإمامية على أن رؤية الهلال في بعض هذه البلاد كافية لثبوته في غيرها؛ فإن عدم رؤيته فيه إنما يستند - لا محالة - إلى مانع يمنع من ذلك، كالجبال أو الغابات أو الفيوم أو ما شاكل ذلك.

وأما القسم الثاني (ذات الآفاق المختلفة): فلم يقع التعرض لحكمه في كتب علمائنا المتقدمين، نعم، حكى القول باعتبار اتحاد الأفاق عن الشيخ الطوسي في المبسوط. فإذا نزلت المسألة مسكوت عنها في كلمات أكثر المتقدمين، وإنما صارت معركة للآراء بين علمائنا المتأخرين، المعروف بينهم القول باعتبار اتحاد الأفاق، ولكن قد خالفهم فيه جماعة من العلماء والمحققين، فاختاروا القول بعدم اعتبار الاتحاد وقالوا بكفاية الرؤية في بلدٍ واحد لثبوته في غيره من البلدان ولو مع اختلاف الأفاق بينها.

فقد نقل العلامة في التذكرة هذا القول عن بعض علمائنا، واختاره صريحاً في المنتهى، واحتمله الشهيد الأول في الدروس، واختاره - صريحاً - المحدث الكاشاني في الوافي، وصاحب الحدائق في حداثته، ومال إليه صاحب الجواهر في جواهره، والراقي في المستند، والسيد أبو تراب الخوانساري في شرح نجات العباد، والسيد الحكيم في مستمسكه في الجملة.

وهذا القول - أي كفاية الرؤية في بلدٍ ما لثبوت الهلال في بلدٍ آخر ولو مع اختلاف أفاقهما - هو الأظهر، ويدلنا على ذلك أمران:

الأول: أن الشهور القمرية إنما تبدأ على أساس وضع سير القمر واتخاذها موضعاً خاصاً من الشمس في دورته الطبيعية، وفي نهاية الدورة يدخل تحت شعاع الشمس، وفي هذه الحالة - حالة المحاق - لا يمكن رؤيته في أية بقعة من بقاع الأرض، وبعد خروجه عن حالة المحاق والتمكّن من رؤيته ينتهي شهر قمرى ويبدأ، شهر قمرى جديد. ومن الواضح أن خروج القمر من هذا الوضع هو بداية شهر قمرى جديد لجميع بقاع الأرض

على اختلاف مشارقها ومغاربها، لا لبقعة دون أخرى، وإن كان القمر مرتباً في بعضها دون الآخر، وذلك لمانع خارجي كشماع الشمس، أو حيلولة بقاع الأرض أو ما شاكل ذلك، فإنه لا يرتبط بعدم خروجه من المحاق؛ ضرورة أنه ليس لخروجه منه أفراد عديدة، بل هو فرد واحد متحقق في الكون لا يعقل تعدده بتعدّد البقاع، وهذا بخلاف طلوع الشمس فإنه يتعدّد بتعدّد البقاع المختلفة، فيكون لكل بقعة طلوع خاص بها.

وعلى ضوء هذا البيان فقد اتضح أن قياس هذه الظاهرة الكونية بمسألة طلوع الشمس وغروبها قياس مع الفارق، وذلك لأن الأرض بمقتضى كرويتها تكون - بطبيعة الحال - لكل بقعة منها مشرق خاص ومغرب كذلك، فلا يمكن أن يكون للأرض كلها مشرق واحد ولا مغرب كذلك، وهذا بخلاف هذه الظاهرة الكونية، أي خروج القمر عن منطقة شماع الشمس، فإنه لعدم ارتباطه ببقاع الأرض وعدم صلته بها لا يمكن أن يتعدّد بتعدّها.

ونتيجة ذلك أن رؤفة الهلال في بلد ما أمانة قطعياً على خروج القمر عن الوضع المذكور الذي يتخذ من الشمس في نهاية دورته، وبداية لشهر قمري جديد لأهل الأرض جميعاً، لا لخصوص البلد الذي يرى فيه وما يتفق معه في الأفق.

ومن هنا يظهر أن ذهاب المشهور إلى اعتبار اتحاد البلدان في الأفق مبني على تخيل ارتباط خروج القمر عن تحت الشماع ببقاع الأرض، كارتباط طلوع الشمس وغروبها، إلا أنه لا صلة - كما عرفت - لخروج القمر عنه ببقعة معينة دون أخرى، فإن حاله مع وجود الكرة الأرضية وعدمها سواء.

الثاني: النصوص الدالة على ذلك، ونذكر جملة منها...^١

أقول: وأدع ذلك لمجال الاستدلال ومقام التمسك بالروايات، كما سيأتي.

وقال الفقيه المعاصر الآفة الحجّة الميلاني رحمته الله (م ١٣٩٥ هـ) بهامش العروة عند قول

الماتن: «توافق أفقهما»:

أو تقدّم أفق بلد الرؤفة، والأظهر كفاية الثبوت مطلقاً، لكن الاحتياط لا ينبغي تركه.^٢

١. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠ - ٢٨٣، المسألة ٧٥.

٢. العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٢٥، تعليقة الآفة الميلاني رحمته الله.

وقال الفقيه المعاصر آية الله الكلبايگاني رحمته الله (م ١٤١٤ هـ) بهامش الوسيلة:
احتمال الكفاية مطلقاً - يعني يثبت الهلال في البلدان كلها - لا يخلو من وجه، لكن
لا يترك الاحتياط في المتقدم أفقاً من البلد المرئي فيها.^١
وقال نظير هذا الكلام في هامش العروة.^٢
وقال أيضاً رحمته الله في مجمع المسائل:

سؤال ٨١١: ذكر في الوسائل: كتاب الصوم، الباب الثالث من أبواب أحكام شهر رمضان التي عددها سبع وثلاثون باباً: «باب أن علامة شهر رمضان وغيره رؤية الهلال، فلا يجب الصوم إلا للرؤية أو مضي ثلاثين، ولا يجوز الإفطار في آخره إلا للرؤية أو مضي ثلاثين، وأنه يجب العمل في ذلك باليقين دون الظن».

ثم ينقل ٢٨ حديثاً بهذا المضمون... وبناءً عليه، فإذا رني الهلال في إحدى البلاد البعيدة فكيف يحصل اليقين لسكان البلاد الأخرى بأن الهلال طلع في ذلك البلد؟ والوجوه الاستحسانية التي ذكرها بعض الأعظم في بعض الرسائل العملية اجتهاد في مقابل النص. وغرضي أنه كيف يمكن مع وجود هذه الأخبار المتواترة الإفتاء بأنه إذا رني الهلال في بلد فإن ذلك يكفي لجميع البلاد؟

الجواب: لا إشكال ولا نزاع في أنه لا يجب الصوم إلا بعد رؤية هلال شهر الصيام أو مضي ثلاثين يوماً من شعبان، ولا يجب ولا يجوز الإفطار إلا بعد رؤية هلال سؤال كما في الروايات الكثيرة، أو مضي ثلاثين يوماً من شهر رمضان، إنما الكلام في أن الرؤية الموجبة للصوم في أول الشهر والموجبة للإفطار في آخره هل هي الرؤية في كل بلد بالنسبة إلى أهله بحيث لو رأينا الهلال في قم - مثلاً - لا يكفي لسائر البلاد، توافق أفقها أم تخالف؟ أم يكفي الرؤية في بلد لموافقيه في الأفق ومقاربيه دون غيرهما كما اختاره في العروة، أو يكفي الرؤية في بلد لما توافق أو تقارب معه في الأفق ولكل بلد يكون بالنسبة إلى بلد الرؤية غريباً كما اختاره جمع من الأعظم، أو يكفي الرؤية في بلد له ولكل بلد وإن تخالف أفقه مع أفق بلد الرؤية كما اختاره العلامة في بعض كتبه، وبعض آخر على ما هو ببالي، وأصرّ عليه في المستند؟

١. وسيلة النجاة، ج ١، ص ٢٥٦.

٢. العروة الوثقى، ج ٢، ص ٢٢٥، تعليقة السيد الكلبايگاني.

والمقصود من هذا القول أن الهلال إذا خرج من تحت الشعاع وصار قابلاً للرؤية ورآه الناس في آخر شعبان، فهذه علامة خروج شعبان ودخول رمضان، ففي كل بلد تكون هذه الساعة ليلاً تكون هذه الليلة ليلة رمضان، وفي كل بلد تطلع الشمس [أقول: بل يطلع الفجر الذي هو أول ساعات اليوم] بعد هذه الساعة يكون ذلك اليوم يوم رمضان، وصاحب هذا القول حمل أخبار الرؤية على الرؤية في مكان ما في العالم دون رؤية نفس المكلف أو بلده.

هذا في مرحلة الثبوت، وأما في مرحلة الإثبات ففي جميع الأقوال يحتاج إلى حصول يقين أو قيام أمانة معتبرة شرعاً، وبدونها لا يحكم بوجوب الصوم أو الإفطار. ولعل ما أخرجه الوسائل - في الباب ۱۵ من أحكام شهر رمضان، حديث ۱ - يدل على ذلك؛ لأنّ السائل سأل عن قول أهل الحساب برؤية الهلال في الأندلس وأفريقيا، فيجب عليه بأنّه لا صوم مع الشك، ولا يجب بأنّ الرؤية في البلاد البعيدة لا تكفي، وكذا ما أخرجه في الباب ۱۲ حديث ۲ من قوله عليه السلام: «فإن شهد أهل بلدٍ آخر فاقضه» فإنه مطلق يشمل البلاد البعيدة، والله (سبحانه وتعالى) هو العالم^۱.

أقول: أشكره على ذلك البيان الوافي والواضح، ولكن الخبر الثاني من الباب ۱۲ الذي استشهد به أخيراً كان موجوداً ضمن أخبار الباب ۳، وهو الخبر ۹ من ذلك الباب، فلا حاجة إلى الإحالة ببابٍ آخر، ولكنه مع الأسف ضعيف، فبإلتهامه بدله بالخبر الأول من الباب ۱۲ وهو خبر صحيح، وهاك الخبر:

محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان، فقال:

لا تقضه إلا أن ثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر - وقال: - لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضى أهل الأمصار، فإن فعلوا فضّمه^۲.

أو بدله بموتق عمّار: «... فإن شهد أهل بلدٍ آخر أنّهم رأوه فاقضه»^۳.

۱. مجمع المسائل، ج ۱، ص ۲۵۷ - ۲۵۸.

۲. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۹۳، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۲، ح ۱.

۳. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۷۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۳.

أو بصحيح هشام بن الحكم: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً»^١.

والأمر سهل بعد قيام روايات عديدة معتبرة، ولسماحته منّا البناء المتواصل.
وقال الفقيه المعاصر السيّد عبدالأعلى السبزواري رحمته الله (م ١٤١٣ هـ) في موسوعته في شرح العروة: مهذب الأحكام في بيان الحلال والحرام:

البحث في هذه المسألة العامة البلوى - في غالب الأعصار والأعوام - تارة بحسب الأصل، وأخرى بحسب الأخبار، وثالثة بحسب الاعتبار، ورابعة بحسب كلمات فقهاًنا.^٢

وقال رحمته الله في مقام الاعتبار:

وأما الثالث فهو مركّب من أمور:

الأول: أن أوّل الشهر وآخره من الأمور التكوينية، ولا وجه للتعبّد في التكوينيّات.
الأمر الثاني: أوّل الشهر بحسب البراهين القطعيّة الهيشويّة عبارة عن خروج القمر عن تحت الشعاع وبروزه في الأفق، تعلّقت به الرؤية أم لا، وهذا من الأمور التكوينية في الحركات الدورية للكرات. والخروج عن تحت الشعاع والبروز في الأفق لا يؤثّر فيه اختلاف الأفق مطلقاً إلا إذا كان الاختلاف بمقدار اليوم أو الليلة، وهو غير متحقّق في البلاد الإسلاميّة.

[أقول: بحثنا عامّ يشمل بلاد الكفر التي يسكنها المسلمون ولو كان فرداً واحداً].

الأمر الثالث: ليس في الأخبار التي عندنا اسم من اتّفاق الأفق في البلاد واختلافه، فتكفي رؤية الهلال في بعض البلاد للبعض الآخر في الأوّل دون الأخير، ولم نظفر على هذا التعبير أو ما يقاربه في الأخبار بشيء.

الأمر الرابع: موانع الرؤية في البلاد مختلفة وكثيرة جداً كمّاً وكيفاً ومن سائر الجهات التي لا تحصى كالغيم... فيكون عدم الرؤية أعمّ من عدم البروز في الأفق قطعاً.^٣

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٦٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٣.

٢. مهذب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٨٣.

٣. مهذب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٨٦ - ٢٨٨.

استعراض كلمات الجمهور

بحمدالله قد فرغت من عرض آراء الخاصة، وبحوله تعالى وقوته سبحانه أتعرض الآن لسرد أقوال العامة.

قال الشافعي (م ٢٠٤ هـ) في كتابه الأم:

أخبرنا الربيع، قال: أخبرنا الشافعي، قال: أخبرنا مالك، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»^١.

وقال ابن حزم (م ٤٥٦ هـ) في المحلى:

ومن صحّ عنده بخبر من يصدّقه - من رجل واحد، أو امرأة واحدة، عبد، أو حرّ، أو أمة، أو حرّة فصاعداً - أن الهلال قد رئي البارحة في آخر شعبان ففرض عليه الصوم، صام الناس أو لم يصوموا، وكذلك لو رآه هو وحده، ولو صحّ عنده بخبر واحد أيضاً - كما ذكرنا - فصاعداً أن هلال شوال قد رئي فليفطر، أفطر الناس أو صاموا، وكذلك لو رآه هو وحده، فإن خشى في ذلك أذى فليستتر بذلك.

حدّثنا عبدالله بن يوسف... عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه ذكر رمضان، فقال: «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفتروا حتى تروه، فإن غمّ عليكم فاقدروا له».

وعن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة».

واختلف الناس في قبول خبر الواحد في ذلك.

فقال أبو حنيفة والشافعي بمثل قولنا في هلال رمضان، ولم يجيزا في هلال شوال إلا رجلين عدلين.

قال أبو محمّد: وهذا تناقض ظاهر. وقال مالك: لا أقبل في كليهما إلا رجلين عدلين.

قال أبو محمّد: أما من فرّق بين الهلالين فما نعلم لهم حجة، وأما قول مالك فإنهم قاسوه على سائر الأحكام.

قال أبو محمّد: والقياس كلّه باطل.^٢

١. الأم، ج ٢، ص ٩٤، كتاب الصيام الصغير.

٢. المحلى، ج ٦، ص ٢٣٥.

وقال السرخسي (م ٤٨٣ هـ) في المبسوط - فيما يبحث فيه من صوم الشك:
 إلّا أن يكون أبصر الهلال وحده وردّ الإمام شهادته. وإنّما تردّ شهادته إذا كانت السماء
 مصحيةً وهو من أهل المصر، فأما إذا كانت السماء مغيمةً أو جاء من خارج المصر أو
 كان من موضع نشز فإنه تقبل شهادته عندنا، خلافاً للشافعي في أحد قوليّه.
 ولنا: قوله عليه السلام: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فأكملوا شعبان ثلاثين
 يوماً»^١.

وقال ابن رشد (م ٥٩٥ هـ) في بداية المجتهد ونهاية المقتصد:
 الجملة الثانية: في الأركان. والأركان ثلاثة: اثنان متفق عليهما، وهما الزمان والإمساك
 عن المفطرات، والثالث مختلف فيه، وهو النيّة، فأما الركن الأوّل الذي هو الزمان... فإنّ
 العلماء أجمعوا على أنّ الشهر العربي يكون تسعاً وعشرين ويكون ثلاثين، وعلى أنّ
 الاعتبار في تحديد شهر رمضان إنّما هو الرؤية، لقوله (عليه الصلاة والسلام): «صوموا
 لرؤيته وأفطروا لرؤيته» وعنى بالرؤية أوّل ظهور القمر بعد السؤل، واختلفوا في الحكم
 إذا غمّ الشهر ولم تمكن الرؤية، وفي وقت الرؤية المعتبر، فأما اختلافهم إذا غمّ الهلال،
 فإنّ الجمهور يرون أنّ الحكم في ذلك أن تكمل العدة ثلاثين، فإن كان الذي غمّ هلال
 أوّل الشهر، عدّ الشهر الذي قبله ثلاثين يوماً، وكان أوّل رمضان الحادي والثلاثين، وإن
 كان الذي غمّ هلال آخر الشهر، صام الناس ثلاثين يوماً. وذهب ابن عمر إلى أنّه إن كان
 المغمّي عليه هلال أوّل الشهر صيم اليوم الثاني، وهو الذي يعرف بيوم الشكّ.
 وروي عن بعض السلف أنّه إذا أغمى الهلال، رجع إلى الحساب بمسير القمر والشمس،
 وهو مذهب مطرف بن الشّخير، وهو من كبار التابعين، وحكى ابن سُرّنج عن الشافعي
 أنّه قال: من كان مذهبه الاستدلال بالنجوم ومنازل القمر ثمّ تبين له من جهة الاستدلال
 أنّ الهلال مرثي وقد غمّ، فإنّ له أن يعقد الصوم ويجزئه.
 وسبب اختلافهم الإجمال الذي في قوله عليه السلام: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمّ
 عليكم فاقدروا له» فذهب الجمهور إلى أنّ تأويله أكملوا العدة ثلاثين، ومنهم من رأى أنّ
 معنى التقدير له هو عدّه بالحساب. ومنهم من رأى أنّ معنى ذلك أن يصبح المرء صائماً،
 وهو مذهب ابن عمر كما ذكرنا، وفيه بُعدٌ في اللفظ. وإنّما صار الجمهور إلى هذا التأويل

١. المبسوط، ج ٣، ص ٦٤.

لحديث ابن عباس الثابت أنه قال عليه الصلاة والسلام: «فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين». وذلك مجمل وهذا مفسر، فوجب أن يحمل المجمل على المفسر، وهي طريقة لا خلاف فيها بين الأصوليين، فإنهم ليس عندهم بين المجمل والمفسر تعارض أصلاً، فمذهب الجمهور في هذا لائح، والله أعلم.^۱

وقال:

وإذا قلنا: إن الرؤية تثبت بالخبر في حق مَنْ لم يره، فهل يتعدى ذلك من بلدٍ إلى بلدٍ؟ أعني هل يجب على أهل بلدٍ ما إذا لم يروه أن يأخذوا في ذلك برؤية بلدٍ آخر، أم لكلِّ بلدٍ رؤية؟ فيه خلاف، فأما مالك فإن ابن القاسم والمصريين رووا عنه أنه إذا ثبت عند أهل بلدٍ أن أهل بلدٍ آخر رأوا الهلال أن عليهم قضاء ذلك اليوم الذي أفطروه وصامه غيرهم، وبه قال الشافعي وأحمد، وروى المدنيون عن مالك أن الرؤية لا تلزم بالخبر عند غير أهل البلد الذي وقعت فيه الرؤية، إلا أن يكون الإمام يحمل الناس على ذلك؛ وبه قال ابن الماجشون والمغيرة من أصحاب مالك، وأجمعوا أنه لا يراعى ذلك في البلدان النائية، كالأندلس والحجاز. والسبب في هذا الخلاف تعارض الأثر والنظر. أما النظر فهو أن البلاد إذا لم تختلف مطالعها كلَّ الاختلاف فيجب أن يحمل بعضها على بعض؛ لأنها في قياس الأفق الواحد، وأما إذا اختلفت اختلافاً كثيراً، فليس يجب أن يحمل بعضها على بعض. وأما الأثر فما رواه مسلم عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام... فظاهر هذا الأثر يقتضي أن لكلِّ بلد رؤيته، قرب أو بعد، والنظر يعطي الفرق بين البلاد النائية والقريبة وبخاصة ما كان نأيه في الطول والعرض كثيراً.^۲

وقال محمد بن أحمد بن قدامة (م ۶۸۲ هـ) - وهو إمام في فقه أحمد بن حنبل - في

الشرح الكبير:

وإذا رأى الهلال أهلُ بلدٍ، لزم جميع البلاد الصوم، وهذا قول الليث وبعض أصحاب الشافعي. وقال بعضهم: إن كان بين البلدين مسافة قريبة لا تختلف المطالع لأجلها كبغداد والبصرة، لزم أهلها الصوم برؤية الهلال في إحداها، وإن كان بينهما بُعدٌ كالعراق والحجاز والشام، فلكلِّ أهل بلدٍ رؤيتهم. وروي عن عكرمة أنه قال: لكلِّ أهل بلدٍ

۱. بداية المجتهد، ج ۱، ص ۲۸۳ - ۲۸۴.

۲. بداية المجتهد، ج ۱، ص ۲۸۸.

رؤيتهم، وهو مذهب القاسم وسالم وإسحاق؛ لما روى كريب، قال: قدمت الشام. ولنا: قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^١. وقول النبي للأعرابي لما قال: ءالله أمرك أن تصوم هذا الشهر من السنة؟ قال: «نعم»، وقوله للأخر لما قال له: ماذا فرض الله عليّ من الصوم؟ قال: «شهر رمضان». وأجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان، وقد ثبت أنّ هذا اليوم من شهر رمضان بشهادة الثقات، فوجب صومه على جميع المسلمين. ولأنّ شهر رمضان ما بين الهلالين، وقد ثبت أنّ هذا اليوم منه في سائر الأحكام من حلول الدّين ووقوع الطلاق والعتاق ووجوب النذور وغير ذلك من الأحكام.^٢

وقال:

وإذا رأى هلال شهر رمضان وحده، صام. المشهور في المذهب أنّه متى رأى الهلال وحده، لزمه الصيام، عدلاً كان أو غير عدل... وهذا قول مالك والليث والشافعي وأصحاب الرأي... وقد روى حنبل عن أحمد لا يصوم إلّا في جماعة الناس، وروى نحوه عن الحسن وابن سيرين... ولنا: أنّه يتقن أنّه من رمضان، فلزمه صومه، كما لو حكم به الحاكم وكونه محكوماً به من شعبان ظاهر في حقّ غيره، وأمّا في الباطن فهو يعلم أنّه من رمضان فلزمه صيامه.^٣

وقال عبدالله بن أحمد بن قدامة (م ٦٢٠ هـ) في المقنع:

وإذا رأى الهلال أهل بلد، لزم الناس كلّهم الصوم. ويقبل في هلال رمضان قول عدل واحد، ولا يقبل في سائر الشهور إلّا عدلان.^٤

وفي تعليقه بهامش الكتاب لمعلقها، وقد استدلّ على ذلك، فقال:

حكاه الترمذي إجماعاً؛ لما روى ابن عمر عن النبي ﷺ إذ أجاز شهادة رجل واحد على رؤية الهلال، وكان لا يجيز على شهادة الإفطار إلّا رجلين.

وقال ابن تيمية (م ٧٢٨ هـ) في الفتاوى الكبرى:

تختلف المطالع باتّفاق أهل المعرفة بهذا، فإن اتّفقت لزم الصوم، وإلّا فلا، وهو الأصحّ

١. البقرة (٢): ١٨٥.

٢. الشرح الكبير، ج ٢، ص ٥.

٣. الشرح الكبير، ج ٢، ص ٧.

٤. المقنع، ص ٦٣.

للشافعیة، وقول في مذهب أحمد، ومَنْ رأى هلال رمضان وحده وردت شهادته، لم يلزمه الصوم ولا غيره، ونقله حنبل عن أحمد في الصوم... والنزاع مبني على أصل، وهو أنّ الهلال هو اسم لما يطلع من السماء وإن لم يشتهر ولم يظهر، أو لأنّه لا يستمى هلالاً إلاّ بالاشتهار والظهور، كما يدلّ عليه الكتاب والسنة^١.

وقال عبدالرحمن الجزيري (م ١٣٦٠ هـ):

يثبت شهر رمضان بأحد أمرين: الأول: رؤیة هلاله إذا كانت السماء خاليةً ممّا يمنع الرؤیة... الثاني: إكمال شعبان ثلاثين يوماً إذا لم تكن السماء خاليةً ممّا ذكر؛ لقوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فأكملوا عدّة شعبان ثلاثين»... وبهذا أخذ ثلاثة من الأئمة، وخالف الحنابلة حال الغيم؛ عملاً بلفظ آخر ورد في حديث آخر، وهو: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمّ عليكم فاقدروا له». فقالوا: إنّ معنى «فاقدروا له» احتاطوا له بالصوم^٢.

وقال كذلك:

إذا ثبت رؤیة الهلال بقطر من الأقطار، وجب الصوم على سائر الأقطار، لا فرق بين القريب من جهة الثبوت والبعيد إذا بلغهم من طريق موجب للصوم. ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال مطلقاً عند ثلاثة من الأئمة، وخالف الشافعیة... .

- قال بالهامش: - الشافعیة قالوا: إذا ثبتت رؤیة الهلال في جهة، وجب على أهل الجهة القريبة منها من كلّ ناحية أن يصوموا بناءً على هذا للثبوت، والقرب يحصل باتّحاد المطلع بأن يكون بينهما أقلّ من أربعة وعشرين فرسخاً تحديداً. أمّا أهل الجهة البعيدة، فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤیة؛ لاختلاف المطلع^٣.

وقال السيّد سابق في كتابه فقه السنة:

بم يثبت الشهر؟ يثبت شهر رمضان برؤیة الهلال ولو من واحد عدل، أو إكمال عدّة شعبان ثلاثين يوماً^٤.

١. الفتاوى الكبرى، ج ٤، ص ٤٥٨.

٢. الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٤٨.

٣. الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٥٠.

٤. فقه السنة، ج ١، ص ٣٨٤.

وقال كذلك:

اختلاف المطالع: ذهب الجمهور إلى أنه لا عبرة باختلاف المطالع. فمتى رأى الهلال أهل بلده، وجب الصوم على جميع البلاد؛ لقول الرسول ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» وهو خطاب عام لجميع الأمة، فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك رؤية لهم جميعاً... والصحيح عند الأحناف والمختار عند الشافعية أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم، ولا يلزمهم رؤية غيرهم.^١

السير التاريخي للمسألة

هذه جملة ما وقفت عليه - بتوفيق الله وتسديده، وله الشكر حتى يرضى - من آراء العامة والخاصة، ومررنا بآراء الفطاحل والأفذاذ، وتعرفنا كيف بدأ بهم السير في الاكتفاء بالرؤية في الصيام والإفطار من غير تفصيل، ثم كيف ومتى أخذوا في تلك التفاصيل وجدوا واجتهدوا حتى صعد بهم النشاط العلمي إلى فروض دقيقة، وهي فروض لا يساعدهم في تحققها وسائل ذلك الزمان، كأنهم صعدوا بها إلى زماننا الذي يحق أن يقال فيه ثم السبيل لتلك الفروض يسره. ولكن هؤلاء الكرام الذين فرضوها استقلوها كما استقلناها، فاحتاطوا فيها أولاً، ثم بدا لهم في تلحم الاجتهادات، وأخيراً في بعض المباني الذي يؤدي إليها، وفي الأواخر رفضوها بتاتاً كما في الحدائق والجواهر ومن يحذو حذوها وما أولاهما بذلك: فإن صيام أحد وثلاثين، أو ثمانية وعشرين، أو الإمساك بعد التعيّد ممّا تأباه أذهان المتشرّعة، ولا نكاد نعر في الروايات على إيماء إليها.

ثم قد وقفنا على آراء كثيرة حول رؤية الهلال، فمن قائل: إن الرؤية تكفي خاصة لأهل بلدة وما يساويها أو يقاربها من البلاد، وقائل يقول: إن الرؤية في البلاد الشرقية تكفي للبلاد الغربية وإن بعدت، وقائل آخر يقول: إنه ما لم يعلم الاختلاف تكفي الرؤية لأية بلدة، ومن مُعلن صريحاً: أن الرؤية في موضع تكفي الناس جميعاً، بلا تعرّض لخصوصية من الخصوصيات، ومن قائل متعرّض لخصوصية: أن تكون الرؤية بحيث تكون البلاد الأخرى حينئذٍ في ظلّ الليل وفي ظلمته دون ما إذا رئي في موضع والناس في موضع آخر قد طلعت

١. فقه السنة، ج ١، ص ٣٨٥ - ٣٨٦.

عليهم الشمس، وبعبارة أدق: قد طلع عليهم الفجر. وهذه النظرة الأخيرة - أي الكفاية لعموم الناس - نراها في الألف الأول من الهجرة، يذكرها العلامة في التذكرة عن بعض علمائنا، ويختارها في أول المنتهى، ثم يبدو له في الانتهاء. ويسعى إليها - بعض السعي - الشهيد في الدروس وإن لم يكن هو ذلك القول بعينه. ونرى في الألف الثاني حركةً جديدة من فحول الأعلام رائدهم المحقق الفيض الكاشاني - أحد المحمدين الثلاثة المتأخرين الذين بذلوا جهدهم في تأليف المجاميع الكبيرة - أعلن عن رأيه، وتبعه من فقهاء الأخباريين المحقق البحراني، وقواه من المجتهدين الكبار صاحب الجواهر، وأصرَّ عليه في المستند (وإن كان مختاره لا ينطبق تماماً على هذا القول). وفي ختام المائة الرابعة من الألف الثاني ومفتتح المائة الخامسة أفضت بهم المدرسة والبحث إلى هذا القول، كما عرفنا من الميلاني رحمته الله ومن الأعلام الموجودين (أدام الله ظلهم).

التحقيق في المسألة

أقول ذلك، والعمدة ما دلَّ عليه الدليل وساق إليه البحث، فأقول مستعيناً به - سبحانه وتعالى - ومستعيذاً من خطأ الجنان واللسان:

قال الله سبحانه في كتابه: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ﴾^١ جعل الله سبحانه وتعالى الهلال ميقاناً للناس ينظّمون به أمورهم.

والهلال عنوان للقمر في حالة خاصّة له، وهي الخروج من تحت شعاع الشمس، فالقمر في حالته هذه علامة للناس، وهذه الحالة وحدها لم يعتبر فيها أن تكون مرتبة للناس، وإنما الخروج من تحت شعاع الشمس تمام ماهيتها، فلم تتقيد بالرؤية ولا بحالة من حالات الأرض، مثل أن تتقيد برؤية هذا البلد أو غيره، أو تتقيد بأن يرى الهلال مثلاً خلال عشر دقائق بعد الغروب أو نحوه، إنما تمام الملاك الهلال.

نعم، لا بدّ من رؤيته كي ترتب عليه آثاره، ولكنّها ليست بغيره فيه. وهذا مثل أن نقول: الإنسان، ويراها الإنسان الأسود منطبقاً على نفسه، ويزعم أن المعتبر أن يكون الإنسان أسود،

١. البقرة (٢): ١٨٩.

وكذلك الأبيض وغيره. فإنه وإن لم يكن له محيص أن يرى الإنسانية من هذه النافذة، ولكن هذه الحالة ليست بدخيلة فيها.

وسنخوض في بحث الرؤية - وقهراً تكون الرؤية في بلد ما - إن شاء الله تعالى. وأرى من اللازم أن يُبحث عن الغروب والطلوع اللذين يترتب عليهما الأحكام؛ لأنه قد يقاس الهلال بهما، فيقال: كما أن لكل بلد طلوع وغروب - ولا نعني به طلوع وغروب آخر - فكذلك الهلال، وهو في غير محلّه، فإنّ الغروب والطلوع قد قيس بحركة الشمس في كلّ موضعٍ موضعٍ، وبعبارة أدق: يكون الغروب والطلوع حادثاً من حركة الأرض حول نفسها مقيسة إلى الشمس.

توضيح ذلك: أنّ الأرض تدور حول نفسها في أربع وعشرين ساعة، والدائرة التي تدور فيها (٣٦٠) درجة، فبالطبع تقطع من هذه الدائرة في كلّ ساعة (١٥) درجة، وتقطع كلّ درجة في أربع دقائق، فبقطعها هذه الدرجات يحصل طلوعها وغروبها في كلّ موضعٍ موضعٍ، ففي مثل بلدتنا في الاعتدال الخريفي أو الربيعي إذا كان بينها وبين الدرجة التي تواجه الشمس وتشرق الشمس عليها أربع وعشرون درجة، يطلع الفجر ويسفر الصبح في تلك الدرجة، فإذا قطعت تلكم الدرجات، فستواجه الشمس وتشرق الشمس عليها بشروقها، ومثله نقول في الغروب. ففي الحقيقة لكلّ درجة درجة من تلك الدرجات البالغة (٣٦٠) درجة شروق وغروب خاصّ بها، ولا معنى لقياس شروق موضع بشروق موضع آخر، مثلاً: ليس لنا في الليل طلوع فجر ولا شروق شمس أصلاً، بل ننتظر أن تبلغ الحركة إلى درجة خاصّة، وليس لنا تكليف في طلوعٍ آخر ولا غروبٍ آخر، وإنّما علينا مغربنا ومشرقنا، وقد ورد في باب المواقيت ما يفصح عن ذلك وإن كان لا حاجة إليه؛ لوضوحه وبداهته.

ففي الوسائل: وعنه (سعد بن عبدالله)، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن أبي أسامة أو غيره قال:

صعدت مرةً جبل أبي قبيس والناس يصلّون المغرب، فرأيت الشمس لم تغب إنّما توارت خلف الجبل عن الناس، فقلت أبا عبدالله عليه السلام فأخبرته بذلك، فقال لي: «ولمّ فعلت ذلك؟ بئس ما صنعت... وإنّما عليك مشرقك ومغربك، وليس على الناس أن يبحثوا»^١.

١. وسائل الشريعة، ج ٤، ص ١٩٨، أبواب المواقيت، الباب ٢٠، ح ٢.

ولا بحث لي الآن عن مفاد الحديث، وهل يمكن أن يؤخذ به في المورد أو لا؟ وإنما أنظر إلى قوله عليه السلام: «وإنما عليك مشركك ومغربك» وهذا أمر تكويني لا محيص عنه، وقد تبّه عليه الخير. وهذا لا ربط له بالهلال، فإنّ الهلال هو الخروج عن تحت الشعاع وهو محقق، سواء أمكنني رؤيته أم لم يمكن. وهذا مراد من قال:

إنّه ليس لخروجه منه أفراد عديدة، بل هو فرد واحد متحقّق في الكون لا يعقل تعدّده بتعدّد البقاع. وهذا بخلاف طلوع الشمس، فإنّه يتعدّد بتعدّد البقاع المختلفة، فيكون لكلّ بقعة طلوع خاصّ بها. فقد أتضح أنّ قياس هذه الظاهرة الكونيّة بمسألة طلوع الشمس وغروبها قياس مع الفارق^۱. انتهى.

وبعبارة أوضح: أنّ الطلوع أو الغروب لا مفهوم له عندي إلاّ أن تبلغ الأرض في حركتها حول نفسها الدرجة الخاصّة، ولا معنى له بغير ذلك، بخلاف الهلال؛ إذ هو محققّ بخروج القمر عن تحت الشعاع، فإذا علمت به ترتّب عليه من الأحكام ما ارتبط في لسان الشرع به. نعم، أمرنا برؤية الهلال، نصوم عند الرؤية ونفطر عند الرؤية، ولكن من الواضح أنّ الرؤية إنّما هي طريق إلى العلم به، لا دخيلة في التكليف بخصوصها.

ويشهد له أنّه إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوماً لا نستهلّ لإنبات شهر شوال، بل نعيّد بدون ذلك، وكذلك إذا رئي الهلال في الليلة التاسعة والعشرين وتسمّ شهر رمضان ثمانية وعشرين يوماً، نرجع إلى ما وراءه ونحكم بوجود قضاء يوم؛ لعلّنا بوجود الهلال فيما حسبناه آخر شعبان.

فالمدار هو العلم، والرؤية طريق للعلم خصوصاً وقد قورنت في الروايات بهذه الكلمة لا بالرأي والتظنّي. فنستفيد أنّ الأئمة عليهم السلام أكدوا على أن لا يستند الناس إلى الآراء الحدسيّة والظنون الفاشلة، بل إلى الرؤية المؤدّية إلى العلم، فإذا لم يكن الهلال مقيداً بقيد سوى كونه هلالاً ولم تكن الرؤية إلاّ طريقاً للعلم به، فإن علمت به وأنا في الساعة الرابعة من الليل مثلاً، أفلا يصدق أنّ القمر خرج الآن من تحت الشعاع وأنّ هذا الليل الذي قد غشيننا ليل رئي فيه الهلال وعلم فيه بخروج القمر من تحت الشعاع وقد أخذ القمر في بداية شهر جديد؟ أولست أنا الآن في شهر جديد وقد علمت علماً يقيناً غير ذي شكّ بأنّ الهلال قد أخذ في طريق ما

۱. منهاج الصالحين، ج ۱، ص ۲۸۱، المسألة ۷۵.

سخر له، وهذا العمري من الوضوح بمكان.

وعلينا الآن أن نبحث هل قيد الهلال في الروايات بالرؤية في بلدٍ خاصٍّ أو بلاد قريب بعضها من بعض؟ فإن كان ذلك فنسلم تسليمًا. وأما إن كان القياس إلى الغروب، والطلوع أذانا إلى ذلك، فحينئذٍ نضع عن عواتقنا الأعباء ونستريح إلى ظلّ الشريعة السمحة السهلة، وتكون لنا حينئذٍ الشوكة من خلال ترسيخ الوحدة الإسلامية، وتزول عنّا شنعة الافتراق، وتخلص من تلك الفروع الشاذة التي مرّت بنا.

ويطيب لي أن لا أضع القلم هنا إلاّ وأنبّه على ما رغب فيه هؤلاء الفطاحل من الأخذ بالاحتياط إما لزوماً أو استحباباً. وأقول لهم في خضوع وتكرمة: الاحتياط في مثل هذه المسائل الهامة في ترك الاحتياط. فلا تقصر النظر على الصيام في أول شهر رمضان، بل نظّر إلى آخره وإلى أعمال الحجّ في عرفات ومنى، ففي آخر شهر رمضان إذا بنينا على كفاية رؤية الهلال للناس جميعاً فما يكون مآل الاحتياط؟ الاحتياط في أمر يدور بين الحرمة والوجوب، فلا يكون احتياطاً إلاّ بالخروج إلى المسافة الشرعيّة قبل طلوع الصبح فيفطرون ثمّ يعودون، وهل يمكن ذلك في بلدٍ صغير فضلاً عن البلاد الكبيرة؟ وفي مثل الوقوف بعرفات والكون بمعنى أيّ عسر يلزم الناس في ذلك الاحتياط؟

رؤية الهلال نهائياً

عود على بدء يزاح به الإبهام ويوضّح به المرام، فقد سبق منّا أن الشارع الحكيم جعل الهلال ميقاتاً للناس بما هو هلال لا برؤيته - وإن كانت الرؤية لازمةً للعلم به - ولا بإهلاله في بلدٍ بخصوصه وإن لم يكن محييص عن رؤية أهل البلد. ويتوهم من ذلك: أن المدعى أنّه متى تحقّق الهلال ترتّب عليه آثاره مطلقاً في ليل كان أو نهار، وفي أيّة ساعة كان من الليل أو النهار؛ لأنّ ذلك مقتضى طبيعة سير القمر الطبيعي، فمن علّق الأمر به لزمه لوازمه، ولا يتفوّه به فقيه.

ولكن ما كان هذا بمراد؛ فإنّه لا ريب في أنّ الناس قبل ظهور الإسلام كانوا قد بنوا أمورهم على نظام السنوات القمرية، وقد ادّعى أنّ غالب الأمم القديمة كانوا كذلك، والأعراب في الجاهلية بأجمعهم كانوا يتخذون الشهور القمرية في مواقيتهم، وهؤلاء لم ينيطوا أمرهم

یطلوع الهلال کیفما اتفق، بل جعلوا المبدأ أول الليل، وأسقطوا ما كان قبل الليل بساعات، وكذلك ما حدث في أثناء النهار، فربطوا الأمر بالهلال، وضبطوه بهذا القرار، والشارع أقرهم على ذلك.

ويشهد له صحيح حمّاد:

إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية.^۱ فجعل المبدأ الليل*، وحذف الزائد من قبله، وأتمّ الناقص من ساعات الليل، فإذا رئي الهلال بعد ساعة من الليل أو أقلّ أو أكثر، جعل المبدأ أول الليل. وإضافةً إلى ذلك اعتبرت رؤیة الهلال في مرحلة من الضياء، فيمكن أن يرى بالأبصار المتعارفة، وتكون رؤيته لجميع الناس شرعاً على حدّ سواء، دون الأبصار الحادة غير المتعارفة، ودون ما يرى بالأجهزة المكبّرة على ما قيل. ولي فيه تأمل سيمرّ بك فيه بعض الكلام إن شاء الله تعالى.

إذا اتضح ذلك، نقول: يحتمل أن يكون الشارع قيّده بالرؤیة في بلدٍ وما يقاربه، بحيث إذا رئي فيه رئي في البلد الآخر وإن كان فيه مانع، ويحتمل أن يكون قيّده بالرؤیة في تمام الليل حتّى آخر دقيقة منه في أيّ بلد اتفق، فإذا رئي في موضع بالليل، كان ميقاتاً لمن غشيه ذلك الليل**، وإذا كان الاحتمالان سائغين***، فعلياً أن نتفحص عن الدليل ونتبع ما أفادنا. وليعلم - كما ذكرنا من قبل - أنّ الرؤیة طريق إلى العلم، لا هي مأخوذة في الموضوع كما

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۸۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۶.

* آية الله المؤمن: إنّ الحديث لا يدلّ على أنّ المبدأ هو الليل مطلقاً ولو لم ير في أوله، وإنّما الحديث تعبد، أو طريق إلى أنّه لا يرى الهلال قبل الزوال إلا إذا كان بحيث يرى في الليلة الماضية. إلى آخره.

** آية الله المؤمن: يعني فتمام الملاك هو التثبت بظهور الروايات ومفادها.

*** آية الله المؤمن: إنّ أنّ تجویز الاحتمالين عدول عن استقلال الاستدلال بالوجه الاعتباري الذي يقول: «إنّ رؤیة الهلال في بلدٍ ما أمارة قطعية على بداية شهر قمري جديد لأهل الأرض جميعاً انتهى». كما صرح به العلامة الخوئي وأيّده صاحب المقالة، فراجع؛ فإنّ عبارة صاحب المقالة صريحة في متابعة السيّد الخوئي، حيث قال في: «جعل سبحانه الهلال ميقاتاً... والهلال عنوان للقمر حالة خروجه من تحت شعاع الشمس، والخروج عن تحت الشعاع تمام ماهيتها ولم يتقيّد بالرؤیة ولا بحالة من حالات الأرض» إلى آخره. فهذا المقال هنا - وهو الحق - في جانب المناقضة لما مرّ هناك. والله العالم.

هو واضح، وحينئذٍ إن ظفرنا بدليل يوجب لنا الرؤية، وأن تكون الرؤية في بلدنا أو ما يقاربه، نلتزم بلزوم تقارن الآفاق، وعدم كفاية بلدٍ لبلدٍ آخر لا يتفق معه في الأفق. وإن ظفرنا بدليل يوسع لنا ذلك - إما بإطلاقه وإما بصراحة مفاده - نستفيد منه أن قولهم عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»^١ يراد به أحد مصاديق الرؤية، يعني أن الرؤية في مَنْ غشيه الليل كافية له ولغيره، فكأنه قال: بادروا إلى الرؤية التي هي طريق للمعلم به لكم ولغيركم*، ولا معنى إذن أن نصرف الإطلاق إلى الآفاق المتقاربة، ولا أن نصح عمّا يدلّ بصراحته صفحاً.

أدلة المسألة

وقد قام الدليل - بحمد الله - على ذلك بورود روايات معتبرة لا تفرّق بين البلاد النائية والقريبة، بل لم نظفر في الروايات بما يدلّ على هذا الفرق:

١. ففي الوسائل: صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال في مَنْ صام تسعة وعشرين، قال:

إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً.^٢

فقوله عليه السلام: «بيّنة عادلة على أهل مصر» مطلق يشمل القريب والبعيد، ولا معدل عنه. وأيّ محذور عقلي أو شرعي يصرف ذلك الإطلاق إلى المتقاربة في الأفق**؟ اللهم إلا إذا كانت

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١١.

* آية الله المؤمن: أي لمن يكون هو أيضاً في زمن الرؤية في الليل بعد.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٦٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٣.

** آية الله المؤمن: قوله: «وأي محذور عقلي أو شرعي يصرف ذلك الإطلاق إلى المتقاربة في الأفق».

أقول: فيه أولاً أنه إذا فرض اختلاف الأفق بحيث يكون زمان الرؤية في بلد الرؤية مطابقاً لما بعد طلوع الفجر في بعض البلاد الشرقية، فهل يشمل الإطلاق مثل هذه البلاد أيضاً؟ وأي محذور عقلي أو شرعي يصرف ذلك الإطلاق إلى غيرها؟ وهل يقال هنا إلا أن مثل صحيحة هشام منصرفة عن مثله؛ ضرورة أن خروج القمر عن تحت الشعاع وصورته في حدّ الرؤية إذا كان بعد طلوع الفجر لبلدة، فلا ريب في أن هذا اليوم يعدّ من الشهر السابق ولم يبتدئ بعد الشهر اللاحق، فصحيحة هشام عن مثلها منصرفة، وإذا الأمر إلى الانصراف فأيّ محذور في أن يقال: إن الصحيحة منصرفة إلى البلاد التي تتقارب مع بلد الرؤية بحيث إذا رُئي في أحدهما رُئي في الآخر، كما هو المعهود

الرؤية في البلد أو ما يقاربه بخصوصها فرضت علينا، وأتى لنا ذلك، بأيّ كتاب أم بأية سنة؟! ولو كان المراد مصر المتقارب في الأفق لبلد السائل، لكان على الإمام عليه السلام - وهو بصدد البيان - أن يفصح عن ذلك.

۲. وفيه أيضاً: محمد بن الحسن بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حمّاد، عن شعيب، عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام أنه سئل عن اليوم الذي يُقضى من شهر رمضان، فقال:

لا تقضيه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر - وقال: - لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار*، فإن فعلوا فضّمه^۱.

وقد استدللّ به الآية العَلَم الخوئي عليه السلام، وتمسك منه بجملتين:

الأولى: قوله عليه السلام: «لا تقضيه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة...» قال: فإنه يدلّ بوضوح على أنّ رأس الشهر القمري واحد بالإضافة إلى جميع أهل الصلاة على اختلاف بلدانهم باختلاف آفاقها، ولا يتعدّد بتعدّددها.

الثانية: قوله عليه السلام: «لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار» فإنه كسابقه واضح الدلالة على أنّ الشهر القمري لا يختلف باختلاف الأمصار في آفاقها، فيكون واحداً بالإضافة إلى جميع أهل البقاع والأمصار. وإن شئت فقلّ: إنّ هذه الجملة تدلّ على أنّ رؤية الهلال في مصر كافية لثبوته في بقية الأمصار من دون فرق في

→ في البلاد المرتبطة آنذاك الزمان.

وثانياً: أنّ التأمل في صحيحة حمّاد يعطي أنه لو رئي القمر في بلدتين في زمان ووقت واحد، وكان هذا الوقت في إحدى البلدتين قبل الزوال، وفي الأخرى بعد الزوال، فلا محالة يحكم الصحيحة على البلدة الأولى بأنه لليلة الماضية، وفي الثانية بأنه لليلة المستقبلية. فهل جميع بقاع الأرض تتبع البلدة الأولى أو الثانية، أو يكون كلّ منهما ومن البقاع على حساب نفسها.

* آية الله المؤمن: قوله: «إلا أن يقضي أهل الأمصار» ربما يأتي في الذهن من قوله: «أهل الأمصار» أنّ المعترّ ثبوت الهلال لأهل كثير من الأمصار لا أنّه إذا ثبت الرؤية في مصر دون مصر آخر. ففي الصحيحة حينئذ دلالة على التفرقة لا على التوحيد. ومن هنا ربما يفترس قوله: «من جميع أهل الصلاة» بأنه يعتبر أن يكون الشاهدان من جميع الأمصار، يعني أن يكون من كلّ مصر شاهدان عدلان، فيلتزم مع الذليل ويكون فيه شهادة على ما عليه المشهور.

۱. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۹۳، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۲، ح ۱.

ذلك بين المتفقه والمتقاربة والمختلفة أفقاً، فيكون مرده إلى أن الحكم المترتب على ثبوت الهلال - أي خروج القمر عن المحاق* - حكم لتسام أهل الأرض، لا لبقعة خاصة.^١

٣. وفي الوسائل: صحيحة إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان، فقال: «لا تصمّه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلدٍ آخر أنّهم رأوه فاقضه...»^٢.

هذا، وتلك الصحيحة بإطلاقها تدلّ على أن الرؤية في بلدٍ تكفي لغيره من البلدان، ولو كان المراد البلد المتقارب لكان ذكر القيد لازماً؛ إذ هو عليه السلام بصدد البيان.

٤. صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله: وعنه (الحسين بن سعيد)، عن القاسم، عن أبان، عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغمّ علينا في

* آية الله المؤمن: قد صار نطاق الإطلاق أوسع، واعترف بتقييده واستفاده من صحيح حماد الذي تقدّم آنفاً.

١. مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ١٢٢، كتاب الصوم.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣. وهذه الرواية هي صحيحة في نظر الآية الحجّة الخوئي عليه السلام (أ)، وكنت أنا أرى الخير كما يراه غيري موثقاً بإسحاق، حتى فاجأتني هذه العبارة في كلام مثله ممن لا يلقى الكلام على عواهنه، فمتمت بالأمر بتوفيق منه سبحانه فأذن إسحاق بن عمار بن موسى الساباطي - الذي يُرمي بالفطحيّة ومن أجله يخرج الخبر من الصحّة إلى الوثاقّة - هو إسحاق بن عمار بن حيّان الصيرفي الثقة، بل ليس لنا إسحاقان، وإنما هو في الرجال والأخبار إسحاق واحد ثقة حفيد حيّان، لا حفيد موسى، وإنما جرى على قلم شيخ الطائفة عليه السلام كلمة «الساباطي»، وتخيّله بعضهم ابن موسى، فجرى على الأذهان ما جرى.

وقد قام بهذا التحقيق المحقّق النستري عليه السلام (ب)، وتبعه الآية الخوئي في معجم رجال الحديث (ج)، فإنه بعدما حقّق الأمر وحكم هنا بالصحة وأنكر أن يكون لنا إسحاقان سبق على قلمه كلمة «موتق» في جواب العلامة السيّد محمّد حسين الطهراني عليه السلام فيما تفاوضا حول مسألة الهلال، قال: «وموتق ابن عمار»^(د)، إشارة إلى خبره في الوسائل، وهو هذا: وعنه (الحسين بن سعيد)، عن فضالة، عن سيف بن عميرة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام (هـ). فليتنبّه له.

(أ) مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ١٢١، كتاب الصوم.

(ب) قاموس الرجال، ج ١، ص ٧٥٧.

(ج) معجم رجال الحديث، ج ٣، ص ٥٢، ٦١.

(د) رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ٨٢.

(هـ) وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١١.

تسع وعشرين من شعبان، فقال: «لا تصم إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلدٍ آخرَ فاقضه».^١
والمفاد واضح لا يحتاج إلى البيان.

٥. ما في الوسائل - وقد أشار إليه الآية الحجّة الكلباگانی رضی اللہ عنہ :- محمد بن الحسن

بإسناده عن محمد بن الحسن الصفّار، عن محمد بن عيسى، قال: كتب إليه أبو عمر:

أخبرني يا مولاي، إنه ربّما أشكل علينا هلال شهر رمضان ولا نراه، ونرى السماء ليست فيها علّة، ويفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحساب قبلنا: إنه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وأفريقية والأندلس*، هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحساب في هذا الباب حتّى يختلف العرض (الفرض ظ) على أهل الأمصار، فيكون صومهم خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرنا؟ فوقّع: «لا صوم من الشكّ، أفطر لرؤيته وصمّ لرؤيته».^٢

قال رضی اللہ عنہ:

ولعلّ ما أخرجه الوسائل... يدلّ على ذلك؛ لأنّ السائل سأل عن قول أهل الحساب

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٢. والرواية ضعيفة بالقاسم بن محمد الجوهري؛ إذ لم يرد فيه توثيق، ولكن الآية الخوئي أتمب نفسه في توثيقه وتصحيح السند به، قال: إنّه من رواة كامل الزيارات. ونصّ كلامه: «فالصحيح أن يتمسك في الحكم بوثاقته بشهادة ابن قولويه»^(١)، ومن أجل أنّ رواته تقتات يركن إليه فنصّح روايته. ولكن سُمع أنه عدل عنه بعد ذلك، وأعلن عن رأيه الأخير في ورقة نشرها في أوساط الحوزات العلميّة.

وأقول: نعم، هناك سبيل آخر إلى توثيقه، وهو نقل ابن أبي عمير والبرزطي وصفوان عنه، وقد اشتهر أنّهم لا يتنقلون إلاّ عن ثقة، وتلقّى ذلك بالقبول جمع غير قليل طيلة قرون، أضراب المحقّق والشهيد، ويتجاوز عدد هؤلاء العشرة، فإن حصلت طمأنينة من ذلك فيها، وإلاّ فالضعف على حاله، ولكن الآية الخوئي لا يعتدّ بذلك، فالحديث غبّ رأيه الأخير الذي أعلنه باتي على ضعفه.

(١) معجم رجال الحديث، ج ١٤، ص ٥٤.

* آية الله المؤمن: أقول: ظاهر الحديث أنّ السؤال عن يوم الشكّ في أوّل شهر رمضان، وحاصل سؤاله أنّ السماء ليس فيه آية علّة ولم ير أحد الهلال في السماء في بلدة كان أبو عمر ساكناً فيها، فهو يسأل عن إمكان أن يرى الهلال في البلاد المتباعدة كأفريقية والأندلس مع فرض أنّه لم ير في بلدة سكنته، فيكون أوّل شهر رمضان لهم غير أوّل شهر رمضان لأبي عمر و يتبعه يوم فطر، فهل يجوز أن يكون صومهم خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرنا؟ وحينئذٍ فجواب الإمام عليه السلام بأنّه: «لا صوم مع الشكّ، أفطر لرؤيته وصمّ لرؤيته» فيه دلالة واضحة على أنّ الملاك لصومك وإفطارك هو رؤیة نفسك وإطلاقة شامل لما إذا علم بأنّ الهلال قد رُئي في الأندلس وأفريقية. والله العالم.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٥، ح ١.

برؤية الهلال في الأندلس وأفريقيا، فيجيب عليه بأنه «لا صوم مع الشك»، ولا يجيب بأن الرؤية في البلاد البعيدة لا تكفي^١.

أقول: في الرواية نكتة أخرى في الدلالة على هذا الأمر، وهي أن عبارة «هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحساب في هذا الباب حتى يختلف الفرض على أهل الأمصار، فيكون صومهم خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرننا؟» إنما قالها السائل مستنكراً لذلك، كأنه كان المعهود عندهم أن الفرض فرض واحد على جميع الأمصار في صياهم وفطرهم.

روايات رؤية الهلال في النهار، وآراء العلماء في ذلك:

سنعرض فيما يلي الروايات والأخبار الواردة في ذلك:

منها: خبر محمد بن عيسى، قال كتبت إليه عليه:

جعلت فداك، ربّما عمّ علينا هلال شهر رمضان (وفي الاستبصار: الهلال في شهر رمضان) فنرى الغد الهلال قبل الزوال، وربّما رأيناه بعد الزوال، فترى أن نفطر قبل الزوال إذا رأيناه أم لا؟ وكيف تأمر في ذلك؟ فكتب عليه: «تتم إلى الليل؛ فإنه إن كان تاماً رني قبل الزوال»^٢.

ومنها: خبر جراح المدائني، قال: قال أبو عبدالله عليه: «من رأى هلال شوال بنهار في

شهر رمضان فليتمّ صيامه»^٣.

ومنها: المرسل المرويّ عن بعض الكتب عن أمير المؤمنين عليه:

إذا رأيتم الهلال أو رآه ذوا عدل منكم نهاراً فلا تفطروا حتى تغرب الشمس، كان ذلك في أوّل النهار أو في آخره. وقال: لا تفطروا إلاّ لتمام ثلاثين من رؤية الهلال أو بشهادة شاهدين عدلين أنّهما رأياه^٤.

ذكر ما أفاده صاحب الجواهر: وقد تمسك في الجواهر بهذه الأخبار على عدم الاعتبار

١. مجمع المسائل، ج ١، ص ٢٥٨.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٤.

٣. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٢.

٤. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦٧؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٨١.

برؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال، ودفع المناقشات الواردة حول أسانيدها ومفادها، وقال بعد ذكر الخبر الأخير:

لا يخفى عليك ما فيه من الإشعار بأن المراد من إطلاق الرؤية الرؤىة في الليل، وحينئذ تكون النصوص المستفيضة أو المتواترة - كما قيل - الدالة على أنّ الصوم والإفطار للرؤىة دالةٌ على المطلوب؛ ضرورة ظهورها أو صراحتها في حصر الطريق بذلك ...^١

ثم قال:

والمناقشة في ذلك بأن ظهور لفظ الرؤية في الرؤىة الشائعة المتعارفة لا يدلّ على عدم إرادة غيرها من اللفظ، وإنما يقتضي ذلك القطع بإرادتها منه، ويتوقف إرادة الغير وعدمها على دليل يدلّ عليه، ومع فرضه لا يكون ذلك معارضاً له؛ إذ كما لا يدلّ اللفظ على إرادة الرؤىة الغير [كذا] الشائعة، فكذا لا يدلّ على عدم إرادتها، وليس الظهور هنا بمنزلة ظهور اللفظ في المعنى الحقيقي؛ إذ ذاك يقتضي إرادته خاصةً حذراً من لزوم المجاز، بخلافه هنا؛ فإنّ المفروض دلالة اللفظ حقيقةً عليهما معاً، إلاّ أنّه ينساق إلى الذهن منهما الشائع المتعارف، فمع فرض دليل يدلّ على إرادة الآخر معه لا يكون منافياً له. فظهر لك أنّ المعنى الظاهر من اللفظ قسماً: أحدهما: الموضوع له اللفظ. وثانيهما: الفرد الشائع من المعنى الموضوع له اللفظ، والأوّل هو الذي يقتضي عدم إرادة غيره، بخلاف الثاني - الذي ما نحن فيه منه - فإنّه لا يعارض ما يدلّ على اعتبار الرؤىة قبل الزوال....

يدفعها أولاً: اقتضاؤها اعتبار الرؤىة قبل الزوال لنفسها لا لكشفها عن صلاحية الرؤىة في الليلة السابقة إلاّ أنّه اتفق المانع من غيم أو أخطأه المتطلّع أو نحو ذلك، وحينئذٍ ويمكن (فيمكن ظ) دعوى الضرورة على خلافه، وأنّ المعبر إنّما هو الرؤىة في الليل دون النهار بالمعنى المزبور.

وثانياً: أنّه - بعد تسليم ظهور تلك النصوص في إرادة الحصر وتسليم كون المنساق إلى الذهن الرؤىة الليلية - يكون المعنى: لا تصوموا إلاّ للرؤىة الليلية ولا تفتروا إلاّ لها، فتعارض حينئذٍ ما دلّ على اعتبارها قبل الزوال كما هو واضح بأدنى تأمل... وبالجملة، لا يكاد ينكر منصف ظهور تلك النصوص في عدم اعتبار غير الرؤىة الليلية...^٢

١. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦٧.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

ثم قال - ما مفاده :-

ودعوى أنّ الرؤية قبل الزوال كاشفة عنها في الليل ولكن اتفق خطأ المتطلع أو حصول المانع أو نحو ذلك واضحة المنع إن أُريد كشفها على جهة العلم، بل لا يدعيها الخصم، ولئن ادّعاها كان ردّها عليه مفروغاً منه وداخلة تحت التظنّي التي قد استفاضت النصوص أو تواترت في عدم الاعتبار به هنا إن (وإن ظ) أُريد كشفها على جهة الظنّ بعد التسليم. ودعوى خروج خصوص هذا الظنّ للدليل... كما ترى؛ إذ ليس هو إلاّ نصوص قد وردت على حسب غيرها ممّا ورد في العمل بالجدول والعدد والتطوّق ونحوها ممّا هو مطروح عند الأصحاب؛ لمعارضة المتواتر من غيرها كما اعترف به الشيخ في التهذيب مكرّراً، أو محمول على بعض الوجوه التي لا مدخليّة لها فيما نحن فيه:

منها: الحسن كالصحيح (بل الصحيح؛ لأنّ إبراهيم بن هاشم تبين اليوم حاله): حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية»^١

ومنها: موثّق عبيد بن زرارة عنه عليه السلام أيضاً: «إذا رئي الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، وإذا رئي بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان»^٢.

ومنها: صحيح محمّد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل (وأشهدوا عليه عدولاً) من المسلمين، وإن لم تروا الهلال إلاّ من وسط النهار وآخره فأتقوا الصيام، وإن غمّ عليكم فعدّوا ثلاثين ليلة ثم أفطروا»^٣.

ومنها: موثّق (صحيح) إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان، فقال: «لا تصمّه إلاّ أن تراه، فإن شهد أهل بلدٍ آخر أنّهم رأوه فاقضه، وإذا رأيته من وسط النهار فأتّم صومه إلى الليل»^٤.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٦.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٥.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ١.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

ومنها: خبر داؤد الرقي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «إذا طُلب الهلال في المشرق غدوةً فلم يَرُ فهو هاهنا هلال جديد، رئي أو لم يَرُ»^١.

ومنها: المرسل عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا أصبح الناس صياماً ولم يروا الهلال وجاء قوم عدول يشهدون على الرؤية فليفتروا، وليخرجوا من الغد أوّل النهار إلى عيدهم»^٢.
وتتمّة الحديث في الفقيه^٣: «وإذا رئي هلال شوال بالنهار قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، وإذا رئي بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان»^٤.

أقول: هذه جملة ما ورد من الأخبار في رؤیة الهلال في النهار.

ثم قال في الجواهر:

لكن لا يخفى عليك شذوذ هذه النصوص الفاقدة بعضها بعض شرائط الحجية، وأنها كغيرها من نصوص العدد والجدول والتطوق وغيرها، وقد ألقته الطائفة وأعرضت عنها واستقرّ عملها قديماً وحديثاً على نصوص الرؤية، فالواجب حينئذٍ طرحها أو حملها على بعض الوجوه ولو بعيداً؛ لكونه أولى من الطرح، ولذا حمل الشيخ الأولين منها (صحيح حماد وموتق عبيد بن زرارة) اللذين هما العمدة في هذا المقام^٥.

أقول: ولم يرتضِ بمحمل الشيخ فقال:

ولعلّ الطرح أولى من هذا الحمل، أو يحملان على إرادة بيان كون ذلك أمانةً يستفاد منها الظن، وربما تفيد إذا انضمت مع غيرها - كشهادة الواحد أو المتعدّد ممن لا يعتبر شهادته - حصول القطع، ولعلّ ذلك هو الوجه في ذكرها، أو أنّ المراد منها بيان ذلك ليظنّ السامع ممن يتقى منه الاجتزاء بها وإن لم تكن هي كذلك، فتندفع التقيّة بذلك^٦.

أقول: قد ظهر من ذلك الكلام بطوله أنّ هذه الأخبار على كثرتها كانت مطرحةً عندهم للبحث، ولكن ألقته الطائفة وأعرضت عنها والتمست لها محامل وإن كانت بعيدة، وصار عدم

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩، ح ٢.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٧٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٦، ح ٢.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٩، ح ٢٠٣٨.

٤. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٧٠.

٥. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٧١.

٦. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٧١.

اعتبار الهلال في النهار من الضروري عندهم على حدّ تعبير صاحب الجواهر رحمته الله. فالمناط هو اعتبار الرؤية في الليل إمّا في أوّله في كلّ أفق أفق، وإمّا في الليل في أيّ جزء منه وإن لم يره كثير من أهل الآفاق في ليلتهم، فإذا رئي في ليلتهم وثبت لهم، كفى ذلك في صيامهم وفي فطرمهم. والغرض من الخوض في هذا البحث الأخير دفع اعتراضات جمّة كانت تأتي من ناحية اعتبار الرواية في النهار. والحمد لله الذي عليه نهج السبيل ورشاد الدليل.

استعراض كلمات الفقهاء والآن ننقل إليك أقوال العلماء في المسألة:

قال الصدوق رحمته الله في المقنع:

وإذا رأيت الهلال من وسط النهار وآخره، فأتمّ الصيام إلى الليل، وإن غمّ عليك، فعّد ثلاثين ثمّ أفطر. وقال أبو عبدالله عليه السلام: «إذا رئي الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شهر شوال، وإذا رئي بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان»^١.

وقال في الفقيه:

وإذا رئي هلال شوال بالنهار قبل الزوال، فذلك اليوم من شوال، وإذا رئي بعد الزوال، فذلك اليوم من شهر رمضان.^٢

وهي عين عبارة المقنع.

وقال السيّد المرتضى رحمته الله في الناصريّات:

إذا رئي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية. هذا صحيح، وهو مذهبنا، وإليه ذهب أبو حنيفة ولم يفرّق بين رؤيته قبل الزوال وبعده، وهو قول محمد ومالك والشافعي. وقال أبو يوسف: إن رئي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وبعد الزوال لليلة المستقبلية. وقال أحمد في آخر الشهر مثل قوله، وفي أوّله مثل قول من خالفنا؛ احتياطاً للصوم. دليلنا: الإجماع المتقدّم ذكره، وأيضاً ما روي عن أمير المؤمنين وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وأنس أنهم قالوا: إذا رئي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية. ولا مخالف لهم.^٣

١. المقنع، ص ١٨٤ - ١٨٥.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ١٦٩، ذيل الحديث ٢٠٣٨.

٣. المسائل الناصريّات، ص ٢٩١، كتاب الصيام، المسألة ١٢٦.

وقال الحلبي في إشارة السبق: «فإن كانت الرؤیة له نهارةً، فهو لمستقبل ليلته لا لماضيها»^١.

وقال الشيخ في الخلاف:

إذا رئي الهلال قبل الزوال أو بعده، فهو لليلة المستقبلية دون الماضية، وبه قال جميع الفقهاء. وذهب قوم من أصحابنا إلى أنه إن رئي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وإن رئي بعده، فهو لليلة المستقبلية. وبه قال أبو يوسف. دليلنا: الأخبار التي رويناها في الكتاب المقدم ذكره، وبيّنا القول في الرواية الشاذة، وأيضاً قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا» وهذا رآه بالنهار، فينبغي أن يكون صومه وفطره من الغد؛ لأنه إن صام ذلك اليوم، فيكون قد صام قبل رؤیة الهلال، وأيضاً روي ذلك عن علي عليه الصلاة والسلام، وعمر وابن عمر وأنس، وقالوا كلهم: لليلة القابلة. ولا مخالف لهم، يدل على أنه إجماع الصحابة^٢.

وقال في المبسوط:

ومتى رُئي الهلال قبل الزوال أو بعده فهو لليلة المستقبلية دون الماضية^٣.

وكذلك مذهبه في التهذيب تراه يعترض على صحيحة حماد وموتقة عبيد بن زرارة وابن بكير، ويحملهما على أن يكون المراد بهما إذا شهد برويته قبل الزوال شاهدان من خارج البلد. ثم استند إلى الروايات المعارضة مما لا تعتد بروية النهار مطلقاً^٤. وقال ابن حمزة في الوسيلة: «وإذا رئي الهلال بالنهار، كان لليلة المستقبلية»^٥. وقال ابن زهرة في الغنية:

وإذا رئي الهلال قبل الزوال أو بعده، فهو لليلة المستقبلية، بدليل الإجماع المتردد؛ لأن من خالف من أصحابنا في ذلك لم يؤثر خلافه في دلالة الإجماع^٦.

١. إشارة السبق، ص ١١٥، كتاب الصوم.

٢. الخلاف، ج ٢، ص ١٧١، كتاب الصوم، المسألة ١٠.

٣. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٧، ب ٤١، ذيل الحديث ٦١.

٥. الوسيلة، ص ١٤١.

٦. غنية النزوع، ص ١٣٤.

وقال المحقق في المعبر:

أما رؤيته قبل الزوال فقد روي به روايات، منها: رواية حماد بن عثمان... وروى عبيد بن زرارة... ففوة هاتين الروايتين أوجب التردد بين العمل بهما والعمل بما دلّت عليه رواية العدلين، وبمثله قال إذن أبو يوسف.^١

وفي المختصر النافع: «وفي العمل برؤيته قبل الزوال تردد»^٢. وفي الشرائع: «ولا اعتبار بالجدول ولا بالعدد... ولا برؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال»^٣.

وقال العلامة في المنتهى:

ولا اعتبار برؤيته قبل الزوال. وقال بعضهم: إن رئي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وإن رئي بعده، فهو للمستقبل، وبه قال الثوري وأبو يوسف. والذي أختاره مذهب أكثر علمائنا إلّا مَنْ شذّ منهم لا نعرفه، وبه قال الشافعي.^٤

وقال في المختلف:

مسألة [٨٩]: قال السيد المرتضى في المسائل الناصرية - لما ذكر قول الناصر: «إنه إذا رئي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية» -: هذا صحيح، وهو مذهبنا. وقال الشيخ في الخلاف: إذا رئي قبل الزوال أو بعده، فهو لليلة المستقبل دون الماضية. وقال ابن الجنيد: ورؤية الهلال يوم ثلاثين من رمضان أيّ وقت كان إذا لم يصح أنّ الليلة الماضية قد رئي فيها لا يوجب الإفطار له، فإذا صحّت الرؤية فيها، أفطر أيّ وقت يصحّ ذلك عنده من نهار يوم ثلاثين. والأقرب اعتبار ذلك في الصوم دون الفطر.^٥

وفي القواعد: «ولا عبرة بالجدول... ورؤيته يوم الثلاثين قبل الزوال»^٦.

وقال في التذكرة:

إذا رئي الهلال يوم الثلاثين فهو للمستقبل، سواء رئي قبل الزوال أو بعده، فإن كان

١. المعبر، ج ٢، ص ٦٨٩.

٢. المختصر النافع، ص ٩٣.

٣. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨١.

٤. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٥. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٥٨، أحكام أقسام الصوم، المسألة ٨٩.

٦. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٨٧.

هلال رمضان، لم یلزمهم صیام ذلك اليوم، وإن كان هلال شوال، لم یجز لهم الإفطار إلا بعد غروب الشمس، عند علمائنا أجمع، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنیفة... وقال الثوري: إن رئي قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإن رئي بعده فهو للمستقبل، وبه قال أبو یوسف. وقال أحمد: إن كان في أول شهر رمضان وكان قبل الزوال، فهو للماضیة، وإن كان في هلال شوال فروایتان: إحداهما أنها كذلك، والثانية للمستقبل.^۱

وقال الشهید رحمته الله في الدروس:

واجترأ سلار بالواحد في أوله، والمرضى برؤيته قبل الزوال، فيكون لليلة الماضية؛ لرواية حماد، وهي حسنة لكنها معارضة، وعمل بها الفاضل في أوله خاصة، فلو لم ير الهلال ليلة إحدى وثلاثين، صام.^۲

وقال في المسالك:

قوله: «ولا بغيوبة الهلال بعد الشفق، ولا برؤيته يوم الثلاثين» ذهب بعض الأصحاب إلى ثبوته بذلك (أي بغيوبته)... وكذا لو رئي قبل الزوال يحكم بأن ذلك اليوم منه، وأنه إذا لم يغب حتى تطوّق وتحقق جرمه مستديراً حکم به لليلة الماضية؛ استناداً إلى أخبار شاذة ومعارضة بما هو أصح منها وأشهر.^۳

وقال المحقق الأردبيلي رحمته الله في مجمع الفائدة:

والمسألة (مسألة التطوّق) مشكلة، كالعامل بالرؤية قبل الزوال وبعده على ما تدل عليه حسنة حماد بن عثمان... ورواية عبيد بن زرارة وعبدالله بن بكير... فردّهما... مشكل... والظاهر أنهما دليلان بعد ثبوت العمل بالخبر الواحد، فقول الشيخ: «فهذان الخبران أيضاً ممّا لا یصحّ الاعتراض بهما على ظاهر القرآن والأخبار المتواترة...» لا یخلو عن تأمل... ويمكن أن یقال: ليسا بصريحين في الإفطار والصوم؛ إذ قد يكون لليلة المتقدمة مع عدم كون التكليف به إلا مع العلم به في الليل أو بالشهود في النهار؛ فتأمل فيه، وإنّ الظاهر من الرؤية هي المتعارفة وإنما يكون في الليل فلا یشمل أخبارها لرؤية النهار؛

۱. تذكرة الفقهاء، ج ۶، ص ۱۲۶ - ۱۲۷.

۲. الدروس الشرعية، ج ۱، ص ۲۸۴.

۳. مسالك الأفيهام، ج ۲، ص ۵۴.

ولهذا يعدّ الزوال غير داخل فيها، ويؤيده مكاتبة محمد بن عيسى... واحتطّ وتأمل فإنّ المسألة من المشكلات.^١

وقال السيّد في المدارك:

والمسألة قويّة الإشكال؛ فإنّ الروايتين المتضمتين لاعتبار ذلك معتبرتا الإسناد، بل الأولى لا تقصر عن مرتبة الصحيح... ومن ثمّ تردّد في ذلك المصنّف في النافع والمعتبر، وهو في محله.^٢

ومال الفيض الكاشاني^٣ في الوافي إلى العمل برويته قبل الزوال، وتصدّى لجواب كلام الشيخ^٤.

وقال المحدث البحراني - بعد ما خاض في البحث وأفاض وأشبع الكلام فيه -: «وبالجملة، فالمسألة فيما عدا ما ذكرناه... محلّ تردّد وإشكال».^٤

وفي الرياض - بعد قول المحقّق: «وفي العمل برويته قبل الزوال تردّد» - قال:

للماتن هنا وفي المعتبر، قيل: ينشأ من الأصل. ودلالة جملة من النصوص على الثاني - إلى أن قال -: ولولا موافقة القول المشهور لما عليه جمهور الجمهور، لكان القول به مقطوعاً به من غير ريب، إلّا أنّه لها ربّما لا تخلو المسألة عن تردّد وشبهة كما عليه الماتن، إلّا أنّ مقتضى الأصول حينئذٍ تعيّن العمل بما عليه المشهور.^٥

وقال النراقي في المستند: «الثالثة: إذا رئي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية على الأقرب...»^٦ ثمّ أفاض في البحث لتقوية ما اختاره.

وقال الشيخ الكبير كاشف الغطاء في كشفه:

المبحث الثاني في بيان ما لا تعويل عليه من الأمارات في دخول الشهر... كخبر العدل الواحد والجدول... ورؤيته قبل الزوال.^٧

١. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٥، ص ٢٩٨ - ٣٠٢.

٢. مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٨١.

٣. الوافي، ج ١١، ص ١٤٩ - ١٥٠.

٤. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ١٢٣.

٥. رياض المسائل، ج ٥، ص ٤١٩ - ٤٢٢.

٦. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٦.

٧. كشف الغطاء، ج ٤، ص ٥٨.

وقال صاحب الجواهر في جواهره ما قال، وقد مررنا على كلامه الفائض في البحث حول الروايات.

تحقیق فی بعض کلمات الأصحاب: ولننظر إلى ما مرّ علينا من كلمات الأصحاب وما عالجوا به أخبار الباب:

منها: كلام السيّد عليه السلام في الناصريّات، قال:

المسألة ١٢٦: إذا رئي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية. هذا صحيح، وهو مذهبنا. وإليه ذهب أبو حنيفة ولم يفرّق بين رؤيته قبل الزوال وبعده، وهو قول محمد ومالك والشافعي. وقال أبو يوسف: إن رئي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وبعد الزوال لليلة المستقبلية. وقال أحمد في آخر الشهر مثل قوله، وفي أوله مثل قول من خالفنا؛ احتياطاً للصوم. دليلنا: الإجماع المتقدم ذكره، وأيضاً ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام وابن عمر وابن عباس عليهم السلام وابن مسعود وأنس أنهم قالوا: إن رئي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية. ولا مخالف لهم^١.

وقد استفادوا من قوله ذلك أنه كان يقول بالفرق بين رؤيته قبل الزوال وبعده كما يترأى من ظاهر كلامه، وعدّوه أحد القائلين بذلك من القدماء.

أقول: لو كان مراده ذلك، لما استقام شيء من كلامه، ولما انسجمت تلك الجملة الواقعة في عبارته، ولما استقام له دليل، ولكاد يكون الاستشهاد به من الموافق مخالفاً والمخالف موافقاً، بل ولما استقام نفس طرح المسألة أيضاً، وهاك بيان ذلك:

قال: «إذا رئي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية. هذا صحيح».

وهذا الطرح ناقص؛ إذ يجب أن يردفه بقوله: وإذا رئي بعد الزوال، فهو لليلة المستقبلية، كما في كلمات سائر الفقهاء كلهم.

ثمّ قال: «وهو مذهبنا».

وهذا لا يصح؛ إذ ترى العلامة يقول في التذكرة:

إذا رئي الهلال يوم الثلاثاء فهو للمستقبلية، سواء رئي قبل الزوال أو بعده، فإن كان هلال رمضان، لم يلزمهم صيام ذلك اليوم، وإن كان هلال شوال، لم يجز لهم الإفطار إلا بعد

١. المسائل الناصريّات، ص ٢٩١.

غروب الشمس، عند علمائنا أجمع^١.

وقال في المنتهى:

ولا اعتبار برؤيته قبل الزوال... والذي أختاره مذهب أكثر علمائنا إلا من شدّ منهم لا

نعرفه^٢.

وليتأمل في قوله: «لا نعرفه».

وقال ابن زهرة من قبله في الغنية:

وإذا رئي الهلال قبل الزوال أو بعده، فهو لليلة المستقبلية، بدليل الإجماع المتردد؛ لأن من

خالف من أصحابنا في ذلك لم يؤثر خلافه في دلالة الإجماع^٣.

فمع هذه الحال كيف يقول السيد^٤: «وهو مذهبننا»؟! ثم قال:

وإليه ذهب أبو حنيفة ولم يفرّق بين رؤيته قبل الزوال وبعده، وهو قول محمد ومالك

والشافعي^٥.

فقوله: «وإليه ذهب» لا بدّ أن يراد به «إلى الفرق ذهب» ولا يستقيم ذلك مع قوله:

«ولم يفرّق بين رؤيته قبل الزوال وبعده».

فإن قلت: أراد به «إلى القول بالاعتبار وعدّه من الليلة الماضية، سواء رئي قبل الزوال أم

بعده ذهب أبو حنيفة...».

فهذا من غرائب الأقوال، ولا أعرف به قائلاً، مضافاً إلى أنّ قول أبي حنيفة ومالك

والشافعي هو القول بعدم الاعتبار بلا فرق بين رؤيته قبل الزوال وبعده.

قال في الخلاف:

إذا رئي الهلال قبل الزوال أو بعده، فهو لليلة المستقبلية دون الماضية، وبه قال جميع

الفقهاء، وذهب قوم من أصحابنا إلى أنّه إن رئي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وإن رئي

بعده، فهو لليلة المستقبلية، وبه قال أبو يوسف^٥.

١. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٦.

٢. منتهى المطالب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٣. غنية النزوع، ص ١٣٤.

٤. المسائل الناصريات، ص ٢٩١.

٥. الخلاف، ج ٢، ص ١٧١، كتاب الصوم، المسألة ١٠.

وقال في التذكرة - بعد قوله: «عند علمائنا أجمع» -:

وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة... وقال الثوري: إن رثي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وإن رثي بعده، فهو للمستقبله. وبه قال أبو يوسف.^١

وقال ابن رشد في بداية المجتهد:

وأما اختلافهم في اعتبار وقت الرؤیة فإنهم اتفقوا على أنه إذا رثي من العشي أن الشهر من اليوم الثاني، واختلفوا إذا رثي في سائر أوقات النهار - أعني أول ما رثي - فذهب الجمهور أن القمر في أول وقت رثي من النهار أنه لليوم المستقبل كحكم رؤيته بالعشي، وبهذا القول قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور أصحابهم، وقال أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة والثوري وابن حبيب من أصحاب مالك: إذا رثي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وإن رثي بعد الزوال، فهو للآتية.^٢

فقد رأيت أنهم كلهم مطبقون أن قول أبي حنيفة ومالك والشافعي هو أن رؤیة الهلال سواء كانت قبل الزوال أو بعده تكون لليلة المستقبله، والسيد^٣ أنى بأرائهم تأييداً لقوله. ثم قال السيد^٤:

وقال أبو يوسف: «إن رثي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وبعد الزوال لليلة المستقبله».^٣

أقول: لو كان مختار السيد الفرق بين ما قبل الزوال وبعده، لعدّ قول أبي يوسف مؤيداً له لا مقابلاً، وهذا من الواضح بمكان. ثم قال:

وقال أحمد في آخر الشهر مثل قوله، وفي أوله مثل قول من خالفنا؛ احتياطاً للصوم.^٤

قال في التذكرة:

وقال أحمد: إن كان في أول شهر رمضان وكان قبل الزوال، فهو للماضيه، وإن كان في هلال سؤال، فروايتان: إحداهما: أنها كذلك، والثانية: للمستقبله؛ لقوله^٥: «صوم الرؤيته وأفطر الرؤيته»، وقد رأوه، فيجب الصوم والفطر؛ ولأن ما قبل الزوال أقرب إلى الماضيه. والمراد في الخبر إذا رأوه عشيّة؛ بدليل ما لو رثي بعد الزوال، وعلى الرواية التي لأحمد:

١. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٦ - ١٢٧، المسألة ٧٧.

٢. بداية المجتهد، ج ١، ص ٢٨٤.

٣. المسائل الناصريات، ص ٢٩١.

٤. المسائل الناصريات، ص ٢٩١.

أنه عن الماضية في أول رمضان يلزمه قضاء ذلك اليوم وإمساك بقيته: احتياطاً للعبادة. وهو غلط؛ لأن ما كان لليلة المقبلة في آخره فهو لها في أوله، كما لو رئي بعد العصر^١.

وقال في المغني:

مسألة: قال: «وإذا رئي الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعده، فهو لليلة المقبلة» وجملة ذلك أن المشهور عن أحمد أن الهلال إذا رئي نهاراً قبل الزوال أو بعده وكان ذلك في آخر رمضان، لم يفطروا برؤيته، وهذا قول عمر وابن مسعود وابن عمر وأنس والأوزاعي ومالك والليث والشافعي وإسحاق وأبي حنيفة. وقال الثوري وأبو يوسف: إن رئي قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإن كان بعده فهو لليلة المقبلة، وروي ذلك عن عمر رواه سعيد؛ لأن النبي ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»، وقد رآه، فيجب الصوم والفطر. ولأن ما قبل الزوال أقرب إلى الماضية، وحكى هذا رواية عن أحمد. ولنا ما روى أبو وائل قال: جاءنا كتاب عمر ونحن بخانقين: «أن الأهلّة بعضها أكبر من بعض، فإذا رأيت الهلال نهاراً فلا تقفروا حتى تمسوا إلا أن يشهد رجلان أنّهما رأياها بالأمس عشية»، ولأنه قول ابن مسعود وابن عباس ومن ستمينا من الصحابة، وخبرهم محمول على ما إذا رئي عشيةً بدليل ما لو رئي بعد الزوال. ثم إن الخبر إنما يقتضي الصوم والفطر من الغد بدليل ما لو رآه عشيةً.

فأما إن كانت الرؤية في أول رمضان، فالصحيح أيضاً أنه لليلة المقبلة، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وعن أحمد رواية أخرى أنه للماضية، فيلزم قضاء ذلك اليوم وإمساك بقيته احتياطاً للعبادة؛ والأول أصح لأن ما كان لليلة المقبلة في آخره فهو لها في أولها كما لو رئي بعد العصر^٢.

أقول: هذا قول أحمد، وكيف يستقيم قول السيّد رحمته؟ «وقال أحمد في آخر الشهر مثل قوله» إذا رجع الضمير إلى أبي يوسف كما هو ظاهر العبارة، وأحمد لم يفضل في آخر الشهر؟! نعم، له رواية في ذلك، وأما تفصيله فهو في أول الشهر. ثم كيف يستقيم قوله: «وفي أوله مثل قول من خالفنا؛ احتياطاً للصوم» وقول أحمد في أوله هل هو إلا قول السيّد؟ فكيف ينسبه إلى المخالف؟!

١. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٧.

٢. المغني، ج ٣، ص ١٠٨.

ثم قال: دليلنا الإجماع المتقدم ذكره.^١ وقد بانَ حال الإجماع ممّا مرّ، وأنّ الإجماع انعقد على عدم اعتبار الرؤیة نهاراً. ثمّ قال:

وأيضاً ما روي عن أمير المؤمنين وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وأنس أنّهم قالوا:
«إن رئي الهلال قبل الزوال، فهو لليلة الماضية». ولا مخالف لهم.^٢

أقول: كيف يلتئم هذا وقول الشيخ في الخلاف:

... وأيضاً روي ذلك [أي عدم الفرق] عن عليّ (عليه الصلاة والسلام)، وعمر وابن عمر وأنس، وقالوا كلّهم: لليلة القابلة، ولا مخالف لهم، يدلّ على أنّه إجماع الصحابة؟!^٣

قد علمنا ممّا مرّ أنّ كلام السيّد^٤ بهذه العبارة المنقولة لا يستقيم حتّى في جملة واحدة منه، بل وحتّى في طرح المسألة، وأظنّ ظناً يتأخّم العلم أنّ السيّد موافق للشيخ تماماً وقائل بعدم اعتبار الرؤیة نهاراً، وإتّما أصاب عبارته السقط والتحريف، وإذا قابلنا عبارته بعبارة الشيخ وأوماناً إلى ما يظنّ فيه السقط أو التحريف وقومنا العبارة يتبيّن أنّه من القائلين بعدم الفرق، وينسجم ويستقيم تمام كلامه، فلننقل كلام الشيخ^٥ ثمّ نقارن به كلام السيّد^٦:

قال الشيخ في الخلاف - كما مرّ -:

إذا رئي الهلال قبل الزوال أو بعده فهو لليلة المستقبلية دون الماضية، وبه قال جميع الفقهاء. وذهب قوم من أصحابنا إلى أنّه إن رئي قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإن رئي بعده فهو لليلة المستقبلية، وبه قال أبو يوسف. دليلنا: الأخبار التي رويناها في الكتاب المقدّم ذكره... وأيضاً روي ذلك عن عليّ عليه الصلاة والسلام، وعمر وابن عمر وأنس، وقالوا كلّهم: لليلة القابلة، ولا مخالف لهم، يدلّ على أنّه إجماع الصحابة.^٧

وأما قول السيّد^٨: «إذا رئي الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية» فأرى أنّه سقط منه - بعد قوله: قبل الزوال - «أو بعده»، ودخله التحريف في قوله: «لليلة الماضية»، وأنّها كانت «لليلة القابلة»، فتكون العبارة بكاملها هكذا:

إذا رئي الهلال قبل الزوال أو بعده، فهو لليلة الماضية [كذا]. هذا صحيح، وهو مذهبنا.

١. المسائل الناصريات، ص ٢٩١.

٢. المسائل الناصريات، ص ٢٩١.

٣. الخلاف، ج ٢، ص ١٧٢.

٤. الخلاف، ج ٢، ص ١٧١.

وإليه ذهب أبو حنيفة ولم يفرّق بين رؤيته قبل الزوال وبعده، وهو قول محمد ومالك والشافعي. وقال أبو يوسف: إنّه إن رئي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وبعد الزوال لليلة المستقبلية. وقال أحمد في آخر الشهر مثل قوله (أقول: دخل التحريف في هذه العبارة أيضاً، والصواب أن يقال: وقال أحمد في آخر الشهر مثل قولنا، لا مثل قوله) وفي أوّله مثل قول مَنْ خالفنا؛ احتياطاً للصوم [أترى كيف يستقيم ويحسن الكلام ويتضح المرام حيث يكون المعنى أنّ أحمد أخذ في آخر الشهر بقولنا وفي آخره بقول مَنْ خالفنا؟!]. دليلنا: الإجماع المتقدّم ذكره، وأيضاً ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام وابن عمر وابن عباس وابن مسعود وأنس أنهم قالوا: «إن رئي الهلال قبل الزوال [أقول: وسقط هنا: أو بعده] فهو لليلة الماضية». [وهذا أيضاً دخله التحريف، والصواب: لليلة القابلة، كما في عبارة الشيخ] ولا مخالف لهم.^١

ولعمري هذا واضح جداً ولا محيص عنه، وإلا فلا يستفاد من عبارة السيّد عليه السلام شيء أصلاً، بل يتناقض بعضها مع بعض.

نعم، بقي هنا شيء، وهو أنّ العلامة في المختلف والشهيد في الدروس أسندا إليه القول بالفرق كما مرّ، فهما أيضاً فهما من العبارة ما فهمه غيرهما، وهنّ كثير.

أقول: بلى، هؤلاء الأجلّة مع أشغالهم الكثيرة واستيعابهم مسائل الإسلام في شتّى نواحيها لم تحن لهم فرصة كي يطبقوا الدليل على المدعى، ويروا أنّ ما ذكره بعنوان الموافق مخالف وبمعنوان المخالف موافق وسواه ممّا مرّ، وأخذوا بظاهر العبارة كما أخذ كلّ واحد ممّا من ذي قبل.

استدراك: والعامّة أيضاً لم يعتبروا رؤية الهلال في النهار، وقالت المالكيّة والحنفيّة: إنّه لليوم الآتي، والعجب أنّ الشافعيّة والحنابليّة لم يعتبروها أصلاً، وقالوا: إنّ رؤية الهلال نهاراً لا عبرة بها، وإنّما المعتبر رؤيته بعد الغروب، كما في الفقه على المذاهب الأربعة^٢، وبذلك عدّهما المصنّف في المخالفين.

١. المسائل الناصريات، ص ٢٩١، كتاب الصوم، المسألة ١٢٦.

٢. الفقه على المذاهب الأربعة، ج ١، ص ٥٥١.

رؤیة الهلال يوم الثلاثین

ذهب أكثر الأصحاب إلى أنّ الهلال إن رئي يوم الثلاثین، فهو لليلة المقبلة، وتردّد جماعة منهم وقالوا: إنّ المسألة مشكلة جدّاً من جهة الأخبار المتعارضة.

وذهب شردمة قليلة إلى أنّه إن رئي قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وإن رئي بعد الزوال، فهو لليلة المقبلة، لا تعرف منهم إلاّ الصدوق والفيض والسبزواري والنراقي رحمهم الله، وأخيراً مال إليه الآیة الميلاني والآیة الحجّة الخوئي رحمهما الله.

قال الشهيد في المسالك ردّاً على هذا القول:

... حكم به لليلة الماضية؛ استناداً إلى أخبار شاذّة ومعارضة بما هو أصحّ منها وأشهر.^۱

فهناك دعويان: دعوى الشذوذ، ودعوى المعارضة بما هو أصحّ وأشهر.

فالدعوى الأولى: تطرح الأخبار لشذوذها؛ لأنّ المرتكز في الأذهان والمعتبر عند المتشرّعة هي الرؤیة بالليل، فلا قيمة لرؤیة النهار، ولذا قال الأردبيلي رحمهما الله في مجمع الفائدة والبرهان:

إنّ الظاهر من الرؤیة هي المتعارفة، وإنّما تكون في الليل، فلا يشمل أخبارها لرؤیة النهار.^۲

وقال الشيخ محمّد حسن في الجواهر دفعاً لهذه الدعوى:

... اقتضاؤها اعتبار الرؤیة قبل الزوال لنفسها لا لكشفها عن صلاحیة الرؤیة في الليلة

السابقة إلاّ أنّه اتّفق المانع من غيم أو أخطأه المتطلّع أو نحو ذلك، وحينئذٍ يمكن دعوى

الضرورة على خلافه، وأنّ المعتبر إنّما هو الرؤیة في الليل دون النهار.^۳

ويمكن أن يدعى طرحها باعراض الأصحاب وإجماعهم على عدم اعتبار الرؤیة بالنهار

وإن كان الإجماع أيضاً لأجل تلك النكته، بل لنا أن نقول: هذه مسألة إسلامیة التزم بها

المسلمون منذ بدء الإسلام، بلا فرق بين السنّة والشيعة، ولا بين التابعي والصحابي، كما يشعر

بل يدلّ عليه استدلال السيّد والشيخ رحمهما الله حيث استدلاً بالإجماع وشفّعاه بقول الصحابة،

۱. مسالك الأهمام، ج ۲، ص ۵۴.

۲. مجمع الفائدة والبرهان، ج ۵، ص ۳۰۱.

۳. جواهر الكلام، ج ۱۶، ص ۳۶۸.

وجعلاه بين الصحابة بمثابة الإجماع منهم، ولعلّه إليه يرجع ما أفاده صاحب الجواهر من دعوى الضرورة.

ومن ذلك نستشعر ما حدا الشيخ إلى محمل بعيد حمل عليه صحاح الروايات، قال في التهذيب - في خبري حمّاد وابن زرارة -:

فهذان الخبران أيضاً ممّا لا يصحّ الاعتراض بهما على ظاهر القرآن والأخبار المتواترة: لأنهما غير معلومين (تأمل قوله عليه السلام): لأنهما غير معلومين)، وما يكون هذا حكمه لا يجب المصير إليه، مع أنّهما لو صحّا لجاز أن يكون المراد بهما: إذا شهد برؤيته قبل الزوال شاهدان من خارج البلد، يجب الحكم عليه بأنّ ذلك اليوم من سؤال، وليس لأحد أن يقول: إنّ هذا لو كان مراداً لما كان لرؤيته قبل الزوال فائدة؛ لأنّه متى شهد الشاهدان وجب العمل بقولهما؛ لأنّ ذلك إنّما يجب إذا كان في البلد علّة ولم يروا الهلال. والمراد بهذين الخبرين: أن لا يكون في البلد علّة لكن أخطأوا رؤية الهلال ثمّ رأوه من الغد قبل الزوال واقترن إلى رؤيتهم شهادة الشهود وجب العمل به.^١

وهذا المحمل البعيد ألجأه إليه شذوذ الخبرين، ولذا قال صاحب الجواهر بعد ذكر هذا المحمل: «ولعلّ الطرح أولى من هذا الحمل».^٢
هذه هي الدعوى الأولى في كلام الشهيد عليه السلام.

والدعوى الثانية: أنّها معارضة بما هو أصحّ منها وأشهر، ومعناها: أنا إذا أغعضنا عن الشذوذ ونظرنا إلى الخبرين بعين الاعتبار فإنّه تعارضهما الأخبار الصحيحة والمؤيدة التي ترافقها الشهرة:

منها: صحيح محمّد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال:

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا رأيتم الهلال فأفطروا، وأشهدوا عليه عدولاً من المسلمين، فإن لم تروا الهلال إلّا من وسط النهار أو آخره فأتّموا الصيام إلى الليل، وإن غمّ عليكم فعّدوا ثلاثين ثمّ أفطروا».^٣

ومنها: خبر جرّاح المدائني قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «مَنْ رَأَى هِلَالَ سُؤَالَ بِنَهَارٍ فِي

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٧، ذيل الحديث ٦١.

٢. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٧١.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٧، ح ٦٣.

رمضان فلیتمّ صیامه»^١.

ومنها: خبر محمد بن عیسی، المعتضد بالشهرة والإجماع قال:

کتبت إليه علیه السلام: جمعت فداک، ربّما غمّ علينا هلال شهر رمضان فیری من الغد الهلال قبل الزوال، وربّما رأیناه بعد الزوال، فترى أن نفطر قبل الزوال إذا رأیناه أم لا؟ وكيف تأمرني في ذلك؟ فکتب علیه السلام: «تتمّ إلى اللیل؛ فإنّه إن كان تامّاً رئي قبل الزوال»^٢.

قوله علیه السلام: «تتمّ» أمر بإتمام الصیام إلى اللیل، وهو ناظر إلى آخر الشهر، فیدلّ علی أن لا عبرة برؤیة الهلال في النهار، ولو كان ناظراً إلى أوّل الشهر، انعكست الدلالة. والدلیل علی أنّه ناظر إلى آخر الشهر کیفیة السؤال؛ فإنّ من الطبیعی أن یكون السؤال في أوّل الشهر عن وجوب الصوم فیقال: إذا رئي الهلال بالنهار في يوم الثلاثین من شعبان هل علينا أن نصوم؟ وأن یكون السؤال في آخر الشهر هكذا: فهل لنا أن نفطر قبل الزوال؟ وهكذا سأل السائل. مضافاً إلى قوله علیه السلام: «فإنّه إن كان تامّاً رئي قبل الزوال» فإنّه لا یلتزم مع أوّل الشهر؛ إذ لو كان الشهر تامّاً لما وجب الصوم فكيف یأمر به؟! وإنّما یلائم آخر الشهر، كأنّه قال: أتمّ صیامك ولیتمّ شهرک به، وإذا كان الشهر تامّاً، یجوز أن یرى الهلال - هلال الشهر القابل - قبل الزوال. ومنها: ما نقلناه قبل عن دعائم الإسلام:

إذا رأیتم الهلال أو رآه ذوا عدل منكم نهاراً فلا تفطروا حتّى تغرب الشمس، كان ذلك في أوّل النهار أو في آخره.^٣

وبالجملة، یُستند إلى هذه الأخبار المعتضدة بالشهرة القویة وإن كان في مفاد بعضها كلام ضعیف، كقوله علیه السلام: «وسط النهار».

هذا، ولا عبرة بما أفاد السیّد (قدّس الله نفسه الزکیة) في الریاض حیث قال:

وإلى هذا القول [أي القول باعتبار الرؤیة قبل الزوال] مال جملة من متأخري المتأخريين وفاقاً للمرتضى في الناصرية؛ لصراحة النصوص الدالة علیه، مع اعتبار أسانیدها واعتضادها بما مرّ من الإطلاقات، ومخالفتها لما علیه جمهور العامة، كما صرح به

١. تهذیب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٨، ذیل الحدیث ٦٤.

٢. تهذیب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٧، ذیل الحدیث ٦٢.

٣. دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٨١.

جماعة، مع دعوى المرتضى عليه الإجماع من الإمامية والصحابة... ولا يخلو عن قوة لولا شذوذ هذا القول على الظاهر المصرح به في كلام جماعة كصاحب المستمهي والمسالك والخلاف والغنية... ودعوى الشبهة عن هذا القول مستفيضة بل مسلمة، وحينئذ فتقوى الأدلة الدالة عليه ولو ضعفت دلالة بالإضافة إلى النصوص المقابلة والجمع بين الأدلة ولو بالتقييد أو التخصيص فرع المقاومة وهي مسقودة. ولولا موافقة القول المشهور لما عليه جمهور الجمهور. لكان القول به مقطوعاً به من غير ريبه، إلا أنه لها ربما لا تخلو المسألة من تردد وشبهة^١.

وما أحسن قوله: «لولا شذوذ هذا القول» وما أغلى ما أتى به بعده!

وأما ما ذكره قبل ذلك من تأييد ذلك القول بقول السيد في الناصريات وما استفاد منه من الإجماع للإمامية وللصحابة فقد عرفت ما فيه.

وأما ما دعمه من مخالفة روايات التفصيل لما عليه العامة وضعف به الروايات المقابلة فإنه في الحقيق بالاتباع عكس ذلك تماماً، فإن القول بعدم اعتبار رؤية الهلال نهائياً قبل الزوال أو بعد الزوال قول إسلامي بلا صبغة تشيع أو تسنن، ويرادف ذلك القول بلزوم الرؤية في الليل التي هي خالصة من كل لون، وإن كان قول من العامة يتقى منه وينشأ من الآراء، فهو قول أبي يوسف وأضرابه، ولذا لا يرى في روايات ما قبل الإمام الصادق عليه السلام من القول بالتفصيل عين ولا أثر، وإنما جاء ذلك في الروايات الصادرة عن الإمام الصادق عليه السلام، المعاصرة لأبي يوسف وأشباهه، فحمل هذه الأخبار على التقية أولى وألزم. فالقول ما قاله الجمهور، وهو معتضد بتلك الشهرة العظيمة والإجماع المسلم، وقد استرحنا من مخالفة السيد عليه السلام وما استفاد من كلامه من الإجماع المقابل لذلك الإجماع، فما أيده السيد هو المؤيد، وما خاف منه - بقوله: «لولا موافقة القول المشهور لما عليه جمهور الجمهور، لكان القول به مقطوعاً به» - يقال له بتكرمة: اقطع به ولا تخف إنك من الآمنين.

تم الكلام - بحول الله - عن روايات رؤية الهلال بالنهار، ووقفنا على شذوذ ما اعتبر الرؤية منها عند الأصحاب. وتلخص لنا منها أن الرؤية هي رؤية الليل، أفادت لنا ذلك الروايات التي اعنى بها الأصحاب، بل الروايات التي حكموا بشذوذها؛ لأن تلکم

١. رياض المسائل، ج ٥، ص ٤٢٠ - ٤٢٢.

الروايات الشاذة وإن لم يعملوا بها في مفادها ولكن لا ريب أنها أيضاً اعتبرت الرؤية رؤيت الليل، وقالت إذا كانت الرؤية قبل الزوال، فهو لليلة الماضية، وإن أبيت فلا محيص من أن تنظر إلى شطرها الآخر الذي يعتبر الرؤية قبل الزوال لليلة المستقبلية؛ فهذا لم يعرضوا عنه.

والمقصود من ذلك البحث بطوله أن الهلال وإن كان بمجرد تحققه في السماء بداية الشهر ولكنه بداية الشهر لا بداية الحساب ولا بداية أحكام ترتبت عليه، وقد تصرف الشارع في ذلك وجعل بداية الحساب رؤيته في أول الليل، فسقطت الاعتراضات الواردة على رؤيته بالنهار.

وأما الرؤية بالليل فليس لنا في ذلك إلا الهلال والرؤية، أما الهلال فهو خروج القمر عن تحت الشعاع، نعم بدرجة يمكن أن تراه الأبصار المتعارفة لا الحادة، وتراه الأبصار بنفسها لا بالآلات المكبرة على ما قيل، بل ادعى الاتفاق عليه. وأما الرؤية فقد ذكرنا أنها طريقيّة وليست جزء الموضوع.

إذن، فإذا كان هناك هلال ولكن لا في النهار وكان قد تعلق به علم - لا تخيل ولا تظن - تحقّق الموضوع، فيترتب عليه الحكم.

وعمدة ما منع الأذهان من نبيل ذلك هو التعلق بالرؤية، فيقال: نحن مكلفون بالصيام والظفر عند الرؤية، ولا هلال في أفقنا حتى تكون منّا الرؤية، هذا ولم يكن الهلال كالغروب والطلوع مقيداً بأفقنا، ولا الرؤية مأخوذة قيماً وجزءاً للموضوع، وهذا هو الذي يؤكد عليه لاتّضاح المراد.

وعلى هذا أصرّ المحقّق الخوئي رحمته الله - فيما أجاب به عمدة الأفاضل السيّد محمد حسين الطهراني رحمته الله في رسالة حول مسألة رؤيت الهلال - قائلاً:

فليعلم أنّ قولنا: بداية الشهر ببداية الخروج عن المحاق، لم نقصد منه أنّ تلك اللحظة مهما كانت فهي بداية حساب الأيّام، أو مدار نصّ الفروض والأحكام؛ كي يرد عليه ما توهم، وإنما أردنا بذلك دفع ما توهم أنّ بدو الهلال كيزوغ الشمس للنهار ظاهرة أفقيّة لسكان الأرض، فيهلّ الهلال في أفق لأناس ليلة ثم في آخر الآخرين ليلة أخرى، كما تشرق الشمس في أفق ساعة لقوم ثم لآخرين ساعة أخرى، وهكذا.

فدفعنا الوهم بأنّ بداية النهار غير بداية الشهر؛ إذ الطلوع ظاهرة أفقيّة تحدث من حركة الأرض الوضعيّة، فتجدد لها آفاق تجاه الشمس، فيتعدّد لا محالة نهار لكلّ أُنق، فلا يكون نهار قوم نهاراً لمن لم يخرج بعدّ من ظلام الليل، وليس هكذا الهلال؛ فإنّه حادث سماويّ يحدث من ابتعاد القمر عن تحت الشعاع عدّة درجات بالقياس إلى سكّان الأرض يبدو لهم منه قوس الهلال.

ولذا ترى في واقعنا الذي نعيش فيه لو رثي الهلال في أفق من الأرض كإسبانيا - على ما مثلت - ولم يُر في طهران، لا يصحّ أن يقال: صار القمر هلالاً في إسبانيا ولم يصر هلالاً في طهران حين يصحّ أن يقال: صار الوقت نهاراً هنا ولم يصر بعدّ نهاراً هناك؛ وذلك لارتباط النهار بهما وعدم ارتباط الهلال بأيّ منهما إلّا في الرؤية لا الهلاليّة، فالقمر حينئذٍ هلال لإسبانيا ولطهران ولأيّ أفق خيّمَت عليه ليلة الرؤية. هذا ما أردنا من حديث بداية الخروج لبداية الشهر.

أمّا بداية الحساب فلا بدّ أن تكون من أوّل الليل ليلة الرؤية مهما تحقّق الخروج حتّى يعلم بوجوده في السماء بالرؤية التي هي الطريق العامّ الوحيد في سهولة التناول لكلّ أحد، ولا تكون غالباً إلّا في أوّل الليل أو قريباً منه، فيتخذونه بداية لأوقات شهورهم، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾^١

فمواقيت الناس من الشهر تبدأ عندهم من أوّل ليل يُرى فيه الهلال، والشارع قرّهم عليه في أحكامه أيضاً، يشهد له قول الصادق عليه السلام في صحيح حماد: «إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية»^٢.

ونحوه غيره، حيث أضاف الهلال إلى الليل وإن اتّفقت الرؤية نادرة في اليوم، فنحن أيضاً لا نعدو عن ذلك ولا نختلف مع المشهور أو معك فيه.

وأما النقد بأنّ لو كان ملاك البداية ما ذكر، فلا بدّ أن يعمّ جميع الآفاق ولا يختصّ بالفوق من الأرض... فيدفعه أنّ المزيّة ما قرّرنا من أخذ البداية من الليل ليل الرؤية، والليل الذي رثي فيه إنّما هو الظلّ الواحد للنصف الجانبي المعاكس لواجهة الشمس كما أنت خبير به، وهذا ليس لجميع الآفاق، بل للنصف الفوق، والنصف الآخر نهار في أوقاته

١. البقرة (٢): ١٨٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٦.

غالباً؛ أعني غير القطبية، والنهار دائماً تبع ليله السابق في العَدِّ، فلا يكون بحساب هذا الليل بل بحساب الشهر الماضي، فإذا وصل الظلُّ إليه في دوره لتلك الآفاق عدَّت فيها بالأوليَّة.

وإن شئت قلت: إنَّ ليلة الرؤیة ليلة واحدة بأربع وعشرين ساعة يتبعها نهار واحد بأربع وعشرين ساعة يعدَّان أوَّل الشهر، ثم يتبعهما ليالٍ وأيام كذلك حتَّى يتمَّ ثلاثين أو تسعة وعشرين، فيكمل شهر واحد، ويتبعه شهور كذلك حتَّى يتمَّ اثنا عشر شهراً كما في كتاب الله تعالى. وأمَّا على المشهور الذي أيدته فكاد أن يتمَّ أربعة وعشرين شهراً على أقلِّ تقدير (وفيه ما فيه) ولا يبتكك مثل خبير.

وأمَّا ما سلكت من الطريق إلى المشهور موجَّهاً به دعواهم من اعتبار الرؤیة في النصوص جزءاً للموضوع على نحو الصفیَّة حذو تعبيرك، تريد به اختصاص الموضوع بما يكون في أفق كلِّ مكلف لنفسه حسب موضوعیَّة رؤیته، غاية الأمر وسع الموضوع بدليل كفاية رؤیة بلدٍ آخر إلى الآفاق القريبة بدعوى الحكومة، فمن جهة موضوعیَّة الرؤیة لا يتعدَّى إلى الآفاق البعيدة، وبذلك حاولت منع الإطلاق الذي تمسكنا به دليلاً للمختار بعد أن اعترفت بعدم قصور إطلاق المقام عن سائر الإطلاقات، فكلتا الدعويين بمعزل عن التحقيق.

أما الأولى - وهي جزئیة الرؤیة للموضوع - فيدفعها ظهور أخذها طريقاً إلى ما هو تمام الموضوع أعني دخول الشهر، فإنَّه الذي يستفاد من الكتاب العزيز وجوب الصوم به، حيث قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ - إلى قوله: - ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾^١، وكذلك من السنَّة، وكأنَّ الأمر بالصوم للرؤیة لأجل لزوم إحرازه لخصوص شهر الصيام وعدم الاكتفاء بالامتثال الظنِّي أو الاحتمالي.

كما يشهد للأوَّل ذیل صحیحتي ابن مسلم^٢ والغزازی^٣ وموثق (بل صحیح) ابن عثَّار^٤، وللثاني رواية القاساني^٥.

١. البقرة (٢): ١٨٣ - ١٨٥.

٢. وسائل الشیعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢.

٣. وسائل الشیعة، ج ١٠، ص ٢٥٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٦.

٤. وسائل الشیعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١١.

٥. وسائل الشیعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٣.

ويشهد لطريقته الرؤية أيضاً أمور:

الأول: اعتبار البيّنة مقامها، فلو كانت جزءاً بنحو الصفتية، لما استقام قيام البيّنة مقامها.
الثاني: عدّ الثلاثين إذا لم تيسر الرؤية والبيّنة، حيث إنه يوجب العلم بخروج السابق ودخول اللاحق.

الثالث: وجوب قضاء صوم يوم الشكّ الذي أفطر لعدم طريق إلى ثبوته، فتبيّن بعد ذلك بالبيّنة أو بالرؤية ليلة التاسع والعشرين من صومه وجود الشهر في يوم إفطاره، ففات عنه الواجب الواقعي، وهذا ثابت بالنصّ والفتوى، ولا خلاف فينا.

الرابع: إجزاء صومه إذا صامه بنية شعبان أو صوم آخر كان عليه فتبيّن بعد أنه من رمضان معللاً في النصوص بأنه يوم وقّق له، ولا يخفى أن الإجزاء فرع ثبوت التكليف. وبالجملة، لا مساغ لأصل الجزئية، فضلاً عن الصفتية، وإنما أخذت طريقاً؛ لأنها أتم وأسهل وأعمّ وصولاً لكلّ أحد إلى إحراز الهلال المؤلّد للشهر الذي هو تمام الموضوع. نعم، لا بدّ أن يكون وجود الهلال على نحو تمكن رؤيته بطريق عادي، فلا تكفي الرؤية بالعين الحادة جداً أو بعين مسلّحة بالمكبر أو العلم بوجوده بالمحاسبات الرصدية على دون تلك المرتبة؛ لاستفادة تلك الصفة له من النصوص المعتبرة الناطقة بأن لو رآه أحد لراه خمسون أو لراه مائة أو لراه ألف تعبيراً عن حدّ ما ينبغي من صفة وجوده، فهذا أيضاً ممّا لا خلاف بيننا فيه، فإن كان المراد من الجزئية هذا التقييد، فحريّ بالتأييد.^١ انتهى.

وقد نقلنا العبارة بطولها للتأكيد على نقاط هامّة في البحث تؤكّد على طريقته الرؤية، وتركّز على إطلاق ما ورد من أنّ الرؤية في بلدٍ تكفي لغيره من البلاد، ولعلّ البحث بلغ حدّ الإشباع واتّضح المراد.

حكم الرؤية بالآلات المكبّرة

إذا رئي الهلال بالآلات المكبّرة والأدوات الرصدية بحيث علم بها وجود الهلال، هل يعتدّ به ويحسب بداية الشهر وترتّب عليه الآثار كما لو رئي بالأبصار المتعارفة بلا فرق؟ أو أنّ المدار الرؤية المتعارفة وبلوغ الهلال إلى درجة يمكن أن يراه عموم الناس، كما ورد أن لو

١. رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ٧٩ - ٨٢.

رآه أحد لرآه خمسون... فلا اعتداد بتلكم الآلات، بل ولا بالأبصار الحادة جداً الخارجة عن متعارف الناس؟

المنعنى الأخير هو الذى يتبادر إلى الذهن، ويكاد تتفق عليه الأنظار، بل قيل: هذا ممّا لا خلاف بيننا فيه. هذا، وفيه للنظر مجال واسع.

فأقول: إذا رآه ذو البصر الحادّ وتيقّن بالهلال، هل لفقّيه أن يجزم بأن لا شيء عليه؛ فيجوز له الإفطار في أوّل شهر رمضان ويوجب عليه الصيام في آخر الشهر؟ مشكل جداً، بل الحكم بأنّه إذا تيقّن بالهلال فعليه أن يعمل بما هو وظيفة له سهل يسير.

وكذا إذا رآه العدلان من ذوي الأبصار الحادة، هل تردّ شهادتهما ويعامل معها معاملة العدم فلا تترتب عليها الآثار؟ مشكل جداً، وأحسب أن لا يلتزم به فقّيه.

ويشتدّ الإشكال أن لو اتّفقت في ذلك الشهر رؤفة الهلال في الليلة التاسعة والعشرين، فهناك لا ريب في الاعتداد بما رآه ذو البصر الحادّ أو بما رآه البيّنة؛ فإنّه لا خلاف في أنّ الشهر لا يكون ناقص من تسع وعشرين، ويحكم بأنّ أوّل الشهر هو ما ادّعت البيّنة أو ما رآه ذو البصر الحادّ.

وبمثل ذلك نستشكل على ما أوردوا على الأدوات الرصدية، فإذا أعلنوا أنّ الهلال قد رئي بها أو رأيناه بأنفسنا بمعونة تلك الأدوات ولم نره ولا يراه أحد بدونها ثمّ اتّفقت رؤفة الهلال في الليلة التاسعة والعشرين من هذا الشهر، فهل يشكّ أحد في أنّ ما رأوه بالأدوات كان بداية الحساب؟ فكيف يدعى بضرر قاطع أنّه أهملت في الشرع الرؤفة بالأبصار الحادة وبالأدوات المكبرة؟! وتقول لمن يهمل هذا الحساب ويتمسك بأمر أربعة لتأييد طريقيّة الرؤفة - كما سبق -: إنّ تلك الأمور الأربعة كما تؤيد طريقيّة الرؤفة ولا تدع للرؤفة بنفسها حساباً أصلاً. تؤيد اعتبار رؤفة الهلال إذا اتّفقت وصارت متيقّنة لا ريب فيها بأية وسيلة كانت، فمنّ رآه وتيقّنه وجب عليه ترتيب الآثار من الصيام والإفطار وغيرهما.

نعم، إذا منع في الروايات عن طريق خاصّ، نسلم لها، ولكن لا أظنّ المنع إلّا عن أمور ظنيّة ولو ظنّاً متأخماً للعلم، ولا أحسب أنّه إذا بلغ مبلغ العلم القاطع بحيث كان كما لو رأي شمله المنع، والعلم عند الله.

وينبغي أن نمنع النظر في هذه المسألة (مسألة الرؤية بالأبصار الحادة أو بالآلات المكبرة) عسى أن يكون الوقوف عند الروايات والدقة في تحصيل مفادها يوضح لنا السبيل ويزيح عنا التردد. وقد سبق منا القول بأن ما يترأى في المسألة بادئ ذي بدء أن المعبر الرؤية المتعارفة لغالب الناس؛ فإنهم المخاطبون لها والمقصودون بها، ولا شك أنهم لا يلتفتون إلى البصر الحاد الخارج جداً عن المتعارف، فضلاً عن الأدوات المكبرة، فالرؤية هي ما يزاولها الناس، فإذا رآه واحد رآه خمسون وهكذا، ولقد ادّعى الاتفاق على ذلك وأنه لا خلاف في ذلك بيننا.

وقد يشكل ذلك بأنه لو رآه أحد وتيقن به يقيناً لا يشوبه ريب ولا شك، فهل يجوز له العمل بخلاف ما رأى بمجرد أنه حادّ البصر وموهوب بهذه النعمة؟ مشكل جداً، بل يمكن الاستدلال عليه بالعمومات وبالروايات الخاصة الواردة.

أما العمومات: فما ورد من الروايات العديدة المعتبرة أنه:

إذا رأيتم الهلال فضوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا التنظّي ولكن بالرؤية.^١

ومثله مطلقاً الباب: «فإذا رأيت الهلال فضّم، وإذا رأيتَه فأفطر».^٢ وما جاء بعنوان الرؤية عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «الصوم للرؤية والفطر للرؤية».^٣ وهذه الإطلاقات والعمومات لا تقصر عن شمول مورد البحث، ولا نسلم الانصراف عنه.

نعم، لو كان حادّ البصر نادراً - كالعقلاء - بحيث يوجد في كلّ قرن أو قرنين واحد منه، لكان له مجال. وليس بذلك؛ فإنه في كلّ عصر وفي كلّ مصر يوجد منهم أزيد من واحد بحيث إذا التفتوا إليه لم يصعب عليهم إشراكه معهم في الحكم. وعلى هذا، فإذا انفرد بالرؤية وتيقن الهلال من غير شك، فعليه أن يرتب عليه آثاره.

ويؤيد ذلك ما ورد في الروايات الخاصة التي تتعرض لرؤية من انفرد بذلك:

منها: ما رواه محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن علي بن جعفر: أنه سأل

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٤.

أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ قال: «إذا لم يشك فيه فليفطر، وإلا فليصم مع الناس».^١ ورواه الشيخ بإسناده عن علي بن جعفر، إلا أنه قال: «إذا لم يشك فيه فليصم، وإلا فليصم مع الناس».^٢

والحديث صحيح عند الصدوق والشيخ عليه السلام، وتكون الرؤية بحسب نقل الصدوق وقعت في آخر شهر رمضان، وبحسب نقل الشيخ عليه السلام في أوله.

ومنها: ما رواه علي بن جعفر في كتابه عن أخيه قال: سألته عن يرى هلال شهر رمضان وحده لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ فقال: «إذا لم يشك فيه فليصم وحده، وإلا يصوم مع الناس إذا صاموا».^٣

وهذا يؤيد ما رواها الشيخ عليه السلام، وهذا المضمون لو لم نقل باختصاصه بذي البصر الحاد فلا أقل من شموله له بإطلاقه.

وقد تحصل لنا أن الروايات العامة أيضاً لا تقصر عن شمول مثله، وليت شعري أي صارف في المقام يصرف ذلكم الإطلاق؟ إذن فلا معدل عن القول بوجوب ترتيب الآثار على من رأى الهلال كائناً من كان. وبذلك نرجع إلى الوراء ونجدد النظر فيما كان يبدو لنا بادئ بدء من اعتبار الرؤية بالأبصار المتعارفة.

هذا، وإذا رآه رجلان ذوا بصير حاد وكانا عدلين تفتين، يثبت بهما الهلال، وتترتب عليه الآثار عملاً بما شهدت به البيئته. ويؤيد ذلك أيما تأييد إذا رئي الهلال في آخر الشهر في الليلة التاسعة والعشرين، فلا يبقى شك أن ما رآه الرجل أو الرجلان كان حقاً حقيقة بالتصديق.

هذا، وإذا اتسع المجال للقول باعتبار الرؤية من ذوي الأبصار الحادة، يسعنا أن نقول: إذا عثرنا على طلوع الهلال وتيقناً به من الأدوات المكثرة، لا بأس بالقول باعتباره؛ إذ قد زال المانع عن الطريق، وهي الرؤية المتعارفة، وانتقلنا بذلك إلى كفاية الوقوف على طلوع الهلال، كما إذا شهدت به البيئته الكذائبة.

١. وسائل الشيعية، ج ١٠، ص ٢٦٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٩٦٤.

٣. وسائل الشيعية، ج ١٠، ص ٢٦١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٤، ح ٢.

نعم، إذا احتتمل أن تكون الأداة المكثرة ذات دُخْلٍ في الرؤية - بأن لا يكون الهلال في الأفق وإنما الأداة بتصرفها تصرفاً - كأن تؤدي إلى انكسار النور - تُرينا الهلال - ففي هذه الصورة لا اعتبار به قطعاً، وهو خارج عن الفرض، وإنما البحث فيما إذا علمنا بوجود الهلال في الأفق في الحال الحاضر وتكون الأداة لا أثر لها إلا التكبير وإراءتها ما لا يُرى بأبصار الناس فحسب، فيقوى في النظر - والحال هذه - أن نرتب الآثار، ولا فرق بين الرؤية الحاصلة بها والحاصلة بغيرها، والعلم عند الله، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على رسوله وآله الطيبين، لا سيما بقيّة الله في الأرضين روعي لتراب مقدمه الفداء.

(۲۴)

هلال

تألیف

حجة الاسلام والمسلمین علی زمانی قمشہ ای

(معاصر)

فصل اول: ماه و سال قمری

قرآن کریم از ماه، هلال، منازل ماه و... بارها سخن به میان آورده و ذیل هر آیه هدفی را تعقیب کرده است؛ از جمله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^۱.
و فرمود: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَفْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾^۲.

هم چنین فرمود: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ...﴾^۳.
و فرمود: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^۴.

بر این پایه نخست تذکر اموری چند لازم به نظر می آید:

۱. مدار حرکت زمین بر گرد خورشید عبارت است از: صفحه منطقه البروج.
۲. گردش نجومی ماه به دور کره زمین از مغرب به مشرق برابر ۲۷ روز و تقریباً ۸ ساعت، و مدت گردش هلالی آن برابر است با مدت یاد شده به اضافه حرکت کره زمین که مجموعاً ۲۹ روز و تقریباً ۱۳ ساعت (یک ماه هلالی) است. ماه هر درجه را در دو ساعت طی می کند.
۳. روز و شب: ابتدای روز و شب نزد عرب و مسلمانان عبارت است از: آغاز حرکت

۱. یونس (۱۰): ۵.

۲. انعام (۶): ۹۶.

۳. بقره (۲): ۱۸۹.

۴. رحمن (۵۵): ۵.

یک متحرک (چون خورشید یا ماه) از افق مغرب تا رسیدن فردا به همان حال (مغرب)؛ بنابراین این شب، قبل از روز است؛ زیرا حساب روز، ماه و سال آنان با رؤیت هلال است.

۴. سال و ماه قمری: فاصله زمانی دو تقارن پی در پی خورشید و ماه، «ماه قمری» نامیده می‌شود و با گردش یک ساله زمین گرد خورشید، ماه نیز دوازده دور به فاصله مزبور بر گرد زمین گردش دارد که هلال آن دیده می‌شود، این دوازده دور گردش ماه را اصطلاحاً یک «سال قمری» می‌نامند.

مقدار متوسط یک سال قمری برابر است با ۳۵۴ روز و ۸ ساعت و ۴۸ دقیقه. کسر یک روز، برابر است با ۴۸۰۱۶۰۰۰، رابعه، این کسر نسبت به یک روز برابر است با $\frac{۰}{۳۶۶۶۶}$ بنابراین این یک سال قمری برابر است با $\frac{۳۵۴}{۳۶۶}$ روز.

تاریخ رسمی اسلام بر پایه گردش ماه استوار است، ملت چین نیز از زمان‌های بسیار دور و پیش از تولد حضرت مسیح علیه السلام محاسبات خود را براساس گردش ماه استوار ساخته، سال قمری گاه‌شمار آنان به حساب می‌آمده و تاکنون نیز بر اعتبار خود باقی است. بنابراین، رؤیت ماه نشانه آغاز ماه و سال قمری است و هر دوازده ماه به نام‌های: محرم، صفر، ربیع الأول، ربیع الآخر، جمادی الأولى، جمادی الآخرة، رجب، شعبان، رمضان، شوال، ذوالقعدة، و ذوالحجه تشکیل دهنده یک سال قمری اصطلاحی و بر دو گونه‌اند:

الف) ماه‌های قمری وسطی: یک ماه قمری وسطی برابر است از فاصله بین دو تقارن متوالی ماه و خورشید و یا دو مقابله متوالی، و یا وقوع آن دو در یک خط نصف‌النهار که فاصله آن ۲۹ روز و ۱۲ ساعت و ۴۸ دقیقه است، و چون ضبط آن بر عموم مردم دشوار است، منجمان در این روش تعدیلات تقویمی را در نظر نمی‌گیرند و ماه‌های فرد را سی روز و ماه‌های زوج را بیست و نه روز به حساب می‌آورند، با این استثنا که یازده بار در مجموع سی سال ذوالحجه را سی روز می‌شمرند؛ این سال‌ها عبارتند از: ۲، ۵، ۷، ۱۰، ۱۳، ۱۵، ۱۸، ۲۱، ۲۴، ۲۶، ۲۹.

دلیل این کار آن است که یک سال قمری برابر است با ۳۵۴ روز و $\frac{۱}{۶}$ و $\frac{۱}{۶}$ روز، و عدد «سی» کوچک‌تر عددی است که دارای $\frac{۱}{۶}$ و $\frac{۱}{۶}$ عدد صحیح است. جمع این دو کسر با هم یازده می‌شود، پس در مدت سی سال، کسرها، یازده روز کامل می‌گردند، از این رو در سی سال

باید یازده بار ذوالحجّه «کیسه» یعنی سی روز به حساب آید، بنابر این چنین داریم:

$$\text{دقیقه } ۱۴۴۰ = ۶۰ \times ۲۴ \text{ ساعت}$$

$$\frac{۱}{۵} = \text{دقیقه } ۲۸۸ + ۵ = ۱۴۴۰ \text{ دقیقه}$$

$$\frac{۱}{۶} = \text{دقیقه } ۲۴۰ + ۶ = ۱۴۴۰ \text{ دقیقه}$$

$$\text{کسر یک روز} = \text{دقیقه } ۵۲۸ + ۲۴۰ = ۲۸۸$$

$$\text{دقیقه } ۴۸، \text{ ساعت } ۸ = \text{دقیقه } ۶۰ + ۵۲۸ \text{ دقیقه}$$

$$\text{دقیقه } ۱۵۸۴۰ = ۳۰ \times ۵۲۸ \text{ سال}$$

$$\text{روز } ۱۱ = ۱۴۴۰ + ۱۵۸۴۰$$

امضای شرع: در منابع دینی ما روایاتی به چشم می‌خورند که به نظر می‌رسد سال و ماه‌های «قمری وسطی» مورد امضا و تأیید قرار گرفته باشند؛ از جمله امام صادق علیه السلام می‌فرماید: خداوند تبارک و تعالی دنیا را در شش روز آفرید. آن گاه خلقت را قطع کرد. سال ۳۵۴ روز است. شعبان هرگز تمام (یعنی سی روز) نیست. به خدا سوگند رمضان هرگز ناقص (یعنی ۲۹ روز) نیست - امر فریضه هیچ‌گاه ناقص نیست - زیرا خدای عزوجل می‌فرماید: ﴿... وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ...﴾^۱، شوال ۲۹ روز است. ذوالقعدة سی روز است؛ زیرا حق تعالی می‌فرماید: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتَمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً...﴾^۲ ذوالحجّه ۲۹ روز و محرّم سی روز است. سپس ماه‌ها، بعد از آن یکی تام و دیگری ناقص است.^۳

فقهای بزرگوار از سویی این‌گونه احادیث را مخالف با واقع یافتند؛ زیرا مشاهده کردند که ماه رمضان مثلاً گاهی ناقص (۲۹ روز) است. از سوی دیگر، برای کنار گذاشتن آن‌ها هم دلیل قانع‌کننده‌ای نداشتند، از این‌رو حمل بر تقیه و امثال آن کردند.^۴

۱. بقره (۲): ۱۸۵.

۲. اعراف (۷): ۱۴۲.

۳. الکافی، ج ۴، ص ۷۸، کتاب الصیام، باب نادر، ح ۲.

۴. رک: دروس معرفه الوقت والقبلة، ص ۵۲۷ و بعد.

حال آن‌که جایی برای این‌گونه حمل‌ها وجود ندارد؛ زیرا برای همه مسلمانان اعم از عامه و خاصه ثابت است که ماه رمضان مثلاً گاهی ناقص است، لذا دلیلی بر این حمل‌ها باقی نمی‌ماند جز آن‌که بگوئیم: شارع مقدس در مقام بیان ماه و سال وسطی بوده است. از این رو منافات ندارد که ماه‌های قمری گاهی چند ماه متوالی و بی در پی ۲۹ یا سی روز واقع شوند، چنان‌که خواهد آمد.

(ب) ماه‌های شرعی: اهل شرع ماه‌های قمری را از «رؤیت هلال» تا رؤیت هلال دیگر محاسبه می‌کنند. «بیرونی» بر آن است که امکان دارد دو ماه پیوسته تمام باشد و تا سه ماه پیوسته ناقص رؤیت شود؛^۱ ولی صاحب زیج بهادری پس از محاسبه‌ای دقیق می‌نویسد: «و ممکن است چهار ماه متوالی هر ماه سی روز و سه ماه متوالی هر کدام بیست و نه روز واقع شود»؛^۲ زیرا فرآیند محاسبات دقیق تعدیلات، چنین نتیجه‌ای را به بار خواهد آورد.

۵. هرگاه نور کوکب بزرگی چون خورشید بر کواکب کوچک‌تر از خود هم‌چون ماه، زمین و سایر سیارات بتابد، طرف نورانی آن‌ها که برابر خورشید قرار گرفته بیش‌تر و بزرگ‌تر از طرف تاریک آن‌هاست که برابر خورشید قرار نگرفته است. از این رو یک سایه مخروطی کشیده و طولانی پدید می‌آید، قاعده این سایه مخروطی، دایره کوچکی است که به عنوان فصل مشترک نور و ظلمت قرار دارد، و چون زمین مثلاً در هر شبانه روز یک دور گرد خود می‌چرخد آن سایه مخروطی نیز دائماً دور زمین در گردش است که ما آن را «شب» می‌نامیم.

۶. طول و عرض: از دیده ناظر زمینی هر روز مرکز جرم خورشید از دایره نصف‌النهار شهرها و نقاط زمین می‌گذرد و یکی از آن‌ها به عنوان «مبدأ طول» از نصف‌النهار «گرینویچ» انگلستان می‌گذرد.

دایره استوا نیز به عنوان «مبدأ عرض» بلاد مورد اتفاق جهانیان قرار گرفته و از دو سوی شمال و جنوب تا قطب‌ها؛ یعنی تا ۹۰° عرض‌ها، امتداد دارد.

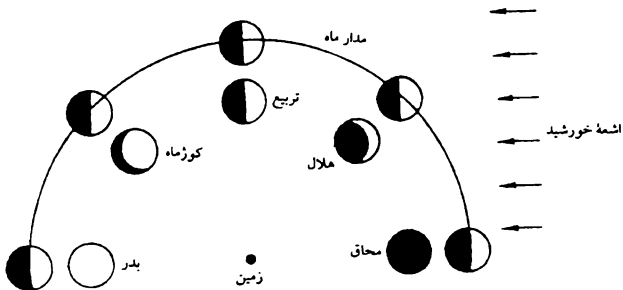
۱. التفهیم، ص ۲۲۰؛ سی فصل، فصل سوم.

۲. زیج بهادری، ص ۵۰.

۷. می‌دانیم که صفحه افق حقیقی از مرکز کره زمین می‌گذرد و افق حسی، محلی و مرئی عبارت است از: بزرگ‌ترین دایره صغیره‌ای که از دید ناظر بر سطح زمین گذشته و با افق حقیقی موازی است.

۸. می‌دانیم که ماه در حال اقتران با خورشید بیش از نصف نورانی آن برابر خورشید و نیمه کوچک‌تر و تاریک آن رو به زمین است که دیده نمی‌شود، از این رو گفته می‌شود: ماه در «محاق» است. در این حالت اگر مرکز جرم زمین، ماه و خورشید در یک خط قرار گیرند خورشید گرفتگی پیش می‌آید، و اگر ماه در شمال یا جنوب خورشید قرار گیرد - چون ماه تا بیش از ۵ درجه از منطقه البروج عرض می‌گیرد - محاق صورت می‌گیرد بدون کسوف، این حالت هر ماه یک بار اتفاق می‌افتد.

ماه پس از دور شدن از خورشید و خروج از تحت شعاع آفتاب، نخست به شکل هلال و یک تیغه بسیار باریک دیده می‌شود و سپس به تدریج با فاصله گرفتن بیش‌تر بر پهنه باریک آن افزوده شده تا به حالت تربیع و سپس به حالت بدر (ماه کامل) درآید. (نگ: شکل زیر).



فصل دوم: اسباب اختلاف رؤیت

۱. اختلاف طول شهرها

هر شهر و بلدی که طول آن نزدیک‌تر به مبدأ طول (گرینویچ) باشد در بسیاری اوقات امکان رؤیت در آن بیش از شهر و نقاطی است که طول شرقی آن‌ها زیاده‌تر از مبدأ مزبور باشد؛ یعنی در بلاد غربی‌تر امکان رؤیت بیش از بلاد شرقی است، گرچه در عرض با هم مساوی باشند؛ مثلاً در مراکش امکان رؤیت بیش از تهران و مشرق زمین است.

۲. اختلاف عرض شهرها

الف) دوری بُعد «معدّل النهار» از منطقه البروج و نزدیک شدن به آن، در کوتاهی و بلندی شب و روز تأثیری شایسته دارد. بر این پایه، اگر دو شهر در طول و عرض برابر باشند، اما یکی در نیم کره جنوبی و دیگری در نیم کره شمالی قرار گرفته باشد این امکان هست که در یک روز معین هلال در شهر اول دیده نشود و در شهر دوم رؤیت گردد؛ مثلاً شهر اول دارای 35° عرض جنوبی و شهر دوم در عرض 35° شمالی باشد در این فرض، روز برای شهری که در عرض 35° جنوبی قرار گرفته حدود چهار ساعت کوتاه‌تر از همان روز است. و برای شهر دوم؛ یعنی روز شهر دوم، دو ساعت از طرف بامداد و دو ساعت از طرف پسین بزرگ‌تر است. از این رو ممکن است در افق شهر اول هلال رؤیت نشود و دو ساعت بعد در افق شهر دوم (واقع در عرض 35° شمالی) رؤیت گردد،

عکس این فرض هم تصور دارد.

ب) چون بُعد (عرض) قمر از - دایره بروج - به سمت شمال و جنوب - حدود ده درجه است، اگر بُعد قمر در سمت شمال باشد امکان رؤیت در نواحی و آفاق جنوبی کم‌تر است و بالعکس، اگرچه هر دو شهر از آفاق یاد شده در یک طول هم قرار گرفته باشند.

ج) چون مدار حرکت ماه به دور زمین غالباً حول معدّل النهار = استوای فلکی و مناطق استوایی است، و سعه مشرق و مغرب، بین صفر تا $23/5$ شمالی یا جنوبی بیش نیست، لازم می‌آید ماه در مناطقی که بیش از میل کلی ($23/5$) عرض دارند به افق نزدیک‌تر باشد. از این‌رو:

اولاً، هلال هنگام غروب آفتاب به افق نزدیک‌تر است؛ در نتیجه زودتر غروب می‌کند. ثانیاً، گرد و غبارهایی که غالباً نزدیک افق گرد می‌آیند سبب می‌شوند رؤیت هلال با مشکل رو به رو گردد، به‌ویژه در شهرهایی که دارای عرض‌های بالا هستند، بر خلاف شهرهایی که استوایی و یا معتدله نزدیک به استوا باشند؛ چرا که انسان گردش ظاهری معدّل النهار و منطقه البروج را تقریباً بالای سر (دولابی) می‌بیند. از این‌رو هلال به سهولت رؤیت می‌شود.

۳. اوضاع فلکی

۱. بُعد تقویم ماه از تقویم خورشید که آن را «بُعد سوی» خوانند عبارت است از: موقعیت «مرکز ماه از مرکز خورشید» به گفته بیرجندی: درجات منطقه البروج را درجات سوا گویند؛ چه آن را همه برابر گرفته‌اند و اجزای [یعنی درجات] معدّل النهار را به آن، نسبت کرده‌اند، و آن موضع قمر است به خورشید^۱.

۲. دور و نزدیک شدن ماه به زمین: می‌دانیم که فاصله ماه از زمین در حال «حضیض» که به زمین نزدیک‌تر است عبارت است از: ۳۶۰,۰۰۰ هزار کیلومتر و در حال «ذروه = دوری»

۱. شرح زیج سلطانی، باب کیفیت استخراج هلال.

حدود ۴۰۰،۰۰۰ کیلومتر است. و بدیهی است که امکان رؤیت در حال حضيض بیش از حال دوری است.

۳. بُعد معدّل: و آن عبارت است از: «فاصله غروب ماه پس از غروب خورشید». بنابراین این هر چه فاصله غروب ماه زیادتر باشد زمان مکث و درنگ هلال فوق افق بیش‌تر است و بهتر می‌توان رؤیت کرد، و اگر این فاصله کم‌باشد قمر فوراً پشت سر آفتاب غروب می‌کند و قابل رؤیت نیست.

دانشمندان فنّ تقویم برآنند که ماه، از شش درجه قبل از قرار گرفتن در راستای خورشید (برابر ۱۲ ساعت) تا ۶' بعد از دور شدن از آن در محاق است و با چشم معمولی امکان رؤیت ندارد و بعد از ۷' تا ۸' شکل هلال بسیار ضعیف و قابل رؤیت است.

خواجه نصیرالدین طوسی و دانشمندانی که پس از او عهده‌دار تقویم شدند به پیروی از او «بعد معدّل» را ده درجه (۱۰') برابر چهل دقیقه زمانی به عنوان «ضابطه جهت رؤیت» انتخاب کردند - که برابر ۲۰ ساعت پس از اقتران است - و گفته‌اند: اگر بُعد مزبور بین دوازده تا چهارده (۱۴ - ۱۲) باشد، هلال معتدل است و اگر زیادتر باشد، هلال کاملاً هویدا است.^۱

گفتنی است، امروزه ثابت شده که هلال در شرایط ویژه تا حدود پنج درجه برابر با بیست دقیقه مکث ماه بعد از لحظه غروب خورشید قابل رؤیت است، چنان‌که روز چهارشنبه ۲۹ ماه رمضان ۱۴۱۸ ق برابر ۱۳۷۶/۱۱/۸ ش و ۲۸ ژانویه ۱۹۹۸ م، حدود ساعت ۹/۵ صبح به ساعت رسمی ایران از لحظه مقارنه (محاق) خارج شده و بعد از غروب آفتاب رؤیت گشته است که رسانه‌های ایران (رادیو و تلویزیون) از طرف صاحبان فتوا، روز بعد؛ یعنی پنج‌شنبه را به عنوان عید (روز اول شوال) اعلام کردند؛ چنان‌که محاسبه از راه رایانه نیز این واقعت را نشان می‌دهد. به سند و گزارش زیر دقت فرمایید:^۲ در این گزارش مدت مکث ماه بعد از لحظه غروب خورشید ۲۲ دقیقه به حساب آمده است:

۱. شرح زیج سلطانی، باب کیفیت استخراج هلال.

۲. رؤیت هلال ماه طی سال‌های ۱۴۱۵ - ۱۴۱۸ ه.ق. ص ۴۸۴ و بعد.

گزارش جامع طرح سراسری رؤیت هلال ماه‌های قمری برای ایران گزارش شماره ۱ رؤیت هلال ماه شوال ۱۴۱۸

۱. تاریخ:

۸ بهمن ۱۳۷۶

۲۹ رمضان ۱۴۱۸

۲۸ ژانویه ۱۹۹۸

۲. خلاصه گزارش: شرایط جوی نامساعد بود.

۳. رصدگاه: عبدالرحمان خازنی - تهران

۴. وضعیت آسمان: نزدیک به افق غربی در لحظه غروب خورشید: ابری ومه‌آلود

۵. چند مشخصه ماه و خورشید براساس محاسبه:

شماره ماه گرد نجومی: ۹۲۹.

شماره ماه گرد اسلامی: ۱۷۰۱۴.

لحظه مقارنه: ساعت ۹ و ۳۱ دقیقه ۸ بهمن ۱۳۷۶.

لحظه غروب خورشید: ساعت ۱۷ و ۲۸ دقیقه.

سنّ ماه در لحظه غروب خورشید: ۷ ساعت و ۵۷ دقیقه.

سمت ماه در لحظه غروب خورشید: ۲۴۸/۷ درجه.

ارتفاع ماه در لحظه غروب خورشید: ۴/۱۶ درجه.

لحظه غروب ماه: ساعت ۱۷ و ۵۰ دقیقه.

مدت مکت ماه بعد از لحظه غروب خورشید: ۲۲ دقیقه.

سمت خورشید در لحظه غروب خورشید: ۲۴۸/۱ درجه.

اختلاف سمت ماه و خورشید در لحظه غروب خورشید: ۰/۶ درجه.

سمت ماه در لحظه غروب ماه: ۲۵۱/۸ درجه.

فاصله زاویه‌ای ماه از خورشید در لحظه غروب خورشید: ۵/۰۸ درجه.

اختلاف طول‌های دایره‌البروجی ماه و خورشید در لحظه غروب خورشید: ۴/۴۵

درجه؟

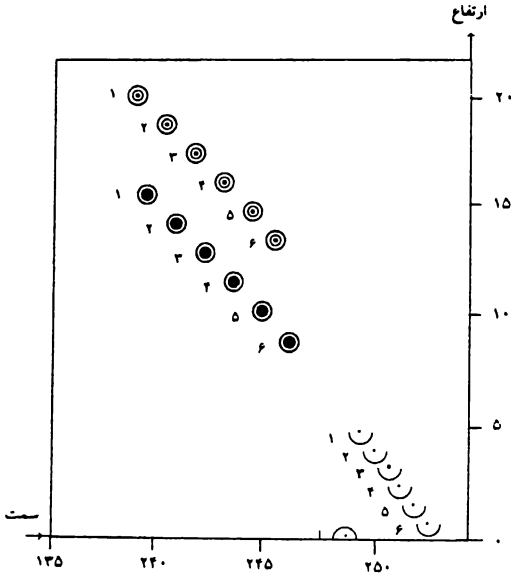
عرض دایره‌البروجی ماه در لحظه غروب خورشید: ۲/۴۵ درجه شمالی.

زاویه قطر ماه: ۱۹۵۳/۸۲ ثانیه قوسی.

موقعیت ماه در مدار خود به دور زمین: ۲/۰۰ شبانه روز قبل از لحظه حضيض.

سطح روشن ماه: ۰/۱۴.

۶. نام راصد(ها): محمود اعرابی، محمد باقری، حجت‌الحق حسینی ایرانی، فریبرز رسولی، حسن شیرازی، محمد رضا صیاد، حسن طارمی‌راد، مرتضی غفّارخانی، محسن قاضی میرسعید، اکبر میاندوآبچی والیار میاندوآبچی.



نمایش مختصات افقی هلال ماه، خورشید و سیاره‌های مریخ و مشتری
براساس محاسبه در شام‌گاه ۸ بهمن ۱۳۷۶ در رصدگاه عبدالرحمان خازنی - تهران

شایان ذکر است که سندهای مزبور براساس محاسبات رایانه است؛ لیکن تقویم‌نگاران ما هنوز روش خواجه (بعد ده درجه برابر با مکت چهل دقیقه بالای افق - بعد معدّل - و سپری شدن ۲۰ ساعت از تولد ماه) را از نظر دور نداشته‌اند؛ اما مردم در عمل با چشم‌های تیزبین و یا به وسیله دوربین و... این فاصله را به نصف تقلیل داده و هلال را گاهی یک روز جلوتر از اعلام منجم رؤیت می‌کنند، و چه بسا یاوه‌ای هم نثار و نصیب منجم گردد!

۴. عوامل فیزیکی

دود، گرد و خاک، و بخار آب نیز نقش تعیین کننده دارند. از این رهگذر در فصل زمستان که بخار آب در جوّ زیاد است رؤیت هلال مشکل‌تر است و چون در فصل تابستان، بخار آب کم است و سایر گازهای انعکاس دهنده نور بیش‌تر می‌شود. رؤیت هلال آسان‌تر خواهد بود.

هم‌چنین عوامل دیگر مانند: ابرها و کوه‌ها سبب می‌شوند رؤیت هلال ماه دشوار شود، بر خلاف هوای صاف و سطح هموار زمین که موجب می‌شود دید انسان بیش‌تر گردد.

۵. عدم ضابطه کلی

علمای این فنّ با این‌که از روزگاران پیش در صدد تهیه ضابطه و قاعده‌ای کلی بوده‌اند، اما کم‌تر به این آرزو دست یازیدند. امروزه نیز یک فرمول کلی و فراگیر جهت دیدن هلال وجود ندارد. گرچه فی‌الجمله قواعد و ضوابطی در این خصوص موجود است، چنان‌که به آن‌ها اشاره خواهیم داشت.

فصل سوم: لزوم یا عدم لزوم اتحاد آفاق

پس از دانستن و یادآوری امور مزبور، سخن فقها نوعاً بر پایه دو قول استوار است:

۱. گروهی با بهره‌گیری از اصول و قواعد علمی و هیئتی بر این نظرند که: ادله نقلی (آیات و روایات اسلامی) دلالت تام بر لزوم اتحاد آفاق (شهرهای نزدیک به هم) و «موضوعیت رؤیت» دارند.

۲. گروه دیگر با استفاده از قواعد و ادله مزبور معتقدند: اتحاد آفاق لازم نیست و ادله نقلی همه طریق به واقع، کاشف و نشانه از واقعاند و اینک توضیح کلام:

قول اول: لزوم اتحاد آفاق

اعتبار علمی: دانستیم که ملت چین مانند ملت عرب چه در زمان جاهلیت و چه پس از ظهور اسلام، آغاز ماه قمری را پس از خروج ماه از تحت الشعاع؛ یعنی از زمان «رؤیت هلال» دانسته‌اند. این پدیده جز در غروب روز ۲۹ یا ۳۰ اتفاق نمی‌افتد، از این رو شب اول ماه قبل از روز اول ماه به حساب می‌آید. بنابراین «رؤیت هلال» دخل تام در تحقق ماه هلالی دارد.

به گفته منجمان - به پیروی از خواجه چنان که خاطر نشان ساختیم - قمر حدّ اقل پس از طی ده درجه که عبارت از ۲۰ ساعت از اقتران گذشته است قابل رؤیت است. از این رو وقتی ماه دیده شد، ماه قبل سپری، و ماه جدید آغاز گشته است و قطعاً حکم شهرها و بلادی که عوارض طبیعی هم‌چون: ابر، کوه بلند، تپه و بخار زیاد افقشان را پوشانیده در

حکم شهرهایی است که هلال را رؤیت کرده‌اند. بنابر این، بلاد متحد الآفاق همه در این حکم یکسان هستند.

وانگهی اگر خروج از تحت الشعاع، امری سماوی و بر همه نقاط کره زمین یکسان است - چنان‌که صاحبان قول دوم می‌پندارند - پس چرا این سخن را درباره کسوف نمی‌گویند، حال آن‌که خور گرفت هم امری آسمانی است، بلکه می‌گویند: در هر ناحیه کسوف واقع شد مردم همان منطقه باید به احکام آن ملتزم شوند نه سایر مناطقی که در آن کسوف واقع نشده است! پس همان‌گونه که نواحی مختلف در کسوف مختلف می‌شوند درباره رؤیت و عدم رؤیت هلال هم یکسان نیستند.

ادله قول اول

موضوعات عرفیه‌ای که موضوع احکام شرعی قرار می‌گیرند باید گستره، سعه، ضیق، اطلاق و تقیید مفهوم آن از عرف گرفته شود؛ مانند: بیع، شهر = ماه، روز، شب، سال و... از این رو، وقتی شارع مقدس فرمود: «يَسْتَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ...»^۱، «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنَ... فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ...»^۲ و سایر آیاتی که در مقام تشریح احکام است معنای شهر = ماه به عرف ارجاع می‌شود. از این رو عرف مردم، اول وقت دخول ماه را با «دیدن هلال» می‌داند، گرچه ساعاتی قبل از تحت الشعاع خارج شده باشد. افزون بر این، از اخبار مستفیضة فریقین به تصریح چنین بر می‌آید که معیار دخول ماه برای روزه، حج، عمره، پرداخت بدهکاری، سر رسید اسناد تجاری همه به رؤیت هلال است، و همچنین است مستحبات و عباداتی که در ماه‌های رجب، شعبان، محرّم، صفر و سایر ماه‌ها وارد شده است.

بنابر این، پی‌آمدهای التزام به خروج ماه از تحت الشعاع و کفایت آن برای همه کره زمین عبارتند از:

۱. دست شستن از احکام دین و پدید آوردن فقه جدید.

۱. بقره (۲): ۲۱۷.

۲. بقره (۲): ۱۸۵.

۲. لازم می‌آید «رؤیت هلال» کاشف و نشانه محض باشد، با این‌که روایات دلالت بر «موضوعیت» رؤیت دارند.

۳. لازم می‌آید هرگاه رؤیت هلال با چشم عادی ممکن نباشد رو به ابزار و آلات جدید (رصد، زیج، نجوم و منجم) کنیم تا حکم به دخول ماه کند و ...

اطلاق روایات: در روایات اطلاقاتی به چشم می‌خورند که بنابر قول اول از طرفی باید همه علاج شوند و به حال اطلاقی خود باقی نمانند، و از سوی دیگر باید جنبه موضوعیت داشتن رؤیت آن‌ها ملاحظه شود و مدّ نظر قرار گیرد:

۱. پیامبر اسلام ﷺ فرمود: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته»^۱.

یعنی رؤیت، شرط دخول ماه است، و از این سخن پیداست که دیدن هلال موضوعیت دارد.

۲. صحیحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «إذا رأيتم الهلال فأفطروا وليس بالرأي والتظني ولكن بالرؤية»^۲.

۳. صحیحه حمّاد از امام صادق عليه السلام قال:

إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية.^۳

همچنین روایات فراوانی در این مقام هست که همه دلالت دارند «بینه» قائم مقام رؤیت است از جمله:

۱. عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: «لا تصم إلا للرؤية أو يشهد شاهدا عدل»^۴.

۲. حمّاد بن عثمان، عن الحلبي، عن أبي عبدالله عليه السلام: «أنّ عليّاً كان يقول: لا أُجيز في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين»^۵.

۱. سنن الدارقطني، ج ۲، ص ۱۶۰.

۲. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۹ - ۲۹۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۱.

۳. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۸.

۴. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۶۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۲۸.

۵. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۶، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱.

۳. محمد بن قیس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: إذا رأيتم الهلال فأفطروا أو شهد عليه بيّنة عدل من المسلمين»^۱.

۴. صحیحة أبي بصیر، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سُئل عن اليوم الذي يقضي من شهر رمضان؟ فقال:

لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من أهل الصلاة متى كان رأس الشهر، - وقال: - لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار، فإن فعلوا فصمه.^۲

۵. صحیحة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال:

صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، فإن شهد عندكم شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه.^۳ از این روایات و سایر مطلقات آینده به دست می‌آید که رؤیت هلال، ملاک و معیار اصلی در فرا رسیدن ماه است و نسبت به همه تقاط و آفاق کره زمین اطلاق و شمول دارد و آن به گونه‌ای است که به نحو صفتیت (هلال دیده شده) موضوع حکم قرار گرفته است.

دیگر این‌که عموم و جوب قضا برای همه آفاق کره زمین از این مطلقات استنباط می‌شود و سخنی از آفاق نزدیک یا دور نیست. مطلقات می‌گویند: اگر در شهر دیگری هلال ماه رمضان ثابت شد و مردم در این شهر، روز اول ماه رمضان را افطار کرده باشند (چون هلال رمضان برای آنان ثابت نشده است) واجب است آن روز را قضا کنند و از اطلاق خبر استفاده می‌شود که فرقی بین اتحاد و اختلاف آفاق نیست و این حکم برای همه یکسان است.

صاحبان قول اول در این‌جا ناگزیر از دو علاج هستند: یکی حکومت، و دیگری انصراف.

حکومت: هرگاه دلیلی ناظر بر دلیل دیگر باشد و آن را شرح و تفسیر کند دلیل مفسر و شارح را «حاکم» و دلیل دیگر که شرح و تفسیر شده است «محکوم» می‌نامند، دلیل حاکم

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۸. أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۶.

۲. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۹۳. أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۲، ح ۱.

۳. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۷. أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۴.

گاهی دلیل محکوم را توسعه می‌بخشد و گاهی محدود می‌سازد و در اصطلاح «تضییق» به وجود می‌آورد.

در فنّ اصول فقه دلیل حاکم همه وقت مقدّم بر دلیل محکوم است از نوع تقدیم سیطره و قهر، بنابر این باید به مفاد و شرحی که حاکم از دلیل محکوم ارائه می‌دهد، عمل شود نه به مفاد مستقیم دلیل محکوم.

مثال برای تحدید و تضییق: در روایت امام صادق علیه السلام می‌خوانیم: «كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْكَ مِنَ الشَّكِّ فِي صَلَاتِكَ فَاعْمَلْ عَلَى الْأَكْثَرِ»^۱.

و در حدیث دیگر فرموده است: «لیس علی الإمام سهو، ولا علی من خلف الإمام سهو»^۲.

بنابر این، دلیل دوم دایره شک در حدیث اوّل را محدود کرده و می‌گوید: مراد از «شک» یعنی بنابر اکثر گذاشتن وقتی است که در نماز جماعت نباشد.

مثال برای توسعه: حکومت اخبار (دالّه بر وجوب قضا مانند صحیحۀ منصور بن حازم و...) بر اخبار لزوم رؤیت، یعنی اخبار یاد شده دایره لزوم رؤیت را از شهر رؤیت توسعه داده و می‌گوید: رؤیت اعم از آن است که اهل این دیار و شهر ببینند یا در غیر این شهر (از شهرهای نزدیک و هم‌افق) هم دیگران ببینند، از این رو ملتزم می‌شوند به وجوب قضا در این شهر پس از آن‌که رؤیت هلال در شهر دیگر (نزدیک و هم‌افق، نه همه شهرها) ثابت گردید. بنابر این اخبار مطلقه دلالت می‌کنند بر تحقق رؤیت در این شهر تنزیلاً و تعبداً؛ یعنی تنزیل و نازل منزله قرار دادن رؤیت تعبدی را مقام رؤیت وجدانی، پس رؤیت وجدانی در شهر دیگر به وقوع پیوسته، و رؤیت تعبدی به کمک حکومت و توسعه رؤیت، به شهر دیگر هم سرایت داده می‌شود.

انصراف: مشهور بین دانشمندان فنّ اصول آن است که انصراف و بازگشت ذهن از لفظ مطلق به بعضی از مصادیق، یا به مصداق بارز و آشکارتر، و یا به برخی از اصناف معنا، مانع از تمسک به اطلاق می‌گردد؛ مثلاً در آیه مبارکه می‌خوانیم: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ

۱. تهذیب الأحکام، ج ۲، ص ۱۹۳، ح ۶۳.

۲. تهذیب الأحکام، ج ۲، ص ۳۴۴، ح ۱۶.

وَأَرْجُلُكُمْ»^۱ «مسح» در این آیه انصراف دارد به این‌که انسان با دست، و آن هم با کف دست مسح بکشد، چنین انصرافی را مانع از ظهور اطلاق می‌دانند، بر خلاف انصراف بدوی. صاحبان قول اوّل می‌گویند: عموم یا اطلاقات وجوب قضا به افراد شایع، ظاهر، بارز و آشکار انصراف دارند، و به حال اطلاقی خود باقی نخواهند ماند؛ مثلاً اطلاقی که می‌گوید: «إذا شهد أهل بلد أنهم رأوه فاقضه؛ هرگاه اهالی شهر دیگری شهادت به رویت هلال دادند واجب است (آن روزی که مثلاً از اوّل ماه رمضان افطار شده است) قضا گردد»، این حکم (وجوب قضا) مخصوص شهرهایی است که نزدیک به شهر رؤیت هلال است. بنابر این قضاى روزه انصراف به شهرهای متحداً لافق دارد.

اما نسبت به شهرهای دور چنین نیست و نمی‌توان واژه‌های وارده در مطلقات، چون: مصر، بلد، یتنه، جمع اهل صلات... را به شهر و بلاد دور که با هم مسیر شش ماه، فاصله دارند توسعه داد. از این رو اگر مطلقات بخواهند نسبت به بلاد دور دست هم بر اخبار لزوم رؤیت مقدّم گردند، عرف چنین تقدیمی را به منزله انکار اصل رؤیت و انهدام بنیان آن می‌داند؛ زیرا لازم می‌آید این دسته اخبار دالّه بر لزوم رؤیت به‌طور کلی مهمل و باطل باشند.

بنابر این در شهرهای دور «رؤیت هلال» موضوعیت دارد، چنان‌که پیامبر اکرم ﷺ فرمود: «صوموا لرؤيته و أفطروا لرؤيته».

به‌ویژه خاطر نشان می‌سازد که نمی‌توان تنها به اعتبار خروج ماه پس از ۲۹ روز و ۱۲ ساعت و ۴۸ دقیقه اکتفا کرد، و حکم خروج را بر جمیع نقاط و آفاق مختلف گیتی گسترش داد و آثار شرعی بر آن مترتب ساخت. بنابر این «رؤیت» جزء الموضوع است و جزء دیگر آن هلال است.

همچنین از روایات، استنباط می‌شود که چشم مسلّح جای‌گزین چشم عادی نخواهد شد، چنان‌که حساب منجمان آگاه و خبیر به زیجات هم کفایت از رؤیت نخواهد کرد. ابزار و آلات جدید هم نمی‌توانند جای‌گزین رؤیت باشند، بلکه تنها چیزی که صلاحیت دارد بدل

۱. مانده (۵): ۶.

از رؤیت قرار گیرد همانا سی روز بودن ماه است.^۱

استاد بزرگوار ما حضرت آیه‌الله حسن‌زاده (مدّ ظلّه) نیز نظر شریف خویش را بدین‌گونه ابراز فرموده است:

حدوث الهلال في أفق كحدوث الخسوف والكسوف والزلزلة والزوال والغروب ونظائرها في ذلك الأفق والأحكام المترتبة عليه شرعاً كالأحكام المترتبة عليها لأهل ذلك الأفق، فإذا رئي الهلال في أفق - وإن شئت قلت في بلد - كان حكم الرؤية ثابتاً لذلك الأفق. نعم، إن كانت الآفاق الأخرى قريبة منه جداً بحيث يعدّ هو وجميع الآفاق المتجاورة منه بمنزلة أفق واحد عرفاً فالرؤية وحكمها ثابتان لجميعها، لأنّه إذا رئي الهلال في بلد منها رئي في جميعها بلا كلام وأما الآفاق النائية عنه فلكلّ منها حكم نفسه.

نعم، الكلام في الآفاق النائية مبني على تفصيل وهو أنّ الهلال إذا رئي في الأفق الذي هو بالنسبة إلى الآفاق البعيدة عنه شرقي وتلك الآفاق غربية عنه رئي الهلال في تلك البلاد النائية الغربية من دون عكس، ولا يمكن تفاوت ما بين الهلالين بأكثر من يوم واحد قطّ، وهذا هو القول الفصل المحقّق عندنا.^۲

أقول: لنا فيما قاله (مدّ ظلّه) أسئلة فقهاً وأصولاً تعرف من تضاعيف كلامنا السابق واللاحق.

ملاک اتحاد و اختلاف آفاق

اسلام اوقات نماز، روزه، هلال و مانند آن را بر اساس افق حسی قرار داده است و از ناحیه اعتبار، می‌دانیم اتحاد آفاق حسی، معنای صحیح و روشنی ندارد؛ زیرا افق حسی هر نقطه و شهر، از نقاط و شهرهای کره زمین، غیر از افق نقطه و شهر دیگر است. بنابراین دو شهر مجاور چون تهران و قم، کوفه و کربلا هم افق نیستند. گرچه عرف مردم از باب تساهل و دانشمندان از باب مجاز آن‌ها را متحد الافق بخوانند.

بررسی سخن فقها درباره اتحاد و اختلاف آفاق و ملاک آن‌ها ما را به آرا و اقوال گوناگون و مختلفی می‌کشاند و نتیجه مطمئن، مطلوب و روشنی به دست نمی‌دهد،

۱. رک: رساله حول مسأله رؤیة الهلال، سیّد محمدحسین تهرانی؛ ماوراء الفقه، ج ۲، ص ۱۴۵.

۲. دروس معرفة الوقت والتبلة، ص ۵۳۰.

و اینک پاره‌ای از آن‌ها:

۱. برخی از فقهای شافعی مذهب گفته‌اند: ملاک در اتحاد و اختلاف آفاق مسافت قصر (چهار فرسخ) است. برخی دیگر گفته‌اند: معیار آن ۲۴ فرسخ است: آن‌ها که داخل این رقم هستند مشترک الافق و آن‌ها که بیرون هستند با آن‌ها مشترک نیستند.
۲. از فقهای شیعه شیخ طوسی رحمته‌الله در مبسوط گفته است:

هرگاه هلال، در شهر دیده نشود و در خارج بلد دیده شود، در صورتی عمل به آن واجب است که شهرهایی که در آن‌ها هلال دیده شده است به هم نزدیک باشند؛ مانند بغداد، واسط و کوفه، تکریت و موصل، نه مثل بغداد و خراسان یا بغداد و مصر که در این صورت دارای یک حکم نخواهند بود.^۱

محقق حلی رحمته‌الله در شرایع این قول را پذیرفته و علامه در تذکره برگزیده و صاحب عروه در عروة الوثقی بر طبق آن فتوا داده و مشهور گردیده است.^۲

۳. آیه‌الله صدر، اختلاف آفاق را اجمالاً صحیح دانسته و چنین استدلال کرده است که هر منطقه افق ویژه خویش را داراست، و منظور از یک منطقه، یک شهر نیست، بلکه شهرهای فراوان یک منطقه بزرگ چون عراق و مصر را شامل است و شهرهای غربی‌تر نیز داخل می‌شود بر خلاف شهرهای شرقی که نمی‌توانند داخل باشند. از این رو آفاق آن‌ها جدا و مختلف می‌شود.^۳

۴. علامه تهرانی در رساله رؤیت هلال قائل به وحدت آفاق است، اما ملاک و معیار آن را بین یک لحظه تا بعد هشت درجه (۸) برابر با نیم ساعت (۳۰ دقیقه زمانی) دانسته و زیادتز آن داخل در اختلاف آفاق است که حکم این شهر بر آن مترتب نیست.^۴
لیکن اولاً، سخن شافعیه هیچ دلیل عرفی، شرعی و علمی بر آن وجود ندارد و افق را با مسافت قصر مقایسه کردن تنها یک قیاس باطل است، و بی اساس‌تر از آن، ۲۴ فرسخ را

۱. المبسوط، ج ۱، ص ۲۶۸.

۲. رک: منهاج الصالحین (سید ابوالقاسم خونی)، ج ۱، ص ۲۷۹.

۳. ماوراء النقع، ج ۲، ص ۱۴۲.

۴. رساله حول مسأله رؤیه الهلال، ص ۴۵.

معیار قرار دادن است.

ثانیاً، هشت درجه بعد (۳۲ دقیقه) بر کدام پایه و اساس ملاک اتحاد آفاق قرار می‌گیرد؟ نه عرفی است، نه شرعی و نه علمی، چرا مثلاً ۵ یا ۶ درجه نباشد؟ و سؤال‌های دیگر.

ثالثاً، سخن آیه الله صدر که تقریباً با شیخ طوسی رحمته‌الله و پیروان او و مشهور هم‌آهنگ است گرچه فی‌الجمله صحیح است، ولی نمی‌تواند یک ملاک کامل و جامع باشد. در میان فقهای عامه گروهی قائل به اتحاد و اشتراک آفاق نشده‌اند، بدین معنا که اگر در شهرهای دور دست هلال مشاهده شود مخصوص همان جاست و با شهر نزدیک، اتحاد آفاق و اتحاد حکم ندارد. دلیل آنان سخن ابن عباس به کریب، راوی این خبر، است که:

إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ [يَعْنِي كَرِيبًا] إِلَى مَعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضَانَ وَأَنَا بِالشَّامِ، فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالَ، فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتَ الْهَلَالَ فَقُلْتَ رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتَ: نَعَمْ وَرَأَى النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مَعَاوِيَةَ، فَقَالَ: لَكُنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمَلَ ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتَ: أَوْلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَةِ مَعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ^۱.

خلاصه کلام این‌که ام فضل دختر حارث، کریب را به دربار معاویه به شام گسیل می‌دارد، کریب به دمشق رفته، کار او را انجام داده و در شب جمعه هلال ماه رمضان را در شام به همراه مردم دیده و در پایان ماه به مدینه باز می‌گردد، ابن عباس از او می‌پرسد: چه وقت ماه را دیدی؟ کریب پاسخ می‌دهد: من با مردم در شب جمعه ماه را دیدم و مردم روزه گرفتند، همچنین معاویه روزه گرفت. ابن عباس گوید: ما شب شنبه هلال را رؤیت کردیم و به روزه خود ادامه خواهیم داد تا سی روز کامل شود و یا هلال (سؤال) را ببینیم. کریب می‌پرسد: آیا رؤیت معاویه و روزه گرفتن او برای تو کافی نیست؟ ابن عباس پاسخ منفی می‌دهد و می‌افزاید: پیامبر صلى الله عليه وسلم به ما این چنین دستور داده است.

لیکن اولاً، این‌که ابن عباس خبر کریب را نپذیرفته شاید آن را خبر واحدی تلقی کرده

۱. صحیح مسلم، ج ۷، ص ۱۹۳.

که همراه آن قرینه و ثوق، اطمینان و صحت نبوده است، لذا گفت: ما هم چنان به روزه خود ادامه می‌دهیم که یا سی روز کامل شود و یا هلال را رؤیت کنیم، و به رؤیت و روزه معاویه اکتفا نخواهیم کرد، بلکه فرمان رسول خدا ﷺ را بر گفتار تو و کردار معاویه مقدم می‌داریم. و این سخن نه به خاطر عدم اتحاد و اشتراک افق شام و مدینه است.

ثانیاً، خبر کربب با موازین علمی سازگار نیست و اگر هلال وجود داشته باشد در افق مدینه بهتر نمایان است تا در افق شام؛ زیرا بررسی از ناحیه عرض‌ها، عرض دمشق $33/5^{\circ}$ ، و عرض مدینه تقریباً 25° است، پس شهر شام شمالی‌تر از مدینه است، و می‌دانیم گردش ظاهری فلک بروج، در مدینه تقریباً دولابی است و از سمت الرأس گذشته و بر افق مدینه عمود است، از این رو هلال ماه بهتر نمایان است تا در شام که گردش ظاهری فلک حمایتی، نزدیک به افق و دایره افق را به زاویه حاده (نه قائمه و عمود) قطع می‌کند، به ویژه که اگر با سایر موانع فیزیکی نیز همراه باشد، بنابر این، اعتبار علمی عکس قضیه را اثبات می‌کند؛ یعنی، اگر ابن عباس می‌گفت: ما شب جمعه هلال را رؤیت کردیم و کربب می‌گفت: ما شب شنبه آن را دیدیم به واقع نزدیک‌تر بود؛ زیرا $8/5$ تفاوت عرض، می‌تواند نقش اساسی ایفا کند. تنها چیزی که می‌تواند خبر کربب را به مقدار کمی تقویت کند اختلاف طول شام و مدینه است؛ زیرا طول شام $36/18$ ، و طول مدینه $39/59$ است؛ یعنی، شام حدود ۴ درجه غربی‌تر است؛ لیکن اگر این واقعه در زمستان رخ داده باشد باز روز مدینه بلندتر است و به سود کربب چیزی اثبات نمی‌کند.

این بود ادله و مبانی اصولی گروه اول که بر پایه «موضوعیت رؤیت هلال» استوار گشته است.

بر این پایه کتابی به نام رؤیت هلال ماه طی سال‌های ۱۴۱۵-۱۴۱۸ قمری انتشار یافته که بیش از پانصد صفحه آن به اسناد و مدارک اختصاص یافته و تحت عنوان اشاره فقهی چنین می‌خوانیم:

در فقه اسلامی، قریب به اتفاق مذاهب، رؤیت هلال ماه نو را مهم‌ترین نشانه شروع هر ماه قمری می‌دانند و به حدیث: «صوموا لرؤیته و أفطروا لرؤیته» استناد می‌کنند. فقهای شیعه نیز جز برخی از قداما، که اصطلاحاً «اصحاب العدد» نامیده می‌شدند،

اساس کار را بر رؤیت هلال ماه قرار داده‌اند، سفارش اکید به استهلال برای رمضان و شوال، و چه بسا فتوا بر وجوب کفایی آن نیز از همین دیدگاه برمی‌خاسته است.^۱ لیکن بسیاری از فقهای شیعه که غیر از اصحاب عددند، این نظر و مبنا را نپذیرفته و ثبوت هلال را منحصر به رؤیت هلال نمی‌دانند، بلکه معتقدند که اولاً، رؤیت هلال کاشف است و یکی از راه‌های اثبات ماه جدید به شمار می‌رود، ثانیاً، پدیده تولد هلال بر همه گیتی یکی است و دیگر اختلاف آفاقی وجود نخواهد داشت، چنان‌که ذیلاً ما به نام، اساس کار، مبانی و دیدگاه آنان اشاره کرده و به این نتیجه خواهیم رسید که بهترین راه در حل مسأله هلال در عصر کنونی همین راه است.

قول دوم: عدم لزوم اتّحاد آفاق

گروهی دیگر، اتحاد آفاق به معنای فوق را منع کرده و قائل به اشتراک آفاق هستند؛ بدین معنا که هر گاه وجود شرعی هلال در یک نقطه و شهر از کره زمین ثابت شد، برای همه شهرها کفایت می‌کند و گویا همه نقاط کره زمین و همه شهرها یک افق دارند. در میان این گروه می‌توان از علامه در کتاب منتهی، نجفی در جواهر^۲، هم‌چنین صاحب حدائق، فخرالمحققین در شرح قواعد، نراقی در مستند، فیض کاشانی در وافی، سید ابوتراب خوانساری در شرح نجات‌العباد، آیه‌الله حکیم فی‌الجمله در مستمسک، آیه‌الله خوئی در منهاج الصالحین^۳ یادکرد.

ادله قول دوم

۱. صحیح هشام بن حکم از امام صادق علیه السلام آنه قال: فی من صام تسعة وعشرين قال عليه السلام: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤية الهلال قضى يوماً»^۴.

۱. رؤیت هلال ماه، ص ۱۹.

۲. جواهر الکلام، ج ۱۶، ص ۳۶۱.

۳. منهاج الصالحین، ج ۱، ص ۲۶۷.

۴. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۶۵، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۱۳.

با وجود این که امام علیه السلام در مقام بیان حکم است بدون فرق گذاشتن بین بلاد و شهرها، قضای روزه را به شهادت عدول اهل شهر دانسته است. در حالی که اگر شهرها اختلافی داشتند واجب بود اعلام بفرماید.

۲. صحیحۀ عبدالرحمان بن ابی عبدالله، از امام صادق علیه السلام ... فقال: «... فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه»^۱.

دستور قضای روزه اطلاق دارد بدون این که سؤال شود آیا آن شهر، نزدیک یا دور بوده است.

۳. حسنۀ ابی بصیر از امام صادق علیه السلام أنه سُئل عن اليوم الذي يقضي من شهر رمضان؟ فقال علیه السلام:

لا تقضه إلا أن يشهد (بیت، خ، ل) شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر. وقال: لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار. فإن فعلوا فقصه.^۲

وجوب قضا به شهادت دو عادل از مسلمانان نمازگزار و سپس به قضای اهل همه شهرها خاطر نشان رفته است.

۴. صحیحۀ اسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبدالله علیه السلام عن هلال رمضان يغتم علينا في تسع وعشرين من شعبان، فقال: «لا تصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه»^۳.

اطلاق این صحیحۀ هم دلیل است بر این که هر گاه هلال ماه رمضان در شهری دیده شد برای بقیه شهرها کافی است، چه نزدیک و چه دور.

۵. صحیحۀ منصور بن حازم از امام صادق علیه السلام چنانکه گذشت^۴.

۶. شیخ از ابن مسکان و حلبی جمیعاً از امام صادق علیه السلام قال:

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۵۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۹.

۲. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۹۳، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۲، ح ۱.

۳. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۷۸ - ۲۷۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۳.

۴. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۴.

... إلا أن يشهد لك بيّنة عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم.^۱

این حدیث نصّ در تعمیم آفاق و شهرهاست، چه دور و چه نزدیک.

۷. در تعدادی روایات که در کیفیت نماز عیدین وارد شده این فقره در جمله تکبیرات چشمگیر است: «أسألك بحقّ هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً» و کلمه «هذا اليوم» اشاره است به یک روز معین برای همه اهل زمین، با وجود اختلاف آفاق.^۲

افزون بر همه این‌ها حتی در یک روایت ضعیف هم اشاره‌ای نشده است که اگر بلاد به هم نزدیک باشند یک افق به حساب می‌آیند. بنابر این تعدادی از شهرهای نزدیک به هم را در یک افق قرار دادن و شهرهای دور را که چندان هم دور به نظر نمی‌رسند، در افق دیگر خواندن بلا وجه است.

صاحب وافی گفته است:

ظاهراً فرقی میان شهر رؤیت و سایر شهرهایی که در آن‌ها رؤیت نشده است نیست؛ زیرا تکلیف بر رؤیت استوار است نه بر جواز رؤیت. افزون بر آن، قرب و بعد، ضابطه و قانونی نزد مردم ندارد، به اضافه، اطلاقات الفاظ احادیث.^۳

آیه‌الله حکیم رحمته می‌فرماید:

اگر دو بلد در طول یکی باشند شکی نیست که با وجود حجّیت بیّنه بر رؤیت در یکی از آن دو شهر، بر دیگری نیز اثبات می‌شود، همین‌طور اگر در بلاد شرقی دیده شود برای بلاد غربی به طریق اولی ثابت است؛ اما اگر در بلاد غربی دیده شد اخذ به اطلاق بر سایر بلاد شرقی بعید نیست، مگر این‌که علم به رؤیت حاصل شود، و دعوی این‌که «رؤیت» به شهرهای نزدیک انصراف دارد روشن نیست.^۴

آغاز ماه عبارت است از: خروج قمر از تحت الشعاع خورشید و چنین پدیده‌ای امری است واحد و تکوینی، که نسبت به جمیع نقاط کره زمین و همه مشارق و مغارب مساوی است، خروج قمر از تحت الشعاع ممکن است در هر ساعت از ساعات شب یا روز واقع

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۶۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۹.

۲. منهاج الصالحین، ج ۱، ص ۲۸۳.

۳. رک: رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ۵۶.

۴. مستسک العروة الوثقی، ج ۸، ص ۴۷۰.

شود. اما «رؤیت» ماه «کاشف» از آن است که ساعت یا ساعت‌ها قبل، قمر از تحت الشعاع خارج و داخل در محدودهٔ ماه جدید گشته است. بنابر این «رؤیت هلال» مانند بسیاری از عناوین همچون «علم»، «تبین» و... «طریق و کاشف» از واقع است، نه این‌که تنها رسیدن به واقع باید از طریق «رؤیت» باشد. از این روست که خطابات شرعی وقتی به عرف مردم القا شوند، عرف از آن‌ها طریق و کشف می‌فهمد، این ظهور عرفی یکی از اصول و مسلمات فقه است.

مقایسه رؤیت هلال به کسوف نیز صحیح نیست؛ مثلاً گفته شود: هم‌چنان‌که در هر ناحیه کسوف واقع شد اهل آن ناحیه مأمور به صلات کسوف هستند همان‌گونه هم در هر افق هلال رؤیت گشت تنها اهل آن ناحیه مأمور به حکم شرعی آن می‌باشند؛ زیرا روایات به عنوان دلیل و حجّت شرعی تصریح می‌کند که در هر بلد و شهری خورشید گرفت «تنها اهل همان شهر» مأمور به صلات کسوف هستند.

اطلاق روایات گذشته دلیل است بر عدم لزوم اشتراک آفاق، پس اگر هلال در یک شهر رؤیت گردد برای همه شهرهای کرهٔ زمین کفایت می‌کند. همچنین ساعت‌های قبل از رؤیت تا هنگام خروج از تحت الشعاع از ماه جدید به شمار می‌رود، در این عرصه فرقی میان ماه روزه و ذوالحجّه و غیر آنها نیست. از این رو اگر هلال ماه مثلاً در اسپانیا رؤیت گشت نمی‌توان گفت در تهران هنوز ماه جدید آغاز نشده است، و فرقی نیست که تهران روز باشد و اسپانیا شب و یا بر عکس؛ زیرا پدیدهٔ روز و شب ربطی به هلال ندارد. بنابر این، هلال بر همه کرهٔ زمین هلال است، چه اسپانیا، چه تهران، البته که ابتدای حساب باید از نخستین شبی باشد که ماه دیده شده است.

صحيحهٔ حماد نیز بر این مطلب دلالت دارد، امام صادق عليه السلام فرمود: «إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوا بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية»^۱.

زیرا امام عليه السلام نسبت هلال را به شب گذشته و شب آینده مربوط دانست، گرچه رؤیت هلال با چشم غیر مسلّح در روز دشوار است. بنابر این هلال در هر نقطه رؤیت

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۶.

گردید - در اول شب - امتداد آن تا یک دور و گردش کره زمین (۲۴ ساعت) گسترش دارد.

برخی دیگر از این دسته روایات عبارتند از مطلقات گذشته، همچون:

۱. صحیحہ منصور بن حازم؛
۲. صحیحہ هشام بن حکم؛
۳. صحیحہ أبي بصير از امام صادق عليه السلام؛
۴. صحیحہ اسحاق بن عمار از امام صادق عليه السلام؛
۵. صحیحہ عبدالرحمان بن أبي عبدالله؛
۶. در کیفیت صلات عید و قربان از جمله تکبیرات.

اما این که در قول اول گفته شد: «رؤیت به نحو صفتیت» جزء موضوع قرار می گیرد و بر این پایه اگر در یک شهر رؤیت گشت، موضوع رؤیت بر پایه حکومت، به شهرهای مجاور گسترش می یابد، ولی به شهرهای دور گسترش نمی یابد، لذا باید اطلاعات مقید گردند، سخنی است که از ساحت و عرصه تحقیق دور است؛ زیرا:

اولاً، قرآن مجید دال بر آن است که واژه های استعمال شده در قرآن و احادیث همه به ظهور عرفی خود باقی مانده و هیچ گاه عرف متشرع از آن ها «موضوعیت» استفاده نمی کند، بلکه به ظاهر طریقی و کشفی خود باقی است. آیاتی چون «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ... سَهْرُهُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ...»^۱ همین طور واژه «شهر» (ماه) یک مفهوم عرفی دارد و از مستحدثات شرع نیست، عرف از «شهر» ماه می فهمد نه «رؤیت ماه»، ماه امر واقعی و تکوینی است و رؤیت در آن نقشی ندارد. بنابر این ظهور آیات و روایات همه طریقی و کشفی است.

ثانیاً، حدیث پیامبر صلى الله عليه وآله که فرمود: «صم لرؤية الهلال و أفطر لرؤيته» در مقام لزوم احراز ماه است و نباید به امتثال ظنی یا احتمالی اکتفا شود، چنان که ذیل صحیحہ محمد بن مسلم فرمود: «وليس بالراي ولا بالتظني ولكن بالرؤية»^۲، هم چنین در

۱. بقره (۲): ۱۸۳ - ۱۸۵.

۲. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۹ - ۲۹۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۱.

صحيحه خراز^۱ و در موققه ابن عمار^۲ و در روايت قاسانی^۳. بنا بر اين مقصود از رؤیت، راه رسيدن به واقع است.

ادله طریقیّت رؤیت

۱. اعتبار بیّنه مقام رؤیت: پس اگر رؤیت صفت گونه در موضوع اخذ شده باشد بیّنه نمی‌تواند در مقام آن قرار گیرد، و این خود دليل آن است که رؤیت، یک راه به واقع، و بیّنه راه دیگر به واقع است.

۲. حساب و شمارش سی روز: اگر رؤیت و بیّنه میسر نشد سی روز از ماه گذشته نیز راه دیگر به خروج ماه گذشته و دخول ماه لاحق است.

۳. وجوب روزه يوم الشک: اگر روزی را که شک داشته آخر شعبان یا اول رمضان است افطار کرده باشد - راهی بر اثبات ماه لاحق (رمضان) نداشته است - بعداً به وسیله بیّنه یا به واسطه رؤیت شب ۲۹ از ماه روزه، روشن شد روزی را که افطار کرده از ماه رمضان بوده است، قضای آن روز بر او واجب است. بدیهی است که وجوب قضا فرع ثبوت اصل تکلیف روزه است، و اصل ثبوت تکلیف روزه نیز مانند سایر تکالیف است. از این رو نمی‌توان گفت «روزه ماه رمضان دیده شده» (به نحو موضوعیّت) واجب است. نتیجه این که راهی نیست برای اخذ «رؤیت» به نحو «جزئیّت»، چه رسد به نحو «صفتیّت و موضوعیّت».

رد ادّعی انصراف

اما ادّعی انصراف اطلاق اخبار به شهرهای نزدیک شهر رؤیت. اولاً، عدول و بازگشت از راه موضوعیّت رؤیت، به راه طریقیّت است و با کمک دعوی حکومت صورت گرفته؛ زیرا حکومت و تنزیل مؤونه زایده لازم دارد و باید وجه

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۵۶، أبواب احکام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۱۶، ص ۲۸۹، الباب ۱۱، ح ۱۰.

۲. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۷۸، أبواب احکام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۳.

۳. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۵۵ - ۲۵۶، أبواب احکام شهر رمضان، الباب ۲، ح ۱۳.

ظهور حکومت یک دلیل خیلی واضح و آشکار باشد. پس مجرد معقولیت حکومت ثبوتاً کارساز نیست.

ثانیاً، ارتکاز عرفی از رؤیت همانا براساس طریقت است و حمل به حکومت خلاف ظاهر ادله است. بدیهی است که عرف از مجموع این ادله چنین برداشت دارد که دیدن هلال راهی به اثبات ماه جدید است و هرگز به خیال اونی رود که «رؤیت» مقوم ماه جدید است. نتیجه این که ثبوت هلال در یک افق که نشانه ماه جدید است بر همه آفاق کفایت می‌کند و شارع مقدس همین نظر عرف متشرعه را تصدیق فرموده، چرا که در روایات فراوانی این جمله به چشم می‌خورد که اگر یک نفر ماه را واقعاً رؤیت کند همانا پنجاه نفر، صد نفر و حتی هزار نفر دیده‌اند، از جمله:

خرّاز از امام صادق علیه السلام فقال:

إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدّوا بالنظّي، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجزئ في رؤية الهلال إذا لم تكن في السماء عدّة أقلّ من شهادة خمسين، وإذا كانت في السماء عدّة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر.^۱

ایضاً صحیحة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر علیه السلام قال:

إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه الهلال فأفطروا، وليس بالرأي ولا النظّي ولكن بالرؤية والرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا فيقول هو ذا هو وينظر تسعة فلا يرونه، إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف.^۲

بنابر این، رؤیت، علم، تبیین، جهل و امثال آن ابدأ در تکلیف و جوب روزه اخذ و قید نشده، و هلال ماه نیز مانند سایر مرتکرات عرف است. و اگر رؤیت خارجی میزان دخول ماه باشد، در فرض موضوعیت، لازم می‌آید با ابری بودن هوا یا با علم به دخول ماه از طریق رصد و ابزار جدید حکم به جدید شدن ماه نشود، و بدیهی است که چنین التزامی بسیار بعید است.

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۰.

۲. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۹ - ۲۹۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۱.

خلاصه سخن: هرگاه هلال ماه از تحت الشعاع به گونه‌ای خارج شود که در افق یک شهر قابلیت و امکان بالقوه جهت «رؤیت» وجود داشته باشد، همانا علامت و نشانه آن است که ماه جدید برای همه شهرها و نقاط کره زمین آغاز شده است. و امروزه رایانه شایستگی خود را در امکان و قابلیت رؤیت به خوبی نشان داده است.

ضابطه تقسیم آفاق

دانستیم که همه شهرها و نقاط کره زمین دارای ۲۴ ساعت اختلاف آفاقند و به دلیل کرویت زمین نمی‌توانند همه در یک روز قرار داشته باشند.

ائمه دین علیهم‌السلام با توجه به این نکته، طبق یک ضابطه، همه شهرها و نقاط کره زمین را به دو بخش تقسیم کرده، و در یک طایفه از احادیث فرموده‌اند: اگر هلال، قبل از ظهر رؤیت گردد همان روز از ماه جدید به حساب می‌آید و اگر بعد از ظهر دیده شود فردای آن روز، آغاز ماه جدید است. در نتیجه هم مبنای هیئت و نجوم رعایت شده که نیم روز و نیم شب مبدأ و منتهی قرار گرفته و هم اختلاف آفاق حل شده است. چنان‌که منجمان نیز از دیرباز گروهی مبدأ حساب را نیم روز دانسته و گروه دیگری نیم شب را^۱، و اینک برخی از آن احادیث:

۱. محمد بن قیس، عن ابي جعفر عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام:

... وإن لم تروا الهلال إلا من وسط النهار أو آخره فأتوا الصيام إلى الليل.^۲

۲. اسحاق بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان ... قال:

... وإذا رأيته من وسط النهار فأتتم صومه إلى الليل.^۳

۳. عن عبيد بن زرارة و عبد الله بن بكير قالا: قال أبو عبد الله عليه السلام:

إذا رئي الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، وإذا رئي بعد الزوال ذلك اليوم من شهر

رمضان.^۴

۱. رک: رساله حول مسأله رؤيه الهلال، ص ۱۱۸ و بعد پاسخ آيه الله خوئي رحمته الله عليه به علامه تهرانى رحمته الله عليه.

۲. وسائل الشيعه، ج ۱۰، ص ۲۷۸، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۱.

۳. وسائل الشيعه، ج ۱۰، ص ۲۷۸ - ۲۷۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۳.

۴. وسائل الشيعه، ج ۱۰، ص ۲۷۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۵.

این روایت‌ها، هم در تقسیم آفاق به دو بخش صریح است و هم نسبت به همه آفاق - به‌ویژه که با «رئی» صیغه مجهول آمده است - شمول و اطلاق دارد.

۴. حمّاد بن عثمان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

إذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية.^۱

تطبیق: طبق سند قبل دانستیم که اختلاف طول‌های دایره البروجی ماه و خورشید در لحظه غروب خورشید $4/45$ و سطح روشن آن 14% و مدت مکث آن بعد از لحظه غروب خورشید ۲۲ دقیقه بود و فقهای عصر ما حکم و یا فتوا به اثبات عید فطر و اول ماه شوال دادند.

از این رو ضابطه‌ای که محقق طوسی رحمته الله علیه و سایر تقویم‌نگاران به پیروی از او مبنی بر 10° جهت اعلام رؤیت هلال مقرر داشته‌اند عملاً از کار افتاده است، لذا بر پایه پژوهش‌های علمی جدید و براساس طایفه اخیر روایات (نگاشته شده در تقسیم آفاق) به ضابطه‌ای نو می‌توان دست یافت.

چنان‌که اشاره شد مبنا و محور دسته اخیر روایات، «نصف النهار» است و ما نمونه زیر را بر این مقیاس و ضابطه عرضه و انطباق می‌دهیم.

اشاره شد که در سال ۱۴۱۸ هـ، روز ۲۹ رمضان، هلال ماه شوال حدود ساعت ۶ بعد از ظهر به وقت محلی ایران ثابت شد، این در حالی اتفاق افتاد که حدود ساعت ۹/۵ صبح همین روز از اقتران خارج گشته است.

بر این اساس (ضابطه نصف النهار) ممالک شرقی؛ یعنی ایران، افغانستان، پاکستان، ازبکستان، تاجیکستان، سبیری (بخش بزرگی از شوروی سابق)، هندوستان، چین، مغولستان، تایلند، اندونزی، فیلیپین، استرالیا و زاین همه از بخش بعد از ظهر به حساب می‌روند (یعنی ۶ بعد از ظهر ایران برای آن‌ها هم بعد از ظهر است) پس باید مانند ایران فردای شب رؤیت را، اول ماه به حساب آورند.

از ممالک غربی، عراق، عربستان، یمن، ممالک آفریقایی، ترکیه، بلغارستان، بخش

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۸، ح ۶.

غربی شوروی سابق، آلمان، هلند، سوئد، نروژ، انگلستان، گرنویچ (زیرا ۶ بعد از ظهر تهران تقریباً برابر ۲/۵ بعد از ظهر گرنویچ است)، هم‌چنین مراکش و غرب آفریقا مانند سیرالئون و سنگال که تقریباً برابر ۲ بعد از ظهر آن هاست و حتی جزایر اقیانوس اطلس همه مانند ایران باید فردای آن روز را آغاز ماه بدانند.

ولی ممالک غربی‌تر مانند آمریکای جنوبی، آمریکای مرکزی، کانادا و آمریکای شمالی (۶ بعد از ظهر تهران؛ یعنی لحظه رؤیت هلال) قبل از نصف النهار آنان است؛ مثلاً واشنگتن ۹/۵ صبح است، و سایر ایالات غربی آمریکا صبحگاهان است در حالی که اقیانوس آرام و جزایر واقع در آن، هم‌چنین آلاسکا (شمال) تا جزایر میکرونزی، مالانزی همه در شب و بین الطلوعین واقع شده؛ یعنی، در بخش «قبل از نصف النهار» قرار گرفته‌اند. پس باید همان روز را اول ماه بشمرند، و امروز با وسائل پیش‌رفته ارتباط جمعی، اعلام لحظه رؤیت کار آسانی است.

از این‌رو برخی از فقهای آگاه به زمان از ناحیه فقهی نوشته‌اند: از طرفی بر دانشمندان فلک‌شناس و متخصصان این فن واجب است نتیجه و کیفیت وجود هلال را از رصدخانه از دیدگاه آلات و ابزار جدید فلکی اعلام کنند، و از سوی دیگر باید «بینه عادل» و خبیر باشند گرچه اگر علم یا اطمینان و وثوق کامل برای انسان حاصل شد می‌توان به عنوان «حجت شرعی» بر آن اعتماد کرد، و چنان‌چه خبر داد که هلال وجود ندارد معنای آن این است که ماه قمری هنوز آغاز نگشته است، چنان‌که اگر رصدخانه اعلام کند: هلال ماه، قابل رؤیت و بزرگ است، همین اعلام به تنهایی برای اثبات ماه کفایت می‌کند، گرچه با چشم غیر مسلح به‌خاطر ابر، دود و مانند آن نتوان آن را مشاهده کرد.^۱

۱. رک: ماوراء الفتح، ج ۲، ص ۱۱۷ و ۱۱۲.

فصل چهارم: مباحث دیگر ثبوت هلال

۱. تطویق هلال: شمار زیادی از فقیهان تطویق هلال را دلیل بر شب دوم بودن آن نمی‌دانند. تعداد دیگری از جمله آیه‌الله خوئی علیه السلام معتقد است هرگاه ماه، در «لیلة الشک» ثابت نشود، اما در شب بعد به شکل مطوّق (حلقه‌ای نورانی) رؤیت گردد دلیل آن است که تعلق به شب دوم دارد، دلیل این گروه روایت معتبره محمد بن مرازم از امام صادق علیه السلام است که فرمود: «إذا تطوّق الهلال فهو للیلین، و إذا رأیت ظلّ رأسک فیه فهو لثلاث»^۱. آیه‌الله صدر، در مقام پاسخ گفته است:

اولاً، مشهور فقها از این روایت إعراض کرده و تنها عدّه کمی (شاذّ) به مضمون آن فتوا داده‌اند.

ثانیاً، امام صادق علیه السلام در مقام بیان یک قاعده و ضابطه تکوینی است هم‌چون موارد بسیار دیگر، و در این صدد نبوده است که یک قاعده تشریحی بیان کند.^۲ لیکن می‌توان گفت: اگر با رصد، تجربه و... ثابت باشد که ماه همیشه در شب دوم مطوّق شکل است، همین امر بر پایه طریقیّت، نشانه، علامت و کاشف از شب دوم است و قطعاً می‌تواند جانشین قطع طریقی باشد، و می‌دانیم: قطع طریقی امری است تکوینی که تنها نیاز به ادله ثابت کننده احکام مقطوع دارد که سایر ادله متکفل آن‌هاست.

۲. اگر در هوای صاف تعداد زیادی استهلال کنند و مؤقّق به رؤیت هلال نشوند، بلکه

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۱، أبواب احکام شهر رمضان، الباب ۹، ح ۲.

۲. رک: ماوراء الفقه، ج ۲، ص ۱۲۰ و ۱۶۴.

تنها دو نفر از میان آنان ادّعی رؤیت کنند، این دو نفر اگرچه عادل هم باشند احتمال صدق آنان بسیار کم است و می‌توان گفت خاستگاه ادّعی آنان «توهم رؤیت» است. دلیل این مسأله یکی حدیث عثمان بن خرّاز از امام صادق علیه السلام است، قال: قلت له: کم یجزی فی رؤیة الهلال؟ فقال:

إنّ شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدّوا بالتظنّي، وليس رؤیة الهلال أن يقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجزی فی رؤیة الهلال إذا لم تكن فی السماء عدّة أقلّ من شهادة خمسين، وإذا كانت فی السماء عدّة قبلت شهادة رجلین یدخلان و یخرجان من مصر.^۱

و دیگر روایت حبیب خزاعی است: قال أبو عبدالله علیه السلام:

لا تجوز الشهادة فی رؤیة الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وأنما تجوز شهادة رجلین إذا كانا من خارج المصر و كان بالمصر عدّة فأخبرا أنّهما رأياه، وأخبرا عن قوم صاموا للرؤیة وأفطروا للرؤیة.^۲

لیکن اگر احتمال تبانی بر کذب در بین نباشد می‌توان گفت به شهادت دو نفر عادل، هلال ماه ثابت می‌گردد. چنان‌که روایات فراوانی بر آن دلالت دارند.^۳

۳. هرگاه شهود در شهادت دچار آشفته‌گویی شوند رؤیت ثابت نمی‌شود.

۴. اگر متخصصان فنّ بگویند: هلال وجود خارجی ندارد، ولی شاهد شهادت به رؤیت دهد پذیرفته نمی‌شود.

۵. اگر منجمان ماهر بگویند: هلال ماه قابل رؤیت نیست و شاهدان، شهادت به رؤیت دهند پذیرفته نیست.

۶. اگر اوصافی که شهود نقل می‌کنند مخالف باشد با اوصافی که متخصصان بر آن تأکید دارند ماه ثابت نمی‌شود.

۷. صحیح نیست همیشه، ماه را تمام (سی روز) به حساب آورد.

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۰.

۲. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۹۰ - ۲۹۱، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۳.

۳. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۷ - ۲۸۹، ۲۹۱ - ۲۹۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۲ - ۹، ۱۵ و ۱۶.

۸. فوق افق بودن ماه به مدت زیاد دلیل بر شب دوم بودن آن نیست مگر این که یقین حاصل شود که هلال بیش از ۲۴ ساعت قبل تولد یافته است.
۹. از دیدگاه برخی از مبانی فقه نور زیاد هلال نمی تواند دلیل بر شب دوم و یا زیادتر از آن باشد مگر این که اطمینان به بیش از یک شبه بودن آن پیدا شود.

ضابطه تکوینی برای اثبات اوّل ماه

در خصوص اثبات اوّل هر ماه می توان به یک قاعده تکوینی اشاره داشت. این قانون از فرمایش امام صادق علیه السلام نیز استنباط می شود و آن این که می دانیم حرکت ماه در هر شبانه روز تقریباً ۱۲ برابر چهل و هشت دقیقه زمانی است. بنابر این از لحظه مقارنه خورشید و ماه تا نیمه هر ماه خورشید و ماه هر روز به اندازه ۴۸ دقیقه بر فاصله خود می افزایند و دورتر می شوند، و از نیمه هر ماه تا لحظه مقارنه هر روز به همین مقدار (۴۸ دقیقه) به هم نزدیک می گردند تا بار دیگر به لحظه مقارنه برسند و محاق کامل ماه صورت گیرد، و در واقع حرکت ماه است که سبب این پدیده می شود.

بر پایه این قاعده، هر گاه میان لحظه غروب آفتاب تا لحظه غروب ماهتاب کم تر از ۴۸ دقیقه باشد، هلال به شب اوّل تعلق دارد و هرگاه بیش از ۴۸ دقیقه بالای افق مکت داشته باشد متعلق به شب دوم است و غالباً «مطوّق» می باشد، چنان که امام صادق علیه السلام در روایت محمد بن مرزوم فرمود:

هرگاه هلال طوق دار باشد از شب دوم است، و اگر سایه سر خود را در پرتو نور ماه بتوانی مشاهده کنی و تمیز دهی از شب سوم به حساب می رود: «إِذَا تَطَوَّقَ الْهَلَالُ فَهُوَ لِلَّيْتِينَ، وَإِذَا رَأَيْتَ ظِلَّ رَأْسِكَ فِيهِ فَهُوَ لثَلَاثٍ»^۱.

امروزه در هر نقطه از جهان که هلال رؤیت شود به آسانی می توان بین لحظه غروب آفتاب و ماهتاب را محاسبه کرد، و چنان چه مکت ماه فوق افق کم تر از ۴۸ دقیقه باشد می توان دریافت که به شب اوّل تعلق دارد و به سر تا سر جهان مخابره نمود. افزون بر این، رایانه و اینترنت نیز در حل این مسأله توانا هستند.

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۱، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۹، ح ۲.

ضابطهٔ دیگر برای اثبات اول ماه

پیشوایان دین علیهم‌السلام در مواردی چون ابری بودن هوا و دست نیافتن به اول ماه از راه‌های دیگر، به محاسبه از این طریق اشاره کرده‌اند که می‌توان با گذشتن چهار روز از اول ماه سال قبل روز پنجم را روز اول ماه جدید این سال دانست. عمران زعفرانی گوید:

قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنَّ السماء تطبق علينا بالعراق اليومين والثلاثة، فأَيَّ يومِ نَصوم؟ قال: «انظر اليوم الذي صمت من السنة الماضية وصم يوم الخامس»^۱.

امام عسکری علیه السلام این قانون را این‌گونه کامل فرموده است، سیاری گوید:

كتب محمد بن الفرج إلى العسکری عليه السلام يسأله عمًا رثي من الحساب في الصوم عن آبانك عليه السلام في عد خمسة أيام بين أول السنة الماضية والسنة الثانية التي تأتي، فكتب: «صحيح ولكن عد في كل أربع سنين خمسا، وفي السنة الخامسة ستا فيما بين الأولى والحادث وما سوى ذلك فإنما هو خمسة خمسة». - قال السیاری: - وهذه من جهة الكبيسة - قال: - «وقد حسبه أصحابنا فوجدوه صحيحا»^۲.

این روش محاسبه، به‌ویژه که سال پنجم را کبیسه قرار دهند تنها بر پایه محاسبات نجومی و به امر وسط میسر است و در صورت عدم دست‌یابی به رؤیت هلال می‌توان حتی به امر وسط هم عمل کرد، چنان‌که همین روش (محاسبه به امر وسط) در چند روایت دیگر به چشم می‌خورد؛ از جمله این‌که امام صادق علیه السلام می‌فرماید: «إذا صحَّ هلال رجب فعَدَّ تسعة وخمسين يوماً وصم يوم السَّتين»^۳.

برخی از فقها این دو دسته روایت را از ناحیه سند اسقاط کرده‌اند؛ ولی به نظر می‌رسد حمل به امر وسط هنگام دست‌رسی نداشتن به رؤیت - مانند اوقات ابری و بارانی بودن هوا چنان‌که حدیث زعفرانی بدان اشاره دارد - بهتر است تا اسقاط یا اعراض از آن‌ها.

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۰، ح ۳.

۲. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۳، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۰، ح ۲.

۳. وسائل الشیعه، ج ۱۰، ص ۲۸۵، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۰، ح ۵؛ المتنع، ص ۱۸۶.

۴. ماوراء الفقه، ج ۲، ص ۱۶۵ و بعد؛ جواهر الکلام، ج ۱۶، ص ۳۶۴ و بعد و ص ۳۷۶ و بعد.

خاتمه: جای ماه

شیخ حرّ عاملی در وسائل الشیعه بابی با عنوان «کراهة السفر والقمر في برج العقرب: مسافرت و ازدواج در حالی که قمر در برج عقرب باشد مکروه است» باز کرده و ذیل آن حدیثی را از امام صادق علیه السلام چنین نگاشته است: قال: «من سافر أو تزوّج والقمر في العقرب لم ير الحُسنى»^۱.

و مثل این حدیث را مرحوم کلینی در کافی و برقی در محاسن نقل کرده‌اند. وی در همان کتاب باب دیگری به عنوان «کراهة التزویج والقمر في العقرب وفي محاق الشهر» گشوده و پس از ذکر حدیث باب قبل افزوده است: شیخ مفید رحمته الله در کتاب مقنعه مانند آن را ذکر و نگاشته است: و روي أنه: «يكره التزويج في محاق الشهر». و عن علي بن محمد العسكري، عن آبائه عليهم السلام - في حدیث - قال: «من تزوّج والقمر في العقرب لم ير الحُسنى». و قال: «من تزوّج في محاق الشهر فليسلم لسقط الولد»^۲.

ولی می‌دانیم که این‌گونه روایات در مقام بیان علت تامه نیست، بلکه در مقام بیان اقتضای امکان و احتمال است، لذا حمل بر کراهت کرده‌اند، و نیز برای این‌که از گزند احتمالی در امان باشند، دانشمندان برای دانستن جای ماه به قواعدی دست یازیده‌اند که یکی از آن‌ها در قالب شعر چنین است:

هر چه از ماه شد مثنی کن پنج دیگر فزای بر سر آن

۱. وسائل الشیعه، ج ۱۱، ص ۳۶۷، أبواب آداب السفر، الباب ۱۱، ح ۱.

۲. وسائل الشیعه، ج ۲۰، ص ۱۱۴ - ۱۱۵، أبواب مقدّمات النکاح و آدابه، الباب ۵۴، ح ۱ - ۳.

پس به هر پنج از آن ز خانه شمس گیر برجی و جای مه می‌دان
یعنی، هر چند روزی که از ماه قمری سپری شد دو برابر کن و سپس عدد ۵ بر آن بیفز
و حاصل را بر ۵ تقسیم کن و اگر باقی مانده آید یک عدد نیز بر خارج قسمت اضافه کن، و
به شماره خارج قسمت از برجی که خورشید در آن قرار گرفته شماره کن تا به جای ماه
دست یازی؛ مثلاً اگر خورشید در برج پنجم (اسد - مرداد) و روز ۱۴ ماه قمری باشد چنین
داریم:

$$۷ = (۳ \text{ باقیمانده}) = ۶ + ۱ = ۵ + ۳ = ۵ + ۲۸ = ۲ \times ۱۴$$

در نتیجه از برج اسد (جای خورشید) باید هفت برج به جلو برویم تا به برج دلو =
بهمن برسیم پس قمر در برج دلو است. روش‌های دیگر نیز وجود دارد.^۱
در فرض بالا، اگر ۷ روز از ماه قمری گذشته باشد، چنین داریم:

$$۴ = ۱ + ۳ = ۵ + ۱۹ = ۲ \times ۷$$

وقتی از جایگاه خورشید - مرداد - چهار شماره؛ یعنی اسد، سنبله، میزان، عقرب را
شماره کنیم خواهیم دید که قمر در عقرب است.

شایان ذکر است چون بر پایه حرکت تقدیمی، (رجعی، قهقرای و بازگشتی) برج‌ها از
جایگاه نخستین خود خارج و به سمت مغرب می‌روند، قمر وقتی از «برج عقرب» خارج
شد هم‌چنان در «صورت عقرب» است و بیش از یک شبانه‌روز دیگر طول می‌کشد تا از
«صورت عقرب» هم خارج گردد. از این‌رو پاره‌ای از تقویم نگاران به این نکته متذکر و در
تقویمشان یادآور می‌شوند.

به دیگر سخن، قمر هر دو روز و نیم - برابر ۶۰ ساعت - از محاذات هر برج و از جمله
برج عقرب عبور می‌کند، وقتی از برج عقرب گذشت لازم است ۲۴ ساعت دیگر بر آن
افزود و جمعاً سه روز و نیم صبر نمود و سپس در امر ازدواج مثلاً صیغه عقد را اجرا کرد.
گفتنی است از احکام نجوم آن‌چه مورد نص آیات و روایات است (چون قمر در عقرب
و...) مورد تأیید فقه است.

۱. رک: دوس هیئت، ج ۱، ص ۵۱.

(٢٥)

الهلل

دراسة موضوعية في ثبوته بالرؤية

تأليف

حجة الإسلام كمال زهر

(معاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

استهلال

مما لا شك فيه أنّ العلم قد وصل إلى مراحل متقدّمة جدّاً بشتّى أنواعه وفصوله، فكلّ يوم هناك اكتشافات جديدة يكتشفها الإنسان، منها المفيد وغير المفيد.

وقد خطى العلم خطوات كبيرة وعلاقة في شتّى المجالات، ولكن يبقى السؤال يطرح وهو هل أنّ العلم قد وصل إلى مرحلة الكمال المطلق؟ وبعبارة أخرى: هل أنّ النظريّات العلمية أصبحت حقائق ثابتة و يقينيّة يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى الأهداف المنشودة؟ كلاً، فما زالت هناك مجهولات كثيرة جدّاً، كما أنّ هناك ركّام هائل من النظريّات لم يحسم الأمر فيها بعد، وإن كانوا يتعاملون معها في المجال العلمي العام على أنّها أمر واقع، ونحاول هنا - في هذا البحث المختصر - أن نسلط الضوء على واحدة من تلك المسائل الكثيرة التي تدور حولها النقاش، وهي مسألة رؤية الهلال أوائل الشهور القمرية - خاصّةً شهريّ رمضان وشوّال - حيث تطلق التصريحات الجازمة في مجال قدرة علم الفلك على حسم مادّة النزاع، كما صدر ويصدر من البعض، لاسيّما أنّ أصحاب هذه الفكرة يقولون: إنهم يعتمدون على نظريّات علمية وضعية خاضعة للتجارب، جاعلين منها حقائق غير قابلة للنقاش.

ما هو المرصد؟

بدايةً لابّد من الإشارة إلى أمرٍ رئيسي في الموضوع وهو أنّ حقيقة المراصد التي يعتمد

عليها الفلك - وهي بمثابة عموده الفكري - ما هي إلا عبارة عن أدوات رصد آنية (منظار، تلسكوب، إلى آخره...) ترصد حركة هذا الكوكب أو ذاك في نفس اللحظة من حيث السرعة والبطء والاستقامة والحجم وما إلى ذلك، ثم يستنتجون من ذلك أنه إذا سار بسرعة معينة وبنفس الاتجاه فسوف يصل إلى النقطة الفلانية بالوقت الفلاني، وسوف يحصل مثلاً الكسوف أو الخسوف إلى آخره.

وهذا يعطي أنها صناعة حسابية تقوم على قوانين عديدة، تعتمد على تقدير المسافات وقياسها، والتقدير الزمنية وغيرها، فيما يخص كل كوكب من طريق حركته بحيث يعرف فيها مواقع الكواكب في أفلاكها، وإلى أين تسير حسابياً بناءً على نظريات وتجارب وضعية لأشخاص يصيبون هنا ويخطؤون هناك.

نسخ النظريات بعضها البعض

من المعروف أن الطرق والوسائل التي أتبعها الباحثون - سواء المسلمون أو الغربيون حتى يومنا هذا - لم تتوصل إلى حلّ مشكلة رؤية الهلال بصفة قطعية ونهائية. ومن جملة المعايير التي وضعها فلكيو الإسلام، معيار الدرجات الاثنتي عشرة (١٢) ومعيار انخفاض الشمس.

فمعيار الاثنتي عشرة درجة بعدد من أشهر المعايير، وقد بقي العمل به قائماً حتى بداية هذا القرن؛ حيث ظهرت بحوث جديدة في الميدان. ومعيار الاثنتي عشرة درجة ذلك كان شيئاً وسرعان ما أظهر نقائص عديدة بعد تبنيه من جانب علماء الفلك المسلمين^١.

ومعيار انخفاض الشمس مثل سابقه لم يُعط نتائج فرضية، وهناك معايير أخرى أخذت تتوالى، وكلها لم تكن دقيقة.

هذه باختصار هي مشكلة رؤية الهلال في علم الفلك حتى نهاية القرن التاسع عشر، ثم ظهر بعد ذلك (عام ١٩١٠) بحث هامّ لـ «فودرنغهام» الذي اقترح معياراً جديداً للتعنّب

١. إثبات الشهور الهلالية (مشكلة التوقيت الإسلامي)، ص ٤٦ - ٤٧، ومعيار الاثنتي عشرة درجة يعتمد على حساب الزاوية التي تفصل بين القمر والشمس (زاوية المكث).

بالرؤية العيانية للهلال.

وفي سنة ۱۹۷۷ أحدث «فرانس برون» تطوراً حول المسألة، وأيضاً لم تكن نظرية دقيقة بما فيه الكفاية^۱، وأخيراً اقترح «شيفر» نموذجاً جديداً أكثر طموحاً من «برون» للتنبؤ برؤية الهلال.

ونلاحظ أنّ كلّ هذه النظريات جاءت لينسخ الحديث منها القديم، وكلّها تعتمد على التجارب، مثلاً نظرية «فودرنغهام» اعتمدت على ۷۶ مشاهدة، ونظرية «برون» اعتمدت على ۱۵۰۰ تغيير أو معادلة إلى آخره.

وكلّ تلك النظريات جاءت متناقضة - كما سنبيّن - بل هم يعترفون أنّ هذا المعيار ذا دقة قليلة، وذلك تنقصه الدقة في التنبؤ إلى حدّ ما، وآخر يعاني من النقص والعائق. ولا بأس بالإشارة إلى الفيزيائي الفلكي القدير «محمد إلياس» من جامعة ماليزيا، حيث يقول: إنّ حدّ قيمة السبع درجات التي حدّدها «دانجون» هي ليست يقينية، بل هو يقترح اعتبار قيمة ۱۰,۵ درجات عوضاً عنها.

وفي المؤتمر الذي عقد في اسطنبول سنة ۱۹۷۸ والذي يعدّ من أهمّ اللقاءات التي جمعت الفلكيين والفقهاء لوضع تقويم هجريّ دقيق ومضبوط، وشكّلت لجنة وصدرت مقرّرات نهائية، مثل اعتبار الهلال ممكن الرؤية إذا وقع القمر على بعد أكثر من ثمان درجات من الشمس وأكثر من خمس درجات فوق الأفق.

وقد اندهش منها بعض الفلكيين^۲ الآخرين واعتبروها أمراً غريباً للغاية، وكتب الفلكي البروفسور «محمد إلياس» رسالةً لرئيس تلك اللجنة فأجابه:

فيما يخصّ الدرجات الثماني بين الهلال والشمس فإنّ اللجنة أتخذت حدّ «دانجون» (۷ درجات) وقرّرت زيادة درجة لمزيد من الاحتياط، والاحتياط دليل على أنّ قراراتهم ظنيّة. وأما علو خمس درجات عن الأفق فهو يقوم على أرساد تمّت ودوّنت بمرصد «كانديلي».

ولكن وكما يقول «إلياس» - بجدارة -: إنّ حدّ «دانجون» هو أولاً: شرط ضروري ولكنّه

۱. إثبات الشهور الهلالية، ص ۵۲.

۲. إثبات الشهور الهلالية، ص ۷۱.

غير كافٍ، أي: إنّه يمكن للهلال أن يكون على بعد ١٢ درجة أو ١٥ درجة وأن لا يرى، هذا بغض النظر عن كون حدّ «دانجون» (٧ درجات) غير متأكّد منه.

وثانياً: أن أرصاد «كانديلي» لا يمكن تعميمها على العالم - ولا حتّى على العالم الإسلامي - لأنّها تمّت في موقع ذي خطّ عرض كبير.

وأخيراً نشير إلى أن هذين الشرطين وضعا جنباً إلى جنب بدون أيّ اعتبار للعلاقة التي توجد بينهما. وهذا يوضح كيف يمكن لسوء فهم هذه المسألة والمعايير أن تؤدّي إلى إعلانات وقرارات خاطئة وخطيرة، وإذا كانوا يخطؤون بهذا المستوى فلا نستطيع الاستناد إلى كلّ ما تنتجه المراد. ولا الاطمئنان إلى إخباراتها.

وقد يتساءل القارئ الكريم: هل لمثل هذه الأخطار نتائج جسيمة في تقدير بداية شهر رمضان ويوم الإفطار؟

والجواب: نعم، إنّ لها نتائج مدهشة؛ لأنّ مثل هذا المعيار الذي وضعته لجنة المؤتمر بدون فحص وتدقيق يؤدّي إلى تقديم الزمن المقدّر لرؤية الهلال بأكثر من ٧ ساعات، وهذا الوقت كافٍ لتقديم وقت الصيام أو الإفطار من يوم لآخر.

ويتّضح أنّ هذه المعايير كانت تستنتج من أرصاد ومشاهدات تمّت في بقعة معيّنة وبعده معيّن وبظروف معيّنة، ولم تتوصّل إلى حلّ مشكلة رؤية الهلال بصورة قطعية، كما أشرنا.

والذي يقول: إنّه يستطيع تحديد أوائل الشهور من الآن إلى خمسين سنة يقرّ بأنّه لا يعتمد على الأرصاد، بل يعتمد على الحسابات التي وإن كانت لا تخطأ من حيث كونها خاضعة لمعادلات مضبوطة، لكن انطباق تلك المعادلات على الواقع الخارجي هو محلّ الشكّ والريب.

وليس الشكّ والريب في المعادلة المقرّرة حسابياً، أو أنّنا حين نحدّد حجم الأيام والساعات والدقائق وتقدير المنازل التي لا بدّ من مراعاتها وتقدير البعد الزاوي وغير ذلك من أمور تمّ نحسب وفق هذه التحديدات فإنّ حساباتنا تكون صحيحة ودقيقة، لكن من الذي قال: إنّ هذه الضوابط هي الأمر الواقع؟

حركة القمر

إنّ حركة القمر حول الأرض تختلف عن حركة الكواكب الأخرى إلى حدّ ما، فحركة

الكواكب والأجسام الصغيرة تسير بتطيق قوّة وحيدة معتبرة تقريباً، وهي الشمس، فيكون حينها إيجاد مسار الكوكب مسألة بسيطة نسبياً، فتحصل على مسارات كيلرية، أي: على شكل إهليلجي.

أما بالنسبة للقمر فإنّ هناك عوامل أخرى كثيرة تدخل على حركته، مثل التغيّرات غير المنتظمة التي تطرأ عليه، وهي طبعاً متفاوتة المقدار والدور الزمني، ومن تلك العوامل دوران القمر حول نفسه، حيث يجعل من الصعب تحديد الجهة التي يكون فيها مواجهاً للأرض في اللحظة الفلانية، فقد تكون الجهة المواجهة هي تلك التي لا تستقبل المقدار الأقلّ من ضوء الشمس وقد يكون العكس.

ويقولون^١: إنّ نظريات حركة القمر تسمح بإيجاد موضع القمر بالنسبة لمستوى دائرة الكسوف - المستوى الذي تسبح فيه الأرض ومعظم الكواكب حول الشمس - فتمكّن عندئذ من حساب أحداثيات الطول والعرض، وكذلك زاوية الاختلاف.

وتقوم عدّة مراصد بنشر جداول أحداثيات القمر سنوياً، بحيث يسهل حساب مواقيت الطلوع والغروب للقمر نسبياً. وأيضاً فالحال مختلف تماماً بالنسبة للقمر بسبب حركته الانسحابية السريعة بجوار الأرض، وسرعته هذه تقدّر بحوالي كيلومتر في الثانية.

وسرعان ما يعترفون بأنّ هناك أخطاء معتبرة تظهر في بعض الحالات، وذلك بسبب عوامل ثانوية تتسبب فيها خاصيات السطح القمري التي تجعل المساحة المرئية فعلياً أقلّ ممّا تتنبأ به هذه العلاقة؛ ولذا فإنّ استعمال هذه الكميّة^٢ يؤدي إلى أخطاء جسيمة في تقدير زمن رؤية الهلال^٣.

أضف إلى ذلك بعض العوامل الأخرى المؤثرة في إمكانية التنبؤ برؤية الهلال، منها:

١. مسار القمر ليس دائرياً تماماً، وحركته غير منتظمة ممّا يجعل سرعته المدارية أحياناً أكبر وأحياناً أصغر من السرعة المتوسطة.

٢. نواحي السطح القمري المختلفة تعكس كميات متفاوتة من الضوء؛ إذ أنّ ألمع فوهة

١. إثبات الشهور الهلالية، ص ٥٤ - ٥٥.

٢. الكميّة إشارات إلى إحدى العمليات الحسابية المستعملة في هذا الخصوص.

٣. إثبات الشهور الهلالية، ص ٥٦ - ٥٧.

على سطح القمر (أبسطاكس) تعكس ١٦,٣٪ من الضوء، أي النسبة المتوسطة للقمر مرتين، ويكون بذلك شديد السطوع، بينما لا تعكس ناحية (سيوس ميديي) سوى ٥,٤٪ من الضوء، وتكون بذلك أكثر النواحي ظلاماً، وهذه ظاهرة مدهشة في القمر بحيث يعرف اليوم عند المختصين أن هناك علاقة وطيدة بين تضاريس وتركيب النواحي المختلفة للقمر، وبين خاصياتها الإضاءة^١.

أضف إلى ذلك الانفجارات الإشعاعية للشمس والتي تؤثر بشكل مباشر على سطوح ضوء القمر بنسب لم تكن متوقعة من قبل المرصد.

وقد ظهرت بعض الفروقات بين النتائج النظرية والنتائج التجريبية التي قام بها العلماء.

٣. ظروف المشاهدة: نسبة التلوث، درجة الحرارة، ارتفاع المكان الجغرافي المعروف بخطوط الطول والعرض، والغلاف الجوي وتأثيراته - ... إلى آخره - تختلف كثيراً من رقعة إلى أخرى ومن فترة لأخرى، بل لقد تأكد لدى العلماء المهتمين أن رؤية الهلال ترتبط بدرجة وثيقة بمكان المشاهدة وظروفها المحليّة.

ولكنهم لم يدرجوها علمياً في المعايير ما منعهم أن ينتجوا نماذج أكثر تطوراً ودقّة، وأقرب إلى التطبيق والحقيقة.

وقد التفت «فرانس براون» لهذه المسألة عام ١٩٧٧، فأضاف مسألة سطوع القمر والسماء والمكان والزمان، ولكنّه بقي نموذجاً يعاني من النقص، والعائق ذاته بالنسبة للأعمال السابقة، وقد زاد «شيفر» على هذه النظرية وراعى كافة هذه المسائل (الموقع، ارتفاع المكان، الفصل، درجة الحرارة، رطوبة المكان ونسبة التلوث، ... إلى آخره) ولكن سرعان ما كان يتضح أن هناك عوامل أخرى مؤثرة لم تكن بالحسبان، حسب اعترافاتهم.

٤. حدة البصر كانت أيضاً محطّ نظر الباحثين، مثل «شيفر» الذي اتضح من أبحاثه (١٩٩٢) أن حدة البصر ترفع احتمال الرؤية بنسبة ١٠٪ في المعدّل.

كذلك يشكل عمر المشاهد عاملاً يؤثر إلى حدّ ما على احتمال الرؤية، ويعود ذلك إلى عوامل فيزيولوجية في العين.

١. راجع إثبات أوائل الشهور الهجرية، ص ٥٧ و ٧٠؛ وتقرير الصائغ لعام ١٤١٣هـ، ص ٢٠.

والخبرة الرصدية أيضاً تشكل عاملاً مهماً في ارتفاع نسبة احتمال الرؤية بحوالي ١٠٪، كذلك حسب أعمال «دوجت» و«شيفر» دائماً.

٥. الخطأ الموجب - كما أسماه «شيفر» و«دوجت» - وهو أن يعلن مشاهدون أنهم رأوا الهلال وهو غير موجود نظرياً، أو غير قابل للرؤية، وقد بين «دوجت» و«شيفر» (١٩٩٢) أنّ هذا الاحتمال موجود فعلاً، وقدّرنا هذا الاحتمال بنسبة ١٥٪، أي بمعدل شخصين كلّ ثلاثة عشر شخصاً.

٦. عرض القمر أيضاً من العوامل الرئيسية في مسألة رؤية الهلال؛ ولذا نجد أن الباحثين لم يتفقوا على نظريات صحيحة وموحّدة بهذا الشأن ممّا يزيد المسألة تعقيداً. أضف إلى ذلك ظاهرة انكسار الضوء وانعكاسه وتشتته في الهواء ممّا يجعل الراصد يرى بعض الضوء قبل شروع الشمس وبعد غروبها، وتعرف هذه الظاهرة باسم الشفق، فلا يسير النظر باتجاه الهدف بشكل مستقيم، بل ونتيجة لعامل انكسار الضوء يسير إليه بصورة محدودة ممّا يجعل المرئي في غير محلّه الواقعي.

وأمر أخرى كثيرة لها تأثيرها على إمكانية الرؤية وعدمها قد تكون غائبة عن الراصد الفلكي؛ لأنّها تكون وليدة ساعتها ويومها، بحيث لا يستطيع التنبؤ بها قبل حدوثها بفترة زمنية من قبيل ما يسمّى بإجهاض الولادة، حيث يرى الهلال في بقع من الأرض دون غيرها، ولفترة محدودة، ثمّ يعود القمر إلى المحاق، وذلك بسبب بعض الفجوات أو الجيوب الجغرافية للأرض.

مع المهندس محمد علي الصائغ في تقويمه

يعتبر تقويم الصائغ من أهمّ التقاويم الإسلامية المعتمدة، وهو الأقرب إلى الصواب؛ حيث نجده يراعي الكثير من الضوابط والاحتياطات من الناحيتين العلمية والشرعية.

ولكن لننظر ماذا يقول في بداية تقويمه تحت عنوان ملاحظات تتعلق باستخدام التقويم: **أولاً:** إنّ الحسابات المذكورة حسابات تقريبية تفيد الظنّ القويّ أو الاطمئنان في بعض الأحيان، ولا تفيد العلم اليقين؛ ولذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار الأدلّة الشرعية الدالّة على حجّية شهادات الثقات إذا لم يحصل العلم أو الاطمئنان بمخالفة الشهادات للواقع؛ لأنّ العلم

والاطمننان حجّتان شرعيّتان.

ثانياً: لثبوت أوّل الشهر القمري ينبغي، إمّا أن يشاهده المكلف بنفسه، أو شهادة شاهدي عدل، أو الاطمننان الحاصل من الشياخ، أو إكمال عدّة الشهر السابق^١.
أيضاً نلاحظ الخلافات التي أوردها المهندس الصانع في تقويمه لعام ١٤١٣هـ (١٩٩٢ - ١٩٩٣) فهو يقول:

أمّا مدّة مكث القمر تحت الشعاع، فبعد خروجه من المدار ما يقرب ثمان درجات، فإذا كانت الدرجة الواحدة تستغرق ساعتين فإنّ يخرج القمر من تحت الشعاع بعد ١٦ ساعة تقريباً.

وقد علّق الدكتور عبدالكريم غزلون من الجزائر في بحثه المقدّم إلى ندوة الأهلة والمواقيت بقوله:

إنّ تحديد البعد الزاوي بثمان درجات، هو افتراض ما زال يقبل الاجتهاد؛ لأنّه لم يقم على تجارب رصدية كافية.

والدكتور حسين كمال الدين في كتابه تعيين أوائل الشهور العربية قدّر البعد المطلوب بعشر درجات.

وكما مرّ معنا فإنّ بعد الثمان درجات تمّ اعتماده بناءً على قرارات مؤتمر اسطنبول، وهي قرارات غير ملزمة للأسباب التي مرّ ذكرها قبل قليل عند كلامنا حول حدّ «دانجون».
ثمّ إنّ الفلكيين قد اختلفوا في تحديد الزمن اللازم مروره من وقت الاقتران إلى وقت التمكن من رؤية الهلال رؤية بصرية في الجوّ الصحو، وبالبصر الطبيعي والحواس السليمة، ونلاحظ الفرق الكبير بالساعات فهو من ٧,١٦ ساعة إلى أكثر من ٢١ ساعة بعد الاقتران، وبالبعّد عن الشمس من ٤ إلى ١٢ درجة تقريباً، والمكث بعد الاقتران من ١٦ دقيقة إلى ٥٠ دقيقة.

من فك أدينك: وأخيراً لا بدّ أن نورد بعض النصوص الواضحة على لسان بعض المتخصّصين في علم الفلك أنفسهم، حيث نجدهم يوضّحون مدى التناقض والتفاوت بين النظري والعلمي.

١. رؤية الهلال والمواقيت وتقويم عام ١٤١٩هـ، ص ١٢٣.

يقول الصانع في كتابه رؤیة الهلال والمواقیت في المناطق غير المعتدلة وتقويم عام

١٤١٩ هـ ما نصّه:

ولما كان الهلال القابل للرؤیة يعتمد على مجموعة متغیّرات، منها: البعد الزاوي (يُعد سوى)، والمكث بعد غروب الشمس، وارتفاع الهلال وكذلك لمكان القمر من المدار حول الأرض (الأوج والحضيض)، ولعرض القمر أثر مهمّ في الرؤیة، كما وأنّ لحالة الجوّ وحدة البصر والخبرة بالمنزلة أثرها الكبير في إمكانيّة الرؤیة؛ ولذلك قد يرى الهلال في ظروف، وقد لا يرى في ظروف أخرى.

وقد رأينا في سنوات أنّ هلالاً قد ثبت شرعاً مع انعدام أهمّ شروط الرؤیة، كما أنّ هلالاً استجمع كلّ الشروط من الناحية النظرية، ولكنّه صعب على الرؤیة إلى درجة أنّه لم يره إلاّ عدد قليل جداً، مع أنّ مكثه كان حوالي ٢٨ دقيقة.

أمّا هلال شهر شوّال لعام (١٤١٣ هـ) فإنّ ظروفه لم تكن تعطي للحاسب الاطمئنان، بل على العكس كانت تدعو إلى الشكّ بإمكانیّة الرؤیة.

ولكنّ المفاجأة كانت أنّ هذا الهلال رُئي من قبل كثيرين إلى درجة وصلت إلى حدّ الشیاع.

لذلك فإنّ التقويم - وهو مبنيّ على الحسابات النظرية والمستندة إلى الضوابط الفلكية - ما هو إلاّ مرشد لبدایات الشهور، وليس حجّة للثبوت، فإذا طابق الواقع فيها ونعمت، وإلاّ فإنّ ثبوت الهلال مرهون بالظروف، وكان أوّل الشهر حسب ما یقرّره الشرع الشريف. والله هو العاصم من الخطأ^١.

ويضيف الصانع في معرض حديثه عن الاختلاف بين الفلكيين:

ومن الواضح أنّ المكث لوحده ليس كافياً؛ إذ لا بدّ من توفّر شروط أخرى؛ لذا فإنّ تعیین ضابطة كلیة لرؤیة الهلال عند الفلكيين من الأمور المستحيلة، وما أوردوه هو على سبيل التقريب^٢.

ويضيف:

هذا وبالتتبع لاحظ المراقبون للهلال ما يلي، كأثلة فقط:

١. تقويم الصانع لعام (١٤١٩ هـ)، ص ٣٤ - ٣٦.

٢. تقويم الصانع لعام ١٤١٩ هـ، ص ٤٣.

أ) إنَّ هلال شهر شوّال لعام (١٤١٥) كان يمكث في بلدان المنطقة وقتاً قصيراً، في الكويت - مثلاً - كان مكثه أقلّ من عشر دقائق، وكان ارتفاعه أقلّ من درجتين، وبعده الزاوي حوالي ٤/٤١ درجة، وهو لا يعطي فرصة لتخلّق النور الكافي للرؤية ما زال تحت شعاع الشمس، وكان هناك قطع لدى الفلكيين بعدم إمكانية الرؤية ومع ذلك فإنَّ هذا الهلال ثبت بالرؤية الشرعية، ومن قبل جمع كبير وفي عدّة بلدان إسلامية ومنها الكويت.

ب) وهذه ليست الحالة الفريدة، فقد ثبت في بيروت في إحدى السنوات ولم يكن قد ولد عند غروب الشمس؛ إذ أنّ مولده حسابياً كان بعد غروب الشمس ذلك اليوم، ولكن كثرة الشهود أدت إلى قناعة بوجوده. وهذه الظاهرة وإن كانت تحدث في لبنان بقلة فإنّها تحدث في الخليج أمام لجان الرؤية وبكثرة، كما حدث في هلال رمضان لهذا العام (١٤١٨ هـ ١٩٩٧ - ١٩٩٨ م)^١.

ومن المفيد الإشارة بهذا الصدد إلى ما ورد في تقويم الحساب الفلكي الهجري ١٤١٤ في مصر، ملاحظة للدكتور المهندس عبدالقادر حمزة كوشك بالنسبة للاستهلال يقول:

لقد ثبت أنّ هناك إمكانية لرؤية الهلال قبل بلوغ البعد الزاوي ٨ درجات، ما دام أنّ القمر موجود فوق الأفق، بعد غروب الشمس؛ ولذلك فإنّ موعد الإهلال المكتوب في جداول كلّ شهر لا يعني عدم إمكانية رؤية الهلال ما دام الهلال قد وُلد.

ويقوم الفلكيون حالياً بإعادة دراسة ذلك. والدكتور كوشك من المهتمين بالحسابات الفلكية، وهو يشغل منصب الأمين العام لمنظمة العواصم والمدن الإسلامية. ومن الواضح - كما صرّح الدكتور كريم مزيان، والدكتور نضال قسوم - أنّ التنبؤ بإمكانية رؤية الهلال شيء غير سهل أو لم يصل على الأقلّ إلى درجة الدقّة والثقة العلميّة التامة^٢.

﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ﴾^٣

وأخيراً فإنَّ هذا غيظ من فيض ممّا يدلّ على عدم إمكانية الاعتماد في أمر الهلال على

١. تقويم الصانغ لعام ١٤١٩ هـ، ص ٤٤ - ٤٥.

٢. إثبات الشهور الهلالية، ص ٧٩.

٣. البقرة (٢): ١٨٩.

علم الفلك وعلى المراد. فإنّ هذا العلم مهما تقدّم وتكامل فلن يكون بديلاً عن الوسائل الإلهية التي أراد الله لعباده أن يصلوا من خلالها إلى أداء تكاليفهم الشرعية.

ومن البديهي لكلّ عاقل أن لا يزال اليقين بالظنّ، فالرؤية هي الطريقة الصحيحة للوصول إلى اليقين بينما نجد أنّ العلم لم يصل إلى تلك المرحلة من اليقين، بل في كلّ يوم نجد أخطاءً ونظريات وضعية تتغيّر وتبدّل، وهذا الأمر سوف يستمرّ هكذا. وربما لن يستطيع علماء الفلك أنفسهم يوماً ما أن يقولوا: إنّ نظرياتهم تفيد اليقين القطعي على الإطلاق، بل نبقى نسمع عن مركبات فضائية اختفت هنا وهناك، وعن تنائر للنجوم خالف توقعات الفلكيين - كما حصل في عام ١٩٩٨ - مع أنها ظاهرة فلكية ثابتة تتكرّر باستمرار كلّ ثلاثين سنة، فإذا كانوا لا يخطؤون فلماذا كلّ هذه التناقضات عندهم يا ترى؟! وإذا كانوا عاجزين عن رصد الأحوال الجوية بشكل دقيق فهل يستطيعون ما هو أعظم بكثير؟

وناهيك عن الناحية الشرعية لمسألة الرؤية، فإنّ الحكم الشرعي لا يترتب على واقع الولادة للهلال، وإتّما هو مترتب على الهلال المتولّد الذي أصبح قابلاً للرؤية، يقول الله تعالى: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾^١. والذي يسألون عنه هو الهلال نفسه، أي ما يهلّ عليك وتقابله بوجهك؛ ولذلك سمّي هلالاً، والميقات: هو التولّد الواقعي بحيث يصبح الهلال مرتباً.

فهو من قبيل الأحكام التي تتعلّق بالإنسان الذي بلغ من العمر تسع سنوات أو خمس عشرة سنة، فلو نقص عنها يوماً واحداً لم تتعلّق به تلك الأحكام، كوجوب الصلاة ونحوه، وليس من قبيل الأحكام المتعلقة بالإنسان مطلقاً، كحرمة قتله حتّى لو كان عمره ساعة واحدة.

وإذا كانت الرؤية مأخوذة على نحو الطريقة، فهي طريق لأيّ هلال؟ هل للهلال المتولّد فلكياً؟ أم للهلال القابل للرؤية؟

فلو كان تحقّق الشهر بنفس خروج القمر من تحت الشعاع، أو كونه فوق الأفق بلا مدخلة للرؤية، لكانت الأحكام الواردة على دخول الشهر أيضاً تابعة لخروجه من تحت

١. البقرة (٢): ١٨٩.

الشعاع أو كونه فوق الأفق بلامدخلية للرؤية.

وهذا مساوق لطرح الروايات المستفيضة بل المتواترة ورفضها. لا يكاد يسلمه من له أدنى ذوق فقهي، فكيف يمكن الالتزام به مع إناطة الروايات بخصوص الرؤية بلسان النفي والإثبات، كما سيأتي بعد قليل.

وأما ما ورد من قيام الأمارات مقام الرؤية إنما هو بأدلة خاصة، كما نلاحظ من الروايات الكثيرة والفتاوى، بحيث أطبق النصّ والفتوى وأدعي الإجماع على كفاية البيّنة القائمة على رؤية الهلال ليس غير، فشهادة العدلين مثلاً تقوم على رؤيتهما للهلال، والشياخ المفيد للاطمئنان أيضاً الاطمئنان برؤية الهلال.

إذن الرؤية الوجدانية تعلّقت بوجود الهلال، والبيّنة تعلّقت بالرؤية، فتعلّقت بالرؤية، فتعلّقت بالمتعلّق، فالعبرة بتحقق الرؤية الخارجية الفعلية، وبها يصير الشهر هلالياً شرعياً تدور عليه الأحكام.

ولهذه المناسبة صارت الرؤية دخيلة في تحقّق الشهر بما يرتّب عليه الشارع من الأحكام، فتصير جزءاً للموضوع على نحو الطريقة الخاصة المعبر عنها بالموضوعية أو الصفتية.

أضف إلى ذلك: أنّ الرؤية ليست مأخوذة على نحو الطريقة؛ ولذلك لعدم قبول شهادة النساء فيها إذ لو كانت مأخوذة على نحو الطريقة لقبّلت شهادتهنّ. فإذا شهد عندنا مائة امرأة أنّهنّ رأينه فلماذا لا تقبل شهادتهنّ ياترى؟

فإذا كانت الرؤية هي إحدى الوسائل لمعرفة بداية الشهر فلماذا استثنى رؤية النساء حتّى لو كنّ عادلاتٍ تقيّاتٍ مؤمناتٍ؟

وأيضاً من الناحية الشرعية، فإنّ مسألة ثبوت الهلال - خاصةً هلال شهر رمضان وشؤال - ليست خاضعة للتقليد، فعلى كلّ مكلف أن يحصل اليقين بها شخصياً بحيث لو أنّ شخصاً رأى الهلال - هلال شهر رمضان - ولم يره أحدٌ غيره فتكليفه هو الصيام ولو لم يصم أحد. ومرجع التقليد إنّما يعطي فقط الضابطة والقاعدة الشرعية.

فَعند ما يفتي المرجع - مثلاً - بحرمة شرب المسكر، يكون التشخيص على المكلف هل هذا مسكر أم لا؟

أُضِفَ إِلَى ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مِنَ الْمَرَاجِعِ - مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ - مَنْ يَقُولُ بِحَجِّيَّةِ الْحِسَابَاتِ الْفَلَكَيَّةِ فِي إثْبَاتِ أَوَّلِ الشَّهْرِ الْقَمَرِيِّ إِطْلَاقًا.

تواتر الروايات

وأهل البيت عليهم السلام قد بينوا لنا الطريقة الصحيحة واليقينية لذلك، حيث جاء عنهم الكثير من الروايات الصريحة والصحيحة نذكر منها:

عن الصادق عليه السلام حيث سئل عن هلال شهر رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان، فقال: «لا تصم إلا أن تراه»^١. وعنه أيضاً عليه السلام: «ليس على أهل القبلة إلا الرؤية، وليس على المسلمين إلا الرؤية»^٢.

وأيضاً عن الصادق عليه السلام: «صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، فإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فاقضه»^٣.

وقد تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله الحديث المعروف: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» أو «إذا رأيتموه فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا»^٤.

وعن الإمام الباقر عليه السلام:

إذا رأيت الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني ولكن بالرؤية^٥.

وعن الرضا عليه السلام: «صيام شهر رمضان بالرؤية وليس بالظن»^٦.

وعن الصادق عليه السلام:

صم لرؤيته وأفطر لرؤيته، وإياك والشك والظن، فإن خفي عليكم فأتّموا الشهر الأول ثلاثين^٧.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٨.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٧.

٥. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢.

٦. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٦.

٧. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١١.

وعن الإمام العسكري عليه السلام قال: «لا تصم إلا بالرؤية»^١.

والكثير من الأحاديث والروايات التي لا يمكن جمعها ولا تحتاج إلى تعليق؛ لأنها واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، وخاصة إذا لاحظنا أن الإمام استعمل الحصر بحيث قال «إلا للرؤية». وهذا واضح بأن الصيام يكون فقط للرؤية مما يؤكد أن الرؤية لم تؤخذ على نحو الطريقة. وأخيراً لا بأس بذكر بعض فتاوى المراجع وآراء كبار العلماء حول إثبات هلال شهر رمضان وسؤال:

فقد سئل المرجع الكبير السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي ما يلي:

سؤال: لو حصل الاطمئنان الشخصي بصحة الحسابات الفلكية لتوليد الهلال، فهل يمكن الاعتماد على هذا الاطمئنان في إثبات أول الشهر أو العيد مثلاً، وخاصة إذا صدرت عن أهل الخبرة في هذا المجال؟
فأجاب سماحته:

لا أثر للاطمئنان بتولده، بل ولا الاطمئنان بقابليته للرؤية، بل لابد من الرؤية خارجاً، وثبوتها للمكلف^٢.

وقال العلامة الحلبي في تذكرة الفقهاء:

ولا يجوز التعويل على الجدول ولا على كلام المنجمين؛ لأن أصل الجدول مأخوذ من الحساب النجمي في ضبط سير القمر واجتماعه بالشمس، ولا يجوز المصير إلى كلام المنجم ولا الاجتهاد فيه، وهو قول أكثر العامة؛ لما تقدّم من الروايات. ولو كان المنجم طريقاً ودليلاً على الهلال لوجب أن يبينه عليه السلام للناس؛ لأنه في محل الحاجة إليه، ولم يجز له عليه السلام حصر الولادة في الرؤية والشهادة^٣.

والسيد محمد باقر الصدر رحمته الله في الفتاوى الواضحة يقول:

ولا وزن للرؤية المجهرية والأدوات والوسائل العلمية المكبرة، وإنما المقياس إمكان

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٧، ح ٤٧٥؛ وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٥٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣،

ح ٢٥.

٢. المسائل الشرعية (للسيد الخوئي) ج ١، ص ١٩٨.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٧.

الرؤية بالعين الاعتيادية المجردة، وتلك الوسائل العلمية يحسن استخدامها كعامل مساعد على الرؤية المجردة وممهّد لتركيزها.

ويقول:

وعلى العموم لا يجوز الاعتماد على الظنّ في إثبات هلال شهر رمضان وإثبات هلال شهر شوال، ولا على حسابات المنجمين الذين لا يعول على أقوالهم في هذا المجال عادة^١.

والشيخ زين الدين رحمته الله يقول:

ولا يثبت - معنى الهلال - بقول المنجمين وأشباههم من علماء الفلك، وإن كانوا ثقاتاً أو عدولاً^٢.

والسيد محمد سعيد الحكيم حيث سئل: المفهوم من الرسائل العملية للعلماء أنه لا يجوز الاعتماد على أجهزة الفلك في ثبوت هلال شهر رمضان، فهل ينطبق هذا الأمر على بقية شهور السنة القمرية لاسيما شهر ذي الحجة؟ فأجاب:

نعم، ينطبق ذلك على جميع الشهور، فلا يصح الاعتماد فيها على ما لا يوجب العلم بظهور الهلال إلا البيّنة^٣.

الشيخ الأجلّ القاضي ابن البرّاج في كتابه شرح جمل العلم والعمل لشيخه الأعظم السيد المرتضى (رضوان الله عليهما) قال:

اعلم أنّ رؤية الهلال هي المعتبر، والذي عليه يعتمد في الصوم والفطر وأوائل الشهر، وذلك لم يخالف فيه أحد من المسلمين^٤.

والسيد محمد حسين الطهراني حيث يقول:

ثمّ إنّ كثيراً من الأصحاب ادّعوا الإجماع على انحصار طريقة الرؤية، وادّعوا خلافه خلاف المذهب، ومنهم الشيخ الطوسي في التهذيب.

١. الفتاوى الواضحة، ص ٥٠٦ و ٥١٥.

٢. كلمة التقوى، ج ٢، ص ٧٥.

٣. الفتاوى (استفتاءات) ص ١٠٦.

٤. شرح جمل العلم والعمل، ص ١٦٦. ويأتي تمام كلامه في القسم الثالث من هذه المجموعة: «بخش سوم: آراء فقهاء در رؤیت هلال».

والإمام الخميني (طَيَّبَ اللهُ تَرَاهُ) في تحرير الوسيلة يقول:

ويثبت الهلال بالرؤية وإن تفرَّد به الرائي والتواتر والشياع المفيد للعلم، ولا اعتبار بقول المنجمين^١.

ونقل العلامة المجلسي عليه السلام عن شيخ المتكلمين محمود بن علي الحمصي كلاماً له حول علم النجوم، حيث يقول:

فإن قيل: كيف ينكرون الأحكام وقد علمنا أنهم يحكمون بالكسوف والخسوف ورؤية الأهلة، ويكون الأمر على ما يحكمون في ذلك؟ قلنا: إن إخبارهم عن الكسوف والخسوف ورؤية الأهلة ليس من الأحكام، إنما هو من باب الحساب^٢.

وأيضاً فيما أورده صاحب البحار عليه السلام:

وسأل السيد مهنا بن سنان العلامة عليه السلام: ما يقول سيّدنا فيما يقال: إن كسوف الشمس بسبب حيلولة جرم القمر بينه وبين الشمس، وإن سبب خسوف القمر حيلولة الأرض، ويدلّ على ذلك ما يخبر به أهل التقويم فيطابق أخبارهم؟ فأجاب: استناد الكسوف والخسوف إلى ما ذكره مستند إلى الرصد، وهو أمر ظني غير يقيني^٣.

وذكر العلامة المجلسي في بحار الأنوار:

ومنها: علم الهيئة والنظر في هيئات الأفلاك وحركاتها، وجوازه لا يخلو من قوّة إذا لم يعتقد فيه ما يخالف الآيات والأخبار كتطابق الأفلاك، ولم يجزم بما لا برهان عليه. وأمّا ما ذكره الشهيد في استحباب النظر في علم الهيئة فإنّما هو إذا ثبتت مطابقتة قواعده - كما هي عليه في نفس الأمر - وعدم اشتماله على قاعدة مخالفة لما ظهر من الشريعة، وإلا فيكون بعضها داخلاً في القول بغير علم، أو فيما حرّم أتباعه لمخالفة الشريعة. ومنها: الحكم بالكسوف والخسوف وأوائل الأهلة والمحاق وأشياء ذلك، فالظاهر جوازه، وإن كان الأحوط إجتنب ذلك أيضاً؛ فإنّ الأحكام الشرعيّة فيها مبنية على الرؤية، لا

١. تحرير الوسيلة، ج ١، ص ٢٧٠.

٢. بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٢٩٨.

٣. بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٣٠٨.

على أحكام المنجمين بذلك.

وبالجملة، ينبغي للمتدين المتبع لأهل بيت العصمة عليهم السلام - المدعي لكونه شيعة لهم مقتدياً لأنارهم - أن لا يتعرض لشيء من ذلك إلا في قليل منه يتعلق بمعرفة أوقات الصلوات، ولو كانت هذه العلوم والأعمال مما له مدخلية في صلاح الدين، لأمر شيعتهم بذلك، ورغبوهم فيها، وحثوهم عليها، وعلموهم قواعدها.

وفي هذه الأزمان تركوا جميع ذلك، واكتفوا بالرجوع إلى التقاويم وأصحاب النجوم، واتكلموا عليها.

وقد أطنبنا الكلام قليلاً في هذا المقام؛ لكثرة ولوع الناس بهذا العلم والعمل به، وتقرّبهم إلى الملوك بذلك، فيوقعون الناس في المهالك. والله العاصم من فتن المبتدعين والهادي إلى الحق واليقين. انتهى كلامه^١.

والسيد محمد العاملي في مدارك الأحكام الذي هو شرح لكتاب شرائع الإسلام للعلامة الحلّي، حيث يقول في شرحه لعبارة العلامة: «ولا اعتبار بالجدول، ولا بالعدد»:

هو حساب مخصوص مأخوذ من سير القمر واجتماعه بالشمس، ولا ريب في عدم اعتباره؛ لاستفاضة الروايات بأن الطريق إلى ثبوت دخول الشهر أحد أمرين: إمّا رؤية الهلال، أو مضيّ ثلاثين يوماً من الشهر المتقدّم. ولو كان الرجوع إلى المنجم حجة لأرشدوا إليه، وأيضاً فإن أكثر أحكام التنجيم مبني على قواعد ظنيّة مستفادّة من الحدس الذي يخطأ أكثر ممّا يصيب، وأيضاً فإن أهل التقويم لا يثبتون أوّل الشهر بمعنى جواز الرؤية، بل بمعنى تأخّر القمر عن محاذة الشمس؛ ليرتّبوا عليه مطالبهم من حركات الكواكب وغيرها، ويعترفون بأنّه قد لا يمكن رؤيته، والشارع إنّما علّق الأحكام على رؤية الهلال لا على التأخّر المذكور^٢.

والشيخ الطوسي في كتابه الخلاف، حيث قال تحت عنوان «فيما يثبت به رمضان ويجب صومه» قال:

علامة شهر رمضان وجوب صومه أحد شيئين: إمّا رؤية الهلال أو شهادة شاهدين، فإن غمّ عدّ شعبان ثلاثين يوماً، ويصام بعد ذلك بنية الفرض، فأما العدد والحسابات

١. بحار الأنوار، ج ٥٥، ص ٣١٠ - ٣١١.

٢. مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧٥ - ١٧٦.

فلا يلتفت إليهما ولا يعمل بهما.

وبه قالت الفقهاء أجمع، وحكوا عن قوم شذاذ أنهم قالوا: يثبت بهذين وبالعدد، فإذا أخبر نقات من أهل الحساب والعلم والنجوم بدخول الشهر وجب قبول قولهم، وذهب قوم من أصحابنا إلى القول بالعدد، وذهب شاذٌ منهم إلى القول بالجدول.
ودلينا الأخبار المتواترة عن النبي ﷺ فيما يعارضها من شواذ الأخبار، وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَسْتَأْذِنُوا لَنَا لَمَّا كَرِهْتَ الْفِتْنَةَ أُولَئِكَ بِمَقَالِكُمْ أَغْرَبْنَا أَبْصَارَهُمْ تَقْدِيرًا فَطَبَعْنَا عَلَيْهِمْ أَغْشَاءً مِمَّا جَعَلْنَا لَهُمْ لِقَاءَ الْيَوْمِ أَلِيمًا﴾ فبين أن الأهلة يعرف بها مواقيت الشهور والحج. ومن ذهب إلى الحساب والجدول لا يرعى الهلال أصلاً، وذلك خلاف القرآن.^٢

والسيد السيستاني (أطال الله عمره) أيضاً في رسالته العملية منهاج الصالحين يؤكد على ذلك.

والسيد محمد الصدر في فقه الموضوعات الحديثة، حيث يقول:

ثبوت الهلال بالمرصد الفلكي ليس بحجة، وإنما لابد من رؤية العين المجردة الطبيعية^٣. وكافة المراجع يتكلمون عن هذه المسألة - عدم ثبوت الهلال بقول المنجمين - في رسائلهم العملية تحت عنوان «ثبوت الهلال» فليراجع من أراد ذلك.
ونلاحظ أن التركيز في فتاوى العلماء دائماً يكون على الاطمئنان، وكما مر معنا فإن قول الفلكي لا يوجب الاطمئنان إطلاقاً بحسب اعتراف علماء الفلك أنفسهم، وكافة علمائنا شككوا بقطعية علم الفلك، ولم يقل أحد منهم بإمكانية الاعتماد عليه سوى ببعض الأمور، مثل مواقيت الصلاة والشروق والغروب والمبينة أيضاً على الاحتياط.

وما يصدر أحياناً من أصوات تتبع من هنا وهناك تحاول الإيحاء بأن علم الفلك قد وصل إلى مستوى من الدقة يقرب من معادلة واحد زائد واحد يساوي اثنين يتبين أنها ليست سوى ادعاءات باطلة، أو على الأقل مبالغ فيها كثيراً؛ لأن الوقائع تؤكد خلاف ذلك.
وقد كتب العلامة الفيلسوف السيد محمد حسين الطهراني رسالته، أسماها رسالة حول

١. البقرة (٢): ١٨٩.

٢. الخلاف، ج ١، ص ٣٤١.

٣. فقه الموضوعات الحديثة، ص ٥٩.

مسأله رؤیة الهلال. وتفيد هذه الرسالة - بالبرهان العلمي والدليل الشرعي - أن الشهور القمرية يجب أن تبدأ برؤية الهلال في الليلة الأولى، وأن قول المنجمين (الفلكيين) على أساس الحساب والرصد ليس حجة شرعية.

وبناءً على ضرورة الآيات القرآنية وإجماع أهل الإسلام وسنة رسول الله ﷺ؛ إذ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» فإن الشهور القمرية جميعها ينبغي أن تتحقق بمشاهدة الهلال فوق الأفق، وأينما رُئي الهلال بدأ الشهر؛ لذلك صحّت الفتوى المشهورة القائلة بأن دخول الشهر القمري تابع للرؤية، وأن كل نقطة في العالم تابعة لأفقها. وقد اشتملت الرسالة على بحوث فنية ذات أسلوب رسائلي تتكفل بعلاج كل إشكال وقطع دابر كل خلاف.

مع الدكتور النعيمي أيضاً:

وقد حاول البعض أن يستفتي العالم الفلكي الدكتور حميد النعيمي - مدير معهد علم الفلك في جامعة أهل البيت في عمان - فجاءت أجوبته على عكس ما أَرادها السائل. ومما قاله: ونجد غالباً ما يحدث الخطأ الموجب عند عدم وجود الهلال يوم التاسع والعشرين من ذلك الشهر وعند غروب الشمس، ولكن قد تكون النسبة أكثر من ١٥٪ أو أقل؛ لأنه حساب الـ ١٥٪ تمت من خلال إحصاءات لحالات معينة وليست عامة، ولكن مع ذلك فلها نوع من الصحة، ولكن هذا لا يعني أن الحسابات بالنسبة لولادة الهلال غير دقيقة، وإنما الإعلان عن الرؤية عند عدم وجود الهلال حسابياً غير دقيق^١.

ويضيف:

عند عمر ١٢ ساعة تكون الرؤية صعبة جداً ومستحيلة للفرد العادي، ولكن للراصد الخبير ممكنة بعد حساب موقع الهلال في السماء الغربية - يسار الشمس ويعينها - بعد الهلال عن الأفق ويُعده عن الشمس، أي حساب إحداثياته بكل دقة، وإدخالها في ذاكرة الأجهزة الفلكية، فضلاً عن صفاء السماء ويُعد موقع الرصد عن مراكز المدن، وأنواع التلوث، وعلى ارتفاعات مناسبة.

غير أن الرؤية مستحيلة للجميع لعمر أقل من ١٢ ساعة، وطبيعي أن عمر الهلال غير

١. ثبوت الهلال (لمحمد الحسيني) وقد تقدّم متن الرسالة برقم (٢٢).

كافٍ لتقدير رؤية الهلال؛ لأنها تحتاج إلى حساب مدّة المكث وموقع إحدائيات الهلال، فضلاً عن نسبة انعكاسية سطح الهلال^١.

أخيراً وبعد هذا وذاك من تواتر روايات أهل بيت العصمة عليهم السلام - كما صرح بذلك شيخ الطائفة الطوسي رحمته الله - والنهي الواضح والصريح عن الأخذ بالظنّ والشكّ، وأقوال العلماء بل إجماعهم على عدم الأخذ بقول الحُساب والمنجمين الفلكيين والجداول الفلكية، هل يمكن الاعتماد على الحسابات الفلكية في صومنا وإفطارنا؟

وهل يمكن لليقين أن يزال بالظنّ والنظريات الوضعية؟ بل هل يمكن نسخ حكم إلهي واضح وقطعيّ بمجموعة قوانين قائمة على عشرات التجارب المتناقضة؟ ولكن ما عشت أراك الدهر عجباً.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

كمال زهر

شعبان المعظم ١٤٢١ هـ. ق

١. نبوت الهلال (لمحمد الحسيني) وقد تقدّم متن الرسالة برقم (٢٢).

(٢٦)

اشتراط وحدة الأفق

تأليف

آية الله حاج شيخ جعفر سبحاني

(معاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، إلى يوم الدين.

وبعد، اتفقت كلمتهم على عدم اعتبار الرؤية في نفس البلد، بل تكفي الرؤية في خارجه، وقد استفاضت الروايات في ذلك^١.
كما اتفقت كلمتهم على كفاية الرؤية في بلد آخر إذا كان متحداً معه في الأفق، كما إذا كانا متحدين في المطالع.

ومثل الثاني ما إذا كانا مختلفين في المطالع لكن الثبوت في بلد يكون مستلزماً للثبوت في البلد الآخر بالأولوية، مثلاً إذا رُئي الهلال في البلد الشرقي فيكون حجة بالنسبة إلى البلد الغربي؛ لأن حركة القمر من الشرق إلى الغرب، فإذا رُئي في الشرق يكون دليلاً على تولد الهلال تولد شرعياً قابلاً للرؤية عند الغروب في المشرق قبل وصوله إلى المغرب.
فهذه الموارد الثلاثة لا يطرأ عليها الاختلاف، إنما الكلام فيما إذا اختلف الأفق وشوهد الهلال في البلاد الغربية فهل يكفي ذلك للبلاد الشرقية أو لا؟

والفقهاء في هذه المسألة على طوائف ثلاث:

الأولى: من لم يتعرض للمسألة ولم يصرح بالفرق أو بعدم الفرق بين البلاد المتقاربة والمتباعدة.

١. وسائل الشريعة، ج. ١٠، ص ٢٨٩ - ٢٩٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٣، ١٠، و....

الثانية: مَنْ صرَّحَ بالمسألة وفرَّق بين المتباعد والمتقارب، وهم الأكثر.
الثالثة: مَنْ لم يفرِّق بينهم وعطف المتباعد على المتقارب.
لا حاجة لذكر أسماء الطائفة الأولى وإتّما المهمّ هو الإيعاز إلى أسماء الطائفتين.

من اشترط وحدة الأفق

قد ذهب لفيف من القدماء إلى شرطية التقارب بين البلدين. وأوّل من تبّه بذلك هو شيخ الطائفة الطوسي (م ٤٦٠).

١. قال:

علامة شهر رمضان رؤية الهلال، أو قيام البيّنة - إلى أن قال: - ومتى لم يُر الهلال في البلد ورُئي خارج البلد - على ما بيّناه - وجب العمل به إذا كان البلدان التي رُئي فيها متقاربة، بحيث لو كانت السماء مصحية والموانع مرتفعة لرُئي في ذلك البلد أيضاً؛ لاتّفاق عرضها وتقاربها، مثل بغداد وواسط والكوفة وتكريت والموصل، فأما إذا بعدت البلاد مثل بغداد وخراسان، وبغداد ومصر، فإنّ لكلّ بلدٍ حكمٌ نفسه^١.
ولم يتعرّض في كتابيه الآخرين: النهاية، ولا الخلاف للمسألة.

٢. قال ابن حمزة (م حوالي ٥٥٠):

وإذا رُئي في بلد ولم يُر في آخر، فإن كانا متقاربين لزم الصوم أهلهما معاً، وإن كانا متباعدين مثل بغداد ومصر، أو بلاد خراسان، لم يلزم أهل الآخر^٢.

٣. وقال المحقّق (م ٦٧٦):

وإذا رُئي الهلال في البلاد المتقاربة كالقوفة وبغداد، وجب الصوم على ساكنيهما أجمع، دون المتباعدة، كالعراق وخراسان^٣.

وقال في المعبر نفس ذلك القول وذكر فتوى ابن عبّاس، فقال: «وقد أفتى بذلك عبدالله بن عبّاس»^٤. وسيوافيك فتوى ابن عبّاس عن التذكرة.

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

٢. الوسيطة، ص ١٤١.

٣. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨١.

٤. المعبر، ج ٢، ص ٦٨٩.

۴. وقال العلامة (م ۷۲۶) في التذكرة:

إذا رأى الهلال أهل بلد، ولم يره أهل بلد آخر، فإن تقاربت البلدان كبغداد والكوفة، كان حكمهما واحداً: يجب الصوم عليهما معاً، وكذا الإفطار. وإن تباعدتا كبغداد وخراسان والحجاز والعراق، فلكل بلد حكم نفسه، قاله الشيخ عليه السلام، وهو المعتمد، وبه قال أبو حنيفة، وهو قول بعض الشافعية، ومذهب القاسم وسالم وإسحاق؛ لما رواه كُزَيْبُ بْنُ أَنَسٍ أُمُّ الْفَضْلِ بِنْتُ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مَعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: قَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ بِهَا حَاجَتِي وَاسْتَهَلَّ عَلَيَّ رَمَضَانَ، فَأَرَيْنَا الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ، فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَذَكَرَ الْهِلَالَ، فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ؟ فَقُلْتُ: لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ؛ فَقَالَ: أَنْتِ رَأَيْتِهِ؟ قُلْتُ: نَعَمْ وَرَأَى النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مَعَاوِيَةَ، فَقَالَ: لَكُنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ، فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمَلَ الْعِدَّةَ أَوْ نَرَاهُ؛ فَقُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مَعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ قَالَ: لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولأنّ البلدان المتباعدة تختلف في الرؤية باختلاف المطالع والأرض كرة، فجاز أن يرى الهلال في بلد ولا يظهر في آخر؛ لأنّ حَدْبَةَ الأرض مانعة من رؤيته، وقد رصد ذلك أهل المعرفة، وشوهد بالعبان خفاء بعض الكواكب القريبة لمن جدّ في السير نحو المشرق وبالعكس.

وقال بعض الشافعية: حكم البلاد كلّها واحد، متى رُئي الهلال في بلد وحكم بأنه أوّل الشهر، كان ذلك الحكم ماضياً في جميع أقطار الأرض، سواء تباعدت البلاد أو تقاربت، اختلفت مطالعها أو لا، وبه قال أحمد بن حنبل والليث بن سعد وبعض علمائنا؛ لأنّه يوم من شهر رمضان في بعض البلاد للرؤية، وفي الباقي بالشهادة، فيجب صومه؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^۲.

وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فرض الله صوم شهر رمضان». وقد ثبت أنّ هذا اليوم منه.

ولأنّ الدين يحلّ به، ويقع به النذر المعلق عليه.

ولقول الصادق عليه السلام: «فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه».

وقال عليه السلام في من صام تسعة وعشرين، قال: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنّهم

۱. «الحدبة: ما أشرف من الأرض وغلظ وارتفع»، لسان العرب، ج ۱، ص ۳۰۱، «ح د ب».

۲. البقرة (۲): ۱۸۵.

صاموا ثلاثين على رؤية، قضى يوماً».

ولأنّ الأرض مسطّحة، فإذا رئي في بعض البلاد عرفنا أنّ المانع في غيره شيء عارض؛ لأنّ الهلال ليس بمحلّ الرؤية.

ونمنع كونه يوماً من رمضان في حقّ الجميع؛ فإنّه المتنازع، ولا نسلم التعبد بمثل هذه الشهادة؛ فإنّه أوّل المسألة.

وقول الصادق عليه السلام محمول على البلد المقارب لبلد الرؤية؛ جمعاً بين الأدلّة^١.

٥. وقال في المنتهى:

إن رأى الهلال أهل بلد وجب الصوم على جميع الناس، سواء تباعدت البلاد أو تقاربت. وبه قال أحمد والليث بن سعد وبعض أصحاب الشافعي، ثم ذكر تفصيل الشيخ بين البلاد المتباعدة، ثم أخذ بردها، فخرج بالنتيجة التالية:

إن علم طلوعه في بعض الصفائح وعدم طلوعه في بعضها المتباعد منه لكروية الأرض لم يتساو حكاهما، أمّا بدون ذلك فالتساوي هو الحق^٢.

وعلى هذا، فما ربما يعدّ العلامة في المنتهى من القائلين بعدم الفرق بين البعيد والقريب إنّما يصحّ حسب ابتداء كلامه، وأمّا بالنسبة إلى النتيجة التي وصل إليها فإنّما سوى بين القريب والبعيد إذا لم يُعلم اختلاف مطالعتهما، وإلاّ فالحكم هو الفرق بين القريب والبعيد.

٦. كما أنّه عليه السلام مشى في القواعد على غرار التذكرة، وقال:

وحكم البلاد المتقاربة واحد بخلاف المتباعدة، فلو سافر إلى موضع بعيد لم يُر الهلال فيه ليلة الثلاثين تابعهم؛ ولو أصبح معيّدًا وسار به المركب إلى موضع بعيد لم يُر فيه الهلال لقرب الدرج، ففي وجوب الإمساك نظر، ولو رأى هلال رمضان ثم سار إلى موضع لم يُر فيه، فالأقرب وجوب الصوم يوم أحد وثلاثين.

وبالعكس يفطر يوم التاسع والعشرين^٣.

أقول: ما ذكره في الفرعين هو الذي يلزم به القائلون باشتراط وحدة الأفق؛ حيث يورد عليهم بأنّ لازم اشتراط وحدة الأفق صوم واحد وثلاثين يوماً في فرض، وثمانين

١. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٢ - ١٢٤، المسألة ٧٦.

٢. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٣، (الطبعة الحجرية).

٣. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

وعشرين في فرض آخر.

أما الأوّل ففيما إذا كان الشهر تاماً في القريب والبعيد رُئي الهلال في الأوّل دون الثاني، وصام ثلاثين يوماً في القريب، وسار إلى البلد الآخر بعده، فلو وجبت عليه المتابعة يلزم أن يصوم ذلك اليوم؛ لأنّه هو اليوم الآخر من شهر رمضان في ذلك القطر، فيلزم أن يصوم واحداً وثلاثين.

بخلاف ما إذا قلنا بأنّ الرؤية في القريب حجّة على البعيد، فيجب على الجميع الإفطار في ذلك اليوم، من غير فرق بين بلد رُئي فيه الهلال وما لم ير فيه. وأما الثاني ففيما إذا كان الشهر غير تامّ في القريب والبعيد، فلو رُئي في بلده متأخراً وفي البلد البعيد متقدماً، فصام في بلده ثماني وعشرين يوماً ثمّ سار به إلى البلد الآخر، فلو وجبت المتابعة يجب أن يفطر التاسع والعشرين؛ لكونه في ذلك القطر يوم الفطر. وكلاهما لا يلتزم به الفقيه.

٧. وقال الشهيد الأوّل (م ٧٨٦):

يصام شهر رمضان برؤية هلاله وإن انفرد... والبلاد المتقاربة كالبصرة وبغداد متّحدة، لا كبغداد ومصر، قاله الشيخ، ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد المغربية برؤيته في البلاد المشرقية وإن تباعدت؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع^١ ولا يخفى أنّ ما استثناه ليس مخالفاً للقول بشرطية وحدة الأفق؛ لما سيوافيك من أنّ هذا - أعني كون الرؤية في الشرق حجّة على الغرب - خارج عن محطّ البحث؛ للملازمة بين الرؤيتين.

٨. وقال الشهيد الثاني (م ٩٦٥):

إذا رُئي في أحد البلاد المتقاربة ولم يُر في الباقي وجب الصوم على الجميع، بخلاف المتباعدة، فإنّ لكل واحد منها حكم نفسها^٢.

٩. وقال المقدّس الأردبيلي (م ٩٩٣) ذيل قول المحقّق: «والمتقاربة كبغداد والكوفة متّحدة بخلاف المتباعدة»:

١. الدروس الشرعية، ج ١، ص ٢٨٤ - ٢٨٥.

٢. مسالك الأئمّه، ج ٢، ص ٥٢.

ووجهه ظاهر بعد الفرض؛ لأنه إذا نظر وما رأى في هذا البلد ورأى في بلد آخر يصدق عليه أنه ما رأى فيفطر؛ لصدق الأدلة المفيدة أنه ليس من الشهر في هذا البلد، فلا تنفع الرؤية في بلد آخر لأهل هذا البلد، ولا يستلزم الصدق. مع أنه علم بالفرض من مخالفة المطالع عدم استلزام إمكان الرؤية هنا، بل قد يكون ممتنعاً.

فقول المصنّف في المنتهى بعدم الفرق - بعد الرؤية في بلد ما، في إيجاب الصوم والإفطار - بين المتقاربة والمتباعدة بدليل ثبوته بالرؤية في بلد، وبالشهود في آخر... بعيد؛ لما مرّ، ولأنّ الظاهر أن المراد بمن شهد الشهر أنهم رأوا في البلد الذي هم فيه، كما هو المتبادر.^١

١٠. وقال صاحب المدارك (م ١٠٠٩):

المراد أنه إذا رُئي الهلال في إحدى البلاد المتقاربة - وهي التي لم تختلف مطالعها - ولم يُر في الباقي، وجب الصوم على جميع مَنْ في تلك البلاد، بخلاف المتباعدة، فهي ما علم اختلاف مطالعها، فإن الصوم يلزم من رأى دون من لم ير.^٢

إلى هنا تبين أنه لم يفت أحدٌ إلى نهاية الألف سنة من الإمامية باتّحاد حكم المتباعد والمتقارب إلاّ العلامة في المنتهى، وقد عرفت أنه عدل عمّا ذكره في صدر كلامه إلى شيء آخر، وهو وحدة البلاد في الحكم إذا لم يعلم اختلاف مطالعها.

نعم، احتمال الشهيد الأوّل احتمالاً متساوياً، وقد عرفت أنّ مورده خارج عن محطّ البحث.

وأما بعد الألف، فربما نرى بعض من يرجّح ذلك القول، وعلى رأسهم المحدّث الكاشاني، وتبعه الشيخ يوسف البحراني وغيرهم، وإليك بعض نصوصهم.

من لم يشترط وحدة الأفق

قال المحدّث الكاشاني (م ١٠٩١) في الوافي بعد نقل جملة من الأخبار الدالة على

١. مجمع الفائدة والبرهان، ج ٥، ص ٢٩٥.

٢. مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧١ و ١٧٢.

القضاء بشهادة أهل بلد آخر:

إِنَّمَا قَالَ ﷺ: «فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه»؛ لآنه إذا رآه واحد في البلد رآه ألف كما مرّ. والظاهر أنه لا فرق بين أن يكون ذلك البلد المشهود برؤيته فيه من البلاد القريبة من هذا البلد أو البعيدة منه؛ لأنّ بناء التكليف على الرؤية لا على جواز الرؤية، ولعدم انضباط القرب والبعد لجمهور الناس، ولإطلاق اللفظ، فما اشتهر بين متأخري أصحابنا - من الفرق، ثم اختلافهم في تفسير القرب والبعد بالاجتهاد - لا وجه له.^۱

وسيوافيك أنّ المناط هو جواز الرؤية.

وقال المحدث البحراني (م ۱۱۸۶):

قد صرّح جملة من الأصحاب بأنّ حكم البلاد المتقاربة كبغداد والكوفة واحد، فإذا رُئي الهلال في أحدهما وجب الصوم على ساكنيهما، أمّا لو كانت متباعدة كبغداد وخراسان والعراق والحجاز، فإنّ لكلّ بلد حكم نفسه. وهذا الفرق عندهم مبنّي على كُروية الأرض، وأمّا مع القول بعدمها فالتساوي هو الحقّ.^۲

الظاهر تصحيح النزاع على القول بكرويتها، وإن كان على القول بكونها مسطّحة غير صحيح، كما سيوافيك.

وقد تبعهما النراقي في المستند وقال:

الحقّ كفاية الرؤية في أحد البلدين للبلد الآخر مطلقاً، سواء كان البلدان متقاربين أو متباعدين كثيراً؛ لأنّ اختلاف حكمهما موقوف على العلم بأمرين لا يحصل العلم بهما ألبتة.^۳

وقال في الجواهر (م ۱۲۶۶):

إن علم طلوعه في بعض الأصقاع وعدم طلوعه في بعضها؛ للتباعد عنه لكروية الأرض لم تساو أحكامهما.

ويمكن أن لا يكون كذلك، ضرورة عدم اتفاق العلم بذلك عادة، فالوجوب حينئذٍ على الجميع مطلقاً قويّ.^۴

۱. الوافي، ج ۱۱، ص ۱۲۰.

۲. الحدائق الناضرة، ج ۱۳، ص ۲۶۳.

۳. مستند الشيعة، ج ۱۰، ص ۴۲۴.

۴. جواهر الكلام، ج ۱۶، ص ۳۶۱.

ولا يخفى أنّ ما ذكره صاحب الجواهر من عدم حصول العلم بعدم التساوي في المطالع صار بمنزلة الأمور البديهية في هذه الأزمان، حسب تقدّم وسائل الاتصال وتطوّرها. وقد أيد ذلك القول بعض مراجع العصر كالسيد الحكيم في مستمسه، واختاره السيد الخوئي في منهاج الصالحين في إطار خاص:

وهو أن تكون ليلة واحدة ليلة للبلدين وإن كانت أوّل ليلة لأحدهما، وآخر ليلة للآخر المنطبق - طبعاً - على النصف من الكرة الأرضية دون النصف الآخر الذي تشرق عليه الشمس عند ما تغرب عندنا؛ بدهة أنّ الآن نهار عندهم، فلا معنى للحكم بأنّه أوّل ليلة من الشهر بالنسبة إليهم.^١

هذا هو تاريخ المسألة وسيرها في الأعصار، وقد علمت أنّ القول باتّحاد القريب والبعيد في الحكم كان شاذّاً في العشر الأولى من القرون، وإنّما خرج عن الشذوذ بعد فتوى المحدث الكاشاني، والمحدث البحراني، وصاحب المستند إلى أن اختاره السيد الخوئي قولاً في إطار خاص، كما عرفت.

وقبل الخوض في أدلّة القولين تقدّم أموراً تلقي المزيد من الضوء على المسألة:

الأوّل: قال علماء الفلك: إنّ القمر يدور حول نفسه، وحول الأرض في نفس الوقت، وتبدأ كلتا الدوريتين معاً، وتنتهيان معاً، ومدّتهما شهر كامل من شهور الأرض.

الثاني: قال علماء الفلك: إنّ حركة القمر حول الأرض معقّدة، وإنّ الفترة الزمنية بين اقترانين - أي اقتران القمر بالشمس مرّة بعد مرّة - ليست على نمط واحد، بل هي تختلف من شهر إلى شهر، وهي تتراوح من ٢٩ يوماً و١٩ ساعة إلى ٢٩ يوماً و٥ ساعات. وهي مدّة غير قليلة من الاختلاف، غير أنّهم حدّدوها بيوم أو يومين من أيام المحاق.

الثالث: أنّ دورة القمر حول الأرض لا يمكن أن تقلّ عن ٢٩ يوماً، وقد أجمع الفقهاء على ذلك، ومن ثمّ لا ترى أيّاً منهم يوصل الشهر القمري إلى ٢٨ يوماً.

الرابع: ماذا يراد من وحدة الأفق أو اختلافه؟ فإنّ الأفق ليس إلّا المحلّ الذي ترى فيه السماء، كأنّها منطبقة على الأرض في نهاية مدّ البصر، وهي مسافة قد لا تزيد في الأرض المنبسطة على كيلومترين ونصف أو ثلاثة، فإذا فالأفق كدائرة حول الناظر لا يزيد قطرها

١. مستند العروة، ج ٢، ص ١١٩.

على ستّة كيلومترات، وهي منطقة صغيرة، بحيث يمكن تقسيم الكرة الأرضية إلى آلاف مثلها، ومن المعلوم أنّ المراد غير هذا.

والمراد وحدة البلدين في الطلوع والغروب، فإذا كانا تحت خطّ واحد من نصف النهار فهما متّحداً في الأفق.

ثمّ إنّ القمر بما أنّه يتحرّك من الشرق إلى الغرب على خلاف الأرض فإنّها تسير من الغرب إلى الشرق، فإذا رُئي الهلال في بقعة دلّ على أنّ الهلال تولّد في هذه البقعة، فعندئذ لا يكون دليلاً على ولادته في الآفاق الشرقية؛ لإمكان أن لا يخرج القمر من المحاق في سيره من المشرق إلى هذه البقعة، ولكنّه يكون دليلاً على وجود الهلال في الآفاق الغربية عند الغروب، بحيث لو أُستهلّ ولم يكن هناك مانع لرُئي قطعاً، كما سيوافيك.

الخامس: كيفية تكوّن الهلال. إنّ القمر في نفسه جرم مظلم وأنّما يكتسب النور من الشمس نتيجة المواجهة معها، فنصفُ منه مستنير دائماً، والنصف الآخر مظلم كذلك، غير أنّ النصف المستنير لا يستبين لدينا على الدوام، بل يختلف زيادةً ونقصاً حسب اختلاف سير القمر.

فإنّه لدى طلوعه عن الأفق من نقطة المشرق مقارناً لغروب الشمس بفاصل يسير في الليلة الرابعة عشرة من كلّ شهر، بل الخامسة عشرة فيما لو كان الشهر تامّاً يكون تمام النصف منه المتّجه نحو الغرب مستنيراً حينئذ؛ لمواجهته الكاملة مع النير الأعظم، وهذا ما يطلق عليه مقابلة القمر مع الشمس، كما أنّ النصف الآخر المتّجه نحو الشرق مظلم.

ثمّ إنّ هذا النور يأخذ في قوس النزول في الليالي المقبلة، وتقلّ سعته شيئاً فشيئاً - حسب اختلاف سير القمر - إلى أن ينتهي في أواخر الشهر إلى نقطة المغرب، بحيث يكون نصفه المنير مواجهاً للشمس، وهذا ما يطلق عليه مقارنة النيرين. ويكون المواجه لنا هو تمام النصف الآخر المظلم، وهذا هو الذي يعبر عنه بتحت الشعاع والمحاق، فلا يرى منه أيّ جزء؛ لأنّ الطرف المستنير غير مواجه لنا، لا كلاً كما في الليلة الرابعة عشرة، ولا بعضاً كما في الليالي السابقة عليها أو اللاحقة.

ثمّ يخرج شيئاً فشيئاً عن تحت الشعاع، ويظهر مقدار منه من ناحية الشرق، ويرى بصورة ضوء عريض هلاليّ ضعيف، وهذا هو معنى تكوّن الهلال وتولّده، فمتى كان جزء منه قابلاً

للرؤية - ولو بنحو الموجبة الجزئية - فقد انتهى به الشهر القديم، وكان مبدأً لشهر قمري جديد.

إذا فتكون الهلال عبارة عن خروجه عن تحت الشعاع بمقدار يكون قابلاً للرؤية ولو في الجملة.

السادس: الشهر القمري يفترق عن الشهر الطبيعي، ولكن الثاني ربما لا يشكل بداية الشهر الشرعي، ما لم يتكون الهلال بصورة قابلة للرؤية عند الغروب، ولذا يتأخر الشهر الشرعي عن الشهر الطبيعي باستمرار؛ لاستحالة أن يتولد الهلال من أول أمره عريضاً قابلاً للرؤية.

وبعبارة أخرى: إن القمر إذا بدأ بالخروج من مقارنة النير الأعظم متحركاً إلى جانب الغرب يتحقق الشهر الطبيعي أو الفلكي، ومع ذلك لا يرى في السماء عند الغروب إلا إذا انتهت حركته إلى درجة تؤهله للرؤية.

ويذكر الفلكيون: إن القمر إذا وصل إلى الدرجة السادسة من دائرة حركته يكون صالحاً للرؤية بالعين المجردة، ولذلك ربما يتوقف على تأخر ليلة كاملة من ولادته الطبيعية.

السابع: إن القمر يبدأ بحركته من الشرق إلى الغرب، ويخرج من مقارنة النير الأعظم متوجّهاً إلى جانبه شيئاً فشيئاً إلى أن يتولد الهلال القابل للرؤية عند الغروب، فإذا رُئي يكون دليلاً على إمكان رؤيته في الآفاق الغربية؛ لأن سير القمر يكون باتجاهها، وإذا وصل إليها ربما يكون النور فيه قد ازداد.

ولذلك ربما يقال: إن الرؤية في الآفاق الشرقية دليل على إمكان رؤيته في الآفاق الغربية، بل ربما يكون رؤية الهلال فيها أكثر وضوحاً من الآفاق الشرقية، وهذا بخلاف العكس، فإذا رُئي في الآفاق الغربية لا يكون دليلاً على إمكان رؤيته في الآفاق الشرقية عند الغروب فيها؛ لإمكان تولد الهلال القابل للرؤية بعد تجاوزه الآفاق الشرقية.

الثامن: إذا خرج القمر عن المحاق وتكون الهلال الشرعي على وجه صار قابلاً للرؤية لأول وهلة في أفق خاص بحيث لم يكن هناك أي هلال قبلها، فعندئذ تكون نسبة الآفاق إلى ذلك الأفق مختلفة حسب اختلافه في طول البلد.

فالآفاق الواقعة غرب ذلك الأفق بين آخر نهارها، أو وسط نهارها، أو أوائل فجرها، كما

أن الآفاق الشرقية غطها الليل فهي بين وسط الليل أو آخره.
فما هو المنهج المتبع للتعرف على بداية الشهر القمري؟
هناك احتمالات:

١. أن يكون ثبوت الشهر أمراً مطلقاً لانسيبياً، بمعنى أن تكون الهلال وصيرورته قابلاً للرؤية في نقطة من نقاط العالم يكون سبباً لثبوت الشهر الشرعي في جميع العالم. وبعبارة أخرى: خروج القمر عن المحاق وقت الغروب في نقطة يعدّ بداية الشهر القمري لعامة الآفاق.
 ٢. أن يكون ثبوت الشهر في نقطة من نقاط العالم سبباً لثبوت الشهر الشرعي في الآفاق التي تشترك مع هذا الأفق في جزء من الليل وإن كان ساعة واحدة، من غير فرق بين الآفاق الغربية والشرقية، وعلى هذا، يكون ثبوت الشهر أمراً نسبياً لكن في دائرة كبيرة، ويشارك هذا الوجه مع الوجه الأول في أن خروج القمر عن تحت الشعاع في نقطة وقت الغروب يكون بداية الشهر الشرعي في البلاد التي تشارك بلد الرؤية في جزء من الليل.
 ٣. أن يكون إمكان الرؤية الذي هو أول الولادة الشرعية للهلال سبباً لكونه شهراً شرعياً للنقاط التي يرى فيها الهلال عند غروبهم إذا لم يكن هناك مانع، كما هو الحال في الآفاق الغربية بالنسبة إلى الأفق الذي رُئي فيه الهلال، ولكن لا يتسم الزمان بالشهر الشرعي إلا بعد غروب الشمس في كل أفق، على نحو يمكن للإنسان رؤية الهلال إذا لم تكن موانع وعوائق. أما الاحتمال الأول فهذا ممّا لا يمكن الالتزام به؛ إذ معنى ذلك أن نلتزم ببداية الشهر فيه من ثلث الليل ونصفه، ويكون ذلك بداية الشهر الشرعي في تلك الآفاق.
- والثاني هو خيرة المحقق الخوئي، كما سيوافيك، وهو أخفّ إشكالاً من الأول، وهو يشارك الأول في الإشكال في بعض النقاط.
- وأما الثالث وهو نقى عن الإشكال، إنّما الكلام في ما يستفاد من الروايات.
- التاسع: إنّ الصوم والإفطار وإن عُلّقَا على الرؤية في كثير من الروايات، لكنّ الرؤية طريق إلى العلم بخروج القمر عن المحاق. ويدلّ على ذلك أمور:
١. إقامة البيّنة مقام الرؤية، وهذا دليل على أن الرؤية مأخوذة بنحو الكاشفية، فلو كشف عن الهلال حجة شرعية تقوم مقامها.

٢. عدّ الثلاثين من أول يوم رُئي فيه الهلال، حيث يحكم بخروج الشهر السابق ودخول اللاحق.
٣. وجوب قضاء صوم يوم الشك إذا أفطر لعدم ثبوت الهلال ثم ثبت ولادة الهلال في ليلة ذلك اليوم.
٤. إذا رُئي الهلال في ليلة التاسع والعشرين من صومه انكشف أنه أفطر في شهر رمضان يوماً.
٥. إذا صام بنية آخر شعبان فتبين أنه من رمضان، فقد صحّ صومه.
- وهذه الفروع كلّها منصوصة، وقد أفتى على ضوئها العلماء، وهذا يكشف عن كون الرؤية أخذت طريقاً لوجود الهلال في الأفق وقت المغرب.
- العاشر: قد عرفت أنّ الموضوع هو الرؤية، فهل هي منصرفة إلى العين العادية أو يعمها والعين ذات البصر الحاد؟ وعلى كلّ تقديرٍ فهل الموضوع هو الرؤية بالعين المجردة أو يعمّ الرؤية بالعين المسلّحة المستندة إلى النظارات القويّة؟
- المشهور هو الأول، فلا تكفي الرؤية بعين ذات البصر الحاد، كما لا تكفي الرؤية بالآلات الرصدية، وما هذا إلاّ للانصراف.
- نعم، لا بأس بالاستعانة بالنظارات لتعيين المحلّ، ثمّ النظر بالعين المجردة، فإذا كان قابلاً للرؤية ولو بالاستعانة بتلك الآلات في تحقيق المقدمات كفى وثبت الهلال.
- ولكن يمكن التفريق بين الرؤية بالعين ذات البصر الحاد، فإذا افترضنا في بلد يوجد فيها ثقتان لهما حدّة البصر فرأيا الهلال بالعين المجردة، وشهدا عند الحاكم، فهل عليهما أن يصوما أو لا؟ وعلى الفرض الأول هل تقبل شهادتهما عند الحاكم أو تردّ؟
- لا أظنّ أن يلتزم الفقيه بعدم وجوب الصوم عليهما، كيف وهو على خلاف النصّ:
١. روى عليّ بن جعفر: أنّه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ قال: «إذا لم يشك فليفطر، وإلاّ فليصم مع الناس»^١.

١. وسائل الشيعية، ج ١٠، ص ٢٦٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٤، ح ١.

۲- روى علي بن جعفر في كتابه عن أخيه، قال: سألته عن يرى هلال شهر رمضان وحده لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ فقال: «إذا لم يشك فيه فليصم وحده، وإلا يصوم مع الناس إذا صاموا»^۱.

وإنما الكلام في الثاني، فهل للحاكم أن يردّ شهادتهما مع علمه بوثاقتهما وعدم كون المورد مظنة الخطأ؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان الجوّ صحواً وأدعى رجلان الرؤية ولم يكونا من ذوي البصر الحادّة، ويؤيد ذلك أنهما لو ادّعيا الرؤية ورؤي الهلال في ليلة التاسع والعشرين فليس للحاكم إلا الحكم بالإفطار والأخذ بقولهما.

إنما الكلام في الرؤية بالآلات الرصدية، فالظاهر انصراف النصّ عنه، وقد عرفت الفرق بين الولادة الطبيعية للهلال والولادة الشرعية، وأنّ الثاني إنّما يتمّ إذا خرج القمر عن مقارنة الشمس بستّ درجات، فما تُريه النظارات فإنّما تثبت الهلال الطبيعي لا الهلال الشرعي، وإن شئت قلت: الشهر الطبيعي لا الشهر القمري. إذا عرفت هذه الأمور فلنرجع إلى بيان أدلّة القولين، فنقول:

تحليل نظرية اشتراط وحدة الأفق

إذا وقفت على هذه الأمور فلندخل في صلب الموضوع وتقدّم دليل من قال باشتراط وحدة الأفق. فقد استدلّوا أو يمكن الاستدلال على ذلك بوجهين تالين:

الأول: خروج القمر عن المحاق كشروق الشمس

إنّ خروج القمر عن تحت الشعاع أشبه بشروق الشمس وغروبها، فكما أنّ لكلّ أفق مشرقاً ومغرباً حسب اختلاف البلدان، حيث إنّ الأرض بمقتضى كرويتها وحركتها الوضعية يكون النصف منها مواجهاً للشمس دائماً والنصف الآخر غير مواجه، ويعبّر عن الأوّل بقوس النهار وعن الثاني بقوس الليل، وهذان القوسان في حركة وانتقال دائماً حسب حركة الأرض حول نفسها، ولذلك يكون هناك مشارق ومغارب حسب اختلاف درجاتها.

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۱، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۴، ح ۲.

وهكذا الهلال وخروج القمر عن تحت الشعاع، فإنه يختلف حسب اختلاف الآفاق، وربما يخرج القمر من بقعة عنه ويُرَى الجزء القليل من وجهه المضاء، دون بقعة أُخرى، ويظهر ذلك بوضوح إذا علمنا أنّ القمر يسير من الشرق إلى الغرب، فلو رئي في بلد دلّ على خروجه عنه في ذلك الوقت، ولا يكشف ذلك عن خروجه عنه في البلد الواقع في شرقه: إذ لعلّ القمر - وقت غروب الشمس عنه - كان في المحاق.

هذا هو الاستدلال المعروف، وقد يؤاخذ عليه بالتالي:

وجود الفرق بين شروق الشمس وغروبها وطلوع الهلال؛ لأنه يتحقّق في كلّ آن شروق في نقطة من الأرض وغروب في نقطة أُخرى مقابلة لها. وذلك لأنّ هذه الحالات إنّما تنتزع من كَيْفِيَّةِ اتّجاه الكرة الأرضية مع الشمس، فهي نسبة قائمة بين الأرض والشمس [وبما أنّ الأرض لا تزال في تَبَدُّلٍ وانتقالٍ، فتختلف تلك النسب حسب اختلاف جهة الأرض مع الشمس]، وهذا بخلاف الهلال فإنه إنّما يتولّد ويتكوّن من كَيْفِيَّةِ نسبة القمر إلى الشمس من دون مدخل لوجود الكرة الأرضية في ذلك بوجه، بحيث لو فرضنا خلوّ الفضاء عنها رأساً لكان القمر متشكلاً بشتّى أشكاله من هلاله إلى بدره وبالعكس، كما نشاهدها الآن...

وبعبارة أُخرى: إنّ الهلال عبارة عن خروجه تحت الشعاع بمقدار يكون قابلاً للرؤية ولو في الجملة، وهذا كما ترى أمر واقعي وجداني لا يختلف فيه بلد عن بلد، ولا صقع عن صقع؛ لأنه كما عرفت نسبة بين القمر والشمس، لا بينه وبين الأرض، فلا تأثير لاختلاف بقاعها في حدوث هذه الظاهرة الكونية في جوّ الفضاء.

وعلى هذا، يكون حدوثها بداية شهر قمري لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقتها ومغارها وإن لم ير الهلال في بعض مناطقها لمانع خارجي من شعاع الشمس.^١

يلاحظ عليه: أنّ ما ذكره - من أنّ الشروق قائمة بين الشمس والأرض بخلاف خروج

القمر من المحاق فإنّها نسبة بين الشمس والقمر - غير تامّ.

وذلك لعدم التفاوت بينهما، حيث إنّ وجه القمر المقابل للشمس مستنير أبداً، والوجه المخالف مظلم كذلك، ولا يتصوّر في الجانب المستنير الهلال ولا التربيع ولا التثليث ولا البدر

١. مستند العروة، ج ٢، ص ١١٧ - ١١٩، وما بين المعقوفين إضافة منّا لتوضيح المراد.

إلا بالإضافة إلى الأرض وفرض الناظر فيه، ففي حالة المقارنة يكون وجه القمر المظلم إلى الأرض، والوجه المستدير كله إلى الشمس، وإذا بدأ بالخروج عن المحاق يبدو نور عريض حول القمر بالنسبة إلى الأرض والناظر المفروض فيه، ثم لم يلبث يتحرك حتى يصل إلى التربيع، بحيث يكون نصف الوجه المقابل مستديراً ونصفه في ظلمة إلى أن يصل إلى التثليث والبدر.

فلو لم يكن هناك أرض ولا ناظر مفروض بحيث جرّد النظر إلى الشمس والقمر، فلا يتحقّق فيه تلك الحالات الأربع: الهلال، التربيع، التثليث، والبدر، بل ليس هناك إلا حالة واحدة، وهي كون نصف منه مظلماً ونصف منه مستديراً، وبدل على ذلك أنه لو فرض ناظر يرى القمر في كوكب آخر غير الأرض لما يراه هلالاً، فأتضحّت بذلك صحّة قياس بزوغ القمر ببزوغ الشمس، فكما أنّ هناك مشارق ومغارب فهناك أيضاً بزوغات للقمر حسب اختلاف المناطق.

الثاني: الميقات هو وجود الهلال عند الغروب

إنّ الاستفادة من الأدلّة هو الاحتمال الثالث في تحقّق الشهر الشرعي، قال سبحانه: ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^١.

سأل الناس عن أحوال الأهلة في زيادتها ونقصانها ووجه الحكمة؟ فأمر رسول الله ﷺ بأن يقول لهم بأنّ وجه الحكمة في زيادة القمر ونقصانه ما يتعلّق بمصالح دينهم ودنياهم؛ لأنّ الهلال لو كان مدوّراً أبداً مثل الشمس لم يمكن التوقيت به، فهي مواقيت للناس في دنياهم وعبادتهم.

فجعل المقياس هو الهلال، وليس الهلال إلا رؤية خيط عريض وقت الغروب، ولذلك سمّي الهلال هلالاً؛ لأنّه حين يُرى يهّل الناس بذكره.

فالميقات ليس تكوّن الهلال في وقت من الأوقات وخروجه عن المحاق مطلقاً، بل

١. البقرة (٢): ١٨٩.

تكوّنه ورؤيته عند الغروب، وهذا القيد هو المهمّ في هذا الاستدلال، والمتبادر من الآية بحكم كونه خطاباً لعامة الناس في أقطار الأرض وأيّ جزء منها، هو أنّ ميقات كلّ إنسان هو هلاله وقت غروب الشمس عن أراضيه، وعلى ذلك فلا تكون الرؤية في بقعة من البقاع دليلاً على دخول الشهر في جميع الآفاق، أو الآفاق التي تشارك معها في جزء من الليل؛ إذ لو التزمنا بذلك يلزم أن يكون بدء الشهر فيه هلاله المتحقّق في ثلث الليل أو نصفه، مع أنّ الميقات هو هلاله وقت الغروب في أراضيه، وإن شئت قلت: الهلال المتكوّن لدى الغروب - حدوتاً أو بقاء - كما في الآفاق الغربية. ولو قلنا بأنّ الرؤية في الآفاق الشرقية حجّة على الآفاق الغربية ليس معناه أنّ اللحظة التي رُئي فيها الهلال في الأفق الشرقي هو ابتداء الشهر القمري للمناطق الغربية في تلك اللحظة، بل يبتدئ الشهر الشرعي بغروب الشمس فيها في تلك المناطق.

كلام لبعض المحقّقين حول الآية: ثمّ إنّ بعض المحقّقين ذكر في تفسير الآية ما يلي:

الهلال عنوان للقمر في حالة خاصّة له، وهي الخروج من تحت شعاع الشمس، فالقمر في حالته هذه علامة للناس، وهذه الحالة وحدها لم يعتبر فيها أن تكون مرئية للناس، وإنّما الخروج من تحت شعاع الشمس تمام ماهيتها فلم تتقيّد بالرؤية ولا بحالة من حالات الأرض، مثل أن تتقيّد برؤية هذا البلد أو غيره، أو تتقيّد بأن يرى الهلال مثلاً خلال عشر دقائق بعد الغروب، أو نحوه، وهذا تمام ملاك الهلال^١.

يلاحظ عليه: أنّه سبحانه جعل الهلال ميقاتاً للناس، وليس الهلال مجرد خروج القمر عن مقارنة الشمس، أو عن تحت الشعاع، أو ما شئت فعبر، بل خروجه عنها عند الغروب، فلو خرج القمر عنها عند الظهر أو قبل ساعات من الغروب عنها لم يتحقّق الشهر الشرعي، بل يكون منوطاً بخروجه عنها - حدوتاً أو بقاءً - عند الغروب على نحو يكون «الخروج عند الغروب» بكلا النحوين محققاً لمعنى الهلال، وهذا النوع من الزمان جعل مبدأً للشهر الشرعي، لا قبله ولا بعده.

وعلى هذا، فلو رُئي الهلال في العراق ولم يُر في الصين الذي يبتعد عنه بستّ ساعات، ويكون غروب العراق منتصف ليل الصين، فهل يا ترى أنّ الآية تشمل تلك المناطق الشرقية ويخاطبهم بدخول الشهر الشرعي وهم في آناء الليل، مع أنّ الآية تدقّ مسامعهم بأنّ الميقات

١. الرسالة السابقة برقم ٢٣، ص ٢٩.

هو الهلال المتبادر منها هلال أفقهم؟

وبعبارة أخرى: المتبادر أن الميقات هو هلال كل منطقة لأهلها عند غروب الشمس عن أراضيهم.

فما ذكره ذلك المحقق - تبعاً للسيد المحقق الخوئي رحمته - حول الهلال وأنه عبارة عن خروجه عن تحت الشعاع بمقدار يكون قابلاً للرؤية ولو في الجملة صحيح، لكنه ليس تمام الموضوع لابتداء الشهر الشرعي، بل يجب أن ينضم إليه كلمة «عند الغروب»، وهذا القيد كالمقوم لما يفهم من لفظ الهلال الذي وقع موضوعاً للحكم وميقاتاً للناس. ومن المعلوم أنه متحقق في بلد الرؤية حدوثاً، ولما يليه من الآفاق الغربية بقاءً، دون الآفاق الشرقية له، فلم يتكوّن فيه - لا حدوثاً ولا بقاءً - وقد سار القمر فيها وهو تحت الشعاع والمحاق عند غروب الشمس عن آفاقهم. وبذلك يظهر النظر في بقية كلامه، حيث قال:

المدار هو العلم، والرؤية طريق العلم خصوصاً وقد قورنت في الروايات بهذه الكلمة لا بالرأي والتظني. فنستفيد أن الأئمة عليهم السلام أكدوا على أن لا يستند الناس إلى الآراء الحدسية والظنون الفاشلة، بل إلى الرؤية المؤدية إلى العلم، فإذا لم يكن الهلال مقيداً بقيد سوى كونه هلالاً ولم تكن الرؤية إلاً طريقاً للعلم به، فإن علمت به وأنا في الساعة الرابعة من الليل، أفلا يصدق أن القمر خرج الآن من تحت الشعاع وأن هذا الليل الذي قد غشينا رُئي فيه الهلال وعلم فيه بخروج القمر من تحت الشعاع وقد أخذ القمر في بداية شهر جديد؟

أو لست أنا الآن في شهر جديد وقد علمت علماً يقيناً غير ذي شك بأن الهلال قد أخذ في طريق ما سخر له، وهذا العمري من الوضوح بمكان^١.

يلاحظ عليه: أن ما ذكره من أن الرؤية طريق للعلم أمر صحيح، وقد أشار إلى برهانه، إنمّا الكلام في قوله:

أنا إذا كنت في الساعة الرابعة من الليل في الآفاق الشرقية وعلمت أن القمر خرج الآن عن تحت الشعاع من الآفاق الغربية أفلا يصدق أنه خرج عن تحت الشعاع في هذا الآن؟

١. الرسالة السابقة برقم ٢٣، ص ٣١.

وذلك لأنَّ المعلوم ليس تمام الموضوع، ولذا لو علمنا به قبل الغروب لا يحكم على ذلك الوقت بداية الشهر الجديد، بل هو جزء الموضوع ويجب أن ينضمَّ إليه قيد آخر، وهو خروج القمر عن تحت الشعاع وقت الغروب حتَّى يكون بداية الشهر الجديد، وهو طبعاً يتضَيَّق ببُعد الرؤية وما يليه من الآفاق الغربية، لا الشرقية.

والقول بأنَّ الخروج عن تحت الشعاع في غرب ما يعدُّ هلالاً للبلاد التي لم يخرج فيه عنه وقت الغروب، أمرٌ لا يلائم ظاهر الآيَة، ولا يصار إليه إلاً بدليل صريح.

أدلة القائلين بعدم شرطية وحدة الأفق

استدلَّ القائلون بعدم شرطية الوحدة بوجوه نقلية تأتي بها:

الأول: إطلاق أدلة البيّنة

إنَّ مقتضى إطلاقات نصوص البيّنة الواردة في رؤية الهلال ليوم الشكِّ في رمضان أو سؤال وأنه في الأول يقضي يوماً لو أفطر، هو عدم الفرق بين ما إذا كانت الرؤية في بلد الصائم أو غيره المتّحد معه في الأفق أو المختلف. ودعوى الانصراف إلى أهل البلد كما ترى، سيّما مع التصريح في بعضها بأنَّ الشاهدين يدخلان المصر ويخرجان كما تقدّم، فهي طبعاً تشمل الشهادة الحاصلة من غير البلد على إطلاقها^١.

يلاحظ عليه: أنّ ما ادّعاه من الإطلاق صحيح؛ حيث يعمّ بلد الرؤية وغيرها، وأمّا إطلاقه بالنسبة إلى المتّحد في الأفق أو المختلف بعيد جداً، خصوصاً بالنسبة إلى الوسائط النقلية.

مثلاً قوله في صحيحة منصور بن حازم: «صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، وإن شهد عندك شاهدان مرضيان بأنهما رأياه فأقضه»^٢ ناظر إلى شاهدين مرضيين رأيا الهلال إمّا في نفس البلد أو في بلد يقاربه على وجه يكون بينهما مسافة يوم، ومن المعلوم أنّ الإنسان في الأدوار السابقة حسب وسائط النقل المتاحة آنذاك لا يقطع في يوم واحد أكثر من ٦٠ كيلومتراً، ومن

١. مستند العروة، ج ٢، ص ١٢٠.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٨.

المعلوم أنّ هذا المقدار في الفاصل المكاني لا يؤثر في وحدة الأفق، بل نفترض أنّ الفاصل المكاني بين البلدين حوالي الخمسمائة كيلومتراً وهي منطقة واحدة في ثبوت الهلال على وجه الأرض وليست منطقتين.

فإنّ هذا ونظائره منصرف إلى البلاد التي كان يقطعها الإنسان في يوم أو يومين أو مثل ذلك لا يخرج البلدين من وحدة الأفق.

الثاني: النصوص الخاصّة

وقد استدلّ بنصوص خاصّة، منها:

١. صحيحة هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال فيمن صام تسعة وعشرين، قال: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنّهم صاموا ثلاثين على رؤية قضى يوماً»^١.
٢. صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ قال: «لا تصم إلّا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه»^٢.

٣. صحيحة إسحاق بن عمّار، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: «لا تصمه إلّا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنّهم رأوه فاقضه»^٣.
٤. صحيحة أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام: أنّه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان؟ فقال:

لا تقضه إلّا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر، - وقال: -

لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلّا أن يقضي أهل الأمصار، فإن فعلوا فصمه^٤.

دلّت بمقتضى إطلاقها على أنّ الرؤية والثبوت في مصر كافية لسائر البلاد ولم يقيد بوحدة الأفق.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٩.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨ - ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

٤. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٢ - ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ١.

أقول: إن الاستدلال بهذه الإطلاقات مع العلم بأن الوسائل الثقيلة المتاحة آنذاك كانت محدودة جداً، فالمسافر الذي ينقل الخبر يأتي من بلد إلى بلد تكون المسافة بينهما خمسين كيلومتراً أو قريباً منه، وهذا المقدار من المسافة، بل أكثر منها بكثير - كما عرفت - لا تؤثر في وحدة الأفق، وقلماً يتفق أن يخرج إنسان من مصر ويدخل بغداد حاملاً خبر الهلال، ويكون قوله حجّة لأهل بغداد التي تقع في الجانب الشرقي بالنسبة إلى مصر، وإن كنت في شك فلاحظ حديث الخرزاز، حيث يقول: «وإذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر»^١.

فإن الخبر ظاهر في أن البيّنة رأت الهلال قبل يوم ودخلت مصر بعد يوم، ومن المعلوم أن مثل هذا لا يصدق على المسافات الشاسعة.

ومنه يعلم أن الاستدلال بصحیحة أبي بصير التي جاء فيها: «إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر» في غير محلّه. فإنّ قوله: «من جميع أهل الصلاة» ناظر إلى عمومية الحكم لجميع المسلمين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، لا على اختلاف بلادهم في الآفاق.

كما أنّ المراد من قوله: «أهل الأمصار» في نفس الصحیحة هي الأمصار المتقاربة التي كان الرجل يقطع بينهما حسب الوسائل الثقيلة المتوفرة في يوم أو يومين، ويحمل خبر الرؤية.

الثالث: صحیحة عيسى بن عبيد

روى محمد بن عيسى بن عبيد قال:

كتب إليه أبو عمر^٢: أخبرني يا مولاي، إنّه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علة فيفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحساب قتلنا: إنّه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وإفريقية والأندلس، فهل يجوز - يا مولاي - ما قال الحساب في هذا الباب حتّى يختلف القرص على أهل الأمصار، فيكون صومهم خلاف

١. وسائل الشیعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٠.

٢. أبو عمر الحداء من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام.

صومنا، وفظرم خلاف فظرنا؟ فوقَ عَلِيٍّ: «لاتصومنَّ الشكَّ، أفطر لرؤيته وصم لرؤيته»^۱.

وجه الاستدلال: أنَّ السائل سأل عن قول أهل الحساب برؤية الهلال في الأندلس وإفريقية، فأجاب عَلِيٌّ بأنَّه لا صوم مع الشكِّ، ولم يجب بأنَّ الرؤية في البلاد البعيدة لا تكفي. يلاحظ عليه: أنَّ البلد الراوي عنه واقع في غرب العراق الذي كان الإمام والراوي يقطنان فيه، وقد عرفت أنَّ ثبوت الهلال فيه لا يكون دليلاً على وجود الهلال في سماء البلد الشرقي عند الغروب؛ إذ من المحتمل جداً عدم تكوّنه عند غروب الشمس عنه. وعندئذٍ كان لإرشاد الراوي إلى الحكم الواقعي (عدم الملازمة بين الرؤيتين) طريقان:

الأوّل: أن يشير الإمام إلى عدم الملازمة بين الرؤيتين؛ لاختلاف البلدين في الأفق، وأنَّ الرؤية في الآفاق الغربية لا يكون دليلاً على كون الهلال وولادته في الآفاق الشرقية، ويشرح حقيقة ذلك الأمر.

الثاني: أن يشير احتمال تطرّق الخطأ في حساب المنجمين، خصوصاً أنَّ السماء كانت في العراق صافية ولم يره أحد، وهذا ما يؤيد وجود الخطأ في حسابهم. وقد اختار الإمام هذا الجواب لسهولته وقال: إنَّ الصوم والإفطار مبنیان على اليقين دون الشكِّ. وسكوت الإمام عن الجواب الأوّل لا يكون دليلاً على عدم اعتبار وحدة الأفق؛ إذ من المحتمل أن لا تكون الظروف مساعدة لإلقاء هذا النوع من الجواب.

وربما يعضد هذا القول بالدعاء المأثور في صلاة العيد: «أسألك بحقّ هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً».

فإنَّه يعلم منه بوضوح أنَّ يوماً واحداً شخصياً يشار إليه بكلمة «هذا» هو عيد لجميع المسلمين المتشكّنين في أرجاء المعمورة على اختلاف آفاقها لا لخصوص بلد دون آخر. وهكذا الآية الشريفة الواردة في ليلة القدر، وأنها «خير من ألف شهر» وفيها يفرق كلّ أمر حكيم، فإنَّها ظاهرة في أنَّها ليلة واحدة معيّنة ذات أحكام خاصّة لكافة الناس وجميع أهل العالم، لا أنَّ لكلّ صقعٍ وبقعةٍ ليلةً خاصّةً مغايرة لبقعةٍ أخرى من بقاع الأرض.^۲

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۹۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۵، ح ۱.

۲. مستند العروة، ج ۲، ص ۱۲۲.

يلاحظ عليه: أنه لا محيص من تعدد يوم العيد وليلة القدر على القول بكروية الأرض، والقائل بعدم اشتراط وحدة الأفق قد خصَّ الحجية بالأقطار التي تشترك في الليل ولو في جزء يسير منه، ولا يشمل النصف الآخر للكثرة الذي لا يشارك تلك البقعة في ليلها، فيتعدّد يوم العيد سواء أقلنا باشتراط وحدة الأفق أو لا، كما أنّ ليلة القدر تتعدّد حسب كروية الأرض.

وبذلك يظهر عدم صحّة ما أفاده صاحب الحدائق حيث قال:

إنّ كلّ يوم من أيام الأسبوع وكلّ شهر من شهور السنة أزمان معلومة نفس أمرية، كالأخبار الدالّة على فضل يوم الجمعة، وما ورد في أيام الأعياد من الأعمال، وما ورد في يوم الغدير ونحوه من الأيام الشريفة وما ورد في شهر رمضان من الفضل والأعمال؛ فإنّ ذلك كلّ ظاهر في أنّها عبارة عن أزمان معيّنة نفس أمرية.^١

فإنّ ما ذكره مبنّي على كون الأرض مسطّحة كما اعترف بذلك، وأمّا على القول بكروية الأرض فتتعدد ليالي القدر وأيام الجمعة وأيام رمضان على كلا القولين، نعم لا يخرج عن مقدار ٢٤ ساعة.

تمّت الرسالة.

١. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٧.

(٢٧)

اشترائط اتّحاد الأفق في ثبوت الهلال

تأليف

حجّة الاسلام والمسلمين شيخ محمّد سند

(معاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، من الآن إلى قيام يوم الدين.

تمهيداً

الفرض الفقهي

البحث في هذه المسألة يدور حول إمكان ثبوت الهلال لبلدٍ ما بعد ثبوته لبلدٍ آخر، فإذا رُئي الهلال في النجف مثلاً، فهل يحكم بثبوته في البلدان الأخرى مطلقاً - سواء كانت قريبة أم بعيدة - أم لا؟

وبتعبير آخر: هل يشترط اتحاد ووحدة الأفق - أي أن يكون هذا البلد متّحداً في الأفق مع البلد الذي رُئي فيه الهلال - في ثبوت الهلال، أو لا يشترط ذلك؟ فمتى ما رُئي الهلال في مكانٍ ما، ثبت لجميع البلدان المشتركة معه في الليل حتّى وإن كانت مختلفة الآفاق. فالكلام يقع في اشتراط اتحاد الأفق وعدمه.

أقوال الخاصّة في المقام

الأوّل: اشتراط اتحاد الأفق بين بلد الرؤية مع البلد الآخر - بلد المكلف - الذي لم ير فيه الهلال، كي يثبت مبدأ الشهر له.

وهو الذي ذهب إليه الشيخ الطوسي في المبسوط، حيث قال:

ويجب العمل بالرؤية؛ لأنّ ذلك يختلف بحسب اختلاف المطالع والعروض، ومتى لم ير

الهلال في البلد ورؤي خارج البلد على ما بيّناه وجب العمل به إذا كانت البلدان التي رؤي فيها الهلال متقاربة بحيث لو كانت السماء محصيةً والموانع مرتفعةً لرؤي في ذلك البلد أيضاً؛ لاتفاق عروضها وتقاربها، مثل بغداد وخراسان، وبغداد ومصر، فإن لكل بلدٍ حكم نفسه، ولا يجب بُعد البلاد مثل بغداد وخراسان، وبغداد ومصر، فإن لكل بلدٍ حكم نفسه، ولا يجب على أهل بلدٍ العمل بما رآه أهل البلد الآخر^١.

وهو مختار المحقق الحلبي في الشرائع؛ إذ قال:

وإذا رؤي في البلاد المتقاربة كالكوكة وبغداد، وجب الصوم على ساكنيهما أجمع، دون المتباعدة، كالعراق وخراسان، بل يلزم حيث رؤي^٢.

وبه صرح العلامة في تذكرة الفقهاء^٣ بعد نقله كلام الشيخ الطوسي، وبه أفتى صاحب العروة^٤ وتبعه جماعة من أعلام العصر، وهو المشهور بين الفقهاء.

الثاني: وهو قول غير المشهور، من عدم اشتراط الاتحاد في الأفق، بل إذا رؤي في بلد ما، يكفي لإثبات مبدأ الشهر في سائر البلدان، اتحدت معه في الأفق أم اختلفت.

وسياتي أنّ هذا القول يؤوّل إلى أربعة وجوه، بل أربعة أقوال لأصحاب مسلك عدم الاشتراط.

واختار هذا القول جماعة من الأعلام، منهم: العلامة في المنتهى^٥، واستجود كلامه في المدارك^٦، والمحدث البحراني في الحدائق^٧، والمحقق النجفي في الجواهر^٨، والفاضل النراقي في المستند^٩، والسيد أبو تراب الخونساري في شرح نجات العباد^{١٠}، وتمايل إليه السيد

١. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

٢. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨١.

٣. تذكرة الفقهاء، ج ٦، ص ١٢٢، المسألة ٧٦.

٤. العروة الوثقى، ص ٣٨٨، المسألة ٤.

٥. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٦. مدارك الأحكام، ج ٦، ص ١٧٢.

٧. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٦.

٨. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

٩. مستند الشيعة، ج ١، ص ١٣١.

١٠. نقلنا كلامه بكامله في القسم الثالث من هذه المجموعة أعنى «بخش سوم: آراء فقهاء در رؤيت هلال».

الحکیم رضی اللہ عنہ فی المستمسک^۱، وهو مختار السید الخوئی رضی اللہ عنہ^۲ وجماعة من أعلام العصر.

أقوال العامة

وللعامة في المقام أيضاً قولان:

فقد ذهب أبو حنيفة وبعض الشافعية والقاسم وسالم وإسحاق إلى لزوم وحدة الأفق^۳؛ لما روي عن كُزَيْب أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام، قال:

فقدمت الشام فقضيت حاجتها واستهلت عليّ رمضان وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر، فسألني عبدالله بن عباس (رضي الله عنهما) ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة، فقال: أنت رأيته؟ فقلت: نعم، وراه الناس، وصاموا وصام معاوية، فقال: لكتنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل الثلاثين أو نراه، فقلت: أُولَا تكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله صلی اللہ علیہ وسلم^۴.

وروي عن عكرمة أيضاً أَنَّ لِكُلِّ بِلَدٍ رُؤْيَتُهُمْ.

وقال بعض الشافعية:

حكم البلاد كلها واحد، متى رُئي الهلال في بلد وحُكم بأنه أول الشهر، كان ذلك الحكم ماضياً في أقطار الأرض، سواء تباعدت البلاد أو تقاربت، اختلفت مطالعها أو لا، وبه قال أحمد بن حنبل والليث^۵.

قال النووي في شرح صحيح مسلم:

إنَّ الرُّؤية لا تعمّ الناس بل تختصّ بمن قرب على مسافة لا تقصر فيها الصلاة، وقيل: إن

۱. مستمسك العروة، ج ٦، ص ١٨٠.

۲. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠، المسألة ٧٥. نقلنا كلامه بكامله في القسم الثالث من هذه المجموعة أعنى «بخش سوم: آراء فقهاء در رؤیت هلال».

۳. فتح العزيز، ج ٦، ص ٢٧١ - ٢٧٢؛ المجموع، ج ٦، ص ٢٧٣ - ٢٧٤؛ المغني، ج ٣، ص ١٠.

۴. صحيح مسلم، ج ٢، ص ٧٦٥، ح ١٠٨٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٩٩ - ٣٠٠، باب إذا رُئي الهلال في بلد.... ح ٢٣٣٢؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٧٦ - ٧٧، ح ٦٩٣.

۵. فتح العزيز، ج ٦، ص ٢٧٢؛ المجموع، ج ٦، ص ٢٧٣ - ٢٧٤؛ المغني، ج ٣، ص ١٠؛ الشرح الكبير، ج ٣، ص ٧.

اتفق المطلع لزمهم. وقيل: إن اتفق الإقليم وإلا فلا. وقال بعض أصحابنا: تعمّ الرؤية في موضع جميع أهل الأرض. فعلى هذا، نقول: إنّما لم يعمل ابن عباس بخير كريب؛ لأنّه شهادة، فلا تثبت بواحد. لكن ظاهر حديثه أنّه لم يرده لهذا، وإنّما رده؛ لأنّ الرؤية لم يثبت حكمها في حقّ البعيد^١.

محطّ النزاع

ولا يخفى أنّ محلّ الخلاف في المقام ليس في البلاد الغربيّة من بلد الرؤية، كما أشار إليه في الدروس^٢؛ إذ ثبوت الهلال لها محلّ وفاق، فإذا رُئي الهلال في الصين مثلاً، ثبت في إيران بلا ريب، وكذا يثبت لجميع البلدان التي تتأخّر غروبها عن الصين بلا خلاف بينهم في ذلك، وسيأتي التفسير الفنّي الهيوي لذلك.

وإنّما مورد الخلاف في البلدان الواقعة في شرق البلد الذي رُئي فيه الهلال، وإن أوهمت عبائر بعض القدماء عموميّته للبلدان الواقعة في غرب بلد الرؤية، فمنطقة النزاع هو الأفق المتقدّم عن بلد الرؤية لا المتأخّر.

زوايا البحث

وتبحث هذه المسألة في مقامين:

[المقام الأوّل]: في الدليل العقلي الهيوي التكويني على كلا القولين، وبعبارة أسدّ: تحرير الموضوع التكويني للمسألة.

[المقام الثاني]: في الدليل التقلي.

١. شرح صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٩٧.

٢. الدروس الشرعية، ج ١ ص ٢٨٥.

المقام الأوّل:

الدليل العقلي

تحرير الموضوع تكوينيّاً: ونمهد له بنحو موجز بعدة من المقدمات الهيويّة التي هي بمثابة مسلّمات مشتركة وبدهيّات متفق عليها، تؤثّر في هيكلية البحث وفي تحرير الموضوع تكوينيّاً، وتساعد أيضاً على فهم جهات النظر في الأحاديث والروايات في المقام.

المقدّمة الأولى: حركة الشمس الظاهريّة

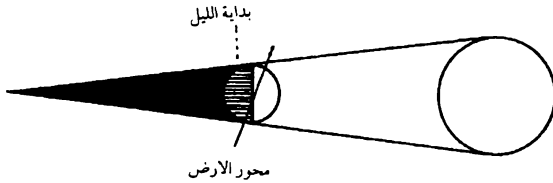
قُرّر في علم الهيئة القديم أنّ مركز الكون هو الأرض، وكلّ ما حولها من أجرام وكواكب هي التي تدور حولها بما في ذلك الشمس، فإنّها عند غالب علماء الهيئة قديماً هي التي تدور حول الأرض في منطقة البروج لا العكس.

أمّا في علم الهيئة الحديث - وكما هو واقعاً - أنّ الأرض هي التي تدور حول الشمس في منطقة البروج، فالحركة الحقيقيّة هي للأرض حول الشمس، وللشمس حركة ظاهريّة حول الأرض كما يترآى ذلك لساكني الأرض؛ لذا قد نعبر بحركة الشمس حول الأرض، ونقصد بذلك الحركة الظاهريّة لها.

وبما أنّ الشمس جرمٌ تيرٌ يبتُّ كميّات هائلة وضخمة من الأشعّة والأنوار، فإذا أشرقت هذه الأنوار والأشعّة على كوكبٍ ما، فإنّ نصفه المقابل للشمس ولهذه الأشعّة سوف يكون مضيئاً والنصف الآخر مظلماً.

فإن كان هذا الكوكب أصغر حجماً من الشمس فحينما تشرق عليه الشمس يحدث ظلّ مخروطي يغطي النصف المظلم تكون قاعدته دائرة مازةً بالقطبين، كما هو الحال في كرة الأرض في أوائل الربيع والخريف، وهي التي تفصل النور والظلمة، كما هو موضّح في الرسم الآتي.

وحيث إنّ الأرض تدور حول نفسها خلال (٢٤) ساعة مرّة واحدة، فهذا - يعني أنّ هذا الظلّ المخروطي - يدور حول الأرض خلال (٢٤) ساعة، فما من بقعة من بقاع الأرض إلّا وتدخل في هذا الظلّ المخروطي خلال كلّ يوم مرّة واحدة.



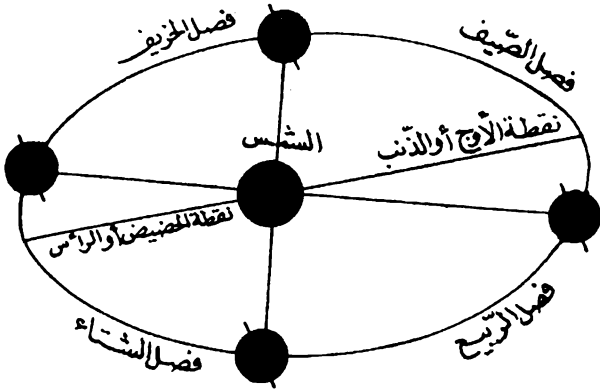
شكل ١

وأيّ بقعة من الأرض أثناء حركتها حول نفسها تخرج من النصف المضيء وتدخل في هذا المثلث المخروطي تكون بداية الليل لها، وحينما تتوسط هذه البقعة في المخروط المثلثي يكون الوقت فيها نصف الليل، وحينما تصل هذه البقعة إلى منتهى دائرة قاعدة المخروط، الفاصلة بين الظلمة والنور من طرف المشرق يكون الوقت هو بداية الفجر وإشراق الشمس ليوم جديد.

ومتى ما دخل القمر في مدار هذا الظل المخروطي حصل الخسوف، وهو تارة يدخل بأكمله وأخرى بعضه. أما خسوف الشمس فهو دخول الأرض في مدار الظل المخروطي للقمر حينما يتوسط بينها وبين الشمس.

هذا من جهة حركة الأرض، والوضعية حول نفسها، وللأرض حركة أخرى حول الشمس، وتسمى بالحركة الانتقالية التي تكون في مدار منطقة البروج.

وهذه الحركة ليست دائريةً بالتمام، وإنما هي أشبه بالحركة البيضاوية حول الشمس، وبسببها تكون الفصول الأربعة، وطول وقصر النهار والليل.



الحركة الانتقالية للأرض حول الشمس

شكل ٢

المقدّمة الثانية: بيان أوجه القمر

القمر هو أقرب جرم فضائي للأرض، ويبلغ معدّل بُعده في مداره حول الأرض ٣٨٤٠٠٠ كيلومتر، وهو ليس منيراً بذاته، وإنما يكتسب نوره من الشمس، ويشرق ليلاً بفضل انعكاس أشعة الشمس عليه.

ويدور حول نفسه في الشهر مرّة واحدة، فنهاره خمسة عشر يوماً تقريباً، وليله كذلك، ويدور من المغرب إلى المشرق دورة كاملة، وهذه الدورة يقطعها القمر خلال ٢٧ يوماً و٨ ساعات تقريباً، وهذا ما يعبر عنه في علم الهيئة بالشهر النجمي، وهي حركة القمر من نقطة معيّنة فضائيّة إلى أن يعود لنفس هذه النقطة.

وأما دورته حول الأرض فتستغرق ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة تقريباً، وذلك بضمّ مقدار حركة الأرض الانتقاليّة، فيتسع مداره بذلك، فهو يقطع كلّ درجة من تلك الدورة خلال ساعتين تقريباً^١.

ويتغيّر شكله أثناء دورته حول الأرض تبعاً لانعكاس أشعة الشمس عليه، ويظهر بأشكال مختلفة تسمّى أوجه ومنازل القمر. ومن أهمّ هذه المنازل:

١. حالة المحاق: وهي الحالة التي يكون القمر فيها متوسطاً بين الشمس والأرض، ويكون وجهه المضيء مقابلًا للشمس، والوجه المظلم مقابلًا للأرض، فلا يرى أهل الأرض من القمر شيئاً، وذلك لعدم انعكاس أشعة الشمس على الوجه المقابل للأرض.

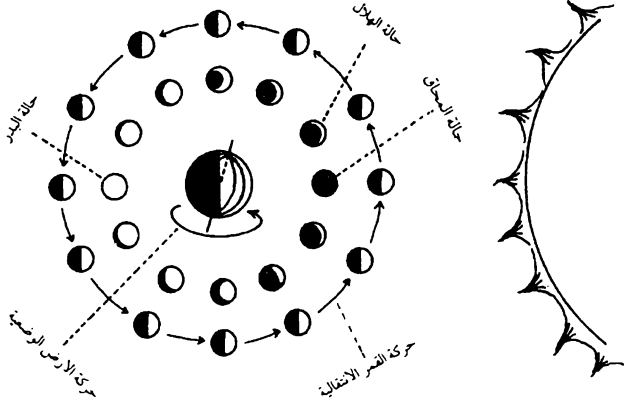
٢. حالة الهلال: وهي الحالة التي يتحرّك القمر فيها عن التوسّط، ويبدأ بالابتعاد عن الشمس ويخرج من تحت الشعاع، فيرى أهل الأرض الحافة والجزء المنير منه الذي عكس ضوء الشمس على الأرض.

٣. حالة البدر: وتحصل حينما تتوسّط الأرض بين الشمس والقمر، فيكون الوجه المضيء للقمر مقابلًا للأرض، فيرى بأكمله لأهلها.

وبين حالة البدر والمحاق تتعاقب الأهلة ومنازل القمر الأخرى، فكلّما ابتعد القمر عن

١. لاحظ التتبع لأبي ربحان البيروني، ص ٢٢٠؛ وفرهنگ اصطلاحات نجومی.

الشمس أضاء أكثر فأكثر؛ لمقابلة وجهه المضيء للأرض شيئاً فشيئاً إلى أن يصل إلى حالة البدر، ثم يبدأ بنقصان انعكاسه على الأرض كلما اقترب إلى الشمس؛ لاستدبار وجهه المضيء شيئاً فشيئاً إلى أن يختفى ويدخل تحت الشعاع.
وحيثما يتوسط بين الشمس والأرض يكون محاقاً، ويستغرق دخوله وخروجه من تحت الشعاع إلى أن يرى هلالاً يومين إلا قليلاً تقريباً.

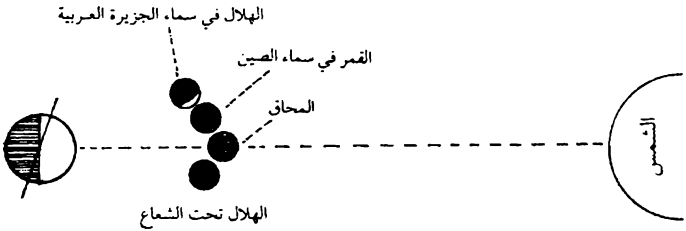


شكل ٣

ويرى عند الغروب قريباً للشمس، فهو والشمس بمثابة مركبتين متصلتين متجاورتين الموضع، وكأن الشمس تجرّ الهلال من الشرق إلى الغرب بحسب الحركة الظاهرية للشمس.

وهو في انجراره هذا بين فترة وأخرى يبتعد عن الشمس بمقدار درجة درجة من الغرب إلى الشرق.

لذا قد يكون في غروب الصين لم يبتعد عن الشمس ولم يخرج من تحت الشعاع. لكن حينما تتحرك الشمس ظاهراً إلى أن يحصل غروب الجزيرة العربية يكون قد ابتعد عن الشمس مقداراً كافياً ليصل انعكاس نوره إلى الأرض، فيرى في الجزيرة العربية ولا يرى في الصين؛ إذ الفاصلة الزمانية بين غروب الصين والجزيرة العربية خمس ساعات تقريباً، وفي خلال هذه المدة يكون القمر قد زاد في ابتعاده عن الشمس درجتين ونصفاً تقريباً^١.



شكل ٤

١. فإذا كان القمر في غروب الصين قد ابتعد عن الشمس ثمان درجات، ففي غروب الجزيرة العربية سوف يكون مقدار ابتعاده عنها عشر درجات ونصفاً تقريباً، وبما أن القمر أول ما يرى يكون مقدار ابتعاده عن الشمس عشر درجات - كما أفاده الخواجه نصيرالدين الطوسي - ففي غروب الجزيرة سوف يرى بشكل واضح.

المقدّمة الثالثة: بيان خطوط الطول والعرض

بما أنّ الأرض كروية، وتدور حول نفسها خلال كلّ يوم مرّة واحدة، وفي ذات الوقت تدور حول الشمس خلال كلّ سنة مرّة أيضاً، فهي منصفة إلى نصفين: نصف مضيء وآخر مظلم، والمضيء هو الذي يكون مقابلاً للشمس، بينما المظلم يكون مستديراً لها.

وبحركة الأرض حول نفسها - والتي تسمّى بالحركة الوضعيّة - يتشكّل الليل والنهار، ففي كلّ دقيقة هناك زوال وغروب وشروق على وجه الأرض بأكملها.

فحينما يكون الوقت في مدينة لندن مثلاً هو الزوال، يكون الوقت في المَدُن التي تقع شرقها ما بعد الزوال، وكلّما ابتعد الشخص عنها من ناحية الشرق يبتعد الوقت عن الزوال باتجاه الغروب إلى أن يصل إلى بلد هو بداية الليل أو نصفه.

بينما المَدُن التي تقع غرب لندن لم يحن الزوال فيها بعدُ، وكلّما ابتعدنا عنها من ناحية الغرب ابتعد الوقت عن الزوال باتجاه الشروق إلى أن نصل إلى منطقة لم تشرق عليها الشمس بعدُ، وملاحظة الشكل رقم ٦ كفيّل ببيان ذلك جليّاً.

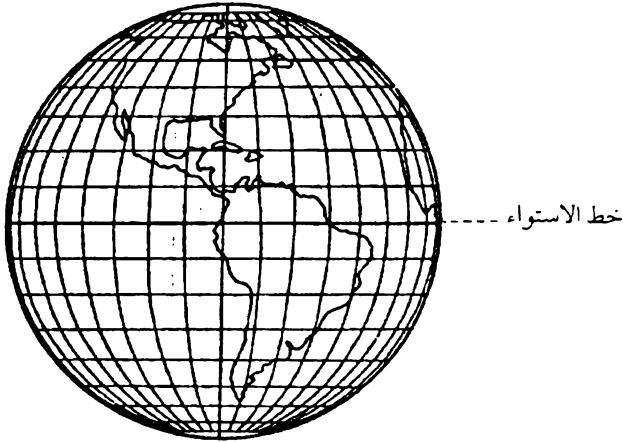
بداية حساب اليوم العالمي «الدولي»

فإذا كان الأمر هكذا، فيورد سؤال في المقام، وهو كيف يمكن حساب بداية اليوم، ونقول: مضيّ يوم مثلاً أو يومين على أهل الأرض؟

والجواب: أنّ علماء الهيئة فرضوا نقطة وهميّة تكون هي مبدأ الأيام والساعات، فإذا وصلت إليه الشمس، يحسب بداية يومٍ جديد، وقبل أن تصل إليه يكون دوران الشمس - الظاهري - من الدورة القديمة، ويفرض هذه النقطة الوهميّة يمكن ضبط حساب الأيام والساعات.

من هنا كان لخطوط الطول والعرض أهميّة قصوى لحساب الساعات والأيام. والمقصود من خطوط الطول هي تلك الخطوط الوهميّة المحيطة بطول الكرة الأرضيّة، والتي افترضها علماء الجغرافيا والهيئة، فقد وضعوا ٣٦٠ خطّاً وهميّاً يجزئ الكرة الأرضيّة بين القطب الشمالي والجنوبي، وسَمّوا هذه الخطوط بخطوط الطول.

كما فرضوا ١٨٠ خطاً وهمياً آخر تحيط بعرض الكرة على شكل دوائر أكبرها خط الاستواء الذي يجرى الكرة إلى نصفين، وأصغرها الخطان اللذان يحيطان بالقطب الشمالي والجنوبي.



شكل ٥

ومبدأ الطول - أي منتهى حساب اليوم - في السابق كان ما يسمونه بالجزائر الخالدات، وهي قريبة من موريتانيا والمغرب، وقد كانت سابقاً آخر البلاد المعروفة المأهولة بالسكان. أما اليوم وبعد اكتشاف الأمريكتين، وغرق الجزائر الخالدات في مياه المحيط الأطلسي، عيّن الهيويون مبدأ الطول الخط الذي يمر على رصد (غرينش) الواقع في الشمال الغربي من مدينة لندن، فعلى هذا الأساس تكون الأمريكتان هي الغرب الأقصى، واليابان هي الشرق الأقصى، وما بينهما شرق وغرب أوسط.

وكان مبدأ اليوم لديهم هي بلاد الصين واليابان؛ لكونهما أوائل البلاد الشرقية التي تسطع عليها أنوار الشمس بعد غيبوبتها عن آخر البلاد الغربية (الجزائر الخالدات) لكن بعد اكتشاف

الأمريكتين تُفطن إلى عدم انعدام شروق الشمس على وجه البسيطة، فكان من اللازم فرض نقطة عندها ينتهي اليوم عن كل المسكون، وما بعدها يبدأ يوم جديد.

فكان من المناسب للضبط الطولي ولغيبوبة الشمس عن كل المسكون - كي لا توجب خلطاً في الحساب - هو فرض تلك النقطة في المحيط الهادئ الذي يشكّل ثلث وجه الكرة الأرضية تقريباً، وعلى فاصلة ۱۸۰ درجة من نقطة «جرينش».

فجعل الخطّ الطولي المارّ بها - خطّ التاريخ الدولي، خطّ تغيير التاريخ الدولي^۱ - هو بداية اليوم الشمسي؛ إذ لو جعل مبدأ اليوم الصين أو الهند مثلاً، فمعناه أنّ الإنسان قبل أن يدخل الصين يكون يومه الخميس مثلاً، وبعد أن يدخلها يكون يومه الجمعة، فلا ينضبط بذلك حساب اليوم.

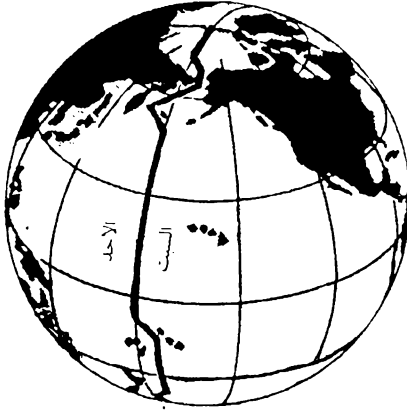
مضافاً إلى أنّه مقتضى اختلاف التوقيت بين خطوط الطول؛ حيث إنّ ساعة لكل ۱۵ درجة طولية، بحيث يتقدّم توقيت المناطق الشرقية ويتأخّر توقيت المناطق الغربية، فإذا فرضت الساعة في نقطة الصفر - وهي «جرينش» - الثانية عشرة ظهرًا من يوم السبت، فإننا كلما اتّجهنا نحو الشرق فإنّ التوقيت يكون متقدّماً، فإذا وصلنا إلى خطّ ۱۸۰ من جهة الشرق، التي يكون توقيتها متقدّماً ۱۲ ساعة على توقيت «جرينش» فستكون الساعة ۲۴ ليلاً، وبدايةً لليوم الجديد «يوم الأحد».

وأما إذا اتّجهنا نحو غرب خطّ الصفر «جرينش» فإننا سنتأخّر في التوقيت، فإذا وصلنا إلى خطّ ۱۸۰ درجة من جهة الغرب، التي يكون توقيتها متأخراً ۱۲ ساعة على توقيت «جرينش» فسيكون التوقيت الساعة ۲۴ ليلاً وبداية يوم السبت، وبذلك يصبح الواقف على خطّ ۱۸۰ خطّ تغيير التاريخ الدولي من جهة الشرق هو بدء يوم الأحد، ومن جهة الغرب هو بدء يوم السبت.

فإذا أشرقت وطلعت الشمس على هذا الخطّ يكوم مبدأ وبداية اليوم العالمي، فما قبل هذا الخطّ يكون يوماً سابقاً، وما بعده يوماً لاحقاً وإن كور هذه المنطقة الواحدة نهاز واحد. إذا عرفت ذلك، فيتّضح أنّ البلدان الواقعة على خطّ طولي واحد أو متقارب عادةً ما

۱. اصطلاحوا عليه عالمياً بما يقرب من ثلاث تسميات.

يكون مشارقتها ومغاربها متقاربةً أو متّحدةً.



خط التاريخ الدولي، وبداية اليوم العالمي

شكل ٦

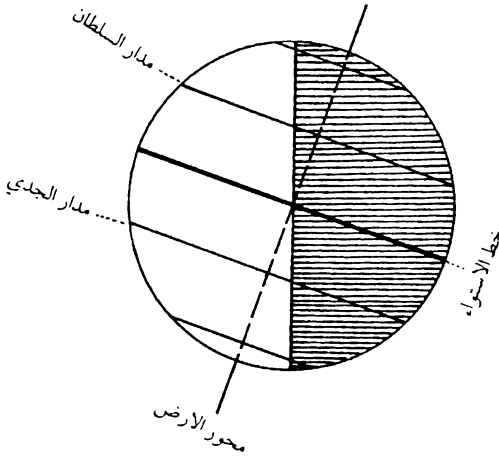
الضابط الابتدائي لوحدة الأفق

ومن هنا يمكن أن نفهم أنّ المعنى البدوي والظاهر من كلمات الفقهاء في اتّحاد الأفق أو اختلافه: أنّ البلدان والمُدن المتّحدة في الأفق هي التي تكون متّفقةً أو متقاربةً في المشارق والمغارب، سواء كانت على خطّ طولي واحد، أو على خطوط متقاربة. بينما البلدان المختلفة في الأفق هي البلدان التي بين مشارقتها ومغاربها اختلاف كبير، ولم يذكر واضباطه محدّدة لمعرفة هذا الاختلاف، لكن ربما يقدر التفاوت بين البلدان المختلفة في الأفق بما زاد على عشر، أو خمس عشرة دقيقة تقريباً، وسيأتي ما ينفع في التنبّهات. وربما يتصوّر في المقام أنّه كلّما كانت البلدان على خطّ طولي واحد فإنّ الأفق يكون واحداً، أي أنّ المشارق والمغارب متقاربة أو متساوية، سواء كانت هذه البلدان على خطّ

عرضي واحد أو أكثر؛ حيث إن هذه البلدان التي على خطّ واحد أو متقاربة تكون مواجهتها للشمس بنحو واحد، وكلّما ازدادت الفاصلة بين البلدين من ناحية الطول كان الاختلاف في شروق الشمس وغروبها فيهما أكثر.

إلا أن التحقيق ليس كذلك، فقد تكون مجموعة من البلدان على خطّ طولي واحد؛ إلا أنّها مختلفة في الأفق، ومشارقتها ومغاريها ليست متقاربة.

توضيح ذلك: حيث إنّ محور الأرض في الفضاء ليس قائماً وعمودياً بالإضافة إلى الشمس، وبالنسبة إلى مواجهتها، أي أنّ محور القطب الشمالي والجنوبي ليس بشكل عمودي، بل هو مائل قليلاً بمقدار ٢٣ درجة ونصف درجة تقريباً كما في أول فصل الشتاء والضيف، وهذا يؤدي إلى أنّ الخطّ الفاصل بين الجزء المظلم والمضيء لا ينصف الكرة الأرضية على خطوط الطول، بل هذا الخطّ الفاصل يكون مائلاً ومنحرفاً عن خطّ الطول بمقدار تلك الدرجة، كما هو موضّح في الرسم.



شكل ٧

لذا قد نجد بلدين على خطّ طول واحد، لكن يختلف أفقهما كلّ واحد عن الآخر، كما أنّه قد نجد بلدين يختلف أحدهما عن الآخر في الطول والعرض، لكن بينهما وحدة أفق واتّفاق في المشارق والمغارب.

فليس اتّحاد الطول وتقاربه بقول مطلق موجباً لوحدة الأفق، وكذلك ليس اختلاف العرض مطلقاً موجباً لذلك.

المقدّمة الرابعة: في أنواع الشهور

قسّم الهيوّيون الشهر إلى ثلاثة أقسام:

الأوّل: الشهر الوسطي أو الشهر الزيجي، وهو بأن يعدّ أوّل شهر قمري ثلاثين يوماً، ثمّ الشهر الثاني يعدّ تسعة وعشرين يوماً، ثمّ ثلاثين، ثمّ تسعة وعشرين وهكذا ذواليك، وتقسّم الشهور بهذا التقسيم حتّى يسهل عليهم الحساب، فإذا رصدوا الهلال في أوّل محرّم فإنّهم يتمكّنون من محاسبة متى سوف تحصل الرؤية في صفر والأشهر التي بعده.

الثاني: الشهر النجومى الطبيعي، وهو دور القمر بلحاظ نقطة فضائيّة معيّنة ينطلق منها إلى أن يعود إلى نفس هذه النقطة، وتستغرق دورته هذه ٢٧ يوماً و٧ ساعات و٣٣ دقيقة. ففي معجم اصطلاحات النجوم:

الشهر النجومى عبارة عن دوران القمر حول الأرض في (٢٧) يوماً و(٧) ساعات و(٣٣) دقيقة، أي وصوله إلى نفس النقطة التي بدأ الحركة منه.

الثالث: الشهر الحقيقي الاقتراني، وهو دورة القمر حول الأرض بلحاظ أشكال تنوّر القمر من الشمس، أي النسبة بين وضع النّيرين بالإضافة إلى الأرض.

وعرّفه الهيوّيون أنّه دورة القمر من اقترانه واجتماعه مع الشمس إلى اقتران آخر، وحيث إنّهُ يؤثّر فيه حركتان: حركته حول الأرض، والأخرى حركة الأرض السنويّة حول الشمس، وبسبب ذلك يكون الدور هاهنا أطول من الدور في الدور النجومى، فهو ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة، وهو الدور الاقتراني، وهذا بخلاف دوره من نجمة ما إلى أن يعود إليها.

وقد حكى المجلسي رحمته الله في رسالته مفتتح الشهور^١ أنّ بعض الأتراك واليهود كانوا

١. تقدّم متن هذه الرسالة برقم (٣) في الجزء الأوّل.

يجعلون مبدأ الشهور اقتران النّيرين (المحاق) لكن عامّة المنجمين لم يستحسنوا ذلك، بل جعلوا المبدأ تكوّن الهلال؛ لفوائد عديدة، منها: أضبطيّة الرّصد ومناسبة التّوّلّد للشهر الجديد ونحوهما. نعم، الكثير من شعوب العالم اليوم يعدّون المحاق أوّل منازل القمر، ولذا يعدّون مبدأ اليوم في منتصف الليل.

قال أبو ریحان البيروني:

الشهر قسمان: طبيعي، واصطلاحي وضعه الناس. أمّا الطبيعي: فهو مقدار ما يدور القمر من نقطة كمن نجمة ما تبعد عن الشمس بجهة المشرق أو المغرب إلى أن يعود إلى تلك النقطة والنجمة.

وأما الثاني: فهو بلحاظ أشكال تنوّر القمر من الشمس، ولاعتياد الناس بتلك الأشكال وضعا لفظة الشهر بإزائها، ومقدار الثاني تسعة وعشرون يوماً ونصف يوم وشيئاً، فمجموع الشهرين يكون تسعة وخمسين يوماً، فجعلوا أحدهما ثلاثيناً والآخر تسعة وعشرين، وهذا تقدير وسطي «الشهر الوسطي»^١.

وكلامه - كما لا يخفى - متضمّن لتعريف ثلاثة أقسام من الشهر: النجومى الطبيعي، والاقتراني، والزيجي الوسطي.

الرابع: الشهر الحقيقي العرفي الشرعي، وهو الذي بين الهلالين.

وفي الفتاوى الواضحة إشكال وجواب، ما حاصله:

أنّ الشهر القمري الطبيعي قد يكون تسعة وعشرين يوماً، وأنّ الشهر القمري الشرعي المرتبط بالرؤية قد يتأخّر عن الطبيعي ليلةً، فإذا جمع الافتراضان فسيكون الشهر القمري الشرعي (٢٨) يوماً؛ لأنّه بدأ متأخراً عن الأوّل، وانتهى بنهايته.

والجواب: أنّ في مثل هذه الحالة يحسب بدايتهما معاً على الرغم من عدم الرؤية كي لا يحصل النقص، وبهذا يكون بدء الشهر القمري الشرعي إمّا بالليلة التي يمكن رؤية الهلال لأوّل مرّة فيها، أو في الليلة التي لم ير فيها الهلال كذلك ولكن رثي في ليلة الثلاثين من تلك الليلة^٢. انتهى.

١. التفهيم لأوائل صناعة التنجيم، ص ٢٢٠.

٢. الفتاوى الواضحة، ج ١، ص ٦٢٢ - ٦٢٣.

وفيه مسامحة عمّا ذكروه، حيث لا يمكن نقصان الشهر القمري الطبيعي^١ عن تسعة وعشرين يوماً واثنتي عشرة ساعة و٤٤ دقيقة، كما هو مسلم في علم الهيئة وأثبتته الأرصاد. وأما جعل مبدأ الليلة للشهر الشرعي مردّداً بين كون الهلال بحيث يرى لأول مرّة، وبين عدم إمكان ذلك^٢ مع رؤيته في ليلة الثلاثين، فهو جمع بين الشهر القمري الاقتراني والشرعي العرفي، ولازمه ثبوت الهلال بالآلات الرصدية المسلّحة مع أنّه ﷺ لا يعتدّ بها. وسيتضح الحال أكثر في الدليل النقلي إن شاء الله تعالى.

المقدّمة الخامسة: في بيان أمور تؤثر في رؤية الهلال

قال المحقّق النراقي في المستند:

إنّه ممّا لا ريب فيه أنّه يمكن أن يرى الهلال في بعض البلاد، ولا يرى في بعض آخر مع الفحص.

واختلاف البلدين في الرؤية إمّا يكون للاختلاف في الأوضاع الهوائية أو الأرضية، كالغيم والصحو وشفاء الهواء وكدورته وغلظة الأبخرة ورقّتها وتسطيع الأرض وتضريسها ونحو ذلك [وهذا الاختلاف ليس اختلافاً حقيقياً، وإنّما نفى لفعليّة الرؤية لحاجب].

أو للاختلاف في الأوضاع السماوية [وهو اختلاف حقيقي يوجب عدم إمكان الرؤية] وذلك إمّا يكون لأجل الاختلاف في عرض البلد أو طوله.

أمّا اختلاف الرؤية لأجل الاختلاف في العرض فيمكن من وجهين:

أحدهما: أنّ كلّ بلد يكون عرضه أكثر - سواء باتّجاه الجنوب أو الشمال - فتكون دائرة مدار حركة النّيرين فيه في الأغلب أبعد من الاستواء [أي من استواء الرؤية] ويكون اضطجاعها إلى الأفق أكثر [كما لو كنّا في شمال أوروبا، فإنّ ابتعادها عن خطّ الاستواء كثير؛ حيث إنّ النّيرين مدار حركتهما في مقدار محدّد من الأفق العرضي قريب من مدار الاستواء، فالشمس حركتها في منطقة البروج أي في مقدار (٢٣/٥) تقريباً من كلّ طرف

١. أي الاقتراني، وهو المراد من كلامه حسبما قدّم تفسيره؛ إذ الطبيعي في اصطلاح الهيوينين دائماً ٢٧ يوماً و٧ ساعات و٣٣ دقيقة.

٢. كما هو ظاهر المقابلة في كلامه.

من مدار الاستواء، أي معدّل النهار.

فالشّمس في الصيف غاية ارتفاع مدارها يصل إلى مدار السرطان ولا يرتفع أكثر، ففي الدنمارك يكون مدار الشمس مائلاً دائماً منخفضاً نحو الأفق، ويحال أن تكون عموديّة، بل مضطجعة دائماً، هذا في الصيف، فكيف بالربيع والشتاء، فهي حينئذٍ ككرة تندرج على الأفق؛ لأنّ مدار حركة الشمس لا يتجاوز مدار السرطان والجدي.

ولأجله يكون الهلال عند الغروب إلى الأفق أقرب؛ [لأنّه كلّما ازداد عرض البلد يكون الهلال نازلاً، وكلّما قلّ يكون الهلال مرتفعاً وصاعداً] ولذلك يكون قربه إلى الأغبرة المجتمعة في حوالي الأفق أكثر، فتكون رؤيته أصعب، ولكن ذلك لا يختلف إلا باختلاف كثير في العرض.

وثانيهما: من الوجه الذي سيظهر متاً يذكر.

وأما الاختلاف لأجل الاختلاف في الطول فهو لأجل أن كلّ بلد طوله أكثر عن «الجزائر الخالدات» - التي هي مبدأ الطول [قديماً] على الأشهر - أبعد يغرب النيران فيه قبل غروبها في البلد الذي طوله أقلّ.

[فالتفاوت حينئذٍ يكون بين المغربين كثيراً؛ إذ يحصل الغروب في اليابان مثلاً بينما مصر لم يحن الزوال فيها] وعلى هذا، فلو كان زمان التفاوت بين المغربين معتدلاً به يتحرّك فيه القمر بحركته الخاصّة قدرأ معتدلاً به ويبعد عن الشمس، فيمكن أن يكون القمر وقت غروب الشمس في البلد الأكثر طولاً بحيث لا يمكن رؤيته؛ لعدم خروجه عن الشعاع، ويبعد عن الشمس فيما بين المغربين بحيث يمكن رؤيته في البلد الأقلّ طولاً.

مثلاً إذا كان طول البلد مائة وعشرين درجة، وطول بلدٍ آخر خمساً وأربعين درجة، فيكون التفاوت بين الطولين خمساً وسبعين درجة، وإذا غربت الشمس في الأوّل لا بدّ أن يسير الخمس والسبعين درجة بالحركة المعدّليّة [إذ كلّ جِزْم في الفضاء له دائرة حقيقة تختلف من دور لآخر، لذا يفرض له دائرة توسّطيّة تسمّى بالحركة المعدّليّة]، حتّى تغرب في البلد الثاني، ويقطع الخمس والسبعين درجة في خمس ساعات، وفي هذه الخمس يقطع القمر بحركته درجتين، وقد يقطع درجتين ونصفاً، بل قد يقطع ثلاث درجات تقريباً.

وعلى هذا، فربما يكون القمر وقت المغرب في البلد الأوّل تحت الشعاع [إذ الشمس تتحرّك - ظاهراً - ويتحرّك معها القمر، لكنّه يأخذ بالابتعاد عنها، فهو كالتابع مع الشمس،

وفي نفس الوقت يتحرك باتجاه معاكس] ويخرج عنه في البلد الثاني، أو يكون في الأول قريباً من الشمس، فلا يرى لأجله، وفي الثاني يُرى؛ لبعده عنها. ولمثل ذلك يمكن أن يصير الاختلاف في العرض أيضاً سبباً لاختلاف الرؤية^١ في البلدين؛ لأنه أيضاً قد يوجب الاختلاف في وقت الغروب وإن لم يختلفا في الطول، فإنه لو كان العرض الشمالي لبلد أربعين درجة [فوق خط الاستواء، كإيران وأفغانستان] يكون نهاره الأطول [في الصيف] خمس عشرة ساعة تقريباً، ويكون في ذلك اليوم - الذي يكون الشمس في أول السرطان - النهار الأقصر للبلد [كمدغشقر جنوب أفريقيا] الذي عرضه الجنوبي كذلك^٢، [أي أربعين درجة من ناحية الجنوب] ويكون يومه [أي نهاره] تسع ساعات تقريباً، ويكون التفاوت بين اليومين ستّ ساعات، ثلاث منها لتفاوت المغرب [وثلاث لتفاوت المشرق، فغروب البلد الشمالي متأخر عن غروب المنطقة الجنوبية بثلاث ساعات] ويقطع القمر في هذه الثلاث درجة ونصفاً تقريباً، وقد يقطع درجتين، وتختلف رؤيته بهذا القدر من البعد عن الشمس.

[فيعلم من ذلك أنّ صرف اتّحاد الطول لا يوجب اتّحاد الأفق، كما في بعض الكلمات في المقام].

... وإن كان السبب في عدم الرؤية الاختلاف في الطول أو العرض بالوجه الثاني، ففيه الخلاف؛ إذ لا يعلم من الرؤية في أحد البلدين وجود الهلال في الآخر أيضاً - أي خروجه عن الشعاع وقت المغرب - فلا تكفي الرؤية في أحدهما عن الرؤية في الآخر. وقد يتعارض الاختلاف العرضي مع الطولي، كما إذا كان نهار بلد أقصر من الآخر، ولكن طول الأول أقلّ بحيث يتحد وقتا مغربهما أو يتفاوتان، ويكون ظهور تفاوت النهارين في الشروق، بل قد يتأخر المغرب في الأقصر نهاراً.

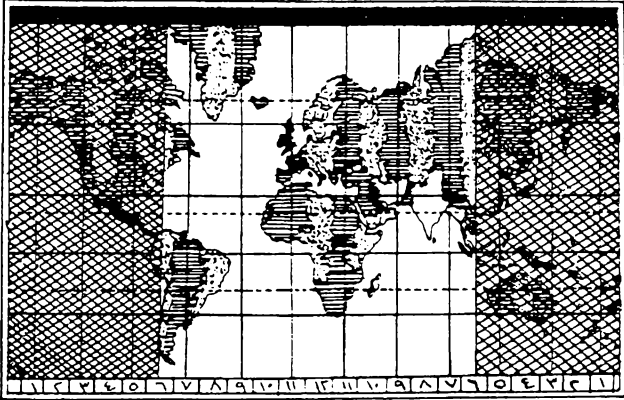
ومما ذُكر يُعلم أنّ محلّ الخلاف إنّما هو في البلدين اللذين يختلفان في الطول تفاوتاً فاحشاً، أي بقدر يسير القمر في زمن التفاوت بحركته الخاصّة درجة أو نصف درجة،

١. وهو امتناع حقيقي للرؤية، وليس امتناعاً فعلياً؛ إذ في المقام ينبغي التفريق بين موارد الامتناع الحقيقي للرؤية والامتناع الفعلي لها.

٢. والذي الوقت فيه شتاء؛ إذ إذا كان النصف الشمالي من الكرة الأرضية صيفاً فالنصف الجنوبي يكون شتاءً؛ لأنّ الشمس ليست متعامدة عليه.

ونصف الدرجة يحصل في خمس عشرة درجة تقريباً من الاختلاف الطولي، أو يختلفان في العرض تفاوتاً فاحشاً بحيث يكون تفاوت مغربيهما بقدر يسير القمر فيه بحركته الخاصّة الدرجة أو نصفها، وهو أيضاً يكون إذا اختلفت نهار البلدين بقدر ثلاث ساعات أو ساعتين لا أقل، ليكون تفاوتهما المغربي نصف ذلك، حتى يسير القمر سيراً معتدلاً به فيه.

وقد يتعارض الاختلافان: الطولي والعرضي، والخبير بعلم هيئة الأفلاك يقدر على استنباط جميع الشقوق، واستنباط أنّ الرؤية في أيّ من البلدين - المختلفين طولاً أو عرضاً - بالقدر المذكور - يوجب ثبوتها في الآخر، ولا عكس!



الحزم الساعية على أساس الساعة الاتفاقيّة
حيث يزيد توقيت الحزمة ساعة مع تقدّمنا باتجاه الشرق

شكل ٨

١. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢١ - ٤٢٤، وما بين المعقوفين ليس من المصدر.

مآل القول الأوّل

وهو في الحقيقة يرجع إلى أربعة تقريبات، تبعاً للوجه العقلي الذي يستند إليه كلّ تقريب، وكلّ واحد من هذه الأربعة يمكن أن يعدّ قولاً بمفرده.

التقريب الأوّل: أنّ حركة القمر شخصيّة كونيّة، وهي ابتعاده عن الشمس بحيث يرى، وهذا الابتعاد شخصي لا يتعدّد، فخروجه عن تحت الشعاع عند النقطة المزبورة بداية دورته، فرويته في بلدٍ معيّن كافٍ وكاشف على أنّ هذا الابتعاد قد حصل بالفعل، وأنّ القمر بدأ دورته الجديدة، فدورته دورة فضائيّة لا ربط لها بالأرض.

وبتطعيم فلسفي: أنّ زمان كلّ موجود هو حركة ذاته، لا حركة غيره، ولا يعدّ زماناً له بمقدار حركة غيره إلاّ بالإضافة؛ إذ لكلّ حركة زمان هو مقدار لتلك الحركة، لا لحركة أخرى لها زمان آخر، ففي المقام زمان حركة القمر هو بتقدير حركته لا بتقدير حركة الأرض، ولا بالنسبة والإضافة إلى نقاط الأرض.

ويحتمل أن يكون هذا البيان هو مراد الشهيد الأوّل في القول المنسوب له في شرح نجاة العباد - وإن كان هذا القول خلاف ما في الدروس - إذ قال حكايّةً عن الشهيد: دعوى القطع بعدم تأثير بُعد البلاد في ذلك^١.

وصاغه السيّد الخوئي^{رحمته} بهذا البيان:

إنّ الشهور القمرية إنّما تبدأ على أساس وضع سير القمر واتّخاذها موضعاً خاصاً من

١. أي في اختلاف الرؤية، شرح نجاة العباد، ص ١١١. ونقلنا كلامه بكامله في القسم الثالث من هذه المجموعة أعني «بخش سوم: آراء فقهاء در رؤیت هلال».

الشمس في دورته الطبيعية، وفي نهاية الدورة يدخل تحت شعاع الشمس. وفي هذه الحالة (حالة المحاق) لا يمكن رؤيته في أيّة بقعة من بقاع الأرض، وبعد خروجه عن حالة المحاق والتمكّن من رؤيته ينتهي شهر قمري، ويبدأ شهر قمري جديد.

ومن الواضح أنّ خروج القمر من هذا الوضع هو بداية شهر قمري جديد لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقها ومغاربها، لا لبقعة دون أخرى وإن كان القمر مرئياً في بعضها دون الآخر، وذلك لمانع خارجي كشعاع الشمس، أو حيلولة بقاع الأرض أو ما شاكل ذلك، فإنّه لا يرتبط بعدم خروجه من المحاق؛ ضرورة أنّه ليس لخروجه منه أفراد عديدة، بل هو فرد واحد متحقّق في الكون لا يعقل تعدّده بتعدّد البقاع، وهذا بخلاف طلوع الشمس، فإنّه يتعدّد بتعدّد البقاع المختلفة، فيكون لكلّ بقعة طلوع خاصّ بها.

وعلى ضوء هذا البيان فقد اتّضح أنّ قياس هذه الظاهرة الكونيّة بمسألة طلوع الشمس وغروبها قياس مع الفارق؛ وذلك لأنّ الأرض بمقتضى كرويّتها يكون - بطبيعة الحال - لكلّ بقعة منها مشرق خاصّ ومغرب كذلك، فلا يمكن أن يكون للأرض كلّها مشرق واحد ولا مغرب كذلك، وهذا بخلاف هذه الظاهرة الكونيّة - أي خروج القمر عن منطقة شعاع الشمس - فإنّه لعدم ارتباطه ببقاع الأرض وعدم صلته بها لا يمكن أن يتعدّد بتعدّها.

ونتيجة ذلك أنّ رؤيّة الهلال في بلدٍ ما أمانة قطعّة على خروج القمر عن الوضع المذكور الذي يتّخذ من الشمس في نهاية دورته، وأنّه بداية لشهر قمري جديد جميعاً، لا لخصوص البلد الذي يرى فيه وما يتّفق معه في الأفق.

ومن هنا يظهر أنّ ذهاب المشهور إلى اعتبار اتحاد البلدان في الأفق مبنيّ على تخيل أنّ ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الأرض كارتباط طلوع الشمس وغروبها بها، إلّا أنه لا صلة - كما عرفت - لخروج القمر عنه ببقعة معيّنة دون أخرى، فإنّ حاله مع وجود الكرة الأرضيّة وعدمها سواء^١.

قال:

وهذا بخلاف الهلال، فإنّه إنّما يتولّد ويتكوّن من كيفية نسبة القمر إلى الشمس من دون

١. منهاج الصالحين، ص ٢٨١ - ٢٨٢.

مدخل لوجود الكرة الأرضية في ذلك بوجه، بحيث لو فرضنا خلوّ الفضاء عنها رأساً، لكان القمر متشكلاً بشئ أشكاله من هلاله إلى بدره وبالعكس، كما نشاهدها الآن^١.

التقريب الثاني: أنّ انعكاس ضوء القمر ينعكس على جميع الآفاق في آن واحد، وذلك إما لكون اليابسة المسكونة لا تشكل إلا ربع الكرة الأرضية فلا تختلف المطالع؛ لكونه قدراً يسيراً لا اعتداد باختلافه بالنسبة إلى علو السماء. وإما لكون الأرض مسطحةً، فلا تختلف أيضاً المطالع، ذكر ذلك صاحب الحدائق^٢ والجواهر^٣ تبعاً للعلامة في المنتهى^٤.

وبعبارة أوضح: حيث إنّ الربع المسكون - قبل اكتشاف الأمريكيتين - هو محلّ الابتلاء، وفي الوقت الحاضر هي البقاع التي يتواجد فيها معظم المسلمون، فكور الأرض في هذا الربع ليس بذلك المقدار الذي يحجب نور القمر عن جميع بقاعه. نعم، لو كان المسكون من الأرض أرباعاً مختلفة - كما هو واقعاً - فإنّ هذا يؤدي إلى اختلاف الرؤية، ولذا نرى أنّ بعض الفقهاء يتفقون مع السيد الخوئي رحمته الله في عدم الاشتراط في خصوص الربع الواحد، لا في بقية الأرباع.

التقريب الثالث: يفترض أنّ مبدأ الشهر هو بالرؤية، ولكن يؤخذ طبيعي الرؤية، وصرّف وجودها في أي بقعة تكون مبدأ للشهر في كلّ البقاع، فالإضافة إلى الأرض في هذا القول والتقريب مأخوذة في حقيقة الشهر، خلافاً للتقريب الأول، إلا أنّ الإضافة والنسبة على نحو صرّف الوجود لا الاستفراق والتعدّد واختلاف المبدأ.

فيسلم أنّ الرؤية تختلف من بقعة إلى أخرى، وانعكاسات القمر متباينة، غاية الأمر أنّه إذا انعكس ضوء القمر في مصر مثلاً وتحققت الرؤية، فبداية الشهر تكون من هذه البقعة، وما دام هذه البقعة تشترك مع بقاع كثيرة في النصف المظلم من الكرة الأرضية، فتثبت بداية الشهر لجميع هذا النصف المظلم؛ إذ أنّ الليلة الواحدة لا تتبعض، فبداية الشهر الجديد ليس مبدؤه من بلد الرؤية، وإنما من الليلة التي يرى فيها.

فالصين الذي مضى من ليله أكثر من خمس ساعات لم ير فيه الهلال، ولكن ما دام رُئي

١. مستند العروة، ج ٢، ص ١١٧.

٢. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٦٦.

٣. جواهر الكلام، ج ١٦، ص ٣٦١.

٤. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٣، الطبعة الحجرية.

الهلال في مصر وهي تشترك مع الصين في ليلة واحدة، فيثبت الهلال للصين أيضاً؛ لأنّ مبدأ الشهر عرفاً هو الليلة ولا تتبعض، فأخذ ما يقوم ماهية موضوع الحكم - وهو الرؤية - على نحو صيرف الوجود والتحقق.

وهذا أحد قولي المحقق النراقي في المستند^۱، وتابعه السيّد أبو تراب الخونساري في شرحه على نجاة العباد؛ لإطلاق الروايات، حيث قال:

بل الذي تشهد به الأدلة إنّما هو كفاية الرؤية مطلقاً ولو في بلدٍ آخر من المعمورة، مع عدم إمكان الرؤية في بلد المكلف، وذلك لإطلاق قوله عليه السلام: «صُمُّ للرؤية وأفطر للرؤية»^۲ وإطلاق ما دلّ على كفاية الرؤية في بلدٍ آخر^۳.

وتبعه السيّد الصدر في الفتاوى الواضحة في المدعى والدليل^۴.

التقريب الرابع: أنّه إذا رُئي الهلال في بقعةٍ ما، فاحتمال رؤيته في البلدان الواقعة شرق هذه البقعة ممكنة، ولا يمكن القطع بعدمها، فما دام هذا الاحتمال موجوداً فيمكن التمسك بإطلاق أدلة البيّنة لإثبات بداية الشهر للبلدان الشرقية.

فالبينة في الرواية لم تقيد ببلد المكلف، فإذا أُطلقت البينة، فيمكن أن نعمل بهذا التعبد الظاهري، ويكفي في ذلك احتمال الحكم الواقعي.

فهذا دليل نقلي، إلّا أنّه يعتمد على مقدّمة عقلية، وإنّما يصحّ الأخذ بإطلاق الحكم الظاهري إلى حدّ احتمال الحكم الواقعي، وبمجرد القطع بانتفاء الحكم الواقعي يكون ذلك انتفاءً للحكم الظاهري؛ لأنّ الحكم الظاهري مأخوذ فيه احتمال الواقع، وبمجرد انتفاء الواقع ينعدم الحكم الظاهري؛ إذ هو لاستطراق الواقع.

وهذا ثاني وجهي العلامة في المنتهى، حيث قال:

إنّ المعمورة منها - من الأرض - قدر يسير هو الربع، ولا اعتداد به عند السماء. وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الصفائح وعدم طلوعه في بعضها المتباعدة عنه

۱. مستند الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۴.

۲. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۶۴؛ ح ۶۶۴؛ الاستبصار، ج ۲، ص ۶۴؛ ح ۲۱۰؛ وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۵۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۳، ح ۱۹.

۳. شرح نجاة العباد، ص ۱۱۱.

۴. الفتاوى الواضحة، ج ۱، ص ۶۲۷.

لكروية [فكروية ص ح] الأرض لم يتساو حكمهما، وأما بدون ذلك فالتساوي هو الحق^١. ولا يخفى أن كلامه قبل «وبالجملة» يرجع إلى التقريب الثاني، وما بعده يرجع إلى التقريب الرابع. وتبعه أيضاً المحقق التراقي بعد أن جزم باختلاف الرؤية من بلدٍ لآخر مع تباين الأفق^٢. قال:

ثمّ الحقّ - الذي لا محيص عنه عند الخبير - كفاية الرؤية في أحد البلدين للبلد الآخر مطلقاً، سواء كان البلدان متقاربين أو متباعدين كثيراً؛ لأنّ اختلاف حكمهما موقوف على العلم بأمرين، لا يحصل العلم بأحدهما ألبتّة.

أحدهما: أن يعلم أنّ مبنى الصوم والفطر على وجود الهلال في البلد بخصوصه، ولا يكفي وجوده في بلدٍ آخر، وأنّ حكم الشارع بالقضاء بعد ثبوت الرؤية في بلدٍ آخر لدلالته على وجوده في هذا البلد أيضاً، وهذا ممّا لا سبيل إليه.

لِمَ لا يجوز أن يكفي وجوده في بلدٍ لسائر البلدان أيضاً مطلقاً؟

وثانيتها: أن يعلم أنّ البلدين مختلفان في الرؤية ألبتّة، أي يكون الهلال في أحدهما دون الآخر، وذلك أيضاً غير معلوم؛ إذ لا يحصل من الاختلاف الطولي والعرضي إلا جواز الرؤية ووجود الهلال في أحدهما دون الآخر، وأما كونه كذلك ألبتّة فلا؛ إذ لعله خرج القمر عن تحت الشعاع قبل مغربيهما وإن كان أحدهما أبعد من الشعاع من الآخر.

والعلم بحال القمر - وأنه في ذلك الشهر بحيث لا يخرج عن تحت الشعاع في هذا البلد عند مغربه ويخرج في البلد الآخر - غير ممكن الحصول وإن أمكن الظنّ به؛ لابتنائه على العلم بقدر طول البلدين وعرضهما، وقدر بُعد القمر عن الشمس في كلّ من المغربين، ووقت خروجه عن تحت الشعاع فيهما والقدر الموجب للرؤية من البُعد عن الشعاع.

ولا سبيل إلى معرفة شيء من ذلك إلا بقول هيوّي واحد أو متعدّد راجع إلى قول راصد أو راصدين يمكن خطأ الجميع غالباً، وبدون حصول العلم بهذين الأمرين لا وجه لرفع اليد عن إطلاق الأخبار أو عمومها^٣.

ولا يخفى أنّ الوجه الأوّل في كلامه يرجع إلى القول والتقريب الثالث، والوجه الثاني

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٣، الطبعة الحجرية.

٢. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢١ - ٤٢٢.

٣. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٤ - ٤٢٥.

یرجع إلى القول والتقريب الرابع.

وتبعه السيد الحكيم رحمته في المستمسك؛ إذ قال:

لو رُئي في البلاد الشرقيّة فإنه تثبت رؤيته في الغربيّة بطريق أولى، أما لو رُني في الغربيّة، فالأخذ بإطلاق النصّ غير بعيد، إلا أن يعلم بعدم الرؤية؛ إذ لا مجال حينئذٍ للحكم الظاهري^١.

فروق الأقوال: والفرق بين هذا التقريب والسابق - مع أنّ كلّاً منها يعتمد على مقدّمة عقلية والأخرى نقلية - هو أنّ التقريب الثالث توسعة في الثبوت، أي أنّ الرؤية التي هي محقّقة لبداية الشهر وتكوّنه هي طبيعيّة الرؤية في أيّ نقطة فرضت وإن قطع بعدم تحقّقها في بلدٍ آخر وتحقّقها في تلك النقطة الأولى خاصّة.

بينما التقريب الرابع هو توسعة في الإثبات، أي في حجّية وكاشفيّة الرؤية في نقطة عن تحقّقها في نقاط أخرى تمسكاً بإطلاق دليل الحجّية، وهذا في صورة احتمال تحقّق الرؤية لا مع العلم بعدمها في النقاط الأخرى.

والفرق بين التقريب الثاني والرابع: أنّ الثاني يعتمد على مقدّمة عقلية تولّد العلم، وقد تقدّم الفرق بين التقريب الثالث والأوّل، فراجع.

تأمّلات في التقريبات الأربعة

ويرد على هذه التقريبات الأربعة - لقول غير المشهور - مجموعة من الأمور نقضاً وحلاً.

أولاً: الجواب النقضي

ففي المقام عدّة من النقوض، ذكر بعضها المرحوم الشيخ الآملي^٢ والميرزا أبو الحسن الشعراني^٣ وغيرهما من متأخري العصر^٤، كما أنّ بعضها عامّة ترد على جميع التقريبات

١. مستمسك العروة، ج ٨، ص ٤٧٠.

٢. مصباح المهدي، ج ٨، ص ٣٩١ - ٣٩٧.

٣. في رسالته المستدركة على تشریح الأفلاك، ص ٢٣ - ٢٤.

٤. رسالة حول مسألة رؤية الهلال، للعلامة الطهراني، ص ٧٠ - ٧٥؛ دروس في معرفة الوقت والقبلة، درس ٧٥.

المتقدّمة للقائلين بعدم الاشتراط، وبعضها ترد على بعض تلك البيانات.

النقض الأول: لزوم دخول الشهر في آن واحد في كلّ نقاط الكرة الأرضية مع عدم التزام القائلين - بقول غير المشهور - بذلك.

وهو يرد على التقريب الأول المنسوب للشهيد، والذي رمّمه السيّد الخوئي رحمته الله ورمّمناه بالنكتة الفلسفية.

بيان ذلك: أنّه إذا كانت حركة القمر شخصيّةً، وانعكاس ضوئه لا ربط له بالانعكاس عليه، فلم يُفَرَّق إذن في حساب بداية الشهر بين الجزء المظلم من الأرض وبين الجزء المضيء منها؟ حيث إنّ الكلّ يلتزم بأنّ ثبوت الشهر يكون في الجزء المظلم فقط، أمّا الجزء المضيء المقابل للشمس فهو من الشهر السابق، وهذا يلائم النسبية في مبدأ الشهر بلحاظ النقاط الأرضية، وينافي الشخصية المطلقة من كلّ جهة كما هو مقتضى التقريب الأول.

فعلى سبيل المثال: إذا رُئي الهلال ليلة الجمعة في أمريكا، وكان الوقت في أستراليا هو نهار الجمعة، فالكلّ يلتزم بأنّ نهار أستراليا لا يحسب من الشهر الجديد.

بينما على هذا التقريب - القائل بأنّ حركة القمر شخصيّة لا علاقة لها بحركة غيره، وإنّما ربطها بـ ٣٦٠ درجة أو أكثر التي يقطعها القمر - ينبغي أن يلتزم بأنّ نهار الجمعة في أستراليا من الشهر الجديد، والحال أنّه لا يلتزم به.

النقض الثاني: لزوم تبعض الليلة الواحدة بين شهرين أو دخول الشهر قبل تكوّن الهلال. بيان ذلك: لنفرض أنّ الهلال في غروب المغرب والجزائر لتوّه خرج من تحت الشعاع بحيث يرى ورُئي فعلاً، فعلى قول غير المشهور يشبّه لكلّ النصف المظلم، وهذا معناه أنّ اليابان التي مرّ على ليّلها عشر ساعات تقريباً يشبّه لها بداية الشهر الجديد.

فيا ترى هل بداية الشهر الجديد في اليابان هو من حين بدء الليل وتكوّن الظلمة، أم من حين رؤية الهلال وتكوّنه في الجزائر والمغرب؟

إن كان الأول، فهذا يعني أنّ حساب الشهر قد حصل قبل تكوّن الهلال، وهذا لم يلتزم به أحد.

وإن كان الثاني - أي أنّ حساب الشهر في اليابان من حين رؤية الهلال في المغرب والجزائر - فلازمه أنّ العشر ساعات التي مرّت على ليل اليابان من الشهر القديم، ولازم هذا

تَبَعُضُ اللَّيْلَةُ الْوَاحِدَةَ، فَجَزءٌ مِنْهَا مِنَ الشَّهْرِ الْقَدِيمِ وَالْجَزءُ الْآخِرُ مِنَ الشَّهْرِ الْجَدِيدِ.
وعلى كلا الاحتمالين تذهب الشخصية ويتطرق الاعتبار والإضافة والنسيبة بلحاظ
النقاط الأرضية. - فأصحاب هذا التقريب كزوا على ما فرّوا عنه؛ إذ أنهم نفوا النسيبة وأثبتوا
الدورة واللييلة الشخصية.

كما أنّ هذا النقض - وبنفس البيان - يرد على السيد الخوئي رحمته في التزامه الذي خالف فيه
المشهور، وهو أنه إذا رُئي الهلال قبل الزوال، يثبت أيضاً بداية الشهر.

فلو رُئي الهلال في مكانٍ ما، وكان الوقت في بقعة من البقاع قبل الزوال مثلاً بساعة أو
أقل، يلتزم جماعة منهم السيد الخوئي رحمته بثبوت بداية الشهر في هذا المورد أيضاً، وهذا معناه
تبعُضُ النَّهَارِ الْوَاحِدِ إِلَى مَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَمَا بَعْدَهُ؛ إذ يختلف دخول الشهر بين مدينتين
متقاربتين: أحدهما قبل الزوال، والأخرى بعد الزوال؛ لنفس النكتة السابقة.

النقض الثالث: إشكال غير المشهور على المشهور هو تعدّد مبدأ الشهر في آفاق الأرض،
وهذا الاعتراض بعينه وارد عليهم أيضاً.

وبيان ذلك يعتمد على مقدّمة هيوية أشرنا إليها سابقاً ونبسطها مرّة أخرى، وهي حيث إنّ
في الكرة الأرضية جزء مظلم، وآخر مضيء دائماً بسبب انعكاس أشعة الشمس عليها،
وهذان الجزءان في حالة دوران، وتعاقب، ومطاردة، فلا بدّ من فرض ^١ نقطة ما تكون هي بدء
الدور الحسابي للأيام، وإلا لما أمكن ضبط حساب وعدّ الأيام.

وفي السابق - كما ذكرنا في المقدّمة - كان مبدأ حساب الأيام يبدأ من أوّل بلاد الشرق
الأقصى، أمّا اليوم فإنّ مبدأ الحساب اليومي يبدأ من خطّ التاريخ الدولي «خط تغيير التاريخ
الدولي» الذي يقع على فاصلة ١٨٠ درجة طول من خطّ الصفر «جرينش» فحينما تكون
الشمس متعامدة عليه، يكون الوقت فيه منتصف النهار لليوم الجديد وما قبله منتصف، أو ما بعد
الزوال بقليل لليوم السابق، فما قبل هذا الخطّ يحسب من الدورة واليوم السابق، وما بعده
يحسب من اليوم الجديد وإن كان النهار واحداً، وكذلك الحال في الليل، راجع شكل رقم ٦ و ٨.

وصياغة النقض: أنه إذا رُئي الهلال في غروب اليابان وكانت ليلة السبت، فإنّ الوقت في

١. وهذا الفرض ليس جزافاً، بل هو اعتبار ناشئ من منشأ عقلي، وذلك؛ لأنه نرى وجداناً أنّ أدواراً تتكوّن من دوران
الأرض حول نفسها.

أمريكا هو ليلة الجمعة، فعلى مبنى القائلين بعدم الاشتراط تثبت بداية الشهر لأمريكا أيضاً، ولازم ذلك تعدد مبدأ الشهر؛ إذ في اليابان ليلة السبت وفي أمريكا ليلة الجمعة، فاعتراضهم على المشهور وارد عليهم أيضاً.

النقض الرابع: توالي الشهور الناقصة (٢٩ يوماً) بكثرة في السنة، وهو ما اختصّ بذكره الميرزا أبو الحسن الشعراني؛ إذ قال:

والمانع الثاني من التعميم أنه ما من شهر تامّ في بلد إلاّ ويمكن رؤية الهلال ليلة الثلاثاء منه في بلدٍ آخر، مثلاً: إذا كان في بلدنا غير قابل للرؤية غروب الجمعة فلا يبعد أن يصير قابلاً للرؤية بعد أربع ساعات في بلاد المغرب، فيصير لنا هذا الشهر أيضاً ناقصاً، فيتوالى ويكثر في السنة بالنسبة إلينا الشهور الناقصة^١.

ويمكن بيانه بأنحاء:

الأوّل: أنّ أوّل بلد يرى فيه القمر - كالقاهرة مثلاً - إذا مضى عليه ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة، وأضف ساعتين أو أكثر كي يكون القمر قابلاً للرؤية الفعلية للشهر الجديد، أي بعد ٢٩ يوماً و١٥ ساعة تقريباً، وهو يصادف عصر القاهرة حينئذٍ، فإنّه سيرى في نقطة أرضية أخرى قطعاً.

فحينذاك يكون العصر من الشهر الجديد، فلا يكون الشهر السابق ثلاثين تماماً، بل ينقص سويقات دائماً، فبذلك تتوالى الشهور الناقصة.

الثاني: - وهو أدقّ من السابق - أن الدوران بتسع وعشرين وثلثي اليوم من أوّل بلد يرى فيه، كالقاهرة عندما يحسب، فإنّ المبدأ يحسب من غروب ليلة اليوم الأوّل، التي هي سابقة على اليوم الأوّل، فحينئذٍ مجموع كلّ ليلة سابقة مع النهار اللاحق دورة ٢٤ ساعة.

فعند تمام نهار التاسع والعشرين يكون قد تمّ القمر تسعة وعشرين دوراً ويكون القمر في الليلة اللاحقة له، وهي ليلة الثلاثاء على الفرض، سيّما في فصلَي الخريف والشتاء حيث تكون أطول، وبما يقارب ١٥ ساعة، بل ١٧ ساعة في بعض مدارات العرض الشماليّة كـ «لندن» يكون القمر قد أتمّ ١٢ ساعة، بل ١٤ بحيث يكون قابلاً للرؤية قطعاً في نقطة أخرى

١. استدراك على الفصل الثالث من تشريح الأفتلاك، ص ٢٤. ونقلنا كلامه بكامله في القسم الثالث من هذه المجموعة: «بخش سوم: آراء فقهاء در رؤيت هلال».

تتشارك القاهرة معها في الليل.

فحينئذ يكون شهرهم تسعةً وعشرين، بل الحال كذلك في كلِّ فصول السنة على مبنى السيّد الخوئي عليه السلام ولو في الليلة القصيرة، حيث إنّ الثبوت بعد ١٤ ساعة يكون قبل الزوال. وهكذا الحال بلحاظ أيِّ بلد هو أوّل مبدأ الرؤية، فيكون شهرهم ٢٩ يوماً بنفس التقريب السابق، والمفروض على القول بالحركة الشخصية أنّ الشهر الشخصي لا يختلف عدده ومبدؤه ومنتهاه بين بلدٍ وآخر، فتتوالى الشهور الناقصة.

النقض الخامس: لزوم حصول شهر بمقدار ٢٨ يوماً، وهو ما ذكره أيضاً أبو الحسن الشعراني أيضاً تبعاً لنقضه السابق، قال:

بل يمكن أن يصير شهر بالنسبة إلينا ثمانيةً وعشرين يوماً، مثلاً: رُئي هلال رمضان في بلاد جاوة غروب يوم الجمعة، وفي مراكش غروب يوم الخميس، وهلال شوال في جاوة غروب يوم السبت، وفي مراكش غروب يوم الجمعة بحيث كان شهر رمضان في كلِّ منهما تسعةً وعشرين يوماً، فإذا أخذنا نحن هلال رمضان من بلاد جاوة بالتلغراف يوم الجمعة، وهلال شوال من مراكش يوم الجمعة، صار شهر رمضان بالنسبة إلينا ثمانيةً وعشرين يوماً، وهذا ممّا لا يكون^١.

وحيث إنّه يتراءى بدوّاً أنّه غير وارد على مسلك عدم اشتراط وحدة الأفق؛ إذ لم يأخذوا مبدأ الشهر الأوّل من نقطة ومبدأ الشهر الثاني من نقطة أخرى ما دامت الأفاق يثبت لها الهلال معاً، فلم نأخذ الهلال في الشهر الأوّل من جاوة (اندونيسيا)، وفي الشهر الثاني من مراكش (المغرب العربي) سيّما على مسلك السيّد الخوئي عليه السلام القائل بثبوت الهلال في ثلاثة أرباع الكرة الأرضية في آن واحد، حيث لا يخصّه بالنصف المظلم، بل نصف النصف المضىء، وهو ما قبل الزوال أيضاً بدرجة تعديداً للنصّ مع المظلم.

فتوضيح كلامه هو بما يلي: أنّه لو ثبت الهلال في الشهر الأوّل في نقطة ما، مثلاً: فلوريدا (غرب أمريكا) ليلة الجمعة فإنّه لن يثبت لكراشي (باكستان)؛ إذ التفاوت بينهما أكثر من (١٨٠) درجة طولية، فسيكون مبدأ الشهر في كراشي ليلة السبت، فلا يشملها النصف المظلم، ثمّ في الشهر الثاني ثبت الهلال في نقطة أخرى على فاصلة ٢٠ درجة شرقي النقطة

١. استدرّك على الفصل الثالث من تشریح الأفلاك، ص ٢٤.

الأولى تقريباً كـ«واشنطن» ليلة السبت؛ ليكون الشهر تسعةً وعشرين في كلٍّ من فلوريدا وواشنطن، وحيث إن كراتشي تشارك واشنطن في النصف الليلي فيثبت لها هلال الشهر الثاني ليلة السبت أيضاً، فحينئذٍ سينقص الشهر ويكون ثمانيةً وعشرين يوماً.

هذا على غير مسلك السيد الخوئي رحمته الله الخاصّ المتقدّم، وأمّا عليه فبدل كراتشي في المثال نفرضها طوكيو (اليابان) أو في مدينة أخرى بحيث تكون على فاصلة أكثر من (٢٧٠) درجة من الجهة المعاكسة لحركة الشمس، فحينئذٍ عند غروب فلوريدا لا يشمل الليل طوكيو، فيكون مبدأ الشهر الأول فيها ليلة السبت، ومبدأ الشهر الثاني - لشمول ما قبل الزوال لها بلحاظ واشنطن في المثال - يكون أيضاً ليلة السبت، فيكون ثمانيةً وعشرين يوماً، وهو شهر غير تامّ. **تأملات في النقض:** أقول: هذا النقض وإن أفاده الشيخ التحرير العلامة ذو الفنون أبو الحسن الشعراني رحمته الله إلا أنّ النقض سواء بلحاظ المثال الذي ذكره أو بعبارة التوضيح التي ذكرناها وإن كان تاماً على ظاهر عبارات الهيويين والمنجمين بضميمة قول غير المشهور إلاّ أنّه لا يمكن فرض وقوعه بحسب الدقّة؛ كي يكون نقضاً.

وبيان ذلك: أمّا على عبارة المثال الذي ذكره فإنّه قد افترض تقدّم مبدأ الهلال في مراکش وهي نقطة غربيّة على مبدئه في جاوة (أندونيسيا) وهي نقطة شرقيّة في شهرين متتاليين، وهذا لا يقع بالالتفات إلى أنّ مبدأ تكوّن الهلال يتقدّم في كلّ شهر لاحق على نقطة تكوّنه في الشهر السابق بمقدار ثمان ساعات تقريباً بجهة معاكسة لحركة الشمس.

وذلك لما تكرر ذكره من كون دورة القمر حول الأرض في تسعة وعشرين يوماً و١٦ ساعة تقريباً، فيتكوّن - قبل أن يتمّ الدور الثلاثين في اتجاه العود إلى نفس النقطة الأولى التي تكوّن فيها - في نقطة تقع قبل نقطة الشهر السابق بثمان ساعات، كما لا يخفى، وهكذا في الشهر الثالث، ثمّ في الرابع يعود إلى النقطة الأولى في الشهر الأوّل أو قريباً منها بلحاظ المقدار الكسري في تقدّمه ودوره.

وبذلك ظهر أنّ ما قدّمنا توضيحه للنقض المزبور أيضاً من المثال لا يتمّ؛ إذ لا يكون تقدّم مبدأ هلال الشهر الثاني بمقدار ٤٠ درجة طوليّة، بل بمقدار ١٢٠ درجة طوليّة، كتونس مثلاً، ولا يمكن تكوّنه فيها ليلة السبت؛ لأنّ القمر لم يطو في دوره ٢٩ يوماً وثلاثي اليوم من مبدأ تكوّنه، وهي فلوريدا في المثال، وسيأتي في «الملاحظة الهامة» أنّ الشهر في نقطة مبدأ تكوّنه

لابد أن يكون ثلاثين يوماً، فانتظر.

فعلى هذا، سوف يرى في تونس ليلة الأحد لا ليلة السبت، وإلا لكان الشهر ناقصاً في تونس أيضاً بمقدار ٢٨ يوماً على كل الأقوال.

هذا، مع أن ما فرضه ﷺ من المثال لا يرد من جهة أخرى وإن غصّ النظر عمّا تقدّم، وهي أن فرض التفاوت بين ثبوت الهلال بين جاوة (أندونيسيا) غروب يوم الجمعة - ليلة السبت - وهلال مراكش غروب يوم الخميس - ليلة الجمعة - لا يستقيم على مبنى غير المشهور، حيث إنه مع ثبوته لمراكش يثبت لجاوة؛ لاشتراكهما في النصف الليلي المظلم، وكذلك لا يمكن لنا أن نأخذ الهلال من جاوة لا من مراكش مع اشتراكنا معهم في الليل المظلم.

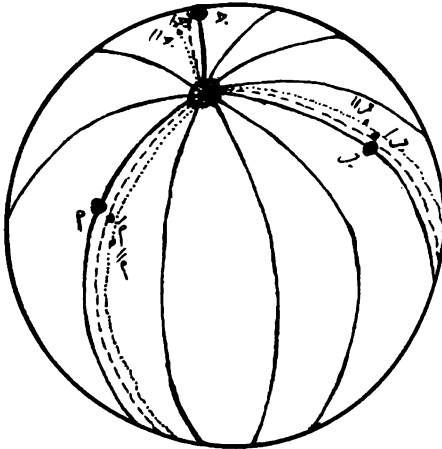
النقض السادس: ضرورة تفاوت الشهر الهلالي الواحد في العدد، أي في التمام والنقص بلحاظ النقاط الأرضية المختلفة، سواء على كلا القولين، مع أنه لا ينسجم إلا على قول المشهور، وهو مع ذلك ملاحظة هامة يمكن استفادتها كلازم لبعض ما قرّر في كلمات الهويين والمنجمين، وسنبيّن أن كلامهم في قوة التصريح بذلك وأن لا استبعاد في ذلك، وهذه الملاحظة تنحلّ بها مجملات عديدة مذكورة في الروايات، وهي نافعة في كثير من المباحث في المقام، ونذكر في البدء الملاحظة كمقدّمة، ثم نذكر كيفية النقض بها.

ملاحظة هامة

أنّ الشهر القمري على الكرة الأرضية دائماً مختلف العدد، ناقص في بعض المناطق وتامّ في البعض الآخر، على كلا القولين: المشهور وغير المشهور، وهذا لا ينافي قاعدة أنّ توالي الشهور التامة أو الناقصة كذلك ممتنع؛ إذ المراد بذلك هو بلحاظ النقطة الواحدة والبلد الواحد، بينما المدعى دوام وجود كلّ منهما على الكرة، وتواجههما غير ثابت في البقعة الواحدة، بل متعاقب على نقاط الأرض؛ نظراً لاختلاف أوائل الاستهلال ومبدأ تكوّن القمر في آفاق الرؤية في النقاط المختلفة، وعدم ثباته في نقطة معيّنة، كما هو ظاهر بيّن.

كما أنّ المدعى لا ينافيه ما ورد من الروايات الآتي ذكرها عند البحث عن الدليل النقلي من لزوم القضاء يوماً إذا كان الصيام في بلد المكلف ٢٩ يوماً وثبت في بلد آخر أنه ٣٠ يوماً؛ إذ هو - كما يأتي - محمول على الآفاق القريبة لا المتباعدة، مضافاً إلى أنّ المدعى المزبور

بعد إقامة البرهان عليه يكون قرينةً على ذلك، وإلا لتوالت الشهور التامة. والدليل على المدعى هو أن أي نقطة تفرض أول بلد تكوّن الهلال في مقابلتها - أي أول بلد يرى فيه الهلال - فإنه بعد تسع وعشرين دورة وثلاثي الدورة للقمر تكون تلك النقطة مبدأ لتلك الأدوار، يتكوّن الهلال للرؤية للشهر اللاحق في نقطة أخرى في الوجه الآخر من الكرة الأرضية، وعلى فاصلة ثمان ساعات تقريباً بطرف شرقي البلد الأول. وهكذا يتقدّم تكوّن القمر في الشهر الثالث في نقطة ثالثة على فاصلة مع الثانية ٨ ساعات أيضاً بطرف شرقي المنطقة التالية، وعلى فاصلة ١٦ ساعة من النقطة الأولى، وفي الشهر الرابع يعود فيتكوّن في النقطة الأولى أو قريباً منها؛ نظراً لعدم كون الفواصل على رأس الثمانية ساعات من بعضها، بل يقلّ أو يزيد بقدر كسري، فتختلف نقاط بلاد الرؤية الأولى في مجموعة الشهور الأربعة الثانية، وهلمّ جرّاً.



أ ب ج - بلاد أوائل

الرؤية في الشهور الثلاثة الأولى.

أ ب ج - بلاد أوائل

الرؤية في الشهور الثلاثة الثانية.

أ ب ج - بلاد أوائل

الرؤية في الشهور الثلاثة الثالثة.

ومنه يتبين اختلاف بلاد

أوائل الرؤية بحسب

الأدوار لكون مقدار

التقدّم ٨ ساعات كسريّة.

شكل ٩

ثم إنَّ الشهر في أوّل بلد يرى فيه يكون تامّاً، كما هو واضح بين ما تقدّم، وذلك يعني أنّ الشهر الهلالي تامّ دائماً في نقطة ما من الكرة الأرضيّة، وهي نقطة أوّل الرؤية، أي أوّل بلد يرى الهلال فيه.

وهذا ما تشير إليه مصحّحة محمّد بن عيسى - كما سيأتي في التنبيه الثالث من تنبيهات المسألة - قال:

كُتِبَ إليه عليه السلام: جعلت فداك، ربما غمّ علينا الهلال في شهر رمضان فترى رمضان، فترى من الغد الهلال قبل الزوال، وربما رأيناه بعد الزوال، فترى أن نغتر قبل الزوال إذا رأيناه بعد، أم لا؟ فكتب عليه السلام: «تتمّ إلى الليل، فإنه إن كان تامّاً رُئي قبل الزوال»^١.

والمتن كما في نسخة الاستبصار.

ووجه الإشارة أنه في آن تكوّن الهلال في غروب النقطة الثانية للشهر اللاحق يكون الوقت في النقطة الأولى (أوّل مبدأ الرؤية للشهر السابق) أو النقاط الغربيّة منها قبل الزوال، بل في تلك النقاط يكون الوقت أوّل الصباح كي يتمكّن من رؤية كرة القمر على نسق رؤية كرة القمر في آخر الشهر أوائل الصباح.

معنى عدم نقصان شهر رمضان أبداً

وعلى هذا المعنى يمكن أن تحمل الروايات الآتية من عدم نقصان شهر رمضان منذ أن خلق الله السماوات والأرض، ومن نقصان شهر شعبان أو غيره، أي على تماميته في نقطة مبدأ تكوّن الهلال، والنقصان في شهر شعبان مثلاً على وجود نقطة أخرى غير أوّل بلد الرؤية يكون فيها الشهر (٢٩) دائماً. وهذا غير الحمل الآخر المذكور في التهذيب، وهو على الشهر الوسطي الجدولي الآتي توضيحه.

وهذا على القول المشهور واضح، وأمّا على الآخر فكذلك عند القائلين به ما عدا السيّد الخوئي رحمته الله؛ إذ هم قائلون باشتراك الحكم في النصف المظلم خاصّة دون المستنير، وأمّا عند السيّد الخوئي رحمته الله القائل باشتراك المظلم مع نصف المستنير الذي هو ما قبل الزوال فكذلك

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٧، ح ٤٩٠؛ وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨،

ح ٤.

أيضاً يكون الشهر تاماً في نقاط تقع شرقي نقطة مبدأ الرؤية.

وذلك لأنه في آن تكوّن الهلال في الشهر اللاحق في نقطة ثانية يكون الوقت بعد الزوال دائماً بلحاظ تلك النقاط الواقعة شرقي النقطة الأولى التي تقع على طرف غربي النقطة الثانية - بلد أول الرؤية في الشهر اللاحق - فهو في الشهر اللاحق عند ما يتكوّن في غروب النقطة الثانية التي على فاصلة ٨ ساعات بطرف شرقي النقطة الأولى التي تكوّن فيها هلال الشهر الأول. يكون الوقت في النقاط الغربية للنقطة الثانية هو بعد الزوال. فعند السيد الخوئي يكون الشهر تاماً في تلك النقاط دائماً وباستمرار.

نقصان الأشهر الهلالية دائماً

وأما نقصان الشهر فهو أيضاً دائم في النقاط التي تقع شرقي بلد أول الرؤية بحيث لا تتفق معه في الأفق على قول المشهور. حيث إنها في الدور الأول للهلال واليوم الأول تكون آخر البلاد التي يثبت لها الهلال. أي آخر البلاد التي يبدأ الشهر الهلالي فيها. فيكون نهاية الدور الأول لعامّة البلاد دور أول لها. فإذا تمّ الدور الثلاثين ناقص يكون هو بنفسه دور تسعة وعشرين لها.

وأما على قول غير المشهور فأيضاً لا بدّ من وقوع نقطة أخرى غير مبدأ الرؤية يكون الشهر فيها ناقصاً (٢٩) يوماً. ويكون الشهر في نقطة مبدأ تكوّن ثلاثين يوماً تاماً. وفي النقطة الأخرى الثانية ناقصاً. وذلك ببيان المثال الآتي:

لو تكوّن الهلال في نقطة ما، كـ«فلوريدا» (أمريكا) ليلة الجمعة. فإنّ كلّ البلاد المشتركة معها في الليل سوف يثبت لها الشهر على قول غير المشهور، إلا أنّ البلاد الخارجة عن النصف الليلي كـ«كراتشي» (باكستان) وداكا (بنغلادش) سوف يكون الهلال فيها متأخراً ليلة لاحقة وهي ليلة السبت، وبحسب ما قدّمناه من دور القمر ثلاثين يوماً إلاّ ثلث يوم تقريباً يكون مبدأ تكوّن في الشهر الثاني في نقطة شرقي النقطة الأولى على فاصلة ٨ ساعات - وهي تونس في المثال - في ليلة الأحد. ويثبت الهلال ليلة الأحد أيضاً لكلّ من كراتشي وداكا.

فعلى قول غير المشهور تكون كلّ نقطة كانت خارجة عن النصف الليلي لنقطة مبدأ الشهر

الأوّل - أي خارجة عن النصف الليلي لنقطة مبدأ أيّ شهر أيضاً - الشهر فيها ناقصاً ٢٩ يوماً؛ حيث إنّ في تلك النقاط الخارجة يتأخّر ثبوت الشهر ليلة عن نقطة المبدأ، ولكنّه يشترك ليلاً مع نقطة مبدأ الشهر الثاني أو أيّ شهر لاحق، فتكون تلك النقاط ناقصة الشهر دائماً.

وأما على مسلك السيّد الخوئي رحمته الله - القائل باشتراك ثلاثة أرباع الكرة في ثبوت الهلال - فكلّ نقطة تبعد عن النقطة الأولى لمبدأ تكوّن الشهر على فاصلة ٢٧٥ درجة طوليّة يكون الوقت فيها ما بعد الزوال، كـ «طوكيو» (اليابان) في المثال السابق، ويكون الحساب على ما مرّ.

عدم ثبات تماميّة الشهر في نقطة

وليعلم أنّ النقاط التي ينقص فيها الشهر - وهي شرقي مبدأ الرؤية على قول المشهور كما مرّ، أو الخارجة عن النصف الليلي على قول غير المشهور - ليست بثابتة في بقعة أرضيّة معيّنة، كما تقدّم أنّ النقاط التي يتمّ فيها الشهر الهلالي ٣٠ يوماً ليس بثابتة أيضاً في بقعة ما، وذلك لما عرفت من تحرّك وتقدّم مبدأ التكوّن للهلال في الشهر اللاحق بفاصلة ثمان ساعات بجهة معاكسة من المغرب إلى المشرق لحركة الشمس، وهكذا في الشهر الثالث، وهلمّ جرّاً.

وقد عرفت أيضاً عدم عود المبدأ في الشهر الرابع إلى النقطة الأولى مبدأ الشهر الأوّل؛ لوجود المقدار الكسري، ومن ذلك يظهر وجه تعاقب الشهر التامّ والناقص مع فاصلة ممانلة تارة، وبدونها أخرى، وبإمكانك استخراج أعداد الناقص والتامّ على البقعة الواحدة الأرضيّة، كما لا يخفى في مجموع السنة القمرية.

إن قلت: ما ذكرته لم يُصرّح به في كلمات الهويّين والمنجمين، بل صرّحوا بأنّ الحساب يقع على ٢٩ يوماً أو ٣٠ يوماً لشهر، مضافاً إلى أنّ ما ذكرته تفاوت في مقدار الشهر الشخصي الواحد، وكيف يُتعلّل ذلك رغم ما تقدّم من الاعتبار الدوراني؟!

قلت: يكاد قولهم بـ: «أنّ الشهر في الحقيقة ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة» يكون تصريحاً بذلك؛ إذ كون الشهر على رأس تمام ٢٩ يوماً أو على رأس تمام ٣٠ يوماً غير واقعي لديهم، وذكروا أنّه من باب ضبط التقويم الشهري والحساب.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى مدار الشهر اللغوي العرفي والشرعي على ما بين الهلالين والرؤيتين، وتوفيقيها على الدورات المزبورة للقمر يحصل ما تقدّم من نقصان الشهر في نقطة،

وتمايمته في نقطة أخرى على ما بيناه مفصلاً.

وأما استبعاد تفاوت المقدار للشهر الشخصي الواحد فيقرّبه تفاوت الليل الشخصي الواحد بلحاظ النقاط المختلفة الأرضية، حيث إنّ الليل الواحد الغاشي على الكرة يكون في نقطة جنوبية طويلاً؛ حيث إنّ الفصل لديهم هو الشتاء، وفي نفس الليلة تلك الغاشية تكون قصيرةً في نقطة شمالية، حيث الفصل لديهم هو الصيف.

ثمّ إنّ ذلك لا يستلزم اختلاف الحساب في السنة القمرية في مجموع الأيام؛ لما ذكرنا من عدم ثبوت النقصان والتمام في نقطة واحدة، بل على نحو التعاقب.

فإذا اتّضح ما تقدّم، ظهر وجه النقض به على قول غير المشهور، حيث إنّ الشهر الهلالي الواحد على كلا القولين لا محالة من تفاوته في العدد، وهذا يدلّ على أنّ الشهر وإن كان شخصياً في وجوده ودوره على النقاط الأرضية إلا أنّ مبدأه ومنتهاه نسبيٌّ بلحاظ النقاط الأرضية المختلفة، وهذا لا ينسجم إلاّ على قول المشهور، حيث إنّه يجمع بين شخصيّة الشهر ونسبيّة المبدأ والمنتهى، بخلاف قول غير المشهور الذي يفرض شخصيّة الشهر وشخصيّة المبدأ والمنتهى أيضاً، وسيأتي توضيح هذا الفرق بين القولين في الجواب الحلّي.

ثانياً: الجواب الحلّي

للأرض حركتان:

١- حركة وضعيّة.

٢- حركة انتقاليّة.

والحركة الوضعيّة هي حركة الأرض حول نفسها مرّة واحدة خلال كلّ يوم الذي يستغرق (٢٤) ساعة.

والحركة الانتقاليّة هي حركة الأرض حول الشمس دورة كاملة كلّ سنة.

وللقمر حركتان:

حركة حول نفسه خلال كلّ شهر مرّة واحدة، أي أنّ نهاره خمسة عشر يوماً، وليله كذلك،

وهي لا تؤثر في البحث نهائياً، وهي وليدة للحركة الثانية.

وحركة أخرى حول الأرض تستغرق كلّ دورة كاملة شهراً قمریاً.
ومثلاً غبار عليه ولا شكّ فيه أنّ هذه الحركات جميعاً - سواء للأرض كانت أم للقمر -
كلّها حركات شخصيّة واحدة لا تتعدّد، وهذا من مسلّمات علم الهيئة، ويدعمه الدليل العقلي
من أنّ حركة كلّ موجود حركة ذاته لا شيء غيره.
والسؤال إذن: أين التمدّد والنسبيّة والاعتبار في هذه الحركات؟
وقبل الإجابة على هذا السؤال لابدّ من معرفة - وبشكل دقيق مضافاً لما بسطناه في
المقدّمة - كيفيّة تكوّن الليل والنهار، والفرق بين الشهر القمري والشهر الشمسي، والسنة
القمريّة والسنة الشمسيّة.

تكوّن الليل والنهار

حيث إنّ الأرض تدور حول نفسها خلال كلّ يوم مرّة واحدة، وهذا يعني أنّ الجزء
المقابل للشمس يتعرّض لأشعتها، والجزء الآخر يكون مظلماً لعدم سقوط وتسلسط أشعة
الشمس عليه، وبدوران الأرض حول نفسها يتعاقب الليل والنهار، وتتسلط أشعة الشمس
على كلّ بقاع الأرض خلال دورتها، فلا تمرّ ۲۴ ساعة إلاّ وكلّ بقاع الأرض تعرّضت لأشعة
الشمس.

ففي كلّ دقيقة على وجه الأرض هناك فجر، وزوال، وغروب، ونصف ليل، وذلك تبعاً
لدوران الأرض وتعرّض بقاعها المختلفة لأشعة الشمس.

فإذا كان الأمر كذلك، فلا بدّ من فرض نقطة تكون هي بداية اليوم العالمي لجميع سكّان
الأرض حتّى يمكن ضبط وحساب الساعات والأيام الشمسيّة، ومن هنا تبدأ وتنشأ فكرة
النسبيّة في الحساب الشمسي.

فصحيح أنّ حركة الشمس الظاهريّة أو دوران الأرض الواقعي حول نفسها وتعرّض
أجزائها لأشعة الشمس شخصيّة إلاّ أنّ النسبيّة والاعتبار يكون في مبدأ هذه الحركة؛ إذ هي
في حالة تعاقب مستمرّ، فيا ترى من أين يحسب مبدأ هذه الحركة وبداية اليوم الشمسي؟ هل
من سطوح أشعتها على أرض اليابان أو الصين أو الشرق الأوسط أو مكان آخر؟ فلا بدّ - كما
قلنا في المقدّمة سابقاً - من فرض نقطة تكون هي مبدأ حركة الشمس الظاهريّة وبداية اليوم

الشمسي لكل ساكني الكرة الأرضية، فحينما تدور الأرض حول نفسها وتعرض هذه النقطة لأشعة الشمس يبدأ اليوم الشمسي لساكني الأرض إلى أن تكمل الأرض دورتها، وتصل إلى نفس هذه النقطة، فيبدأ اليوم الثاني الجديد، وهكذا دواليك.

فيوم العيد يوم شخصي لا تعدد ولا اعتبار فيه، إنما الاعتبار يمكن في مبدأ هذا اليوم من أين يحسب، فحينما تسطع أشعة الشمس على هذا المبدأ يبدأ العيد، وينتهي حينما تدور الأرض حول نفسها إلى أن تصل أشعة الشمس مرة ثانية إلى نفس هذا المبدأ.

فحركة الأرض حول نفسها أو دوران الشمس الظاهري دوران وحركة حقيقية شخصية لا تعدد ولا تبعض فيها، إلا أن الاعتبار والتعدد والنسبية تنشأ من جهة بداية هذه الحركة، فالنسبية ناشئة من مبدأ هذه الحركة لا من شيء آخر.

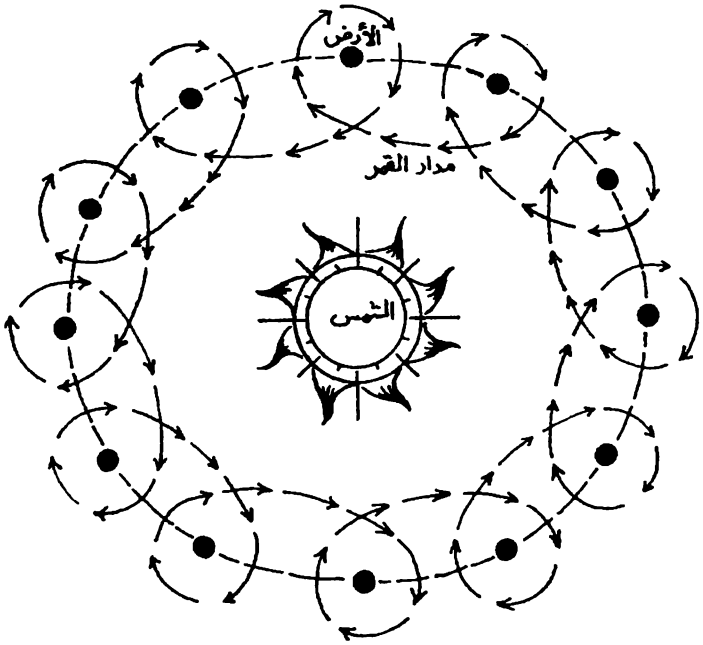
تكوّن السنة الشمسية

وإذا تحركت الأرض حول الشمس دائرة فضائية كاملة تتحقق السنة، فحينما تبدأ الأرض حركتها من نقطة معينة إلى أن تصل إلى نفس هذه النقطة تكون الأرض قد تمت دورة واحدة حول الشمس والتي هي سنة شمسية، ويتزامن مع هذه الدورة دور الأرض حول نفسها (٣٦٥) دورة تقريباً التي هي عدد الأيام الشمسية، فحركة الأرض الانتقالية دورة فضائية شخصية لا تعدد ولا نسبية ولا اعتبار فيها، فهي شخصية بالدوران الواحد، إلا أن الاعتبار والنسبية نشأت من فرض بداية هذه الحركة.

تكوّن الشهر القمري

والقمر أيضاً كوكب يعكس نور الشمس على الأرض، فهو من حيث حركته الفضائية أمر تكويني، وحركته حركة شخصية لا تقبل التعدد، إلا أن سقوط نور القمر على الأرض أو عكسه - نور الشمس على الأرض - هو الذي يوجب ويشكل النسبية والاعتبار.

فكما أن الأرض لها دورة فضائية واحدة تزامن أدوار الحركة الوضعية (٣٦٥) للأرض، كذلك أيضاً القمر له دورة وحركة شخصية واحدة مولدة للشهر القمري، تزامن أدوار الحركة الوضعية للأرض (٢٩) ونصف تقريباً).



حركة القمر اللولبية حول الأرض

شكل ١٠

فكما أن الدور الشمسي السنوي والشهري يوازي ويقدر بالأدوار الوضعية، وبحسب مبدؤهما معاً؛ كي يحصل تطابق الشهر الواحد مع ٣٠ دوراً وضعياً للأرض أو السنة الشمسية مع ٣٦٥ دوراً وضعياً أرضياً، كذلك الشهر القمري يقدر ويوازي في أول سقوط أشعته (كمبداً) بالدور الوضعي، وبحسب الغروب مبدؤهما معاً؛ كي يحصل التطابق بين الشهر القمري الواحد

و(٢٩) ونصف تقريباً) دوراً وضعياً أرضياً.

فالقمر عندما يبدأ في سقوط نوره على أول نقطة أرضية تكون أول بداية تكوّن الشهر القمري، وأول ليلة قمرية، كما هو الحال في سقوط أول أشعة الشمس على نقطة خطّ تغيير التاريخ.

الفرق بين الشهر القمري والشمسي

إنّ كون خروج القمر أمراً تكوينياً شخصياً لكلّ الأرض لا شكّ فيه، ولكن لا لكلّ المجموعي للأرض، بل بالنسبة لبلد الرؤية وما اتحد معها في الأفق، ثمّ يبدأ بدوران الأرض حول نفسها شيئاً فشيئاً، يدور انعكاس نور القمر الهلالي على كلّ الأرض حتّى يصل إلى أول موضع زُني فيه. والفرق بين الشهر الشمسي والقمري أنّ الشمسي أول بدئه حسب الاعتبار من بلاد المشرق أو خطّ التاريخ الدولي بشروق الشمس عليه. وأمّا الشهر القمري فبدؤه من أول بلد يكون فيه قابلاً للرؤية، أي وصول نور القمر المنعكس من الشمس إلى ذلك البلد، ثمّ يدور إلى أن يتمّ دخول الشهر الهلالي على كلّ الأرض، كما في الشهر الشمسي.

والسرّ في ذلك أنّ الشهر الشمسي كان منذ القدم - كما فُصل سابقاً - يبدأ حسابه اعتباراً من بلاد المشرق، وقيدنا بـ«اعتباراً»؛ لأنّ تعاقب أصل الجزء المظلم والمنير لا يفرّق فيه بين أرجاء الأرض وإن اختلفا من حيث المقدار، فجعل بدء اليوم الشمسي من بلاد المشرق، فأيام الأسبوع ولياليها تقدير زمني ناتج من الحركة الشمسية الظاهرية لا من الحركة القمرية. وأمّا الشهر القمري فمُنذ القديم كانوا يجعلون بدءاً من أول بلد يهّل نور القمر فيه بعد خروجه من تحت المحاق وشعاع الشمس، ولذا سُمّي القمر؛ حيث نوره الدقيق يصل إلى الأرض بحيث يرى «هلالاً»؛ لأنّه يستهّل به، واللغوويون كادوا أن يتفقوا على هذا.

فجعل بدء اليوم القمري من أول بلد يرى فيه غروباً، وجعل بدء اليوم الشمسي من أول بلد تشرق الشمس عليه بعد اختفائها عن أجزاء المعمورة في المحيط الهادئ - لاسيّما قبل أن تكتشف أمريكا - بالغروب من بلاد المغرب العربي، ويبدأ شروقها عند حوالي اليابان

١. خلافاً لما تقدّم ممّا حكاه العلامة المجلسي رحمته في رسالته مفتاح الشهور: «أنّ اليهود وبعض الأتراك والعديد من شعوب عالم اليوم جعلوا مبدأ الشهر القمري هو المحاق، إلا أنّ قاطبة المنجمين لم يستحسنوا ذلك وجعلوا مبدأه مبدأ الرؤية».

والصين، فالمناسبة لبدأ كلٍّ من الشهر شروق كلٍّ من النّيرين على أوّل بلد.
ومن هنا يظهر سرّ ارتفاع القمر في الليلة الأولى من الشهر الهلالي في بعض البلدان، وطول مكثه بعد الشفق الغربي، وكذا تطوّقه وارتفاعه عن الأفق مع أنّه يرى للمرّة الأولى.
ووجه الظهور أنّ البلد الذي يرى فيه الهلال بأحد هذه الأوصاف ليس أوّل بلد يرى فيه الهلال، بل يكون من أواخر البلدان رؤيةً للهلال، أي أنّه قد دار من أوّل بلد رُئي فيه حتّى وصل إلى هذا البلد وكاد أن يتمّ دورته الأولى، وبطبيعة الحال يكون القمر قد ابتعد أكثر عن الشمس، فزاد المقدار المضيء منه، بخلاف أوّل بلد رُئي فيه، حيث كان أوّل خروجه من تحت الشعاع إلى بُعدٍ يكاد ويمكن أن يرى.

ومن هنا وردت الروايات الكثيرة في ردّ الاعتبار بهذه الأوصاف للهلال في كشفه عن كون الليلة الماضية أوّل الشهر، وشدّدت على كون الصوم للرؤية، والفطر للرؤية.
ففي صحيحة عليّ بن راشد قال:

كتب إليّ أبو الحسن عليه السلام كتاباً وأرّخه يوم الثلاثاء ليلة بقيت من شعبان، وذلك في سنة اثنين وثلاثين ومائتين، وكان يوم الأربعاء يوم شكّ، فصام أهل بغداد يوم الخميس وأخبروني أنّهم رأوا الهلال ليلة الخميس، ولم يغب إلّا بعد الشفق بزمان طويل، قال: فاعتقدت أنّ الصوم يوم الخميس وأنّ الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء، قال: فكتب إليّ: «زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا» قال: ثمّ لقيته بعد ذلك فسألته عمّا كتبت به إليه، فقال لي: «أولم أكتب إليك إنّما صمت الخميس، ولا تصم إلّا للرؤية»^١.

نعم، هذه الأوصاف إن كانت بنحو خفيف تكون دالّة على أنّ أوّل بلد هلّ فيه القمر هو من جهة مشرق بلد المكلف وسابق على هذا البلد، ومن هنا لا اعتبار بها مطلقاً، سواء بالنحو الأوّل أو الثاني.

والعجب ممّن جعل تكوّن الهلال أمراً واقعياً وحدائياً لا يختلف فيه بلد عن بلد وصقع عن آخر، بخلاف الزوال والغروب والفجر فإنّه نسبيّ.

فإن أريد من وحدانيّته هو دورانه على كلّ الأصقاع، بحيث يرى دور شخصي واحد ليكون

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٧، ح ٤٧٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩،

دخول الشهر الهلالي واليوم الأول منه، فصحيح وتام، ولكن الدوران لا بد له من مبدأ ومنتهى، كما هو الحال في الشمس في مطلع الشهر الشمسي، حيث بدورانها من البلاد الشرقيّة يحدث الفجر والزوال والغروب في الأَصْقَاع، ويتحقّق دخول الشهر الشمسي واليوم الأول منه.

فكما احتاج اليوم الشمسي الأول لمبدأ ومنتهى في دوره، فكذلك اليوم القمري، وكما يكون بدء دوران الشمس من نقطة - كبلاد المشرق - هو بدءاً للشهر الشمسي من تلك النقطة، فكذلك بدء دوران الهلال من أول نقطة يرى فيها بدء للشهر الهلالي من تلك النقطة.

غاية الأمر أن الشمس لثبات نسق إضاءةها ونمط حركتها الظاهرية كان نقطة بدء إحداثها للشهر الشمسي بشوارقها ثابتة، بخلاف القمر حيث بدء الإضاءة متغيّر، والحركة على مدار مترقّص حول الأرض كانت نقطة بدء إحداثه للشهر غير ثابتة.

نعم، هي - أي نقطة البدء - باعتبار أول تكوّن الهلال بحيث يرى في أول نقطة من الأرض منضبطة، وهذا لا يستدعي أن نجعل القمر وتكوّنه هلالاً وحدائياً دون الشمس، وأن مطالعها نسبية، بل كما أن هناك جهة وحدائية في القمر وحركته - وهي تكوّنه بحيث ينعكس من نور الشمس - فالشمس وحدائية من حيث إنها جرم مشخّص مضيء له حركة شخصية ظاهرية. وكما أن هناك نسبية في الشمس في الدور بدءاً وانتهاءً بالنسبة إلى الأَصْقَاع طلوعاً وزوالاً وغروباً، فكذلك الهلال فإنه يهّل على صقع دون آخر، ثم يدور من مبدئه إلى منتهى الدور فيطلع ويغرب وهلمّ جرّاً، وقد تقدّم أن الهلال يطلق هذا الاسم على القمر في الحالة المعلومة؛ لأنّه يستهلّ به الناس.

وإن أريد من وحدائيته أن طلوعه في بلدٍ دخولٍ للشهر القمري لكلّ الأَصْقَاع، فهو وحدائيّ الحدوث، بمعنى الدفعة من دون تدرّج في الدوران، فهذا لا يتمّ حتى على قول غير المشهور، حيث إنهم لا يلتزمون به في النصف المضيء من الأرض، بل يجعلونه من الشهر السابق، وأمّا النصف المظلم فكلّه من الشهر الجديد.

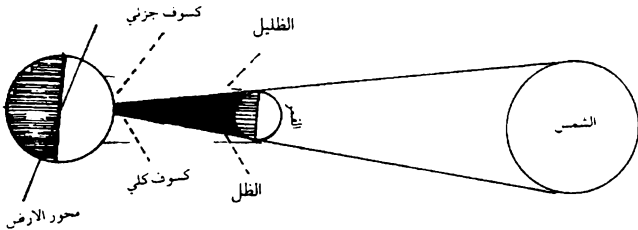
فيا ترى إن كان تكوّن الهلال وحدائياً لكلّ الأرض فلمّ التفرقة بين النصفين، واشتراط دوران الهلال من النصف المظلم إلى النصف المضيء ليدخل عليه حينئذٍ الشهر، فهلاً كان الأمر التكويني الواحد من نسبة القمر إلى الشمس وتكوّنه هلالاً واحداً للكُلّ؟ فلمّ هاهنا لم يُشكل الأمر في تبعّض وحدته بين النصفين، وأشكل في البلاد المختلفة الآفاق؟

ومنه يظهر أنّ وحدته تتمّ بالدوران دورة واحدة، فلا تشتت في النصف المظلم في البلاد المختلفة الآفاق، كما لم تشتت وحدته في دورانه على النصف الآخر.

حقيقة النزاع

فالنزاع إذن ليس في وحدته وشخصيته ليمسك بها القائل بعدم لزوم وحدة الأفق، بل هو في مبدأ شروع الشهر القمري، فهو - أي القائل بعدم الاشتراط - يجعله النصف المظلم، ثمّ النصف الآخر، وقد عرفت فساده. والقائل بلزوم اتحاد الأفق في ثبوت الهلال يجعل مبدأ الشهر منه أفق أول الرؤية، ثمّ يدور إلى أن يتمّ دخوله على كلّ الآفاق. ولك أن تلزم القائل بكون تكوّن الهلال أمراً واقعياً وحدائياً لكلّ الكرة الأرضية بأنّ خسوف القمر كذلك أمر وحدائيّ شخصي بالنسبة إلى كلّ نقاط الأرض، حيث إنّه من حيولة الأرض بينه وبين الشمس، فإذا رُئي الخسوف في بلد فتجب صلاة الخسوف والآيات في كلّ البلدان، وكذلك بالنسبة إلى الكسوف؛ لكونه أمراً وحدائياً شخصياً ناشئاً من حيولة القمر بين الشمس والأرض مع أنّ القائل يجعلهما نسبيين، فيا ترى ما الفرق بينهما وبين الهلال؟

حالة كسوف الشمس



شكل ١١

فالسيد الخوئي رحمته الله يصرح بأنه ينبغي أن لا يقاس الحساب القمري على الحساب الشمسي؛ لأن الأخير نسبي^١.

وجوابه أن بيانه رحمته الله هو الذي فيه المقايسة بين ذلك، بخلاف بيان المشهور؛ إذ هم فرزوا بين الحساب الشمسي والقمري، فنقضه على المشهور وارد على قول غير المشهور. بيان ذلك: لو رُئي الهلال ليلة الثلاثاء في مصر مثلاً وكان لتوه تكوّن وخرج عن تحت الشعاع بحيث يرى، فعلى قول غير المشهور تثبت بداية الشهر القمري الجديد لكل النصف المظلم.

وبتعبير آخر: تثبت لمصر الذي وقتها بداية الليل، وتثبت للصين الذي مرّ على ليلها أكثر من ستّ ساعات تقريباً، وذلك خوفاً من محذور التبعض، والحال أن في دعوى هذا المحذور مقايسة بين الحسابين؛ إذ هذا الليل الغاشي لنصف الكرة الأرضية هل هو حساب شمسي أم قمري؟ لا شك أنه حساب شمسي وأنها ليلة شمسية، فإذن لمّ هذا الربط بين الليلة الشمسية مع الحساب القمري؟

إن قلت: تبعض الليلة الشمسية.

قلت: لتبعض ما دام الحساب ليس حساباً شمسياً، بل هو حساب قمري، ولا ربط له بالآخر، مع أن في دعوى تبعض الليلة مغالطة؛ إذ الليلة للنقطة الواحدة لم تبعض، وأما الجزء المظلم الغاشي على الكرة فليس بليلة واحدة؛ إذ ساعاته في النقاط مختلفة. نعم، هو دور واحد، ولكنّه دور شمسي لا قمري.

فالقائلين بعدم اشتراط اتحاد الأفق مزجوا بين الحساب القمري مع الدور الشمسي، لأن المشهور هم الذين مزجوا بين الحسابين، كما ادّعى ذلك السيد الخوئي رحمته الله.

فليس النزاع بين الفريقين في وحدة وشخصية الدور القمري، وإنما النزاع بالدقة والحقيقة في المبدأ، وليس في وحدة الدور وشخصيته، فعصب البحث ليس في ذلك وإنما في نقطة ونسبة المبدأ، وإلا فالقائلين بعدم الاشتراط عندهم نسبية واعتبار نقطة مبدأ أيضاً، وهي ثبوت الهلال للنصف المظلم.

١. لاحظ منهاج الصالحين، ص ٢٨٢.

فالبحت حينئذٍ هو عند مبدأ الحساب القمري هل هو من بلد الرؤية وبداية الليل كما هو رأي المشهور، أم يثبت الهلال لكلّ النصف المظلم كما هو مختار غير المشهور؟ والتدبر في ذلك يجرّ إلى التدقيق في كيفية ضبط الحساب الشمسي والحساب القمري.

ضبط وبرجحة الحسابين

الشمس والقمر - كما تقدّم مراراً - جزمان نيران إما بالذات كالشمس، وإما بالعرض كالقمر، وسقوط نورهما على نقاط الأرض المختلفة توجب النسبية والاعتبار في الحساب. وبما أنّ للأرض حركتين: وضعيّة وانتقاليّة. فلدينا زمانان: زمان للحركة الانتقاليّة، وزمان للحركة الوضعيّة، وذلك لأنّ لكلّ حركة زماناً كما هو محقّق في علمي الفلسفة والرياضيات. فمدار الحساب الشمسي على الحركة الانتقاليّة للأرض، ومدار الشهر القمري على الحركة الانتقاليّة للقمر، وهاتان الحركتان متغايرتان عن الحركة الوضعيّة للأرض، فما هو تأثير الحركة الوضعيّة للأرض على الحساب الشمسي والقمري؟

والإجابة أنّ الحركة الوضعيّة للأرض تضبط وتبرمج الزمنين: الزمن الشمسي الحاصل بحركة الأرض الانتقاليّة، والزمن القمري الحاصل بحركة القمر الانتقاليّة، فانتقال الأرض بمقدار ٣٠ درجة في مدارها حول الشمس يتزامن مع حركة وضعيّة للأرض حول نفسها بمقدار ٣٠ دورة، فهذا التزامن مع الحركة الوضعيّة هو الذي يضبط ويبرمج ويقسم الحركة الانتقاليّة للأرض.

فالحركة الوضعيّة ليست هي حساباً للزمن الشمسي، وإنما هي تقسيم وتقدير وضبط للحساب الشمسي؛ إذ لو فرض أنّه ليس للأرض حركة وضعيّة، وأنّ نصف الأرض مضيء نصف السنّة والآخر مظلم كذلك، فمع هذا تحصل السنّة، كما هو الحال في القطب الشمالي والجنوبي؛ إذ الليل يكون بمقدار سنّة أشهر وكذلك حال النهار، ومع ذلك في هذين القطبين تحصل للقائنين فيهما السنّة الشمسيّة باعتبار أنّهم بإمكانهم أن يميّزوا الشتاء والربيع وبقية فصول السنّة.

فالسنّة الشمسيّة هي بطيّ الأرض مدارها حول الشمس، والحركة الوضعيّة للأرض تضبط هذه الحركة بتوسط الموازاة والمزامنة والمطابقة والمقابلة، لذا يبدأ اليوم الشمسي الجديد

بمجرد سطوع الشمس على الخطّ التاريخ الدولي.

فالخلاصة: أنّ الحساب الشمسي يكون بحركة الأرض الانتقالية، وضبط هذا الحساب يكون بحركة الأرض الوضعيّة.

ضبط الحساب القمري

كذلك القمر حسابه بدوره ٣٦٠ درجة أو أكثر حول الأرض، وتزامن هذه الحركة الانتقاليّة للقمر مع حركة الأرض الوضعيّة، وهذه الحركة هي التي تضبط الحساب القمري أيضاً، حيث تكون بداية الشهر القمري الجديد هو بداية الليل، ولذا لم يلتزم أحد أنّه إذا رُئي الهلال في الغروب أنّه يحكم بدخول الشهر الجديد قبل ذلك بخمس ساعات.

فوظيفة الحركة الوضعيّة للأرض أنّها تضبط الحساب الشمسي والحساب القمري، وليست أشعة الشمس هي التي تحدث الحركة الوضعيّة؛ إذ لو تصوّرنا عدم اشعاع الشمس في فضاءنا، فإنّ الأرض مع ذلك تدور حول نفسها كلّ ٢٤ ساعة مرّة واحدة.

فصار جليّاً وواضحاً أنّ بداية الشهر القمري هو أوّل بلد يرى فيه الهلال، أمّا البلاد التي لم يُرَ فيها فليست من الشهر الجديد إلى أن يتحرّك لها الهلال.

ويترتب على ما ذكرنا أنّ الشهر الهلالي لا يتفاوت بين البلدان المختلفة الأفق في المقدار^١، أي أنّ التفاوت في المبدأ موجود، ولكنّه لا يستدعي الاختلاف في مقدار عدد الشهر، ففي بلد ثلاثين وفي آخر تسعة وعشرين، بل عدد الشهر في كلّ البلدان سواء وإن كان مبدؤه في بلدٍ في يوم السبت مثلاً، وفي آخر يوم الأحد، وذلك لا يخلّ بشخصيته؛ لأنّ الهلال إلى أن يكون بدرّاً ثمّ يعود هلالاً مرّة أخرى، ثمّ يدخل تحت الشعاع في كلّ منازلّه يزامن دوران الأرض الوضعي اليومي، فيتمّ على التقريب دورة لها مع كلّ منزل، وهذا ما يشاهده الكلّ من الانتفاخ يسيراً حتّى يكون بدرّاً، ثمّ النقصان والمحاق.

١. على ظاهر كلمات الهويين والفقهاء، لا على ما نبهنا عليه في الملاحظة الهامة المتقدمة في النقض السادس. وأمّا على ما ذكرناه فإنّ نقص وتام الشهر الواحد في النقاط التي سبق توضيحها لا بدّ منه على كلا القولين كما مرّ مفصلاً. لكن ذلك لا يخلّ بشخصيّة الدور والأدوار القمرية؛ إذ هو من تفاوت مبدأ الدور لكن مع تفاوت المنتهى للدور مضافاً إلى ذلك.

وإنما نشأ الاختلاف في يوم البدء؛ لأنَّ شروق الهلال ابتدأ من نقطة على الأرض دون أخرى، واليوم الأسبوعي هو يوم شمسي، كما لا يخفى، فلا غرابة فيه، كما هو شأن ابتداء الشهر الشمسي.

وتوهم أنَّ القول بلزوم الاتحاد في الأفق يستلزم تعدد مبدأ الشهر الهلالي إلى تفاوت ربما يصل إلى خمسة أيام، مع كون البلدين المختلفين في الأفق بينهما اختلاف أربع ساعات فقط، فاسد بالضرورة.

والظاهر أنه لعدم الاحاطة خُبراً بموضوع المسألة؛ إذ قد عرفت أنه من المستحيل التفاوت بأكثر من أربع وعشرين ساعة بين مبدأ الشهر القمري وبين أيّ بلدين بينهما أيّ اختلاف في الساعات تفرض، حيث إنَّ الهلال تتم دورته حول الأرض في هذا المقدار.

ودعوى احتمال عدم الرؤية ولو دار، موهونة بأنَّ الهلال كلما مضى عليه ساعات يزداد في البُعد عن الشمس، فيزداد تجلياً ورؤيةً ومكناً فوق الأفق، كما هو الحال عيناً في البلاد التي تقع غربي بلد الرؤية، والتي تقدّم عدم النزاع في ثبوت الهلال لها وإن كانت مختلفة في الأفق بالتأخّر ولو لم تحصل الرؤية الفعلية فيها لمانع.

فكلّ تقاطع الأرض بعد (٢٤) ساعة تصبح بمنزلة البلاد الغربية لبلد الرؤية، حيث إنَّ سائر النقاط تقع حينئذٍ غربي مدار بلد الرؤية بمقتضى دوران الأرض حول نفسها من المغرب إلى المشرق.

وربما أُورد أنَّ الالتزام بالقول المزبور يؤدي إلى الاختلاف بين المسلمين ويكون مدعاةً لتفرّق الكلمة، ومذاق الشارع يأباه قطعاً.

وفيه: أنَّ الاختلاف حادث ولو على القول بعدم لزوم اتحاد الأفق؛ لأنَّ منشأ الاختلاف في ثبوت الهلال أسباب كثيرة أخرى بين البلاد الإسلامية، بل بين البلد الواحد كما هو المشاهد عيناً.

مضافاً إلى أنَّ هذا موضوع خارجي رتب الشارع عليه حكماً، والاختلاف في بدء الصيام ليس اختلافاً في الكلمة إذا كانت القلوب مجتمعة، كما هو الاختلاف في أوقات الصلاة؛ فرب بلد فيه وقت صلاة الصبح، وآخر الظهرين، وثالث المغربيين، ورب بلدٍ أتموا صيام يومهم، بينما الآخر بدأ صيامهم.

وربما يبقى لك استغراب، وهو أنّ النصف المظلم ليل واحد، فكيف يكون بعضه من شهر والآخر من شهر ثان؟

ويرفعه أنّ الليل في النصف الكروي حادث من مواجهة الأرض، الذي هو جرم مظلم للشمس الذي هو جرم نير، فهو من أحداث الشمس لا من القمر؛ كي لا يختلف في الشهر القمري.

ومع ذلك لا يلزم تبعض الليل الواحد لبلدٍ واحد على القول بلزوم الاتحاد، بخلاف القول الآخر، وليس هذا النصف ليلاً واحداً، بل الظلمة بالنسبة إلى كلّ أفق بلد هي ليل ذلك البلد، ولذلك يختلف في ساعاته بين النقاط.

والدليل على نسبة الظلمة في تشكيل الليل لكلّ أفقٍ هو أنّ البلاد المشرقية القصوى كاليابان مع البلاد المغربية القصوى كـ«أمريكا» والمحيط الهادئ يغشاهما ظلمة واحدة عندما تكون البلاد الوسطى مواجهةً للشمس، ومع ذلك لا يكون الليل في الشريفة القصوى هو نفس الليل في الغربية القصوى، حيث إنّه في الأولى ليوم جديد متقدّم بيوم على يوم ليل الثانية.

توضيح ذلك: إذا كان الليل في اليابان ليلة السبت، يكون ليل أمريكا ليلة الجمعة، مع التأمل بأنّ الظلمة دائمة الدور بلا انعدام عن كلّ الكرة وإن انعدمت عن أفقٍ أفقٍ، فيتضح أنّ الليل واحد في الأفق الواحد لا في النصف المظلم.

فإن قلت: ولكنّ مقداراً من النصف المظلم ليلٍ ليومٍ واحد بين آفاقه، أي ما بعد الخطّ الفاصل بين الشريفة القصوى والغربية القصوى الذي هو ١٨٠ درجة طول من خطّ «جرينش».

قلت: نسلم ذلك، والغرض ممّا قدّمناه بيان أنّه محدث ومتولد من اليوم الشمسي لا من القمر، وإنّما الشهر القمري يطابق نفسه مع اليوم الشمسي، ولا يلزم التبعض في الليل الشمسي في الأفق الواحد، وحينئذٍ يطابق ليل اليوم القمري نفسه عليه بالتمام، بخلاف الحال على القول الآخر، فالاستغراب فيه أشدّ حيث إنّه يتبعض الليل الواحد لبلدٍ وأفقٍ واحد كما مرّ. بالاضافة إلى ما أشكل سابقاً من تبعض ليل يوم واحد في الآفاق المتعدّدة، كما لو كانت الظلمة في أمريكا ليلة الجمعة وفي اليابان ليلة السبت، فإذا رُئي الهلال في اليابان، يشبت دخول الشهر فيه، وتوسّط هذه الرؤية يثبت لأمريكا - على القول بعدم لزوم الاتحاد في

الأفق - دخول الشهر، وأوله الجمعة.

ومنه يظهر أنّ اختلاف بدء يوم الشهر القمري في البلدان على آية حال واقع ولا محذور فيه، وإنّما المحذور في تبعض الليلة الواحدة في الأفق الواحد.

ولابدّ لك من التنبّه أنّ الدور القمري الذي هو ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة ليس هو المعوّل في اعتبار الشهر القمري عرفاً وشرعاً؛ لأنّه - كما عرفت - ما بين الهلالين، ولذا ورد أنّ شهر رمضان كبقية الشهور القمرية يصيبه النقصان، ولو كان بالدور الحسابي، لم يكن كذلك.

بل قد عرفت في «الملاحظة» المتقدّمة أنّه على الدور الحسابي أيضاً يلزم النقصان تارةً والتمام أخرى، إلّا أنّه مع ذلك المدار على الرؤية للهلال.

وإذا كان الشهر ما بين الهلالين، والهلال أمر نسبيّ بلحاظ إمكان الرؤية في البلدان مع غرض النظر عن الموانع، كالسحاب والرياح المظلمة والجبال ونحوها، ووحدانيّ بلحاظ شخص القمر مع كون النتيجة في انعكاس نوره إلى النقاط على الأرض هي نسبيته كما في الشمس كما مرّ، فيعلم حينئذٍ أنّ ابتداءه هو بإهلاله في كلّ بلدٍ بلدٍ، كما في ابتداء الشهر الشمسي بابتداء شروقها في كلّ بلدٍ بلدٍ، وإلّا فالشمس ذات حركة ظاهرية وحدانيّة.

المقام الثاني:

الدليل النقلي

وأما الدليل النقلي الذي استدّل به على عدم اشتراط وحدة الأفق فهو طوائف من الروايات وعدّة من الأدلّة:

الدليل الأوّل

إطلاق حجّية الرؤية، كما في المنتهى^١ للعلامة، والمستند^٢ للنراقي وغيرهما. وتوجيه الدلالة على التقريبات والأقوال الثلاثة الأوّل هو: أنّ هذه الطائفة من الروايات لم تقيّد الرؤية برؤية المكلف نفسه في بلده، ولم تفصل بين البلاد البعيدة التي هي مختلفة في الأفق، وبين البلاد القريبة المتّحدة في الأفق، وإنّما التزمت بالصيام بمطلق الرؤية، والرؤية موضوع مطلق، والروايات في مقام البيان، فمقتضى ذلك شمولها لكلّ البلاد، وأنّ رؤية الهلال في بلدٍ تكفي لثبوته في سائر البلاد التي تشترك معه في الليل. وأما توجيه الدلالة على التقريب والقول الرابع فبالأخذ بالحجّية والحكم الظاهري ما دام الواقع محتملاً؛ إذ لا يُعلم أنّ الهلال لم يخرج في النقطة الشرقية السابقة المختلفة، ولا يُعلم أنّ بلد الرؤية الفعلية هو أوّل بلد تكوّن فيه الهلال.

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢. الطبعة الحجرية.

٢. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٢ - ٤٢٣.

ويلاحظ على هذا الدليل على التوجيه الأول مجموعة من التأمّلات، وأمّا التوجيه الثاني فواضح الضعف؛ إذ مفاد الرؤية حكم واقعي، ومؤداه وجود الهلال في بلد الرؤية، لا الوجود المبهم القابل للانطباق على العديد من الآفاق.

التأمل الأول: إن كثيراً من روايات الرؤية - إن لم نقل معظمها - لا يوجد فيها إطلاق، وإنّما هي في مقام بيان وصدد التعرّض إلى أنّ الرؤية حجّة مقابل بقية الطرق، أي حصر الحجّة فيها ونفيها عن بقية الطرق.

وقد حقّق في محلّه أنّ الدليل إذا كان متعرّضاً لحجّة شيء ما في الجملة في مقابل أمور أخرى، لا يمكن أن يستفاد منه التعرّض لكلّ تفاصيل وحالات هذا الشيء، فمثلاً: قوله تعالى: ﴿أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^١ استشكل في جريان الإطلاق فيها، وذلك لأنّ الآية الكريمة في صدد التفريق بين البيع والربا من حيث الحكم، وردّ مغالطة اليهود القائلين بأنّ البيع مثل الربا، فلا تكون متكفّلة لبيان حالات وشروط البيع حتّى يمكن التمسك بإطلاقها، وإنّما هي في مقام التفريق بين الماهيتين: ماهية البيع وماهية الربا، كذلك في المقام، فإنّ الروايات متكفّلة لإثبات أنّ الرؤية حجّة في مقابل بقية الأسباب والطرق، فلسانها التعرّض لحجّة الرؤية، ونفي حجّة بقية الطرق والأسباب، كحساب المنجمين والعدد وما أشبه ذلك.

فهذه الروايات في مقام التفرقة، وإذا كانت كذلك، فليست في صدد ذكر تفاصيل وحال الموضوع الصحيح، وإنّما في صدد نفي الاعتبار بالموضوعات الأخرى. أمّا أنّ الموضوع الصحيح ما هي شرائطه وحالاته؟ فالروايات لا تتكفّل ذلك، بل هناك طوائف عديدة أخرى فيها تفصيل لشرائط البيّنة والرؤية.

والروايات التي استدلّ بها في المقام هي:

الرواية الأولى: صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّه سُئل عن الأهلة؟ فقال: «هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال فضّم وإذا رأيت فأنظر»^٢.

والرواية واضحة في جعل وبيان أنّ الأهلة مواقيت لا غير، كما أنّ الخطاب موجّه

١. البقرة (٢): ٢٧٥.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٧٦، باب الأهلة والشهادة عليها، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١.

للمكلف نفسه، فكيف يمكن التمسك بإطلاقها؟!

الرواية الثانية: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني ولكن بالرؤية^١.

والرواية واضحة في صدد حجّية الرؤية والتشدد في نفي سائر الطرق، والتفريق بين الطريق الصحيح وغيره.

الرواية الثالثة: موثقة إسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال:

في كتاب علي عليه السلام: «صُم لرؤيته وأفطر لرؤيته، وإياك والشك والظن، فإن خفي عليكم فأتموا الشهر الأول ثلاثين»^٢.

والرواية أيضاً في صدد بيان أنّ الاعتبار بالرؤية لا بغيرها.

الرواية الرابعة: معتبرة الفضيل بن عثمان عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: «ليس على أهل القبلة إلا الرؤية، وليس على المسلمين إلا الرؤية»^٣.

وهذه الرواية كذلك في صدد بيان أنّ الرؤية هي الحجّة، وما عداها فليس بمعتبر.

الرواية الخامسة: رواية علي بن محمد القاساني، قال:

كُتبت إليه وأنا بالمدينة، أسأله عن اليوم الذي يشك فيه من رمضان، هل يصام أم لا؟ فكتب: «صُم للرؤية وأفطر للرؤية»^٤.

فهذه الرواية في صدد حصر الصوم بالرؤية، لا مطلق ترتيب الصوم على كلّ رؤية، وليست في صدد التركيز على إطلاق الموضوع، وإنما في صدد حصر المحمول - وجوب

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٢٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤١؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١١.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٢.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٣.

الصوم - بهذا الموضوع، وفيه عن الموضوعات الأخرى.

ولسان بقیة الروایات هكذا:

«إذا رأيت الهلال فصُوم، وإذا رأيتَه فأفطر»، «صُوم للرؤية وأفطر للرؤية»، «لا تصم إلا للرؤية»، «يصام للرؤية ويفطر للرؤية»^١.

فالإحصاء: أن هذه الروایات في صدد حصر الطريق بالرؤية، ونفي بقیة الطرق التي يُظنُّ ثبوت الهلال بها، ويشهد لذلك أسئلة الرواة والإجابة عليها من قِبَل الأئمة عليهم السلام: «صُوم للرؤية وأفطر للرؤية» لا لبيان الرؤية كيف هي، فمفادها تقيد المحمول بالرؤية وحصره بهذا الموضوع.

والقرينة على ذلك أن في قولهم عليهم السلام: «صُوم للرؤية» «اللام» للتعليل، أي صُوم بسبب الرؤية، وهو يفيد الحصر؛ إذ مقتضى التعليل تخصُّص الحكم بالعلَّة.

وقرينة أخرى أن «صُوم للرؤية...» ليس في مقام جعل حجیة الرؤية؛ لأنَّ الرؤية طريق حسی قطعي، ولا معنى لجعل حجیة القطع؛ إذ الحجیة في القطع ذاتیة عقلائیة، فالرؤية طريق تكويني محض غير مجعول، فقولهم عليهم السلام: «صُوم للرؤية...» ليس في صدد الجعل كي يقال: إنَّه متكفل لأفراد الموضوع.

وهذه القرينة يستخلص منها وجه ثانٍ للخدشة في الإطلاق؛ إذ حيث لا جعل في إطلاقات الرؤية فليس مفادها غير الإناطة بالموضوع التكويني ونفي حجیة الطرق الظنیة، فلا بدَّ من الرجوع إلى حدِّ الموضوع التكويني، وقد مرَّ بسطه بما لا مزيد عليه، فراجع.

التأمل الثاني: إنَّ التمسك بإطلاق الرؤية يلزم منه إغراء المكلفين لمدة أكثر من عشرة قرون؛ إذ أنه من الدائم الغالب ثبوت هلال شهر رمضان في بلدٍ ما، وخفاؤه على البلدان وعلى النقاط الأخرى المتقدِّمة في الأفق؛ إذ على قول غير المشهور يثبت بداية الشهر للنصف المظلم من الكرة الأرضية، كما إذا رُئي في المغرب العربي، فإنَّه يثبت للصين وأفغانستان؛ لأنَّهما تشتركان مع المغرب العربي في ليل واحد، لكنَّه خفي ذلك على أهل تلك البلاد طيلة هذه القرون.

١. وسائل الشیعة، ج ١٠، ص ٢٥٧ - ٢٥٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٨ و ١٩ و ٢٥ و ٢٦.

وبعبارة أخرى: في الأعصار السابقة حيث كانت وسائل النقل بدائية والسفر شاقاً جداً، فإذا ثبتت الرؤية في بلد، كيف يمكن لأهالي بلدٍ آخر يتعد عن بلد الرؤية بمسافة ألف كيلومتر مثلاً أن يستعملوا ذلك؟ فقوله عليه السلام: «صُم للرؤية وأفطر للرؤية» ظاهر في الأفق القريب القابل للنقل والشياع، أما الأفق البعيد فلا يمكن اطلاع المخاطبين بها. إن قلت: الثمرة تظهر في قضاء الصيام بعد استلام رؤية الهلال في بلدٍ آخر.

قلت: إن قولهم عليه السلام: «صُم للرؤية وأفطر للرؤية» متكفل لبيان الجهة والوظيفة الأدائية، وأجنبي عن الوظيفة القضائية للمكلف، فهو بلحاظ الوظيفة الأدائية، وليس متعرّضاً أصلاً للوظيفة القضائية، فكيف لا يلتفت إليه طيلة عدّة قرون مع أنه مورد للابتلاء. وخلال هذا التاريخ الطويل تقع الرؤية دائماً في مكان دون آخر، فلو كان الأمر كذلك، لنبه عليه الشارع، وإلا أوقعهم في عهدة القضاء دائماً وأبداً.

نعم، لا ننكر أنّ الموضوعات الشرعية بنحو القضايا الحقيقية، ولا ربط لها بالتحقق الخارجي، إلا أنّ القضايا الحقيقية إنّما تقتنص من الأدلة حتى يجري فيها الإطلاق.

وهل يمكن أن يبقى مفاد الدليل لمدة أكثر من عشرة قرون لم يلتفت إليه المخاطبون، ثم بعد ذلك يستكشف أنّ مفاد الخطاب أوسع، ويفهم منه غير ما فهمه المخاطبون، ويبقى أولئك بلا تنويه وتنبه صريح؟ هذا بلا ريب مدعاة للانصراف، وأنّ محلّ الرؤية في المقام هي الرؤية القريبة المتّحدة في الأفق لا البعيدة المختلفة في الأفق.

صحيح أنّ المعنى تارةً لا يتفطن المخاطبون لانطباقه على مصداق معين، وهذا لا غرابة فيه، فلنستأمن من القائلين بتحجير الأحكام الشرعية وسجنها وتضييقها بحسب زمان دون آخر، بل هي كالشمس في الدوران والانطباق على المصاديق ذات الوجودات المختلفة المتجددة العصرية والمستقبلية كالماضية، إلا أنّ المقام ليس في الانطباق والصدق، بل في نفس سعة وضيق وتعين المدلول بنحو يوجب اختلاف ماهية الموضوع وذات المعنى والذي لم يتنبه له إلا بعد أكثر من عشرة قرون؛ إذ فرق بين عدم الالتفات إلى وجود مصداق أو مصاديق لطبيعة معينة طيلة عدّة قرون، وبين ماهية معينة تتغير سعتها وطبيعتها في نفس مرحلة المدلول، بأن يكون لها جنس وفصل، ثم بعد ذلك يوجد لها فصلٌ وقيدٌ آخر.

والأول لا مانع منه؛ إذ أنّ المخاطبين فهموا الماهية ولكن لم يلتفتوا إلى مصاديقها أجمع،

ولا غرابة في ذلك، أمّا النحو الثاني فبعيد.

فالترديد بين رؤية البلد أو غيره المختلف في الأفق ليس في صدق الطبيعي على المصدق، مع أنه في ذلك الزمان كانوا ملتفتين إلى أنّ الرؤية كما تحدث لهم تحدث لغيرهم. فليس حال المصدق أنه لم يكن يلتفت إليه أو حدث بعد عدّة قرون حتّى يقال: إنه لا غرابة في ذلك، بل المصدق كان في السابق موجوداً وملتفتاً إليه، لكن دائرة الدليل منصرفه عنه؛ إذ كانوا يرون أنّ قولهم بالحال: «صُمّ للرؤية وأفطر للرؤية» أو ما شابهه ليس من قبيل صِرف الوجود، بل هو عموم استقرافي استقلالي، أي رؤية كلّ بلدٍ بلدٍ مع التفاتهم إلى أنّ الصين والمغرب كلّاً منهما له رؤية وإهلال مستقلّ، فهُم ملتفتون إلى المصدق لكن المدلول كانوا يضيّقونه.

فما نحن فيه المدلول والموضوع ضيق، لا أنّه من الغفلة عن المصدق، ثمّ بعد ذلك يلتفت إليه، وفرق بين الأمرين.

فهل يعقل تقيّد الرؤية عند المخاطبين ببلد الرؤية، ثمّ بعد أكثر من عشرة قرون يفهم منها أنّها عامّة ومطلقة؟ لا شكّ أنّ هذا انصراف وتقيّد في فهم الخطاب عرفاً. والمسألة كانت مطروحةً في عصر التشريع، وقد مرّ في مستهلّ البحث ذكر أقوال العامّة وذكر إحدى الروايات العاميّة الصريحة في أنّ هذه المسألة كانت موضع ابتلاء وسؤال.

التأمل الثالث: إنّ الدليل الذي يتعرّض للحكم الظاهري لا يمكن أن يستكشف منه حيثيّات وخصوصيّات الحكم الواقعي، كما وأنّ الدليل المتكفّل للحكومة الظاهريّة - أي التوسعة في الموضوع إحراراً وإنباتاً - لا يتكفّل الحكومة الواقعيّة، أي التوسعة في الموضوع واقعاً وثبوتاً.

فالعموم والإطلاق إذا تكفّل حكماً واقعيّاً، لا يمكن أن يتكفّل حكماً ظاهريّاً؛ لأنّ موضوع الحكم الواقعي هو وجوده الواقعي التكويني، بينما الحكم الظاهري هو الموضوع بقيد الشكّ، فبينهما طوليّة.

ولذلك اعترض على الآخوند رحمته في قوله بالحال: «كلّ شيء لك حلال حتّى تعلم أنّه حرام بعينه»^١

١. الكافي، ج ٥، ص ٣١٢، باب النوادر، ح ٣٩ - ٤٠، مع تفاوت.

حيث جعله متكفلاً للحلّ الواقعي والظاهري^١.

فقولهم **بالتكفل**: «صُمّ للرؤية وأفطر للرؤية» حكمٌ ظاهريّ وإن كانت الرؤية طريقيّتها غير مجعولة عندنا كما تقدّم؛ إذ كشف الخلاف والخطأ ممكن كما في بقية موارد القطع، وفرق بين إناطة الحكم على الموضوع وإناطته بالطريق على الموضوع.

مع أنّ القائلين بعدم اشتراط الوحدة يلتزمون بإطلاق الرؤية في النصف المظلم، دون النصف المضيء، ومستندهم في التفصيل أنّ الموضوع الواقعي محدود بذلك، وأنّ الروايات في صدد جعل الحكم الظاهري، وليست ناظرةً إلى الحكم الواقعي. وعلى هذا يجب الرجوع في حدود أطراف موضوع الحكم الواقعي إلى التحديد التكويني والعرفي والهيوي، والذي تقدّم تحريره في الدليل العقلي بعد عدم ورود تصرف شرعي في حدوده.

فإذا كانت الروايات بصدّد جعل أو الإرشاد إلى الحكم الظاهري، أو الأمانة الظاهريّة، فلا تعرّض فيها لموضوع الحكم والجعل الواقعي، سيّما وأنّه موضوع تكويني، والروايات لم توسّع في هذا الموضوع، والحكومة الواقعيّة بحاجة إلى مؤونة زائدة وصرحة لفظيّة جليّة وتعرّض للموضوع بشكل واضح، حتّى يمكن تضيق أو توسعة موضوع الحكم الواقعي. والخلاصة أنّه لا يمكن أن يستفاد منها الحكومة الظاهريّة والواقعيّة معاً.

القائل الرابع: إنّ استفادة وحدة الحكم في الآفاق المختلفة هي مفاد التزامي للإطلاق، ولا حجّة للمدلول الالتزامي إذا كان لبعض أفراد المطلق والعموم، لا للطبيعة من حيث هي. بيان ذلك: مثلاً: الكرّ طاهر ومعتصم، وهذا الحكم يشمل جميع أفرادها، فإذا استهلك في فرد من أفرادها ماءً قليل متنجّس، فلازم طهارة الكرة المستهلك فيه القليل طهارة القليل المتنجّس، كما استدلّ به في المستمسك لمطهريّة الاستهلاك للماء القليل المتنجّس^٢. لكن بقية أفراد الكرّ التي لم يستهلك فيها قليل متنجّس ليس لها مدلول التزامي بتطهير القليل المتنجّس.

فتطهير القليل بتوسط طهارة الكرّ مدلول التزامي ليس لكلّ أفراد الكرّ، وبتعبير آخر: ليس للطبيعة وإنّما لبعض أفرادها، والمدلول الالتزامي إنّما يكون حجّة إذا كان لأصل جعل الدليل.

١. كفاية الأصول، ص ٤٥٢ - ٤٥٣؛ فوائد الأصول، ج ٤، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

٢. لاحظ مستمسك العروة الوثقى، ج ١، ص ١٧٠ - ١٧١.

وبمعنى آخر ملازم لكل أفراد الدليل. أما إذا لم يكن لازم لأصل المدلول المطابقي بل لبعض أفرادة فهو ليس بحجة؛ لأنه لا يعلم كون المتكلم في صدد بيان ذلك النمط من المدلول الالتزامي.

وما نحن فيه كذلك، فالإطلاق يشمل البلاد المتحدة في الأفق والمتقدمة والمتأخرة، والمتقدمة في الأفق والمتحدة ليست موضعاً ومحلاً للخلاف، وإنما الخلاف في البلاد المتأخرة أفقاً، فهو مدلول التزامي لخصوص الفرد الثالث فليس بحجة لنفس النكته حينئذ.

القائل الخامس: وجود روايات مقيدة للإطلاق المزبور بالرؤية ببلد الرائي، أو المتحد معه في الأفق القريب، وهي - مضافاً إلى كونها دليلاً مستقلاً للمشهور في المقام - صالحة لرفع اليد عن الدليل الأول لغير المشهور.

فمع التسليم بتامة التمسك بإطلاق روايات الرؤية في ثبوتها لكل الآفاق المشتركة ليلاً مع بلد الرؤية، وهي معارضة بمقيدات تمنع من التمسك بها. وإليك بعض الروايات: الرواية الأولى: معتبرة أبي أيوب الخزاز عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

قلت له: كم يجزئ في رؤية الهلال؟ فقال: «إن شهر رمضان فريضة من فرائض الله، فلا تؤدوا بالتظني، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجزئ في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علة أقل من شهادة خمسين، وإذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر»^١.

وهي دالة على أن البيئته إذا كانت من خارج مصر لا تقبل إلا إذا كانت في البلد علة، وهذا لا ينسجم إلا مع لزوم وحدة الأفق، إذ لو كانت حجة البيئته والرؤية مطلقاً ولا يشترط وحدة الأفق، فلماذا لا يعتد بها مع عدم المانع وعدم العلة في البلد ما دام الأفق مختلفاً والرؤية فيه كافية ولو لم يُر في بلد المكلف. فهذه الصحيحة تقيّد إطلاقات أدلة البيئته والرؤية، ولو كانت روايات الرؤية والبيئته مطلقاً، لكانت حجة مطلقاً مع العلة وعدمها.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١؛ وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١.

الرواية الثانية: رواية حبيب الخزاعي قال: قال أبو عبدالله عليه السلام:

لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وإنما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج مصر. وكان بالمصر علة فأخبراً أنهما رأياه، وأخيراً عن قوم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية^١.

وهذه الرواية كسابقتها في الدلالة.

الرواية الثالثة - الواردة في حصر استحباب صيام يوم الشك في الشك الناشئ من علة في سماء بلد المكلف - معتبرة هارون بن خارجة عن الربيع بن ولاد عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا رأيت هلال شعبان فعذ تسعة وعشرين يوماً، فإن صحت ولم تره فلا تصم، وإن تغيّمت فصم^٢.

وكذا معتبرته الأخرى قال عليه السلام:

عذ شعبان تسعة وعشرين يوماً، فإن كانت متغيمة فأصبح صائماً، وإن كانت مصحية وتبصّرت ولم تر شيئاً فأصبح مفطراً^٣.

فلو كان حكم الآفاق المختلفة في ثبوت الهلال واحداً، لما كان معنى محصلاً لحصر منشأ الشك في ما يوجبه في أفق بلده الخاص، بل حسب احتمال الرؤية في كل الآفاق وإن كان أفقه صحواً وبلا علة ولا غيم، ويجعل استحباب صوم يوم الشك لأجل تدارك احتمال ثبوت الهلال في الواقع بسبب الرؤية في الآفاق الأخرى، وهذا تنادي الرواية بخلافه كما هو ظاهر. فبناءً على قول غير المشهور إن اشتراط الاستحباب بالشك في الرؤية لا يختص بالأفق الواحد، بل مطلق يشمل الآفاق المختلفة، فصيام يوم الشك بحسب دائرته الواسعة، بينما الروايات تفيد أن دائرة الشك مقيدة بالأفق الخاص ببلد المكلف.

الرواية الرابعة: صحيحة معمر بن خلاد - وإن كان في طريق الشيخ ابن أبي الجيّد بعد

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٤٦٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٦، ح ٢.

٣. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلّة والشهادة عليها، ح ٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٦، ح ٤.

كونه من مشايخ النجاشي الذي نصّ على توثيقهم - عن أبي الحسن عليه السلام قال: كنت جالساً عنده آخر يوم من شعبان فلم أره صائماً، فأتوه بمائدة فقال: «أدن» وكان ذلك بعد العصر، قلت له: جعلت فداك صمتَ اليوم، فقال: «ولم؟» قلت: جاء عن أبي عبد الله عليه السلام في اليوم الذي يشكّ فيه أنّه قال: «يوم وفقّ الله له» قال: «أليس تدرّون إنّما ذلك إذا كان لا يعلم أهو من شعبان أم من شهر رمضان؟ فصامه الرجل وكان من شهر رمضان كان يوماً وفقّ الله له، فأما وليس علّة ولا شبهة فلا» قلت: أفطر الآن؟ فقال: «لا» قلت: وكذلك في النوافل ليس لي أن أفطر بعد الظهر؟ قال: «نعم»^١.

وغيرها كثير من الروايات الآتية في الأدلّة على قول المشهور.

فيوجد في هذه الروايات لسانان في تقييد الإطلاق.

الأوّل: لسان صريح في اشتراط العلّة في قبول البيّنة من خارج المصر.

الثاني: لسان صريح في اشتراط العلّة في استحباب صوم يوم الشكّ.

وكلاهما لا ينسجم إلّا مع نسبيّة مبدأ الشهر ولزوم الاعتداد بأفق البلد، فإطلاق روايات الرؤية مقبّدة بالأفق الخاصّ الواحد.

الدليل الثاني

وهو التمسك بإطلاق حجّية البيّنة، وهذا الدليل مختصّ بالتقريب والقول الرابع، تمسك به النراقي في ظاهر كلامه المتقدّم ببيان أنّ العمل بحجّية الطريق لازم، والحكم الظاهري متّبع ما دام الواقع محتملاً، حيث إنّ قيام البيّنة على الرؤية الفعلية في البلد لا يدلّ على كونه أوّل بلد الرؤية، وأنّ الهلال لم يخرج في الآفاق السابقة المختلفة، فما دام الاحتمال موجوداً يتّبع إطلاق دليل الحجّية.

وفيه أنّ مفاد ومؤدّى البيّنة قيام الرؤية في بلدٍ معيّن، ومفاد الرؤية - كما تقدّم في جواب الدليل الأوّل - هو وجود الهلال في أفق ذلك البلد، لا الوجود المبهم القابل للانطباق على جميع الآفاق، فليس في المؤدّى الظاهري إطلاق كي يتّبع ويعمل به ما دام لم يعلم بخلاف الواقع.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٤٧٣.

الدليل الثالث

إطلاق موضوع أدلة القضاء، ذكره العلامة في المنتهى^١، والنراقي في المستند^٢ وغيرهما. والروايات التي تمسك بها في المقام هي:

الرواية الأولى: صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام، أنه قال في مَنْ صام تسعة وعشرين، قال: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً»^٣.

بتقريب أن الصحيحة بإطلاقها في عنوان المصر تدلنا بوضوح على أن الشهر إذا كان ثلاثين يوماً في مصرٍ ما، كان كذلك في بقية الأمصار بدون فرق بين كون هذه الأمصار متّفقةً في آفاقها أو مختلفة؛ إذ لو كان المراد من كلمة «مصر» فيها المصر المعهود المتّفق مع بلد السائل، لكان على الإمام عليه السلام أن يبيّن ذلك، فعدم بيانه - مع كونه عليه السلام في مقام البيان - كاشف عن الإطلاق.

الرواية الثانية: صحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله، قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان، قال: «لا تصم إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه»^٤.

إذ دلّت هذه الصحيحة على كفاية الرؤية في بلدٍ آخر، سواء اتّحد أفضه مع البلد أم اختلف بمقتضى الإطلاق.

الرواية الثالثة: معتبرة إسحاق بن عمّار قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان، فقال: «لا تصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه»^٥.

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٢. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٠.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٣.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٩.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٩٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

وهي في الدلالة كالسابقة.

الرواية الرابعة: صحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام:

أنه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان، فقال: «لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان مع جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر؟» وقال: «لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار، فإن فعلوا فضمه»^١.

وهذه الصحيحة أوضح الروايات، والشاهد فيها جملتان:

الأولى: قوله عليه السلام: «لا تقضه إلا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة» فإنه يدل بوضوح على أن رأس الشهر القمري واحد بالإضافة إلى جميع أهل الصلاة على اختلاف آفاق بلدانهم ولا يتعدّد بتعدّددها، بل هو تنصيص على استواء الحكم بشهادتهما من البلد القريب أو البعيد، كما ذكره العلامة^٢.

الثانية: قوله عليه السلام: «لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلا أن يقضي أهل الأمصار» فإنه كسابقه واضح الدلالة على أن الشهر القمري لا يختلف باختلاف الأمصار في آفاقها، فيكون واحداً بالإضافة إلى جميع أهل البقاع والأمصار.

وإن شئت فقل: إن هذه الجملة تدلّ على أن رؤية الهلال في مصر كافية لثبوته في بقية الأمصار، من دون فرق في ذلك بين اتفاقها معه في الأفق أو اختلافها فيه، فيكون مرده إلى أن الحكم المترتب على ثبوت الهلال حكم تمام أهل الأرض لا لبقعة خاصة.

* * *

هذه جملة من روايات القضاء التي ينتصر بها لقول غير المشهور، ويلاحظ على استدلالهم عدّة أمور:

الأمر الأول: أن هذه الروايات بعد التدبّر فيها لا ربط لها بالمدعى، بل هي تركز على نكتتين، وهما اللتان أغرتا أن ظاهرها في صدد بيان وحدة الأفق.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢.

ح ١.

٢. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٣، الطبعة الحجرية.

النكتة الأولى: اتحاد عدد الشهر بين سائر البلدان حتى المختلفة الآفاق، ووحدة العدد ليس له ملازمة مع وحدة آن مبدأ ومنتهى الشهر؛ إذ يمكن فرضهما متقدمين في نقطة ومتأخرين في أخرى فيتساوى العدد، فلعلّ المبدأ والمنتهى مختلف والعدد واحد، فصرّف وحدة العدد لا تدلّ على وحدة المبدأ أو المنتهى.

وبيان ذلك بسطناه في الدليل العقلي؛ إذ قلنا: إذا تحرك القمر من المحاق وخرج من تحت الشعاع وبدأ يرسل أشعته على نقاط الأرض يدور بعد ذلك حول الأرض خلال ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة، وهذا الدور لا يمكن أن يختلف في الأمصار المختلفة، فهي متحدّة العدد دائماً، ويمكن تصوّر ذلك على مبني المشهور وغير المشهور.

بل الصحيح أن يترقى ويقال: إنه على مسلك غير المشهور يلزم عدم اتحاد العدد في البلدان المختلفة، فهذه الروايات يمكن أن تعدّ دليلاً لقول المشهور، وهي على مدعى المشهور أدلّ.

وقد مرّ في الدليل العقلي تفصيل ذلك بالدقّة في النقض الرابع والخامس والسادس، فراجع، وبيّنا أنّ الشهر لو بنينا على ظاهر عبارات الهويين وغيرهم من تساوي العدد في النقاط الأرضية المختلفة فذلك يتمّ على قول المشهور أيضاً، غاية الأمر أنّ النقطة ذات المبدأ المتقدم منتهى الشهر فيها أيضاً متقدّم، والنقطة ذات المبدأ المتأخّر فالمنتهى فيها متأخّر أيضاً.

وأما على ما بنينا من مقتضى ولازم قاعدة دور القمر ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة، فعلى كلا القولين يلزم تمامية الشهر في البقعة والنقطة التي تكوّن فيها، ونقصانه في النقطة التي يتكوّن فيها في الشهر اللاحق، كما تقدّم مفصلاً هناك، وحينئذ لا بدّ من حمل روايات القضاء، المزبورة على البلدان المتقاربة، وإلا لتمّ الشهر في كلّ شهور السنة وتوالت الشهور التامة. فإذا تعيّن حملها على المتقاربة الأفق، كانت دليلاً على الاعتبار باختلاف الأفق وفق قول المشهور، كما تقدّم أيضاً عدم تعاقب نقاط النقص والتمام على بقعة واحدة؛ لاختلاف نقاط مبدأ التكوّن في الشهور.

النكتة الثانية: أنّ ثبوت الهلال موضوع يتأثّر فيه الاختلاف والتشاجر والوسوسة في هذه الأزمان، وكذا في السابق أيضاً، فالروايات في المقام تغلّظ في شرطية عدم الريبة في البيّنة

العادلة، كالتعبير «إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة فقد رآه ألف»^١.
والقرينة على ذلك الرواياتُ العديدة التي تشدّد في التثبّت في الرؤية ونفي الشكّ، وأن
تكون بشكل قطعي حسيّ، لا أنّها في صدد إطلاق الرؤية والقضاء.
وهذه النكته هي التي تركّز عليها صحيحة أبي بصير، فقوله عليه السلام: «عدلان من جميع أهل
الصلاة»^٢ فيه احتمالان:

الاحتمال الأوّل: أنّ عدالتهما ثابتة من جميع أهل الصلاة، فلا يثبت الهلال بشهادة
الرجلين النكرتين، وهذا نوع من التشدّد في التثبّت والتروّي للحكم بثبوت الهلال، فليس
الإطلاق في بلد الرائي ونفس الرائي.

الاحتمال الثاني: أنّ قوله عليه السلام: «من جميع أهل الصلاة» ليس قيداً لـ«عدلان» وإنما هو قيد
لـ«شاهدان» مع أنّ الظاهر من اللفظة ليس كذلك، لكن لو تنزّلنا فمع ذلك لا تدلّ الرواية على
المدّعى.

توضيح ذلك: أنّه إذا ثبت الهلال عند جميع أهل الصلاة، فإنّ هذا يشمل الأمصار المتّحدة
والمختلفة، وذلك لأنّهم من أهل الصلاة، فهذا ليس مورداً للنزاع؛ إذ كلمة «جميع» الواردة في
الرواية هل هي بمعنى «كلّ» التي هي للشمول الاستغراقي والمجموعي، أو هي بمعنى «أيّ»
التي هي للشمول البدلي وصرف الوجود؟

فإن كان الأوّل، فلا يكون شاهداً لغير المشهور، وذلك، لأنّ الكلّي المجموعي من أهل
الصلاة معناه ثبوت الهلال عند كلّ أهل الصلاة، بما فيهم المتّحدي والمختلفي الأفق، كأن
يثبت الهلال في الصين وما بعدها غير بلد المكلف في الخليج مثلاً لمانعٍ ما، فثبوتة لكلّ أهل
الصلاة في جميع الآفاق جزم وقطع بثبوتة لبلد المكلف، كأن شهد من الصين عدلان ومن
الهند ومن أمريكا...

وإن كان الثاني فهو شاهد لغير المشهور، ومعناه إلّا أن يشهد عدلان من أيّ أهل الصلاة.
والظاهر أنّ «جميع» الواردة في الرواية بمعنى «كلّ» وإن كانت تستعمل بمعنى «أيّ»
لكنّها هنا متعيّنة للشمول الاستغراقي، والقرينة على ذلك أنّ الرواية في صدد التأكيد والحثّ

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٠.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٥.

على التثبّت في المقام.

والقرينة الأخرى على ذلك موثقة سماعه، حيث إنّ لسانها متعرّض لنفس البحث والسؤال، وهي تصرّح وترکز على التثبّت في تثبيت الهلال، قال:

إنّه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن شهر رمضان يُختلف فيه؟ قال: «إذا اجتمع أهل مصر للرؤية فاقضه إذا كان أهل مصر خمسمائة إنسان»^١.

فالرواية لا تعرّض لإطلاق المصّر، وإنّما تعرّض لنكته التثبّت والتشددّ في قبول الشهادة، فهي تركّز على جهة الإتيان في شرائط الشهادة.

والرواية إذا كانت في صدد شيء معيّن، لا يحرز أنّها في صدد جهات أخرى. وغير المشهور استفاد من كلمة «جميع» معنى «أي» ببركة مقدّمات الإطلاق، وإحدى مقدّمات الإطلاق أن يكون المخاطب في صدد بيان العموم البدلي من جهة الأمصار، والحال أنّ الرواية كما هو واضح ليست في هذا الصدد.

وقوله عليه السلام: «من جميع أهل الصلاة» ظاهر ابتداءً وبالرؤية في الشمول الاستغراقي لا البدلي، وقوله عليه السلام في الرواية: «إلا أن يقضي أهل الأمصار، فإن فعلوا فصمه» قرينة على أنّ «جميع» بمعنى «كلّ» أي للشمول الاستغراقي.

وأما صحيحة هشام بن الحكم، وغيرها من الروايات في المقام فهي ليست صريحة في المبدأ والمنتهى، وإنّما هي صريحة في بيان الاتحاد في العدد بين الآفاق، وقد تقدّم تصوّره على كلا القولين على مبنى وحدة عدّة الشهر في كلّ النقاط، وأمّا على مبنى اختلاف العدّة بين النقاط في كلّ شهر - كما هو التحقيق - فتحمل الرواية على المتقاربة، كما تقدّم مفصلاً في النقض السادس في الدليل العقلي.

الأمر الثاني: أنّ ارتكاب التقييد مشترك على كلا القولين؛ إذ غير المشهور يقيد هذه الروايات بالنصف المظلم فقط، فهو تقييد في المبدأ، وإذا ارتكب التقييد فيمكن للمشهور أيضاً ارتكاب التقييد، فارتكاب التقييد مشترك على كلا القولين.

الأمر الثالث: مجيء التأمّل الذي أوردناه على الدليل الأوّل لغير المشهور، وهو أنّ الدليل الذي يتعرّض لحكم ظاهري لا يمكن أن يستكشف ويستفاد منه حيثيات

١. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ح ٢٣٩؛ وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٦.

وخصوصیات الحكم الواقعي.

الأمر الرابع: أن استفادة وحدة حكم الأفق مدلول التزامي لبعض أفراد المطلق، فهو ليس بحجة كما مرّ في التأمل على الدليل الأوّل.

بيان ذلك - زيادة على السابق - : أن الإطلاق في المقام يشمل ثلاثة موارد وأقسام من الأفق، وهي:

۱- الأفق المتّحد.

۲- الأفق المتقدّم.

۳- الأفق المتأخّر.

وثبوت الهلال في القسمين الأوّلين كاشف عن تكوّن الهلال في بلد المكلف، وكذا بعض حالات القسم الثالث، وذلك فيما إذا مكث الهلال في الأفق المتأخّر بمقدار يزيد كثيراً عن مقدار اختلاف الأفق بين بلد الأفق المتأخّر وبين أفق بلد المكلف، بخلاف بعض الحالات الأخرى للقسم الثالث، وهو فيما إذا مكث في البلد المتأخّر بمقدار يقلّ عن مقدار اختلاف الأفق، فإنّ ثبوته في هذه الحالة حيث إنّه غير كاشف عن تكوّنه في بلد المكلف فلا محال يتوقّف الحكم ببدء الشهر الهلالي في المورد الثالث في هذه الحالة على مدلول التزامي مقدّر بدلالة الاقتضاء، وهو أنّ صرف الرؤية والتكوّن في نقطة ما كافٍ في دخول الشهر في نقطة أخرى لبلد المكلف وإن لم يتكوّن الهلال فيه للرؤية.

فواضح من كلّ ذلك أنّ الإطلاق في الرواية شموله للموردين الأوّلين، وبعض حالات المورد الثالث لا يستلزم المدلول الالتزامي المزبور - وهو اشتراك الأفق المختلفة في الحكم - وإنما يستلزمه لبعض حالات الفرد الثالث.

فالمدلول الالتزامي ليس لأصل الدليل ولا لأصل الطبيعة لكلّ أفرادها، بل هو لشمول الإطلاق لبعض حالات الفرد الثالث، مع أنّه لا يكون شمول الإطلاق لبعض حالات الفرد الثالث حجة؛ حيث إنّه متوقّف على ثبوت المدلول الالتزامي، والمفروض أنّ المدلول الالتزامي أيضاً متوقّف على شمول الإطلاق للفرد الثالث، فيلزم الدور، فلا يكون الإطلاق بحجة في الفرد الثالث ذي الحالة المزبورة.

وهذا ما يعبر عنه في الأصول: أنّ شمول الإطلاق لمثل هذا الفرد في مثل هذه الحالة دوريّ.

الأمر الخامس: أنّ استفادة قول غير المشهور محتاج إلى مؤونة لم تتحملها روايات القضاء.

بيان ذلك: أنه اتضح من الدليل العقلي أنّ المقياس في بدء الشهر القمري هو أول الليل، لكن على قول غير المشهور قد تكون بداية الشهر من نصف الليل أو ربه.

وإذا كانت الماهية المرتكزة للشهر القمري عند العرف هو بالبدء من بلد الرؤية من أول الليل، فهل يمكن أن نستفيد من إطلاق الدليل ماهية غير ما هي متقررة عند العرف؟
وبتعبير آخر: لا يمكن أن تكون الإطلاقات لبعض الأفراد رادعة عن المعنى المرتكز في الأذهان، ولا تقوى على التصرف في موضوع تكويني واضح ثابت، بل يحتاج إلى دليل مستقلّ وصریح، وروايات المقام لا يمكن تحميلها ذلك عن طريق التمسك بإطلاقها، وهذا الإشكال بعينه يرد على التمسك بإطلاقات الرؤية والبيئة المتقدمة في الدليل الأول.

وهذا نظير ما ذكره في بحث الردع عن الظنّ بالعمومات من أنّ الردع عن كلّ أفراده لا يقوى على الشمول لخبر الواحد؛ إذ السيرة الموجودة في العمل بخبر الواحد متجدرة، فلا يكفي هذا الإطلاق في ردعها.

إن قلت: إنّ هذا الإشكال وارد على المشهور أيضاً حيث يلزم لكلّ بلد مبدأ ورؤية، ف«اليابان» مثلاً لها ميقات، وغيرها لها ميقات آخر كذلك، وهلمّ جزءاً. وتعدّد دخول الشهر غريب على الأفهام العرفية. وهذا بخلافه على غير المشهور؛ إذ أنه إذا رُئي الهلال في غرب نقطة متأخرة الأفق فهو علامة وكاشف عن أنّ بداية الشهر في اليابان كان من بداية الليل أيضاً. والجواب: أنه لا يلتزم أحد من القائلين بذلك؛ لأنّ الشهر لم يتكوّن بَعْدُ، أي في آن غروب النقطة المتقدمة ك«اليابان»، ولم يخرج القمر من تحت الشعاع، فبداية الليل تكون من الشهر القديم لا محالة على قول غير المشهور، فيلزم تبعض الليل. وأمّا الغرابة المزبورة فتدفع بالالتفات إلى الطلوع والزوال والغروب لليوم الشمسي الذي هو متعدّد في البدء والانتهاء أيضاً.

الأمر السادس: وهو عدل و متمّم للإشكال الأوّل المتقدّم، وهو أنّ هذه الروايات متعرضة بصراحة إلى اتّحاد عدد أيام الشهر في الآفاق المختلفة، ولنكتة أخرى مرّ تفصيل الكلام فيها، وهي التنبّت والتشدد في مسألة تبييت الهلال، والشاهد على هذا وجود مجموعة من الروايات مرّ ذكرها، فليست هذه الروايات في صدد بيان إطلاق الآفاق، ومعه لا يمكن

جریان مقدمات الإطلاق في ثبوت الهلال لكل الأمصار.

إن قلت: ما هو المانع من أن تكون هذه الروايات في صدد التثبيت، وإطلاق المصّر من جهة أخرى في نفس المدلول المطابقي الواحد، لا أن يكون التعدّد بنحو المدلول المطابقي والالتزامي كي يشكل عليه بما تقدّم؟

قلت: إن ذلك يسلتزم استعمال القضية الواحدة في معنيين، وهو غير جائز عند الأكثر، وإن كان جائزاً وواقعاً عندنا، إلا أنه محتاج إلى قرينة، كما في باب الألفاظ والكنيات والتلويحات والتعريفات المتعدّدة.

وبعبارة أخرى: إذا كانت القضية المنطوقة والدليل في صدد جهة معيّنة، وهي المحمول المعين، فلا يكون متعرّضاً لجهة أخرى ولمعنى استعماله آخر لِلْفَلْظَةِ المحمول. نعم، قد يؤتى في دليل واحد بعدة محمولات لموضوع واحد بقوة قضايا متعدّدة، وهو غير ما نحن فيه.

وأما ما يذكر من تعرّض الدليل الدالّ على ثبوت المسبّب وإمضائه - كما في العقود والمعاملات - لإمضاء كلّ الأسباب التي يتوقّف عليها ذلك المسبّب فهو من باب الدلالة الالتزامية، لا تعدّد المعنى المستعمل في المنطوق.

الأمر السابع: لازم التمسك بإطلاقات القضاء بالعمل بالروايات الواردة بأنّ شهر رمضان لا ينقص أبداً عن ۳۰ يوماً منذ أن خلق الله الشهور^۱، والحال أنّها معرض عنها ومطروحة من قبل المشهور من الفقهاء ومن ضمنهم القائلون بعدم الاشتراط.

بيان ذلك: أنّه قد تقدّم في الدليل العقلي أنّ في كلّ شهر هلالاً لا بدّ من تمامه ثلاثين يوماً في النقطة التي بدأ تكوّنه فيها - أي أوّل بلد رُئي فيها الهلال - فحينئذٍ نكون على علم حسيّ - فضلاً عن الحدسي - بأنّ أوّل بلد تكوّن فيه الهلال شهره تامّ ثلاثون يوماً، فبضمّ كبرى إطلاقات القضاء يجب أن نعتدّ بتمام شهر رمضان في كلّ سنة.

والدليل على ذلك: أنّه بالبرهان الهيوّي والرصد الفلكي الذي لا ينتابه ريب أنّ دوران القمر حول الأرض من أيّ نقطة إلى أن يعود لنفس هذه النقطة يستغرق في دورته ۲۹ يوماً

۱. سيأتي تنبيه مستقلّ في بيان هذه المسألة، والتوجيه الصحيح لهذه الروايات.

و ١٢ ساعة و ٤٤ دقيقة، أي ثلاثين يوماً إلا قليلاً.

فإذا رَصَدنا أوّل بلد رُئي فيه الهلال - ولنفترض أمريكا مثلاً - فبعد أن يدور القمر حول الأرض ٣٠ دورة إلا ثلثاً تقريباً بدءاً في حساب الدورات من أمريكا، فإنّ هذا معناه أنّ هلال الشهر اللاحق لن يرى في الليلة التسعة والعشرين من ليالي أمريكا، وإنّما سوف يرى ليلة الثلاثين فيتمّ الشهر لديهم.

إن قلت: إنّ هذا الإشكال وارد بعينه على المشهور؛ حيث إنّ تماميّة الشهر في نقطة من النقاط الأرضيّة لدى المشهور أيضاً تستلزم تماميّةه في بقية النقاط، فيجب عليهم القضاء؛ لعدم اختلاف الشهر الهلالي الواحد في العدد بين نقاط الكرة الأرضيّة.

قلت: بعد ما تقدّم مفضلاً في الملاحظة الهامّة في الدليل العقلي من أنّ اختلاف النقاط الأرضيّة في مبدأ الشهر ومنتهاه - وإن كان الشهر في دوره وجود شخصي - مع كون مجموع الأدوار كسري لا بدّ منه، سواء كان المبدأ والمنتهى بلحاظ الرؤية الحسيّة أو بحساب الدور الحسابي الاقتراني، أي: النقطة الفضائيّة التي يبدأ الهلال في التكوّن فيها على فاصل أربع درجات عند خروجه من تحت الشعاع.

وحينئذٍ لا محالة يتمّ الشهر في نقاط يستوفي فيها الدور أكثر من تسعة وعشرين يوماً، كما في نقطة أوّل بلد الرؤية، وينقص في نقاط أخرى، أي يكون عدده ٢٩ يوماً في النقاط التي لا يستوفي فيها الدور أكثر من تسعة وعشرين دورة، وهذا سواء على كلا القولين، وإن شئت التفصيل فراجع الملاحظة في الدليل العقلي.

بعد كلّ ذلك لا محالة تحمل أدلّة القضاء - على مسلك المشهور - على الآفاق المتّحدة والمتقاربة في الأفق، لا الآفاق المتباعدة والمختلفة، حيث إنّ ما تقدّم بنفسه قرينة على ذلك، بعد عدم ذهاب المشهور إلى اتّحاد الآفاق المختلفة في الحكم، وهذا بخلاف القول الآخر. ويؤيد بل يدلّ على هذا الحمل رواية حبيب الخزاعي، قال:

قال أبو عبدالله عليه السلام: «وإنّما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج مصر وكان بالمصر علة فأخبرا أنّهما رأياه وأخبرا عن قوم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية»^١.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٣.

حيث إن مؤدَى البَيِّنَة كما هو واضح مبدأ ومنتهى الشهر في بلدٍ آخر، أي عدّة الشهر فيه، لكن اشترط في ذلك وجود العلة في أفق بلد المكلف لحجّة البيّنة المزبورة، وهو لا ينسجم إلا مع لزوم وحدة الأفق؛ إذ مع وحدة حكم الأفق لا معنى لتقييد الحجّة بذلك، بل تطلق ولو مع صحو بلد المكلف.

ولا يخفى عليك ما تبهنا عليه سابقاً من أن أول بلد الرؤية لا يكون دائماً في بقعة أرضية واحدة في الشهور المتعاقبة، بل يتقدّم مبدأ الرؤية في كلّ شهر لاحق ثمان ساعات بجهة معاكسة لحركة الشمس من المغرب إلى المشرق، وحينئذٍ لا يتعاقب تمامية الشهر في بقعة أرضية واحدة.

الأمر الثامن: وهو يرد أيضاً على التمسك بإطلاق الرؤية، وقد ذكره الفاضل المعاصر في رسالته في الهلال^١.

وحاصله أن لازم قول غير المشهور أننا بعد ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة، أو مع ١٦ ساعة من هلال شهر رمضان سوف نقطع دائماً وأبداً بكون هلال شوال قد تكوّن وخرج من تحت الشعاع بحيث يرى، ونستغني بذلك عن الرؤية في ثبوت الهلال، وهو خلاف مستفيض ومتواتر النصوص.

وهذا الإشكال ليس نقضاً حقيقياً أكثر من كونه إشكالاً استبعادياً ومنبهاً ومبعداً لقول غير المشهور، إذ مع مضيّ هذا المقدار يكون من تمام العدّة ثلاثيناً، فلا يشر ثبوته آنذاك. نعم، لو كان الليل طويلاً، يكون مضيّ المقدار المزبور مثيراً حيث يشترك الليل مع بلد الرؤية، ومع ذلك فهو من القطع بكون الهلال متكوّناً بحيث يرى الذي هو مطروق الرؤية وإن لم تتحقّق الرؤية الفعلية أو لم تحرز، ولا محذور فيه بعد كون الرؤية طريقاً وإرشاداً إلى الدرجة الخاصّة من تكوّن وتولّد الموضوع.

الأمر التاسع: يرد عليه نظير ما أشكلناه على الدليل الأوّل، من وجود الروايات المقيدة في المقام، التي تقدّم ذكرها.

وأيضاً توجد روايات دالّة بالعموم أو الخصوص - كما سيأتي في التنبيهات - على عدم

١. رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ٤٧.

العبرة بتطويق الهلال وطول مكته وارتفاعه عن الشفق وما أشبه هذه العلامات، ولا ينسجم ذلك إلا مع قول المشهور؛ إذ بناءً على قول غير المشهور لا شك في دلالة طول مكث الهلال على طول خروجه من تحت الشعاع، وعلى أنه ابتعد عن الشمس كثيراً، فالبلد الذي رُئي فيه بهذه العلامة ليس هو أول بلد الرؤية قطعاً. من هذه الروايات صحيحة أبي علي بن راشد قال: كتب إلي أبو الحسن العسكري عليه السلام كتاباً وأرّخه يوم الثلاثاء لليلة بقيت من شعبان، وذلك في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وكان يوم الأربعاء يوم شك، وصام أهل بغداد يوم الخميس وأخبروني أنهم رأوا الهلال ليلة الخميس، ولم يغب إلا بعد الشفق بزمان طويل، قال: فاعتقدت أن الصوم يوم الخميس وأن الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء، قال: فكتب إلي: «زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا» قال: ثم لقيته بعد ذلك فسألته عما كتبت به إليه، فقال لي: «أولم أكتب إليك إنما صمت الخميس ولا تصم إلا للرؤية»^١.
فهذه الصحيحة تقيّد إطلاق روايات القضاء.

بيان التقييد: لنفترض أن اليوم يوم شتوي، فنهاره (١٠) ساعات، فإذا رُئي الهلال عند الغروب وطال مكته بعد الشفق بحيث صار عندنا قطع أن القمر خرج من تحت الشعاع بالحساب الهوي قبل (١٢) ساعة، أي قبل الفجر بساعتين، فنحن مشتركون مع ذلك البلد الذي رُئي فيه الهلال أولاً، فيجب أن نعتد به، مع أن هذه الرواية وغيرها دالة على طرح العلامات مطلقاً، فهي تدلّ على اختلاف حكم الآفاق، وإلا لوجب العمل بالعلامات.

الدليل الرابع

وهو أضعف الأدلة، وقد ذكره صاحب الجواهر رحمته الله وهو التمسك بالآيات والأحاديث التي تقيّد بأن ليلة القدر ليلة شخصية واحدة ونزول الملائكة فيها دفعي، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^٢ وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾^٣.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٧، ح ٤٧٥؛ وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٨١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩.

ح ١.

٢. القدر (٩٧): ١.

٣. الدخان (٤٤): ٣.

والتمسك أيضاً بدعاء العيد الذي فيه: «اللهم إنا نسألك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً...»^۱ والأحاديث التي تشير بشكل واضح إلى أن يوم العيد يوم شخصي لا يقبل التعدد.

مع أنه على قول المشهور تكون ليلة القدر متعدّدة، وكذلك يوم العيد، فكيف يمكن الالتزام به مع أن صريح وظاهر الآيات والروايات أن ليلة القدر ويوم العيد وغيرهما من الأيّام المذكورة في الأحاديث شخصيّة لا تعدّد فيها؟! ويرد عليه نقضاً وحلاً:

أما الأول: فإنّ الوحدة بقول مطلق على قول غير المشهور أيضاً منتقضة؛ إذ هم يلتزمون بثبوت الهلال فقط في النصف المظلم فقط، وعند السيّد الخوئي رحمته الله يشمل إلى ما قبل الزوال، فيبقى دخول ليلة القدر في ربع الكرة الأرضيّة ليس شخصياً بقول مطلق، ولا دفعياً مع الأرباع الأخرى، فيحصل التبعض، فحينما تكون ليلة القدر مغطيةً للنصف المظلم من الكرة الأرضيّة فالنصف المضيء متى تكون ليلة القدر له، هل في آتات النهار أو الليل اللاحق؟ ومطلع الفجر في قوله تعالى: «سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^۲ يا ترى أيّ فجر هو المعني، هل هو فجر الصين، أو فجر خراسان، أو فجر مكان آخر؟ فالإشكال بعينه متوجّه على مسلك غير المشهور أيضاً.

بل لك أن تقول: حتّى النصف المظلم الواحد ليس دخول ليلة القدر فيه دفعياً لكلّ الآفاق؛ إذ بين دخول ليلة القدر في أول نقطة النصف المظلم وآخر نقطة في النصف المظلم الفارق بينهما ۱۲ ساعة تقريباً، فدخول ليلة القدر في النصف المظلم ليس دفعياً أيضاً بل تدريجياً، ولذلك يكون في بعض نقاطه أول ليلة القدر، وفي بعضها نصف الليل، وفي ثالثٍ آخر الليل من ليلة القدر.

وأما الثاني: فبالالتفات إلى حقيقة تكوير الليل والنهار للكرة الأرضيّة وكيفية دورانها وأنه ليس دخول اليوم الشمسي في كلّ نقاط الكرة الأرضيّة دفعياً، بل هو تدريجيّ إلى أن يتمّ دورة كاملة حول الأرض، فوحدة اليوم الشمسي الشخصية بوحدة دورته، وهي تنضبط

۱. مصباح المتعجّد، ص ۶۵۴.

۲. القدر (۹۷): ۵.

بتوسط الحركة الوضعية للأرض كما مرّ بسطه في الدليل العقلي، وأنه ليس نشوء الزمن الشمسي بواسطة الحركة الوضعية للأرض حول نفسها.

والأمر كذلك في السنة القمرية؛ إذ هي ناشئة من حركة القمر الانتقالية حول الأرض اثنتي عشرة مرة، كلّ دورة تستغرق شهراً واحداً، ولكنها تنضب بالحركة الوضعية للأرض، كما هو الشأن في السنة الشمسية.

فالاختلاف ليس في الوحدة الشخصية؛ إذ هي بتوسط الدور الوضعي التدريجي للأرض، لا بتوسط الدفعية الآتية في الحدوث؛ إذ هي - أي الدفعية - على كلا القولين ليست موجودة بل ممتعة، فشخصية المبدأ والمنتهى في النقاط المختلفة ممتعة بل هي نسبية، ولا يلزم من ذلك تعدّد الدور الليلي أو النهاري، بل يبقى على شخصيته.

وإنما الفرق في المبدأ؛ فمبدأ الليلة الأولى على قول المشهور هو من أول بلد يرى فيه الهلال، ثم تدور هذه الليلة الواحدة إلى أن تتمّ الدورة على كلّ الأرض من غير تعدّد، وكذلك اليوم الأول من الشهر مبدؤه كذلك، بخلافه على القول بعدم لزوم الاتحاد، فمبدأ الليلة هي النصف المظلم من الكرة الأرضية، ثم يدور على ما كان مضيئاً فتمتّ الدورة، وكذلك اليوم، فأَيّ فرق في شخصية الليلة ووحدة اليوم بين القولين؟

بل قد عرفت أنه ربما يتفق على القول بالعدم كون ليلة القدر في البلاد الغربية القصوى والشرقية القصوى هي ليلتين في الأسبوع، كما إذا كانت الرؤية لأوّل الشهر في البلاد الشرقية، والظلمة الواحدة تعمّ الغربية، فتكون ليلة أوّل الشهر في الغربية ليلة الجمعة مثلاً، وفي الشرقية ليلة السبت.

نعم، يقع مثل هذا على القول بالاتحاد أيضاً، فهذا مشترك الوجود على كلا القولين.

فالخلاف متركّز في المبدأ، لا في الوحدة الشخصية، وإلا فهي بالدور لا بالدفعية، كما هو واضح لا ريب فيه.

وغير المشهور طابقوا بين الزمن الشمسي والزمن القمري، وقالوا: لا يمكن أن تكون ليلة القدر ليلة الإثنين مثلاً في مكان، وليلة الثلاثاء في مكان آخر، ومنشأ هذا الاستبعاد هو مطابقتهم بين الحساب الشمسي والقمري، وإلا أيام الأسبوع هي حساب شمسي لا ربط لها بالحساب القمري.

الدليل الخامس

التمسك بصحیحة الیقظینی، ذكره السید أبو تراب الخونساری رحمته في شرح نجات العباد، وهي صحیحة محمد بن عیسی الیقظینی الیونسی قال:

كتب إليه أبو عمر: أخبرني يا مولاي، إنه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان، فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علة، ويفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحساب قتلنا: إنه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وأفريقية والأندلس، هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحساب في هذا الباب حتى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا، وفطرهم خلاف فطرنا؟ فوقع: «لا تصومن الشك، أفطر لرؤيته وصم لرؤيته»^۱.

تقريب الاستدلال بظاهر الرواية أنه لو كان يقطع برؤيته في مصر مع عدم رؤيته في بلده، لوجب عليه الصيام في بلده؛ إذ محط سؤاله في أنه هل يجوز الاعتماد على الحساب في ثبوت الهلال والرؤية في مصر والأندلس، والنهي في جوابه عليه عن الاعتماد على أقوالهم، وأمره باتّباع الرؤية، فمصّب شك الراوي في تحقّق الرؤية في مصر، وأنه هل يجوز أن يرويه في مصر أم لا؟ وليس شكّه في كون البلد - بغداد - الذي هو فيه يرى فيه الهلال أو لا يرى.

فسؤال الراوي في نفس مورد المسألة المبحوثة، وهي رؤية الهلال في أفق متأخّر عن بلد المكلف، وسؤاله عن الاعتداد بقولهم وإمكان تحقّقه، وكأنّه لدى السائل مفروغ منه وحدة حكم الآفاق المختلفة والاكْتفاء بالرؤية في مصر والأندلس، والإمام عليه لم يردع إرتكازه ومبنى سؤال الراوي، وإنما نهاه عن الاعتماد على الحساب؛ لكونه شكّاً وليس بقطع وعلم ولا علمي تعدي.

كما أنّ الشكّ في الرواية ليس في بلد الراوي؛ إذ هو قاطع بعدم رؤية الهلال في بغداد، كما يظهر من تعبيره: «فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علة» فالشكّ في تحقّق الرؤية في مصر بقول الحساب، وأنّ السائل مرتركز عنده أنه لو قطع بثبوت الرؤية في مصر، لوجب

۱. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۵۹، ح ۴۶۶؛ وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۹۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۵.

ح ۱. وسيأتي نصّ كلام الخونساري في القسم الثالث من هذه المجموعة: «بخش سوم: آراء فقیهان در رؤیت هلال».

عليه الصوم في بلده، وظاهر جوابه عليه السلام إقراره على ذلك، غاية الأمر لكونه شاكاً أمره الإمام عليه السلام بالصوم للرؤية.

وفيه: أن هذه الصحيحة دلالتها على قول المشهور أوضح وأظهر.

بيان ذلك: أن سؤال الراوي إنما هو عن جواز اختلاف الفرض على أهل الأمصار، فيكون صومهم خلاف صومنا وفطرهم خلاف فطرننا، وأنه إذا تحققت الرؤية في غير مصرنا هل يستلزم ذلك تحقق الرؤية في مصرنا؟ والشاهد على ذلك قوله: «هل يجوز ما قال الحساب» والذي قاله الحساب: «إنه في مصر يرى وهنا في بغداد لا يرى» أي أنه يمكن أن تتحقق الرؤية في مصر فتختلف عنّا في العراق. هذا هو مصبّ سؤاله.

فليس السؤال عن اختلاف الصوم يتبع اختلاف الرؤية؛ إذ هذا مسلم عند الراوي، كما هو نصّ قوله: «حتى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم خلاف صومنا، وفطرهم خلاف فطرننا» وإنما مصبّ سؤاله عن وقوع اختلاف الرؤية التكويني، وعن تبعض الرؤية من مكان لآخر، وحدث مثل هذا الأمر التكويني، ولذا لم يقل: هل يجوز اختلاف الآفاق في الصيام؟ بل قال: هل يجوز ما قاله الحساب؟ وما قاله الحساب أمر تكويني وليس أمراً شرعياً، فهو ليس محمولاً شرعياً، بل مقولاً ومحمولاً تكوينياً، فهو يسأل عن أن قول الحساب هل يمكن وقوعه أو لا يمكن؟

وكأنه مفروغ منه عند الراوي أنه إذا تبعضت الرؤية من مكان لآخر فسيختلف حكم الصيام لذلك، وظاهر جوابه عليه السلام إمضاء هذا المرتكز وإقراره.

هذا، وأما ما أفاده السيّد في كلامه المتقدّم - من أن الراوي قاطع بعدم الرؤية في بلده - ففيه: أن الأمر ليس كذلك وإن عبّر الراوي بقوله: «وليس في السماء علة» إلا أنه في صدر السؤال قال: «إنه ربما أشكل علينا» والإشكال يعني به مورد الحيرة والتأمل والشك؛ إذ صفو الجوّ ليس سبباً كافياً لأن يقطع الإنسان أن الهلال ليس موجوداً بالفعل؛ إذ ساعة تكون الهلال وخروجه من تحت الشعاع تختلف عن الساعات اللاحقة للتكوّن، وعلى أثر ذلك يختلف وضوح الرؤية من بلد لآخر ومن مكان لآخر، فأول بلد الرؤية يكون القمر لتوّ مترزحاً ومبتعداً عن الشعاع، ولذا هالة الشعاع تغطي عليه فيكاد أن لا يرى، وهذا بخلاف عاشر بلد الرؤية، كما أن موضع رصد الهلال في الجوّ مع اختلاف الشهور يحتاج إلى خبرة وممارسة،

وكذا الحال في آن الرصد هل قبل الغروب أو حينه أو بعده؟ وبأي مقدار من الدقائق والوقت؟ أضف إلى ذلك اختلاف قوة البصر، كل ذلك يؤثر في الاستهلال والرصد بالعين المجردة، وفي عدم حصول الجزم بعدم الهلال من مجرد عدم الرؤية الفعلية في الأفق، فصرف صحو الجوّ وعدم وجود علة في السماء لا يدل على عدم إهلال الهلال، ولذلك عبّر الراوي: «أشكل علينا شهر رمضان» فهو ليس بقاطع حتى يكون مركز الشكّ وقوع الرؤية في مصر. فأول ما فرض الراوي في سؤاله أنه ربما أشكل علينا شهر رمضان، فمركز الشكّ في بلده لظنه ملازمة وقوع الرؤية في مصر للرؤية في بغداد.

غاية الأمر أنّ الراوي نفى حصول الرؤية الفعلية، لكن ذلك لا يلازم نفي الهلال في الأفق؛ لما تقدّم ذكره من العوامل والأسباب المؤثرة في حصول الرصد بالعين المجردة، ولذا عبّر الراوي بالعطف على النفي بالجملة الحالية: «فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علة» لبيان نفي بعض العوامل المؤثرة، وحيث إنّ الاستهلال بالعين المجردة هو نمط من عملية فحص عن موجود خارجي في الأفق قد تصيبه وقد لا تصيبه، ومطلق عدم الوجدان لا يلازم عدم الوجود، ولذلك شرّع وجوب إتمام العدة كحكم ظاهري. وهذا أمر مجزّب ومحسوس، فكثيراً ما يستهمل الإنسان ولا يرى الهلال، بل قد يخفى حتى على الحذاق المتمرسين.

وهذه الإجابة تختلف عمّا أورده بعض المعاصرين^١ على السيّد أبي تراب، حيث جعل مركز الشكّ في رؤيته في مصر دون بغداد، وأنّ جواب الإمام في عدم الاعتداد بالشكّ والصوم بالرؤية هو كفضية حقيقية ليس السائل مصداقاً لها؛ إذ لم يكن شاكاً في عدم وجوب الصيام.

الدليل السادس

ما ذكره الفاضل المعاصر^٢ من التمسك برواية أبي حمزة الثمالي - وهي موثقة على الأصحّ - قال:

كنت عند أبي عبدالله عليه السلام، فقال له أبو بصير: جعلت فداك، الليلة التي يُرجى فيها ما

١. رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ١٧١.

٢. رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ١٧٤.

يرجى؟ فقال: «في ليلة إحدى وعشرين، أو ثلاث وعشرين» قال: فإن لم أقوَ على كليهما؟ فقال: «ما أيسر ليلتين فيما تطلب» قال: قلت: فرمأ رأينا الهلال عندنا، وجاء من يخبرنا بخلاف ذلك في أرض أخرى؟ فقال: «ما أيسر أربع ليالٍ تطلبها فيها»^١.
 كيفية الاستدلال: لو كان الاعتداد بكل بلد مع أفقه الخاص، فليَمِ إِذْنُ الاحتياط؟ بل قال عليه السلام له: عليك برؤية بلدك وأحي ليلتين.

فرمأ يجاب بأنه لو كان الاعتداد بوحدة الحكم في الآفاق المختلفة، لتعينت الليلة التي يُرجى فيها ما يُرجى أيضاً في ليلتين، لكنهما على حساب الرؤية في الأفق الذي جاء منه الخبر قبل رؤيته في أفق السائل:

فمراده عليه السلام بالأخذ بأربع ليالٍ ليس إلا من باب الأخذ بالحائطة، بأنه إن كانت الليلة التي رُئي فيها الهلال هي أول الشهر بالنسبة إلى أفقه، فالليلتان المذكورتان ظرف للمطلوب، لكون ليلة القدر في إحداهما لا محالة، وإن كانت ليلة أول الشهر هي الليلة التي رُئي فيها القمر من قبَل المخبر، وخفي الهلال عندئذٍ في أفق السائل لغيره أو سحاب ونحوهما، فاللازم إحياء ليلتين أخريين أيضاً قبل هاتين الليلتين؛ رجاء درك ليلة القدر في إحداهما. فهذه الرواية للقول بلزوم الاشتراك في الآفاق أدل؛ لأنه لو لم يلزم الاشتراك فيها، لتعين أن يجيب عليه السلام بإحياء ليلتين أخريين فقط على حساب الرؤية في أفق المخبر بالخبر، لاختلاف أفقه مع أفق السائل، فيلزم الأخذ برؤية الهلال فيه، بناءً على عدم لزوم الاشتراك، فعدم التعيين دليل على لزوم الاشتراك بالقياس الاستثنائي^٢.

ورمأ يشكل عليه بأن الراوي لم يذكر أن هذا الخبر هو بيّنة شرعية أم لا، حتى يمكن الاعتماد عليه، وإتما قال: «جاء من يخبرنا» و«من» كما تستعمل في الجنس المذكور، تستعمل في المفرد الشخصي أيضاً، ولا يعلم أن وصول هذا النبا هل هو عبر مخبر واحد أو أكثر؟ ففرض الراوي أعم من ذلك، فحيث إنه لا يعتمد على هذا الخبر فيراعى أربع ليالٍ رجاء الحصول على الثواب وإحياء لهذه الليلة العظيمة.

فالصحيح: الجواب بأن هذه الرواية على نسق الإطلاق المدعى في روايات الرؤية

١. الكافي، ج ٤، ص ١٥٦، باب في ليلة القدر، ح ٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣٢، ح ٣.

٢. رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ١٧٤.

والقضاء - المتقدّمة - تشمل البلد المتّحد في الأفق والبلد المختلف، فهي مطلقة من هذه الناحية، والتمسك بإطلاقها يرد عليه ما أوردناه على الدليل الأوّل والثاني من كونه تمسكاً بالمدلول الاتزامي لشمول الإطلاق لبعض حالات الأفراد، وهو ليس بحجّة، كما مرّ بيانه، وغير ذلك، فلاحظ.

الدليل السابع

ذكره السيّد أبو تراب الخونساري رحمته الله، وهو وجه اعتباري استحساني أكثر من كونه وجهاً مستقلاً يعتدّ به، فهو أشبه بالمؤيد.

وهو: أنّ القول باتّحاد الآفاق في الحكم أضبط للحساب وأبعد عن التشويش، ومبدأ لبء الشهر في المناطق كلّها.

بل ترقى وقال: إنّ الموضوع للحكم لم يتصرّف فيه الشارع، بل هو من القديم إلى الآن الحاضر عبارة عن صرف تحقّق الرؤية الكافية لكلّ المناطق.

والإجابة عنه: هو نفس الإجابة المتقدّمة عن الدليل العقلي لغير المشهور، وذكرنا هناك أنّه على قولهم يلزم أيضاً ما ذكره من التشويش وعدم الضبط، كما إذا كان الليل الغاشي يشمل الأمريكتين والبلاد الآسيوية، فكيف يكون في جزء النصف المظلم ليلة الإثنين وفي الجزء الآخر ليلة الثلاثاء في آن واحد للشهر الواحد؟

أدلة المشهور

الدليل الأوّل

وهو طوائف عديدة من الروايات المختلفة الألسن، والتي تفيد أنّ كلّ بلدٍ له أفقه الخاصّ به في ثبوت الهلال.

الطائفة الأولى: وهي مجموعة من الروايات الدالة صريحاً على استحباب صوم يوم الشكّ، الذي لا يعرف أنّه من شهر شعبان، أو من شهر رمضان في حالة وجود علة في السماء أو عدم صحو الجوّ.

وكيفية الاستدلال بها: أنّه لو كان مطلق الرؤية كافياً لثبوت الهلال في الآفاق، لما كان هناك وجه لهذا التقييد؛ إذ مع اتّحاد الآفاق في الحكم لا خصوصيّة لكلّ بلدٍ بلدٍ، بل يعمّ الشكّ من أي منشأ حصل ولو في البلاد الأخرى مع صحو الجوّ في بلد المكلف، فالتخصيص لمنشأ الشكّ بالظروف الجويّة الخاصّة ببلد المكلف شاهد على أنّ موضوع الحكم هو أفقه الخاصّ لا كلّ الآفاق

والروايات متعدّدة، منها:

الرواية الأولى: صحيحة هارون بن خارجة، قال:

قال أبو عبد الله عليه السلام: «عدّ شعبان تسعة وعشرين يوماً، فإن كانت متغيّمة فأصبح صائماً، وإن كانت مصحية وتبصّرت ولم تر شيئاً فأصبح مفطراً»^١.

١. الكافي، ج ٤، ص ٧٧، باب الأهلة والشهادة عليها، ح ٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٦، ح ٤.

الرواية الثانية: رواية معمر بن خلّاد، قال:

كنت جالساً عنده آخر يوم من شعبان فلم أره صائماً فأتوه بمائدة فقال: «أذن» وكان ذلك بعد العصر، قلت له: جعلت فداك صمّ اليوم، فقال لي: «ولم؟» قلت: جاء عن أبي عبدالله عليه السلام في اليوم الذي يشك فيه أنّه قال: «يوم وقّ الله له» قال: «أليس تدرّون إنّما ذلك إذا كان لا يعلم أهو من شعبان أم من شهر رمضان فصامه الرجل وكان من شهر رمضان كان يوماً وقّ الله له؟ فأما وليس علّة ولا شبهة فلا»^١. الحديث.

وتخصيص الأسباب بالشك الناشئ من الأفق، وتعليل تضييق استحباب صيام يوم الشكّ بالشكّ في أفق البلد ناصّ على أنّ المراعاة لأفق البلد.

الرواية الثالثة: ما رواه الشيخ في الموتق عن الربيع بن ولّاد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إذا رأيت هلال شعبان فعُدّ تسعاً وعشرين يوماً، فإن صحت ولم تره فلا تصمّ، وإن تعيّمّت فضمّ^٢. وغيرها من الروايات.

الطائفة الثانية: ما ورد من عدم الاعتبار - بنحو العموم أو الخصوص كما سيأتي في التنبيهات - بغيبه الهلال بعد الشفق وتطوّقه وطول مكثه في الأفق ورؤيته قبل الزوال، ومن عدم العبارة برؤية الإنسان ظلّ نفسه في ضوء القمر.

مع أنّ الهلال بهذه العلامات يجزم بأنّه ابتعد عن الشمس مقداراً يعتدّ به، وأنّ هذا البلد الذي رُئي فيه الهلال بإحدى هذه العلامات ليس هو أوّل بلد الرؤية قطعاً، فإذا كان النهار شتوياً يستغرق تسع ساعات وجزم بأنّ القمر ابتعد عن تحت الشعاع بمقدار ٦ درجات مثلاً، فنعلم أنّه تكوّن بحيث رُئي قبل إحدى عشر ساعة ونصف تقريباً.

وهذا معناه اشتراك هذا البلد مع بلد آخر رُئي فيه الهلال في الليل السابق، بحيث يكون بلد المكلف آخر ليله، والبلد الآخر أوّل ليله عند الغروب رُئي الهلال فيه، وتحرك مبتعداً عن تحت الشعاع كلّ درجة ساعتين تقريباً فرُئي في بلد المكلف في الليل اللاحق على ٦ درجات بُعداً من نقطة تحت الشعاع، فيثبت له الهلال من الليل السابق بناءً على وحدة حكم

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٦، ح ٤٧٣.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٥، ح ٤٦٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٦، ح ٢.

الآفاق وعدم لزوم الاشتراك.

مع أنّ هذه الروايات تنفي هذا الاعتبار، ولا تجعل هذه العلامات حجّةً، فهذا دليل على عدم اشتراك الآفاق في الحكم، وإنّما لكلّ أفي حكمه الخاصّ به.

وهذه الروايات:

صحيحة أبي عليّ بن راشد قال:

كتب إليّ أبو الحسن العسكري عليه السلام كتاباً وأرّخه يوم الثلاثاء ليلة بقيت من شعبان، وذلك في سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وكان يوم الأربعاء يوم شكّ، وصام أهل بغداد يوم الخميس وأخبروني أنّهم رأوا الهلال ليلة الخميس، ولم يغيب إلّا بعد الشفق بزمان طويل، قال: فاعتقدت أنّ الصوم يوم الخميس وأنّ الشهر كان عندنا ببغداد يوم الأربعاء، قال: فكتب إليّ: «زادك الله توفيقاً فقد صمت بصيامنا» قال: ثمّ لقيته بعد ذلك فسألته عمّا كتبت به إليه، فقال لي: «أولم أكتب إليك إنّما صمت الخميس ولا تصم إلّا للرؤية»^١.

وتأريخ الإمام عليه السلام الجواب للمكاتب له نكتة، وهي أنّه عليه السلام يعدّ يوم الأربعاء من شهر شعبان؛ لأنّه عليه السلام أرّخ كتابه بيوم الثلاثاء ليلة بقيت من شعبان، وتأكيد الإمام عليه السلام بأن لا يصوم إلّا للرؤية، معناه رؤية بلد المكلف، والراوي كان يعتقد بأنّ صيامهم يوم الخميس متأخّر عن أول الشهر وهو يوم الأربعاء، لطول مكثه بعد الشفق الدالّ على خروجه من مدّة مديدة عن تحت الشعاع.

ورواية جرّاح المدائني قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «مَنْ رأى هلال شوال بنهار في شهر رمضان فليتمّ صيامه»^٢.

ورواية محمد بن عيسى - وسيأتي في التنبيهات إمكان تصحيح السند - قال:

كتبت إليه عليه السلام: جعلت فداك ربما غمّ علينا الهلال في شهر رمضان فترى من الغد الهلال قبل الزوال، وربما رأينا بعد الزوال، فترى أن نفطر قبل الزوال إذا رأيناه أم لا؟ وكيف تأمر

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٧، ح ٤٧٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٩.

ح ١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٩٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨.

ح ٢.

في ذلك؟ فكتب عليه: «تمّ إلى الليل، فإنه إن كان تاماً زُني قبل الزوال»^١.

والمتن كما في الاستبصار في بلد المكلف، مع أنّ الرؤية قبل الزوال سيّما إذا رُصد بنحو يكون مبتعداً بدرجات عن تحت الشعاع منذ آخر ليل البلد المصادف لرؤيته في أول ليل بلد آخر عند الغروب، الموجب لثبوت الهلال لبلد المكلف بناءً على وحدة حكم الآفاق، والحال أنّ الرواية تنفي ذلك.

فطرح ونفي هذه الطرق التي هي حسابية ونجومية - وفيها عدّ ورُصد واستكشاف أنّ الهلال لليلة سابقة - دليل واضح على أنّ الآفاق المختلفة حكمها ليس متّحداً؛ إذ لو كان متّحداً، لوجب الاعتبار بهذه العلامات حين القطع بابتعاد القمر عن الشمس كثيراً، بحيث يرى في غروب بلد آخر مشترك في الظلمة مع ليلة سابقة لبلد المكلف.

والسيد الخوئي رحمته الله خلافاً للمشهور - ذهب إلى اعتبار رؤية الهلال قبل الزوال وأفتى به؛ لوجود روايات معتبرة في المقام تفصل بين رؤية قبل الزوال وبعده.

وسأتي في التنبيه الثالث أنها معارضة للروايتين المتقدمتين، فضلاً عن معارضة روايات الرؤية التي تنفي بشدة بقيّة الطرق الأخرى، وتحصر الرؤية باليقين الحسي المتولد من الرؤية بلا ضميعة مقدّمات حدسيّة أو حسابيّة، أي بالرؤية الليلية الغروبيّة المزامنة لمبدأ دخول الشهر، لا الرؤية النهارية الدالّة على مبدأ متقدّم لدخول الشهر بملاك وتوسط مقدّمة هيويّة.

فهي آية عن التخصيص، والروايات المفضّلة بين ما قبل وبعد الزوال محمولة على التقيّة، وسأتي تفصيل أكثر في التنبيهات.

الطائفة الثالثة: وهي الروايات التي تشترط في حجّية البيّنة - التي تأتي من خارج البلد - وجود العلة أو عدم الصّحو من سماء البلد، وأمّا مع انتفاء الشرط المزبور فلا عبرة بها. فتخصيص حجّية البيّنة الخارجة بوجود علة في أفق البلد معناه الاعتداد بما هو متّحد الأفق، وإلا لماذا التخصيص؟ إذ لو كانت الآفاق متّحدة الحكم، لما كانت الظروف الجوّية في أفق خاصّ من الصّحو أو عدمه مؤثّرة في تحقيق صرف وجود الموضوع، ولما كان عدم

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٧، ح ٤٩٠؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨.

ح ٤.

٢. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠.

الرؤية مع صحو الجوّ وعدم الموانع مسقطاً لحجّية مطلق البيّنة التي تشهد بالرؤية في أفق مختلف جداً عن أفق البلد.

فاشترط ذلك في حجّية البيّنة دالّ على فرض بيّنة تشهد بالرؤية في أفق متّحد، بحيث يكون عدم الرؤية في بلد المكلف مع صحو الجوّ موجباً للريب في البيّنة المزبورة. ففي معتبرة أبي أيوب الخراز قال:

قلت له: كم يجزئ في رؤية الهلال؟ فقال: «إنّ شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدّوا بالتظنّي، وليس رؤية الهلال أن يقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره، إذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجزئ في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علّة أقلّ من شهادة خمسين، وإذا كانت في السماء علّة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر»^١.

فلو لم يشترط الوحدة في الأفق في ثبوت الهلال، لما كان هناك موجب لتقييد البيّنة التي تأتي من الخارج بوجود العلّة في السماء.

ومثلها في الدلالة رواية حبيب الخزاعي قال:

قال أبو عبدالله عليه السلام: «لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وإنّما تجوز شهادة رجلين إذا كان من خارج مصر وكان بالمصر علّة فأخبرا أنّهما رأياه، وأخبرا عن قوم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية»^٢.

إن قلت: إنّ الرواية ليست في صدد بيان لزوم وحدة الأفق في ثبوت الهلال، وإنّما في صدد بيان لزوم التثبّت والتروّي في البيّنة والشهادة على رؤية الهلال، كأن لا يكون في البين ما يوجب مظنّة الخلاف، كما لو كان الأفق صحواً ولم يُرَ، وأدّعت الرؤية مع ذلك، كما هو السنة الروايات الواردة في المقام.

قلت: لا نزاع في كون الرواية في مقام بيان التثبّت، إلّا أنّ تحقيق صورة التثبّت في موردها يتوقف بدلالة الاقتضاء على لزوم وحدة الأفق، وإلّا لما كان عدم الغيم والعلّة وضحو

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٠، ح ٤٥١؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١،

ح ١٠.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١،

ح ١٣.

الجَوِّ والأفق موجباً للريبة في البيئَة الآتية من خارج البلد من بلدٍ آخر؛ إذ بناءً على اتحاد ثبوت الهلال في الآفاق المختلفة لا منافاة بين عدم الرؤية في نقطة ورؤيتها في نقطة أخرى مختلفة الأفق.

وبيان آخر: أنّ الريبة تحصل في البيئَة مع صحو الجَوِّ والأفق في ما لو كانت البيئَة تشهد بالرؤية في بلدٍ آخر متحد في الأفق مع بلد المكلف، فحينئذ يشترط في قبول البيئَة من باب التثبت وجود العلة في أفق بلد المكلف. وأما لو كانت البيئَة تشهد برؤية الهلال في بلدٍ مختلف الأفق مع بلد المكلف، فعدم رؤية الهلال في بلد المكلف مع صحو الجَوِّ وعدم العلة لا يوجب الريبة في تلك البيئَة؛ إذ قد يكون مبدأ تكون الهلال في البلد الآخر، فلا يشترط في التثبت وجود العلة حينئذٍ.

فظهر أنّ الاشتراط المزبور في الرواية للتثبت لا يستقيم إلّا مع لزوم وحدة الأفق لثبوت الهلال.

الطائفة الرابعة: وهي الروايات الناهية عن اتباع أقوال المنجمين والهيويين.

وكيفية الاستشهاد بها أنّ لازم اتحاد الآفاق المختلفة في الحكم عدم الاعتداد بخصوص الرؤية الحسيّة، بل يعتد بتكون الهلال بحيث يرى، سواء رُئي بالفعل أم لا، فإذا حصل الاطمئنان من قول المنجمين وعلماء الهيئة، وجب الاعتداد به، مع أنّ هذه الروايات تنفي ذلك.

من هذه الروايات: صحيحة محمد بن عيسى اليقطيني اليونسي، قال:

كتب إليه أبو عمر: أخبرني يا مولاي، إنّه ربما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علة ويفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحساب قيلنا: إنّه يُرى في تلك الليلة بعينها بمصر وأفريقية والأندلس، هل يجوز - يا مولاي - ما قال الحساب في هذا الباب حتّى يختلف الفرض على أهل الأمصار، فيكون صومهم خلاف صومنا، وفطرهم خلاف فطرنا؟ فوقع: «لا تصومنَّ الشكَّ، أفطر لرؤيته وضُمُّ رؤيته»!

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٩، ح ٤٤٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٧. أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٥،

فهذه الرواية مفادها عدم العبرة بإخبار المنجمين، وهي تدلّ بصراحة على اشتراط الاتّحاد في الأفق، فالرواية فيها شاهدان على مدعى المشهور، الأوّل: عدم الاعتداد بقول المنجمين، والآخر: دليل مستقلّ على لزوم اشتراط وحدة الأفق.

وقد تقدّم في الدليل الرابع لغير المشهور بيان دلالتها على اشتراط وحدة الأفق، جواباً لمحاولة المحقّق السيّد أبي تراب الخونساري رحمته الله في الاستدلال بها على قول غير المشهور، فراجع.

الدليل الثاني

الاتّفاق على طرح روايات العدد، القائلة: «إنّ شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً منذ أن خلق الله السماوات والأرض»، وهذه الروايات لا تتلاءم إلّا مع قول المشهور.

وبيان ذلك في مقدّمتين:

الأولى: أنّ دورة القمر من نقطة تكوّنه ورؤيته في نقطة ما إلى أن يعود إلى هذه النقطة يستغرق ٢٩ يوماً و١٢ ساعة و٤٤ دقيقة، فبعد هذه المدّة يصل إلى نقطة أخرى على فاصلة من جهة شرق النقطة التي رُئي فيها، إلّا أنّه لا يمكن أن يرى إلّا بعد مرور ٢٩ يوماً و١٦ ساعة تقريباً، وحينها يمكن أن تعكس أشعته بشكل واضح على نقاط الأرض.

الثانية: يكون الشهر تامّاً في كلّ نقطة هي مبدأ أوّل الرؤية، وتكوّن الهلال بمقتضى المقدّمة الأولى، فإذا رُصدنا أوّل بلد رُئي فيه الهلال - ولنفترض أمريكا مثلاً - فبعد أن يدور القمر حول الأرض ٣٠ دورة إلّا ثلثاً تقريباً بدءاً في حساب الدورات من أمريكا، فإنّ هذا معناه أنّ هلال الشهر اللاحق لن يُرى في الليلة الثلاثين من ليالي أمريكا، وإنّما سوف يُرى ليلة الإحدى والثلاثين فيتمّ الشهر لديهم، وهلمّ جرّاً.

وقد تقدّم بيان هذه المقدّمة بصورة مبسّطة في الإشكال على الدليل الثالث من أدلّة غير المشهور، وهو التمسك بإطلاق أدلّة القضاء، فراجع.

فعلى ضوء هاتين المقدّمتين مع البناء على وحدة حكم الآفاق المختلفة سوف لن ينقص شهر رمضان عن ثلاثين يوماً في كلّ النقاط. نعم، مع البناء على اختلاف حكم الآفاق سوف يتمّ في نقاط وينقص في أخرى، فطرح روايات العدد لا ينسجم إلّا مع قول المشهور.

الدليل الثالث

وهو تبادل رؤية بلد المكلف نفسه من لفظة «الرؤية» من السنة الروايات؛ إذ لسانها على نمطين:

الأول: لسان مطلق لم يقيد الرؤية فيه برؤية المخاطب في بلده.

الثاني: لسان مقيد برؤية المخاطب كالتعبير: «إذا رأيت».

فإنما أن يرفع الخصوصية عن بلد المكلف بقريته الإطلاق، أو يرفع اليد عن الإطلاق بقريته الخصوصية.

والصحيح في المقام رفع اليد عن الإطلاق وحمله على الخصوصية، وذلك لأمر:

الأول: انصراف المطلق إلى الرؤية في بلد المكلف والمخاطب، أو باستظهار العموم الاستغراقي كبقية الموضوعات لسائر الأحكام لا صرف الوجود، بقريته اختلاف مبدأ الليل والنهار في البلدان.

الثاني: اختلاف المطلقات بالقريته على أن المراد بالرؤية رؤية بلد المكلف.

ففي صحيحة محمد بن عيسى - المتقدمة في الطائفة الرابعة من الدليل الأول -: «ويقول قوم من الحساب قبلنا: إنه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر وأفريقية والأندلس» وهي بلاد تقع في غرب بلد الراوي، فالفرض محل النزاع في المسألة، بينما جوابه عليه السلام - مع أنه عبّر بالمطلق كبقية السنة المطلقات في الرؤية - ظاهر في رؤية بلد المكلف بقريته السؤال - كما تقدّم في فقه الرواية مفضلاً في الدليل الرابع لغير المشهور - قال: «لا صوم من الشك، أفطر لرؤيته وصم لرؤيته» أي رؤية بلدك، فرؤية أهل الأندلس ليست طريقاً وملازماً لرؤيتك. وكذا التقريب في صحيحة أبي علي بن راشد، المتقدمة، وفيها: «ولا تصم إلا للرؤية».

الثالث: ظهور الرؤية المطلقة في رؤية المكلف من المقابلة المتكررة في عدة من الروايات بين الرؤية وشهادة العدلين، كما في صحيحة منصور بن حازم في قوله: «صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، وإن شهد عندك...»^١.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٤.

وصحيحة عبدالرحمن بن أبي عبدالله في قوله عليه السلام: «لا تصم إلا أن تراه، فإن شهد...»^١.
 ورواية عبدالله بن سنان في قوله عليه السلام: «لا تصم إلا للرؤية أو يشهد...»^٢.
 وكذا ما في روايات القضاء في أدلة غير المشهور، وغيرها من الروايات، ولا إطلاق في
 الشهادة والبيّنة، كما تقدّم.

الرابع: تقييد حجّة البيّنة الآتية من الخارج بوجود علّة في أفق وسماء البلد، وعدم
 الصّحو، وأمّا مع صفاء السماء وعدم وجود علّة في الأفق فلا حجّة لها، فلو كانت الرؤية
 حجّة مطلقاً، لما كان هناك داعٍ لهذا التقييد.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٧، ح ٤٣٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢،

ح ٢.

٢. المقنعة، ص ٤٨؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٦.

تنبيهات

التنبيه الأول: ضابطة وحدة وتقارب الأفق

إن البلاد التي تكون مشارقتها وزوالها ومغاربها متّحدةً أو متقاربةً جداً تكون هذه البلاد متّحدةً في الأفق، أما البلاد التي تختلف فيها المشارق والمغرب ولا تتقارب تكون بلاداً مختلفة الأفق.

وحيث إن الأرض تدور حول نفسها دورة كاملة أمام الشمس خلال ٢٤ ساعة في اليوم، وقد تقدّم أنّ الأرض يرسمها ٣٦٠ خطّ طولي - أنصاف دوائر - فعند توزيع ٤ ساعة عليها يكون نصيب كلّ ١٥ درجة طولية ساعةً تقريباً، ونصيب كلّ درجة طولية ٤ دقائق. أما المسافة بين خطوط الطول بدءاً من خطّ الاستواء وحتى القطبين حيث إنّها تختلف في المقدار من جهة زيادة إحدوّداها عند خطّ الاستواء، فيزداد تباعدها فيما بينها وعلى العكس، كلّما اتّجهت إلى القطبين نجد أنّ المسافة تصبح أقلّ من ذلك، ومع بلوغ نقطة القطب تصبح المسافة صفراً.

والكلام في ما هو الضابطة لوحدة أو تقارب الأفق بالدقّة، بعض جعل الضابطة ما يقارب من ١٠ إلى ١٥ دقيقة، فإذا كانت مشارق ومغرب البلاد المختلفة لا تزيد على هذه المدّة، فهي متّحدة الأفق، أمّا مع الزيادة فهي مختلفة الأفق، وهذه الضابطة - كما سيأتي - ليست بصحيحة ودقيقة؛ إذ لعلّ الهلال لتوّه تكوّن في بلد الرؤية ولم يمكث فوق الأفق كثيراً، أو أنّ الضابطة مقدار المكث فوق الأفق هو مقدار الاشتراك مع الآفاق الشمسية المتقدّمة، أو يقلّ عنه يسيراً بالدقّة، كما سيأتي.

والصحيح - حيث إننا لا نطابق بين الحساب الشمسي والقمرى - أن وحدة، أو تقارب الأفق القمرى يختلف عن الشمسى، وإن كان مطابقة الأفق الشمسى علامة على الاتحاد فى الأفق الآخر، لكن ليس هو عين الأفق القمرى، وليس الغرض من هذه الدعوى وضع اصطلاح جديد، بل التركيز على حقيقة، وهى:

أن مبدأ الشهر القمرى ليس بلد الرؤية الفعلية، وإنما مبدأه أول بلد يتكوّن الهلال فيه بحيث يكون قابلاً للرؤية وإن لم تقع الرؤية لعدم الاستهلال أو لمانع جَوَيّ من غيم ونحوه.

توضيح ذلك: إذا رُئي الهلال فى منطقة ما، واستمرّ بقاءه لمدة ساعة مثلاً، فهذا معناه أنه خرج من تحت الشعاع، وتكوّن من قبل مدّة فى نقطة سابقة شرقية قبل رؤيته فى هذه المنطقة.

وهذا يعنى أن النقطة السابقة مقارنة فى الأفق بالإضافة إلى القمر مع المنطقة التى وقعت فيها الرؤية، أى أن مكث الهلال فوق الأفق بمقدار كاشف عن خروجه وتكوّنه فى نقطة شرقية سابقة، وإلا لو كانت بلد الرؤية الفعلية هى أول بلد يتكوّن فيه الهلال، لما مكث هذه المدّة المديدة، واعتبر بمكث الهلال فى الليلة الثانية والثالثة والرابعة من الشهر، فإنه كلما توالى الليالى ازداد مكثه، وسبب ذلك زيادة ابتعاد موضع القمر عن الشمس.

وهذا الكشف ليس كشافاً عن ليلة سابقة للشهر، والذي لم يعتبره المشهور، بل هو كشف عن نقطة سابقة لمبدأ تكوّن القمر، وحينئذٍ ننتهى إلى أن هناك نسبة معيّنة بين مقدار مكث القمر فوق الأفق، ومقدار سبق النقطة التى بدأ التكوّن فيها والتى عبّرنا عنه بتقارب الأفق القمرى.

ومنه يظهر أن تقارب الأفق القمرى معيارها تلك النسبة بين المقدارين، وعلى ذلك يكون التقارب المزبور بحسب اختلاف النسبة.

وأما كيفية استخراج النسبة فبالمقدمة التالية:

استخراج نسبة الاختلاف: إن المحكى عن المحقق الخواجه نصيرالدين الطوسى رحمته الله فى ضابطة استخراجها: أن القمر إنما يكون قابلاً للرؤية إذا ابتعد مغربه عن مغرب الشمس عشر درجات، ويمكث ٤٠ دقيقة فوق الأفق، الحاصلة من ضرب درجات ابتعاده فى أربعة دقائق،

حيث إن الأرض تطوي كلّ درجة أربع دقائق.

وقيل: إنه يكون قابلاً للرؤية إذا ابتعد تسع أو ثمان درجات^١. وعلى ذلك يمكث في أول نقطة يُرى فيها ٢٤ دقيقة.

ولكن من المجرّب كراراً وقوعه أنّ المدّة المرثية للهلال قد تقلّ عن ذلك، فتكون بمقدار ١٥ دقيقة فقط أو ٩ دقائق، بل قد سمعنا مراراً أنّه هلّ بمقدار خمس دقائق تقريباً.

ووجه ذلك: أنّ مقدار الابتعاد اللازم للرؤية المذكورة في كلام المحقّق الطوسي وإن كان تامّاً إلا أنّ ذلك لا يعني أن نضرب مجموع درجات ابتعاده في ٤ دقائق مقدار حركة الأرض لكلّ درجة؛ إذ أنّ العشر درجات المزبورة هي مقدار الفاصلة بين مغرب الجرمين، ومن اللازم أيضاً طرح مقدار درجات هالة الشمس تحت الشعاع وحجابها الضوئي، حيث إنّه قبل اختفائه وقبل غروب ذلك المقدار لا تمكّن أشعة الشمس نور الهلال الضعيف من الانعكاس والرؤية، فبعد طرحه من العشرة أو التسعة أو الثمانية تبقى أربع درجات تقريباً، أو ثلاث، أو اثنتان، فيكون أقلّ تقدير لمكث الهلال فوق الأفق في أول بلد يُرى فيه الحاصل من ضرب ٤ درجات أو ٣ أو ٢ في ٤ دقائق، هو ١٦ دقيقة أو ١٢ دقيقة أو ٨ دقائق، وهو يوافق ما تقدّم من المجرّب الواقع.

هذا بالإضافة إلى بعض الموانع الجويّة المقلّلة لمقدار مدّة الرؤية الفعلية.

فعلى هذا الحساب كلّما زاد الهلال في بلد فوق الأفق عن العشر دقائق تقريباً، تحسب تلك الزيادة وتقسّم على أربع، فما يخرج من الناتج يكون هو عدد الدرجات الطوليّة الأرضيّة التي طواها منذ تكوّنه.

فلو فرضنا أنّ الزيادة كانت ٣٠ دقيقة، كان الحاصل بعد القسمة على أربع دقائق هو ٧/٥ درجة طولية، فحينئذٍ يعلم بأنّ تكوّن الهلال كان في نقطة شرقيّة سابقة تزيد في الطول على بلد الرؤية الفعلية بخمس درجات كقدر متيقّن، والعمدة والمدار على المتيقّن الأقلّ من الحساب المزبور في معرفة وحدة الأفق في إهلال الهلال.

١. رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ٣٥.

بل إنَّ التأمّل قاضٍ بأنَّ ما أفاده المحقّق الطوسي من الضابطة التي استخرجها^١ مستلزم للاشتراك في الرؤية للهلال في أفق نقطة سابقة. وفي أفاق نقط ومواضع سابقة متقدّمة بمقدار أقصاه ٤٠ دقيقة أو ٣٦ أو ٣٢ أو ١٢ دقيقة. ومفاد هذا الاستلزام أنّ بدء آن تكوّن الهلال بنحو الدقّة والمعيّة هو في مجموعة أفاق مختلفة بذلك المقدار (٤٠ - ٣٦ - ٣٢ - ١٢) دقيقة. فالنقطة الأولى من شرق تلك المجموعة يمكث بمقدار دقيقة، وفي تلك الدقيقة بعينها يهلّ على بقية المجموعة المزبورة أيضاً، إلّا أنّه يبقى ماكتأ في النقاط اللاحقة بنحو تصاعدي حتّى يكون مكثه في النقطة الأخيرة من تلك المجموعة بمقدار ٤٠ دقيقة، كما ذكره المحقّق الطوسي^٢.

والوجه في هذا الاستلزام والاشتراك في الرؤية - بين ما ذكره المحقّق الطوسي من الضابطة والنقاط والمواضع السابقة بذلك المقدار - هو أنّ مكث الهلال فوق أفق موضع ما بمقدار ٤٠ دقيقة أو أقلّ من ذلك، يعني أنّ الموضع الأرضي المزبور قد تحرك - بحركة الأرض الوضيّة - مقدار عشر درجات أو أقلّ طوليّة - المساوي لمقدار زمني ٤٠ دقيقة - في حالة مواجهة للهلال المتكوّن.

وهذا ممّا يعني أنّ الهلال في أوّل تكوّنه في ذلك الموضع الفضائي يواجه ذلك المقدار الأرضي بتمام ذلك المقدار، ولذلك مكث في أفق الموضع المزبور بمقدار ٤٠ دقيقة زمانية، فالوضع المزبور كان في مدار المواجهة الذي هو بقدر عشر درجات أرضيّة تساوي ٤٠ دقيقة، وهو الوجه في المكث فوق الأفق بالمقدار المزبور.

ولك أن تستوضح ذلك بالدوائر المستخدمة في مراكز الألعاب والحدائق، فإنّك إذا جلست عليها وهي تتحرك بحركة وضعيّة دوريّة فإنّك في حالة مواجهة للأشياء التي تحيط بتلك الدائرة، وترى أنّ تلك الأشياء تطلع وتغرب عن باصرتك، وأنّ بين طلوعها للباصرة وغروبها مقدار زمني معيّن، لا دفعي أنّي.

١. من كون الهلال في مبتدأ رؤيته في أفق نقطة ما يمكث ٤٠ دقيقة، وهو عند ابتعاد مغرب الشمس فيه عن مغرب القمر عشر درجات كلّ درجة تطويها الأرض في حركتها الوضيّة في ٤ دقائق. أو ما قيل: إنّه عند الابتعاد بينهما تسع أو ثمان درجات، أو ما عقّبناه.

٢. أو (٣٦، ٣٢، ١٢) دقيقة حسب الأقوال الأخرى المتقدّمة.

والسرّ فى ذلك: أن مقدار المواجهة من تلك الدائرة لتلك الأشياء هو بمقدار سُبُع أو تُسْع الدائرة، فما دامت فى حركة فى ذلك المقدار والمدار تكون تلك الأشياء مواجهةً لك، وهى ماكنة فى أفق البصر، والرسم التالى يوضّح الوجه المزبور.

(أ) حركة الأرض الوضعية

من المغرب إلى المشرق.

(ب) بدء المواجهة مع الهلال

المتكوّن.

(ج) مغرب الهلال.

(د) النقاط السابقة المتقدّمة فى الأفق

الشمسى التى يرى فيها الهلال أقلّ

من ٤٠ دقيقة حتّى يتنازل إلى

دقيقة فى النقطة الأولى من مدار

المواجهة مع معينة حدوث الرؤية

فى بقية النقاط فى تلك الدقيقة.

(هـ) تحرك النقطة والموضع الذى يرى

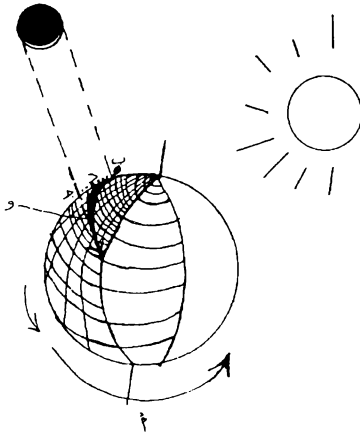
فيه الهلال ٤٠ دقيقة فى مدار

المواجهة.

(و) تسفاوت المغيرين بمقدار ١٠

درجات طولية الذى يساوى ٤٠

دقيقة.



شكل ١٢

هذا، ولا يؤثّر فى الحساب المزبور تعاصر وتزامن حركة القمر بمقدار ثلث درجة فضائية - من دائرة حركته حول الأرض - مع حركة الأرض عشر درجات طولية - بالحركة الوضعية - إذ نسبتها إلى حركة الأرض الوضعية نسبة ١ إلى ٣٠؛ إذ دورته الواحدة تزامن الثلاثين دورة أرضية تقريباً، فبالمداقّة الرياضيّة ينقص من مقدار المكث فوق أفق بلد الرؤية لاستخراج مقدار الاشتراك بنقص تلك النسبة، أي جزء من ٣٠ جزءاً من مقدار المكث.

فلو فرض مقدار المكث ثلاثين دقيقة. يكون مقدار الاشتراك ٢٩ دقيقة مع النقاط والمواضع المتقدّمة في الأفق الشمسي.

الضابطة في وحدة الأفق بالدقة: ومن كلّ ذلك ننتهي إلى أنّ الضابطة في الاشتراك في الأفق القمري ووحده أو تقاربه هي مقدار مكث القمر فوق أفق بلد الرؤية. فبذلك المقدار أو يقلّ عنه قليلاً بالدقة بالمقدار المزبور، وهو جزء من ٣٠ جزءاً تتحدّد النقاط الأخرى المتقدّمة عليه في الأفق الشمسي، فمقدار المكث هو مقدار الاشتراك - إلاّ يسيراً بنسبة جزء من ثلاثين جزءاً - مع الآفاق الشمسية المتقدّمة.

فإذا رُصد الهلال في بلد بالعين المجرّدة رصداً دقيقاً فرني لمدة خمس دقائق مثلاً، فالدول التي في شرق هذا البلد إذا كانت مشارقها ومغاربها - أي أفقها الشمسي - تتقدّم بمقدار يزيد على خمس دقائق، فلا يثبت لها الهلال، وإن كانت أقلّ من ذلك فيثبت لها الهلال، فيلاحظ مدّة بقاء الهلال فوق الأفق، وتكون البلاد الشرقية متّحدةً في الأفق القمري بمقدار هذه المدّة التي مكث فيها الهلال.

ومما تقدّم يتّضح لك سرّ خطأ الضابطة التي حكيناها عن البعض في صدر التنبيه؛ إذ لو رُئي بمقدار دقيقتين بلا وسوسة، فلا يثبت للبلاد المتقدّمة على بلد الرؤية بأكثر من دقيقتين؛ لأنّه قبل ذلك لم يكن قد تكوّن.

إن قلت: ما ذكرت من الضابطة ومن علامية المكث لمقدار الخروج السابق على بلد الرؤية الفعلية منقوض بالهلال اللاحق لشهر تامّ سابق (هلال بعد ليل الثلاثين) فإنّه يرى منتفخاً ماكنثاً فوق الأفق كثيراً ولوفي أوّل بلد تكوّن فيه، وأوّل بلد يرى فيه.

قلت: بعد ما قدّمناه من الملاحظة الهامة في الدليل السادس العقلي - من أنّه في كلّ شهر لدينا نقاط يكون الشهر فيها ٢٩ يوماً ناقصاً وأخرى يكون الشهر فيها ٣٠ يوماً تاماً - وأنّ التي يتمّ فيها الشهر هي مبدأ الرؤية في الشهر، بخلاف التي ينقص فيها، يتّضح لك جلياً أنّ التي يتمّ فيها لا تكون أوّل بلد الرؤية للشهر اللاحق، وعليك بالرجوع للملاحظة المزبورة لبسط الكلام.

ثمّ ليعلم أنّ المقدار الزمني لوصول ضوء القمر أو الهلال إلى الأرض هو ثانية واحدة وربيع

الثانية، كما أنه من المهمّ الالتفات إلى أنّ التوقيت الجاري في البلدان ليس هو التوقيت الحقيقي للأفق الشمسي، وإنما هو توقيت اتّفاقي حزمي للساعة؛ إذ الدول لاحظت أنّ السير على التوقيت الحقيقي كالساعة العربية يؤدّي إلى عدم ضبط الأمور الإداريّة والماليّة وغيرها من مرافق المعاش الداخلي؛ إذ هو يوقّت لكلّ مدينة توقيت خاصّ بأفقها الحقيقي، فيؤدّي إلى اختلاف الحساب في الوقت.

فاتفقوا على تقسيم العالم إلى ٢٤ منطقة، وقسم كلّ قسم ساعة كما في الرسم المتقدّم، وسمّيت تلك الساعات بالحزمية والتوقيت بالاتّفاقي لا الحقيقي، وعلى هذا يجب الانتباه إلى التوقيت الحقيقي في المحاسبات المتقدّمة، وإلى وقت الغروب والزوال، لا إلى التوقيت المحلي الرسمي.

التنبيه الثاني: وظيفة الشاكّ في هلال شوّال

إنّ ما هو شائع اليوم من بناء عملي من باب الاحتياط من خروج الناس والسفر عند عدم ثبوت هلال شهر شوّال خروجاً عن التردّد بين المحذورين، بين وجوب الصوم وحرمة صيام العيد، هذا العمل لا رجحان فيه بحسب لسان الروايات في المقام، الصريحة في وجوب إتمام العدة كحكم ظاهري، وعدم الاعتناء بالشكّ - سواء الحاصل من مانع في الرؤية في الأفق، أو الحاصل من الرؤية الفاقدة للشرائط والاعتبار - ومساق لسانها أجمع النهي عن الوسوسة والتحيّر والتردّد والاضطراب في الفحص عن الواقع.

ففي عدّة من الروايات المتقدّمة سابقاً التشديد على شرائط البيّنة والنهي عن الاعتناء بالفاقدة.

ففي رواية عبد الحميد الأزدي قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أكون في الجبل في القرية فيها خمسمائة من الناس، فقال: «إذا كان كذلك فصمّ لصيامهم وأفطر لفطرهم»^١.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٣، ح ٤٦١؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٣. في التهذيب: «فصم بصيامهم وأفطر بفطرهم».

وصحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «إذا صمت تسعة وعشرين يوماً ثم تغيّمت السماء فاتمّ العدة ثلاثين»^١.

ومثلها في اللسان صحيحة عبيد بن زرارة، ورواية محمد بن قيس في نفس الباب^٢. وكذا أيضاً صحيحة علي بن جعفر: أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ قال: «إذا لم يشك فليفطر وإلا فليصم مع الناس»^٣. فأمره عليه السلام بالصيام إتماماً للعدة كحكم ظاهري، وبعدم الاعتناء بالشك مع كون السائل شكّه ناشئ من تخيّل الرؤية بإبصاره وحده.

وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني ولكن بالرؤية، والرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد: هو ذا هو، وينظر تسعة فلا يرونه، إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف^٤.

حيث إنّها جعلت غاية الصيام، وموضوع الفطر الرؤية الواجدة للشرائط، وأما مع فقدها لها - كمورد الاسترابة في المثال - فلا يعتدّ بها ولا بالشكّ الحاصل منها، بل يتمّ الصيام عدة بمقتضى مفهوم الشرطيّة، فالرواية توجّه النظر إلى عدم الاعتناء بالشكّ الحاصل من الرؤية المريية، وإلى لزوم اتمام العدة حينئذٍ كحكمٍ ظاهري، وهذا اللسان متعدّد في روايات الباب وغيرها من السنة الروايات.

وكموثقة سماعة أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن اليوم في شهر رمضان يختلف فيه؟ قال: «إذا اجتمع أهل مصر على صيامه للرؤية فاقضه إذا كان أهل مصر خمسمائة إنسان»^٥. كلّ هذه الأحاديث وغيرها تشدّد على عدم الاعتناء بالشكّ والوسوسة، وإنّما الصيام

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٥، ح ٤٢٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٤ - ٢٦٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٠ و ١١.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ح ٣٤١؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٤، ح ١.

٤. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٦، ح ٤٣٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١١.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ح ٣٣٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٦.

للرؤية الواجدة للشرائط، والفطر للرؤية الواجدة للشرائط، ومع وجود الريبة في البيئة تكون فاقدة للشرائط لا يعتنى بها ولا بالشك الحاصل منها.

التنبيه الثالث: حصر الطرق بالرؤية

ومنشأ هذا الحصر ما ورد مستفيضاً من اشتراط الصيام والفطر بها وغيره من السنة الحصر للحجّة بها في مقابل بقية الطرق، والرؤية هي كناية عن القطع واليقين الحسي، لا الاطمئنان فحسب.

فنرى كثيراً من الروايات في المقام تقابل بين الرؤية والظنّ والتخيّل الحاصل من مناشئ مختلفة، أي اليقين الحسيّ مقابل الظنّ والتجزّم الحاصل من الحدس.

فقولهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «صُمُّ للرؤية وأفطر للرؤية» «اللام» للتعليل وظهرها في الانحصار. بتقريب أنّ الرؤية طريق وجداني حسيّ قطعيّ غير قابل للجعل في طريقيّته المحضة، إلا إذا أخذ جزء الموضوع على نحو الصفيّة أو الطريقيّة، لكن ظهور العناوين الاستطراقيّة كالعلم ونحوه هو في الطريقيّة المحضة، وأخذها جزء الموضوع يحتاج إلى مؤونة لفظيّة زائدة.

فعلى ذلك، تكون المستفيضة «صُمُّ للرؤية وأفطر للرؤية» في مقام نفي الحجّة عن الطرق الأخرى، والإرشاد إلى حدّ الموضوع من كونه متكوّناً بحيث يرى بالعين المجردة، فالطريق على الهلال هو اليقين الحسيّ، وأنّ ثبوت الهلال إذا استند إلى ملازمة أو مقدّمة حدسيّة أو حسابيّة ولو بالاستعانة برؤية حسّيّة لاحقة، لا يكون ثبوتاً للهلال باليقين الحسيّ، بل لليقين الحدسيّ، ولا يكون الصيام للرؤية، فهو وإن استند في بعض مقدّماته للحسّ كأن يستعان برؤية لاحقة إلاّ أنّه بضميمة مقدّمة حدسيّة لتثبيت الهلال في ليلة سابقة.

نعم، دلّ الدليل على حجّة قيام طرق على هذا الطريق، وهو البيئة ونحوها. وعن السيّد المرتضى في الناصريّات^١، والعلامة في المختلف^٢، والسبزواري في

١. المسائل الناصريّات، ص ٢٩١، المسألة ١٢٦.

٢. مختلف الشيعة، ج ٣، ص ٣٥٨، المسألة ٨٩.

الذخيرة^١، والفيض الكاشاني في المفاتيح^٢، والنراقي في المستند^٣، والسيد الخوئي^٤ - خلافاً للمشهور - الذهاب إلى اعتبار رؤية الهلال قبل الزوال^٥، وإن ذكر أنّ الفرض في نفسه نادر التحقق؛ حيث لم نر ولم نسمع لحدّ الآن برؤيته قبل الزوال ولا بعده. اللهمّ إلاً قريباً من الغروب بنصف ساعة أو ساعة فإنّه كثير شائع.

ذهبوا إلى ذلك؛ لوجود روايات صحيحة في المقام، مفضّلة بين رؤيته قبل الزوال وبعد الزوال.

كموتقة إسحاق بن عمّار - المطلقة - قال:

سألت أبا عبد الله^{عليه السلام} عن هلال رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال: «لا تصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلدٍ آخر أنّهم رأوه فاقضه، وإذا رأيت من وسط النهار فأتمّ صومه إلى الليل»^٥.

وصحيحة محمد بن قيس - المطلقة أيضاً - عن أبي جعفر^{عليه السلام} قال:

قال أمير المؤمنين^{عليه السلام}: «إذا رأيتم الهلال فأفطروا، أو شهد عليه عدل من المسلمين، وإن لم تروا الهلال إلاً وسط النهار أو آخره فأتمّوا الصيام إلى الليل»^٦.

وصحيحة حمّاد بن عثمان - المقيّدة المفضّلة - عن أبي عبد الله^{عليه السلام} قال: «ذا رأوا الهلال قبل الزوال فهو ليلّة الماضية، وإذا رأوه بعد الزوال فهو ليلّة المستقبل»^٧.

وصحيحة عبد الله بن بكير و عبيد بن زرارة - المقيّدة المفضّلة - قالوا: قال أبو عبد الله^{عليه السلام}:

١. ذخيرة المعاد، ص ٥٣٣.

٢. مفاتيح الشرائع، ج ١، ص ٢٥٧، مفتاح ٢٨٥.

٣. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٦.

٤. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠.

٥. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٩٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

٦. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٠؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ١.

٧. الكافي، ج ٤، ص ٧٨، باب الأهلة والشهادة عليها، ح ١٠؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٠، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٦.

إذا رُئي الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شؤال، وإذا رُئي بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان^١.

والروايات المعارضة لها مطلقة. كرواية جراح المدائني قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: «مَنْ رَأَى هلال شؤال بنهار في شهر رمضان فليتمّ صيامه»^٢. وهي قابلة للتقييد بتلك الروايات. وأما رواية محمد بن عيسى قال:

كُتِبَ إِلَيْهِ عليه السلام: جعلت فداك، ربما غمّ علينا هلال شهر رمضان فترى من الغد الهلال قبل الزوال، وربما رأيناه بعد الزوال، فترى أن نفضّر قبل الزوال إذا رأيناه أم لا؟ وكيف تأمر في ذلك؟ فكتب عليه السلام: «تتمّ إلى الليل، فإنّه إن كان تامّاً رُئي قبل الزوال»^٣. فخدوشة دلالةً وسنداً.

أما الدلالة؛ فلاضطراب المتن؛ إذ قد رواها الشيخ في التهذيب والاستبصار، وبين النسختين اختلاف فاحش وإن اتّحد السند، وكذا المتن من غير هذه الجهة.

ففي نسخة التهذيب هي بالصورة المتقدّمة: «غمّ علينا هلال شهر رمضان»، وفي نسخة الاستبصار: «غمّ علينا الهلال في شهر رمضان». ومقتضى النسخة الأولى أنّ فرض يوم الشكّ من آخر شعبان، بمعنى أنّه كان صائماً قضاءً أو ندباً، فتمّ صيامه المزبور إلى الليل بانياً على أنّه من رمضان، فإنّه إذا كان الشهر - شهر رمضان - تامّاً فيمكن أن يرى هلاله قبل الزوال، ويضمّ إلى ذلك اليوم تسعة وعشرين يوماً فيكون تامّاً، فيطابق مفاده ما تقدّم من الروايات المقيّدة، فلا تكون معارضةً.

ومقتضى النسخة الثانية فرض يوم الشكّ من آخر رمضان، والسؤال هو عن جواز الإفطار لرؤية الهلال قبل الزوال، والجواب هو وجوب إتمام الصيام إلى الليل وعدم الاعتداد بتلك

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٤٨٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٩٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٢.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٧، ح ٤٩٠؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٤.

الرؤية؛ لأنَّ الشهر الذي هو فيه إذا كان تاماً، فيرى هلال الشهر اللاحق قبل الزوال، فلا يكون يوم الشكَّ أوَّل سؤال، بل يبنى على أنه آخر رمضان، فتكون معارضةً.

وأما السند، فضعيفة بمحمد بن جعفر بن بطّة.

وفي ما أُفيد مواقع للنظر:

أما المطلقات: «صُمَّ للرؤية وأفطر للرؤية» فهي آبية عن التخصيص، بقرينة ما ورد فيها من أدوات الحصر، وما تقدّم بيانه من كيفية استفادته، وتفرّيع نفي الطرق الأخرى على ذلك، معتضداً بفهم وعمل المشهور، بل وفي بعضها الإشارة إلى نفي مجمل الحسابات الظنيّة والحدسيّة تفرّيعاً على الحصر المزبور.

إن قلت: إنّ رؤية ما قبل الزوال هي من الرؤية الحسيّة لا من الحدس، فلا ينافيها الحصر المزبور.

قلت: الظاهر من الروايات حتّى المفصلة بين ما قبل وبعد الزوال هو الرؤية الليلية، كصحيحة محمد بن قيس في قوله عليه السلام: «إذا رأيتم الهلال فأفطروا... وإن لم تروا الهلال من وسط النهار أو آخره فأتّموا الصيام إلى الليل» وغيرها من الروايات المقابلة بين الرؤية الليلية والنهارية، حيث إنّ الأولى هي الرؤية بنحو مطلق.

هذا لو فسّرنا رؤية قبل الزوال بالرؤية النهارية، وأما لو فسّرناها بالرؤية الليلية في بلد غير بلد المكلف المزامن لوقت ما قبل الزوال في بلد المكلف، فسوف يكون عدّ يوم الشكَّ أوَّل الشهر مبنياً على حدس الرؤية في الليلة السابقة. وهذا ما استفاضت الروايات في النهي عنه، وأنَّ الهلال ليس بالتظنّي والتخمين، وإنّما مبدؤه يثبت باليقين الحسيّ النابع من الرؤية بلا ضميمة ولا توسط مقدّمة أو واسطة حسابيّة أو حدسيّة.

هذا، مع أنّه كيف يفرض في زمن صدور الروايات فرض هذا السؤال على التقدير الثاني حيث لم تكن هناك وسائل اتّصال سريعة، والتقدير الأوّل قد تقدّم ندرته بل عدم وقوعه، مع أنّ في الروايات المتقدّمة فرض وقوعه بكثرة، فمن مجموع ذلك يعلم الإجمال في مفاد تلك الروايات.

اللهمّ! إنّ تفرض رؤية كرة القمر عند بداية الطلوع قبل استيلاء أشعة الشمس، كما هو الحال في رؤية كرة القمر صباحاً في أواخر الشهر قبل دخوله تحت الشعاع، غاية الأمر على

الجهة المقابلة لموضعه في آخر الشهر.

وأما رواية محمد بن عيسى فيمكن تصحيح سندها بتبديل السند إلى محمد بن عيسى، حيث إن طريق الشيخ عليه السلام في الفهرست إليه صحيح^١. وقد ذكر أن الطريق إلى كتبه ورواياته هو الطريق المزبور، وقد فضلنا الحال في صحة تبديل - ازدواج - الإسناد في بحث الرجال، وما علقناه من الطهارة في شرح العروة.

وإن شئت فخذ مثلاً على دأب الشيخ وأصحاب المجاميع على ذلك ما ذكره في التهذيب (ج ٤، ص ١٦٩) عند كلامه عن روايات العدد وعدم نقص شهر رمضان، حيث قال في ردّ الرواية الصحيحة التي استخرجها من كتاب ابن أبي عمير عن حذيفة بن منصور: «إنّ كتاب حذيفة بن منصور عليه السلام عرّي منه، والكتاب معروف مشهور، ولو كان هذا الحديث صحيحاً لضمّته كتابه».

فترى مع أنّ الراوي عن حذيفة هو ابن أبي عمير إلا أنّ الشيخ لم يكتف بذلك وأخذ بمراجعتها في كتاب حذيفة وثبه بعدم وجودها، هذا مع أنّ الشيخ في طريقه في الفهرست إلى كتاب حذيفة بن منصور قال: «له كتاب رويناه...»^٢ وذكر طرقه إليه، ولم يقل إنّ تلك الطرق هي لجميع كتبه ورواياته، كما هو الحال في طريقه إلى محمد بن عيسى البيهقي البونسي، حيث عبّر أنّ الطرق إلى كتبه ورواياته، بل وفي آخرين غيره عبّر بجميع كتبهم ورواياتهم.

هذا من حيث السند، وأما من حيث الدلالة فلا يخفى رجحان وتعيين نسخة الاستبصار؛ إذ تكون مفاد الجمل متناسبة متسقة متلائمة، وقد تقدّم في «الملاحظة» في الدليل العقلي قوّة المضمون وعلوّه، فراجع. بخلافه على النسخة الأولى؛ فإنّ فيها من التكلّف والتمحّل الممّج ما لا يخفى، مضافاً إلى أنّه لا محصل للسؤال حينئذٍ عن الإفطار، وقد أذعن عليه السلام بذلك إلى حدّ ما. فتكون هذه الرواية معارضةً في نفس الباب لتلك الروايات المفصلة، بل إنّ موثقة إسحاق بن عمّار أيضاً معارضة للروايات المفصلة، حيث سأل فيها عن هلال رمضان يغمّ علينا في تسع وعشرين من شعبان؟ فقال عليه السلام:

١. الفهرست، ص ٢٢٦، الرقم ٦١١.

٢. الفهرست، ص ١٢١، الرقم ٢٦١.

لا تصمه إلا أن تراه فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه، وإذا رأيته من وسط النهار فأتّم الصوم إلى الليل^١.

حيث إنّ الظاهر من ذيلها الاعتداد بالرؤية في وسط النهار، وأنها كاشفة عن كون الليلة السابقة من الشهر الجديد؛ إذ الظاهر أنّ الذيل أحد شقوق فرض السؤال، وهو الشكّ في هلال شهر رمضان، وأنه لا يصومه إلا أن يراه، أو يشهد أهل بلد آخر فيقضه، أو يراه من وسط النهار فيتّم الصيام إلى الليل.

مضافاً إلى أنّ التعبير: «فأتّم الصوم إلى الليل» جناس للتعبير في الآية بوجوب صيام شهر رمضان إلى الليل^٢، فحمل الذيل على هلال سؤال - كما ذكره في المستند^٣ - تكلف وخلاف للظاهر جداً.

فحقيقة التعارض موجودة. وفي إثارة غبار هذا التعارض تلويح وإشارة إلى نفس النكات التي مرّت، وهي حصر الطرق في الرؤية، وكون اعتبار الطرق الأخرى من مسلك العامة، فقد رووا في المقام روايات باعتبار رؤية ما قبل الزوال في الكشف عن الهلال في الليلة السابقة. منها: ما أخرجه عبدالرزاق في المصنّف عن الثوري، عن مغيرة، عن شباك، عن إبراهيم قال:

كتب عمر إلى عنبسة بن فرقد: إذا رأيتم الهلال نهراً قبل أن تزول الشمس تمام الثلاثين فأظفروا، وإذا رأيتموه بعد أن تزول الشمس فلا تظفروا حتّى تمسوا^٤.

فروايات الباب متعارضة، لأنّ النسبة بينهما مطلق ومقيّد، كما أُفيد في المقام.

مضافاً إلى بُعد حصول الرؤية للهلال قبل الزوال؛ لأنّ هالة الشمس تحجب رؤية الهلال.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٨، ح ٤٩٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

٢. إشارة إلى الآية ١٨٧ من سورة البقرة (٢): ﴿ثُمَّ أَتَمَّوُا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾.

٣. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤١٨.

٤. المصنّف، ج ٤، ص ١٦٣، الرقم ٧٣٣٢؛ ورواه البيهقي في السنن، ج ٤، ص ٢١٣، ومثله أيضاً في المصنّف عن يحيى بن الجزار عن عليّ بن الحسين بنسب المفاد والمعنى، كما رووا في المقام حديثاً معارضاً لذلك. ففي السنن الكبرى (للبيهقي)، ج ٤، ص ٢١٣، بسنده عن أبي وائل قال: أتانا كتاب عمر بخاتين: أنّ الأهلة بعضها أعظم من بعض، فإذا رأيتم الهلال من أوّل النهار فلا تظفروا حتّى يشهد شاهدان أنّهما رأياه بالأمس.

التنبية الرابع: عدم الاعتداد بالآلات الرصدية في الرؤية

هل يثبت الهلال بالرؤية وبالعين المسلحة كالتلسكوب، أم لابد من العين المجردة في تعيين مبدأ الشهر؟ أو التفصيل، فتارة لا يمكن أن يرى الهلال بالعين المجردة، وأخرى يمكن ذلك، إلا أن الموانع تقع حاجبة في تحققها أو لعدم الاستهلال ورئي بالعين المسلحة.

الفرض الأول: وهو ما إذا لم يمكن مشاهدته بالعين المجردة، وشوهد بالعين المسلحة، ففي هذه الحالة الاتفاق حاصل على عدم الاعتداد بهذه الرؤية.

والسرى في ذلك يعزى إلى أن ابتعاد القمر عن تحت الشعاع ليس هو موضوع الحكم بشكل مطلق، بل ابتعاده عن الشمس بحيث يتكوّن وتشتد أشعة انعكاسه بنحو يرى على سطح الأرض بالعين المجردة، كأن يبتعد عن الشمس بمقدار عشر درجات فضائية، أما لو ابتعد عنها بأقل من هذا المقدار، فإنه لا يتمكّن من رؤيته بالعين المجردة، وإنما يمكن رؤيته بالعين المسلحة.

فالترديد في المقام فيه تباين موضوعي، لا أن الموضوع واحد، والاختلاف منشؤه الطريق لهذا الموضوع، كما قد يتوهم؛ إذ أن الموضوع ليس هو جرم القمر، وإلا فإنه يمكن أن يرصد ويرى القمر بالعين المسلحة طوال دورانه حول الأرض، سواء كان في حالة المحاق أم في غيرها.

وإنما الموضوع هو منازل القمر، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَاقِئُ لِلنَّاسِ﴾^١ ومنزلة القمر تختلف من حالة إلى أخرى، فإذا ابتعد القمر عن الشمس بمقدار درجتين؛ فإن هذه منزلة، وفي هذه الحالة لا يمكن أن يرى بالعين المجردة، وإذا ابتعد عن الشمس بمقدار عشر درجات، فإنها منزلة أخرى وميقات آخر أيضاً، وفي هذه الحالة يمكن أن يرى بالعين المجردة، فمن حيث الزمن يوجد في المنازل اختلاف، وكذلك من حيث المسافة الفضائية، فأى منزلة هي ميقات وموضوع الحكم؟

ففي المقام موضوعان لا موضوع واحد، والطرق إليه مختلفة حتى يقال بإمكان ثبوت

الهلال بالعين المسلحة.

وهذا محصل ما قد يقال بأن الرؤية ليست طريقاً محضاً بل لها موضوعية، أي أنّ المرئي كونه بحيث يرى - وأخذ هذا قيداً - موضوع الحكم، لا أنّ الرؤية أخذت جزء الموضوع على نحو الصفتية أو الطريقية، بل هي طريق محض عبّر به لبيان حصر الاعتماد على الطريق اليقيني الحسي، وبيان أنّ ما هو موضوع الحكم هو تكوّن الهلال بحيث يرى بالعين المجردة - أي المنزلة التي يسمّى فيها هلالاً ويستهلّ به الناظرون - لا التكوّن الضعيف غير المرئي بالباصرة، أي المنزلة القمرية السابقة.

فالنكتة الثانية للتعبير بالرؤية عن الموضوع هو الكناية والإرشاد إلى حدّ درجة ومنزلة القمر، التي هي موضوع الحكم.

فالإشكال بالتهافت على ما في التنقيح والمستند من أنّ الرؤية والتبين أخذاً في كلامه من جهة أنّها طريق محض، والترمز من جهة أخرى أنّ لهما موضوعية، حيث لا تقوم بقية الطرق مقامهما غفلةً عن هذه النكتة، وهي أنّ الموضوع بحيث يرى هو جزء الموضوع، أمّا نفس الرؤية فهي طريق محض.

الفرض الثاني: وقد أفتى به السيّد الخوئي رحمته الله على ما يحكى وإن تخيّل البعض أنّه الفرض الأوّل.

وهو أنّ الرؤية المجردة ممكنة إلاّ أنّه لمانع من غيم وأبخرة، أو لعدم الاستهلال لم يرصد ولم ير الهلال، ففي هذه الحالة إذا قطع بأنّه يرى بالعين المجردة لولا المانع بعد أن رُئي بالعين المسلحة، فإنّه يحكم بثبوت الهلال، حيث إنّ الموضوع - وهو المنزلة الخاصة للقمر، وهي الهلال - قد تحقّق.

التنبيه الخامس: عدم الاعتداد بروايات العدد

هل إنّ شهر رمضان يُصيّبه ما يصيب الشهور من النقصان، أم أنّه لم ينقص منذ أن خلق الله السماوات والأرض؟

١. وكذا ما عن بعض المعاصرين في رسالته الهلالية من اعتراضه على التنقيح والمستند من أنّه تارةً تؤخذ الرؤية موضوعية وأخرى لا تؤخذ.

وهذه المسألة وقعت محلّ تنازع عظیم بین قدماء الأصحاب. قال الحرّ العاملي رحمته الله:

ذكر ابن طاووس في كتاب الإقبال: أنّ علماء الشيعة مجمعة في زمانه على أنّ شهر رمضان قد يكون ثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين، وأنّهم كانوا مختلفين من قبل، وأنّ الصدوق ذهب إلى أنّه لا ينقص أبداً عن ثلاثين يوماً، وكذلك المفيد، ونقل إجماع أهل زمانه على ذلك ونقله عن الصدوق، وعن أخيه الحسين بن عليّ بن الحسين، وعن أبي محمّد هارون بن موسى، وعن السيّد أبي محمّد الحسنی وغيرهم.

ونقله ابن طاووس عن ابن قولويه، وذكر أنّ محمّد بن أحمد بن داؤد صنّف كتاباً في الردّ على جعفر بن محمّد بن قولويه، ثمّ إنّه رجع عن ذلك وصنّف كتاباً في أنّه يجوز أن يكون تسعة وعشرين يوماً، وأنّه كغيره من المشهور في ذلك. وكذلك الكراچكي كان يقول أولاً بقول ابن قولويه، وألف فيه كتاباً، ثمّ رجع عن ذلك، وألف كتاباً في الردّ عليه^۱.

كما أنّ العامّة قد رووا في ذلك بعض النصوص، كحديث أبي بكرة، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «شهران لا ينقصان، شهر عید: رمضان وذو الحجّة»^۲.

والروایات التي استدلت بها على أنّ شهر رمضان لا ينقص عن (۳۰) يوماً هي: صحيحة حذيفة بن منصور عن معاذ بن كثير قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يقولون: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله صام تسعة وعشرين أكثر ممّا صام ثلاثين؟ فقال: «كذبوا، ما صام رسول الله صلّى الله عليه وآله منذ بعثه الله تعالى إلى أن قبضه أقلّ من ثلاثين يوماً، ولا نقص شهر رمضان منذ خلق الله تعالى السماوات والأرض من ثلاثين يوماً وليلة»^۳.

وهذه الرواية مستفيضة عن حذيفة، وفي بعض أسانيد هذا الحديث مروية عنه عن معاذ عن الإمام عليه السلام، وفي بعضها عنه عن الإمام مباشرة.

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۷۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۶، في تعليقه رحمته الله ذيل الحديث ۳۷.

۲. صحيح البخاري، ج ۲، ص ۶۷۵، الباب ۱۲؛ ورواه البيهقي أيضاً في السنن، ج ۲، ص ۲۵۰.

۳. تهذيب الأحكام، ج ۴، ص ۱۶۷، ح ۴۷۷؛ ووسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۸، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵،

وهذا الخبر - كما صرح الشيخ في التهذيب^١ - شاذٌ، ولا يوجد في شيء من الأصول ولا في كتاب حذيفة، وأنه مضطرب الإسناد، مختلف الألفاظ، وأنه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً، ولا يعارض ظاهر القرآن والأخبار المتواترة.

ومؤتقة معاوية بن عمار عن أبي عبد الله^{عليه السلام} في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾^٢ قال: «صوم ثلاثين يوماً»^٣.

ولا نصويته لها على القول المزبور؛ إذ عند الشك تكمل العدة، ولذا حملها الشيخ الطوسي على ما إذا غمَّ هلال شوال.

ومرسلة محمد بن إسماعيل، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله^{عليه السلام} قال:

إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى خَلَقَ الدُّنْيَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ اخْتَرَهَا عَنْ أَيَّامِ السَّنَةِ، وَالسَّنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ يَوْمًا، شَعْبَانَ لَا يَتِمُّ أَبَدًا، وَرَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ وَاللَّهُ أَبَدًا، وَلَا تَكُونُ فَرِيضَةٌ نَاقِصَةٌ... الحديث^٤.

ورواية ياسر الخادم قال: قلت للرضا^{عليه السلام}: هل يكون شهر رمضان تسعة وعشرين يوماً؟ فقال: «إِنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ لَا يَنْقُصُ عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَبَدًا»^٥.

ورواية محمد بن يعقوب بن شعيب عن أبيه، عن أبي عبد الله^{عليه السلام} أنه قال - في حديث طويل -: «شهر رمضان ثلاثون يوماً؛ لقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ الكاملة التامة» قال: «ثلاثون يوماً»^٦.

وفي مقابل هذه الأحاديث روايات عديدة ومستفيضة تدلُّ بصراحة على النقص، وأنَّ شهر رمضان كغيره من الشهور يعتره النقص ويكون (٢٩) يوماً.

من هذه الأحاديث: مؤتقة محمد بن مسلم عن أحدهما^{عليه السلام}، قال: «شهر رمضان يصيبه

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٩.

٢. البقرة (٢): ١٨٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٧٦، ح ٤٨٧؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ٣١.

٤. الكافي، ج ٤، ص ٧٨، باب نادر، ح ٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ٣٤.

٥. الفقيه، ج ٢، ص ١١١، ح ٤٧٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ٣٦.

٦. الخصال، ص ٥٣١، ح ٨.

ما یصیب الشهور من النقصان»^۱.

وصحیحة حمّاد بن عثمان، عن أبی عبد الله علیه السلام أنّه قال فی شهر رمضان: «هو شهر من الشهور یصیبه ما یصیب الشهور من النقصان»^۲.

وموتقة إسحاق بن جریر، عن أبی عبد الله علیه السلام قال:

«إنّ رسول الله صلی الله علیه و آله قال: «إنّ الشهر هكذا وهكذا وهكذا، یلصق کفیه ویسطهما، ثمّ قال:

وهكذا وهكذا وهكذا، ثمّ یقبض إصبعاً واحدة فی آخر بسطة بیديه وهي الإبهام»،

فقلت: شهر رمضان تامّ أبداً، أم شهر من الشهور؟ فقال: «هو شهر من الشهور» ثمّ قال:

«إنّ علیاً علیه السلام صام عندکم تسعة وعشرين يوماً، فأتوه، فقالوا: یا أمیر المؤمنین، قد رأینا

الهلال، فقال: أفطروا»^۳.

والأحادیث فی الباب متعدّدة، فراجع.

التفسیر المشهور: وفي معرض الجواب عن الروایات الأولى ذکر المشهور نکتة هیویة،

وهی أنّ الهیویین أصحاب الزیجات جعلوا لضبط السنة القمریة شهور السنة القمریة شهراً

ناقصاً، وآخر تاماً ثلاثین يوماً، الفرد من الشهور تامّ، والزواج منها ناقص، وشهر رمضان

باعتباره فرداً فهو تامّ دائماً وأبداً علی هذا الحساب.

وفي روایات المقام إشارة إلى هذه النکتة، لا أنّ هذا هو الشهر الواقعی، بل هو الشهر

الجدولي الحسابی عند الهیویین، وروایات المقام تشير إليه.

كما فی موتقة إسحاق بن جریر، المتقدّمة قوله صلی الله علیه و آله:

«إنّ الشهر هكذا وهكذا وهكذا، یلصق کفیه ویسطهما، ثمّ قال: وهكذا وهكذا وهكذا، ثمّ

یقبض إصبعاً واحدة فی آخر بسطة بیديه وهي الإبهام».

فالروایة واضحة فی الإشارة إلى حساب الجدول.

۱. تهذیب الأحکام، ج ۴، ص ۱۵۵، ح ۴۲۹؛ وسائل الشیعة، ج ۱۰، ص ۲۶۱ - ۲۶۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۱.

۲. تهذیب الأحکام، ج ۴، ص ۱۶۰، ح ۴۵۲؛ وسائل الشیعة، ج ۱۰، ص ۲۶۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۳.

۳. تهذیب الأحکام، ج ۴، ص ۱۶۲، ح ۴۵۸؛ وسائل الشیعة، ج ۱۰، ص ۲۶۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۲.

وكذا في صحيحة يونس بن يعقوب:

الشهور شهر كذا، وقال بأصابع يديه جميعاً فبسط أصابعه كذا وكذا وكذا، وكذا وكذا وكذا، فقبض الإبهام وضعتها^١.

وأيضاً ما في رواية جابر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول:

ما أدري ما صمت ثلاثين أكثر، أو ما صمت تسعة وعشرين يوماً، إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «شهر كذا، وشهر كذا وشهر كذا، يعقد بيده تسعة وعشرين يوماً»^٢.

وغيرها من الروايات.

تفسير آخر في المقام: قد قَدّمناه في «الملاحظة الهامة» في الدليل العقلي في النقض السادس، من أن الشهر يتم في أول نقطة يتكوّن فيها الهلال في أيّ شهر، ويكون ناقصاً في النقاط الشرقيّة من النقطة الأولى، فكلّ شهر هلاليّ يتمّ في بعض النقاط وينقص هو بعينه في النقاط الأخرى، فكذا الحال في شهر رمضان يكون (٣٠) يوماً في بعض النقاط، وناقصاً بشخصه في نقاط أخرى، وعلى ذلك يمكن حمل روايات العدد.

وملخص ما تقدّم في وجه ذلك أن الشهر الهلالي دورته (٢٩) يوماً و(١٢) ساعة و(٤٤) دقيقة، لا تقلّ عن هذا المقدار، كما هو من مسلمّات علم الهيئة.

وأول بلد يرى فيه الهلال عند الغروب على بُعد عشر درجات من مغرب الشمس تقريباً لا بدّ من أن يمرّ على نفس الموضع تسعة وعشرين مرّة، ثمّ لا يتمّ الدور الثلاثين بل نصفه تقريباً، وبعد ذلك يتكوّن هلال الشهر اللاحق، لكن الموضع الأوّل لهلال الشهر السابق لا يرى هلال اللاحق إلاّ بعد تتميمه للدور الثلاثين وإن كان قد تكوّن هلال اللاحق في نصف الدور المزبور في موضع ثان، فسيكون شهر رمضان وأيّ شهر هلاليّ على نحو الدوام في أول بلد الرؤيّة في الأرض ثلاثين يوماً ودوماً توجد بقعة يتمّ فيها الشهر.

فلو فرضت الصين أول بلد يرى فيه الهلال، ففي ليلة الثلاثين لا يتمكّن من رؤيّة الشهر

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦١، ح ٤٥٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥،

ح ١٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٦٢، ح ٤٥٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥،

ح ١٨.

اللاحق فيها؛ لأنّه لم يستكمل دورته. نعم، في نهار الثلاثين يكون قد طوى المسافة المزبورة وتكوّن في نقطة أخرى.

هذا على القول باختلاف الأفاق في الحكم يكون بعض المناطق ثلاثين يوماً وبعضها تسعة وعشرين يوماً، وأمّا على القول بعدم الاشتراط فأيضاً يكون الشهر ثلاثين يوماً دائماً في بقعة ما، وناقصاً في أخرى، قد بيّناه في الملاحظة المزبورة، فراجع.

فعلى مسلك المشهور يمكن تفسير الروايات بشكل واضح، لكن على مسلك غيرهم توجيهها أمر مشكل.

فالروايات القائلة بأنّ شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً لا غبار عليها؛ إذ شهر رمضان دائماً وأبداً في بعض البقاع يكون ثلاثين يوماً، وفي بعضها الآخر يكون تسعة وعشرين يوماً.

ويؤيد هذا الحمل التعليل في بعضها بمقدار الدور الحسابي للسنة القمرية، كمعتبرة يعقوب ابن شعيب عن أبيه: «فالسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً».

لكن تقدّم أن عدم ثبات تمامية الشهر في نقطة واحدة لعدم كون مبدأ الرؤية ثابتاً في بقعة واحدة.

مفاد روايات العدد: وأمّا الروايات مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «ما صام رسول الله ﷺ تسعة وعشرين يوماً» فليس لسانها أنّ شهر رمضان ثلاثون يوماً، بل مؤداهما ما صام رسول الله ﷺ ناقصاً؛ إذ أنّه ﷺ يصوم اليوم المستحب، يوم الشك أو الآخر من شهر شعبان. وأمّا قوله ﷺ: «ما نقص شهر رمضان» فهذا لسان آخر يحمل على تمامية الشهر في نقطة أوّل تكوّنه.

ثمّ إنّه لو فرض خلوّ الروايات السابقة - القائلة بأنّ شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً - عن المعارض، فلا يمكن العمل بها على نحو الإطلاق؛ إذ الوجدان قاضٍ بخلافها.

(٢٨)

ثبوت الهلال بحكم الحاكم

تأليف

حجة الإسلام والمسلمين شيخ محمد سند

(معاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين. سيدنا
ونبيّنا محمّدٍ وآله الطيّبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين، من الآن إلى قيام يوم
الدين.

ثبوت الهلال بحكم الحاكم*

والبحث في حكم الحاكم بثبوت الهلال هل من باب أنه طريق مثل بقية الطرق ووجوب
متابعته تكليفاً من جهة وجوب المطروق التكليفي، أي وجوب العمل بالواقع، فمتابعة حكم
الحاكم في المقام كمتابعة بقية الطرق؛ أو أن له خصوصيةً زائدة، وفيه لون إضافي وصبغة
أخرى، كحكمه في باب القضاء له خصائص الطريقة والموضوعية معاً؟ الطريقة من جهة أنه
لا يبذل الواقع، فإذا حكم القاضي بكون المال لزيد، فإنّ هذا الحكم لا يبذل الواقع إذا كان هذا
المال لعمرو، والموضوعية من جهة ترتب وجوب تكليفي بمتابعة حكم القاضي، وحرمة الرد،
وهو غير وجوب احترام مال المسلم.

فهل حكم الحاكم في المقام أمانة محضة تنجز الواقع فقط، أم أنه من نمط الحكم
القضائي؟

والخلاصة هل أن حكم الحاكم أمانة شرعية في ثبوت الهلال أم لا؟

* وليس هو في عرض الشهود الحسني والرؤية، وإنما طريق على الطريق.

الأقوال في المسألة

المشهور شهرة مستفيضة أن حكمه نافذ وحجّة وأمارة معتبرة على ثبوت الهلال، وفي الحدائق حكاة عن ظاهر الأصحاب^١.
 وخالف في ذلك جماعة من أعظم المتأخرين، وشكك في ذلك السيّد الخوئي رحمته الله في مستند العروة^٢، وأفتى في المنهاج بعدم نفوذه^٣.

تحرير جهات البحث

الكلام في صورة المسألة من جهتين:

الجهة الأولى: هل أنّ هذا الحكم بثبوت الهلال وظيفية من الوظائف العامة للوليّ المتصرّف في الأمور، وهو الإمام المعصوم عليه السلام، أم لا؟ وهذه بمنزلة صغرى الدليل.
 الجهة الثانية: بعد الفراغ من كونها من وظائف الإمام المعصوم عليه السلام هل صلاحية هذه الوظيفة ثابتة للفقهاء بالنيابة، كما هي ثابتة للوليّ بالأصالة، أم لا؟ وهذه بمنزلة كبرى الدليل.
 فالبحت تارة في إثبات أنّه من وظائف المتصرّف في الأمور، وأخرى بعد الفراغ من كونها من وظائفه يبحث عن صلاحية الفقيه والمرجع والمجتهد في هذا الأمر.

محتملات الجهة الثانية

ثم إنّ النيابة والصلاحية في المقام هل هي للمرجع، أم للمجتهد المطلق والفقهاء؟ إذ بينهما عموم مطلق، فقد يكون فقيهاً إلا أنّه لا يقبل ولا يتصدّى للأمر وإن كان المجتهد والفقهاء الجامع لشرائط النيابة العامة له صلاحية ومسند الإفتاء وإنفاذ القضاء. أمّا التصرف في الأمور فقد يقال: إنّها من شؤون المرجعية، إذ هي نوع من التصرف في الأمور العامة، ولا أقلّ من الأمور الحسينية.

١. الحدائق الناضرة، ج ١٣، ص ٢٥٨.

٢. مستند العروة، ج ٢، ص ٨١ و ٩١.

٣. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠.

فالمرجع له نوع من الولاية في التصرف، فضلاً عن صلاحيات الفقهة والاجتهاد، لذا ذكروا شرائط في المرجع تخالف في بعضها شرائط صلاحيات المجتهد والفقير.

وهذا التفكيك بهذه الصورة أخذ يتضح؛ إذ بالإضافة إلى مسند الفتوى والقضاء هناك مسند آخر، وهو مسند المرجعية.

فحكم الحاكم هل هو من توابع القضاء، أو من شؤون المفتي، أو أنه نافذ وممضى من باب الحكم الولوي؟

محتملات الجهة الأولى

والجهة الأولى أيضاً فيها نفس الاحتمالات، فهل هذا ثابت لإمام الأصل من باب أنه وظيفة وباعتباره متصرفاً في الأمور، أم أنها ليست بوظيفة، وإنما هي فعل استثنائي خاص ومن باب إعمال الولاية المطلقة المختصة بالمعصوم، أم من باب أنها وظيفة قضائية، أم أنه من توابع ولواحق الإفتاء بناءً على تأتيها في الموضوعات الجزئية؟

فإن كان الأخير، فنحن في راحة من البحث الثاني؛ لأن الفتيا ثابتة للمجتهد بلا ريب، وإن كان من وظائف مسند القضاء، فكذلك؛ إذ قد وردت أدلة القضاء بنبابة المجتهد الجامع للشرائط فيه عن الإمام المعصوم.

وإن كان من وظائف المتصرف في الأمور، فحينئذ لا غنى عن البحث في الجهة الثانية، وفي أن أدلة النيابة في التصرف في غير الأمور الحسينية هل هي شاملة للمقام، أو أن المقام من الأمور الحسينية؟ حيث إنها القدر المتيقن من نبابة الفقيه والمجتهد - ولا أقل من الفقيه المبسوط اليد - إذ له نوع من التصرف والولاية ونفوذ الكلمة.

هذه زوايا البحث بصورة موجزة، وكلام الأعلام في المقام غير مفرز بشكل واضح وجلي، فصاحب الحدائق رحمته الله خلافه في الجهة الثانية، والسيد الخوئي رحمته الله مخالفته للمشهور في كلتا الجهتين.

ويكفي الأصل للمانع من نفوذ حكم الحاكم في ثبوت الهلال؛ إذ الأصل العملي قاض بعدم نفوذ حكم أحدٍ على أحدٍ إلا بعد قيام الدليل، وعدم الحجية، بينما القائلين بنفوذ وحجية حكمه لابد لهم من إقامة الدليل على ذلك.

أدلة المثبتين

وهي قد تكون لإثبات صغرى لكبرى مفروغ منها في أبواب أخرى من الفقه؛ إذ قد تقام الأدلة على أنّ هذه المسألة من صلاحيات القاضي، فتثبت الصغرى، أما أنّ صلاحيات القاضي ووظائفه ثابتة للمجتهد، فهذا بحث في كتاب القضاء.

وقد تقام الأدلة على أنّ المسألة من شؤون الفتوى، فهي لإثبات صغرى لكبرى تبحث في باب الاجتهاد والتقليد، وهي أنّ الفتوى ثابتة للمجتهد الفقيه في عصر الغيبة. وأما إذ أقيمت الأدلة على أساس أنّها من وظائف المتصرف في الأمور، فلا بدّ من إثبات الكبرى أيضاً، وهي أنّ ذلك من صلاحيات الفقيه الجامع للشرائط بأدلة النيابة العامة، وهي الجهة الثانية من البحث في المقام.

إثبات الجهة الأولى: صغرى الاستدلال

واستدلّ المشهور بطائفة من الروايات:

الرواية الأولى: صحيحة محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إذا شهد عند الإمام شاهدان أنّهما رأيا الهلال منذ ثلاثين يوماً أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم إذا كانا شهدا قبل زوال الشمس، وإن شهدا بعد زوال الشمس أمر الإمام بإفطار ذلك اليوم، وأخر الصلاة إلى الغد فصلّى بهم^١.

والرواية صريحة في إثبات صغرى الدليل، وهي أنّ من وظائف الإمام عليه السلام إذا شهدت عنده بيّنة عادلة أن يأمر بالعيد، وأمره نافذ وماضي.

وما في المستمسك^٢ والمستند^٣ بتفصيل أكثر - من الإشكال في دلالة الرواية للترديد في قوله عليه السلام: «أمر الإمام» هل هو من باب الأمر والطاعة الخاصّة بالمعصوم، أو الحكم؟ إذ فرق بين انشاء الأمر المولوي، وبين إنشاء الحكم، والمتعين هو الأول، أي من باب «أطيعوا

١. الفقيه، ج ٢، ص ١٠٩، ح ٤٦٧؛ وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٧٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٦، ح ١.

٢. مستمسك العروة الوثقى، ج ٨، ص ٤٦٠.

٣. مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ٨٢.

الله ورسوله» وهو ثابت لإمام الأصل، ولا ربط لها - للرواية - بإنشاء حكم الحاكم، ومن ناحية أخرى أنّ لفظة «الإمام» منصرفة لدى أذهان المتشرعة لإمام الأصل، لا للحاكم ولو بالنيابة، فالرواية واضحة في أنّها من باب وجوب الطاعة لولاة الأمر، ولا ربط لها بالمقام - غير وارد؛ إذ الرواية تتعرض لوظيفة المعصوم كمتصرف في الأمور، لا أنّها في صدد بيان صلاحية المعصوم، حيث إنّها تطرح قضية كليتة «إذا شهد عند الإمام... أمر الإمام» مكوّنة من موضوع ومحمول، فهي لبيان الميزان لتحقق الأمر.

وأما الإشكال بأنّ هذا أمر وإنشاء الأمر ليس إنشاءً للحكم ليس بسديد؛ إذ أنّ الحكم الولوي ليس هو إلّا أوامر ولوية، كما أنّ الأمر بالصلاة مثلاً يعني وجوب الصلاة، فلا فرق بين إنشاء الأمر أو إنشاء الحكم، كلاهما يؤدّي نفس الغرض، وهما حيثيّتان، أو عنوانان لواقعية واحدة، كما نبّه عليه المحقّق الإصفهاني رحمته الله ١ سواء كان حقيقة الحكم إنشاء الأمر، أو هو إنشاء وجعل الفعل في ذمّة المكلف، كما ذهب إليه السيّد الخوئي رحمته الله ٢. فإنشاء الأمر إمّا هو كناية عن إنشاء الحكم، أو هو بنفسه حكم، أو ما يلازم الحكم على المسالك المختلفة في الأصول.

وقد حرّرتنا في «ملكيّة الدول، الوضعية» أنّ الحكم الولوي هو نفس الأوامر الولوية، والنواهي الولوية، وهو يبين الحكم الفتاوي والقضائي، وذكرنا هناك أنّ الحكم الولوي قد يبيّن ميزانه ومعياره في الروايات، كما يبيّن ميزان الفتوى والقضاء، وأنّ الأدلّة على نحوين: أولهما: يتعرّض لميزان الباب، والوظيفة المقرّرة فيه. والنحو الثاني: يتعرّض لصلاحية متولّي الوظيفة، وأنّه بالأصالة لمن يكون، وبالنيابة لآخر.

فمثل قوله رحمته الله ٣: «إنّما أقضي بينكم بالبيّنات والأيمان» معيار وميزان الشرع في الحكم القضائي، ثمّ يقوم الدليل على أنّ هذا الميزان المقرّر للرسول رحمته الله، أو الإمام المعصوم عليه السلام ثابت أيضاً للفقهاء المتوفّرة فيه شرائط النيابة العامة، فكلّ ما هو من وظائف القضاء يثبت للفقهاء والمجتهد.

١. نهاية الدراية، ج ١، ص ٣٢٥.

٢. محاضرات في الأصول، ج ٢، ص ١٣١.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٤١٤، باب أنّ القضاء بالبيّنات والأيمان، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٢٢، أبواب كيفية الحكم، الباب ٣، ح ١.

فالخلاصة: أن إنشاء الحكم الولوي هو بالأمر والنهي، وليس بخصوص كلمة «حكمة» فقط، فكما أن إنشاء حكم القاضي لا يختص بهذه الكلمة، بل هو أعم - كأن يقول: «أمرك يا زيد بدفع كذا إلى فلان»، أو بصورة الخبر: «هذا المال لفلان، وليس لك يا زيد» - كذلك الأمر هاهنا.

التحقيق في مفاد الرواية

إن أدلة النفوذ والإمضاء على أنماط: فتمط يتعرض إلى شرائط الفعل أو المورد الذي يكون فيه النفوذ، مثل ما في المعاملات، حيث إن بعض أدلة الإمضاء تكون متعرضة إلى شرائط البيع وشرائط المبيع، كقوله ﷺ: «لا بأس بالتفاضل في غير المكيل والموزون نقداً ونسيئة»^١ ونمط آخر يتعرض إلى شرائط وصلاحيّة الفاعل، كالبائع في البيع، مثل: «الناس مسلطون على أموالهم»، ومثل: «الثبب أمرها إليها»^٢ في النكاح وغيرها من الأمثلة. وهكذا الحال في أدلة نفوذ الأمور والتصرفات الولويّة؛ فإن بعضها متمركز في النظر إلى ميزان ومورد الفعل الولوي، وشرائطه كوظيفة للولي، وبعضها متعرضة لصلاحيات الولي ودائرتها من دون تعرضها إلى المورد.

إذا اتضح ذلك، فقد تقرر لديهم في باب المعاملات أن الأدلة المتعرضة لشرائط الفاعل لا يمكن التمسك بها عند الشك في شرائط الفعل، أي عند الشك في ما هو موضوع الأدلة الأولى، فلو بني على إطلاق أدلة النيابة العامّة، فتلك الأدلة ليست ناظرة إلى أن مورد النيابة أي شيء هو؟ وما هي شرائطه؟ بل لا بدّ من أدلة أخرى على بيان الفعل وميزانه. وكذلك أيضاً لا يتمسك بأدلة شرائط الفعل النافذ والممضى عند الشك في شرائط الفاعل، وما هو موضوع الأدلة الثانية.

ويمثّل لذلك بأنّ القائل إذا مدح الملكة العلميّة للمهندس، فإنّ ذلك لا يعني مدحاً إلى المورد والأرض وأدوات البناء التي يتمّ فيها وبها عمل المهندس، وكذلك العكس. وحينئذٍ نقول: إنّ روايتنا هذه إنّما هي في المقام الأوّل، أي أنّها متعرضة لشرائط وميزان حكم إمام الأصل ﷺ، لا في المقام الثاني من صلاحية الإمام وحدود ولايته، فهي تبيّن

١. بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٧٢، الباب ٣٣، ح ٧.

٢. قرب الإسناد، ص ٣٦١، ح ١٢٩٢.

ضابطة الفعل، كميزان عام في الفعل، لا كأمر اتفافي، وأنها وظيفة لها معيارها وضابطتها الخاصة الدائمة.

ومقتضى ذلك أنّ تلك الوظيفة غير معطّلة وإن لم تبين على النيابة العامة؛ إذ ليست الرواية في المقام الثاني من بيان الصلاحيات المعيّنة لخصوص المعصوم عليه السلام. وإنّما هي في المقام الأوّل من بيان ميزان الفعل الولوي بميزانه العامّ المعلوم عدم إرادة الشارع تعطيله؛ إذ أنّ نفس بيان ضابطة وميزان الفعل والوظيفة الولوية هو تشريع ثابت في انبثاق الحكم الولائي، ويدلّ على أنّه أمر لا يعطلّ لدى الشارع، ومعه لا يتخلّف الحاكم عن الحكم؛ لأنّه أيضاً تشريع ثابت في باب الولاية.

وبعبارة أخرى: المهمّ في الأدلّة هي تلك الأدلّة التي تتعرض إلى ميزان الحكم الولوي، والوظيفة الولوية، فإذا تعرضت الروايات إلى هذا الميزان، يكون أمراً واضحاً من جهة الفعل، وأنّ ميزان هذا الفعل واضح لدى الشارع، فحينئذٍ لو بُني على ضيق النيابة عن الإمام المعصوم عليه السلام يكون هذا المورد ثابتاً للمجتهد؛ لأنّ الإمام بيّنه، كوظيفة ولويّة للولي المتصرّف، وأنّه أمر غير معطلّ في أغراض الشارع.

وبهذا البيان نستفيد أنّ حكم الحاكم في مسألة الهلال ليست من باب الحكم الاتفافي الذي يبديه الإمام المعصوم، بل هو بصورة تقنين دائم، وضابطة كليّة في المقام، وليست قضية خاصة بملاسات مجتمعة تصدر عن الإمام، فالرواية تامّة في إثبات صغرى الدليل، وهي أنّ هذه الوظيفة من الوظائف العامة للولي المتصرّف للأموار.

الرواية الثانية: صحيحة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال: إنّ عليّاً عليه السلام كان يقول: «لا أجزى في رؤية الهلال إلّا شهادة رجلين عدلين»^١.

الرواية الثالثة: صحيحة شعيب بن يعقوب عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أنّ عليّاً عليه السلام قال: لا أجزى في الطلاق ولا في الهلال إلّا رجلين»^٢.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٨٠، ح ٤٩٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٨.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٢١٦، ح ٩٦٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ٩.

وموضع الاستدلال بالروايتين قوله عليه السلام: «لا أُجيز» وفي بعض الكلمات استظهر منهما نفي حجّية حكم الحاكم؛ لأنّهما حصرتا الحجّية في البيّنة؛ والحال أنّ البيّنة طريق طولّي على الرّؤية، وليست هي الرّؤية كي يقال: إنّ الروايتين متعرّضتان للحصر في الطريق المباشر، بل الروايتان من أدلّة ثبوت الهلال بحكم الحاكم، وتدلّان أيضاً على حصر ميزان الحكم في شهادة الرجلين مقابل شهادة رجل وامرأتين، أو غير ذلك من الشهود.

بيان ذلك: أنّ قوله عليه السلام: «لا أُجيز» إمّا بمعنى أنّه لا يجوز، أي الإخبار الإفتائي عن الحكم الواقعي، والتشريعات الأوّليّة على الموضوعات بصورة الإنشاء حيث إنّ الإفتاء ذا جنبتين، أو بمعنى لا أنفذ، والجواز بمعنى النفاذ والمضيّ، فتكون أداة النفي داخلّة على الإنشاء المحض من دون جنبية إخبار، أي إنشاء من له صلاحية الوليّ المتصرّف الحاكم، والثاني أظهر؛ لكون الأوّل فيه نحو تضمين وتقدير محتاج إلى قرينة زائدة.

فالروايتان دالتان على أنّ ذلك من صلاحيّات الحاكم، وأنّ الميزان الولوي هو شهادة الشاهدين، فهما على نسق صحيحة محمد بن قيس في بيان وظيفه الوليّ المتصرّف في الأمور، وحملهما على أنّهما من باب التشريع الأوّلي على الموضوعات بحاجة إلى قرينة؛ إذ هذا خلاف ما هو ظاهر من المعنى الاستعمالي فيهما.

إن قلت: لا محصل لـ«لا أُجيز في الطلاق» على المعنى الثاني، بخلاف المعنى الأوّل، فهو قرينة المقام.

قلت: هو على نسق روايات أخرى، مثل ما عن الإمام الباقر عليه السلام فيها:

والله لو ملكت من أمر الناس شيئاً لأقمّتهم بالسيف والسوط حتّى يطلّقوا للعدّة كما أمر الله عزّ وجلّ^١.

وقوله عليه السلام: «لو وليتهم لرددتهم فيه إلى كتاب الله عزّ وجلّ»^٢. وقول الإمام الكاظم عليه السلام:

١. الكافي، ج ٦، ص ٥٧، باب أنّ الناس لا يستقيمون...، ح ٥؛ وسائل الشريعة، ج ٢٢، ص ١٣، أبواب مقدّمات وشرائط

الطلاق، الباب ٦، ح ١.

٢. الكافي، ج ٦، ص ٥٦، باب أنّ الناس لا يستقيمون...، ح ١؛ وسائل الشريعة، ج ٢٢، ص ١٣، أبواب مقدّمات وشرائط

الطلاق، الباب ٦، ح ٢.

«لو وليت أمر الناس لعلمتهم الطلاق، ثم لم أوت بأحد خالف إلا أوجعته ضرباً»^١.
فهذا الإسناد إلى النفس وإلى الذات المقدسة فيه إشعار واضح بأن هذا الإيجابار على الطلاق الصحيح، ومنع الإنفاذ العملي للطلاق الفاقد للشرائط من صلاحية الولي المتصرف في الأمور، لا أنها أحكام تشريعية.

الرواية الرابعة: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:
لو كان الأمر إلينا أجزنا شهادة الرجل الواحد إذا علم منه خير مع يمين الخصم في حقوق الناس، فأما ما كان من حقوق الله عز وجل، أو رؤية الهلال فلا^٢.
وهذه الصحيحة دالة بوضوح على أن صلاحية الحكم بثبوت الهلال من شؤون وتوابع القضاء، فالحاكم بما له مسند القضاء يحكم بثبوت الهلال.
إن قلت: كيف تكون هذه الرواية متعرضة لوظائف الولي المتصرف في الأمور وفي نفس الوقت متعرضة لوظائف القاضي؟!

قلت: وإن كان هناك فرق بين الحكم الولوي والقضائي والتشريعي الأولي على الموضوعات - كما بيناه مفضلاً في «ملكية الدول الوضعية» - إلا أن مسند القضاء كما يلي الأمور القضائية كذا يلي إقامة الحدود والقصاص وغير ذلك من الشؤون الولوية، وسيأتي تنمّة لذلك.

مع أن العطف في الكلام يصح ذكر الموارد المتعددة.
هذا، مع أن الوظائف المزبورة بأجمعها ثابتة للمعصوم بالأصالة، وللمجتهد بالنيابة على القول بالثبوت له، لا أن بعضها كالقضاء له بالأصالة كي يتعدّد الإسناد في فعل الإنفاذ.
الرواية الخامسة: صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:
كان رسول الله صلى الله عليه وآله يميز في الدّين شهادة رجل واحد، ويمين صاحب الدّين، ولم يجز في الهلال إلا شاهدي عدل^٣.

١. الكافي، ج ٦، ص ٥٧، باب أن الناس لا يستقيمون...، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ٢٢، ص ١٤، أبواب مقدمات وشرائط الطلاق، الباب ٦، ح ٥.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٧٣، ح ٧٤٦؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٦٨، أبواب كيفية الحكم، الباب ١٤، ح ١٢.

٣. الكافي، ج ٧، ص ٣٨٦، باب شهادة الواحد ويمين المدعي، ح ٨؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٦٤، أبواب كيفية الحكم، الباب ١٤، ح ١.

وهذا الحديث - كسابقه - يدلّ بوضوح على أنّ إثبات الهلال أيضاً من وظائف القاضي؛ إذ مقتضى وحدة المعنى المستعمل ووحدة المعنى الجدّي بمقتضى وحدة السياق هو كون الجواز والنفوذ في الموردین نفوذاً قضائياً أو من توابعه.

ويؤيد ذلك أنّ حكم القاضي في القضاء ليس ولوياً بحتاً، بل فيه شائبة الطريقيّة: خلافاً لما في كلمات بعض المعاصرين، فهو ليس ولوياً محضاً، وليس طريقيّاً محضاً أيضاً، فقولہ ﷺ: «إنما أقضي بينكم بالبيّنات والأيمان»^١ لا يغيّر الواقع، لكن فيه جنبه تنفيذيّة، وهي وجوب متابعة القاضي، وعدم الردّ عليه.

الرواية السادسة: الصحيح إلى عبدالله بن سنان عن رجل - نسي حمّاد بن عيسى اسمه - قال:

صام عليّ ﷺ بالكوفة ثمانية وعشرين يوماً شهر رمضان، فأرأوا الهلال، فأمر منادياً ينادي: اقضوا يوماً، فإنّ الشهر تسعة وعشرون يوماً^٢.

وهذه الرواية بالالتفات إلى ما تقدّم في بقية الروايات يظهر منها أنّ هذا الموضوع العام بيد الإمام ﷺ ومن وظائفه.

الرواية السابعة: صحيحة عيسى بن أبي منصور أنّه قال:

كنت عند أبي عبدالله ﷺ في اليوم الذي يشكّ فيه، فقال: «يا غلام! اذهب، فانظر أصام السلطان أم لا؟» فذهب ثمّ عاد، فقال: لا، فدعا بالعداء، فتغدّينا معه^٣.

وموضع الاستشهاد: أنّ الوليّ المتصرّف الغاصب كان بيده هذا الأمر، وهو كاشف عن سيرة المتشرّعة من جهة الكبرى، وهي أنّهم يجعلون هذه الوظيفة من مهمّات من بيده الأمر وإن كان المصداق غير شرعي، فالرواية وإن لم يصرّح فيها باللفظ أنّه من وظائف الإمام إلّا أنّها دالّة على أنّ المرتكز في سيرة المتشرّعة أنّ هذه المسألة بيد الوليّ المتصرّف؛ إذ ثبوت الهلال ترتبط به عدّة من المهامّ والوظائف التي هي واضحة أنّها من مختصّات الوليّ

١. تهذيب الأحكام، ج ٦، ص ٢٢٩، ح ٥٥٢؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٢٣٢، أبواب كيفية الحكم، الباب ٣، ح ١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ١٥٨، ح ٤٤٤؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٤، ح ١.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٧٩، ح ٣٥٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٣١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ٥٧، ح ١.

المتصرّف، كما مارة الحجّ، وتعيين الموقف في يوم عرفة، وصلاة العيد، وما أشبه ذلك من قضايا عامّة ترتب على ثبوت الهلال، التي هي من الشعائر الجماعية المنوطة بالوليّ، فهو موضوع عامّ لها.

أمّا الإشكال بأنّ هذه الكبرى المرتكزة قد تكون بدعيّة غير شرعيّة كالمصداق فسيأتي دفعه. الرواية الثامنة: الموقّ إلى داؤد بن الحصين عن رجل من أصحابه عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال - وهو بالحيرة زمان أبي العباس -:

إني دخلت عليه وقد شكّ الناس في الصوم، وهو والله من شهر رمضان، فسلمت عليه، فقال: يا أبا عبدالله، أصمّت اليوم؟ فقلت: «لا، والمائدة بين يديه» قال: فادن فكلّ، فدنوت فأكلت، قال: «وقلت: الصوم معك والفطر معك». فقال الرجل لأبي عبدالله عليه السلام: تظفر يوماً من شهر رمضان؟ فقال: «إي والله، أفطر يوماً من شهر رمضان أحبّ إليّ من أن يضرب عنقي»^١.

والتقريب ما تقدّم، ويأتي في الرواية اللاحقة.

الرواية التاسعة: مرسلّة رفاعة عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

دخلت على أبي العباس بالحيرة فقال: «يا أبا عبدالله، ما تقول في الصيام اليوم؟» فقلت: ذاك إلى الإمام، إن صمت صمنا، وإن أفطرت أفطرتنا، فقال: «يا غلام، عليّ بالمائدة»، فأكلت معه، وأنا أعلم والله أنّه يوم من شهر رمضان، فكان إفطاري يوماً، وقضاؤه أيسر عليّ من أن يضرب عنقي ولا يعبد الله»^٢.

ويبدو أنّ هذه الرواية هي السابقة لكن بإسناد آخر.

وقوله عليه السلام: «ذاك إلى الإمام» كبرى لا تقية فيها إلّا أنّ التطبيق فيه تقية؛ إذ لا يرفع اليد عنها بأصالة الجهة إلّا بالقدر المعلوم المتيقن.

وهو نظير ما ورد في أدلّة الاستصحاب: «لا تنقض اليقين...»^٣ في الشكّ في الركعات من

١. الكافي، ج ٤، ص ٨٢، باب اليوم الذي يشكّ فيه...، ح ٩؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٣١، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ٥٧، ح ٤.

٢. الكافي، ج ٤، ص ٨٢، باب اليوم الذي يشكّ فيه...، ح ٧؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٣٢، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ٥٧، ح ٥.

٣. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٨، ح ١١؛ وسائل الشيعة، ج ١، ص ٢٤٥، أبواب نواقض الوضوء، الباب ١، ح ١.

كون التطبيق محمولاً على التقية.

الرواية العاشرة: الصحيح إلى خلاد بن عمارة قال: قال أبو عبد الله عليه السلام:

دخلت على أبي العباس في يوم شك وأنا أعلم أنه من شهر رمضان، وهو يتغدى، فقال: «يا أبا عبد الله، ليس هذا من أيامك»، قلت: لِمَ يا أمير المؤمنين؟ ما صومي إلا بصومك، ولا إفطاري إلا بإفطارك، قال: فقال: «ادن»، قال: فدنوت، فأكلت وأنا - والله - أعلم أنه من شهر رمضان!.

الرواية الحادية عشرة: معتبرة أبي الجارود قال: سألت أبا جعفر عليه السلام:

إننا شكنا سنة في عام من تلك الأعوام في الأضحى، فلما دخلت على أبي جعفر عليه السلام وكان بعض أصحابنا يضحى، فقال: «الفطر يوم يفطر الناس، والأضحى يوم يضحى الناس، والصوم يوم يصوم الناس»^٢.

وهذه الرواية تدلّ على اعتبار إحراز يوم عرفة، الظاهري عند العامة لليوم الواقعي، وأما دلالتها بالنسبة للمقام فإن أهل العامة كانوا يتبعون أمير الحاج في تعيينه، وفي ثبوت هلال ذي الحجة، فمن شؤون أمير الحاج أنه يعين ويحكم بثبوت الهلال، وما أشبه من الأمور المختصة بالحج وتوابعه.

الرواية الثانية عشرة: رواية منقولة عن رسالة المحكم والمتشابه عن

أمير المؤمنين عليه السلام قال:

وأما الرخصة التي صاحبها فيها بالخيار؛ فإن الله نهى المؤمن أن يتخذ الكافر ولياً ثم من عليه بإطلاق الرخصة له - عند التقية في الظاهر - أن يصوم بصيامه، ويفطر بإفطاره، ويصلي بصلاته، ويعمل بعمله، ويظهر له استعمال ذلك، موسعاً عليه فيه، وعليه أن يدين الله في الباطن بخلاف ما يظهر لمن يخافه من المخالفين^٣.

وما في الرواية من أنّ اتّخاذ المؤمن للمخالف ولياً لما له من السطوة والسلطة الظاهرة

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٩٦٥؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٣٢، أبواب ما يمك عن الصائم، الباب ٥٧، ح ٦.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٩٦٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٣٣، أبواب ما يمك عن الصائم، الباب ٥٧، ح ٧.

٣. المحكم والمتشابه، ص ٣٦؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ١٣٣، أبواب ما يمك عن الصائم، الباب ٥٧، ح ٨.

کالتاسعة في أن التقية في الصغرى، لكنّها من حيث الكبرى تامّة.

أضف إلى هذه الروايات ما هو شائع ومتّصل إلى زمن العباسيين من كون حكم الهلال أمره بيد القاضي، أو الولي المتصرّف وإن كان غاصباً، فهذه السيرة وهذا الأمر الشائع له دلالة واضحة على أنه من وظائف القضاة وولاية الأمر بلا ريب. وقد أشكل غير واحد: بأنّ إناطة هذه المسألة وتصنيفها من وظائف القاضي، أو الولي المتصرّف من بدع العامّة.

وهذا الإشكال مدفوع من جهة أنّ النصب للقضاء في قوله عليه السلام: «فإني جعلته عليكم حاكماً»^١ جعل وإنشاء باستعمال اللفظ في نفس مفهوم القضاء، أو الحاكم المستعمل عرفاً في زمن الصادقين عليهم السلام في هذه التوابع أيضاً، والتي كانت موجودة فهي وإن كانت من بدعهم على فرض تسليم ذلك لكن أصبح مركزاً في الأذهان أنّه من شؤون القضاء البتّ في قضية الهلال، وما أشبه ذلك.

فروايات نصب القاضي يتبادر من استعمال لفظه «القاضي» فيها إلى الأذهان أنّ نفس صلاحيات قاضي العامّة مجعولة لقاضي الخاصّة، ولو أُريد ما هو أضيّق من هذا المفهوم لكان على الإمام عليه السلام أن ينبّه إلى ذلك، وعدم التنبيه والتحديد يدلّ على أنّ دائرة الرجوع إلى قضاة العامّة يرجع فيها إلى قضاة الخاصّة بلا أدنى تفاوت.

جواب آخر: أنّ صلاحيات القاضي ليست في الحسم للنزاع فحسب، بل لابدّ من وجود جناح تنفيذي للقاضي، وقوّة تنفيذيّة لإجبار الممتنع، وردع الظلم، وما أشبه، وإلّا لكان لغواً وحبراً على ورق، وهذه القوّة التنفيذية ولائيّة لا قضائيّة، فمن لوازم القضاء القوّة التنفيذية، وإلّا يكون جهاز القضاء ناقصاً، وفائدته غير تامّة، مع عدم وجود يدٍ مبسوطة للقاضي في تطبيق وتنفيذ ما يحكم به، فإذا كان كذلك فليس من المستحيل أن يلحق بفصل الخصومة بتّ القاضي في الموضوعات العامّة التي فيها جنبه طريقيّة؛ لكونه موضوعاً عامّاً جماعياً.

١. الكافي، ج ١، ص ٥٤، باب البدع والرأي والمقاييس، ح ١ و ٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ٣٠٠، أبواب ما يمسك عنه الصائم، الباب ٥٧، ح ٧.

إثبات الجهة الثانية: كبرى الاستدلال

وهي أدلة صلاحية ونيابة المجتهد الفقيه عن الإمام المعصوم عليه السلام. ويدل على ذلك روايات:

الرواية الأولى: مقبولة - بل معتبرة - عمر بن حنظلة قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجلين من أصحابنا بينهما منازعة في دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان وإلى القضاة، أيحل ذلك؟ قال: «مَنْ تحاكم إليهم في حق أو باطل فإِنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإِنما يأخذ سحتاً وإن كان الحق ثابتاً له؛ لأنّه أخذ بحكم الطاغوت، وما أمر الله أن يكفر به، قال الله تعالى: ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾^١» قلت: كيف يصنعان؟ قال: «ينظران مَنْ كان منكم مَن قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، وعرف أحكامنا، فليرضوا به حكماً، فإِنّي قد جعلته عليكم حاكماً»^٢.

تحقيق سند الرواية: وقبل الدخول في دلالة الرواية لا بأس بتحقيق سندها، وليس مَنْ يناقش فيه إلّا عمر بن حنظلة؛ إذ لم يوثق، ولكن بمراجعة أحاديثه نجد بأنّ الصادق عليه السلام يتحدث معه، كما يتحدث مع كبار أصحابه من أمثال زرارعة ومحمد بن مسلم، كما نجد في أحاديثه تلك التشقيقات والمدافعات التي لا يلتفت إليها إلّا نادراً، والتي تتمّ على سعة باع الرجل في الفقه، كما أنّ طريقة جواب الإمام له أيضاً تستدعي الانتباه، إذ يبيّن له كلّ نكات الشقوق، والكليات المفترضة بعضها عن البعض، كلّ ذلك يدلّ على جلالة هذا الرجل.

وقد روى عنه زرارعة بن أعين، وعبدالله بن بكير، وعبدالله بن مسكان، وصفوان ابن يحيى، مضافاً إلى رواية الوقت: «إِذَا لَا يَكْذِبُ عَلَيْنَا»^٣ حيث إنّ جوابه عليه السلام «إِذَا» راجع إلى عمر بن حنظلة، لا إلى الوقت؛ إذ لم يعيّن السائل الوقت المزبور، وإلى روايات أخرى في حاله مؤيدة لما تقدّم.

١. النساء (٤): ٦٠.

٢. الكافي، ج ١، ص ٥٤، باب البدع والرأي والمقاييس، ح ٧؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٣٦، أبواب صفات القاضي.

الباب ١١، ح ١.

٣. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٥، باب وقت الظهر والمصر، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٣٣، أبواب المواقيت، الباب ٥.

ح ٦.

وقد يُستشکل في مفاد الرواية من كون النصب المزبور في الرواية مختصّ بمورد النزاع، بل إنَّ الرواية ناظرة إلى قاضي التحكيم، فلا ربط لها بالمقام^١. وهو مردود؛ لأنَّ قوله عليه السلام: «فبأني قد جعلته عليكم حاكماً» تعليلٌ للرضا، لا أنَّ الإمام جعله علينا حاكماً بسبب رضانا، بل الإمام أمرنا بالرضا والاتباع العملي؛ لأنَّه جعله علينا حاكماً.

أضف إلى ذلك أنَّ في الرواية أمر بالرضا، لا اشتراط نفوذ القضاء بالرضا؛ إذ القاضي المنصوب لا بدّ من الانصياع إليه.

فهذه الرواية - بعد التأمل - ظهورها تامّ في القاضي المنصوب، سيّما وأنَّ الشروط التي تقدّمت في صفات هذا القاضي لا تتلاءم بمجملها إلّا مع قاضي التنصيب، وأمّا اختصاصها بمورد النزاع فقد تقدّم أنّه في حالة التنازع لا بدّ للقاضي من سلطة تنفيذيّة أيضاً. والرواية لم تقيد منصب القضاء بمورد الحسم والنزاع، بل هي مطلقة تشمل جميع وظائف ومهّمات القضاء المجعولة للسلطان والقاضي في ذلك الزمان، فهذه الرواية تثبت الكبرى، وهي نيابة الفقيه الجامع للشرائط عن الإمام منصب القضاء.

بل يمكن القول بأنَّ هذه الرواية علاوة على أنّها تثبت كبرى باب القضاء، فهي تثبت في الجملة بشكل صريح كبرى باب الولاية، وأنَّ المجتهد الفقيه له نيابة من قبل الإمام المعصوم، كما في صدرها: «فتحاكم إلى السلطان وإلى القضاة» والتحاكم إلى السلطان حكم متولّي الأمور؛ حيث إنَّ القضاء له بالأصل غير منفك عن ولاية التصرف.

وكلمة «الحكم» لا يقصد استعمالها في حسم القضاء بقريّة أنّ الرجوع إلى السلطان ليس باعتبار موازين القضاء فحسب، بل للحكم الولوي أيضاً.

فكلمة «الحكم» الواردة في الصدر ليست مخصوصةً بباب القضاء، والسلطان قد يفصل بين النزاع والخصومات بصلاحيّات الولويّة، مضافاً إلى أنّ أصل الوضع اللغوي للكلمة أيضاً لا يقتصر على باب القضاء، بل استعمالها أعمّ من ذلك، كما أنّ القضاء جناح من أجنحة الدولة والسلطان، كما هو الحال في الهياكل العصريّة، ويشير إلى ذلك ما ورد من التحذير للمؤمنين

١. مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ٨٧.

من التحاكم إلى السلطان الجائر.

ففي صحیحة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام قال:

أَيُّمًا مؤمن قدّم مؤمناً في خصومة إلى قاضٍ أو سلطان جائر، فقضی علیه بغير حکم الله، فقد شركه في الإثم^١.

وفي الباب أحاديث أخرى بهذا اللسان تؤمّن إلى أنّ التحاكم في السابق لم يكن مقتصرًا على القضاة، بل يشمل السلطان الجائر.

فوظائف القاضي في عصر صدور الرواية لم تكن مقتصرةً على القضاة، وحلّ النزاعات، بل دائرته أوسع من ذلك بكثير، وللقضاة على مرّ التّاريخ تصرّفات ووظائف خارج دائرة الخصومات، فلهم تدخّل في القضايا العامّة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، ولهم بتّ في هذه المجالات، ولذلك يعتبر القاضي في ذلك الوقت بمثابة دولة داخل دولة.

وكان السلطان لا يقدم على اتّخاذ قرار إلّا بعد أن يراجع قضائه، فيهيّؤون له الجوّ القانوني المناسب، والمناخ الملائم، وتهيئة الرأي العامّ لخطّته الجديدة، وبعدّ مصدرًا لوضع التشريعات، كالحكم بوجوب الجهاد وما أشبه ذلك، كما أنّ جميع القضايا الحسبيّة كانت مناطةً بباب القضاء.

ومن أمثلة تدخّل القضاة في الأمور العامّة فتوى شريح القاضي (لعنه الله) بأنّ سيّد الشهداء عليه السلام خرج عن حدّه فقتل بسيف جدّه.

والإشكال ببديعيّة التوسعة في الكبرى وعدم مشروعيتها كبدعيّة وعدم مشروعيتها المصاديق مرّت الإجابة عنه.

الرواية الثانية: معتبرة أبي خديجة قال: قال أبو عبدالله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام:

إِذَا كَم أَنْ يَحَاكِمَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِلَى أَهْلِ الْجُورِ، وَلَكِنْ انظُرُوا إِلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ يَعْلَمُ شَيْئًا مِنْ قَضَايَانَا، فَاجْعَلُوهُ بَيْنَكُمْ، فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ قَاضِيًا، فَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِ^٢.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤١١، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١١، أبواب صفات القاضي، الباب ١، ح ١.

٢. الفقيه، ج ٣، ص ٢، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٣، أبواب صفات القاضي، الباب ١، ح ٥.

وقد خدش في المستند هذه المعتبرة بـ:

أنها ناظرة إلى قاضي التحكيم، أي الذي يتراضى به المتخاصمان، الذي لا يشترط فيه إلا معرفة شيء من أحكام القضاء، ولا ينفذ حكمه إلا في الخصومة المرفوعة إليه، لا مجمل الموضوعات العامة كالهلال، لا إلى القاضي المنصوب ابتداءً الذي هو محلّ الكلام، ويعتبر فيه الاجتهاد^١.

ويرد عليه ما تقدّم من الجواب في الرواية السابقة من أنّ الفاء في الذيل «فإني» ليست للتفريع، وإنما للتعليل؛ إذ «فاجعلوه» أمر بالانقياد وبالانصياع إليه والبناء العملي، وعَلَّه ﷺ بقوله: «فإني قد جعلته». فاستظهار قاضي التحكيم منها لا وجه له. والغريب أنه خدش في دلالة معتبرة أبي خديجة^٢، وارتضى في بعض كلماته دلالة مقبولة - معتبرة - عمر بن حنظلة^٣.

ووجه الغرابة أنّ السياق في ترتيب الصغرى والكبرى على نفس النمط، بل معتبرة أبي خديجة أبعد عن الإشكال.

الرواية الثالثة: وهي التوقيع الشريف الذي رواه الصدوق بسنده عن إسحاق بن يعقوب قال:

سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخطّ مولانا صاحب الزمان ﷺ: «أما ما سألت عنه أرشدك الله وتبّك... - إلى أن قال -: وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنّهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله»^٤.

وقد خدش في سند التوقيع ودلالته.

أما الأوّل؛ فلجهالة وعدم توثيق محمد بن محمد بن عصام الكليني، وكذا إسحاق بن يعقوب، فليس له أثر في كتب الرجال أيضاً.

١. مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ٨٩ و ٩٠.

٢. مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ٨٩ و ٩٠.

٣. مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ٨٩ و ٩٠.

٤. كمال الدين، ص ٤٨٤، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٤٠، أبواب صفات القاضي، الباب ١١، ح ٩.

وفيه: أنّ هذا التوقيع المبارك رواه الشيخ في كتاب الغيبة^١ عن جماعة، منهم الشيخ المفيد عن جعفر بن محمد بن قولويه - أستاذ المفيد والذي قال المفيد عنه: أفقه أهل زمانه - وأبو غالب الزراري من شيوخ الطائفة الأجلء، وغيرهما كلهم عن محمد يعقوب - ثقة الإسلام الكليني - عن إسحاق بن يعقوب... الحديث. كما رواه أيضاً الشيخ الطبرسي في كتاب الاحتجاج^٢.

فالسند قطعي إلى الشيخ الكليني^{عليه السلام}؛ إذ يرويه جماعة من شيوخ وأعلام الطائفة عن جماعة أخرى مثلها أيضاً عن ثقة الإسلام الكليني، فليس ما يتوقّف فيه إلا صاحب التوقيع، وهو إسحاق بن يعقوب، وقد احتمل بعضهم أنّه من أقارب الكليني.

ويمكن أن يذكر لتوثيقه أنّ غالب الكتب كانت تستنسخ سيّما التوقيعات؛ إذ كان دأب رواة الأحاديث على ذلك، حتّى يحصل الثبّت وعدم التدليس، وكان للتوقيعات الصادرة من الناحية المقدّسة في عصر الغيبة الصغرى منزلة كبيرة عند الشيعة، فكانوا يتنبّتون فيها كلّ الثبّت، وهي سيرة عامّة الشيعة، فكيف بعلمائها سيّما من مثل الكليني؛ إذ كانوا لا يرتضون كلّ من يدّعي المكاتبه ولو عبر النواب، بل كان هناك جانب كبير من الحيطة والثبّت الشديد، وذلك لادّعاء جماعة من المنحرفين عن خطّ أهل البيت^{عليهم السلام} النيابة الخاصة، فكانوا لا يتقون بصدور التوقيع لأحد إلا بعد أن يروا خطّ الإمام^{عليه السلام} ويطمئنوا إلى أنّه خطّه الشريف، حتّى وإن كان صاحب التوقيع من المنزلة والجلالة الكبيرة، فهل يتصوّر أن يقتنع ثقة الإسلام الكليني، ويطمئن إلى هذا التوقيع، ويرويه إلى جماعة من أعلام وشيوخ الطائفة من دون أن يطمئن ويتق بصاحب التوقيع كلّ الثقة، أو لا أقلّ من تثبّته برؤية خطّ التوقيع؟! مضافاً إلى أنّ أغلب من يكتاب الإمام^{عليه السلام} كان في الغيبة الصغرى وكيلاً بالواسطة وعلى منزلة خاصّة.

فرواية الكليني لهذا التوقيع تدلّ على اطمئنانه بصدور هذا التوقيع، ووثوقه بالمكاتب، وأنّه بمنزلة جلييلة، سيّما وأنّ الكليني معاصر للنائب الثاني^{عليه السلام}، وعاش معه في بغداد، فصورة السند موجبة للاطمئنان بصدور هذا التوقيع من الناحية المقدّسة بعد كون السلسلة أعلام وشيوخ الطائفة.

١. الغيبة، ص ٢٩٠، ح ٢٤٧.

٢. الاحتجاج، ص ٤٦٩.

أما عدم رواية الكليني عليه السلام لهذا التوقيع في الكافي؛ فلأنّ دأبه - كما هو ملحوظ في كتابه - على عدم إخراج التواقيع من الناحية المقدّسة فيه، والظاهر أنّ ذلك لكونه في الغيبة الصغرى، حيث يتحرّز من إفشائها، سيّما وأنّ كتابه ألفه للانتشار في تلك الحقبة الزمانيّة.

دلالة التوقيع الشريف

وأما الثاني فقد استشكل غير واحد منهم المحقّق الإصفهاني في حاشيته على المكاسب^١ أنّ «الحوادث الواقعة» إشارة إلى حوادث واقعة مذكورة في صدر أسئلة التوقيع، وهي حوادث علانم الظهور، أي استعلموا في الحوادث الواقعة قبل الظهور والفرج من الرواة الراوين لعلائم الظهور عن أهل البيت عليهم السلام فـ«أل» في قوله عليه السلام: «الحوادث الواقعة» عهدية، وليست جنسية، فلا يمكن التمسك بها في المقام.

ويؤيد في بادئ النظر أنه لو كان المراد جعل حجّية الرواة والفقهاء في مسند الفتيا والقضاء والتصرّف في الأمور العامّة، فما معنى التعبير بـ«الحوادث الواقعة»؟ إذ النيابة في مسند القضاء وكذا الفتيا ثابتة من زمن الإمام الباقر عليه السلام بل منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله، كما تفيد آية النفر، ولذا ورد عن الإمام الباقر عليه السلام مخاطباً لأبان: «اجلس في مسجد المدينة، وأفت الناس؛ فإنّي أحبّ أن يرى في شيعتي مثلك»^٢.

فالحوادث المستقبلية إن كانت في الشبهات الحكمية، فذلك ليس مختصاً بالمستقبل، وإن كانت في الشبهات الموضوعية - وهو مورد النزاع - فهذا ثابت قبل صدور التوقيع، وإن كانت في الأمور العامّة والنيابة عن الإمام المعصوم، فليس هناك وجه للتخصيص بالمستقبل. وفيه: أنّ سياق الأجوبة ليس سياقاً واحداً، فالتوقيع مقطع فقرات وأجوبة عن أسئلة مختلفة ومتعدّدة لا ربط بين بعضها البعض، فهي كاستفتاءات المتعدّدة التي ترفع في هذه الأيّام للفقهاء والمجتهدين لا يربط بينها السياق الواحد، وكلّ جواب منفصل عن غيره، مع أنّ بين فقرة تكذيب الوقّاتين في التوقيع، وفترة المقام فقرة فاصلة عن الفقرة التي تزعم حياة الحسين عليه السلام.

١. حاشية المكاسب، ج ١، ص ٢١٤.

٢. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٠؛ وسائل الشيعة، ج ٣٠، ص ٢٩١. وفيه: «أرى» بدل: «يرى».

وأما أن «أل» عهدية فهو بحاجة إلى دليل، بل هي جنسية؛ إذ هو الظهور الأولي لها ما لم تقم قرينة سبق ذكر اللفظة، أو ما هو بمعناها في البين، بل القرينة في ذيل الرواية تؤكد على أن «أل» جنسية، وليست عهدية، وهي قوله ﷺ: «فإنهم حجتي عليكم»؛ إذ حجتي نيابة الفقيه والراوي عن الإمام المعصوم ﷺ ليست مختصة - على كل تقدير - بروايات علام الظهور.

هذا، والتقييد بالمستقبل موردٍ بلحاظ المخاطب، لا احترازي؛ لئلا اشتماله على النيابة في التصرفات في الغيبة الكبرى.

وما في المستمسك^١ من الخدشة، وكذا في المستند^٢ - من إجمال المراد، وأن الرجوع إليه هل هو في حكم الحوادث ليدل على حجتي الفتوى، أو حسمها ليدل على القضاء، أو رفع إشكالاتها وإجمالها ليشمل المقام؟ - فيه: أن إطلاق الحجية يتناول ويدل على الزوايا الثلاث، وهي منصب الفتوى، والقضاء، والتصرف في الأمر. وأما استفادة الوكالة والنيابة من قوله ﷺ: «هُم حجتي» أي من كونهم حجة من قبل الإمام ﷺ، وذلك لا يصدق على الإرجاع في الفتيا، بل يصدق على الإرجاع في الأمر الولوي؛ إذ في الفتيا ليسوا هم حجة للإمام ﷺ بل حجة الله؛ لأنهم يخبرون عن أحكام الله الواقعية، فليست بتامة؛ لأن الرسول ﷺ والأئمة ﷺ في تبليغهم للأحكام الشرعية إلى الناس ليسوا صرف مبيّنين وكطريق محض، بل لهم موضوعية لا أنهم مجرد طريق فقط، كتصريح الناطق الرسمي للدولة في هذه الأيام عن الإصدارات القانونية لها.

هذا، فضلاً عما ورد من التفويض - بمعاني متعددة - في منطقة من التشريع إليهم، وهذا لا ينافي حجتي الحكم العقلي، كما لا يخفى، فإذا كان لهم هذا المعنى من الموضوعية، فالذي يبين عنهم هو طريق على الحجة، لا على الحكم الواقعي في اللوح المحفوظ.

ولك أن تقول: إن إخبار الراوي حجة على الحجة، كقيام البيّنة على اليد، واليد أمانة، لكن مع ذلك هي التي تتوسط بين البيّنة والملكية، والبيّنة حجة على اليد، واليد حجة على الملكية. نعم، من التعبير بـ«حجتي عليكم.. وأنا حجة الله» تستفاد النيابة بمقتضى الطولية في

١. مستمسك العروة الوثقى، ج ٨، ص ٤٦٠.

٢. مستند العروة الوثقى، ج ٢، ص ٨٤.

الإسناد في مادةً وعنوان الحجية، ومقتضى الإطلاق في الحوادث يتضح أنّ النيابة في الجملة ثابتة.

لكن مع ذلك قد تعارض مجمل القرائن على الاستظهار المزبور بقرائن أخرى مخالفة؛ إذ لو كان المراد الأمور العامة والولوية، لكان التعبير بـ«مقاليد الأمور بيد الفقهاء» أنسب من التعبير فيها بـ«فارجعوا»؛ إذ الأمور العامة التي بيد المتصرف لا عبرة فيها بإرجاع ورجوع المكلف إليه؛ إذ هو متسلط ونافذ اليد، فلا يقال: ارجع إلى السلطة، أو إلى الولي؛ إذ الأمور بيده، وأمّا الإرجاع للفقهاء في الشبهة الحكمية فذلك لتقوم الاستعلام والمتابعة بالرجوع. على أنّ الإرجاع في الرواية فعلي، وهذا يتصور في الفتوى؛ إذ أنهم عليهم السلام كانوا يرشدون الناس إلى الرجوع إلى رواة حديثهم، وعارفي حلالهم وحرامهم، بينما النيابة العامة في الغيبة الصغرى وقت صدور المكاتب لم تكن فعلية بعد، فهذا دالٌّ على كون المقصود بالحوادث في المكاتب هي الشبهات الحكمية.

وأما الطولية المستفادة من «حجتي عليكم... وأنا حجة الله» فليست بمتعيّنة في النيابة؛ إذ الطريق الذي ينصبه عليه السلام يكون حجةً من قبله بالإجابة على أسئلة الرواة، وبثّ الأحكام بينهم نصب منه للطريق، كما أنّه عليه حجة الله تعالى مبلغ لأحكامه. هذا، فضلاً عن تعيينها في الوكالة التي هي استنابة في الموارد المحدودة، بخلاف النيابة. فالمكاتب في إثبات الكبرى قاصرة في الدلالة، وتكفي في المقام مقبولة -معتبرة- ابن حنظلة^١، وصحيحة أبي خديجة^٢.

نعم، قد يقال: إنّ الأمر بالرجوع إلى الفقهاء أمر بتحقيق بسط أيديهم، حيث إنّ المفروض كونهم في ظلّ الدول الوضعية نظير الأمر بالتحاكم إليهم، والرجوع في الخصومات إليهم، وحرمة الرجوع إلى قضاة الجور، فمضافاً إلى دلالته بالالتزام على كون مسند القضاء لهم دالٌّ بالمطابقة على وجوب تحقيق بسط أيديهم في القضاء عبر الترافع إليهم، وإلاّ من كان مبسوط

١. الكافي، ج ١، ص ٥٤، باب البدع والرأي والمقاييس، ح ٧ و ٨؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٣٦، أبواب صفات القاضي، الباب ١١، ح ١.

٢. الكافي، ج ٧، ص ٤١٢، باب كراهية الارتفاع إلى قضاة الجور، ح ٤؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٣، أبواب صفات القاضي، الباب ١، ح ٥.

اليد فعلاً منهم في القضاء، فالترافع إليه أمر حاصل في الغالب بمقتضى بسط يده، فليتبّر وليتأمل.

وعلى تقدير تمامية دلالة الرواية فهي أتمّ من سابقتها، وأبعد عن الإشكال المعروف، وهو ما أوامناً إليه في «ملكيّة الدول، الوضعيّة» في بحث الحكم الولوي من أنّ نصب والي الأصل - المعصوم عليه السلام - الفقهاء قضاةً أو حكّاماً في عهد ولايته يمتدّ بطبيعة الحال إلى الحقبة الزمنية التي يقوم فيها بأعباء الخلافة الإلهية، ولا يتجاوز إلى حقبة إمام آخر.

فإذا كان النصب للقضاء، أو للحكم، والنيابة العامة من الصادق عليه السلام، فكيف يمتدّ إلى عصر الغيبة الكبرى في ظلّ إمامة صاحب العصر والزمان؟! لا سيّما وأنّ ما قبل هذه الفترة - عصر الغيبة الصغرى - قد نصب الإمام الحجّة (عجل الله تعالى فرجه الشريف) النواب الأربعة بالخصوص للقيام بالأمر العامّة للشيعّة وتدير شؤونهم، فكانت النيابة العامة لم تكن منصوبة - أي منقطعة - في تلك الفترة.

ويتضح ذلك بالتصّحّح في شجرة الوكلاء غير المباشرين للنواب الأربعة المنتشرين في أرجاء البلاد، كما أثبتتها المجاميع الروائية.

إلا أنّه مضافاً إلى ما ذكرناه في الإجابة عن الإشكال في الكتاب المزبور، أنّ النيابة العامة للفقهاء في القضاء أو الحكومة كانت تجامع النيابة الخاصّة في عهد الأئمّة السابقين عليهم السلام، فلاحظ نصب الصادق عليه السلام بالعموم لأيّ فقيه عادل للقضاء أو الحكم، مع أنّه عليه السلام في عهده كان له نواب خاصّة كالفضل بن عمر وغيره، وللكاظم عليه السلام أيضاً كذلك، وهم الذين صاروا رؤساء الواقفية بعد ذلك، وللرضا عليه السلام عبدالعزيز المهدي وغيره، وللهادي أبو عليّ بن راشد وغيره.

والسرّ في ذلك أنّ الأئمّة عليهم السلام حيث لم تكن لهم حكومة ظاهرة، بل كانت حكومتهم على أتباعهم المنقادين لهم في شتى المجالات بالخفاء، كان تنسيق إقامة هذه الحكومة الخفية إنّما يتمّ بمثل ذلك التنسيق الذي يجمع بين النواب المنصوبين بالخصوص، والنواب المنصوبين بالعموم. فعليه، لا انقطاع في النيابة العامة في الغيبة الصغرى، كما يرشد إليه الإرجاعات المتكرّرة للحجّة عليه السلام في التوقيعات إلى أحاديث آبائه الصادقين عليهم السلام التي كان ينقلها الرواة، الفقهاء.

تتمّة في حال عمر بن حنظلة

ويمكن أن يضاف إلى ما أفاده الشيخ الأستاذ في توثيق وتعديل عمر بن حنظلة عدّة من الأمور بأجمعها تجعلنا نظمّن ونثق بما يرويه، ونجعله في مصاف الثقات العدول، بل عيون الطائفة.

[الأمر] الأوّل: كونه من وجوه الطائفة وأجلائها.

يدلّ على ذلك صحيحة محمد بن مسلم:

أنّ امرأة من آل المختار حلفت على أختها، أو ذات قرابة لها، وقالت: ادني يا فلانة، فكلي معي، فقالت: لا، فحلفت، وجعلت عليها المشي إلى بيت الله الحرام، وعق ما تملك، وأن لا يظّلها وإياها سقف بيت أبدأ، ولا تأكل معها على خوان أبدأ، فقالت الأخرى مثل ذلك، فحمل عمر بن حنظلة إلى أبي جعفر عليه السلام مقالتهما فقال: «أنا قاض في ذا، قلّ لها: فلتأكل معها، وليظّلها وإياها سقف بيت، ولا تمشي، ولا تعق، ولتتق الله ربّها، ولا تعد إلى ذلك، فإنّ هذا من خطوات الشيطان»^١.

فيلاحظ منها أنّ في ابتلاء بيت من بيوتات الشيعة المرموقة بالكوفة - كآل المختار - بمسألة شرعية جعل عمر بن حنظلة الكافل والمتصدّي لحلّها عبر حملها إلى المعصوم عليه السلام في الحجاز، وهذا كان شأن فقهاء الطائفة ووجوهها في الكوفة حيث يرجع إليهم في حلّ المسائل الابتلائية اليومية.

١. الكافي، ج ٧، ص ٤٤٠، باب ما لا يلزم من الأيمان والنذور، ح ٨؛ وسائل الشيعة، ج ٢٣، ص ٢٢٠، أبواب الأيمان، الباب ١١، ح ١٠.

وتَقُلُّ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ - الَّتِي كَانَ الْمُتَصَدِّى الشَّرْعِي فِيهَا عَمْرُ بْنُ حَنْظَلَةَ - يَدُلُّ عَلَى اعْتِدَادِهِ بِجَلَالَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ، وَمَكَانَتِهِ فِي الطَّائِفَةِ، كَمَا هُوَ الْمَتَعَارَفُ لَدَى الشِّيْعَةِ فِي الْحَامِلِ لِرِسَالَتِهِمُ الشَّرْعِيَّةَ ذَاتِ الْأَهْمِيَّةِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنِ الْمُتَصَدِّى لَتَبْيَانِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَنِ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَّا مَنْ هُوَ فقيه ووجه وعين في الطائفة يشهد لذلك سيرتهم طول عصر الحضور. كما يدلُّ أيضاً على أنَّ ابنَ حنظلة كان من خَصِيصِي أصحابِ الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ مِنْ أَمْزَجِ أَصْحَابِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

ويدلُّ على ذلك أيضاً ما رواه الكليني بسنده عن يزيد بن خليفة قال: قلت لأبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنَّ عَمْرُ بْنَ حَنْظَلَةَ أَتَانَا عَنْكَ بَوَقْتٍ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «إِذْنٌ لَا يَكْذِبُ عَلَيْنَا»^١. وقد أشار إليها الشيخ الأستاذ في بحثه بشكل مقتضب، ولكون هذه الرواية من عمدة ما يستدلُّ به على وثاقة وجلالة ابن حنظلة لا بأس بالتمعّن فيها سنداً ودلالةً. أمّا سنداً فقد خدش فيه؛ لعدم وثاقة ولوقف يزيد بن خليفة.

وفيه: أنَّ عدم توثيقه لا يضرُّ بعد رواية جماعة من أصحاب الإجماع عنه، فقد روى عنه ابن مسكان، وصفوان، ويونس، والعصابة مجتمعة على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء، كما أنَّ الشيخ في العدة صرّح بأنَّ صفوان وابن أبي عمير لا يرويان إلا عن ثقة، وادّعى على ذلك الإجماع^٢، وروايتنا هذه رواها يونس، فحينئذٍ لو لم يوثق - بل لو ضعّف - فإنّه لا يؤثر في قبول الرواية بعد الإجماع على تصحيح ما يصحّ عنه.

كما روى عنه أيضاً جماعة من الثقات منهم: أبو المغراء، وحنان بن سدير، وعاصم بن حميد، وعبدالكريم وغيرهم^٣، ووقفه لا يمنع من قبول روايته، وقد مدحه الامام الصادق عَلَيْهِ السَّلَامُ، وعدّه من نجباء بني الحارث بن كعب^٤، وأنَّ محبّتهم عَلَيْهِمُ السَّلَامُ في بني الحارث لقليل^٥.

١. الكافي، ج ٣، ص ٢٧٥، باب وقت الظهر والعصر، ح ١؛ وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٣٣، أبواب الأيمان، الباب ٥.

٢. ح.

٣. عده الأصول، ج ١، ص ٣٨٦.

٤. لاحظ معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ١١١، الرقم ١٣٦٥٣.

٥. رجال الكشي، ص ٣٣٤.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٤١١، باب أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حرّم كلَّ مسكر قليله وكثيره، ح ١٦.

وأما دلالة: فكما أفاده الشيخ الأستاذ أن جوابه عليه السلام: «إذن» راجع إلى عمر بن حنظلة، لا إلى الوقت: إذ لم يعين السائل الوقت المزبور.

وما أفاده الشهيد الثاني في بعض حواشيه أن التعبير «إذن لا يكذب علينا» أداة النفي داخله على الفعل المضارع المفيد للاستمرار، وهو بمثابة الصفة المشبهة؛ لكونه صدوقاً، وإلّا لقال عليه السلام: «إذاً لم يكذب علينا» لنفي الكذب في المورد، وبذلك يظهر أنه راجع إلى عمر، لا إلى خصوص الوقت.^١

وهذا الحديث يدل على جلالة ابن حنظلة، وأن منزله عند الأئمة عليهم السلام كمنزلة أبي بصير وزرارة وغيرهما من أجلة الرواة، وذلك لأن مسألة أوقات الصلاة في عهد الصادق عليه السلام كانت محل خلاف مشهور مذكور في الروايات بين البيوتات - بيت أبي بصير، ومحمد بن مسلم، وزرارة - وقد جاء ابن حنظلة بوقت عن الصادق عليه السلام كما في رواية المقام وغيرها، وهو منشأ تسأل ابن خليفة عن ذلك الوقت من الصادق عليه السلام، فتخصيص ابن حنظلة بوقت فيه دلالة واضحة على ما أفاده الشيخ الأستاذ من أن الصادق عليه السلام يتعامل معه، كما يتعامل مع كبار أصحابه.

وسؤال يزيد بن خليفة للإمام عليه السلام لا لكونه شكاً في عدالة وثيقة ابن حنظلة، وإنما لكون المسألة ذات حساسية خاصة، ومحل خلاف بين البيوتات العلميّة الشيعيّة في ذلك الوقت. [الأمر] الثاني: رواية أصحاب الإجماع عنه.

فلقد روى عنه جماعة من أجلاء وأعيان الطائفة ممن أجمعت العصاة على تصديقهم، والانتقاد لهم بالفقه، وتصحيح ما يصح عنهم، وهم: زرارة بن أعين، ومحمد بن مسلم، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وصفوان بن يحيى^٢، كما روى عنه أيضاً ابن أبي عمير، وابن محبوب، وفضالة، ويونس بالواسطة، فرواية هؤلاء الأجلاء تكشف عن منزلة وجلالة ابن حنظلة، وهذا يكفي في اعتباره وتوثيقه، بل تعديله، والأصحاب في موارد عديدة من الفقه وثقوا جماعة من الرواة، وعملوا بأحاديثهم؛ لرواية جماعة من أصحاب الإجماع عنهم، كما أن رواية هؤلاء الكبار مؤيدة ومعاضدة على كونه وجهاً من وجوه الطائفة كما

١. انظر الزعابية، ص ٩١؛ منتهى المقال، ج ٥، ص ١٢٨ - ١٣٠، الرقم ٢١٩١.

٢. معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٢٩.

ذكرنا في الوجه الأول، كما أن رواية صفوان وابن أبي عمير عنه شاهدة ومؤيدة لكونه من الثقات؛ إذ أن الشيخ في العدة صرح بأن الطائفة سوت بين مراسيلهما، وما أسنده غيرهما؛ لكونهما لا يرويان إلا عن ثقة^١.

[الأمر] الثالث: رواية جماعة كثير من الأجلء والثقات عنه.

ذكر الوحيد البهبهاني^٢ في التعليقة: «أن رواية جماعة من الأصحاب عن شخص، أو رواية كتابه من أمارات الاعتماد عليه»^٣.

وعمر بن حنظلة ممن روى عنه جماعة كثيرة من الأصحاب، بعضهم من كبار الفقهاء وعظماء الرواة، فقد روى عنه أكثر من عشرين ثقة وجليل، بالإضافة إلى أصحاب الإجماع الذين تقدمت أسماؤهم.

ومن هؤلاء الرواة:

١. إبراهيم بن عمر، قال في حقّه النجاشي: «شيخ من أصحابنا ثقة»^٤.
٢. أحمد بن عائد، وثقه النجاشي^٥، وقال عنه ابن فضال: «إنه صالح»^٦.
٣. إسماعيل الجعفي، قال العلامة إسماعيل بن جابر الجعفي: «ثقة ممدوح»^٧.
٤. إسماعيل بن مهران، قال النجاشي^٨ والشيخ: «ثقة معتمد عليه»^٩.
٥. أبو المغرا حميد بن المثنى، وصفه النجاشي: «ثقة ثقة»^{١٠} ووثقه الشيخ^{١١}، وله أصل.
٦. أبو أيوب الخزاز إبراهيم بن عيسى، قال النجاشي: «ثقة كبير المنزلة»^{١٢}، ووثقه

١. عدة الأصول، ج ١، ص ٣٨٦.

٢. فوائد الوحيد البهبهاني (ضمن رجال الخاقاني)، ص ٤٦ - ٤٧، الفائدة الثالثة.

٣. رجال النجاشي، ج ١، ص ٢٠، الرقم ٢٥.

٤. رجال النجاشي، ج ١، ص ٩٨، الرقم ٢٤٦.

٥. اختيار معرفة الرجال، ص ٣٦٢، الرقم ٦٧١.

٦. خلاصة الأقوال، ص ٨، الرقم ٢.

٧. رجال النجاشي، ج ١، ص ٢٦، الرقم ٤٩.

٨. الفهرست، ص ١١، الرقم ٣٢.

٩. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٣٣، الرقم ٣٤٠.

١٠. الفهرست، ص ٦٠، الرقم ٢٢٦.

١١. رجال النجاشي، ج ١، ص ٢٠، الرقم ٢٥.

- الشیخ^١ والعیاشی^٢، وفي الرسالة العددية للشیخ المفید: «أنه من الفقهاء والأعلام»^٣.
٧. بندار بن عاصم، روى عن أبي عبدالله عليه السلام مرفوعاً.
٨. الحارث بن المغيرة، قال النجاشي: «ثقة ثقة»^٤.
- وروى الكشي بسند صحيح عن يونس بن يعقوب، قال:
- كنا عند أبي عبدالله عليه السلام فقال: «أما لكم من مفرغ؟ أما لكم من مستراح تستريحون إليه؟ ما يمنعكم من الحارث بن المغيرة النظري؟»^٥.
- فهذا يدل على عظمة الرجل، ورفعة شأنه، وعلو قدره، وهو لم يرو إلا عن ثلاثة من أصحاب الصادقين عليهم السلام، وهم: حمران بن أعين، ومنصور بن حازم، وعمر بن حنظلة، وقد روى عنه حديثاً في الوقت.
٩. حريز، وثقه الشيخ^٦، وهو من أجلاء الرواة.
١٠. حمزة بن حمران، وروى عنه أصحاب الإجماع وعدة من الثقات.
١١. داؤد بن الحصين، وثقه النجاشي^٧، وروى عنه صفوان والبرنظي.
١٢. ذريح المحاربي، له أصل، وثقه الشيخ^٨، وروى عنه أصحاب الإجماع.
١٣. سيف بن عميرة، وثقه النجاشي^٩ والشيخ^{١٠}، وروى عنه جماعة كثيرة.
١٤. عبدالكريم بن عمرو الخثعمي، قال عنه النجاشي: «ثقة ثقة، عيناً يلقب كراماً»^{١١}.

١. الفهرست، ص ٥، الرقم ١٣.

٢. اختيار معرفة الرجال، ص ٣٦٦، الرقم ٦٧٩.

٣. الرد على أهل العدد والرؤية (ضمن مصنفات المفيد، ج ٩)، ص ٢٥ و ٤٣.

٤. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٣٩، الرقم ٣٦١.

٥. اختيار معرفة الرجال، ص ٣٣٧، الرقم ٦٢٠.

٦. الفهرست، ص ٦٢، الرقم ٢٣٩.

٧. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٥٩، الرقم ٤٢١.

٨. الفهرست، ص ٦٩، الرقم ٢٧٩.

٩. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٨٩، الرقم ٥٠٤.

١٠. الفهرست، ص ٧٨، الرقم ٣٢٣.

١١. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٤٥، الرقم ٦٤٥.

١٥. علي بن الحكم، قال عنه الشيخ: «ثقة، جليل القدر»^١.
١٦. علي بن رئاب، قال عنه الشيخ: «له أصل كبير، وهو ثقة، جليل القدر»^٢.
١٧. عمر بن أبان، وثقه النجاشي^٣، روى عنه جماعة.
١٨. المفضل بن صالح، أبو جميلة، ضعيف.
١٩. منصور بن حازم، قال النجاشي: «ثقة، عين، صدوق، من جملة أصحابنا وفقهائهم»^٤.
٢٠. موسى بن بكير الواسطي، له أصل، روى عنه جماعة منهم: عبدالله بن المغيرة، وجعفر بن بشير، وابن عمير، وأكثر عنه صفوان.
٢١. هشام بن سالم، قال النجاشي: «ثقة ثقة»^٥ وعده المفيد من الرؤساء الأعلام^٦.
٢٢. يزيد بن خليفة، وقد مرّ الكلام فيه.
- فكثرة رواية الأجلء عنه تجعلنا نظمن - بل نجزم - ونعتمد على ما يرويه؛ إذ المتصفح والمتتبع لأحوال الرواة يجد بأنّ الأصحاب وأجلء الطائفة ما كانوا يجمعون ويأخذون عن أحد إلا إذا كان ذا منزلة ووجاهة رفيعة، وكان دأبهم غمز من يروي عن الضعفاء حتى وإن كان من الأجلء، بل نجدهم أيضاً يتجنبون عن رواية من يروي عنهم.
- فهذا أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي أخرج الشيخ الجليل أحمد بن محمد البرقي من قم؛ لأنه يروي عن الضعفاء، وترك الرواية عن سهل بن زياد؛ لاتهمه بالغلو، ولم يرو عن الحسن بن محبوب؛ لأجل آتهمه بالرواية عن أبي حمزة الثمالي، أو ابن أبي حمزة^٧.
- وقد ذكر النجاشي في ترجمة جعفر بن محمد بن مالك، قال:
- سمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا

١. الفهرست، ص ٨٧، الرقم ٣٦٦.

٢. رجال النجاشي، ج ١، ص ٨٧، الرقم ٣٦٥.

٣. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٢٨٥، الرقم ٧٥٩.

٤. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٤١٣، الرقم ١١٠١.

٥. رجال النجاشي، ج ٢، ص ٤٣٤، الرقم ١١٦٥.

٦. الرد على أهل العدد والرؤية (ضمن مصنفات المفيد، ج ٩)، ص ٢٥ و ٤٥.

٧. رجال النجاشي، ج ١، ص ٢١٦-٢١٧، الرقم ١٩٦.

النیل الثقة أبو علی بن همام، وشیخنا الجلیل أبو غالب الزراری رحمتهما وليس هذا موضع ذكره^١.

وقال کشی فی صدد مدح محمد بن سنان:

وقد روى عنه ابن شاذان، وأبوه، وموسى، ومحمد بن عيسى، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازي، وأيوب بن نوح، وغيرهم من العدول الثقات من أهل العلم^٢.

وكلامه أمانة على أن رواية الأجلاء عن محمد بن سنان تنافي القدرح فيه، وأن رواية العدول والأجلاء عن شخص عبارة عن توثيقهم، بل في بعض الحالات تعديلهم له.

[الأمر] الرابع: كثرة روايته عن المعصومين عليهم السلام.

وهذا ينبئ عن كونه متعلقاً ومرتبلاً بهم عليهم السلام، ومن كان حاله هكذا يمكن أن يعتمد على رواياته وأقواله، ولذا ورد عنهم عليهم السلام: «اعرفوا منازل الناس على قدر رواياتهم عتاً»^٣.

نعم، يمكن أن يقال: إن الرواية ليست بصدد إعطاء ضابطة الجلالة والوثاقة على ضوء كثرة الرواية مطلقاً، ومن أي صدرت، بل إن وثاقة الراوي وحجّية قوله مفروضة مسبقاً في الرواية، وإلا لأمكن أن يكتب المرء من الكتب ما شاء، وينسبها إلى الأئمة، وتثبت بذلك وثاقته^٤.

وهو وجيه لو كان راوي أحاديثهم عليهم السلام نكرة لا يعرف، أمّا من كان حاله كعمر بن حنظلة الذي روى عنه جماعة من أعظم أصحاب الأئمة عليهم السلام - الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام - كزرارة، وابن مسكان، ومحمد بن مسلم، وحريز وغيرهم، فينطبق عليه هذا الحديث، ويكون من أبرز مصاديقه.

[الأمر] الخامس: ما رواه الكليني بسنده عن علي بن الحكم، عن ابن حنظلة، عن

١. رجال النجاشي، ج ١، ص ١٢٢، الرقم ٣١٣.

٢. اختيار معرفة الرجال، ص ٥٠٧ و ٥٠٨، الرقم ٩٨٠.

٣. الكافي، ج ١، ص ٤٠، ح ١٣؛ وسائل الشيعة، ج ٢٧، ص ١٣٧، أبواب صفات القاضي، الباب ١١، ح ٣.

٤. بحوث في فقه الرجال، ص ٢١٥.

أبي عبدالله عليه السلام قال: «يا عمر، لا تحملوا على شيعتنا، وارقوا بهم، فإن الناس لا يحتملون ما تحملون»^١.

ورواه الشيخ بسنده عن ابن حنظلة قال، قلت لأبي عبدالله عليه السلام: القنوت يوم الجمعة؟ فقال: «أنت رسولي إليهم في هذا إذا...»^٢ الحديث.

وما في العوالم نقلاً عن أعلام الدين من كتاب الحسين بن سعيد، قال، قال أبو عبدالله عليه السلام لعمر بن حنظلة:

يا أبا صخر، أتمم - والله - على ديني، ودين آبائي» وقال: «والله لنشفن، والله لنشفن - ثلاث مرّات - حتّى يقول عدونا: فما لنا من شافعين، ولا صديق حميم»^٣.

وما في بصائر الدرجات للصفار بسنده عن داود بن أبي يزيد، عن بعض أصحابنا، عن عمر بن حنظلة فقال:

قلت لأبي جعفر عليه السلام: إني أظن أن لي عندك منزلة، قال: «أجل...» قلت: تعلمني الاسم الأعظم؟ قال: «وتطيقه؟» قلت: نعم...^٤ الحديث.

كلّ هذه الأمور يمكن أن تستكشف منها ثقة وعدالة ابن حنظلة وإن كان للنقاش مجال في بعضها، لكن بأجمعها تشكّل دلالة واضحة على الاعتماد والاطمئنان بما يرويه، وعده من الوجوه والأجلاء.

ومن مسك الختام أن أخاه - عليّ بن حنظلة - ممن استفيد توثيقه من اعتماد جعفر بن سماعة والحسن بن محمد سماعة لروايته، مع كونه دون أخيه في الشهرة والجلالة ورواية الكبار عنه.

١. الكافي، ج ٨، ص ٢٧٥، باب فضل آل محمّد، ح ٥٢٢؛ وسائل الشيعة، ج ١٦، ص ١٥٩، أبواب الأمر والنهي، الباب ١٤، ح ١.

٢. تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٦، ح ٥٧؛ وسائل الشيعة، ج ٦، ص ٢٧١، أبواب القنوت، الباب ٥، ح ٥.

٣. نتيج المقال، ج ٢، ص ٣٤٢.

٤. بصائر الدرجات، ص ٢١٠، نادر من الباب، ح ١.

(٢٩)

اعتبار اتفاق الأفق
في إثبات رؤية الهلال

تأليف

آية الله حاج شيخ حسن قديرى

(معاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

هل تكفي رؤية الهلال في بلد ما لإثبات الشهر في جميع البلدان؛ سواء اتَّفَقَ الأفقُ بينه وبينها أم اختلف حتَّى إذا كان البلد المرئيّ فيه الهلال غريباً بالنسبة إلى تلك البلدان أو لا يكفي ذلك؟

فقد اختار السيّد الأستاذ كفاية ذلك لجميع البلاد واستدلّ عليه بأمرين. وملخّص دليله الأوّل ما ذكره في آخر كلامه بقوله:

ومن هنا يظهر أنّ ذهاب المشهور إلى اعتبار اتّحاد البلدان في الأفق مبني على تخيل ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الأرض كارتباط طلوع الشمس وغروبها، إلّا أنّه لا صلة لخروج القمر عنه ببقعة معيّنة دون أخرى؛ فإنّ حاله مع وجود الكُرة الأرضيّة وعدمها سواء^١.

أقول: ليت شعري أنّه لو قطعنا النظر عن بقاع الأرض فأَيّ ارتباط بين القمر والشمس نسّميه بالمُحاق أو تحت الشعاع؟ وأيّ معنىٍ محصّل لقوله لارتباط خاصّ بين القمر والشمس من دون ارتباط له ببقاع الأرض؟ فلو فهم من تحت الشعاع أنّ القمر يكون بين أشعة الشمس يرد عليه أنّ القمر دائماً تحت الشعاع بهذا المعنى إلّا عند الخسوف بلا فرق بين كون القمر في المُحاق أو لا؛ فإنّ نصف القمر منور دائماً بالشمس في جميع حالاته طول الشهر، ولو فهم أنّ القمر في حالة المُحاق يكون في مسافة خاصّ للشمس بحيث لا يرى، يرد عليه أنّ القرب والبعد بالنسبة إلى الشمس لا يؤثّران في الرؤية ما دام القمر موجود ويستضيء

١. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٩٧.

من نور الشمس والمانع بين الأرض والقمر مفقود.

فلو قيل: إن أشعة الشمس مانعة عن الرؤية. يقال: مع أن شعاع الشمس مثبت للرؤية لا أنه مانع لها. فافهم. - لازم ذلك الحكم بوجود القمر و ترتيب آثار الشهر؛ فإن المفروض أن عدم الرؤية من جهة المانع وهو شعاع الشمس ومانعية شعاع الشمس كمانعية الغيم.

ولو قيل: إن بقاع الأرض مانعة عن الرؤية، يرد عليه مع أنه خلاف ما هو بصدده وهو أن حالة المحاق تستدعي عدم الرؤية. لازم ذلك ارتباط الأرض أيضاً في الخروج عن المحاق ولكن شيئاً من ذلك لا يتم، والصحيح أن تحت الشعاع وكذا المحاق ربط بين القمر والشمس وبقاع الأرض؛ لأن الشهر نتيجة حركة القمر الانتقالية حول الأرض على خلاف حركة الأرض الوضعية أي من المشرق إلى المغرب، وأسرعية حركة الأرض عن حركة القمر بمقدار يقرب أربعين دقيقة في دور واحد، فإن حركة الأرض الوضعية من المغرب إلى المشرق وحركة القمر الانتقالية حول الأرض من المشرق إلى المغرب وتختلف الحركتان بمقدار أربعين دقيقة في دور واحد، ونتيجة هذا الاختلاف تأخير غروب القمر عن غروب الشمس كل ليلة بمقدار أربعين دقيقة، فيحصل في كل ليلة موضع خاص للقمر بالنسبة إلى الشمس وبالنسبة إلى الأرض، وحيث إن نصف كرة القمر منور دائماً بالشمس ونصف كرة القمر مواجه لكرة الأرض يختلف النصف المواجه للأرض باختلاف موضع القمر بحسب الليالي، فقد يكون النصف المواجه للأرض مواجهاً للشمس أيضاً تماماً، ولذا يرى تمام هذا النصف كليا في البيض، وقد يكون بعض النصف المواجه للأرض مواجهاً للشمس فيرى ذلك البعض ويختلف ذلك باختلاف موضع القمر في الليالي ويحصل منه الهلال والتربيع وغيرهما، وقد لا يكون شيء من النصف المواجه للأرض مواجهاً للشمس والنصف المنور في الطرف الآخر فلا يرى من القمر شيء وهذا يسمى بالمحاق.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن في ليالي آخر الشهر يكون غروب الهلال إما مع غروب الشمس أو يختلف بمقدار قليل، ويكون المقدار المنور من القمر المواجه للشمس والأرض أيضاً قليلاً فيكون مهوراً لأشعة الشمس بحيث لا يكون قابلاً للرؤية، وهذا يسمى بتحت الشعاع، فعلة عدم رؤية الهلال في الليالي الأخيرة أحد أمرين على سبيل منع الخلوة: المحاق أو كون القمر تحت الشعاع. والقوم أطلقوا تحت الشعاع على المحاق أيضاً، وعبروا

عن ذلك بتحت الشعاع فقط، وقالوا: إنّ بداية الشهر هو خروج القمر عن تحت الشعاع. ومن المعلوم اختلاف كلا الأمرين المحاق وتحت الشعاع باختلاف البقاع؛ فإنّ ارتباط بقاع الأرض في كلا الأمرين ارتباط ركني، فلو لم تكن الأرض لم يكن محاق ولا تحت شعاع، فإنّ الأوّل يحصل من مواجهة النصف المظلم للقمر إلى الأرض والثاني يحصل من اتّحاد الغرويين زماناً أو اختلافها سيراً بحيث يكون المقدار المنور من القمر -اليسير أيضاً- مقهوراً لأشعة الشمس، ولا معنى لشيء من ذلك مع قطع النظر عن بقاع الأرض، ومن الظاهر أنّه تختلف الحالتين باختلاف البقاع.

فما ذكره من أنّ المحاق فرد واحد في الكون لا يعقل تعدّده بتعدّد البقاع مع أنّه مصادرة غير صحيح؛ فإنّ المحاق وضع القمر للشمس بحيث لا ترى الجهة المنوّرة منه بالنسبة إلى الرائي الواقع في بقعة من بقاع الأرض، واختلاف هذا باختلاف البقاع ظاهر.

وما ذكره من أنّ عدم الرؤية في بلد مع الرؤية في البلد الآخر لمانع خارجي كشعاع الشمس أو حيلولة بقاع الأرض أو ما شاكل ذلك أيضاً لا يصحّ، فإنّه قد يكون موضع القمر للشمس بالنسبة إلى بقعة موضعاً لا يرى أصلاً وبالنسبة إلى البقعة الأخرى لا يكون كذلك فيرى. مضافاً إلى أنّ ما ذكره خلف الفرض، فإنّ المفروض أنّ عدم الرؤية في محلّ دون الآخر من جهة الاختلاف في الأفق لا من جهة المانع الخارجي كشعاع الشمس وبقاع الأرض وما شاكل ذلك، فقد علم بوضوح أنّ عدم الرؤية في بلد والرؤية في الآخر من جهة أنّ البلد الأوّل غير مواجه للجهة المنوّرة القابلة للرؤية من القمر والبلد الآخر مواجه لبعض منها، فما ذكره من الدليل الأوّل دليل على اعتبار اتّحاد الأفق، أو كون البلد المرئيّ فيه بحيث يقطع بوجود الهلال في مطلع البلد الآخر لا أن يكون دليلاً على عدم الاعتبار.

وأما الدليل الثاني: وهو النصوص، فقد تمسك بجملته من الروايات، واستنتج منها أنّ رؤية الهلال في بقعة كافية لثبوته في بقية البقاع من دون فرق في ذلك بين الاتّفاق في الأفق أو الاختلاف فيه.

ونحن نبحت لذلك في ضمن أمرين:

الأوّل، هل يصحّ التمسك بإطلاق الدليل الشرعي لإثبات ذلك أو لا؟

الثاني، هل يتمّ ما ذكره من الأدلّة أو لا؟

أَمَّا الْأَوَّلُ: فالمسَلَّم بينه وبين غيره أَنَّ بداية الشهر هو خروج القمر عن المحاق و عن تحت الشعاع كما ذكره في الأمر الأول، وإتْمَا الاختلاف بينه وبين غيره في أَنَّ الخروج عن هذا الوضع هل يختلف باختلاف البقاع أو لا؟

ولا يمكن التمسك بالإطلاق لرفع هذا الشكّ وإثبات أَنه لا يختلف الخروج عن المحاق باختلاف البقاع؛ فَإِنَّ هذا أمر تكويني عبّر هو عنه بالظاهرة الكونية، ولا مجال لإثبات الأمور التكوينية بالإطلاقات، بل لا بدّ من مراجعة الفنّ المربوط بهذا الأمر، وتحقيق أَنه هل يختلف الخروج عن المحاق باختلاف البقاع أو لا يختلف من العلم المدوّن له.

إن قلت: الأمر التكويني وإن لا يثبت بإطلاق الدليل الشرعي إلاّ أَنَّ الإطلاق يثبت حكم ذلك الأمر، فلو قال الشارع: «إِنَّ الفَقَّاعَ خمر» يثبت حكم الخمر للفَقَّاع وإن لا يثبت خمرية الفَقَّاع، فَإِنَّه من الأمور التكوينية، وفي ما نحن فيه لو قال الشارع: «فإن شهد أهل بلد آخر أَنهم رأوه فاقضه» يثبت حكم وجوب القضاء وإن لا يثبت أَنَّ اليوم الذي أفطر فيه كان من شهر رمضان.

قلت: مضافاً إلى أَنه خلاف ما هو بصدده، فَإِنَّه في مقام إثبات أَنَّ اليوم المذكور من شهر رمضان والإفطار الواقع فيه إفطار في شهر رمضان، ومضافاً إلى أَنه خلاف المقطوع به بيننا وبين الأصحاب من عدم وجوب القضاء لو لم يكن الإفطار في شهر رمضان ومن عدم جواز الإفطار لو علم أَنَّ اليوم من شهر رمضان، بل لا يقول بذلك مسلم فضلاً عن الفقهاء لا يكفي إطلاق المذكور لإثبات ذلك، بل لا بدّ من دليل خاصّ لإثبات الحكم في صورة عدم الموضوع وهو الشهر.

فإنّ المحتمل في هذه المطلقات أمران: أحدهما أن يكون التعبد بالقضاء مطلقاً ولو لم يكن اليوم المفطر فيه من الشهر. وثانيهما اختصاص الحكم بصورة كون اليوم المذكور من الشهر والثاني لو لم يكن موافقاً لظاهر الدليل من جهة التعبير بالقضاء - فَإِنَّه ظاهر في فوت الصوم في الوقت - فلا أقلّ من احتمال الأمرين، فيسقط الإطلاق عن الاستدلال لمخالفة كلّ من الاحتمالين للظاهر من جهة.

فالمحصّل أَنه لو أراد من التمسك بالإطلاقات إثبات الشهر واقعاً في بلد لم ير فيه الهلال فهذا من إثبات التكوين بالتعبد، ولو أراد من ذلك إثبات حكم الشهر فمع أَنه خلاف المقطوع

به دون إثباته خرط القتاد؛ فإنّ جميع المطلقات ناظرة إلى بيان لزوم قضاء صوم يوم أفطر فيه مع رؤية الهلال في غير البلد، وهذا لو لم يكن دالاً على أنّ فوت صوم شهر رمضان مفروض في المطلقات - ولذا عبّر فيها بالقضاء وهو التدارك، فلا إطلاق للرواية حتّى يلزم التقييد، بل الحكم متقيّد من الأوّل - لا يكون دالاً على الإطلاق أيضاً، فإنّ الإطلاق خلاف ظاهر لفظ القضاء، والتحقّق بظاهر القضاء ينافي الإطلاق، فلا يمكن التمسك بأصالة الإطلاق مع هذه الحالة.

وأما الثاني: فقد تمسك بعدة روايات:

منها: صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه قال فيمن صام تسعة وعشرين قال: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنّهم صاموا ثلاثين على رؤية قضى يوماً»^۱. بتقريب أنّ هذه الصحيحة بإطلاقها تدلنا بوضوح على أنّ الشهر إذا كان ثلاثين يوماً في مصر كان كذلك في بقية الأمصار، وإطلاقها يشمل صورتني إتّحاد الأفق واختلافه.

أقول: الرواية غير ناظرة إلى بيان أنّه لو رُئي الهلال في مصر يثبت الشهر في غير هذا المصر؛ فإنّ الشهر أمر تكويني لا يتغيّر بالتعبّد، والقول بالتعبّد بالحكم خلاف ما هو بصدده وخلاف المقطوع به كما مرّ، مضافاً إلى ظهور لفظ القضاء في أنّ فوت صوم شهر رمضان مفروض الوجود فلا بدّ من حمل الرواية على اتّحاد الأفق بين المصرين أو كون المصر المرئي فيه الهلال غربياً بالنسبة إلى المصر الآخر، مع أنّ في الرواية لم يعلم رجوع ضمير رؤيته إلى الهلال، فإنّ الهلال غير مذكور في الرواية، بل ظاهر تعبيرات الرواية أنّ الضمير راجع إلى من صام تسعة وعشرين، وعلى هذا يكون اليوم المفطر فيه من آخر الشهر لا من أوّله، فيحصل في الرواية إشكال، فإنّ يوم الشكّ الآخر لا بدّ من صومه، ومع الإفطار لا بدّ من قضاؤه، بلا فرق بين قيام البيّنة على أنّه من شهر رمضان وعدم قيام البيّنة، فتأمل.

ومنها: صحيحة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان فقال: «لا تقضه إلّا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر»، وقال: «لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلّا أن يقضى أهل الأمصار، فإن فعلوا فصمه»^۲.

۱. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۶۵، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۱۳.

۲. وسائل الشريعة، ج ۱۰، ص ۲۹۲ - ۲۹۳، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۲، ح ۱.

بتقريب أن الشاهد في الصحيحة جملتان «من جميع أهل الصلاة» و«أهل الأمصار». أقول: مضافاً إلى ما ذكرنا من عدم إمكان التعبد في التكوين وظهور لفظ القضاء في أن فوت صوم الشهر مفروض أنه يحتمل في الجملة الأولى تعلق الجازر والمجرور بـ«يثبت» فتكون الرواية في مقام بيان كفاية شاهدين عادلين وعدم لزوم الزائد عليهما لا أن تكون ناظرة إلى مكان الرؤية، والجملة الثانية على خلاف مطلوبه أدل، فإن الجمود على ظاهرها يقتضي الحكم بعدم وجوب القضاء إلا إذا قضى أهل الأمصار عموماً؛ فإن هذه الجملة ظاهرة في العموم، فقضاء بعضهم دون البعض لا يوجب القضاء، وهذا يدلنا على إمكان قضاء بعض دون بعض، فلا تكفي رؤية بعض لثبوت الهلال عند الآخر.

ومنها: صحيحة إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن هلال رمضان يغم علينا في تسع وعشرين من شعبان، فقال: «لا تصمه إلا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه»^١ بتقريب أن إطلاق بلد آخر يشمل موردي اتحاد الأفق واختلافه.

أقول: مضافاً إلى ما مرَّ أن السؤال في مورد الغمام وهو الغيم فإن الغمام: السحاب - كما في المنجد^٢ - فالسائل يحتمل وجود الهلال في المطلع وكون الغيم مانعاً عن رؤيته وجواب الإمام عن حكم هذه المسألة وارد في مورد احتمال وجود الهلال في المطلع، فلا تشمل الرواية صورة عدم الرؤية لأجل الاختلاف في الأفق ولم يذكر في الجواب كبرى كلية حتى تتمسك بها ويقال إن المورد لا يخصص عموم الوارد.

بقي وجهان آخران استشهد بواحد منها واستدل بالآخر.

أما الأوّل فما يقال في صلاة العيدين وهو «أسألك في هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين عيداً»^٣ بتقريب أن الظاهر أن المشار إليه يوم معين خاص لا أنه كل يوم ينطبق عليه أنه يوم العيد، وأيضاً الظاهر منه أن هذا العيد عيد للمسلمين كلهم لا لخصوص أهل بلد تقام فيه صلاة العيد.

أقول: لعل وجه الاستشهاد لا الاستدلال سند الدعاء، وكيف كان لا يمكن التصرف في

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٧٨، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

٢. المنجد، ص ٥٥٨، «غ م».

٣. وسائل الشريعة، ج ٧، ص ٤٦٨ - ٤٦٩، أبواب صلاة العيد، الباب ٢٦، ح ٥ و ٥.

الواقع بمثل هذه التعبيرات والقول بالتعبد خلاف المقطوع به. مع أنّ في المقام خصوصية وهو أنّ التعبد بمثل هذه العبارة هو التعبد بالتنزيل، والتنزيل التعبدي الحكمي إنما يتصور في مورد عدم الموضوع فلا بدّ من لحاظ عدم الموضوع فيه، والمفروض شمول الإطلاق لصورة وجود الموضوع أيضاً. ولحاظ عدم الموضوع وعدم هذا اللحاظ في لحاظ واحد غير معقول. وعلى هذا يعلم أحد أمرين، إمّا أنّ المشار إليه عنوان الفطر أو الأضحى أو أنّ المسلمين خصوص مسلمي بلد العيد.

وأما الثاني فالآية الكريمة الظاهرة في أنّ ليلة القدر ليلة واحدة شخصية ضرورة أنّ القرآن نزل في ليلة واحدة وهي ليلة القدر، ﴿وفيها يفوق كل أمر حكيم﴾، ويكتب الأرزاق والبلايا والمنايا في هذه الليلة، وهذا لا يتمّ إلّا بكونها ليلة واحدة شخصية.

أقول: مضافاً إلى ما مرّ نفس هذا الاستدلال لا يتمّ؛ فإنّ نزول القرآن في ليلة واحدة وهي ليلة القدر لا يستلزم انحصار ليلة القدر بما أنزل فيه القرآن بل يمكن تعدّد الليلة والقرآن أنزل في ليلة واحدة منها، ويصحّ أن يقال ﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾. وهكذا قضية كتابة الأرزاق والبلايا والمنايا في ليلة القدر لا تستدعي الوحدة. وهكذا الكلام في تفريق كلّ أمر حكيم؛ فإنّه أيضاً لا يستلزم وحدة الليلة، والذي سهّل الخطب أنّ المقام ليس مقام التمسك بالألفاظ والإطلاقات، فما ذكره أخيراً من قوله «هذا مضافاً إلى سكون الروايات بأجمعها عن اعتبار اتحاد الأفق في هذه المسألة، ولم يرد ذلك حتّى في رواية ضعيفة»^١ أيضاً غير وجيه؛ فإنّ المسألة غير مرتبطة بالرواية عن المعصوم ولا تنالها يد التعبد حتّى تطلب من الروايات، بل لا بدّ من أخذها من العلم المعدّ له، وقد ثبت الاختلاف باختلاف الأفق إلّا أن يكون البلد المرئيّ فيه شرقياً، فمع رؤيته في البلاد الشرقية يرى في البلاد الغربية بخلاف العكس، وقد مرّ وجه ذلك، وهنا إشكال نقضيّ يرد على السيّد الأستاذ (مدّ ظلّه) وهو الحكم في البلاد التي يكون اليوم فيها مقارناً لليل في بلادنا، والليل فيها قارناً لليوم فيه. فإذا كان اليوم في بلادنا يوم العيد فهل يلتزم بأنّه عيد بالنسبة إليهم مع كونهم في الليل؟ وكذا لو كان الليل في بلادنا ليلة القدر فهل يلتزم بأنّه ليلة القدر في بلادهم أيضاً مع كونهم في اليوم؟ ولا يمكن التفصّي

١. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٩٩.

عن هذا الإشكال إلا بأن يلتزم باختلاف عيدنا مع عيدهم واختلاف ليلة القدر بالنسبة إلينا وإليهم، وهذا هو المطلوب.

ولا بأس بالتعرض لما ذكره بعض أساتذتنا أداءً لحقه. وهو أن الدليل قد دلّ على أنه «صُم للرؤية وأفطر للرؤية»^١ فيعلم من ذلك أن الشهر من الرؤية إلى الرؤية، وأمّا الخروج عن المحاق أو وجود الهلال في المطلع فخارج عمّا اعتبره الشارع في الشهر. وبما أن الرؤية ظاهرة في صرف وجود طبيعتها فالنتيجة أنه لو تحقّق صرف وجود الرؤية يحكم بأول الشهر ووجوب الصوم والإفطار مطلقاً بالنسبة إلى بلد الرؤية وغيره مع اتّحاد الأفق واختلافه.

أقول: لا يرد على هذا التقريب ما مرّ من التعمّد في التكوين موضوعاً أو حكماً؛ فإنّه يرى للشهر حقيقة شرعية من صرف وجود الرؤية إلى صرف وجود الرؤية. ولكن يرد عليه أن الشهر أمر واقعي يرجع إلى العرف في مفهومه، وليس للشارع اصطلاح خاصّ فيه، والرؤية المأخوذة في الرواية قد أخذت طريقاً إلى ما هو ملاك أول الشهر ولا موضوعية لها، وهذا نظير ما ذكرنا في الاستطاعة من أنّها أمر واقعي عقلائي، وليس للشارع اصطلاح خاصّ فيها حتى يمكن الأخذ بالأدلة المفسّرة للآية الشريفة^٢ من أن الاستطاعة هي الزاد والراحلة.

والحمد لله ربّ العالمين

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٥٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٣.

٢. آل عمران (٣): ٩٧.

(٣٠)

ثبوت الشهر برؤية الهلال
في بلد آخر

تأليف

آية الله سيد محمود هاشمي شاهرودي

(معاصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

اختلفت كلمات الفقهاء في كفاية رؤية الهلال في بلد لثبوت الشهر في البلاد الأخرى أو عدم كفايتها إلا في البلاد المشتركة مع بلد الرؤية في الآفاق.

بيان الآراء في المسألة

قال السيد الأستاذ الخوئي رحمته الله في تحرير محلّ النزاع في المسألة:

إنّ البلدان الواقعة على سطح الأرض تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما تتفق مشارقه ومغاربه، أو تتقارب.

ثانيهما: ما تختلف مشارقه ومغاربه اختلافاً كبيراً.

أما القسم الأول: فقد اتفق علماء الإمامية على أنّ رؤية الهلال في بعض هذه البلاد كافية لثبوتها في غيرها؛ فإنّ عدم رؤيته فيه إنّما يستند لامحالة إلى مانع يمنع من ذلك، كالجبال أو الغابات أو الغيوم أو ما شاكل ذلك.

وأما القسم الثاني - ذات الآفاق المختلفة -: فلم يقع التعرّض لحكمه في كتب علمائنا المتقدّمين. نعم، حكى القول باتّحاد الأفق عن الشيخ الطوسي في المبسوط، فإذن المسألة مسكوت عنها في كلمات أكثر المتقدّمين، وإنّما صارت معركة للآراء بين علمائنا المتأخّرين.

والمعروف بينهم القول باعتبار اتّحاد الأفق، ولكن قد خالفهم فيه جماعة من العلماء والمحقّقين، فاختراروا القول بعدم اعتبار الاتّحاد وقالوا بكفاية الرؤية في بلد واحد لثبوتها في غيره من البلدان ولو مع اختلاف الأفق بينها. فقد نقل العلامة في التذكرة هذا القول

عن بعض علمائنا، واختاره صريحاً في المنتهى، واحتمله الشهيد الأول في الدروس، واختاره صريحاً المحدث الكاشاني في الوافي وصاحب الحدائق في حقائقه، ومال إليه صاحب الجواهر في جواهره، والنراقي في المستند، والسيد أبو تراب الخوانساري في شرح نجات العباد، والسيد الحكيم في مستمسه في الجملة. وهذا القول - أي كفاية الرؤية في بلد ما لثبوت الهلال في بلد آخر مع اشتراكهما في كون ليلة واحدة ليلة لهما معاً وإن كان أول ليلة لأحدهما وآخر ليلة للآخر ولو مع اختلاف أقطبهما - هو الأظهر^١.

ويمكن أن يقال: إن المسألة قد تعرض لها جملة من المتقدمين وحكموا فيها باشتراط التقارب في الأفق، فليست المسألة مسكوتاً عنها.

قال الشيخ في المبسوط:

ومتى لم يُر الهلال في البلد ورئي خارج البلد - على ما بيناه - وجب العمل به إذا كان البلدان التي رئي فيها متقاربة، بحيث لو كانت السماء مصحية والموانع مرتفعة لرئي في ذلك البلد أيضاً؛ لاتفاق عروضها وتقاربها، مثل بغداد وواسط والكوفة وتكريت والموصل، فأما إذا بعدت البلاد مثل بغداد وخراسان، وبغداد ومصر فإن لكل بلد حكم نفسه، ولا يجب على أهل بلد العمل بما رآه أهل البلد الآخر^٢.

وقال ابن البراج في المهذب:

وإذا كانت البلدان متقاربة ولم يُر الهلال في البلد، ورئي من خارجه - على ما قدّمنا بيانه في الشهادة - وجب العمل به، هذا إذا لم يكن في السماء علة وكانت الموانع مرتفعة، أو كانت البلدان كما ذكرناه متقاربة حتى لو رئي الهلال في أحدها لرئي في الآخر، مثل طرابلس وصور، ومثل صور والرملة، ومثل حلب وطرابلس، ومثل واسط وبغداد، وواسط والبصرة. وأما إذا كانت البلدان متباعدة، مثل طرابلس وبغداد، وخراسان ومصر، وبغداد وفلسطين والقيروان، وما جرى هذا المجرى؛ فإن لكل بلد حكمه صقعاً ونفسه، ولا يجب على أهل بلد ممتاً ذكرناه العمل بما رآه أهل البلد الآخر^٣.

١. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٩٤.

٢. المبسوط، ج ١، ص ٢٦٨.

٣. المهذب، ج ١، ص ١٩٠.

وقال ابن حمزة في الوسيلة:

وإذا رئي في بلد ولم يُرَ في آخر، فإن كانا متقاربين لزم الصوم أهلها معاً، وإن كانا متباعدين مثل بغداد ومصر، أو بلاد خراسان لم يلزم أهل الآخر^١.

وقال الكئُذري في إصباح الشيعة:

ومتى لم يُرَ في البلد ورئي في بلد آخر أو في البراري وجب العمل به إذا كان البلد الذي رئي فيه بحيث لو كانت السماء مصحيةً والموانع مرتفعة لرئي في الموضوعين معاً؛ لتقاربهما، وأما إذا بعدت فلكلّ بلد حكم نفسه، ولا يجب على أحدهما العمل بما رئي في الآخر^٢.

وقال المحقق في الشرائع:

وإذا رئي في البلاد المتقاربة كالكوكة وبغداد وجب الصوم على ساكنيهما أجمع، دون المتباعدة كالعراق وخراسان، بل يلزم حيث رئي^٣.

وتابعه عليه العلامة في القواعد والإرشاد وجملة من كتبه، قال في الأوّل: «وحكم المتقاربة واحد بخلاف المتباعدة»^٤. وقال في الثاني:

والمقاربة كبغداد والكوكة متّحدة، بخلاف المتباعدة، فلو سافر بعد الرؤية ولم يُرَ ليلة أحد وثلاثين صام معهم، وبالعكس يفطر التاسع والعشرين^٥.

كما أنّ ما نقله السيّد الأستاذ رحمته الله عن الشهيد في الدروس - من احتماله للقول بعدم اشتراط اتّحاد الأفق - الظاهر أنّه سهو من قلمه الشريف؛ فإنّ عبارة الدروس خلافه، قال: والبلاد المتقاربة كالبصرة وبغداد متّحدة، لا كبغداد ومصر، قاله الشيخ، ويحتمل ثبوت الهلال في البلاد المغربية برؤيته في البلاد المشرقيّة وإن تباعدت؛ للقطع بالرؤية عند عدم المانع^٦.

١. الوسيلة، ص ١٤١.

٢. إصباح الشيعة، ص ١٣٤.

٣. شرائع الإسلام، ج ١، ص ١٨١.

٤. قواعد الأحكام، ج ١، ص ٣٨٧.

٥. إرشاد الأذهان، ج ١، ص ٣٠٣.

٦. الدروس الشريفة، ج ١، ص ٢٨٥.

وواضح أنّ ما احتمله يرتبط بالرؤية في البلاد المشرقية وكفايتها للبلاد المغربية؛ للقطع بالرؤية فيها أيضاً عند عدم المانع؛ لتأخر غروبها عن غروب البلاد المشرقية، فيرى فيها الهلال عادة وإن كانت متباعدة. وهذه مسألة أخرى صغوية مربوطة بأنه متى تكون البلدان بحيث لو رئي الهلال في أحدها كان يرى في الأخرى إذا لم يكن مانع؟ فأراد الشهيد رحمته بيان أنّ هذا لا ينحصر في البلدين المتقاربين، بل قد يصحّ في المتباعدين إذا رئي في البلد المشرقي فإنه يكفي للبلد المغربي؛ للقطع بالرؤية فيه أيضاً عند عدم المانع. كما أنّ ما نسبته إلى العلامة رحمته في المنتهى غير واضح؛ فإنه وإن ذكر في أول كلامه عدم الفرق بين البلدان المتقاربة و المتباعدة، حيث قال:

إذا رأى الهلال أهل بلد وجب الصوم على جميع الناس سواء تباعدت البلاد أو تقاربت، وبه قال أحمد والليث بن سعد وبعض أصحاب الشافعي. وقال الشيخ رحمته: إن كانت البلاد متقاربة لا تختلف في المطالع - كبغداد والبصرة - كان حكمها واحداً، وإن تباعدت - كبغداد ومصر كان لكل بلد حكم نفسه، وهو القول الآخر للشافعي. واعتبر بعض الشافعية في التباعد مسافة التقصير وهو ثمانية وأربعون ميلاً، فاعتبر لكل بلد حكم نفسه إن كان بينهما هذه المسافة. وروي عن عكرمة أنه قال: لأهل كل بلد رؤيتهم، وهو مذهب القاسم وسالم وإسحاق^١.

ثمّ شرع في الاستدلال على الأوّل بالتفصيل، إلاّ أنّه في ذيل كلامه قال:

ولو قالوا: إنّ البلاد المتباعدة تختلف عروضها فجاز أن يرى الهلال في بعضها دون بعض؛ لكروية الأرض.

قلنا: إنّ المعمور منها قدر يسير وهو الربع ولا اعتداد به عند السماء. وبالجملة، إن علم طلوعه في بعض الأصقاع وعدم طلوعه في بعضها المتباعد عنه لكروية الأرض لم يتساو حكماهما، أمّا بدون ذلك فالتساوي هو الحق^٢.

وهذا قد يدلّ على أنّه إنّما حكم بكفاية الرؤية في بلد لثبوت الشهر في البلد الآخر وإن كان بعيداً من باب أنّ الربع المسكون لا اعتداد باختلافه بالنسبة إلى علو السماء وأنّه إذا رئي

١. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٢، الطبعة الحجرية.

٢. منتهى المطلب، ج ٢، ص ٥٩٣، الطبعة الحجرية.

في بعضها رئي في الآخر أيضاً. فهو أيضاً يرى لبأ اشتراط وحدة أفق الرؤية ولكنّه يرى وحدتها في الربع المسكون أو يحتمل ذلك على الأقل.

هذا إلا أنّ ذيل كلامه ظاهر في أنّ منشأ القول بعدم الاكتفاء أنّ كروية الأرض توجب عدم طلوع الهلال في بعض الأضقاع رغم طلوعه في صقع آخر لاطلوعه فيها جميعاً وعدم إمكان رؤيته، فكأنهم تصوّروا أنّ الكروية توجب نسبية طلوع الهلال وتكوّنه لانسبيّة رؤيته وإمكانها قياساً له على طلوع الشمس و غروبه.

ومن هنا كان اهتمام السيّد الأستاذ رحمته الله واستدلاله الأوّل نفي هذه النسبيّة وأنّ تكوين الهلال لا يقاس بالشروق والغروب للشمس والأوقات الحاصلة بها للفرائض، بل خروج القمر من حالة المحاق طلوع له لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقتها ومغارها وإن كان مرتباً في بعضها دون الآخر، وذلك لمانع خارجي كشعاع الشمس أو حيلولة بقاع الأرض أو ما شاكل ذلك فإنّه لا يرتبط بعدم خروجه من المحاق؛ فإنّه ليس لخروجه منه أفراد عديدة بل فرد واحد متحقّق في الكون لا يعقل تعدّده بتعدّد البقاع^۱.

والحاصل: أنّ هنا أمرين ثبوتيين في الهلال تكون الرؤية طريقاً إليهما:

أحدهما: تكوّن الهلال في نفسه بمعنى خروجه في سيره ودورته عن المحاق و تحت أشعة الشمس بحيث يمكن أن يرى ولو في نقطة واحدة من الكرة الأرضيّة.

الثاني: إمكان رؤيته في كلّ نقطة بالعين المجرّدة أو حتّى المجهّزة عند فقد الموانع العارضة كالغيم والغيبار وأشعة الشمس في النهار، وهذا أمر واقعي ثبوتي أيضاً تكون الرؤية طريقاً إليه وهو يعني بلوغ الهلال درجة من التكوّن والنورانيّة بحيث يمكن أن يرى قبل غروبه قبل الليل، والأمر الأوّل - كما أفاد الأستاذ رحمته الله - ليس نسبياً، أي ليس له أفراد متعدّدة بل فرد واحد بالنسبة للكرة الأرضيّة وبقاعها كلّها، إلا أنّ الأمر الثاني نسبيّ يختلف من بقعة إلى أخرى، كما هو واضح.

فإذا كان مبنى قول المشهور ومرادهم من اختلاف المطالع للهلال المعنى الأوّل فهذا غير صحيح، كما أفاده الأستاذ رحمته الله. وإن كان مقصودهم من طلوع الهلال المعنى الثاني لم يتمّ ما

۱. راجع منهاج الصالحين، ج ۱، ص ۲۷۹.

ذكره الأستاذ في نفي النسبية، واختلاف مطالع الهلال باختلاف البقاع والأصقاع نتيجة كروية الأرض. فلا بد من البحث و تحديد أن أياً من الأمرين هو الميزان في تحقّق الشهر ودخوله - بحسب ما يستفاد من مجموع الأدلّة الشرعية والمرتكزات العرفية وعبائر الأصحاب - غير واضحة من هذه الناحية.

وأما ما قد يتوهم من احتمال موضوعية الرؤية في تحقّق الشهر وأنّ المشهور إنّما ذهبوا إلى اشتراط اتّحاد الأفق؛ لكون الرؤية مأخوذة بنحو الموضوعية في ذلك، فهذا خلاف صريح كلمات الأصحاب ومما لا يحتمل فقهاً على ما سنشير إليه عند التعرّض إلى أدلّة كلّ من القولين.

أدلة القول الأوّل المشهور

استدلّ على القول المنسوب إلى المشهور بالأصل، وبأنّه مقتضى ما دلّت عليه الروايات المستفيضة بأنّه: «صم للرؤية وأظفر للرؤية»^١ الظاهرة في شرطية الرؤية و دخلها في دخول الشهر وحصره فيها، خرجنا عن ذلك فيما ثبت خلافه بالدليل و هو قيام شاهدين عدلين على الرؤية أو مضيّ ثلاثين يوماً، إلا أنّ روايات ثبوت الشهر بشهادة عدلين على رؤيته ظاهرة أو منصرفة إلى رؤيته في نفس البلد أو خارجه ممّا هو قريب منه، لا البلاد البعيدة المختلفة معه في الآفاق.

مناقشة الاستدلال:

ويمكن أن يناقش في هذا الاستدلال:

١. أمّا الأصل العملي المدعى، فإن أُريد به استصحاب بقاء الشهر السابق فهو لا يجري في المقام؛ لكون الشبهة مفهومية وليست موضوعية؛ ليجري فيه استصحاب بقاء الموضوع على ما حقّق في محلّه من علم الأصول من عدم جريان الاستصحاب الموضوعي في الشبهات المفهومية؛ إذ لاشكّ فيما هو الواقع خارجاً - وهو في المقام خروج القمر عن المحاق ورؤيته في البلد الآخر - وإنّما الشكّ في صدق عنوان الشهر الجديد بذلك وكفايته فيه، وهذا نظير

١ وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٥٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٩.

الشك في كون فاعل الصغيرة فاسقاً أم باقياً على العدالة؟ فإنه لا يجري فيه استصحاب العدالة الثابتة قبل صدور الصغيرة منه.

وإن أُريد استصحاب بقاء حكم الشهر السابق فهذا أيضاً لا يجري؛ لأنَّ عنوان الشهر السابق - كرمضان مثلاً - مأخوذ بنحو الحيثية التقييدية لوجوب الصوم بحيث يكون احتمال زواله وارتفاعه من ارتفاع الموضوع، فوجوب صوم شهر رمضان ثابت لرمضان بما هو رمضان لا لواقع الزمان لكونه رمضان بنحو الحيثية التعليلية، فلا يجري استصحاب بقاء وجوب الصوم ليوم الشك من سؤال. نعم، في يوم الشك لرمضان يجري استصحاب عدم وجوب الصوم الثابت في شعبان؛ لأنه ليس ثابتاً لعنوان شعبان، بل من جهة عدم دخول رمضان، فهو من استصحاب عدم الحكم لبقاء الحكم ليقال بتعدّد موضوعه.

وإن أُريد بالأصل العملي البراءة فهي تجري عن وجوب الصوم في يوم الشك في رمضان، سواء كان في أوله أو في آخره، وهو خلف المطلوب.

فما هو المطلوب إثباته بناءً على القول المشهور لا يثبت بالأصل العملي سواء أُريد به الاستصحاب أو البراءة. نعم، إذا لاحظنا روايات «صم للرؤية وأفطر للرؤية»^١ فهي تثبت بقاء حكم الشهر السابق ما لم يُر الهلال إلا أنّ هذا رجوع إلى الاستدلال بالروايات لا الأصل العملي، كما أنّ الاستدلال بها مبني على عدم إطلاق الرؤية فيها للرؤية في البلد الآخر.

٢. وأما الاستدلال بروايات الأمر بالصوم للرؤية والإفطار للرؤية:

أ- فإن أُريد استفادة موضوعية الرؤية لتحقق الشهر القمري ودخوله، فإن أُريد اشتراط رؤية كلّ مكلف أو علمه في تحقق الشهر بالنسبة إليه وفي حقه فهذا واضح الضعف؛ فإنَّ عناوين الأهلة والشهور لا شك في كونها عناوين عرفية واقعية ومطلقة، أي ليست اعتبارات شرعية؛ ليتصور أخذ العلم بنحو الموضوعية فيها فتكون نسبية ومختلفة باختلاف الأفراد، بل هي كالأمر التكوينية الأخرى يكون لها واقع واحد ثابت يعرض عليه العلم والشك، وكذلك سببه ومنشؤه وهو حركة القمر وتكوّن الهلال، فليس في البين للناس إلاّ شهر واحد لا شهور حسب اختلاف الناس في الرؤية والعلم بالهلال أو الشك فيه، بل ظاهر الروايات وألسنة

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٣.

الآيات ذلك أيضاً، وهذا ممّا لا مجال للتشكيك فيه.

وإن أريد اشتراط رؤيته في الجملة، أي كفاية ثبوته ولو لبعض الناس برؤيته لتحقق الشهر في حقّ الجميع، فهذا أيضاً خلاف الارتكاز المذكور؛ فإنّ العلم والشكّ والرؤية وعدمها ليست إلاّ طرقاً محضة عرفاً لإثبات الشهور والأهلة، وليست مأخوذة بنحو الموضوعية في تحقّقها حتّى في الجملة. هذا بحسب الفهم العرفي لعنوان الشهور والأهلة.

وبحسب روايات الرؤية أيضاً كذلك؛ فإنّ ظاهرها طريقة الرؤية لا دخلها في تحقّق عنوان الشهر؛ لأنّه مضافاً إلى أنّ القرينة العامّة تقتضي حمل العناوين الطريقيّة بطبعتها - كالعلم والظنّ والرؤية والتبيّن - على الطريقيّة المحضة في لسان الأدلّة، توجد قرائن خاصّة في روايات الباب تعيّن ذلك من قبيل ما جاء فيها من أنّ الصوم بالرؤية لا بالتظنّي والرأي^١ و الاحتمال ممّا يعني أنّ المقصود لزوم التثبّت وإحراز دخول الشهر و خروجه في الصوم والإفطار، وأنّ اشتراط الرؤية والتأكيد عليها من أجل ذلك.

وكذا ما ثبت نصّاً وفتوى من كفاية قيام البيّنة التي هو طريق للواقع على ذلك، وكذا ما ثبت من كفاية مضيّ ثلاثين يوماً في دخول الشهر الجديد ولو لم يرَ أحد الهلال، وكذا ما ثبت من لزوم القضاء لأوّل الشهر إذ رئي الهلال ليلة التاسع والعشرين؛ فإنّ هذه الأحكام وأمثالها تدلّ على أنّ الرؤية طريق محض وليست محقّقة للشهر القمري ولا موضوعاً للحكم الواقعي بوجود الصوم.

هذا مضافاً إلى أنّ الرؤية لو فرض كونها مأخوذة بنحو الموضوعيّة للحكم الواقعي - وكان المأخوذ في الموضوع الرؤية في الجملة ومن بعض الناس لا كلّ مكلفٍ مكلفٍ - أمكن دعوى كفاية الرؤية في الجملة ولو في بعض البلاد لتحقق الشهر في حقّ الجميع.

فالخاصّ لو أريد أخذ الرؤية بنحو الموضوعيّة لتحقق مفهوم الشهر فهذا يمكن دعوى القطع بخلافه؛ حيث إنّه لا ينبغي الإشكال في كون الشهر أمراً واقعياً تكوينياً على حدّ سائر عناوين الأيام والأوقات - كالنهار والليل، والزوال والغروب، واليوم والأسبوع والسنة - فلا يكون العلم أو الرؤية بالخصوص إلاّ طريقاً محضاً إلى إثباتها.

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٥٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٢.

ودعوى أنّ الرؤية طريق إلى المرئي وهو الهلال وأما الشهر فيمكن أن يكون رؤية الهلال ولو في الجملة ومن قبيل بعض الناس شرطاً ثبوتاً في تحققه ودخيلاً بنحو الموضوعية فيه، فلا يكفي وجود الهلال - حتى في أفق البلد - لتحقق الشهر ما لم تتحقق الرؤية للهلال في الجملة.

مدفوعة - مضافاً إلى كونه خلاف الفهم العرفي واللغوي لعنوان الشهر، حيث يقال: هذا هلال شهر رمضان أو سؤال، متى يكون ظاهراً في ارتباط الشهر بواقع الهلال لا برؤيته أو العلم به، ومضافاً إلى أنه لا يثبت قول المشهور؛ إذ لأحد أن يقول حينئذٍ بكفاية رؤيته في بلد واحد لتحقق عنوان الشهر، بعد أن لم يكن رؤية كلِّ مكلفٍ مكلفٍ لازمةً في تحقق الشهر له - بأنَّ لازم ذلك عدم تحقق الشهر وعدم صدقه عرفاً ولغةً إذا لم يُرَ الهلال أصلاً حتى إذا علم بوجوده في الأفق بنحو قابل للرؤية لولا المانع من غبار أو غيم، أو رئي في ليلة التاسع والعشرين من الشهر، مع أنه لا إشكال في تحقق الشهر بذلك حتى عرفاً، فلا يتوهم إمكان كونه من باب التعبد والتنزيل؛ فإنه لا مجال له في المفاهيم العرفية وإنما يعقل بلحاظ الأحكام الشرعية كما هو مقرّر في محله. فلا بدّ وأن يكون ثبوت الهلال وبلوغه مرتبة من الرشد هو تمام الموضوع لعنوان الشهر، لا رؤيته أو العلم به.

ب - ولو أُريد أخذ الرؤية بنحو الموضوعية في الحكم الشرعي بوجوب الصوم وانتهائه - وإن كان الشهر أمراً واقعياً - ويدعى أنها مأخوذة على نحو الطريقة موضوعاً لوجوب الصوم والإفطار لا على نحو الصفتية فتقوم الحجج والأمارات الأخرى التعبدية مقامها على القاعدة - بناءً على قبول هذه الكبرى وإن كانت محلّ إشكال على ما قرّر في محله - ويقال باستفادة هذا المعنى من روايات الأمر بالصوم بالإفطار للرؤية.

فالجواب - مضافاً إلى أنّ هذا خلاف ظاهر آية تشريع الصوم الظاهرة في إيجاب صوم لواقع شهر رمضان و الروايات الكثيرة الظاهرة أيضاً في أنّ موضوع الوجوب والتكليف الواقعي بالصوم إنّما هو شهر رمضان، وهذا كافٍ لحمل الرؤية في هذه الروايات على الطريقة المحضة لا الموضوعية خصوصاً مع القرائن العامة والخاصة التي تقدّمت الإشارة إليها، ومضافاً إلى أنّ هذا لا يثبت قول المشهور؛ لأنّ غايته أخذ العلم أو رؤية الهلال في موضوع وجوب الصوم، أمّا أنّ الشهر لا يكفي فيه رؤية الهلال في بلد آخر فلا ينفيه، فيكفي حينئذٍ

العلم بدخول الشهر و طلوع الهلال في بلد آخر لوجوب الصوم وهو خلاف مقصود المشهور - أن هذا المعنى لا يجتمع مع وجوب قضاء يوم لم يكن للمكلف طريق فيه لإنبات شهر رمضان، بل قام الطريق القطعي أو الحجّة الشرعية عنده على عدم كونه من شعبان ثمّ تبيّن الخلاف بعد مضيّ اليوم، فإنّه لاشكّ في وجوب القضاء عليه. وهذا لا يكون إلّا مع فرض فعلية الوجوب الواقعي في حقّه وتحقّق الفوت منه وإن لم يكن منجزاً عليه.

وهذا يعني أنّ وجوب صوم رمضان ليس موضوعه إلّا واقع الشهر لا الشهر المعلوم، وحمل دليل القضاء على التعبد والتنزيل منزلة القضاء خلاف ظهور عنوان القضاء في جبران و تدارك الواجب الفائت حقيقة.

على أنّ الفقهاء لم يختلفوا في كون موضوع الوجوب إنّما هو شهر رمضان لا شهر رمضان المعلوم أو الذي قام عليه طريق معتبر، وإنّما الخلاف بين المشهور و المخالفين في ملاك تحقّق الشهر و صدقه، كما أنّه لا خصوصية لأحكام شهر رمضان ولياليه عن غيره من الشهور والأيام، كحرمة صوم عيدي الأضحى و الفطر أو سائر أحكام أوّل الشهر و آخره ونحو ذلك. فلا محيص من الالتزام بكون الرؤية طريقاً محضاً إلى واقع الشهر الذي هو تمام موضوع وجوب الصوم أيضاً، غاية الأمر هذا لا يعيّن ما ذهب إليه الأستاذ من لزوم وحدة الشهر في تمام الآفاق، كما لا يكفي لنفي ما عليه المشهور من إمكان أن يكون لكلّ أفق و بلد شهره - أي نسبية عنوان الشهر حسب اختلاف الآفاق - لأنّ هذا الأمر الواقعي يحتمل فيه احتمالات ثلاثة:

١. أن يكون عبارة عن خروج القمر عن المحاق، والذي يدّعي الأستاذ - وهو المطابق لكلمات الفلكيين - أنّه أمر دفعي واحد بالنسبة إلى الكرة الأرضية بتمام أصقاعها.
٢. أن يكون عبارة عن بلوغ الهلال مرتبة من الظهور والنور بحيث يمكن أن يرى في أوّل نقطة وبقعة واحدة من بقاع الأرض بنحو صرف الوجود سواء اشتربنا فعلية الرؤية - خلافاً للاستظهار المتقدم - أو اعتبرنا إمكانية الرؤية بمعنى بلوغ الهلال في نفسه تلك المرتبة من النورانية و الظهور، فإنّه على كلا التقديرين يكون هذا المعنى أمراً واقعياً دفعياً؛ لأنّ صرف

١. خبر لقوله: «فالجواب».

الوجود بهذا المعنى لا يتكرّر بل يحصل لجميع البقاع دفعة واحدة.

٣. أن يكون عبارة عن بلوغه مرتبة يمكن أن يرى في أفق البلد أو ما يتفق معه في الأفق لا في أي بلد، وهذا أمر نسبي يختلف تحقّقه من بلد إلى بلد آخر إذا لم يكونا متفقين في الأفق.

وهكذا يتضح أنّ طريقيّة الرؤية لاتعيّن مدعى الأستاذ ولا تنفي مدعى المشهور كما أنّ موضوعية الرؤية لاتنفي قول الأستاذ ولا تعيّن فتوى المشهور، فلا يتعيّن على القائلين بقول المشهور أن يستظهروا موضوعيّة الرؤية ودخلها لا في مفهوم الشهر ولا في الوجوب الواقعي لصوم شهر رمضان ثمّ يتكلّفوا عناية التنزيل والحكومة والتعبّادات التعسفيّة الغريبة والبعيدة عن الذوق الفقهي السليم في دفع النقوض الواردة عليهم؛ لأنّه لا تتوقّف فتوى المشهور على شيء من ذلك أصلاً، بل يمكن الجمع بينها وبين واقعية الشهر وموضوع وجوب الصوم - الذي هو أمر ينبغي أن يكون مسلماً - بالنحو المذكور في الاحتمال الثالث، بل لعلّ صريح عبارة جملة من المشهور - على ما ستأتي الإشارة إلى بعضها - هذا المعنى لا موضوعيّة الرؤية؛ حيث عبّروا بأنّ طلوع الهلال الذي به يتحقّق الشهر يكون في كلّ بلد على حدّ طلوع الشمس والفجر والزوال وكسوف الشمس وخسوف القمر، ولاشكّ في كون هذه الأمور واقعيّة لا دخل للعلم والرؤية فيها ولكنها نسبيّة تختلف من أفق إلى أفق آخر.

الاحتمال الثالث وبيان تربيّه:

ولكن يبقى عندئذ السؤال عن كيفية استفادة هذا الاحتمال من روايات الأمر بالصوم للرؤية والإفطار للرؤية^١ والتي هي عمدة مستند المشهور؟ وهذا قد يقرب بأحد بيّانين: الأول: التمسك بإطلاق المفهوم فيها حيث إنّها علّقت الأمر بالصوم والإفطار على رؤية الهلال، فيدلّ على أنّه مع عدم الرؤية لا يحكم بدخول الشهر الجديد. وهذا مطلق يشمل ما إذا رئي الهلال في بلد آخر بعيد، وعلم به المكلف أيضاً فيستكشف منه أنّه لا يكفي ذلك لتحقّق الشهر شرعاً.

الثاني: لا إشكال في دلالتها على أنّ الميزان في دخول الشهر وعدمه إبتاتاً رؤية الهلال

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٥٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٩.

وعدمها، وهذا يدلّ عرفاً - بعد كون الرؤية طريقاً محضاً - على أنّ الميزان ثبوت المرثي وعدمه في أفق الرؤية ومكانها وهو طلوع الهلال وإمكان رؤيته فيه و عدمه، فمع عدم طلوعه بمعنى عدم بلوغه مقداراً يمكن رؤيته في ذلك المكان يكون الموضوع منتفياً لا محالة واقعاً.

وكلا البيانيين غير تامّ.

مناقشة البيان الأوّل:

أمّا الأوّل منهما؛ فللمنع من هذا الإطلاق بعد فرض حمل الرؤية فيها على الطريقيّة؛ لأنّ هذا معناه أنّ ما هو موضوع الحكم ويدور مداره إنّما هو الشهر القمري بوجوده الواقعي والرؤية جيء بها للتأكيد على لزوم إحرازه والتثبت من دخوله، وهذا يعني أنّ الجهة المسوق لها هذه الروايات هي بيان الوظيفة العملية و الحكم الظاهري عند عدم إحراز دخول الشهر والشكّ فيه، فكأنّه قال: صم عند علمك بدخول الشهر وإحرازه برؤية الهلال. ومفهومه ليس أكثر من أنّه مع عدم الإحراز والشكّ فيه يحكم ببقاء الشهر السابق، وهذا حكم ظاهري لا محالة لأخذ عدم العلم في موضوعه، فلا يكون له إطلاق إلاّ لحالات الشكّ والتردد في تحقّق الشهر، ولهذا لو علم بدخول الشهر مع عدم رؤيته من خلال رؤية الآخرين داخل البلد أو خارجه ممّا يعلم بالتلازم في الرؤية بينهما لم يكن مشمولاً لهذه الروايات لا من باب التقييد والتخصيص بل من جهة عدم الإطلاق فيها بالنكته التي أشرنا إليها.

فالحاصل أنّ حمل الرؤية على الطريقيّة المحضة موجب لظهور الروايات في كونها بصدد بيان الوظيفة الظاهرية التي موضوعها الشكّ وعدم إحراز دخول الشهر عند عدم رؤية الهلال، فيكون الشكّ وعدم العلم بالموضوع - وهو دخول الشهر - مأخوذاً قيدياً في مفهومها، فلا يمكن أن يستفاد من إطلاق مثل هذا الحكم الظاهري المقيّد بالشكّ في موضوع الحكم عدم تحقّق ذلك الموضوع واقعاً. كيف؟! وهذا يلزم منه الجمع بين الحكم الظاهري والواقعي، بل يلزم من وجوده عدمه وهو انتقاء موضوع الإطلاق والحكم الظاهري، وكلّ شيء يلزم من وجوده عدمه فهو محال.

نعم، لانضايق من إطلاق هذا الحكم الظاهري للشبهتين الموضوعية و المفهومية معاً، بمعنى أنّه لو فرض بقاء الشكّ لدى الفقيه في كفاية رؤية الهلال في بلد لثبوتة في سائر البلاد

ولم يمكنه حلّ هذه الشبهة ولم يحصل له الجزم بحدود المفهوم أيضاً تكون الوظيفة الظاهرية في حقّه ذلك، إلاّ أنّه كحكم ظاهري دائر مدار بقاء الشكّ في مفهوم الشهر القمري، ولا يمكن أن تثبت به عدمه واقعاً وعدم كفاية الرؤية في بلد آخر لتحقيقه؛ فإنّه خلف وتهافت.

هذا مضافاً إلى إمكان دعوى أنّ المراد من الرؤية في الروايات الأعمّ من رؤية المكلف نفسه أو رؤية الآخرين إذا كانت قطعية كموارد الشياخ، أو ثابتة بالحجّة الشرعية كموارد الشهادة المعتبرة في الهلال. وعندئذٍ يكون مقتضى إطلاق المنطوق شمول رؤية الهلال من قبل الآخرين في البلاد الأخرى قريبة كانت أو بعيدة، و يكون هذا الإطلاق رافعاً لموضوع إطلاق المفهوم والوظيفة الظاهرية، فتكون الروايات دالّة على القول الآخر الذي اختاره الأستاذ عليه السلام كما لا يخفى. وسيأتي مزيد توضيح لهذا الوجه عند التعرّض لأدلة القول الآخر.

نعم، لو كان الوارد في الروايات تقييد الرؤية بالبلد، كما إذا قال: «صم للرؤية في بلدك» أمكن أن يقال بظهورها حينئذٍ في اشتراط طلوع الهلال وإمكان رؤيته في بلد الرؤية وإلاّ كان القيد لغواً، وهذا القيد لا بدّ وأن يرجع إلى الموضوع والحكم الواقعي وهو المرئيّ، ولا ربط له بموضوع الحكم الظاهري، فيستفاد منه أنّ موضوع الحكم إنّما هو إمكان الرؤية أو طلوع الهلال في مكان الرؤية، إلاّ أنّ هذا القيد لم يرد في شيء من الروايات. ومجرّد كون رؤية المكلف في بلده ومكانه عادة لا يعني تعليق الحكم عليه وتقييده به ليتمّ الاستظهار المذكور، وهذا واضح. هذا كلّ في دفع البيان الأوّل وهو التمسك بإطلاق الروايات.

مناقشة البيان الثاني:

وأما البيان الثاني، فدلالة الروايات على أنّ الميزان بنبوت المرئيّ وعدمه وإن كان تاماً - لآته مقتضى طريقيّة الرؤية - إلاّ أنّ ظهورها في كون الميزان وجود المرئيّ وهو الهلال في أفق الرؤية ومكانها ممنوع، بل لعلّه أعمّ من ذلك ومن نبوته في أفق آخر قريب أو بعيد؛ فإنّ طريقيّة الرؤية لا تقتضي أكثر من أنّ الهلال لو كان ثابتاً كان الموضوع محققاً. أمّا أنّه بخصوصية كونه في ذلك المكان والأفق يكون موضوعاً أو بجامعه الأعمّ من وجوده هناك أو في أفق آخر فكلاهما منسجم مع طريقيّة الرؤية، وأمّا عدم الرؤية فلم يجعل في الروايات طريقاً للعدم وإنّما هو موجب للشكّ في تحقّق الموضوع وجريان الوظيفة الظاهرية، كما شرحنا.

نعم، لو قيّدت الرؤية بالمكان وبلد الرؤية كان ظاهراً في أخذ الخصوصية قيّداً في المرئي والموضوع الواقعي للحكم، ولكنّه تقدّم عدم دلالة شيء من الروايات على ذلك. وهكذا يتّضح أنّ ما قديتوهم - من أنّ مقتضى الإطلاق في روايات: «صم للرؤية وأفطر للرؤية»^١ صحّة قول المشهور - غير تامّ وأنّه لا يمكن أن تثبت بهذا الإطلاق ما يتحقّق به الشهر العرفي ثبوتاً أو أنّ الشهر الشرعي يختلف عن العرفي وأضيق منه، وأنّه يشترط فيه إمكان رؤية الهلال في البلد؛ فإنّ هذا خارج عن الجهة التي سيقت الروايات لبيانها وهي وظيفة المكلف عند الشكّ، فلو كان مقصود المشهور المتمسكين بهذا الإطلاق إثبات هذه الوظيفة الظاهرية في الشبهة الحكمية المفهومية - أي عند الشكّ في مفهوم الشهر للشكّ في كفاية رؤية الهلال في بلد آخر لثبوته في كلّ بلد - فهذا مطلب صحيح قابل للقبول بدعوى شمول الروايات للشبهة الموضوعية والحكمية معاً بالإطلاق أو بعدم احتمال الفرق في الوظيفة الظاهرية الاستصحابية، إلّا أنّ الذي يثبت بذلك ليس أكثر من حكم ظاهري استصحابي يرتفع إذا تمّ أحد أمرين:

١. أن يثبت - كما سيأتي في البحث القادم - كفاية رؤية الهلال في بلد لثبوته في سائر البلاد عرفاً وصدق الشهر بذلك خارجاً؛ فإنّ الحكم بالصيام ونحوه لا إشكال في ترتبه على عنوان شهر رمضان وشهر شوّال وهكذا، وهي عناوين واقعية عرفية فلو أحرزنا صدق مفهومها لم يبق مجال للحكم الظاهري الاستصحابي المذكور؛ لارتفاع موضوعه لا محالة، ولا يمكن إثبات أنّ الشهر الشرعي أضيق مفهوماً من العرفي بإطلاق هذا الحكم الظاهري، بل لعلّ العكس أولى كما أشرنا.

٢. أن يتمّ دلالة بعض الروايات على كفاية رؤية الهلال في بلد لثبوته في سائر البلاد متّحدة معه من حيث الآفاق أو مختلفة، فإنّ هذا الإطلاق لو تمّ كان دليلاً على أنّ الموضوع الواقعي هو الأعمّ على ما سيأتي.

وهذا يعني أنّ المنهج الفنّي للبحث يقتضي تنقيح هذين الأمرين، فإذا تمّ شيء منهما ثبت كفاية رؤية الهلال وطلوعه في بلد لدخول الشهر في سائر البلدان أيضاً عرفاً أو شرعاً، وإذا لم

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٧، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ١٩.

نجزم بشيء منهما وبقينا شاكين في مفهوم الشهر وكفاية رؤيته في بلد لتحققه في سائر البلاد، كان مقتضى الوظيفة الظاهرية الاستصحابية بقاء حكم الشهر السابق - أي عدم الصوم وعدم الإفطار - لا الحكم بعدم تحقق الشهر واقعاً. وبينهما فرق واضح.

كلمات المشهور واستدلالاتهم

ولابأس بالتعرض فيما يلي لجملة من كلمات المشهور واستدلالاتهم، فنقول: قال المحقق الأردبيلي رحمته الله بعد نقل عبارة المبسوط المتقدمة:

ووجهه - أي لكل بلد حكم نفسه - ظاهر بعد الفرض؛ لأنه إذا نظر وما رأى في هذا البلد ورأى في بلد آخر يصدق عليه أنه ما رأى فيفطر؛ لصدق الأدلة المفيدة أنه ليس من الشهر في هذا البلد، فلا تنفع الرؤية في بلد آخر لأهل هذا البلد، ولا يستلزم الصدق مع أنه علم بالفرض من مخالفته المطالع عدم استلزام إمكان الرؤية هنا، بل قد يكون ممتنعاً، فلو لم يكن يلتفت إليه، قد يلزم صوم أقل من تسعة وعشرين يوماً. وبالجملة، ينبغي النظر إليه كما في أوقات الصلاة، فإن طلوع الفجر في بلد لا يستلزم إيجاب صلاة الفجر في بلد لم يطلع وإن علم ذلك بالدليل أو بالشهود أنه قد طلع الفجر هناك هذا الوقت!

أقول: أما ما ذكره - من أنه إذا نظر وما رأى في هذا البلد ورئي في بلد آخر يصدق عليه أنه ما رأى فيفطر؛ لصدق الأدلة المفيدة أنه ليس من الشهر في هذا البلد فلا تنفع الرؤية في بلد آخر لأهل هذا البلد ولا يستلزم الصدق - فهذا تمسك بالإطلاق المتقدم في التقريب الأول، وقد عرفت ما فيه من الضعف.

وأما ما ذكره - من أنه علم بالفرض من مخالفته المطالع عدم استلزام إمكان الرؤية هنا بل قد يكون ممتنعاً - فجوابه ظهر مما تقدم أيضاً؛ فإن عدم استلزام الرؤية في بلد لإمكانها في بلد آخر إنما يمنع عن تحقق الشهر فيما إذا كان المأخوذ في مفهومه إمكان الرؤية في كل بلد بخصوصه فيكون الشهر أمراً نسبياً باختلاف البلدان والأمكنة، بل قد يكون نسبياً أيضاً بلحاظ الأزمنة؛ لأن إمكان الرؤية في كل شهر قد يختلف عنه في الشهر الآخر بلحاظ البلدين.

۱. مجمع الفائدة و البرهان، ج ۵، ص ۲۹۴.

وأما إذا قيل بأنَّ المأخوذ في مفهوم الشهر الرؤية في أي بلد يشترك مع البلد الآخر في الليل فهو صادق لامحالة ولا يكون نسبياً بهذا النحو، بل يكون الشهر في نصف الكرة الأرضية المشتركة في الليل مع نقطة الرؤية متحققاً دائماً بخلاف النصف الآخر منها الذي يكون نهراً، فإنه لا يكون ذلك النهار نهار الشهر الجديد، بل نهارهم الآخر يكون أول الشهر الجديد. وهذا التصنيف وإن كان مختلفاً من شهر إلى آخر بحسب نقاط الكرة الأرضية إلا أنه ملاك ومعيار تكويني واقعي وليس مربوطاً بالتواضع والتسمية الجغرافية، على ما سيأتي مزيد توضيح له.

وأما ما ذكره بقوله: «فلو لم يكن يلتفت إليه قد يلزم صوم أقلّ من تسعة وعشرين يوماً» فهذا غريب منه مع دقّة نظره ﷺ؛ فإنَّ الأمر بالعكس؛ إذ لازم قول المشهور ذلك، حيث إنَّ المكلف لو كان في البلد الذي لم يُر فيه الهلال يوم الشكّ أو لم يمكن الرؤية فيه فسوف يكون شهر رمضان غير متحقّق في حقّه واقعاً على قول المشهور، فلا يجب عليه الصوم ولا القضاء، فلو سافر إلى البلد الذي رُئي فيه الهلال يوم الشكّ فاتفق أنّه رأى أيضاً بنفسه هلال شوال هناك ليلة التاسع والعشرين - لكون الشهر ناقصاً فيه - فإنَّ شهر رمضان سوف يكون بالنسبة إليه ثمانين يوماً واقعاً، وهذا بخلافه على القول الآخر فإنه يحكم بناءً عليه بدخول الشهر في البلد الأوّل أيضاً من يوم الشكّ؛ لكفاية الرؤية في البلد الآخر بحسب الفرض.

وقد اطّلت على كلام منقول عن كتاب استدراك على الفصل الثالث من تشريح الأفلاك، ص ٢٤ للمحقّق الشعرائي ﷺ^١ وكأنّه يحاول إيراد نفس هذا النقض الذي أفاده المحقّق الأردبيلي ﷺ على هذا القول، حيث قال:

بل يمكن أن يصير شهر بالنسبة إلينا ثمانية وعشرين يوماً، مثلاً رُئي هلال رمضان في بلاد جاوة غروب يوم الجمعة، وفي مراكش غروب يوم الخميس، وهلال شوال في جاوة غروب يوم السبت، وفي مراكش غروب يوم الجمعة بحيث كان شهر رمضان في كلّ منهما تسعة وعشرين يوماً. فإذا أخذنا نحن هلال رمضان من بلاد جاوة بالتعريف يوم الجمعة وهلال شوال من مراكش يوم الجمعة صار شهر رمضان بالنسبة إلينا ثمانية وعشرين يوماً، وهذا ممّا لا يكون.

١. أدرجنا نصّ كلامه بكامله في القسم الثالث من هذه المجموعة أعني «بخش سوم: آراء فقيهان در رؤيت هلال».

ويلاحظ عليه أولاً: إذا فرض رؤية هلال رمضان في مراكش غروب يوم الخميس لزم على القول بكفاية ذلك الحكم بدخول شهر رمضان من يوم الجمعة لا السبت، فلا يصح متابعة بلاد جاوة المتأخرة في الرؤية، بل على هذا القول يجب على بلاد جاوة نفسها أيضاً الأخذ بذلك إذا اشتركت مع مراكش في ليل الرؤية.

وثانياً: أن هذا الافتراض أساساً غير واقع خارجاً من الناحية العلمية؛ لأنّ مبدأ تكون الهلال يتأخر في كلّ شهر لاحق عن نقطة تكونه في الشهر السابق بمقدار (۱۳) ساعة تقريباً، فلا يرى بعد (۲۹) يوماً في نفس تلك النقطة؛ لأنّ دورة القمر حول الأرض بلحاظ تنوّره إنّما تكون في كلّ تسعة وعشرين يوماً و(۱۲) ساعة و (۴۴) دقيقة، فإذا فرض أنّ مبدأ تكونه بنحو قابل للرؤية في شهر رمضان غروب يوم الخميس في مراكش فلا يمكن أن يكون مبدأ تكونه في شهر شوال غروب يوم الجمعة في مراكش أيضاً، بل لا يرى فيه الهلال يقيناً؛ لكونه تحت المحاق لمدة ۱۳ ساعة أخرى تقريباً، بل وقد لا يكون قابلاً للرؤية لأكثر من ذلك.

ومنه يظهر جواب نقض آخر منقول عنه من نفس المصدر على هذا القول، حيث قال: والمانع الثاني من التعميم أنّه ما من شهر تامّ في بلد إلاّ ويمكن رؤية الهلال ليلة الثلاثين منه في بلد آخر، مثلاً إذا كان في بلدنا غير قابل للرؤية غروب الجمعة فلا يبعد أن يصير قابلاً للرؤية بعد أربع ساعات في بلاد المغرب، فيصير لنا هذا الشهر أيضاً ناقصاً، فيتوالى ويكثر في السنة بالنسبة إلينا الشهور الناقصة.

فإنّ هذا إذا تحقّق في شهر ففي الشهر الآخر لا يصير الهلال قابلاً للرؤية إلاّ بعد أكثر من (۱۷) ساعة تقريباً في بلاد المغرب والذي يكون الوقت فيه نهائياً في بلادنا، فيكون الشهر ثلاثين يوماً لامحالة.

ولا بأس بالإشارة هنا إلى أنّ الفلكيين قسّموا الشهر إلى ثلاثة أقسام: الأول: الشهر الوسطي أو الزيجي، وهو بأن يعدّ أوّل شهر قمرى ثلاثين يوماً ثمّ الشهر الثاني تسعة وعشرين يوماً ثمّ ثلاثين وهكذا، أي مجموع الشهرين يكون تسعة وخمسين يوماً.

الثاني: الشهر النجمي أو الطبيعي، وهو دورة القمر بلحاظ نقطة معيّنة في الفضاء

بالنسبة إلى الأرض ينطلق منها إلى أن يعود إلى نفس النقطة. وهذا يكون في ٢٧ يوماً و٧ ساعات و٣٣ دقيقة.

الثالث: الشهر الاقتراني أو الاصطلاحي، وهو دورة القمر حول الأرض بلحاظ أشكال تتوّره من الشمس، أي دورة القمر من اقترانه مع الشمس إلى اقتران آخر، وحيث إنه يؤثر فيه حركتان: حركته حول الأرض وحركة الأرض السنويّة حول الشمس، فبسبب ذلك يكون الدور هنا أطول من الدور في الدور النجمي فهو ٢٩ يوماً و ١٢ ساعة و ٤٤ دقيقة. قال أبوريحان البيروني :

الشهر قسمان: طبيعي واصطلاحي وضعه الناس. أما الطبيعي فهو مقدار ما يدور القمر من نقطة كمن نجمة ما تبعد عن الشمس بجهة المشرق أو المغرب إلى أن يعود إلى تلك النقطة والنجمة .

وأما الثاني، فهو بلحاظ أشكال تتوّر القمر من الشمس، ولاعتياد الناس بتلك الأشكال وضعوا لفظة الشهر بإزائها، ومقدار الثاني تسعة وعشرون يوماً ونصف يوم وشيء، فمجموع الشهرين يكون تسعة وخمسين يوماً، فجعلوا أحدهما ثلاثين والآخر تسعة وعشرين. وهذا تقدير وسطي^١.

وأما ما ذكره أخيراً: «وبالجملة، ينبغي النظر إليه كما في أوقات الصلاة: فإنّ طلوع الفجر في بلد لا يستلزم إيجاب صلاة الفجر في بلد لم يطلع وإن علم ذلك بالدليل أو بالشهود أنّه قد طلع الفجر هناك هذا الوقت»، فجوابه أوضح من أن يحتاج إلى بيان؛ فإنّ عنوان الفجر والزوال والغروب لا يمكن أن يكون إلا نسبياً حسب مكان شروق أشعة الشمس فيه وغروبها، بخلاف عنوان الشهر، كما أفاده الأستاذ مفضلاً.

وقال فخر المحققين في شرحه على القواعد:

ومبنى هذه المسألة على أنّ الأرض هل هي كروية أو مسطّحة؟ والأقرب الأوّل؛ لأنّ الكواكب تطلع في المساكن الشرقيّة قبل طلوعها في المساكن الغربيّة وكذا في الغروب، وكلّ بلد غربيّ بُعد عن الشرقي بألف ميل يتأخّر غروبه عن غروب الشرقي ساعة واحدة. وإنّما عرفنا ذلك بإرصاد الكسوفات القمرية حيث ابتدأت في ساعات أقلّ من ساعات

١. التنهيم لأوائل صناعة التنجيم، ص ٢٢٠.

بلدنا في المساكن الغربية وأكثر من ساعات بلدنا في المساكن الشرقية، فعرنا أن غروب الشمس في المساكن الشرقية قبل غروبها في بلدنا، و غروبها في المساكن الغربية بعد غروبها في بلدنا. ولو كانت الأرض مسطحة لكان الطلوع والغروب في جميع المواضع في وقت واحد؛ ولأن السائر على خط من خطوط نصف النهار على الجانب الشمالي يزداد عليه ارتفاع القطب الشمالي وانخفاض الجنوبي، وبالعكس.^۱

وواضح من هذا الاستدلال أن المسألة عند المشهور - كما أفاد الأستاذ رحمته - مبتنية على قياس طلوع الهلال على طلوع الشمس وغروبها نتيجة كروية الأرض و دورانها حول نفسها. وقد عرفت أن المسألة غير مبتنية على ذلك، بل مبتنية على أمر آخر تقدم مفصلاً فلا تعيد.

وقال بعض المعاصرين في شرحه لمنهاج الصالحين:

ولقائل أن يقول: إن الاستفادة من الأدلة أن الحكم بالصوم والإفطار قد رتب على رؤية الهلال، غاية الأمر الرؤية طريق إلى ثبوت الموضوع وليست لها موضوعية في إثبات الحكم، فلو فرض عدم إمكان الرؤية لم يكن الموضوع متحققاً.

وبعبارة أخرى: الظاهر من الأدلة أن الرؤية بنحو الطريقة أمارة لكل صقع من بقاع الأرض، ومع عدم إمكان الرؤية يكون موضوع الحكم منتفياً ومع انتفاء الموضوع لا يكون الحكم متحققاً. والذي يدل على هذه المقالة أن العرف يفهم من نصوص الباب إمكان الرؤية في كل موضع بالنسبة إلى أهله لا رؤيته على الإطلاق، ولذا يكون هذا القول قولاً غير مشهور ويحتاج إثباته إلى الاستدلال وإقامة البرهان.

وإن شئت قلت: لإشكال في حجّة الظواهر ولا إشكال ظاهراً في أن قوله عليه السلام: «صم للرؤية وأظفر للرؤية» يستفاد منه أن ظهور الهلال وقابليته لرؤيته في البلد يحقق الشهر الجديد بالنسبة إليه وهكذا والعرف ببابك.^۲

ولانحتاج إلى مزيد تعليق على هذا الاستدلال في ضوء ما تقدم؛ لوضوح أن روايات الأمر بالصوم أو الإفطار للرؤية لا دلالة فيها على شرطية الرؤية في البلد لتحقيق الشهر لكونها - بناءً على طريقتية الرؤية فيها كما اعترف به المستدل، وبالقرائن الأخرى فيها - ناظرة

۱. إيضاح الفوائد، ج ۱، ص ۲۵۲.

۲. مباني منهاج الصالحين (آية الله السيد تقي الطباطبائي التمي)، ج ۶، ص ۲۲۶ - ۲۲۷.

إلى الوظيفة العملية والحكم الظاهري ببقاء الشهر السابق مالم يحرز بالقطع واليقين وبرؤية الهلال دخول الشهر الجديد، وحينئذٍ: كون رؤية كلِّ مكلف بنفسه للهلال وعلمه بطلوعه لا يكون عادةً إلا في بلده و مكان رؤيته، ولا يعني تقييد الحكم الواقعي بدخول الشهر وإناطته بذلك وعدم كفاية طلوعه في بلد آخر، بل لعلَّ الموضوع الواقعي الذي تكون الرؤية طريقاً محضاً عليه هو الأعم من ذلك؛ أي طلوعه في أحد البلاد بنحو صرف الوجود، إلا أن إحراز المكلف ورؤيته بنفسه لهذا الموضوع الأعم لا يكون إلا برؤيته في مكانه لامحالة.

هذا لولم نقل بأنَّ الأمر بالصوم للرؤية أعم من رؤية المكلف بنفسه أو رؤية غيره؛ وإلا فيشمل إطلاق الرؤية في هذه الروايات لرؤية الهلال في بلد آخر أيضاً كرؤية الآخرين في نفس البلد.

فالحاصل: ليس لمثل هذا الخطاب أيُّ ظهور في أنه إذا لم يكن المرئي موجوداً في مكان الرؤية فلا موضوع للحكم واقعاً؛ لأنَّ جعل رؤية الهلال التي هي طريق للمرئي غايةً للوظيفة العملية بعدم وجوب الصوم والإفطار لا يستلزم إناطة الحكم الواقعي بوجود الصوم أو الإفطار بوجود المرئي في مكان الرؤية، بل لعله الأعم، ومع ذلك يقال: «صم للرؤية و أفطر للرؤية»؛ أي ما لم تتأكد و تحرز هذا الموضوع الأعم بالرؤية لا يجب الصوم.

وما قاله من أنَّ «العرف يفهم من نصوص الباب إمكان الرؤية في كلِّ موضع بالنسبة إلى أهله لا رؤيته على الإطلاق» إن أراد به استفادة شرطية إمكان الرؤية في كلِّ موضع لتحقق الشهر في ذلك الموضوع بحيث يكون له مفهوم الشرط وأنه إذا رئي في بلد آخر فلا يكفي لوجوب الصوم، فهذه الاستفادة واضحة العدم؛ إذ من أيِّ شيء يستفاد مثل هذه الشرطية والمفهوم سوى ما ذكر من كون رؤية كلِّ مكلف في موضعه ومكانه، وهذا لا يستلزم الإناطة والشرطية المذكورة كما هو واضح.

وإن أراد به أنه لا إطلاق لروايات الرؤية في بلد آخر وانصرافها إلى الرؤية في نفس البلد، فهذا لو تمَّ - وسيأتي البحث عنه - فهو ينفي الاستدلال بإطلاق هذه الروايات لقول الأستاذ، ولا يثبت قول المشهور؛ إذ لا يثبت التقييد والإناطة بالرؤية في البلد بنحو الشرطية وانتفاء وجوب الصوم بانتفاء المرئي في البلد حتى إذا رئي في بلد آخر، وإنما غايته عدم ثبوت شيء

من القولین بهذه الروایات؛ فعلى تقدير الإطلاق یثبت بها قول الأستاذ، وعلى تقدير الانصراف لا یثبت بها قول المشهور أيضاً، فهي أقرب إلى قول الأستاذ من قول المشهور؛ إذ لا یمكن إثباته بها على كلا التقديرین.

ثم إنَّ المستفاد من ذیل كلام العلامة المتقدّم عن المنتهى وجملته آخرین أنّ الرؤية في بلد تكفي لثبوته في البلد الآخر إذا لم یعلم اختلافهما بنحو لا یمكن أن یر فيه، وإلاّ فكلّما احتمل إمكان الرؤية في بلد حکم بثبوت الشهر فيه بثبوته في بلد آخر، أي ليس الشرط إحراز إمكان الرؤية فيه وإنما الشرط عدم العلم بعدم إمكان الرؤية فيه عند رؤيته في البلد الآخر. وكأنّه من هذا الباب قال صاحب الجواهر بوجوب الصوم على جمیع البلاد بثبوته في بلد، حیث قال بعد نقله لكلام العلامة المتقدّم:

واستجوده صاحب المدارك. ویمكن أن لا یكون كذلك؛ ضرورة عدم اتفاق العلم بذلك عادة، فالوجوب حیثنذ على الجمیع مطلقاً قوي^۱.

ومثله ما في المستمسك، قال:

أقول: لأجل أنّه لا ینبغي التأمّل في اختلاف البلدان في الطول والعرض الموجب لاختلافها في الطلوع والغروب، ورؤية الهلال وعدمها، فمع العلم بتساوي البلدين في الطول لا إشكال في حجیّة البیّنة على الرؤية في أحدهما لإثباتها في الآخر، وكذا لو رئي في البلاد الشرقیة، فإنّه تثبت رؤيته في الغریبة بطریق أولى. أمّا لو رئي في الغریبة فالأخذ بإطلاق النصّ غیر بعيد إلاّ أن یعلم بعدم الرؤية؛ إذ لا مجال حیثنذ للحکم الظاهري. ودعوى الانصراف إلى المتقاربین غیر ظاهرة. نعم، یحتمل عدم إطلاق النصّ بنحو یشمل المختلفین؛ لوروده من حیث تعمیم الحکم لداخل البلد وخارجها لا من حیث التعمیم للمختلفین والمتفقین، لكنّ الأوّل أقوى^۲.

وظاهر هذه الكلمات أيضاً أنّ المیزان في تحقّق الشهر الشرعي طلوع الهلال أو إمكان رؤيته في البلد بحيث لو علم بعدم إمكانه لم یكن الشهر داخلًا ولا مجال للحکم الظاهري، إلاّ أنّه مع احتمال ذلك وعدم العلم بعدم إمكان الرؤية فالأخذ بإطلاق النصوص - وهي الروایات

۱. جواهر الكلام، ج ۱۶، ص ۳۶۱.

۲. مستمسك العروة الوثقی، ج ۸، ص ۴۷۰.

الدالة على وجوب القضاء لو رئي في مصر آخر على ما سيأتي - متعين، فيكتفى برؤيته حينئذ في البلد الآخر وإن كان بعيداً. وتعليقنا على هذا القول - الذي هو أوسع مما نسب إلى المشهور وأضيق من قول الأستاذ، ويمكن جعله قولاً ثالثاً في المسألة - أولاً: ما تقدم من أنه لا يستفاد من هذه الروايات اشتراط إمكان رؤية الهلال في البلد في تحقق الشهر واقعاً بوجه أصلاً، كما شرحناه مفصلاً. فما ذكره في المستمسك من أنه لا مجال للحكم الظاهري أول الكلام.

وثانياً: لو سلم أن الموضوع لدخول الشهر إنما هو طلوعه أو إمكان رؤيته في البلد بحيث مع إحراز عدم إمكان ذلك لا موضوعاً للحكم الظاهري، فكيف يستفاد من روايات الأمر بالقضاء لو رئي الهلال في مصر آخر حكم ظاهري بدخول الشهر في موارد الاختلاف في الأفق واحتمال إمكان رؤيته لمجرد رؤيته في البلد الآخر؟ فإن هذا لا يستلزم منه تحقق الموضوع في البلد الأول ليعلم به كما هو واضح، ولا تكون الشهادة عليه شهادة على وجود الموضوع في البلد الأول؛ ليكون من باب حجّة الشهادة، فكيف يرفع اليد عن الحكم الظاهري الاستصحابي بعدم دخول الشهر الذي دلت عليه الروايات الخاصة أيضاً؛ لمجرد احتمال وجود الهلال في ذلك الأفق؟ وهل هذا إلا تعبد بدخول الشهر ووجود الهلال من دون كاشف في البين حتى ظناً؟ بل قد يكون الظن على خلافه، كما إذا كان احتمال الاستلزام في الرؤية بين البلدين ضعيفاً وإمكان رؤيته موهوماً بحيث يظن بعدمه.

والحاصل: أن روايات الأمر بالقضاء برؤيته في مصر آخر إن لم يكن فيها إطلاق للبلاد المختلفة في الأفق فلا دلالة لها على شيء، وإن كانت مطلقة وشاملة لذلك كان مفادها الحكم الواقعي بكفاية الرؤية في بلد لثبوتها في سائر البلاد لا محالة، فلا وجه لاشتراط إمكان الرؤية في البلد ولا لاحتماله؛ لأنه ليس هو الموضوع والميزان لدخول الشهر، وإنما الميزان طلوعه أو رؤيته في بلد واحد بنحو صرف الوجود.

فمبنى المسألة ليس فيه أكثر من احتمالين: على أحدهما يتم ما نسب إلى المشهور ولازمه إحراز الاستلزام في إمكان الرؤية واتحاد البلدين في الأفق، وعلى الآخر لا يضّر حتى العلم بعدم إمكان الرؤية. وهذا واضح.

أدلة القول الثاني

يمكن أن يستدلّ على القول بكفاية رؤية الهلال في بلد لثبوته في سائر البلاد - ولو المشتركة معه في الليل - بوجوه:

الأول: ما ذكره الأستاذ في منهاجه:

الأول: إنّ الشهور القمرية إنّما تبدأ على أساس وضع سير القمر واتخاذها موضعاً خاصاً من الشمس في دورته الطبيعيّة وفي نهاية الدورة يدخل تحت شعاع الشمس، وفي هذه الحالة - حالة المحاق - لا يمكن رؤيته في أيّة بقعة من بقاع الأرض، وبعد خروجه عن حالة المحاق والتمكّن من رؤيته ينتهي شهر قمري ويبدأ شهر قمري جديد. ومن الواضح أنّ خروج القمر من هذا الوضع هو بداية شهر قمري جديد لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقتها ومغارها لا لبقعة دون أخرى وإن كان القمر مرئياً في بعضها، دون الآخر، وذلك لمانع خارجي كشعاع الشمس أو حيلولة بقاع الأرض أو ما شاكل ذلك، فإنّه لا يرتبط بعدم خروجه عن المحاق، ضرورة أنّه ليس لخروجه منه أفراد عديدة بل هو فرد واحد متحقّق في الكون لا يعقل تعدّده بتعدّد البقاع. وهذا بخلاف طلوع الشمس فإنّه يتعدّد بتعدّد البقاع المختلفة، فيكون لكلّ بقعة طلوع خاصّ بها.

وعلى ضوء هذا البيان فقد اتضح أنّ قياس هذه الظاهرة الكونية بمسألة طلوع الشمس وغروبها قياس مع الفارق؛ وذلك لأنّ الأرض بمقتضى كرويتها تكون بطبيعة الحال لكلّ بقعة منها مشرق خاصّ ومغرب كذلك، فلا يمكن أن يكون للأرض كلّها مشرق واحد ولا مغرب كذلك. وهذا بخلاف هذه الظاهرة الكونيّة - أي خروج القمر عن منطقة شعاع الشمس - فإنّه لعدم ارتباطه ببقاع الأرض و عدم صلته بها لا يمكن أن يتعدّد بتعدّها.

ونتيجة ذلك أنّ رؤية الهلال في بلد ما أمانة قطعية على خروج القمر عن الموضع المذكور الذي يتّخذ من الشمس في نهاية دورته، وبداية لشهر قمري جديد لأهل الأرض جميعاً لا لخصوص البلد الذي يرى فيه وما يتّفق معه في الأفق.

ومن هنا يظهر أنّ ذهاب المشهور إلى اعتبار اتّحاد البلدان في الأفق منبني على تخيّل ارتباط خروج القمر عن تحت الشعاع ببقاع الأرض كارتباط طلوع الشمس وغروبها إلّا

أنه لا صلة - كما عرفت - لخروج القمر عنه ببقعة معيّنة دون أخرى، فإنّ حاله مع وجود الكرة الأرضيّة و عدمها سواء.^١

ونلاحظ على هذا البيان: أنّ هذا التفكيك بين طلوع الأهلّة و طلوع الشمس و غروبها وإن كان صحيحاً من الناحية العلمية، إلاّ أنّه لا يكفي لجعل عنوان الشهر، و واقعه أمراً دفعياً بالنسبة إلى الكرة الأرضيّة بتمامها و أن لا يتعلّق له أفراد متعدّدة. و ذلك لأنّ عنوان الشهر القمري قد لا يكون اسماً لهذه الحادثة الكونية الدفعية، بل يمكن أن يكون اسماً لأمر واقعي آخر أيضاً و هو نسبي، و له أفراد متعدّدة باختلاف بقاع الأرض و هو إمكان رؤية الهلال في نفسه في بلد الرؤية بمعنى بلوغه مرتبة من النضج و التكوّن نتيجة سيره بحيث يكون قابلاً للرؤية في غروب ذلك البلد. و هذا أمر واقعي الرؤية طريق إليه و لكنّه في نفس الوقت نسبي، أي يختلف من بقعة إلى أخرى على الكرة الأرضيّة.

والمحصل: أنّ مجرد وجود حادث واقعي دفعي - وهو خروج القمر من تحت شعاع الشمس - لا يكفي لحسم المسألة بعد أن كان عنوان الشهر القمري قابلاً للوضع لغة أو عرفاً أو عند الشارع - على الأقلّ - بإزاء الأمر الآخر الواقعي، فيكون دخول الشهر و صدقه حينئذٍ مختلفاً باختلاف البقاع و الآفاق، رغم عدم قياس ذلك على طلوع الشمس و غروبها. و هذا واضح. هذا، مضافاً إلى أنّ ظاهر هذا البيان كفاية خروج القمر عن تحت الشعاع لدخول شهر قمري جديد لجميع بقاع الأرض على اختلاف مشارقتها و مغاربتها و لأهل الأرض جميعاً. و هذا سيأتي عدم إمكان قبوله عرفاً للنقاط التي يكون الوقت فيها نهائياً و احتساب كلّ ذلك النهار و ليلته السابقة من الشهر الجديد مع عدم خروج الهلال في أكثره، و هذا معناه أنّه لا بدّ من تقييد و أخذ عناية إضافية على مجرد خروج القمر عن أشعة الشمس في صدق دخول الشهر، فلعلّ تلك العناية و الخصوصيّة تكون نسبيّة.

و الظاهر أنّه من جهة مثل هذا الإشكال عدل السيّد الأستاذ فتواه في الطبقات الجديدة للمنهاج، فقيّد الفتوى بكفاية رؤية الهلال في بلد لثبوتها في سائر البلاد مطلقاً بما إذا كانت تلك البلاد تشترك مع بلد الرؤية في شيء من الليل و لو يسيراً. و هذا ما كنّا قد اقترحناه عليه

١. منهاج الصالحين، ج ١، ص ٢٨٠.

في الجواب على إشكالات بعض تلامذته عليه والتي طبعت جميعاً بعنوان رسالة حول مسألة رؤية الهلال.

كما أنه في تقارير بحثه لكتاب الصوم من العروة الوثقى المطبوعة أخيراً عدل عن إيراد هذا الاستدلال، وإنما ذكره في مقام دفع شبهة قياس حدوث الهلال و طلوعه على شروق الشمس وغروبها، وأنه قياس مع الفارق.

الثاني: ما ذكره الأستاذ في تقارير بحثه كدليل أول على القول حيث أفاد:

وتدلنا عليه أولاً: إطلاقات نصوص البيّنة الواردة في رؤية الهلال ليوم الشكّ في رمضان أو شوال، وأنه في الأول يقضي يوماً لو أفطر؛ فإن مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين ما إذا كانت الرؤية في بلد الصائم أو غيره المتّحد معه في الأفق أو المختلف. ودعوى الانصراف إلى أهل البلد كما ترى، سيّما مع التصريح في بعضها بأنّ الشاهدين يدخلان مصر ويخرجان، فهي طبعاً تشمل الشهادة الحاصلة من غير البلد على إطلاقها.^۱

وهذه الروايات التي يشير إليها الأستاذ رحمته عديدة، وأكثرها معتبرة، كصحیح الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام:

أنه سئل عن الأهلة، فقال: «هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال فصم وإذا رأيته فأفطر». قلت: أرأيت إن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً أقضي ذلك يوم؟ فقال: «لا، إلا أن تشهد لك بيّنة عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقضي ذلك اليوم»^۲.

ومثلها معتبرة ابن سنان^۳ ومعتبرة زيد الشحام^۴. وفي معتبرة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «صم لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته، فإن شهد عندكم شاهدان مرضيان بأنها رأياه فاقضيه»^۵. وفي ذيل معتبرة أبي أيوب «وإذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر»^۶.

۱. مستند العروة الوثقى (كتاب الصوم)، ج ۲، ص ۱۲۰.

۲. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۴، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۹.

۳. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۱۹.

۴. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۶۲، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۵، ح ۴.

۵. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۸۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۴.

۶. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۸۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۰.

وقد يلاحظ على هذا الاستدلال: بأن روايات حجّية الشهادة ناظرة إلى طرق الإنبات وأنّ البيّنة حجّة، وليس فيها نظر إلى جهة الثبوت وأنّ ما يتحقّق به الشهر واقعاً هل يكفي فيه طلوع الهلال في بلد آخر أم لا ليتمسك بإطلاقه؟

نعم، لو كانت الروايات ناظرة إلى ثبوت الهلال أو قيام بيّنة في بلد آخر أمكن التمسك بإطلاقها من تلك الجهة وإنبات الكفاية، ولكنها ليست كذلك، فليس الإشكال دعوى الانصراف إلى بيّنة أهل البلد، وإنما الإشكال هو عدم كونها في مقام البيان من هذه الجهة، فلا يتمّ الإطلاق فيها.

ويمكن الجواب: بأنّ لسان هذه الروايات يختلف عمّا دلّ على قبول أصل الشهادة والبيّنة في الهلال، من قبيل ما ورد أنه: «لا أُجيز في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين»؛^١ لأنّها ناظرة إلى حكم قضاء يوم آخر لمن صام تسعة وعشرين يوماً ولو من جهة أنّه لم يُزَ الناس الهلال في أوّل الشهر مع الصحو وعدم علّة في السماء، بل قد تبرّع الإمام عليه السلام في بعضها ابتداءً لبيان حكم القضاء وقد جعل وجوب القضاء يوماً آخر في هذه الروايات متفرّعاً على قيام بيّنة عدول يشهدون بأنهم قد رأوا الهلال قبل ذلك. ومن الواضح أنّ هذا مطلق يشمل ما إذا كانت البيّنة تشهد بذلك في مصر آخر، وما في ذيل معتبرة أبي أيوب تصريح بهذا الإطلاق.

فلو كان وجوب القضاء مقيداً برؤية الهلال في نفس البلد كان لا بدّ من تقييد شهادة البيّنة بأن تكون من نفس البلد وفي أفقه لا أفقٍ آخر، وإلا كان إغراءً بالجهل. فالإطلاق في لسان هذه الروايات واضح لا ينبغي إنكاره، بل لولا الإطلاق اللفظي لكان يتمّ فيها الإطلاق أيضاً بملاك ترك الاستفصال ووقوع المكلف في خلاف الواقع.

الثالث: ما أشرنا إليه عند التعرّض لأدلّة القول الأوّل من إمكان التمسك بإطلاق روايات الصوم أو الإفطار للرؤية لما إذا كانت الرؤية في بلد آخر مختلف في الأفق. وهذا الإطلاق يمكن تقريبه بنحوين:

١. إطلاقها لما إذا رأى المكلف الهلال في مكان ثمّ سافر إلى بلد آخر يختلف معه في الأفق لم يُزَ فيه الهلال رغم استهلال الناس وكون السماء مصحية، فإنّه لا إشكال في أنّ

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٨٦، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١.

مقتضى هذا الإطلاق وجوب الصوم عليه ذلك اليوم - ولو قضاءً إذا وصله بعد الزوال - حتى إذا كان بحيث لا يمكن أن يرى فيه الهلال و أنه لابدٌ من اعتبار ذلك اليوم من رمضان، مع أنه لو كان الميزان في تحقّق الشهر بالبلد الذي هو فيه فذلك النهار ليس من رمضان بالنسبة إليه لكي يجب عليه صومه، والبلد الذي كان قد رأى الهلال فيه لم يكن موجوداً فيه في نهاره ليصبح وجوب صومه عليه فعلياً. فهذا الإطلاق ينفي تعدّد الشهر بتعدّد البلاد في حقّ هذا المكلف، فيتعيّن لامحالة كفاية الرؤية لبلد لسائر البلدان أيضاً؛ لعدم احتمال الفرق بين مكلفٍ و مكلفٍ في الحكم الواقعي في البلد الواحد.

۲. التمسك بإطلاق الرؤية للأعمّ من رؤية المكلف نفسه أو رؤية الآخرين؛ فإنّ هذه الروايات بعضها وردت بعنوان: «صوموا للرؤية» أو «الصوم للرؤية» أو «بالرؤية» ونحو ذلك.

كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال:

إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، وليس بالرأي ولا بالتظني ولكن بالرؤية - قال: - والرؤية ليس أن يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد: هو ذا، وينظر تسعة فلا يرونه. إذا رآه واحد رآه عشرة آلاف، وإذا كانت علّة فاتمّ شعبان ثلاثين^۱.

وصحيح أبي أيوب إبراهيم بن عثمان بن الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام، قال:

قلت له: كم يجزي في رؤية الهلال؟ فقال: «إنّ شهر رمضان فريضة من فرائض الله فلا تؤدّوا بالتظني. وليس رؤية الهلال أن يقوم عدّة فيقول واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون: لم نره إذا رآه واحد رآه مائة وإذا رآه مائة رآه ألف، ولا يجزي في رؤية الهلال إذا لم يكن في السماء علّة أقلّ من شهادة خمسين، وإذا كانت في السماء علّة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر»^۲.

ورواية أبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

الصوم للرؤية والنظر للرؤية، وليس الرؤية أن يراه واحد، ولا اثنان، ولا خمسون^۳.

ورواية حبيب الخزاعي قال:

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۸۹ - ۲۹۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۱.

۲. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۸۹، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۰.

۳. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۹۰، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۱، ح ۱۲.

قال أبو عبدالله عليه السلام: «لا تجوز الشهادة في رؤية الهلال دون خمسين رجلاً عدد القسامة، وإنما تجوز شهادة رجلين إذا كانا من خارج مصر وكان بالمصر علة فأخبرا أنّهما رأياه وأخبرا عن قوم صاموا للرؤية وأفطروا للرؤية»^١.

ومثل هذا اللسان ظاهر في أنّ الميزان في تحقّق الشهر ثبوت الرؤية القطعية للهلال من قبل الناس - ولو في الجملة - أو بمقدار البيّنة العادلة بشروطها، فيكون له إطلاق لثبوت الرؤية في بلد آخر ولو كان مختلفاً في الأفق مع بلد المكلف.

وقد يناقش في كلا هذين التقديرين بما قدّمناه سابقاً من أنّ روايات الصوم للرؤية مسوقة لبيان الوظيفة الظاهرية عند الشكّ، وليست بصدد بيان ما يتحقّق به الشهر واقعاً من حيث كفاية رؤيته في بلد آخر وعدمها، فلا إطلاق فيها من الناحيتين.

ويمكن الجواب: بأنّ الحكم الظاهري والوظيفة العملية إنّما يستفاد من مفهوم تعليق الصوم على الرؤية لامنطوقه؛ فإنّه لبيان الحكم الواقعي بتحقّق الشهر برؤية الهلال أو القطع بطلوعه بنحو بحيث يمكن أن يرى، فيمكن أن يكون فيه إطلاق لرؤيته في البلد المختلف معه في الأفق، ويكون هذا إطلاقاً في الحكم الواقعي لاجتماعاً بين الحكم الظاهري والواقعي، بخلاف ما تقدّم فيما سبق فراجع وتأمل.

الرابع: التمسك بالروايات الخاصّة الواردة في قضاء يوم الشكّ إذا علم بعد ذلك برؤية الهلال فيه بمصر آخر. وهي روايات عديدة لا بدّ من التعرّض لها تفصيلاً:

منها: صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله عليه السلام :

أنّه قال فيمن صام تسعة وعشرين قال: «إن كانت له بيّنة عادلة على أهل مصر أنّهم صاموا ثلاثين على رؤيته قضى يوماً»^٢.

قال في مستند العروة في توضيح دلالة الصحيحة:

دلّت بمقتضى إطلاقها بوضوح على أنّ الرؤية في مصر كافية لسائر الأمصار وإن لم يُرَ فيها الهلال من غير غيم أو أيّ مانع آخر، ولم يقيد فيها بوحدة الأفق مع أنّ آفاق البلاد تختلف جدّاً حتّى في الممالك الصغيرة كالعراق؛ فإنّ شمالها عن جنوبها كشرقها عن

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٠ - ٢٩١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١١، ح ١٣.

٢. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٦٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٥، ح ١٣.

غربها يختلف اختلافاً فاحشاً، فعدم التقييد - والحالة هذه وهو ﷺ في مقام البيان - يكشف طبيعاً عن الإطلاق^١.

وقد يناقش تارةً:

بأن الرواية ليس فيها عموم وأنها نكرة في سياق الإنبات، وحينئذٍ تنصرف - بحكم الغلبة - إلى البلاد المتقاربة لا البلاد المتباعدة المختلفة في الأفق والتي كان يندر الإطلاع على حالها بسرعة في تلك الأزمنة.

وأخرى:

بأن الظاهر أن الإطلاق في بيان حكم انكشاف كون يوم الشك من رمضان لا في بيان الكاشف وأنه يحصل بمجرد رؤيته في بلد من البلاد ولو كان في غاية البعد، فكما لدلالة في هذا الإطلاق على الشروط المعتبرة في البيئته فكذا لدلالة على الشروط المعتبرة في البلدين من القرب والبعد، بل المراد بيان حكم الانكشاف بعد فرض ثبوت الكاشف^٢. والإنصاف أن مثل هذه التشكيكات غير مانعة عن الإطلاق في الحديث؛ لوضوح أن الحكم لو كان مقيّداً ثبوتاً وواقعاً بما إذا كان الهلال مرتين أو قابلاً للرؤية في البلد لا البلاد الأخرى المختلفة في الأفق كان ينبغي تقييده بذلك؛ لأنه قيد في الحكم أو في موضوعه فكيف لا يذكره المولى وهو في مقام بيان الحكم بتمام موضوعه؟.

والغلبة الخارجية في عدم الإطلاع على حال أهل مصر آخر مختلف في الأفق لا يقدح في إطلاق ما جعله المولى موضوعاً للحكم وهو كفاية رؤية أهل مصر آخر، على أن هذه الغلبة غير تامة؛ لأن الرواية ناظرة إلى حكم القضاء الحاصل من قيام البيئته على رؤية أهل مصر آخر بعد مضي شهر رمضان، وهذا يحصل كثيراً؛ لحصول التنقل والسفر من تلك البلاد إلى هذا البلد غالباً، فيطلع المكلف على ذلك ولو بعد شهر أو شهرين، فيجب عليه القضاء و ليست الرواية ناظرة إلى حكم الأداء والصوم في نفس يوم الشك بقيام البيئته على صوم أهل مصر آخر؛ ليقال بندرة حصوله في تلك الأزمنة بالنسبة إلى البلاد المتباعدة. فالمناقشة الأولى واضحة الضعف.

١. مستند العروة الوثقى (كتاب الصوم)، ج ٢، ص ١٢١.

٢. كتاب الصوم للشيخ الأعظم، ص ٢٥٦.

كما أنّ المناقشة الثانية غير واردة؛ لأنّ الرواية لم يفرض فيها وجود غيم أو مانع عن رؤية الهلال في داخل البلد؛ ليتوهم اختصاص النظر فيها إلى حكم الانكشاف و عدمه لهذا المكلف أو لأهل ذلك البلد، وإنّما حكم بذلك لكلّ من صام تسعة و عشرين يوماً ولو من جهة عدم إمكان رؤية الهلال في مكان الاستهلال ثمّ قامت بيّنة على صيام أهل مصرٍ آخر ثلاثين يوماً. وهذا لإشكال في دلالتة على كون المعيار ثبوت رؤية الهلال في بلد ما بنحو صرف الوجود و عدم اشتراط إمكان الرؤية في كلّ بلدٍ.

ومنها: صحيح عبدالرحمن بن أبي عبدالله قال:

سألت أبا عبدالله عليه السلام عن هلال شهر رمضان يغتم علينا في تسع و عشرين من شعبان؟ قال: «لا تصم إلّا أن تراه، فإن شهد أهل بلد آخر فاقضه»^١.

ومثله صحيح إسحاق بن عمّار^٢.

وقد يناقش في إطلاقها: بأنّ النظر فيها إلى فرض وجود المانع - وهو الغيم - عن رؤية الهلال في البلد بحيث لولاه لأمكن رؤيته، فلا إطلاق لهما لما إذا لم يكن مانع و علم بعدم إمكان رؤية الهلال في أفق البلد.

والجواب: أنّ فرض وجود الغيم و ارد في سؤال السائل لاجواب الإمام عليه السلام بل تأكيد الإمام عليه السلام في الجواب على عدم الصوم إلّا أن تراه، أو يشهد أهل بلد آخر، فتقتضيه دليل على بيان الكبرى الكلية و أنّ رؤية أهل بلد آخر تكفي في فرض عدم رؤيتك، سواء كان لوجود مانع عن الاستهلال أو عدم وجوده، و تحقّق الاستهلال و عدم الرؤية ولو من جهة عدم إمكان الرؤية في تلك النقطة. فالإطلاق في مثل هذا اللسان تامّ أيضاً.

ومنها: صحيح أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام:

أنّه سئل عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان؟ فقال: «لاتقضه إلّا أن يثبت شاهدان عدلان من جميع أهل الصلاة متى كان رأس الشهر؟ - وقال: - لا تصم ذلك اليوم الذي يقضى إلّا أن يقضى أهل الأمصار، فإن فعلوا فصمه»^٣.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٥٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣، ح ٩.

٢. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٧٨ - ٢٧٩، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٨، ح ٣.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٢، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ١.

وقد جعله الأستاذ رحمته الله أوضح الروايات دلالة، قال:

فإن في قوله عليه السلام «جميع أهل الصلاة» دلالة واضحة على عدم اختصاص رأس الشهر القمري ببلد دون بلد، وإنما هو حكم وحداني عام لجميع المسلمين على اختلاف بلادهم من حيث اختلاف الآفاق واتحادها، فمتى قامت البيّنة على الرؤية - من أي قطر من أقطار هذا المجموع المركّب وهم كافة أهل الصلاة - كفى.

كما أن قوله عليه السلام في الذيل. «يقضي أهل الأمصار» مؤكّد لهذا المعنى وأنّه لا يختلف مصر عن مصر في هذا الحكم، بل هو عامّ لجميع الأقطار والأمصار، وشامل لجميع بقاع الأرض بمختلف آفاقها^١.

وقد ناقش في دلالته بعض تلامذة الأستاذ، بل جعله دليلاً على قول المشهور و مقيداً لإطلاق الروايات المتقدمة.

أما المناقشة في دالتها على هذا القول، فبالنسبة إلى الجملة الأولى في صدر الحديث قال: إنّ المستفاد من هذه الجملة أنّه يكفي لإثبات الهلال شهادة شاهدين عدلين من كلّ فرقة من فرق المسلمين، ولا يستفاد من هذه الجملة إلا ما يستفاد من قوله عليه السلام: «لا أُجيز في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين» فلا يربط مفاد هذه الجملة بكون رأس الشهر القمري واحداً بالنسبة إلى جميع الأقطار.

و يؤيد ما ذكرنا أنّ صاحب الوافي بعد نقل الرواية قال: «من جميع أهل الصلاة يعني أيّ مذهب كان من ملل أهل الإسلام» ولقد أجاد فيما أفاد^٢.

وبالنسبة إلى الاستدلال بالجملة الثانية من ذيل الحديث قال:

ويرد عليه أنّ الحكم معلق على قضاء أهل كلّ مصر ولم يعلق على قضاء مصر على الإطلاق. وبعبارة أخرى: لو كان الأمر كما يدّعي كان اللازم كفاية ثبوت الهلال في مصر واحد. وإن شئت قلت: المستفاد من الجملة أنّ الشرط الثبوت في جميع الأمصار لا كفاية ثبوته في مصر من الأمصار.

وبعبارة واضحة: أنّ المستفاد من هذه الرواية أنّه لو ثبت الهلال في كلّ مصر من الأمصار يثبت أيضاً في مصر الذي لم يثبت فيه بالرؤية أو بالشهادة، وحيث إنّ دلالة هذه الرواية

١. مستند العروة الوثقى (كتاب الصوم)، ج ٢، ص ١٢٢.

٢. مباني منهج الصالحين، ج ٦، ص ٢٢٩؛ الوافي، ج ٧، ص ١٣٧.

على المدعى بالعموم الوضعي ترفع اليد عن إطلاق بقية الروايات التي تدلّ بإطلاقها على أنّ ثبوت الهلال في مصرٍ من الأمصار يكفي للثبوت على الإطلاق. ويمكن أن يقال: إنّ الاستفادة من ذيل الحديث بنحو الحصر أنّ قضاء جميع أهالي الأمصار شرط لوجوب القضاء، ومفهومه عدم كفاية قضاء أهل بعض الأمصار دون بعض، فمفهوم هذه الرواية أخصّ بالنسبة إلى بقية الروايات؛ إذ الاستفادة من تلك المطلقات أنّ الرؤية في مصرٍ من الأمصار على الإطلاق يكفي للثبوت لباقية الأمصار بلا فرق بين كون البلد الذي رئي فيه واحداً أو متعدداً، وبلا فرق بين كون البلد المرئي متحداً في الأفق مع البلد الذي لم ير فيه أو مختلفاً؛ فإنّ تلك المطلقات لها الإطلاق من جميع هذه الجهات، ومفهوم هذه الرواية أخصّ من تلك المطلقات؛ لأنّ منطوقها داخل في تلك المطلقات، فإنّ من جملة الفروض الرؤية في جميع الأمصار، فهذه الرواية تخصّص تلك النصوص.

و على فرض الإغماض عن البيان المذكور فلا أقلّ من التعارض، ونتيجته التساقط، و بعد سقوط طرفي المعارضة تصل النوبة إلى الأخذ بالروايات الدالة بظواهرها على أنّ الميزان بالرؤية في البلد، فلاحظ ما ذكرناه واغتنم، ولعمري إنّه دقيق وبالتلّي بالقول حقيق. و نشكر المولى على ما أنعم، وهو العالم بالأشياء، وعليه التوكّل والتكلان^١.

أقول: أمّا إرادة جميع الملل والفرق من الجملة الأولى وهي قوله ﷺ: «من جميع أهل الصلاة» فبعيد جداً؛ إذ لازمه أن يكون أهل الفرق والمذاهب الأخرى عدولاً، فيكون الحديث دالاً على حجّية شهادة الشهود من الفرق الأخرى بل ظاهره عندئذٍ لزوم البيّنة وقيام شاهدين من كلّ فرقة وملة من المسلمين لكي يثبت دخول الشهر، ولا يكفي قيامها من الفرقة الحقّة فقط. وهو كما ترى. بخلاف ما إذا أريد به جميع أهل الصلاة من حيث بلادهم وأمصارهم - كما فهمه الأستاذ - ويؤيده ما ورد في الجملة الثانية: «إلا أن يقضي أهل الأمصار»؛ حيث لم يقل أهل الصلاة، فالنظر في الجملة الأولى أيضاً إلى جميع المسلمين من حيث تواجدهم في الأمصار، لا من حيث مللهم ومذاهبهم.

نعم، يمكن أن يستشكل في الاستدلال بالجملة الأولى بأنّ الأستاذ جعلها قيداً للشاهدين

١. مباني منهاج الصالحين، ج ٦، ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

العدلين وفسرها بأن يكون العدلان من مجموع أهل الصلاة في الأمصار، فيكفي لا محالة قيام البيّنة من مصر واحد، مع أنه يحتمل أو يستظهر من الحديث أنّ الجملة قيد لثبوت البيّنة، أي أن تقوم البيّنة من جميع الأمصار على دخول رأس الشهر عندهم، أو يكون قيّداً في مؤدّى البيّنة، أي لا بدّ وأن يثبت بالبيّنة متى كان رأس الشهر عند جميع أهل الصلاة.

وعلى كلا التقديرين لا يكفي ثبوته في مصر واحد؛ فتكون الجملتان في الحديث بمضمون واحد وهو أنه لا يجب على المكلف القضاء إلا إذا ثبت موضوعه إمّا بقيام البيّنة على دخول رأس الشهر في الأمصار وتقدّم الشهر عندهم أو بقضاء أهل الأمصار يوماً، وهذا هو الذي جعله تلميذ الأستاذ معارضاً مع إطلاق الروايات المتقدمة بل مقدّماً عليها؛ لكونه بالعموم وهي بالإطلاق، أو لكونه بحكم الأخصّ منها عرفاً.

إلا أنّ هذا الاستظهار في غير محلّه؛ لعدم احتمالها فقهيّاً ولا عرفاً؛ لوضوح أنّه لا يشترط في دخول الشهر في بلد دخوله في سائر الأمصار والأقطار التي يسكنها المسلمون جميعاً، بل مقتضى هذا أنّه لا يكفي قيام البيّنة بدخول الشهر أو قضاء أهل البلد يوماً في بلد المكلف نفسه إذا لم يكن كذلك في سائر البلدان والأمصار. وهذا خلاف كلا القولين وغير محتمل في نفسه، بل لازم هذا الاستظهار أيضاً وحدة الشهر في جميع الأمصار بمعنى آخر، وهو لزوم الثبوت في جميع الأمصار ليثبت الشهر حتّى في البلد الواحد، فإمّا أن يقضي الجميع أو لا يجب القضاء على الجميع. وهذا غير محتمل كما أشرنا.

وإنما الاستفادة منه أنّ المقصود هو العامّ المجموعي وأنّه إذا ثبت رأس الشهر في بعض الأمصار بالقطع واليقين ثبت على الجميع، غاية الأمر بالنسبة إلى وجوب القضاء ليوم الشكّ الذي لم يثبت فيه أول الشهر لا بدّ من التثبت بحيث إذا ثبت - ولو بالبيّنة - متى كان رأس الشهر في بلاد المسلمين أو ثبت قضاء أهل الأمصار وجب القضاء، وإلا لم يجب. فيكون الإتيان بقيد «جميع الأمصار» أو «جميع أهل الصلاة» من أجل التأكد من ثبوت الهلال في يوم الشكّ وعدم الاكتفاء بمجرد دعوى الرؤية من شخص أو شخصين، حتّى أنّ البيّنة لا بدّ وأن تشهد بأنّه متى كان رأس الشهر عند الناس وأهل الصلاة أو يثبت قضاء أهل الأمصار.

فالرواية على هذا تصلح أن تكون دليلاً على كفاية الرؤية وثبوت دخول الشهر في بعض

الأمصار لثبوته في سائر الأمصار أيضاً، إلا أن هذا الظهور ليس بأوضح وأظهر من الروايات الأخرى. كما ذكره الأستاذ بل لعلّه أخفى منها.

ثم إن حمل الروايات الكثيرة الآمرة بالقضاء إذا ثبت دخول الشهر في خارج البلد أو في بلد آخر على صورة دخول الشهر في جميع الأمصار والبلاد بحكم هذه الرواية ليس تخصيصاً لها، بل إلغاء لصراحتها في كفاية ثبوت الشهر بذلك وعدم لزوم دخول الشهر في جميع البلدان، فيكون من باب التعارض. وعندئذ يحكم بتقديم تلك الروايات وحمل هذه الرواية عليها، أو طرحها؛ لمخالفتها مع روايات كثيرة قد تبلغ الاستفاضة. ولو فرض التساقط لم تكن النتيجة قول المشهور؛ لما تقدّم من عدم دلالة روايات الأمر بالصوم للرؤية على قول المشهور، بل مقتضى الإطلاق في جملة منها هو القول الثاني كما تقدّم.

ومنها: ما رواه في الوسائل عن الصدوق عليه السلام في الفقيه بإسناده عن سماعة - وهو

معتبر :-

أنه سأل أبا عبدالله عليه السلام عن اليوم في شهر رمضان يختلف فيه؟ قال: «إذا اجتمع أهل مصر على صيامه للرؤية فاقضه إذا كان أهل مصر خمسمائة إنسان»^١.

والرواية إذا كانت بهذا المتن كانت من جملة الروايات التي بإطلاقها تدلّ على كفاية دخول الشهر في بلد واحد لسائر البلدان؛ لأنّ النكرة تفيد الإطلاق.

إلا أنه بمراجعة الرواية في مصدرها - أعني كتاب من لا يحضره الفقيه - رأينا أن الوارد فيه: «إذا اجتمع أهل مصر»^٢ معرفةً بأل، وحينئذٍ لا تكون ظاهرة في الإطلاق لغير المصر الذي فيه المكلف.

ومنها: مكاتبة محمد بن عيسى قال:

كتب إليه أبو عمرو: أخبرني - يا مولاي - أنه ربّما أشكل علينا هلال شهر رمضان فلا نراه ونرى السماء ليست فيها علّة فيفطر الناس ونفطر معهم، ويقول قوم من الحُساب قِبَلْنَا: إنّه يرى في تلك الليلة بعينها بمصر، وأفريقيّة والأندلس، فهل يجوز - يا مولاي - ما قال الحُساب في هذا الباب حتّى يختلف الفرض على أهل الأمصار فيكون صومهم

١. وسائل الشريعة، ج ١٠، ص ٢٩٤، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٦.

٢. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧، ح ٣٣٩.

خلاف صومنا و فطرهم خلاف فطرنا؟ فوقَ عَلِيٍّ: «لا تصومن، الشكُّ أَظْفَرُ لرؤيته و صم لرؤيته»^۱.

وقد استدَلَّ بها بعض الأعلام كالسيد أبو تراب الخوانساري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتابه سبيل الرشاد في شرح نجاته العباد، والسيد الكلبايگاني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كتابه مجمع المسائل. قال الأول:

إنَّ النهي عن الصوم لأجل كونه شاكاً من قولهم كالصريح في أنه لو كان قاطعاً برؤية أهل تلك البلاد لكان له حكمهم، والحال أنها من البلاد البعيدة بالنسبة إلى بلاد الراوي كما لا يخفى، بل وظاهر السؤال أنَّ في استخراج أهل الحساب أيضاً إنما كان يمكن الرؤية في تلك البلاد خاصة دون بلد الراوي كما لا يخفى.

واحتمال أن يكون المراد أنَّ الرؤية في تلك البلاد موجبة للشكِّ في إمكان الرؤية في بلدك فلا تصم لأجل ذلك فيدلُّ على أنَّ العبرة ببلد المكلف خاصة كما ترى خلاف الظاهر جداً، ولو با لنظر إلى أنه لو كان المراد ذلك لقال: صم بالرؤية في بلدك صريحاً ولم يأمر بالصوم بالرؤية بقول مطلق الذي هو في مقابل العمل بقول أهل الحساب ونحوه من الأمور الظنّية كما أشرنا إليه مراراً، وإلى أنَّ من البعيد فرض الشكِّ وإمكان الرؤية في بلد الراوي بعد فرض عدم رؤية جميع الناس طرأً مع عدم العلة في السماء وكونه في استخراج أهل الحساب غير ممكن الرؤية، فليس إلاَّ الشكُّ في الرؤية في تلك البلاد لقول أهل الحساب بإمكان الرؤية فيها^۲.

وقال الثاني:

ولعلَّ ما أخرجه في الوسائل - ثمَّ ذكر الرواية - تدلُّ على ذلك؛ لأنَّ السائل سأل عن قول أهل الحساب برؤية الهلال في الأندلس وإفريقيا، فيجب عَلِيٍّ بأنَّه لا صوم مع الشكِّ، ولا يجب بأنَّ الرؤية في البلاد البعيدة لا تكفي^۳.

وقد يقال:

ظاهر السؤال أنَّ الراوي كان مركزاً في ذهنه أنه إذا صحَّ و جاز ما يقوله أهل الحساب كان صوم أهل تلك البلاد خلاف صومنا و فطرهم، خلاف فطرنا أي كان لكلِّ بلد هلاله.

۱. وسائل الشيعة، ج ۱۰، ص ۲۹۷، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ۱۵، ح ۱.

۲. نقلنا نصَّ كلامه بكامله في القسم الثالث من هذه المجموعة، أعني «بخش سوم: آراء فقهاء در رؤیت هلال».

۳. مجمع المسائل، ج ۱، ص ۲۴۱.

وإنما يسأل عن جواز ما يقوله أهل الحساب من حيث إمكان الاعتماد على قولهم و عدمه، والإمام سكت عن هذا الارتكاز ولم ينغه وإنما تصدى لنفي اعتبار قول أهل الحساب وأن الصوم أو الإفطار ليس إلا بالرؤية، فتكون الرواية دليلاً على عدم كفاية الرؤية في البلاد البعيدة - إذا استفدنا من سكوت الإمام إمضاه لمرتكز السائل - و لأقل من عدم دلالتها على شيء من الطرفين^١.

وفيه منع هذا الاستظهار، بل ظاهر الرواية أن السائل يسأل عن إمكان اختلاف الفرض على أهل الأمصار واقعاً وعدمه بحيث لو ثبت هناك ثبت هنا أيضاً وإن لم يُر فيه الهلال، غاية الأمر جعل حساب المنجمين وقولهم منشأ هذا السؤال؛ لعدم إمكان منشأ آخر للعلم بثبوت الهلال في بلد كتلك البلاد البعيدة وقتئذ في يوم الشك.

فالسؤال بحسب الحقيقة عن حكم صومهم عند احتمال صحّة ما يقوله أهل الحساب بشأن تلك البلاد من حيث كفاية ذلك لهم وعدمها، فيكون جواب الإمام عليه السلام بعدم الاعتبار بقول أهل الحساب وعدم الصوم مع الشك ظاهراً في أنّه مع العلم بذلك كان يجب الصوم. والقرينة على هذا الاستظهار ما ذكره السائل في صدر السؤال من «أنّه أشكل علينا هلال شهر رمضان» ممّا يعني أن قول أهل الحساب أو جب الإشكال عنده في حكمهم، كما أنّه لو كان المركوز في ذهنه عدم كفاية الثبوت والرؤية في تلك البلاد فأبى فائدة عملية في حقّه في السؤال عن صحّة وجواز ما يقوله أهل الحساب بشأن الهلال في تلك البلاد؟ ولماذا ينهاه الإمام عن صوم يوم الشك في مقام الجواب؟

فالرواية ظاهرة في الاكتفاء لو ثبت رؤية الهلال في تلك البلاد وأن عدم الاعتداد بقول أهل الحساب من جهة عدم حصول العلم بقولهم. ومنها: رواية عليّ بن أبي حمزة الثمالي قال:

كنت عند أبي عبدالله عليه السلام فقال له أبو بصير: جعلت فداك، الليلة التي يرجى فيها ما يرجى؟ فقال: «في ليلة إحدى و عشرين أو ثلاث وعشرين». قال: فإن لم أقو على كليهما؟ فقال: «ما أيسر ليلتين فيما تطلب؟». قال: قلت: فربما رأينا الهلال عندنا وجاءنا من يخبرنا بخلاف ذلك من أرض أخرى؟ فقال: «ما أيسر أربع ليال تطلبها فيها».

١. رسالة حول مسألة رؤية الهلال، ص ١٧١ - ١٧٢.

قلت: جعلت فداك، ليلة ثلاث وعشرين ليلة الجهنني؟ فقال: «إنّ ذلك ليقال... إلى آخره»^١.

والرواية ينقلها المشايخ الثلاثة، إلا أنّ في السند القاسم بن محمد الجوهري وهو ممتن لم يصرّح بتوثيقه في كتب الرجال، ولكن يمكن إثبات وثاقته بنقل بعض الثلاثة عنه بطرق صحيحة - ابن أبي عمير، وصفوان، والبيزنطي - بناءً على قبول هذه القاعدة الرجالية وكذلك وقوعه في أسناد كامل الزيارات بناءً على كفاية ذلك في التوثيق.

ودلالته على المدعى واضحة، فإنّه إذا كان الميزان في دخول الشهر برؤية الهلال في البلد وأنّ لكلّ بلدٍ شهره وليلة قدره فلما ذا يكلف بطلبها ضمن أربع ليال، أي طلب ليلة إحدى وعشرين ضمن ليلتين، وليلة ثلاث وعشرين ضمن ليلتين بمجرد خبر يجي من أرضٍ أخرى؟ فالرواية واضحة الدلالة على أنّ ليلة القدر واحدة للبلدين والأرضين، وليست لكلّ منهما ليلة قدر غير أخرى. ومن هنا قال عليه السلام: «ما أيسر أربع ليال تطلبها فيها». وإطلاقه يشمل البلاد البعيدة غير المتّحدة مع بلد المكلف في الأفق.

ثمّ إنّ ممّا يؤيد هذا الإطلاق في مجموع هذه الروايات عدم ورود الإشارة في شيء من الروايات إلى أنّ الميزان ببلد الرؤية إمكانها، مع أنّه لو كان حكم الصوم يختلف من بلد إلى آخر وأنّه يلزم طلوع الهلال وإمكان رؤيته في البلد لكان يشار إليه مع شدّة الحاجة إليه ولو في حديث واحد، كما ورد ذلك في مواقيت الصلاة وطلوع الشمس وغروبها، مع أنّ ذلك أمر واضح عرفاً لا يشكّ فيه عادة؛ فإنّه مع ذلك ورد في ذيل روايات مواقيت الصلاة: «إنّما عليك مشرقك ومغربك، وليس على الناس أن يبحثوا»^٢، بينما لم يرد مثل ذلك في روايات الصوم^٣، وإنّما ورد عكسه من الأمر بالقضاء إذا ثبت بعد ذلك رؤيته في مصر آخر، فلو كان شرطاً فكيف يسكت عنه في جميع ما وصلنا من الروايات؟

وقد حاول بعضهم الاستناد إلى تلك الجملة الواردة في مواقيت الصلاة في باب الصوم أيضاً بإرادة الأعمّ من طلوع الشمس أو القمر.

١. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٣٥٥، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٣٢، ح ٣.

٢. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٩٨، أبواب المواقيت، الباب ٢٠، ح ٢.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٩٣، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ١٢، ح ٢.

ولكنه تمحل واضح؛ إذ - مضافاً إلى أن عنوان المشرق والمغرب لا يناسب الهلال فلا يقال: مشرق الهلال عن طلوعه ولا مغربه عن عدم طلوعه وإنما هما مختصان بشروق الشمس و غروبها - أن هذا التعبير قد ورد في ذيل السؤال عن مواقيت الصلاة في رواية زيد الشحام (أبو أسامة) قال:

صعدت مرة جبل أبي قبيس والناس يصلون المغرب، فرأيت الشمس لم تغب إنما توارت خلف الجبل عن الناس، فلقيت أبا عبدالله عليه السلام فأخبرته بذلك، فقال لي: «ولم فعلت ذلك؟ بئس ما صنعت، إنما تصلبها إذا لم ترها خلف جبل، غابت أو غارت ما لم يتجللها سحاب أو ظلمة تظلمها، وإنما عليك مشرقك ومغربك وليس على الناس أن يبختوا!». وهو واضح في إرادة مشرق الشمس ومغربها وأوقات الصلاة.

ثم إن المشهور قد حملوا هذه المجموعة من الروايات - الصريحة في الدلالة على كفاية ثبوت الرؤية في مصر آخر على إرادة البلاد القريبة المتحدة معه في الأفق والتي يستلزم رؤية الهلال فيها لرؤيته في البلد - بدعوى انصرافها إلى ذلك، أو عدم إطلاق فيها لأكثر من ذلك؛ لندرة إمكان الاطلاع على حال البلاد البعيدة في تلك الأزمنة.

وقد منع جملة من المحققين هذا الانصراف كما تقدم عن بعضهم، كما منعوا الندرة. قال المحقق النراقي رحمته الله في المستند:

فإن قيل: المطلقات إنما ينصرف إلى الأفراد الشائعة، وثبوت هلال أحد البلدين المتباعدين كثيراً في الآخر نادر.

قلنا: لا أعرف وجهاً لندرته، وإنما هي تكون لو انحصر الأمر في الثبوت في الشهر الواحد ولكنه يفيد بعد الشهرين وأكثر أيضاً. وثبوت الرؤية بمصر في بغداد، أو ببغداد لطوس، أو للشام في أصفهان ونحو ذلك بعد شهرين أو أكثر ليس بنادر؛ لتردد القوافل العظيمة فيها كثيراً^٢.

هذا مضافاً إلى أن الندرة الخارجية والمصادقية أساساً لا تمنع عن انعقاد الإطلاق، كما هو مقرر في محله.

١. وسائل الشيعة، ج ٤، ص ١٩٨، أبواب المواقيت، الباب ٢٠، ح ٢.

٢. مستند الشيعة، ج ١٠، ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

ونضيف إلى ذلك كله: أن هذا الحمل ليس له معنى محصل؛ لأن البلاد القريبة إذا أُريد بها البلاد المتصلة أو كالمتصلة بالبلد والتي تكون من أطرافه وحواليه فهذا من الواضح أنه لا يمكن حمل عنوان «مصر آخر» عليه، ولا يظن إرادة المشهور لذلك. وإن أُريد بها البلاد التي تبعد عن البلد مسافة عرفاً بحيث يصدق عليها أنها أمصار أخرى فمن الواضح أن رؤية الهلال في الأمصار الأخرى لا تستلزم رؤيته في البلد في كل شهر و لو كانت قريبة خصوصاً إذا كان غربياً بالنسبة إلى البلد؛ لما أشرنا إليه من أن إمكان الرؤية للهلال في كل شهر بالنسبة لبقاع الأرض ليس على وتيرة واحدة وفي بقاع معينة في تمام الشهور القمرية، بل يختلف من شهر إلى شهر. فقد تكون دائرة إمكان الرؤية في شهر من الشهور تنتهي إلى حد ذلك البلد الغربي القريب من بلدنا، فلا يكون إمكان الرؤية فيه مستلزماً لإمكانها في بلدنا.

وهذا يعني أنه لا يكفي حمل هذه الروايات على البلاد القريبة، بل لا بدّ إمّا من الاختصار على رؤية الهلال في البلد وما يتصل به من الأحياء، وهذا إلغاء لهذه الروايات جميعاً، أو الاستعانة بالهيئة ونحوها لإحراز الدائرة من البقاع الأرضية التي يمكن أن يرى فيها الهلال في كل شهر، فلا يحكم بدخول الشهر فيما يخرج عنها ولو كان قريباً، بخلاف ما يقع فيها ولو كان بعيداً عن بلد الرؤية، وحمل الروايات على مثل ذلك كما ترى.

ثمّ إنّه قد يناقش في أصل صحّة هذا النهج من الاستدلال بالروايات في المقام بما أفاده بعض المعاصرين^١ بقوله:

ولا يمكن التمسك بالإطلاق لرفع هذا الشك وإثبات أنه لا يختلف الخروج عن المحاق باختلاف البقاع؛ فإنّ هذا أمر تكويني عبّر عنه بالظاهرة الكونية، ولا مجال لإثبات الأمور التكوينية بالإطلاقات، بل لا بدّ من مراجعة الفنّ المربوط بهذا الأمر، وتحقيق أنّه هل يختلف الخروج عن المحاق باختلاف البقاع أو لا يختلف من العلم المدوّن له. إن قلت: الأمر التكويني وإن لا يثبت بإطلاق الدليل الشرعي إلا أنّ الإطلاق يثبت حكم ذلك الأمر. فلو قال الشارع: «إنّ الفقاع خمر» يثبت حكم الخمر للفقاع وإن لا يثبت خمرية الفقاع؛ فإنّه من الأمور التكوينية. وفي ما نحن فيه لو قال الشارع: «فإن شهد أهل بلد آخر أنهم رأوه فاقضه» يثبت حكم وجوب القضاء وإن لا يثبت أنّ اليوم الذي أظفر

١. هو آية الله القديري (حفظه الله) في رسالته السابقة برقم ٢٩.

فيه كان من شهر رمضان.

قلت: مضافاً إلى أنه خلاف ما هو بصده، فإنه في مقام إثبات أن اليوم المذكور من شهر رمضان، والإفطار الواقع فيه إفطار في شهر رمضان، ومضافاً إلى أنه خلاف المقطوع به بيننا وبين الأصحاب من عدم وجوب القضاء لو لم يكن الإفطار في شهر رمضان، ومن عدم جواز الإفطار لو علم أن اليوم من شهر رمضان، بل لا يقول بذلك مسلم فضلاً عن الفقهاء! لا يكفي الإطلاق المذكور لإثبات ذلك، بل لا بدّ من دليل خاصّ لإثبات الحكم في صورة عدم الموضوع و هو الشهر؛ فإنّ المحتمل في هذه المطلقات أمران: أحدهما: أن يكون التعمّد بالقضاء مطلقاً ولو لم يكن اليوم المفطر فيه من الشهر. وثانيهما: اختصاص الحكم بصورة كون اليوم المذكور من الشهر.

والثاني لو لم يكن موافقاً لظاهر الدليل من جهة التعبير بالقضاء فإنه ظاهر في فوت الصوم في الوقت، فلا أقلّ من احتمال الأمرين، فيسقط الإطلاق عن الاستدلال، لمخالفة كلّ من الاحتمالين للظاهر من جهة.

فالمحصّل أنّه لو أراد من التمسك بالإطلاقات إثبات الشهر واقعاً في بلد لم يُر فيه الهلال فهذا من إثبات التكوين بالتعمّد، ولو أراد، من ذلك إثبات حكم الشهر فمع أنّه خلاف المقطوع به دون إثباته خراط القتاد. فإنّ جميع المطلقات ناظرة الى بيان لزوم قضاء صوم يوم أفطر فيه مع رؤية الهلال في غير البلد. وهذا لو لم يكن دالاً على أن فوت صوم شهر رمضان مفروض في المطلقات، ولذا عبّر فيها بالقضاء وهو التدارك، فلا إطلاق للرواية حتّى يلزم التقييد بل الحكم مقيّد من الأوّل لا يكون دالاً على الإطلاق أيضاً؛ فإنّ الإطلاق خلاف ظاهر لفظ القضاء، والتحقّف بظاهر القضاء ينافي الإطلاق، فلا يمكن التمسك بأصالة الإطلاق في هذه الحالة^١.

ويلاحظ عليه أولاً: لانيحصر وجه العمل بهذه الروايات بحملها على التعمّد في الأمور التكوينية، بل يمكن أن يكون من باب سعة موضوع الحكم الشرعي بوجوب الصوم، وأنّ تحقّق رؤية الهلال في نقطة بنحو صرف الوجود كافٍ لترتب الحكم بوجوب الصوم أداءً وبالتالي تحقّق الفوت لمن لم يصمه فيجب عليه القضاء أيضاً. نعم، حيث نعلم من الخارج وهو ظاهر آية الصوم أيضاً أنّ الواجب المكتوب على هذه الأمة إنّما هو صوم شهر رمضان

١. اعتبار اتفاق الأفق في إثبات رؤية الهلال (الرسالة ٢٩)، ص ٦ - ٧.

الذي أنزل فيه القرآن، فتكون نتيجة الجمع بين الأدلة أنّ مبدأ ترتب أحكام الشهر عند الشارع إنّما يكون بالرؤية في بلد ما بنحو صرف الوجود، وهذا لازم على كلا القولين، فإنّه على قول المشهور أيضاً يكون مبدأ وجوب الصوم إنّما هو رؤية الهلال في نفس البلد ولو فرض أنّ الشهر التكويني قد تحقّق. وليس هذا مبتنياً على القول بالحقيقة الشرعية في عنوان الشهر كما توهم، بل من باب سعة موضوع الأحكام الشرعية أو ضيقها من أول الأمر.

وثانياً: لا محذور في أن يستفاد من الروايات والبيانات الصادرة عن الشارع تحديد الأمور التكوينية خصوصاً إذا كانت حقائق عرفية للوضع، والاعتبار دخل فيها أو في حدودها، بل ما أكثر الأمور التكوينية التي وقعت موضوعات أو متعلقات للأحكام الشرعية، وقد صدر عن الشارع الأقدس تحديدات وتقريرات فيها ضمن الروايات والبيانات الصادرة عن المعصومين عليهم السلام، وعليها مدار الفقه والفقهاء في الفقوى والعمل، كالتحديدات الشرعية الواردة في الأوزان والمقادير، كالكرّ والرطل والدرهم والدينار، وفي الأوقات كالزوال والغروب والفجر، وفي الحيض وصفات دم الحيض ومدّته وأقلّه وأكثره وسنّ اليأس وعلامات البلوغ والاحتلام إلى غير ذلك الوارد في أبواب كثيرة من الفقه لم يستشكل فقيه في الأخذ بها بدعوى أنّها ظواهر تكوينية لامجال للتعبّد فيها.

بل على العكس من ذلك أصبحت التحديدات والروايات البيانية الصادرة فيها مبنياً للعمل ولا تضباط هذه المفاهيم ودقّتها حتّى عند العرف أيضاً. ولهذه التحديدات أحد محملين وتفسيرين؛ لأنّها إمّا أن تكون بصدد بيان تحديد شرعي خاصّ يختلف عن التحديد العرفي التكويني العامّ أو الخاصّ بعرف معيّن - سواء بلغ اللفظ والاسم المستعمل في ذلك المعنى الشرعي حدّ الحقيقة أم لا - فكما يوجد هناك حيض تكويني طيّب له تحديده الخاصّ، كذلك يوجد حيض شرعي له تحديده الشرعي. وإمّا أن تكون بصدد بيان نفس ذلك الأمر التكويني العرفي حقيقةً ودقّةً باعتباره مفهوماً دقيقاً قد يحظّأ فيه النظر السطحي العرفي؛ فإنّ الشارع من شأنه في مثل هذه المفاهيم العرفية التكوينية التحديد والبيان وتصحيح الأفهام إذا كانت تلك المفاهيم متعلقات للأحكام الشرعية ومحطاً لحاجة الناس. ويكون البيان الشرعي عندئذٍ حجةً بل موجباً للقطع بصحة ذلك التحديد إذا علم بصدوره عن الشارع، وإنّ ما يقوله أهل

الفنّ إذا كان على خلافه فهو إما أن يكون خطأً منهم أو محمولاً على مصطلح خاص. كما تقدّم في الشهر النجمي.

فكلا هذين النحويين - المحملين - في التحديدات الشرعية في الأمور التكوينية ثابت في الفقه، كما لا يخفى على المتتبع الخبير. فلا يصحّ طرح مفاد الروايات إذا كانت متعرضة لأمر تكويني كبدء الفجر أو الزوال أو الغروب أو الشهر لمجرد دعوى كونها من الأمور التكوينية وأنه لا مجال للتعبّد فيها ولا بدّ فيها من مراجعة أهل الفنّ.

على أنه من قال بأنّ العرف والتكوين الخارجي وأهل الفنّ لا يساعدون على هذا التحديد للشهر الوارد في هذه الروايات؟ وكيف لا يكون التحديد الآخر الذي يختاره المشهور تعبداً في أمر تكويني لو فرض أنه يكفي فيه عند أهل الفنّ رؤية الهلال في بلد آخر ولو لم يكن متحدداً في الأفق؟ وكيف يمكن أن يحكم حينئذٍ بوجوب صوم يوم ليس من شهر رمضان تكويناً؟ اللهمّ إلا أن يكون مقصود المشهور الحكم الظاهري الاستصحابي ببقاء حكم الصوم بعد فرض الشكّ فيما هو الأمر التكويني في عنوان الشهر بنحو الشبهة المفهومية وقد تقدّم الإشكال فيه أيضاً.

وأما ما ذكره في ذيل كلامه - من عدم الإطلاق في الروايات الآمرة بالقضاء لآنها قد فرغ فيها من تحقّق فوت صوم شهر رمضان - فهو غريب جداً؛ لأنّ معناه أنّ السؤال والجواب في الروايات عن وجوب قضاء يوم فرض كونه من رمضان وهذا لم يكن محل شكّ عند أحد. ولا يمكن حمل الروايات عليه؛ لآنها صريحة في السؤال عن مبدأ الشهر وأنه هل يكفي فيه رؤية الهلال في بلد آخر مع عدم رؤيته في البلد أم لا؟ فيكون جواب الإمام بوجوب القضاء لا محالة دالاً على تحقّق الفوت لصوم رمضان بذلك، وهو معنى كفاية رؤيته في بلد آخر مطلقاً؛ لتحقّق الشهر إما عرفاً وتكوينياً أو شرعاً على الأقلّ.

الخامس: لو فرض عدم وجود تلك المجموعة من الروايات وفرض عدم الإطلاق في روايات البيّنة أو الرؤية للرؤية في بلد آخر، مع ذلك قلنا إنّ مقتضى القاعدة هو الرجوع إلى العرف في تشخيص ما هو الشهر القمري وكيفية تحقّقه - كما هو الحال في سائر الشبهات المفهومية - والأحكام الشرعية من وجوب الصوم أو الإنظار أو غير ذلك مترتبة بحسب أدلّتها على عنوان الشهور والأهلة، وهي ليست من الاعتبارات أو الحقائق المجعولة أو

المستحدثة شرعاً، كما يشهد به قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس﴾^١. كما أنّ الرؤية ليست إلاّ طريقاً محضاً إليها على ما تقدّم مفصلاً.

ولا شكّ عندنا في أنّ الميزان لتحقق الشهر القمري عند العرف إنّما هو تحقّق الدورة الجديدة لحركة القمر وسيره حول الأرض، والذي يكون بخروجه من المحاق وظهوره بحيث يكون قابلاً للرؤية على شكل هلال، فإنّه بداية دورته الجديدة ومبدأ احتساب الشهر القمري الجديد عرفاً. قال سبحانه و تعالى: ﴿فالق الإصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حساباً ذلك تقدير العزيز العليم﴾^٢.

غاية الأمر حيث إنّه في لحظة خروج الهلال تكون البقاع على الكرة الأرضيّة من حيث الوقت والنهار والليل مختلفة، أي نصف الكرة في النهار ونصفها في الليل، فإذا اعتبرنا الميزان في احتساب دخول الشهر عرفاً من أوّل النهار لا من نصفه أو ربه أو ثلثه - كما يساعد عليه الاعتبار العرفي - كان اللازم القول بتحقق الشهر في تلك اللحظة في النقطة التي تمكن فيها رؤية الهلال عند غروب الشمس وجميع النقاط الشرقيّة التي تشترك معها في الليل ولو بقليل؛ ليكون من بداية نهارها الجديد من الشهر الجديد.

وهذه الضابطة وإن كانت قد تختلف أيضاً من شهر إلى شهر آخر بلحاظ الأمصار والبقاع إلاّ أنّه لاضير فيها بعد أن كانت مبتنية على نكتة موضوعيّة عرفيّة في كفيّة احتساب مبدأ الشهر القمري، وهي لزوم وقوع النهار بتمامه داخل الشهر القمري. وهذا هو الذي جعل الأستاذين يقيد فتواه بالقيّد المذكور.

في كفاية الرؤية بالعين المسلّحة

ثمّ إنّ هنا بحثاً موضوعياً آخر يفتح بابه في المقام، وهو أنّ الميزان في تحقّق الشهر القمري هل يكون بخروج القمر عن المحاق واقعاً ولو لم يكن قابلاً للرؤية على شكل هلال حتّى بالأجهزة والعين المسلّحة، أو بصيرورته هلالاً قابلاً للرؤية ولو بالأجهزة، أو بصيرورته قابلاً للرؤية بالعين المجردة، فلا يكفي إمكان رؤيته بالعين المسلّحة والأجهزة الحديثة؟ وهذا

١. البقرة (٢): ١٨٩.

٢. الأنعام (٦): ٩٦.

البحث يتجه حتى على القول بلزوم رؤية الهلال في البلد خاصة، كما هو واضح. ظاهر كلمات الفقهاء اشتراط رؤيته بالعين المجردة، وقد عقد الأستاذ على ما في تقارير بحثه تنبيهاً لتوضيح هذا البحث، فقال:

تنبيه: غير خفي أن للقمر - على ما ذكره القدماء من الهويين - حركتين: حركة في كل أربع وعشرين ساعة لها مشرق ومغرب، وحركة أخرى في تلك الدائرة يدور فيها حول الأرض من المغرب إلى المشرق في كل شهر مرة واحدة، فيختلف مكانه في كل يوم عن مكانه في اليوم الآخر.

ومن ثم قد يتفق مع الشمس طلوعاً وغروباً وقد يختلف، فمع الاتفاق المعبر عنه بالمحاق وتحت الشعاع وهو طبعاً في آخر الشهر بما أن النصف المستنير فيه بكامله نحو المشرق ومواجه للشمس لم ير منه أي جزء بتاتاً.

ثم بعدئذٍ يختلف المسير فينحرف الطرف المستنير إلى الشرق ويستبين جزء منه وبه يتكون الهلال الجديد - كما تقدم - إلا أن هذا الانحراف المستتبع لتلك الاستبانة تدريجي الحصول لامحالة، فلا يحدث المقدار المعتد به القابل للرؤية ابتداءً بل شيئاً فشيئاً؛ إذ كلما فرضناه من النور فهو طبعاً قابل للقسمه بناءً على ما هو الحق من امتناع الجزء الذي لا يتجزأ. فلنفرض أن أول جزء منه واحد من مليون جزء من أجزاء النصف المستنير من القمر، فهذا المقدار من الجزء متوجه إلى طرف الشرق غير أنه لشدة صغره غير قابل للرؤية. ولكن هذا الوجود الواقعي لا أثر له في تكون الهلال وإن علمنا بتحقيقه علماً قطعياً حسب قواعد الفلك وضوابط علم النجوم؛ إذ العبارة حسب النصوص المتقدمة بالرؤية وشهادة الشاهدين بها شهادة حسيّة عن باصرة عادية لا عن صناعة علمية أو كشفه عن علوه وارتفاعه في الليلة الآتية .

ومنه تعرف أنه لا عبارة بالرؤية بالعين المسلّحة المستندة إلى المكبرات المستحدثة والنظارات القويّة كالتلسكوب ونحوه، من غير أن يكون قابلاً للرؤية بالعين المجردة والنظر العادي.

نعم، لا بأس بتعيين المحلّ بها ثمّ النظر بالعين المجردة، فإذا كان قابلاً للرؤية ولو بالاستعانة من تلك الآلات في تحقيق المقدمات كفي وثبت به الهلال، كما هو واضح^١.

١. مستند المروّة الوثقي، (كتاب الصوم)، ج ٢، ص ١٢٢ - ١٢٤.

أقول: أما قوله بعدم كفاية الوجود الواقعي للجزء من الهلال الذي لشدة صغره غير قابل للرؤية فهذا صحيح، بمعنى أن مجرد العلم بحركة القمر من نقطة التقارن مع الشمس وخروجه عن المحاق مالم يتحقق على شكل هلال لا يكفي لتتحقق الشهر القمري قطعاً وإن علم ذلك بالحساب أو بالأجهزة؛ لأن الميزان في دخول الشهر القمري بتحقق الهلال وهو اسم لبلوغ القمر هذه الحالة، فالشهور والمواقيت تتحقق للناس بالأهلة لا بمجرد حركة القمر ودورته الجديدة علمياً.

وأما ما أفاده من اشتراط إمكان رؤيته بالعين المجردة العادية وعدم كفاية رؤيته هلالاً بالعين المسلحة فهذا قابل للمناقشة من جهتين:

الأولى: المنع عن دلالة النصوص على اعتبار الرؤية بالعين الباصرة العادية؛ فإن عنوان الرؤية كما يشمل الرؤية بالعين المجردة العادية كذلك يشمل الرؤية بالعين المسلحة، فإنها أيضاً رؤية للهلال كالرؤية بالنظارة الطبية لمن هو ضعيف النظر.

نعم، إحراز وجود الهلال بالحساب والصناعة العلمية من دون إمكان رؤيته حتى بالعين المسلحة لا يكفي في دخول الشهر، لاشتراط بلوغه مرتبة بحيث يمكن أن يرى هلالاً ولو بالأجهزة العلمية، وبلوغ هذه المرتبة لا يمكن إحرازه عادة بالحساب.

نعم، الرؤية بالأجهزة المقرّبة ليست رؤية غالبية ولا متعارفة بين الناس، ولكنه تقدّم أنه لا موجب لدعوى الانصراف إلى الأفراد الغالبية أو المتعارفة، خصوصاً بعد أن كانت الرؤية طريقاً محضاً إلى طلوع الهلال ووجوده في الأفق على شكل هلال.

والثانية: استفادة ذلك من بعض الروايات، كمعتبرة عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام. وقد نقلت بنحوين:

ففي كتاب عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال:

سألته عمّن يرى هلال شهر رمضان وحده ولا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ فقال: «إذا لم يشك فيه فليصم وحده، وإلا يصوم مع الناس إذا صاموا»^١.

١. مسائل عليّ بن جعفر، ص ١٤٩ - ١٥٠، ح ١٩٣؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٤، ح ٢.

وقد نقلها بهذا النحو أيضاً الشيخ رحمته في التهذيب^١ والحميري رحمته في قرب الإسناد^٢ عن كتاب عليّ بن جعفر. والسؤال فيه عن رؤية هلال شهر رمضان. ولكن في الفقيه نقلها الصدوق رحمته بإسناده عن عليّ بن جعفر: أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده، لا يبصره غيره، أله أن يصوم؟ قال: «إذا لم يشك فليفطر، وإلا فليصم مع الناس»^٣.

وظاهره السؤال عن هلال شهر شوال. ولعلهما روايتان وإن كان ذلك مستبعداً مع وحدة فقراتهما، ومضمونهما واحد على كلّ حال وهو أنّ من يرى الهلال وحده لا يبصره غيره إذا لم يحصل له الشكّ وكان متيقناً برؤيته وجب عليه ترتيب آثار الشهر الجديد.

والتعبير بقوله: «يبصره وحده، لا يبصره غيره» ظاهر في انفراده بالإبصار بحيث إنّ غيره لا يبصر لا أنّه لم يبصر، فيدلّ ولو بإطلاقه على أنّه حتّى مع عدم إمكان إبصار غيره من الناس - كما إذا كانت عينه غير متعارفة في الإبصار - أيضاً حكمه ذلك، فلا وجه لاشتراط الإبصار بالرؤية بالعين المتعارفة أو العادية. والله الهادي للصواب.

١. تهذيب الأحكام، ج ٤، ص ٣١٧، ح ٩٦٤.

٢. قرب الإسناد، ص ٢٣١، ح ٩٠٤.

٣. الفقيه، ج ٢، ص ٧٧ - ٧٨، ح ٣٤١؛ وسائل الشيعة، ج ١٠، ص ٢٦٠ - ٢٦١، أبواب أحكام شهر رمضان، الباب ٤،

فهرست موضوعات طرح عظیم

میراث فقهی

- | | |
|--------------------------------|--|
| ۲۰. وقت و قبله | ۱. غنا، موسیقی |
| ۲۱. تقیّه | ۲. رؤیت هلال |
| ۲۲. قاعده لا ضرر، عسر و حرج | ۳. ولایت فقیه |
| ۲۳. قاعده لا تعاد | ۴. ولایت آب و جدّ و ... |
| ۲۴. قاعده ید | ۵. ربا |
| ۲۵. لباس مشکوک | ۶. صید و ذباحت |
| ۲۶. نیت | ۷. قضا و شهادت |
| ۲۷. کفّارات | ۸. حدود، قصاص، دیات، تعزیر، تبعید، زندان |
| ۲۸. اخذ اجرت بر واجبات | ۹. حقّ و حکم |
| ۲۹. نماز جمعه | ۱۰. عدالت (معتبر در قاضی، مفتی، رهبر و ...) |
| ۳۰. نماز و روزه مسافر | ۱۱. جهاد و دفاع |
| ۳۱. مواسعه و مضایقه | ۱۲. زمین |
| ۳۲. حج و عمره | ۱۳. پول، درهم و دینار |
| ۳۳. ارث و حبوه | ۱۴. خمس |
| ۳۴. ارث زوجه | ۱۵. زکات |
| ۳۵. خیارات و شروط ضمن عقد | ۱۶. اهل کتاب (طهارت و نجاست، ذبائح، منکوحات و ...) |
| ۳۶. نکاح و طلاق | ۱۷. بلوغ (دختر و پسر) |
| ۳۷. وصایا و منجزات مریض | ۱۸. تقلید اعلم |
| ۳۸. امر به معروف و نهی از منکر | ۱۹. تقلید میّت |
| ۳۹. وقوف و صدقات | |
| ۴۰. عقود و ایقاعات | |

آثار شهيد ثاني عليه السلام كه به همت محققان واحد احياء تراث مركز مطالعات و تحقيقات اسلامي تحقيق شده، و با عنوان «سلسله مؤلفات الشهيد الثاني عليه السلام» به همت بوستان كتاب قم (مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزه علميه قم) منتشر شده است:

المجلد	الاسم	الطبعة	الطبعة
١	منية المرید في أدب المفید والمستفيد	٥	١٣٨٠/١٤٢٢ هـ
٢	تههيد القواعد الأصولية والعربية لتفريع قواعد الأحكام الشرعية	١	١٣٧٤/١٤١٤ هـ
٣	الفوائد المليّة لشرح الرسالة النقليّة	١	١٣٧٨/١٤٢٠ هـ
٤	فوائد القواعد	١	١٣٧٨/١٤٢٠ هـ
٥	المقاصد العليّة وحاشيتا الألفيّة	١	١٣٧٨/١٤٢٠ هـ
٦	رسائل الشهيد الثاني /ج ١	١	١٣٧٩/١٤٢١ هـ
٧	حاشية المختصر النافع	١	١٣٨٠/١٤٢٢ هـ
٨	روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان /ج ١	١	١٣٨٠/١٤٢٢ هـ
٩	روض الجنان في شرح إرشاد الأذهان /ج ٢	١	١٣٨٠/١٤٢٢ هـ
١٠	رسائل الشهيد الثاني /ج ٢	١	١٣٨٠/١٤٢٢ هـ
١١	المصنّف 'الأربعة' وهي كشف الريبة ومسكّن الفؤاد والتبهيّات العليّة وحقيقة الإيمان	١	١٣٨٠/١٤٢٢ هـ
١٢	حاشية شرائع الإسلام	١	١٣٨٠/١٤٢٢ هـ
١٣	الرعاية لحال البداية في علم الدراية، والبداية في علم الدراية	١	١٣٨٠/١٤٢٢ هـ
١٤	حاشية إرشاد الأذهان	١	١٣٨٢/١٤٢٤ هـ

و بدين ترتيب تمام آثار موجود شهيد ثاني عليه السلام بجز مسالك الأفهام، والروضة البهيّة، و حاشية الروضة به همت بوستان كتاب قم منتشر شده است.

ملخص

موسوعة «التراث الفقهي» مشروع كبير يتضمّن أربعين عنواناً من أهمّ العناوين الفقهية، و«رؤية الهلال» هو ثاني هذه العناوين تقدّمه في خمسة مجلّدات (في أكثر من ٤٠٠٠ صفحة). وقد نظّم في سبعة أقسام، ويشتمل على الآيات والروايات المرتبطة برؤية الهلال، فضلاً عن اشتماله على تصانيف علماء الشيعة وفقهائها حول رؤية الهلال، وذلك بعد تصحيح بحوثهم والتعريف بها وبيحوث علماء المذاهب الأخرى. إنّ موسوعة «التراث الفقهي» خير عون لباحثي الفقه في استنباط الأحكام، حيث ترفع عنهم الكثير من مشاق الاستنباط. وجدير بالذكر أنّ «الغناء، الموسيقي» كان العنوان الأوّل في موسوعة «التراث الفقهي» وقد استغرق أربعة مجلّدات كبار.

الناشر

مؤسسة بوستان كتاب
مركز الطباعة والنشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي
الناشر الأفضل على المستوى الوطني
عنوان المكتب المركزي: إيران، قم، أول شارع شهداء، ص ب: ٩١٧
الهاتف: +٩٨٢٥١٧٧٤٢١٥٥، الفاكس: +٩٨٢٥١٧٧٤٢١٥٤، التوزيع: ٩٨٢٥١٧٧٤٣٤٢٦

رؤية الهلال

المجلد الثاني

مركز العلوم و الثقافة الإسلامية
قسم إحياء التراث الإسلامي

باهتمام:
رضا مختاري و محمدرضا نعمتي

مؤسسة بوستان كتاب
١٤٣٠ / ١٣٨٨